

منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول



الدولة العثمانية

تاريخ وحضارة

إشراف وتقديم

أكمل الدين إحسان أوغلي

نقله إلى العربية

صالح سعداوي

استانبول ١٩٩٩

الاساتذة الذين شاركوا في وضع المجلد الأول

الاستاذ الدكتور محمد عاكف آيدين	كلية الحقوق - جامعة مرمرة (الباب الخامس)
الاستاذ الدكتو كمال بكديللي	كلية الآداب - جامعة استانبول (الفصل الثاني من الباب الأول)
الدكتور فريدون اَمَجَن	كلية الآداب - جامعة استانبول (الفصل الأول من الباب الأول)
الاستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلى	مدير عام إرسيكا ورئيس قسم تاريخ العلوم بآداب استانبول (الاشراف والتقديم)
الاستاذ الدكتور محمد إيشيرلي	كلية الآداب - جامعة استانبول (الباب الثاني)
الاستاذة الدكتورة مُباهات كُوتُوك اوغلى	كلية الآداب - جامعة استانبول (الباب السابع)
الاستاذ الدكتور إيلْبَر اورْطَايْلي	كليـة العلـوم السياسية - ج. انقرة (البـاب الثـالـث)
الاستاذ الدكتور عبد القادر أوزْجَان	كليـة العلـوم والآداب - ج. المعمـار سنـان (الباب الرابع)
الاستاذ الدكتور بهاء الدين يَدِي يِلْدِيز	كلية الآداب - ج. حاجت تَپَه (الباب السادس)



الدَّوْلَةُ العُثْمَانِيَّة

تَارِيخٌ وَحَضَارَة

محمد عاكف آيدين

سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: ٣
PC/5-94
ISBN 92-9063-081-7

اشراف وتقديم

أكمل الدين احسان اوغلى

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (إرسيكا)

العنوان
YILDIZ SARAYI, SEYİR KÖŞKÜ
BARBAROS BULVARI, BEŞİKTAŞ
İSTANBUL, TÜRKİYE

العنوان البريدي
P.K. 24 BEŞİKTAŞ 80692
İSTANBUL, TÜRKİYE

هاتف 42 17 259 (0212)

فاكس 65 43 258 (0212)

تنضيد – DAVUT TEFİR

تصميم الغلاف – HATİCE POLAT

الطباعة – YILDIZ YAYINCILIK, REKLAMCILIK, TİCARET VE SANAYİ A.Ş.,1999, İSTANBUL

الدولة العثمانية تاريخ وحضارة/ اشراف وتقديم أكمل الدين احسان اوغلى؛ ترجمة صالح سعداوي. – استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول، ١٩٩٩
٢ ج (جـ. ١ ص. XXXVIII, ٨٩٠): صور، وخرائط، وجداول؛ ٢٤ سم. – (سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: ٣)

المحتويات: جـ. ١ : الدولة والمجتمع والاقتصاد

يشتمل على كشاف وببليوغرافيا.
(جـ ١) ISBN 92-9063-081-7
١ . تركيا – التاريخ – الدولة العثمانية، ١٢٨٨–١٩١٨ ٢ . الدولة العثمانية – التاريخ ١٢٨٨–١٩١٨ ٣ . الدولة العثمانية – الحضارة I احسان اوغلى، أكمل الدين II سعداوي، صالحIII (السلسلة)
٩٥٦،١


بسم الله الرحمن الرحيم



فهرس المحتويات

الباب الأول

التاريخ السياسي للدولة العثمانية

الفصل الأول: منذ قيام الدولة حتى معاهدة قَيْنَارْجَه الصغرى

الباب الثاني

نظم الدولة العثمانية

الباب الثالث

النظم الادارية في عهد "التنظيمات الخيرية" وماتلاه

الفصل الأول: الهيكل الاداري في عهد التنظيمات

الفصل الثاني: عهد التنظيمات المتأخر والدستور [المشروطية] الثاني

الباب الرابع

النظم العسكرية العثمانية

الفصل الأول: القوات البرية

الباب السادس

المجتمع العثماني

الباب السابع

البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية

الفصل الثاني: المعادن الثمينة والسياسة النقدية وسياسة الأسعار

الفصل الثالث: النشاط التجاري

قوائم الصور والخرائط والجداول والرسوم البيانية

أولاً – قائمة الصور والرسوم والمنمنمات

١٦- تقديم تاج مملكة المجر للسلطان سليمان القانوني بعد فتحه لها، منمنمة للفنان عارفي في (سليمان نامه).

١٧-١٨- صورتان لمعركة لبانتي البحرية رسمهما اثنان من الفنانين الغربيين.

١٩- السلطان مراد الثالث، صورة رسمها أحد الفنانين الغربيين (I Turchi Codex Vindobonesis 8626).

٢٠- مدينة بغداد، صورة منمنمة لمطراقجي نصوح (من كتاب "بيان منازل سفر عراقين"/ مكتبة جامعة استانبول T. 5964, y. 47b).

٢١- السفير الألماني (Freiherr von Schwarzenhorn) يستقبله السلطان محمد الرابع وكان لا يزال في التاسعة أو العاشرة من عمره (١٦١٥م) (صورة رسمها أحد الرسامين الأوربيين محفوظة في قصر فادوز).

٢٢- المعركة التي حددت نتيجة حصار فينا الثاني (١٢ سبتمبر ١٦٨٣) (فينا، متحف Museen der Stadt Wien).

٢٣- قرا مصطفى باشا المرزيفوني (فينا، متحف Museen der Stadt Wien).

٢٤- صورة زيتية تصور يكرمي سكز چلبی زاده محمد سعيد باشا (المتحف الوطني بقصر فرساي).

٢٥-٢٦- السلطان عبد الحميد الأول ورجال قصره (من كتاب دوسون).

٢٧- السلطان سليم الثالث مؤسس "دار الهندسة البرية الهمايونية" وواضع أسس جيش "النظام الجديد".

٢٨- ملك بروسيا فردريك ويلهلم الثاني وهو يستقبل احمد عزمي افندي سفير الدولة العثمانية إلى برلين - فبراير ١٧٩١م.

٢٩- ملك انجلترا جورج الثالث يستقبل يوسف اگاه افندي أول سفير عثماني دائم (١٧٩٢م).

٣٠-٣١- السلطان محمود الثاني بالزي القديم والزي الجديد.

٣٢- السلطان عبد المجيد مع قواد الجيوش المتحالفة التي شاركت في حرب القرم.

٣٣-٣٤-٣٥- مصطفى رشيد باشا (احدى صوره التي رسمت في اوربا) مع محمد امين عالي باشا وفؤاد باشا أبرز رجالات الدولة العثمانية في عهد التنظيمات الخيرية.

٣٦- وحدة جنود القزاق البولنديين وهم يتسلمون السنجق (العلم) من السلطان عبد المجيد في حرب القرم.

٦٠- عرضحالان يوضحان من التأشيرات والمعاملات التي جرت عليهما في دوائر الدولة المختلفة كيف كان يسير النظام البيروقراطي عند العثمانيين (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني/ جودت - بلديه رقم ٧١٧٤).

٦١- عرضحال آخر يكشف عن اسلوب النظام البيروقراطي في الدوائر المختلفة (أرشيف رئاسة الوزراء العثماني/ IE-Evkaf, 3698).

٦٢- براءة (مرسوم سلطاني) عليها تأشيرات ومعاملات من الأقلام والدوائر المختلفة (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني، قسم الفرمانات المذهّبة رقم ١/٥٦٢).

٦٣- منظر للديوان الهمايوني لعل أحد الرسامين الغربيين أعده لكتاب المؤرخ الألماني جوهانس لوفنكلاو.

٦٤- أحد المراسم للسلطان سليم الثالث أمام "باب السلام" في سراي طوب قابى.

٦٥- أحد فرمانات السلطان سليم الثالث حول عدم الاثقال على مترجم السفير الفرنسي بالجزية والرسوم والضرائب (أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، قسم الفرمانات المذهبة رقم ١١/٤٦٣).

٦٦- استقبال الوزير الأعظم داماد ابراهيم باشا لسفير النمسا وفريقه (من كتاب "سليمان نامه" لعارفي/ مكتبة متحف سراي طوب قابى H. 1517, y. 328a).

٦٧- نموذج قواعد البروتوكول في أقاليم الدولة: زيارة قام بها أحد القناصل لقاضي إزمير.

٦٨- خريطة "الامبراطورية التركية" التي رسمها جان جانسون.

٦٩- قصر العظم في دمشق (نهاية القرن ١٩).

٧٠- براءة (مرسوم سلطاني) من مراد الثالث إلى احمد باشا بكلربكي الروملي حول تجديد حدود عقد الملك الذي منح له (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني، قسم الفرمانات المذهبة رقم ١/١).

٧١- صورة منمنمة لعارفي تصور خروج الأمراء لتعيينهم على السناجق المختلفة (سليمان نامه، مكتبة متحف سراي طوب قابى H. 1517, y.335a).

٧٢- مرسوم للزعامة (زعامت) حصل عليه ابراهيم بن محمد نائلي في ناحية بَرْغَمَا (أرشيف رئاسة الوزراء العثماني/ قسم الفرمانات المذهبة ١/١).

٧٣- أربع صفحات من كتاب "قوانين عُرفيهء عثمانى" عن "الفصل الأول في أحوال صاحب التيمار..."

٧٤- الباب العالي بريشة أحد الفنانين الغربيين.

٧٥- ميدالية "التنظيمات الخيرية" والنياشين العثمانية.

٧٦- التعليم الحرفي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ومشغل للنسيج (أرشيف إرسيكا).

٧٧- سعاة البريد ذوو الدراجات (أرشيف إرسيكا).

٧٨- فريق الموسيقات العسكرية (مَـهْـتَـرَان) من كتاب "مجموعهء تصاوير عثمانيه".

٧٩- أغا الانكشارية، من كتاب:

(Mahmud Şevket Paşa, Osmanlı Teşkilat ve Kıyafet-i Askeriyyesi)

٨٠- أحد ضباط الانكشارية ممن يعرفون باسم (چورباجى) (كتاب محمود شوكت باشا).

٨١- أحد ضباط الانكشارية ممن يعرفون باسم (سَكْبَـان باشى) (كتاب محمود شوكت باشا).

٨٢- بعض الأسلحة التي كان يستخدمها الجيش العثماني.

٨٣- نفر من الجاويشية (چاوش) ...I Turchi, Codex.

٨٤- من الجنود المغيرة (آقينجى) ...I Turchi Codex.

٨٥- الشارات والنياشين الخاصة باورطات وبلوكات الانكشارية.

٨٦- الشارات والنياشين الخاصة باورطات وبلوكات الانكشارية.

٨٧- اسطى الجلفطة.

٨٨- أحد السباهية.

٨٩- بعض الأسلحة النارية التي استخدمها الجيش العثماني.

٩٠- أحد المدافع التي صنعها العثمانيون.

٩١- أحد السواري الدلاة في أواخر عهد الدولة (دلي سُوَاري) (المتحف العسكري باستانبول).

٩٢- ضابط مدفعية (طوپچى باشى) (المتحف العسكري باستانبول).

٩٣- أحد جنود الخُمْبَرَجيه (خمبره جى) (المتحف العسكري باستانبول).

٩٤- من جنود الانكشارية، المترجلة (يايا)، والراكبة (صولاق) ...I Turchi, Codex

٩٥- من جنود السباهية بسلاحهم ...I Turchi, Codex

٩٦- أحد السواري الدلاة بين فرسان العدو (من كتاب "سليمان نامه"/ مكتبة متحف سراي طوب قابى H. 1517, y. 212a).

٩٧- من جنود جيش "النظام الجديد".

٩٨- من جنود جيش "العساكر المنصورة المحمدية" إبان تشكيله.

٩٩- من جنود جيش "العساكر المنصورة المحمدية" إبان تشكيله.

١٠٠- العساكر المنصورة المحمدية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

١٠١- من ضباط الانكشارية، آمر الغُرَفِ (اوده جى) والطهاة (آشجى) (منمنمة لأحد الرسامين الغربيين).

١٠٢- من ضباط الانكشارية في أحد الاحتفالات (منمنمة لأحد الرسامين الغربيين).

١٠٣- القبطان باشا (المتحف العسكري باستانبول).

١٠٤- أحدى السفن الحربية من نوع "الغليون".

١٠٥- اسطول خفيف في نهر الدانوب.

١٠٦- سفينة من نوع (كوكه) في عهد السلطان بايزيد الثاني.

١٠٧- لوحة للديوان الهمايوني من الخارج.

١٠٨- منمنمة للديوان الهمايوني في حالة اجتماعه (من كتاب "هُنَرْنَامه"/ مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1523, y. 19a).

١٠٩- فرمان يتعلق بوقف آياصوفيا (متحف الآثار التركية والاسلامية باستانبول رقم ٢٢٧٧).

١١٠- قانوننامة إيالة بودين (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني/ TD, no. 449).

١١١- براءة (مرسوم) كانت تمنح للتجار غير المسلمين تبرز الامتيازات التجارية والقانونية التي كانوا يتمتعون بها (أرشيف رئاسة الوزراء العثماني/ الفرمانات المذهبة رقم ١/٦٤٨).

١١٢- قانوننامة سنجق الموصل (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني/ TD, no. 449).

١١٣- فتوى شيخ الاسلام خيري افندي حول الجهاد الأكبر (من "علميه سالنامه سى"، ص ٦٤٠).

١١٤- شيخ الاسلام (مجموعهء تصاوير عثمانيه).

١١٥- المؤرخ والمُشَرِّع احمد جودت باشا.

١١٦- الدباغون والطاهي والخباز وسائق قوارب (منمنمة من "سُوْرنَامه"/ مكتبة متحف سراي طوب قابى).

١١٧- صاغة وسَرَّاجون وحلاجون وصناع زعابيط وفريق موسيقى (من سُوْرنَامه).

١١٨- المبارزون والمهرجون والبقال والحداد وصناع الكوالين (سُوْرنَامه).

١١٩- من طوائف أهل الحرف في سوق الحرير والمجوهرات (من سُوْرنَامه).

١٢٠- عمال سوق الأقمشة وصناع الخيام وغيرهم (سُوْرنَامه).

١٢١- نول للسجاد في مصنع نسيج هَرَكَه (أرشيف إرسيكا).

١٢٢- مصنع حميديه للورق (أرشيف إرسيكا).

١٢٣- دار صناعة الطرابيش (الفَسْخانة) (ارشيف إرسيكا).

١٢٤- مصنع الجوخ (أرشيف إرسيكا).

١٢٥- البارودخانة (أرشيف إرسيكا).

١٢٦- مصنع يلديز للقاشاني (أرشيف إرسيكا).

ثانياً - قائمة الخرائط

الخريطة (١) قيام الدولة العثمانية وتوسعها (من بدايتها حتى عام ١٦٨٣م).

" (٢) بوادر تدهور الدولة العثمانية (١٦٨٣-١٩٢٣م).

" (٣) التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية وتشكل الإيالات (١٦٠٩م).

" (٤) طرق الروملي والأناضول ومحطات البريد والمؤنة القائمة عليها خلال القرن الثامن عشر.

" (٥) توزيع السلع والبضائع الاوربية والمصرية والسورية التي كانت تباع في استانبول عام ١٦٤٠م

" (٦) توزيع السلع والبضائع الأناضولية التي كانت تباع في استانبول عام ١٦٤٠م

" (٧) توزيع سلع وبضائع منطقة الروملي التي كانت تباع في استانبول عام ١٦٤٠م

" (٨) توزيع السلع والبضائع الايرانية والهندية التي كانت تباع في استانبول عام ١٦٤٠م

ثالثاً - الجداول والرسوم البيانية

١- شجرة السلاطين العثمانيين (ص ٢).

٢- جدول نظم السراي العثماني خلال القرنين ١٧-١٨ (في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني).

٣- جدو النظم المركزية العثمانية - الديوان الهمايوني (في نهاية الفصل الثاني من الباب الثاني).

٤- جدول إدارة الايالات العثمانية وصلاحيات القائمين عليها (في نهاية الفصل الثالث من الباب الثاني).

٥- جدول هيئة رجال العلم (في آخر الباب الثاني).

٦- جدول الادارة المركزية بعد عام ١٨٧٨م (ص). ٣٧٧

مقدمة

الطبعة العربية

اكمل الدين إحسان أوغلى

من البديهي أن استيعاب ملامح الحاضر والاحاطة بها أمر لا يتأتى إلاّ بالمعرفة الصحيحة لوقائع الماضي؛ فالحربان العالميتان اللتان نشبتا في القرن العشرين والحروب التي لا تزال مستمرة إلى الآن والأزمات والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية إنما تدفعنا - اكثر من أي وقت مضى- إلى الشعور بالحاجة إلى تحري التطورات التاريخية المتشعبة التي مهدت السبيل لكل ذلك. ولا شك أن البحث عن حلول للمشاكل التي تهدد الانسانية والقدرة على الاحاطة بالتطورات السياسية الحادثة وطرح الأفكار والتوقعات والتكهنات عن نتائجها إنما هو أمر يتأتى بالتعرف على التطورات التاريخية التي مرت بها المجتمعات والايديولوجيات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعوامل التي كانت تحركها وتكمن وراءها.

وعندما ننظر إلى تلك البقعة الجغرافية الواسعة التي نعيش عليها وهي تشد أنظارنا اليوم بعدم الاستقرار السياسي وصراعاتها الاجتماعية، ثم نرى أنها عاشت حقبة طويلة تحت الحكم العثماني في جو من السلم والهدوء، على عكس ما يحدث اليوم، ندرك بالبداهة مدى أهمية التاريخ العثماني ومكانته في الاطار العام للتاريخ العالمي. فالامبراطورية العثمانية هي الدولة الوحيدة التي استطاعت بعد الامبراطورية الرومانية أن تؤسس أطول الدول عمراً في العالم، فوق أراضٍ ذات أهمية استراتيجية عظيمة، وأن تنجح في توحيدها فوق ثلاث قارات. ولا يمكننا أن نفسر ذلك بنجاحها في المجال العسكري وحده؛ لأننا إذا نظرنا إلى الدول الاسلامية التي سبقت العثمانيين، كدولة السلاجقة العظام (١٠٣٨-١١٩٤م)، وسلاجقة الأناضول (١٠٧٧-١٣٠٧م)، ودولة التيموريين (١٣٧٠-١٥٠٦م)، لوجدنا أنها انهارت بعد فترات قصيرة، أما العثمانيون فقد نجحوا في إقامة دولة عَمّرت مدة طويلة، وامتدت من الأناضول لتشمل البلقان وتشمل الأراضي العربية. ولا شك أن تفسير هذا النجاح من خلال البحوث الموضوعية الواسعة التي يمكن القيام بها حول التاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي للعثمانيين سوف يسفر عن نتائج مفيدة، تمكننا من النظر إلى المشاكل العالمية الحالية بحس سليم، وتتيح الفرصة أمامنا لتقويم المشاكل التي تهدد الانسانية من كافة جوانبها، والمساهمة بذلك في توطيد العلاقات الدولية.

إن الشعوب التي تشكلت من تجمعات ذات لغات وديانات وثقافات وتقاليد معينة، وكذلك التجمعات الأممية، في بعض الأحوال، كانت هي العناصر الأساسية في ظهور الحضارات، ومن ثم اقتضى الأمر منا أن نتعرف على تاريخ الشعوب حتى يمكننا أن نحيط بتاريخ الحضارات. وقد كان للشعوب الاسلامية التي انتشرت فوق بقعة جغرافية واسعة أن تبدع الحضارة الاسلامية التي كان لها اسهامات مهمة في تقدم البشرية خلال مراحل مختلفة من التاريخ، في المجالات الثقافية والعلمية والفكرية. وقد استطاعت هذه الشعوب على الرغم من الفروق الثقافية فيما بينها أن تواصل العيش معاً قروناً طويلة من منظور حضاري واحد.

وفي العصر الحاضر تقترب شعوب العالم من بعضها البعض بفضل التطورات التكنولوجية وتقنيات الاتصال المتقدمة من ناحية، ونشهد من ناحية أخرى ظهور تكتلات وأقطاب دولية ومراكز قوى جديدة ذات نفوذ في السياسة العالمية كشفت عنها التغيرات السياسية والاقتصادية المتلاحقة. وفي ظل هذه الظروف فان إقامة جسور التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب والامم والحضارات والثقافات المختلفة في العالم تصبح أمراً ذا أهمية بالغة في تحقيق مستقبل يسوده الأمن والسلام.

هذه الخواطر والأفكار هي التي ذَكَّرتني بالأيام التي كنا نؤسس فيها مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية (إرسيكا) قبل تسعة عشر عاماً تقريباً؛ فمنذ الأيام الأولى التي بدأتُ فيها العمل مديراً عاماً للمركز كانت رسالتي الأولى هي العمل على إجراء البحوث التي تتناول تاريخ الشعوب الاسلامية، وتستهدف تقوية الروابط ودعم التقارب فيما بينها، والعمل على تعرف تلك الشعوب على بعضها البعض في المجال التاريخي والثقافي، والسعي في نفس الوقت لاتاحة الفرصة للتعريف الصحيح بالحضارة الاسلامية في أنحاء العالم المختلفة، ولا سيما العالم الغربي. وكان هدفي –خلال السنوات التي ترددتُ فيها على الكثير من الدول الاسلامية والدول الأوربية– هو السير نحو تلك الغاية. ورأيت بكل الأسى أن بعض الشعوب الاسلامية تتبنى في حق بعضها البعض أفكاراً تعتمد على بعض المعلومات الخاطئة والناقصة، كما شهدتُ في نفس الوقت أن الحوادث المتعلقة بتاريخ الشعوب الاسلامية الأخرى تُعرض بين الحين والآخر مبتورةً، أو بشكل خاطئ في الكتب المدرسية التي تصوغ عقول الأجيال من الشبان، نتيجة للأحكام المسبقة التي يعتنقها البعض. وقد حاولتُ فيما نُشِرَ لي أن أتحدث عن ذلك في كل فرصة، وأن ألفت أنظار المسئولين إليه. ورأينا بعد هذا وأثناء تأسيس المركز أن هذه الغاية أخذت مكانها ضمن أهدافه الأساسية، فكان ذلك هادياً ومشجعاً عند التخطيط للأعمال التي

يضطلع المركز بانجازها. وكان من المهام الملقاة على عاتق المركز القيام باجراء البحوث التي تمهد لوضع مؤلفات مرجعية يعتد بها حول تاريخ وثقافات الشعوب الاسلامية، ونشر تلك البحوث، بغية تصحيح المفاهيم الخاطئة والأحكام المسبقة عن المسلمين وحضارتهم. ومن ثم كان من أوائل المشروعات الهامة التي تناولها المركز تحقيقاً لأحد أهدافه الأساسية، وحاول من خلالها أن يكون الطليعة أمام الباحثين من المناطق والدول أو الشعوب المعنية لوضع المؤلفات الجادة حول التاريخ الاسلامي هو مشروع "تاريخ الشعوب الاسلامية". والهدف منه هو وضع مؤلفات موثقة ومحايدة حول تاريخ الشعوب المختلفة، ونقل ذلك للأجيال في الحاضر والمستقبل. ولا شك أن تقديم الأعمال العلمية بشكل صحيح ومحايد عن تاريخ الشعوب لتخاطب كافة الثقافات في العالم إنما هو واجب مهم يتحتم القيام به، سواء كان من الناحية العلمية أو كان من ناحية خدمة تاريخ البشرية. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن العامل القومي والثقافي في عصرنا الحالي يتبوأ مكاناً مهماً في اقامة السلام العالمي واستمراره. ومن ثم نود الاشارة مرة أخرى الى تاريخ الدولة العثمانية التي وَحّدت بين عالمي الشرق والغرب، وتاريخ المجتمعات التي انضوت تحت لوائها، ومدى الأهمية التي ينطوي عليها الفهم الجيد لهذا التاريخ من قبل الباحثين والمثقفين في الشرق والغرب على السواء ترسيخاً لأسس السلام العالمي.

ويتفرع مشروع المركز حول " تاريخ الشعوب الاسلامية " إلى موضوعات جانبيه متعددة، يدخل فيها تاريخ الشعوب والتجمعات الاسلامية في جنوب شرق آسيا وجنوبها وغرب افريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان. وتتناول هذه الأعمال ساحة جغرافية واسعة، وتدرس تاريخ الشعوب الاسلامية من جوانب مختلفة، وتعرض الاسهامات التي شاركت بها في تاريخ الحضارة الاسلامية. وعلى الرغم من وجود العديد من المؤلفات عن تاريخ العرب في عهد الدولة الاسلامية فاننا نلاحظ في المقابل قلة المؤلفات الموجودة حول تاريخ الفترة التي تلت العهد العباسي وتاريخ الدول الاسلامية غير العربية. ويدلنا ذلك الوضع على أن قلة المؤلفات المتعلقة بتاريخ الترك والتي تعتمد على النقد والتحليل تنسحب أيضا على تاريخ الشعوب الاسلامية الأخرى. وكان المركز قد قام في البداية بنشر كتاب بالانجليزية تحت عنوان "تاريخ الدول التركية المسلمة ما عدا العثمانيين"، وذلك في إطار مشروع "تاريخ الدول الاسلامية" الذي أشرنا إليه. ويتناول ذلك الكتاب الذي طبعه مجمع التاريخ التركي في انقرة في مجلد واحد تاريخ العالم التركي على مدى حقبة تقرب من عشرة قرون. وبعد ذلك حاول المركز أن يستكتب عدداً من الباحثين الأتراك كتاباً يتناول التاريخ العثماني في مجمله، ليكون جزءاً من المشروع السابق،

فكان المجلد الأول من ذلك العمل هو هذا الكتاب الذي نقدمه اليوم للقراء. وقد خططنا له أن يقع في مجلدين تحت عنوان "الدولة العثمانية تاريخ وحضارة" ويشتمل المجلد الأول هذا على المرحلة التي تبدأ بظهور الامارة العثمانية في غرب الأناضول، وتنتهي بانهيار الدولة العثمانية وظهور جمهورية تركيا وعدد من الدول العربية والبلقانية. وسوف يلاحظ القارئ أن هذا المجلد يتناول موضوعات التاريخ السياسي للدولة العثمانية (من قيام الدولة حتى سنة ١٧٧٤م، ثم من ذلك التاريخ حتى نهاية الامبراطورية) والنظم الإدارية والعسكرية والحقوق والاقتصاد والمالية وتركيب المجتمع العثماني. أما المجلد الثاني من هذا الكتاب فسوف يتناول جوانب الحضارة الإسلامية في صيغتها العثمانية والحياة الدينية في المجتمع واللغة والأدب وتاريخ الفنون والعمارة والموسيقى والحياة الفكرية والعلمية والتعليمية.

أقام العثمانيون امارتهم على الحدود البيزنطية في الوقت الذي كانت تمر فيه دولة سلاجقة الأناضول باكثر مراحل عمرها ضعفاً، ثم أخذت تلك الامارة تكبر وتعظم حتى تحولت إلى دولة عالمية، ونجح العثمانيون في جعلها واحدة من الدول المعدودة في العالم في القرن السادس عشر الميلادي، بنظامها الاداري وتركيبها الاقتصادي وقوانينها التي وضعتها للأرض ونظمها العسكرية. ونجحت الدولة العلية العثمانية في أن تمزج في بوتقة واحدة بين عناصر بشرية مختلفة في اللغات والأديان والأعراق والثقافات، وتجمع بين هؤلاء الناس في جو من الهدوء والاستقرار على مدى عدة قرون. ولم يخضع أهل البلاد التي فتحها العثمانيون لعمليات الأسلمة أو التتريك بالقوة، كما لم تكن الامبريالية أو الاستيعاب سياسة اتبعها العثمانيون.

ونظراً لأن تاريخ الدولة العثمانية -التي عُرفت باسم الدولة العلية- كان يشكل جانباً مهماً من تاريخ الأتراك بوجه عام، وتاريخ الدول الاسلامية والعالم، سواء كان من ناحية جوانبه الجد متشعبة في المجالات العدلية والمدنية والعسكرية والعلمية والإدارية، أو كان من ناحية الزمان والمكان؛ فقد ظهرت حول ذلك التاريخ أدبيات غنية في تركيا وفي الدول الأخرى باللغة التركية والعربية وغيرهما. وكان أول التواريخ المحلية عن الدولة العثمانية التي ظهرت من تركيب تأسس على مفهوم الدول التركية الاسلامية لدى الأتراك وروح الغزو والجهاد -هي كتب المناقب وكتب المغازي التي وضعها أصحابها جرياً على التقاليد الاسلامية. واسم (يَخْشِي الفقيه) مؤلف أحد الكتب من ذلك النوع (كان حياً عام ١٤١٣م) إنما يمثل أقدم الأسماء المعروفة التي وصلتنا. أما أقدم النصوص التاريخية العثمانية التي وصلتنا باللغة التركية فهو الكتاب المعروف باسم "داستان تواريخ مُلك آل عثمان" الذي يوجد في نهاية المثنوي المعروف

باسم "اسكندرنامه" الذي نَظَمه أحد شعراء التركية الاناضولية البارزين والمعروف باسم أحمدي المتوفي في عام ٨١٥هـ/١٤١٢/١٤١٣م.

وكان من الطبيعي أن يتجه العثمانيون بعد ذلك إلى كتابة التواريخ في كافة عهودهم؛ فألفوا التواريخ التي تتناول عهداً بعينه أو حادثة بعينها، أو تواريخ في أشكال متباينة، كما كتبوا عليها الذيول التي تضمن استمرار موضوعاتها، وكتبوا إلى جانب ذلك التواريخ المنظومة. وكانت العادة في كثير من تلك الأعمال أن يجري تقديمها للسلاطين أو لأحد رجالات الدولة. ونرى اثناء ذلك أن الدولة كانت تهتم هي الأخرى بأمر تسجيل الأحداث والوقائع وتوليه عنايتها. والدليل على ذلك أنها أوجدت وظيفة " كاتب الوقائع " (وقعه نويس) التي كانت السبب في ظهور ما عُرف باسم "كتب الوقائع" (وقايع نامه) الرسمية التي تعتبر من المصادر التاريخية القيمة، كما ظهرت عام ١٨٣١م جريدة (تقويم وقايع) التي كانت بمثابة الجريدة الرسمية للعثمانيين، وبدأت في الانتشار آنذاك تحت إشراف كاتب الوقائع أسعد أفندي، ثم استمرت في الصدور حتى أواخر أيام الدولة العثمانية، وتبعتها صحف الولايات الرسمية التي كانت تصدر باللغة المحلية إلى جانب اللغة العثمانية في مختلف الولايات. أما المؤرخون العثمانيون فقد اجتهدوا منذ المائة والخمسين سنة الأخيرة في وضع مؤلفات منهجية منظمة.

ولا شك أن للوزير والعالم أحمد جودت باشا (ت ١٨٩٥م) جهوداً وخدمات عظيمة خلال تلك الفترة؛ إذ قام بوضع تاريخ هام للدولة العثمانية جرى فيه على المنهج القديم من ناحية التنظيم، إلاّ أنه طرح المسائل السياسية والادارية معتمداً على التآليف الموجودة، وعلى الوثائق العثمانية المحفوظة في الأرشيف، بل انه استعان - ولو قليلاً - بالمصادر الغربية، ووضع تحليلات ممتازة، وربط بين الأسباب والنتائج، حتى كانت كتاباته في ذلك الصدد نقطة تحول مهمة في مجال كتابة التاريخ التركي. كما كان كتاب "نتائج الوقوعات" الذي وَضَعَه مصطفى نوري باشا في نهاية القرن التاسع عشر (ت ١٨٩٠م) أول كتاب منظم أحاط فيه صاحبه احاطة شاملة بالموضوعات السياسية والادارية والاقتصادية في الدولة العثمانية. ومع قيام "مَجْمَعِ التاريخ العثماني" (تاريخ عثمانى انجمنى) في أوائل القرن العشرين (١٩٠٩م) تولى أعضاؤه القيام بمشروعات مشتركة، من خلال إعدادهم لمجلة دورية عُرفت باسم (تاريخ عثمانى انجمنى مجموعه سى) (TOEM)، فانتظمت في الظهور لأول مرة، واعتمدت في مقالاتها وبحوثها على المادة الثرية في الأرشيف العثماني، وكانت بداية جديدة في البحوث التاريخية، والدليل على ذلك أن المقالات التي نشرت فيها لا تزال إلى اليوم مصدراً علمياً يعتمد عليه. وقد تحول

هذا المَجْمَعُ فيما بعد من هيئة تُعنى بالتاريخ العثماني وحده إلى هيئة تعنى بالتاريخ التركي في مجمله، وعُرف باسم "مَجْمَعِ التاريخ التركي" Türk Tarih Kurumu. ومنذ عام ١٩٣٠م وهذا المجمع يقوم بالتخطيط للعديد من المشروعات التي ينجزها أعضاؤه من المؤرخين الأتراك، وينشر العديد من البحوث في مجال التاريخ التركي بكل جوانبه، وقَدَّم خدمات جليلة في ذلك المضمار. غير أن المجمع على الرغم من قيامه بالحفريات الأثرية واضطلاعه بمشروعات مهمة لنشر نتائجها ورصد الموارد الوفيرة لها لم يستطع أن يكشف عن نفس القدر من النجاح في نشر الوقائع الزمنية للتاريخ العثماني بمنهج علمي، وتقديم وثائق الأرشيف بشكل منتظم لخدمة الباحثين.

وقد ظهر في القرن العشرين الذي نودع سنواته الأخيرة عدد كبير من المؤرخين الأتراك ممن تعرضوا لمسائل التاريخ التركي الأساسية وناقشوها على نطاق عالمي، مثل فؤاد كوبريلي وعمر لطفي بَرْقَان واسماعيل حقي أُوزُون چَارشيلى وخليل اينالْجِيق وكمال قارْبَات وغيرهم. والحق أن للمرحوم اسماعيل حقي مكانة خاصة بما وَضَعَه من مؤلفات في التاريخ العثماني؛ ففي الوقت الذي قام فيه بوضع مؤلفات تعتمد على الدراسات العلمية التي تتناول التاريخ العثماني من كافة جوانبه السياسية والعسكرية نراه من الناحية الأخرى يقدم خدمة جليلة للباحثين بما أنجزه من مجلدات تناولت أهم الجوانب في النظم والتشكيلات العثمانية. كما لاحظنا بكل الارتياح في الربع الأخير من القرن العشرين أن بحوث التاريخ العثماني قد زاد عددها، وزاد معها عدد الكتب المنشورة في هذا المجال. وتتناول البحوث الجديدة المجتمع العثماني بوجه عام والنظم والمالية والتجارة والصناعة والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك، فتنشر نتائجه وتقدمه لاستفادة الباحثين. ولا يفوتنا أن نذكر إلى جانب تلك البحوث ما قام به في الغرب كل من برنارد لويس وستانفورد شو اللذين اجتهدا في الكتابة عن الدولة العثمانية بشكل أقرب إلى الحقيقة، معتمدَيْن في ذلك على وثائق الأرشيف العثماني، كما نذكر البحوث القيمة التي قام بها في ذلك الصدد روبير مانتران وزملاؤه، فتناولوا الموضوع بعمل جماعي من جوانب متعددة.

ومما يجدر بنا أن ننوّه به فيما يتعلق بالمصادر هو عدم نشر سجلات الوقائع العثمانية (وقايع نامه) كلها حتى الآن، على الرغم مما تحمله من قيمة عظيمة كمراجع مهمة بين التواريخ العثمانية، وعدم كفاية الجهود المبذولة لنشر المصادر الرسمية ووثائق الأرشيف العثماني بالقياس لما هو مأمول. كذلك فان التآليف العثمانية ذات العدد الكبير والتي لم يتنبه لها

كثيراً من لا يتعرضون لموضوع كتابة التاريخ عند العثمانيين قد تعرضت للاهمال دائماً حتى عهد متأخر إلاّ بعض الاستثناءات القليلة، ولم يُدرك أحد مدى الأهمية التي تنطوي عليها تلك التآليف في إجراء البحوث. ولعل عدم تناول المسألة في عمقها التاريخي هو الذي أدى ببعض كُتّابنا وهم يكشفون عن إعجابهم بالعثمانيين وبالتاريخ العثماني إلى القول إن تجربة الكتابة التاريخية عندنا ليست قديمة ومتأصلة وثرية بقدر تاريخنا نفسه. ويمكننا القول بالنظر إلى مثل هذه الآراء إن بعض مثقفينا في السنوات الأخيرة لم يُقوِّموا التواريخ العثمانية التي ظهرت باشكال وأوصاف متباينة تبعاً لعهودها -بالشكل الذي كان ينتظر منهم. ويبدو أنه ليس من الخطأ الكبير القول إن هذا المنظور يشكل الخاصية المشتركة في عصرنا هذا للكثير من التواريخ العثمانية.

وظهرت إلى جانب التآليف العثمانية حوليات أجنبية مختلفة عن التاريخ العثماني في الشرق والغرب، وصدرت إلى جانب ذلك بحوثٌ عديدة، وآلاف من الكتب بلغات مختلفة، ويعد قسم منها مصادر مباشرة للموضوع. وقد قدم المؤرخون والباحثون الغربيون حتى اليوم كثيراً من المؤلفات عن أدوار التاريخ العثماني المختلفة، عكسوا فيها آراءهم واعتمدوا في كتابتها على المصادر الأوربية بوجه عام اكثر من غيرها. أما عن الأعمال التي أنجزها المؤرخون الأتراك على مدى المائة والخمسين سنة الأخيرة فنلاحظ أن المؤلفات الجامعة التي تتناول التاريخ العثماني من كافة جوانبه ليست بالقدر الكافي. ومن الطبيعي أن الكتابة عن تاريخ الدولة العثمانية تقتضي القيام بدراسات واسعة وشاملة، نظراً لأن هذه الدولة حكمت حقبة من الزمن تزيد على ستمائة سنة، وانضوى تحت لوائها اناس تباينت أديانهم ولغاتهم وثقافاتهم وأعراقهم. ومن ثم مست الحاجة الى تاريخ عثماني جامع يجري على المنهج العلمي الحديث، ويعتمد المعلومات الصحيحة بشكل محايد، ويتعرض -إلى جانب التطورات العسكرية والسياسية- للتركيب الاجتماعي، والنظم العسكرية والادارية، ولا يغفل الجوانب الاقتصادية والوضع التجاري والصناعي والحياة الثقافية والعلمية. ولما كانت الدولة العثمانية دولة عالمية أقيمت فوق أكثر المناطق حساسية وخلال اكثر الأدوار حرجاً في تاريخ العالم، وخلفت وراءها وبشكل يجذب الانتباه ملايين الوثائق والمواد الأرشيفية وادبيات تاريخية جد غنية فالأمر يقتضي القيام بدراسات عديدة أخرى في هذا المجال، ويكشف لنا مدى الصعوبة في كتابة تاريخ عثماني جامع.

والواقع أن دراسة المصادر العثمانية والغربية والخروج ببحوث مبتكرة إنما هو أمر يفوق طاقة فرد واحد، بل يقتضي أن يضطلع بكتابة ذلك التاريخ فريق جيد من الباحثين. وهذا هو ما وضعناه في اعتبارنا عند كتابة هذا الكتاب الذي بين ايديكم "الدولة العثمانية تاريخ وحضارة"؛ إذ كان ثمرة لعمل فريق متكامل من الباحثين، اعتمدوا فيه على وثائق الأرشيف العثماني والتواريخ العثمانية والبحوث الحديثة التي أنجزها المؤرخون المعاصرون، كما استفادوا الى جانب ذلك من المصادر الغربية. ولذلك فقد استهدف هذا الكتاب صياغة رؤية جديدة للموضوع على ضوء معلومات محايدة موثوقة وبحوث مبتكرة.

ولم يقم هذا العمل وزناً للكتابة التاريخية التي ارتصت فيها الأحداث والوقائع داخل إطار أدوار السلطنة من منظور كرونولوجي تقليدي، بل فَضّل على ذلك منهجاً تحليلياً يتناول الموضوعات في اطار من الوحدة، واجتهد في حصر الأسباب والنتائج بشكل عام، حتى وإن استعان بالوصف في بعض الحالات النادرة والضرورية، وحاول الوصول إلى صياغة أو توليفة من خلال الكشف عن الروابط القائمة بين الأحداث التاريخية. فليس الهدف هو شرح الأحداث واستعراضها؛ بل هو محاولة لفهمها وتفسيرها، وتناول أساسيات العناصر التي تشكل حضارة العثمانيين ودَرْسها. وبذلك فقد تحول هذا العمل إلى كتاب جامع يمكن الاعتماد عليه بهذا المنهج العلمي في التعرف على خطوط التاريخ السياسي للعثمانيين، وعلى مؤسساتهم الإدارية وتاريخهم الحضاري. والفصول التي يحتويها الكتاب قام بكتابتها باحثون أفاضل عُرفوا بتخصصهم في تلك الموضوعات، وهي فصول يمكن أن يشكل كلُ واحد منها موضوعاً لكتاب مستقل، ومن هنا كان التفصيل فيها بالقدر الذي يرسم الخطوط العريضة للموضوع، ويستعرض أهم الجوانب فيه.

وعلى الرغم من أن نظم الدولة العثمانية وُضِعت -كما سنرى في فصول الكتاب- على ركائز النظم التركية الاسلامية السابقة على العثمانيين، إلاّ أن حياة البلاط عندهم وجهاز السلطنة والتشكيلات المركزية وتشكيلات المقاطعات قد تعرضت لتغيرات كبيرة في تكوينها وأسلوب عملها حتى اكتسبت أشكالاً جديدة. والمؤسف أن جانباً من تلك النظم والتشكيلات لم يُدْرَس حتى الآن بشكل مُرضٍ، مثلها في ذلك مثل العديد من موضوعات التاريخ العثماني الأخرى. ولهذا لم تتهيأ الوسائل لوضع دراسات مقارنة عن مؤسسات وتشكيلات الدولة العثمانية تُبْرِزُ مدى تأثرها بما كان في الدول الأخرى، أو تأثيرها فيها وتطرح علينا نتائجها في هذا الصدد.

وسوف يلاحظ القارئ كذلك في فصول هذا الكتاب أن القوانين العثمانية وضعت على أسس الشريعة الاسلامية، وأن هناك نظاماً قانونيا عُرْفـيا تَشَكَّلَ من خلال الأحكام والفرمانات التي كانت تصدرها الدولة، روعي فيه هو الآخر أن يتوائم مع أحكام الشريعة. وتطورت الأجهزة القضائية التي انتقلت إلى العثمانيين إرثاً عن الدول الاسلامية السابقة عليهم، وظهر بفضل ذلك نظام محكم للعدالة. كما أن التغييرات التي أجريت لصالح حركة التغريب في عهد "التنظيمات الخيرية" قد طُبقت على النظام الحقوقي والقضائي أيضا ووُضعتْ الأسسُ لنظام جديد.

وقد اجتهدنا ونحن نعد هذا الكتاب للنشر أن يتوفر لفصوله المختلفة عنصر الوحدة في اللغة والأسلوب، وأن يتوحد كذلك شكل الاملاء في نصه التركي، وراعينا أن يحتوي بين صفحاته على الوسائل الايضاحية اللازمة كالصور واللوحات والمنمنمات والخرائط والجداول.

والكتب التي أدرجناها في قائمة المصادر في نهاية الكتاب إنما هي الكتب المرجعية الأساسية المتعلقة بموضوعات العناوين التي وردت تحتها في القائمة؛ ففي باب "التاريخ السياسي" مثلاً لم نذكر في هوامشه التواريخ العثمانية ذات الموضوعات العامة، وإنما أدرجناها جميعا في قائمة المراجع لتعلقها بالموضوع، فلن يرى القارئ في هوامش ذلك الباب بوجه عام إلاّ آخر البحوث والدراسات الجديدة التي ظهرت حول الموضوعات التي يتعرض لها هذا الباب. كما حرصنا على عدم تكرار أسماء الكتب ذات الصبغة العمومية في العناوين الرئيسية داخل قائمة المراجع؛ فلم تُدرج تحت تلك العناوين إلاّ المصادر المختارة. ورأينا - تيسيراً على قارئ العربية - وضع ترجمة لعناوين الكتب التركية الواردة في القائمة مع الاحتفاظ فيما عدا ذلك بشكل مداخل الكتب حتى يسهل على القارئ أن يهتدي إلى الكتاب إذا شاء الحصول عليه.

وروعي عند إعداد الجدول الزمني للأحداث في نهاية الكتاب أن يجمع بين كل الجداول الزمنية التي أعدها كل مؤلف لمقالته، وذلك بدلاً من وَضْع تركيب جديد من الجداول الزمنية الموجودة، حتى يمكن من خلال ذلك حصر بعض التواريخ ذات الأهمية من جوانب متعددة. فالوقائع والأحداث المختلفة التي وقعت في سنة بعينها وُضِعت جميعها واحدة بعد الأخرى تحت تلك السنة حتى نضمن نوعاً من الوحدة في الموضوعات داخل الجدول الزمني أيضا، وحرصنا في التواريخ المذكورة فيه أن تحوي اليوم والشهر إذا كانا معروفين.

وقد راعينا أثناء الترجمة من التركية إلى العربية أن نضع المسميات بشكلها التركي بين قوسين إلى جانب ترجمتها العربية التي وضعناها عموماً بين ظفرين، مثل "المجلس الأعلى للأحكام العدلية" (مجلسِ والاي أحكامِ عدليه). أما المصطلحات التاريخية التي تحتاج لتعريف

مطول فقد وضعناها في هامش الصفحة تتصدرها نجمة أو أكثر علامةً على أنها من المترجم. كما زودنا الترجمة العربية بجدول للأبجدية العثمانية والتركية الحديثة حتى يتيسر لقارئ العربية النطق الصحيح للأسماء والمصطلحات الواردة في نص الكتاب أو في أسماء الكتب التركية الواردة في هوامش الصفحات وقائمة المراجع.

أما عن أسماء الأماكن والأعلام الواردة في النص التركي فقد اعتمدنا لها الشكل العثماني في الغالب، ولجأنا أحياناً لتشكيل الألفاظ العثمانية رغم أن العثمانيين لم يستخدموا علامات التشكيل إلا نادراً.

وحسب علمنا فان الكتاب الذي نقدمه اليوم لقرائنا لم يسبقه كتاب بهذا الشكل حتى اليوم، لا في اللغات الأجنبية ولا في اللغة التركية، ومن ثم نتمنى أن يساهم - ولو قليلاً - في سد فراغ في مجال التاريخ العثماني، ويُعين كافة الباحثين والمعنيين بهذا الموضوع، ويكون مشعلاً تهتدي به الدراسات والبحوث في المستقبل.

ومن محاسن الصُدف أن يأتي صدور هذه الطبعة العربية من المجلد الأول لهذا الكتاب أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الذي ينظمه المركز وتساهم فيه هيئات دولية ومحلية أخرى عديدة بمناسبة مرور سبعمائة سنة على قيام الدولة العثمانية حول موضوع "الحياة العلمية والتعليمية في العالم العثماني" في المدة الواقعة بين ١٢-١٥ ابريل ١٩٩٩م. أما المجلد الثاني، وهو عن اللغة والأدب والدين والفكر والفنون والعمارة، فسوف يعقب ذلك بمشيئة الله في القريب العاجل.

وينطوي هذا الكتاب على أهمية عظيمة؛ إذ يستعرض لأول مرة تاريخ الدولة العثمانية من كافة الجوانب، السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغير ذلك مما ذكرناه آنفاً، ومن ثم يتيح الفرصة لقراء العربية من الهواة والمتخصصين للاطلاع على تاريخ دولة عاشت ما يربو على ستة قرون، وحكمت شعوباً متعددة الأجناس والأديان، وخلفت وراءها تراثاً حضارياً لا تزال تركيا نفسها ودول البلقان و دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد آثاره ماثلة حتى الآن في العديد من المجالات. كما أن الكتاب بفصوله وأبوابه المتعددة يتيح الفرصة لإعادة النظر في تاريخ الدولة العثمانية بعيداً عن الحساسيات والتعرف على طبيعة علاقاتها بمحيطها العربي والإسلامي.

ولعل هذه الميزات هي التي كانت وراء حسن الاستقبال الذي حظيت به الطبعة التركية من هذا الكتاب؛ إذ أشادت به الصحف والمجلات المتخصصة، وأدرجته جامعات ومعاهد عليا عديدة ضمن مقرراتها الدراسية.

ولا يفوتني أن أنوه هنا إلى أن عددا كبيراً من الاخوة قد شاركوا في هذا الكتاب منذ أن كان فكرة مجردة إلى أن خرج إلى النور على هذا النحو، فأفادونا بنصائحهم وآرائهم وشجعونا على انجازه، وانتهز هذه الفرصة لكي اشكرهم جميعاً دون ذكر للأسماء. كما اتقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين ساعدونا في تحديد شكل الكتاب ومحتواه، وقدموا الأفكار التي أَثْرت اجتماعاتنا لمرحلة الإعداد الأوّلي، ثم قاموا بعد ذلك بتأليف الأقسام التي ضمها الكتاب على أحسن وجه، فكان لجهودهم ما حقق النجاح لهذا المشروع في مجلديه الأول والثاني، وهم الأساتذة فريدون أمَجَن وكمال بگديللي ومحمد إبشيرلي وإيلبر اورْطَايْلى وعبد القادر أوزْجَان ومحمد عاكف آيْدِين والسيدة مُبَاهَات كُوتُوك اوغلى وبهاء الدين يَدِي يِلْدِيز وأحمد يَشَار اُوجَاق والسيدة گوناي قُوط ونعمة الله حافظ واورخان أوقَاي والسيدة اسين آطيل والأستاذ جِينُوچَان تَاكْرى قُورُور ونوري يُوجَه. وأشكر ايضا الأستاذ مصطفى اوزْقَان الذي راجع الإملاء التركية للكتاب، والأستاذ اوُغُوز قالّك الذي تولى إعداد الخرائط التركية.

أما شكري حول إنجاز هذه النسخة العربية من هذا الكتاب فهو يرجع في جله إلى الزميل العزيز الدكتور صالح سعداوي الذي بذل جهداً عظيماً في ترجمة مثل هذا النص التركي "المركب" الذي يفيض بالتعابير والمصطلحات التاريخية العثمانية المتنوعة في مجالات شتى. ولقد سعدتُ بالتعاون معه لعدة سنوات وأنا أتابع هذا العمل وأرى المعاناة العلمية الخصبة التي يكابدها لحل مشاكل تُجابَهُ لأول مرة. إنني إذ أرجو الله سبحانه أن يجعل هذا العمل العلمي الجماعي الذي يتحقق لأول مرة فاتحة خير للدراسات العثمانية في مرحلتها الجديدة، خاصةً وأننا على أعتاب القرن الحادي والعشرين أتقدم للقارئ العربي بأخلص التحية متمنياً لهذا الكتاب أن يأخذ مكانه اللائق ويسد فراغاً طالما تطلعت إليه المكتبة العربية.

والله المستعان.

قائمة الاختصارات

لأسماء الدوريات ودور الوثائق وبعض المصطلحات التي وردت بالتركية في ثنايا الهوامش الموجودة في فصول الكتاب أو في قائمة المراجع التي أدرجناها في نهايته

a.g.e.	أنظر الكتاب السابق
a.g.m.	أنظر المقالة السابقة
a.mlf.	أنظر لنفس المؤلف..
AÜDTCFD	Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih Coğrafya Fak. Dergisi مجلة كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا بجامعة أنقرة
AÜİFD	Ankara Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi مجلة كلية الآلهيات بجامعة انقرة
AO	Archivum Ottomanicum
Bk.,bk.,Bkz.	أنظر..
BOA	Başbakanlık Osmanlı Arşivi أرشيف رئاسة الوزراء العثماني
BTTD	Belgelerle Türk Tarih Dergisi مجلة التاريخ التركي بالوثائق
c.	المجلد..
CMRS	Cahiers du Monde Russe et Sovietique
der.	جَمْع..
DİA	Diyanet İslâm Ansiklopedisi دائرة المعارف الاسلامية/ وقف الديانة
dn.	هامش
EI^2	Encyclopedia of Islam دائرة المعارف الاسلامية/ الطبعة الثانية
ed.	أشراف أو المشرف
GDAAD	Güneydoğu Avrupa Araştırmaları Dergisi مجلة بحوث جنوب شرق أوربا
GOR	Geschichte des Osmanischen Reiches
H.Ü.Ed. Derg.	Hacettepe Üni. Edebiyat Dergisi مجلة الآداب بجامعة حاجت تبه
hz., haz.	إعداد أو المعد
IJTS	International Journal of Turkish Studies
İÜ	İstanbul Üniversitesi جامعة استانبول
İÜEF	İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi كلية الآداب جامعة استانبول
İÜEFTBL.	İstanbul Üniversitesi Edebiyat Tarih Böl. قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة استانبول
İA	İslâm Ansiklopedisi دائرة المعارف الاسلامية (الطبعة التركية)
İFM	İktisat Fakültesi Mecmuası مجلة كلية الاقتصاد
İMŞSA	İstanbul Müftülüğü Şeriye Sicilleri Arşivi أرشيف السجلات الشرعية بدار افتاء استانبول
İSOD	İstanbul Sanayi Odası Dergisi مجلة غرفة الصناعة باستانبول
JESHO	Journal of the Economic History in the Orient

krş.	قارن..
ktp.	مكتبة..
MÜEFTBL	Marmara Üniversitesi Fen Edebiyat Fakültesi Tarih Böl. قسم التاريخ بكلية العلوم والآداب بجامعة مرمرة.
MTM	Millî Tetebbular Mecmuası مجلة البحوث القومية
MUB	Mecelle-i Umur-ı Belediye مجلة الأمور البلدية
Nr., nr., no.	Numara رقم..
OA	Osmanlı Araştırmaları (مجلة) البحوث العثمانية
ODTÜ	Orta Doğu Teknik Üniversitesi جامعة الشرق الأوسط للتقنية
s.	صحيفة..
SI	Studia Islamic
SBFD	Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi مجلة كلية العلوم السياسية
sy.	عدد (من مجلة)
t.y.	مخطوطة تركية
TAD	Tarih Araştırmaları Dergisi مجلة البحوث التاريخية
TaTo	Tarih ve Toplum (مجلة) التاريخ والمجتمع
TBMM	Türkiye Büyük Millet Meclisi مجلس الأمة التركي الكبير
TD	İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi المجلة التاريخية/ كلية الآداب جامعة استانبول
TED	İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Enstitüsü Dergisi مجلة معهد التاريخ التركي بكلية الآداب جامعة استانبول
TOEM	Tarih-i Osmani Encümeni Mecmuası مجلة جمعية التاريخ العثماني
trc.	ترجمة..
ts.	بدون تاريخ
TSA	Topkapı Sarayı Arşivi أرشيف سراي طوب قابي
TTEM	Türk Tarih Encümeni Mecmuası مجلة جمعية التاريخ التركي
TV	Tarih Vesikaları (مجلة) الوثائق التاريخية
ve dv., vd..	وما بعدها (للصفحة)
ve.	و (حرف العطف)
vr.	ورقة (للمخطوط)
WZKM	Wiener Zeitschrift für die kunde des Morgenlands
yay.	الناشر..

جـدول

الأبجدية التركية الحديثة والقديمة

الأبجدية التركية الحديثة	ما يقابلها من الأبجدية العثمانية وكيفية النطق	الأبجدية العثمانية	ما يقابلها من الأبجدية الحديثة وكيفية نطقها
A a	يقابل حرفي (آ. ع) وحركة الفتح الغليظة أو الهاء في وسط ونهاية الكلمة	آ أ	ويقابل حرفي (a) أو (e)
B b	يقابل حرف (ب)	ب	ويقابل حرف(b)
C c	يقابل حرف (ج) المعطشة	پ	ويقابل حرف (p)
Ç ç	يقابل حرف (چ) مثل ch في الانجليزية	ت	ويقابل حرف (t)
D d	يقابل حرفي (د. ض)	ث	ويقابل حرف (s)
E e	يقابل حرف (أ) في بداية الكلمة وحركة الفتح الخفيفة أو الهاء في نهايتها	ج	ويقابل حرف(c) [الجيم المعطشة في العربية]
F f	يقابل حرف (ف)	چ	مقابله(ç) [ينطق مثل ch في الانجليزية]
G g	يقابل حرف (گ) كالجيم المصرية	ح	ويقابل حرف (h)
Ğ ğ	يقابل حرف (غ) وينطق كالياء بين متحركين خفيفين	خ	ويقابل حرف (h)
H h	يقابل حروف (ح.خ.هـ)	د	ويقابل حرف (d)
I ı	يقابل حرف (ي) أو حركة الكسر الغليظة	ذ	ويقابل حرف (z) [مثل الزاي العربية]
İ i	يقابل حرفي (إ. ي) أو حركة الكسر الخفيفة	ر	ويقابل حرف (r)
J j	يقابل حرف(ژ) وهو صوت بين الشين والزاي	ز	ويقابل حرف (z)
K k	يقابل حرفي (ك.ق)	ژ	ويقابل حرف (J) [مثل J في الفرنسية]
L l	يقابل حرف (ل)	س	ويقابل حرف (s)
M m	يقابل حرف (م)	ش	ويقابل حرف (ş)
N n	يقابل حرف (ن) والكاف النوني(ڭ)	ص	ويقابل حرف (s)
		ض	مقابله (d.z) [مثل kadı و Ramazan]
		ط	ويقابل حرف (t)
		ظ	ويقابل حرف (z)

O o	حركة الضم الغليظة المبسوطة (او)
Ö ö	حركة الضم الخفيفة المبسوطة مثل (eu) في الفرنسية
P p	يقابل حرف (پ)
R r	يقابل حرف (ر)
S s	يقابل حروف (ث. س. ص)
Ş ş	يقابل حرف (ش)
T t	يقابل حرفي (ت. ط)
U u	حركة الضم الغليظة المقبوضة(في الفرنسية (ou
Ü ü	حركة الضم الخفيفة المقبوضة(في الفرنسية u)
V v	يقابل حرف (وَ) مثل: ويووده voyvoda
Y y	يقابل حرف (ي)
Z z	يقابل حروف (ذ. ز. ض. ظ)

ع	ويقابل حرف a اذا كان بالفتح في أول الكلمة ويقابل i.ı اذا كان بالكسر في أولها ووسطها، ويقابل o.ö.u.ü اذا كان بالضم في أولها ووسطها
غ	ويقابل حرف (ğ) وينطق (گ) في أول الكلمة
ف	ويقابل حرف (f)
ق	ويقابل حرف (k)
ك	ويقابل حرف (k)
گ	ويقابل حرف (g) [الجميم المصرية]
ڭ	كاف نونية تقابل حرف (n)
ل	ويقابل حرف (l)
م	ويقابل حرف (m)
ن	ويقابل حرف (n)
و	ويقابل حرف (v) أو الضمة المقبوضة
هـ	ويقابل حرف (h) في أول ووسط الكلمة، وحرفي (a.e.) في نهاية الكلمة
ي.ى	ويقابل حرف (y) في أول الكلمة وآخرها مثل [yay]، وحرفي (i.ı) في وسطها وآخرها، وحرف (a) للياء المقصورة في نهاية الكلمة [مثل kübra أي كبرى]

الدولة العثمانية

تاريخ وحضارة

المجلد الأول

الدولة والمجتمع والاقتصاد

شجرة سلاطين آل عثمان

كوندوز آلب

ارطغرل غازي

1- عثمان غازي (ت ١٣٢٤م)

2- اورخان غازي (١٣٢٤-١٣٦٢م)

3- مراد الأول (١٣٦٢-١٣٨٩م)

4- بايزيد الأول (الصاعقة) (١٣٨٩-١٤٠٢م)

سليمان چلبى (١٤٠٢-١٤١١م)

موسى چلبى (١٤١١-١٤١٣م)

مصطفى "دُوزمَجَه" (١٤٢١-١٤٢٢م)

5- محمد الأول (١٤١٣-١٤٢١م)

عيسى چلبى (١٤٠٣-١٤٠٤م)

6- مراد الثاني (١٤٢١-١٤٤٤، ١٤٤٦-١٤٥١م)

7- محمد الثاني (الفاتح) (١٤٤٤-١٤٤٦، ١٤٥١-١٤٨١م)

8- بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م)

9- سليم الأول (ياووز) (١٥١٢-١٥٢٠م)

10- سليمان الأول (القانوني) (١٥٢٠-١٥٦٦م)

11- سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م)

12- مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م)

13- محمد الثالث (١٥٩٥-١٦٠٣م)

15- مصطفى الأول (١٦١٧-١٦١٨، ١٦٢٢-١٦٢٣م)

14- احمد الأول (١٦٠٣-١٦١٧م)

17- مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م)

16- عثمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢م)

18- ابراهيم (١٦٤٠-١٦٤٨م)

20- سليمان الثاني (١٦٨٧-١٦٩١م)

19- محمد الرابع (آوجى) (١٦٤٨-١٦٨٧م)

21- احمد الثاني (١٦٩١-١٦٩٥م)

23- احمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م)

22- مصطفى الثاني (١٦٩٥-١٧٠٣م)

26- مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤م)

27- عبد الحميد الأول (١٧٧٤-١٧٨٩م)

24- محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م)

25- عثمان الثالث (١٧٥٤-١٧٥٧م)

28- سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م)

29- مصطفى الرابع (١٨٠٧-١٨٠٨م)

30- محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)

31- عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م)

32- عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م)

33- مراد الخامس (١٨٧٦م)

34- عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٨٠٩م)

35- محمد الخامس (١٩٠٩-١٩١٨م)

36- محمد السادس (١٩١٨-١٩٢٢م)

عبد المجيد (خليفة) (١٨٢٢-١٨٢٤م)

الباب الأول
التاريخ السياسي للدولة العثمانية

الفصل الأول



الدولة العثمانية منذ قيامها حتى معاهدة
قَيْنَارْجَة الصغرى عام ١٧٧٤م

أولاً – مولد الإمارة العثمانية ونموها

١– الاناضول ابان ظهور الإمارة العثمانية

كثرت الروايات الشعبية حول قيام الإمارة العثمانية، وكان للمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي عاشه شبه جزيرة الأناضول خلال القرن الثالث عشر الميلادي دور هام في ظهور هذه الامارة. إذ أخذ شبه جزيرة الاناضول يكشف عن وجه قد اكتملت – إلى حد كبير – ملامحه التركية والاسلامية نحو أواخر القرن الثالث عشر الذي شهد ظهور الأسرة العثمانية على مسرح التاريخ، تلك الأسرة التي كانت تعتمد في تكوينها على عشيرة (قايى). والمعروف أن أسس تلك العملية قد وضعت حتى قبل الانتصار في معركة ملازگرد عام ١٠٧١م. فقد كان هذا النصر قد شكّل بداية الفتح الأكيد للاناضول، ثم لم تلبث مظاهر الفتح أن اكتملت خلال فترة وجيزة فيما بعد. وكانت هجرات الجماعات التركمانية من المناطق الداخلية في آسيا الوسطى التي اخذت تزداد أعدادها إلى ايران وآذربيجان عندما كانت الدولة السلجوقية لا تزال في مرحلة التأسيس خلال القرن الحاي عشر قد ازداد تدفقها عن ذي قبل. وكان نظام الدولة السلجوقية الحضرية المستقرة قد دفع تلك الجماعات ذات الطابع شبه البدوي المتنقل إلى الاستيطان عند مناطق التخوم حتى لا تُترك الفرصة لأي نوع من الاخلال بالنظام الداخلي، وعلى ذلك كان السعي لوضع الفتوحات الموجهة لسوريا والأناضول على أسس اكثر متانة. فكانت القوات السلجوقية التي نجحت في فتح الأناضول وجعلت منه وطناً لها تعتمد في تكوينها بالدرجة الأولى على ذلك الطابع التركماني. وكان السلاجقة الذين نجحوا في اقامة دولة مستقلة في الأناضول يقومون بتوطين الجماعات التركمانية الكثيفة القادمة من دواخل آسيا ومن ايران وآذربيجان على طول الحدود البيزنطية، وهذه الجماعات كانت قد تأثرت من المناخ السياسي المضطرب هناك وتتطلع إلى الحصول على بعض الامكانيات في الأراضي التي فتحت حديثا أو في الأراضي المتوقع فتحها. كما كانت تقوم هي الأخرى بدفع الجماعات الأخرى القادمة بعدها إلى المناطق الحساسة على الحدود دون المساس بتكوين تلك الجماعات الضخمة، وتحسباً لأي ضيق قد تسببه لحياة الاستقرار ولنظام الدولة الذي حققته على مدى قرن من الزمان. أما سياسة العثمانيين إزاء هؤلاء التركمان الرحل فسوف تتجه بعد قرنين أو ثلاثة قرون للعمل على تفتيت هذه العشائر إلى تجمعات صغيرة مستقرة يجري ربطها بالأرض.

وكان التركمان الذين استقروا عند مناطق التخوم يواصلون حياتهم جرياً على عاداتهم وتقاليدهم، ويقومون بشن الغارات على الأراضي البيزنطية، ويستغلون الغنائم التي يحصلون عليها مصدراً لقدراتهم الاقتصادية التي تعينهم -بالتالي- على استكمال القدرة السياسية. غير أن الإدارة المركزية السلجوقية كانت لاتزال تحتفظ بقوتها رغم المشاكل المتعددة. حتى كانت غارات المغول التي مزقت دولة السلاجقة في القرن الثالث عشر وهددت الأناضول سوف تمهد السبيل فيما بعد لتطورات جديدة لم تكن في الحسبان وتسفر عن نتائج لم تكن متوقعة، وهذا الوضع الذي لا يهم تاريخ الشرق الأدنى فحسب، بل يهم عن كثب تاريخ أوربا ايضا سوف يمهد السبيل لظهور تكوينات جديدة تمتد حتى عصرنا الحاضر.

وعندما بدأت الدولة السلجوقية في التفكك نتيجة لضغوط الإيلخانيين كانت قد بدأت تظهر رويداً رويداً على مناطق الحدود امارات تركمانية مستقلة أو شبه مستقلة. وبسبب التهديد المغولي راحت العشائر التركمانية التي تعيش على شكل تكتلات ضخمة في المراعي الواقعة في وسط الاناضول وشرقه تتزاحم على امتداد الحدود الشرقية للبيزنطيين غرب الأناضول. واصبح القطاع الجبلي من البحر الأسود والمناطق الجبلية الممتدة من قسطموني إلى انطاليا تعج بالتركمان الذين فقدوا مراعيهم القديمة (١). وكان يوجد إلى جانب هذه العشائر التركمانية أعداد كبيرة من الفقهاء والدراويش والمتصوفة، يقومون بدور هام منذ زمن في الحياة الروحية بين هذه العشائر. وهؤلاء المشايخ والدراويش كانوا يدعون لتقوية الإسلام، واستطاعوا ان يحولوا تقاليد "الفتوة" القديمة إلى فكرة "الجهاد" التي يحض عليها الدين. ووجود العديد من التكايا على مناطق الحدود إنما يشكل الأمثلة الواضحة على تلك الأعمال.

كما كانت العناصر الحضرية التي تفكر في الاستفادة من الامكانيات الجديدة، وفئات العلماء والصناع والتجار والزراع وقسم كبير من الأهالي المتوطنين في وسط شرق الاناضول قد نزحت هي الأخرى الى الأراضي المفتوحة حديثاً، فاستقروا في المدن والقرى الواقعة هناك، وراحوا يمارسون حياتهم حتى وقعت على عاتقهم مهمة تشكيل البنية التحتية في اقتصادات الامارات التركمانية التي استقلت حديثاً. وكان لتنظيمات "الأخية" بوجه خاص موقع هام داخل تلك

---

(١) - أنظر: O. Turan, *Selçuklular Zamanında Türkiye*, İstanbul 1971, s. 505; a.mlf. "Anatolia in the period of the Seljuks and the Beyliks", *The Cambridge History of İslam*, Cambridge 1970, I/A, 231-262; krş. Cl. Cahen, *Osmanlılardan önce Anadolu'da Türkler* (trc. Y. Moran), İstanbul 1979, s. 296 vd; Sp. Vryonis, *The Decline of Medieval Hellenism in Asia Minor and the Process of İslamization from the Eleventh through the Fifteenth Century*, California 1971, s. 258-285.

التشكيلات(٢). ومن ناحية اخرى فان دراويش الطريقة المولوية الذين كانوا يمثلون نخبة المسلمين في المراكز السلجوقية القديمة الواقعة تحت الحكم الايلخاني قد استشعروا أهمية تلك الامارات الجديدة، فراحوا ينفذون إلى عائلات الامراء بوجه خاص، وعملوا على الحد من تأثير العناصر غير السنية وضبط التوازن والتأثير على البنية الفوقية، فأقاموا التكايا المولوية في عواصم الامارات(٣)، وكل هذه التطورات كانت تمثل الخصائص المشتركة في الامارات التي بدأت في التشكل في غرب الأناضول على وجه الخصوص.

وكان السلاجقة قد انحصروا في وسط الاناضول وقبلوا السيادة الايلخانية، بينما كانت الامارات التركمانية التابعة اسمياً للسلاجقة تحاول الاستفادة من الأزمة السياسية التي تعيشها الدولة البيزنطية بعد ان ضعفت قوتها المركزية، فبدأت نشاطاً مكثفاً في غرب الاناضول واخذت تتشكل في شكل دويلات صغيرة. وكانت امارة ابناء قرمان الذين ادعوا الحق في ميراث السلاجقة قد سيطرت على حاضرة الدولة القديمة، ونجحت في اكتساب موقع متفوق بين الامارات الأخرى. واستطاع القرمانيون أن يواصلوا ادعاءاتهم في ميراث السلاجقة ويواصلوا سياستهم بحماس إزاء الامارات التركمانية الأخرى، ولعل اهم الخصائص المميزة لهم هو كونهم أضافوا عناصر تكوينهم الذاتي إلى نظام الدولة التقليدية في الشرق الأوسط. والدليل على ذلك انهم استخدموا اللغة التركية لغةً رسمية لأول مرة، وكانوا نموذجاً في ذلك للأمارات الأخرى مما مهد السبيل لتطورات مهمة لايزال تأثيرها موجوداً حتى اليوم. ولاشك ان التطبيق الأمثل لذلك حققه العثمانيون فيما بعد. وكانت القوة الوحيدة التي نافست القرمانيين في الربع الأخير من القرن الثالث عشر هي امارة ابناء گرميان التي ظهرت في كوتاهية واطرافها على الحدود البيزنطية. فقد نجح ابناء گرميان في توسيع نفوذهم حتى غرب الأناضول، إلا أن تقسيم أراضيهم بين أفراد العائلة نتيجة لمفهوم الدولة عند الأتراك قد أضعف من قوتهم، مما ساعد التجمعات التركمانية في مناطق نفوذهم القديمة أن تقيم ادارات مستقلة لها. ومن تلك الادارات امارة قاره سي وامارة آيدين وامارة ابناء صاروخان التي كانت تعيش كلها على الجهاد بالغارات البحرية. وبينما كانت إمارة ابناء منتشا تواصل العمل على نفس النمط كانت امارة ابناء چاندر تقع في منطقة سينوب وقسطموني، وامراء چَبْني على حدود امبراطورية الروم في طرابزون على البحر الأسود،

(٢) – أنظر: F. Köprülü, *Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluşu*, Ankara 19722, s. 145-172

(٣) – أنظر: Ahmed Eflâkî, *Menâkıbü'l-ârifîn*, (trc. T.Yazıcı), İstanbul 1989, s. 269,323,330,341-347; P. Wittek, *Menteşe Beyliği*, (trc. O.Şaik Gökyay), Ankara 1986, s. 60-61.

وابناء حميد وتكه في منطقة انطاليا، ودولة أرتنا والقاضي برهان الدين في وسط الاناضول، وامارة ابناء رمضان وامارة ذولقادر في شرق الاناضول وجنوبه. وفي النهاية بدأت تظهر امارة صغيرة على قطعة أرض انحصرت بين امارتي گرميان وچاندر دون ان تلفت النظر في البداية ابداً بين كل هذه الامارات، وهذه الامارة هي امارة ابناء عثمان التي أخذت على عاتقها دوراً جديداً في تاريخ غرب الاناضول، ووُضِعتْ بذلك أسسُ التطورات التي قُدِّر لها أن توجه فيما بعد وجهة التاريخ العالمي.

٢– تشكل امارة الحدود العثمانية: عثمان بك وفكرة الجهاد

إن مؤسس الامارة العثمانية هو عثمان بك الذي تسمت الامارة باسمه، ومن الصعوبة بمكان ان نقدم جدولاً زمنياً صحيحاً حول ظهوره وأعماله، وبالتالي حول الأدوار الأولى في التاريخ العثماني وأحداثه السياسية. ولاشك ان الافتقار إلى المصادر المعاصرة في هذا الموضوع هو الذي يحمل على هذه الصعوبة؛ إذ لاتوجد إلاّ المصادر الشعبية وبالتالي الحوليات البيزنطية التي تتحدث عنها. فالمعلومات حول التاريخ العثماني في أعوامه الأولى تعتمد على المؤلفات التي يعج أغلبها بالروايات الشعبية التي دونت في القرن الخامس عشر لتعكس قبل كل شيء وجهات نظر العثمانيين أنفسهم في ذلك الزمان. ولاشك أن القيام بتنقية جيدة لهذه الروايات الشعبية في مصادر مثل تواريخ عاشق باشا زاده واوروج بك ونشري والتواريخ العثمانية المجهولة المؤلف سوف يكون من شأنه تقديم الخيوط الأولى حول نشوء التاريخ العثماني.

والمعلومات الأولى التي وصلتنا على شكل روايات شعبية انما تتعلق عن قرب بشخصية عثمان بك نفسه. فقد جرى ربط ظهوره على الساحة واكتسابه لوصف زعيم الجهاد بالعلاقة التي كانت تربطه بالشيخ أده بالي والبشرى التي بشّره بها الشيخ. أما المصادر البيزنطية المعاصرة فتذكر أنه كان يتزعم منطقة تابعة لأمير قسطموني. ولاشك ان تسمية الجماعة المنسوبة لعشيرة (قايى) التي استوطنت منطقة سوكود وضواحيها باسم عثمان بك انما هي أمر يدلنا –بغير شك– على انه كان زعيم العشيرة وعلى مدى الشهرة التي اكتسبها لأعماله في الجهاد. والمعروف في نظم العشائر التركمانية انها كانت تنقسم اقساماً يحمل كل قسم منها اسم الشخص الذي يتزعمه. إلاّ أن عدم تسمية هذه الجموع المكونة من اقسام باسم (ارطغرل) والد عثمان أو باسم جده (كوندوز آلب) انما يدلنا على أن قوة عثمان كانت في اطراد مستمر داخل عشيرته كما ذكرنا سابقا، بل وعلى غزواته الجهادية للأراضي البيزنطية واتساع شهرته هناك ودخوله في مرحلة تأسيس امارته المستقلة. فكان من نتيجة أعمال الغزو والجهاد التي تزعمها أن وقعت فيما بعد

تغيرات هامة في نظام المجتمع وتكوينه، واضفاء النظام على التركيب الهش المتداخل لمنطقة الحدود لتتشكل رويداً رويداً عناصر السلم الوظيفي الأساسي الذي سيجعل من الامارة دولة كبرى، فيتحقق مولد السلطة السياسية في ظل امتزاج التقاليد التركمانية مع مفهوم الغزو والجهاد الاسلامي حتى ولو كان باشكاله البسيطة فيما قبل(٤).

وقد عمل عثمان بك الذي كان يسيطر على المنطقة الممتدة من اسكيشهر حتى حدود بورصة وإزنيق على التعايش في البداية مع الولاة البيزنطيين المجاورين، وسعى لتقوية موقفه بدلاً من الدخول معهم في نضال مفاجئ شرس، وكانت إزنيق هي هدفه الأساسي. فلما نجح في تحويل الجهاد إلى فكر تعتنقه الامارة وقوي وضعه مهد السبيل لانضمام بعض الولاة البيزنطيين إليه، فضلاً عن انضمام قسم من أهالي الامارات التركمانية المجاورة. وكان تهديده لازنيق ثم انتصاره على احدى القوات البيزنطية عام ١٣٠٢م كشف عن العلامات الأولى على قدرته(٥). ومنذ ذلك الحين أخذت شهرته تعم الأطراف، وبدأت صفته كزعيم للجهاد تتضح معالمها رويداً رويداً بين الامارات التركمانية الأخرى. وراح يضاعف ضغوطه على ازنيق وبورصة لاسيما عقب انسحاب الجنود المرتزقة Katalan الذين كان البيزنطيون يجلبونهم لمساعدتهم (١٣٠٤). وقد حاول البيزنطيون إقامة خط دفاعي لصد غاراته، غير ان جهودهم في هذه الغارات والحيلولة دونها لم تسفر عن شيء، فقد كانت الأفواه قد تناقلت المنزلة القدسية والخوارق التي يقوم بها عثمان بك في أعمال الغزو والجهاد، وهذا الأمر -مع الأمور الأخرى- قد لعب دوراً مهماً في إيجاد مصدر الطاقة البشرية التي تزودت بها الامارة العثمانية.

ومنذ تلك المرحلة سوف يكون الهدف الأساسي للامارة العثمانية كما هو الحال في الامارات التركمانية الأخرى هو اتباع سياسة الفتح التي ترتكز على مفهوم الغزو والجهاد الذي تغذيه المصادر الاسلامية ضد "دار الكفر" أي اراضي غير المسلمين. وهذا في الوقت ذاته قد حقق توافقاً جيداً مع مفهوم "الفتوة" في التقاليد الغُزِّية والتركمانية المعروفة. وكانت هذه الجماعات المجاهدة تحت زعامة عثمان بك تستمد غذاءها من بيئة ثقافية تختلف عن بيئة الثقافة الاسلامية المستقرة لدى الطبقات العليا التي لم تأخذ صبغتها من أفكار الطرق الشعبية المنتشرة في مناطق التخوم والمسيطرة عليها، ومن التصوف وأدب الملاحم والقضاء العرفي(٦). وإضافة إلى ذلك فان

---

(٤) – أنظر: H. İnalcık, "Türkler (Osmanlılar)", *İA*, XII/2, 286-293.

(٥) – أنظر: E. Zachariadou, "Pachymeres on the Amourioi of Kastamonu", *Byzantine and Modern Greek Studies*, III (1977), s.57-70;

(٦) – أنظر: P. Wittek, *The Rise of the Ottoman Empire*, London 1938, s. 17-19

روح الشجاعة الحربية والترويج للغنائم كانت تشعل فتيل الحماسة إلى الفتح، كما ساعدت ايضا على تقرير الهدف السياسي لإمارة عثمان بك الذي بلغ شهرة خرافية. وبدأت كلمة "عثمانلى" تكتسب مغزاها رويداً رويداً، حتى اتسع هذا المغزى ليكون علماً، ليس على سكان منطقة التخوم فحسب ولكن على الأهالي المحليين أيضاً في الأراضي المفتوحة حديثاً. فلما تشكلت الامارة العثمانية وأخذت في تدعيم قوتها والتوسع على حساب الأراضي البيزنطية دخلت دوراً سوف تعمل فيه على توجيه علاقاتها مع الامارات التركمانية المجاورة وجهة جديدة، وربط تلك الامارات بها. فقد كان انتقال تلك الامارات إليها على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لأنها وفرت [للامارة العثمانية] البنية التحتية اللازمة للفتوح وأمدتها بالطاقة البشرية. وكان لاشتداد ساعد العثمانيين وترسيخ أقدامهم في منطقة الروملي أن أخذت تتعدد أوجه سياستهم إزاء الامارات، ولكن مع مراعاة عدم تناقض تلك الأعمال - قبل كل شئ - مع ملامح الشخصية الجهادية.

٣ - المناخ السياسي في مناطق التخوم: العثمانيون في مواجهة الامارات التركمانية

كانت الامارة العثمانية وهي في دور التشكيل تمارس نشاطها على الحدود البيزنطية، في الوقت الذي كانت فيه بعض الامارات التركمانية الاخرى قد ظلت في المناطق الداخلية، أما الامارات الساحلية فكانت قد اتجهت للجهاد من خلال الاعمال البحرية، فكان طريق الجهاد لامارات منتشا وآيدين وصاروخان وقاره سي هو الجزر وسواحل تراقيا. ولكن هذه الاعمال كانت محدودة والاستمرار فيها كان عسيراً، أما العثمانيون فقد حالفهم الحظ كثيراً في مسألة الجهاد والحصول على الغنائم نظراً لموقعهم الجغرافي المناسب. فقد كان للدعاية التي قاموا بها حول الغنائم مستغلين موقعهم الجغرافي المناسب أن نجحوا في استقطاب العديد من المظاهرين لهم. وكما ذكر أحمدي صاحب (اسكندرنامه) الذي يعتبر المصدر الاول في التاريخ العثماني من إطراء خاص لصفة الجهاد هذه ووضعها على رأس الأمور ثم اشارته إلى حساسية العثمانيين حول نشر العدالة(٧)، كانت كلها اموراً مهدت السبيل -كما يذكر شكر الله في "بهجة التواريخ"- إلى انضمام العديد من المحاربين القادمين من المناطق المجاورة إلى صفوف عثمان بك(٨). وبدأت نتيجة لذلك مرحلة الاستقطاب القوات العسكرية في الامارات المجاورة واستقطاب الطبقات الشعبية الموالية لها.

---

(٧) - أنظر: Ahmedî, *İskendernâme*, (nşr. I. Ünver), Ankara 1983, vr. 65b-66a.

(٨) - أنظر: *Behcetü't-tevârîh* (trc. N. Atsız), İstanbul 1949, s. 53.

واتبع العثمانيون أولاً سياسة حماية الأهالي ضد ضغوط امارة ابناء گرميان القوية وتسلطها، وجعلوا همهم الأول التمسك بمبادئ العدالة. ثم اعقبوا ذلك بان دخلوا طرفا في النزاع بينهم وبين امارة ابناء قاره سي احدى الامارات المجاورة، حتى نجحوا في ضم أراضيها من عدة سبل، كأن وضعوها تحت حمايتهم، ثم تركوا لها قسماً من الأراضي على سبيل الاقطاع العسكري [التيمار] أو المُلك، وأخذوا كبار امرائها إلى تشكيلاتهم العسكرية. ثم اقتطعوا قسماً من اراضي امارة ابناء گرميان عن طريق المصاهرة، وقسماً آخر من أراضي امارة ابناء حميد عن طريق الشراء. وكانت عملية شراء الأراضي قد كشفت للامارات المجاورة التي تعاني من الضيق المالي مدى القدرة الاقتصادية التي بلغتها الامارة العثمانية، حتى أصبحت وسيلة ناجعة في الدعاية لها. ورغم أن تبعية امارات غرب الأناضول للعثمانيين كانت قد اكتملت حتى أيام السلطان مراد الأول والسلطان بايزيد الصاعقة فلم تبق -بخلاف المرحلة القصيرة التي أعقبت غزو تيمورلنك- إلاّ امارة وحيدة ظلت تقاوم العثمانيين مدة طويلة، وهي امارة ابناء قرمان الذين كانوا يرون انفسهم الوريث الشرعي للسلاجقة.

ومما يسترعي الانتباه جهودُ العثمانيين في سياسة الفتح التي جروا عليها إزاء الامارات الاناضولية، لاسيما محاولاتهم لإضفاء الشرعية عليها. فقد كانوا يكشفون -من ناحية- عن سمو التقاليد الغُزية وتفوق عشيرة (قايى)، ويسعون -من ناحية أخرى- لتطبيق المفهوم الاسلامي عن "دار البغي"(٩). وهذه النقطة الأخيرة بعينها قد شَكَّلَتْ النموذج على تمسكهم بالشريعة الاسلامية. وقد وصف العثمانيون أصحاب تلك الامارات بأنهم قطاع طرق يضربون دولة إسلامية مجاهدة من الظهر، ووضعوا للسياسة المتبعة تجاه هؤلاء صيغة "الجهاد ضد ما يعرقل الجهاد هو الجهاد الأكبر" (مانع غزايه غزا غزاى اكبردر)(١٠). والمعروف أن موضوع الصراع بين امارتين مسلمتين مما كان يجري تفسيره في البداية باشكال بسيطة قد وضعه المؤرخون العثمانيون فيما بعد على أرضية شرعية وبشكل اكثر تقدماً في إطار الظروف التي عاشوها.

وقد ازدادت ضغوط العثمانيين على الامارات التركمانية المجاورة في زمن السلطان مراد الأول بوجه خاص، لا سيما عقب الانتقال إلى منطقة الروملي واقامة علاقات مع البيزنطيين. فقد استطاع العثمانيون بجهود السلطان مراد الأول أن يتقدموا حتى قونيه، وازدادت ضغوطهم على امارة ابناء قرمان، وكان توسع السلطان مراد الأول نحو اراضي امارة حميد واتجاهه -من ناحية

---

(٩) – لهذا المفهوم أنظر: A. Özel, *İslâm Hukukunda Ülke Kavramı, Dârülislâm-Dârülharb*, İstanbul 1988, s. 135-139.

(١٠) – أنظر: Neşrî, *Kitâb-ı Cihannümâ* (nşr. Fr. Taeschner), Leipzig 1951, s. 59-60.

أخرى- نحو اماسيا قد أوقع الرعب في قلوب ابناء جاندر وابناء قرمان. وأسفرت معركة (فرنك يازيسى) عام ١٣٨٧م عن هزيمة ابناء قرمان، وحُوصرت قونيه. فاضطر ابناء قرمان الذين كانوا يتكفلون بحماية الامارات التركمانية الأخرى بدعوى أنهم ورثة السلاجقة إلى الاعتراف بتفوق السلطان مراد. وعلى ذلك أصبح العثمانيون في وضع لا ينافسهم عليه أحد في الاناضول، بل وقام أمراء غرب الاناضول هم الاخرون فاعلنوا عن تبعيتهم للسلطان. فكانت تلك الجهود التي بذلها مراد الأول بمثابة الخطوة الهامة نحو تشكيل الوحدة التركية في الاناضول.

أما موضوع أهالي الامارات الاناضولية بما فيها الامارة العثمانية نفسها أو الامارات التابعة لها ومدى تقبلهم لهذه السيادة أو عدم تقبلهم فقد يكون موضوعاً للجدل، ولكن يبدو أن كون النظام العثماني لم يكمل مركزيته بعد وانتماء المجتمع العثماني والتركيب الاجتماعي في الامارات لنفس البيئة الثقافية من حيث القاعدة، ثم سياسة رعاية الطبقة الارستقراطية من الأمراء المحليين من ناحية أخرى عن طريق منحهم الاقطاعات العسكرية (تيمار- مُلك) وادخالهم في النظام العثماني، ثم الدعاية للجهاد والغنائم وذيوع شهرة المجاهدين كانت كلها أموراً حالت دون ظهور رد فعل يناهض تلك السيادة، وساعدت على تقبل أهالي الامارات الملحقة لها بسهولة.

٤- الانتقال إلى منطقة الروملي: الفتح والاستيطان

تولى اورخان بك ابن عثمان بك، شئون الحكم فدخل بورصة (١٣٢٦م) التي كانت تحت الحصار لمدة طويلة، ثم دخل إزنيق (١٣٣١م) وإزميد (١٣٣٧م) ومنطقة قوجه ايلي، وكان قد ضم قبل ذلك امارة ابناء قاره سي (١٣٣٤م)، مما ساعد على ظهور هدف جديد أمام العثمانيين، كان يتمثل في منطقة شبه جزيرة غليبولي وتراقيا التي كانت تعرفها منذ سنين امارات الساحل التركمانية. وقد سنحت الفرصة أمام العثمانيين لدخول الروملي عندما اشتعلت الحروب الداخلية بين البيزنطيين (١٣٤١-١٣٤٧م).

فلما سقطت مراكز المقاومة البيزنطية التي كانت بمثابة حلقات في سلسلة دفاعهم واستولى عليها العثمانيون ساعدتهم على ترسيخ وجودهم واستقرارهم فوق اراضي الحدود البيزنطية، كما يسرت لهم فرص السيادة على سواحل مرمرة وقربتهم من الدخول إلى الروملي. والمعروف أن أمراء قاره سي الذين كانوا يعرفون عن كثب غليبولي وتراقيا قد لعبوا دوراً مهماً في دخول العثمانيين إلى الروملي وتثبيت اقدامهم فيها.

وفي عهد أورخان بك عُرف العثمانيون في منطقة الروملي بانهم قادة الجهاد، وتحولت اراضي امارة قاره سي القديمة الممتدة بين خليج أدْرَميت وبحر مرمرة الى أرض حدود عثمانية،

وأنيطت إدارتها بالأمير سليمان. كما كان زواج اورخان بك بابنة كنتاكوزينوس الذي ظهر على الساحة مدعياً أحقيته في عرش بيزنطة عام ١٣٤٦م وتحالفه معه قد يسّر له دخول غليبولي(١١)، وبهذا الحدث الجديد تحقق في الوقت ذاته تعاون عثماني بيزنطي على نطاق واسع. وهذا التحالف هو الذي فتح الطريق أمام كنتاكوزينوس نحو استانبول، وكان بمثابة البداية لمرحلة الاستقرار الدائم في الروملي. فقد استطاعت القوات العثمانية بعد أن تعرفت جيداً بفضل ذلك على شبه جزيرة غليبولي وتراقيا أن تتقدم أولى الخطوات الهامة نحو فتح الروملي بمساعدة أمراء قاره سي القدامى الذين كانوا قد دخلوا هذه المناطق مرات عديدة قبل ذلك. غير ان حكاية الدخول إلى شاطئ الروملي التي أشارت إليها الحوليات العثمانية وأضفت عليها جواً ملحمياً لا تحمل قيمة تاريخية. فقد نهضت القوات العثمانية بقيادة سليمان باشا لمساعدة البيزنطيين في عام ١٣٤٩م وعام ١٣٥٢م، وفي الحملة الأخيرة هذه منحه كنتاكوزينوس قلعة چيمپى çimpi بالقرب من بولاير Bolayır ليستخدمها قاعدة له، وعلى ذلك يكون العثمانيون قد حصلوا على نقطة ارتكاز هامة، فلم يتركوا المكان، وشكلوا هناك منطقة حدود جديدة. فشرعوا في شن غاراتهم على غليبولي ذات الاهمية الاقتصادية الكبيرة من ناحية، ثم على تراقيا من ناحية أخرى. واستطاعوا خلال فترة وجيزة إن يستولوا على غليبولي عقب زلزال تعرضت له (١٣٥٤م)، وأصبح قطاع تراقيا هو الهدف بعد ذلك، حتى ان وفاة سليمان باشا نفسه لم تمنع من تحقيقه. وكان فتح أدرنة قبيل الدخول في الربع الاخير من القرن الرابع عشر قد ضاعف من قوة العثمانيين(١٢)، وبدأت بذلك مرحلة جديدة في تاريخ البلقان وبالتالي في تاريخ أوربا.

وكان دخول الأتراك إلى منطقة الروملي وترسيخ أقدامهم فيها يجري بشكل منظم، فقبل كل شيء كانت كلما تقدمت مناطق الحدود التي استوطنها الامراء المجاهدون القادمون من الأناضول [مثل حاجي ايل بكي وابناء أوْرانوس وابناء ميخال] وازدادت فرص الرزق في الاراضي الجديدة التي دخلوها بدأت منطقة الروملي تجتذب الناس ممن كانوا يعيشون في ضيق داخل الاناضول. كما ساعد العثمانيون ايضا على هذه الهجرة، فكانوا يحاولون بشتى الوسائل إجبار الناس عليها، إما بالوعد أو بالوعيد حتى يتمكنوا من سد العجز في الطاقة البشرية على تلك السواحل. وتدلنا دفاتر تسجيل العقارات [الطابو] التي دُونت في القرنين الخامس عشر والسادس

(١١) – أنظر: G. Ostrogorsky, *Bizans Devleti Tarihi* (trc.F. Işıltan), Ankara 1981, s. 479.

(١٢) – هناك تباين في الآراء حول تاريخ فتح أدرنه، ولأجل ذلك أنظر: H.İnalcık, "Edirne'nin Fethi (1361)", *Edirne: 600. Fethi Yıldönümü Armağan Kitabı*, Ankara 1965, s. 137-159; E. Zachariadou, "The Conquest of Adrianople by the Turks", *Studi Veneziani*, XIII (1970), 211-217.

عشر عن منطقة البلقان بوجه خاص على آثار عمليات الهجرة والاستيطان بشكل لا يقبل الجدل(١٣). وقد تحققت الفتوح العثمانية ليس عن طريق القوة أو إراقة الدماء، بل كانت أغلبها باتباع سياسة الوفاق والسلم [الاستمالة]، وهو الأمر الذي ساعد على بقائها. ولاشك ان العناية الكبيرة التي بذلها العثمانيون عند تطبيق الشريعة الاسلامية على العناصر غير المسلمة قد لعبت دوراً مهماً في ذلك. فقد كان تمسكهم بمبدأ العدالة الذي تنص عليه الشريعة ورعايتهم له قد ضمن لهم تبعية العناصر المحلية الواقعة تحت الضغوط السياسية والدينية الوخيمة، أو بتعبير آخر فان آلاف البشر الذين كانوا يعيشون حياة مجهولة بسبب الاضطراب في التركيب السياسي لمنطقة البلقان، أي النزاعات السياسية بين الأمراء الاقطاعيين المحليين والملكيات والنزاعات المجرية البيزنطية، والتناحر الكاثوليكي الارثوذكسي قد دفعتهم جميعاً للانضواء تحت الحكم العثماني الواعد بالأمن والأمان في دولة مستقرة. بل إن الأهالي الذين تعرضوا للغارات الأولى الحامية التي شنها أمراء الحدود العثمانيون أو أهالي المناطق التي رفضت إعلان الطاعة واعتبرها العثمانيون "دار حرب" فتعرضت لأشد الغارات كثافة فهربوا إلى الجبال وتفرقوا هنا وهناك، هؤلاء أنفسهم قد شاهدوا إمكانيات المناخ المناسب عقب استقرار الحكم العثماني ففضلوا العودة إلى أماكنهم القديمة.

ومن ناحية أخرى فان تطبيق نظام الاقطاع العسكري [التيمار] في الاراضي المفتوحة قد حمل هو الآخر مغزى تأسيس حكم أكثر انتظاماً. أضف إلى ذلك أن العثمانيين ألحقوا قسما من الأمراء المحليين بنظام التيمار، كما أضافوا بعض الجماعات العسكرية القديمة -كما هي- إلى بنية التشكيلات العسكرية العثمانية (وينوق، مارتلوس، افلاق..). وعلى ذلك أُبطلت حقوق الامراء الاقطاعيين القدامي على الأهالي، وأصبح مزارعو البلقان مثل المزارعين العثمانيين في حرية الحركة(١٤). أما الادعاء بان أمراء الاقطاع القدامى احتفظوا بعد الفتح باملاكهم القديمة وحصلوا على امتيازات كبيرة فهو أمر يستلزم منا الحيطة نظراً لما هو معروف عن نظام الاقطاع العسكري وطبيعته المتغيرة(١٥).

---

(١٣) – أنظر: İ.Şahin-Y. Halaçoğlu-F.M.Emecen, "Turkish Settlements in Rumelia (Bulgaria) in the 15th and 16th centuries: Town and Village population", *IJTS*, IV/2 (1989), 23-42.

(١٤) – أنظر: H.İnalcık, "Ottoman Methods of Conquest", *Studia Islamica*, II (1955), 103-129.

(١٥) – أنظر: N.Filipoviç, "Bosna-Hersek'te Timar Sisteminin İnkişafında Bazı Hususiyetler", İFM, XV/1-4 (1955), 154-188.

إذاً بدأت تتشكل مناطق حدود جديدة في البلقان، وكلما تقدمت الفتوح كلما نهضت المدن والقرى في مناطق الحدود القديمة الباقية في الخلف(١٦)، وعمرت الاراضي الخالية من الناس وانصلح حال القرى الخربة، وهذا ما كان لازماً لدوران عجلة الحياة العسكرية والاقتصادية عند العثمانيين. ونظراً لأن أسس نظام الاقطاع العسكرية كانت منوطة بشكل مباشر بعمران القرى فقد كان هَمّ العثمانيين هو تشجيع الناس على الهجرة من الأناضول، والعمل من ناحية أخرى على إقرار الاهالي المحليين في اماكنهم. غير أن حركة الهجرة من الاناضول لم تحدث دفعة واحدة؛ إذ تدلنا المعلومات الواردة في دفاتر تسجيل العقارات [الطابو] انها وقعت على امتداد القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بل وكانت تحدث من حين لآخر في القرن السابع عشر، فكان من نتيجة ذلك أن أصبحت تراقيا ومقدونيا والقطاع الشمالي الغربي من الروملي ومناطق دوبريجه و وَارْنا Varna مسرحاً لعملية الاستيطان التركية. والإشارات الموجودة في طوبونيمية [الدراسة الجغرافية لأسماء الأماكن]هذه المناطق حول خطورة الدور الذي لعبه الدراويش الأتراك رواد الاستيطان(١٧) إنما تدلنا على أن هذه المناطق قد تعرضت هي الأخرى لظروف تشبه ظروف المناخ الذي ساعد على تتريك الاناضول.

لقد نجح السلطان مراد الأول بجهوده التي بذلها في الأناضول والبلقان بوجه خاص في تحويل الامارة العثمانية إلى "دولة"، وكانت الاحتياجات الجديدة خلال عهده (١٣٦٢-١٣٨٩م) قد مهدت السبيل لتشكيل النظام العسكري الجديد وإحداث تغييرات هامة في نظم الدولة مما ساعد على وضع أسس الهيكل المركزي فيها. وكان السلطان مراد الأول قد ربط -عن طريق الاقطاع- الامراءَ الاقطاعيين الذين ظهروا عقب انهيار امبراطورية دوشان وأفسح المجال بذلك لاحداث تغيرات هامة في التركيب السياسي للبلقان. وكان التقدم بثلاثة أجنحة نحو البلقان يصطدم أحيانا بمقاومة القوات المحلية الموحدة، بل كان العثمانيون مضطرين من حينٍ لآخر للوقوف موقف المدافع ضد هجمات الطرف الآخر. وكان تحالف البابا والدول الايطالية مع العناصر المحلية في البلقان يعوق حركة الفتوح من حين لآخر. ولكن رغم كل ذلك فان هدف الاستيطان والسياسة التي طبقها العثمانيون قد أثبت لهم مرات عديدة وحتى في العهود المتأخرة جداً أنه من

---

(١٦) - أنظر: M. Kiel, "Urban Development in Bulgaria in the Turkish Period: The Place of Turkish architecture in the Process" *IJTS*, IV/2 (1989), 79-158; A. Handzic,"Ein Aspect der Entstehungsgeschicht Osmanischer städte" *Südostforschungen*, XXXVII (1978), 41-49.

(١٧) - أنظر: Ö. L.Barkan, "Osmanlı İmparatorluğunda bir iskân ve kolonizasyon metodu olarak vakıflar ve temlikler: İstilâ Devrinin Kolonizatör Türk Dervişleri" *Vakıflar Dergisi*, II (1942), 279-386.

الصعب إجلاؤهم عن البلقان. وكان من نتائج الانتصار في معركة چيرمن عام ١٣٧١م انها كفلت للعثمانيين تبعية أمراء الصرب في مقدونيا والامبراطور البيزنطي وملك البلغار. أما في عام ١٣٨٨م عندما هاجمت القوات العثمانية البوسنة ثم أبيدت هذه القوات في موقعة بلوتشنيك تجرأت بعدها مباشرة دول البلقان فاتحدت وشكلت قوة ضخمة لطرد العثمانيين من الروملي. ولاشك أن ظهور هذا التحالف يحمل مغزى مهماً، إذ يكشف عن ضحالة الادعاءات التي تذهب إلى أن الضعف العسكري الذي كانت تعاني منه دول البلقان قد ساعد العثمانيين على التوسع هناك. ومعركة قوصوه (١٣٨٩م) التي قام بها مراد الاول ضد هذا التحالف وحطم بها مقاومة البلغار وحال دون مشاركتهم فيه انما تحمل أهمية كبيرة لاسيما النتائج التي أسفرت عنها(١٨).

وقد حققت هذه الحرب للعثمانيين على المدى القصير مكاسب عسكرية وسياسية جمة؛ فلم تعد في المناطق الباقية في جنوب نهر الدانوب قوة يمكنها التصدي للعمثانيين عدا المجريين. وانفتح أمام العثمانيين طريق صربيا الشمالية، وتحولت الامارة الصربية إلى اقطاع عسكري، وأصبحت الامور مواتية للتقدم نحو مقدونيا وصربيا وألبانيا والبوسنة. أما على المدى الطويل فقد شكلت الفتوح -التي قدر لها أن تمتد إلى البوسنة- نقطة البداية في التحولات المهمة التي طرأت على التركيب العرقي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي في المنطقة التي نتحدث عنها. حتى ان البوسنة انصبغت بصبغة الاسلام بشكل لم نشهده في الاماكن الأخرى من الروملي. وعلى الرغم من أن أسباب انتشار الاسلام هناك قد تكون محلاً للجدل فقد ذهب البعض إلى أن أهل الكنيسة البوسنية المنشقة [البوغوميل] قد فضلوا الاسلام تحت الحكم العثماني بعد أن ضاقوا من قهر الامراء الاقطاعيين والكنيسة الكاثوليكية وتعرضوا لمجازر ضخمة، وأن الاسلام لم ينتشر دفعةً واحدة بل تدريجاً، وأن هناك بعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي لعبت دورا في ذلك بقدر ما لعبه دور البوغوميل. كما ذهب البعض أيضا إلى أن من أسباب انتشار الاسلام هو أن العناصر المحلية شاءت ان تكون لها سلطة في الادارة العثمانية وتدعم مواقعها داخلها، غير أن آثار الاستيطان التركي والدور المعنوي الذي لعبته التكايا ودراويشها لم يوضع موضع دراسة كافية، وأغفل الباحثون هذا الأمر.

---

(١٨) - أنظر: F.A.Emmert, *The Battle of Kosova/ A Reconsideration of its significance in the Decline of Medieval Serbia*, Ann Arbor 1973; F.M.Emecen, "I. Kosova Savaşının Balkan Tarihi Bakımından Önemi", *Kosova Zaferinin 600. Yıldönümü Sempozyumu*, Ankara 1992, s. 35-44.

ومن ناحية أخرى، فان الآراء التي ذهب أصحابها إلى أن السيادة العثمانية تركت آثارا سلبية على الاهالي في جنوب البلقان، وحالت دون انتظامهم في شعب واحد، والقول كذلك بان الفتوح العثمانية أخّرت اشتراك العناصر البلقانية في ركب الحضارة والثقافة الأوربية، هي كلها آراء تفتقر الى الدليل، وخاصة بعد ظهور الدراسات التي تجري على ضوء مصادر الأرشيف العثماني. ومهما كانت الفتوح العثمانية في البلقان قد مهدت السبيل لتغييرات هامة في التركيب السكاني للعناصر المحلية إلاّ انها مكنتها من المحافظة على هوياتها. فعلى سبيل المثال استطاع الارناؤط [الألبان] الواقعون تحت الضغوط الدينية والعرقية والثقافية الكثيفة من جانب الروم والسلاف أن يحافظوا على تركيبهم العرقي بعد أن اعتنق الكثيرون منهم الاسلام، وانتهت بذلك أدوار تحويلهم إلى الجنس السلافي والبيزنطي. كما حيل ايضا بين تحويل الفلاخ والروم إلى الجنس السلافي، ووُضع حائل دون ضغوط المجريين واللاتين الكاثوليك(١٩). وعلى ذلك فان استقرار الحكم العثماني هناك ونظام العدالة الذي جرى تطبيقه من خلال الشريعة الاسلامية والادارة المركزية الراسخة هي أمور ساعدت الشعوب البلقانية في الحفاظ على وجودها، أو بتعبير آخر كفلت المحافظة على التركيب الفسيفسائي للشعوب البلقانية. ومن الحقائق المعروفة أن الكنائس صاحبة الامتيازات كانت قد تحولت في النهاية إلى مراكز تتولى تنظيم المقاومة ضد الحكم العثماني. والافكار التي تقول "إن تفوق الأهالي المحليين ازاء الفاتحين الجدد في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي هو الذي كان فاعلاً في حفاظ الشعوب البلقانية على هوياتها"(٢٠) إنما هي أفكار ترجع إلى عدم القدرة على التقييم اللائق للنظم القضائية والاقتصادية لدى العثمانيين وأساليب تطبيقها.

وبينما كانت تراقيا ومقدونيا والقطاع الشمالي الغربي من بلغاريا تتعرض لحركة الاستيطان التركية ذات المنشأ الأناضولي بالشكل الذي سوف يجعلها فيما بعد نقطة ارتكاز للفتوح وتتحول إلى مواطن استيطان تركية كثيفة كانت منطقة البوسنة وبلاد الأرناؤط تأخذ صبغتها الاسلامية حتى ضمنت فيما بعد استقرار العثمانيين هناك بشكل ثابت. وهذا الاستقرار الثابت هو الذي وَفّر فيما بعد رصيداً أمكن بواسطته تجاوز الأزمة الضخمة في الأناضول عام ١٤٠٢م، ولعب دوراً هاماً في زحف العثمانيين الذي امتد فيما بعد حتى بودين.

---

(١٩) - أنظر مثلاً: H. Kaleshi, "Türkleri'n Balkanlar'a Girişi ve İslâmlaştırma" (trc. K. Beydilli), *TED*, sy. 10-11 (1981), 177-194.

(٢٠) - أنظر: E. Werner, *Büyük Bir Devletin Doğuşu: Osmanlılar (1300-1481)*, (trc. O.Esen-Y.Öner), İstanbul 1986, I, 190.

٥- ظهور أول دولة مركزية وانهيارها

كانت الامارة العثمانية في الوقت الذي استشهد فيه السلطان مراد الاول في قُوصُوَّه قد أخذت على عاتقها دوراً هاماً في أراضي الأناضول والروملي وتحولت إلى دولة كاملة الأركان. ومع اعتلاء بايزيد الأول العرش (١٣٨٩م) بدأت الدولة العثمانية بقيادته تطبيق سياسة جديدة(٢١)، فقد كانت سياسة مراد الأول هي ترك الأراضي على شكل اقطاعات عسكرية (Vassal) للأمراء فبدأت من بعده سياسة تحويل هذه الأراضي إلى الملكية العثمانية بالفعل. إذ حدث فور سماع خبر وفاة مراد الأول أن ظهرت انتفاضات في الأناضول والبلقان وتمرد أمراءِ الاقطاع الاناضوليين فخف بايزيد مسرعاً نحوهم [شتاء ١٣٩٠/٨٩م] وأخذ منهم أراضيهم لتصبح أرضا عثمانية خالصة، وأصبحت الامارات القديمة سناجق عثمانية يتولى إدارتها عمال يجري تعيينهم من العاصمة. فكان من نتيجة الجهود التي بذلها ان انخفض عدد المراكز المناهضة له في الأناضول إلى مركزين أساسيين، فلم يبق هناك إلاّ قونية وسيواس. وهذه الاعمال كانت بمثابة التطبيقات الأولى لسياسة استهدف بها بايزيد الذي عرف بلقب "الصاعقة" اقامة دولة مركزية قوية تدار من مركز واحد. وكان وهو يفعل ذلك يضع ايضا نصب عينيه صفة القائد المجاهد، واستطاع ان يصيغ ادعاءات السيادة داخل هذا الاطار. فلما ازيحت امارات الحدود نجح في القضاء على امارة ابناء قرمان أحد مركزي القوى الباقيين عام ١٣٩٧م، بينما قضى على دولة القاضي برهان الدين في سيواس عام ١٣٩٨م، ثم استولى على امارات البحر الأسود في الشرق والوسط، حتى استحق لقب "سلطان المجاهدين" من مركز الخلافة الاسلامية في القاهرة(٢٢). ثم لم يلبث بايزيد الأول أن زحف نحو اراضي السلطنة المملوكية في شرق الأناضول واستولى على بعض المراكز المهمة مثل ألبستان وملاطية. وهذه السياسة الجريئة منه في الشرق دفعته فيما بعد لأن يدخل ساحة نفوذ تيمورلنك من ناحية والأراضي المملوكية من ناحية أخرى، حتى وجد نفسه وجهاً لوجه مع هاتين القوتين العظميين.

وقد شاء السلطان بايزيد –من ناحية أخرى- أن يوحد الأراضي العثمانية، وواصل سياسته تلك ضد دول البلقان وضد البيزنطيين. فقام بمحاصرة استانبول، واستطاع أن يقضي على مملكة البلغار وعلى امارة دوبريجه. وبحملة قام بها على الأفلاق استطاع أن يحطم النفوذ المجري هناك، ولما أصبح على ذلك النحو في موضع يستطيع من خلاله ان يهدد البندقية والمجر بشكل

(٢١) – أنظر: H.İnalcık, "Bayezid I", *DİA*, V, 231-234.
(٢٢) – أنظر: Ş.Tekindağ, *Berkuk Devrinde Memlük Sultanlığı*, İstanbul 1961, s. 102.

مباشر أثار ذلك رعباً عاماً في أوربا، وانتعشت الروح الصليبية من جديد بتأييد من البابا، وتنادى الأوربيون في حركة واسعة لطرد الأتراك من الروملي وتخليص استانبول من الحصار. غير أن القوة الصليبية الضخمة التي احتشدت في (بودا) قد امكن ابادتها خلال مدة قصيرة عند مشارف نيكبولي (١٣٩٦م)(٢٣). وكانت تلك القوة الصليبية خلال زحفها نحو هذه الأماكن تحرق وتهدم ما يصادفها في الطريق وتوقع أنواع المظالم بالسكان الارثوذكس المحليين، فلما منيت بالهزيمة تأكد الرأي القائل باستحالة طرد القوة العثمانية من الروملي، كما عملت على ذيوع شهرة السلطان بايزيد الصاعقة في العالم الاسلامي كمجاهد كبير. وعلى ذلك كان في مقدوره أن يضع استانبول تحت الحصار الشديد. أما الامبراطور البيزنطي فقد كان -على عكس رعاياه - يعتقد عن ايمان أن انقاذ استانبول لن يتم إلاّ عن طريق المساعدة التي يمكن الحصول عليها من الخارج. وأصبح فتح استانبول قريب المنال. غير أن التقدم الذي أحرزه بايزيد في الأناضول عقب النجاح الذي حققه في الغرب جعله يقف وجهاً لوجه مع تيمورلنك الذي ظهر في الشرق وكان يَدّعي لنفسه الوصاية في الأناضول كوريث للمغول. ونتيجة لسوء علاقة السلطان مع المماليك وجد نفسه وحيداً أمام تيمورلنك، كما كان الامراء الذين طُردوا من مواقعهم في الامارات الاناضولية التي لم يمض وقت طويل على تحويلها إلى أرض عثمانية، وكذلك القطاعات غير الراضية عن السياسة المركزية الصارمة التي تطبقها الدولة يرون في تيمورلنك منقذاً لهم.

وإلى جانب النجاحات العسكرية التي حققها بايزيد الأول فقد كان يقوم أيضا باعمال تستهدف نقل مجتمع امارة الحدود إلى مجتمع دولة ثابتة قادرة على البقاء. فحاول وضع البنية الأساسية اللازمة لادارة دولة مركزية تركية اسلامية، فرسم بتسجيل الأراضي والعقارات ووضع نظام ضريبي وتطبيق القواعد المالية التي كانت جارية لدى الايلخانيين، وسعى لادارة الدولة من خلال جهاز مركزي مباشر، وقام بوضع نظام الجند والغلمان. ثم وجّه الوظائف العسكرية والادارية الهامة لجنوده التابعين له مباشرة، فوضع تحت رقابته الأسر المحلية القوية والأمراء التركمان وأمراء الحدود الذين تعاظمت قوتهم وكانوا يتصرفون من انفسهم، وأرسى بذلك أسس دولة مركزية قوية(٢٤). ومن ناحية أخرى كانت الجهود الرامية لترسيخ المبادئ الاسلامية الحنيفة قد بدأت تعمل عملها في زحزحة مبدأ الجهاد بمفهومه التقليدي رويداً رويداً. ولم يعد بايزيد الصاعقة حاكماً لامارة حدود، بل بلغ مرحلة استطاع ان يكون فيها سلطاناً لدولة اسلامية تسعى لاقامة

---

(٢٣) - أنظر: A.S. Atıye, *Niğbolu Haçlılar Seferi* (trc. E. Uras), Ankara 1956.
(٢٤) - أنظر: H.İnalcık, "Türkler", *İA*, XII/2,293-294.

مؤسساتها وأجهزتها المختلفة. ولكن على الرغم من ردود الفعل القادمة من دراويش التكايا والزوايا فان هذا التطور على سبيل اقامة الدولة المركزية سوف يتعرض للفشل نتيجة للهزيمة التي وقعت في معركة انقرة.

وكان تيمورلنك قد تردد مدة في محاربة بايزيد الذي ذاعت شهرته بعد انتصاره في نيكبولي؛ إذ كانت غايته المحافظة على الوضع القائم في الأناضول بصفته وريث السلاجقة والايلخانيين، وبالتالي القضاء على كل القوى المناهضة له. والواقع أنه كان يرى العثمانيين إمارةً ضمن امارات الحدود الاخرى في غرب الأناضول، يجب عليها أن ترضخ لطاعته. وكانت جهود بايزيد الصاعقة نحو زعزعة التوازن في الأناضول والعمل على وحدته تعني ضربة قوية لتيمورلنك بصفته الحامي والوريث. وفي ٢٨ يولية ١٤٠٢م تحرك تيمورلنك بجيش جرار وهزم العثمانيين هزيمة فادحة في وادي (چوبوق). وأسفرت هذه الهزيمة عن نتائج خطيرة بالشكل الذي غيّر مجرى التاريخ العثماني والعالمي. فانهارت دولة العثمانيين المركزية، وعادت الامارات في الأناضول تسيطر على أراضيها من جديد، وتحول العثمانيون إلى مجرد إمارة تعترف بسيادة تيمورلنك. وكان من نتيجة الجو المعتم الذي خلفته الحرب الداخلية بين أبناء بايزيد الصاعقة أن تأخرت عملية استعادة الدولة لقواها، وتطلب الأمر مرور نصف قرن لكي تتجاوز سنوات المحنة التي عاشتها في تلك الفترة وتعيد من جديد تشكيل بنائها المركزي(٢٥).

٦- دَوْر استجماع القوة من جديد

استطاع العثمانيون بعد ضربة تيمورلنك ان يقفوا على قدم ثابتة في منطقة الروملي التي نجحوا في الحفاظ على وحدتها عن طريق امراء الحدود الأقوياء واستكمال استيطانها بشكل قوي، حتى تمكنوا من استعادة قوتهم فيها بفضل الطاقة البشرية والموارد المادية هناك. وفي البداية اعترف أبناء بايزيد الصاعقة بسيادة اخيهم الأكبر الأمير سليمان(٢٦)، غير أن نجم الأمير چلبي محمد كان قد بدأ سطوعه المطرد في الأناضول. واستمر التنازع بين سليمان وعيسى وموسى وچلبي محمد حتى عام ١٤١٣م، ثم نجح الأخير في توحيد أراضي العثمانيين في الأناضول والروملي. وكان وهو يسعى لتحقيق ذلك يعمل في الوقت نفسه على ضمان تأييد أمراء الحدود الأقوياء وأصحاب الاقطاعات العسكرية والجنود. وقد أطلقت المصادر العثمانية على ذلك التنازع

---

(٢٥) - أنظر: P.Wittek, "Ankara Bozgunundan İstanbul'un Zaptına" (trc.H.İnalcık), *Belleten*, VII/27 (1943), 557-589.

(٢٦) - أنظر: E.Zachariadou, "Süleyman Çelebi in Rumelia and the Ottoman Chronicles", *Der Islam*, LX (1983), 268-296.

الداخلي الذي استمر من عام ١٤٠٣ الى عام ١٤١٣م اسم "عهد الفترة". أما المدة التي أعقبت ذلك واستمرت حتى فتح استانبول فهي تشكل المرحلة التي استجمعت فيها الدولة قواها بشكل عام. وكان لمبدأ الدولة المركزية الذي طبقه بايزيد الأول دور هام في عملية استجماع القوى التي نتحدث عنها.

ولما نجح چلبي محمد في إزاحة اخوته وأنهى الحرب الداخلية حاول أن يتبع سياسة اللين إزاء الامراء في الأناضول والروملي والأسر المحلية والبيزنطية والبنادقة اصحاب المصالح التجارية في الأناضول وفرسان رودس والجنويين لكي يتمكن من توحيد الأناضول. وفي تلك المرحلة الحساسة كان خلال أعماله التي قام بها يضع نصب عينيه دائما موقف التيموريين الذين كان نفوذهم قائماً في الاناضول من ناحية والخطر الصليبي الذي يمكن أن يظهر ضده في أوربا من ناحية أخرى. وكان الأمراء العثمانيون الذين التجأوا إلى البيزنطيين يشكلون عنصر تهديد هام، فقد استغل الاباطرة البيزنطيون هؤلاء الامراء وساعدوهم في النزاع على الحكم، كما كان بعض أمراء الحدود وفئات من الجند ايضا يستخدمونهم وسيلة للتهديد. فكانت الدولة خلال "عهد الفترة" وكأنها تنزلق إلى الهاوية، وهذا الجو من القلق هو السبب الأساسي الذي دفع السلطان محمد الفاتح لأن يضع في الـ "قانوننامه" مادة إباحة قتل الاخوة(٢٧). فبعد أن توفي چلبي محمد (١٤٢١م) فوجئ مراد الثاني بتمرد عمه مصطفى الذي كان يحكم الروملي، ولم يستطع أن يقضي على تمرده إلاّ بصعوبة، كما اضطر عقب ذلك إلى التصدي لأخيه الأصغر مصطفى. كذلك فإن الأمير أورخان الذي كان رهينة لدى البيزنطيين سوف يشكل هو الآخر خطراً عظيماً له ولابنه محمد على السواء.

وبعد انقضاء حكم السلطان چلبي محمد، الذي كان قصيراً مع ما كان يكتنفه من مخاطر جمة قطعت الدولة مرحلة هامة في استجماع قواها بفضل الجهود التي بذلها ابنه مراد الثاني لتوحيد الأراضي والمحافظة عليها، إذ سعت الدولة في عهده إلى حل المشاكل المعلقة منذ أيام چلبي محمد في الأناضول. وكانت ايام سلطنته بمثابة البعث الجديد للدولة العثمانية. وبعد ان تمكن بصعوبة من إزاحة اخيه الأصغر مصطفى بمساعدة أعوانه والذي يؤيده البيزنطيون اضطر ابناء جاندر وابناء قرمان إلى الانسحاب الى الوراء، ثم أَجْبَرَ على الخضوع النهائي لطاعته إمارة آيدين وإمارة منتشا وفرع (تكه) من إمارة أبناء حميد الذين جرى في عهد چلبي محمد إذابتهم.

---

(٢٧) – حول عصر محمد الأول أنظر: H.İnalcık, "Muhammed I" *EI²*,(İng), VI/113-114, s. 973-977.

وقد اتبع سياسة الوفاق الى حدٍ ما إزاء امارتى ابناء قرمان وابناء جاندر تحسباً لسيطرة شاهرخ بن تيمورلنك على الأناضول(٢٨). ومن ناحية أخرى كان البيزنطيون وامارة الصرب وامارة الروم الاستبداديتين في جزيرة المورة وامارة الأفلاق قد استغلوا عهد الفوضى في الروملي فحققوا بعض التقدم، واستعادوا قسما من الأراضي التي فقدوها. وكان العثمانيون في البداية مضطرين للتصرف بحذر من حين لآخر في الروملي خوفاً من ظهور تحالف صليبي جديد ضدهم، فلما استولوا على سلانيك عام ١٤٣٠م وعقدوا معاهدة مع البندقية حرّكوا سياسة الفتح[٢٩]. وكان هدفهم هو المجر، لاسيما وأن موت ملكها سيجسموند (١٤٣٧م) قد دفعهم لذلك. فانتعشت من جديد غارات المجاهدين، حتى استطاعوا تحطيم نفوذ المجر على صربيا والأفلاق، كما وُجهت ضربة إلى إمارة الصرب عام ١٤٣٩م، وحُوصرت بلغراد مفتاح وسط أوربا. غير أن الهزيمة التي تعرض لها العثمانيون هناك عام ١٤٤٠م زعزعت موقفهم في البلقان، حتى وجدوا أنفسهم في حرب دفاعية ضد الغارات المباغتة التي كان يقوم بها المجريون.

وخلال هذه الفترة الحرجة اضطر مراد الثاني للعودة لاتباع سياسة الوفاق في الأناضول والبلقان على السواء، وعلى الرغم من أنه تخلى عن العرش لابنه محمد إلاّ ان معركة وَارْنا عام ١٤٤٤م كانت بمثابة نقطة تحول هامة في تقرير مصير العثمانيين في البلقان. فهذا النصر ومعركة قوصوه الثانية التي أعقبته عام ١٤٤٨م قد ساعد العمثانيين على تقوية موقعهم داخل البلقان، ومهد السبيل لإحباطٍ عام في أوربا، وقرّب من موعد فتح استانبول(٣٠).

وقد حاول مراد الثاني في البداية بسبب الوضع في الأناضول أن يتفادى الارتباط القوي بالمفهوم الاسلامي العالي ونظام الدولة المركزية كما فعل بايزيد الأول، وكان جل عنايته أن يقيم توازناً معيناً بين السباهية أصحاب الاقطاعات وعشائر التركمان الرحل والجنود، بل إنه أحيا التقليد الغُزي القديم في مواجهة ادعاءات شاهرخ الذي شاء مواصلة سياسة أبيه تيمورلنك في الاناضول. فحاول الضرب على وتر تفوق عشيرة (قايى) حتى يحطم النفوذ التيموري في الأناضول. ولاشك أن هذا التمسك بالتقاليد الغُزية التركمانية الذي أنعكس حتى على التواريخ

---

(٢٨) – أنظر: İ. Aka, *Timur ve Devleti*, Ankara 1991, s. 68-69.

(٢٩) – أنظر: J.Anagnostis, *Selanik (Thessaloniki)'in Son Zaptı Hakkında Bir Tarih* (trc. M.Delilbaşı), Ankara 1989.

(٣٠) – أنظر: H.İnalcık, "Murad II", *İA*, VII, 598-614; a.mlf, *Fâtih Devri Üzerinde Tetkikler ve Vesikalar*, Ankara 1954, s. 1-67; Fr.Szakály, "Phases of Turco-Hungarian Warfare before the Battle of Mohács (1365-1526)", *Acta Orientalia*, XXXIII (1979), 65-111.

العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر والسعي لتحويل اللغة التركية إلى لغة أدبية متقدمة إنما كان من ثمرات تلك الجهود وحدها.

ثانياً- قيام الامبراطورية

١- دَوْر الانتقال من الدولة إلى الامبراطورية

عقب وفاة مراد الثاني (١٤٥١م) وتولي ابنه محمد [الفاتح] العرش بدأت الدولة العثمانية تدخل طور الامبراطورية. فقد اتسع نطاقها مع التطورات التي حدثت بعد ذلك حتى صارت كلمة "دولة" قاصرة عن التعبير عنها. ويجب أن نوضح هنا أن إصطلاح "الامبراطورية" له معنى يخالف بالنسبة للعثمانيين التعبير الأوربي المتأخر؛ فلا تعني الامبراطورية معنى "الامبريالية" أو "الاستعمار"، والجدير بالذكر أن المؤرخين العثمانيين أطلقوا عليها اسم "الدولة العلية" نظراً لتركيبها الاثني والاجتماعي، والسياسة العالمية التي كانت تنتهجها، وادارتها المركزية ونظام السلطنة فيها. وهنا يقصر لفظ "دولة" بمفرده عن التعبير عن مفهوم "العالمية". أما أسس هذه الامبراطورية فقد وُضعت -لاشك- في عهد السلطان محمد الثاني [الفاتح]، بينما بلغت قمة عظمتها على أيام السلطان سليمان القانوني.

ففي عصر السلطان محمد الثاني عادت تنتعش من جديد سياسة الفتوح والنظام المركزي اللذان كان يجري تطبيقهما على أيام بايزيد الصاعقة، وراح تقليد الغزو التركماني يتحول إلى غاية داخل الاطار الاسلامي الرفيع. وكان العائق الوحيد أمام السلطان محمد الثاني لتنفيذ سياسته العالمية هو الدولة البيزنطية التي كانت المحرك الأول للتهديد الصليبي والعامل على تعطيل قيام الوحدة بين الأراضي العثمانية، وكان الواجب عليه قبل كل شيء هو حل هذه المشكلة. غير أن النكبات التي وقعت في عهد مراد الثاني جعلت الوزير الاعظم ورجل الدولة المحنك جاندرلي خليل باشا يتهيب ردود الفعل الخطيرة التي يمكن أن تأتي من الغرب المسيحي ويميل لاتباع سياسة الوفاق هو والمجموعة المعارضة التي يتزعمها، ورغم ذلك فان السلطان الشاب كان قد تأثر بأفكار مربيه السابق زاغانوس الذي دفعه نحو هذا الطريق فأقدم على تنفيذ ذلك الأمر الخطير. وكان من الضروري الانتهاء من فتح استانبول قبل وصول المساعدات المحتملة من الغرب واتحادهم ضده. ولاشك أن فتحاً عظيماً كهذا سوف يجعل السلطان الشاب يتبوأ مكانة عظيمة في كافة أنحاء العالم الاسلامي باعتباره الأمير الذي بشّر به الحديث النبوي الشريف. ومن ناحية أخرى فان فتح استانبول سوف يهيىء للسلطان محمد الثاني مكانة هامة في السياسة الداخلية للدولة، ويدعّم نفوذه، ويكفل له القدرة على التطبيق الأمثل للاصلاحات اللازمة لتشييد

الادارة المركزية التي فكر في تحقيقها، ويمثل الخطوة الأولى نحو تفريق القوات العاتية خارج مركز الدولة(٣١).

وضاق الحصار على عاصمة البيزنطيين بشكل محكم، ولما رفضت التسليم حل أمر استباحتها ثلاثة أيام حسب مبادئ الشريعة الاسلامية. وكان الوعد بالغنائم أمراً ألهب حماسة الجنود، حتى دخلت في النهاية أول وآخر المدن البيزنطية العظيمة تحت السيادة العثمانية في ٢٩ مايو ١٤٥٣م. وعقب مرور ثلاثة أيام توقف كل شيء، ودخلها محمد الثاني فاستحق عن جدارة لقب "الفاتح" وأمر باعمارها على وجه السرعة. ثم شجع أهاليها الفارين هنا وهناك على العودة إلى أماكنهم معافياً إياهم من الجزية. وأمر باطلاق سراح الأسرى بعد أن دفع لهم الفدية، واجتهد في اعمار المدينة، كما اتخذ عدة تدابير أخرى في هذا الصدد، حتى عمرت العاصمة العثمانية وضواحيها بالناس، إما بالقوة أو بالتطوع. وغدا محمد الثاني -من ثم- الوريث الحقيقي لها بصفته فاتح روما الجديدة. وقد أطلق عليه بعض المؤرخين البيزنطيين المعاصرين لقب "امبراطور روما" عندما استولى على عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية. أما السلطان محمد الفاتح نفسه فكان يرى في ذلك وسيلة سياسية في إطار فكرة "دولة واحدة وحاكم واحد للعالم" ويجمع في شخصه بين صفتي (الجهاد والخانية) في التقاليد الاسلامية التركية. وهذا كان يعني السيادة المطلقة في الشرق الاسلامي وفي الغرب المسيحي على السواء. والواقع أن السياسة التي جرى عليها في الأراضي البيزنطية القديمة كانت تجسيداً لصفة "وريث روما"(٣٢). وقد قام ابن كمال باشا شيخ الاسلام والمؤرخ المشهور في القرن السادس عشر بشرح هذه السياسة التي جرى عليها في الأراضي البيزنطية عقب الفتح(٣٣).

أما في السياسة الداخلية فقد أتاح فتح استانبول للسلطان فرصةً لاقصاء بعض الأسر القوية. وكان إعدام الوزير الأعظم چاندرلى خليل باشا الذي لعب الدور الأساسي في محاولة خلع السلطان عن العرش (وقعة بوچوق تپه) بتمرد مرتب للانكشارية قد أنذر في نفس الوقت أن عهد مشاركة الأسر صاحبة النفوذ في السلطة قد انقضى وولّى. وقام الفاتح بعد ذلك بتوجيه الوظائف المهمة في الدولة -بما فيها وظيفة الوزير الأعظم- لأشخاص من مماليكه الجند (قُول) الذين

---

(٣١) - أنظر: H.İnalcık, *Fâtih Devri*, s. 107-136.

(٣٢) - أنظر: H.İnalcık, "Mehmed II", *İA*, VII, 513-514; S. Runciman, *The Fall of Constantinople*, Cambridge 1965.

(٣٣) -أنظر: Kemalpaşazâde, *Tevârih-i Âl-i Osmân*, VII. Defter (haz. Ş. Turan), Ankara 1957, s. 540.

يرتبطون به مباشرة، وبذلك جمع في يده كافة أدوات السلطة. حتى استطاع أن يقْدم بجرأة على تنفيذ سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية والعسكرية والقضائية.

وشرع السلطان محمد الفاتح بعد أن فتح استانبول وجمع في يديه أدوات السلطة بصفته الحاكم المطلق - في رَفْع راية الجهاد من جديد وتوسيع أراضيه. فأنفذ عدة حملات إلى الأناضول وأوربا على السواء عملاً على وحدة الدولة، فجرى تصفية الامارات الاستبدادية البيزنطية في الروملي واحدة تلو الأخرى. وكانت صربيا التي تشكلت من جديد قد ساعدت على تسلل النفوذ المجرى إلى البلقان فجاءت الحملات (١٤٥٤ و ١٤٥٥م)(٣٤) التي أنفذت إليها لتكشف عن قدرة العثمانيين، وتحقق ضمها النهائي أثناء الاضطرابات الداخلية التي وقعت في أعقاب موت المستبد الصربي برانكوفيتش عام ١٤٥٨م، واستولى العثمانيون على سَمَنْدِرَة وقضوا على الامارة الاستبدادية (١٤٥٩م). وفي اثناء ذلك، وخلال أحداث الصراع كانت محاولة حصار بلغراد عام ١٤٥٦م قد انتهت بالفشل، والمعروف أن المدينة كانت مفتاح البلقان وبالتالي مفتاح أوربا الوسطى. واستولى العثمانيون -من ناحية أخرى- على جزيرة المورة بحملتين عام ١٤٥٨م وعام ١٤٦٠م. ولعب التناحر الارثوذكسي الكاثوليكي دوراً مهماً في فرض السيادة عليها. فقد التزم الروم الارثوذكس المحليون جانب العثمانيين ضد نفوذ البنادقة في الجزيرة، سواء بسبب الخلاف الديني أو لمصالحهم التجارية، بل إنهم قاموا بتسليم ارغوس (Argos) للعثمانيين عام ١٤٦٣م. وكانت البندقية تحتفظ بالقواعد التجارية البحرية المهمة على شواطئ المورة (نابولي، مودون وكورون) فلما شنت غاراتها البرية واحتلت شبه جزيرة المورة اشتعلت الحرب التي استمرت ستة عشر عاماً (١٤٦٣-١٤٧٩م). ومع أن الصراع العثماني البندقي قد كشف مرة اخرى عن ضعف العثمانيين في المجال البحري إلاّ انه كان ضربة للمصالح التجارية البندقية، كما كانت تحركات العثمانيين في بحر إيجة والمورة مبعثا لمخاوف البندقية والعالم الغربي. فحاول البنادقة البحث في الشرق عن حليف يعضدهم ضد العثمانيين. فعقدوا حلفاً مع إمارة الشاة البيضاء (آق قويونلى)(٣٥).

---

(٣٤) - أنظر: E. Zachariadou, "The First Serbian Campaigns of Mehemmed II (1454-1455), *Annali dell'istituto Orientale di Napoli*, XIV (Naples 1964), 837-840.

(٣٥)-أنظر: Ş. Turan, "Fâtih Mehmed-Uzun Hasan Mücadelesinde Venedik" *TAD*, III (1966), 63-138.
وحول محاولات الغرب لعقد التحالفات بقصد ضرب الدولة العثمانية من الشرق أنظر: Barbara von Palombini, *Bündniswerben ausländis- cher Mächte um Persien (1453-1600)*, Wiesbaden 1968

وعلى ذلك يكون اسكندر بك الذي كان في حالة تمرد في المجر والبندقية وألبانيا ضد الفتوح العثمانية التي كانت تتقدم نحو البوسنة عام ١٤٦٣م قد وجد الآن أيضا حليفاً شرقياً، ويكون العثمانيون قد حوصروا من كل جانب. وكان ذلك التحالف أمراً أثار هياج أوربا، وانعش فيها الآمال العظام نحو طرد العثمانيين، حتى انهم نهضوا لوضع خطط التقسيم. فلما ظهر اسطول التحالف عند مشارف غليبولي جرت بشكل جاد مذاكرة التحكيمات العسكرية في البوغاز لأول مرة، وأقيمت الاستحكامات القوية على جانبي مضيق الدردنيل (چناق قلعه). وعلى ذلك تكون مسألة الدفاع عن العاصمة العثمانية قد كشفت عن حقيقة انها تبدأ من ذلك المضيق. ولكن على الرغم من أن العثمانيين كانوا يتعرضون لمواقف صعبة من حين لآخر فقد قاموا بعمليات عسكرية مهمة في البر ضد البندقية، واستطاعوا أن يستعيدوا المورة، كما شنّوا عدة غارات حتى مشارف مدينة البندقية، إلى أن انعقد الصلح عام ١٤٧٩م وانتهت الحرب بين الدولتين. فكان هذا الصلح عاملاً ساعد على ازدياد نشاط القوة البحرية العثمانية. وخلال حصار رودس الفاشل عام ١٤٨٠م كان العثمانيون ينزلون عساكرهم ايضا على مدينة (اوترانتو) في ايطاليا، فكانت رأس جسر مهم نحو فتح ايطاليا نفسها، غير أن وفاة السلطان الفاتح عام ١٤٨١م حالت دون استيلاء العثمانيين على "تفاحة روما الحمراء". ولكن هذه العمليات أتاحت للعثمانيين امكانية التحكم في سواحل الاناضول والمورة، فكان ذلك تطوراً عظيماً نظراً لانه ضمن للعثمانيين قدرة التحكم في البحر الاسود أيضا.

والحقيقة أن الامبراطورية الرومانية في طرابزون التي كانت إحدى البقايا المهمة والأخيرة لدى البيزنطيين قد جرى القضاء عليها قبل الدخول في الصدام مع البندقية (١٤٦١م) نتيجة للحملة التي أنفذت إليها من البر والبحر(٣٦). فكان من نتيجة الحملة أن دخلت السواحل الشرقية للبحر الأسود تحت السيادة العثمانية. كذلك فان وَضْع القرم تحت الحماية النهائية للعثمانيين (١٤٧٥م)، ثم فتح المستعمرات الجنوية (كفه و آزاق)، والجهود التي بذلت لوضع البُغْدان تحت السيادة وتحويلها إلى امارة اقطاعية تدفع الجزية كانت أموراً جعلت البحر الأسود يبدأ في التحول إلى بحيرة عثمانية، ودخلت تجارته بكاملها تحت السيطرة العثمانية.

أما في الأناضول فقد وقعت تطورات مهمة؛ إذ توجد إمارة أبناء قرمان التي كانت تشكل عقبة أمام العمثانيين يجب عليهم إزاحتها. وهذه العقبة هي التي جعلت العثمانيين يقفون في مواجهة حسن الطويل أمير الشاة البيضاء التي تسيطر على ايران. ومع أن العثمانيين قضوا على أبناء قرمان عام

---

(٣٦)-أنظر: H. Lowry, *Trabzon Şehrinin İslâmlaşma ve Türkleşmesi 1461-1583*, İstanbul 1981, s. 5-18

١٤٦٨م إلاّ أن الامراء الذين كانوا يتبعونهم في جبال طوروس ظلوا يقاومون مدة طويلة. وهذا قد أدى إلى ظهور الصراع العثماني المملوكي في منطقة (چُقور أوْوَه). وكان حسن الطويل يحلم بان يكون تيمورلنك الثاني فوضع على عاتقه حماية أمراء الأناضول، ثم قام بتوحيد العشائر التركمانية ليشكلوا جميعاً دولة اتحادية كانت عاصمتها ديار بكر، وغطت مساحة واسعة خلال فترة وجيزة حتى امتدت أراضيها إلى آذربيجان. وكان تحالفه مع الغرب ثم قيامه بحماية الامبراطورية الرومانية في طرابزون وحماية إمارتي قرمان واسفنديار على السواء وجهوده لتهديد السيادة العثمانية في الأناضول أموراً دفعت السلطان الفاتح لحربٍ لامفر منها(٣٧). ففي عام ١٤٧٢م قام جيش مشترك من امارتي الشاة البيضاء وقرمان بتخريب مدينة توقاد، ثم تقدم حتى آقشهر. وعلى ذلك خرج الفاتح على رأس حملة فأوقع الهزيمة بامارة الشاة البيضاء التي كانت تحارب بالطرق التركمانية والأسلحة التقليدية عند (اوتلق بلي). وتلك المعركة - التي كانت الاسلحة النارية هي الحاسمة فيها - كانت تنطوي على خصائص دفاعية موجهة لإزاحة تهديد معين اكثر من كونها صراعاً على الفتح أو التوسع. والدليل على ذلك أن العثمانيين اهتموا كثيراً بالسيطرة على خط (بايْبُورد وشبين قره حصار) ضماناً لأمن الأراضي الأناضولية. أما الجيوب القرمانية فقد جرى القضاء عليها بحملة قامت على جبال طوروس عام ١٤٧٤م، وحاول العثمانيون فرض السيادة على إمارة ذولقادر، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهم وبين دولة المماليك.

وبهذه الجهود السياسية تشكلت الامبراطورية العثمانية فوق أراضي الأناضول والروملي وعاصمتها مدينة استانبول. وبينما كانت مؤسسات الدولة تأخذ شكلها النهائي من خلال تدعيم النظام المركزي حدثت تطورات مهمة أخرى على مستوى القوة السياسية. فقد تحققت الوحدة السياسية في الأناضول، وجرى التغلب إلى حد بعيد على المشاكل المهمة التي خَلَّفها "عهد الفترة".

٢- تذمر الأهالي والمشاكل الداخلية

كان من جراء الجهود التي بذلها الفاتح لاقرار النظام المركزي الذي سار عليه، والتدابير الاقتصادية التي اتخذها لمواجهة الاحتياجات المالية اللازمة للفتوح، وإقرار سيطرة الدولة بشكل جاد على التجارة ووضع ضرائب جديدة، ثم محاولاته لوضع يد الدولة على الأوقاف والأملاك من أجل زيادة عدد السباهية أن أدى كل ذلك لظهور فئة من الناس كانت غير راضية عن هذه

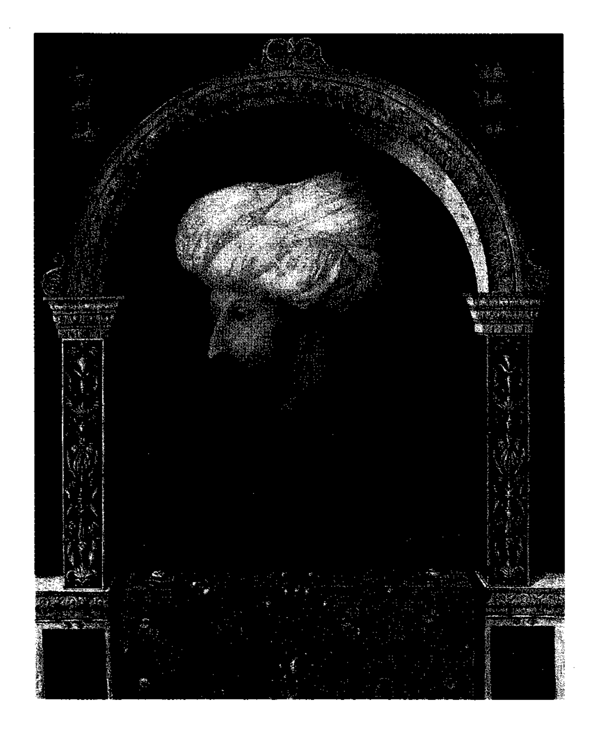
(٣٧) - أنظر: Ş. Tekindağ, "Fâtih Devrinde Osmanlı-Memlüklü Münasebetleri", *TD,* XXX (1976), 73-98; B.S. Baykal, "Uzun Hasan'ın Osmanlılar'a Karşı Katî Mücadeleye Hazırlıkları ve Osmanlı-Akkoyunlu Harbinin Başlaması", *Belleten* XXI/82 (1957), 260-69; a.mlf, "Fâtih Sultan Mehmed-Uzun Hasan Rekabetinde Trabzon Meselesi", *TAD,* II/2-3 (1961), 67-81.

الأمور. وفي الوقت الذي أخذت تتسع فيه ردود الفعل في الطبقة الدنيا عندما نهض الدراويش والمشايخ الذين ضاعت أراضيهم منهم للاشاعة بين الأهالي عن زيادة الضرائب وتعميمها كانت العائلات الكبيرة التي فقدت امتيازاتها ورجال الدولة المتصارعين على السلطة قد مهدوا السبيل لظهور معارضة خفية في الطبقة العليا. فلما توفي الفاتح فجأة عام ١٤٨١م كان لتلك الفئات بوجه خاص دور مهم في الصراع على السلطة بين ولديه بايزيد وجم. فقد كان ابنه الأكبر بايزيد موجوداً في أماسيا والفاتح ما يزال حياً، وكان يوجد حوله عدد من الرجال غير الراضين عن سياسته. وكان ظهور الأمير جم جارياً على سياسة الفاتح قد أعطى الصراع على السلطة بُعداً مختلفاً، غير أن گديك احمد باشا واسحاق باشا اللذين كانا من أصل عسكري (قُول) ولم يتمكنا من إدراك ردود الفعل الواسعة في القاعدة ويضعان مسألة التحزب السياسي في المقام الأول قد قاما بتشكيل معارضة ضد الانجازات السياسية والاقتصادية التي يقوم بها محمد باشا القرماني الذي شغل منصب الوزير الاعظم خلال السنوات الأخيرة من عهد الفاتح، واستطاعا أن يجدا المؤيدين لهما بين الانكشارية والأمير بايزيد. وهو الأمر الذي مهد السبيل امام بايزيد للفوز بالسلطة. وقام اسحاق باشا باعاقة وصول الامير جم إلى استانبول، بينما كان بايزيد قد وصل قبله وجلس على العرش (١٤٨١م). ثم دُعي گديك أحمد باشا من اوترانتو وكانت الانكشارية تثق فيه كثيراً فكان وسيلة السلطان الجديد للقضاء على تهديد الأمير جم. وعلى ذلك أصبح بايزيد هو الحاكم والمسيطر على الدولة بمفرده(٣٨). ثم لم يلبث بايعاز من المجموعة التي كان يعتمد عليها أن أزاح كلاً من گديك أحمد باشا واسحاق باشا حتى لا يقفا حائلا دون تحركاته. ولما فر الأمير جم إلى رودس اطمأن بايزيد لسلامة عرشه، غير أن مدة سلطنته كانت عهداً توقفت فيه الفتوح التي كانت تسير على قدم وساق أيام السلطان الفاتح.

فقد كان وجود الأمير جم يجبر بايزيد على اتباع اللين والمهادنة في سياسته الخارجية، لأن الأمير جم كان في أيدي الأوروبيين، وكان بمثابة قطعة الشطرنج في لعبة السياسة الدولية. فكان فرسان رودس والبابا والفرنسيون والمجريون يفكرون في الاستفادة من وجوده تحقيقاً لغايات مختلفة ومصالح متنوعة كانت أحياناً مادية وأحياناً أخرى سياسية، فلما مات عام ١٤٩٥م اندفعت السياسة الخارجية العثمانية نحو حركة سريعة. فقد كان بايزيد قد قام عام ١٤٨٤م بحملة على البُغْدان حاول بها أن يثبت قدرته على الحرب والجهاد ويضاعف من نفوذه، واستطاع أن يضم

---

(٣٨) - أنظر: Ş.Turan, "Bayezid II", *DİA*, V, 234-238; S. Tansel, *Sultan II. Bayezid'in Siyasî Hayatı*, İstanbul 1966.



1- صورة زيتية لمحمد الفاتح

(رسم: G. Bellini)



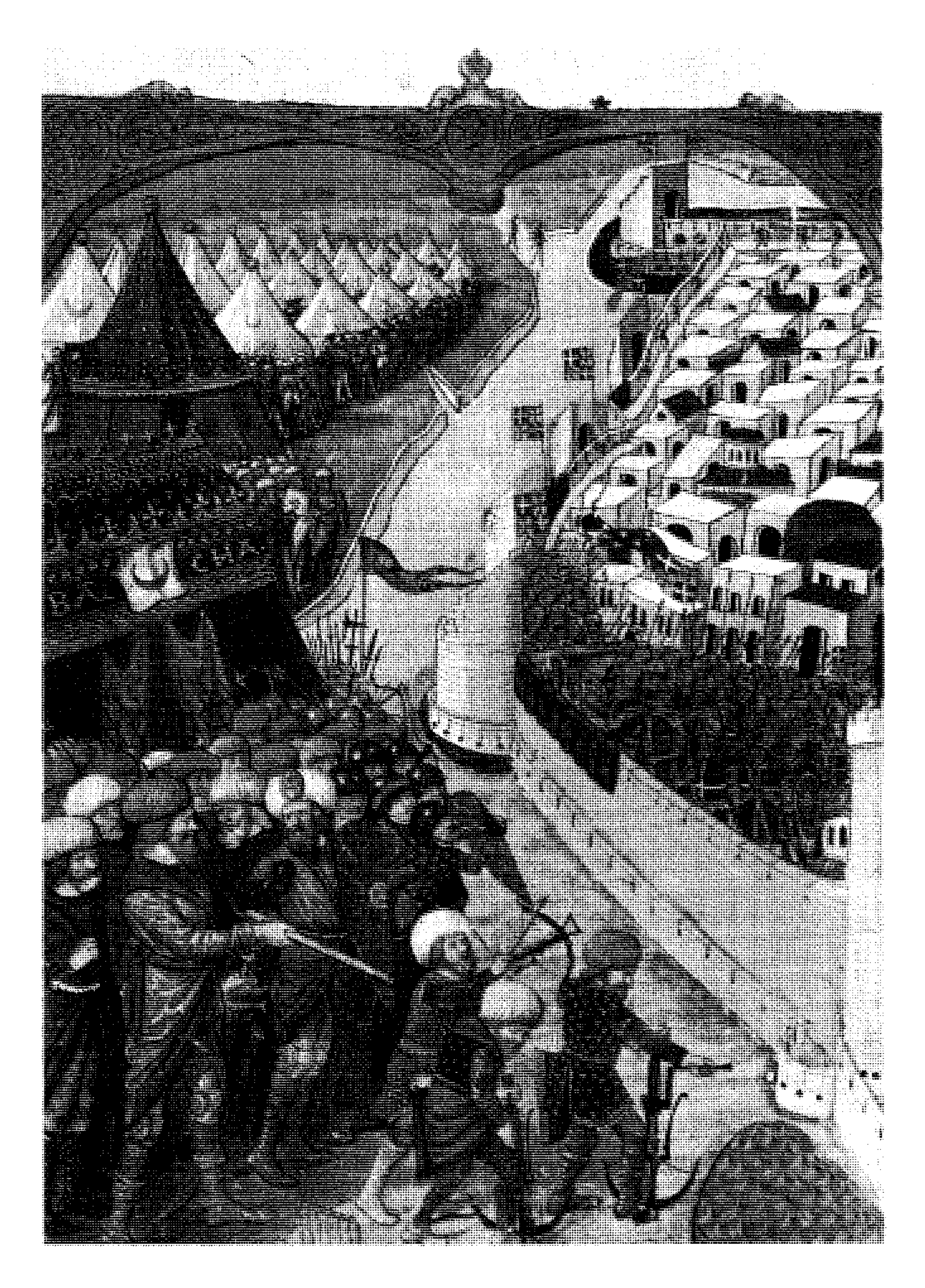
2- صورة من المنمنمات

لمحمد الفاتح (رسم: سنان بك)

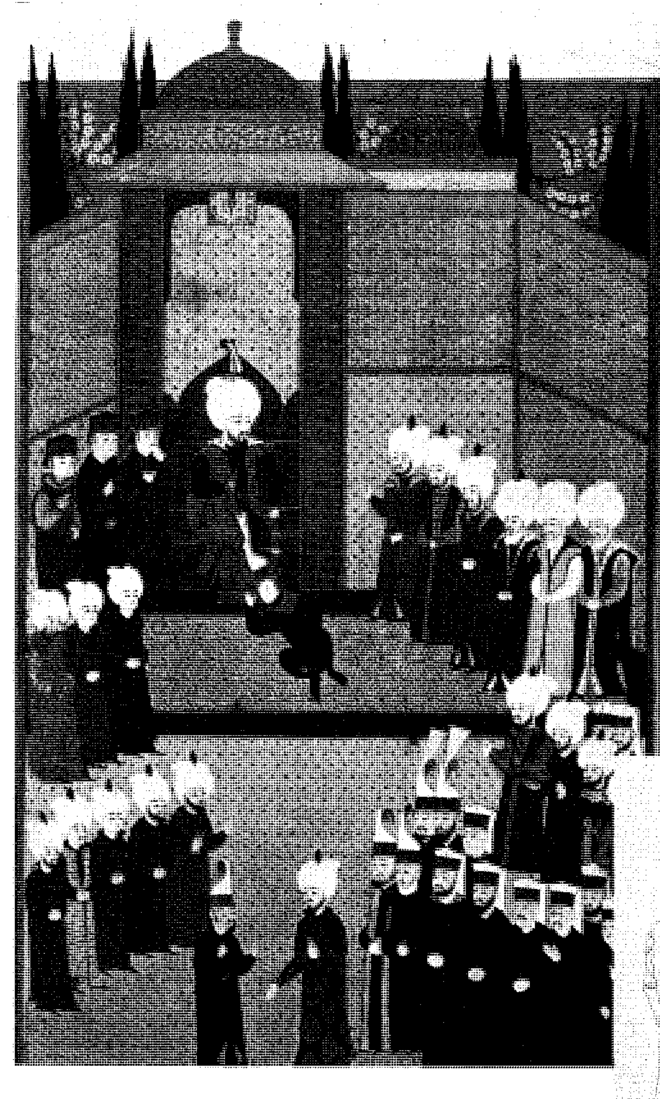


3- صورة بالحفر الزنكوغرافي رسمها أحد الرسامين الغربيين

لمعسكر السلطان محمد الفاتح اثناء حصاره العظيم لمدينة استانبول



4- صورة منمنمة رسمتها ريشة أحد الفنانين الغربيين
لحصار جزيرة رودس عام ١٤٨٠م تحت قيادة الوزير مسيح باشا



5- جلوس السلطان بايزيد الثاني على العرش (بريشة الفنان المبدع عثمان)



6- الأمير جم.

إلى الأراضي العثمانية منطقة كيلي وآقكرمان التي كانت ذات مكانة مهمة جداً في التجارة مع السهوب الشمالية(٣٩). وبذلك نجح العثمانيون في إغلاق الطرق النازلة من الشمال إلى البحر الأسود، ثم حاولوا بعد ذلك أن ينفذوا إلى البُغْدان حتى أصبحوا وجهاً لوجه مع بولونيا (لهستان) (١٤٩٣-١٤٩٦م). حتى ان قوات الطلائع العثمانية والتتار قامت بغارات على غاليتشيا وبودوليا عام ١٤٩٨م.

ومن ناحية أخرى فقد استطاع بايزيد أن يقضي على الجيوب القرمانية التي كانت تساعد الأمير جم، ثم دخل في حرب مع المماليك عند (چقور اُوَوَه) انتهت بهزيمة العثمانيين وتوقف الصراع بين الطرفين(٤٠). واذا نحينا أعمال الاغارة التي كانت تقوم على امتداد حدود المجر فان الذي يلفت النظر هو أن بايزيد تخلى عن سياسة اللين التي كان يجري عليها مع البندقية، لا سيما عقب حادثة الأمير جم، وأنه عندما رأى أن الحرب لا مفر منها لم يتردد في دخول حلبة الصراع. ذلك الصراع الذي أدى إلى تطور مهم في مجرى التاريخ العمثاني؛ اذ كان يعني أن حركة الغزو والجهاد ضد البندقية واسبانيا سوف تتجه نحو بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، بل وستمتد نحو البحر الأحمر ضد البرتغاليين. وكان تدعيم القوة البحرية العثمانية أمراً جعل العثمانيين قادرين على تحدي البندقية، كما كانت أعمال القراصنة الأتراك -الذين يتمركزون في شمال افريقيا- داخل البحر المتوسط والذين يشبهون قوات الطلائع على امتداد الحدود بدأت تشكل خطراً جاداً. واستطاع العثمانيون الاستيلاء على أهم قواعد البندقية (مودون وكورون ولبانت) بمساعدة القوات البحرية. ومما أسفرت عنه المعارك بين العثمانيين والبنادقة انها وضعت البداية للتفوق البحري العثماني، كما أقرت لهم مكانة جديدة في عملية توازن القوى.

غير أن العثمانيين أصحاب الدولة المجاهدة القوية الوحيدة والنشطة في أوربا والبحر الأبيض المتوسط لم يستطيعوا - بسبب حادثة الأمير جم- أن يلبوا كما ينبغي - دعوة المسلمين في الأندلس لمساعدتهم عام ١٤٨٢م، على الرغم من تعاطفهم ورغبتهم في تلبية طلباتهم. فتركوا مسألة المساعدة للقراصنة الأتراك في البحر المتوسط ليضطلعوا بها مباشرة. وكان الأسبان قد

---

(٣٩) - أنظر: N. Beldiceanu, "La campagne ottomane de 1484 et ses préparatif militaires et sa chronologie", *Revue des Etudes Roumanies*, V-VI (1960), s. 67-77;"1484 Osmanlı Seferi Askerî Hazırlıkları ve Kronolojisi", trc. Z. Arıkan, *Belleten*, XLVII/186, Ankara 1983, s. 587-598; a.mlf, "La conquete des cités marchandes de Kilia et de Cetatea Alba par Bayezid II", *Südostforschungen,* XXII (1964), 36-90.

(٤٠) - أنظر: Ş.Tekindağ, "II. Bayezid Devrinde Çukurova'da Nüfuz Mücadelesi ve İlk Osmanlı-Memlük Savaşları 1485-1491", *Belleten*, XXXI/123 (1967), 345-373.

أتموا عام ١٤٩٢م عملية "استعادة الأرض" (reconquista)، وشرعوا في تهديد شمال افريقيا. وعلى الجانب الآخر كان كمال رئيس أحد البحارة الأتراك النشطين في غرب البحر المتوسط يقوم بترتيب الغارات على الأندلس وينقل المسلمين إلى سواحل الشمال الافريقي(٤١). واستمرت عملية النقل تلك على فترات متقطعة خلال القرن السادس عشر، بل وجرى نقل قسم من مسلمي الأندلس [المُدَجَّنون والموريسكو] إلى سواحل جنوب الأناضول وتوطينهم هناك. ومن ناحية أخرى اضطر اليهود الواقعون تحت وطأة التعسف الأسباني إلى الهجرة إلى الأراضي العثمانية.

وكان لظهور خطر جديد في الأناضول عاملاً قوياً في إنهاء الحرب مع البندقية عام ١٥٠٣م؛ فقد أقام الشاه اسماعيل الصفوي دولته على أكتاف العشائر التركمانية في الأناضول بوجه خاص(٤٢)، وكانت أعمال الدعاية في الأناضول للترويج لذلك الفكر السياسي والديني الجديد قد أدت إلى اندلاع ثورات واسعة النطاق هناك. ووجد السلطان بايزيد نفسه في موقف حرج أمام ذلك الخطر الداهم، كما شهد ايضا صراع ابنائه على العرش. وقد نجح سليم بمساعدة الانكشارية في إرغام والده على التنحي عن العرش رغم وجود اخوته الآخرين.

وتميز عهد بايزيد -بوجه خاص- بانه يرفض ويقاوم الاصلاحات التي أجريت في عهد السلطان الفاتح. فقد سعى لحل المشاكل الباقية من عهد الفاتح، وكانت جهوده لاقرار مبادئ الشريعة الاسلامية بصورتها التامة قد شكلت المصدر للتغيرات السياسية والمالية والاجتماعية، فنظر إلى الضرائب من هذا الاطار، وسلك في ذلك مسلكا وسطاً. ثم أعاد بعض الاوقاف والأملاك التي أخذت بالقوة لأصحابها. وبالأضافة إلى بعض الأعمال الأخرى التي قام بها بايزيد عدا ذلك فإنه لبى مطالب علماء الدين الكبار والفئة المعارضة وغيرهم ممن كان يعتمد عليهم، حتى مدح فيه الكتاب المعاصرون عدالته وزهده وتدينه، بل واعتبروه من "الأولياء".

٣- من موقعة چالديران إلى القاهرة: حل المسألة الشرقية، والخلافة الاسلامية

كان الخطر الذي ظهر في الشرق على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعثمانيين، لاسيما بعد أن قوي لديهم الاتجاه نحو جعل المذهب السني سياسة تعتمدها الدولة في أوائل القرن السادس عشر. لان الشاه اسماعيل الصفوي الذي جعل من المذهب الشيعي سياسة وايديولوجية لدولته قد

---

(٤١) - أنظر: İ.Parmaksızoğlu, "Kemal Reis", *İA*, VI, 567-568; H.J.Kissling, "Zur Tätigkeit des Kemal Reis im Westmittelmeer", *WZKM*, LXII (1962), 153-171;
ولتعاطف العثمانيين مع الموريسكيين أنظر: A.C.Hess, "The Moriscos: An Ottoman Fifth Column in sixteenth Century Spain", *The American Historical Review*, LXXIV/1 (1968), 1-25.

(٤٢) - أنظر: F. Sümer, *Safevî Devleti'nin Kuruluşu ve Gelişmesinde Anadolu Türkleri'nin Rolü*, Ankara 1976.

نجح في استقطاب العديد من المؤيدين له في الأناضول. فقد وجدت الدعاية الصفوية صدى لها بين العشائر التركمانية التي كانت متذمرة من التدابير المالية والادارية التي جرى عليها الحكم المركزي العثماني. وكان الشاه اسماعيل يتحرك بحرية في الأناضول على أيام السلطان بايزيد الثاني، ويرسل عملاءه الذين عرفوا باسم "الخلفاء" إلى كل طرف، وهيأ السبيل لظهور فتنة عظيمة، لاسيما العصيان الذي تزعمه شخص يدعى (شاه قولي بابا تكه لي) وكاد أن يجعل الأناضول ناراً مشتعلة(٤٣). وكان ابنه سليم يعيش في ذلك الجو فأدرك أيام كان اميراً مدى خطورة الموقف، فما إن اعتلى عرش السلطنة (١٥١٢-١٥٢٠م) حتى نهض لمواجهة ذلك الخطر العظيم من ناحية وكذلك لمواجهة المماليك الذين ضعفت دولتهم حتى عن حماية الأماكن المقدسة من ناحية أخرى، بينما أجّل أعمال الجهاد على الجبهة الاوربية. وأعلن العثمانيون للناس وهم يسيرون لمحاربة الصفويين أنهم إنما يخرجون لجهاد "الملاحدة والزنادقة". وتعرض "الخلفاء" الصفويون وأتباعهم في الأناضول لحركة مطاردة عنيفة. غير أنه لا توجد البتة معلومات في المصادر حول الادعاء بأن أربعين الف شخص جرى إعدامهم نتيجة لتلك المطاردة في الأناضول خلال الأعوام التي سبقت معركة چالديران(٤٤).

كما لا يخفى أن تنفيذ عملية كهذه خلال فترة وجيزة وفي ظروف ذلك الزمان أمر مستحيل من الناحية العملية. وكانت النهاية أن هيأت قدرة الاسلحة النارية العثمانية السبيل لتفريق صفوف الجيش الصفوي خلال فترة وجيزة وهزيمة الصفويين عند چالديران (١٥١٤م). وتقدم العثمانيون حتى تبريز، غير أن تعب الجنود وظروف الشتاء القارص أجبرتهم على العودة(٤٥). وقد ساعد هذا النصر على دعم السيادة العثمانية في شرق الأناضول، وامكن الاستيلاء على اراضي امارة ذو لقادر (مرعش) في يونيه/حزيران ١٥١٥م، ثم دخلت من بعدها المدن الأخرى في المنطقة تحت الحكم العثماني واحدة تلو الأخرى وعلى رأسها ديار بكر، لاسيما وأن الأخيرة كانت عاصمة لكثير من الدويلات التركية التي قامت بعد السلاجقة في شرق الأناضول؛ وسيطرت عليها اذربيجان وايران والعراق، كما كان في نموذجي امارة الشاة البيضاء والدولة الصفوية.

---

(٤٣) – أنظر: Ş.Tekindağ, "Şah Kulu Baba Tekeli İsyanı" *BTTD*, 1/3 (1967), 34-39; 1/4 (1968), 54-59.

(٤٤) – أنظر: J.L.Bacque-Grammont, "XVI. Yüzyılın İlk Yarısında Osmanlılar ve Safevîler", *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul 1991, s. 205-219. H.Sohrweide, "Der Sieg der Safeviden in Persien und seine Rückwirkungen auf die schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert" *Der İslam*, 41 (1965), s. 95-223.

(٤٥) – أنظر: Ş.Tekindağ, "Yeni Kaynak ve Vesikaların Işığı Altında Yavuz Sultan Selim'in İran Seferi", *TD*, XXII (1968), 49-78.

ولاريب أن ذلك لم يتحقق إلاّ بفضل العشائر التركمانية الكثيفة في المنطقة قبل كل شيء. أما الآن فقد أصبح في مقدور العثمانيين بعد أن سيطروا على شرق الأناضول وجنوبه الشرقي أن يحولوا دون التهديد الصفوي ويجدوا الموقع اللازم للتوسع نحو آذربيجان والعراق، وان يتحكموا في طريق الحرير (تبريز-حلب). ومع أن بعض العشائر التركمانية في تلك المنطقة كانت قد فرت إلى أيران إما للالتحاق بالصفويين وإما لضيقها من تطبيق النظم الادارية العثمانية فان العشائر الباقية قد جرى إدماجها في تنظيم جديد عرف باسم "بوز-اولوس"، أما العشائر السنية الشافعية التي عُرفت في المنطقة باسم "قره-اولوس" فقد ظلت على تبعيتها للعثمانيين، ولعبت دوراً فعالاً في الصراع مع إيران(٤٦).

وفي خلال عمليات إحكام السيطرة على شرق الأناضول استولى العثمانيون ايضا على الكثير من المدن التابعة للمماليك [مثل عنتاب وملاطية وغيرهما]، وتوغلوا في أراضيهم. وكانت الحرب على مماليك مصر بعد ذلك أمراً جعل من العثمانيين الدولة الاسلامية القوية والوحيدة في آسيا الصغرى، وساعدهم ذلك على وضع الأسس لمد نفوذهم المعنوي في المنطقة. ووقعت في تلك الأثناء تطورات مهمة في أوربا، إذ بدأت حركة الكشوف الجغرافية. ونجح البرتغاليون في اكتشاف رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الهند، ثم شرعوا منذ عام ١٥٠٢م يوجهون الضربات القوية لاعمال التجار العرب وبالتالي للتجارة في البحر الأبيض المتوسط. واستطاعوا النفوذ إلى خليج البصرة والبحر الأحمر وأصبحوا خطراً عظيماً يهدد الأماكن المقدسة. وكانت السلطنة المملوكية في وضع حرج أمام التهديد البرتغالي فطلبوا العون من العثمانيين، فأمدهم السلطان بايزيد بالسفن والملاحين والاخشاب وغيرها(٤٧). غير أن ذلك لم يكن كافياً، فحاول البرتغاليون عزل الجزيرة العربية، مما دفع الأهالي والأشراف إلى طلب العون مباشرة من العثمانيين الذين أخذت شهرتهم في الجهاد تتسع يوماً بعد يوم. ولاشك أن خروج السلطان سليم الاول المفاجئ لفتح مصر كان يرجع لكل تلك الأسباب السياسية والاقتصادية والدينية. غير أن حرب دولة مسلمة كان أمراً يقتضي تهيئة الحجة الشرعية اللازمة، فقد كانت الحرب ضد الصفويين أمراً يسهل تبريره، اما وحكم القرآن واضح فكيف يكون المبرر أمام العالم الاسلامي عند محاربة دولة اسلامية سنية؟ وهنا كشف العثمانيون عن عمق تجاربهم السابقة؛ إذ فعلوا الشئ

---

(٤٦) - أنظر: H.İnalcık, "Türkler (Osmanlılar)", *İA*, XII/1,300-301; F. Demirtaş (Sümer), "Boz-ulus Hakkında", *AÜDTCFD*, VII/10 (1949), 29-60.

(٤٧) - أنظر: Ş.Tekindağ, "Süveyş'te Türkler ve selman Reis'in Arîzası", *BTTD*, II(9 (1968), 77-80; M. Yakub Mughul, *Kanûnî Devri*, Ankara 1987, s. 27-77.

الذي فعلوه يوماً مع الامارات التركمانية في الأناضول، فوصفوا المماليك بانهم حكام مستبدون عاجزون عن رفع الظلم عن رعاياهم. كما كان وجود الخطر البرتغالي عاملاً آخر ساعدهم على صياغة الحجة الشرعية. فطرحوا قضية حماية الحرمين الشريفين والاماكن المقدسة من الخطر المسيحي، وأن الدولة المجاهدة القوية الوحيدة التي يمكنها التصدي له هي دولة العثمانيين. وعلى ذلك يكون العثمانيون قد وضعوا على عاتقهم واجباً مقدساً هو الدفاع عن العالم الاسلامي.

وفي الحرب التي وقعت عند مرج دابق في ٢٤ اغسطس ١٥١٦م والثانية التي وقعت عند الريدانية في ٢٢ يناير ١٥١٧م استطاعت المدفعية العثمانية أن تصبح الفيصل في هزيمة المماليك، ثم استمرت الحرب بعد ذلك مدةً على شكل اشتباكات بين شوارع القاهرة، إلا أن العثمانيين نجحوا في السيطرة على الوضع بعد مدة وجيزة، وقبضوا على زمام الامور في مصر بعد أن حطموا مقاومة المماليك. ولكن القلاقل والاضطرابات الداخلية هناك لم تهدأ بشكل تام إلا على ايام السلطان سليمان القانوني(٤٨). ومع فتح مصر تحمل العثمانيون أعباء الدفاع عن الأماكن المقدسة وعلت مكانتهم في العالم الاسلامي. كما أن دخول الشام ومصر تحت سيادتهم قد حقق لهم من الناحية الاقتصادية فوائد جمة، وأخذ الركود الذي خيم على تجارة البحر المتوسط يترك مكانه لانتعاش تدريجي.

ومع فتح الشام ومصر بدأت السيادة العثمانية على بلدان العالم العربي، وهي السيادة التي استمرت حتى الحرب العالمية الأولى. وهذه الحقبة لازالت توصف بين الحين والآخر بانها حقبة مظلمة وقوعاً الى حد بعيد تحت تأثير الدعاية السلبية التي رَوَّجت لها الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر. وإزاء تكفل العثمانيين بحماية الأماكن المقدسة، ثم قيامهم بحركات الجهاد في البداية ضد الغرب المسيحي، ثم تحولهم بعد ذلك إلى الدفاع وما ألم بدولتهم من بعض الضعف الإداري في أدوارهم الأخيرة أصبح الاستيلاء على أراضيهم هو الهدف الأول في نظر الغرب المسيحي، وأدى ذلك – من ثم – إلى احتفاظ العالم العربي بوجوده، ووضعت على مشجب العثمانيين تبعات المصائب التي تعرض لها الغرب في الماضي، بينما ابتعد العالم العربي عن بؤرة اهتمامهم(٤٩). والمعروف كذلك أن حركة العمران امتدت في الأراضي الواقعة تحت الحكم العثماني واتسع نطاق المدن، وانتعشت الحياة التجارية فيها، وظهرت شبكة تجارية مركزها استانبول، ربطت

---

(٤٨)- أنظر: Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud, *XVI. Asırda Mısır Eyaleti*, İstanbul 1990, s. 48, 57 vd.

(٤٩)- أنظر: Cl. Cahen, *İslâmiyet, Doğuşundan Osmanlı Devleti'nin Kuruluşuna Kadar* (trc. E. Nermi Erender), İstanbul 1990, s. 231.

الشرق الاوسط والاناضول بجنوب شرق أوربا وشمالها الشرقي، وانعشت تجارة البحر الأبيض المتوسط(٥٠).

ومن ناحية أخرى فان سقوط الحكم المملوكي قد جاء معه بامكانية جديدة بالنسبة للسلطنة العثمانية؛ وهي مسألة الخلافة التي طالما دار الجدل حولها. فالمعروف أن الرواية القائلة بان السلطان سليم الأول صحب الخليفة المتوكل إلى استانبول فتنازل له الأخير عن الخلافة في احتفال أقيم في جامع اياصوفيا قد ظهرت في القرن الثامن عشر، وأن هذه الرواية لم تذكرها المصادر المعاصرة، ولم تشر بأية معلومات عن ذلك الموضوع. غير أن عدم وقوع حادثة كهذه لا يعني أن السلاطين العثمانيين الذين خلفوا السلطان سليم الاول لم يقبلوا الخلافة. فقد ذكرت الدراسات الحديثة أن العثمانيين لم يروا الخلافة في شكلها الوراثي، بل فهموها على أنها حق طبيعي كما يدل عليه معناها(٥١). تماماً كما استخدم لقب "الخليفة" عند بعض حكام الدول الاسلامية الأخرى وعند العثمانيين أيضا منذ عهد السلطان مراد الاول. والآن فان فتح سليم لمصر قد شكل ركيزة أقوى بالنسبة للعثمانيين. وقد حمل سليم لقب "خادم الحرمين"، اي تكفل بحماية المدينتين المقدستين مكة والمدينة. وعلى ذلك فقد قام -تصديقا لتلك الصفة- بنقل الخليفة العباسي في القاهرة والامانات المقدسة إلى استانبول، ورفع بذلك من مكانته في نظر الحكام المسلمين والرعايا. وهذا الأمر قد كشف عن نفسه بشكل أكثر حيوية في عهد السلطان سليمان القانوني، فقد استخدمت في تلك الفترة ألقاب للسطان مثل "صاحب الخلافة الكبرى" و "الإمامة العظمى" و "خليفة المسلمين". وهذه الألقاب كانت انعكاساً لفهم الخلافة بمعناها العالمي الشامل، حيث رأى العثمانيون فيها تكليفاً من الله سبحانه وتعالى. وبالقدر الذي فهمناه فان مفهوم الخلافة عند سلاطين العثمانيين كان يختلف إلى حدٍ ما عن مفهومها في العهد العباسي؛ إذ كانت فكرة الخلافة قد اكتسبت مغزى جديدا عند العثمانيين تجلى في تأمين طرق الحج، وحماية الأماكن المقدسة، والدفاع عن الاسلام والمسلمين ووضعهم تحت شمسية الحماية، وامتزج ذلك المغزى بتقاليد مبدأ الجهاد. ولاشك أن وصف لطفي باشا للسلطان القانوني بانه إمام العصر عندما رآه يقوم بشروط نشر الدين عن طريق الجهاد والدفاع عنه والمحافظة عليه لهو أمر ذو مغزى

---

(٥٠)-أنظر: A. Raymond, *The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries*, New York 1984; B. Masters, *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, Mercantilism and the İslamic Economy in Aleppo, 1606-1750*, New York 1988, s. 11-19.

(٥١) - أنظر: H.İnalcık, "The Ottomans and the Caliphate", *The Cambridge History of İslam*, I (1970), 320-323; H. Gibb, "Lutfi Pasha on the Ottoman Caliphate", *Oriens*, XV (1962), 287-295.

عميق. وهذا الوضع قد دفع العثمانيين في تطبيقاتهم اعتباراً من القرن السادس عشر إلى التمسك بشكل صارم بمبادئ الشريعة الاسلامية وإلى السعي لايجاد مبررات القوانين والنظم المالية من خلال الشريعة. وبعد ذلك شرع العثمانيون لاسيما في عهود التصدع والانهيار في التأكيد على دعواهم في خلافة كافة المسلمين بهدف الحيلولة دون تزعزع نفوذهم في العالم الاسلامي. ولا ننسى في هذا الصدد المعاهدة التي عقدها احمد الثالث مع حاكم ايران اشرف خان عام ١٧٢٧م، وفهمهم للخلافة الذي طرحوه باصرار أثناء مشكلة خانية القرم عام ١٧٧٤م. أما في القرن التاسع عشر فسوف تظهر تلك المسألة بشكل اكثر وضوحاً.

ثالثاً- الامبراطورية في قمة عظمتها

١- التحول إلى "دولة عالمية": الواجبات الدينية

بعد أن كشف العثمانيون عن قدرتهم السياسة في الشرق بشكل حاسم شرعوا في استئناف حركة الجهاد ضد أوربا من جديد، وأصبح في وسعهم أن يهيأوا أنفسهم لكي يكونوا عنصر توازن جديد في السياسة العالمية. وعلى ذلك يبدأ عهدهم في الاضطلاع بدور فعال على المستوى الدبلوماسي إلى جانب نجاحاتهم العسكرية. ومن ثم فان هذه السياسة جعلت من العثمانيين احدى ثلاث دول عالمية في اوربا [امبراطورية آل هابسبورغ وقيصرية موسكو والامبراطورية العثمانية]. ولاشك أن النشاط السياسي والعسكري المكثف الذي وقع في عهد السلطان سليمان الأول الذي عُرف بين رعاياه بلقب القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) قد لعب دوراً مؤثراً في ذلك. فالاصلاحات الثلاثة التي أجريت في ذلك العهد والحساسية في تطبيق القوانين، والتطورات الجديدة في نظم الدولة وبيروقراطيتها والجهود المبذولة لإقرار اسلوب قضائي سليم، وتحمل مسئولية قيادة العالم السني وحمايته ومسئولية الواجب الديني المقدس ضد الصفويين في الشرق والعالم المسيحي في الغرب، والسعي لوضع القوانين العُرفية على أسس وقواعد من الشريعة الاسلامية، وابراز مبدأ "العدالة" ليتصدر كل الأمور، والتطور الذي طرأ على كيان المجتمع، كانت كلها أموراً جعلت من القرن السادس عشر عصر السلطان سليمان القانوني؛ فمع التقدم المستمر نحو الغرب والانتصارات العسكرية بلغت الامبراطورية العثمانية ذروة عظمتها، حتى ان رجال الدول العثمانية وكُتّاب الاصلاح فيها اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر الذي بدأ فيه الضعف يدب في أوصال الدولة وضعوا ذلك نصب أعينهم كمثال يحتذى، واستمر ذلك الوضع كسياسة للدولة في شكل استمرار للتركيبة الأساسية العثمانية "التقليدية"، وذلك حتى المرحلة التي سيطر فيها التأثير الأوروبي بشكله الواسع في أواخر القرن الثامن عشر.

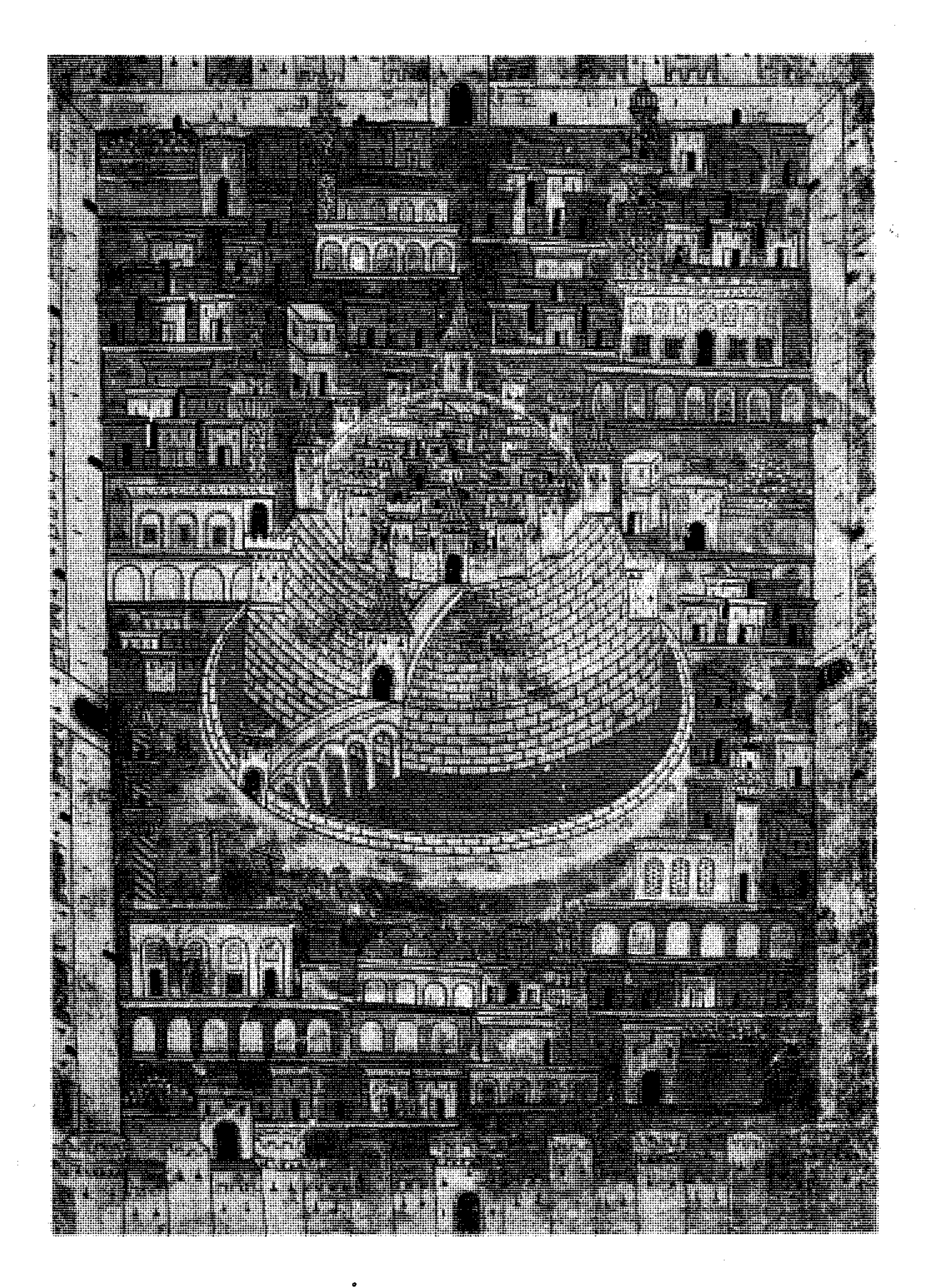
ومن ناحية أخرى، فان المشاكل التي واجهتها امبراطورية آل هابسبورغ في أوربا الغربية، والكفاح الذي خاضته مع النظم الفردية مثل انجلترا وفرنسا، والقلاقل التي ظهرت عقب بروز البروتستانتية كمشكلة دينية جديدة، وما تولد عن ذلك من ضيق شديد داخل امبراطورية آل هابسبورغ، وغير ذلك من الأمور قد شكلت مناخاً مناسباً يَسّر للعثمانيين الاهتمام المباشر بشئون أوربا. أما بالنسبة لاعادة تحريك عملية الجهاد فقد كانت هناك عقبتان مهمتان يلزم اجتيازهما، الأولى هي بلغراد التي كانت بمثابة المدخل أمام الفتوح التركية التي ستتقدم نحو أوربا الوسطى، والثانية هي رودس التي كانت تمثل سداً طبيعياً يلزم اجتيازه بالنسبة للحركة الواسعة النطاق المقرر خوضها في البحر الابيض المتوسط، لاسيما وأن الأخيرة كانت تحتل موقعاً يمكنه أن يقطع الارتباط مع مصر الولاية العثمانية الجديدة التي كانت على درجة من الاهمية من الناحية الاقتصادية. كما أن فرسان رودس المرابطين هناك كانوا يشكلون خطراً عظيماً باعتبارهم وحدة الطلائع المسيحية الأقرب إلى سواحل الأناضول. وقد كان قيام السلطان سليمان القانوني وهو لايزال في أوائل سلطنته برفع راية الجهاد ضد بلغراد ورودس اللتين شاء جده السلطان الفاتح يوماً الاستيلاء عليهما ولم يفلح -إنما كان اشارة إلى بداية نشاط عظيم في البحر فضلاً عن العمليات البرية التي كانت موجهة لأوربا الوسطى، وهو الأمر الذي دعا لخطة عسكرية ذات جبهتين. ولهذا السبب فان فتح بلغراد عام ١٥٢١م ثم الاستيلاء على رودس في العام التالي مباشرة (١٥٢٢م)(٥٢) كان بمثابة المفتاح لنجاح العثمانيين العسكري في الغرب، كما شكل نقاط ارتكاز مهمة زادت من تأثيرهم ورفعت من قدراتهم في أوربا لقرنين أو أكثر من الزمان.

٢- توسع القوة العثمانية في الغرب والشرق

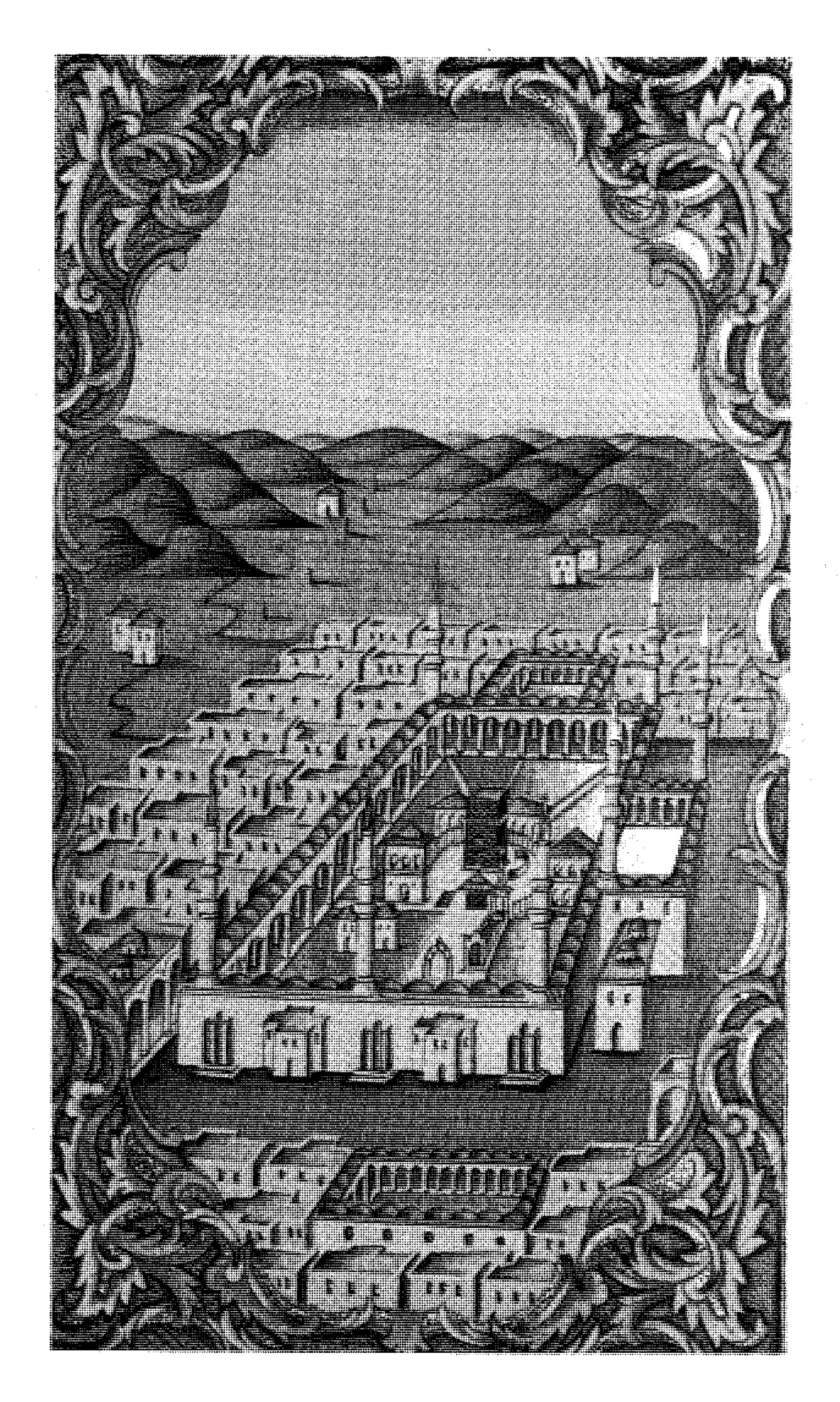
كان نجم كارلوس الخامس (Karl, Charles Quint) قد أخذ يلمع في أوربا، وهو أحد أفراد أسرة آل هابسبورغ الذي استطاع ان يعتلي عرش الألمان والاسبان بعد نجاحه في الصراع الامبراطوري الذي خاضه مع فرنسا. وكانت الحرب التي اشتعلت بين كارلوس الخامس الذي لبس تاج الامبراطورية عام ١٥١٩م وبين فرنسوا الأول ملك فرنسا الذي لم يقبل ذلك الوضع قد ضمنت للعثمانيين الدخول في مرحلة مهمة أمكنهم من خلالها التأثير على

---

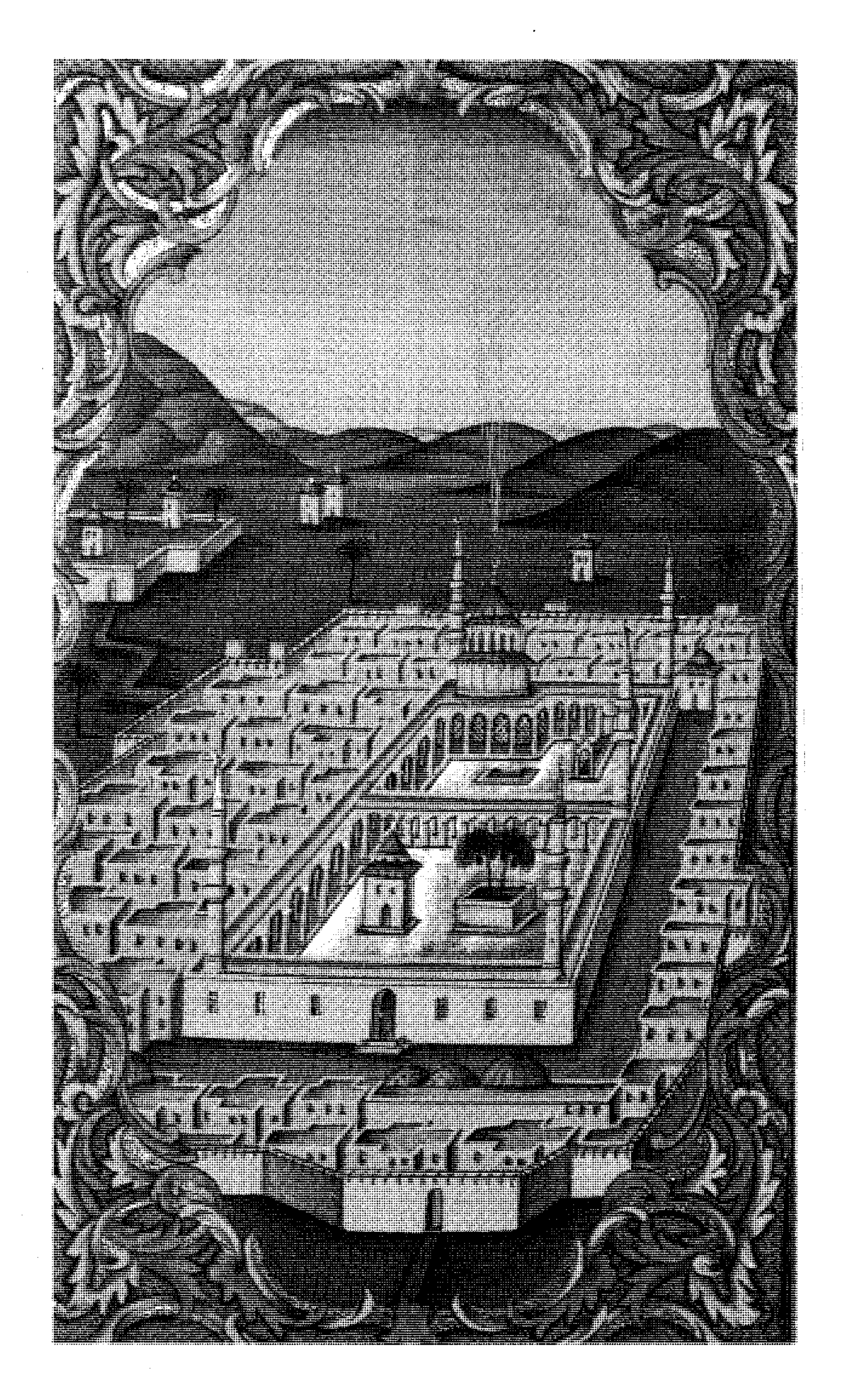
(٥٢) - أنظر: H.G.Yurdaydın, *Kanûnî'nin Cülûsu ve İlk Seferleri*, Ankara 1961, s. 15-44; Ş. Turan, "Rodos'un Zaptından Malta Muhasarasına" *Kanûnî Armağanı*, Ankara 1970, s. 57-72; Ş. Tekindağ, "Rodos'un Fethi", *BTTD*, II/7 (1968), 58-65.



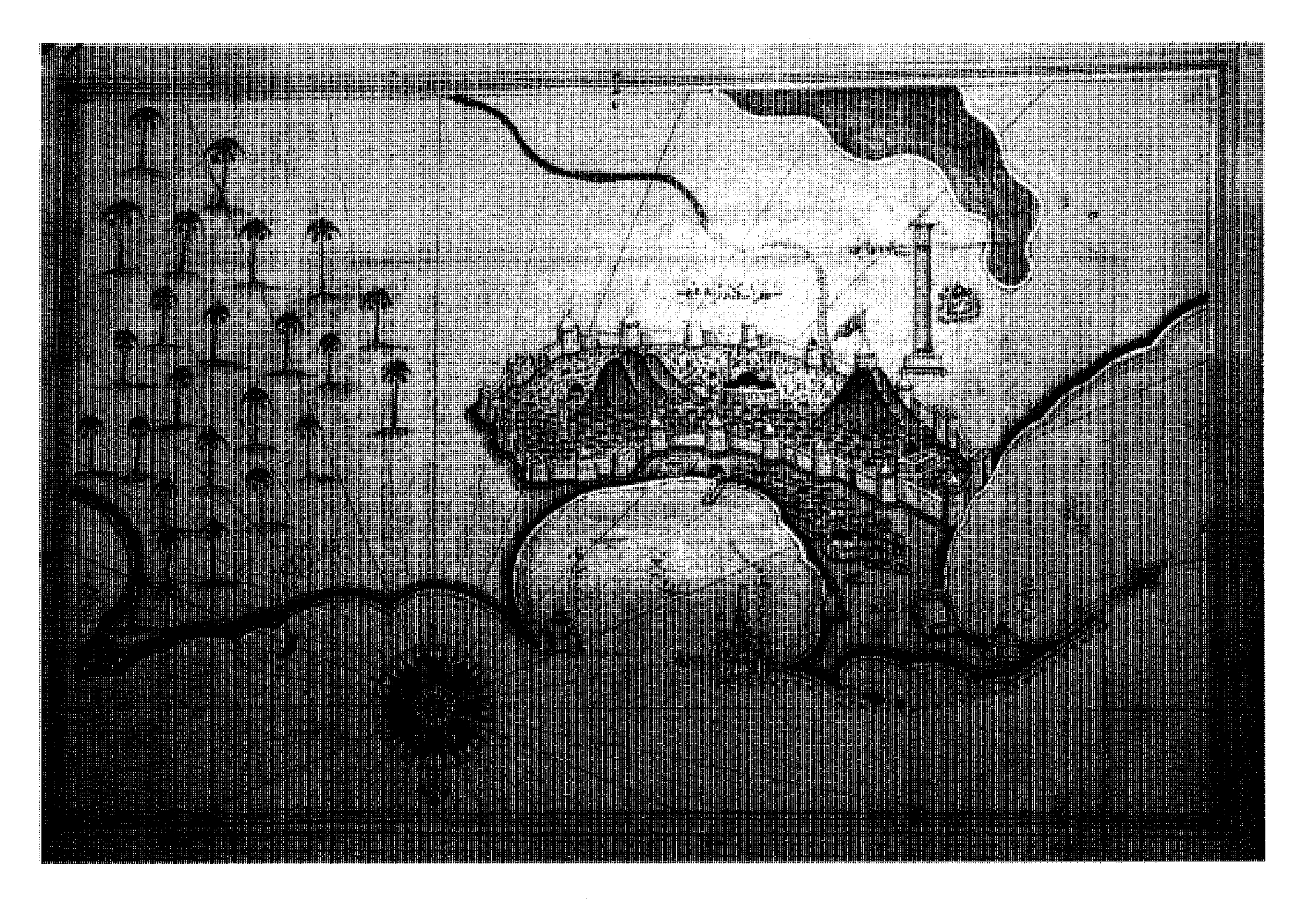
7- صورة لمدينة حلب وقلعتها (رسمها مَطْرَاقجى نصوح)



8- صورة لمكة المكرمة (من "دلائل الخيرات").



9- صورة للمدينة المنورة (من "دلائل الخيرات").



10– مدينة الاسكندرية وميناؤها (من "كتاب البحرية").

سياسة أوربا. فلما وقع فرنسوا أسيراً في يد كارلوس عام ١٥٢٥م سارع بطلب العون من العثمانيين(٥٣)، فانتهزوا تلك الفرصة وخاضوا حرب المجر التي طالما كانوا يخططون لها. ومن خلال الحرب التي وقعت عند مُهاج عام ١٥٢٦م وقتل فيها ملك المجر يكون العثمانيون قد نجحوا في كسر أهم خط دفاع للمسيحية ضدهم في أوربا الوسطى، وخطوا في الوقت ذاته الخطوة الاولى في معارك سوف تسفر عن تمزيق أراضي المجر ثم ضمها تدريجاً الى الأراضي العثمانية. ومع أن القوات العثمانية دخلت بودين إلاّ أنها لم تضع المجر في البداية تحت إدارتها المباشرة ماعدا منطقة سيرم ذات الأهمية الاستراتيجية للدفاع عن بلغراد، وسوف يرى العثمانيون من الأنسب أن يجعلوا منها حزاماً أمنياً يخضع لسيطرتهم (٥٤). ولعل ذلك كان نتيجة لسياسة التوازن التي شاء السلطان سليمان القانوني أن يجري عليها في أوربا. فالواقع أن سياسة الوضع تحت التبعية [أي الاكتفاء بقبول الطاعة والولاء] كانت من أساليب الفتح العثماني؛ إذ كانت تستهدف التخفيف من حدة ردود الفعل التي يمكن أن تظهر نتيجة للفتوح المفاجئة، فلا يجري إلحاق المنطقة تماماً إلاّ بعد أن تهدأ المشاعر فيها وتتعاطف مع الحكم العثماني. والدليل على ذلك أن عرش المجر كان سيُترك ليانوش زابوليائي الذي انتخبه النبلاء المجريون ملكاً. غير أن انتخاب زابوليائي ملكا قد مهد السبيل لظهور نوع من الصراع على العرش. لأن فرديناند شقيق كارلوس الخامس الذي تكفل بحكم الجناح الألماني من الامبراطورية عرض قرابته بملك المجر السابق ليوش وادعى الحق في عرش المجر فقام بالاستيلاء على القسم الغربي منها. وكان صراعه الذي خاضه ضد زابوليائي يشكل الملمح الاساسي لسياسة العثمانيين في المجر حتى عام ١٥٤١م، بينما كان ذلك هو الشغل الشاغل في الجناح الألماني من الامبراطورية وضمن لفرنسا عوناً كبيراً بشكل غير مباشر، حتى انه أتاح أيضا للحركة البروتستانتية التي قلبت الموازين في أوربا أن تتنفس الصعداء. وقد استهدفت حملة عام ١٥٢٩م حماية المجر، ولم يقصد منها الاستيلاء على فينا. غير أن الجيش العثماني عندما لم يجد جيشاً يحاربه تقدم حتى مشارف فينا وراح يحاصرها. فكان لذلك الحصار أثر عظيم في قيام الاتحاد المسيحي في أوربا، حتى ان فرنسا نفسها التي طلبت مساعدة العثمانيين يوماً وتخلصت بفضلهم من تسلط آل هابسبورغ اضطرت للدخول في الحلف الذي شكله

---

(٥٣) - لأجل هذه الرسائل أنظر: E.Charrière, *Négociations de la France dans le Levant 1515-1580*, Paris 1848, I,111-117; Hayrullah Efendi, *Tarih*, X,230; Hammer, V, 134.

(٥٤) - أنظر: G.Perjes, *Mohaç Meydan Muharebesi* (trc. Ş.Baştav), Ankara 1988.

الأوربيون، وتنكرت لصلاتها مع العثمانيين، كما انقلب البروتستانت هم الآخرون لمعاداة الأتراك. واضطر العثمانيون لرفع الحصار بسبب قلة الاستعداد ونقص الامدادات وصعوبة المناخ ثم التكتل الجديد الذي ظهر ضدهم في أوربا. وكان العثمانيون في أثناء الحملة قد اعترفوا بحكم زابوليائي وتأكدت حمايتهم له. وعلى ذلك تكون أراضي المجر القديمة قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام، أحدها مع فرديناند الذي يحمل تاج بوهيميا والمجر، والثاني مع زابوليائي ومركزه بودين، والثالث مع العثمانيين ويشكل سنجقاً في سيرم يقع بين نهري الدانوب وساوا(٥٥).

وعلى الرغم من تصرفات فرنسا المترددة التي كانت تصدر عنها بين الحين والآخر فان الاتفاق الذي عقدته مع العثمانيين بعد أن شعرت بالحاجة الدائمة لطلب العون منهم قد شكل جناحا مهماً للقوة في عملية التوازن بين الدول الأوربية. ومع أن فرنسا لم تكن حليفاً يوثق فيه باستمرار فقد استفاد العثمانيون كثيراً من ذلك الاتفاق سواء كان من الناحية السياسية أم من ناحية الحصول على المعلومات. ومن ناحية أخرى فان الجهود التي قاموا بها في أوربا قد لعبت -بشكل غير مباشر- دوراً خطيراً في التعريف بالحركة البروتستانتية وانتشارها. وعلى الرغم من أن العثمانيين كانوا يقدمون العون من حين لآخر للبروتستانت فان ذلك لم يحدث قط في شكل تدخل وعون مباشرين. وقد أسفرت الحملة "الألمانية" التي استهدفت الامبراطور مباشرة عام ١٥٣٢م عن سقوط كونز (Köszeg) واضطر الامبراطور خلال ذلك الصراع للاعتراف بالبروتستانتية نظاماً دينياً وسياسياً، وتخلص البروتستانت الى درجة كبيرة من تسلط آل هابسبورغ الكاثوليك خلال الفترة بين عامي ١٥٣٣-١٥٤٦م التي استمر فيها التهديد العثماني. حتى ان البروتستانت رأوا في الاتراك منقذاً لهم في أواسط القرن السادس عشر، ولسوف تكون حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية داخل الأراضي العثمانية "مثالاً" يحتذى بالنسبة للبروتستان الآخرين الذين يعيشون داخل الامبراطورية نفسها(٥٦).

---

(٥٥) - أنظر: Gy. Kaldy-Nagy, "Suleimans Angriff auf Europa" *Acta Orientalia*, XXVIII/2 (1974), 163-212; Gy. Székely, "La Hongrie et la Domination ottomane (XVe-XVIIe siècles)", *Studia Turco-Hungarica*, Budapest 1975, s. 38 vd.

(٥٦) - أنظر: S.A. Fisher-Galati, *Ottoman İmperialism and German Protestantism 1511-1555*, Cambridge 1959; Karl Vocelka, "Avusturya-Osmanlı çekişmelerinin Dahilî Etkileri", *TD*, XXXI (1978), 13-16; Klaus Schwarz, "16. Yüzyılın Ortalarında Protestanların Umudu: Türkler" *TaTo*, X/59 (1988), 9-13.

وتغيرت سياسة العثمانيين في المجر مع وفاة زابولياني عام ١٥٤٠م، واحتد الصراع من جديد حول عرش المجر. وعلى أثر الحملة التي انفذت نتيجة لقيام فرديناند بحصار بودين جعل منها العثمانيون بكلربكية عثمانية وربطوها بعاصمة الدولة مباشرة. وجرى ارسال سيجسموند يانوش الابن الأصغر لزابولياني إلى أردل. فكان القطاع الشرقي والأوسط من المجر قد تحول إلى بكلربكية عثمانية، بينما كان القطاع الشمالي والشمالي الغربي تحت سيطرة فرديناند، وذلك القطاع الثاني كان هدفاً أساسياً أمام العثمانيين، إذ شاءوا أن يشكلوا شريطا من الأمن حول بكلربكية بودين. وكان الاستيلاء على بودين قد أثار هياجاً عظيماً في كل ألمانيا، ونجح العثمانيون في افشال العمليات العسكرية التي استهدفت بها القوات الألمانية المجرية مدينة بشته. وفي عام ١٥٤٣م قام العثمانيون بحملة جديدة لتأمين بودين وتمكنوا من الاستيلاء على بعض المواقع الاستراتيجية الهامة (سيكلوش واسترغون وايستولني - بلغراد). وفي عام ١٥٤٤م قام والي (بكلربكي) بودين بمواصلة تلك الفتوح واستطاع توسيع الحدود عن ذي قبل. ثم جاءت معاهدة عام ١٥٤٧م التي لم تشمل فرديناند وحده مثل المعاهدة الأولى عام ١٤٣٣م، بل شملت هذه المرة الامبراطور ايضا. وعلى ذلك اعترف فرديناند بتفوق العثمانيين في أوربا الوسطى، واستمر في تأدية الجزية عن الاراضي المجرية التي كانت تحت يده. وهذا الوضع كان يعني ولو بشكل ضمني قبول فرديناند من الناحية القانونية حقوق العثمانيين على الأراضي المجرية الموضوعة تحت يده.

وعلى الرغم من أن سياسة فرديناند في أردل [ترانسلفانيا] قد ضاعفت من حدة التوتر مع العثمانيين من جديد إلاّ انهم قاموا عقب العملية العسكرية التي أنجزوها بتضييق حدود مملكة أردل وأقاموا هناك بكلربكية طمشوار. وعلى ذلك تكون الأراضي المجرية التي استهدفها آل هابسبورغ ومنطقة اردل وبكلربكية بودين وبكلربكية طمشوار قد وضعت جميعها تحت حماية العثمانيين، وسوف يضطر فرديناند لقبول كل هذه التطورات. غير أن حوادث الحدود والاعتداءات المتبادلة على الأراضي لم تنقطع أبداً. فقد استمرت الاشتباكات البرية - حملة السلطان القانوني الأخيرة على سكتوار - دون أن تتحول إلى حرب جادة. وقامت من ناحية أخرى حملة أخرى كانت بقصد الحماية جرى انفاذها ضد البغدان عام ١٥٣٨م، ثم اتسعت الحدود العثمانية في شمال البحر الأسود لتشمل بندر وأوزي(٥٧).

---

(٥٧) - أنظر: M.Guboğlu, "Kanûnî Sultan Süleyman'ın Boğdan Seferi ve Zaferi (1538 M. 945 H)",

لقد أعاد القانوني من جديد الحيوية لعملية الجهاد في الغرب، وظهر في الشرق بصفته زعيم العالم الاسلامي وحامي المذهب السني من الشيعة. وعلى الرغم من صعوبة الظروف التي جرت فيها الحملات ضد الشرق فان العثمانيين جعلوا همهم الأول دفع الخطر الصفوي وتأمين شرق الأناضول بل ودواخله أيضا. فقد أخذت ثورات الجماعات المتأثرة بالدعاية الصفوية الكثيفة أبعاداً خطيرة بسبب الاهمال الاداري في الاناضول (١٥٢٧م)، وهذه الثورات التي اشتعلت واحدة تلو الآخرى وضعت السلطان القانوني في موقف حرج وهو لايزال في أوائل سلطنته(٥٨). وكانت عملية الـ (تحرير)* العام التي جرت في تلك الاثناء قد فرضت أعباءًا مالية جديدة على العشائر التركمانية التي اعتادت الحياة الحرة نسبياً، كما أن سياسة الدولة في تمزيق العشائر الكبيرة كضرورة من ضرورات الادارة المركزية وتحويلها الى تجمعات صغيرة، وسياستها في تسجيل أماكنها وتحديد مراعيها صيفاً وشتاءً في السجلات الرسمية، وسياستها في فرض أعباء مالية وادارية عليها قد أدت إلى ظهور استياء عظيم بين تلك العشائر. ومع جهود الصفويين لاثارتها اتسع نطاق الثورات، ولم تتفرق خلال فترة وجيزة إلاّ بفضل التدابير الفعالة التي اتخذها عمال الدولة. غير أن المشاكل لم تنقطع في الشرق، وحدث في النهاية أن ظهرت حوادث الحدود التي أدت بشرف خان حاكم بتليس إلى الالتجاء للصفويين وقيام أولامه خان أحد الأمراء الصفويين بالالتجاء إلى العثمانيين، ثم موقف ذو الفقار خان حاكم بغداد الذي تمرد على الصفويين في بغداد واتصل بالعثمانيين كانت من الأمور التي دفعت العثمانيين -لاسيما بعد عقد معاهدة مع آل هابسبورغ- نحو الشرق، وقامت الحرب التي لم يكن منها مفر من الأصل. وهذه الحملة التي عُرفت بحملة العراقيْن لأنها أنفذت عام ١٥٣٤م إلى عراق العرب وعراق العجم قد أسفرت عن سقوط تبريز وبغداد(٥٩). وهكذا نجح العثمانيون في السيطرة التامة على طريق تجارة الحرير، كما سيطروا أيضا على طريق

Belleten, L/198 (1987), 727-805; N. Beldiceanu-G.Zerva, "Une source relative Ç la campagne de Suleyman le legislateur centre la Moldavie (1538)", *Acta Historica*, I, (1959), 39-55; G. Veinstein, "XVI. Yüzyılda Karadeniz'in Kuzeyindeki Steplerde Bulunan Osmanlı Kolonizasyon Çiftlikleri" (trc. Y.Cezar), *İFM, Ülgener'e Armağan*, XLIII/1-4 (1987), 81-82.

(٥٨) – أنظر: F.Emecen, "Kanûnî Devri", *Doğuştan Günümüze Büyük İslâm Tarihi*, İstanbul 1989, X, 328-329.

* عملية لمسح الأراضي والممتلكات كان يقوم بها العثمانيون عقب الفتح لتحديد الملكية وتقرير الضرائب وغير ذلك في سجلات مخصوصة. وكانت تتكرر تلك العملية كل ثلاثين سنة.

(٥٩) – أنظر: T.Gökbilgin, "Arz ve Raporlarına Göre İbrâhim Paşa'nın Irâkeyn Seferindeki İlk Tedbirleri ve Fütuhatı", *Belleten*, XXI/83 (1957), 449-482; Grammont, "Osmanlılar-Safevîler", s.215-218.

التوابل [البصرة - بغداد - حلب]. ومهما كان الأمر في عدم الاحتفاظ بتبريز فقد تحقق الاستقرار بشكل ثابت في الشرق الأوسط وتأكدت السيادة على بغداد، وأعلن حاكم البصرة عن طاعته للعثمانيين، ثم استحدثت في المنطقة بكلربكية بغداد وتحقق الأمن لطرق التجارة.

وقد أسفرت الحملة الثانية التي قامت ضد ايران عن فتح تبريز مرة ثانية عام ١٥٤٨م، وكان لقيام ألقاص ميرزا اخي الشاه طهماسب باللجوء إلى العثمانيين أثره في إنفاذ تلك الحملة الثانية. ولكن على الرغم من تعذر الثبات في تبريز هذه المرة أيضا فقد نجح العثمانيون في مد نفوذهم نحو جورجيا، فأقاموا أربعة سناجق في منطقة (طورتوم وآغجه قلعه) لتدعيم ذلك النفوذ. ولكي يحولوا دون الاعتداءات الصفوية فقد شاءوا أن يحصروهم داخل حدود معينة، وأقاموا هناك بكلربكية (وَان) التي تضم معها ايضا (حكّاري)(٦٠).

وعلى الرغم من ذلك لم تنقطع الحوادث على طول الحدود، فخرج العثمانيون لحرب ايران للمرة الثالثة حتى يحولوا دون الغارات الصفوية من أن تزعزع الأمن في شرق الأناضول وجنوبه الشرقي وأمن بغداد على السواء. فتقدم الجيش العثماني حتى نخجوان مما أوقع الصفويين في موقف صعب فطلبوا الصلح، وعقدت بينهم المعاهدة عام ١٥٥٥م، وهي التي خففت إلى حد معقول من حدة التناحر الديني، كما شكلت الأساس للمعاهدات التي جاءت بعدها(٦١). كما اعترف الصفويون بموجب تلك المعاهدة بالسيادة العثمانية على منطقة بغداد وقارص وبلاد الاتابكة. وقد استمرت تلك المعاهدة الأولى بين العثمانيين والايرانيين حتى عام ١٥٧٨م. وكشفت الحروب مع ايران للعثمانيين أن سيطرتهم على آذربيجان -ومعها تبريز- ثم على ايران سوف تكون عابرة نظراً لأنها كانت تكلفهم ثمناً باهظا في المؤن والعتاد. ويبدو أنهم استفادوا كثيراً من تلك التجارب عندما عزموا على السير من جديد على إيران عام ١٥٨٧م. فلم يفكروا قط خلال تلك الظروف الصعبة في التوطن والاستقرار في المناطق التي دخلت في حوزتهم، ولم يتبعوا سياسة فتح ثابتة، وكان قصدهم في الغالب من تلك الحروب هو تخويف الصفويين وثنيهم عن عزيمتهم، ثم محاولة الاستفادة من مواقفهم الصعبة والقيام ببعض المناورات السياسة. وهذه الحروب التي كان يُعلن عنها بانها واجب ديني مقدس (فرض عين)

---

(٦٠) - أنظر: F.Kırzıoğlu, *Osmanlılar'ın Kafkas-ellerini Fethi* (1451-1590), Ankara 1976, s.183-203; F.Emecen, "Kanûnî Devri", s. 333-336.

(٦١) -أنظر: İ.Şahin-F.Emecen,"Amasya Antlaşması", *DİA*, III, 4-5; F.Emecen, "Kanûnî Devri", s. 340-342:

لدفع ظلم الملاحدة عن الأهالي المسلمين قد ساعدت على تدعيم مواقع العثمانيين في العالم الاسلامي، ولعبت دوراً مهماً في تأكيد أحقيتهم في الخلافة.

٣- السيطرة على البحر المتوسط والوصول إلى المحيط الهندي

رافقت النجاحات التي حققتها القوة العثمانية في البر خلال القرن السادس عشر نجاحات أخرى في البحر. فعقب عهد السلطان الفاتح تضاعفت القوة البحرية العثمانية، وقطعت في ذلك شوطاً عظيما، لاسيما مع جهود البحارة المهرة الذين تربوا على القرصنة. ففي القرن الخامس عشر كان القراصنة الأتراك يقومون بنشاطهم على سواحل افريقيا الشمالية، قسم منهم لحسابه الخاص، والآخر مرتبط بالعثمانيين، يخفون للغزو والجهاد وجمع الغنائم والأسلاب، وهؤلاء قد لعبوا دوراً مهماً في تحويل البحرية العثمانية إلى قوة مؤثرة(٦٢). وبدأ صراع متكافئ ضد آل هابسبورغ في البحر كما كان في البر، لاسيما بعد أن أصبح خير الدين برباروس قائداً للأسطول العثماني. فلما تصادم العثمانيون مع الجناح الألماني لآل هابسبورغ في البر كانوا في الوقت ذاته يخوضون كفاحاً مريراً في البحر مع الجناح الأسباني للامبراطورية التي انفتحت على الأطلسي بعد أن استكملت غزوه من جديد ولكنها كانت تريد منذ زمن مد سيادتها على البحر المتوسط والتوسع على سواحل الشمال الافريقي. وقد لعب الفرنسيون هم الآخرون دوراً مهماً في ذلك الصراع، إذ ساعدوا العثمانيين في البحر المتوسط حتى يضيقوا الخناق على الامبراطورية على الجبهتين. وبعد أن استولى العثمانيون على رودس جرى تأمين الطريق البحري إلى مصر نسبياً، ولم يبق في طريق السيادة على شرق المتوسط إلاّ عقبة واحدة هي جزيرة قبرص. واستطاع برباروس في عام ١٥٣٨م من خلال تكتيك حربي وليس عن طريق صدام دامٍ حاد أن يهزم اسطول التحالف في پرَزَوَزَه. وعلى ذلك يكون العثمانيون قد كشفوا عن بداية تفوقهم في غرب المتوسط. ثم جاءت الهزيمة الفادحة للأسطول الاسباني أمام ساحل الجزائر والذي كان يقوده الامبراطور بنفسه عام ١٥٤١م، ثم العمليات العسكرية المشتركة بين العثمانيين والفرنسيين في أعوام ١٥٤٣م و١٥٥٢م و١٥٥٣م(٦٣)، ثم فتح جربة قاعدة الاسبان المهمة عام ١٥٦٠م فأكدت

---

(٦٢) – كانت سفن القرصنة تبحر لأجل (الغزو والجهاد واعلاء كلمة الحق)، أنظر حول ذلك دفاتر المهمة في ارشيف رئاسة الوزراء العثماني (*BOA*)، دفتر رقم ٧٠، حكم رقم ٤١٦، ودفتر رقم ٧٢، حكم ٩٠٣،٢٦٤.

(٦٣) – أنظر: G.Veinstein, "Les préparatifs de la campagne navale Franco-Turque de 1552 à travers les orders du Divan Ottoman", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, XXXIX (1985), 35-67.

كلها ذلك التفوق. أما جهود العثمانيين للقضاء على أعمال القرصنة التي يمارسها فرسان مالطة فقد باءت بالفشل. ولعل ذلك هو الذي كشف عن الملامح الأولى لهزيمة عام ١٥٧١م.

وفي عام ١٥٣٨م كان هناك أسطول عثماني آخر أخذ يشق طريقه متجهاً نحو المحيط الهندي. فبعد أن فتح العثمانيون مصر بذلوا جهوداً عظيمة، سواء كانت باعتبارهم حماة الاماكن المقدسة أم كانت لإعادة الحياة إلى طرق التجارة القديمة. فقد كانوا وهم يحاولون إجهاض العمليات الحربية التي يقوم بها الاسبان في البحر المتوسط وشمال افريقيا من ناحية يخوضون من ناحية أخرى صراعاً مع البرتغاليين الذين وصلوا إلى الهند وسيطروا على طريق التوابل وعطلوا تجارة البحر المتوسط كما هددوا أمن الحرمين الشريفين. وقد كان لنداءات دول الهند المسلمة التي تضررت مصالحها التجارية ووقعت تحت تهديد البرتغاليين أثرها في قيام العمليات الحربية(٦٤). وعلى الرغم من أن حملة الهند التي قام بها سليمان باشا الخادم لم تنته بنجاح فان وجود العثمانيين في تلك المياه قد أزعج البرتغاليين كثيراً وحدّ من عملياتهم الحربية، كما استولى العثمانيون على اليمن وبعض الاماكن المهمة مثل عدن وزبيد وأقاموا هناك بكلربكية، وأمكن بجهود أوزدمير باشا الاستيلاء ايضا على المناطق الشمالية الغربية من الحبشة وأقيمت هناك ايضا بكلربكية(٦٥)، كما تصارع العثمانيون مع البرتغاليين في خليج البصرة. وكل هذه الأعمال كانت ضربة للبرتغاليين الذين كانوا يحملون التوابل من وراء البحار ويحققون أرباحاً طائلة. وكانت سيطرة العثمانيين على النقاط المهمة في البحر الأحمر وخليج البصرة لاسيما منذ عام ١٥٤٠ قد هيأت السبيل من جديد لعودة السفن والقوافل المحملة بالبضائع إلى طرق التجارة القديمة، ومن ثم انتعشت تجارة البحر المتوسط، وعادت أيام الازدهار إلى موانئ سوريا وإلى مصر والاسكندرية(٦٦). ولما سيطر العثمانيون على شاطئ البحر الأحمر منعوا البرتغاليين من ممارسة تبشيرهم الديني الذي كان يستهدف الأماكن المقدسة للمسلمين فضلاً عن ممارسة الأعمال التجارية. ونهضت في تلك الأثناء حلب وطرابلس الشام ودمشق والقاهرة والاسكندرية التي كانت جميعها بمثابة أبواب الخروج إلى البحر المتوسط، وعاد الازدهار إليها من جديد. وبعض هذه المدن تحول الى مدن عثمانية نمطية يغلب عليها طابع الحياة اليومية والثقافية في استانبول. وفي

---

(٦٤) – أنظر: Y.Mughul, *Kanûnî Devri*, s. 109-137; C.Orhonlu, "XVI. Asrın İlk Yarısında Kızıldeniz Sahillerinde Osmanlılar", *TD*, XVI (1962), 1-10.

(٦٥) – أنظر: C.Orhonlu, *Habeş Eyâleti*, İstanbul 1974, s. 23-30.

(٦٦) – أنظر: S.Özbaran, "Osmanlı İmparatorluğu ve Hindistan Yolu", *TD*, XXXI (1978), s. 131-141.

أواخر القرن السادس عشر بدأ يتضاءل أثر العثمانيين في المياه الهندية بعد أن تخلى البرتغاليون عن أماكنهم هناك واستولى عليها الانجليز والهولنديون.

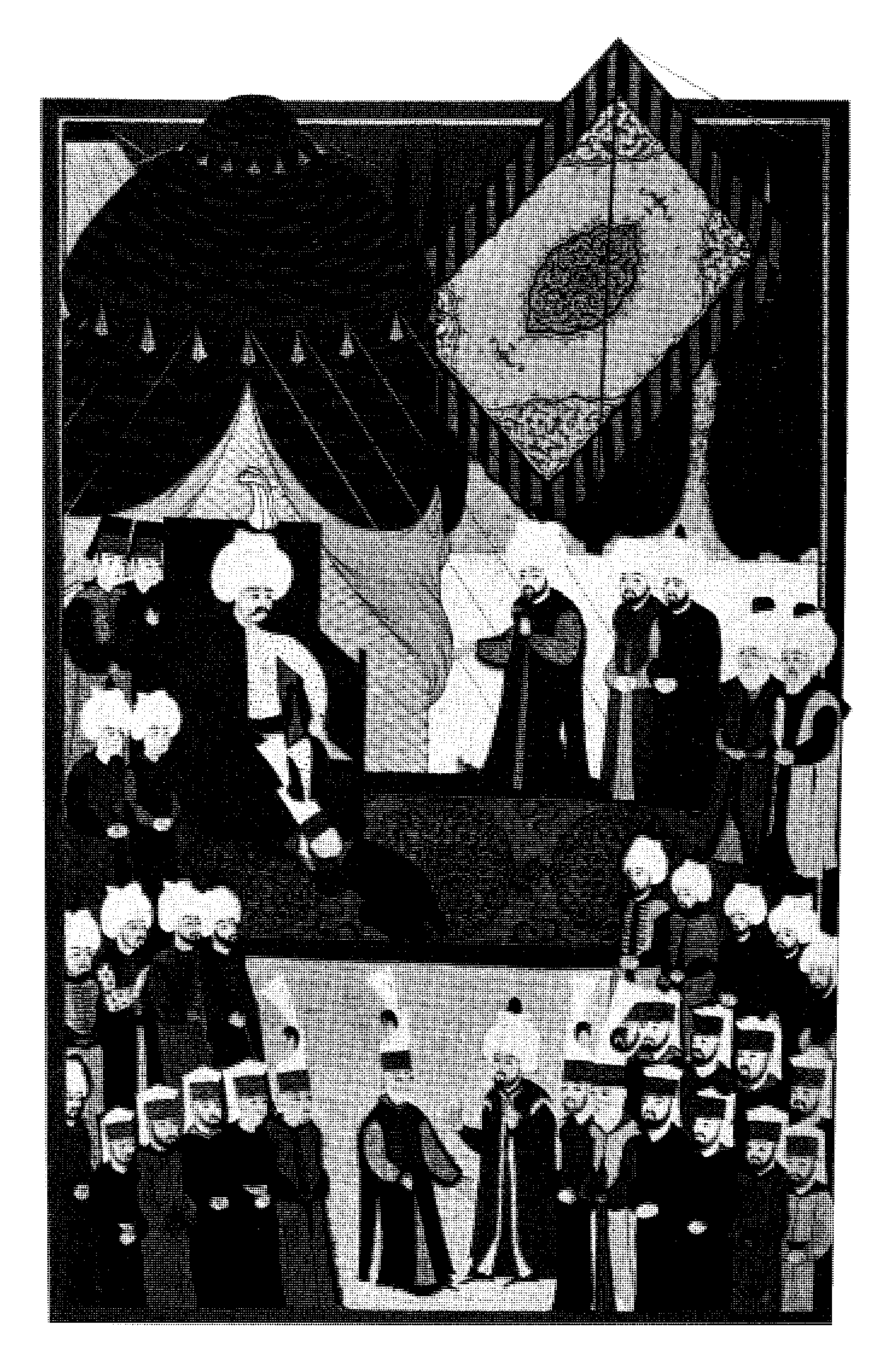
٤- من فتح قبرص وموقعة إينا بَخْتى (لبانتو) إلى زيتوا تُورُوك: الدولة الأبدية

كانت سياسة الحرب المستمرة ضد الشرق والغرب في عهد السلطان سليمان القانوني قد أخذت تتباطأ في عهد خلفائه. لاسيما مشروعات الصدر الاعظم صقوللي محمد باشا البراقة التي كان تحقيقها صعباً في إطار الظروف التي عاشتها الدولة آنذاك، فبقيت حبراً على ورق. وكانت تخطط تلك المشروعات لشق قناة السويس واتباع سياسة أكثر فاعلية في المحيط الهندي، والتصدي لمملكة موسكو التي استولت على قازان (١٥٥٢م) واستراخان (١٥٥٦م) في الشمال، وتضاعفت قوتها وحاولت السيطرة على طرق التجارة والحج التاريخية الممتدة من آسيا الوسطى إلى الغرب، ثم إقامة علاقات طبيعية مع العالم السني في آسيا الوسطى، وشق قناة بين نهري الدون والفولغا للوصول إلى بحر الخزر، ومساعدة مسلمي الأندلس بشكل أجدى. ومع ذلك فلم تقع ولو محاولة لشق قناة الدون والفولغا، وعلى الرغم من أن قسماً من القوة العثمانية قد زحف حتى استراخان فانه باء بالفشل (١٥٦٩م)(٦٧). والواقع أن العثمانيين في تلك الآونة كانوا قد ركزوا كل اهتمامهم على قبرص؛ فقد كانت هي العقبة الباقية على طريق التجارة البحرية المنتعشة بين مصر واستانبول ويسيطر عليها البنادقة، وكان القراصنة المسيحيون المتمركزون في الجزيرة تحت حماية البندقية كثيراً ما يقومون بالاعتداء على السفن التجارية وسفن الحج. كما كانت علاقات العثمانيين مع البندقية تسير آنذاك إلى الأسوأ، وظهرت بعض المشاكل الخطيرة على حدود البوسنة. وعلى الرغم من اتفاقية عام ١٥٦٧م فقد استصدرت الفتوى الشرعية بان قبرص كانت فيما مضى بلداً مسلماً، وعليه أُعلنت الحرب. وقد امكن بعد نزال مرير إخضاع لفقوشه وماغوسا المركزين المهمين في قبرص، ولما تم فتحها جعلوا منها بكلربكية عثمانية (١٥٧٠-١٥٧١م). وفي مواجهة ذلك تحرك الاسطول الصليبي الذي جرى تجهيزه تلبية لطلب البندقية بالمساعدة [التحالف المسيحي: ٢٠ مايو ١٥٧١م]، ورغم أنه لم يصل في موعده إلاّ أنه استطاع ان يلحق الهزيمة في اينا بختى (لبانتو) بالأسطول العثماني الذي كان قد تحرك لايقافهم(٦٨). وتلك الهزيمة هي التي أدت إلى تزعزع التفوق الذي كانت عليه البحرية العثمانية

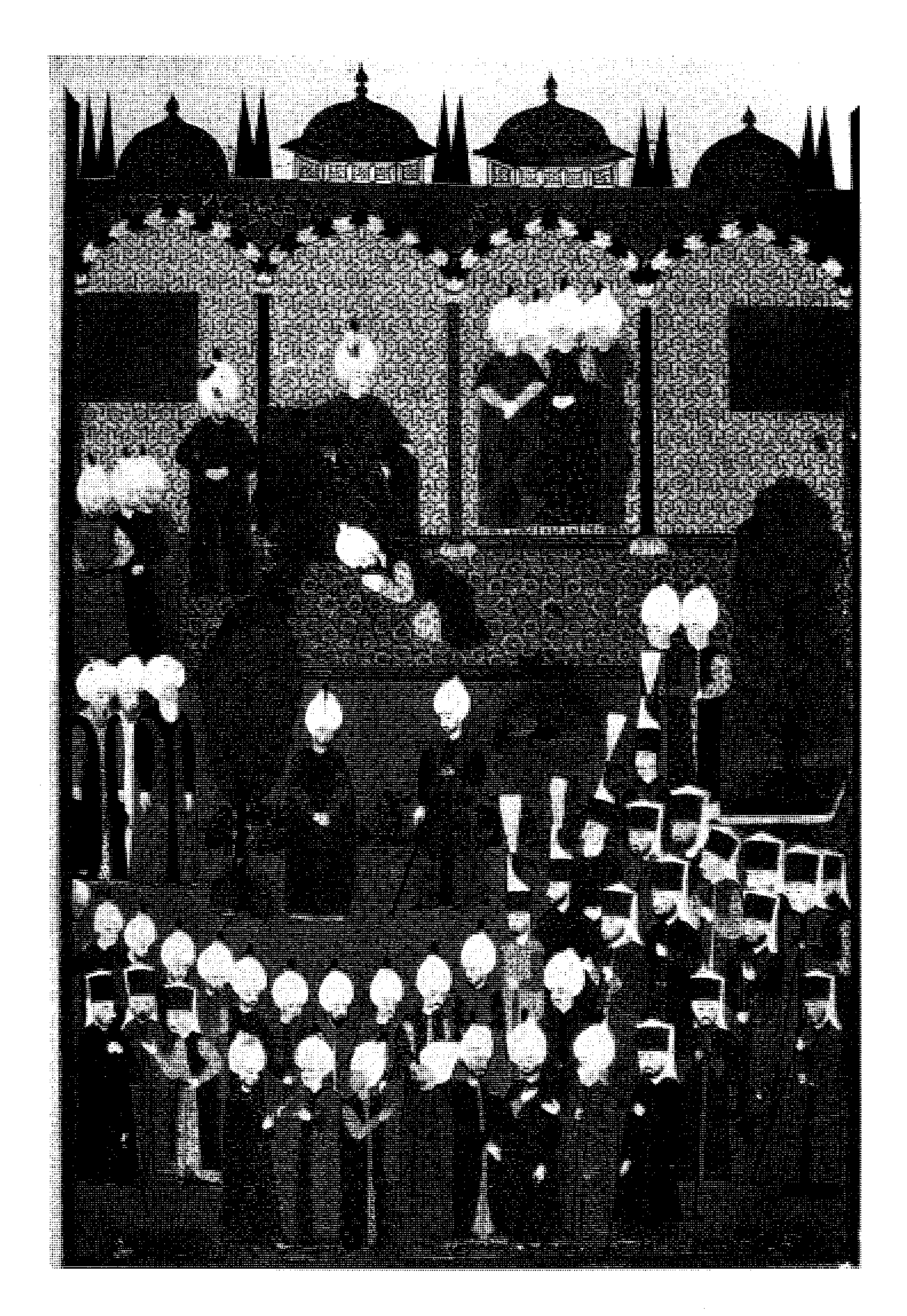
---

(٦٧) - أنظر: H.İnalcık, "Osmanlı Rus Rekabetinin Menşei ve Don-Volga Kanalı Teşebbüsü (1569)", *Belleten*, XII/46 (1948), 349-402; krş. Akdes Nimet Kurat, *Türkiye ve İdil Boyu*, Ankara 1966.

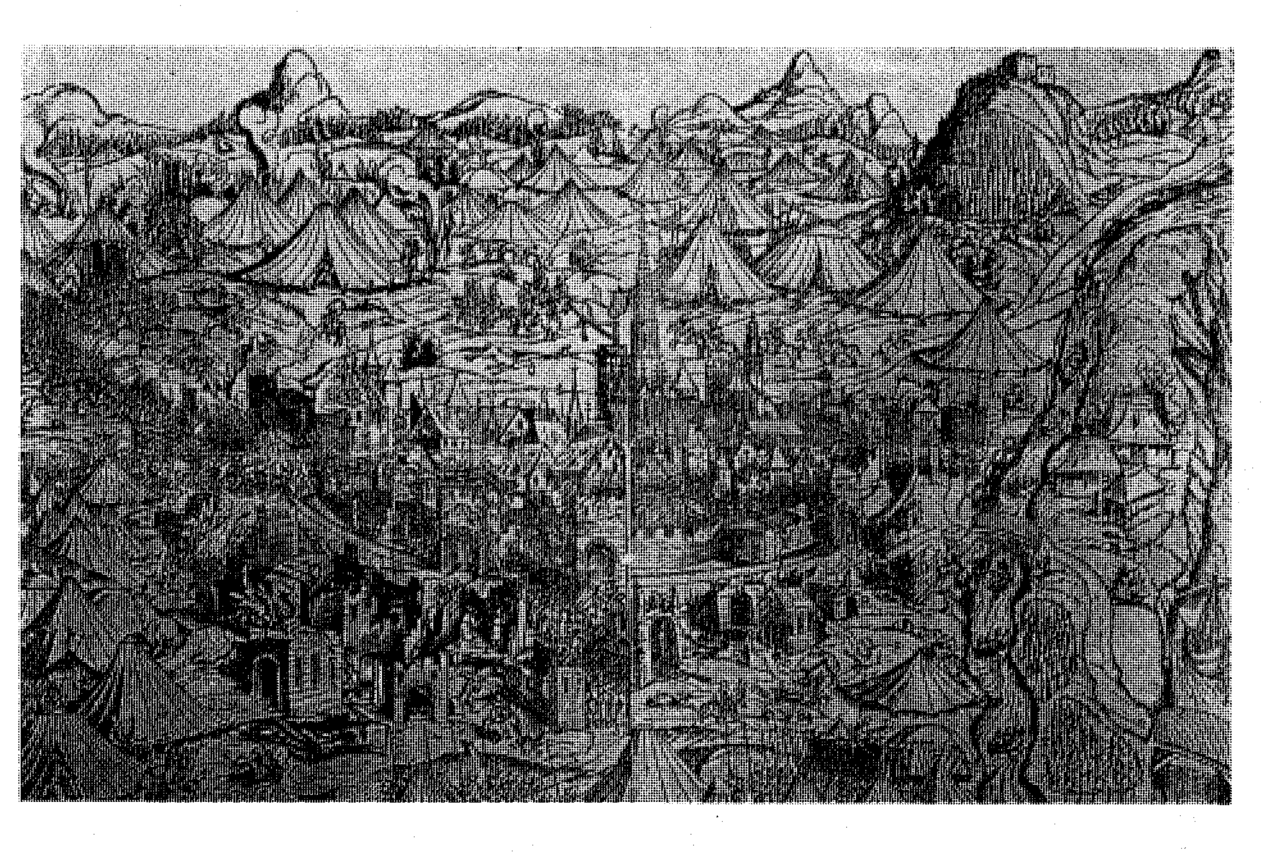
(٦٨) - أنظر: Michael Lesure, *Lépanto. Le crise de L'empire Ottoman,* Paris 1972; S.Soucek, "İnebahtı Savaşı (1571) Hakkında Bazı Mülahazalar" *TED*, sy. 4-5 (1974), 35-48.



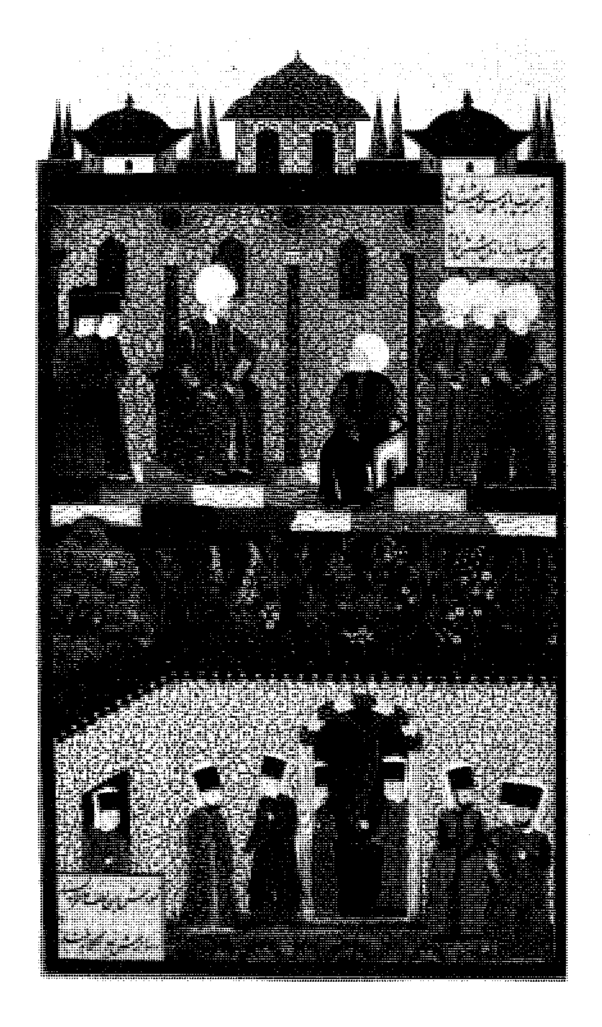
11- جلوس السلطان سليم الأول على العرش، من "هُنَرْنَامه" (صورة لمحمد البروسوي)



12- جلوس القانوني على العرش، من كتاب "سليمان نامه



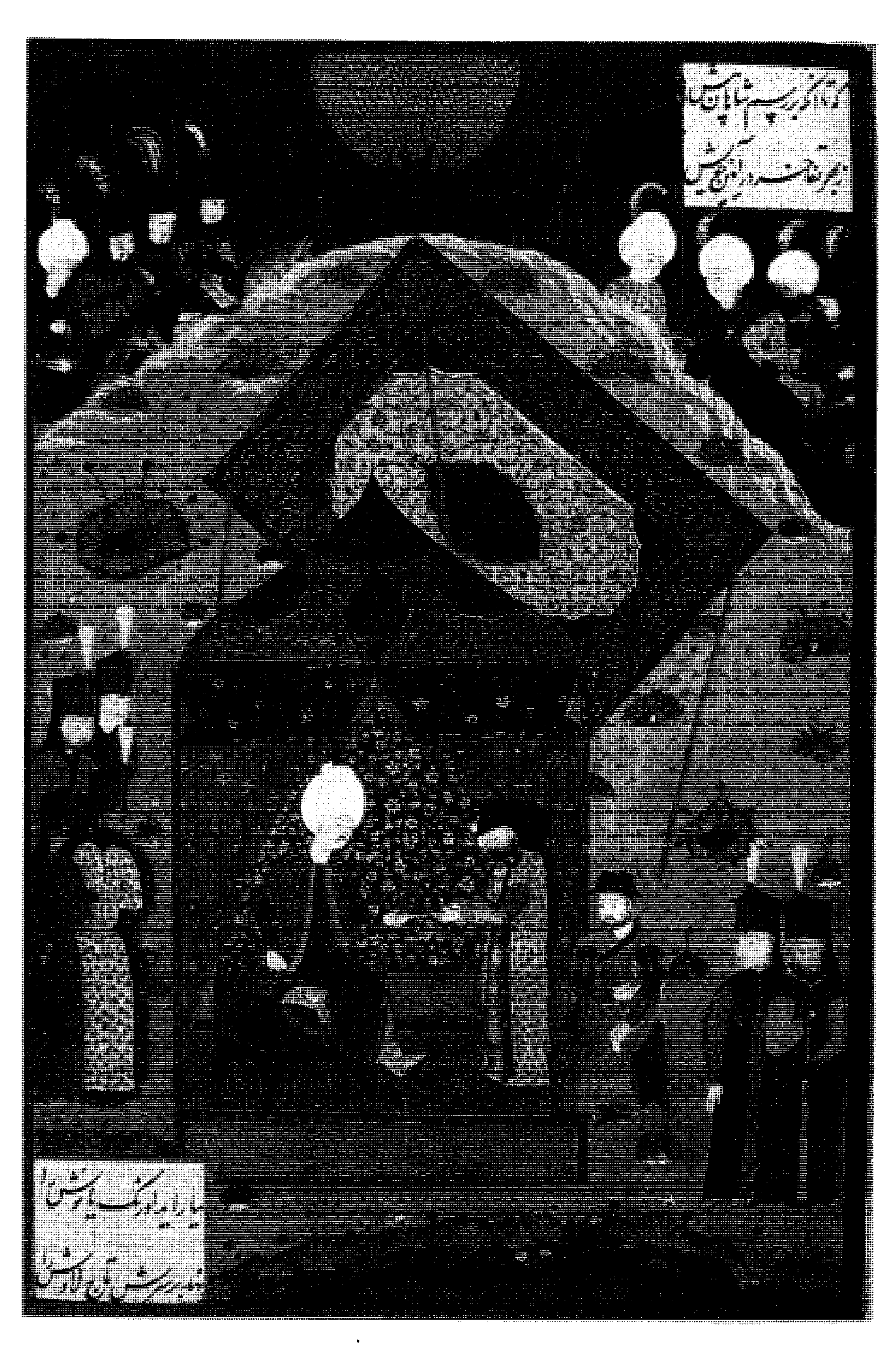
13- حصار فينا الأول لأحد الرسامين الأوربيين (١٥٢٩م)



14- برباروس خير الدين باشا في مجلس القانوني،
من "سليمان نامه" (صورة للفنان عارفي)



15- برباروس خير الدين باشا لأحد الرسامين الغربيين

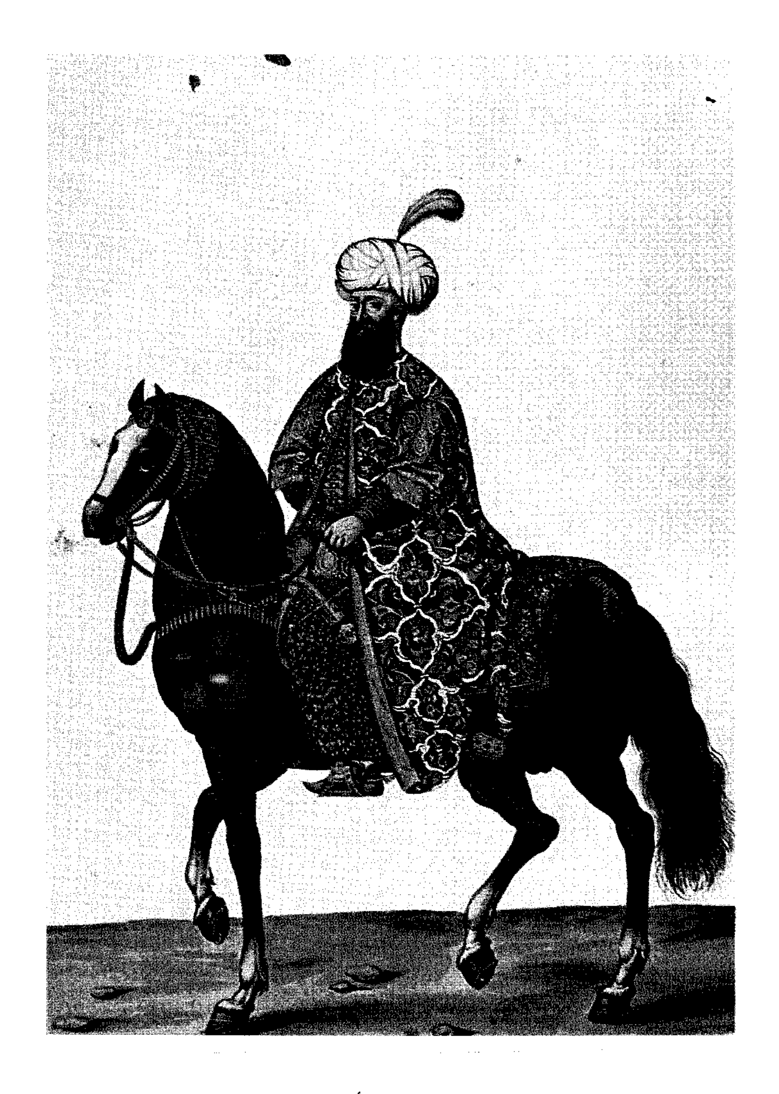


16- تقديم تاج مملكة المجر للسلطان سليمان القانوني
بعد فتحه لها، منمنمة للفنان عارفي في (سليمان نامه).





17-18- صورتان لمعركة لبانتي البحرية رسمهما اثنان من الفنانين الغربيين.



19- مراد الثالث، صورة لأحد الفنانين الغربيين

20- مدينة بغداد، صورة منمنمة لمطراقجى نصوح

والذي كان مستمراً منذ عام ١٥٣٨م وحتى ذلك التاريخ. غير أن انتصار العالم المسيحي لم يُجد كثيراً سوى أنه رفع روحهم المعنوية لفترة وجيزة؛ ففي العام التالي خرج اسطول عثماني أقوى إلى البحر المتوسط استطاع أن يجبر المتحالفين على الأنسحاب من مياه مودون ونوارين مما أدى إلى خيبة أمل عظيمة في العالم المسيحي، ولا سيما بين الاسبان. ثم ازدادت تلك الخيبة اكثر واكثر عندما قام العثمانيون بفتح تونس عام ١٥٧٤م. وهذا الصراع الذي تحققت فيه اكبر الصدامات لأعظم قوتين، إحداهما في الشرق والثانية في الغرب قد وضع النهاية لمستقبل الاسبان في شمال افريقيا أو بتعبير آخر لسياستهم في الفتح conquista. وبموجب معاهدة عام ١٥٨١م تباعدت هاتان القوتان العظميان إحداهما عن الأخرى(٦٩). بل أن التقارب العثماني الانجليزي الذي وقع في تلك الآونة لم يستدرج العثمانيين مرة أخرى لعمليات عسكرية ذات نطاق واسع في البحر المتوسط. حتى أخذ الضعف يدب في القوة البحرية العثمانية المعطلة. ومن ناحية فان النصر في معركة "القصر الكبير" عام ١٥٧٨م الذي أسفر عن موت الملك البرتغالي وهيأ السبيل لدخول البرتغال تحت السيادة الاسبانية ثم امتداد النفوذ العثماني في الوقت ذاته حتى اقصى الغرب في شمال افريقيا لم يدفع [العثمانيين] لانتهاج سياسة أطلسية فعالة(٧٠).

فالواقع أن العثمانيين في تلك الآونة كانوا يخوضون صراعاً مكثفاً مع الصفويين في الشرق. إذ انفرط الصلح الذي كان بينهما منذ عام ١٥٥٥م حتى ذلك الوقت لأسباب منها الحوادث التي وقعت على الحدود الشرقية، وتوسل السبل لعقد اتفاق مع الاوزبك السنيين الذين نجحوا في اقامة دولة قوية آنذاك، والقلاقل الداخلية في ايران، والسعي لفتح طريق التجارة الذي كان لايزال مغلقا. وقامت الحملة إلى استراخان عام ١٥٦٩م فحاولت الوصول هذه المرة الى الخزر من جهة القوقاز. وكان القصد من توجيه الحملة تلك الوجهة هو تأمين الامدادات والمؤن بسهولة وتشجيع الجيش باستغلال عنصر الحصول على الغنائم والأسلاب لوجود الامارات الجورجية المسيحية في القوقاز. وحقيقة الأمر أن العثمانيين استولوا بهذه الحملة على اراض واسعة في شروان وجورجيا، وزحفوا حتى شواطئ الخزر. وعلىضوء التجارب التي حصلوا عليها من الحملات السابقة كان الهدف هذه المرة هو الاستقرار بشكل ثابت في آذربيجان، ونجحوا في ذلك إلى حدٍ

---

(٦٩) – أنظر: F.Braudel, *Akdeniz ve Akdeniz Dünyası* (trc. M.Ali Kılıçbay), İstanbul 1990, II, 279-359

(٧٠) – أنظر: Braudel, II, 354-357; A.Hamdani, "Ottoman Response to the Discovery of American and the New Route to India", *Journal of The American Oriental Society*, 101/3 (1981), 323-330; Andrew C. Hess, *The Forgotten Frontier: A History of the Sixteenth-Century Ibero-African Frontier*, Chicago 1978.

بعيد. إذ فرضوا سيادتهم على رَوَان وتبريز وگنجه وقره باغ، كما استولوا على عراق العجم، واقيمت الصلة مع الأوزبك في الشرق، واستولى عبد الله خان هو الآخر على هرات. ونتيجة لذلك الوضع وقع عباس الأول في موقف حرج وهو الذي جلس حديثاً على العرش، مما اضطره للصلح. وبموجب المعاهدة التي عقدت عام ١٥٩٠م اعترف بتفوق العثمانيين(٧١). ويلفت النظر في تلك المعاهدة المواد الدينية التي احتوتها، إذ نصت على منع سب الخلفاء الراشدين الثلاثة [أبو بكر وعمر وعثمان] والسيدة عائشة والصحابة [رضي الله عنهم أجمعين]، وهي الأمور التي سبق للعثمانيين أن أصروا عليها في معاهدة عام ١٥٥٥م، ووضعوها في المقدمة دائماً في كل المعاهدات التي عقدت بعد ذلك. وعلى هذا يكون العثمانيون قد كشفوا للجميع عن دعمهم للعالم السني من الناحية المعنوية وحمايتهم للدين الاسلامي. ولكن كانت هناك أسباب أخرى غير ذلك دفعت العثمانيين إلى عقد تلك المعاهدة.

فان تزعزع الاستقرار الداخلي وظهور أعراض الضعف في عجلة الادارة الداخلية لدى العثمانيين نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية من ناحية، ثم بداية هبوب رياح الحرب من جديد في الغرب عقب فترة صمت طويلة من ناحية أخرى كانت أموراً استوجبت حل مشكلة الشرق باسرع ما يمكن.

وقد استطاع العثمانيون خلال فترة اللاحرب الطويلة في الأراضي الأوروبية أن يفرضوا وجودهم السياسي هناك دائما. وتكشف ذلك الأمر بوجه خاص في الانتخابات الملكية في لهستان (بولونيا). فقد تضاعف النفوذ العثماني هناك في أواخر القرن السادس عشر. وكان الاهتمام بالشمال سواء في عهد هنري شقيق شارل التاسع ملك فرنسا أم في عهد باثوري امير (ويووده) البغدان موجهاً إلى هدف الحيلولة دون نشاط آل هابسبورغ وقيصرية موسكو في مناطق الشمال التي كانت تحوز أهمية لدى العثمانيين من الناحية التجارية والاستراتيجية. لأن الافلاق والبغدان والسهوب الواقعة في شمال البحر الأسود كانت بمثابة مستودع لتموين عاصمة الدولة العثمانية(٧٢).

---

(٧١) - أنظر: B. Kütükoğlu, *Osmanlı-İran Siyasî Münasebetleri, 1578-1612*, İstanbul 1993; s.194-200; W. P.Allen, *Problems of Turkish Power in the Sixteenth century*, London 1963, s. 34-37.

(٧٢) - أنظر: K. Beydilli, *Die polnischen Königswahlen und İnterregnen von 1572 und 1576 im Lichte osmanischer Archivalien*. München 1976, s. 6-15; M. Maxim, "XVI. Asrın İkinci Yarısında Eflak-Boğdan'ın Osmanlı İmparatorluğu'na Karşı İktisadî ve Malî Mükellefiyetleri Hakkında Bazı Düşünceler", *VII. Türk Tarih Kongresi, Bildiriler*, Ankara 1973, II, 553-566; M. Brendei-G.Veinstein, "Réglements fiscaux et fiscalité de la province de Bender-Aqkerman 1570", *CMRS*, XXII (1981), 251-328.

غير أن النزاع المستمر مع آل هابسبورغ على امتداد الحدود قد هيأ السبيل لتطورات سوف تؤدي إلى نشوب الحرب، إذ كانت الأراضي المجرية التي يضع آل هابسبورغ أيديهم عليها هي هدف العثمانيين المباشر منذ مدة، وكان آل هابسبورغ خلال الفترة السلمية التي امتدت منذ عام ١٥٦٨م قد وضعوا على امتداد الحدود نظاماً للدفاع ضد العثمانيين، إذ شجعوا السلافيين والمجريين على الاستيطان على حدود البوسنة وخاصة في منطقة الأدرياتيك(٧٣)، وأقاموا هناك خطاً دفاعياً قوياً، كما أقاموا في أعالي المجر قلاعاً واستحكامات عسكرية جديدة عند الممرات المهمة. فقد كانوا يعلمون منذ عام ١٥٥٠م أن عيون العثمانيين على المدن الغنية بالثروات المعدنية الواقعة خلف خط الدفاع هذا(٧٤).

فلما وقعت بعض الأحداث على حدود بكلربكية بودين عام ١٥٨٧م، وعلى حدود البوسنة عام ١٥٨٨م وجهت انظار العثمانيين من جديد نحو المجر. ووقعت الحرب عام ١٥٩٣م واستمرت أربعة عشر عاماً. وحاول آل هابسبورغ استغلالها لصالحهم في اوربا، وسعوا لتصويرها على أنها صراع اسلامي مسيحي، حتى أنهم نجحوا في استقطاب العديد من المتطوعين من بروتستانت وكاثوليك للانضمام إلى جبهة المجر، وأعلن الامبراطور رودلف الثاني أن جيوشه هي الدرع الواقي لجميع المسيحيين. وكان مما أوقع العثمانيين في موقف حرج قيام البغدان والافلاق وأردل بالانضمام إلى صفوف العدو، ثم توقف وصول المؤن القادمة بكافة أنواعها من تلك المناطق، كما انقطع طريق الدانوب الذي كان يستخدمه العثمانيون في نقل عتادهم الحربي. ولم تكن المرحلة الأولى من الحرب جد ناجحة بالنسبة للعثمانيين، وسقطت استرغون الواقعة على الجناح الشمالي للحدود العثمانية عام ١٥٩٥م. وعلى الرغم من ان حملة الافلاق عَوّضَت هذا الفشل إلاّ أن الحرب بدأت تسير الى الأسوأ مما دفع السلطان محمد الثالث لأن يقود الجيش بنفسه ويستولي أولاً على أكري، ثم لم يلبث بعدها أن هزم جيشاً مشتركا من الألمان والمجريين في موقعة (خاچ أووه)، كان يقوده الارشيدوق ماكسميليان [٢٤-٢٦ اكتوبر ١٥٩٦م] هزيمة منكرة(٧٥). غير أن ذلك النصر لم يكن ذا جدوى للعثمانيين، وكانت المناطق

---

(٧٣) - أنظر: K.Kucerova, "The İnfluence of the Ottoman Expansion on Ethnic Changes and Social Development in Central Europa", *Ottoman Rule in Middle Europa and Balkan in the 16th and 17th Centuries*, Prague 1978, s. 78-91.

(٧٤) - أنظر: Z.Vesela, "Slovakia and the Ottoman Expansion in the 16th and 17th Centuries", *Ottoman Rule in Middle Europe*, s. 21 vd.; V. Kopcan, *Turecká nebezpecenstvo a Slovensko*, Bratislava 1986, s. 48.

(٧٥) - أنظر: J. Schmidt, "The Egri campaign of 1596. Military History and the Problem of Sources", *Habsburgische-Osmanische Beziehungen*, CIEPO, Vienne 1985, s. 125-144.

التي اشتد فيها الصدام هي يانيق (راب) ووَارادين وقانيجه واستولني بلغراد وبودين، غير أن تمرد أهالي أردل البروتستانت على آل هابسبورغ من ناحية وتحركات الشاه عباس في الشرق واستمرار القلاقل الداخلية من ناحية أخرى كانت أموراً دفعت الطرفين إلى عقد الصلح. وعلى الرغم من ان معاهدة مضيق جيتوا أو زيتوا تورك (Zitvatorok)(٧٦) التي جرى التوقيع عليها أثناء الحرب عام ١٦٠٦م وضمنت استمرار الحكم العثماني فوق قطاع المجر الذي كان يضم بكلربكيتين هامتين هما أگري وقانيجه فانها قد هيأت لنهاية الحقوق العثمانية على الأراضي المجرية التي يقبض عليها آل هابسبورغ. وهذه المعاهدة التي كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الدبلوماسية العثمانية قد جرى التصديق عليها بعد المفاوضات التي تمت بين ممثلي الطرفين في منطقة محايدة على عكس ما جرى العرف به حتى ذلك التاريخ. كما وضعت الامبراطور في درجة تساوي درجة السلطان العثماني. ولاشك أن تلك الحروب الطويلة قد كشفت من حيث النتيجة عن انهيار فكرة كانت سائدة؛ إذ بدأ العثمانيون يتخلون عن فكرة "السيادة العالمية" التي جروا عليها منذ السلطان الفاتح وحتى ذلك التاريخ، واهتزت فكرتهم عن "الدولة الابدية"، وكشف الضعف في قدراتهم العسكرية عن نفسه، وانقضى عهد السباهية ذوي الاقطاعات العسكرية. وما من شك أن انهيار نظام الاقطاع سوف يسفر عن تطورات جديدة كان لها أثرها العميق على النظم الادارية والاجتماعية والاقتصادية عند العثمانيين.

رابعاً- تصدع القوة العثمانية: بوادر الخلل ومحاولات البحث عن سبل تلافيها

١- الاضطرابات الداخلية والضعف الإداري والحروب

كان للحروب الطويلة التي خاضها العثمانيون مع الصفويين وآل هابسبورغ أثرها السيء على المؤسسات الرئيسية والحياة الاجتماعية، وعلى الادارة والمالية. وهذا الضعف الذي وصفه الكتاب العثمانيون آنذاك بانه "انحطاط وفساد" كان يرجع -في نظرهم- إلى تزعزع سلطة الحاكم وتعيين غير الاكفاء في المناصب الهامة وفساد نظام الدوشيرمة والانكشارية وخواء خزانة الدولة. وكانت مظاهر الانحطاط قد بدأت في عهد السلطان سليمان القانوني، ثم تكشفت في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م). أما عن سبل التخلص منها فقد كانت تتلخص في تطبيق القوانين واحياء المؤسسات التي أقامها السلطان سليمان القانوني. وهذه النظرة التقليدية قد سادت تقريبا حتى القرن الثامن عشر الذي غلب عليه الاتجاه نحو التغريب، بل حتى القرن التاسع

---

(٧٦) - أنظر: G.Bayerle, "The Compromise at Zsitvatorok", *AO*, VI (1980), 5-53.

عشر. غير أن الظروف والملابسات كانت قد تغيرت، ولسوف يتأخر العثمانيون كثيراً مع مرور الوقت عن اللحاق بالنظم والمفاهيم العالمية الجديدة المتطورة في الغرب. وواقع الأمر أن هذا لم يكن ممكناً ايضا نظراً للنظام الذي جروا عليه ومفهوم الدولة الذي طوروه؛ ولم يكن من المنتظر أن ينسجموا مع القيم الأخلاقية المؤسسة على المادية التي ضمنت التقدم السريع لأوروبا أو مع النظم الاقتصادية والروح التجارية المرتكزة على مفهوم الاستعمار.

كما أن الزيادة السكانية التي أمكن التعرف على معدلاتها منذ القرن السادس عشر قد جاءت معها بمشاكل خطيرة، ووجد الشبان المحرمون من الارض ضالتهم في الانتظام في العمل جنوداً وحراساً في دوائر البكوات والباشوات والقصور. وكان للحروب التي خاضتها الدولة مع آل هابسبورغ بوجه خاص والأهمية المتزايدة لجنود المشاة حاملي البنادق أن زادت أعداد جنود الانكشارية وغيرهم من القادرين على حمل البنادق، بينما تضاءلت الحاجة إلى السباهية ذوي الاقطاعات، كما ظهر من ناحية أخرى نوع من العسكر الحامل للبنادق كانوا يعملون في دوائر البكوات والباشوات ويعرفون باسم (سَكْبَان). وكان لغزو الفضة الأمريكية السوق العثمانية بدايةً من عام ١٥٨٠م أثره في التضخم الاقتصادي، فارتفعت الأسعار مع ثبات رواتب الموظفين والجنود، فكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى استياء الناس. واتسع عجز الخزانة، وتعددت – في مقابل ذلك – أنواع الضرائب، ولا سيما ضريبة الـ (عوارض) [أي الطارئة] التي أصبحت من الضرائب المعتادة(٧٧)، وزاد تعسف الاداريين خارج استانبول مع الأهالي. والأهم من كل ذلك أن هذه الأسباب قد شجعت على ظهور حركات الخروج على القانون بشكل واسع في الأناضول، فقد أثارت **فرق الجلالية** هناك اضطرابات خطيرة أثناء حروب الدولة الطويلة، ولاسيما الحرب مع ايران، وكانت الجموع الفقيرة من العاطلين وعساكر السكبانية واللوندية –الذين جُمعوا للحروب زمناً فلما انتهت جرى تسريحهم فتعطلوا عن العمل– يشكلون المصدر البشري لفرق الجلالية. وكانت الفترة بين عامي ١٥٩٥–١٦١٠م تمثل مرحلة من الفوضى التامة عاشها الناس هناك، وكان زعماء المتمردين إما من السكبانية البسطاء وإما من الأمراء والباشوات. ففي الثورة التي قام بها (قره يازيجى) والثورة التي قام بها (قلندر اوغلى) كان يوجد إلى جانب السكبانية سباهية ممن نُزعت منهم اقطاعاتهم. وتحول الاناضول في تلك الآونة إلى ما يشبه الحريق، وخلت القرى من سكانها، وعاشت البلاد هناك ما وصفته الوثائق الرسمية العثمانية آنذاك بانه "الفرار

---

(٧٧) – أنظر: H.İnalcık, "Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire 1600-1700", *AO*, VI (1980), 283-337.

الكبير"(٧٨). وقد جرى القضاء على تلك الفرق، لاسيما في الفترة بين عامي ١٦٠٧-١٦١٠م. ولم تكن الشدة هي وحدها السياسة التي اتبعتها الحكومة المركزية في القضاء على حركات التمرد التي قام بها العصاة من البكوات والباشوات الأقوياء فيما بعد والتي كان يمكن لها أن تتحول إلى عصيانات تهدد سلطة الدولة، بل اتبعت أيضا سياسة اللين، فمنحت بعض زعماء العصاة مناصب امارة السناجق وامارة الأمراء [بكلربكية] واستمالتهم لخدمة الدولة. أما حركات التمرد التي ظهرت في سوريا ولبنان وتزعمها جان بولاد اوغلي وابن معن فقد كانت تستهدف الاستقلال بالحكم(٧٩). وكان القضاء على حركات العصيان المنظمة ذات الوحدات النظامية أمراً هيناً بكثير من القضاء على الحركات التي تقوم بها الجماعات غير النظامية التي لا يعلم أحد متى وكيف سيكون اشتعال فتيلها في الأناضول (١٦٠٧م).

ولم تتورع الحكومة العثمانية أحياناً عن استخدام عساكر السكبانية في الأناضول في التصدي للانكشارية وعساكر القبوقولية التي تتولى مهمة الأمن في العاصمة، كما كانت تلجأ أحياناً إلى تصعيد الصراع لصالحها بين عساكر السكبانية وعساكر القبوقولية.

إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت بقوة في كافة عناصر النظام الذي يحكم الدولة العثمانية وكذلك فترة التحول التي هيأت لها تلك العوامل إنما كانت تنبئ عن مرحلة سوف تفقد فيها فلسفة الغزو والجهاد تأثيرها. ومهما كشفت القوة العسكرية العثمانية بجلاء عن فعاليتها على امتداد القرن السابع عشر فان العثمانيين سوف يشرعون في الكفاح شيئا فشيئا لحماية وجودهم نفسه داخل اوربا الوسطى. أما في الشرق فسوف يخوضون حروباً تستنفذ قواهم العسكرية، ولا تحقق لهم كسباً سياسياً يُذكر. وعلى الرغم من ذلك التدني فان العثمانيين الذين نجحوا في الصمود زمناً طويلاً سوف يفشلون في تحقيق النجاحات السياسية والانتصارات العسكرية التي تحققت في عهد القانوني، وتخيب آمالهم في النهضة التي تطلعوا إليها.

وبينما كان الصراع محتدماً مع آل هابسبورغ كان العثمانيون يتصدون للخطر الصفوي فضلاً عن ازماتهم في الداخل. فعقب أن جرى التصديق على معاهدة عام ١٥٩٠ حاول الشاه الصفوي عباس الأول استيعاب الشعب الاوزبكي، ثم تحرك للاستيلاء على الأراضي الواقعة تحت ايدي العثمانيين. وقام بتحطيم قوات الأمراء التركمان في الداخل ليجعل كفة الميزان في

---

(٧٨) – أنظر: M.Akdağ, *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celâlî İsyanları*, Ankara 1975.

(٧٩)–أنظر: Abdul-Karim Rafeq, "The Revolt of Ali Pasha Janbulad (1605-1607) in the Contemporary Arabic Sources and its significance", *VIII. Türk Tarih Kongresi, Bildiriler*, Ankara 1983, III, 1515-1534.

صالح الدولة المركزية، ووضع نظاماً يشبه النظام القائم لدى العثمانيين، ثم بدأ الهجوم على آذربيجان. وكان العثمانيون حتى عام ١٦٠٣م أي لفترة ثلاثة عشر عاماً قد عجزوا عن تطبيق سياسة راسخة للتوطين والاسكان في آذربيجان، وإحكام السيطرة التامة على أهالي المنطقة من الشيعة، وكان جل اهتمامهم منصباً على المواقع الاستراتيجية الهامة وطرق المواصلات الرئيسية. ولاشك أن من بين الأسباب على ذلك هو الحروب الطويلة في الغرب والأزمات والاضطرابات في داخل البلاد والعجز المالي. وقد حاول الشاه عباس الاستفادة من ذلك الوضع فاستولى بسهولة على بعض المراكز مثل تبريز ورَوَان وگنجه ودَرْبند ونَخْجِوان(٨٠). وسعى إلى التضييق على العثمانيين من الناحية الاقتصادية، فكان يخطط لتحويل طريق الحرير إلى ميناء بندر عباس الذي أقامه حديثاً على خليج البصرة، وتشغيل طريق موسكو هو الآخر لذلك الغرض، وكان لأجل ذلك يقوم باتصالات وثيقة مع الانجليز(٨١). وقام العثمانيون بالمقابل بحظر تصدير النحاس والمعادن الثمينة إلى ايران، ثم أنفذوا العديد من "الحملات الشرقية" إليها تصدياً لأعمال الشاه عباس. غير أن تلك الحملات كلها لم تتجاوز التنكيل بعصيان الجلالية، حتى قام قويوجي مراد باشا عقب اخماد ثورة جان بولاد اوغلي وتمرد الجلالية عام ١٦٠٧ بالتوجه نحو تبريز (١٦١٠م)، غير أن المعاهدة التي عقدت بين الطرفين عام ١٦١٢م قد اسفرت عن الاعتراف للصفويين بالسيادة على الأراضي التي استولوا عليها(٨٢)، بينما تقرر التزام ايران بارسال الحرير كل عام نظراً لاهميته القصوى في الاقتصاد العثماني، وظلت المواد المتعلقة بالدين تأخذ مكانها في المعاهدة كما كان الحال في معاهدتي عام ١٥٥٥م وعام ١٥٩٠م. وكان من الواضح أن تلك المعاهدة لم تأت بحلٍ، ولكن العثمانيين لم يكونوا عازمين على التخلي عن حقوقهم في آذربيجان، فقد تكشفت أهمية تلك المنطقة في المراحل التالية من الصراع العثماني الايراني. واشتعلت الحرب عام ١٦١٥م، وحوصرت رَوَان وأقيمت الاستحكامات في قارْص، إلاّ ان العثمانيين تعرضوا للفشل، وجرى عام ١٦١٨ عقد صلح تشبه شروطه شروط الصلح الذي عقد عام ١٦١٢. وعلى ذلك تكون المرحلة الثانية من مشكلة الشرق قد انطوت، وعاد العثمانيون إلى الحدود التي كانت قائمة أيام السلطان سليمان القانوني.

---

(٨٠)– أنظر: Roemer, "The Safavid Period, Abbas I", *The Cambridge History of İran*, Cambridge 1986, V,262-278; F.Sümer, "Abbas I", *DİA*, I,17-19.

(٨١) – أنظر: H.İnalcık, "Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluş veİnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti Üzerinde Bir Tetkik Münasebetiyle", *Belleten*, XV/60 (1951), 664-676.

(٨٢) – أنظر: B.Kütükoğlu, *Osmanlı-İran Siyasî Münasebetleri, 1578-1612*, İstanbul 1993, s. 201-279

ولكن العثمانيين واصلوا كفاحهم في الشرق بثبات؛ فقد كان ذلك الأمر ينطوي على أهمية عظيمة لضمان أمن الأناضول واستقراره. وجرى الصراع مع ايران في مرحلته الثالثة هذه المرة فوق أرض العراق. فقد كان استيلاء الشاه عباس على بغداد وشمال العراق (١٦٢٤م) أمراً دفع العثمانيين من جديد إلى حلبة الصراع، غير أن الحملات التي أنفذوها عام ١٦٢٥م وعام ١٦٢٩/١٦٣٠م لاستعادة بغداد ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة بالنسبة لهم لم تسفر عن شيء. وعندما ظهرت القلاقل الداخلية التي زعزعت الادارة المركزية وضعفت قوة العثمانيين مع تغيرات السلطة الحاكمة جاء عهد السلطان مراد الرابع لتتمكن الدولة من استعادة قوتها من جديد وتأمن على حدودها في الغرب نظراً لانشغال الأوربيين بحرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨م). هنا فقط أمكن للعثمانيين أن يتوجهوا بكل قواتهم نحو الشرق، فساروا أولاً على آذربيجان، واستولوا عام ١٦٣٥م على رَوَان غير انهم لم ينجحوا في السيطرة على آذربيجان. وفي عام ١٦٣٨م استعادوا سيطرتهم على بغداد(٨٣). ثم عقدت مع الايرانيين معاهدة قصر شيرين عام ١٦٣٩م التي جرى بموجبها ترسيم الحدود بين الدولتين بشكلها النهائي تقريباً. كما تخلى العثمانيون بمقتضى تلك المعاهدة عن مطالبهم حيال آذربيجان، وصادق الصفويون على سيادتهم في بغداد وشهرزور و وَان وقارْص. وبذلك حققت كل دولة منهما توازناً تجاه الأخرى خلال القرن السابع عشر في اطار تلك الحدود الطبيعية، وتجنبتا اللجوء مدةً طويلة إلى أعمال خطيرة قد تجرهما إلى الحرب. ولكن العثمانيين على الرغم من نجاحهم في سياستهم الخاصة بحماية أراضيهم في الغرب وتصديهم بسهولة للقوى الجديدة الصاعدة في الغرب والشمال فانهم لم يغفلوا أبداً مراقبة خطرٍ قد يأتيهم من جهة الشرق.

٢- الأمل في التصدي للانحطاط: الاصلاحات، محاولات وانتكاسات

كان من نتائج فراغ السلطة الذي ظهر بسبب الحروب والاضطرابات الداخلية في أوائل القرن السابع عشر أن قويت شوكة جنود القبوقولية حتى سيطروا على الادارة المركزية، ورأى الباشوات المتصارعون على السلطة أن يسلكوا طريق استخدام هؤلاء الجنود وصولاً لأهدافهم. وكان التوقف منذ حكم السلطان احمد الأول عن قتل الاخوة الامراء من الاسرة الحاكمة في عهد مراد الثالث ومحمد الثالث قد خلق مفهوما جديداً في نظام السلطنة العثمانية، فلما لم يتعرض احمد

---

(٨٣)-أنظر:; H.Sahillioğlu, "Dördüncü Murad'ın Bağdat Seferi Menzilnâmesi", *Belgeler*, II/3-4 (1967), 1-35; N.Aykut, "IV. Murad'ın Revan Seferi Menzilnâmesi, *TD*, XXXIV (1984), 183-246; Kerim Yans, *IV.Murad Devrinde Osmanlı-Safevî Münâsebetleri* (رسالة دكتوراه لم تطبع), İstanbul 1977.

الأول (١٦٠٣-١٦١٧م) لأخيه تاركا الباب مفتوحاً أمامه للحكم، ظهرت في نظام السلطنة العثمانية عادة جديدة تتيح لأكبر أفراد الأسرة الحاكمة أن يعتلي عرش الحكم. ولكن الصراع على النفوذ أخذ يزداد حدة داخل الحكومة المركزية، إذ كان من شأن الفراغ في السلطة أن ضاعف من نفوذ رجال القصر ونفوذ أمهات السلاطين. اما عثمان الثاني الذي اعتلى عرش الحكم شاباً (١٦١٨-١٦٢٢م) فقد كان يتطلع لفرض نفوذه حاكماً مقتدراً مثل أسلافه ويعيد للعثمانيين هيبتهم التي فقدوها ويحد من نفوذ جنود القبوقولية الذين تزايدت أعدادهم وأخذوا يهددون السلطنة. وهذا الأمر الأخير بالذات قد تصدر أهدافه. ثم شرع الحاكم الشاب قليل التجربة يتحرك بايعاز من المحيطين به، فسعى أولاً لأن يفرض النظام والانضباط على جماعات الانكشارية التي راح أغلبها يعمل بالتجارة والاحتراف، فلما كان في طريق العودة من حملة خوتين مر على الأناضول بدعوى الحج عازماً على تشكيل جيش جديد قوامه عساكر مصر [الجندية] وعساكر السكبانية الخصوم الألداء لعساكرالقبوقولية. غير أن هذا التصور قد أسفر عن عصيان دامٍ استهدف الحاكم نفسه لأول مرة في التاريخ العثماني (١٦٢٢م)، إذ قتل السلطان عثمان الثاني خنقاً(٨٤)، وهبت رياح الفوضى في العاصمة. ومن ثم سنحت الفرصة لعساكر الانكشارية أن يروا بعيونهم مدى ما وصل إليه نفوذهم وازدياد شوكتهم بشكل لم يكونوا يتوقعونه. غير أن هذه الحادثة أثارت سخطا عظيما في استانبول أولاً، ثم سرى إلى خارجها، واتهم الناس الانكشارية بانهم قتلة السلطان، مما جعل أغلبهم ينوء تحت وطأة ذلك الضغط المعنوي، وخرج اباظة محمد باشا والي ارضروم مطالباً بالقصاص لدم السلطان، ثم سيطر على غرب الأناضول ووسطه، وشرع في تقتيل عساكر القبوقولية. ولم تهدأ ثورته إلاّ بعد أن عينته الدولة والياً على البوسنة (١٦٢٨م). وكان مقتل السلطان عثمان الثاني أمراً عَطّل جهود الاصلاح بمعناها الحقيقي إلى تاريخ جد بعيد في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من ضعف الحكومة المركزية فان السياسة العثمانية في الغرب لم تفقد شيئاً يذكر من فعاليتها. وفي أوائل القرن السابع عشر وجد العثمانيون انفسهم مضطرين للتصدي لجماعات القازاق التي هددت طرق التجارة النشطة في الشمال، وظهرت على سواحل البحر الأسود الذي كان بمثابة بحر عثماني داخلي ووصلت حتى استانبول. فقد كانت إمارة القرم تتصدى منذ زمن طويل للقازاق في اوكراينا، غير أن التطورات التي ظهرت في المنطقة زادت

---

(٨٤) - أنظر: O.Ş.Gökyay, "Sultan Osman'ın Şehâdeti", *Atsız Armağanı*, İstanbul 1976, s. 187-256; Y.Yücel, *II. Osman Adına Yazılmış Zafer-nâme*, Ankara 1983, s. I-XII; Ş.Altundağ, "Osman II", *İA*, IX, 443-448.

من اهتمام العثمانيين باوربا الشمالية منذ عهد الوزير الاعظم صقوللى محمد باشا، فراحوا يتطلعون من جديد نحو الشمال. وكان نفوذ العثمانيين على لهستان قد فَقَد تأثيره في إطار العلاقات مع الأفلاق والبغدان وأردل أثناء الحروب الطويلة، وكان الحفاظ على أمن البغدان قد استلزم التعرف عن كثب على نوايا القازاق في لهستان واوكراينا مرة أخرى، وعلى الرغم من أن مشكلة لهستان عقب الجهود التي قام بها اسكندر باشا (١٦٢٠م) قد أسفرت عن خروج حملة خوتين التي قادها عثمان الثاني نفسه، فان تلك الحملة لم تحقق نجاحاً عسكرياً إلاّ استتباب الأمن في البغدان (١٦٢١م).

واقترب قازاق اوكراينا في الشمال من لهستان وموسكو، وقاموا بغارات السلب والنهب على الأراضي العثمانية، وصاروا يشكلون خطراً داهماً، إلاّ أن الحملات التي خرجت أمكنها التصدي لهم مدة (١٦٢٥م)(٨٥). وكانت مشكلة القازاق تشكل الموضوع الرئيسي في المعاهدات بين الدولة العثمانية ولهستان. ومنذ ذلك الزمان حاول العثمانيون إزاء الامارات التابعة لهم [الافلاق - البغدان وأردل] أن يحتفظوا بها في الداخل ويقطعوا عنها كل اتصال بالدول المجاورة، ولأجل هذا بذلوا جهودهم لاقامة شريط أمني حولها. وهذا الأمر كان استمراراً للسياسة التي اتبعتها الدولة قبل ذلك لحماية تجارة شمال البحر الأسود عندما أقامت شريطا أمنياً وراء تلك السواحل. فقد وَسّعت منطقة (سلستره - اقكرمان) بحيث تأخذ معها (بندر)، كما شاعت استكمال تلك الدائرة بتشكيل إيالة أگري ثم ايالة قمانيجه فيما بعد، حتى إن سياسة حماية الشمال سوف تمتد في الربع الأخير من القرن السابع عشر لتشمل أوكراينا.

٣- البحث عن سبل النجاح في المجال العسكري: عائلة كوپريلى

لم يلبث العثمانيون - بعد أن وضعوا حلاً معيناً لمشكلة الشرق قبل انقضاء النصف الاول من القرن السابع عشر - أن وجهوا أنظارهم الى أوربا مرة أخرى، فقد أتاحت لهم ظروف الدول المناوئة في اضطراب أوضاعها مع حرب الثلاثين عاماً أن ينعموا بقسط كبير من الراحة. غير أن عدم تحرك العثمانيين ضد آل هابسبورغ واستغلال موقفهم الضعيف خلال تلك المرحلة الصعبة في أوربا قد فُسّر على أنه نجاح للديبلوماسية النمساوية(٨٦)، ولكن اهتمام العثمانيين في تلك الأثناء كان موجهاً إلى جهة أخرى مختلفة؛ فقد كان استيلاؤهم على رودس وقبرص في

---

(٨٥) - أنظر: M.Brendei, "La porte ottomane face aux cosaques Zaporogues 1600-1637", *Harvard Ukrainian Studies*, I (1977), 273-307.

(٨٦)-أنظر: George Wagner, "Otuz Yıl Savaşları Döneminde Osmanlı ve Avusturya İmparatorlukları'nın Politikası". *OA*, II (1981), 147-166.

البحر المتوسط قد ضمن الأمن لطريق التجارة البحرية، إلاّ أن جزيرة كريت كانت لاتزال تشكل عائقا هاماً على ذلك الطريق، وكانت القواعد المهمة فيها مثل حانية وقندية تحت أيدي البنادقة، يواصلون أعمالهم التجارية في البحر المتوسط من خلالها، ويتابعون التطورات الملاحية عن كثب. وكانت علاقات العثمانيين مع البنادقة قد أخذت في التردي في البحر المتوسط ولعبت أعمال القراصنة دوراً هاماً في ذلك، ولم يستطع الأسطول العثماني حتى تلك الآونة القيام باعمال مهمة في البحر المتوسط، إذ اقتصر أمره على مطاردة القراصنة والعمل على حماية الشواطئ دون الدخول في حرب جادة. ولسوف يدرك العثمانيون عن يقين عندما يتوجهون إلى قلعة البنادقة الوحيدة في شرق البحر المتوسط مدى الضعف الذي آلت إليه قواتهم البحرية. فعلى الرغم من أن البنادقة فقدوا الكثير من قوتهم القديمة إلاّ انهم استماتوا في المقاومة بشكل لم يكن متوقعاً. ورغم أن العثمانيين أخذوا حانية عام ١٦٤٥م، ثم أخذوا رَسْمو عام ١٦٤٦م إلاّ أن التفوق البحري ظل في جانب البندقية. ولما قام البنادقة بضرب حصار حول المضايق وازمير ثم قطعوا على العثمانيين طرق الامداد أدى ذلك إلى امتداد الصراع بين الطرفين. ولم تسنح الفرصة لوضع قندية تحت الحصار إلاّ عام ١٦٤٨م(٨٧)، ونهض اسطول عثماني لنجدتها عام ١٦٥٦م فتعرض للهزيمة عند مشارف الدردنيل (چناق قلعه)، ووقعت استانبول تحت الحصار، وعانت العاصمة من قحط عظيم. ثم استولت البندقية على جزيرتي لمني وبوزجه اطه، فأثار ذلك الموقف الحرج رعباً شديداً وتطلع الناس لمنقذ قوي. ولأن ذلك المنقذ لن يكون محمد الرابع السلطان الذي لايزال صبياً فقد اتجهت الانظار إلى وكيله الذي يدير شئون البلاد باسمه، أي إلى الوزير الأعظم، وهو كوپريلي محمد باشا الوزير الطاعن في السن (٨٨).

وكان المناخ السياسي داخل البلاد في تلك الفترة شديد الاضطراب. فعقب وفاة السلطان مراد الرابع عام ١٦٤٠م نشب نزاع جديد في العاصمة، دخل فيه عساكر القبوقولية والعلماء والوزراء والسراي؛ إذ كانت الدولة قد استطاعت خلال فترة وجيزة أن تعيد النظام مستخدمة الشدة والعنف، فلما توفي مراد الرابع اختل النظام من جديد، وازداد نفوذ السلطانة الوالدة (كوسم سلطان) والدة

---

(٨٧) - أنظر: Ekkehard Eickhoff, "Denizcilik Tarihinde Kandiya Muharebesi" (trc.M.Eren), *Atatürk Konferansları 1964-1968*, II (1970), s. 147-161. a.mlf., *Wenedig, Wien und die Osmanen Umbruch in Südosteuropa 1645-1700.* München 1973, s. 17 vd.; T.Gökbilgin, "İbrahim", *İA*, V/2, 882-884.

(٨٨) - أنظر: Ekkehard Eickhoff, "Denizcilik Tarihinde Kandiya Muharebesi" (trc.M.Eren), *Atatürk Konferansları 1964-1968*, II (1970), s. 147-161. a.mlf., *Wenedig, Wien und die Osmanen Umbruch in Südosteuropa 1645-1700.* München 1973, s. 17 vd.; T.Gökbilgin, "İbrahim", *İA*, V/2, 882-884.

مراد الرابع والسلطان ابراهيم، ولاسيما في حكم ولدها الثاني. ولما اعتلى العرش محمد الرابع وكان لايزال في السابعة من عمره (١٦٤٨م) احتد النزاع هذه المرة بين السلطانة كوسم والسلطانة طورخان والدة السلطان الجديد حتى أسفر النزاع عن مقتل الأولى عام ١٦٥١م. وقد أتاح ذلك الفراغ في السلطة داخل العاصمة الفرصة للقوى المتربصة خارجها أن تعبث وتتحرك باستقلالية(٨٩).

وفوّضَت الدولة الوزير الأعظم كوبريلى محمد باشا (١٦٥٦م) بصلاحيات واسعة، فقام أولاً بكسر حصار البنادقة، ثم استرد لِمني وبوزجه اطه، ثم شاء بعدها أن يتوجه إلى كريت، عندئذ ظهرت مشاكل جديدة في أوربا، واحتد الصراع بين العثمانيين وآل هابسبورغ بعد حرب الثلاثين عاماً حول أردل، فقد كانت أردل قلعة البروتستانتية خلال تلك الحرب عنصراً للتوازن ضد آل هابسبورغ، وذلك كان نجاحاً عظيماً بالنسبة للعثمانيين. ولكن ظهرت حركة استقلالية في أردل اثناء الحرب مع كريت، وحاولوا هناك عقد معاهدة مع السويد وتحركوا باستقلالية مما أثار استياء العثمانيين. وكان الوزير الأعظم كوبريلى يريد اتباع سياسة السلطان القانوني في أوربا الوسطى؛ فقد كان يعلم جيداً مدى أهمية أردل في تلك السياسة، إذ كانت تلك المنطقة بمثابة معبر بين المجر ولهستان، وتنطوي على اهمية كبيرة بالنسبة لسياسة الشمال التي ركز عليها العثمانيون منذ زمن. فلما علمت الدولة بتحركات راكوزي الثاني (في عام ١٦٥٥م) أجّل الوزير الاعظم كوبريلى مسألة كريت وسار نحو أردل عام ١٦٥٨م، ثم أقام هناك ايالة جديدة [إيالة وَارَات] مستهدفاً حماية أردل (١٦٦٠م). غير أن عصيان اباظة حسن باشا في الأناضول كان قد بلغ حداً خطيراً قبل التوصل إلى حل تام لمشكلة أردل، فقد كان ذلك الرجل عازماً على أن يصبح حاكماً للأناضول، واستطاع أن يكسب تأييد الناس بوعوده في الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك فقد أمكن – ولو بصعوبة– إخماد ذلك العصيان بشكل دموي عنيف (١٦٥٩م)، وعادت الأمور الى نصابها من جديد. ولم تكن مشكلة كريت وأردل قد بلغت الحل التام عندما توفي الوزير الأعظم كوبريلى محمد باشا (١٦٦١م)، ولكن سلطة الدولة كانت قد تأكدت في العاصمة وخارجها على السواء، وأخذت الحياة السياسية شكلاً جديداً وتدعمت الموارد المالية. فدخل العثمانيون مع تلك الجهود مرحلة "إحياء" جديدة. غير أن ثمار ذلك لن تستمر إلاّ إلى عام ١٦٨٣م.

---

(٨٩) – أنظر: H.İnalcık, "Centralization and Decentralization in Ottoman Administration", *Studies in Eighteenth Century İslamic History*, London 1977, s. 27-52.

والحقيقة أن روح الفتوح والجهاد قد انتعشت من جديد، فقد بدأ احمد باشا الذي تولى الصدارة العظمى بعد والده محمد باشا يهتم بمسألة أردل؛ فدخلها الجيش العثماني عام ١٦٦٢م، وكان ذلك يعني بداية حرب جديدة مع آل هابسبورغ بعد فترة توقف طويلة. وفتح العثمانيون أويْوَار Uyvar الواقعة في سلوفاكيا عام ١٦٦٣م، ثم وصلوا أوسع حدودها في الغرب وأقاموا عليها إيالة(٩٠). وفي العام التالي حاول قسم من الجيش العثماني عبور نهر راب عام ١٦٦٤م بالقرب من معبد سانت غوتارد في موجر سْدورف Mogersdorf فتعرض أثناء ذلك للهزيمة. غير أن آل هابسبورغ الذين تعرضوا هم الآخرون لخسائر فادحة لم يخاطروا بالدخول في حرب أوسع لاسيما مع تهديد فرنسا لهم فطلبوا عقد الصلح. وعلى ذلك عقدت المعاهدة بين الطرفين في وَاسْوَار Vasvar عام ١٦٦٤م(٩١)، وحقق العثمانيون مأربهم من الحرب. فقد أقرت المعاهدة سيادة العثمانيين على أردل. وبعد ذلك وجه العثمانيون أنظارهم الى كريت بعد أن تركوها فترة طويلة، فاتجهت إليها القوات العثمانية عام ١٦٦٦م واستولت بعد ثلاثة أعوام على قندية التي حُصِّنت تحصيناً قوياً، وحوّلوا الجزيرة إلى أرض عثمانية.

وبعد أن حلت الدولة مشكلة أردل وكريت المستعصية شرع العثمانيون هذه المرة يفكرون في فتح جديد، فكانت تلك الساحة هي أوكراينا الواقعة شمال البحر الأسود. وكان قازاق أوكراينا يتعرضون لضغوط الروس والبولنديين، وتقاسموها فيما بينهم على أن يكون نهر أوزي هو الحد الفاصل. ولم يقبل القازاق في المنطقة ذلك الوضع فثاروا عليه، ونهض قازاق منطقة أوزي لطلب العون من العثمانيين. وعلى ذلك سنحت الفرصة أمام العثمانيين لدخول تلك المنطقة التي طالموا تطلعوا إليها، فدخلوا حلبة الصراع ضد لهستان وروسيا، ثم وضعوا القازاق تحت حمايتهم. وفي عام ١٦٧٢م تقدم الجيش العثماني نحو لهستان واحتل قمانيچه، ثم سيطر على أراضي بودوليا ووسّع شريط الأمن في الشمال إلى مساحات أبعد. ولما تقدم الجيش حتى لفوف Lvov سارعت لهستان بطلب الصلح، وبمقتضى معاهدة بوجاش (١٦٧٢) ومعاهدة زُورَاوْنا Zorawna (١٦٧٦م) تخلت عن بودوليا وقمانيچه للعثمانيين. وعلى ذلك بلغت الأراضي العثمانية في شمال وغرب البحر الأسود أقصى اتساعها، وتأسست هناك ايالة بودوليا وقمانيچه وسعى العثمانيون لتدعيم أمنها، أما القازاق فقد وضعتهم الدولة العثمانية تحت حمايتها. وفي عام ١٦٧٨م أنفذ العثمانيون حملة إلى

---

(٩٠) – أنظر: V. Kopcan, "Die Osmanische Provinz Nové Zámky (Eyalet-i Uyvar)" *Asian and African Studies*, XXI (1985), 157 vd.

(٩١) – أنظر: Georg Wagner, *Das Türkenjahr 1664. Eine europäische Bewährung*, Eisenstadt 1964; E. Eickhoff, *Venedig, Wien und die Osmanen*, s.216-222

چِهْرين بالقرب من كييف فاستولت على تلك القلعة المهمة على نهر اوزي [الدنيبر] وهدمتها بكاملها. وكانت المعاهدة العثمانية الروسية عام ١٦٨١م قد صدقت على تبعية غرب أوكراينا للعثمانيين(٩٢).

خامساً: نهاية "السلام العثماني": عهد التفكك والانحطاط

١- التقهقر من فينا إلى قَارْ لوفْچَه: الهزيمة

كان من نتيجة تلك الفتوحات أن انتشر الرعب من جديد تجاه الأتراك في أوربا، فقد رأى الاوربيون أن الامبراطورية العثمانية قادرة رغم تردي أحوالها على القيام بفتوح جديدة. وفترة استجماع القوى التي بدأت مع الوزير الأعظم كوپريلى محمد باشا قد واصلها ابنه من بعده، فلما جاء من بعده صهره قره مصطفى باشا المرزيفوني قام في الأعوام الأولى من توليه الصدارة العظمى بالكشف عن تلك القوة في لهستان وأوكراينا، حتى بلغت الحدود العثمانية أقصى اتساعها في الشمال. وسوف تكون غايته الآن هي اختيار هدف مهم لكي يتمكن من مواصلة ايديولوجية الجهاد التي أخذت تنتعش من جديد. غير أن أحداً لم يكن يتوقع أن أحلام الفتح هذه سوف تؤدي بعد قليل إلى ضائقات وأزمات جديدة. ولكن ظهور عامل مهم يضمن الوصول لمثل هذا الهدف قد استلزم انفاذ حملة جديدة، فكان الهدف هو فينا، وكان العامل هو مشكلة المَلَكية في المجر الوسطى. فقد كانت المنطقة المعروفة باسم المجر الوسطى هي المجر العليا التي يسيطر عليها آل هابسبورغ في شمال المجر(٩٣)، وكانت قد ظهرت هناك على أنها مَلَكية جديدة، وأهلها من البروتستانت. ووجدت ضغوط آل هابسبورغ الكاثوليك المتشددين مقاومةً من المجريين البروتستانت كما نهض زعيمهم توكولي إيمره للاستعانة باستانبول من أجل اقامة دولة تحت حماية العثمانيين. وعلى ذلك شرعت الدولة العثمانية في تجهيز حملة عام ١٦٨٢م، ثم أرسلتها إلى المجر الوسطى فدخلت عاصمتها قاشا وأجلست توكولي على عرش المملكة. وفي تلك الأثناء كان الامبراطور ليوبولد يحارب فرنسا فلم يشأ أن يفتح على نفسه جبهة أخرى، ولهذا حاول أن يجدد معاهدة وَاسْوار إلاّ ان محاولته باءت بالفشل، فقد كان قره مصطفى باشا المرزيفوني مستعداً للحرب، أما آل هابسبورغ فقد كانوا منهمكين

---

(٩٢) - أنظر: C.B.O'Brien, "Russia and Turkey, 1677-1681: The Treaty of Bakhchisaray", *Russian Review*, XI (1953), 259-268; Borys Krupnyckyj, *Geschichte der Ukraine von den anfängen bis zum jahre 1917*, Wiesbaden 1963, s. 65 vd.

(٩٣) - أنظر: V.Kopcan, "Zur historischen und Geographischen Abgrenzung der Osmanischen Bezeichnung Orta Macar (Mittelungarn)", *Asian and African Studies*, XVII (1981), 83-93.

في البحث عن حلفٍ جديد، إذ أعلن أن الحرب العثمانية حركة موجهة ضد العالم المسيحي الغربي ثم سعى لجمع المساعدات، حتى ان فرنسا نفسها المعادية له تعاطفت مع الحلف لكنها لم تلتزم به.

وزحف الجيش العثماني حتى وصل إلى فينا في يوليه ١٦٨٣، ثم حاصر المدينة حصاراً شديداً، ولكن الحصار لم يكن مجدياً؛ فقد وصلت القوات البولندية لمساعدتها واتحدت مع القوات الألمانية وأنزلت الهزيمة بالعثمانيين عند مشارف المدينة(٩٤)، وانسحب الجيش العثماني إلى بلغراد. وقد بعثت تلك الهزيمة مشاعر الفرح في أوربا، كما وضعت في الوقت نفسه نهاية لأحلام العثمانيين في فتوح جديدة. ولم يدرك العثمانيون أن هذا الانتعاش القصير الذي استمر ربع قرن من الزمان كان يخفي وراءه ضعفاً في امكانيات التقنية العسكرية. وانكشفت تلك الحقيقة للعيان بكل سفورها خلال الفترة التي أعقبت هزيمة فينا حتى عام ١٦٩٩م. ففي عام ١٦٨٤م قام آل هابسبورغ في النمسا بعقد حلف مقدس مع لهستان والبندقية، وأجبروا العثمانيين على الحرب في أوربا فوق جبهات متعددة؛ إذ هجم البنادقة على حدود دالماچيا والبوسنة، وهجم آل هابسبورغ على بودين، بينما هجم البولنديون على قمانيچه. ونجح العثمانيون في التصدي للبنادقة والبولنديين، بينما تعرضوا للهزيمة أمام آل هابسبورغ، وتركوا لهم أُويْوَار Uyvar، ثم لم يلبثوا عام ١٦٨٦م أن تركوا لهم بودين. وفي العام التالي احتلت البندقية شبه جزيرة المورة، بينما قام آل هابسبورغ بالاستيلاء على كافة الأراضي المجرية حتى بلغراد. واستمر ذلك الانهيار فيما بعد أيضا، حتى سقطت بلغراد التي كانت بابا إلى وسط أوربا، ومع ذلك فقد استردها العثمانيون عام ١٦٩٠م، فلما وقعت هزيمتهم في سلانكامن Salankamen ضاع الأمل تماماً في استرجاع المجر. وكانت روسيا قد دخلت الحلف المقدس عام ١٦٨٦م فتحركت من الشمال وهجمت على آزاق. ومن ناحية أخرى فان دخول آل هابسبورغ الحرب من جديد ضد فرنسا أعطى للعثمانيين شيئاً من الراحة، وكما عجز آل هابسبورغ عن استرداد بلغراد عام ١٦٩٣م فان تصدي العثمانيين لهم وقيامهم بمحاصرة وارادين لم يسفر عن نتيجة. وزحف آل هابسبورغ حتى بلغوا أبواب البلقان. واستمرت الحرب في طمشوار عام ١٦٩٥، واستطاع العثمانيون ان يحققوا هنا بعض النجاح وانتعشت عندهم سياسة الفتح إلاّ ان هزيمتهم في زنتا عام ١٦٩٧ (٩٥) كانت النهاية لكل شئ، وبدأ يتضح لهم أنْ لا حيلة إلاّ في طلب الصلح. وكان الوزير الأعظم عَمْجَه زَاده حسين باشا أحد أفراد آل كوپريلى قد وضع الصلح في مقدمة الأمور

---

(٩٤) – أنظر: R.F.Kreutel, *Kara Mustafa von Wien*, Vienne 1955; Th.M.Berker, *Double Eagle and Crescent. Vienna's second Turkish Siege and its Historical Setting*, New York 1967; E. Eickhoff, *Venedig, Wien und die Osmanen*, s.359.

(٩٥) – أنظر: M.İlgürel, "Zenta", *İA*, XIII, 536-538.

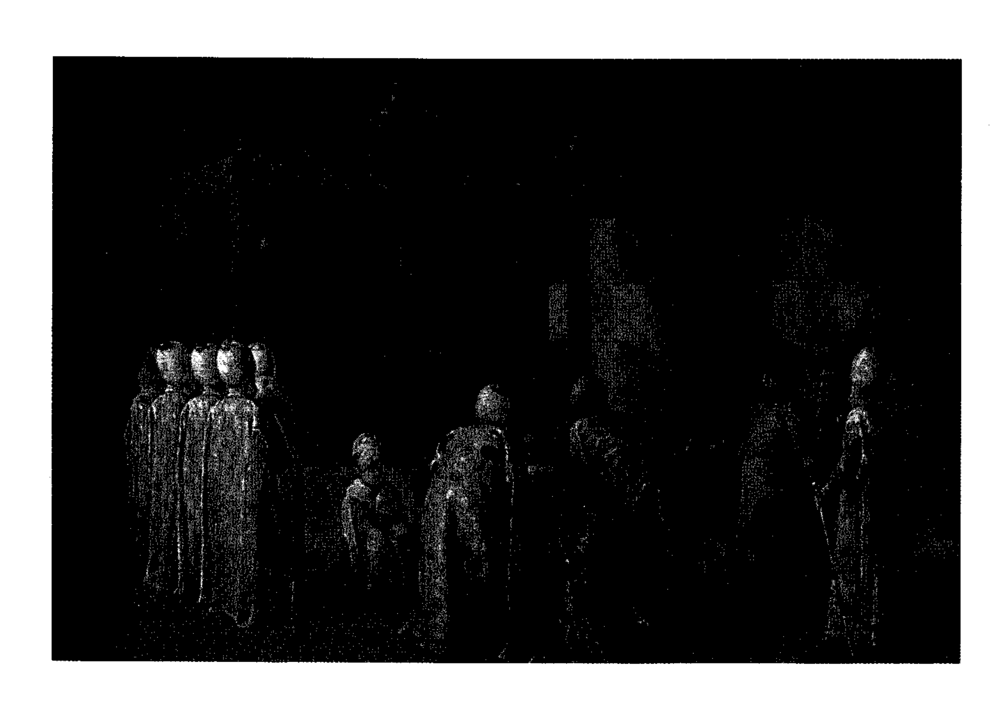
حتى يستعيد الجيش المنهك قواه ويعمل هو على استقرار الوضع في الداخل. فانعقدت المعاهدة في قارلوفچه عام ١٦٩٩م واعترف العثمانيون من خلالها بسيادة آل هابسبورغ على المجر(٩٦). واصبحت بلغراد بعد ذلك منطقة فاصلة بين الحدود. وبقيت طمشوار في الجانب العثماني، بينما تُركت المورة ودالماچيا للبنادقة، أما قمانيچه وبودوليا فقد أخذتهما لهستان. وعلى ذلك النحو تكون الأراضي التي دار حولها الصراع منذ عام ١٥٢٦ قد تخلى عنها العثمانيون، وانمحى تماماً شريط الأمن الذي أقيم حول الأفلاق والبُغْدان. ومن ثم لم يجد العثمانيون أمامهم إلاّ زيادة اهتمامهم بهاتين الامارتين عن ذي قبل.

ومن ناحية أخرى كان الروس قد استولوا على آزاق، ووطأت أقدامهم سواحل البحر الأسود. وكان من شأن هذه المرحلة المثقلة بالحروب أن اختل التوازن في منطقة البلقان. وشرع الصرب والأرناؤط واليونانيون يثورون على الحكم استجابةً للتحريض الخارجي متعللين بثقل الضرائب. حتى أن الجماعات المسلمة نفسها تجاوبت مع تلك الثورات. ومن ناحية أخرى احتدت من جديد ثورات الجلاليين، وأصبحت الحرب باهظة التكاليف بالنسبة للعثمانيين في استنزافها للأموال والطاقة البشرية. وبدأت تشتد شوكة الامبراطورية النمساوية بالمعنى الحقيقي، ومن ثم سوف تبدأ مرحلةُ يمد فيها آل هابسبورغ نفوذهم وتأثيرهم نحو البلقان. وعلى الرغم من ذلك فلم يكن أحد يتوقع أن التفكك العثماني الذي بدأ في اوربا الوسطى عام ١٦٨٣م سوف يستغرق ثلاثة قرون في البلقان، ولاشك أن ذلك كان –قبل كل شئ– نتيجة لسياسة الاستيطان الثابتة والمنظمة التي جرى عليها العثمانيون في البلقان. وكانت هزيمة فينا هي الأخرى قد كشفت بشكل مؤلم مدى ضعف العثمانيين الاداري والعسكري، كما أجبرتهم على أن يقبلوا مكرهين بتفوق الأوربيين. ثم دخلوا مرحلة أصبح عليهم فيها أن يبحثوا عن الحل، ليس لديهم فقط، ولكن عند الغرب أيضا.

٢- ما بعد قارلوفچه: محاولات استرجاع القوة والتهيؤ للعودة

كان من شأن الهزيمة الفادحة التي أسفرت عن عقد معاهدة قارلوفچه واستغرقت ستة عشراً عاماً أن حدثت تصدعات جديدة في الكيان الاداري والمالي والاجتماعي عند العثمانيين، وظهرت مجموعات عسكرية مسلمة من المدنيين لمواجهة النقص في الطاقة البشرية لاستخدامها في الحروب ولاسيما في الروملي. وقد اشتد ساعد تلك المجموعات حتى أمكن لها أن تلعب دوراً مهما في تاريخ

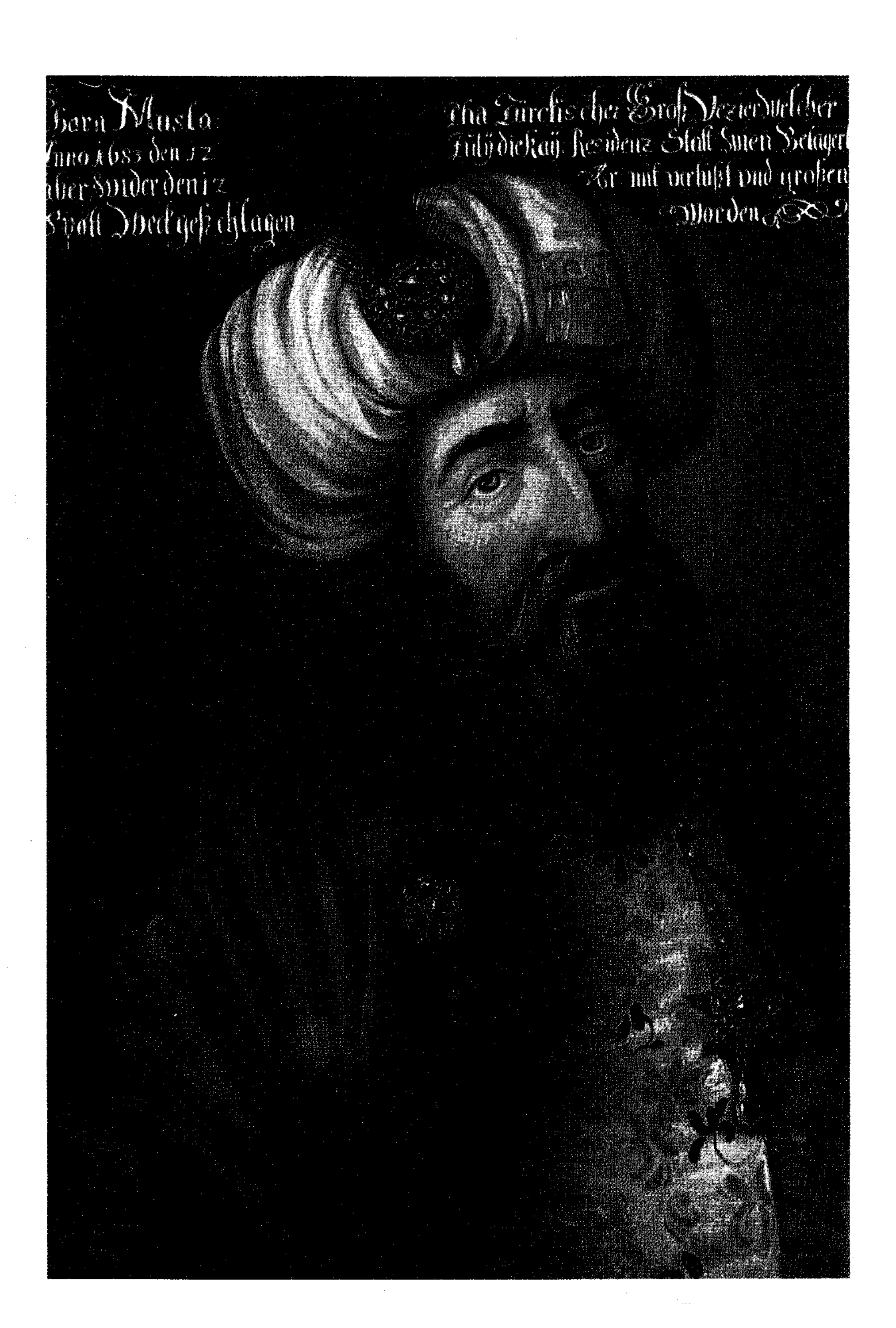
(٩٦) – أنظر: R.A.Abou el-Haj, "Ottoman Diplomacy at Karlowitz", *Journal of American Oriental Society*, LXXXIV/4 (1967), 498-512; A.Cânib Yöntem, "Rami Mehmed Paşa'nın Sulhnâmesi", *IV.Türk Tarih Kongresi Tebliğler*, Ankara 1952, s. 346-353.



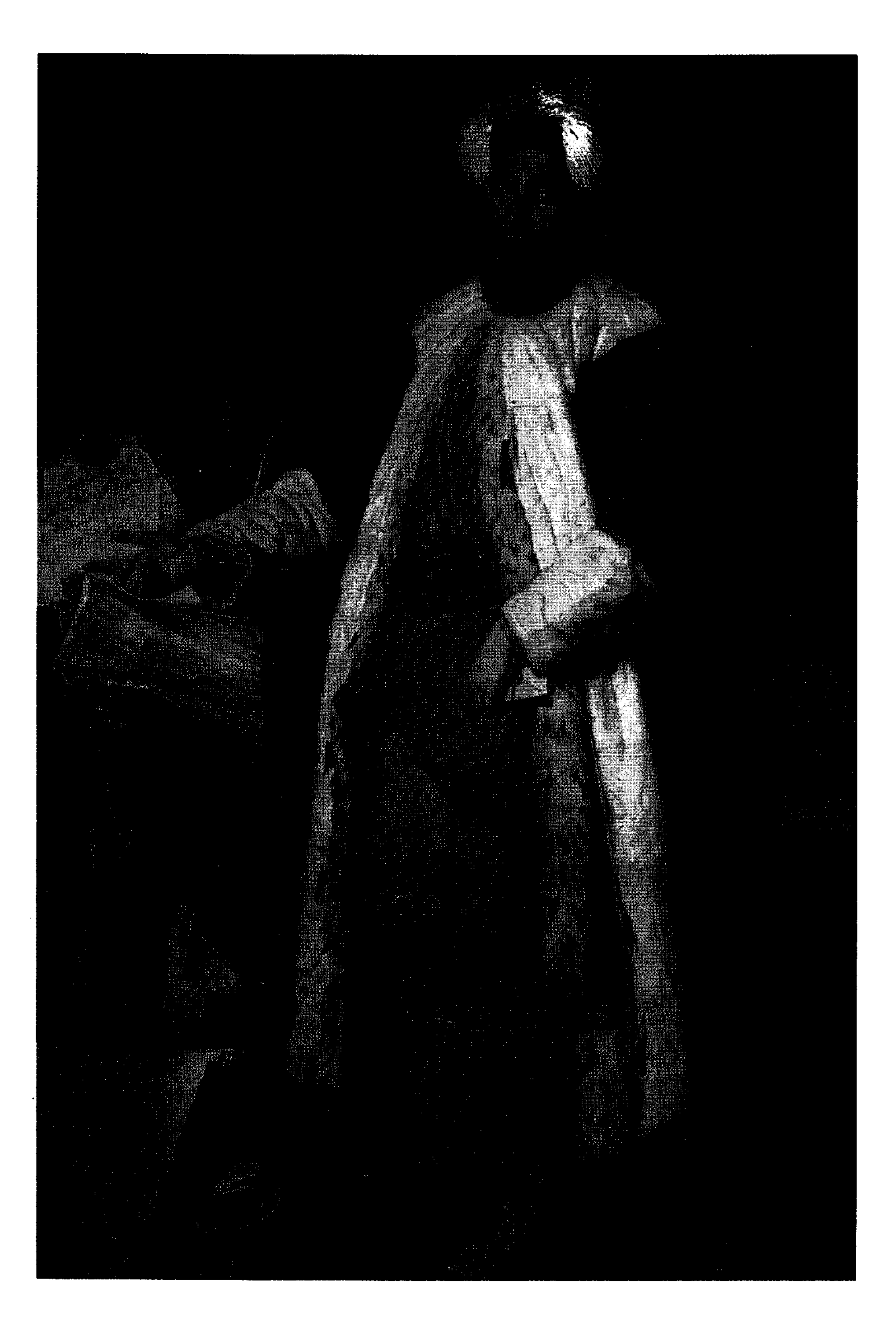
21- السفير الألماني (Freiherr von Schwarzenhorn) يستقبله محمد الرابع
وكان لا يزال في التاسعة أو العاشرة من عمره (١٦١٥م)



22- المعركة التي حددت نتيجة حصار فينا الثاني (١٢ سبتمبر ١٦٨٣)



23- قرا مصطفى باشا المرزيفوني



24– صورة زيتية تصور يكرمي سكز چلبی زاده محمد سعيد باشا

البلقان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر(٩٧)، وبذلك تكون قد بدأت مرحلة سوف يضطر فيها الأهالي المسلمون الأتراك للدفاع بانفسهم عن أراضيهم ضد الاعتداءات الخارجية، والتصدي أيضا للعناصر غير المسلمة التي يعيشون معها. ومن ناحية أخرى فرغم بعض التدابير التي اتخذها العثمانيون لطمأنة الناس عقب الحرب، وتأمين الهدوء والاستقرار إلاّ أن الادارة المركزية العثمانية وجدت نفسها وجهاً لوجه مع أزمة داخلية جديدة.

وتمثلت تلك الازمة فيما عُرف بواقعة أدرنة (١٧٠٣م) التي انفجرت بعد أربعة أعوام من الدخول في مرحلة الصلح وأسفرت عن خلع السلطان مصطفى الثاني عن العرش ومقتل شيخ الاسلام ومعلم السلطان فيض الله افندي الذي كان يحاول آنذاك تأمين الاستقرار في البلاد بالتعاون مع رجالات الدولة من أمثال عَمْجَه زَاده حسين باشا ورامي محمد باشا إلاّ أنه ضاعف –آنذاك– من نفوذه كثيراً(٩٨). ومما لاشك فيه أن التصدعات التي بدأت تظهر منذ عام ١٦٨٣م كانت العامل الاساسي وراء التمرد الذي قام به عساكر القبوقولية. وهذا العامل الذي يرجع إلى أسباب اجتماعية واقتصادية هو الذي مهد السبيل لذلك. وسوف تجد الأزمة الذريعة التي تبحث عنها بسهولة لكي تنفجر، فكانت الذريعة هي مسألة رواتب الجند المتأخرة. إذ كانت أعداد جنود القبوقولية أثناء الحروب تشكل كماً ضخماً، وكانت التدابير التي تأخذها الدولة أثناء السلم تبعث على استياء تلك الفئات، أضف إلى ذلك أن العبء المعنوي لهذه الهزيمة الفادحة قد ألقي على عاتقهم، فتزعزعت الثقة فيهم. كما أن إقامة السلطان في أدرنة قد أثارت سخط الأهالي في استانبول الى حدٍ ما، ولاسيما بعض فئات التجار والصناع الذين يتعاملون مع السراي العثماني، ثم النفوذ المتزايد لشيخ الاسلام فيض الله افندي ورغبته في فرض نفوذه على السلطة السياسة كانت من الأمور التي عَجّلت بانفجار الأزمة. حتى أن المتمردين استهدفوا أولاً شيخ الاسلام نفسه، فقُتل أثناء ذلك بشكل مفجع، وتخلى السلطان مصطفى الثاني عن عرشه، وحل محله السلطان أحمد الثالث. ولم يكن الأمر هيناً، لأن الأفكار اتجهت لأول مرة خلال التمرد نحو بديل لآل عثمان يحل محلهم في حكم البلاد، إذ راح المتمردون يتجادلون حول أحقية الأسرة العثمانية في حكم الدولة، وهناك من رشح أمراء القرم لذلك، حتى فكر بعضهم في تولية عائلات أخرى كبيرة مثل عائلة ابراهيم خان زاده أحفاد الوزير

---

(٩٧) – أنظر مثلاً: H.İnalcık, "Saraybosna Şer'iyye Sicillerine Göre Viyana Bozgunundan Sonraki Harp Yıllarında Bosna", *Tarih Vesikaları*, II (1942-43), 178-187, 372-383.

(٩٨) – أنظر: O.Köprülü, "Feyzullah Efendi", *İA*, IV, 593-600; H.G.Baum, *Edirne Vak'ası* (Das Ereignis von Edirne), Freiburg 1973; R.A. Abou el-Haj, *The 1703 Rebellion and the Structure of Ottoman Politics*, Leiden 1984.

الاعظم السابق صوقوللي محمد باشا(٩٩). وكانت كلها أفكار بعيدة عن التنفيذ، إلاّ أن مجرد الجدل حولها كشف للعيان مدى السخط الذي كان وراء انفجار "واقعة أدرنة". كما نفهم من ذلك أيضا أن عساكر القبوقولية كانوا يتطلعون إلى نظام للدولة يمكنهم المشاركة في إدارته بشكل مباشر. وحاولت الدولة عقب التمرد العمل على استقرار البلاد إلاّ أنها لم تنجح في ذلك تماماً إلاّ بعد عام ١٧١٨م.

وبعد قارلوفچه ظهرت بعض الحركات ضد حكم آل هابسبورغ وخاصة في أردل، وثار المجريون، غير أن العثمانيين لم يعيروا ذلك الأمر الاهتمام اللازم، كما كشف الصراع السويدي الروسي على لهستان عن نفسه، وكان طلب السويد للتحرك المشترك قد قابله رجال الدولة العثمانية بالفتور لأنشغالهم بالوضع الداخلي في البلاد. غير أن هاتين الحادثتين كانتا كافيتين لزج العثمانيين في حرب جديدة. فقد اتفق ملك السويد كارل السابع [تشارلز، دميرباش شارل] مع قازاق أوكراينا وهاجم الروس، إلاّ انه لم يلبث أن تعرض للهزيمة عند بولتوفا واضطر إلى اللجوء إلى العثمانيين مع زعيم القازاق(١٠٠). فكان من شأن ذلك الوضع والسياسة التي اتبعها الروس منذ مدة في البحر الأسود أن غدت الحرب أمراً لا مفر منه. إذ قام القيصر بطرس الأول بدخول البُغْدان، وأخذ يزحف على امتداد نهر پروت، بينما قام الجيش العثماني بالالتفاف حوله، مما جعله في موقف حرج بادر معه بطلب الصلح، فقبله الوزير الاعظم بلطه جى محمد باشا – الذي كان في وضع أحسن– مع بعض التحفظات العسكرية (١٧١١م)(١٠١). واعتبر ذلك الموقف نصراً للعثمانيين، ولعل الوزير الأعظم وجد في تلك النهاية ما يكفيه بدلاً من الاقدام على هجوم واسع لا يعرف ماذا ستكون عاقبته. لأن أعوام الهزائم كانت لاتزال ماثلة في العقول، بل وظهر بوضوح خلال الأعوام التي أعقبت ذلك مدى وطأة الحالة التي كان عليها عساكر القبوقولية. وفي النهاية وقع الطرفان على المعاهدة عام ١٧١١م إلاّ انها لم تتأكد وتدخل حيز التنفيذ إلاّ في عام ١٧١٣م.

وعقب هذه الحادثة التي كانت مصدراً لفرح عظيم وجّه العثمانيون أنظارهم إلى البندقية التي كانت تحكم المورة منذ ثلاثين عاماً. وكانت البندقية في تلك الاثناء قد دخلت مرحلة الانهيار وفقدت تفوقها في شرق البحر المتوسط. فطرح العثمانيون مسألة الجبل الأسود ودخلوا المورة (١٧١٥م)، واستولوا على القسم الأعظم منها. ولم يكن اليونانيون في المورة راضين عن حكم البنادقة

---

(٩٩) – أنظر في هذا الموضوع: Baltacı Mehmed Paşa'dan Vâlide Sultan'a mektup: *TSA*, nr. E.2989 (bk.Arşiv Kılavuzu, I, vesika X).

(١٠٠) – أنظر: A.Nimet Kurat, *İsveç Kralı XII. Karl'ın Türkiye'de Kalışı ve Bu Sıralarda Osmanlı İmparatorluğu*, İstanbul 1943.

(١٠١) – أنظر: A.Nimet Kurat, *Prut Seferi ve Barışı*, I-II, Ankara 1951,1953.

الكاثوليك، بل إن قسماً منهم هاجر مع الأهالي المسلمين عقب غزوها الى جزر بحر ايجة وسواحل الأناضول الغربية. وهذه الهجرات سوف تستمر نتيجة لبعض العوامل الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لتكون سبباً في زيادة عدد السكان اليونانيين في غرب الأناضول.

ولما انهزمت البندقية استولى القلق على آل هابسبورغ، ودخلوا الحرب إلى جانب حليفتهم البندقية عام ١٧١٦م. وعندما انتهت الحملة التي استهدف العثمانيون بها النمسا بالفشل ضاعت منهم أيضا منطقة طمشوار. وعقب هزيمة أخرى في بترفارادين عام ١٧١٧م سقطت بلغراد التي كانت بمثابة قاعدة عسكرية متقدمة للعثمانيين وزادت أهميتها كثيراً في تلك الآونة. وبمقتضى معاهدة بَسَاروفچه عام ١٧١٨م لم تجد البندقية مفراً من التخلي عن بعض أراضيها، ولكن آل هابسبورغ أخذوا طمشوار والافلاق الصغرى وبلغراد واتسعت مساحة أراضيهم عما كانت عليه في معاهدة قارلوفچه (١٠٢). وكان العثمانيون عقب قارلوفچه قد عوضوا عن ضياع قسم من الأراضي التي تركوها للروس والبنادقة إلاّ أنهم فقدوا المجر تماماً وهي التي تطلعوا إليها من الأساس منذ القرن السادس عشر. أما سقوط بلغراد فقد كان حدثاً عَرّض وجودهم في البلقان للخطر. وسوف يكون هدف العثمانيين الأول عقب استعدادات كبيرة هو أوربا الوسطى وبلغراد التي كانت بمثابة صمام الأمان لمنطقة البلقان.

٣- انتصارات هزيلة في الغرب، ومعارك استنزاف في الشرق

كان من أثر التراجع المستمر الذي أصاب العثمانيين في أوربا الوسطى منذ عام ١٦٩٩م أن تخلوا عن سياسة الفتح، وشرعوا يتابعون عن قرب – التطورات الحادثة في أوربا. ومع ظهور تلك السياسة السلمية شعروا بالحاجة الى الاتجاه نحو المصادر الثقافية والتقنية لقدرة الغرب الذي تفوق عليهم. وعلى ذلك بدأ عهد من الرفاهية عُرف باسم "عهد اللاله"* ، ظهرت معه تطورات جديدة متأثرة بالغرب في الفن والعمارة والأدب، فضلاً عما حدث في المجال التقني.ولكن ظهرت حركة تكتل بين السائرين على تلك السياسة السلمية وبين الجماعات الساخطة على ذلك الوضع. وأخذت تحتد ردود الفعل في الباطن، لا سيما ضد جماعة الصدر الأعظم الداماد ابراهيم باشا، ثم زاد الاحتداد مع الاسراف والبذخ الذي كان عليه القصر ومن يحيطون به، حتى أدى الى اشتعال الثورة

---

(١٠٢) – أنظر: C.Tukin, "Pasarofça", *İA*, IX, 514-523; L.Cassels, *The Struggle for the Ottoman Empire, 1717-1740*, London 1966, s. 13 vd.

* (لاله) اسم زهرة الزنبق أو الأقحوان أو الخزامى (Tulipa Gesneriana)

عام ١٧٣٠م(١٠٣)، كما اكتملت عند ذلك المرحلةُ الأولى من الحروب العثمانية الايرانية التي لم تهدأ منذ عام ١٧٢٣م حتى ذلك التاريخ.

وهذه الحرب كانت تبدو وكأنها أمر لا مفر منه بسبب الاضطرابات الداخلية في ايران؛ فكان الأفغان قد ضيقوا على آخر الحكام الصفويين، ووضعوا القسم الشرقي من ايران تحت حكمهم، كما توجه الروس – من ناحية أخرى – نحو دَرْبَنْد وباكو. وعند ذلك نفذ العثمانيون خطة حرب ذات ثلاث جبهات ضد ايران، إحداها في همدان – كِرْمَانْشَاه والثانية في آذربيجان والثالثة في جنوب القوقاز. وطلب الشاه طهماسب ابن السلطان حسين وآخر الحكام الصفويين العون من العثمانيين والروس للتصدي للأفغان، وعقب أن اتفق مع الروس الذين دخلوا باكو عام ١٧٢٣م تفاوض العثمانيون والروس فيما بينهما، وحاولوا تقسيم غرب ايران إلاّ أن تلك المحاولة لم تسفر عن نتيجة(١٠٤).

فقد دخل العثمانيون كرمانشاه وهمدان ورَوَان ثم دخلوا تبريز، واصبحوا يسيطرون على گنجه وگورجستان. وكان أشرف خان الأفغاني يدعي خلافة الصفويين آنذاك، فطالب العثمانيين باعادة المناطق التي استولوا عليها في غرب إيران، وعلى ذلك فسّر العثمانيون الخلافة لأول مرة بمعناها السياسي، وذهبوا إلى أن الخلافة واحدة ولا يجوز "تعددها شرعاً". وادعاء الحق في الخلافة هذا سوف يتكرر بالحاح أثناء مشكلة القرم فيما بعد.

ولكن قيام نادر خان من القبيلة الأفغانية بحكم إيران كان أمراً هيّأ السبيل لتطورات سوف تقرر مصير العثمانيين فوق تلك الأراضي. إذ سقطت نهاوند ثم تبريز مما جعل السلطان العثماني يقرر الخروج بنفسه على رأس الجيش عام ١٧٣٠م إلاّ ان السخط كان قد ثار في استانبول حتى أسفر عن ثورة عارمة أطاحت بكل التجديدات التي حدثت فيها، وانتهت بخلع السلطان أحمد الثالث عن العرش. فلما اعتلى السلطان محمود الأول العرش بعده (١٧٣٠-١٧٥٤م) كان اول ما فعله أن قضى على زعماء المتمردين، وأمر هنا ايضا ببدء المرحلة الثانية في الحروب الايرانية.

وخلال هذه المرخلة الثانية من الصراع العثماني الايراني نجح العثمانيون مرة أخرى في دخول تبريز، إلاّ أنهم عندما أدركوا صعوبة التمسك بها عقدوا معاهدة عام ١٧٣٢م وتخلوا بموجبها عن تبريز وكرمانشاه وهمدان ولورستان. أما شروان وداغستان وگورجستان فقد ظلت تحت الحكم

---

(١٠٣) – أنظر: M.Aktepe, *Patrona İsyanı* 1730, İstanbul 1958.

(١٠٤) – أنظر: M.Aktepe, *1720-1724 Osmanlı-İran Münasebetleri ve Silâhşör Kemanî Mustafa Ağa'nın Revan Fetihnâmesi*, İstanbul 1970.

العثماني. ولكن اشتداد شوكة نادرخان المستمر سوف يبطل المعاهدة، فقد اشتد صراع العثمانيين مع ايران بعد أن استولى نادرخان على الحكم تماماً منذ عام ١٧٣٣م واعلان نفسه شاهاً على ايران (١٧٣٦م)(١٠٥). واستطاع العثمانيون تحقيق بعض النجاحات في البداية إلاّ أن كفة نادر شاه أخذت في الرجحان. ففي عام ١٧٣٦م وجد العثمانيون أنفسهم مع بعض المشاكل الجديدة في أوربا الوسطى مما حال بينهم وبين الاهتمام كما ينبغي بالجبهة الشرقية. ولكن عندما هدأت الأوضاع في الغرب اشتعل الصدام من جديد في عام ١٧٤٣م، وصار نادر شاه يهدد الموصل وقارْص. وفي النهاية توقفت الحروب التي ظلت مستمرة على فترات متقطعة منذ عام ١٧٢٣م وجرت في المرحلة الأخيرة داخل أراضي الدولة العثمانية نفسها، وذلك بمقتضى المعاهدة الذي عقدت عام ١٧٤٦م، وعاد الطرفان إلى الحدود التي نصت عليها معاهدة قصر شيرين.

وفي تلك الآونة تكشفت أيضا الجهود التي كان يبذلها نادر شاه لفرض المذهب الشيعي على العالم السني الذي يتزعمه العثمانيون، فقد تبنى نادرشاه المذهب الجعفري وطالب بقبوله مذهباً خامساً، وقام بعدة محاولات لجعل التشيع مشروعاً في العالم الاسلامي. وكان الهدف وراء ذلك سياسياً إلى حدٍ بعيد؛ إذ كان يطمح -وقد وقع بين فكي العثمانيين السنة وامبراطورية بابور- إلى التخلص من ذلك الوضع الضائق، والأمل في التحول إلى زعامة دينية والتطاول لأن يصبح قوة ثالثة ولكن مشروعة. غير أن محاولته في المزج بين التسنن والتشيع وتخليص ايران من العزلة السياسية قوبلت بالرفض من العثمانيين الذين كانوا يدركون أهمية القوة السياسية وراء الخلافة الاسلامية، كما قابل الشيعة المتشددون أيضا ذلك الأمر بالرفض.

وخلال المرحلة الثانية في الصراع الحربي مع إيران ظهرت أحداث جديدة في الغرب، ووجد العثمانيون انفسهم مضطرين -إزاء مطامع روسيا التاريخية لاسيما في البحر الأسود والقطاع الشمالي- ان يخوضوا كفاحاً لحماية وجودهم هناك. فقد قام الروس بالهجوم على آزاق واستولوا عليها، وهي التي كانوا قد احتلوها قبل ذلك ثم تخلوا عنها للعمثانيين عام ١٧١٣م، كما دخلوا القرم أيضا، واقنعوا النمسا هي الأخرى بالوقوف إلى جانبهم(١٠٦). وبعد أن خادعت النمسا العثمانيين مدة هجمت فجأة على البوسنة والأفلاق، إلاّ أن بكلربكي البوسنة حكيم اوغلى علي باشا رَدَّ هذا الهجوم

(١٠٥) – أنظر: Lockhart, *Nâdir Shah, a Critical Study Based Mainly upon contamporary Sources*, London 1938; *F.Sümer, "Avşarlılar", DİA, IV*, 164-165; Ali Djafar Pour, *Nâdir Şah Devrinde Osmanlı-İran Münâsebetleri* (رسالة دكتوراه لم تطبع), İstanbul 1977.

(١٠٦) – أنظر: L.Shay, *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as Revealed in Despatches of the Venetian Baili*, Urbana 1944.

(١٧٣٧م)، كما حقق إلى جانب ذلك بعض الانتصارات على جبهة ويدين (Vidin). وفي عام ١٧٣٨م دخل العثمانيون اورسوفا (Orsova)، وحققوا نصراً جديداً عند مشارف بلغراد، ومن ناحية أخرى قام الروس بعد طردهم من القرم بالانسحاب بعد فشل آل هابسبورغ، واستولى العثمانيون مرة أخرى على أوزي، ثم حاصروا بلغراد حتى استولت الدهشة على آل هابسبورغ مع تلك الانتصارات المتوالية. وبينما كان العثمانيون يلقون بكل ثقلهم في تلك الجبهة قام الروس بالاستيلاء على خوتين وياش، ولكن النمسا التي كانت في حالة صعبة فَضّلت الصلح، وجرى تسليم بلغراد أيضا. وتولت فرنسا الوساطة حتى عُقدت هناك معاهدة بَسَاروفچه عام ١٧٣٩م، وتخلت النمسا عن الأراضي التي اكتسبتها بمقتضى هذه المعاهدة، وجرى الاعتراف بالحدود التي تقررت في البوسنة عقب معاهدة قارلوفچه. وهكذا تكون الأفلاق والبُغْدان قد تخلصتا من الخطر الذي حاق بهما(١٠٧). كما ترك الروس أيضا ما استولوا عليه من أراضٍ، وعلى ذلك يكون العثمانيون قد حققوا نجاحاً عظيما بتجاوزهم لما أصابهم من ذلك التصدع. ولسوف يعقب ذلك الصراع مرحلةُ صلحٍ طويلة وعهدٌ من "التراخي".

٤- أطول مرحلة سلام، ونهاية "الاسترخاء السلطاني"

كان القرن الثامن عشر في أوربا عهداً ظهرت فيه كيانات سياسية جديدة، وكان العثمانيون أيضا قد تمسكوا بسياسة السلم اتجاهاً عاماً وتخلوا عن سياسة الجهاد القديمة، إلاّ أنهم عندما كانت تفرض عليهم الضرورة حرباً لم يتورعوا عن خوضها. ومع ذلك فان الحاجة الماسة الى مناخ السلم والاستقرار قد شكلت خطوط السياسة العريضة، لاسيما لدى رجال الدولة من ذوي الأصول البيروقراطية، وكان للصعوبات التي واجهها العثمانيون في أوربا دوراً في ذلك. فقد كان في وسع روسيا والنمسا أن تتفقا بسهولة وتجبرا العثمانيين على خوض الحرب على جبهات مترامية. وقد لعبت كل هذه الأمور دوراً مهما في تأسيس مرحلة السلم الطويلة التي امتدت ثلاثين عاماً تقريباً عقب نجاح العثمانيين ضد الغرب عام ١٧٣٩م. وقد أدرك الجميع أهمية الدبلوماسية في مسألة توازن القوى في أوربا، وظهر بوضوح أن الحروب ليست وحدها هي الحاسمة في كل وقت(١٠٨). وترصد العثمانيون عن كثب لما يقع في أوربا من أحداث، ولم تشغلهم الصراعات التي شاء البعض جرهم إليها هناك. وكان للصدر الأعظم راغب محمد باشا الذي نشأ في خضم البيروقراطية دور

---

(١٠٧) - أنظر: L.Cassels, *The Struggle*, s. 115-196.

(١٠٨) - أنظر: T.Naff, "Ottoman Diplomatic Relations with Europe in the Eighteenth Century: Patterns and Trends", *Studies in Eighteenth Century*, s.88-102.

هام في صياغة السياسة الخارجية لمرحلة السلم تلك، فقد كان لراغب باشا يد في احباط الجهود التي بذلتها بروسيا لجر العثمانيين إلى حرب السنوات السبع(١٠٩). كذلك ظهرت أحداث مهمة أخرى خلال تلك الفترة في اراضي الامبراطورية البعيدة مثل شمال افريقيا ومصر وسوريا وبغداد؛ فقد ضعف ارتباط تلك الاماكن بالعاصمة، وبدأ عهد كان الولاة الأقوياء والفئات الأخرى يتصرفون في حكم تلك الاماكن على هواهم، حتى إن بولوط قپان علي بك [علي بك الكبير] في مصر وظاهر العمر في سوريا تمردا على الدولة وأثارا اضطرابات خطيرة، لم تلبث أن زادت واستمرت لأعوام تالية(١١٠). ومن ناحية أخرى بدأ يضيق العثمانيون لمرحلة السلم تلك على الرغم من ظهور بعض الاضطرابات الداخلية؛ فقد كانت ذكريات الامبراطورية العثمانية القوية لازالت ماثلة في الأذهان، وكان بعض رجالات الدولة قد بدأوا يتحينون الفرص لبعث هذه القوة من جديد وتجديد انتصاراتها التي عاشتها عام ١٧٣٩م. وفي النهاية سنحت الفرصة المرتقبة بسبب مشكلة لهستان، وانفتح الباب للدخول في الحرب. أما الوزير الأعظم محسن زاده محمد باشا فقد جرى عزله عندما عارض دخول الحرب (١١١).

وبموت اغسطس الثالث ملك لهستان عام ١٧٦٣م نهضت القوى الكبرى في أوربا للتدخل في اختيار الملك الجديد، فاستطاعت كل من روسيا وبروسيا أن تنجحا عن طريق الضغوط المشتركة في انتخاب ستانيسلاس بونياتوفسكى ليكون ملكاً عام ١٧٦٤م. وعلى ذلك ازداد الضغط الروسي في لهستان، أما الجبهة المعارضة فقد أقامت كونفدرالية بار وطلبت الحماية من العثمانيين، فلما تعرضت قوات تلك الكونفدرالية لملاحقات الروس لجأت إلى الأراضي العثمانية، فتعقبها الروس حتى دخلوا قصبة بلطة واشعلوا النيران فيها. وعلى ذلك سارع العثمانيون باعلان الحرب عام ١٧٦٨م مع تخلف قواتهم ونقص استعداداتهم من الناحية العسكرية رغم مرحلة السلم الطويلة. وتحولت الحرب إلى كارثة مطبقة على رجال الدولة الذين انخدعوا باحلام الفتح واستعادة القوة من جديد. وتكشف للعيان مدى ضعف الدولة الاداري والعسكري. والواقع أن روسيا هي الأخرى لم تكن راغبة كثيراً في الأقدام على الحرب، ومع ذلك فسوف تخرج ظافرة أمام العثمانيين الذين كانوا

---

(١٠٩) - أنظر: K.Beydilli, *Büyük Friedrich ve Osmanlılar, XVIII. Yüzyılda Osmanlı Prusya Münâsebetleri*, İstanbul 1985, s. 65-78.

(١١٠) - أنظر: Abdul-Karim Rafeq, "Changes in the Relationship Between the Ottoman central Administration and the Syrian Provinces from te Sixteenth to the eighteenth centuries", *Studies in Eighteenth Century*, s. 53-73; F.Emecen, "Ali Bey, Bulutkapan", *DİA*, II, 383-384. F.Emecen, "Zahir Ömer", *İA*, XIII, 455-456.

(١١١) - أنظر: Y.Nagata, *Muhsinzade Mehmed Paşa ve Âyanlık Müessesesi*, Tokyo 1976, s. 36 vd.

يحاربون بحركات ظاهرها المهارة وباطنها العجز في معركة ذات جناح واحد. فقد زحفت الجيوش الروسية من أوكراينا حتى نهر الدانوب واستولت على مناطق الحدود، ثم دخلت الأفلاق والبُغْدان، واحتلت القرم (١٧٧١م)، وكانت قد مدت الحرب إلى البحر المتوسط، واستطاعت بمساعدة الانجليز أن تحرق الاسطول العثماني عند چشمه (١٧٧٠م). وهنا استولت الدهشة على العثمانيين، كيف ينجح الروس في النزول إلى البحر المتوسط (١١٢). لأن الروس لم يكونوا من القدرة التقنية والمهارة القيادية التي تؤهلهم لتحقيق ذلك بمفردهم؛ ولم يكن العثمانيون يضعون الانجليز في الحسبان. ومن ناحية أخرى قام الروس - عندما فشل الاتفاق معهم بسبب القرم عقب الهدنة التي وُقعت عام ١٧٧٢م- بالهجوم من جبهة القوقاز، ثم عبروا الدانوب ودخلوا قصبة (حاجى اوغلى پازارى) وألحقوا الهزيمة بالعثمانيين عند موقعة قوزليجه. وعلى ذلك جرى توقيع معاهدة قَيْنَارْجَه الصغرى عام ١٧٧٤م، وانسحب الروس بمقتضاها من الأراضي العثمانية، إلاّ أن القرم أخرجت عن حماية العثمانيين وجُعِلت منطقة مستقلة، لتبدأ منذ ذلك مرحلةُ إلحاقها إلى روسيا. وكان الروس -من ناحية أخرى- يَدَّعون حق حماية الأهالي الارثوذكس(١١٣)، ولعل ذلك الوضع كان مهما لما سيترتب عليه من أحداث جديدة عوضاً عن فقدان الأراضي. كما أن انفتاح البحر الأسود لأول مرة على التجارة الروسية وهو الذي يُنظر إليه على أنه "حريم" العثمانيين كان يشكل تطوراً مهماً آخر في المجال الاقتصادي(١١٤). ولكن كانت عيون العثمانيين على القرم اكثر من أي شئ آخر، فعلى الرغم من أنهم عاشوا الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى ضياع القرم فانها سوف تشكل محور ارتكاز في السياسة العثمانية لفترة أخرى قادمة.

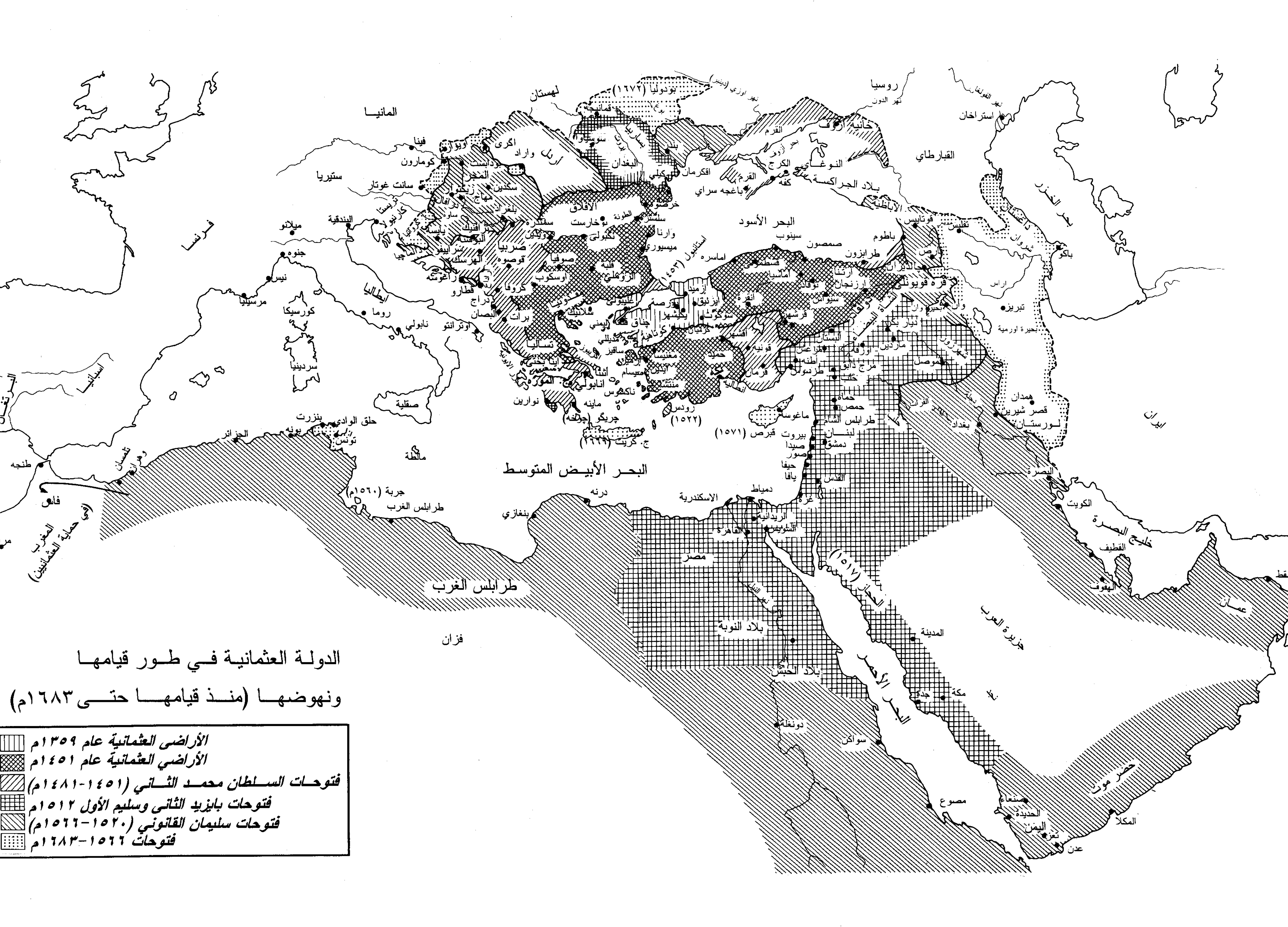
* * * *

---

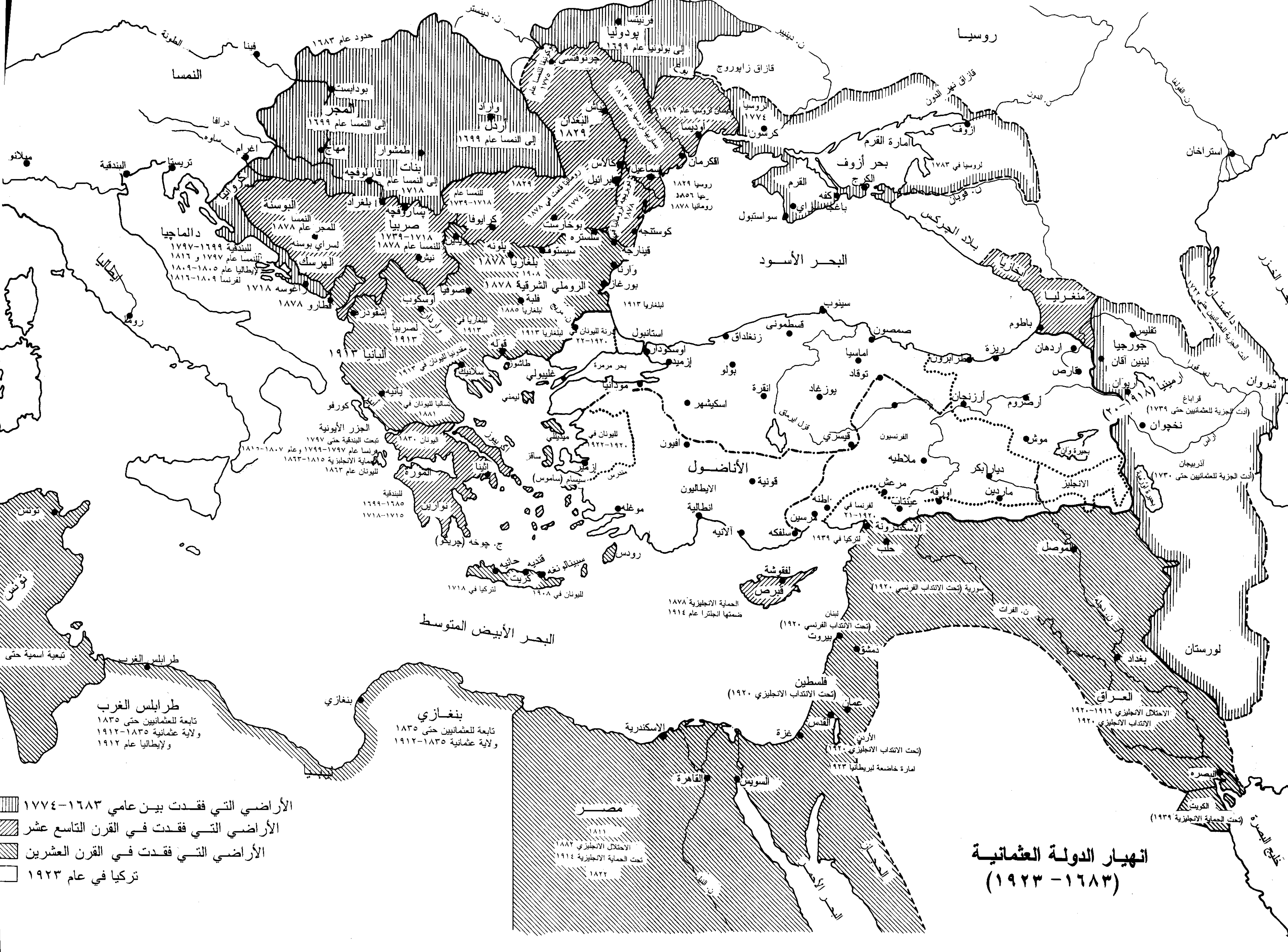
(١١٢) - من الخطأ أن نعزي هذه الحادثة إلى قلة المعلومات الجغرافية لدى العثمانيين، ولمعارفهم الجغرافية حول أوربا أنظر: V.Aksan, "Ottoman Sources of İnformation on Europe in the Eighteenth Century", *AO*, XI (1988), 5-16.

(١١٣) - أنظر في هذا الموضوع: R.H.Davison, "Küçük Kaynarca Antlaşması'nın Yeniden Tenkidi" (trc.E.Aköğretmen), *TED*, sy.10-11 (1981), 343-368.

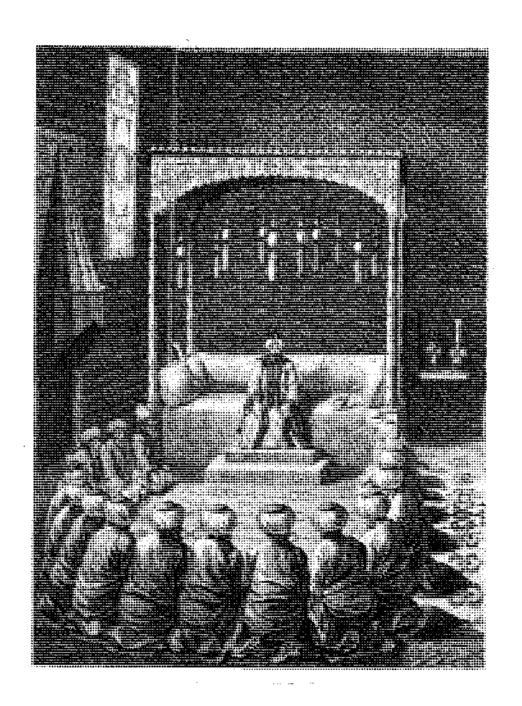
(١١٤) - أنظر: K.Beydilli, "Karadeniz'in Kapalılığı Karşısında Avrupa Küçük Devletleri ve Mîrî Ticâret Teşebbüsü", *Belleten*, LX/214 (1991), 687-756; I.Bostan, "İzn-i Sefîne Defterleri ve Karadeniz'de Rusya ile Ticaret Yapan Devlet-i Aliyye Tüccarları 1780-1846", *Türklük Araştırmaları Dergisi*, VI (1991), 21-44.

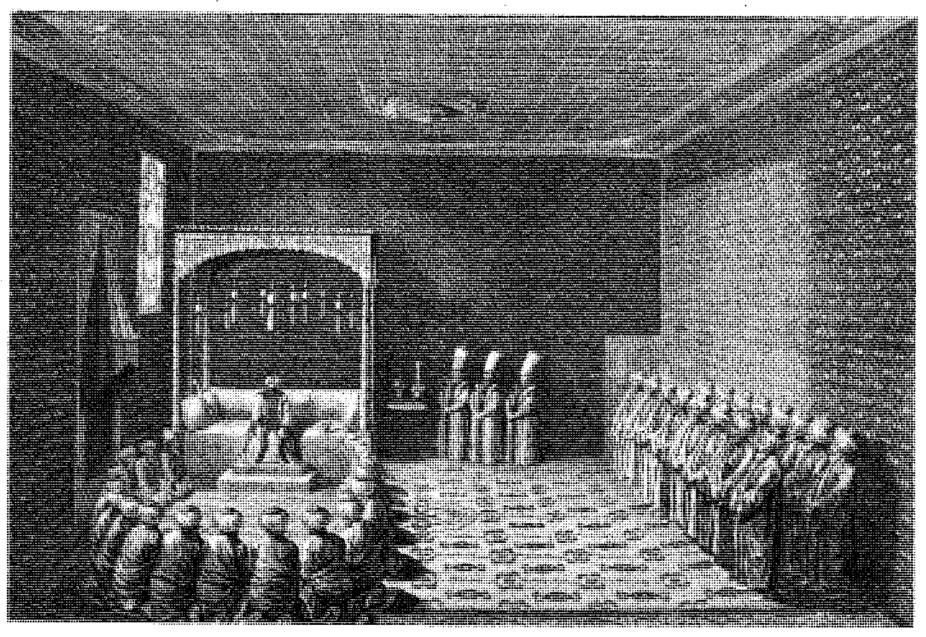


الدولـة العثمانيـة فـي طـور قيامهـا
ونهوضهـا (منـذ قيامهـا حتـى ١٦٨٣م)
الأراضي العثمانية عام ١٣٥٩م
الأراضي العثمانية عام ١٤٥١م
فتوحات السلطان محمد الثاني (١٤٥١-١٤٨١م)
فتوحات بايزيد الثاني وسليم الأول ١٥١٢م
فتوحات سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م)
فتوحات ١٥٦٦-١٦٨٣م
البحر الأبيض المتوسط
البحر الأسود
طرابلس الغرب
مصر
بلاد النوبة
بلاد الحبش
جزيرة العرب
البحر الأحمر
خليج البصرة
حضر موت
عمان
المانيا
فرنسا
ايطاليا
اسبانيا
روسيا
لهستان
ايران
فزان
مالطة
صقلية
سردينيا
كورسيكا
القاهرة
الاسكندرية
دمياط
بنغازي
طرابلس الغرب
جربة (١٥٦٠م)
الجزائر
تونس
طنجه
فاس
المغرب
(في حماية العثمانيين)
قبرص (١٥٧١)
رودس (١٥٢٢)
ج. كريت (١٦٦٩)
استانبول (١٤٥٣)
بودوليا (١٦٧٢)
المدينة
مكة
جدة
بغداد
البصرة
الموصل
تبريز
باكو
استراخان

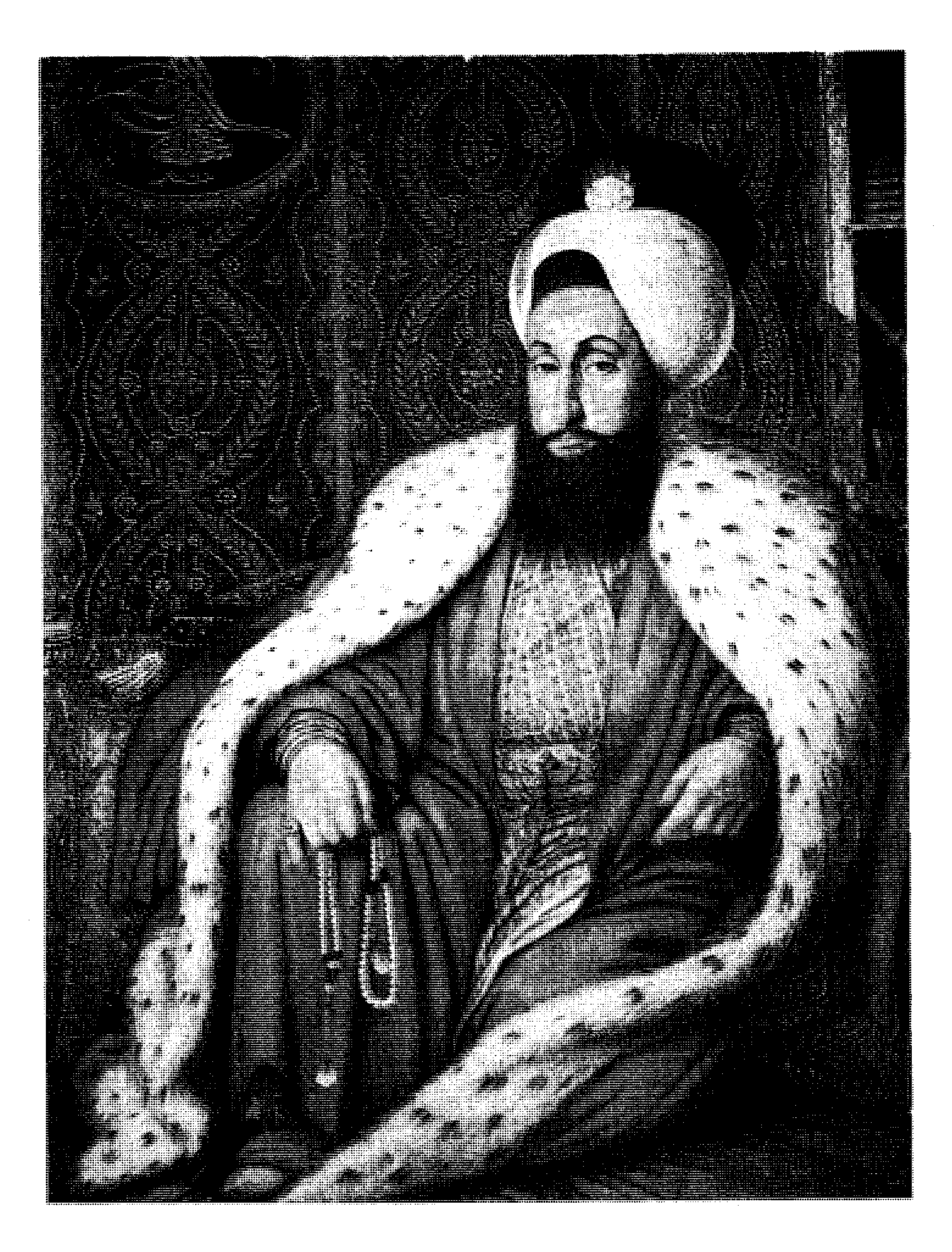


انهيار الدولة العثمانية
(١٦٨٣- ١٩٢٣)
الأراضي التي فقدت بين عامي ١٦٨٣-١٧٧٤
الأراضي التي فقدت في القرن التاسع عشر
الأراضي التي فقدت في القرن العشرين
تركيا في عام ١٩٢٣
البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
الأناضول
روسيا
النمسا
المجر
إلى النمسا عام ١٦٩٩
بودابست
أردل
البغدان
١٨٢٩
الأفلاق
بوخارست
صربيا
البوسنة
الهرسك
دالماچيا
البانيا ١٩١٣
بلغاريا ١٨٧٨
الروملي الشرقية ١٨٧٨
استانبول
إزمير
أنقرة
قونية
طرابزون
أرضروم
القرم
بحر أزوف
جورجيا
تفليس
نخجوان
الموصل
بغداد
البصرة
العراق
حلب
دمشق
بيروت
فلسطين
القدس
غزة
الاسكندرية
القاهرة
السويس
مصر
طرابلس الغرب
بنغازي
تونس
قبرص
كريت
رودس
اثينا
المورة
كورفو
الجزر الأيونية
بحر مرمرة
بلاد الجركس
لورستان
الكويت





25-26– السلطان عبد الحميد الأول ورجال قصره (من كتاب دوسون).



27- السلطان سليم الثالث مؤسس "دار الهندسة البرية الهمايونية" وواضع أسس جيش "النظام الجديد".

الفصل الثاني



الدولة العثمانية من معاهدة قَيْنَـارْجَـه الصغرى
حتى انهيارها

أولاً- بداية النهاية الطويلة: معاهدة قينارجه الصغرى وماتلاها

عندما اعتلى السلطان عبد الحميد الاول العرش (١٧٧٤-١٧٨٩م) كانت الحرب العثمانية الروسية (١٧٦٨-١٧٧٤م) التي اندلعت على أيام سلفه مصطفى الثالث قد وضعت أوزارها. وبينما كانت الدولة مشغولة بشئون الحرب من جانب، كانت مضطرة - على الجانب الآخر- للعمل على إصلاح ما خربته سنوات الحرب الطويلة، وإخماد الاضطرابات التي نشبت في مختلف الايالات، والبحث عن حلول للضائقة المالية التي بلغت ذروتها. وكانت رغبة السلطان عبد الحميد الأول أن تستمر الحرب الروسية التي تسلم زمامها إلاّ انها لم تسفر عن نتيجة طيبة بسبب الفشل في المجال العسكري؛ إذ انهزمت القوات العثمانية أمام العدو عند قُوزْلُوجَه [بالقرب من وَارنا Varna] آخر المواقع العثمانية، واضطر القائد العثماني محمد باشا محسن زاده أن ينسحب إلى معسكره في شُمْني وهو في حالة يرثى لها، ومن ثم لم تجد الدولة مفراً من قبول شروط الصلح الجائرة التي عرضتها روسيا. وانعقدت معاهدة الصلح في قَيْنَارْجَه الصغرى (كوچوک قينارجه) في ٢١ يوليه ١٧٧٤م. ففي تلك الحرب التي وصفها فردريك الثاني ملك بروسيا على أنها "حرب العميان مع العور"(١) كانت حالة الطرفين سيئة معاً. وهذا النصر الذي أحرزته روسيا لم يرجع إلى تفوقها المطلق في الأسلحة وإنما إلى حالة التردي التي بلغتها الدولة العثمانية. وتعد معاهدة قينارجه الصغرى أقسى المعاهدات التي أُجْبِرت الدولة العثمانية على توقيعها بعد معاهدة قَارْلُوفْـچَه عام ١٦٩٩م؛ فكان نهر آقصو (بوغ) هو الحد الفاصل الجديد بين أراضي الدولتين، وتقتصر تبعية القرم وقوبان وبوجاق للدولة العثمانية على النواحي الدينية المتعلقة بمقام الخلافة الاسلامية فحسب، أما من الناحية السياسية فقد انفصلت عن كيان الامبراطورية وتحولت إلى الاستقلال. وسوف تشكل هذه الحادثة الخطوة الأولى نحو قيام روسيا بضم القرم إلى أراضيها. أما الجانب المهم الآخر من المعاهدة فهو المواد التي تضمنتها وفسرها الروس على انها تمنحهم حق حماية الأقليات الارثوذكسية في أراضي الدولة العثمانية. وهذا الوضع هو الذي أبرز فداحة المعاهدة؛ إذ استندت روسيا الى تلك المواد واعطت لنفسها الحق

---

(١) - أنظر: Kemal Beydilli, *Büyük Friedrich ve Osmanlılar. XVIII. Yüzyılda Osmanlı-Prusya Münâsebetleri,* İstanbul 1985, s. 98.

فيما بعد للتدخل في شئون الدولة العثمانية (٢)، كما كفلت المعاهدة لسفن التجارة الروسية حق المرور من المضايق. وعقب هذا الصلح الفادح فان قيام النمسا باقتطاع قطعة أرض من امارة البغدان (بوكوفينا) ووقوف الدولة العثمانية متفرجةً عليها إنما كان إشارة أخرى تدل على مدى الضعف الذي سيطر عليها (١٧٧٥م).

وعقب هذه الحرب التي استمرت مدة تقرب من ست سنوات أدركت الدولة العثمانية انه لم يعد من الممكن مجابهة العدو بجيوش مهلهلة، وهذه الهزيمة التي تعرضت لها أمام الجيش الروسي الذي لم يكن بوجه عام في مستوى الجيوش الأوربية الأخرى من ناحية التنظيم والتدريب قد كشفت للعيان مدى الضعف الذي بلغته الدولة. وكان العامل الاساسي في حمايتها من أن تنمحي تماماً من خريطة أوربا – كما حدث لدولة لهستان عندما تقاسمتها الدول المجاورة لها [النمسا وروسيا وبروسيا] بين أعوام ١٧٧٢-١٧٩٥م وكذلك مثلما حدث لجمهورية البندقية القديمة عام ١٧٩٧م – هو أن الدول الكبرى تجنبت اقتساماً مثل هذا ولم تضعه بين أهدافها الرئيسية(٣). ومن ثم ظل وجود الدولة العثمانية منوطاً بموازين القوى والمصالح فيما بين دول أوربا العظمى، وبدرجة أعلى فيما بعد، ولا سيما على امتداد القرن التاسع عشر(٤).

١- الترتيبات التي جرت في عهد السلطان عبد الحميد الأول

تشكل الاصلاحات التي شاءت الدولة انجازها في شتى المجالات ميزة هامة تميز بها عهد عبد الحميد الأول بعد عام ١٧٧٤م. فالحقيقة أن الدولة -إلى جانب سعيها لإخماد بعض الثورات التي اندلعت داخل أراضيها [في المورة ومصر ولبنان] بعد معاهدة قينارجه ووجدت دعماً من الاسطول الروسي الذي دخل البحر المتوسط عام ١٧٧٠م وانشغالها بالحرب الايرانية التي نشبت عام ١٧٧٥م ومسألة القرم بوجه خاص – كانت قد نهضت أيضا للقيام ببعض الاصلاحات، إلاّ أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً ومستديماً. فقد كانت جهود الاصلاح متمثلة في بعض المحاولات ذات الطابع العسكري بوجه عام، ولم تستطع الدولة الاقدام على إحداث أي تغيير جذري. فقامت بالغاء "تشكيلات اللوندية" التي تحولت آنذاك في الأناضول إلى مصدر للشغب وإثارة الفوضى. وفي أثناء الصدارة العظمى للوزيرين قره محمد باشا (١٧٧٩-١٧٨١) وخليل حامد باشا (١٧٨٢-

---

(٢) - أنظر: R.H. Davison, "Russian Skill and Turkish İmbecility: The Treaty of Kuchuk Kainardkji Reconsidered", *Slavic Review*, 35/3 (Eylül 1976).

(٣) - أنظر: G.Stadtmüller, *Geschichtliche Ostkunde* I, München 1963, s. 108.

(٤) - أنظر: B.S. Baykal, "Lord Salisbury'nin İstanbul'da Fevkalâde Murahhaslığı", *AÜDTCFD*, II/4 (1944), 499-517; B.S. Baykal, "Bismarck'ın Osmanlı İmparatorluğunun Taksimi Fikri, *AÜDTCFD*, I/ 5, (1943), 3-12.

١٧٨٥م) وهما من رجال الدولة البارزين في ذلك العهد جرى استدعاء بعض الخبراء العسكريين من فرنسا(٥)، فحاولوا إصلاح "اوجاق المدفعية" (طوپچى اوجاغى) و "أوجاق حفاري الأنفاق" (لغمجى اوجاغى)، كما اجتهدت الدولة في زيادة عدد جنود "المدفعية السريعة" (سُرعت طوپچيلرى) الذي استُحدث في عهد مصطفى الثالث. واقيمت الاستحاكمات العسكرية على سواحل الروملي والقوقاز وعلى المضايق بوجه خاص استعداداً لأي حرب قد تندلع في المستقبل مع روسيا (٦). وفي عام ١٧٧٣م شارك البارون دي توت في افتتاح مدرسة لتعليم الرياضيات عُرفت باسم (رياضيه مكتبى)، وقد نقلت تلك المدرسة بعد مدة إلى الترسانة وجرى توسيعها هناك (١٧٧٦م) (٧). أما في عام ١٧٨٤م فقد جرت اضافة قسم للاستحاكمات العسكرية إلى هذه الـ (مهندسخانه). والى جانب مثل هذه التدابير التي اتخذت لمواجهة احتياجات الجيش التقنية سعت الدولة لتنظيم أوضاع السباهية ذوي الاقطاعات. ومع كل ذلك فلم يجرؤ أحد على الإقدام لإجراء أي إصلاح يمس اوجاق الانكشارية اكثر التشكيلات حاجة إلى الإصلاح. أما الاسطول العثماني الذي أحرقه الروس في موقعة چشمه عام ١٧٧٠م فقد سعت الدولة لاعادة إنشائه من جديد بفضل جهود الغازي حسن باشا الجزايرلي بوجه خاص، وعلى ذلك أعادت النظر في أوضاع الترسانات الموجودة في بحر ايجه ومرمره والبحر الاسود واستانبول واهتمت بصناعة السفن القادرة على تلبية الاحتياجات. وكانت المطبعة التي أسسها ابراهيم متفرقة في عام ١٧٢٨ لأول مرة قد عملت مدة قصيرة بعده ثم لم تلبث أن فقدت وظيفتها تماماً بسبب الاهمال التي تعرضت له آنذاك، فحاولت الدولة إعادة الحياة إليها، واهتم بها بكلكجي راشد افندي عام ١٧٨٢م حتى عادت تعمل من جديد (٨).

٢- قيام روسيا بضم القرم إلى أراضيها

كانت القرم قد حصلت على الاستقلال بمقتضى معاهدة قينارجه الصغرى، غير أن الأطراف المعنية لم تكن راضية عن ذلك الوضع. فقد رأت روسيا في استقلال القرم خطوه نحو ضم أراضي

---

(٥) - أنظر: A. Boppe, "La France et le militaire turc au XVIIIe siècle", *Feuilles d'Histoire,* (1912), s.368-402, 490-501 (trc. A. Refik), "XVIII. Asırda Fransa ve Türk Askerliği", *TTEM,* Yeni Seri I, IV [1929] s. 17-23.

(٦) - أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, "Kaynarca Muahedesinden Sonraki Durum İcâbı Karadeniz Boğazının Tahkimi", *Belleten,* XLIV/175 (1980), 511-533.

(٧) - أنظر: K.Beydilli, "İlk Mühendislerimizden Seyyid Mustafa ve Nizâm-ı Cedîd'e Dair Risâlesi", *TED,* sy. XIII (1987), 387-479.

(٨) - أنظر: K.Beydilli, *Türk Matbaa Tarihinde Mühendishâne Matbaası, Mühendishâne ve Kütüphânesi (1782-1839).* İstanbul 1994.

هذه المنطقة إلى أراضيها، بينما كانت الدولة العثمانية ترى من الضـرورة القصـوى أن توضـع تلك المنطقة تحت سيطرتها كما كان الحال من قبل. وفـي هـذه الحالـة كـان الصلـح الـذي أقرتـه معاهدة قينارجه يبدو وكأنه هدنة مؤقتة. وبينما كانت تتوطد العرى بين النفوذ الروسي فـي القرم واحتلالهم السري لها مع أمارة شاهين گراى الموالي للروس كانت الدولـة العثمانيـة تعيش هـي الأخرى قلق المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لضم القرم إلى روسيا وهي ذات الشعب المسلم. لان وقوع القـرم في أيدي الروس كان يعني أن تقع استانبول نفسها تحـت التهديـد المباشـر لهـم. وهـذه الحقيقـة كـانت تكشف أن تحفظات العثمانيين تجاه القرم قد تعمقت اكثر من جراء تلك المخاوف فضلاً عن الشـعور الدينـي. وكـانت الاحـداث التـي تسـبب الـروس فـي ظهورهـا فـي القـرم والأزمـات التـي خلفتهـا الاضطرابات الداخلية قد بلغت حداً يستلزم دخول الدولة العثمانية في حرب جديدة مع الروس، ومـع ذلك فلم تكن ترى نفسها مهيأة بعد لخوض مثل هذه الحرب. وكان من نتيجـة ذلـك العجـز أن فشـلت "وثيقة التعديل" (تنقيحنامه) التي جرى الاتفـاق عليهـا عـام ١٧٧٩ فـي قصـر (آيْنَـه لـى قَـوَاق) [فـي استانبول] في أن تأتي بتغيير يذكر عدا التصديق علـى الوضـع الـذي نصـت عليـه معـاهدة قينارجـه الصغرى بشأن القرم. وعلى الرغم من نقاط الوفاق الجديدة مثل الاقرار ببقاء القرم مستقلة وانسحاب العساكر الروس والاعتراف بالأمير شاهين گراى خاناً للقرم والاعتراف بحقوق السلطان العثمانـي عليهـا باعتباره الخليفـة فقد ظلت الاحتكاكات جارية بين الطـرفين[٩].

وكانت كاترينا الثانية قيصرة روسيا تطمح إلى الاستيلاء على القرم فتحقق لهـا ذلـك الأمـل فـي النهاية؛ إذ وقع تمرد ضـد شـاهين گـراى هنـاك فتذرعـت بـه روسـيا وارسلت قواتهـا لتحتـل القـرم بكاملها، ثم أعلنت ضمها إلى الأراضي الروسية [١٠]. وكـانت الدولـة العثمانيـة تـدرك مـدى تـردي الأوضاع التي تعيشها؛ فالجنود لا يتحلون بالنظام، والاستعدادات للحرب غير كافية والضائقة الماليـة وغير ذلك، ثم ما وضعته الدولة في حسبانها من أنها لن تحصل على أي عون من انجلترا وفرنسا اللتين كانتا مشغولتين بحرب الاستقلال الأمريكية، ومن ثم احتدم الصراع بينهما طويلاً، وعلـى ذلـك لم تجد الدولة العثمانية أمامها سوى الرضوخ للأمر الواقع الـذي فرضتـه روسـيا، واعـترفت رسـمياً من خلال "وثيقة" قدمتها في ٨ يناير ١٧٨٤م بان القرم أصبحت ملكا لروسيا[١١].

---

(٩) - أنظر: F.M. Emecen, "Son Kırım Hanı Şâhin Giray'ın İdamı Meselesi ve Buna Dair Vesikalar", *TD*, sy. XXXIV (1984), 315-347.

(١٠) -أنظر: A.Fisher, *The Russian Annexation of the Crimea, 1772-1783,* Cambridge 1970, s. 128 vd;
وللاطلاع على بيان كترينا الثانية حول الضم أنظر: W. Zinkeisen, *GOR*, Gotha 1859, VI, 927-930

(١١)-أنظر: A. Vâsıf, *Mehâsinü'l-âsâr ve Hakaiku'l-ahbâr,* (yay. M. İlgürel), İstanbul 1978, s. 105-106;

٣- حروب العثمانيين ضد روسيا والنمسا

رأت الدولة العثمانية في سكوتها على قيام روسيا بالاستيلاء على القرم حلاً مؤقتاً فرضته عليها ضرورات الواقع، فواصلت الاستعداد للحرب بينما تركت ساعة الحساب النهائية لتاريخ يأتي فيما بعد. وكان احتلال الروس للقرم قد دفع مئات الآلاف من المسلمين هناك إلى ترك ديارهم والنزوح إلى الأراضي العثمانية. وهنا شهدت الامبراطورية أولى موجات الهجرة الضخمة التي سوف تعيش نماذجها الأليمة المتكررة فيما بعد وعلى أحجام أضخم وأضخم. وهو الأمر الذي أشعل عواطف المسلمين وأدمى قلوبهم وأثار فيهم سخطاً عظيماً(١٢).

وكانت كاترينا الثانية صاحبة القرم تسعى إلى تحويلها في أقرب وقت إلى قاعدة عسكرية تستخدمها في سياسة التوسع التي ستجري عليها وتحقيق أطماعها ضد الدولة العثمانية. وهذه الأطماع التي عُرفت بوجه عام باسم "المشروع الاغريقي" كانت تستهدف اقتسام أملاك الدولة العثمانية وبعث الامبراطورية البيزنطية من جديد. وقد تقدمت مثل هذه المخططات إلى الدرجة التي جعلت كاترينا تُسمّي حفيدها الذي ولد عام ١٧٧٩م باسم ذي مغزى هو قسطنطين، ثم قيامهم برسْم الخرائط التي تكشف عن كيفية تقسيم أراضي الدولة العثمانية، والدخول في مباحثات جادة حول هذه الموضوعات في مدينة موخيلوف مع جوزيف الثاني حاكم النمسا عام ١٧٨٠م. وكانت المسألة محل متابعة قريبة من جانب انجلترا وفرنسا وبروسيا من خلال موقف مؤيد للدولة العثمانية، أما مسألة الرغبة في أن تكون رضاعة قسطنطين الصغير على "الحليب الاغريقي" و "مرضعات" يجري جلبهن خصيصاً من جزر بحر ايجة فقد كانت أمراً جعل من أطماع كاترينا الثانية شيئاً يبعث على السخرية (١٣) . وكان قيام الحاكمين الحليفين [كاترينا الثانية وجوزيف الثاني] برحلة تظاهرية إلى القرم ومروهما من تحت أقواس النصر التي كتب عليها "طريق بيزنطة" (مايو ١٧٨٧م) أمراً أدى إلى انفجار الوضع السياسي. ولما فاض صبر الدولة العثمانية ووجدت في الجهود النشطة التي قام بها الصدر الاعظم قوجه يوسف باشا ما يثير الحماسة أعلنت الحرب على روسيا بعد أن رفضت الأخيرة طلبها في القيام بحل نقاط الخلاف بينهما عن طريق المفاوضات [١٧ اغسطس ١٧٨٧م]. وبعد مرور ستة أشهر من إعلان الحرب حدث في الوقت

A. Cevdet, *Târîh-i Cevdet*, İstanbul 1309, III, 56-57, 333-334; W. Zinkeisen *GOR*, VI, 933-934; K. Beydilli, *Büyük Friedrich ve Osmanlılar*, s. 129 vd.

(١٢) – أنظر: Mustafa Nuri (Paşa), *Netâyicü'l-Vukuât*, İstanbul 1327, IV, 97

(١٣) – أنظر: W.Zinkeisen, *GOR*,VI, 269; Beydilli, *Friedrich ve Osm., s. 123*

الذي أخرجت فيه الدولة العثمانية طوغاتها* أن أعلنت النمسا شن الحرب عليها [٩ فبراير ١٧٨٨م] بسبب التحالف المعقود بينها وبين روسيا فكانت تلك الحادثة أمراً أحدث ارتباكا عظيماً وتطوراً جديداً لم يحسب له العثمانيون حساباً. وقبل أن تكتمل عدة الحرب دخلتها الدولة العثمانية على جبهتين بعد أن أعطت الفرصة لعدوها حتى يستعد خلال مدة طويلة مضت عقب الاعلان عن الحرب. وحققت في البداية بعض النجاح وخاصة ضد النمسا، فلما طال أمد الحرب عجزت عن مواصلة نفس النجاح، فقد كانت قلة خبرة الجيش وابتعاده عن كافة أنواع النظام وعدم كفاءة قواده واستمرار فعاليات العدو حتى شهور الشتاء وتوقفها عند العثمانيين هي من الأمور التي أدت إلى الهزيمة على الجبهات البرية وضياع قلعة مهمة مثل قلعة "خوتين". وفي البحر الأسود لم يتحقق النجاح المطلوب من وراء العمليات الحربية التي قام بها الاسطول بقيادة الغازي حسن باشا الجزايرلي، كما عجز عن فك الحصار الذي ضربه الروس على قلعة أوزي الموقع المحصن المهم. فلما جاءت الأخبار المؤلمة في يناير ١٧٨٩م بسقوط قلعة أوزي في أيدي الأعداء ومقتل عدد من الأهالي المدنيين العزل يصل إلى خمسة وعشرين ألفاً انتفضت استانبول، ورأت في ذلك علامةً على اتجاه الحرب وجهة خطرة وعاقبة وخيمة. حتى أن السلطان عبد الحميد الأول أصيب بالحزن فمرض ولم يلبث أن مات [٧ مايو ١٧٨٩م].

ولم يكن اعتلاء السلطان سليم الثالث العرش وهبوب رياح الأمل والفرحة أموراً حالت دون ذلك المسار السئ الذي سارت فيه الحرب. فقد احتلت روسيا الافلاق والبغدان، واستطاعت القوات النمساوية بحركاتها المتقدمة الجديدة أن تحقق نجاحاً عظيماً في صربيا والبوسنة، ثم تستولي على بلغراد [٨ اكتوبر ١٧٨٩]. ومع هذا جاء شتاء عام ١٧٨٩-٩٠ مثقلاً بالأحداث التي دفعت كلاً من روسيا والنمسا إلى طلب الصلح. فقد كانت السويد مشتبكة في حرب مع روسيا، وعقدت اتفاق تحالف مع الدولة العثمانية في ١١ يوليه ١٧٨٩م، وظلت تضيق الخناق على روسيا حتى أجبرت كاترينا الثانية على الحرب فوق جبهتين. كما حدث ما يشبه ذلك مع النمسا؛ إذ كانت مشغولة بالانتفاضات الوطنية في هولانده والمجر، كما أن التحالف العثماني البروسي الذي تحقق بعد مفاوضات طويلة في ٣١ يناير ١٧٩٠م(١٤) قد جعلها تقع بين نارين.

---

* طوغ أو طوخ، خصلة من شعر الحصان، تعلق فوق ساريةٍ علامةً على الإمارة أو الحكم أو الوزارة، أو علامة عامة على الوظائف والمأموريات العسكرية. وكان يوجد في قمة السارية التي تحمل الطوخ كرة أو هلال من الذهب أو الفضة. وكان لأمير السنجق طوخ واحد، والأمير الأمراء (بكلربكى) طوخان، وللوزير ثلاثة، أما أطواخ السلطان فكانت ستة، تتقدم موكب الصدر الأعظم عندما ينوب عن السلطان في قيادة الجيش...

(١٤) – أنظر: K. Beydilli, *1790 Osmanlı-Prusya İttifakı (Meydana gelişi-tahlili-tatbiki)*, İstanbul 1984.

ولما قامت الثورة الفرنسية واستولى القلق العميق على دول أوربا - والنمسا بوجه خاص- بسبب قربها الجغرافي من روسيا وفرنسا كان ذلك من الأحداث المهمة التي مهدت السبيل أمام الدولة العثمانية لعقد صلح بشروط معقولة.

ولم تشأ بروسيا أن تكبر النمسا وتتعاظم قوتها وتخرج ظافرة من الحرب مع العثمانيين، فكانت تخطط للاستفادة من تلك الحرب في توسيع أراضيها [خطة هرتزبرت]، وبدأت تتحرك عقب التحالف الذي عقدته مع الدولة العثمانية حتى أجبرت قيصرها ليوبولد الثاني الذي اعتلى العرش حديثا (١٧٩٠-٩٢) على عقد معاهدة رايخنباخ Reichenbach معها [٢٧ يوليه ١٧٩٠]. ومع رضوخ النمسا لتلك المعاهدة قبلت الجلوس مع العثمانيين على المائدة للتفاوض على الصلح، وبذلك عُقدت الهدنة بين الدولتين المتحاربتين في (يرگوكى) وتوقفت الحرب بينهما [١٨ سبتمبر ١٧٩٠م]. أما مفاوضات الصلح - التي بدأت مع انسحاب النمسا من الحرب نتيجة لتهديد بروسيا لها- فقد جرى التوقيع عليه في زشتوي بعد مساومات طويلة [٤ اغسطس ١٧٩١م][١٥]. ومع انعقاد معاهدة الصلح عادت الدولة العثمانية إلى حدودها التي كانت قبل الحرب، واستعادت كافة المناطق التي فقدتها بما في ذلك بلغراد مع استثناء بعض التعديلات البسيطة على الحدود وبعض الأراضي. وهذه الحرب التي توقفت بمعاهدة صلح زشتوي كانت على درجة من الأهمية نظراً لأنها كانت تمثل آخر الحروب بين العثمانيين والنمساويين، فمنذ ذلك التاريخ أصيبت النمسا بنفس العلة التي أصابت الدولة العثمانية، وسوف نشهد بوضوح أنها تعرضت للتهديد من نفس العدو. لأن النفوذ الروسي على الرعايا السلاف والارثوذكس في منطقة البلقان وجهود الشعوب التي عاشت هناك في الوصول بقضاياها القومية إلى النجاح بمساعدة روسيا كانت أموراً تهدد النمسا التي تعيش على أراضيها عناصر سلافية مثل الدولة العثمانية. وسوف يكون من شأن التصدي لروسيا في استغلالها لتلك العناصر في البلقان ومحاولاتها لمد النفوذ والسيطرة هناك أن ينشأ بين الدولة العثمانية والنمسا شيء من وحدة المصير السياسي، ويستمر ذلك الوضع محافظاً على طبيعته حتى النهاية.

ولما أضطرت النمسا للانسحاب من الحرب وجدت كاترينا الثانية نفسها هي الأخرى مضطرة لإنهاء الحرب بينها وبين السويد التي تحالفت مع الدولة العثمانية واستمالتها إلى جانبها

G.Karamuk, *Ahmed Azmi Efendis Gesandtschaftsbericht als Zeugnis des osmanischen Machtverfalls und der beginnenden Reformära unter Selim III.*, Frankfurt 1975.

(١٥) - أنظر: K. Beydilli, *1790 Osmanlı-Prusya*, s. 127 vd.

[معاهدة Märäle – ١٤ اغسطس ١٧٩٠م]. ومن ثم أصبحت الدولة العثمانية ودولة روسيا في وضع يحتم على كل واحدة منهما مواصلة الحرب بمفردها، لاسيما وأن بروسيا كانت على الرغم من تحالفها مع الدولة العثمانية لا تعتزم المشاركة في الحرب. وكان السلطان سليم الثالث يريد بعزم صادق مواصلة الحرب واستعادة القرم سبب نشوب الحرب والهدف النهائي وراءها. غير أن حالة الفوضى المتفاقمة التي كانت عليها الجيوش العثمانية لم تكن تبعث على الأمل في استمرار الحرب بنجاح؛ فقد عجزت عن الحيلولة دون سقوط مواقع خطيرة مثل كيلي واسماعيل في أيدي العدو [اكتوبر – نوفمبر ١٧٩٠م]. وكان إقدام الصدور العظام الذين يتولون زمام الأمور في تلك الأيام الحرجة على تنفيذ أعمالهم عن طريق "القرعة" أو "صلاة الاستخارة" (١٦) علامةً بارزة على انعدام الحيلة الذي وقعت فيه الدولة. حتى ظهر بصورة قاطعة في النهاية ومع هزيمة الجيش الأخيرة في (ماچين) [١١ يوليه ١٧٩١م] أنه لن يقدر حتى على الصمود في مواجهة العدو وليس إحراز النصر، واصبح عقد هدنة في (قلاس) أمراً لامفر منه [١١ اغسطس ١٧٩١م]. واستطاع مندوبو الطرفين بعد مفاوضات صعبة أن يوقعوا في (ياش) على معاهدة للصلح [١٠ يناير ١٧٩٢م]. وعلى ذلك تتخلى الدولة العثمانية بشكل قاطع عن أملها في استعادة القرم مرة ثانية، وتُجْبَرُ على زحزحة حدودها إلى الوراء من نهر آقصو (بوغ) حتى نهر طورله [دينيستر]، وتتخلى لروسيا عن أوزي وأراضيها. أما على سواحل تلك الأراضي المفقودة فسوف يقام بعد مدة ميناء اوديسا الذي سيشكل في المستقبل أساس القوة البحرية الروسية في البحر الأسود (١٧٩٦م) (١٧). وكانت معاهدة ياش تؤكد على سريان مفعول المعاهدات السابقة التي جرى عقدها بين الدولتين (١٧٧٤، ١٧٧٩، ١٧٨٤م). وأعادت روسيا من جديد مناطق الأفلاق والبغدان، وبندر، واسماعيل، وكيلي، وآق كرمان، وبوجاق التي استولت عليها أثناء الحرب. كما اتضحت ساحة النفوذ بين العثمانيين والروس في منطقة القوقاز واضطرت الدولة العثمانية إلى التراجع هناك أيضا.

ثانيا – الشعور بضرورة التجديد: "النظام الجديد"

١- الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث

كانت الحروب الأخيرة والهزائم الفادحة أمام الأعداء قد كشفت بجلاء أن الدولة بكيانها الهرم لن تتمكن من حماية وجودها في مواجهة الدول الأوربية. ولهذا أصبح لا مناص من الاتجاه نحو

---

(١٦) – أنظر: *Mufassal Osmanlı Tarihi*, İstanbul 1962, V, 2697, 2700-2701

(١٧) – أنظر: Patricia Herlihy, *Odessa. A History. 1794-1914,* Cambridge 1986

إجراء تنظيم عام في كافة المؤسسات التي من خلالها تقف الدولة على قدميها، فقد استلزمت الهزائم الأخيرة والخسائر الفادحة في الأراضي أن تسارع الدولة بوجه خاص وقبل كل شيء باجراء الإصلاحات العسكرية وتنظيم الجيش على الأساليب الأوربية. وهكذا فان التجديدات الذي سيتم قبولها على الأساليب الأوربية ظهرت نتيجة للحاجة الملحة والضرورة القصوى اكثر من كونها إعجاباً عشوائيا شعر به المسئولون تجاه أوربا. وكانت إعادة النظر في كافة المؤسسات داخل كيان الدولة وتنظيمها وتجديدها تبعاً لحاجة العصر وظروفه هي الهدف الشامل لحركة "النظام الجديد". ومع ذلك فان الجهود الرامية إلى تنشئة جنود منضبطين مدربين على الأساليب الأوربية بوجه خاص واقامة جيش جديد قد أدت إلى التركيز على هذا التعريف في نقطة بعينها. فان تنشئة جنود منضبطين مدربين بالمعايير الأوربية واقامة الجيوش الحديثة، وإلغاء اوجاق الانكشارية الذي لم يعد يصلح لشيء بعد أن فَقَد منذ زمن طويل ميزته كتشكيل عسكري، وتحطيم نفوذ الفئات الاستغلالية المناهضة لكافة حركات التجديد والمتواطئة مع هذا الأوجاق، ثم محاولة التوافق بهذه الصورة مع القفزات المتقدمة التي أحرزتها أوربا في مجال العلوم والفنون والتجارة وفي المجال "الحضاري" بشكل عام، كانت كلها أموراً تشكل الأهداف الأساسية في حركة التجديد التي عزمت عليها الدولة. ولكن لما كان امتلاك أي دولة كانت لجيش منظم قوي أمراً لا يمكن فصله عن التركيب العام لتلك الدولة وعن قدرة الادارة المدنية وتوافق مؤسساتها مع ظروف العصر وعن تماسكها وطاقاتها الاقتصادية فلا بد أن ننظر إلى "النظام الجديد" في إطار هذا المعنى وذلك التعريف ونتناوله ككل لا يتجزأ (١٨). أما البدء في الاصلاحات بالجيش على وجه الخصوص وتحديث القوات المسلحة والتركيز على ذلك قبل أي شيء آخر فانما يُعد ضرورة فرضت الهزائمُ الأخيرةُ التي تعرضت لها الدولة أمر الإسراع فيها.

وكانت الخطوة الأولى في الاعداد للاصلاحات المطلوبة هي مطالبة بعض رجال الدولة وذوي الرأي الصائب بكتابة أفكارهم ومقترحاتهم حول الإصلاح فيما عرف باسم "لوائح" (لايحه). وقد انطوت تلك اللوائح على أهمية خاصة نظراً لأنها كشفت عن اتجاهات متباينة حول إصلاح الدولة بوجه عام وإعادة تنظيم الجيش بوجه خاص. وتجاوب السلطان سليم الثالث مع الأفكار الاصلاحية الرامية إلى حل جذري، وقرر إقامة جيش حديث يجري تدريبه وتنظيمه بالأساليب الأوربية [عساكر "النظام الجديد"] ليكون جنباً إلى جنب مع عساكر الانكشارية، ثم

(١٨) - أنظر: Cevdet, *Tarih*, VI, 5

تحديث الطوائف الفنية الأخرى في الجيش. كما تقرر العمل على اصلاح الاوجاقات العسكرية ذات النظم القديمة بالقدر الممكن. ولكن لم يمض وقت طويل حتى ظهر أن جنود الانكشارية كانوا يعارضون حتى التدريبات على الأساليب القديمة ناهيك عن التدريب على النظم الحديثة [١٩]. ولما لم يشعر أحد في البداية تحت وطأة الهزائم الأخيرة بمعارضة مهمة تجاه تشكيل عساكر "النظام الجديد" فقد تقرر إقامة ذلك التشكيل في الاناضول أيضاً فيما بعد، واستطاع عبد الرحمن باشا وَالي قرمان أن يحقق نجاحاً بارزاً في هذه المهمة.

كما فكروا في بعض التدابير من أجل إصلاح أوجاق الانكشارية هو الآخر، فتقرر أن يجري تدريب جنوده في أيام معلومة من كل أسبوع. وفكروا بوجه خاص في الحيلولة دون تداول بطاقات (أسامي/أسامه) الانكشارية التي كانت بمثابة "شهادة راتب" يجري تحصيله كل ثلاثة شهور ولها سوق مثل سوق السندات تباع وتشتري فيه، والسعي لايجاد الوسيلة التي تمنع المدنيين من غير عساكر الانكشارية من استغلال ذلك الوضع واساءة استعماله. غير أن مثل هذه الاجراءات كانت تمس مصالح فئات عريضة أخرى من غير الانكشارية، ولهذا أدت إلى سخط عام. فما كان من الأشخاص أصحاب بطاقات الاسامي الذين ليس لهم صلة بالحياة العسكرية إلاّ أن سعوا لتحريض الانكشارية لمناهضة "النظام الجديد". وظهرت التحركات المناهضة مدعية "أن التدريب من عمل الكفرة"، وكشفت أن هذا الأوجاق والأشخاص المرتبطين به لن يقبلوا الإصلاح، وبالتالي فان الاصلاحات المطلوب تنفيذها لن تعتمد إلاّ على عساكر "النظام الجديد" وحده. وكان الاصلاح جارياً آنذاك على الفئات الفنية الأخرى مثل الخُمبَرجية [أي رماة القُمبر] واللغمجية [حفاري الأنفاق] والطوبجية [أي جنود المدفعية]، فقاموا في الطوبخانه [دار صب المدافع] بتصفية غير الصالح وطرد من لا يجيئون إلا لتقاضي العلوفة [الرواتب المقررة] فحسب. وقامت الدولة باستخدام الخبراء الاجانب من دول مختلفة وعلى رأسها فرنسا لتدريب تلك الفئات. أما مسألة إعادة تنظيم الأسطول فكانت موضوعاً تناولوه كأمر مستقل قائم بذاته، فجرت صياغة القوانين المفصلة لاعادة تنظيم شئون البحرية من جديد، وتحقق انضباط الضباط والجنود العاملين على السفن البحرية، واستدعوا المهندسين من السويد وفرنسا من أجل صناعة السفن وصيانتها،

---

(١٩) – أنظر: Niyazi Berkes, *Türkiye'de Çağdaşlaşma,* İstanbul 1978, s. 115

وشرعوا في إنشاء سفن خفيفة وسريعة على الطراز الفرنسي بدلاً من السفن الثقيلة الضخمة غير المتناسقة على الطراز القديم، حتى أنشئ اسطول حديث ذو حالة أفضل في مدة وجيزة(٢٠).

كما قاموا باصلاح وتطوير "المهندسخانة البحرية" التي جرى إنشاؤها قبل ذلك (١٧٧٣م) لتكون جاهزة لتلبية احتياجات الاسطول الجديد. وكانت تقوم تلك المدرسة بتعليم شئون الملاحة وانشاء السفن في آن واحد. وقاموا علاوة على ذلك بانشاء "مهندسخانة برية" (١٧٩٥م)، اقيمت داخلها مطبعة ومكتبة لتولي مهمة ترجمة وطباعة الكتب اللازمة لهاتين المدرستين (٢١).

ولأن عمليات التحديث في الجيش والاسطول وتطبيق برنامج "النظام الجديد" كانت تستلزم مصادر مالية كبيرة فقد جرى استحداث "صندوق" جديد ومستقل عُرف باسم "خزانة الإيراد الجديد" (إيراد جديد خزينه سي) كانت مهمتها مواجهة النفقات المالية لمثل هذه الأمور، وجرى تخصيص الضرائب المحصلة من بعض الأقلام لهذا الصندوق فضلاً عن الايرادات المختلفة الاخرى التي استحدثت لنفس الغرض(٢٢).

وكانت الادارة المدنية في الامبراطورية عندما اعتلى السلطان سليم الثالث العرش تسيطر عليها الفوضى بشكل تام؛ فقد كان موظفو الايالات واصحاب النفوذ في مناطقهم [الأعيان والمتغلبة] يسيئون استخدام سلطاتهم وصلاحياتهم حتى تعطل دولاب العدالة وتوقف تماماً. أما الانحطاط الاقتصادي فكان قد بلغ حدوداً واسعة من جراء الحروب التي طال أمدها. وكانت التدابير التي أتخذها السلطان سليم الثالث في تلك المجالات لا تعدو أن تكون عدداً من التنظيمات ضمن إطار الأسس القديمة القائمة. ومع ذلك فقد أقيمت سلطة الدولة وتم الانضباط وتحقق الأمن والاستقرار. كما أعيد في تلك الأثناء تنظيم الإيالات في الأناضول والروملي، وحرصت الدولة على تعيين موظفين أكفاء يُعتمد عليهم في إدارتها. وضمنت الدولة قيام القضاة بمهامهم على الوجه الاكمل، وحالت دون ظلمهم للناس وطلب أموال زائدة منهم. وجرى ايضا تنظيم أصول التيمارات والزعامات بقوانين جديدة، أما الشاغر منها فقد حُولت عائداته إلى خزانة الدولة. وظلت التدابير التي اتخذتها الدولة في المجال الاقتصادي قاصرة عن تلبية الاحتياجات وظروف العصر، وكان من الاجراءات الأساسية التي حرصت عليها الدولة في ذلك المجال هي صرف

---

(٢٠) – لكل ذلك أنظر: A. İ. Gençer, *Bahriye'de Yapılan İslahat Hareketleri ve Bahriye Nezâreti'nin Kuruluşu (1789-1867)*, İstanbul 1985.

(٢١) – أنظر: K.Beydilli, *Mühendishâne Matb. ve Kütüb*

(٢٢) – أنظر: Yavuz Cezar, *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi. (XVIII. Yüzyıldan Tanzimat'a Mali Tarih)*, İstanbul 1986.

النظر عن الأقمشة الغالية المستخدمة في الزي واللباس، والاتجاه نحو الأقمشة "المحلية"، وغير ذلك من إجراءات التقشف التي لم تسفر عن نتائج ذات بال. أما عن الاجراءات في المجال التجاري فلم تَعْدُ ان تكون عدداً من التنظيمات داخل اطار القديم. وعلى الرغم من ادراك المسئولين بان التجارة هي مصدر ثراء الدول فلم تُتخذ بعض التدابير الجذرية في هذا المجال، ولم تُطبق الاجراءات التجارية [المركنتلية] التي جرت أوربا على تطبيقها منذ زمن طويل. واقتصر الأمر على محاولات غير اقتصادية بريئة مثل قيام بعض رجال الدولة بشراء سفينة لكل واحد منهم وتشغيلها (٢٣).

وكان يقوم على تنظيم العلاقات مع الدول الأوربية حتى عهد سليم الثالث سفراء تلك الدول في استانبول، بينما لم يكن للدولة العثمانية سفراء قائمون في العواصم الأوربية. وهؤلاء السفراء الأجانب ومعهم المترجمون المختارون من الرعايا المسيحيين المحليين في الغالب هم الذين يتولون مهمة ربط الصلة بين الدولة العثمانية والخارج. أما فيما بين رجال الدولة فلم يكن أحد يعلم منهم أية لغة أجنبية إلاّ فيما ندر. وكان من اللازم لتمثيل الدولة العثمانية في عواصم الدول الأجنبية والحصول على المعلومات المباشرة والموثوقة حول علاقاتها مع الدول الأوربية أن يجري تعيين السفراء الذين يمكنهم الاقامة في تلك الدول واقامة السفارات الدائمة هناك. فأرسلت الدولة لهذا الغرض عدداً من السفراء الدائمين وجعلت البداية للعواصم المهمة مثل لندن (١٧٩٣م) وباريس (١٧٩٧م) وفينا (١٧٩٧م) وبرلين (١٧٩٧م) (٢٤). وقد ساعدت تلك السفارات على تنشئة العديد من المثقفين العثمانيين وتعلمهم للغات اجنبية وتعرفهم على الأفكار السائدة في دول أوربا، كما لعبت دوراً مهماً في أن جعلت منهم "نوافذ" مفتوحة على اوربا لدولتهم بعد العودة. وعلى ذلك بدأت تتشكل أقلية صغيرة وجهتها الغرب. وكان المسيحيون المحليون حتى ذاك الوقت هم الوسطاء بالدرجة الأولى في إدارة السياسة الخارجية للدولة فامكن بصعوبة توسل السبل المؤدية إلى أن يأخذ الأتراك أيضاً مكانا إلى جانبهم حتى استطاعوا ان يحلوا محلهم فيما بعد.

---

(٢٣) - أنظر: K.Beydilli, "Karadeniz'in Kapalılığı Karşısında Avrupa Küçük Devletleri ve Mîrî Ticaret Teşebbüsü", *Belleten,* LV/214 (1991), 687-755.

(٢٤) - أنظر: E. Kuran, *Avrupa'da Osmanlı İkamet Elçilerinin Kuruluşu ve İlk Elçilerin Siyasi Faaliyetleri (1793-1821),*Ankara 1988.

٢- حروب العثمانيين ضد الفرنسيين والروس والانجليز والأحلاف التي عُقدت

كانت الدولة العثمانية حينما بدأت حركات الاصلاح وعزمت على الاستمرار فيها، تختلج في الوقت نفسه تحت وطأة الأحداث الساسية، وكانت الانتفاضات [٢٥] والحروب الداخلية في أنحاء البلاد عاملاً مهماً في فشل الاصلاحات المطلوبة بقدر عدم كفاية الكوادر القادرة على تنفيذ تلك الاصلاحات. وكان تكاثر "الأعيان" الاقوياء المتسلطين في الروملي[٢٦] بوجه خاص فضلاً عما هو في الأناضول [محمود باشا في إشقُودْرَه، وييلق اوغلى سليمان باشا في سلستره، وبازْوَند اوغلى عثمان باشا في وِيدين] يضعف من شأن السلطة المركزية داخل البلاد. كما كان يوجد إلى جانب هؤلاء المتسلطين أهالي الصرب والجبل الأسود أيضا ممن شاءوا الاستقلال عن الدولة ولجأوا إلى السلاح. وإذا أضفنا إلى ذلك ما كان من نزاعٍ بين الولاة والمماليك في مصر، ثم قيام محمد علي في النهاية بالقضاء عليهم واستحوازه على الحكم، ثم ثورات أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحجاز، والاضطرابات التي أثارتها طوائف مختلفة [٢٧] من المتغلبة في الأناضول لأمكننا أن ندرك جيداً مدى صعوبة الظروف التي كانت تجري من خلالها حركات الإصلاح.

وكان أهم اعتداء تعرضت له الامبراطورية من الخارج في تلك الآونة هو الاعتداء الفرنسي على مصر عام ١٧٩٨م وعملية الاحتلال السهلة التي قام بها الجنرال بونابرت لها. ففي اعقاب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م سعت فرنسا لتحريض الشعوب من اجل نيل حريتها واستقلالها، رغم أنها لم تكن قد تخلت عن سياستها في التوسع والاستعمار. وكان بونابرت يطمح إلى اخراج انجلترا - العدو اللدود لفرنسا- من البحر الابيض المتوسط، ويخطط لضربها باحتلال مصر الواقعة عند أهم النقاط على الطريق المؤدي إلى الهند. وكانت فرنسا بمقتضى "معاهدة كامبو فورميا" التي جرى عقدها في ١٧ اكتوبر ١٧٩٧م قد تقاسمت مع النمسا أراضي جمهورية البندقية ثم استولت على أراضي البندقية القديمة الواقعة على سواحل دالماچيا في الشريط الساحلي لألبانيا وعلى مجموعة من الجزر مثل "كورفو وزنتا وآيامَوْرا وكفالونيا" ثم أصبحت جارة للدولة العثمانية التي كانت تشعر بعدم الارتياح إزاء فرنسا من جراء الافكار الثورية، فلما

---

(٢٥) - حول "لصوص الجبال" بوجه خاص أنظر:
Y. Özkaya, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Dağlı İsyanları (1791-1808)*, Ankara 1983.

(٢٦) - أنظر: Y.Özkaya, *Osmanlı İmparatorluğunda Âyanlık,* Ankara 1977

(٢٧) - أنظر: Ö.Mert, *XVIII. ve XIX. yüzyıllarda Çapanoğulları*, Ankara 1980; N.Sakaoğlu, *Anadolu Derebeyi Ocaklarından Köse Paşa Hânedanı*, Ankara 1984.

وقع ذلك الاعتداء لم تشأ الدولة العثمانية تصديقه، ثم لم يلبث أن تحول إلى عداء سافر وصدام مسلح[٢٨].

وكان إخراج فرنسا من مصر أمراً يفوق طاقة الدولة العثمانية، غير أن قيام فرنسا بالاستيلاء على قُطر مهم مثل مصر يَسّر على الباب العالي ايجاد حلفاء أقوياء من "الائتلاف" الذي كان يكافح ضد فرنسا في القارة الأوربية. وعلى ذلك جرى عقد تحالف ضد فرنسا مع الروس في ٣ يناير ١٧٩٩م وآخر مع انجلترا في الخامس من نفس الشهر ومع الصقليتين [دولة صقلية ونابولي] في ٢١ منه، وتحرك الأسطول الروسي الحربي ليعبر لأول مرة من المضايق ويجد الفرصة للدخول إلى البحر الأبيض المتوسط[٢٩]. ولاشك أن رغبة روسيا في استغلال الفرصة التي حصلت عليها مؤقتاً بمقتضى المعاهدة وتحويلها إلى حق دائم يمكنها من تحقيق مطامعها التاريخية سوف تشكل أحد الأهداف الرئيسية في السياسة الروسية فيما بعد، ومن ثم تظهر إلى الوجود "مسألة المضايق" [٣٠]. وللتحالف العثماني الروسي أهمية خاصة؛ إذ يكشف عن أول نموذج لتحرك قوات الدولتين معاً ضد عدو مشترك -حتى وإن اختلفت الأهداف- بعد ما كانتا تتقاتلان فقط في ميادين الحرب حتى ذلك التاريخ. وقد انتهت جهود بونابرت في مصر ثم رغبته في محاصرة عكا والسيطرة على أراضيها وتحقيق أطماعه المستقبلية هناك [٥ مايو ١٧٩٩] بالهزيمة التي تعرض لها أمام احمد باشا الجزار [٣١]، وتخليه عن حكم مصر لأحد جنرالاته بسبب الأحداث التي وقعت في فرنسا. وكان من نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المتحالفة أن تحرج وضع القوات الفرنسية في مصر واضطرت للجلاء عنها بعد عقد معاهدة [٣٠ اغسطس ١٨٠١م]. ولكن بقي على الدولة العثمانية آنذاك أن تنشغل بحلفائها؛ فقد شاءت انجلترا ان تظل في مصر بهذه الذريعة، وقام الروس بتحريض [٣٢] الرعايا المسيحيين في المورة وجزر البندقية القديمة المأخوذة من الفرنسيين، ثم أرادوا تحويل حق العبور المؤقت من المضايق إلى حق دائم مما دفع الدولة العثمانية لأن تقترب من فرنسا وتحاول عقد معاهدة صلح

---

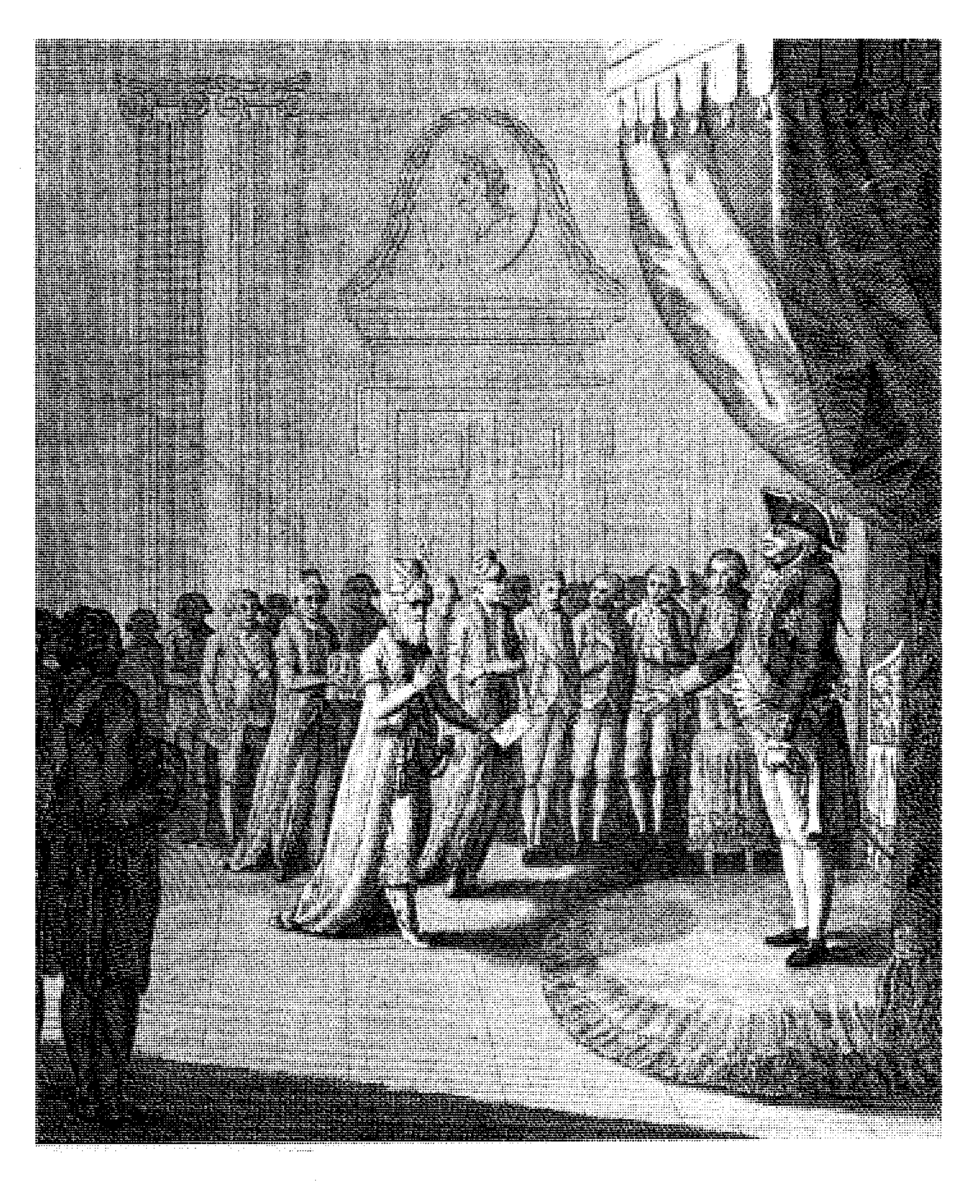
(٢٨) – أنظر: E.Z.Karal, *Fransa-Mısır ve Osmanlı İmparatorluğu, 1797-1802,* İstanbul 1940

(٢٩) – أنظر: C. Tukin, *Osmanlı İmparatorluğu Devrinde Boğazlar Meselesi,* İstanbul 1947, s. 72 vd.

(٣٠) – أنظر: نفس المصدر، نفس الصفحات.

(٣١) – أنظر: F. Emecen *"Cezzar Ahmed Paşa", DİA*, VII, 517-518

(٣٢) –أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, "Arşiv Vesikalarına Göre Yedi Ada Cumhuriyeti", *Belleten,* 1/3-4 (1937), 627-639; E.Z.Karal, "Yunan Adalarının Fransızlar Tarafından İşgali ve Osmanlı-Rus Münasebâtı, 1797-1798", *TD* sy. I (1937), 100-125.



28- ملك بروسيا فردريك ويلهلم الثاني وهو يستقبل احمد عزمي
افندي سفير الدولة العثمانية إلى برلين - فبراير ١٧٩١م.



29- ملك انجلترا جورج الثالث يستقبل يوسف
اگاه افندي أول سفير عثماني دائم (١٧٩٢م).

معها في أسرع وقت، فانعقدت بينهما معاهدة باريس في ٢٥ يوليه ١٨٠٢م وانتهى رسمياً ذلك العداء الذي بدأ بينهما باحتلال مصر (٣٣).

وقامت الدولة العثمانية عقب اخلاء مصر ببعض التدابير الادارية في تلك الايالة البعيدة والمهمة، فاتجهت الى تأديب المماليك سادة مصر الحقيقيين الذين كانوا يناهضون الحكم العثماني هناك منذ مدة. وظهر محمد علي باشا في تلك الاثناء على مسرح التاريخ في مصر، وهو الذي كان ضمن العساكر المرسلة إليها لمحاربة الحملة الفرنسية، فاستغل ظروف الغزو والاضطرابات الادارية واستطاع أن يملأ الفراغ في السلطة السياسية خطوةً خطوة خلال مدة وجيزة حتى اضطرت العاصمة [استانبول] لتعيينه والياً عليها [يوليه ١٨٠٥م]، وهي الحادثة التي سوف تؤدي فيما بعد إلى انفجار المسألة المصرية من جديد بأبعاد أخطر وأوسع.

كان للحروب التي خاضتها فرنسا في أوربا على أيام امبراطورية نابليون والنجاح العظيم الذي حققته اثرها أيضاً على الدولة العثمانية. ولم تلبث الهزائم الفادحة التي تعرضت لها التحالفات التي عقدت ضد فرنسا أن عَجّلت باتجاه السياسة الخارجية للدولة العثمانية نحو فرنسا، فتوثقت العلاقات معها، ولاسيما بعد وصول السفير الفرنسي الجنرال سبستياني إلى استانبول [اغسطس ١٨٠٦م]. وكانت الدولة العثمانية ترى في روسيا اكبر خطر يهدد مستقبلها، وان فرنسا وحدها هي القادرة على توجيه الضربة القاصمة لها، ومن ثم كان يلزم عليها العودة لمصادقة فرنسا. وبايعاز من السفير الفرنسي في استانبول جرى تغيير حاكمي (Voyvoda) الافلاق والبغدان المعروفَيْن بولائهما لروسيا، ثم إبطال سريان تحالف عام ١٧٩٩م الذي جُدد حديثاً واغلاق المضايق في وجه السفن الحربية الروسية، مما بلغ بالعلاقات العثمانية الروسية إلى حد انفراط عقدها، وأدى بانجلترا التي تؤيد روسيا إلى أن تأخذ هي الأخرى موقفاً معادياً للدولة العثمانية. وكانت الدولة العثمانية تتحسب لامكانية تعرضها لهجوم عسكري مباشر من فرنسا بسبب تجاورها معها على سواحل الادرياتيك، غير أنه في حالة ارسال الاسطولين الروسي والانجليزي مروراً على استانبول كان يمكن أن يعرّضها لمخاطر أعظم، فاضطرت للرضوخ لاحتجاجات روسيا وانجلترا ومطالبهما، فأعادت تعيين الحاكمين السابقين في مكانيهما، وسمحت للسفن الروسية بالمرور من المضايق طبقاً للمعاهدة التي جرى تجديدها. ولكن الانتصارات الفرنسية في أوربا شجعت الدولة العثمانية على تغيير سياستها تماماً، فعُلّقت معاهدة التحالف بينها

---

(٣٣) - أنظر: İsmail Soysal, *Fransız İhtilâli ve Türk-Fransız Diplomasi Münasebetleri (1789-1802)*. Ankara 1964, s.328 vd.

وبين روسيا. ولما ردت روسيا على ذلك باحتلال المملكتين [الافلاق والبغدان] [اكتوبر ١٨٠٦م] وأيدتها انجلترا اضطرت الدولة العثمانية للمجازفة بدخول الحرب ضدهما.

وبعد مدة من اشتعال الحرب استطاع الاسطول الانجليزي مستغلاً ضعف الاستحكامات العسكرية في مضيق الدردنيل ان يجتازه الى الداخل ويصل إلى شواطئ استانبول ويرسو أمام الجزر [٢٠ فبراير ١٨٠٧م]. واستطاعت الدولة أن تتجاوز مظاهر الرعب العامة في المدينة باتخاذ التدابير العسكرية التي أوصى بها السفير الفرنسي الجنرال سبستياني، حتى تحول الأمر إلى مقاومة صادقة. فقد وضعت المدافع على السواحل وجرى من خلالها تشكيل خط دفاعي، وعندئذ رأى الاسطول الانجليزي أنه سوف ينحصر هناك فاضطر للانسحاب دون أن يفعل شيئاً عدا التهديد الأجوف [اول مارس ١٨٠٧م]. أما الهجوم الذي شنه الاسطول الانجليزي على الاسكندرية فقد نجح محمد علي باشا في أن يرده على أعقابه.

٣- عاقبة "النظام الجديد": الإخفاق التام

كان عام ١٨٠٥-١٨٠٦م هو نقطة التحول في عهد السلطان سليم الثالث؛ فعندما شاءت الدولة تطبيق "النظام الجديد" في منطقة الروملي انطلقت المقاومة التي قامت بها الفئات المعارضة لهذا النظام، وطأطأ لها السلطان سليم الثالث رأسه، ثم الفشل الذي سجلته حركات الاصلاح هناك [واقعة أدرنه الثانية ١٨٠٦]، والعودة إلى سياسة المصادقة مع فرنسا، والتخلي عن التحالف العثماني الروسي الانجليزي، ثم اشتعال الحرب نتيجة لذلك مع هاتين الدولتين (١٨٠٦م) قد أدى كل ذلك إلى أن حالة السخط والغضب العظيمين – اللذين ظهرا ازاء ما أقدم عليه سليم الثالث وبالتالي ضد كوادر "النظام الجديد" – بلغت مداها مع مثل هذه الحوادث في الداخل والخارج، واشتدت الحركة المناوئة للنظام. ولما تعرض السلطان سليم الثالث لخيانة الفئات المناهضة التي اجتمعت حول قائمقام الصدارة العظمى كوسه موسى باشا وشيخ الاسلام طوبال عطاء الله افندي عجل ذلك بانهيار "النظام الجديد" ونهاية حكم السلطان نفسه. فقد ظهر عصيان بدأه نفر من الجنود على البسفور في استانبول، ثم لم يلبث بعد مدة قصيرة أن عم كافة العاصمة وسرى بين جنود وفرق التشكيلات القديمة. وباحساسٍ بالشفقة لا داعي له تجنب السلطان استعمال القوة ضدهم فأبطل كافة الاجراءات المتعلقة بالنظام الجديد، وترك الاصلاح والمصلحين ومصيره هو

نفسه منوطاً باهواء الحركة المعارضة. فكانت العاقبة أن خُلع عن عرشه في ٢٩ مايو ١٨٠٧م ونجحت الحركة في بلوغ أهدافها (٣٤).

ثالثاً- إعادة تنظيم البيت ونهاية الأسلوب التقليدي القديم

١- اعتلاء محمود الثاني العرش: انتكاسة أخرى

كان مما بدا في صيف عام ١٨٠٧م أن حركة التجديد "النظام الجديد" في الامبراطورية العثمانية قد انقضى أمرها أوكاد؛ فقد تفرق أنصار التجديد، وقُتل بعضهم، وفَرّ البعض الآخر للاختفاء هنا وهناك. أما الذين يسيطرون على الدولة الآن فهم اكثر من وقفوا يناهضون الاصلاحات الاجتماعية والعسكرية، وعلى رأسهم جنود الانكشارية والقطاعات المرتبطة بهم عضوياً. ولكن كان هناك من أدرك أن هذه الحالة لن تدوم كثيراً، وكان السلطان الجديد مصطفى الرابع مضطراً لأن يقف إلى جوار أنصار النظام القديم الذين كان لهم الفضل في توليه عرش السلطنة [٢٩ مايو ١٨٠٧-٢٨ اغسطس ١٨٠٨م]، فقد كانت معارضته للنظام الجديد نتيجة طبيعية لهذه العلاقة. وعلى الرغم من ذلك فسوف يجري خلعه عن العرش دون أن تتحقق له الفرصة في الافصاح عن فكره وموقفه الحقيقي من الاصلاحات. وبينما كانت الأمور تجري لإنهاء العصيان في استانبول وتبديل السلطان وفض "النظام الجديد" كانت الحرب الروسية تدور رحاها هي الأخرى. فلما وصلت الأخبار إلى الجيش بان المصلحين جرى ابعادهم عن أعمالهم بدأ هناك ايضا عصيان في نفس الاتجاه، ولم يستطع أحد ممن عرفوا بانهم أنصار التجديد أن ينجوا بحياته إلاّ من سارع منهم بالهرب. وفي تلك الفوضى العامة راح انصار القديم وأنصار الجديد ينتظمون في جبهتين متناحرتين، بينما كان نابليون وقيصر روسيا ألكساندر الأول يلتقيان في تيلسيت [٧ يولية ١٨٠٧م] ويتفقان على اطراح الخلاف فيما بينهما بقرارات سوف تكون لغير صالح الدولة العثمانية فيما بعد. وفي تلك الآونة التي عاشت فيها الدولة العثمانية وضعاً متردياً في الداخل والخارج نجح أنصار الاصلاح في إخراج زعيم جديد قوي تمثل في شخص مصطفى باشا العلمدار من أعيان رُوسْجُق (٣٥). وفي ذلك الوقت الذي علت فيه كلمة الأسافل وانتشرت عمليات النهب والقتل التي أقدمت عليها الانكشارية وتكشف للعيان وخلال مدة قصيرة إلى اي مدى كان السلطان سليم الثالث على حق في الاصلاحات التي شاء تنفيذها شرع مصطفى باشا

---

(٣٤) - ولعهد سليم الثالث أنظر: S.J. Shaw, *Between old and New. The Ottoman Empire Under Sultan Selim III, 1789-1807.* Cambridge, Mass. 1971.

(٣٥) - أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, *Meşhur Rumeli Âyanlarından Tirsinikli İsmâil, Yılıkoğlu Süleyman Ağalar ve Alemdar Mustafa Paşa,* İstanbul 1942.

العلمدار في التحرك بايعاز من أنصار الاصلاح المحتمين به، ثم لم يلبث أن سيطر على زمام الأمور في استانبول بعد أن سُمح له بالوصول إليها ليقوم في الظاهر بمساعدة السلطان. فلما استشعر السلطان مصطفى الرابع أن هذه الحركة تستهدف إعادة سليم الثالث إلى العرش لجأ إلى أسلوب طالما جرى عليه أسلافه قديماً حتى يضمن توطيد عرشه، فسمح بقتل عمه السلطان القديم وأخيه محمود الذي كان آخر فرد في الأسرة، غير أن العلمدار الذي دخل القصر بصعوبة لم ينجح إلا في اجلاس محمود على العرش. فقد جرى قتل سليم الثالث، أما محمود فقد أنقذ بصعوبة من أيدي الجلادين بعد أن تعرض لجرح خفيف [٢٨ يوليه ١٨٠٨م].

ومع اعتلاء السلطان محمود الثاني العرش أصبح مصطفى باشا العلمدار هو الصدر الأعظم، ومن ثم أقبل أنصار التجديد على وظائفهم. وأمكن خلال مدة الصدارة القصيرة (٢٨ يوليه ـ ١٦ نوفمبر ١٨٠٨م) التي تولى فيها العلمدار ـ الذي عُرف بحدة الطبع واشاعة الرعب في نفوس المحيطين به ـ انجاز بعض الأعمال المهمة؛ فقد ألغت الدولة أولاً "اوجاق محافظي قلاع البوغاز" (بوغاز يماقلرى اوجاغى) الذين لعبوا الدور الرائد في التمرد على السلطان سليم الثالث، وعاقبت زعماءه. ثم احتوت الانكشارية، أما عن كوسه موسى باشا وعطاء الله افندي فقد عُزلا أولاً، ثم جرى بذريعة من الذرائع قتلهما. أما الأعيان الذين استغلوا حركات العصيان في الروملي والأناضول والحروب على الجبهات المختلفة وتحولوا إلى مراكز سلطة محلية مستقلة فقد جرى استدعاؤهم بعد ذلك للاجتماع في استانبول بقصد حضهم على مساعدة الدولة وإعلان فروض الطاعة للسلطة المركزية. واطلق على الاتفاق الذي جرى بين الأعيان الذين استجابوا للدعوة وبين رجال الدولة والعلماء اسم "سند التضامن" (سند اتفاق) [٢٩ سبتمبر ١٨٠٨م] (٣٦). وتحدث المشاركون في هذا الاجتماع عن تمرد اوجاق الانكشارية المستمر منذ مدة طويلة والمخالفات التي يقوم بها جنوده، ثم أشاروا الى ضرورة وضع تنظيمات جديدة وأقروا التدابير المزمع اتخاذها. وكان الأهم من ذلك هو أن الحقوق والامتيازات الخاصة بالأعيان الذين كان قد تحول كل واحد منهم إلى مركز قوة محلية، وكذلك واجباتهم تجاه الدولة ثم نظرة الدولة نفسها إليهم قد سُجلت كلها في سند رسمي. ويُعد ذلك "السند" الذي اضطر السلطان الشاب للتصديق عليه وثيقة عدمت النظير في تاريخ الدولة العثمانية. وبهذه الوثيقة أصبح وجود الأعيان أمراً مشروعاً ولا سيما بعد أن تكاثرت أعدادهم في الروملي والأناضول، وكادت مجموعة الحقوق

---

(٣٦)-أنظر: H.İnalcık, "Sened-i İttifak", *Belleten*, XXVII/112 (1946); N.Berkes, *Türkiye'de Çağdaşlaşma*, s.132 vd.

التي اعترفت بها الدولة لهم أن تحجب حقوق السيادة التي يتمتع بها السلطان نفسه. وسوف تؤدي مثل هذه الوثيقة إلى أن تتحول مشاعر السلطان الجديد نفسه والذي سيبرز كشخصية كبيرة في المستقبل إلى العداء تجاه العلمدار الذي يُعد من الأعيان، وإلى أن يبقى متفرجاً على انهياره. ومع ذلك فيجب علينا أمام دولة لاتملك جيشاً قادراً على فرض الطاعة على الأعيان وتُقْدِم على عقد مثل هذه الوثيقة واضعةً في الحسبان الظروف التي تمر بها فتحاول التصالح مع الأعيان وتسعى لوضعهم في إطار معين أن نعترف بان ذلك تصرف واقعي لاخيار فيه.

ومن أعمال الإصلاح التي أقدم عليها العلمدار ما ينطوي على أهمية خاصة، مثل محاولته تشكيل جيش جديد ينتظمه جنود "النظام الجديد" القدامى تحت اسم (سكْبانِ جديد)* . غير أن ذلك الاوجاق هو الآخر سوف ينهار قبل أن تثبت جذوره. أما التنظيمات التي عزموا عليها لأجل أوجاق الانكشارية فلم تدخل حيز التطبيق بسبب رفض السلطان محمود الثاني الذي كان يرتاب من النفوذ المتزايد للعلمدار، ويرى من المفيد أن يحتفظ بولاء الانكشارية لنفسه. ومع ذلك فقد اتخذت الدولة بعض التدابير، مثل سحب بطاقات تقاضي الرواتب المعروفة باسم "أسامي" من أيدي القطاعات التي ليس لها علاقة بالعسكرية، وحظر اشتغال جنود الانكشارية بأعمال أخرى عدا الجندية. فكان من الطبيعي أن تثير تلك الأمور مشاعر الاستياء العميقة في نفوس الانكشارية ضد العلمدار، كما أن الصراع على السلطة الذي كان محتماً بين العلمدار ورجال "النظام الجديد" القدامى من جانب وبين السلطان والقصر من جانب آخر، ثم غرام العلمدار السريع رغم غلظة طبعه بجو استانبول وانغوائه بها، واصطدامه مع أصدق رجاله، واشتداد عزلته واغترابه كانت كلها أمور تنبىء بان الفرصة التي طالما ترصدها الانكشارية قد حان وقتها. فاعلنوا عصيانهم ليلة ١٥/١٦ من شهر نوفمبر ١٨٠٨م وداهموا قصر العلمدار. غير أن عصيان الانكشارية لم يهدأ بموت العلمدار، بل على العكس توجهوا إلى رجال الدولة الآخرين وإلى البلاط العثماني مما حدا بالسلطان محمود الثاني أن يأمر بقتل أخيه مصطفى الرابع ليصبح هو الفرد الوحيد الباقي على قيد الحياة من الاسرة ويوطد بذلك دعائم عرشه، أما الانكشارية فقد أنهوا عصيانهم بعد أن حققوا النصر لأنفسهم ونالوا ماطالبوا به. فقد جرى فض عساكر (سكبان جديد)، وقُتل قسم من

* صنف من العساكر المدربة قام بتشكيلها العلمدار مصطفى باشا رأس أعيان روسجق عام ١٨٠٨م. وقد ألغي هذا التشكيل في نفس السنة عندما تمرد جنود الانكشارية وهجموا على الباب العالي وتسببوا في وفاة العلمدار مصطفى باشا الذي كان يتولى الصدارة العظمى آنذاك.

– وكان هؤلاء السكبانية الجدد قد قدموا من الروملي تحت قيادةِ العلمدار عقب خلع السلطان سليم الثالث وإلغاء جيش "النظام الجديد" وقاموا بخلع مصطفى الرابع وتنصيب محمود الثاني بدلاً منه.

ضباطهم، وأحرقت ثكنات لَوَنْد وسليميه التي كانت تأوي جنود التشكيلات الجديدة، ثم خُربت مطبعة اسكودار في موقع (حرم) التي كانت السلاح الفعال لدى "النظام الجديد" ونُهب ما فيها ثم أحرق قسم منها (٣٧).

٢- الصلح مع انجلترا ونهاية أول تحالف مع روسيا

كانت الفوضى ومشاكل تبديل السلطنة والعصيانات الدامية تسود البلاد، بينما كانت أوربا هي الأخرى تعيش أحداثاً مهمة. فقد كانت فرنسا البونابرتية تخوض صراعاً ناجحاً ضد التحالفات التي تشكلت ضدها؛ ونجحت في ابعاد النمسا، واحتلت بروسيا، وأجبرت روسيا على عقد الصلح [ايرفورت ١٢ اكتوبر ١٨٠٨م]. ولما وجدت انجلترا نفسها وحيدة في مواجهة فرنسا اضطرت للتصالح مع الدولة العثمانية، لاسيما بعد "واقعة العلمدار" وتحوُّل الرأي العام في استانبول ضد فرنسا التي كانوا يرون فيها المحرض على "النظام الجديد" وعلى الاصلاحات مما هيأ الدولة لوضع ييسر التصالح مع انجلترا. وكانت النتيجة أن اتفق الطرفان على إنهاء حالة الحرب التي استمرت منذ عام ١٨٠٧م وعُقدت بينهما "معاهدة القلعة السلطانية" في ٥ يناير ١٨٠٩م. وكان من رد فعل القرارات التي اتخذتها فرنسا ضد الدولة العثمانية خلال مفاوضاتها مع روسيا في تيلسيت وايرفورت أن تحول الصلح المعقود مع انجلترا إلى تحالف عسكري خلال مدة قصيرة. وكان أهم الجوانب في معاهدة الصلح المعقودة هو قبول انجلترا بمبدأ اغلاق المضايق في وجه السفن الحربية الأجنبية (٣٨). أما حالة الحرب التي استمرت منذ عام ١٨٠٦م مع روسيا فقد فشلت الجهود الرامية لإنهائها نظراً للأوضاع التي كانت تعيشها الدولة. وفي ٢٨ مايو ١٨١٢م عُقدت "معاهدة بوخارست"، وتخلت الدولة العثمانية بمقتضاها عن بساربيا لروسيا، وقبلت أن يكون الحد الفاصل بين الدولتين هو خط نهر پروت ومصب نهر الدانوب، وتراجعت قليلاً أمام روسيا. وكانت المادة المهمة الأخرى في المعاهدة هي الامتياز الذي نصت على منحه للصرب.

٣- ثورات الصرب

ظهرت أولى الانتفاضات الوطنية داخل منطقة البلقان في صربيا، وقد بدأت انتفاضة الصرب كحركة للمقاومة ضد الانكشارية المحلية والأعيان، ومع أنهم لقوا تأييداً من "الباب العالي" نفسه فقد أخذت انتفاضتهم في التحول إلى حركة ثورة وطنية منظمة تزعمها [قره يورغي

(٣٧) - للتعرف على كل تلك الأحداث أنظر: O. Schlechta Wssehrd, *Die Revolutionen in Constantinopel in den Jahren 1807 und 1808*, Wien 1882.

(٣٨) - أنظر: C. Tükin, *Boğazlar Meselesi*, s. 119-120

بتروفيتش] (١٨٠٤م). وهذه الانتفاضات الصربية التي أخذت أشكال حرب العصابات بشكل عام وانشغلت بها الدولة لم تلبث أن اشتدت بفضل المساعدات العسكرية التي أمدتها بها روسيا اثناء الحرب العثمانية الروسية (١٨٠٦-١٨١٢م). غير أن معارضة النمسا لاقامة دولة صربية على حدودها تكون ممالئة لروسيا ودخول الأخيرة في صراع عظيم مع فرنسا[حملة نابليون على موسكو ١٨١٢م] قد أتاح الفرصة للدولة العثمانية أن تمتنع عن تطبيق المادة المتعلقة بالصرب في معاهدة بوخارست السابقة وتتمكن من كبح جماح الانتفاضة [اكتوبر ١٨١٣م]. ومع ذلك لم تلبث الانتفاضة الصربية أن اشتعلت بعد مدة وجيزة عقب انتخاب ميلوش اوبرونوفيتش "باش كنز – Başknez"، أي أميراً للأمراء (يوليه ١٨١٥م). ولما تعرضت فرنسا لهزيمة فادحة في حملتها على روسيا ولم يعد نابليون يمثل خطراً بعدُ على أوربا أتاح ذلك لروسيا فرصة الاهتمام بشكل جاد بهذه المسألة. أما الدولة العثمانية التي تجنبت التدخل في أمر كهذا، بل وخافت من أن تصبح تلك المسألة موضوعاً في المفاوضات وابتعدت كذلك عن المشاركة في "مؤتمر فينا" لهذا السبب – فقد رأت من المناسب الاعتراف بميلوش أوبرونوفيتش أميراً، وقبلت أن تمنح الصرب حق الامارة ذات الامتياز [الحكم الذاتي] (١٨١٦م). وهذا الحق الممنوح للصرب قد جرى التصديق عليه فيما بعد في الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت مع الروس في آق كرمان [٧ اكتوبر ١٨٢٦م] وأدرنه [١٤ اغسطس ١٨٢٩م]. وبموجب "سند" أي وثيقة جرى تقديمها في سبتمبر ١٨٣٠م تأكد رسمياً أن صربيا منطقة ذات حكم ذاتي ينتقل بالوراثة في أولاد وأحفاد ميلوش اوبرونوفيتش.

٤- مشاعر الفتور تجاه اليونانيين

من المعلوم أن اليونانيين كانوا يحتلون في الدولة العثمانية موقعاً متميزاً منذ زمن. وكانت غالبيتهم تستوطن منطقة المورة وجزر بحر ايجه وتساليا، إلاّ أنهم كانوا بوجه عام منتشرين في كافة أنحاء الامبراطورية.

وكان القسم الذي يعمل منهم بالتجارة والنقل البحري والصرافة وما يشبه ذلك قد أثرى ثراءاً عظيماً، واتصل بالغرب في علاقات دائمة. وكانت العائلات اليونانية الأصيلة القاطنة في حي (فنار) الذي يضم البطريقخانة في استانبول قد نجحت في تولي بعض المناصب المهمة في الدولة. وهؤلاء كانوا مطلعين على دقائق السياسة الخارجية وكافة أسرار الدولة؛ فقد كانت وظيفة الترجمة في

الديوان الهمايوني[٣٩] من الوظائف المهمة التي احتكروها سنوات طويلة (١٦٦٩- ١٨٢١)، كما كان يجري تعيين الأمراء على الامـارات ذات الحكم الذاتـي مثـل الأفـلاق والبغـدان منهم (١٧١١/١٦- ١٨٢١م) (٤٠). وقد أدى هذا إلى تفوق الفناريين وجعلهم يقيمون القرابات عن طريق المصاهرة مع النبلاء المحليين البويار (boyar-boyard) وينقلون ثرواتهم الضخمة بعيداً عن العاصمة وعـن الأعيـن إلى تلك الامارات ويصبحون أصحاب أملاك عريضة هناك ويحـاولون الاستفادة بوجه خـاص مـن سيادة الكنيسة الارثوذكسية في تلك الأماكن، وقام اليونانيون في العموم بتجريد الشعب الرومـاني واستنفذوا ثرواته. وكل هذه الأمور ساعدت على بزوغ دعـوى "الهيلينيـة" وتطـور مراكـز " القوميـة اليونانية" وظهور فكرة "إحياء بيزنطة من جديد"، وهو الأمر الذي مهد السبيل في النهاية إلى ظهـور أولى حركات الثورة والعصيان التي انفجرت عام ١٨٢١ في تلك الامارات.

أمـا عـن الـروس فـالمعروف أنهـم كـانوا يقومـون ـ خـلال حروبهـم مـع الدولـة العثمانيـة – بتحريض اليونانيين والرعايا الارثوذكس بوجه عام على الثورة ونجحوا في ذلك. غير أن أعجابـا عاماً " بالهيلينية" كان قد اخذ ينتشر رويداً رويداً في كل أوربا مع ظهور حركة النهضة والحركـة الانسانية (humanism) التي تركز فيها الاهتمام على كل ما هـو قديـم. فكـان مثقفو الارسـتقراطية والبرجوازية في أوربا الذين تعلموا على امتداد كافـة المراحـل التعليميـة اللغـة الاغريقيـة القديمـة والأدب الأغريقـي القديـم والفلسـفة والميثولوجيـا لـدى الأغريـق قـد تحولـوا نتيجـة لاعجـابهم " بالهيلينيـة" إلـى مدافعيـن متطوعيـن عـن الدعـوى اليونانيـة. ولا شـك أن السـبب الرئيسـي وراء الترحيب العام الذي لقيته الثورة اليونانية في كل أوربا وإثارتها لمشاعر فياضة فـي النفوس هـو إدعاء الرعايا اليونانيين الذين يتقاسمون البقعة الجغرافيـة لتلـك الحضـارة القديمـة بـانهم أصحـاب ذلـك الـتراث الثقـافي. والذيـن جـاءوا إلـى المـورة مـن الأوربييـن المعجبيـن بالهيلينيـة وحـاربوا متطوعين إلى جانب اليونانيين ضد الأتراك كانوا يحملون ذلك الشعور بالاعجاب تجـاه الحضـارة اليونانية القديمة الذي استقر في نفس كل واحد منهم منذ الصغر وامتزج بثقافته التـي نشـأ عليهـا، فاذا بهم يصابون بخيبة الأمل بعد وصولهم لما لم يجدوا هنـاك الشـيء الكثير ممـا تعلمـوه خـلال

---

(٣٩) – أنظر: C. Orhonlu, "Tercüman", *İA*,XII/1, 175-181

(٤٠) – أنظـر: S. Runciman, *Das Patriarchat von Konstantinopel (The Great Church in Captivity. A Study of the Patriarchate of Konstantinopel from the Eve of the Turkish Conquest to the Greek War of İndependence,* Cambridge 1968), München 1970, s. 384 vd.

حياتهم الدراسية، ولما لم يصادفوا أحداً من ابطال الميثولوجيا اليونانية الذين تشكلوا في خيالاتهم، فلا ثقافة يونانية قديمة ولا حتى لغة موجودة لهذه الثقافة، فكانت المفاجأة قاسية (٤١).

وكانت أولى الجمعيات التي ظهرت وتبنت قضية الهيلينية هي جمعية فيليكه أتريا (Hetaireia ton Philikon) التي تاسست في أوديسا عام ١٨١٤م. وبدأت أعمالها تحت حماية القيصر الروسي، فكانت تستهدف إحياء بيزنطة القديمة من جديد والكفاح من أجل تحقيق ذلك وتحريك جموع الشعب نحو طريق الثورة اليونانية. واستطاعت تلك الجمعية خلال مدة قصيرة أن تفتح العديد من الفروع في الأراضي العثمانية، ونجحت في استقطاب البطريق اليوناني وأمراء الأفلاق والبغدان والعائلات اليونانية الثرية من سكان الفنار ليصبحوا أعضاء فيها. وبلغت الاستعدادات التي قام بها اليونانيون نقطة الانفجار عند ما وقع فراغ في السلطة نتيجة لإعدام تپه دلنلي علي باشا مع أبنائه، وهو الذي كان يمسك بزمام الأمور في يانيه بوجه خاص، ولم يسمح لليونانيين بالالتفات يميناً أو يساراً. وقد أشعل أولى شرارات الثورة في الأفلاق ياور قيصر روسيا اليوناني الأصل والمعروف باسم الكساندر إيبسيلانتي [فبراير ١٨٢١م]. وكان في الحسبان أن الدولة العثمانية لن تستطيع ـ تطبيقاً لمعاهدة بوخارست ١٨٢١ ـ أن تتدخل بعساكرها دون إذن روسيا في إخماد تلك الثورة المقرر إشعالها في الأفلاق والبغدان، كما كان المأمول أن يشارك البلغار والصرب هم الآخرون في الثورة إلى جانب الرومان. وفي تلك الأثناء اشتعلت جبهة أخرى لثورة ثانية في المورة تزعمها شقيق لالكساندر يدعى ديمتريوس [مارس ١٨٢١م]. ولم تستطع الثورة في المملكتين [الافلاق والبغدان] أن تنتشر بين طبقات الشعب، لأن الشعب اليوناني لم يكن يرغب في إراقة دمائه في سبيل دعوى الاغريقية، كما لم يكن هناك ما يدعو أبداً لتفضيل الحكم اليوناني على السيادة العثمانية، هذا في الوقت الذي لم تتحقق فيه ثورة البلغار والصرب. وانهزم الكساندر مع قواته بعد مدة قصيرة، كما لم يصل العون المنتظر من القيصر بايعاز من الأمير مترنيخ [كليمنس فون مترنيخ ١٧٧٣-١٨٥٩]. فقد كان الأخير يؤكد على ضرورة تأييد ودعم الحكام الشرعيين في مثل تلك الثورات، فأوعز بالقبض على الكساندر وحبسه. أما الثورة التي اشتعلت في المورة فقد كانت تعتمد على قاعدة شعبية عريضة ولهذا انتشرت خلال فترة وجيزة ولم تلبث في نهاية ابريل ١٨٢١م أن عمت في وسط اليونان وجنوبها. وفي تلك الظروف

---

(٤١) - أنظر: M.W.Weihmann, *Kriesenherd Balkan,* München 1992, s. 55; R. Quack-Wustathiades, *Der deutsche Philhelenismus waehrend des griechichen Freiheitskampfes, 1821-1827,* München 1984.

تعرض الأهالي المسلمون الذين يعيشون منذ عدة قرون فوق تلك الأرض لمجازر وحشية واسعة واستهدفتهم عمليات القتل الجماعية، ونهبت أموالهم وأراضيهم. وأثارت ثورة اليونانيين غضباً شديداً في استانبول، وفَقَد على إثرها أمراء الفنار اليونانيون كل ما كانوا يحظون به من تقدير وسلطة؛ إذ كانوا حتى ذلك التاريخ يتمتعون باحترام كبير وعاشوا حياة الثراء والرفاهية وشغلوا المناصب الهامة في الدولة. ولما شعرت الدولة أن البطريق (ف. غريغور) وبعض المطارنة والتجار والامراء الفناريين ضالعين في الثورة اليونانية وأنهم ضمن جمعية فيليكه اتريا أعدمتهم بتهمة "الخيانة العظمى" [٢٣ ابريل ١٨٢١م]، كما تعرض لنفس العاقبة المترجمون العاملون في الديوان والأسطول ممن ثبتت علاقتهم بالثورة وتأكدت خيانتهم (٤٢).

وكان الفشل في إخماد الثورة التي اشتعلت في المورة خلال مدة قصيرة قد أدى إلى تحرك دول أوربا، وبدأ يظهر مفعول الدعاية المكثفة ذات الابعاد الواسعة في أوربا ضد الأتراك. واضطرت الدولة العثمانية لطلب العون من محمد علي باشا والي مصر لأخماد الثورة في أقرب وقت، وكان الوالي يمتلك جيشاً واسطولاً حديثين على الطراز الأوربي، فلما تدخل استطاع أن يحقق نجاحاً كبيراً خلال مدة وجيزة في اتجاه إخماد الثورة. وبينما كان أمرها على وشك الانتهاء قام القيصر الروسي الجديد نيقولا الأول بتهديد الدولة العثمانية بالحرب، وأجبرها على توقيع معاهدة آق كرمان [٧ اكتوبر ١٨٢٦م] بشروط مجحفة لا يمكن قبولها إلاّ عقب هزيمة عسكرية فادحة. وعلى الرغم من ذلك فلم يكن ممكناً إرضاء روسيا فخرجت من تلك الأزمة بمكاسب جمة. ومع العمليات العسكرية الناجحة التي قامت بها القوات المصرية في المورة ووصولها إلى الحد الذي كادت أن تستولي على آخر معاقل الثورة وتقضي عليها بعد أن استمرت سنوات طويلة اتفقت انجلترا وروسيا حول رأي واحد في ذلك الموضوع [بروتوكول بترسبورغ – ٤ ابريل ١٨٢٦م]، إذ كانتا تهدفان إلى تحقيق استقلال اليونان حتى ولو كان من خلال حكم ذاتي في البداية. ثم لم تلبث فرنسا هي الأخرى أن شاركت في ذلك البروتوكول [بروتوكول لندن، ٦ يوليه ١٨٢٧م]، ومن ثم سارت اليونان نحو الاستقلال، وراح يتأكد استقلالها من خلال مساعدات دول أوربا الكبرى وضغوطها على الدولة العثمانية.

---

(٤٢) – أنظر: S. Runciman, *Das Patriarchat,* s. 390; Cevdet, *Tarih,* XI, 163-164; A. Rasim, *Resimli ve Haritalı Osmanlı Tarihi,* İstanbul 1330, IV, 1748 vd.

٥- معركة نَوَارين والحرب العثمانية الروسية واستقلال اليونان

نظرت الدولة العثمانية إلى القرارات التي اتخذتها الدول الثلاث الكبرى لصالح الثوار اليونانيين على أنها تدخل في شئونها الداخلية ورفضتها. وعلى ذلك شرع اسطول التحالف في التحرك وقام بغارة مفاجئة على الأسطول المصري العثماني المشترك الذي كان راسيا في ميناء نوارين، ثم اشعل فيه النار [٢٠ نوفمبر ١٨٢٧م]. وتلك الكارثة التي سببتها الغارة على نوارين والتي عُدت حرباً صليبية حديثة قوبلت بالأفراح في أوربا. أما الدولة العثمانية فلم يكن في وسعها إلاّ الاحتجاج على الهجوم الذي قاموا به رغم عدم وجود حالة حرب. وتوتر الموقف مع قيام سفراء الدول الثلاث في استانبول بمغادرتها ثم قامت انجلترا بالتحرك لاخلاء المورة من القوات المصرية، كما قامت فرنسا بانزال جنودها في المورة، أما روسيا فقد كانت أكثر تضييقا على الدولة العثمانية، إذ أعلنت الحرب عليها [ابريل ١٨٢٨م]، فاندلعت الحرب العثمانية الروسية واستطاعت الجيوش الروسية أن تتقدم حتى أدرنه وتحتل شرق الأناضول، بينما أدى التدخل الانجليزي الفرنسي إلى نجاح اليونانيين في دعواهم. ولما انعقدت معاهدة أدرنة في ١٤ سبتمبر ١٨٢٩م أُجبرت الدولة العثمانية على الأعتراف باليونان دولة مستقلة. وبانعقاد تلك المعاهدة القاسية تعرضت الدولة العثمانية للهزيمة مرة أخرى أمام روسيا. وكان الاتصال العضوي بين الرعايا البلغار والأرمن وبين روسيا قد وقع لأول مرة خلال تلك الحرب [٤٣]. وقد شكّل هذا الحدث بداية لمشاكل جد خطيرة سوف تترك أثرها على هذين الشعبين فيما بعد. أما مسألة ظهور دولة يونانية مع كونها لا تضم إلا المورة فلم تلبث أن جاءت معها بعد فترة قصيرة "بمشكلة بحر ايجة" وموضوع السيادة على الجزر، وكشفت عن مدى فداحة الهزيمة التي تعرضت لها الدولة. فالقتل الجماعي للأهالي المسلمين الذين كانوا يعيشون في المورة منذ قرون، والثورات العريضة وأموال الأوقاف الغنية التي جرى نهبها هي أمور يجب أن نذكرها على أنها أحداث لم تجر تصفية حساباتها و وقائع تُركت للنسيان. أما قيام فرنسا باحتلال الجزائر بذريعة من الذرائع مستغلة تلك الظروف المضطربة [٥ يوليه ١٨٣٠م][٤٤] فقد كان أمراً ألقى بظلال كثيفة على عاقبة الامبراطورية.

---

(٤٣) -أنظر: K.Beydilli, "1828-1829 Osmanlı - Rus Savaşında Doğu Anadolu'dan Rusya'ya Göçürülen Ermeniler", *Belgeler*, XIII/17, Ankara 1988; U. Gülsoy, "1828-1829 Osmanlı-Rus Savaşında Rumeli'de Rus İşgaline Uğrayan Yerlerin Durumu", *II. Mahmud ve Reformları Semineri -Bildiriler,* İstanbul 1990, s. 21-35; G.Plentnjuv," Rusko, Turskata Vojna 1828-1829. g. i. polozenieto na bulgarskija narod", *Voennoistoriceski Sbornik,* LVII/6 (1988), 124-131 (1828-29 Osmanlı Rus Savaşı ve Bulgar Halkının Durumu).

(٤٤) - أنظر: E. Kuran, *Cezayir'in Fransızlar Tarafından İşgali Karşısında Osmanlı Siyaseti, 1827-1847,* İstanbul 1957.

٦- المسألة المصرية

وإلى جانب كل هذه الأحداث شاء محمد علي باشا في مصر أن يستغل الضعف الذي تعرضت له الدولة العثمانية ليجعل من مصر دولة مستقلة مما زاد الوضع سوءاً. وكان محمد علي قد أقام في مصر وبمساعدة فرنسا إدارة قوية، ونجح في تحسين الاقتصاد ببعض الاجراءات الاجبارية، وزاد من موارد البلاد، وأقام جيشاً واسطولاً بالمقاييس العصرية، فلما قام بعملياته العسكرية المتقدمة في سوريا والأناضول لم تستطع الدولة العثمانية مع سوء أحوالها من ايقافه، وذلك بسبب الهزائم المتكررة التي منيت بها، وأنهزم أمامه الجيش الذي قاده الصدر الأعظم بنفسه عند قونيه [١٢ ديسمبر ١٨٣٢م]، وأصبح الطريق إلى استانبول ممهداً أمام القوات المصرية. وعلى ذلك تقدمت حتى كوتاهية [٢ فبراير ١٨٣٣م]، مما أسفر عن وضع خطير هدد استانبول بالسقوط، بل وهدد الأسرة العثمانية نفسها بالزوال. وعندما رأى السلطان محمود الثاني مظاهرة فرنسا لمحمد علي وتقاعس انجلترا عن القيام بما كان منتظراً منها لم يجد بداً من قبول العون من القيصر الروسي نيقولا الأول. وعلى ذلك دخل البسفور اسطولٌ روسي وأنزل جنوده عند بكقوز [٥ ابريل ١٨٣٣م]. غير أن تدخل روسيا قد دفع فرنسا وانجلترا إلى التحرك، وأمكن في النهاية التصدي للقوات المصرية وايقاف تقدمها، والتوصل مع والي مصر إلى اتفاق في كوتاهية في ١٤ مايو ١٨٣٣م تركت له الدولة بمقتضاه مصر وكريت والشام وجدة وأطنه. فكان يعني ذلك الوضع أن الدولة العثمانية تتخلى عن فتوحاتها التي تحققت أيام السلطان سليم الأول (١٥١٦-١٥١٧م). ولهذا السبب فان السلطان محمود الثاني وواليه العاصي هو الآخر الذي على الرغم من نجاحه في الوصول ظافراً حتى مسافة قريبة من استانبول ولم ينجح في اقامة دولة مستقلة كانا يعلمان - كلاهما - أن هذا الاتفاق الذي عقد في كوتاهية ما هو إلاّ هدنة مؤقتة سوف تعقبها في المستقبل مرحلة حساب قاطعة بين الطرفين. أما معاهدة (خُنْكار إسكله سى) [٨ يوليه ١٨٣٣م] التي انعقدت مع الروس الذين هرعوا لتقديم العون متطوعين وأجبروا الدولة على قبول خدماتهم فقد نصت على قيام القوات الروسية بمساعدة السلطان محمود الثاني في حالة قيام الوالي محمد علي باشا بتكرار عمليته. وكانت تنص المادة السرية في تلك المعاهدة ذات السنوات الثماني على أن تُفتح المضايق أمام الروس بينما يجري غلقها في وجه الدول الأخرى. غير أن نجاح روسيا في اغلاق المضايق أمام أعدائها وحقها في فتحها أمامها وحدها ثم تأسيسها لنوع من السيادة على الدولة العثمانية وأن تصبح بمثابة الحامي لها كان أمراً أقلق أوربا، فاضطرت كل من انجلترا وفرنسا لأن تعلنا أنهما لن يقبلا بأي تغيير يجري على وضع المضايق. وأمكن تجميد

الازمة المتفجرة بعد أن توسط بين الأطراف رئيس وزراء النمسا البرنس مترنيخ ثم قبول روسيا أن تقتسم مع النمسا المزايا التي حصلت عليها بمقتضى معاهدة (خُنْكار إسكله سى). وبمقتضى معاهدة مونخنغراتز Münchengraetz التي عقدت بين النمسا وروسيا [١٨ سبتمبر ١٨٣٣م] وافقت الدولتان كذلك على المحافظة على الدولة العثمانية واتفقتا فيما بينهما على التصدي بحزم لمسألة تغيير الأسرة العثمانية الحاكمة وانتقال السيادة على الأراضي العثمانية القديمة في البلقان إلى محمد علي باشا (٤٥).

٧- الإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني

لم يكن من المصادفة أن تبدأ أعمال الاصلاح في عهد محمود الثاني بالغاء أوجاق الانكشارية، فلم تجر أية محاولة مهمة من أجل إصلاح المؤسسات العسكرية منذ وقوع حادثة العلمدار (١٨٠٨م)، غير أن الحالة التي كانت تعيشها الدولة جعلتها تشعر بمدى الحاجة الملحة لجيش مدرب منظم بالمفهوم الغربي. ولا شك أن الاصلاحات الواسعة والناجحة التي قام بها محمد علي باشا في مصر في ذلك المجال كانت أعمالاً يود محمود الثاني لو اقتدى بها، لاسيما وأن العساكر المصرية المنظمة والمعروفة باسم "الجهادية" التي جيء بها إلى المورة أثناء العصيان اليوناني قد حققت نجاحاً خلال فترة قصيرة وكشفت للعيان حالة الضعف والفساد التي كانت عليها قوات الانكشارية والقوات الأخرى. وهذه المهارة التي كشفت عنها القوات المصرية في اخماد التمرد قد تركت انطباعاً طيباً لدى الرأي العام كان لصالح الرأي القائل بضرورة الجيش المدرب، فانتهز محمود الثاني الفرصة وراح يعمل سراً على اتخاذ التدابير اللازمة، ومن المحقق أنه كان يعد ويخطط لالغاء الانكشارية، وأن تكون هذه المرة هي الأخيرة لارسالهم لاخماد أحد العصيانات(٤٦). ولم تكن مفاجأة في ١٥ يونيه ١٨٢٦ عندما قامت الانكشارية للمرة الاخيرة باخراج "قدور طعامهم" علامةً على الثورة وهم في غفلة عظيمة، فكانت تلك الحادثة هي نهاية أوجاق الانكشارية ونهاية المتعاونين معه، ولا سيما تكايا الطريقة البكتاشية [١٧ يونية ١٨٢٦م]. وعقب تلك الحادثة انتقل السلطان لتشكيل "العساكر المنصورة المحمدية" الجيش الجديد والحديث. وكان القضاء على الانكشارية التي كانت الجناح المسلح (٤٧) والقوة المحافظة التي

---

(٤٥) – أنظر: E. Molden, *Die Orientpolitik Metternichs, 1829-1833,* Wien -Leipzig 1913, s. 82 vd; Ş. Altundağ, *Kavalalı Mehmed Ali Paşa İsyanı, Mısır Meselesi 1831-1841,* Ankara 1945, s. 159 vd.

(٤٦) – أنظر: G. Rosen, *Geschichte der Türkei von dem Siege der Reform im jahre 1826 bis zum Pariser Tractat vom Jahre 1858,* Leipzig 1866. I, 11

(٤٧) – أنظر: T. Scheben, *Verwaltungsreformen der frühen Tanzimatzeit. Gesetze, Massnahmen Auswirkungen,* Frankfurt 1991, s. 16

تمثل النظام التقليدي في العاصمة بمثابة الخطوة الأولى نحو الاتجاه إلى تنظيم عصري وضروري لآلية الدولة. ومرحلة الاصلاح التي ستبدأ والمبادئ التي سوف يكون لها الفضل في توجيه حركة الاصلاح في عهد "التنظيمات" سوف يبدأ الحديث عنها لأول مرة وتجد مجالاً للتطبيق. وهذه المبادئ كانت تختلف تماماً عن محاولات الاصلاح في العهود السابقة؛ إذ كان المفهوم من "الاصلاح" بوجه عام حتى ذلك التاريخ هو إقامة مؤسسات جديدة إلى جانب المؤسسات القديمة ودون المساس بها، أما الآن فالاصلاح يعني تهيئة المناخ للتخلص من القديم التقليدي وإلغائه واقامة مؤسسات جديدة تحل محله (٤٨).ولا نجانب الصواب إذا قلنا إن عام ١٨٢٦ الذي بدأت فيه الاصلاحات بهذا المعنى هو البداية الحقيقية لعهد "التنظيمات ١٨٣٩".

ولاشك أن اقامة جيش مدرب حديث يتم تنظيمه بالمعايير الأوربية كان أمراً يستلزم عبئاً مالياً كبيراً. ولهذا السبب فان مداخيل الضرائب التي كانت حتى ذلك التاريخ مستخدمة لمواجهة احتياجات الولايات في الغالب سوف يجري نقلها إلى العاصمة فيما بعد لمواجهة نفقات الاصلاح بتبعاته الثقيلة، كما سيعقب ذلك اتخاذ بعض التدابير لزيادة مداخيل الضرائب. وقد جرى خلال الفترة التي انقضت من عام ١٨٢٦ حتى إعلان "التنظيمات" انجاز العديد من الأمور، يأتي في مقدمتها إقامة نظارة الأوقاف ثم استخدام ريع الأوقاف بشكل معقول لتكون مصدر تمويل للاصلاحات العامة ولا سيما في الانفاق العسكري (١٨٣٤م) (٤٩). وكان نظام الضرائب في عهد السلطان محمود الثاني يستهدف مواجهة نفقات الجيش الحديث الذي تستنفد ٧٠٪ من كافة موارد الدولة(٥٠).

وكانت الغاية من عمليات التنظيم التي جرت في المجال الاداري والمدني هي دعم السلطة المركزية. ونجحت الدولة في إزاحة الاداريين المتسلطين على مختلف المناطق داخل البلاد وازاحة الأعيان وغيرهم من الطغاة. واجتمعت كافة المناطق لتوضع تحت سلطة الادارة المركزية إلاّ محمد علي باشا والي مصر الذي كان يمثل الاستثناء الوحيد في هذا الأمر(٥١). كما أجريت عمليات تنظيم كبيرة على مؤسسات الادارة المركزية والحكومة، وسعى المصلحون لاقامة

---

(٤٨) – أنظر: S.J. Shaw, "Das Osmanishe Reich und die moderne Türkei" *Der İslam II.* s.119 Fischer Weltgeschichte,. Band XV. Frankfurt 1971.

(٤٩) – أنظر: Ahmed Lutfi, *Tarih,* İstanbul 1290, I, 205; J.R. Barnes, *Evkaf-ı Hümâyun: Vakıf administration under the Ottoman Ministry for İmperial Foundations 1839 to 1875,* Los Angeles. 1980.

(٥٠) – أنظر: S.J. Shaw-E.K. Shaw-, *History of the Ottoman Empire and Modem Turkey,* Cambridge 1977, II, 43.

(٥١) – أنظر لمنطقة الروملي: M.Ursinus, *Regionale Reformen im Osmanischen Reich am Vorabend der Tanzimat. Reform der rumelischen Provinzialgouvemeure im Gerichtsprengel von Manastır (Bitola) zur Zeit der Herrschaft Sultan Mahmuds II (1808-1839),* Berlin 1982; A.C. Eren, *Mahmud II Zamanında Bosna-Hersek,* İstanbul 1965.

كيان وبيروقراطية لدولة "حديثة". وقدمت النماذج الأولى لتشكيل حكومة على الطراز الأوربي [٥٢]، حتى تغير اسم "الصدر الأعظم" إلى "الوكيل الأول" (باش وكيل) (٣٠ مارس ١٨٣٨م) [٥٣]. كما أن استحداث عدد من المجالس المكلفة للاضطلاع بمهام مختلفة ضمن اصلاحات عهد محمود الثاني تحمل أهمية خاصة هي الأخرى. وهذه المجالس قد تحولت إلى نوع من الاجهزة التشريعية تقوم على مناقشة أمور الدولة وتصدر القرارات بشأنها: فالأمور القضائية يتولاها "المجلس الأعلى للأحكام العدلية" (مجلسِ وَآلاي أحكامِ عدليه)، والأمور الادارية يتولاها "مجلس شورى الباب العالي" (دار شوراي باب عالي)، والأمور العسكرية يتولاها "مجلس الشورى العسكري" (دار شوراي عسكري). كما أقيمت عدة "مجالس مختلفة" عام ١٨٣٨م للنظر في شئون الزراعة والتجارة والصناعة والأشغال العامة. وعلى ذلك تخلت الدولة عن مؤسساتها القديمة التي ظلت تعتمد عليها حتى ذلك التاريخ لتقيم بدلاً منها مؤسسات أخرى حديثة [٥٤].

وكانت التجديدات التي جرت في المجال التعليمي قد جاءت في شكل إحياء بعض المؤسسات القديمة وتشييد مؤسسات أخرى قادرة على مواجهة المتطلبات الجديدة مما لم يكن يعني تحولاً كبيراً. ففي تلك الفترة حاولت الدولة من جديد إحياء المهندسخانة البحرية والاخرى البرية اللتين بدأت مهمتهما التعليمية عام ١٧٧٣ وعام ١٧٩٥م وكانتا تتعرضان للاهمال التام بين الحين والآخر، فقامت الدولة بتغيير مكانيهما ومناهج التدريس فيهما. وظهر من ناحية آخرى أنه لا مفر من إقامة عدد من المؤسسات التعليمية بغية الاضطلاع بالخدمات البيروقراطية في الدوائر الحكومية. وعلاوة على الفعاليات التعليمية التي قامت بها الدولة وعلى رأسها المتطلبات العسكرية فقد افتتحت مدرسه حديثة للطب عام ١٨٢٧م وجاهدت لتنشئة الأطباء والجراحين من أجل الجيش [٥٥]، مما كان يعني أن يتعرض الطب التقليدي لأول ضربة قوية آنذاك. وكان لشاني زاده عطاء

---

(٥٢)-أنظر: C.V Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922,* Princeton 1980; C.V Findley, *Ottoman Civil Officialdom: A Social History,* Princeton 1989.

(٥٣) – أول باش وكيل هو محمد أمين رؤف باشا (مارس ١٨٣٨)، أنظر: Abdurrahman Şeref, *Tarih Musahabeleri*, İstanbul 1923, s. 5-10

(٥٤) – أنظر: T.Scheben, *Verwaltungsreformen*, Ö.Mert, "II. Mahmud Devrinde Anadolu ve Rumeli'nin Sosyal ve Ekonomik Durumu (1808-1839)", *Türk Dünyası Araştırmaları,* XVIII (Haziran 1982), 33-73; İ. Ortaylı, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı*, İstanbul 1983, s. 146 vd.

(٥٥) – للتعرف على تصحيح هام في الكلمة التي ألقاها محمود الثاني بمناسبة افتتاح مدرسة الطب (مكتب طبيه) أنظر: E.İhsanoğlu-M.Kaçar, "II. Mahmud'un Mekteb-i Tıbbiye Ziyaretinde İrad Ettiği Nutkun Hangisi Doğrudur?", *TaTo,* XIV/83 (190), 44-48.

الله أفندي بوجه خاص (ت ١٨٢٦م) وخوجه اسحاق افندي (ت ١٨٣٤م) (٥٦) خدمات جليلة في مجال نقل بعض المؤلفات الغربية إلى التركية، ووضع المقابل التركي للمفاهيم والاصطلاحات الفنية والعلمية في العديد من الموضوعات. وكان من الخطوات المهمة التي خطتها الدولة في تلك الأثناء إقدامها على إيفاد الطلاب إلى الخارج لأول مرة لتحصيل العلم. وفي عامي ١٨٣١ و ١٨٣٤م دخلت الخدمة مدرستان أخريان ضمن الكيان العسكري: إحداهما هي مدرسة الموسيقات الملكية التي كانت وظيفتها تنشئة موسيقيين سوف يحلون محل موسيقيي المهترَ التقليدية، أما المدرسة الثانية فكانت مدرسة العلوم الحربية (مكتبِ علومِ حربيه) التي أقيمت على النمط الفرنسي، وكانت تهدف الى تخريج ضباط ينخرطون في الجيش. واضافة إلى تلك المدارس التي عاشت الضيق الناتج عن محاولة تلبية احتياج الجيش بوجه عام اقامت الدولة مؤسسات تعليمية مدنية ذات مستوى أولي ومتوسط تعنى بتنشئة الموظفين للدولة، مثل: (مكتبِ معارفِ عدلي) أي "مدرسة العلوم القضائية" و (مكتبِ علومِ أدبي) أي "مدرسة العلوم الأدبية". غير أن تلك المدارس لم تكن كافية من الناحية العددية كما لم تكن ناجحة، وظلت منحصرة في استانبول وحدها (٥٧). وفي عام ١٨٣١ ظهرت أول جريدة عثمانية عرفت باسم (تقويم وقايع) (٥٨)، فأخذت مكانها في حياة النشر كجريدة تركية إلى جانب عدد من الجرائد التي كانت تصدر قبل ذلك باللغات الأجنبية. ثم نُقلت "مطبعة اسكودار" مرة أخرى إلى الجانب الأوربي (١٨٢٤م)، وهي التي كانت تعمل منذ عام ١٨٠٢م بالقرب من "مرفأ الحرم"، فجرى دمجها مع المطبعة التي ستقوم بطباعة أول جريدة صدرت بعد ذلك (١٨٣١م)، وجرى تطويرها حتى اكتسبت أهمية من جديد في طباعة مختلف المؤلفات الأخرى [العسكرية والطبية] عدا الجريدة نفسها (٥٩). وكان القيام بأول تعداد للسكان (٦٠)، وتنظيم الكرانتينة(٦١) [الحجر الصحي]، وهيئة البريد(٦٢) وغيرها أعمالاً هامة شملتها حركة الاصلاح الواسعة التي شهدها عصر السلطان محمود الثاني(٦٣).

---

(٥٦) – أنظر: E. İhsanoğlu, "Mühendishâne-i Berrî-i Hümâyun Başhocası İshak Efendi, Hayatı ve çalışmaları Hakkında Arşiv Belgelerine Dayalı Bir Değerlendirme Denemesi" *Belleten,* LIII/207-208 (1989), 735-768.

(٥٧) – أنظر: B. Kodaman, *II. Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi,* İstanbul 1980

(٥٨) – أنظر: N.Yazıcı, *Takvîm-i Vekâyi, Belgeler,* Ankara 1983; O. Koloğlu, *Takvîm-i Vekâyi. Türk Basınında 150 Yıl. 1831-1891,* Ankara (ts.).

(٥٩) – أنظر: K.Beydilli, *Mühendishâne Matb. Kütb*

(٦٠) – أنظر: E.Z. Karal, *Osmanlı İmparatorluğunda İlk Nufus Sayımı - 1831,* Ankara 1943; Musa Çadırcı, "1830 Genel Sayımına Göre Ankara Şehir Merkezi Nufusu Üzerine Bir Araştırma", *Osmanlı Araştırmaları,* İstanbul 1980, I, 109-132; Mahir Aydın, "Sultan II. Mahmud Döneminde Yapılan Nufus Tahrirleri",*II. Mahmud ve Reformları Semineri. Bildiriler.* İstanbul 1990, s. 81-106

(٦١) – أنظر: Gülden Sarıyıldız, *Karantina Teşkilâtının Kuruluşu ve Faaliyetleri (1838-1876),* ,

٨- حل المسألة المصرية ومسألة المضايق

كانت حالة الهدنة القائمة بين والي مصر والسلطان محمود الثاني قد تحولت في يونيه ١٨٣٩م إلى حرب مسلحة وعملية لتصفية الحساب بين الطرفين. وقد استطاعت القوات المصرية أن تهزم الجيش العثماني مرة أخرى في نزيب [٢٤ يونية ١٨٣٩م] وانفتح الطريق أمامها من جديد للتقدم نحو استانبول(٦٤). ولما وصل خبر الهزيمة إلى العاصمة كان السلطان محمود الثاني قد توفي(٦٥). أما ابنه الشاب عبد المجيد الذي اعتلى العرش [أول يوليه ١٨٣٩م] فقد شهد -إلى جانب تلك الهزيمة التي تعرض لها الجيش- إقدام قائد الاسطول العثماني احمد فوزي باشا بنفسه على قيادة الأسطول إلى الاسكندرية وتسليمه إلى الوالي محمد علي. وكانت هزيمة الجيش العثماني تفرض على روسيا أن تقوم بواجبها نحو تطبيق المواد التي تنص عليها معاهدة (خُنْكار إسْكَلَه سى)، اما انجلترا التي لم تكن راضية عن تهيئة الفرصة لمثل ذلك فقد أخذت تضغط على الوالي. بينما قامت الدول الأربع الاخرى [النمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا] بتقديم إنذار مشترك، مما جعل الباب العالي ينتظر النتيجة التي يمكن أن تسفر عنها محاولات الدول الكبرى في ذلك الصدد ويتجنب عقد معاهدة ثنائية مع محمد علي. وعلىذلك تبرز المسألة المصرية كخلاف ظهر بين الوالي العاصي وسيده، وتتحول إلى مشكلة تعنى بها كافة الدول [٢٧ يوليه ١٨٣٩م].

وكان حل المسألة المصرية بالنسبة للسياسة العثمانية التي أخذ يوجهها مصطفى رشيد باشا ناظر الخارجية يبدو ممكنا من خلال الضغط على محمد علي بعد الثقة في المساعدات التي ستقدمها انجلترا بعد حصولها على امتيازات كافية(٦٦) من الناحية التجارية بمقتضى معاهدة (بلطه ليمانى) [١٦ سبتمبر ١٨٣٨م](٦٧). وكان فرمان "التنظيمات" الذي أعلن في النهاية في ٣ نوفمبر ١٨٣٩م يحمل في طياته أملاً بأن يكون عاملاً في انفراج تلك المشكلة بوجه عام. والواقع أن الاتفاق الذي

İstanbul, 1986. (رسالة ماجستير لم تطبع)

(٦٢) - أنظر: N. Yazıcı, "Tanzimat Devri Osmanlı Posta Teşkilâtı", *İletişim 1981-1982,* (Ankara, Temmuz 1981), s. 17-52.

(٦٣) - لكل هذه الموضوعات وتطبيقاتها في الأناضول، أنظر:
M. Çadırcı, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları,* Ankara, 1991.

(٦٤) - لأجل هزيمة موقعة نزيب،أنظر: H.von Moltke, *Briefe über Zustaende und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835-1839,* (yay. H.Arndt) Nördlingen 1987, s. 321 vd. (Feldmareşal H.von Moltke, *Türkiye Mektupları,* [trc. H. Örs], İstanbul 1969, s. 259 vd.).

(٦٥) - للتعرف على سبب الموت، أنظر: A. Terzioğlu, "II. Mahmud'un son Hastalığı ile İlgili Raporlar ve Galatasaray Tıbbiyesi'nin 17 Şubat 1839'da Açılışı", *TaTo,* XIV/83, (1990), s. 38-43.

(٦٦) - أنظر: M. Kütükoğlu, *Osmanlı, İngiliz İktisadî Münasebetleri, II. (1838-1850)* İstanbul 1976, s. 7 vd; V.J. Puryear, *International Economy and Diplomacy in the Near East,* Stanford 1935.

(٦٧) - أنظر: H.İnalcık, "Osmanlı Rus Rekabetinin Menşei ve Don-Volga Kanalı Teşebbüsü (1569)", *Belleten,* XII/46 (1948), 349-402; krş. Akdes Nimet Kurat, *Türkiye ve İdil Boyu,* Ankara 1966.

جرى في لندن يوم ١٢ يوليه ١٨٤٠م مع استبعاد فرنسا المؤيدة لمحمد علي باشا كان ينص على الضغط بالسلاح على والي مصر. ولما بدأت العمليات العسكرية وتحول السخط الواسع الذي ظهر ضد الحكم المصري في سوريا إلى حركة مقاومة عارمة لم تترك لمحمد علي فرصة للنصر، حتى اضطر في النهاية لان يرضى بولاية مصر وحدها مع انتقال حكمها لأعقابه من بعده [الفرمان المؤرخ في ٢٤ مايو ١٨٤١م](٦٨).

ومع حل المسألة المصرية استلزم الأمر أيضا حل مشكلة المضايق التي كانت المسألة المصرية وراء ظهورها. وانطلاقا من ان معاهدة (خُنْكار إسكله سى) التي انقضت مدتها ذات الثماني سنوات لن يجري تجديدها اجتمعت الأطراف في لندن ووقعوا على معاهدة تحدد من جديد الوضع القانوني للمضايق [معاهدة المضايق في لندن ١٣ يوليه ١٨٤١م]. وأجمعت الأطراف على قاعدة عامة تحظر على السفن الحربية لكافة الدول العبور من المضايق في وقت السلم. غير أن عملية "التدويل" التي تقررت للوضع القانوني على المضايق قد جاءت معها ايضا بتحجيم للحقوق العثمانية(٦٩).

٩- عهد "التنظيمات الخيرية" وفرمانات الاصلاح

مع ان أحداً لا يرتاب في أن عهد جديداً قد هلّ على الامبراطورية العثمانية بصدور "فرمان التنظيمات" التي أعلنت في الثالث من نوفمبر ١٨٣٩م فالمعروف أن بعض المبادئ التي احتواها ذلك الفرمان مثل: [صيانة أرواح وأموال وأعراض الناس وحظر المصادرات وعدالة الضرائب والنص بتحديد مدة الجندية] كان قد جرى الحديث عنها في عهد السلطان محمود الثاني أو وُضِع بعضها موضع التنفيذ. وكان الهدف من فرمان التنظيمات هو ضمان حقوق المواطنة بالمفهوم العصري والتخلص من مساوئ الادارة واقامة نظام اجتماعي قادر على تحقيق المساواة بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين في الحقوق الشخصية. كما كان من الواضح أن الأمال معقودة مع إعلان فرمان كهذا على تحقيق بعض المكاسب السياسية مثل وضع الدولة العثمانية في مصاف الدول الأوربية المتحررة وكسب عطف الرأي العام في انجلترا وفرنسا حتى يتوازن بذلك مع العطف الذي يكنه الأوربيون للوالي محمد علي باشا وحتى يساعد كل ذلك على ايجاد حل مرضٍ للمسألة المصرية ومشكلة المضايق(٧٠). ولم يكن والي مصر محمد علي باشا مخطئاً

---

(٦٨) - أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei,* II, 46; Kâmil Paşa, *Târîh-i Siyâsî-i Devlet-i Aliyye-i Osmâniyye,* İstanbul 1327, III, 221.

(٦٩) - أنظر: C. Tükin, *Boğazlar Meselesi,* s. 232

(٧٠) - أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei,* II, 14,16

كثيراً وهو يضع تلك النقطة في اعتباره ويفسر الفرمان على انه "حملة من السلطان" يقوم بشنها عليه(٧١).

غير أن فرماناً يقرر المساواة بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين في الحقوق الشخصية وحقوق المواطنة كان كفيلاً بهذه الحالة أن يكون ضربة تقوض النظم الاساسية في دولة لا تعتمد على مثل هذه المساواة بسبب أسسها الاسلامية، وضربة لتركيب اجتماعي كان الناس قد درجوا عليه منذ العهود الأولى وتطور على طول الزمن حتى أخذ شكله النهائي. والدليل على ذلك أن "فرمان الاصلاحات" الذي أعلن [١٨ فبراير ١٨٥٦م] لإعطاء المزيد من القوة لقضية المساواة التي جاءت بها "التنظيمات" من خلال الاعتراف بحقوق سياسية ايضا للرعايا غير المسلمين كانت تتركز الصعوبات في تطبيقه عند هذه النقطة دائما. وشكلت الصدامات الدامية التي وقعت بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين السمة السائدة في الأحداث الداخلية لذلك العهد، ومهدت السبيل ليس لتحريض الدول الأجنبية فحسب بل لتدخلاتها أيضا. ففي جدة تدخل الانجليز في الصدامات التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين (١٨٥٧م) وأنزلوا جنودهم إلى البر، وهناك الأحداث الدامية التي وقعت في لبنان (١٨٤١-١٨٤٦م، ١٨٦٠-١٨٦١م)(٧٢) والأحداث الدامية التي وقعت في دمشق (١٨٦٠-١٨٦١م)(٧٣) والضغوط السياسية الحادة مما كشف بصورة جادة عن وجود خطر تدخل أوربي مشترك تكون فرنسا على رأسه. وقد انتشرت حركات السخط (ولا سيما في البوسنة والهرسك وبلغاريا) وكثرت الصدامات في أنحاء متفرقة منها(٧٤). وبينما كان يتحول غضب الأهالي المسلمين إلى أفكار ومحاولات تستهدف أموراً مثل إقامة جمعية سرية في استانبول تحت اسم "جمعية الدفاع عن الشريعة" وخلع السلطان عبد المجيد عن العرش وإحياء النظام الجديد(٧٥) كان السخط العام والمنازعات بين "الطوائف" قد بلغت مداها وخاصة الكنيسة الارثوذكسية التي كانت تتمتع بمكانة عالية داخل الامبراطورية فتناقصت امتيازاتها اكثر من غيرها وأصبحت تتساوى مع الكنائس الأخرى(٧٦). وفي العموم فان الاحتكاكات والنزاعات التي

---

(٧١) – أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei*, II, 18

(٧٢) – أنظر: T. Gökbilgin, " 1840-1861'e Kadar Cebel-i Lübnan Meselesi ve Dürzîler", *Belleten*, X (1946), s. 641-703

(٧٣)-أنظر: İ. Huhn, *Der Orientalist Johann Gottfried Wetzstein als preussischer Konsul in Damaskus (1849-1861). Dargestellt nach seinen hinterlassenen Papieren*, Berlin 1989.

(٧٤) – أنظر: H.İnalcık, *Tanzimat ve Bulgar Meselesi*, Ankara 1943; H. İnalcık, "Tanzimat'ın Uygulanması ve Sosyal Tepkileri", *Belleten*, XXVIII (1964) 623-690; H. İnalcık "Bosna'da Tanzimat'ın Tatbikine Ait Vesikalar", *TV*, I/5 (1942) s. 374-389.

(٧٥) – أنظر: U. İğdemir, *Kuleli Vak'ası Hakkında Bir Araştırma*, Ankara 1942

(٧٦) – أنظر: E. Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat, ou histoire des réformes dans l'Empire*

وقعت بين المسلمين والمسيحيين قد أخذت شكلاً أعمق بين المسيحيين أنفسهم. وأخذت الكنائس القديمة الموحدة للارثوذكس والغريغور الأرمن في التفكك وتشكلت كنائس جديدة؛ فظهرت الكنيسة البلغارية (١٨٧٠م) والكنيسة الرومانية (١٨٦٥م) والكنيسة الأرمنية الكاثوليكية (١٨٣٠م)(٧٧) والكنيسة الأرمنية البروتستانتية (١٨٤٨م).

١٠- حوادث المملكتين [الافلاق والبُغْدان]، ومشكلة النازحين وحرب القرم

أدت ثورات عام ١٨٤٨م إلى اضطرابات عامة في أوربا كما كان عليه الحال عام ١٨٣٠ حتى تحولت إلى احداث دامية نتيجة لثورات الشعوب التي تعرضت للتشتت والاضطهاد، وكانت المقاومة التي يمارسها الوطنيون البولنديون والمجريون تشغل روسيا والنمسا بشكل جاد، كما تحولت في الوقت نفسه إلى مشكلة مهمة بالنسبة للدولة العثمانية. وكان إلتجاء الوطنيين الذين سحقتهم القوات الروسية إلى الأراضي العثمانية قد جعل الدولة على أعتاب حرب تشارك فيها النمسا وروسيا. وانتشرت الثورة في الافلاق والبغدان ايضا، وهب الشعب الروماني يقاوم سيطرة الروس وتحكمهم الذي ساد بوجه خاص عقب معاهدة أدرنة (١٨٢٩م) ويقاوم "لائحة النظام الأساسي" (Reglement Organique) التي وضعوها وفرضوا تنفيذها بالقوة، ويقاوم حكم الامارة التي تقوم على تنفيذها. ولما كان الباب العالي هو ممثل الدولة صاحبة السيادة ويتابع الأمور عن كثب ومستعداً للتدخل في الوقت المناسب فقد أصبح في وضع جعله وجهاً لوجه مع روسيا في تلك الحادثة ايضا، وعلى الرغم من قيام روسيا بطلب إعادة الوطنيين اللاجئين وتسليمهم لها وقطعها العلاقات السياسية [١٧ سبتمبر ١٨٤٩م] ثم تهديدها بالحرب فقد رفض الباب العالي ذلك الطلب. وهذا الموقف من الدولة هو الذي أيدته الحكومات الاوربية المتحررة والرأي العام بشكل يبعث على الارتياح، وهو الأمر الذي كان عاملاً يَسّر من وقوف تلك الحكومات إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب الكبيرة التي اشتعلت مع روسيا عام ١٨٥٣م. وانفرجت مشكلة اللاجئين من خلال وفاق جرى التوصل اليه في موضوعات منح الاذن اللازم لمن يريد الاستقرار في الأراضي العثمانية وتحول من دخل منهم في خدمة الدولة إلى الدين الاسلامي ثم السماح لمن يريدون بالهجرة إلى الدولة التي يختارونها. أما التطورات في المملكتين فقد امكن وضع حل لها

Ottoman depuis 1826 jusqu' à nos jours, I-II, Paris 1882-1884 (terc. Ali Reşad, *Türkiye ve Tanzimat. Devlet-i Osmâniyye'nin Târîh-i İslahatı,* İstanbul 1326).

(٧٧)-أنظر: K.Beydilli, "II. Mahmud Devrinde Katolik Ermeni Cemaati ve Kilisesinin Tanınması", (تحت الطبع)

في نهاية المفاوضات التي جرت مع روسيا. غير أن النفوذ الروسي وتدخلهم في شئون هاتين الامارتين قد أخذ في الزيادة بينما بدأ النفوذ العثماني في التلاشي تماما(٧٨).

وفي عام ١٨٥٣م أسفر البرود في العلاقات مع روسيا عن أزمة جديدة؛ فقد حاولت روسيا بعد أن فتحت النقاش حول حق الكاثوليك في "المقامات المقدسة" وبالتالي حقوق الفرنسيين أن تعطي لنفسها صفة الحامي للارثوذكس، ثم شرعت في الضغط على الدولة العثمانية وتهديدها بقبول عقد "اتفاق نهائي" يستهدف وضعها تحت حمايتها. فارسلت إلى استانبول سفيراً فوق العادة اسمه "منتشيكوف" لتحقيق تلك الرغبة، وعلى الرغم من محاولاته "المتغطرسة" رُفضت طلباته، وأصبح ذلك سبباً كافياً لاعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية. فلما احتلت روسيا المملكتين في أوائل يوليه (١٨٥٣م) قررت كل من انجلترا وفرنسا ألا تتركا روسيا تتحرك بمفردها، فعقدتا اتفاقاً مع الدولة العثمانية [١٢ مارس ١٨٥٤م] وطلبتا من روسيا الجلاء عن المملكتين، فلما رفضت روسيا ذلك الطلب لم تتورعا عن المشاركة في الحرب [٢٣ مارس ١٨٥٤م].

ووجدت تلك الحرب جبهتها الأساسية في القرم، وكانت ذات أهمية بالغة نظراً لأنها كانت حرباً أوربية كبيرة كشفت للعيان عن مدى حجم الحروب الحديثة التي اشتعلت فيما بعد. إذ شارك فيها مئات الآلاف من الجنود الذين قطعوا إليها عشرات الآلاف من الكيلومترات حاملين معهم إلى القرم العديد من المهمات والعتاد، وأقيمت السكك الحديدية وخطوط البرق خدمةً لشئون الحرب، ونشطت تحركات الاسطول الذي جرى تجهيزه بالاسلوب الحديث، ولاسيما من السفن المدرعة العاملة بالبخار، مما كان كافياً للكشف عن ضخامة الحرب ومدى اتساعها. وقد شهدت العاصمة العثمانية لأول مرة هذا العدد الضخم من الجنود الأجانب وازدحمت بالدبلوماسيين، ووصلتها أعداد ضخمة من الجنود والعتاد والجرحى. كما فتحت نفقات الحرب الباهظة لأول مرة أبواب الاستدانة من الخارج، وكان لاستطالة الحرب الدامية وامتدادها بين الأطراف المتنازعة أن جعلت المتحالفين يقومون بمحاولات مهمة نحو تغيير التركيب القضائي للمجتمع العثماني بشكل معين لصالح الرعايا غير المسلمين. ورغم الخسائر الفادحة فقد انتهت الحرب بالنصر، وجرت مفاوضات الصلح في باريس، واتفقوا على فرمان الاصلاح المؤرخ في ١٨ فبراير ١٨٥٦م وكأنه وثيقة قام باعدادها سفراء الدول المتحالفة في استانبول. وعلى ذلك حصل رعايا الدولة

---

(٧٨) – أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei,* II, 115 vd. 125-126 vd.

العثمانية غير المسلمين على المساواة التامة والمطلقة في الحقوق السياسية مع الموطنين المسلمين(٧٩).

واستهدفت معاهدة باريس [٣٠ مارس ١٨٥٦م] سد الطريق أمام التقدم الروسي في الأراضي العثمانية، وبينما كان الهدف من حقوق المواطنة الممنوحة للرعايا غير المسلمين هو قطع الطريق على روسيا للحيلولة بينها وبين استغلال ذلك النقص، كان تحويل البحر الأسود هو الآخر الى منطقة منزوعة السلاح محايدة يقف حائلاً دون أي اعتداء روسي قد يأتي من تلك الجهة. وكان من شأن الضمانات الممنوحة حول المملكتين أن كفلت في النهاية ابتعاد روسيا عنهما بعد أن كانت قد حولّت تلك الأراضي -التي ستؤسس وحدتها الوطنية بعد مدة- إلى طريق عبور تطأه روسيا عند كل حرب مع الدولة العثمانية. وكان من الطبيعي بعد كل هذه الأمور أن وُضِعت وحدة أراضي الدولة العثمانية تحت كفالة الدول الأوربية وقُبلت في جامعتها بالاستفادة من القضاء الأوربي. ومع ذلك فسوف يتضح فيما بعد وخلال مدة قصيرة أن تلك الضمانات لم تكن إلا وعوداً جوفاء سوف تظل حبراً على ورق. وقد استمرت معاهدة باريس على ذلك النحو حتى انقلبت موازين القوى في أوربا، وتعرضت فرنسا -الدولة الضامنة الأساسية- لهزيمة مهينة امام الجيوش البروسية الألمانية (١٨٧٠-٧١). وكان من شأن الهزيمة الفادحة التي منيت بها فرنسا أن تغيرت تماماً موازين القوى بين الدول الأوربية، وأتاح هذا التحول أمام روسيا فرصة طالما تطلعت إليها، فاعلنت عن إبطال الحكم الخاص بحياد البحر الاسود، ثم وافقت الأطراف المعنية على ذلك من خلال اجتماع عُقد في لندن [١٣ مارس ١٨٧١م]. وهكذا حصلت روسيا على إمكانية الإعداد لحرب جديدة تقوم فيها مرة أخرى بتسليح البحر الأسود وتثأر للهزيمة التي منيت بها في القرم.

١١ - ما بعد حرب القرم

كانت مدة العشرين سنة التي مضت منذ معاهدة باريس (١٨٥٦م) حتى الحرب الروسية التي اندلعت عام ١٨٧٧ مرحلة مشحونة بالأحداث والتطورات؛ فقد كثرت النزاعات الدامية وأحداث الثورة والتمرد في أراضي الأمبراطورية، وظهرت وسائل البحث عن الاستقلال بالحكم أو طلبات

---

(٧٩)- أنظر: F. Eichmann, *Die Reformen des Osmanischen Reiches mit besonderer Berücksichtigung des Verhaeltnisses der Christen des Orients zur türkischen Herrschaft,* Berlin 1858; G.Rosen, *Geschichte der Türkei,*II; A. Refik, "Türkiye'de İslahat Fermanı", *TOEM,* IV/81, 14. sene (Temmuz 1340), 193-215.

توسيع الامتيازات الموجودة، واشتدت وطأة الديون التي أدت إلى إفلاس الدولة عام ١٨٧٥م، ثم واقعة خلع السلطان عبد العزيز عن العرش في النهاية والأحداث المؤلمة التي أعقبتها.

وقد دخل الوضع القانوني الذي نصت عليه معاهدة باريس بالنسبة للمملكتين [الافلاق والبغدان] مرحلةً جديدة مع وقوع أهالي هاتين الامارتين على اختيار شخص بعينه أميراً واحداً عليهما معاً (الكساندر جُوزا). وهذا الانتخاب الذي مثل الخطوة الاولى نحو الوحدة قد أيدته فرنسا واعترفت به الدولة العثمانية هي الأخرى [الفرمان المؤرخ في ٢ ديسمبر ١٨٦١م]. وكان الأمير الجديد قد بادر باجراء إصلاحات راديكالية مهمة في الامارة المتحدة ودخل في صراع مرير - بوجه خاص- مع البطريقخانة التي كانت تضع يدها على ثروات طائلة، وأعلن في عام ١٨٦٥م عن قيام كنيسة رومانية مستقلة وطنية، فلما شعرت روسيا بضياع نفوذها على ذلك النحو حَرّضت المعارضة التي ظهرت ضده والطبقة الحاكمة التي ناهضت الاصلاحات، فكان من نتيجة المقاومة العنيفة التي بذلوها أن جرى خلعه عن العرش [٢٣ فبراير ١٨٦٦م]. وبدأ الأمير المنتخب الجديد "كارول" مهام منصبه رغم معارضة الدولة العثمانية مما أدى إلى توتر العلاقات بين الامارة المتحدة والدولة السيدة عليها. غير أن انفجار أزمة جزيرة كريت يسّر من مسألة الاعتراف بحكم كارول الذي كانت تناصره فرنسا، ثم أرسلت إليه الدولة فرماناً جديداً ينص على إقراره. وعلى هذا تكون الدولة قد تخلت عن إصرارها حول تفصيلات شكلية لتبعية قانونية لم تعد باقية إلاّ على الورق أصلاً. أما قيام الأمير الجديد بعد مدة بزيارة رسمية لاستانبول فقد قضى على التوتر القائم بين الطرفين(٨٠).

وراحت مظاهر السخط التي ظهرت في الأماكن التي يزدحم فيها المسلمون وغير المسلمين تتحول إلى مصادمات دامية نتيجة لنفوذ الأجانب وتنافسهم ودسائسهم، وتشهد على ذلك الاحداث التي عاشتها سوريا ولبنان بين عامي ١٨٦٠-١٨٦١م. فقد كان التناحر بين الموارنة والدروز قد تحول بين المسلمين والمسيحيين إلى صدامات ألهبها التنافس الخفي بين الانجليز والفرنسيين، وأسفر عن ثورة راح ضحيتها الآلاف من الناس من كلا الطرفين. كما وصلت المجزرة التي وقعت في دمشق هي الأخرى وبنفس الشكل إلى أبعاد شاسعة. وعلى الرغم من أن الحكم

---

(٨٠) - أنظر: *Aus dem Leben König Karls von Rumaenien. Aufzeichnungen eines Augenzeugen,* Stuttgart 1894, I, 136 vd.

وعن التطورات أنظر بوجه عام: F. Bamberg, *Geschichte der orientalischen Angelegenheiten im Zeitraum des Pariser und des Berliner Friedens.* Berlin 1892; Lothar Maier, *Rumanien auf dem Weg zur Unabhaengigkeitserklaerung* 1866-1877, München 1989.

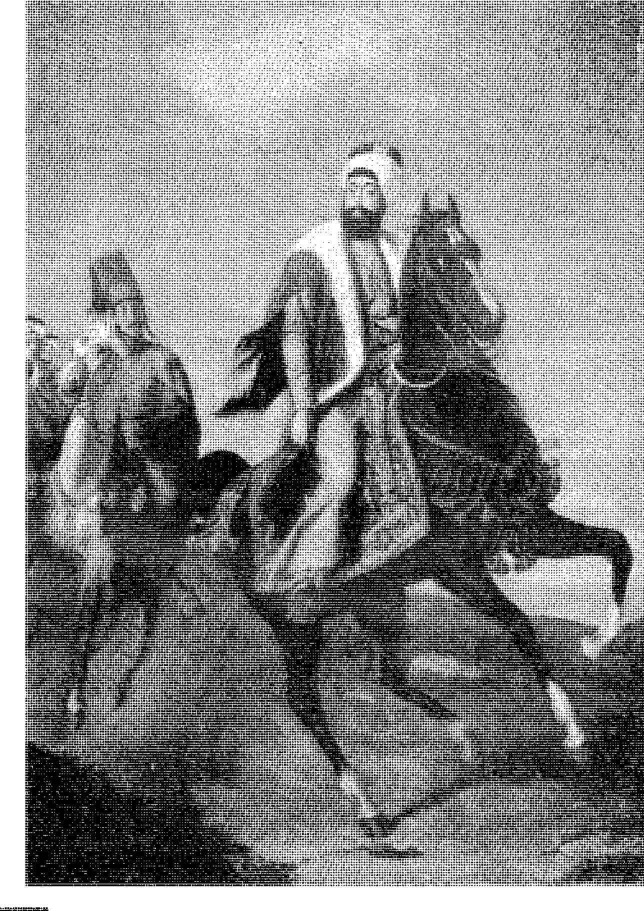
العثماني قد سيطر على الأحداث نتيجة للتدابير الجادة التي قام بها فؤاد باشا دون أن يعطي الفرصة لتدخل من دولة أجنبية إلاّ أن صياغة كيان إداري جديد للبنان قد غدت أمراً لامفر منه، فتحولت لبنان إلى منطقة ذات امتياز تخضع لنظام جديد، وتسلمت الحكم فيها مجالس مختلطة تتوزع فيها السلطة تبعاً لمعدلات التمثيل، ووافقت الدولة على تخصيص جانب كبير من الضرائب لمواجهة الاحتياجات المحلية، ووضعت على رأس "متصرفية لبنان الممتازة" أول مسيحي برتبة وزير يحوز لقب "باشا" هو دافيد افندي [يونية ١٨٦١م](٨١).

وعقب وفاة محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا (١٨٤٩م) لم يحدث تغير يذكر في الوضع القانوني الذي كان لمصر مع الدولة العثمانية على أيام عباش باشا (١٨٤٩-١٨٥٤م) وسعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م). ولما تولى حكمها اسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩م) استغل ضعف السلطان عبد العزيز، واستطاع أن يجري بعض التغييرات المهمة على الوضع القانوني للحكم الذاتي فيها. ولما زادت أهمية مصر مع افتتاح قناة السويس [١٧ نوفمبر ١٨٦٩م] وشاء اسماعيل باشا تغيير نظام الوراثة الساري فيها ليكون من الأب الى الأبن [٢٦ مايو ١٨٦٦م] أدى ذلك إلى ظهور عداوات حادة بين أفراد الأسرة المالكة. وساعد على ذلك أيضا ظهور الموارد المادية اللازمة لدعم الفئات المناهضة لحكم السلطان عبد العزيز [العثمانيون الجدد] ولا سيما خارج تركيا. وعقب تلك الأحداث حصل اسماعيل باشا على لقب "خديو" [٥ مايو ١٨٦٦م] وامتيازات لزيادة عدد الجيش والاسطول وحرية الاستدانة من الخارج بوجه خاص (١٨٧٣م)، وسعى لشن حروب توسعية في السودان والحبشة حتى جرّ مصر في حكمه وخلال مدة قصيرة إلى الإفلاس. ثم لم يلبث أن باع ما كان في يده من أسهم شركة قناة السويس للانجليز [نوفمبر ١٨٧٥م] مما مهد السبيل بعد مدة وجيزة لأن تقع مصر كلها تحت احتلال الانجليز وسيطرتهم. وفي عام ١٨٧٩م جرى عزل اسماعيل باشا وعُين توفيق باشا بدلاً منه (١٨٧٩-١٨٩٢م).

وكانت صربيا التي تمتعت بالحكم الذاتي في عهد السلطان محمود الثاني تستغل فرصة الحروب بين الدولة العثمانية وروسيا وتقوم بتحسين وضعها وتقوية موقفها حتى ضعف ارتباطها القانوني بالدولة العثمانية الى أدنى المستويات. وفي سبتمبر ١٨٦٢م تخلت الدولة لها عن قلعتي سكود واسكيشهر (Ujitsa)، كما جرى سحب الحاميات العثمانية المرابطة في قلاع بلغراد

---

(٨١) - أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei*, II, 18





31-30 – السلطان محمود الثاني بالزي القديم والجديد.



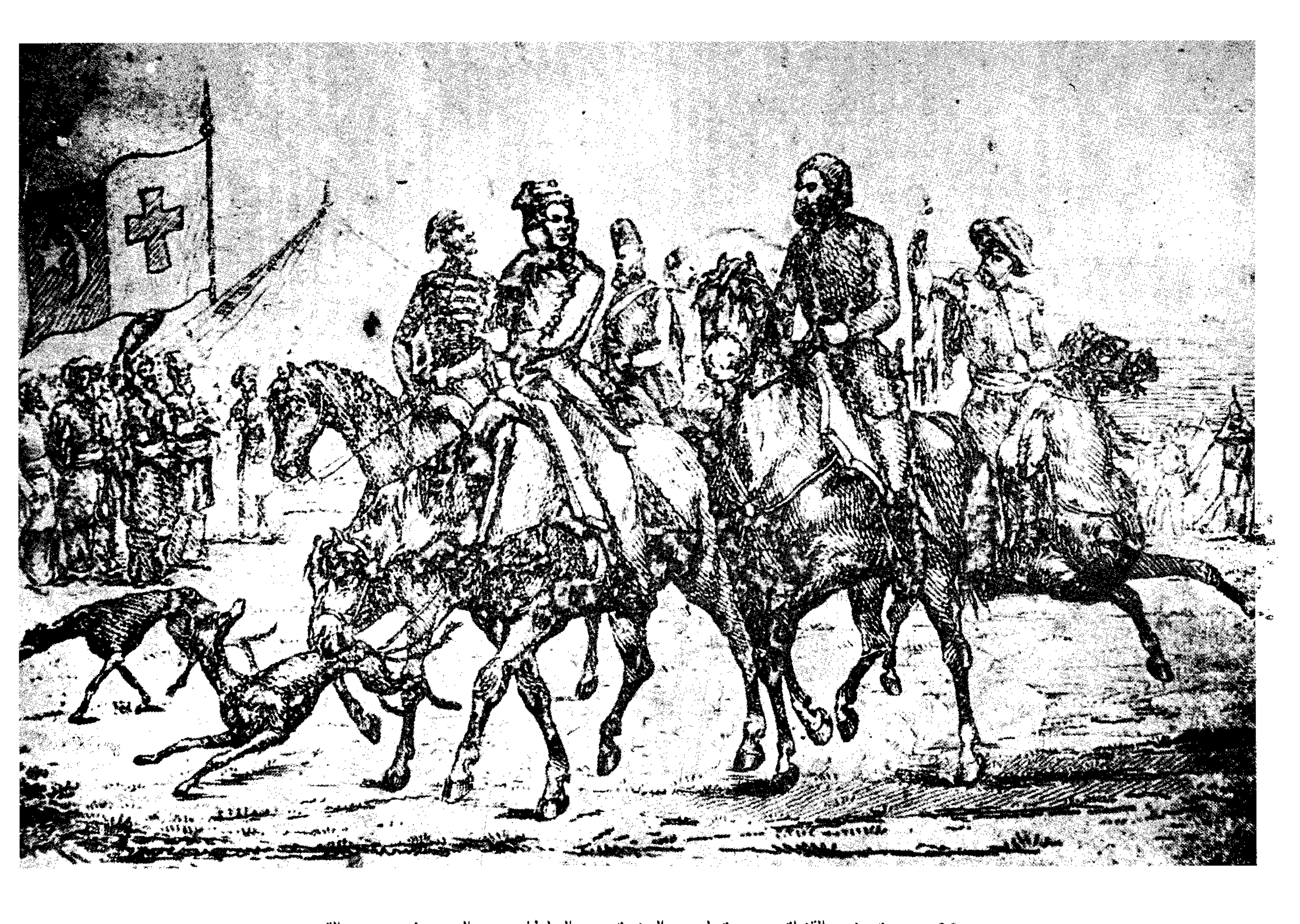
32- السلطان عبد المجيد مع قواد الجيوش المتحالفة التي شاركت في حرب القرم.



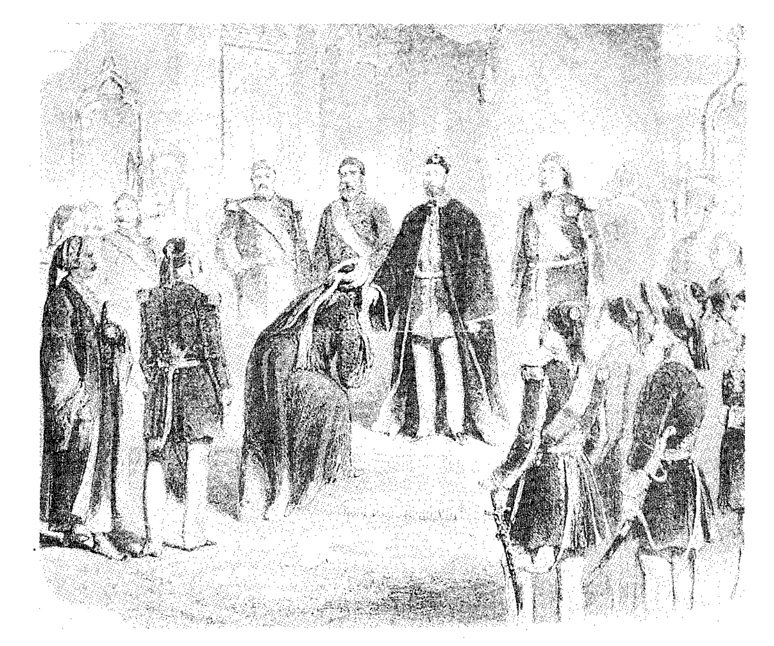




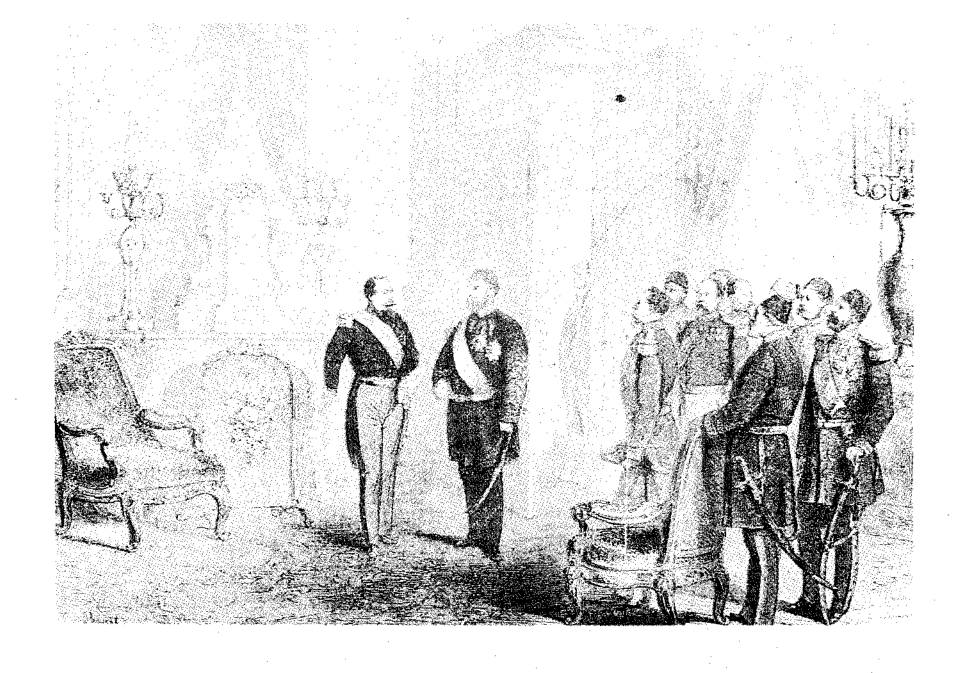
33-34-35– مصطفى رشيد باشا (احدى صوره التي رسمت في اوربا) مع عالي باشا وفؤاد باشا أبرز رجالات الدولة العثمانية في عهد التنظيمات (من اليسار إلى اليمين).



36– وحدة جنود القزاق وهم يتسلمون السنجق من السلطان عبد المجيد في حرب القرم.



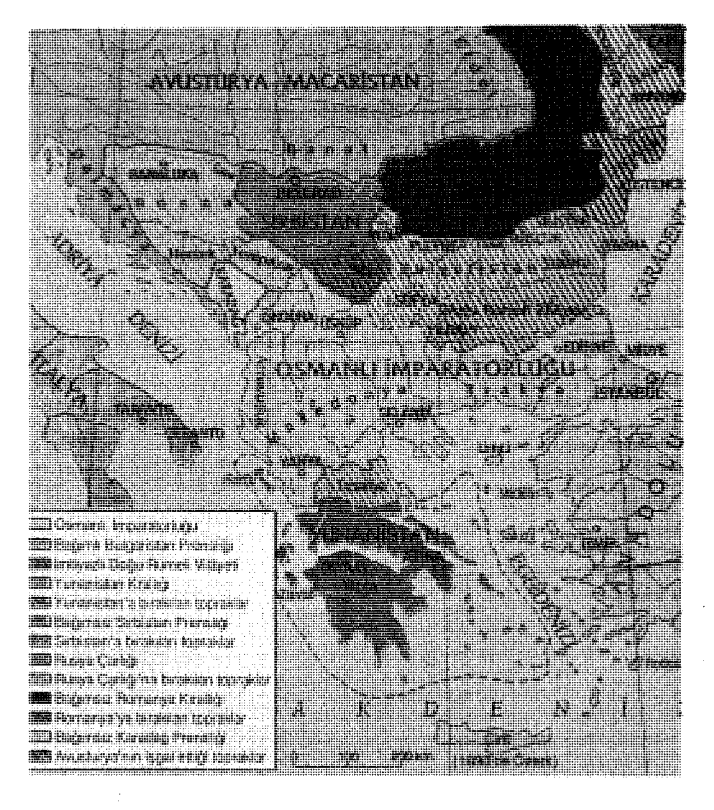
37- مبايعة السلطان عبد المجيد.



38- زيارة السلطان عبد العزيز لنابليون الثالث في باريس (١٨٦٧م).



39- عبد الحميد الثاني.

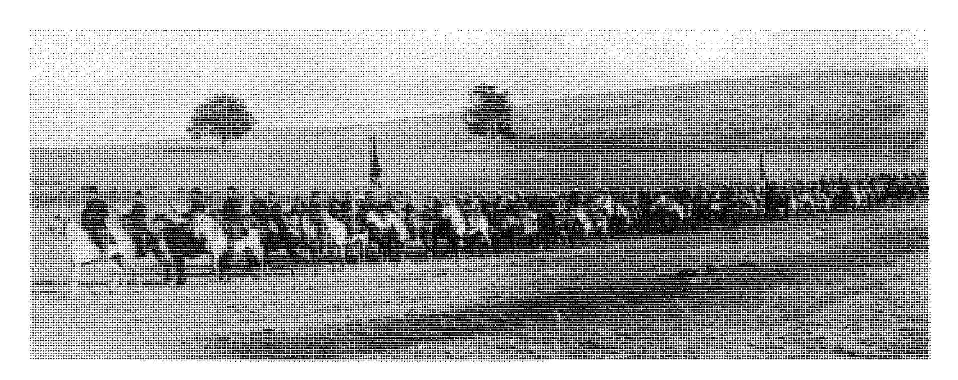


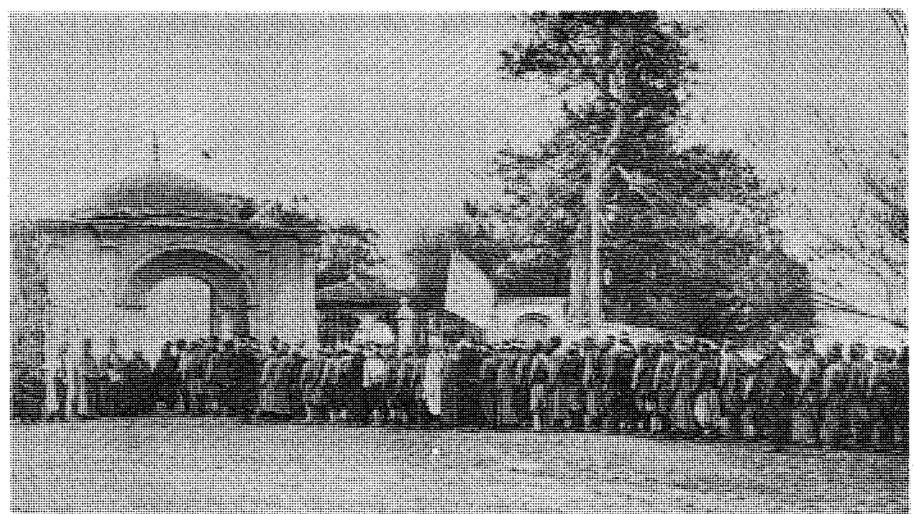
40- حدود الدولة العثمانية طبقا

لمعاهدتي اياستفانوس وبرلين.



41- الباب العالي عام ١٨٧٧م كما رأته احدى المجلات الانجليزية.







42- زيارة لضريح ارطغرول الغازي

وبُوكُرْدَلَن (Sabaç) وسَمَنْدِرَه وفتح الاسلام (Gladova) [١٨ ابريل ١٨٦٧م]، وانفتح الباب بذلك أمام صربيا لتصبح دولة مستقلة من الناحية القانونية.

أما اليونان التي قامت دولتها عام ١٨٣٠م نتيجة لتدخل الدول العظمى فلم تتوان ولو للحظة عن التطلع لتحقيق "مطامعها الكبرى"، وواصلت عمليات التوسع في أراضيها على حساب الدولة العثمانية. ولم ترض الدول المتحالفة عن موقفها الانتهازي الممالئ للروس في بداية حرب القرم. ثم أن اليونان التي قام بتأديبها فؤاد باشا قد تقدمت خطوة أخرى نحو تحقيق حلمها في اليونان الكبرى والحلم البيزنطي عندما قامت انجلترا بتسليمها "الجزر السبع" (١٨٦٤م) التي كانت قد استولت عليها عام ١٨١٥م. كما أن المطامع الخاصة بضم جزيرة كريت قد بدأت بالمطالبة بها ولم تزل اليونان حديثة العهد بالاستقلال، ورأوا في الانتفاضات التي وقعت عام ١٨٦٦م حجة للشكوى من سوء الادارة في الجزيرة مع أن الهدف النهائي لهم كان تحقيق حلم "انوسيس ENOSIS"* . وكان من شأن التدخل الطبيعي للدول الكبرى في مثل هذه الأحوال أن تحول الأمر الى مشكلة دولية، وشرعوا في المطالبة باجراء إصلاحات إدارية وبيروقراطية على نطاق واسع في الجزيرة. والمعروف أن المطالبة باجراء الاصلاح هي بداية الطريق المؤدية إلى الاستقلال بوجه عام، وان هذا سوف يؤدي في النهاية إلى الانفصال، وبالتالي إلى ضم الجزيرة إلى اليونان، فهو المنهج الوحيد والأسلم الذي مَزّق أوصال الامبراطورية خلال القرن الأخير من عمرها.

ولم تهدأ ثورة كريت إلاّ بعد القيام بعملية عسكرية وجهود ديبلوماسية وذهاب الصدر الاعظم عالي باشا بنفسه إلى الجزيرة وقيامه باصلاحات واسعة فيها. ومع صدور فرمان الاصلاح المؤرخ في ١٤ فبراير ١٨٦٨م الممنوح للجزيرة تمتعت بكيان "مستقل" يعتمد الحكم فيه على مجالس مختلطة يتم التمثيل فيها تبعاً لنسبة السكان المسلمين واليونانيين. واتجهت الجهود نحو إصلاحات جذرية تتناول الشئون الادارية والمدنية والمالية. ومن ناحية أخرى فقد وجدت جهود الجامعة السلافية التي نمت بتوجيه من روسيا استجابة لدى الجموع السلافية العريضة في منطقة البلقان، وأثّرت بوجه خاص على الشعب البلغاري، حتى شرعت اللجان الثورية و "عصابات" الأرهاب في ممارسة أعمالها ولعبت في ذلك دوراً مهماً. ولم تكف التدابير التي اتخذتها الدولة والجهود الضخمة التي بذلها مدحت باشا بعد تعيينه والياً على ولاية الطونة في تلك الاثناء

* اسم المخطط الذي يتطلع اليونانيون لتحقيقه في ضم جزيرة قبرص إلى اليونان.

(١٨٦٤م) للحيلولة دون هذه التطورات. أما البلغار الذين تمتعوا بحقهم في كنيسة وطنية خاصة بهم مع قيام البطريركية البلغارية عام ١٨٧٠م فقد أصبحوا يرون في الاماكن التي دخلت تحت السلطة الدنيوية لكنيستهم الجديدة حدوداً لدولتهم المستقلة فيما بعد. ولما أدت هزيمة فرنسا في نفس السنة في الحرب البروسية الألمانية إلى اختلال موازين القوى في أوربا وجدت الجهود الروسية في ذلك الاتجاه مناخاً للنمو بشكل منظم. ولسوف تؤدي حركة الجامعة السلافية تحت رئاسة الجنرال إغناتييف سفير روسيا في استانبول إلى حرب كبرى سوف تندلع عام ١٨٧٧م. ولما تزايدت الاستعدادات أدت في النهاية إلى ظهور اضطرابات في الهرسك عام ١٨٧٥م شاركت فيها منطقة الجبل الأسود. وحالت مراوغات إغناتييف دون تأديب الثائرين. واضطر المسلمون في البوسنة والهرسك للجوء إلى السلاح في مواجهة المجازر الوحشية التي قامت بها العصابات.

وكان للأسلوب الذي اتبعه محمود نديم باشا في الادارة بعد تولي الصدارة العظمى (١٨٧١-١٨٧٦م) عقب وفاة عالي باشا [٧ سبتمبر ١٨٧١م]، والتصرفات الشخصية من السلطان عبد العزيز أثرها في زعزعة الاستقرار بسرعة في شئون الدولة. ومع ثقل الازمات التي مهدت للتدخلات الخارجية في شئون الامبراطورية وقعت ايضا اجراءات عشوائية في الادارة المدنية وتجاوزات في السياسات المالية مما أضعف الادارة المدنية والمالية معاً، وأدى إلى ظهور أزمة مالية طاحنة عام ١٨٧٥م. واسفرت عمليات الاستدانة التي استمرت عشرين سنة عن افلاس الدولة، مما أثار سخطاً عظيما ضدها بين الدائنين في أوربا. وانصياعاً لنصيحة من إغناتييف سفير روسيا قررت الدولة التوقف عن سداد الديوان وأرباحها بالكامل فتحول الأمر إلى مناورة ذكية تركت الدولة العثمانية وحيدة أمام روسيا. وكانت ثورات البلغار وثورات البوسنة والهرسك والازمات التي صاحبتها ثم اجتماع ممثلي الدول الكبرى في استانبول للمطالبة باصلاحات عامة وقيامهم بمفاوضات حول مصير الامبراطورية وطلباتهم باتخاذ بعض القرارات الخطيرة بما في ذلك التنازل عن الأرض [مؤتمر الترسانة في ديسمبر ١٨٧٦](٨٢) إشارات تنبئ بان في الافق حرباً عثمانية روسية على وشك الاندلاع. واعتقد رجال الدولة الذين أنهوا حكم عبد العزيز وخلعوه عن العرش أن هذا الانحدار السيء لن يتوقف إلاّ بحكم دستوري تجري عليه

(٨٢)-أنظر: M.Celâleddin Paşa, *Mir'ât-ı Hakikât* (yay.İ.Miroğlu), İstanbul 1983, s. 206 vd.; İ.H.Uzunçarşılı, "Tersâne Konferansının Mukarreratı Hakkında Şûrâ Mazbataları", *TD*, X, (1959), s.43-60; W.Langer, *European Alliances and Alignment, 1871-1890*, New York 1950, s.89-120.

الامبراطورية. غير أنهم فطنوا إلى أن المناخ الملائم على الساحة السياسية الذي مُنح لهم يوماً مع إعلان فرمان التنظيمات (١٨٣٨م) وفرمان الاصلاح (١٨٥٦م) لم يكن قد تهيأ. وعندما انتهى عام ١٨٧٦ الذي عُرف بانه "عام ثلاثة سلاطين" باعلان المشروطية [الدستور] في ٢٣ ديسمبر نرى أن الرغبة في تحويل طلبات الدول المشاركة في "مؤتمر استانبول" عقب الانتخابات الى المجلس الجديد المقرر تشكيله للنظر في قبولها أو رفضها قد فُسّرت على أنها من "حيل الشرقيين" وبالتالي تم رفضها. وفي هذا السياق فان فشل المؤتمر كان يعني أن الفرصة التي انتظرتها روسيا لإعلان الحرب قد واتتها. كما أن عدم الاستقرار الذي ظهر على أعلى المستويات مع الأحداث التي وقعت مثل انتحار السلطان عبد العزيز بعد عدة أيام من خلعه بضربة سياسية [٤ يونيه ١٨٧٦م]، ثم مجيء السلطان مراد الخامس ذي الفكر الليبرالي، وفقدانه لعرشه بعد ثلاثة شهور من توليه الحكم نتيجة للأزمة النفسية وحالة "الاختلال العصبي" التي أصابته، ثم اعتلاء عبد الحميد الثاني خلفاً له [٣١ اغسطس ١٨٧٦م] بعد أن ظهر بمظهر المؤيد للحكم الدستوري، كانت كلها أحداثاً زادت الطين بلة. والمعروف أن تجربة للحكم الدستوري قد وقعت لأول مرة بدستور أعلن باسم "قانون الدولة، ٢٩ يناير ١٨٦١م" على أيام محمد صادق باشا في تونس ذلك الركن المستقل النائي عن أراضي الامبراطورية(٨٣). ولاشك أن سريان نفس الشيء على كافة اراضي الامبراطورية الباقية تحت حكم الباب العالي والسعي لتطبيقه نتيجة للضغوط القادمة من الخارج وليس نتيجة لاكتمال عوامله الداخلية إنما كان يشكل واحدة من أعظم نقاط الضعف في ذلك العهد الجديد. والدليل على ذلك أن السلطان الجديد لم يواجه بردود فعل عامة عندما انتهز أول فرصة وعزل من الصدارة العظمى مدحت باشا الذي كان يعد المعمار الأول للدستور [٥ فبراير ١٨٧٧م] ثم نفاه إلى خارج البلاد وقام بحل مجلس المبعوثان [١٣ فبراير ١٨٧٧] الذي تحول إلى ملتقى لاظهار السخط وتوجيه الانتقادات الحادة للدولة وهي على وشك هزيمة فادحة في الحرب الروسية، ثم أبطل العمل بالدستور(٨٤) ، وأقام لنفسه خلال مدة قصيرة نظام حكم متشدد يعتمد على سلطته الشخصية.

---

(٨٣) – أنظر: A.Çetin, *Tunuslu Hayreddin Paşa*, Ankara 1988

(٨٤) – أنظر: M.Celâleddin Paşa, *Mir'ât-ı Hakîkat*, s.549

رابعاً- هزيمة ٩٣: الامبراطورية المنهارة والسلطان عبد الحميد الثاني

عُقدت معاهدة اياستفانوس التي أنهت الحرب الروسية [في ٣ مارس ١٨٧٨م]، ثم أعقبها مؤتمر برلين ومعاهدتها [٢٠ يونيه - ٢٠ يوليه ١٨٧٨م] التي نصت على تعديل جزئي للمعاهدة الأولى وراعت مصالح الدول الأخرى وحالت دون تحول الميراث العثماني الذي استولت عليه روسيا وحدها الى ذريعة لنشوب حرب أوربية عامة كما حدث في حرب القرم. وأسفرت تلك المواثيق عن فقدان أراض شاسعة كانت اول ما فتحها العثمانيون وعاشوا فوقها مئات السنين. فقد تحولت صربيا والجبل الأسود ورومانيا إلى دول مستقلة. أما بلغاريا الكبرى التي نصت على قيامها معاهدة اياستفانوس وكانت حدودها تمتد من البحر الأسود إلى صربيا ومن رومانيا إلى بحر ايجة فقد جرى تقسيمها في البداية إلى ثلاثة أقسام هي مقدونيا وولاية الروملي الشرقية وامارة بلغارية صغيرة. ومع أن الروملي الشرقية(٨٥) تحولت إلى الاستقلال إلاّ أن الامارة البلغارية قامت بضمها عام ١٨٥٥م. وتحقق الارتباط البري من جديد مع مقدونيا التي أعيدت إلى الدولة العثمانية، ومع الأراضي الباقية في منطقة الروملي في(٨٦) حوزة الدولة، وبالتالي مع ألبانيا التي كانت تسعى لتسوية أمورها بنفسها في خضم هذا التشتت وتحاول ترسيخ آمالها القومية. بينما تُركت البوسنة والهرسك للاحتلال والحكم من جانب النمسا والمجر بعد تحطيم المقاومة التي قام بها شعبها المسلم(٨٧). ومع التنازل عن بعض الأراضي للجبل الأسود ومعها مدن الموانئ ظهرت أزمات جديدة؛ فاستغلت اليونان هي الأخرى تلك الفرصة ووسعت حدودها بالأستيلاء على أبير وتساليا. واستمر الاحتلال الروسي لشرق الأناضول على الرغم من إعادة ارضروم وطوغو بايزيد، وبقيت قارص في يد روسيا (٨٨). وفي الولايات التي يقطنها الأرمن في شرق الأناضول فان ادخال أوضاع هؤلاء ضمن "دائرة الاصلاح" كان من شأنه أن أبرز "المشكلة الأرمنية" التي بذرت بذور تجزئ الأناضول من خلال المواد المعروفة في معاهدة الصلح التي أمرت بحمايتهم من اعتداءات وتسلط الأكراد والجراكسة(٨٩). أما انجلترا التي

---

(٨٥) - أنظر: Mahir Aydın, *Şarkî Rumeli Vilâyeti,* Ankara 1992

(٨٦) - أنظر: P.Bartl, *Die albanischen Müslime zur Zeit der nationalen Unabhaengigkeitsbewegung 1878-1912.* Wiesbaden 1968.

(٨٧)- أنظر: M.Celaleddin Paşa, *Mir'ât-ı Hakîkat,* 660 vd.

(٨٨)- أنظر: İ.Ortaylı, "Çarlık Rusyası Yönetiminde Kars", *TED,* IX (1978) 343-362

(٨٩)- أنظر: W.Langer, *The Diplomacy of İmperialism,* New York 1951, s.145-166, 321-350; E.Uras, *Tarihte Ermeniler ve Ermeni Meselesi,* İstanbul 19762; M.Hocaoğlu, *Arşiv Vesikalarıyla Tarihte Ermeni Mezalimi ve Ermeniler,* İstanbul 1976; K.Gürün, *Ermeni Dosyası,* Ankara 1983. C. Küçük, *Osmanlı Diplomasi'sinde Ermeni Meselesinin Ortaya çıkışı 1878-1897*.İstanbul 1984.

عرضت الصداقة بحجة الحيلولة دون العمليات الحربية المتقدمة للروس في تلك المنطقة فقد قامت بالأستيلاء على جزيرة قبرص [٤ ابريل ١٨٧٨م](٩٠). أما نص المعاهدة على تقديم تعويضات عسكرية باهظة فقد زاد من وطأة خضوع الدولة سياسياً لروسيا. وكان الحدث الذي وقع وغطى على كل ذلك في قيام الأهالي المسلمين الذين يستوطنون الأراضي التي فتحها العثمانيون أول الأمر بالهجرة الجماعية التي تشبه يوم الحشر نحو الأماكن الآمنة تاركين خلفهم أموالهم وعقاراتهم خوفاً على أرواحهم وهرباً من المجازر الوحشية التي أعملها فيهم هؤلاء الفاتحون الجدد. وهذا الوضع كان يشكل أهم الاحداث القومية في القرن الماضي؛ إذ أدى إلى ظهور مشكلات سوف يستغرق حلها أعواماً طويلة، مثل عمليات تأمين سبل الاعاشة والايواء والاسكان والمسائل الصحية لمئات الآلاف من النازحين الذين ازدحمت بهم المدن الكبرى وخاصة استانبول(٩١).

وحاولت بلغاريا التي اتسعت أراضيها بعد ضم ولاية الروملي الشرقية أن تتوسل السبل لضمان تفوق العنصر البلغاري عددياً عن طريق إبادة السكان الأتراك المسلمين وطردهم من ديارهم. ولاشك أن استمرار تلك المشكلة في الاحتفاظ باهميتها حتى اليوم ورغم وقوع العديد من المجازر وعمليات التهجير إنما يدل دلالة واضحة على المدى الذي كانت عليه كثافة السكان الأتراك المسلمين آنذاك. وكان من شأن أعمال اللجان الثورية وأعمال العصابات في بلغاريا التي وضعت عينها على مقدونيا بعد ضم ولاية الروملي الشرقية وتتأهب للحصول على الحدود التي منحتها اياها معاهدة اياستفانوس أن أتاحت الفرصة أمام الدول الطامعة في المنطقة [اليونان وصربيا] لممارسة نفس الأعمال وبنفس الاسلوب مما هيأ بالتالي للدول الكبرى التي تظاهرها [انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا/ المجر] ان تجد ذريعة لتدخلاتها، فكانت مشكلة مقدونيا التي جعلت مرجل البلقان الذي كان يغلي حتى عشية الحرب العالمية الأولى يأتي إلى نقطة الانفجار (٩٢). ووصل أمر تفكك الدولة وانهيار قواها حده الأقصى باحتلال الانجليز مصر (١٨٨٢م)(٩٣)، وقبلها احتلال الفرنسيين تونس (١٨٨١م). ففي عام ١٨٧٥م اعلنت الدولة

---

(٩٠) - أنظر: Y.T.Kurat, *Henry Layard'ın İstanbul Elçiliği*, Ankara 1968, s.80 vd.; R.Uçarol, *1878 Kıbrıs Sorunu ve Osmanlı-İngiliz Antlaşması. Adanın İngiltere'ye Devri*, İstanbul 1978.

(٩١) - أنظر: B.Şimşir, *Rumeli'den Türk Göçleri*, I-II, Ankara 1968; Nedim İpek, *Rumeli'den Anadolu'ya Türk Göçleri*,(يقوم بطباعته مجمع التاريخ التركي);F.Kocaçık, "Balkanlar'dan Anadolu'ya Yönelik Göçler", *Osmanlı Araştırmaları I*, (1980), 137-190.

(٩٢) - أنظر: F.Adanır, *Die makedonische Frage. İhre Entstehung und Entwicklung bis 1908*, Wiesbaden 1979.

(٩٣) - أنظر: *Mısır Meselesi*, (yay. Hariciye Nezâreti), İstanbul 1334; W.Langer, *European Alliance*,

إفلاسها المالي وتشكلت بقصد تصفية الديون الثقيلة عليها إدارة دولية تمثل مجموع الدائنين عُرفت باسم "إدارة الديون العمومية"(٩٤) ثم وضعت يدها على أغنى واردات الدولة وشرعت في تحصيل الديون وفوائدها الباهظة. وأدت تلك الحالة من التفكك والانهيار لان يصبح عهد السلطان عبد الحميد الثاني عهد حكم فردي صارم، وهو الأمر الذي نشهده في كل مكان وزمان عندما تظهر مثل هذه النكبات.

وعلى الرغم من أن النظام الفردي الذي تميز به حكم السلطان عبد الحميد، أو كما وصفه منتقدوه بصفة "الحكم الاستبدادي" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع الامبراطورية الآخذة في التفكك والانهيار ونتيجة طبيعية لها إلاّ ان الضعف الذي جاء به الحكم الفردي قد غطى على ذلك الى حد بعيد، وأصبح "الاستبداد" هو الصفة الغالبة في الحكم على عهد السلطان عبد الحميد. واستمرت مرحلة الانهيار والتفكك في أوصال الامبراطورية خلال المدة التي بدأت منذ نهاية الحرب الروسية الكبرى (١٨٧٨م) وامتدت حتى خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٩م)، وعلى الرغم من ذلك لم تتراجع الدولة عن محاولة القيام ببعض التجديدات الضرورية فوق أراضيها. فاهتمت بالمعارف والجيش وشبكة المواصلات والاتصالات وغيرها من الأمور التي تميز بها عهد عبد الحميد وكانت من العوامل التي أطالت في عمره. وكانت المسافة التي قطعتها الدولة في مجال المعارف قد جاءت -إلى حد ما- نتيجة لنظرة السلطان عبد الحميد في الحاجة الماسة لتعليم الشعب المسلم الذي كان يرى أنه لم ينضج بعد بالدرجة الكافية لخوض غمار التجربة الدستورية(٩٥). فقد كانت طبقة الرعايا من غير المسلمين تتمتع من خلال مؤسساتها التعليمية بتعليم عصري يفوق ما كان يتمتع به المسلمون من تعليم تقليدي [كتاتيب ومدارس دينية]، وكان النشاط المحموم الذي تمارسه المدارس الأجنبية العديدة بعيداً عن الرقابة

---

s.259-280; F. Charles Roux, *Les origines de l'expédition d'Egypte,* Paris 1910; J.Ganiage, *Les origines du protectorat français en Tunisie. 1861-1881*, Paris 1959; A.Çaycı, *La question tunisienne et la politique ottomane 1881-1913*, Erzurum 1963; R.Uçarol, *Gazi Ahmed Muhtar Paşa. Bir Osmanlı Paşası ve Dönemi*, İstanbul 1976.

(٩٤) – أنظر: D.C.Blaisdell, *European Financial Control in the Ottoman Empire.* New York 1929 (Türkçesi) *Osmanlı İmparatorluğu'nda Malî Denetim. Düyûn-ı Umûmiyye* 1, [Terc. A.İ.Dalgıç], İstanbul 1979; İ.H.Yeniay, *Yeni Osmanlı Borçları Tarihi*, İstanbul 1944; Ş.Pamuk, *Osmanlı-Türkiye İktisadî Tarihi, 1500-1914,* İstanbul 1988.

(٩٥) – فيما يتعلق بالكتاب المنسوب للسلطان عبد الحميد الثاني ومقولته حول أن الأمة لم تبلغ الرشد بعد أنظر: *Sultan Abdülhamid'in Hâtıra Defteri* (yay. İ.Bozdağ), İstanbul 1985, s.112

وعن الانجازات في مجال التعليم أنظر:
B. Kodaman, *Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi*, İstanbul 1980. Selçuk Akşin Somel, Das Grundschulwesen in den Provizen des Osmanischen Reiches Während der Herrschaftsperiode Abdülhamid II (1876-1908) (رسالة دكتوراه لم تطبع في جامعة بامبرغ ١٩٩٢).

قد ضاعف من وطأة ذلك الوضع المتردي(٩٦). والواقع أن الاجراءات التي جرت في مجال المعارف كانت تشكل -على الرغم من كل شيء- أهم الانجازات التي تمت في ذلك العصر. فالزيادة الواضحة في أعداد المدارس الاعدادية والمدارس "السلطانية" ودور المعلمين وغيرها من المدارس العالية التي تأتي بعد التعليم الابتدائي والمتوسط كانت من الحملات الضخمة التي أجريت على الرغم من ضعف الموارد الباقية في حوزة الدولة آنذاك. ومع ذلك فالواقع ايضا أن التعليم هنا كان متخلفاً بعض الشئ من حيث الكيف عن برامج التعليم المشابهة في أوربا، بل وفي المدارس الأجنبية التي أقامها غير المسلمين فوق أراضي الدولة العثمانية(٩٧). وعلى الرغم من كل ذلك فان التأخير في فتح الجامعة (دار الفنون)(٩٨) - التي كان لها إسهام لا يمكن انكاره في تقدم الحياة الفكرية - قد سعت الدولة لتلافيه في عهد عبد الحميد، واصبح نهوض الجامعة التي اقيمت (١٩٠٠م) إلى جانب المؤسسات التعليمية الأخرى القائمة هو العامل الأساسي وراء تنشئة الطبقة المثقفة التي ظهرت فيما بعد عهد المشروطية [الدستور] الثانية وحتى السنوات الأولى من قيام الجمهورية في تركيا ثم قيام الدول الجديدة التي استقلت فيما بعد على أسس الولايات العثمانية السابقة.

وفرضت الهزيمة الفادحة التي وقعت في نهاية الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م) ضرورة إعادة تنظيم الجيش وإصلاح شئونه لمواجهة الاعتداءات المحتملة في المستقبل لاسيما من روسيا. وسلك السلطان عبد الحميد الثاني في سياسته الخارجية سبلا جديدة كي يتجنب بها الخضوع التام لسياسة انجلترا وفرنسا بعد أن شهد ما قامتا به أخيراً من ضم الأراضي واحتلالها. وكانت ألمانيا هي الدولة التي رأى فيها قوة جديدة لها ثقلها في التوازن الأوربي(٩٩). وسرّ في نفسه التقارب

(٩٦) - أنظر: İlknur P. Haydaroğlu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Yabancı Okullar*, Ankara. 1990; U.Kocabaşoğlu, *Kendi Belgeleriyle Anadolu'daki Amerika. 19. Yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu'ndaki Amerikan Misyoner Okulları*, İstanbul 1989; N.Sevinç, *Ajan Okulları*, İstanbul ts.; İ.Ortaylı, "Osmanlı İmparatorluğu'nda Amerikan Okulları Üzerine Bazı Gözlemler", *Amme İdaresi Dergisi*, XIV/13, Ankara Eylül 1981, s.87-96; A.Çetin, "Maarif Nâzırı Ahmed Zühdü Paşa'nın Osmanlı İmparatorluğu'ndaki Yabancı Okullar Hakkında Raporu", *GDAAD*, X-XI, 1981-1982, İstanbul 1983, s.189-220.

(٩٧) - أنظر: B.Kodaman, *Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi*, s.252; B.Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu*. Ankara 1988, s.179-180; O.N.Ergin, *Türkiye Maarif Tarihi*, (I-V, İstanbul 1939-1943), İstanbul 19772, I-II, 725 vd.

(٩٨) - أنظر: E.İhsanoğlu, "Dârülfünun Tarihçesine Giriş", *Belleten*, LIV/210,(1990), s.699-738

(٩٩) - أنظر: M.Muhtar, *Mâziye Bir Nazar. Berlin Muahedesinden Harb-i Umûmîye Kadar Avrupa ve Türkiye-Almanya Münâsebâtı*, İstanbul 1341, s.41-42.

وعن الموضوع في عمومه أنظر: İ.Ortaylı, *II. Abdülhamid Döneminde Osmanlı İmparatorluğu'nda Alman Nüfuzu*, Ankara 1981.

مع ألمانيا، ليس لأنها عنصر التوازن السياسي فحسب، ولكن لأنه تأكد مرة أخرى وبصورة خاصة من قدرتها التسليحية المتفوقة في الحرب الفرنسية الأخيرة، وكذلك لكي تساعده في إعادة تنظيم جيشه المهزوم. كما كانت ألمانيا قد اكتشفت قبل ذلك بكثير أهمية السوق العثمانية لاستيعاب صناعاتها الحربية، بل وتلقت بعض عروض شراء مهمة للأسلحة [(١٠٠)]. وأسفرت المحاولات التي جرت في ذلك الصدد عن نتائج طيبة في النهاية، وشرعت هيئة عسكرية ألمانية عام ١٨٨٢م في إعادة تنظيم الجيش العثماني. غير أن الهيئة التي ترأسها غولتز باشا على الرغم من أنها تحملت أعباءاً مهمة عام ١٨٨٥م في إصلاح المدارس العسكرية إلاّ أنها لم تستطيع أن تنجز المزيد بسبب وساوس السلطان عبد الحميد، ولا سيما في موضوع تدريب وحدات الجيش على استخدام الأسلحة وتنفيذ الخطط العملية[(١٠١)]. وكان هناك أسطول بحري تشكل من سفن حربية عديدة جرى شراؤها بالديون الخارجية في عهد السلطان عبد العزيز، ولم يشترك ذلك الاسطول في الحرب الروسية بأي شكل كان مما كشف للعيان أن شراء الأسلحة الحديثة والسفن أمر لا يكفي، وأن الأهم هو وجود الطاقة البشرية القادرة على استخدام تلك الأسلحة والمعدات. فتعرض الأسطول العثماني للأهمال التام في عهد عبد الحميد رغم أنه هو الاسطول الذي أشعل مخاوف روسيا في عهد سلفه عبد العزيز. وفي هذا السياق سلّم السلطان عبد الحميد بآراء عالي باشا وفؤاد باشا حول عدم الحاجة لاسطول كبير وأقر المحاذير التي عرضاها من تشكيل أسطول على ذلك النحو[(١٠٢)]. أما في موضوع الجيش المدرب فعلى الرغم من أنهم شاءوا الاكتفاء من ذلك التدريب بالقدر الذي يكفي لادامة النظام فقط فالمعروف أن ذلك القدر كان العامل الأساسي وراء إنهاء حكم عبد الحميد. وسواء في أمر سياسة الدولة تجاه الجيش أو في أمر جهودها في المجال التعليمي الموجه للقطاع المدني فانهما كانا مرتكزاً لتعليم وتنشئة فئات ناهضت النظام الحاكم فيما بعد، مما يدلنا إلى أي مدى كانت حساسية الموازين التي بنيت عليها ديناميات السياسة الداخلية.

وكان من أهم الانجازات التي أثارت الانتباه في عهد عبد الحميد إقامة شبكة كثيفة للمواصلات ووسائل الاتصال. وساعد وجود المواصلات على أن تتمكن الدولة من السيطرة على أراضيها التي

---

(١٠٠) – أنظر: J.Wallach, *Anatomie einer Militaerhilfe. Die preussisch-deutschen Militaermissionen in der Türkei 1835-1919,* Düsseldorf 1976; K.Beydilli, "II. Abdülhamid Devrinde Gelen İlk Alman Askerî Heyeti Hakkında", *TD*, sy.XXXII (Mart 1979), s.481-494.

(١٠١) – أنظر: General feldmarschall Colmar Freiherr von der Goltz, *Denkwürdigkeiten* (yay. F.v.d. Goltz, W.Foerster). Berlin 1929, s.112 vd.; J.Wallach, *Anatomie*, s.76 vd.

(١٠٢) – أنظر: E.D.Akarlı, *Belgelerle Tanzimat. Osmanlı Sadrazamlarından Âlî ve Fuad Paşaların Siyasî Vasiyetnâmeleri*, İstanbul 1978. s.40-41.

وحول آراء السلطان عبد الحميد في الأسطول أنظر: *Hâtıra Defteri*, s.71 vd.

بقيت في حوزتها، أما شبكة الاتصالات(١٠٣) فقد ساعدت بالأضافة إلى ذلك على استمرار حكم السلطان عبد الحميد(١٠٤). ومع ذلك فالواقع أيضاً أن خطوط البرق هي التي ساعدت على انهيار النظام. وأصبحت السياسة حول السكك الحديدية مؤشراً على حركة رأس المال الأجنبي ومحاولات الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى. إذ تحولت رؤس الأموال الانجليزية والفرنسية وكذلك رأس المال الألماني الذي ألقى بثقله في مشروع سكة حديد بغداد والأهداف الجديدة(١٠٥) في السياسة الشرقية إلى واسطة لصراع على التكتل بين الدول. ولما لم تأخذ السكك الحديدية طريقها نحو منطقة شرق الاناضول التي كانت تعتبرها روسيا منطقة نفوذ لها وتعارض في ذلك فاتجهت السكك الحديدية نحو الجنوب وبغداد اعتبر الانجليز ذلك أمراً يهدد مصالحهم. فقاموا بفرض سيطرتهم على الكويت وأغلقوا منافذ البصرة بدعوى تأمين سلامة الطرق المؤدية إلى الهند. ودُعيت رؤس الأموال الاجنبية لمد السكك الحديدية في الاناضول ومنطقة الروملي رغم أسعار التكلفة العالية عموماً وعلى حساب منح الامتيازات الواسعة، وشكلت عملية التوازن السياسي واحداً من الموضوعات التي سيطرت لأعوام طويلة على السياسة الخارجية(١٠٦). ومشروع سكة حديد الحجاز(١٠٧) الذي يعني الوصول إلى الأراضي المقدسة بالقطار وبالتالي تيسير أداء فريضة الحج على المسلمين(١٠٨)

---

(١٠٣) - أنظر: B.Lewis, *Modern Türkiye,* s.183-184; M.Kaçar, *Osmanlı Telgraf İşletmesi (1854-1871),* (رسالة ماجستير لم تطبع من آداب استانبول ١٩٨٦); E.Z.Karal, *Osmanlı Tarihi,* Ankara 1977 VII, s 273

(١٠٤) - أنظر: B.Lewis, *Modern Türkiye,* s.184-185 وأنظر المراجع المدرجة فيه.

(١٠٥) - أنظر: İ.Ortaylı, *Alman Nüfuzu,* s.74 vd.

(١٠٦) - أنظر: M.Özyüksel, *Osmanlı-Alman İlişkilerinin Gelişim Sürecinde Anadolu ve Bağdat Demiryolları,* İstanbul 1988; L.Rathmann, *Alman Emperyalizminin Tü Bağdat).* (terc. R.Zaralı), İstanbul 1976; B.M.Earle, *Turkey, the Great Powers and the Bagdad Railway,* New York 1923. (Türk Bağdat Demiryolu Savaşı, [trc. Yargıcı]. İstanbul 1972); R.Hüber, *Die bagdadbahn,* Berlin 1943; B.S.Baykal, *Das Bagdad-bahn-Problem.* Freiburg 1935; İ.Ortaylı, *Alman Nüfuzu,* s.73 vd.; Paul İmbert, *La Rénovation de l'Empire Ottoman. Affaires de Turquie,* Paris 1909. (Türkçesi *Osmanlı İmparatorluğu'nda Yenileşme Hareketleri. Türkiye'nin Meseleleri,* [trc. A.Cemgil], İstanbul 1981, s.23 vd.), W.van Kampen, *Studien zur deutschen Türkeipolitik in der Zeit Wilhelms II.* Kiel 1968; A. Kössler, *Aktionsfeld osmanisches Reich. Die wirtschaftsinteressen des deutschen Kaiserreiches in der Türkei. 1871-1908,* New York 1981
وعن سكة حديد الروملي أنظر: Vahdettin Engin, *Rumeli Demiryolları,* İstanbul 1993.

(١٠٧) - أنظر: J.M.Landau, *The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage. A Case of Ottoman Political Propaganda,* Detroit 1971; W. Ochsenwald, *The Hijaz Railroad.* Charlottesville 1980; U.Fiedler, *Der Bedeutungswandel der Hedschasbahn. Eine historisch-geographische Untersuchung,* Berlin 1984.

(١٠٨) - أنظر: S.Faroqhi, *Herrscher über Mekka. Die Geschichte der Pilgerfahrt.* München 1990; W.Ochsenwald, *Religion, Society and the State in Arabia. The Hijaz under Ottoman Control 1840-1908.* Colombus-Ohio 1984.

وتعميمها ثم الاستفادة دعائياً من تحقيقها إنما يمثل ثمـرة لما بلغته القدرة الدعائية العالية في عهد السلطان عبد الحميد. ومع ذلك فقد كشفت عملية تحقيق المشروع عن معارضة قبائل البدو ومشايخ العرب وتصديهم له(١٠٩). وهذا الخط الذي أقيم وتدعم بتضحيات ضخمة ومشاركة من المسلمين في انحاء العالم كان من أبرز الوسائل في سياسة عبد الحميد التي شاء من خلالها مخاطبة العالم الاسلامي كافةً.

١- حكم السلطان عبد الحميد وأصداؤه

قام السلطان عبد الحميد بفض مجلس المبعوثان ونحى الدستور جانباً، ثم أقام لنفسه حكماً يعتمد على سلطته الفردية، مما أدى إلى تذمر قطاع "المثقفين" مؤيدي الدستور الذين لم يكونوا يمثلون في البداية أهمية عددية كبيرة، وظلوا بعيدين عن أن يشكلوا مركزاً لمعارضة قوية لمدة طويلة. وكانت حركة "العثمانيين الجدد" (ژون تورك) التي صاغت التركيب الفكري المناصر للحرية في عهد السلطان عبد العزيز بوجه خاص(١١٠) هي التي حققت إعلان الدستور وأنجزت واجبها التاريخي بتدشين العهد الدستوري. ولم تبدأ حركة المعارضة الجادة إلاّ في السنوات التي أعقبت تأسيس "جمعية الاتحاد العثماني" التي تشكلت سراً عام ١٨٨٩م. ثم لم تلبث تلك الجمعية فيما بعد أن تسمت باسم "الاتحاد والترقي" وكانت تمثل قطاعاً عريضاً من المناهضين مدنيين وعسكريين (١٨٩٥م)(١١١). وكان لانكشاف أمر الجمعية وملاحقة نشاطها وأعمال الرقابة التي شلت حركة الصحافة والحياة الفكرية أن أدى ذلك إلى هروب أعضاء الجمعية خارج تركيا ليواصلوا نشاطهم عن طريق الصحف والمجلات المختلفة التي نشروها. وعلى الرغم من أن هناك بعض الأعضاء عادوا وتصالحوا مع السلطان عبد الحميد [مثل ميزانجي مراد بك](١١٢) إلا أن مجموعة نشطة استمرت على قضيتها بثبات في شخص احمد رضا بك، وواصلت من أوربا معارضتها لنظام عبد الحميد. وتدعم موقف المعارضين بهروب الداماد محمود باشا أحد أفراد الاسرة المالكة خارج تركيا [ديسمبر ١٨٩٩م]. وأُعلنت الأفكار التي طورها ابنه الأمير صباح الدين [حول اللامركزية والمحاولة الفردية](١١٣) لتكون العلاج لتماسك الامبراطورية ونموها

---

(١٠٩) - أنظر: أنظر: S.Faroqhi, *Herrscher über Mekka,* s.241

(١١٠) - أنظر: Ebüzziya Tevfik, *Yeni Osmanlılar Tarihi,* (yay. Şemseddin Kutlu), İstanbul 1973

(١١١) - أنظر: Ş.Hanioğlu, *Bir Siyasal Örgüt Olarak Osmanlı İttihat ve Terakkî Cemiyeti ve Jön Türklük. İ.1889-1902,* İstanbul ts. (1986). s.180; Ş.Hanioğlu, *Bir Siyasal Düşünür Olarak Dr. Abdullah Cevdet ve Dönemi,* İstanbul ts. (1981).

(١١٢) - أنظر: Birol Emil, *Mizancı Murad Bey. Hayatı ve Eserleri,* İstanbul 1979

(١١٣) - أنظر: A.Bedevî Kuran, *Osmanlı İmparatorluğu'nda İnkılâp Hareketleri ve Millî Mücadele,*

الاقتصادي (١٩٠٢م). وكان لقيام جمعية الاتحاد والترقي باجتذاب ضباط الجيش أيضا إلى صفوفها أن أدى إلى ظهور خطر حقيقي يهدد حكم عبد الحميد. وكانت تعيش البلاد بوجه خاص إلى جانب حركة المعارضة بين طبقة المثقفين تصاعداً لمشكلة الأرمن، والحرب اليونانية (١٨٩٧م)، ثم التخلي عن جزيرة كريت لادارة "مستقلة" مما سيسفر بعد ذلك عن ضمها إلى اليونان، والأحداث في مقدونيا وتحويلها إلى إدارة مستقلة تحت الرقابة الدولية (١٩٠٣م)، وبداية ظهور الحركات الانفصالية في الولايات العربية ، ثم الابتزاز من الدول الأجنبية الذي أدت إليه الامتيازات وما أسفر عنه كل ذلك من انهيار اقتصادي فادح ساد جميع المناطق[١١٤]، حتى كشف كل ذلك بجلاء مدى عجز النظام الفردي المستبد.

٢- مشكلة الأرمن

كانت معاهدة برلين تنص على الالتزام باجراء "إصلاحات" في الولايات الست التي يقطنها الأرمن في شرق الأناضول (ارضروم، وَآن، بتليس، ديار بكر، سيواس، معمورة العزيز/خربوط). وهذه الولايات الست في التقسيم الإداري آنذاك كانت تضم في التقسيم الاداري الحالي ولايات: ارضروم واذربيجان ووآن وآغرى وحكّاري وموش وبتليس وسعرد وديار بكر وآلازيغ وماردين وبنگول وملاطية وسيواس وآماسيا وتوقاد وقسماً من ولاية گيرَسُون. وكان "الاصلاح" دائما نقطة البداية في الطريق المؤدية إلى إنهاء الحكم العثماني، أما "الحكم الذاتي" فكان هو المؤدي إلى الانفصال ثم الاستقلال عن الدولة العثمانية. وأهم مراحل ذلك الاسلوب المتبع هي الحصول على مساندة الدول الكبرى وكسب الرأي العام الأوربي. وكان يتحقق ذلك بممارسة الأساليب "الارهابية" وسفك الدماء حتى ولو كان على حساب قتل الأهالي منهم ثم إلقاء التبعة على الطرف المقابل. وكان السيناريو الذي لا يتغير في اللعبة هو القيام عقب هجماتهم الوحشية باستفزاز جيرانهم المسلمين ودفعهم للرد ثم عرض القتال بين الطرفين على أوربا على أنه "مجازر تستهدف المسيحيين" وطلب تدخل الأوربيين الفوري وضمان مساعداتهم. وقد بلغت الأعمال الدامية التي نفذتها اللجان الثورية الأرمنية مداها خلال سنوات العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وشاعوا من خلال الأحداث التي أثاروها في منطقة ساسون (موش ودياربكر) أن يلفتوا أنظار أوربا ويضمنوا تدخلها (١٨٩٣-١٨٩٤م). كما أن الأحداث التي وقعت في استانبول

İstanbul 1959. s. 365 vd.

(١١٤) – مثل الكتابين التاليين اللذين يؤكدان ذلك مما جاء في عناوينهما أكثر مما جاء في داخلهما:
H.Avni, *Bir Yarım Asır Müstemleke Tarihi*, İstanbul 1932; Tevfik Çavdar, *Osmanlılar'ın Yarı Sömürge Oluşu*, İstanbul 1970.

(١٨٩٥م) وأحداث مداهمة "البنك العثماني" (١٨٩٦م) قد أبرزت المشكلة من جديد وبشكل دامٍ في العاصمة نفسها. واستمرت الأحداث والمصادمات الدامية بين المسلمين والأرمن في الأعوام التالية ولاسيما بين أكراد المنطقة المختلطة[١١٥] . وتعرض في النهاية السلطان عبد الحميد نفسه لعمليات الإرهاب. ولم ينجُ من مؤامرة أرمنية لاغتياله اثناء موكب صلاة الجمعة المعتاد إلاّ بفضل "لحظات تأخر" جرت على غير العادة واستمرت عدة دقائق في حديث مع شيخ الاسلام عند خروجه من الجامع [٢١ يوليه ١٩٠٥م][١١٦]. وكان التهليل الذي أفصح عنه قطاع المعارضين للسلطان إزاء ذلك الاعتداء الذي وقع على شخصه واستقبال أقلام ذلك العهد "للحظات التأخر" تلك بالأسف وتعظيمها الارهابي الأرمني واصفةً إياه بانه "صائد عظيم"[١١٧] إنما يدل على مدى السخط الذي كان يشعر به بعض الناس تجاه حكم عبد الحميد. ولاشك أن التدابير البوليسية التي اتخذتها الحكومة إزاء العمليات الارهابية الأرمنية الدامية ومساعيها للقيام ببعض الأمور التي تحقق الأمن والاستقرار وتضمن سلامة الأرواح ثم عرض ذلك في أوربا على أنه مظالم وتصفيات تحاك ضد المسيحيين وابرازهم دائماً على أنهم القطاع المظلوم البريء وان المسلمين هم الآثمون والتغافل عن الجموع العريضة التي تتعرض للقتل بينهم، ثم قبول خسائر المسيحيين المبالغ فيها وكأنها حقائق لا تقبل الجدل كانت كلها أموراً شكلت لمدة طويلة لب المشكلة الأرمنية[١١٨].

٣- حوادث جزيرة كريت والحرب اليونانية

عندما أعيد بحث الوضع القانوني الذي مَنَحَه عالي باشا لجزيرة كريت عام ١٨٦٨م في مؤتمر برلين بقصد تنفيذ اصلاحات جديدة لصالح اليونانيين جرى تشكيل مجلس يضم الأغلبية منهم في الجزيرة، ونُظّمت اتفاقية جديدة تضمن استقلالاً إدارياً أوسع [اكتوبر ١٨٧٨م، اتفاقية هاليبا]. وعلى الرغم من ذلك فقد كان الهدف النهائي لليونانيين هو ضم الجزيرة لليونان [مشروع أنوسيس]، ولهذا فقد استمرت القلاقل، فلم تكن ناشئة بشكل مباشر عن نقص أو ضعف في الجهاز الاداري. وجرى في النهاية تحجيم صلاحيات المجلس وأصبحت سلطة والي الجزيرة هي السائدة في الادارة (١٨٨٩م). فكان من شأن تلك التدابير الداعية لتدخل أوربا أن أدت إلى

---

(١١٥) – أنظر: Şeyh Muhsin-i Fânî (Hüseyin Kâzım Kadri), *10 Temmuz İnkılâbı ve Netâyici. Türkiye İnkırâzının Sâikleri. Makedonya, Ermenistan ve Suriye Meseleleri*, İstanbul 1336, s.113 vd.

(١١٦) – أنظر: Tahsin Paşa, *Yıldız Hâtıraları*, (İst.19311), İst. 19892 (yay. A. Ergenekon), s.153 vd.

(١١٧) – أنظر: *Hatıra Defteri, s. 87*

(١١٨) – أنظر: S.J. Shaw, "Das Osmanische Reich und die moderne Türkei", *Fisher Weltgeschichte. XV.. Der İslam II,* Frankfurt 1971, s. 24-144.

المطالبة بتعيين والٍ مسيحي على الجزيرة. ومع ضغوط الدول الأوربية وقيام اليونان بتجهيز العصابات المسلحة ودعمها اضطر السلطان عبد الحميد لاتخاذ قرار جمع المجلس من جديد، إلاّ أن الصدامات الدامية التي وقعت بين الأهالي المسلمين والمسيحيين لم تنقطع. ولما أُرسل إلى الجزيرة ١٠,٠٠٠جندي يوناني [فبراير ١٨٩٧م] واشتدت المذابح ضد المسلمين هناك تدعم الرأي القائل بمنح الحكم الذاتي للجزيرة، وعَجّل ذلك من إجراء المفاوضات بين الدول في هذا الموضوع. ولم يكن قيام اليونان بالتحريض الفعلي السافر على أحداث كريت ودعمها مقصوراً على الجزيرة وحدها، بل بدأت تفعل الشيء نفسه حتى على الحدود العثمانية اليونانية. وعلى ذلك تهيأ المناخ لاشتعال الحرب بين الدولتين، حتى أصبحت عمليات الاعتداء والتحريض التي تقوم بها العصابات اليونانية ووحدات الجيش أمراً لا يمكن تحمله حتى من جانب السلطان عبد الحميد نفسه المعروف بتردده وأوهامه وتريثه، فاعلنت الدولة العثمانية الحرب على اليونان [١٨ ابريل ١٨٩٧م]، وانتهت بنصر عسكري كبير [١٨ ديسمبر ١٨٩٧م]. وعلى الرغم من ذلك أسفرت الضغوط الخارجية عن تعيين والٍ مسيحي على الجزيرة، وبذلك يكون انفصالها عن الدولة العثمانية قد تحقق بالفعل، ولم يعد هناك إذن إلاّ ضمها إلى اليونان. وكان تعيين يورغي الأمير اليوناني "مفوضاً فوق العادة" على الجزيرة هو الخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك الهدف، وانسحب الجنود العثمانيون من الجزيرة، وأخذ النفوذ المادي والمعنوي للعثمانيين يتضاءل بسرعة. واستمرت هجرة الأهالي المسلمين، ودخلت الجزيرة بالفعل تحت حكم اليونان. أما الرأي العام العثماني فقد أخفيت عنه تلك الأحداث المفجعة بفضل وسائل الرقابة المشددة. وهكذا بدأ الناس ينسون جزيرة كريت وأذعنت قلوبهم لفقدانها(١١٩).

٤- مسألة مقدونيا

كانت مقدونيا قد عادت مرة ثانية إلى الحكم العثماني بمقتضى معاهدة برلين (١٨٧٨م)، ومقدونيا مسمى غريب على المصطلح الإداري العثماني، وتتكون من ولايات (سلانيك - مناستر - قوصوه) التي تعرف باسم "الولايات الثلاث" وتضم: سَرَز وأوخري واوسكوب ومناستر وسلانيك وغيرها من المدن المهمة. ويقطنها سكان من المسلمين وغير المسلمين يمثلون خليطاً واسعاً في الدين والمذهب والعرق. ولم تكن هذه المنطقة المهمة من الناحية الاستراتيجية

---

(١١٩) - أنظر: *Mufassal Osmanlı Tarihi*, İstanbul 1963, VI, 3383; W.Langer, *Diplomacy,s. 315-320, 355-378, 383-384; Shaw/Shaw, History, II. 206-207.*

والتجارية محلاً لاهتمام الشعوب القاطنة في المنطقة والدول المجاورة وحدها، بل انشغلت بها الدول الكبرى أيضاً؛ إذ كانت تدخل ضمن سياسة النفوذ الاقليمية التي تمارسها تلك الدول(١٢٠).

وكانت أطماع التوسع البلغاري التي بدأت بمعاهدة اياستفانوس تتجه نحو الاستيلاء مرة أخرى على المنطقة، مع أنها كانت تشكل آخر الأراضي البلقانية التي ترتجف القلوب رعباً عند الاحساس بخطر ضياعها على المسلمين واليهود العثمانيين، ولاسيما بعد أن تحولت إلى ميدان صراع وصدام بين العصابات اليونانية والبلغارية والصربية(١٢١). فهي محل الاستيطان الألباني الذي جاءها مع الفتوح العثمانية ونما واتسع، وهي الأراضي الطبيعية التي بزغ فيها نفوذ الألبان وثقافاتهم(١٢٢)، ومركز اهتمام الحركة القومية الألبانية التي استيقظت متأخرة(١٢٣). ورأت الدولة العثمانية أن هذه الأراضي التي تُذكر باسم مقدونيا كانت من بين الموضوعات المطروحة للبحث في المؤتمر الدولي الذي انعقد في استانبول في نهاية عام ١٨٧٦م [مؤتمر الترسانة]. إذ كانت الدول قد أعدت للروملي برنامج اصلاح مستقل كما كان الحال بالنسبة للبوسنة والهرسك. وبناءاً على ذلك انقسمت أراضي الروملي إلى قسمين، يضم الأول بلغاريا، بينما يضم القسم الثاني مقدونيا. وتقرر أن يشارك خليط الأهالي الذين يعيشون هناك في حكم لا يفرق بين الاديان والمذاهب والأعراق ويشكل كياناً إدارياً مستقلاً تكفله الدول. وكان رفض الباب العالي لمثل هذه الطلبات الاصلاحية كافة قد أدى كما هو معلوم لاشتعال الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م). فلما انتهت الحرب بهزيمة فادحة وانعقدت في أعقابها معاهدة برلين أصبح تنفيذ تلك الاصلاحات أمراً أضطرارياً، وعلى ذلك تقرر تنفيذ الاصلاح في المناطق المعادة لحكم الدولة - فيما عدا بلغاريا التي قامت حديثاً وولاية الروملي الشرقية ذات الوضع القانوني المستقل - وأصبح الأمر ملزماً من خلال وثيقة دولية. وجرى تكليف الباب

---

(١٢٠) - أنظر: F. Adanır, *Die Makedonische Frage;* K. Beydilli, "II.Abdülhamid Devrinde Makedonya Meselesine Dair", *Osmanlı Araştırmaları,* IX (1989) s. 77-99; Y.H. Bayur, *Türk İnkılabı Tarihi,* Ankara 1940, I/1, s. 164 vd.; S. Yerasimos, *Azgelişmişlik Sürecinde Türkiye,* İstanbul 1980, s. 561 vd.

(١٢١) - أنظر: F. Adanır, *Die Makedonische Frage,* s. 116 vd; T. Üzer, *Makedonya Eşkiyalık Tarihi ve Son Osmanlı Yönetimi,* Ankara 1979; Said Paşa, *Hatırat,* İstanbul 1328 II, s. 171 vd.; Mahir Aydın, "Arşiv Belgeleriyle Makedonya'da Bulgar Çete Faaliyetleri", *OA,* IX (1989) s. 209-234.

(١٢٢) - أنظر: Hasan Kaleschi, "Türklerin Balkanlar'a Girişi ve İslamlaştırılma. (Arnavut Halkının Etnik ve Milli Varlığının Korunmasının Sebebleri" (trc. K. Beydilli), *TED, sy.X-XI (1981), 177-194*

(١٢٣) - أنظر P.Bartl, *Die Albanischen Müslime, zur Zeit der Nationalen Unabhaengigkeitsbewegung 1878-1912,* Wiesbaden 1968. s. 153 vd.; S. Skendi, *The Albanian National 1878-1912,* Princeton-New-York 1967.

العالي بتطبيق الاجراءات الاصلاحية هناك مثل مثيلتها التي قُبلت لاجل جزيرة كريت عام ١٨٦٨م. وتقرر أن تترك تفاصيل الاصلاحات للجنة دولية يجري تشكيلها.

وفي عام ١٨٨٠م اضطر الباب العالي لإعداد برنامج إصلاح عُرف باسم "نظام ولايات الروملي" إستجابةً للمطالب التي جاءت من الدول العظمى حول تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأصلاح. غير أن المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى ضياع مقدونيا مثلما ضاعت جزيرة كريت شكلت مانعاً قوياً أمام تطبيق ذلك البرنامج، ولم يشأ السلطان عبد الحميد أن يصدق عليه. وكان للتغييرات التي طرأت على مصالح الدول الكبرى والصراع فيما بينها أن أتاح ذلك فرصة أمام الباب العالي للمناورة خلال تلك الفترة. فقد كان التناحر بين انجلترا وفرنسا اللتين تشكلان مجموعة أخرى تناهض النمسا - المجر وروسيا عاملاً على تأجيل فقدان تلك الأراضي الأخيرة في الروملي. ومع ذلك فقد استمرت المطالبة باجراء "تدابير فعالة" ولم تنقطع أبداً. وتحولت الضغوط التي وقعت على الباب العالي في ذلك الموضوع إلى ذريعة ساذجة تتستر بوجه عام وراء ستار الإصلاح في مقدونيا وتستهدف انتزاع أماكن أخرى وضعت عينها عليها من أراضي الامبراطورية والحصول على المزيد من الامتيازات الاقتصادية وضمان الحصول أيضا على تنازلات ووعود كان لها أعظم التأثيرات الهدامة على خزانة الدولة العثمانية. والخلاصة أن المشكلة المقدونية ظلت أداة للتدخل في شئون الدولة العثمانية وواسطة للتهديد بالرقابة السياسية ووسيلة للاستنزاف الاقتصادي(١٢٤).

وعندما أقبل عام ١٩٠٢م كان الوضع في مقدونيا قد بلغ حداً بعيداً من الاضطراب والتوتر، إذ كانت عمليات العصابات الدموية على أشدها. ولم يشأ الباب العالي أن يخلق الأسباب التي تدفع الدول لطلبات اصلاح جذري، فشكل لجنة تتولى صياغة بعض التدابير التي تستهدف تحسين الوضع في ذلك العام. وكانت حركة التمرد التي نظمتها التشكيلات الثورية البلغارية في ٢٣ سبتمبر ١٩٠٢م وعرفت باسم "تمرد يوم الجمعة المباركة"(جمعهٔ بالا آياقلانمه سى)، قد جذبت الأنظار إلى تلك المنطقة(١٢٥). فلما شاء الباب العالي قطع الطريق على التدخل الاجنبي بادر على وجه السرعة بتوسيع نطاق التدابير التي كان يقوم بتنفيذها، فقرر تعيين أحد الولاة وأرسله إلى هناك في اول شهر ديسمبر مزوّداً بصلاحيات واسعة تحت اسم "مفتش عام". وكان ذلك الوالي والمفتش العام هو حسين حلمي باشا [٨ ديسمبر ١٩٠٢م]. وفي تلك الأثناء قبل

---

(١٢٤) - أنظر: S. Yerasimos, *Az Gelişmişlik Sürecinde*, s. 566-567; K. Beydilli, " Makedonya", s. 82.

(١٢٥) - أنظر: F. Adanır, *Die Makedonisch Frage*, s. 134-159

الباب العالي برنامجاً للاصلاح قدمته حكومتا فينا وبطرسبورغ من اجل الاصلاح في مقدونيا [٢٣ فبراير ١٩٠٣م] مما أحيا الأمل في حل المشكلة. غير أن تنفيذ أعمال الاصلاح مثل تحسين الوضع المالي واعادة تنظيم الهياكل الادارية وتوسيع نطاق التدابير العسكرية ونظم الجندرمة والتصدي لأعمال العصابات لم ترضِ القوى المجاورة التي لم تشأ السماح بان تتهاوى مطامعها في مقدونيا على ذلك النحو. ولهذا السبب جاء صيف عام ١٩٠٣م مع الاضطرابات الدامية وعمليات العصابات المتزايدة. وعلى الرغم من أن الثورة التي شبت ليلة عيد القديس إيليا [٢/٣ اغسطس ١٩٠٣م][١٢٦] جرى إخمادها خلال فترة وجيزة نتيجة لانها بدأت دون دعم تام من "الجهاز الثوري البلغاري في مقدونيا الداخلية" (IMRO) إلاّ أن الجهود التي بذلت للحيلولة دون تدخلات الدول الكبرى باءت بالفشل. وغضب الباب العالي للتأييد السافر للثوار من الحكومة البلغارية وتحريضها لهم، ثم مناصرتها للعمليات الدامية التي قامت بها اللجان الثورية البلغارية في مقدونيا. وتبنى الصدر الاعظم فريد باشا موقفاً يدعو لشن الحرب ضد البلغار، إلاّ أن تحوّط السلطان عبد الحميد من تدخل روسيا وسياسته الحذرة حالت دون ذلك. وعلى هذا فان السلطان عبد الحميد بتجنبه الدخول في صدام مسلح مع بلغاريا يكون قد أجّل - لعشر سنوات - حرب البلقان التي اشتعلت عام ١٩١٢، وحال بالتالي دون حدوث حرب عثمانية روسية جديدة في خريف عام ١٩٠٣م[١٢٧].

وفي سبتمبر ١٩٠٣ التقى حكام النمسا والمجر وروسيا في مورزتيغ Mürzsteg وأقروا برنامج إصلاح جديد [برنامج مورزتيغ] وافقت عليه انجلترا وفرنسا وايطاليا حتى تحول إلى برنامج إصلاح شامل ذي قاعدة عريضة، ثم جرى تقديمه للباب العالي [اكتوبر ١٩٠٣م]. واضطر الباب العالي إزاء الضغوط أن يوافق على ذلك البرنامج الاصلاحي الجديد على الرغم من أنه يمس استقلاله وحقوقه في السيادة بشكل سافر. وخضعت مقدونيا للاصلاح كما حدث في جزيرة كريت، وأعيد من جديد تنظيم الحكم الذاتي وتنظيم الأجهزة المالية والادارية والعسكرية تحت الاشراف الدولي. غير أن أعمال العصابات الدموية والفوضى في الداخل قد استمرت على ما هي عليه حتى حرب البلقان، وبالتالي حتى الخروج النهائي للمنطقة من سلطة الحكم العثماني.

---

(١٢٦) - أنظر: F. Adanır, *Die Makedonisch Frage*, s. 181

(١٢٧) - أنظر: F. Adanır, *Die Makedonisch Frage*, s. 195-197

٥- التطورات الحادثة في الولايات العربية

كانت الصعوبات التي تعترض الحكم العثماني في الأراضي ذات التنوع السكاني مثل لبنان وسوريا والصدام بين المسلمين وغير المسلمين من الأمور التي أسفرت عن تحويل لبنان عام ١٨٦١م إلى متصرفية مستقلة يحكمها والٍ مسيحي، وانقطع الطريق على تدخل دولي فعلي. وكان التركيب المختلط للمنطقة الذي جاء من طوائف مختلفة وكذلك الأراضي المقدسة والمقامات المباركة التي كانت محلاً لأنظار القوى الأجنبية أمراً زاد من صعوبة العمل أمام الحكم العثماني. ومما ساعد على ظهور مناخ معادٍ للحكم العثماني نشوب الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨) وقيام الدولة بجمع الجنود من المنطقة وارسالهم الى الجبهة. كذلك فإن التوجه الذي ساد في أوربا حول الأراضي المقدسة مثل فلسطين وكان يجري تحت شعار "الحرب الصليبية السلمية" ثم الهجوم بهدف الاستيطان(١٢٨) قد زادت حدته نتيجة للفعاليات الصهيونية(١٢٩) المحمومة في عهد عبد الحميد، واصبح انفتاح المنطقة على رؤس الأموال الغربية أداة لسياسة الهيمنة التي كانت تمارسها الدول الكبرى هناك(١٣٠). أما دخول مصر تحت الحكم الانجليزي فقد كان تدعيماً مستمراً للعوامل التي أضعفت النفوذ العثماني في شبه الجزيرة العربية. إذ نهض أنصار الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد غضبتهم الأولى للتمركز في الجزيرة العربية، ولا سيما منطقة نجد المرتفعة، وراحوا يناهضون الحكم العثماني والاتجاه الديني الذي كان يمثله، وكانوا عند أول فرصة تسنح لهم يتلافون كل ما تعرضوا له من هزائم وضربات حتى نجحوا في فرض وجودهم معلنين بصوت عالٍ مدى قوتهم، وأخذت القبائل العربية المختلفة وعلى رأسها أسرة آل سعود والمشايخ "المنتفعون بالصرر"* يتطلعون في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى الإنفصال عن الدولة العثمانية بايعاز من الانجليز خاصة (١٣١).

---

(١٢٨) - أنظر: A.Schölch, *Palaestina im umbruch 1856-1882. untersuchungen zur wirtschaftlichen und sozio-politischen Entwicklung,* Stuttgart 1986, s.64.
وللاطلاع على تعريف أوسع للكتاب أنظر: K.Beydilli, *OA*, IX, 1989, s. 389-405.

(١٢٩)-أنظر: MİM K.Öke, *Siyonizm ve Filistin Sorunu 1880-1914*, İstanbul 1982. MİM K.Öke,. *II Abdülhamid, Siyonistler ve Filistin Meselesi*, İstanbul 1982.

(١٣٠) - أنظر: A.Schölch, *Palaestina,* s. 74 vd.

* اشارة إلى موكب الصرة أو المحمل الذي كان يخرج في موسم الحج كل عام من استانبول حاملاً فيما يحمل الهبات النقدية والعينية إلى أمراء وأشراف مكة ومشايخ العربان في طريق الحج إلى مكة والمدينة.

(١٣١) - أنظر: Zeine.N.Zeine, *The Emergence of Arab Nationalism. With a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East,* Beyrut 1966; Zeine N.Zeine, *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism,* Bairut 1959; C.Max Kortepeter, "The rise of King Abdalaziz ibn Sa'ud during the era of Ottoman Sultan Abdülhamid II," *The İslamic World from classical to modern times,* (B.Lewis Armağanı), Princeton New York 1988, s. 733-769;

ولما تخلص الحجاز من تسلط محمد علي باشا والي مصر عام ١٨٤٠م وعاد مرة ثانية إلى الحكم العثماني حَكَمَه أشراف مكة الذين كانوا – على الرغم من وجود الولاة العثمانيين– اصحاب الكلمة النافذة والمسيطرين على الحجاز بوجه عام(١٣٢). وازدادت الرقابة من مركز الدولة كثيراً وتضاعف الاهتمام بفضل المواصلات البحرية [نحو أواخر القرن] والسكك الحديدية [مثل خط الحجاز الذي وصل المدينة المنورة عام ١٩٠٨]، وازدادت –بالتالي– أعداد قوافل الحج الضخمة بقدر لا يقارن بما كان في السابق وتعاظمت قدرتها الدعائية في خط "السياسة الاسلامية". كما كان أمر العناية بالصحة واقامة محجر صحي(١٣٣) والرغبة في الوقاية من الأوبئة الفتاكة التي كانت تظهر في موسم الحج [مثل وباء الكوليرا عام ١٨٦٥ و ١٨٩٣] من الملامح الأخرى لتلك السياسة.

وأصبح بقاء المنطقة تحت الحكم العثماني جزءاً لا يتجزأ من الأفكار "الاسلامية" في خط "الجامعة الاسلامية" لذلك العهد. أما التطبيقات في هذا السياق فقد اصطدمت بالسياسة الانجليزية بوجه خاص، وأصبحت عنصراً من أهم العناصر في التحريض على الانشقاق واثارة النزعة العربية الى الانفصال. وعلى الرغم من ان الانتفاضات اليمنية التي اندلعت في عهد عبد الحميد (١٨٨٩م) قد تم إخمادها بعملية عسكرية ناجحة أسفرت عن الاستيلاء على صنعاء تحت قيادة والي الحجاز أحمد فيضي باشا إلاّ أن تلك الانتفاضات لم تلبث ان عادت للاشتعال مرة اخرى عام ١٨٩٥م. واستطاع والي اليمن حسين حلمي باشا بعد جهود عامين أن ينجح في تهدئة الثورة لكنها اندلعت مرة أخرى عام ١٩٠٢م، وظهر في شخص الامام يحيى محرك عظيم للثورة. ثم تحولت الثورات الى صراع مرير استمر اعواماً طويلة حتى نهاية الامبراطورية بعد أن أودى بحياة الآلاف من الجنود العثمانيين وترك جروحاً لازالت غائرة في ضمير الرأي العام(١٣٤).

٦– نهاية حكم السلطان عبد الحميد

كان من الاجحاف المخالف لطبيعة الأشياء أن ينتظر أحد أن يحول حكم السلطان عبد الحميد دون انهيار الامبراطورية. لأن التأثير الذي يحدثه الاشخاص ورجال الدولة على انهيار الامبراطورية وتفككها إنما ينحصر في جانب واحد قد يعمل على ابطاء تلك المسيرة أو الإسراع

T.E.Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom,* London 1935; T.E.Lawrens, *Revolt in the Desert,* London 1927; MİM K.Öke, *Siyonizm,* s.66 vd.

(١٣٢) – أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, *Mekke-i Mükerreme Emîrleri,* Ankara 1972.

(١٣٣) – أنظر: G.Sarıyıldız, *Hicaz Karantina Teşkilâtı (1865-1914),* (رسالة دكتوراه لم تطبع) İstanbul 1989

(١٣٤) – أنظر: Z.Ehiloğlu, *Yemen'de Türkler,* İst.1952; A.Tanrıkut, *Yemen Notları,.* Ank.1965; İ.S.Sırma, *Osmanlı Devleti'nin Yıkılışında Yemen İsyanları,.* Konya (ts.).

فيها. فالامبراطورية بعد مضي ثلاثين عاماً أو يزيد على اعتلائه العرش كانت من حيث البناء في حالة لا تقبل الاصلاح، إذ ضعف جهازها الاداري من الداخل وتهاوى، وأصبحت مهيأة للانهيار والتفكك. وتمزقت أوصالها خلال تلك الفترة مع فقدان العديد من الأراضي [فعليا كان أو قانونياً]. فقد خرجت بوسائل شتى من يد الدولة العثمانية صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ورومانيا وبلغاريا وولاية الروملي الشرقية وكريت وقبرص ومصر وتونس وبعض المناطق في شرق الأناضول [مثل قارص]. وكان هناك جدال حول سيادتها السياسية على الولايات العربية التي كانت تبدو تابعة للامبراطورية بحكم تبعيتها القانونية، وتبذل الدماء والأرواح في ثورات كانت تندلع في أقصى أنحاء الجزيرة العربية [اليمن]. وأصبح "تقسيم الأناضول" على الأبواب. وشرق الأناضول رهن بتهديد المشكلة الأرمنية. وأراضي الروملي -وبالتالي مقدونيا- على وشك الضياع بعد أن تحولت إلى كيان مستقل تُركت أموره للاشراف الدولي. والضعف الإداري في الدولة والانهيار المادي والمعنوي عند الأهالي المسلمين في منطقة الروملي وفي منطقة الأناضول التي هي الأرض الأساسية والملك الذاتي للدولة أخذ يسرع الخطى نتيجة للرقابة المالية والاستنزاف من "ادارة الديون العمومية"(١٣٥). وكانت الامتيازات والشركات ذات رؤس الأموال الأجنبية تتقاسم الثروات في الأراضي الباقية، أما الدولة - بدخلها القومي المتدني، ورعاياها الأثرياء من غير المسلمين الذين لا يعبأون بشئ ويتطلعون بفارغ الصبر إلى انهيارها ولا يألون جهداً في ذلك، ومؤسساتها وأجهزتها الاقتصادية التي كانت "عثمانيتها" بقدر عثمانية "البنك العثماني" الذي كان مؤسسة ذات رأس مال أجنبي بالكامل فكانت - أي الدولة - تعيش حياة ميؤس منها، وسيطرت على رجالها فكرة جامدة ترى الحل في تعويذة سحرية تقول إن البرلمان والحكم الدستوري هو الدواء الانجع لكل داء، وكشفت عن ضحالة فكرية في بحثها عن مخرج يعقد آمال الخلاص على خدعة "الاتجاه العثماني" و "الاتجاه الاسلامي" و "الاتجاه التركي" وأبرزت للعيان مدى عجزها وضعف حيلتها.

وكانت أعمال جمعية الاتحاد والترقي التي تمثل المعارضة المنظمة ضد حكم عبد الحميد ونفوذها داخل الجيش بوجه خاص هي العامل الحاسم في الاتجاه عام ١٩٠٨م نحو النظام الدستوري الذي كان يبدو أنه الدواء لكل داء (١٣٦). وكان من شأن التأثير الذي تركته أحداث مقدونيا أن دفعت القوات العثمانية المرابطة في سلانيك وضباطها المناهضين لحكم عبد الحميد إلى ان يضعوا على عاتقهم مهمة

---

(١٣٥) - أنظر: H.Mutluçağ, "Düyûn-ı Umûmiye ve Reji Soygunu", *BTT*, II (İstanbul 1967), s. 33-39.

(١٣٦) - أنظر: İ.Tekeli - S.İlkin, "İttihat ve Terakkî Hareketinin Oluşumunda Selânik'in Toplumsal Yapısının Belirleyiciliği", *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, (yay.O.Okyar-H.İnalcık), s.351-382.

انقاذ الدولة في النهاية بعد أن تأثروا بالمناخ "الليبرالي" و "المستنير" في المنطقة. وكانت حوادث الاغتيال التي وقعت للقواد الموالين لعبد الحميد لا سيما في مركز سلانيك وبعض قيادات الشرطة والاستخبارات، ثم فرار أنور بك ونيازي بك إلى الجبل مع جنودهما[137] وحوادث تمردهما على الحكم القائم بشكل سافر[138] ومظاهر التكريم التي حظيا بها "كأبطال انقذوا الوطن من قبضة الاستبداد"[139]، وحوادث مقتل شمسي باشا الذي ارسله عبد الحميد من قبل الفدائيين في الجمعية، وغير ذلك من الوقائع المؤسفة قد أجبرت السلطان عبد الحميد على الانتقال إلى الحياة النيابية وإعلان الدستور [٢٣ مايو ١٩٠٨م][140].

خامسا– أعوام السقوط: الدستور الثاني والحرب العالمية الأولى والهدنة

١– عهد الدستور الثاني: تفكك الامبراطورية

مرت الأسابيع الأولى من إعلان الدستور مليئة بمظاهر الانسجام والاتحاد والأخوة والحرية وغير ذلك من المشاعر المفرطة والزائفة التي أعربت عنها كافة العناصر المسلمة وغير المسلمة[141]. وفي الانتخابات التي جرى الاعداد لها من أجل المجلس الذي تقرر فتحه من جديد كانت محاولاتهم لانتخاب مرشحين من المناطق التي لم يبق لها إلاّ التبعية القانونية للدولة العثمانية ومن المناطق التي وجدت أصحابها الحقيقيين منذ زمن قد شكلت أول ضربة توجه للدستور. وفي اليوم الذي قامت به النمسا والمجر بضم البوسنة والهرسك رسمياً إلى أراضيها بعد أن كانت تديرها منذ عام ١٨٧٨م قامت بلغاريا هي الأخرى في نفس اليوم باعلان استقلالها و "تظامها القيصري" [٥ اكتوبر ١٩٠٨م]. أما جزيرة كريت فقد جرى ضمها إلى اليونان [٦ اكتوبر ١٩٠٨م].

وافتُتح مجلس المبعوثان بعد مدة تعطيل استمرت اثنين وثلاثين عاماً [١٧ ديسمبر ١٩٠٨م]. وسيطرت جمعية الاتحاد والترقي على غالبية الأعضاء فيه، وكان يضم الأعضاء الذين يمثلون المسلمين [١٤٧ تركياً، ٦٠ عربياً، ٢٧ ألبانياً] وغير المسلمين [٢٦ يونانياً، ١٤ أرمنياً، ٤ يهود، ١٠

---

(١٣٧) – أنظر: Ahmed Niyâzî, *Hâtırât-ı Niyâzî yahud Târîhçe-i İnkılâb-ı Kebîr-i Osmâniyye'den bir Sahife,* İstanbul 1326; Ş.S.Aydemir, *Makedonya'dan Orta Asya'ya Enver Paşa,* I-III. İstanbul 1970-1972.

(١٣٨) – هي عبارة كتبت بالتركية واليونانية والأرمنية تحت الصور التي تم طبعها عقب اعلان الدستور بالحجم الكبير لأنور بك ونيازي بك وكانت تباع آنذاك.

(١٣٩) – أنظر: Y.H.Bayur, *Türk İnkilap Tarihi,* II/ 4, s.168,179 vd.

(١٤٠)–أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, "1908 Yılında İkinci Meşrutiyetin Ne Suretle İlân Edildişine Dair Vesikalar", *Belleten,* XX/77, (1956), s. 103-174; B.Şehsuvaroğlu, "ikinci Meşrutiyet ve Âtıf Bey", *Belleten,* XXIII/90, (1959), s.307-334; Y.H.Bayur, *Türk İnkilap Tarihi,* II/4, s.168 vd.; T.Z.Tunaya, *Hürriyetin İlânı. II. Meşrutiyetin Siyasî Hayatına Bakışlar,* İstanbul 1959.

(١٤١) – أنظر: Shaw/Shaw, *History,* II,273.

سلاف][١٤٢]. وقام كامل باشا بتشكيل أول حكومة للمجلس الجديد [١٣ يناير ١٩٠٩م]. إلا أن الحكومة الجديدة استقالت بعد فترة وجيزة نتيجة لتدخل الاتحاديين، وتركت مكانها لحكومة أخرى شَكّلها حسين حلمي باشا المعروف بصلته الوثيقة بالجمعية [١٤ فبراير ١٩٠٩م]. وخلال مدة الشهرين اللذين انقضيا حتى حادثة ١٣ ابريل ١٩٠٩م [٣١ مارس بالتقويم الرومي] تحول المجلس إلى حلبة للصراع السياسي الحاد بين الاتحاديين ومعارضيهم. وكانت "جمعية الاتحاد المحمدي" التي تناهض جمعية الاتحاد والترقي، ثم جريدتها الناطقة باسمها "ولقان" أي البركان، ومحررها درويش وَحْدَتي صاحب القلم الناري، ومواقف الأطراف المختلفة التي كشفت عن عدم استعدادها وهضمها للنظام البرلماني، ثم بقاء تهمة قتل حسن فهمي محرر جريدة "سَرْبَسْتى" المعارضة في أعناق الاتحاديين، والسخط الذي أثارته عملية "التنسيقات" أي التصفية بين الكوادر العسكرية والمدنية، وانفجار غضب المتدينين المحافظين الذين كانوا موضعاً للاستثارة وانطلاقهم إلى الشوارع في النهاية وتحول الأحداث إلى حركة دموية مضادة قد أدى كل ذلك إلى ظهور حركة تناهض الحكم الدستوري بوجه عام وتطالب بتطبيق الشريعة كاملة واستقالة الحكومة وفض مجلس المبعوثان [حادثة ٣١ مارس][١٤٣]. واستقال حسين حلمي باشا وجاء إلى الصدارة العظمى بدلاً منه توفيق باشا. وأعلنت الصدارة العظمى أنها سوف تلتزم في سياستها بالشريعة وبالدستور في آن واحد. ولكن على الرغم من الوعد بالعفو عن الثائرين إلاّ أن الوقوف أمام تدهور الأمور لم يكن ممكنا.

وأصبحت عملية تهدئة الأوضاع في استانبول واخماد الحركة "الرجعية" التي وصلت إلى حد تهديد الدستور منوطة بطبقة المثقفين التي لعبت الدور الأساسي في إعلانه وبضباط جيش الروملي المرابط في سلانيك. وجرى إعداد قوة خاصة تكون مهمتها إخماد الثورة في استانبول [جيش الحركة]. فتحركت القوة تحت قيادة حسين حسني باشا قائد وحدة سلانيك، ووصلت إلى مشارف استانبول عند (يَشيل كُوي)، ثم دخلت تحت قيادة محمود شوكت باشا قائد الجيش [٢٢ ابريل ١٩٠٩م]. وقام نواب الأمة الموجودون في استانبول عندما رأوا وصول جيش الحركة إلى (يشيل كوي) بعقد اجتماع ترأسه سعيد باشا رئيس مجلس الأعيان، وأعلنوا عن تأييدهم للتدخل العسكري. وفي مواجهة الأحداث كان السلطان عبد الحميد يبذل جهده للبقاء "محايدا" باعتبار أنه أصبح "حاكم العهد الدستوري" إلاّ أنه خلَط بين ذلك وبين البقاء "متفرجاً" على وخامة الأحداث، حتى رأى خلال مدة قصيرة أن التطورات بلغت

---

(١٤٢) – أنظر: Shaw/Shaw, *History,* II,278.

(١٤٣)–أنظر: İ.H.Danişmend, *Sadrazam Tevfik Paşaşnın Dosyasındaki Resmî ve Hususî Vesikalara Göre 31 Mart Vak'ası,* İstanbul 1961; Sina Akşin, *31 Mart Olayı,* Ankara 1970; Ali Cevad, *İkinci Meşrûtiyetin İlânı ve Otuzbir Mart Hadiseleri,* Ankara 1960.

حداً يهدد سلطنته. ولما جرى إخماد الثورة في استانبول وسيطر جيش الحركة على الموقف قام نواب الأمة والاعيان الموجودون في العاصمة بعقد اجتماع أطلقوا عليه اسم "مجلس العموم الوطني" [٢٧ ابريل ١٩٠٩م]. وقرر ذلك المجلس برئاسة سعيد باشا خلع السلطان عبد الحميد عن العرش، وتبليغ ذلك القرار للسلطان من خلال هيئة مكونة من أربعة أشخاص جرى انتخابهم بصورة خاصة مع الفتوى التي تنص على الاتهامات اللازمة(١٤٤). وأُرسل عبد الحميد مع أفراد عائلته المقربين إلى النفي في سلانيك التي ظل فيها حتى هزيمة البلقان في ١٩١٢م(١٤٥). وتولى من بعده السلطان محمد رشاد الخامس [٢٧ ابريل ١٩٠٩-٣ يوليه ١٩١٨]، لكنه صار ألعوبة في يد جمعية الاتحاد والترقي التي استولت على السلطة تماماً وتهيأت لسحق معارضيها واقامة حزب ديكتاتوري وحيد في النهاية. وحاول -وراء ستار الحاكم الدستوري- أن يخفي ضعفه بالاعراب عن "الممنونية والمحظوظية" لكافة ما تنجزه الحكومات. أما حالة الفرحة العابرة والانسجام الخادع التي صاحبت ظهور الدستور فقد تركت مكانها بعد مدة قصيرة للمشاكل الداخلية والخارجية الصعبة التي عادت تظهر من جديد. واستمرت الصدامات داخل البلاد حول محاور الحزبية والتعصب الحزبي، والمعارضة والسلطة [جمعية الاتحاد والترقي] حتى بلغت مداها. وكان من جَرّاء السياسات التي اتبعها الاتحاديون بقصد توحيد العناصر المختلفة عرقاً وديناً داخل الامبراطورية بفكرة "التتريك" وربطها بالسلطة المركزية ثم الاجراءات التي طبقت سواء في المجلس أم في الادارات المحلية أن زاد السخط العام اكثر واكثر. وظهرت انتفاضات الأكراد في الشرق والأرمن في أطنة (١٩٠٩م)(١٤٦)، بينما تحول تذمر الألبانيين [الأرناؤط] في الروملي إلى ثورة سافرة بعد أن تضاعفت حركاتهم القومية في المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال (١٩١٠م). وجرى إخماد الثورة بالقوة، وقام السلطان رشاد بزيارة للروملي (١٩١٠م) طاف فيها الولايات التي تضم أعداداً كثيفة من الأرناؤط مثل أوسكوب وقُوصُوَه وبرشتينة ومناستر(١٤٧)، غير أن ذلك لم يكف لاصلاح الأوضاع الجارية وتحقيق المصالحة بين الأرناؤط وسلطة الاتحاد والترقي.

---

(١٤٤)-أنظر: Ziya Şakir, *Abdülhamid'in Son Günleri*, İstanbul 1943, s.15; Lütfi Simavî, *Sultan Reşad Hân'ın ve Halefinin Sarayında Gördüklerim*, İstanbul 1924, s.1; A.Şeref, *Sultan Abdülhamid Hân-ı Sânî'ye Dâir*, İstanbul 1918, s.7.

(١٤٥) - أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, "II. Abdülhamid'in Hal'i ve ölümüne Dâir Bazı Vesikalar", *Belleten*, X/40, (1946), s.705-748; Memduh Paşa, *Hal'ler ve İclâslar*, İstanbul 1329.

(١٤٦) - أنظر: Cemal Paşa, *Hâtıralar*, İstanbul 1977, s.426; M.Asaf, *1909 Adana Ermeni Olayları ve Anılarım*, Ankara 1982; Salahi Sonyel, "İngiliz Belgelerine Göre Adana'da Ermeni olayları ", *Belleten*, LI/201,(1987), s.1240-1290.

(١٤٧)-أنظر: E.Plana, "V. Sultan Mehmed Reşâd'ın 1911 Yılında Kosova Vilâyetine Yaptığı Ziyaret", *Çevren*, LV, (1986), s.27-30.

٢- الحرب العثمانية الايطالية وحرب البلقان: ضياع آخر الأراضي في افريقيا ومنطقة البلقان

تعرضت طرابلس الغرب وبنغازي آخر الأراضي العثمانية في شمال افريقيا لغزو ايطاليا بعد أن ترقبتها مدة طويلة (١٩١١م). وكان الباب العالي في غفلة من أمره، فلم يكن قد اتخذ التدابير اللازمة في وقتها في تلك الأراضي النائية، كما كان قد قام قبل ذلك بنقل الوحدات العسكرية المرابطة هناك إلى اليمن. ولم يجد الغزاة الايطاليون من يتصدى لمقاومتهم إلاّ القوات التي تشكلت محليا من الأهالي [السنوسية] ومن بعض الضباط العثمانيين المتطوعين [مثل أنور باشا ومصطفى كمال باشا]. وقد وقع ذلك الغزو مع قيام ايطاليا بقصف مدفعي لبعض المدن الساحلية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط [بيروت، ٢٤ فبراير ١٩١١م]، واحتلال بعض الجزر [رودس والجزر الاثنتا عشر] والهجوم على مضيق الدردنيل (چناق قلعه) [١٨ ابريل ١٩١٢م]. وقد أدت ردود الفعل التي تركتها تلك الاعتداءات إلى ظهور سلسلة من المشاجرات والمجادلات السياسية الحادة التي وصلت إلى حد فض مجلس المبعوثان [١٨ يناير ١٩١٢م]. وازداد نشاط الفئات المعارضة للاتحاديين، ولا سيما من الضباط المعارضين المتمردين داخل الجيش (خَلاَصكَارَان ضابطان = الضباط الأحرار) حول إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة، وبالتالي انقاذه من تسلط الاتحاديين. وكانت عمليات التحزب داخل الجيش وتبدل الحكومات تكشف للعيان مدى الاضطراب السياسي القائم. أما "التشكيل الوزاري الكبير" الذي انتظره الغازي أحمد مختار باشا(١٤٨) اربعين عاماً وتحقق اثناء صدارته (٢٢ يوليه ١٩١٢م) فلم ينجح في بسط الاستقرار السياسي الداخلي، كما عجز عن التوصل إلى حل ايجابي للحرب الايطالية المستمرة، والحيلولة دون اتحاد دول البلقان وشنِّها الحرب لاقتسام آخر الأراضي العثمانية في الروملي.

وكان للسياسات الخاطئة التي اتبعتها حكومات الاتحاد والترقي بوجه خاص تأثير بقدر تأثير الغزو الايطالي في تحالف دول البلقان [اليونان وصربيا والجبل الأسود وبلغاريا]. فقد أدت الاجراءات العسكرية الصارمة التي طبقت على الأرناؤط إلى ثورتهم مرة أخرى عام ١٩١٢م. وكان "النزاع بين الكنائس" الذي شكل أحد الأسباب في وقوع الخلاف بين دول البلقان واستمر مدة طويلة فيما بين الكنيسة الوطنية الصربية البلغارية وبطريقخانة الروم الأرثونكس قد جرى التوصل إلى حلٍ له بقانون أصدره الاتحاديون [قانون الكنائس، ٩ يوليه ١٩١٠م](١٤٩)، وهذا قد يسّر على تلك الدول أمر وصولها

(١٤٨) – أنظر: İbnülemin M.K.İnal, *Son Sadrazamlar,* s.1815-1816; Lütfi Simavî, *Sultan Reşad Han'ın ve Halefinin Sarayında Gördüklerim,* İstanbul 1924; II,77; R.Uçarol, *Gazi Ahmed Muhtar Paşa. Bir Osmanlı Paşası ve Dönemi,* İstanbul (ts.), s.341, (وهناك طبعة موسعة منه ظهرت عام ١٩٨٩).

(١٤٩) – أنظـر: Ş.S.Aydemir, *Enver Paşa,* II,288-289; *Mufassal Osmanlı Tarihi.*VI, 3464-3465.

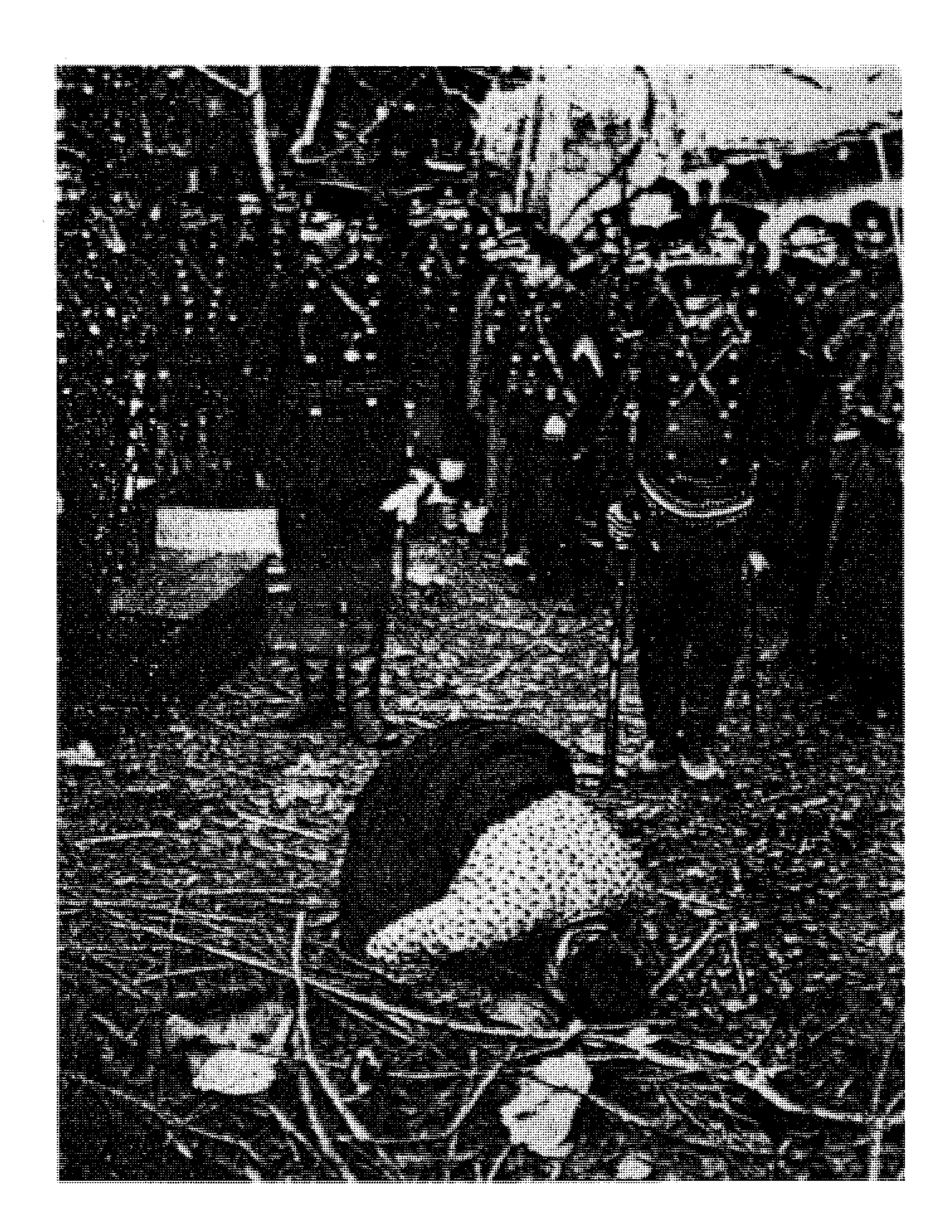
إلى وفاق كان في غير صالح الدولة العثمانية. وعلى الرغم من كل أمارات الخطر فان إقدام الدولة على تسريح عدد كبير من جنود قوات الروملي في معمعة الحرب الايطالية ثم قيامها باستدعائهم مرة أخرى فور إعلان الطوارئ الذي نادت به دول البلقان، والاضطراب والضعف اللذان ظهرا نتيجة لذلك كانا يدلان على أن الدولة التي تُدار عجلة حياتها السياسية في إطار من عدم الاستقرار قد فوجئت بالحرب دون استعداد لها سواء من الناحية العسكرية أو الناحية الدبلوماسية على السواء. ولسوف يتكشف بشكل يبعث على الأسف فيما بعد أن تصريحات الدول الكبرى حول "أنها ترفض انهيار السلم، وأن الوضع القائم (Statuquo) في البلقان لا يجب أن يتغير نتيجة لحرب قد تندلع رغم ذلك" سوف تكون [أي تلك التصريحات] غير ملزمة في حالة تعرض الدولة العثمانية لهزيمة فادحة، وأنها لن توضع موضع التنفيذ إلاّ عندما تتعرض دول البلقان – دون غيرها – للهزيمة. ولما بانت علامات حرب البلقان في الأفق اضطر الباب العالي لانهاء حالة الحرب التي كانت مستمرة مع ايطاليا، متغاضياً بمرارة عن خسائره، وترك لها طرابلس الغرب وبنغازي [معاهدة اوشي، ١٥ اكتوبر ١٩١٢م]. أما احتلال ايطاليا لجزيرة رودس والجزر الاثنتي عشر فقد استمر بحجة اندلاع الحرب اليونانية. وعلى ذلك تكون آخر أراضي الدولة العثمانية في شمال افريقيا قد خرجت من حوزتها.

ودارت حرب البلقان في ألبانيا ومقدونيا وتراقيا، وانتهت بهزيمة فادحة [سبتمبر – اكتوبر ١٩١٢م]. واستولى البلغار على أدرنه وتقدموا حتى چتالجه. أما الصرب فقد أخذوا مناستر بينما استولت اليونان على سلانيك. وفَقَدت الدولة العثمانية آخر ما كان لها من أراضي البلقان وأولى الأماكن التي فتحتها في الروملي. وجاءت الهزيمة معها بموجة من الهجرة الواسعة. وعاش الناس مرة أخرى كارثة "هزيمة عام ثلاثة وتسعين" واضطر مئات الآلاف من أهالي الروملي المسلمين إلى ترك ديارهم، وتعرض الكثيرون منهم لعمليات الابادة الوحشية، بينما فتكت الأمراض ببعض آخر، وبدأ الناس يعيشون أياماً قاسية أخرى. واستقالت وزارة احمد مختار باشا في أعقاب تلك الهزيمة الفادحة، وتركت مكانها لوزارة أخرى ترأسها كهل آخر هو كامل باشا [٢٩ اكتوبر ١٩١٢م].

وجاءت مفاوضات الصلح التي بدأت في لندن بوساطة من الدول الكبرى [١٦ ديسمبر ١٩١٢م] لتدور حول ضرورة التنازل عن أدرنة(١٥٠) – التي كانت لاتزال تقاوم تحت قيادة شكري باشا– وعن كل منطقة الروملي بما فيها تراقيا الشرقية، وعن جزر بحر ايجة. وفي ٢٩ نوفمبر أعلنت ألبانيا

---

(١٥٠) – أنظر: H.J.Kornrumpf, "Mehmed Şükrü Pascha, der Verteidiger von Edirne, 1912/13", *Südost-Forschungen,* XLI (München 1982), s.181-197.



43- مظالم البلغار في حرب البلقان: صلاة أخيرة قبل الإعدام.

44- خريطة جمهورية تركيا.

استقلالها واعترفت لها الدول الكبرى بذلك [١٧ ديسمبر ١٩١٢م][١٥١]. غير أن تحاشي حكومة كامل باشا لتحمل مسئولية تلك النتائج الوخيمة كان سبباً في انقطاع أعمال المؤتمر [٦ يناير ١٩١٣م]، مما جعل الدول الكبرى تزيد ضغوطها حتى تضطر الحكومة للرضا بالنتائج التي أسفرت عنها الحرب. ووقع انقلاب حكومي نظمه الاتحاديون في استانبول بقيادة طلعت باشا وأنور باشا [حادثة مداهمة الباب العالي، ٢٣ يناير ١٩١٣م][١٥٢] كان من نتيجته أن جاء محمود شوكت باشا لمنصب الصدارة، إلاّ أن ذلك لم يُجدِ في شئ؛ فقد تُركت أدرنه للبلغار، ووافقت الحكومة الجديدة على كل شروط الغالبين، على أن يكون خط (ميديا – أَنَز) هو الحد الفاصل [٣٠ مايو ١٩١٣م، معاهدة لندن]. ولما راح الصدر الاعظم محمود شوكت باشا ضحية لحادثة اغتيال [١١ يونيه ١٩١٣] جاء بدلاً منه مرشح الاتحاديين سعيد حليم باشا[١٥٣]. أما السلطة الحقيقية فقد كانت في أيدي الثلاثي من زعماء الاتحاد والترقي، وهم طلعت باشا وأنور باشا وجمال باشا.

وبينما كانت استانبول تعيش ذلك الاضطراب كان التحالف بين دول البلقان قد تحول إلى صدام مسلح فيما بينها لاقتسام الإرث العثماني. وكانت بلغاريا هي صاحبة النصيب الأكبر في تلك القسمة، فلما عارضها الحلفاء الثلاثة الآخرون بما فيهم رومانيا غامرت بحربهم [٢٩ يونيه ١٩١٣م]. واشتعلت الحرب من جديد في البلقان فكانت فرصة طيبة لاستعادة أدرنة بضربة أخيرة. وتحركت القوات العثمانية على الرغم من إنذار انجلترا وتهديداتها[١٥٤]، واحتلت منطقة أدرنه وقرقلرايلي دون أن تواجَه بمقاومة تذكر [٢١ يوليه ١٩١٣م]. وانتهت حرب البلقان الثانية بمعاهدة بوخارست في ١٠ اغسطس (١٩١٣م)، واستردت الدولة العثمانية قسماً كبيراً من أراضيها التي استولت عليها بلغاريا. أما معاهدة الصلح بين العثمانيين والبلغار فقد جرى عقدها في استانبول في ٢٩ سبتمبر ١٩١٣م. بينما انعقدت معاهدات الصلح الأخرى مع اليونان [معاهدة أثينا، ١٤ نوفمبر ١٩١٣] وصربيا [معاهدة استانبول، ١٤ مارس ١٩١٤م]، وتم التوصل بذلك إلى صلح عام مع دول البلقان.

٣– بداية النهاية: الحرب العالمية الأولى

كشفت الحرب الايطالية وحروب البلقان بوجه خاص وما صاحبها من أهوال عن مدى العجز الذي سيطر على الدولة في المجالين السياسي والعسكري. وتكشفت العزلة التي فُرضت عليها من

---

(١٥١) – أنظر: P.Bartl, *Die albanischen Müslime zur Zeit der Nationalen Unabhaengigkeitsbewegung 1878-1912,* Wiesbaden 1968.

(١٥٢) – أنظر: A.F.Türkgeldi, *Görüp İşittiklerim,* Ankara, 1951, s.84

(١٥٣) – أنظر: A.F.Türkgeldi, *Görüp İşittiklerim,* s.113; M.K.İnal, *Son Sadrazamlar,* s.1894.

(١٥٤) – أنظر: Y.H.Bayur, *Türk İnkilap Tarihi,*. II/2, s.426.

الناحية السياسية كأحد الأخطار العظيمة من خلال "المسألة الأرمنية" وبالتالي من مطالب الاصلاح التي أعيد طرحها مرة أخرى عقب الحروب البلقانية مباشرة. مما كان يعني أن الدور قد جاء على تمزيق الأناضول. ومع الضغوط الروسية واشتراك الانجليز والفرنسيين في ذلك تجدد الحديث عن ضرورة سريان المادة السادسة عشر من معاهدة آياستفانوس. ولاشك أن تقسيم الولايات الست التي يسكنها الأرمن إلى مجموعتين [المجموعة الأولى: ارضروم وطرابزون وسيواس، المجموعة الثانية: وآن وبتليس وخربوت ودياربكر]، ثم تعيين مفتشَيْن عموميَيْن أجنبيَيْن عليهما والاعتراف لهما بحق تعيين وعزل كافة الموظفين بما فيهم الولاة أنفسهم، ثم إلغاء "فرق الحميدية الكردية"(١٥٥)، واستخدام اللغة الأرمنية جنباً الى جنب مع اللغتين الكردية والتركية، وبالتالي منح الأرمن في تلك الولايات حقوقا بنسب متساوية والضمانة الدولية على الرغم من أنهم يشكلون عدداً صغيراً من السكان بوجه عام بالقياس إلى الأغلبية المسلمة التي يشكلها الأتراك والأكراد، إنما كان يعني انفلات المنطقة من سلطة الدولة. وهذا الوضع جرت صياغته –تطبيقاً لمعاهدة ثنائية عقدت مع روسيا [معاهدة التعامل، ٨ فبراير ١٩١٤م] – ليتحول إلى وثيقة رسمية ملزمة في العرف الدولي. وعلى ذلك نجح "الاصلاح الأرمني" في النهاية، وتحققت أحكام معاهدة آياستفانوس ومعها أحكام معاهدة برلين المتعلقة بالموضوع بعد تركها مدة طويلة موضوعة على الرف(١٥٦). وخلال تطبيق مواد الاصلاح الأرمني اندلعت الحرب العالمية. وهذا التطور الخطير الذي قطعته المسألة الأرمنية كان – ولاشك – من العوامل المهمة في دفع الدولة العثمانية للتقارب من ألمانيا خلال عام ١٩١٤ والدخول إلى الحرب في جانبها مغمضة العينين. كما أن فقدانها الأمل في محاولات التقارب من انجلترا وفرنسا وفشلها في الحصول على قروض عاجلة منهما، والعزلة السياسية المستمرة لم تدع للعثمانيين فرصة للخيار إزاء التقارب من ألمانيا التي رأت مصلحتها في سياسة "الانتشار نحو الشرق". وشاءت الدولة أن تقوم هيئة عسكرية ألمانية باعادة تنظيم الجيش المهزوم كما حدث في أعقاب "هزيمة ٩٣"(١٥٧). وقَدِمت الهيئة تحت رئاسة الجنرال ليمان فون ساندرس(١٥٨) [١٤ ديسمبر ١٩١٣م]، ولم تلبث أن بدأت مهمتها وزاد عدد

---

(١٥٥) – أنظر: B.Kodaman, "Hamidiye Hafif Süvarî Alayları (II. Abdülhamid ve Doğu Anadolu Aşiretleri)", *TD,* sy.XXXII (1979), s.427-480; B.Kodaman, *Sultan II. Abdülhamid Devri Doğu Anadolu Politikası,* Ankara 1987.

(١٥٦)–أنظر: A.N.Kurat, *Türkiye ve Rusya. XVIII. Yüzyıl Sonundan Kurtuluş Savaşına kadar Türk-Rus İlişkileri (1798-1919),* Ankara 1970, s.203 vd., 210.

(١٥٧)–أنظر: J.Wallach, *Anatomie,* s.126 vd.; B.F.Schulte, *Vor dem Kriegsausbruch 1914. Deutschland, die Türkei und der Balkan,* Düsseldorf 1980, s.17 vd.; J.Pomiankowski, *Der Zusammenbruch des ottomanischen Reiches. Erinnerungen an die Türkei aus der Zeit des Weltkri* . Zürich-Leipzig-Wien 1928, s.53 vd.

(١٥٨) – أنظر: O.V.K.Liman von Sanders, *Türkiye'de Beş Sene,*. İstanbul 1927.

أعضائها باشتراك غولج باشا. غير أن تعيين فون ساندرس قائداً للجيش الأول المرابط في استانبول قوبل باعتراض روسيا، كما عبرت الدولتان الكبريان الأخريان عن استيائهما الواضح لذلك. فكانت النتيجة لتلك الضغوط هي عزل فون ساندرس من وظيفته، وجرى تكليفه للقيام بعملية "التنسيقات" في الجيش بصفته "مفتشاً عاماً"، بينما جرى تعيين أحد الجنرالات الانجليز لتنظيم الأسطول وآخر فرنسي لتنظيم قوات الجندرمه حتى أدى ذلك إلى تسكين الأزمة الناشئة، ولكنه لم يُجد في تلطيف الجو السياسي. ولما اندلعت الحرب العالمية [إعلان ألمانيا الحرب على روسيا، أول أغسطس ١٩١٤] كشفت جمعية الاتحاد والترقي عن "عقدة الاعجاب بالألمان" التي أصابت حكمهم الديكتاتوري. إذ كان يرى زعماء الاتحاد والترقي أن مستقبل الدولة منوط بانتصار ألمانيا، أما نصر الدول المتحالفة فسوف يسفر -ليس عن ضياع الأراضي العربية فحسب ولكن عن تقسيمهم أراضي الأناضول أيضا، ولكنهم بدلاً من البقاء على الحياد مدة ثم تتبع التطورات واختيار الأنسب لهم وقعوا تحت تأثير آلة الحرب الألمانية ودعايتها، فسارعوا بالدخول في الحرب حتى لاتضيع عليهم فرصة المشاركة في النصر الذي اعتقدوا انه سوف يتحقق بعد مدة وجيزة. ولم يعترفوا -في هذا الصدد- بحق الكلمة لمن لم يشاركوهم الرأي أو لمن نصحوهم بالانتظار والتريث قليلاً.

وتحققت الخطوة الأولى التي زَجّت الدولة في اتون الحرب بمعاهدة تحالف سرية عُقدت مع ألمانيا. وفي السادس والعشرين من شهر يوليه بدأت المباحثات حول المعاهدة التي جرى التوقيع عليها قبل ذلك في الثاني من اغسطس ١٩١٤، أي بعد يوم واحد من إعلان المانيا الحرب على روسيا(١٥٩). وقام باعداد المعاهدة كلٌ من الصدر الأعظم وناظر الخارجية سعيد حليم باشا وناظر الحربية أنور باشا وناظر الداخلية طلعت بك ورئيس مجلس الأمة خليل بك. وأخفوا هذه الواقعة عن جمال باشا الذي لم يكن مؤيداً لعقد مثل هذا التحالف في تلك الظروف، كما لم يخبروا الوكلاء [الوزراء] الآخرين والسلطان نفسه بشيء من ذلك. وكانت تنص المادة الثانية من المعاهدة على أنه في حالة وقوع حرب بين ألمانيا وروسيا فان على الدولة العثمانية المشاركة في تلك الحرب. في حين أن حالة الحرب كانت تحققت بالفعل بين هاتين الدولتين قبل يوم واحد. بينما كانت تنص المادة الثالثة على أن توضع القوات العثمانية في مثل هذه الحال تحت إمرة وقيادة الهيئة العسكرية الألمانية. أما عن المكاسب الملموسة التي يمكن أن تحصل عليها الدولة العثمانية في حالة انتهاء الحرب بالنصر فقد سكتت عنها المعاهدة. ولما توجهت سفينتان ألمانيتان باسم "غوبن وبرسلاو" - كانتا تطوفان في مياه البحر الأبيض المتوسط - إلى

---

(١٥٩) - أنظر: M.Muhtar Paşa, *Maziye Bir Nazar. Berlin Muahedesinden Harb-i Umûmîye Kadar Avrupa ve Türkiye-Almanya Münasebâtı*, İstanbul 1341, s.233-234.

مضيق الدردنيل بحجة الفرار من مطاردة الانجليز، وسمحت لهما الدولة العثمانية بالمرور [١١ اغسطس ١٩١٤م] كانت تلك الحادثة إيذاناً بدخولها الفعلي في الحرب. وشاعت الدولة تجاوز الأزمة الناجمة عن قبول مرور هاتين السفينتين فأعلنت على الورق بشرائها لهما وتغيير اسميهما، إلاّ أن الاحتفاظ بطاقم ضباطهما وملاحيهما الألمان لم يقنع الدول المتحالفة.

وكانت هناك خطوة أخرى هامة خطاها الباب العالي بقصد الاستفادة من حالة الحرب العامة، وهي إعلانه إلغاء الامتيازات [٩ سبتمبر ١٩١٤م، ويكون التنفيذ من أول أكتوبر]. ووجدت الدول المعنية نفسها مضطرة لقبول ذلك نظراً لطبيعة الظروف، أما رد الفعل الأقوى فقد جاء من ألمانيا "الحليفة" وقوبل بالدهشة، ومع ذلك فلم يأخذه العثمانيون على أنه إنذار لهم.

وكان استمرار الحرب العامة على الجبهة الروسية بالانتصارات الخاطفة مقابل توقف العمليات الألمانية المتقدمة على الجبهة الألمانية الفرنسية أمراً يبعث الأمل في نفوس الاتحاديين ويلهب خيالهم. وبدأ يتراءى لهم أن توحيد الديار التركية الواقعة تحت سيطرة روسيا المهزومة التي بدأت تظهر عليها علامات التفكك في خضم الاضطرابات والثورات - سوف يكون استمراراً وإحياءاً لامبراطوريتهم - الآيلة إلى الانهيار - فوق بقعة جغرافية جديدة(١٦٠). ولما أبحر الاسطول العثماني إلى البحر الأسود تحت قيادة الاميرال الألماني وضمن سفنه السفينتان المذكورتان تحت اسمين جديدين هما "ياووز" و "ميديللي"، ثم قام بهجوم مفاجيء وقصف مدفعي للموانيء الروسية من خلال خطة شارك فيها الثلاثي أنور وطلعت وجمال ورئيس الأركان الألماني [٢٩ اكتوبر ١٩١٤م] شكّلَ ذلك أمراً واقعاً زَجّ بالدولة العثمانية في الحرب. وهذه الحادثة التي وقعت دون علم الحكومة بما في ذلك السلطان والصدر الأعظم قد قوبلت بالحيرة والدهشة. أما الدول المتحالفة فقد ردت على الدولة العثمانية باعلان الحرب [روسيا في ٣ نوفمبر وانجلترا وفرنسا في الخامس منه]، ثم أعلنت الدولة العثمانية الرد على ذلك باعلان الحرب هي الأخرى في ١١ نوفمبر، وأعقبت ذلك باعلان "الجهاد الأكبر" في ١٤ نوفمبر، داعية كافة المسلمين لحرب مقدسة. غير أن الأحداث العظام المنتظرة من ملايين المسلمين الواقعين تحت سيطرة الدول المتحالفة والأمل في ثورتهم ومقاومتهم لم يتحقق، بل إن العاطفة الدينية لدى الأهالي العرب أنفسهم داخل أراضي الدولة العثمانية قد استقطبها الانجليز من قبل بشكل أقوى نحو أقطاب سياسية ومادية، ومن ثم لم يظهر لها أثر البتة. بل على العكس كان جنود الجيش العثماني مضطرين لقتال هؤلاء وقتال الجنود الذين جمعهم الانجليز من مسلمي مستعمراتهم. وقامت انجلترا بتحريض العرب

---

(١٦٠) - أنظر: G.Jaeschke, "Der Turanismus der Jungtürken. Zur Osmanischen Aussenpolitik im Weltkriege", *Welt des İslams,* XXIII, (1941), s.1-54.

على الثورة وإثارة نوازع الاستقلال في نفوسهم، بينما أنهت من الناحية الأخرى تبعية مصر القانونية القائمة للدولة العثمانية، وحوّلتها إلى "ملكية" خاضعة للسيادة البريطانية [١٨ ديسمبر ١٩١٤م][١٦١].

وكانت الجيوش العثمانية خلال الحرب الكبرى مضطرة للقتال على جبهات متعددة؛ في روسيا، والعراق، وفلسطين وسوريا، وسيناء مصر، وفي الحجاز، ومضيق الدردنيل، وغاليچيا. واستخدمت الدولة قواتها بالشكل الذي يتفق وآراء الألمان بوجه عام ويخدم أهدافهم الحربية ويخفف عنهم الضغط في جبهات الحرب[١٦٢]. ففي سبيل تخفيف العبء على الجبهة الألمانية وحدها فتح العثمانيون جبهتهم مع روسيا دون أن يكونوا على استعداد لها، فانتهى القتال مع التضحية بتسعين ألف جندي في الكارثة المعروفة باسم "صاري قاميش" من القوات الناقصة العتاد بقيادة أنور باشا [نوفمبر - ديسمبر ١٩١٤م]. أما عملية قناة السويس التي جرت تحت قيادة جمال باشا فوق أرض مصر التي تشكل الجبهة الانجليزية فقد كانت [مثل عملية القناة الثانية التي جرت تحت قيادة العقيد فون كرس في ٢٧ يوليه ١٩١٦م] مغامرة بنفس المعنى لاتخدم أهدافاً حربية "عثمانية" وإخفاقاً أَوْدَى بارواح الكثيرين بغير طائل [يناير – فبراير ١٩١٥م]. وقام اسطول الحلفاء في نفس التاريخ باختراق مضيق الدردنيل ثم شرعت قواتهم في التحرك بهدف إخراج الدولة العثمانية من الحرب بعد الاستيلاء على استانبول واللحاق بالجبهة الروسية التي تنتظر إمدادهم العاجل [يناير ١٩١٥م]. غير أن عجز اسطولهم الضخم عن اجتياز المضيق وهزيمته [١٨ مارس ١٩١٥م] جعل الحرب تتحول إلى القتال البري، فدارت بشكل دموي، إذ ذبح فيها مئات الآلاف من الجنود. ومنيت دول الحلفاء هنا أيضا بهزيمة فادحة بفضل التضحيات الجسام والبطولات الرائعة التي كشف عنها الجيش العثماني[١٦٣].

أما الضعف الذي ظهر مع كارثة "صاري قاميش" على الجبهة الروسية ومسألة عدم الثقة التي جاء بها تجاه السكان الأرمن في المنطقة فقد تكشفت بكل ثقلها أثناء الهجوم الكبير الذي قام به الحلفاء على مضيق الدردنيل. ومن ثم عادت لتتصدر الأمور مرة أخرى مسألةُ نقل سكان المنطقة الأرمن[١٦٤] إلى المناطق الداخلية كأجراء ضروري للحيلولة دون تعاونهم مع العدو كما حدث قبيل الحرب العثمانية الروسية ١٨٢٨ – ١٨٢٩م وكاجراء يتعلق بأمن المنطقة في مواجهة العدو [٢٧ مايو ١٩١٥م][١٦٥]. وفي المناطق التي بدأت تتعرض للاحتلال الروسي قام الأهالي الأرمن بعمليات تقتيل

---

(١٦١) – أنظر: " Y.H.Bayur, *Türk İnkilap Tarihi,* .III/1, s.404 vd.
وفيما يتعلق باعلان "الجهاد الأكبر" وفتاواه وعدم جدوى ذلك أنظر نفس المصدر (ص ٢٩٦).
(١٦٢) – أنظر: A.N.Kurat, *Türkiye ve Rusya,* s.579.
(١٦٣) – أنظر: J.Pomiankowsky, *Der Zusammenbruch,* s.109 vd.
(١٦٤) – أنظر: K.Beydilli, *Rusya'ya Göçürülen Ermeniler,* s.405-406,424.
(١٦٥) – أنظر: K.Gürün, *Ermeni Dosyası,* Ankara 1985, s.215.

الأهالي المسلمين بواسطة قوات مختلطة من الروس والأرمن حتى تحول الأمر إلى "حرب أهلية" بينهم وبين الأهالي المسلمين القاطنين في المنطقة(١٦٦). أما ما أدى إليه هذا الصراع بين المسلمين والأرمن من قتل وتشريد للسكان المسلمين بأعداد كبيرة تفوق كثيراً القدر الذي قتل من السكان الأرمن وبالغوا فيه وجروا على استخدامه مادة للدعاية حتى اليوم فهو أمر يحرصون بدقة على إخفائه وعدم الاشارة إليه(١٦٧).

وكان لوقوف أمراء الحجاز ونجد إلى جانب الانجليز ثم ثورتهم وقيامهم بالعمليات المسلحة أن أدى إلى ضياع الحجاز ومكة (١٩١٦م)، ولم تبق إلا المدينة المنورة التي ظل فخر الدين باشا يدافع عنها ضد الانجليز وبعض قبائل العرب حتى نهاية الحرب [يناير ١٩١٩م](١٦٨). وجرى تشكيل "مجموعة الفيالق السريعة" على جبهتي العراق وسوريا مع إرسال الوحدات الألمانية لتعزيزها [مايو ١٩١٧م]. ولكن عندما أدرك المعنيون أن الخسائر على جبهات العراق وسوريا وفلسطين سوف يصعب تلافيها والحيلولة دون سقوطها(١٦٩) استقال الصدر الأعظم سعيد حليم باشا، وعُيّن بدلاً منه طلعت باشا [٣ فبراير ١٩١٧م]. وكان عام ١٩١٧م مسرحاً لحدثين هامين أثرا على سير الحرب العامة؛ إذ انطلقت الثورة الشيوعية في روسيا، ودخلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب إلى جانب الحلفاء [إعلان الحرب ضد ألمانيا في ٦ ابريل ١٩١٧م]. وأدى وقوع الثورة في روسيا إلى ازدياد ضعفها على جبهات الحرب، وإنهاء الحكم القيصري فيها. ولما تهيأ الشيوعيون للسلم عقدت معاهدة برستليتوفسك [٣ مارس ١٩١٨م] وانتهت الحرب الروسية رسمياً(١٧٠). ولكن الروس على جبهة الأناضول كانوا يحاولون الاستيلاء على أماكن مثل باطوم واردخان وقارص [المعروفة باسم الألوية الثلاثة] التي قضت معاهدة الصلح باعادتها وكانت من خسائر "هزيمة ٩٣"، ولهذا استمر القتال على شكل غارات يسيطر عليها العنصر الأرمني، حتى نجحوا في الاستيلاء عليها في النهاية. وتشكلت في منطقة القوقاز ثلاث جمهوريات هي: ارمينيا وگورجستان وآذربيجان. غير أنها لم تلبث بعد مدة قصيرة أن وقعت تحت حكم الشيوعيين، وجرى ربطها بالقيصرية السوفيتية.

---

(١٦٦) – أنظر: J.McCarthy, *Muslims and Minorities. The Population of ottoman Anatolia and the End of the Emprire,* New York-London 1983, s.136.

(١٦٧) – أنظر: J.McCharthy, *Muslim and Minorities,* s.138.

(١٦٨) – أنظر: Süleyman Yatak, *Fahreddin Paşa ve Medine Müdafaası,* (رسالة دكتوراه لم تطبع) İstanbul 1990;. N.Kıcıman, *Medine Müdafaası Veya Hicaz Bizden Nasıl Ayrıldı?* İstanbul, 1971

(١٦٩) – أنظر: J.Pomiankowski, *Der Zusammenbruch,* s.280 vd.

(١٧٠) – أنظر: A.N.Kurat, *Türkiye ve Rusya,* s.408; J.Pomiankowski, *Der Zusammenbruch,* s.329 vd.

٤- عقد الهدنة والصلح: أعوام السقوط

توفي السلطان محمد رشاد [٣ يوليه ١٩١٨م]، وتولى من بعده السلطان محمد وحيد الدين آخر السلاطين العثمانيين [١٩١٨-١٩٢٢م] في عهد سادته النكسات[١٧١]. فقد كانت طائرات العدو تحلق في سماء استانبول، وتلقي عليها القنابل. وسقطت جبهات فلسطين وسوريا والعراق، فسيطر الانجليز على بغداد [١١ مارس ١٩١٧م] والقدس [١٨ ديسمبر ١٩١٧م] ودمشق [أول اكتوبر ١٩١٨م] وحلب، وسيطر الفرنسيون على بيروت [٦ اكتوبر ١٩١٧م] وطرابلس الشام والاسكندرونة [١٤ اكتوبر ١٩١٧م]. وكان من جراء استمرار العمليات العسكرية عام ١٩١٨م أن ضاع الأمل في انصلاح الحال اكثر من ذي قبل، أما الجهاز الاداري والاقتصادي فقد انهار تماماً. وكان لاضطرار البلغار إلى الانسحاب من الحرب أن عجل ذلك من الانهيار العام. ولما وقعت الهزائم الفادحة في الجبهة الغربية وعمت الاضطرابات الثورية في الداخل مالت ألمانيا والنمسا/ المجر المتفككة إلى الهدنة [٣-٤ نوفمبر ١٩١٨م]. واستقال الصدر الأعظم طلعت باشا حتى تنفتح أمام الدولة العثمانية أبواب الهدنة [٣ اكتوبر ١٩١٨م]، وتشكلت حكومة أحمد عزت باشا[١٧٢] [١٩ اكتوبر ١٩١٨م] الذي لم يكن من المؤيدين لدخول الحرب العالمية. وعلى ذلك انتهت سيطرة جمعية الاتحاد والترقي. ثم فُرضت الهدنة بعد مفاوضات قصيرة وسُجلت الهزيمة المطلقة للدولة العثمانية. فكانت الاشارة على أن الدولة العثمانية لن تستطيع الوقوف على قدميها بعد كدولة مستقلة، والاشارة على مدى قسوة الشروط التي سيضمها الصلح الذي سيعقد هو الآخر بما يوافق كل خطط ومعاهدات التقسيم[١٧٣] التي جرت بين الحلفاء خلال الحرب [معاهدة سايكس - بيكو، ١٩١٦م].

ولم يكن يعني تطبيق أحكام هدنة مُندروس إلاّ تسليم البلاد بقضها وقضيضها للغالبين. إذ يجري تسريح الضباط والجنود الألمان[١٧٤]، ويجري تسليم كافة المواقع الاستحكامية، وتسريح الجيوش. ويقوم ليمان فون ساندرس بتسليم "مجموعة الفيالق السريعة" التي كان يتولى قيادتها إلى مصطفى كمال باشا الذي برز اسمه خلال معارك الدردنيل البرية وحقق انتصارات على الروس في الشرق ويراقب عن كثب سير الحرب بعين ناقدة. ويقوم مصطفى كمال باشا بالحديث لأول مرة عن رفضه الواضح

---

(١٧١) - أنظر: A.F.Türkgeldi, *Görüp İşittiklerim,* s.138.

(١٧٢)-أنظـــر: Metin Ayışığı, *Mareşal Ahmed İzzet Paşa,* (رسالة دكتوراه لم تطبع)İstanbul 1991; M.K.İnal, *Son Sadrazamlar,* s.1973-2028. Ahmet İzzet Paşa, *Feryadım,* İst.1992, s.I-181 vd.

(١٧٣) - أنظر: A.Aybars, *Türkiye Cumhuriyeti Tarihi,* İzmir 1984, s.93-94; Y.H.Bayur, *Türk İnkilap Tarihi,* III/4, s.1-25; A.Haluk Ulman, *Birinci Dünya Savaşına Giden Yol,* Ankara 1973, s.231-232; R.Uçarol, *Siyasî Tarih,* Ankara 1979, s. 363 vd.

(١٧٤) - أنظر: J.Pomiankowski, *Der Zusammenbruch,* s.409 vd.

لأحكام الهدنة القاسية ثم يخطر الصدر الاعظم أحمد عزت باشا بذلك. فلما جرى إلغاء "مجموعة الفيالق السريعة" هي الأخرى خف بالذهاب إلى استانبول تلبية لرغبة أحمد عزت باشا. وفي نفس اليوم يقوم اسطول ضخم للعدو بالرسو أمام قصر طولمه باغچه، ويحتل المدينة [١٣ نوفمبر ١٩١٨م]. ويستقيل في تلك الأثناء وبعد الهدنة أحمد عزت باشا [٨ نوفمبر ١٩١٨م][١٧٥]، ثم تتشكل حكومة جديدة يتصدرها توفيق باشا. وعلى الرغم من أن التوافق السياسي الذي بدأ داخل البلاد بعد الهدنة قد اجتمع على مشاعر الغضب تجاه الاتحاديين، وأصبح مذنبو الحرب والمسئولون عنها هم موضوع الساعة الذي دار بحرارة، وجاء الحديث عن الاختلاسات المختلفة، وجرى التحقيق والتدقيق في مسألة "تهجير الأرمن" فانهم لم يستطيعوا التوصل إلى أية نتيجة ذات أدلة ملموسة دامغة[١٧٦]. وجاء "حزب الحرية والائتلاف" الذي كان يشكل القوة السياسية الجديدة لينهض بتعيين الداماد فريد باشا للصدارة العظمى [٤ مارس ١٩١٩م] ويتولى السلطة[١٧٧]. وجرى من ناحية أخرى في مختلف المناطق في الأناضول والروملي التي تعرضت لاحتلال العدو أو باتت مهددة بخطر الاحتلال تأسيس جمعيات "الدفاع عن الحق". وعقب احتلال الأرمن قارص [١٩ ابريل ١٩١٩م] واحتلال الايطاليين انطاليا [٢٩ ابريل ١٩١٩م] وقوش اطه سى [١٣ مايو] واحتلال اليونانيين فتحية [١١ ابريل] وقع الاحتلال الفرنسي والانجليزي لمنطقة اورفه وعنتاب وأَطَنه. وأدى احتلال اليونانيين لإزمير في ١٥ مايو ١٩١٩م واعتدائهم على غرب الأناضول إلى إلهاب الشعور الوطني بالغضب العارم. وكان للنفور المترسب على مدى التاريخ دوره في جعل ذلك الاحتلال نقطة البداية نحو إثارة المشاعر القومية والثورة التي ستهب في الأناضول. وكان لموقف الحلفاء الذي أجاز الاعتداء اليوناني أحسن العواقب؛ إذ أشعل "ثورة الأناضول"[١٧٨] التي انبعثت منها تركيا الحديثة فيما بعد.

واستنهض الوعي القومي في الأناضول، وزودت البلاد بسلطات مطلقة في مناطق سمسون وسيواس وارضروم وطرابزون والمناطق الأخرى المجاورة لها. وخرج مصطفى كمال باشا إلى سمسون (١٩ مايو ١٩١٩) بعد أن عُين "مفتشاً للجيش" ومكلفاً بانجاز بعض المهام مثل القضاء على حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي كانت محلاً لشكاوى الدول الغالبة في تلك المناطق وحل تشكيلات

---

(١٧٥) – أنظر: M.Ayışığı, *Mareşal Ahmed İzzet Paşa*, s.196 vd.; M.K.İnal, *Son Sadrazamlar*, s.2006.

(١٧٦) – أنظر: S.Akşin, *İstanbul Hükümetleri ve Millî Mücâdele*, İstanbul 1976, s.140-141.

وعن مظالم الأرمن ضد الأهالي المسلمين أنظر: A.Refik, *Kafkas Yolları, Hâtıralar, Tecessüsler*, İstanbul 1919.

وعن التحقيقات التي أجريت حول "تهجير الأرمن" خلال الهدنة أنظر: K.Gürün, *Ermeni Dosyası*, s.283 vd.

(١٧٧) – أنظر: S.Akşin, *İstanbul Hükümetleri*, s.195 vd; Ali Birinci, *Hürriyet ve İtilâf Fırkası, II. Meşrutiyet devrinde İttihat ve Terakki'ye Karşı Çıkanlar*, İstanbul 1990.

(١٧٨) – أنظر: S.Selek, *Anadolu İhtilâli*, İstanbul 1973.

الجيش وجمع أسلحته، ومع تلك الواقعة وجد الوعي القومي فرصته لكي يتحول إلى مقاومة منظمة. غير أن الاجراءات التي اتخذها مصطفى كمال أدت بعد مدة إلى قلق الدول المتحالفة فراجعت الباب العالي لكي يستدعيه للعودة. وإزاء الضغوط التي وقعت عليه من استانبول اضطر مصطفى كمال باشا للاستقالة من الجندية، ثم أعلن أنه عاد إلى "حضن الأمة" وراح يواصل تنظيم المقاومة الوطنية في الأناضول. وهناك جرى ترتيب مؤتمر أرضروم [٢٣ يولية ١٩١٩م] ومؤتمر سيواس [٤ سبتمبر ١٩١٩م]. وأعلن عن اتخاذ قرارات هامة مثل مبدأ وحدة الوطن ورفض تجزئته لاسيما داخل حدوده القومية، وحق الأمة في المقاومة ضد الاحتلال الاجنبي، والنهوض لتشكيل حكومة مؤقتة في الأناضول في حالة عجز الحكومة المركزية(١٧٩). واجتمعت جمعيات المقاومة الوطنية كلها تحت اسم واحد هو "جمعية الدفاع عن الحق في الأناضول والروملي". وجرى انتخاب مصطفى كمال باشا ليكون رئيساً لتلك المؤتمرات والجمعيات وأُقنع بأن يتولى ريادتها. وقد شاعت الدول الغالبة سحق الحركة الوطنية التي نمت في الأناضول، بقوات عُرفت باسم "قوات الضبط" كانت تحت قيادة آنْزَاوور باشا الذي أخرجوه على المسرح بايعاز من حكومة استانبول الواقعة تحت سيطرتها(١٨٠). وأسفر الفشل عن تحقيق ذلك باستقالة حكومة الداماد فريد باشا، وتشكلت حكومة علي رضا باشا [٢ اكتوبر ١٩١٩م](١٨١). ورأت الحكومة الجديدة ضرورة الاتصال بحركة المقاومة الوطنية والتباحث معها فأقدمت على ذلك مع مصطفى كمال في آماسيا وجرى في ذلك اللقاء اتخاذ بعض القرارات لاسيما ما يتعلق بالانتخابات الجديدة [لقاء آماسيا، ٢٢ اكتوبر ١٩١٩م]. غير أنهم أدركوا أن اجتماع المجلس الجديد في استانبول سوف يكون محفوفاً بالمخاطر بسبب انعدام الأمن وهو الأمر الذي كان يحمل أهمية تكشف عن بعد النظر. وفي تلك الأثناء انعقد اجتماع في سيواس قرروا فيه أن تمارس "الهيئة التمثيلية" نشاطها من بعد في أنقرة، وهي الهيئة التي تتولى إدارة وتنظيم الحركة الوطنية [٢٩ نوفمبر ١٩١٩م]. وجرى إعداد وثيقة أُعلن عنها أنها تقرر الغايات والأهداف الوطنية وتحدد الحدود الوطنية [الميثاق الوطني]. واجتمع المجلس في استانبول على الرغم من كل شيء [١٢ يناير ١٩٢٠م] ووافق على ذلك الميثاق ثم أعلنه على العالم أجمع فأدى بذلك مهمة تاريخية [١٧ فبراير ١٩٢٠م]. ورداً على ذلك قامت القوات اليونانية بالهجوم في الغرب، وراحت تعمل على توسيع المناطق التي احتلتها، أما في الشرق فقد زادت عمليات الأرمن الدموية. بينما قامت قوات الاحتلال في استانبول بمداهمة دوائر

---

(١٧٩)-أنظر: M.Goloğlu, *Erzurum Kongresi*, Ankara 1968; a.mlf., *Sivas Kongresi*, Ankara 1969; S.Akşin, *İstanbul Hükümetleri*, s.471 vd., 513 vd.

(١٨٠) - أنظر: Ö.Mert, "Anzavur'un Birinci Ayaklanmasına Dair Belgeler", *Belleten*,LVI/217,s.847-963

(١٨١) - أنظر: M.K.İnal, *Son Sadrazamlar*, s.2105-2117.

الدولة الرسمية بالقوة وأحكمت السيطرة على المدينة [١٦ مارس ١٩٢٠م]. وانحل المجلس وخف نواب الأمة هرباً إلى انقره. واكتملت حلقات الاعتداءات تلك باستدعاء الداماد فريد باشا إلى الصدارة العظمى مرة أخرى [٥ ابريل ١٩٢٠]. وكشفت الحكومة الجديدة عن عجزها وقلة حيلتها باصدار حكمها بطرد مصطفى كمال باشا من الجندية ثم إعدامه [١١ مايو ١٩٢٠م].

أما المفاوضات الجارية حول معاهدة الصلح فكانت مستمرة في باريس. وكان الصلح الذي أَعَدَّ له الحلفاء تمزيقاً تاماً لأوصال الامبراطورية العثمانية، ويرى حتى في قطعة الأرض الصغيرة الباقية شيئاً كثيراً على الأتراك. وبينما كان الاحتلال اليوناني في غرب الأناضول يسعى لتحقيق الأحلام البيزنطية ويتحول إلى فكرة ضم الأراضي كان يجري التنازل لليونان عن منطقة تراقيا بكاملها. وفي الشرق كان الاتفاق على إقامة دولة أرمينية، وفي الجنوب والجنوب الغربي كانت تتشكل مناطق النفوذ الفرنسية والايطالية، بينما تُركت منطقة المضايق لادارة خاصة مستقلة. وتقرر بالنسبة للأكراد في الشرق في حالة رغبتهم بعد عام من التوقيع على المعاهدة في اقامة دولة مستقلة أن يُسمح لهم بذلك شريطة أن توضع تحت الانتداب البريطاني. وبمثل هذه الشروط كانت تعني تلك المعاهدة حكماً بالموت الحقيقي، فاجتمع مجلس "شورى السلطنة" في ٢٢ يوليه ١٩٢٢م وناقش تفاصيلها. وكانت التهديدات التي أطلقها الحلفاء بانهم سوف يتركون استانبول لاحتلال القوات اليونانية، وحالة اليأس العام قد جعلت المفاوضين العثمانيين يرضخون لتوقيع معاهدة الصلح [١٠ اغسطس ١٩٢٠م، معاهدة باريس/ سيفر](١٨٢). ولكن على الرغم من معاهدة الصلح قام اليونانيون بعمليات عسكرية متقدمة في غرب الأناضول وواصلوا احتلال الأراضي بصورة وحشية. وفي ٢٣ ابريل ١٩٢٠م جرى افتتاح مجلس الأمة الكبير في أنقرة، وأعلن في اجتماعه التاريخي الذي انعقد في ١٩ اغسطس عن توجيه تهمة "الخيانة العظمى" لاعضاء مجلس "شورى السلطنة" الذين وافقوا على معاهدة سيفر وللمفاوضين الذين وضعوا توقيعاتهم عليها، ثم أعلن للعالم كله رفضه لها. وحاولوا التصدي للاعتداءات الأرمنية في الشرق بقوات وُضعت تحت قيادة كاظم قره بكير باشا، وايقاف الزحف اليوناني في الغرب عن طريق توحيد القوى الوطنية المشتتة وتشكيل "قيادة الجبهة الغربية" [علي فؤاد جَبَه صوي وعصمت إينونو] التي ستجد قوتها بفضل الجهود المبذولة لاقامة جيش نظامي. حتى انتهت الحرب الدائرة مع الأرمن بالنصر، ثم عُقدت معاهدة گومرو [٢-٣ ديسمبر ١٩٢٠م] التي أمكن بواسطتها استرداد خسائر "حرب ٩٣" ووضع النهاية لمطامع وتطلعات الأرمن. ثم عُقدت معاهدة صداقة مع السوفيت [١٦ مارس ١٩٢١م] أمكن بواسطتها

---

(١٨٢) – أنظر: M.Cemil, *Lozan,* İstanbul 1933, I, 342 vd; E.Aybars, *Türkiye Cumhuriyeti Tarihi,* I,232 vd.; O.Olcay, *Sevres Antlaşmasına Doğru,* Ankara 1981.

تعزيز موقف حكومة أنقرة. وبدأت تتكشف محاولات الحلفاء لتخفيف شروط الصلح، فانعقد لهذا الغرض مؤتمر لندن [فبراير ١٩٢١م] وكان خطوة هامة على طريق الاعتراف بان حق الكلمة بالنسبة للأناضول يرجع إلى حكومة أنقره. وتحقق آنذاك "نصر اينونو الثاني" ضد القوات اليونانية فعدّه الناس اشارة إلى أن "الطالع المنحوس" أخذ يتبدل [٣١ مارس ١٩٢١م]. وأدركوا إذن أن الطريق المؤدي إلى تحرير الأناضول سوف ينفتح بالقاء القوات اليونانية إلى البحر. وكانت "معركة سقاريا الكبرى" بقيادة مصطفى كمال باشا ضربة قاصمة للقوات اليونانية التي أصبحت على مشارف انقرة [٣ سبتمبر ١٩٢١م]. وأدى النصر فيها إلى عقد صلح مستقل مع فرنسا [٢٠ سبتمبر ١٩٢١م]. وبدأت تتمزق معاهدة سيفر. وتأهبت القوات الوطنية التي أعدها مصطفى كمال باشا - بعد أن جرى تزويده بصلاحيات "القائد العام" -لكي تقوم بتصفية الحساب الأخير. فبدأت "هجومها الكبير" [٢٧ اغسطس ١٩٢٢م]، ولم تلبث أن أنزلت الهزيمة الفادحة بالقوات اليونانية في نهاية الشهر نفسه، وفَرّقَتْ شملها، بعد أن أوقعت قائدها العام في الأسر. وبعد هذا الانتصار الكبير الذي حققته القوات التركية قامت بتنظيف غرب الأناضول من قوات الاحتلال اليوناني ثم دخلت إزمير [٩ سبتمبر ١٩٢٢](١٨٣). واستقبل الناس في استانبول هذا النصر بفرحة كبيرة، بل واندهش أغلبهم إزاء هذا الحدث الذي لم يكن متوقعاً. وكان أمر القضاء على القوات اليونانية قد حرك انجلترا باعتبارها القوة الأساسية التي تظاهر اليونان، فبدأت تزداد طلباتها لوقف إطلاق النار. وقد أسفرت هدنة مُودانيا عن الجلاء عن الأناضول ومنطقة تراقيا دون صعوبة كبيرة [١١ اكتوبر ١٩٢٢م]. وشرع جنود العدو في الانسحاب والعودة إلى حيث جاءوا.

ولم يستسغ توفيق باشا آخر الصدور العظام العثمانيين محاولات التصالح مع حكومة انقرة. كما أن دعوة الحلفاء لحكومة استانبول للمشاركة في مفاوضات الصلح المقرر إجراؤها في لوزان ثم قبول توفيق باشا لهذه الدعوة وجهوده في ذلك الصدد قد قوبلت بالغضب في انقرة، وجعلت اتخاذ بعض القرارات التاريخية العاجلة أمراً لا مناص منه. وتركزت المناقشات في هذا الموضوع حول وجود السلطنة نفسها حتى صدر القرار بالغائها في أول نوفمبر ١٩٢٢م. واستقال توفيق باشا [٤ نوفمبر ١٩٢٢](١٨٤). ومع امتناع السلطان وحيد الدين عن تعيين صدر أعظم جديد يكون قد رضخ لقرار حكومة انقرة. ولما سيطرت عليه الهواجس في النهاية غادر استانبول ولجأ إلى انجلترا [١٦ نوفمبر

---

(١٨٣) - أنظر: H.W.lowry, "Turkish History. On whose sources will it be based? A Case study on the burning of İzmir", *OA,* IX (1989), 1-29.

(١٨٤)-أنظر: Ş.Okday, *Büyükbabam Son Sadrazam Tevfik Paşa,* İstanbul 1987; a.mlf., *Osmanlıdan Cumhuriyete Padişah Yaveri İki Sadrazam Oğlu Anlatıyor,* İstanbul 1989.

١٩٢٢م]. فقوبل ذلك من الأوساط الوطنيـة بامتعـاض وغضـب عميقين. ومـن ثـم بـادر مجلـس الأمـة الكبير في انقرة باعلان خلعه في الحال وانتخاب ولي العهـد عبـد المجيد افنـدي لمنصـب الخلافـة [١٦ نوفمبر ١٩٢٢]. وبمعاهدة الصلح في لوزان [٢٥ يوليه ١٩٢٣م] انتهت حرب الاستقلال بالنصر. ومع اعلان الجمهورية [٢٩ اكتوبر ١٩٢٣م] وانتخاب الغازي مصطفى كمال باشا رئيساً لهـا تكـون الدولـة الجديدة قد تحولت إلى النظام الجمهـوري وعاصمتهـا انقـرة [١٣ نوفمبر ١٩٢٣م]، ممـا اسـتلزم القيـام باصلاحـات جذريـة كـان مـن بينهـا إلغـاء منصـب الخلافـة الاسـلامية فـألغي ذلك المنصــب [٣ مــايو ١٩٢٤م]، وأجبر الخليفة الأخير عبد المجيد افندي وجميع أفراد الأسـرة العثمانيـة أيضـا علـى مغـادرة البلاد(١٨٥).

---

(١٨٥)–أنظر: K.Mısırlıoğlu, *Osmanoğullarının Dramı. Elli Gurbet Yılı (1924-1974)*, İstanbul 1974; T.M. Göztepe, *Osmanoğullarının Son Padişahı Vahdettin Gurbet Cehenneminde*, İstanbul 1968; M.Bardakçı, *Son Osmanlılar. Osmanlı Hânedanı'nın Sürgün ve Miras Öyküsü*, İstanbul 1991.

الباب الثاني
نظم الدولة العثمانية

الفصل الأول
نظم السراي العثماني



أولاً- السلاطين العثمانيون

لاشك أن مفهوم الحكم العثماني يرتكز من حيث الأساس على الدعائم الاسلامية، إلى جانب تأثره إلى حد كبير بالتقاليد التركية الغُزِّية القديمة(١).

وقد أفاض الكتاب المسلمون حول مفهوم الدولة الاسلامية وحكمها وعلاقة الحاكم بمحكوميه في مؤلفات من نوع: "سياستنامه" و"نصيحة الملوك" و"كتاب الخراج" و"كتاب الأموال" و"الأحكام السلطانية" و"كتاب السير" وغيرها من الكتب التي كان لها أثرها كذلك على قوانين النفع العام وقوانين الادارة عند العثمانيين.

وتفسير مفهوم السيادة بنظرية "مجلس ألست" *، أي فهمه على أنه وجوب طاعة الخلق للخالق على الاطلاق وطاعتهم لغيره بشروط، وبالتالي موضوع مصدر السلطة كان من الأمور التي أوْلاها المسلمون عنايتهم. كما أن الحكام كانوا يرون أن السلطة ممنوحة لهم من قبل الله، بينما ذهب المشرعون إلى أن السلطة يختص بها عباد الله خلفاؤه على الأرض، وأنهم فوضوا حاكماً في ذلك بمبايعته مع التزامه بشروط معينة يأتي في مقدمتها العدل، فاذا أخل بالشروط خلعوه وبايعوا حاكماً آخر. فالبيعة هي تفويض السلطان لحكم الأمة، يستردونها من السلطان الذي لا يحكم بالعدل. وقد ترسم السلاطين العثمانيون سبلاً اكثر اعتدالاً في ذلك، واختاروا الطريق الوسط عندما عبروا عن ذلك في الفرمان الذي يصدرونه بمناسبة جلوسهم على العرش(٢) بقولهم "إن من لطف الله أن تَيَسَّر لهم أمر السلطنة"(٣).

وتنتسب الأسرة العثمانية إلى عشيرة (قايى) إحدى عشائر الغُز. ولا شك أن وجود علامة (قايى) على السكة التي ضربوها دليل واضح على ذلك. وقد تحدثت المصادر العثمانية الأولى عن هذا الموضوع(٤). ولم يكن اعتزاز العثمانيين بالتقاليد الغُزِّية لنزوة عندهم أو لنعرة قومية ولكن لنظرة واقعية. وكان العثمانيون عندما يختلفون مع طرف آخر لا سيما من القبائل التركية

---

(١) - للمزيد من المعلومات عن السلطان العثماني أنظر:
H.İnalcık, "Osmanlı Padişahı", *SBFD*, XIII,(1958), s. 68-79; a.mlf. "Padişah ", *İA*, IX, s. 491-95; a.mlf., Osmanlılar'da Saltanat Veraseti Usulü ve Türk Hâkimiyet Telakkisi ile İlgisi", *SBFD*, XIV (1959), s. 69-94; Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti'nin Saray Teşkilâtı*, Ankara 1945, s.39-106.

* مجلس "ألست" في التركية إشارة إلى العهد الذي قطعته الأرواح على نفسها أمام الله كما جاء في الاية الكريمة "وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى" (سورة الأعراف، الآية ١٧٢).

(٢) - أنظر: A.Özcan, "Cülûs", *DİA*, VIII, 108-114.

(٣) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s. 49.

(٤) - ونرى ذلك الموضوع في كتاب يازيجي زاده، وفي كتاب شكر الله (ت ١٤٦٤) المعروف ببهجة التواريخ).

والدول التي أقامتها يذكرون أنهم أتراك أقحاح من جنس الغز، وهو موضوع جرت الكتابة فيه بشكل منظم. والنموذج النمطي على ذلك نشاهده أثناء احتلال تيمورلنك للأراضي العثمانية، وفي العهد الذي عُرف بـ "عهد الفَتْرة" (فترت دورى)(٥).

ويمكننا القول إن الأمراء الأتراك وطلائع المجاهدين والعلماء والمتصوفة كان لهم اليد الطولى في اقامة الاسرة العثمانية، وان عود الامارة العثمانية قد اشتد بتكاتف جهودهم، واستطاعت أن تتجاوز المحنة التي أوقعهم فيها تيمورلنك خلال مدة قصيرة. وبصرف النظر عن مدى صدق المناقب التي رُوِيت عن شخصيات السلاطين العثمانيين الأوائل وعلى رأسهم عثمان الغازي فان تلقي تلك المناقب بالاستحسان في المجتمع وانتقالها إلى المصادر المدونة إنما هو خاصية من الخصائص الهامة لتلك المرحلة(٦).

وكان عثمان بك أميراً من أمراء التخوم قَدّم له السلطان السلجوقي طبلاً وعلماً علامةً على السيادة، أما قراءة الخطبة وضرب السكة اللذان هما علامة أخرى على الاستقلال فقد قام بتحقيقها عثمان بك نفسه، غير أن هناك اختلافاً حول التواريخ القاطعة لهذه الوقائع. وبيت الشعر التركي الذي ورد في "تاريخ الحديدي" أحد مصادر القرن السادس عشر ويقول: "لقد أمر بان يضربوا السكة ويكتبوا عليها عثمان بن ارطغرل" إنما هو دليل قاطع على أن عثمان غازي ضرب النقود باسمه(٧).

وكان عهد محمد الثاني نقطة تحول في مفهوم السلطنة العثمانية ووظيفة السلطان(٨). فان الأحكام التي وضعها الفاتح فيما عُرف بالـ "قانوننامه" التي حملت اسمه، وكذلك التطبيقات التي كانت جارية في زمانه من ناحية أخرى قد خلقت نموذجاً لحاكم مطلق(٩). والملاحظ أن مفهوم الحكم الذي كان في البداية يحمل صفة عُرفية وتغلب عليه سمة تقليدية قد أخذ يكتسب شكلاً شرعياً.

---

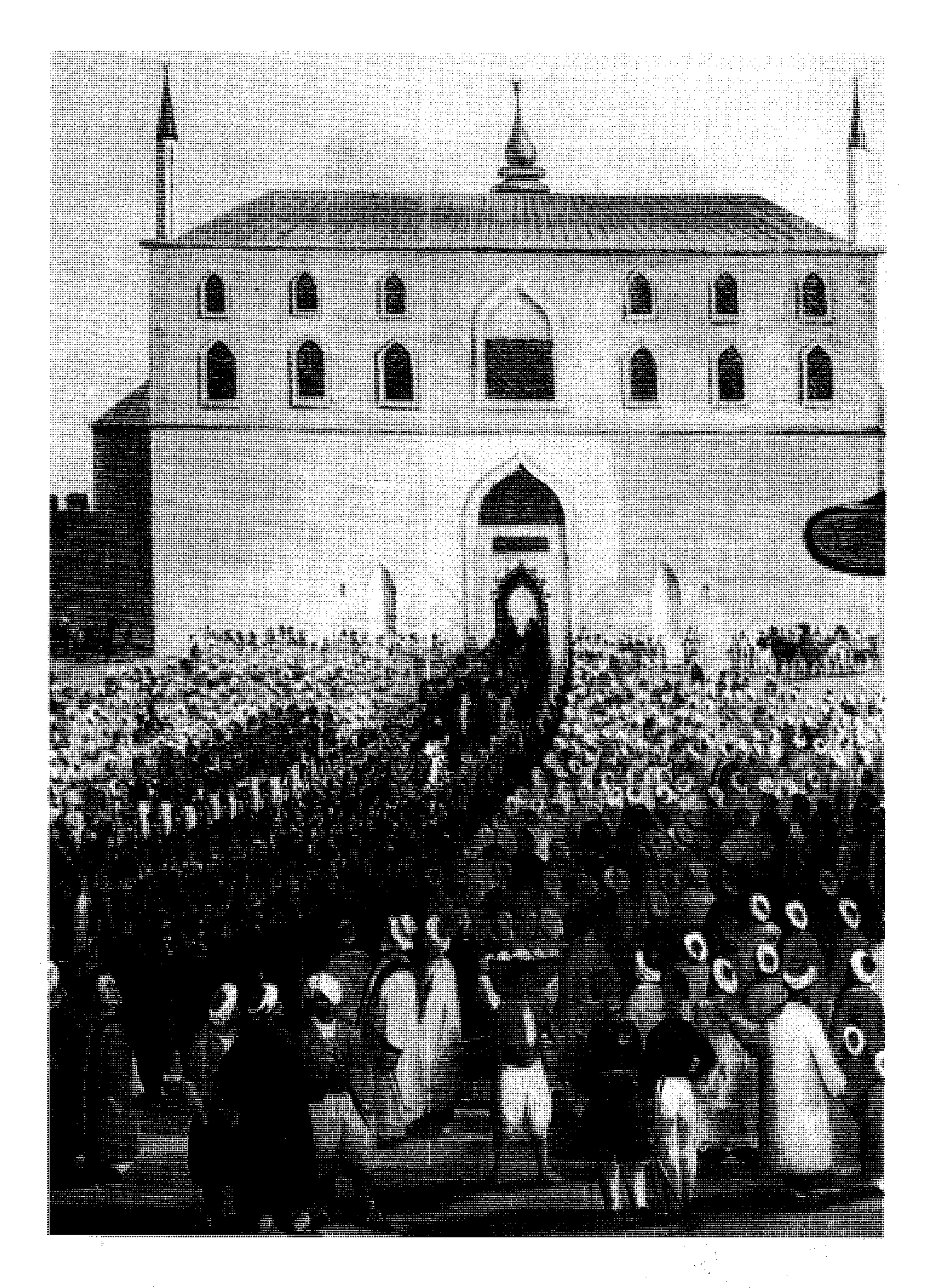
(٥) – أنظر: H.İnalcık, "Osmanlı Padişahı", *SBFD*, XIII, (Ankara 1958), s. 68-69

(٦) – إن رؤيا عثمان الغازي التي هي أهم تلك المناقب تنطوي على أمور هامة في نظرة العثمانيين لمبدأ السيادة وأسس الحكم التي ارتكزت عليها العائلة المالكة.

(٧) – أنظر: H.Sahillioğlu, "Akçe " *DİA*, III, 224-27.

(٨) – أنظر: Halil İnalcık, "Mehmed II", *İA*, VII, s. 506-535

(٩) – يوجد في القانوننامة إلى جانب العديد من الأحكام حكم يقول: "وليس من قوانيني أن يجلس مع جنابي الشريف أحد لتناول الطعام، إلاّ إذا كان من الأهل والعيال. وقيل إن أجدادي العظام كانوا يأكلون الطعام مع وزرائهم، وقد أبطلت أنا ذلك"
Abdülkadir Özcan "Fatih'in Teşkilat Kanunnamesi ve Nizam-ı âlem için kardeş katli meselesi" *TD*, İstanbul, 1982, sy 33, s. 45
وهو بند يدلنا بوضوح على مدى التغير في تلك النظرة.



45- لوحة تمثل موكب التشريفة يوم الجمعة



46- منمنمة من كتاب "هُنَرْنَامه" للباب الهمايوني والفناء الأول في سراي طوب قابي

والألقاب التي استخدمها السلاطين لأنفسهم والأماكن التي استخدمت فيها تلك الألقاب مهمة من حيث انها تكشف عن مفهوم السيادة العثمانية. ويقسم خليل اينالجيق هذه الألقاب إلى قسمين: شرعي وعُرفي، ويذكر أنها استخدمت في الوثائق الرسمية بدقة وعناية. وهي ألقاب مثل: بك، خان، خاقان، خداوندكار، غازي، قَيْزَر، سلطان، أمير، خليفة، پادشاه(١٠). ولقب سلطان هو لقب كثر ذكره في القرآن والحديث، فهو أكثر الألقاب ذات الصفة الاسلامية التي استخدمها الحكام العثمانيون، أما لقب خليفة فهو أكثر الألقاب التي طال الجدل والنقاش حولها. والمعروف ان الحكام الأوائل استخدموا هذا اللقب، إلاّ ان انتقاله إلى العثمانيين رسمياً قد حدث بعد دخول السلطان سليم الأول مصر عام ١٥١٧م، ومنذ ذلك التاريخ أخذ السلاطين يستخدمون بين الحين والآخر لقب الخلافة، أما مسألة استخدامه بشكل فعال وتصدره للألقاب الأخرى فقد حدث اعتباراً من أواخر القرن الثامن عشر، وزاد استعماله، لاسيما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فكان هو اكثر السلاطين العثمانيين استخداماً لمؤسسة الخلافة بشكل فعال. وقد فصل بين فكرة الجامعة الاسلامية والخلافة، ولأنه كان يرى في الجامعة الاسلامية مفهوماً يشمل مسلمي العالم خارج نطاق الامبراطورية وأمراً يصعب تحقيقه والسيطرة عليه فقد استخدمه باحتياط بينما جعل من مقام الخلافة ورقة من الأوراق الأساسية في ديبلوماسيته، واستخدمه بشكل فعال في الخارج بوجه خاص. ولاشك أن الذين ادعوا أن استخدام السلطان عبد الحميد مقام الخلافة ضد الدول الكبرى ولا سيما انجلترا لم يكن إلاّ نوعاً من الخداع لم يفهموا الطبيعة السياسية لذلك المقام السياسي. وقد أكدت الوثائق والنصوص القضائية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مكانة الخلافة بوجه خاص(١١).

وكانت لبعض المراسم الثابتة عند العثمانيين مكانة مهمة عند انتقال السلطنة من سلطان لآخر. ويأتي في مقدمتها مراسم البيعة والجلوس [على كرسي العرش] وتمنطق السيف. وقد وقع انتقال السلطنة من بداية الدولة العثمانية وحتى عام ١٦١٧م أي مع الأربعة عشر سلطانا الأوائل من الأب إلى الأبن فيما عُرف باسم "عمود النسب". وبينما كان يرى الأتراك القدامى أن الدولة ملك مشترك بين أفراد الأسرة الحاكمة رأى العثمانيون مفهوماً مختلفاً لذلك ولا سيما في عهد السلطان الفاتح، فقد جاء في "قانوننامة الفاتح" حكم كثر الجدل حوله يسّر أمر انتقال السلطنة من

---

(١٠) – أنظر: H.İnalcık, "Padişah", *İA*, IX, 491-93.

(١١) – يمكننا أن نقدم المثال على ذلك من معاهدة قينارجه الصغرى (١٧٧٤)، ومن دستور عام ١٨٧٨م.

الاب إلى الابن فقال: "يسّر [الله] السلطنة لكل واحد من أولادي، ولأجل تأمين نظام العالم فان قتل الأخوة مناسب، حتى ان اكثر العلماء أجازوه فليُعْمل به"(١٢). وفي عام ١٦١٧م عندما توفي السلطان احمد الأول استحسن العلماء وبعض رجال البلاط وأغوات الجنود بشكل لم يفهم سببه تماماً مبدأ "الأكبر سناً" وأجلسوا على العرش مصطفى الأول سلطاناً وخليفة على الرغم من اعتلاله ذهنياً. وفي العهد الذي تلا ذلك استقر مبدأ "الأكبر والأرشد" مع استثناء واحد أو اثنين، حتى أصبحت السلطنة من نصيب اكبر ذكور العائلة سناً. وحرص السلاطين العثمانيون في الفرمان الذي يصدرونه بمناسبة اعتلائهم العرش على الإشارة إلى أن السلطنة قد تيسرت لهم بلطف الله "بالإرث والاستحقاق".

والمعروف أن السلاطين عبّروا عن أوامرهم وإراداتهم بوثائق عُرفت باللغة العثمانية باسم: "خط همايون، بيتي، فرمان، بَرَات، إراده، عهدنامه، أماننامه" وغيرها، وكان الخط الهمايوني يصدر بخط السلطان نفسه، أما الأوامر فكانت تصدر باسمه من "الديوان الهمايوني".

وكانت مراسم تحية الجمعة التي يقيمها السلاطين العثمانيون من التقاليد الهامة في الكشف عن العلاقة بين الحاكم ورعاياه. وهذه المراسم التي أقيمت بانتظام في أيام وساعات معينة وسُمح للأهالي بالفرجة عليها قد أتاحت للمسلمين وغير المسلمين، بل وللرعايا الأجانب أن يشاهدوا السلطان ويقدموا له شكاواهم(١٣).

ومن الأمور الهامة في شئون السلطنة ما كان يقوم به السلطان من رحلات مختلفة في استانبول وضواحيها عندما يتنكر في ذيه ويطوف خفية بين الأهالي، فيستطلع الرأي العام، ويتفقد أوضاع الخلق اليومية وطعامهم وشرابهم(١٤).

١- صلاحياتهم ومسئولياتهم: وقد جاء في قانوننامة الفاتح قوله: "لقد فوضنا إصدار الأحكام تحت طغرائنا الشريفة إلى ثلاث جهات؛ فالأحكام التي تتعلق بامور العالم تكتب إلى العموم بأمر من وزيري الأعظم، والاحكام التي تتعلق بأموالنا تكتب بأوامر دفترداريناء وأحكام قضايا الشرع الشريف تكتب بأوامر من قضاة عسكرنا"(١٥). ومعنى ذلك أن كافة شئون الحكم دنيوية أم دينية

---

(١٢) - أنظر قانوننامة الفاتح، ص ٤٦.

(١٣) - أنظر: M. İpşirli "Cuma Selâmlığı", *DİA*, VIII, s. 90-92.

(١٤) - سُجلت الأعمال اليومية لبعض السلاطين على شكل (روزنامه)، وأجمل الأمثلة على ذلك ما سُجل للسلطان سليم الثالث، أنظر:

Sema Arıkan, *III.Selim'in Sırkâtibi Ahmed Efendi Tarafından Tutulan Rûznâme*, Ankara 1993.

(١٥) - أنظر قانوننامة الفاتح، ص ٣٦.

كانت تجري باسم السلطان. واعتماداً على ذلك يمكننا القول إن السلطان كان يفوض الصدور العظام في استخدام صلاحياته الدنيوية، أما صلاحياته الدينية فكان يفوض عليها قضاة العسكر في البداية ثم فوَّض فيها شيخ الاسلام فيما بعد. فالمعروف أن عمليات التعيين والعزل التي تجري لهذين المنصبين كانت من صلاحيات السلطان المطلقة. كما أن كافة القرارات الصادرة عن الديوان الهمايوني وتقديمها عقب اجتماعاته لتصديق السلطان عن طريق العرض عليه إنما يؤكد أن السلطان كان المرجع النهائي في كل الأمور. ولكن يجب الإشارة إلى وجود عناصر مختلفة كانت تحد من صلاحيات السلاطين العثمانيين الذين اعتقدنا أنهم أصحاب صلاحيات مطلقة. لأن أقوى السلاطين العثمانيين أنفسهم مثل سليم الأول وسليمان القانوني قد أدركوا من خلال حوادث كثيرة كيف أن سلطاتهم محددة. ويأتي على رأس هذه التحديدات قواعد التشريع الاسلامي؛ وهو الأمر الذي تعرض له [المفتي المشهور] ابو السعود أفندي في بعض فتاواه المتعلقة بادارة الدولة بقوله: "لا يصح الأمر السلطاني فيما لا يقره الشرع"(١٦). كما رأينا أيضا أن القواعد العُرفية الثابتة وقوانينها القديمة كانت من العوامل التي حَدّت من تصرفات السلاطين. ورأينا من ناحية أخرى أن آداب البلاط الثابتة والضغوط القادمة من المجتمع كانت تحول دون تحقيق العديد من رغبات السلاطين، لاسيما في الحياة اليومية.

٢- **مواردهم المالية:** كان للسلاطين دخول يبلغ مجموعها مبالغ ضخمة تأتيهم من مصادر جد متنوعة، كانت تصب في خزانة الأندرون المعروفة في البلاط باسم "الخزانة الداخلية". وأهم هذه الدخول كان يأتي من الاقطاعات المعروفة باسم (مالكانه) و (خاص) ومن الحدائق السلطانية، ومن ريع الغابات المعروفة في التركية باسم (بلطه لق) و (چايرلق) و (اورمانلق)، ثم من "إرسالية" مصر، أي خراجها السنوي الذي كان يبلغ حتى عام ١٥٨٧م ٥٠,٠٠٠ آلتون أي دينار ذهبي، ثم زاد بعد ذلك التاريخ وبلغ ٦٠٠,٠٠٠ آلتون، والدخول القادمة من الأفلاق والبُغْدان ودوبرفنيك وأرْدَل، ونصيب من أموال الغنائم، والهدايا التي يقدمها رجال الدولة كل عام للسلطان(١٧).

وقد قام السلاطين في العديد من أنحاء الامبراطورية وعلى رأسها استانبول بتشييد المجمعات الضخمة التي عُرفت باسم مشترك هو "أوقاف السلاطين"، وخصصوا للصرف عليها مصادر

(١٦) - أنظر: M. İpşirli, "İnsan Hakları ve Sosyal Hayat Açısından Osmanlı Fetvaları", *Türklerde İnsanî Değerler ve İnsan Hakları*, II, İstanbul 1992, s. 115-117.

(١٧) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s. 77-78.

غنية من الأراضي والخانات والحمامات والدكاكين والدور والأسواق وغيرها[١٨]. وهذه العمائر الكبيرة كان لها زوائد دخل تُعرف باسم "زوائد الأوقاف"، ونفهم من سجلات ودفاتر المحاسبات أنها كانت تُمنح كموارد لفئات عديدة[١٩].

لقد اعتلى عرش الدولة العثمانية ستة وثلاثون سلطانا، وكان لشخصية كل واحد منهم ما أضفى على جهاز السلطنة العثمانية أبعاداً جديدة سلباً أو إيجاباً، رأيناها في أشكال اعتلائهم للعرش وفي أعمالهم وأنجازاتهم وعلاقاتهم برجال الدولة، وفي حياة البلاط والحريم السلطاني.

ثانياً- نظم السراي العثماني

١- السراي العامر "البلاط السلطاني"

لا تسعفنا المصادر الموجودة بمعلومات كافية عن قصور السلاطين العثمانيين خلال المرحلة الأولى التي كانت فيها ازنيق وبورصة عاصمة للامارة العثمانية الناشئة. والمعروف أن قصر بورصة كان في قلعتها الداخلية، فاستعمله العثمانيون حتى عهد السلطان محمد الفاتح، ثم لم يلبثوا أن تركوه بعد ذلك[٢٠].

أما في أدرنه فقد كان للعثمانيين فيها قصران، عُرف أحدهما بالقديم وعُرف الثاني بالجديد. وقد أقام السلطان مراد الأول القصر القديم ومكانه بجوار جامع السلطان سليم في ميدان يُعرف باسم "قَوَاق ميداني". ثم جرى توسيعه فيما بعد، واحتفظوا بالتشكيلات القائمة فيه مثل الـ"ديوانخانه" والغرف والعنابر المختلفة واوجاق البستانجية، ثم لم يلبث في عهد سليمان القانوني أن خُصص لإقامة غلمان البلاط (ايچ اوغلانلر). أما قصر أدرنه الجديد فقد شيده السلطان محمد الثاني بحيث يضم من بين مشتملاته الجوسق الذي أقامه والده مراد الثاني على شاطئ نهر طونجه. وبعد فتح استانبول ظل السلاطين العثمانيون يستخدمون ذلك القصر خلال مدة وجودهم في أدرنه طالت أو قصرت. فقد قضى السلطان محمد الرابع شطراً هاماً من سلطنته هناك، كما اعتلى السلطان أحمد الثاني ومصطفى الثاني وأحمد الثالث عرش السلطنة في أدرنه. وهذا القصر

---

(١٨) - لإلقاء نظرة عامة على أوقاف السلاطين في استانبول.أنظر: S.Eyice, "İstanbul", *İA*, V, 1214/55-63.

(١٩) - للتعرف على كليتي الفاتح والسليمانية وعلى أسلوب عملهما ومواردهما أنظر القسم الخاص برجال الهيئة العلمية في هذا الكتاب.

(٢٠) - أنظر: Evliya Çelebi, *Seyahatnâme*, II, 10; Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s.9.

الذي يتشكل من وحدات مختلفة له باب مشهور يعرف باسم "الباب الهمايوني"، وموضع بجانبه يضم برجاً للعدالة عرف باسم "قصر عدل"(٢١).

وفي استانبول، كان يوجد قصران كما هو الحال في أدرنه، أحدهما السراي القديم أو العتيق والثاني السراي الجديد. وقد أقيم السراي العتيق عام ١٤٥٤م عقب فتح استانبول في زمن السلطان الفاتح في الموضع الذي يضم اليوم المباني المركزية لجامعة استانبول وجامع السليمانية. وبعد أن استخدموه في إدارة الدولة مدة قصيرة شرعوا في إقامة "سراي طوپ قاپى". فكان يجري عقب وفاة السلطان أو خلعه نقل عمال السراي ووالدة السلطان وزوجاته وبناته إلى السراي العتيق. وكان يضم كادراً واسعاً من الموظفين القائمين على الخدمة فيه. وكان من التقاليد الجارية أن يقوم السلطان في اليوم الثالث من كل عيد بزيارة السراي العتيق وتهنئة ساكنيه.

٢- سراي طوپ قاپى

وهو القصر الذي أقام فيه السلاطين العثمانيون قرابة أربعة قرون من الزمان، ويتكون من ثلاثة تشكيلات أساسية هي: الـ"بيرون" والـ"أندرون" و "الحريم"، ووُضِعَ نظامه ووُزِّعت وحداته بحيث تتفق مع تلك التشكيلات. وهو محاط بالبحر من ثلاثة جوانب، ويغطي مساحة قدرها ٧٠٠,٠٠٠ متر مربع، وله ثلاثة أبواب رئيسية، هي: الباب الهمايوني، وباب السلام، وباب السعادة، أما أفنيته فعددها أربعة، وفيه دائرة الحريم وحديقة الخاصة السلطانية والحدائق الأخرى. وكانت أطراف السراي مسوَّرة بسور مرتفع يطلق عليه اسم "السور السلطاني" ويبلغ طوله ١٤٠٠ متر. وعلى هذا السور كانت توجد عدة أبواب صغيرة وكبيرة يمكن الدخول منها إلى السراي، غير أن الباب الأصلي هو الباب المقابل لاياصوفيا والمعروف باسم الباب الهمايوني. وتوجد فوق ذلك الباب الأثري كتابة مثناة على جانبيه تقول: :السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم"، وهي من حيث جمال الخط ومفهوم الحكم لدى العثمانيين ذات مغزى كبير. وتضم الباحة التي يفتح عليها ذلك الباب غرف ودوائر العاملين في الـ "بيرون" ومباني الخدمة الأخرى والعنابر (٢٢). أما الباحة الوسطى أو الباحة الثانية التي يفتح عليها باب السلام فهي اكثر أقسام السراي حركة ونشاطاً؛ إذ تضم الديوان الهمايوني والدفترخانه والخزانة، فضلاً عن انها الباحة التي تقام فيها شتى المراسم والاحتفالات. وتجري حراسة هذين البابين من قبل بوابي

(٢١) – للمزيد من المعلومات أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı,* 10-12.

(٢٢) – للمزيد من المعلومات أنظر: Mehmet İpşirli, "Bâb-ı Hümâyûn", *DİA*, 361-62.

السراي، وهم عدد كبير يتبعون "كتخدا البوابين". أما باب السعادة الذي يحرسه الأغوات البيض في السراي فكان يؤدي إلى الباحة الثالثة، التي كانت تضم قسم الأندرون ودائرة الحريم التي كانت وحدة مستقلة داخل السراي. وكان يمكن العبور من الباحة الثالثة إلى الباحة الرابعة، التي تضم عدداً من الجواسق والمباني، مثل: جوسق رَوَان وجوسق الصُفَّة وبرج الباش لالا وغرفة الختان وغرف الثياب وجوسق مجيدية وجامع الصُفَّة..

والسلطان محمد الفاتح هو الذي بدأ تشييد ذلك السراي، وظل محلاً للاقامة الرسمية للسلاطين العثمانيين من بعده، حتى جرى الانتقال في القرن التاسع عشر إلى سراي طولمه باغچه، وشارك كل السلاطين الذين أقاموا فيه تقريبا بتشييد قسم فيه أو بتعديل قسم موجود. وكان جوسق مجيديه هو آخر المباني التي أقيمت في السراي، وشُيد بكامله على الطراز الأوربي.

وفي ٣ ابريل ١٩٢٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتحويل سراي طوپ قاپى إلى متحف مفتوح يزوره من يشاء.

أ- دائرة الحريم

وتُعرف باسم الحرم الهمايوني الذي يحتل مكاناً في القسم الخلفي من الديوان الهمايوني على يسار الباحة الثانية في سراي طوپ قاپى، وهو يطل على القرن الذهبي، ويتكون من عدة ايوانات وممرات وشقق وغرف وششمات ومبان للخدمة. وهو مغطى بقباب وعقود، وغُلِّفت جدرانه باثمن أنواع القاشاني والرخام، وزُينت بأنواع الخطوط والكتابات البديعة(٢٣). وهو منظومة من المباني التي تشكل الدار الخاصة لاقامة السلطان العثماني. والحريم اصطلاح تاريخي معروف منذ القدم في العالم الاسلامي، وقد استخدم القسم المخصص منه لاقامة النسوة وحدهن في السرايات والبيوت الكبيرة ليكون مقابلا لقسم السلاملك. ولان سراي طوپ قاپى كان المكان الذي أقام فيه السلاطين العثمانيون فقد اطلقوا اسم "الحرم الهمايوني" على القسم المخصص لأفراد عائلة السلطان والنسوة اللائي يقمن على خدمته. وسيد هذا المكان هو السلطان، ولهذا فان تسلسل المراتب وأوضاع المباني القائمة وأثاثها والمسافات الواقعة بينها قد تحددت كلها على أساس "دائرة السلطان". وعلى ذلك نرى أن دوائر اقامة والدة السلطان والخاصكية [زوجاته] والأمراء والأميرات والقلفاوات والجواري كانت تأخذ مكانها داخل الحريم ضمن ترتيب محدد.

---

(٢٣) - للتعرف على كافة النقوش الكتابية الخاصة بالسراي وتواريخ عمائره أنظر:
S. H. Eldem-Feridun Akozan, *Topkapı Sarayı*, (ts.), s. 53-55.

وينقسم المقيمون في الحريم إلى قسمين، أحدهما يُخْدَم، وهم السلطان وزوجاته وبناته وأولاده، والآخر قسم يقوم بالخدمة كالقلفاوات والجواري وغيرهن.

– **السلطانة الوالدة**، ويطلق عليها بالتركية اسم "والده سلطان"، وهي أم السلطان الجالس على سدة الحكم، كما عُرفت في المصادر التاريخية بلقب "مَهْدِ عُلياي سَلْطنت" أي مهد السلطنة العالي. وكان يطلق عليها في البداية اسم "خاتون" استمراراً للتقاليد السلجوقية، ثم بدأت تُعرف منذ القرن السادس عشر باسم "سلطانه" وحملته والدة السلطان سليمان القانوني السلطانة حفصة. ولم تحصل على لقب "والده سلطان" من أمهات السلاطين العثمانيين البالغ عددهم ست وثلاثين إلا ثلاث وعشرون سلطانة، أما الأمهات الأخريات فقد توفين قبل أن يعتلي ابناؤهن العرش.وهناك اختلاف في المصادر العثمانية حول أصول هؤلاء السيدات اللائي كن يرتقين إلى هذه الدرجة في الغالب من بين الجواري.

ووالدة السلطان هي أكثر السيدات نفوذاً داخل السراي وأكثرهن اتصالا بمن في خارجه. فكانت السلطانة التي يعتلي ابنها العرش تنتقل من السراي القديم إلى سراي طوب قاپى في موكب يُعرف باسم "والده آلايى" أي موكب السلطانة الوالدة، وتصبح منذ تلك اللحظة وعلى امتداد سلطنة ابنها أوسع السيدات نفوذا داخل الحرم الهمايوني.

وكان "اغا باب السعادة" هو المكلف بإدارة أمور السلطانة الوالدة خارج السراي. وكانت تحظى باحترام عظيم من كافة المقيمين في الحريم وعلى رأسهم السلطان نفسه، ومن العلماء ورجال الدولة وكبار الضباط، وكان منهن من اتجهن إلى الخوض في السياسة واستخدمن نفوذهن بما جلب الضرر، وهناك من النماذج السيئة على ذلك السلطانة (نور بانو) والسلطانة (صفيه) في القرن السادس عشر، والسلطانة (كُوسَم ماه بَيْكر) في القرن السابع عشر.

وكان للسلطانة الوالدة ايرادات تأتيها من اماكن شتى في الامبراطورية من ريع أراضي الخاصة السلطانية باسم (باشْمَقْلِق) ومخصصات أخرى كثيرة صيفية وشتوية. كما كانت الهدايا التي تأتيها من الدول الأجنبية ومن رجالات الدولة العثمانية تشكل مقداراً كبيراً.

والغالب أن أمهات السلاطين اللائى كن يملكن ثروات طائلة كن ينفقنها على الأوقاف المختلفة التي أقمناها في استانبول والحرمين الشريفين والقدس. فالمعروف من بينهن أن والدة مراد الثالث السلطانة (نور بانو) ووالدة محمد الثالث السلطانة (صفيه) ووالدة مراد الرابع وابراهيم السلطانة (كوسم) ووالدة محمد الرابع السلطانة (خديجه) ووالدة مصطفى الثاني وأحمد الثالث السلطانة (گُلنوش أمة الله) ووالدة عبد المجيد السلطانة (بَزْمِ عالم) ثم والدة عبد العزيز

السلطانة (پِرتَوْ نيال) كانت لهن أوقاف وأحباس عظيمة ذات أرياع وفيرة. وكان يتولى النظارة على تلك الأوقاف "أغا دار السعادة" الذي مر ذكره. وكما كانت الجواري والقلفاوات وغيرهن يقمن على خدمة السلطانة الوالدة داخل السراي كان لهن ايضا عدد كبير من الموظفين يقومون على جمع ايراداتهن وتعقب أعمالهن خارج السراي، ويعرفون باسم (ويووده Voyvoda وكتخدا Kethüda وكخيا Kehya)(٢٤).

ولأن أمهات السلاطين كن في الأصل من الجواري فلم يكنَّ في الغالب ممن حصلن على تعليم وافٍ منظم، اللهم إلاّ معرفة القراءة والكتابة(٢٥).

- **زوجات السلاطين**، وكان لهن عند العثمانيين ألقاب يتدرجن في الحصول عليها، مثل: إقبال وخاصكي وقادين افندي. وقد تزوج السلاطين الأوائل ببنات حكام الدول المحيطة بهم كالامارات الأناضولية والامبراطورية البيزنطية وملكيات الصرب والبلغار. وكان ذلك من الأمور الجارية في دول العالم الاسلامي والتركي. وساهمت هذه الزيجات في تدعيم أسس الدولة العثمانية. بل أنهم لم يغيروا أسماء الفتيات اللائي تزوجوا بهن من المسيحيات. وانتشرت عادة الزواج بالجواري في عهد السلطان محمد الفاتح الذي سُلِّمت فيه إدارة الدولة لفئات الـ (دَوْشيرمه)، واستمر ذلك جارياً حتى انهيار الدولة العثمانية. غير أن هذه العادة لم تكن قاعدة ملزمة، فهناك سلاطين عثمانيون تزوجوا في الفترات التي تلت ذلك ببنات عائلات معروفة كالسلطان بايزيد الثاني والسلطان عثمان الثاني. وعلى الرغم من أن المصادر العثمانية أفاضت في وصف أعراس بنات السلاطين والأبهة التي كانت تقام بها إلاّ أنها لم تذكر شيئاً عن زواج أبنائه الأمراء أو زواج السلاطين انفسهم. وهناك من زوجات السلاطين من كان لهن نفوذهن القوي في السراي وعلى أزواجهن مثل السلطانة خاصكي والسلطانة نوربانو والسلطانة صفية والسلطانة كوسم.

- **الأميرات بنات السلاطين**، كان يطلق عليهن بوجه عام لقب "سلطان" أي سلطانة، وهو لقب كان يأتي بعد أسمائهن الخاصة. وأصبح علماً عليهن منذ عهد السلطان محمد الفاتح، بعد أن كان يطلق عليهن لقب "خاتون" الذي استعمله العثمانيون تأثراً بالسلاجقة من قبلهم. والملاحظ على

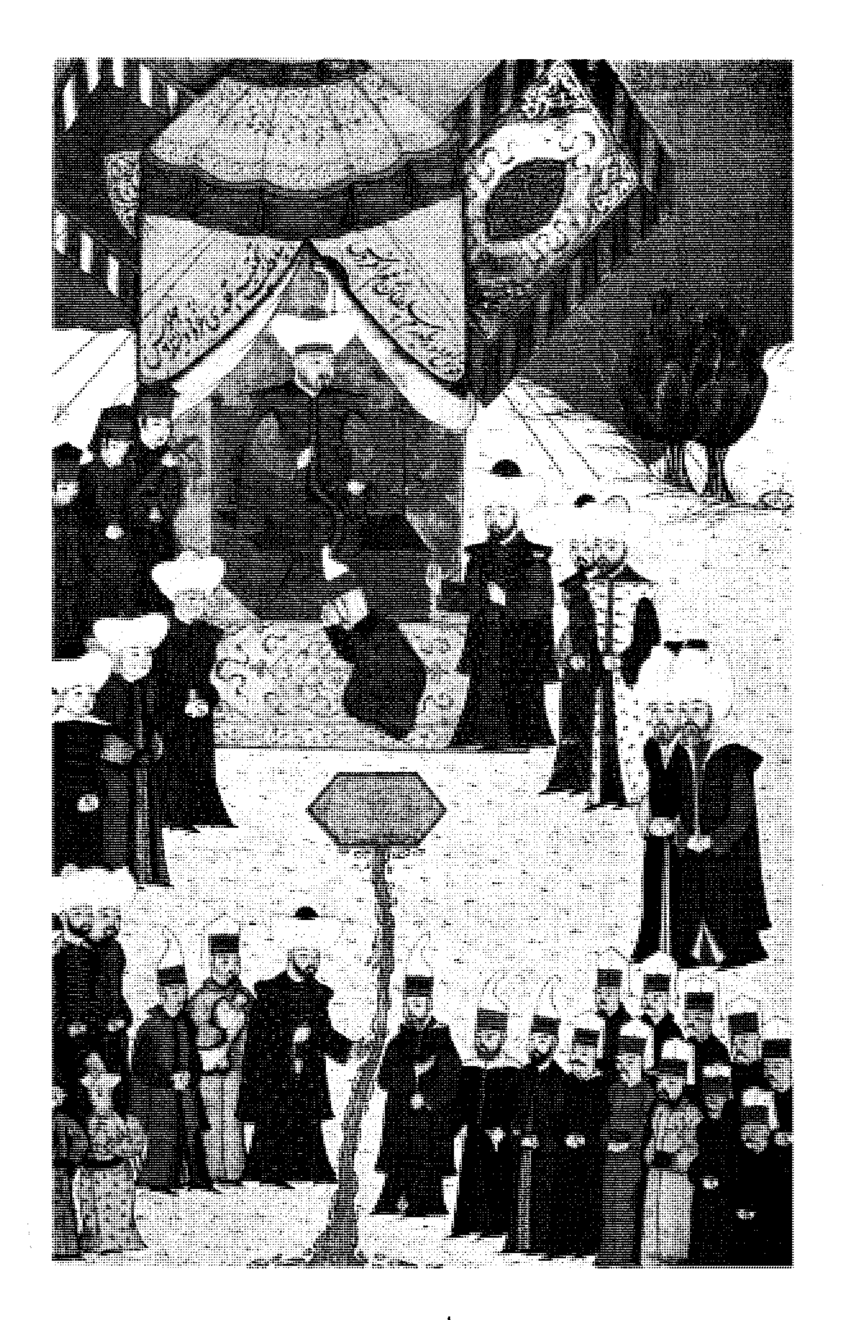
---

(٢٤) - للتعرف على أسماء السلطانات الوالدات وعلى الأعمال الخيرية التي قمن بها أنظر: J.Deny "Vâlide Sultan", *İA*,XIII, s. 178-187; Uluçay, *Harem*, s. 61-66.

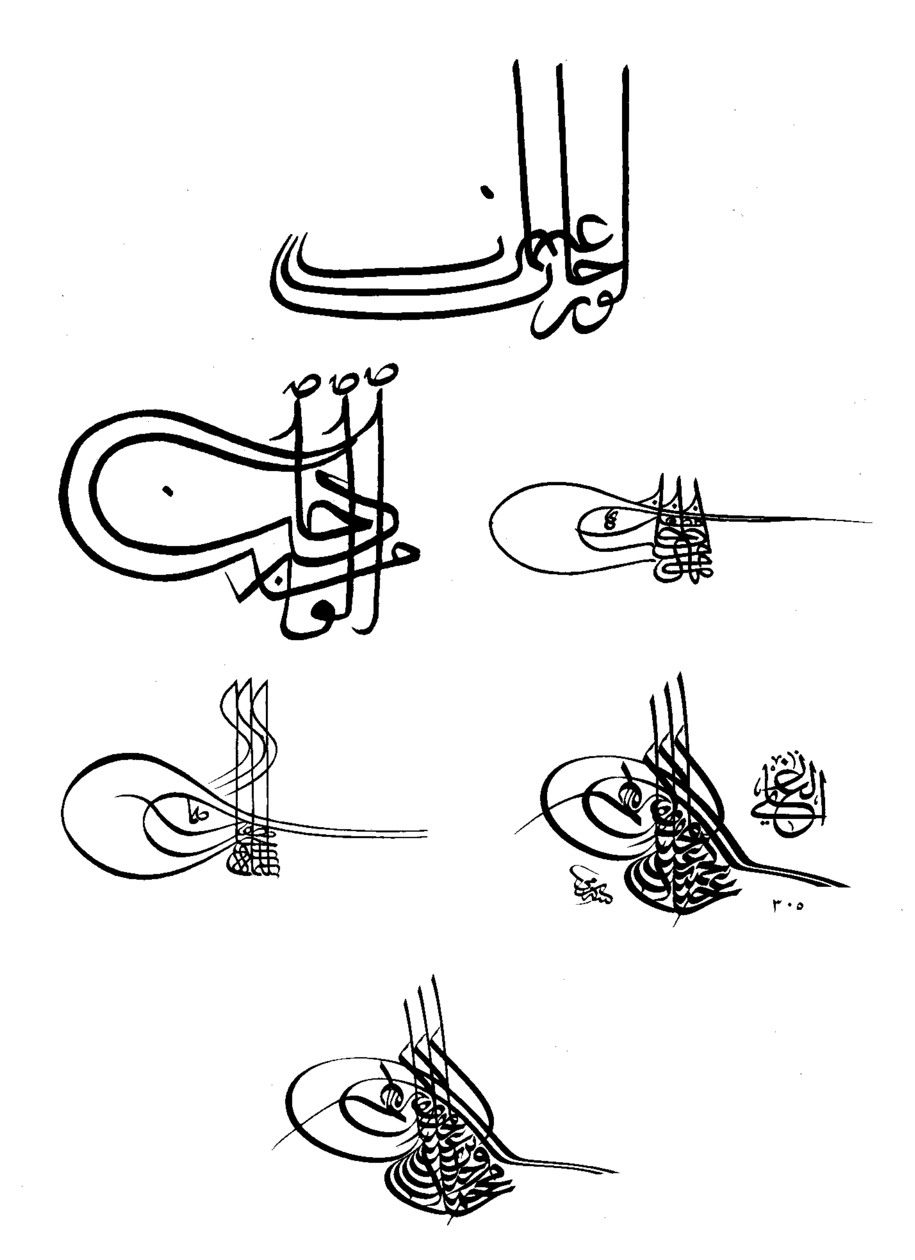
(٢٥) - للتعرف على رسائل السلطانة صفية إلى الملكة اليزابث أنظر:
S. Skilliter, "Three letters from the Ottoman 'Sultana' Safiye to Queen Elizabeth I", *Oriental Studies III, Documents from İslamic Chanceleries*, Oxford 1965, s.119-157.



47– الاستعداد للاحتفال بختان أولاد السلطان (منمنمة للفنان لَونّي)



48- كرسي العرش في (قُوصُوَه) وعليه بايزيد الصاعقة



49- طغراء اورخان الغازي (١٢٢٤م)

50- طغراء مراد الأول(١٣٦٦م) 51- طغراء محمد الفاتح (١٤٤٦م)

52- طغراء سليمان القانوني (١٥٢٨م) 53- طغراء عبد الحميد الثاني (١٨٧٦م)

54- طغراء محمد السادس (وحيد الدين)/ ١٩١٨م

(من اليسار إلى اليمين)



55- مراسم إلباس الخلعة (من كتاب "مجموعة تصاوير عثمانيه").

أسماء بنات السلاطين بوجه عام أنهن كن يتسمين باسماء إسلامية مثل: عايشة وفاطمة وخديجة وأمينة وزينب ورقية وام كلثوم، أما زوجات السلاطين فكن يحملن في الغالب اسماء فارسية مركبة ظللن عليها منذ دخلن بين جواري القصر.

وانعكست بعض الأحداث الهامة في حيوات الأميرات بنات السلاطين على المصادر التاريخية الرسمية والخاصة، فرأيناها تصف المواكب التي تقام احتفالاً بميلادهن وعُرفت باسم "بشيك آلايى" [أي موكب المهد]، وتصف الاحتفالات الفخمة التي كانت تقام لتجهيزهن وأعراسهن وأعمال الخير التي قمن بها، غير أن لأعراسهن موقعاً متميزاً بين تلك الأحداث. وقد قام السيد/ چغتاى الوچاى بدراسة ذلك الموضوع باستفاضة معتمداً في ذلك على الوثائق المحفوظة في "ارشف سراي طوپ قاپى(٢٦)".

وكانت الأميرة تقضي حياتها داخل دائرة الحريم السلطاني حتى تبلغ سن الزواج، ويقوم على خدمتها عدد كبير من الجواري. وعندما تبلغ سن التعلم كانت تبدأ في التحصيل باحتفال يُعرف باسم "بدء بسمله" [أي البدء باسم الله]، ويقوم على التدريس لها أشهر المعلمين، وكان السلطان نفسه يحضر الدرس أحياناً. وكانت تتلقى الأميرة العلوم الدينية وعلى رأسها القرآن الكريم، وتتعلم الخط والتاريخ والجغرافيا. وهناك الآن بعض من رسائل الأميرات محفوظة في "أرشيف سراي طوپ قاپى" تدلنا على اجادتهن للغة التركية إملاءاً وتعبيراً. غير أن أغلب النماذج الموجودة من تلك الرسائل ترجع إلى ما بعد القرن الثامن عشر. وفي عهد "التنظيمات" كانت الأميرات تتلقين دروساً في الموسيقى ولاسيما على آلة البيانو(٢٧).

- **الأمراء أبناء السلاطين**، وهم الأبناء الذكور من آل عثمان الذين ولدوا لامهات من الخاصكيات والاقبالات والجواري، ويطلق على الواحد منهم اسم (شَهْزَاده). وكان يعرف الأمير في الغالب حتى عهد مراد الثاني باسم (چلبى)، ثم جروا على اطلاق اسم (شهزاده) بعد ذلك. وكان الأمير منذ مولده موضع عناية خاصة في تربيته وتعليمه. فكان يقوم على خدمته وهو في المهد عدد من الجواري، فاذا بلغ الرابعة أو الخامسة من عمره كان يقوم على تربيته عدد من موظفي الـ (خاص اوده) أي الغرفة الخاصة، يعرف الواحد منهم باسم (لالا) أي مربي. وعندما يبلغ سن التعليم يقوم على تعليمه الدروس المختلفة نخبة من أشهر المعلمين في زمانه، ويلقنونه

(٢٦) - أنظر: M.Çağatay Uluçay, *Padişahların Kadınları ve Kızları*, Ankara 1980.

(٢٧) - للمزيد من المعلومات أنظر: Uluçay, *Harem*, s. 67-115; Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, 158-166

بعناية كبيرة داخل السراي الأصول والاركان والآداب، فاذا قُدِّر له بعد ذلك أن يجلس على كرسي العرش كان يقوم باختيار أحد معلميه ليصبح معلماً له خلال سلطنته، ويُطلَق عليه اسم (خواجهء سلطانى) أي معلم السلطان.

وكان الاحتفال بختان الأمراء من أكثر الاحتفالات عظمةً وأبهة، وتُذكر بوجه خاص أفراح الختان التي أقيمت للأمراء أبناء السلطان سليمان القانوني والسلطان مراد الثالث والسلطان محمد الرابع والسلطان أحمد الثالث؛ اذ استمرت عدة أسابيع، وكانت على درجة كبيرة من العظمة والأبهة. وهناك كتب تركية كثيرة تصف تلك الأفراح والاحتفالات، وتُعرف باسم "سورنامه"، وزُين البعض منها بالرسوم والنميات البديعة.

وكان القانون يقضي حتى تولي السلطان سليم الثاني عام ١٥٦٦م بارسال كافة الأمراء العثمانيين خارج العاصمة ليكونوا أمراء على السناجق برتبة (سنجق بكى) أي أمير سنجق. أما بعد هذا التاريخ فقد اقتصروا على إرسال أكبر الأمراء وحده ليكون أميراً على أحد السناجق. وكانت العادة عند تعيين أحد الأمراء ليكون أميراً على أحد السناجق أن يقام له احتفال يُعرف باسم (شهزاده آلايى) أي موكب الأمير لتشييعه(٢٨). وكانت السناجق التي يرسل إليها الأمراء معروفة، ولاسيما سنجق أماسيا وسنجق مغنيسا. وكان يرافق الأمير إلى السنجق مربيه، ويتحرك الأمير في إدارة سنجقه بشكل مستقل، فيقوم بتشكيل ديوان صغير على نمط الديوان الهمايوني يختار له الهيئة التي يراها مناسبة. كما يجتذب إلى جواره نخبة كبيرة من رجال العلم والفكر. وإذا قُدِّر لأمير أن يتولى عرش السلطنة صحب معه ذلك الجمع إلى استانبول. واستمر ذلك النهج جارياً حتى جلوس السلطان محمد الثالث على العرش، ثم ألغي ذهاب الأمير بالفعل إلى أحد السناجق، وأصبح يقوم بتعيين أحد الوكلاء نيابة عنه، أما هو فقد ظل حبيساً داخل الحريم السلطاني. فكان التخلي عن هذا النهج كارثة عظيمة حلّت بنظام السلطنة العثمانية. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان الأمراء يقضون حياتهم في دائرة الحريم داخل سراي طوب قاپى في حجرات تعرف باسم (شَمْشيرلِك) بين عدد من الجواري وموظفي الـ (اندرون)، فلم تتح الفرصة لهم لتنمية مواهبهم وهبطت مستوياتهم من الناحية العلمية والثقافية. وبعد أن استمر ذلك الوضع قرابة قرنين من الزمان عادت الأمور إلى سابق عهدها في أواخر القرن الثامن عشر؛ إذ

---

(٢٨) – للتعرف على المراسم التي أجريت عند ارسال الأمير محمد (محمد الثالث) إلى سنجق مغنيسا ليكون أميراً عليه أنظر: Selânikî Mustafa Efendi, *Tarih-i Selanikî*, (haz. Mehmet İpşirli), İstanbul 1989, s. 142-143.

أتيح لهم أن يتربوا في جو من الحرية مرة أخرى، وكان في امكان الأمير منهم أن يتدارس شئون الدولة وينشغل بها داخل وخارج السراي.

ب- الـ "اندرون" *

وهو الجهاز التعليمي الثاني المتأصل في الدولة العثمانية اعتباراً من أواسط القرن الخامس عشر بعد المدارس التقليدية المعروفة. وكان التقليد المتبع بعد جمع أطفال الـ (دَوْشيرمه) من بين العائلات المسيحية وباعمار مختلفة أن تقوم الدولة أولاً بتسليمهم لبعض العائلات التركية المسلمة، فيتعلمون اللغة التركية ومبادئ الدين الاسلامي والآداب والسلوك، ثم يجري بعد ذلك وضع هؤلاء العجمية، أي "الغلمان الأغرّاء" [جمع غرير أي قليل التجربة] في أحد القصور الحديثة مثل: سراي غلطه وسراي ابراهيم باشا وسراي اسكندر چلبى وسراي ادرنه، ليتلقوا في القصر وثكناته الدروس والمهارات التي تنمي مواهبهم البدنية والعقلية. وبعد أن يقضوا قسطا معيناً من التربية والتعليم يخرجون من السراي تحت اسم (چيقمه) أي خريج، ويجري توزيع هؤلاء الخريجين على مختلف الوحدات العسكرية، أما من كشف منهم داخل السراي عن موهبة عالية فكان ينُقل إلى الـ (اندرون) ليتلقى فيه تعليما أعلى.

وهناك في الأندرون كانت تتدرج مراحل التعليم والتربية إلى سبعَ درجات داخل غرف أو مهاجع (اوده/ أو / قوغوش)، هي: الغرفة الصغيرة، والغرفة الكبيرة، ومهجع الصقارين (دوغانجى قوغوشى)، ومهجع المحاربين (سفرلى قوغوشى)، وغرفة المؤونة (كيلار اوده سى) وغرفة الخزانة، والغرفة الخاصة (خاص اوده). ومن لم يستطع من هؤلاء الغلمان (ايچ اوغلانلر) استكمال تلك المراحل من أولها إلى آخرها يفصل حيثما توقف - تحت اسم (چيقمه) أي خريج ايضا - ويجري إلحاقه بالوحدات العسكرية المختلفة خارج السراي.

وعلى ذلك كانت الغرفة الصغيرة والغرفة الكبيرة هما المرحلتان الأوليان في الأندرون. توجد الأولى على الجهة اليسرى بعد الدخول من (باب السعاده)، أما الثانية فكانت توجد على الجهة اليمنى. وهاتان الغرفتان تستقبلان الفتيان الذين تخرجوا بنجاح من (عجمى اوغلانلر مكتبى) أي مدرسة الغلمان الأغِرّاء، فيتلقون هناك على أيدي عدد من المعلمين دروساً في الدين والثقافة الاسلامية واللغات التركية والعربية والفارسية، كما يتعلمون المصارعة والقفز والجري والرمي بالنشاب وغير ذلك من المهارات. وكان الدارسون في هاتين الغرفتين يرتدون نوعاً من

---

* كلمة فارسية بمعنى "داخل".

الجِباب تُعرف باسم "طولامه"، ولهذا كان يطلق على الواحد منهم اسم (طولامه لى) أي ذو الجبة. وكان سن الشاب منهم يبلغ الخامسة عشر تقريباً. وكان يقوم على تأمين الضبط والربط في هاتين الغرفتين ويساعد الفتية في الأمور المختلفة عدد من الموظفين. أما المرحلة الثالثة في الأندرون فكانت مهجع الصقارين، حيث يتعلم عدد من الغلمان يقرب من الأربعين غلاماً. وقد ألغي ذلك المهجع على أيام السلطان محمد الرابع.

وتأسس مهجع المحاربين عام ١٦٣٥م من قِبل السلطان مراد الرابع. وكانت مهمته في البداية غسيل وترتيب ملابس العاملين في الأندرون، ثم لم يلبث بعد ذلك أن تحول إلى الاشتغال بالفنون والصنايع المختلفة، فكان يقوم على تنشئة الموسيقيين والمطربين وصناع الأقواس والسهام والمصارعين والحلاقين والدلاكين وغيرهم. وقد تخرج في ذلك المهجع عدد كبير من الموسيقيين والشعراء. كما كان البكم والأقزام داخل السراي يتلقون تعليمهم فيه، فكان يتسع لتعليم مائة شاب. وكان إذا ترك الغلام مهجع المحاربين واكتفى بذلك القدر من التعليم خرج ليلتحق بـ "بلوكات السباهية".

أما مهجع الكيلارجية أو المؤنة فقد تأسس على أيام السلطان محمد الفاتح، وكان رئيسه يدعى (سر كيلارئ خاصه) أي رئيس أمناء مخزن مؤن الخاصة، الذي كانت مهمته القيام بخدمة مائدة طعام السلطان. وكانت مهمة الغلمان العاملين تحت إمرته في ذلك المهجع هي تجهيز كافة احتياجات السلطان والحريم الهمايوني من المأكولات والمشروبات، كالخبز واللحوم والمكسرات وأنواع الحلوى والعصائر وغير ذلك، والقيام بمهمة المحافظة عليها. كما كان يتولى ذلك المهجع مهمة تأمين مقدار الشموع التي توقد داخل غرف السراي ومساجده.

ويبلغ عدد الغلمان العاملين فيه نحو ثلاثين غلاماً، فاذا تركه أحدهم و"خرج" كان يلتحق بـ"بلوكات سواري القبوقولية".

وتأسس مهجع الخزانة أيضا على أيام الفاتح، وكان يرأسه موظف يُعرف بالـ (خزينه دار باشى) أي رئيس أمناء الخزانة، و (خزينه كتخداسى) أي وكيل الخزانة. وكان رئيس أمناء الخزانة من اكبر الموظفين نفوذاً داخل السراي، فهو رأس كافة العاملين بالخدمة فيه ورأس أرباب الحرف والصنايع المعروفين هناك باسم (أهل حرف) ويبلغ عددهم ألفي رجل، كما كان هو المسئول عن (اندرون خزينه سى) أي خزانة الاندرون والمحافظة على المجوهرات والحلي والأشياء الثمينة في السراي. وكان يصحب السلطان ويسير ضمن حاشيته في زمن السلم والحرب.

وكان عدد العاملين في ذلك المهجع يصل أحيانا إلى مائة وخمسين، وإذا تركه الغلام وخرج كان يلتحق بـ (قپوقولى سواري بولكلري) أي بلوكات فرسان القبوقولية، أو ينضم إلى جنود الـ (متفرقه) أو يصبح واحداً من الطباخين ذَوّاقي الطعام (چاشنيگير).

وكانت الغرفة الخاصة (خاص اوده) هي آخر المراحل في سلم الاندرون، وتأسست هي الأخرى على أيام السلطان الفاتح. وكانت تضم أربعة من الضباط المشهورين، هم: الـ (خاص اوده باشى) أي رئيس الغرفة الخاصة، والـ (سلاحدار) أي أمين الاسلحة، والـ (چوقدار) أي أمين الملابس، والـ (ركابدار) أي أمين الركاب. وكان رئيس الغرفة الخاصة (خاص اوده باشى) هو وحده (صاحب العرض) أي المؤهل – حسبما جاء في قانوننامة الفاتح – للدخول إلى مجلس السلطان و "عرض" ما يقتضيه الأمر عليه.

ومجموع الموجودين في الغرفة الخاصة يقرب من أربعين رجلاً، كانوا مكلفين بعدد من الوظائف، من بينها كنس وتنظيف دائرة البردة النبوية الشريفة المعروفة في السراي باسم (خرقةُ سعادت دائره سى)، وإزاحة الغبار عن مصاحفها وكتبها، وحرق البخور في ليالي المناسبات الدينية، ورش ماء الورد، وتلميع التحف المعدنية في دائرة البردة، والمحافظة على الأمانات المباركة المودعة فيها وغير ذلك. وكانوا يقومون بهذه الوظائف بالمناوبة فيما بينهم، كما كان القائمون على خدمة السلطان أيضا موجودين بين رجال الغرفة الخاصة مثل: (خُنْكار مؤذنى) أي مؤذن السلطان، و (سِرْ كاتبى) أي كاتب السر و (صاريقجى باشى) أي حافظ العمائم، و(قهوه جى باشى) أي صانع القهوة، و (باش چاوش) أي الجاويش الأول. وهؤلاء كانوا يجلسون في الغرفة الملاصقة للحريم المعروفة باسم الـ (ما بَيْن).

وكان إذا ترك أحدهم الغرفة الخاصة وخرج، جرى تعيينه في أرفع مناصب الدولة تبعاً لأقدميته في الخدمة.

ويتضح لنا من نظام العمل في الاندرون وبرامجه وأساليب سيرها أن هذه الغرف والمهاجع لم تكن مدرسة بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما كانت تشكيلات لاكتساب المهارات والصنايع المختلفة ومكاناً لتلقي المعلومات الادارية والسياسة تطبيقياً، ومكاناً لتلقي الدورات المنظمة وممارسة المواهب التي يكشف عنها الشخص. وهذه الغرف والمهاجع السبعة التي يتكون منها الأندرون كانت تحكمها قواعد ثابتة يجري تطبيقها في حالة "الخروج" والترقيات وفي حالة ملء الأماكن الشاغرة فيها، إذ تراعى تلك القواعد والمراسم حرفياً إلاّ فيما ندر عندما يتدخل السلطان ببعض الاستثناءات الخارجة على الأصول المرعية في الترقيات والخروج. وقد أفاض كلّ من

طيارزاده عطا بك[29] وخضر بن الياس[30] في كتابيهما حول السراي وحياة الأندرون والبيئة الثقافية التي تشكلت هناك.

وعلى الرغم من أن تشكيلات الأندرون تعرضت لتغييرات جذرية باعتبارها مؤسسة تعليمية تربوية إلاّ أنها استمرت تواصل عملها حتى أوائل القرن التاسع عشر، عندما أخذ الذين تخرجوا في المدارس التي أقيمت على الطراز الأوربي يتولون مهمة إدارة البلاد[31].

ج- أغا دار السعادة

كان يضم سراي طوب قاپى رجلين من أوسع رجاله صلاحية واكثرهم نفوذاً، هما: أغا باب السعادة وأغا دار السعادة، فكان الأول [من الاغوات البيض] هو رأس العاملين عند باب السعادة، بينما كان الثاني [من الاغوات السود] هو رأس العاملين داخل الحريم الهمايوني. وقد استمر الصراع بينهما على النفوذ والسلطة مدة من الزمن، ففي البداية كانت كفة أغوات باب السعادة هي الراجحة، فلما جاء محمد أغا الحبشي في أواخر القرن السادس عشر استطاع أغوات دار السعادة بجهوده أن يتقدموا على أغوات باب السعادة.

وهؤلاء الأغوات كانوا مثل غيرهم من موظفي السراي يصلون إلى هذا المنصب من أدنى الدرجات، فيرتقون إليه بحسب ما فيهم من مزايا وملكات. فقد كان المتبع أن يجري تسجيل الزنجي القادم إلى السراي في "دفتر اوجاق العبيد" (كوله اوجاق دفترى)، ثم يقوم بتقبيل يد أحد المربين المعروفين باسم (لالا) ويشرع في الخدمة. وبعد أن يتدرج في عدد من الوظائف والخدمات تبلغ ثماني أو عشر من الأدنى إلى الأعلى داخل الحريم الهمايوني، ويجيد خلال ذلك المشوار تعلم الأصول والآداب الخاصة بالحريم واوجاق دار السعادة يرتقي إلى وظيفة أغا دار السعادة.

وأغوات دار السعادة هم أكبر الاغوات في الاندرون والحريم الهمايوني داخل السراي، وكانت مسئولياتهم عن إدارة أوقاف الحرمين الشريفين وبعض أوقاف السلاطين فضلاً عن وظائفهم الأخرى في السراي من الأمور التي زادت من نفوذهم وسلطاتهم إلى حد كبير. وكان الحاج بشير أغا (ت ١٧٤٦م) ممن شغلوا ذلك المنصب أطول مدة، إذ مكث فيه ثلاثين عاماً على أيام السلطان أحمد الثالث والسلطان محمود الأول. وهناك منهم من أساء استخدام نفوذه وجمع

---

(٢٩) - أنظر: Ata Bey, *Tarîh-i Atâ (Tarih-i Enderun)*, İstanbul 1293.

(٣٠) - أنظر: Hızır b. İlyâs, *Letâif-i Enderun*, İstanbul 1276.

(٣١) - للمزيد من المعلومات أنظر: Ülkü Akkutay, *Enderun Mektebi*, Ankara 1974.

الثروات الطائلة. وكان يعمل تحت إمرتهم كادر واسع من الموظفين المعاونين لهم. ولأنهم كانوا بعيدين عن هموم النسل والولد فقد أقام العديد منهم الجوامع والمدارس والمكتبات وغير ذلك من أعمال الخير والبر، وحبسوا لها العقارات الغنية.

وقد استمرت كل هذه المناصب حتى نهاية الدولة العثمانية إلاّ بعض الاستثناءات(٣٢).

وهناك من المراقبين الأجانب والرحالة والسفراء القادمين إلى السراي ممثلين لحكوماتهم مَنْ تحدث باستفاضة وحكى باعجاب عن سراي طوب قاپی، وعقدوا المقارنات أحيانا بينه وبين القصور الملكية في بلادهم وأقروا بتفوقه عليها(٣٣). أما قسم الحريم في السراي الذي طالما تطلعوا بشغف لمشاهدته ولم تتحقق لهم تلك الرغبة بشكل من الاشكال فقد تحدثوا عنه دائما بما ليس فيه، وبالغوا في نقل ما سمعوه من هذا وذاك كذباً وبهتاناً.

فالسراي مركز السلطنة والحكومة ، ومسرح لفعاليات كثيفة وعديدة، داخلية وخارجية، ولهذا كان يضم أعداداً غفيرة من الموظفين والعاملين على الخدمة فيه. ولكن الواضح أن الأرقام التي قدمتها بعض المصادر العثمانية المعاصرة بالغت في ذلك كثيراً(٣٤).

وكان للسلاطين العثمانيين -ماعدا سراي طوپ قاپی- قصور وجواسق أخرى أصغر، كانوا يذهبون اليها في فصلي الربيع والصيف بوجه خاص بقصد التنزه والصيد والاستجمام.

د- الـ "بيرون" *

وكان يقع داخل الباحة الأولى في سراي طوب قاپی، وينقسم أهله إلى ثلاث مجموعات رئيسية، مجموعة من هيئة رجال العلم، ومجموعة من الأمناء، وثالثة من أرباب الخدمات الأخرى. فقد كان معلم السلطان (خواجه) ورئيس الاطباء (حكيمباشى) ورئيس الجراحين (جراح باشى) ورئيس الكحالين (كحال باشى) ورئيس المنجمين (منجم باشى) وإمام السلطان (خُنْكار إمامى) موظفين في البيرون من فئة العلميين(٣٥). أما موظفو السراي من فئة الأمناء فكانوا أربعة

---

(٣٢) - للتعرف على أغوات دار السعادة وباب السعادة أنظر:
Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s.172-183, 354-357.

(٣٣) - أنظر مثلاً: Olivier, *Türkiye Seyahatnâmesi*, (trc. Oğuz Gökmen), İstanbul 1977, 20-25.

(٣٤) - يذكر أوليا جلبي انه كان يسكنه ٤٠,٠٠٠ نسمة، ولكن المعروف آن هناك عدداً كبيراً من موظفي السراي ولا سيما طائفة البستانية كانوا يعملون خارجه.

* كلمة فارسية بمعنى "خارج".

(٣٥) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilatı*, 359-374.

رجال، هم: امين العاصمة (شهر امينى) وامين المطبخ (مطبخ امينى) وامين دار السكة (ضربخانه امينى) وأمين الأعلاف (آرپه امينى).

ويضم البيرون -عدا هؤلاء- رجالاً آخرين، مثل أمير العَلَم (أمير علم) ووكيل البوابين (قپوجيلر كتخداسى) والبوابين (قپوجيلر) وجاويشية الديوان الهمايوني (ديوان همايون چاوشلرى) وأغوات الصيد (شِكار اغالرى) وكبير الطباخين ذواقي الطعام (چاشنيگير باشى) وجنود المتفرقة (متفرقه لر) والبلطجية، أي عمال الفؤس (بلطه جيلر) وحَمَلة البريد (پيكلر) والشُطّار (شاطرلر) وجنود الصولاقية (صولاقلر) وفريق موسيقى الطبل والعَلَم (طبل وعلم مهترلرى) وفريق موسيقى الخيام (چادر مهترلرى/ مهتران خيمه) والسقائين وأرباب الحرف في السراي المعروفين باسم (أهل حرف).

أما أمير الطبل والعَلَم الذي كان مكلفاً بالمحافظة على رايات وأعلام السلطنة، والبوابون ووكيلهم الذين كانوا مكلفين بحراسة الباب الهمايوني وباب السلام، ورئيس الجاويشية (چاوش باشى) الذي كان مكلفاً بعدة وظائف هامة كالأمن والنظام وأمور البروتوكول في السراي والديوان الهمايوني، وأمير الاسطبل (ميراخور) المكلف بالعناية بخيول السراي وخيول السلطان، والبستانجيه، أي عمال البساتين (بوستانجيلر) الذين يرعون الحدائق والبساتين داخل وخارج السراي، ورؤساء البستانجية (بوستانجى باشيلر) الذين يترأسون عمال الزوارق والقوارب (قايقچيلر) ممن يقومون بتسيير وقيادة القوارب الخاصة بالسلطان وكبار رجال السراي هم جميعاً كانوا من أشهر رجال السراي داخل تشكيل البيرون(٣٦).

---

(٣٦) - للمزيد من المعلومات أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s.297-464; a.mlf., *Osmanlı Tarihi*, II, 520-524; H.İnalcık, *the Ottoman Empire, Age, 1300-1600,* London 1973, s 76-88.

نظم السراي العثماني

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر

السلطان

البيرون

أرباب العلم والعلماء
- معلم السلطان
- إمام السلطان
- رئيس الأطباء (حكيمباشى)
- الجراحون
- الكحالون
- رئيس المنجمين (منجم باشى)

الأمناء
- أمين العاصمة
- أمين المطبخ
- أمين دار المسكوكات (ضربخانه)
- أمين الأعلاف

أغوات الركاب الهمايوني
- أمير الطبل والعلم
- وكيل البوابين
- البوابين
- جاويشية الديوان الهمايوني
- أغوات الصيد
- رئيس ذوّاقي الطعام
- ذواقو الطعام (چاشنيگير)
- جنود المتفرقة (متفرقه)
- جنود الفئوس (بلطه جى)
- جنود الفئوس ذوو الذؤابات (زلفلى)

آخرون
- جنود البريد (پيكلر)
- الشُطار
- جنود الصولاقية
- فريق الطبل والعلم
- فريق موسيقى الخيمة
- أهل الحرف والصنايع
  - الطباخون
  - صناع الحلوى
  - الخبازون
  - مخازن المؤن
- عمال المطبخ العامر
- عمال ثياب الخاصة
- الخياطون
- أهل الحرف (أهل حرف)

الحريم

أ) سكان الحريم
- السلطان
- والدة السلطان
- الأمراء
- زوجات السلطان

ب) موظفو الحريم السلطاني
- أغا دار السعادة
- القادينات (قادين)
- الگدكلية (گديكلى)
- الاسطاوات (اسطى)
- القلفاوات (قلفه)
- المساعدات (شاگرد)
- الجواري (جاريه)

الـ (اندرون)

أغا باب السعادة

أ) غرفة الخاصة (خاص اوده)
- الاغا السلحدار
- الاغا چوقه دار
- الاغا ركابدار
- اغا التُلبند
- اغا المفتاح
- اغا البشكير
- اغا البشكير في رحلات السلطان
- الاغا صاحب الابريق (ابريقدار)
- الدلاك (كيسه باشى)
- كبير المؤذنين
- كاتب السر
- كبير حفظة العمائم
- كبير صناع القهوة
- كبير صناع البنادق
- كبير الحلاقين

ب) غرفة الخزانة
- وكيل الخزانة (كخيا)
- اغا المفتاح
- الكاتب الأول (باش يازيجى)
- حافظ الحقيبة (چانطه جى)
- حافظ الريش (صورغوچجى)

ج) غرفة المؤن

د) غرفة أهل الحرف والفنون (سفرلى)

هـ) غرفة رعاة طيور الصيد (طوغانجى)

و) الغرف الكبيرة والغرف الصغيرة



الفصل الثاني
التشكيلات المركزية



أولاً: التشكيلات المركزية بوجه عام

كان جهاز الادارة المركزية عند العثمانيين الذي حقق أعظم نجاحاته بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر الميلاديين تنظيماً يتصدره في مركز الدولة الديوان الهمايوني والأقلام والإدارات التابعة له بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يقوم أركان الديوان وهم الوزير الأعظم والوزراء وقضاة العسكر والدفتردارون والتوقيعي أو النشانجى في اجتماعات الديوان نفسه أو في الاجتماعات التي يعقدونها في دواوينهم الخاصة بعد الظهر في الغالب بالتنسيق مع الديوان الهمايوني، فيتناولون كافة المسائل الإدارية والقضائية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بالأمور داخل البلاد أو بالعلاقات الدولية من خلال برامج ونظم محددة تسير على وتيرة سريعة إلى حدٍ ما، حتى يتم الوصول إلى نتيجة في كل مسألة معروضة بعد تصديق السلطان على تنفيذ الإجراء اللازم لها.

فالنظام العثماني كان إدارة يجري اتخاذ القرارات فيها بسرعة، وتقوم بتطبيق العقوبات والجزاءات بالسرعة والردع اللازمين، وتتوفر لها عوامل الاتصال السريع بين الأجهزة المختلفة من خلال أسلوب في المعاملات يجري عن طريق الدفاتر والأوراق.

وازدادا عدد العاملين المتمرسين في شتى المجالات تقريباً نحو أواخر القرن السادس عشر، فسعت الدولة الى توفير مجالات العمل والاستخدام لهذه الجموع المتراكمة متوسلةً في ذلك سبلاً متنوعة. ولوحظ إزاء هذا الوضع أنها اتبعت ثلاثة طرق رئيسية، كان الاول زيادة عدد المناصب والوظائف، فزادت كلها ابتداءً من مناصب الوزراء في اعلى السلم الوظيفي حتى أصغر الكتبة والموظفين تحت التمرين، وهو الأمر الذي أدى إلى التضخم في كوادر الدولة بشكل غير صحي لا لزوم له، والتراجع في سير المعاملات والاجراءات. ويمكننا اعتماداً على الميزانيات العثمانية التي نشرها الأستاذ عمر لطفي برقان استخراج المعلومات الصحيحة حول عدد الكتبة والمساعدين وغيرهم من الموظفين المتخصصين العاملين في أقلام الدوائر المركزية والمكاتب التابعة لها خلال النصف الأول من القرن السادس عشر [خلال العقد الرابع] والنصف الثاني منه [خلال العقدين الثامن والتاسع] وبعد مائة سنة في النصف الثاني من القرن السابع عشر [العقد الثامن]. ولوحظ أن مجموع عدد كتبة الديوان الهمايوني وادارة المالية بوجه خاص كان يبلغ في

أواسط القرن السادس عشر ثلاثين موظفاً على وجه التقريب، فاذا بـه يتضـاعف مرتيـن أو ثـلاث في أواسط القرن السابع عشر(٣٧).

وكـانت الطريقـة الثانيـة التـي لجـأت إليهـا الدولـة فـي مواجهـة الزيـادة فـي عـدد الموظفيـن المتخصصين هي تحديد مدد الوظائف؛ فكانت النتيجة أن ظهرت فرص أكثر لتوظيف عدد أكـبر. أما الطريقة الثالثة التي جرى اتباعها فهي استحداث منهج "الرتبة"؛ إذ انتهجت الدولة اسلوب منـح الرتب في المناصب الوظيفية العالية لتكريم رجالها مثـل رتبـة الـوزارة ورتبـة البكلربكيـة ورتبـة قضاء العسكر؛ بمعنى أن يجري تعيين شخص واحد لكل منصب من تلك المناصب ليقوم بمهامـه بالفعل، بينما تمنح رتبة ذلك المنصب لعدد آخر من الأشخاص تكريماً لهـم بحملهـا فقـط. غـير أن ذلك الأسلوب لم يلق استحساناً فانتقده مثقفو العصر.

ثانياً- الديوان الهمايوني

وهـو المجلـس الـذي كـان مخـولاً بـأعلى السـلطات فـي النظـام البـيروقراطي داخـل الدولـة العثمانية، أثناء قيامها وفي دور نهضتها، ورمزاً على تفوق العثمانيين في الشئون الاداريـة. وهـو الديوان الذي عرفه المسلمون منـذ عهـد الخليفـة الراشـد عمـر، واسـتمر تشـكيله فـي كافـة الـدول الاسـلامية والـدول التركيـة ليقـوم بمهـام عديـدة، كمـا اسـتخدمه العثمـانيون أيضـا علـى امتـداد تاريخهم(٣٨). غير أنه من الصعب أن نجزم بشيء حول تاريخ تشـكيله وأعضائـه وأسـلوب العمـل فيه(٣٩). وما يمكننا قوله هو أن الديوان مثل غيره من المؤسسات الأخـرى قد اتضـح شـكله علـى أيام أورخان الغازي، ثم وقع تطوره الأساسي على أيام السلطان مراد الأول (١٣٦٠-٨٩) بزيادة

---

(٣٧) - أنظر: Ö.L. Barkan, "933-934 (1527-1528) Malî Yılına Ait Bir Bütçe Örneği", *İktisat Fakültesi Mecmuası* (İFM), İstanbul 1954,XV, sayı 1-2, s. 323-326.

ولكننا إذا قارنّا تلك بالزيادة بزيادة التي وقعت في عدد الموظفين في مجلس الوزراء والوزرات فـي انقرة منـذ مطلـع العهـد الجمهوري (أنظر حولية الدولة لعام ١٩٢٥) حتى عام ١٩٩٠ لوجدنا أنها تزيد ألف ضعف، في حين أن الزيادة التـي وقعـت على امتداد العهد العثماني كله رغم طوله لا تزيد عن ضعفين أو ثلاثة أضعاف.

(٣٨)-للتعرف على ظهور الديوان وأنواعه وتاريخ تطوره أنظر: A.A. Duri",Dîwân", *EI²*, II, 323-27

وعن الديوان في عهد عمر بن الخطاب أنظر:

M.Fayda,"Hz. Ömer'in Divan Teşkilâtı", *Doğuştan Günümüze Büyük İslâm Tarihi*, İstanbul 1986, II.107-176.

(٣٩) - يلفت أحمد مومجي النظر إلى أن مصادر القرن السادس عشر قيّمت ديوان عهد تأسيس الدولة بمقاييس عصرها فنظـرت إليه على انه كان مجلساً ممتازاً وذلك خطأ فاحش (A. Mumcu, *Hukuksal ve Siyasal Karar Organı Olarak Dîvân-ı Hümâyun*, Ankara 1976, s. 21-22). وللتقييم العام أنظر:

Y. Halaçoğlu, *Osmanlılarda Devlet Teşkilâtı ve Sosyal Yapı*, Ankara 1991, s. 8-19.

عدد الوزراء، ووضع نظام قضاء العسكر. وهناك معلومات جد مهمة عن الديوان ذكرها شمس الدين الطبيب المملوكي حول أن السلطان بايزيد الصاعقة (١٣٨٩-١٤٠٢م) كان يصغى لشكاوى الناس كل صباح في محل مرتفع، وأنه كان يجتهد في العدل بينهم(٤٠). كما يُعرف أن عدد الوزراء بلغ ثلاثة في الديوان الذي كان ينعقد كل يوم تقريباً في سراي أدرنه على أيام السلطان مراد الثاني، وأن قاضي العسكر والدفتردار كانا يشاركان في اجتماعاته من خلال تقسيم للعمل اكثر وضوحاً، وان تشريفات [بروتوكول] الديوان زادت، وأن اجتماعاته كانت تعقد في الغالب تحت رئاسة السلطان، واستمر على ذلك حتى عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح).

كان عهد السلطان محمد الفاتح نقطة تحول في حياة الديوان الهمايوني؛ إذ كان فهمه للحكم المطلق ثم قوانين التشكيلات والتشريفات التي وضعها استناداً على ذلك الفهم قد اتاحت الفرصة لمتابعة أمور الديوان بشكل أقرب. ونرى في مجموعة تلك القوانين المعروفة باسم (قانوننامه) كثيراً من المعلومات حول شكل جلوس الأعضاء الاصليين داخل الديوان(٤١)، وتناولهم الطعام، ودخولهم للمثول بين يدي السلطان(٤٢)، كما تتحدث عن كادر الموظفين المساعدين الذين يقومون بمهام المعاملات وأمور الكتابة والتحرير في الديوان والأحكام المتعلقة بذلك. وكان من نتيجة تطور الديوان أن أصبح عدد قضاة العسكر اثنين وارتفع عدد الوزراء إلى سبعة، وبرزت بشكل أوضح مناصب بكلربكي الروملي وقبطان البحر وأغا الانكشارية. ويمكننا الحصول على المعلومات الموثقة عن الديوان الهمايوني وتشكيلاته وأعضائه وأسلوب عمله والرقابة عليه والعوائق التي اعترضته في النصف الثاني من القرن السادس عشر من خلال "دفاتر المهمة" التي تعد من أهم مجموعات السجلات التي دُونت فيه [هناك ٧٥ دفتراً ترجع إلى القرن ١٦]، وكذلك من التواريخ العثمانية الممتازة مثل تاريخ عالي (ت ١٦٠٠م) وتاريخ السلانيكى (ت ١٦٠٠م) وتاريخ حسن بكزاده (ت ١٦٣٧م) وتاريخ بجوي (ت ١٦٤٩م).

---

(٤٠) - أنظر: H. İnalcık, "İbn Hacer'de Osmanlılar'a Dair Haberler", *DTCFD*, VI, (1948), 192.

(٤١) - "والجلوس في الصدر من ديواني الهمايوني هو سبيل الوزراء وقضاة العسكر والدفتردارين والنشانجى؛ إذ يجلس الوزراء أولاً، وفي جانبهم قاضيا العسكر ثم يجلس تحت هؤلاء الدفتردارون، ويجلس النشانجى بجانب منهم" (قانوننامة الفاتح، ص ٣٣).

(٤٢) - "ولا يكون ضمن ركْبي الهمايوني إلا الوزراء من أصحاب الأرض وقضاة العسكر والدفتردارون" (قانوننامة الفاتح، ص ٣٣-٣٤).

وابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر أخذ الديوان الهمايوني يفقد أهميته وسلطته، إذ انتقلت إدارة شئون الدولة إلى ما عُرف بـ "باب الباشا" ثم "الباب العالي". غير أن الديوان الهمايوني ظل مستمراً حتى نهاية الدولة العثمانية وان كان بشكل رمزي، واخذ مكانه في التقاويم الرسمية التي كانت تصدرها الدولة تحت اسم "سالنامه".

ا – **أيام انعقاد الديوان:** من المعروف أن الديوان الهمايوني كان ينعقد يومياً تقريباً منذ زمن اورخان الغازي حتى النصف الثاني من القرن الخامس عشر وتحت رئاسة السلطان نفسه. فلما جاء الفاتح [السلطان محمد الثاني] جعل رئاسته للصدر الاعظم بينما كان "يجلس جنابه العالي خلف ستار"(٤٣) لمتابعة أعماله، أما في العهود التالية فكان السلاطين يستمعون لمداولات الديوان من خلف مقصورة مخصوصة، أو يراقبون أعماله من خلال عرض قراراته عليهم فيقبلونها أو يرفضونها. ولكن الذي لا شك فيه ان الديوان الهمايوني كان ديواناً سلطانيا، وانه حافظ على تلك الهوية حتى النهاية. ولأجل هذا كان السلاطين العثمانيون لا يترددون في ترؤس اجتماعاته بانفسهم في بعض الأوقات الحساسة وبعض الاحداث المهمة الطارئة.

وتدلنا المصادر التاريخية على أن اجتماعات الديوان قد انخفض عددها بوجه عام في القرن السادس عشر إلى أربعة أيام في الاسبوع، هي السبت والأحد والاثنين والثلاثاء، أما أيام العرض على السلطان فكانت يومين هما الأحد والثلاثاء. كما نلاحظ من دفاتر المهمة التي احتوت القرارات والأحكام الصادرة عن الديوان أن اجتماعاته كانت تعقد خمسة أيام أحيانا يدخل فيها الخميس والجمعة. وفي أواسط القرن السابع عشر انخفضت أيام الانعقاد في الغالب إلى يومين هما الأحد والثلاثاء، اما أيام العرض على السلطان فقد انخفضت الى يوم واحد في الأسبوع. ومن ثم بدأت أمور الدولة تنتقل بالتدريج إلى "باب الباشا". وفي أوائل القرن السابع عشر اقتصر انعقاد الديوان على يوم واحد، ثم لم يلبثوا بعد فترة أن تركوا اجتماعاته كلها، واقتصر اجتماعه على مراسم معينة، مثل مراسم توزيع العلوفات [الرواتب] على جنود الانكشارية كل ثلاثة أشهر، فيما عُرف بـ "ديوان العلوفات"، ومراسم استقبال سفراء الدول الأجنبية فيما عُرف بـ "ديوان الغَلَبة". وقد شاء بعض السلاطين إعادة إحياء تقاليد الديوان من جديد إلاّ أن شئون إدارة الدولة كانت قد انتقلت بكاملها ضمن مسيرة طبيعية إلى "الباب العالي".

---

(٤٣) – نفس القانوننامة، ص ٤٢.

٢- **مكان انعقاد الديوان:** لا نعلم الشيء الكثير، أو بالأحرى لاتوجد معلومات صحيحة حول مبنى الـ "ديوانخانه" القديم الذي كان يجتمع فيه الديوان في قصري بورصه وأدرنه، بل وفي سراي طوب قاپى نفسه. والمعروف أن المبنى المسمى باسم "قبه آلتى" أي تحت القبة والواقع اليوم على يسار الباحة الثانية من سراي طوب قابى كان قد تم تشييده من قبل الصدر الاعظم ابراهيم باشا على ايام السلطان سليمان القانوني. وعند النظر من الخارج إلى هذا المبنى نرى ثلاث قباب تعلوه، وتشكل القبة الأولى القاعة الأساسية في الديوان حيث يجلس أعضاؤه في ذلك القسم فوق أرائك. وتوجد في وسطه أعلى الأريكة التي يجلس عليها الصدر الأعظم نافذة خشبية تطل على دائرة الحريم وتعرف باسم (قفص) أي المقصورة، حيث كان ياتي إليها السلطان في صمت وفي أوقات غير معلومة ليستمع إلى مذاكرات الديوان، وقد يتدخل في الحديث فيما ندر(٤٤). وفي القسم العلوي من تلك النافذة يوجد برج العدالة المعروف باسم "قصر العدل". أما أسفل القبة الثانية فهو المكان الذي يضم مجموعة كتبة الديوان القائمين على أعمال الكتابة والتحرير، وعلى رأسهم كبيرهم المعروف باسم (رئيس الكتاب). أما القبة الثالثة الملاصقة لتلك القبة فكانت تضم مجموعة الخزائن والصناديق التي تحفظ بها دفاتر وسجلات الدولة. وإلى جانب ذلك كانت توجد وحدة أخرى مستقلة في قسم تغطيه ثماني قباب تُحفظ فيه خزانة تعرف باسم (ديش خزينه) أي الخزانة الخارجية.

وتبدأ اجتماعات الديوان الهمايوني عقب صلاة الصبح مع شروق الشمس، ثم ينفض الاجتماع بعد تناول طعام الغذاء(٤٥). وكان أعضاء الديوان يؤدون صلاة الصبح في الغالب في آياصوفيا، ثم تبدأ مراسم انعقاد الديوان في اطار تقاليد معينة وثابتة إلى حدٍ كبير بفتح باب السراي المعروف بالباب الهمايوني ودخول أعضاء الديوان إلى الداخل ووصولهم إلى مبنى "تحت القبة" انتظاراً لمقدم الصدر الأعظم(٤٦). وكان يجتمع الديوان في السراي عدا اجتماعاته في الأيام المعتادة، فيُعقد بمناسبة توزيع العلوفات على جنود الانكشارية كل ثلاثة أشهر، أو يُعقد بمناسبة استقبال أحد السفراء الأجانب، أو يعقد لحدث طارئ في حضور السلطان، وعندئذ يوضع

(٤٤) - وقع تدخل من هذا النوع من السلطان سليمان القانوني عندما انتهى قاضيا العسكر في الديوان من محاكمة رجل واعظ اسمه (منلا قبض)، للمزيد من المعلومات أنظر:
M. İpşirli, *Osmanlı İmparatorluğunda Kadıaskerlik Müessesesi*, İstanbul 1982, s.171-173.
(رسالة علمية لم تطبع)

(٤٥) - كانت تبدأ ساعات العمل في دوائر الدولة العثمانية بوجه عام بعد صلاة الفجر ومع بزوغ الشمس، ويستمر العمل حتى اقتراب غروبها.

(٤٦) - لهذه المراسم والتشريفات أنظر:
Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin Merkez -Bahriye Teşkilatı*, Ankara, 1948 s. 13-29.

كرسي العرش أمام باب السعادة داخل السراي وينتظم فيه كافة الحاضرين وقوفاً على أقدامهم إلا السلطان، ولهذا عُرف بـ "ديوان الوقوف" (اياق ديوانى).

ولأن الديوان الهمايوني هو صاحب أعلى الصلاحيات في الدولة واكثر أجهزتها فعالية ونشاطاً فقد اقتضى الأمر أن تجري أعماله ضمن برامج منضبطة. وهو يضم الوزراء وقضاة العسكر [اثنان] والدفترارين والنشانجي، وهم الاعضاء الاساسيون المعروفون في الديوان باسم "الأركان الاربعة"، والمخولون بابداء الرأي واتخاذ القرارات وإصدار الأحكام أثناء الاجتماعات، كما يضم عدا هؤلاء فئتين أخريين، تقوم إحداهما على شئون الكتابة والتحرير، وتتشكل من مجموعة الكتبة والـ "تذكرجيه" الذين يترأسهم رئيس الكتاب، بينما تقوم الثانية على شئون الأمن والنظام وتنظيم دخول وخروج القادمين إلى الديوان وابلاغ القرارات والاحكام والقيام ببعض الاجراءات التنفيذية، ويشكلها عدد من كبار الموظفين مثل: (قابيجى باشى وچاووش باشى ومحضر باشى وبوستانجى باشى وعسس باشى وصو باشى). وكان لمجموعة الكتبة والمحررين دور بارز في إنجاز أعمال الديوان مع كثرتها وضرورة انضباطها، فقد كانوا مكلفين باعداد برامج عمل الديوان الهمايوني وإعداد الأوراق والسجلات ضماناً لسرعة مناقشة الموضوعات المطروحة في تلك البرامج.

وكانت تبدأ مناقشات الديوان بالأمور الهامة، فيناقشون أولاً المسائل الخارجية وعروض السفراء الأجانب والأجوبة التي ستقدم لهؤلاء السفراء، ثم يتناولون التقارير والرسائل القادمة من أمراء الولايات (بكلربكى) ولا سيما ولايات الحدود والثغور ذات الأهمية الاستراتيجية، وكذلك مشاكل الخلافات حول الأرض والدعاوى والمسائل المختلفة مع الادارات الحكومية، ثم ينتقلون إلى الطلبات القادمة من المسئولين الحكوميين حول تعيين الموظفين وترقياتهم ونقلهم وعزلهم وغير ذلك، ثم ينتهون بالاستماع إلى القادمين بشكاواهم وقضاياهم من الأهالي.

وكان إذا جاء أصحاب الدعاوى بـ "عرضحالاتهم" جُمعت، وقام البوابون وجاويشيه الديوان باصطحاب المدعين والمدعى عليهم إلى الديوان. وكان هناك تقسيم ثابت للعمل بين أعضاء الديوان في المسائل المعروضة، وهو تقسيم يقتضيه اختصاص كل واحد منهم. فقد كان الصدر الأعظم معنياً بشئون إدارة الدولة والنظر في الدعاوى المتعلقة بالتيمار، أي الاقطاعات والأراضي الممنوحة من الدولة، بينما كان قاضي العسكر معنياً بالمسائل الشرعية، والدفتردار معنياً بالمسائل المالية. وكان هؤلاء المسئولون قادرين إذا لزم الأمر على نقل الدعاوى إلى

محاكمهم ودواوينهم الخاصة. وكان الوزراء يساعدون الصدر الأعظم في موضوع الاستماع إلى الدعاوى.

والغالب على اسلوب عمل الديوان الهمايوني أن تُنظر الدعاوى فيه بسرعة كبيرة ويصدر القرار فيها وتوقيع العقوبات دون توانٍ، بل إن أحكام الاعدام التي تصدر عن الديوان كانت تنفذ في الحال فور تصديق السلطان عليها من قبل الجلادين في السراي في موضع بالقرب من الديوان يقال له (جلاّد چشمه سى) أي سبيل مياه الجلاد(٤٧). وكان من أكبر فوائد ذلك التحرك السريع الذي لفت أنظار الأجانب المقيمين في استانبول لمهمة ديبلوماسية أو تجارية واستحسنوه وقارنوا بينه وبين ما يجري في بلادهم أن أحكامه كانت رادعة. والواقع أن محاولة الاستاذ أ. مومجى في التعرض لعمل الديوان الهمايوني وتصنيف صلاحياته تحت ثلاثة عناوين رئيسية، سياسية وتشريعية ثم اقتصادية مالية إنما هي خطوة موفقة تتماشى مع الواقع التاريخي(٤٨).

واذا اقتضى الأمر أن نشير إلى العناوين الرئيسية فمن الممكن أن نرتب تلك الصلاحيات على النحو التالي؛ فقد كان الديوان مخولاً لتحقيق الأمن والاستقرار بين كافة المواطنين العثمانيين مسلمين وغير مسلمين داخل البلاد، ومحاولة تسيير العلاقة بين الرعايا [زرّاع الأرض] والسباهية [المتصرفين عليها] في إطار من الانسجام، والحفاظ على التوازن الحساس في العلاقات بين مركز السلطة وأجهزتها خارج العاصمة، وتعيين البكربكية وأمراء السناجق على الإيالات تبعاً لطبيعة كل إيالة.

وفي المسائل الخارجية كان الديوان الهمايوني مخولاً لاقرار السياسة الرئيسية للدولة، والحفاظ على مبادئها الثابتة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وقبول السفراء والنظر في الطلبات التي يتقدم بها السفراء الاوربيون المقيمون في استانبول للتباحث، واستدعاء السفراء وطلب الايضاحات منهم، ثم معاقبة من يذنب منهم أحياناً في الديوان نفسه، ووضع شروط التصالح وكذلك شروط الحرب بوجه خاص ومتابعة سيرها، والاطلاع على التقارير القادمة من ولايات الحدود ثم اتباع السياسة المناسبة، وإصدار الأحكام الخاصة بتوفير المؤن والمهمات العسكرية وإرسالها إلى الجهات المعنية، وغير ذلك.

---

(٤٧) – للأمثلة على أنظر: M. İpşirli, "Cellat", *DİA*, VII, s.270-71.

(٤٨) – أنظر: A. Mumcu, *Hukuksal ve Siyasal Karar Organı olarak Divan-ı Hümâyun,* Ankara 1976, s. 71-117.

ومن بين الصلاحيات القضائية المخولة للديوان الهمايوني صلاحيته في وضع القوانين والأحكام العرفية باسم السلطان، ومحاكمة الأشخاص من المدنيين أو العسكريين في الديوان نفسه، والنظر من جديد في الدعاوى التي سبق أن نظرت في المحاكم أو في ديوان إحدى الايالات بناءاً على طلب أحد الاطراف في الدعوى أو تحويلها إلى محكمة أخرى، ثم التنفيذ الفوري للعقوبات التي صدر الحكم بها، وتنظيم الأوراق والسجلات المتعلقة بكافة تلك الاختصاصات.

أما صلاحيات الديوان في الشئون الاقتصادية والمالية فهي واسعة إلى حد كبير، بحيث كانت عبئاً ثقيلاً؛ إذ كان عليه مهمة تقرير سياسة ضريبية عادلة واتخاذ التدابير الفعالة لضمان جبايتها، وتقرير أوضاع الأراضي الميرية والأوقاف والاملاك العامة والمحافظة عليها، وتقرير السياسات النقدية، وتنظيم أمور المقاطعات * ونظام الإلتزام، وتقرير البضائع والحاصلات والامتعة التي تجري عليها قوانين حظر التصدير، ووضع مبادئ التجارة المحلية والأجنبية، ومكافأة الاشخاص الذين يقومون بخدمة في كافة هذه الموضوعات ومعاقبة المذنبين بعقاب رادع.

٣- **الدخول للعرض** [على السلطان]: كان من الأمور الهامة أن تتم عملية "الدخول للعرض" حتى يطلع السلطان على القرارات التي أصدرها الديوان والنتائج التي توصل إليها وللحصول على موافقته في النهاية. وإذا وضعنا نصب أعيننا أن الديوان الهمايوني هو ديوان السلطان وانه لا يجتمع إلا حيث يوجد السلطان فيمكننا القول إن عملية "العرض" عليه كانت من القواعد القانونية. والجدير بالذكر في عملية العرض التي تتم في الغالب وكأنها بروتوكول رمزي أن السلاطين كانوا بين الحين والآخر يرفضون قبول بعض القرارات، ويردون عليها بشدة، ومن ثم كانوا يراقبون أعمال الديوان بهذه الطريقة. وكان الديوان خلال عهد انعقاده أربعة ايام في الأسبوع يخصص يومين للدخول للعرض على السلطان، أما في عهد انعقاده يومين في الأسبوع فكان للعرض يوم واحد.

ويؤكد الاستاذ أ. مومجى أن ترتيب الدخول للعرض أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة تكوين الدولة العثمانية وفلسفتها؛ فدخول أغا الانكشارية الذي هو قائد مماليك السلطان أولاً إنما هو دلالة على مدى اعتماد الدولة على الجيش واهتمامها به، كما أن دخول قاضي العسكر من بعده وهو

---

* المقاطعة في المصطلح العثماني تعني مصادر الدخل المختلفة (مناجم، محاجر، ملاحات، جمارك ورسوم، بساتين وحدائق... الخ) التي ترجع الى خزانة الدولة وتمنحها للأشخاص لقاء بدل نقدي معين بنظام الالتزام. وكانت المقاطعات نوعين؛ احدهما ميري، والثاني مالكانه. وعقد التزام النوع الأول عام أو عامان أو ثلاثة، أما النوع الثاني فكان يمنح قيد الحياة. وكانت هناك عدة أقلام ودوائر في مركز الدولة لمسك حسابات المقاطعات.

الذي يمثل الشرع الشريف والقانون إنما هو تعبير عن مدى اعتصام الدولة بالدين الاسلامي وشريعته الغراء، أما دخول الوزير الأعظم والوزراء والدفتردار من بعد ذلك وهم الذين يمثلون الادارة والمالية والخزانة فهو أمر له مغزاه(٤٩).

ثالثاً- أعضاء الديوان الهمايوني

١- الصدر الأعظم

كانت الإدارة العثمانية في البداية لا تضم إلاّ وزيراً واحداً، فلما زاد العدد إلى وزيرين على أيام السلطان مراد الأول، أصبح الوزير الأول هو "الوزير الأعظم". وقد قام الباحث آيدين طانر بدراسة حول شخصيات الوزراء العظام في العهد الأول وطبيعة وظائفهم ضَمَّنَها معلومات وثائقية(٥٠). وكانت العادة الجارية حتى عهد السلطان الفاتح هي اختيار الوزراء العظام من هيئة رجال العلم باستثناء وزير أو اثنين. فقد رأينا أن عائلة جاندرلى التي نشأت على تعليم المدارس قد خرج منها حتى عهد الفاتح أربعة وزراء عظام. فلما وضع الفاتح رجال "الدوشيرمه" في المقام الأول أصبح تعيين الوزراء والوزراء العظام منهم حتى أواسط القرن السابع عشر، مع استثناء وزير أو وزيرين. ونرى في قانوننامة الفاتح تعابير ومقتطفات مختلفة حول الوزراء العظام. وكان الغالب حتى أواسط القرن السادس عشر أن يكون الوزير الأعظم قويا مقتدراً واسع التجربة في أمور الدولة، إذ لعبت شخصية السلطان وعزيمته دوراً مهماً في انتخاب وتعيين الوزراء ذوي الكفاية. أما في العصور التالية فقد أخذت تتزايد مشاكل الدولة العثمانية وتتعقد، ورأينا أن كثيراً من الذين جرى تعيينهم في منصب الصدارة العظمى لسبب أو لآخر كانوا ضعفاء قليلي التجربة محرومين من القوة التي تمكنهم من التصدي لتلك المشاكل. ومع ذلك فلم يخل عهد تقريباً من صدر أعظم تميز بالقدرة والتبصر. ويمكننا أن نذكر منهم في القرن السابع عشر كمانكش قره مصطفى باشا وكوپريلى محمد باشا وفاضل أحمد باشا، وفي القرن الثامن عشر الشهيد علي باشا والنوشهري ابراهيم باشا وقوجه راغب باشا وخليل حامد باشا.

- **صلاحياته ومسئولياته:** كان الوزير الأعظم لأنه الوكيل المطلق للسلطان يملك صلاحيات واسعة، ولا يسأله عن أعماله إلاّ السلطان وحده. وتدلنا قانوننامة الفاتح على أنه رَأْس الوزراء والأمراء، وعظيم الناس، والوكيل المطلق في أمور الكافة، والمتقدم على الجميع في التشريفات

---

(٤٩) - أنظر: نفسه، ص ١٣١-١٣٣

(٥٠) - أنظر: Aydın Taneri, *Osmanlı Devletinin Kuruluş Döneminde Vezîriâzamlık*, Ankara 1974.

[البروتوكول](٥١). أما في قانوننامة التوقيعي التي ترجع إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر فقد ذكر أنه الوكيل المطلق باسم السلطان نفسه في أمور الدين والدولة وتأمين نظام السلطنة، وتنفيذ أحكام الحد والقصاص والحبس والنفي والتعزير والاعدام، وسماع الدعاوى وتطبيق الأحكام الشرعية والعُرفية، ورفع الظلم، وادارة البلاد، والتعيين في شئون الايالة والسنجق والتيمار والقضاء والامامة والخطابة، والخلاصة إصدار قرارات التعيين في كافة المناصب العلمية والسيفية(٥٢). وعلى الرغم من أن صلاحيات الوزراء العظام قد عبرت عنها مجموعات القوانين (قانوننامه لر) بهذا الشكل المستفيض إلاّ أنهم كانوا دائما يشعرون بنفوذ السلطان المطلق عليهم، ولم يفلح أقوى الصدور أنفسهم في التخلص من تلك المشاعر.

وكان الخاتم الهمايوني هو الرمز الذي يشير إلى قبول تعيين الوزير الاعظم أو إلى عزله؛ فقيام السلطان بتسليم الخاتم إليه كان يعني قبول تعيينه، أما إذا استرده منه فهو يعني عزله. وفي حالة عزل الوزير الأعظم أو وفاته كان الغالب أن يجري تعيين الوزير الثاني أو الثالث بدلاً منه. وقد يحدث أحياناً أن يجري تعيين أحد الوزراء الآخرين، أو حتى من وزراء الايالات. أما مسألة ترقية (مقبول ابراهيم باشا) من منصب رئيس الغرفة الخاصة (خاص اوده باشى) إلى منصب الصدارة العظمى فهي حادثة نادرة لم تقع إلاّ في المائتي سنة الأولى.

وكان الصدور العظام يقدمون "عروضهم" على السلطان مرفقة مع تحريرات تعرف باسم (تلخيص) أو (تقرير) (٥٣). وكان للتلخيص أنواع مثل "تلخيص على عرض" و "تلخيص مستقل"، يقوم رئيس الكتاب باعدادها، ويراعي في كتابتها أن تكون باسلوب سهل تعبر عن المرام بوضوح وبخط نسخ غليظ حتى لا يرهق السلطان، ثم يدفع بها إلى السراي. وعندما يتلقاها السلطان يكتب عليها خطه الهمايوني الذي يكون في الغالب عبارة موجزة، مثل: (منظورم اولدى) أي اطلعنا عليه، و (ويريلسون) أو (ويردم) أي فليمنح اياه أو منحناه اياه" و (تدارك ايده سك) أي عليك بما يلزم، (زمانى دگلدر) أي ليس وقته الآن، و (برخوردار اوله سك) أي نلتَ ثمرة ما قدمت، و (اولماز) أي لا يصح. ثم يعيده إلى الصدر الأعظم ليبدأ على الفور في تنفيذ ما جاء به. وكانت

(٥١) – أنظر قانوننامة الفاتح، ص ٣٠.

(٥٢) – أنظر قانوننامة التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٤٩٨.

(٥٣) – "التلخيصات" التي يكتبها أحياناً شيخ الاسلام أو الدفتردار أو البكلربكي كان لا يتم تقديمها للسلطان إلاّ بيد الصدر الأعظم.

العروض -التي هي أساس للتلخيصات- والرسائل وغيرها تُقدم مع تلخيصاتها(٥٤). أما التحريرات التي يوجهها الصدر الأعظم إلى رجال الدولة والاداريين الآخرين فكانت تُعرف باسم "بيورلدى" أي أمر. وكان لتلك الأوامر أنواع مختلفة، مثل "أمرٌ على عرض" و "أمر على بياض" وغير ذلك(٥٥). ومن ناحية أخرى فان الألقاب التي يستخدمها شيخ الاسلام وقاضي العسكر والبكلربكي وغيرهم من رجال الدولة في تحريراتهم إلى الصدر الأعظم كانت تتباين في الأسلوب(٥٦). كما أن الصدور العظام عندما يحررون رسائل الى رؤساء الدول الأجنبية أو لرئيس وزرائها وإلى أمراء الافلاق والبغدان كانوا يضعون علامة عليها تُعرف باسم (پنجه) تمتد من أول طرف الرسالة الأيمن حتى أسفلها محتويةً اسم الصدر، ثم يضعون خاتمهم في وسطها. أما كتاباتهم التي يكتبونها إلى إحدى الجهات داخل نطاق الدولة فكانوا يضعون الـ (پنجه) هذه في أسفل الكتاب مجتمعة.

وأعظم ما كان يشغل الصدور العظام شئون التعيين التي يجري على نطاق الدولة. فقد كانت الوظائف والمناصب محددة بمدد معينة. فاذا جُددت مدة الوظيفة عند نهايتها أطلقوا عليها اسم (إبقا) أو (مقرر)، أما إذا وجهوا ذلك المنصب لشخص آخر أطلقوا عليه اسم (توجيه). وكانت التعيينات تجري مجتمعة، وعلى شكل أربع قوائم في أول شهر شوال بوجه عام، أي عقب عيد الفطر، لتشمل: ١- الوزراء والبكلربكية وامراء السناجق، ٢- رجال الدولة، ٣- اغوات الاوجاق [الانكشارية]، ٤- كتبة الديوان الهمايوني. ويتم تعيين الموظفين من غير فئة العلميين بعرض من الصدر الأعظم على السلطان. فاذا اقترب شهر شوال قام الصدر الاعظم باعداد قائمتين، إحداهما تضم أسماء "الابقا" والثانية تضم أسماء "التوجيه" ثم قدمها للسلطان مع (تلخيص) منه. ويقوم السلطان بوضع التعديلات التي يراها على القائمتين فيتسلمها الصدر الأعظم ويعيد كتابتهما من جديد مع إجراء تلك التعديلات ثم يقدمها للسلطان للحصول على تصديقه. وبعد ذلك يقدم الصدر الأعظم للمعينين الجدد ولمن أبقي عليهم في وظائفهم وثيقة تعيين تُعرف باسم (رؤس)، ثم يُسجل ذلك في السجلات الخاصة به(٥٧). وكانت العادة مع أصحاب الوظائف الجدد ممن حصلوا على وثيقة الرؤس ويوجدون في استانبول أن يقام لهم احتفال خاص في "باب الباشا" لإلباسهم الخلعة.

---

(٥٤) - أنظر: Cengiz Orhonlu, *Telhisler*, İstanbul 1970; a.mlf."Telhis", *İA*, XII, s. 148-149

(٥٥) - أنظر: Mubahat Kütükoğlu, "Buyruldu", *DİA*, VI, s.478-480.

(٥٦) - للأمثلة على ذلك أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez -Bahriye*, s. 134-135.

(٥٧) - أنظر لتلخيص الصدر الأعظم والخط الهمايوني من محمود الثاني:
Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 151-152, not 1.

وكانت عمليات التفتيش التي يقوم بها الصدر الأعظم تحتل مكانة هامة بين وظائفه. إذ يخرج على رأس حاشية كبيرة تضم في مقدمتها قاضي استانبول ليتفقد أحوال الخلق ويستطلع أمورهم، فيطوف الأسواق ومحال البيع والشراء، ويراقب أرباب الصنايع والتجار ويضبط الأسعار، وتجري في الحال معاقبة من يراه مذنباً منهم، كل بحسب ذنبه. وهذا العقاب الفوري السريع كان له تأثير رادع عجيب على هذه الفئات. وكان لهذه العمليات التفقدية مسار معين، كما أن تفتيش الصدر الأعظم للترسانة البحرية كان هو الآخر من الأمور المهمة، فاذا كانت العلاقة بينه وبين القبطان باشا تسير سيراً حسناً مرت هذه العمليات التفتيشية بصورتها المعتادة، أما إذا كانت العلاقة بينهما على غير ما يرام فقد يؤدي ذلك إلى ظهور بعض المشاكل بينهما. كما كانت الأوقاف الكبيرة المهمة توضع تحت إشراف الصدر الأعظم، فيحيل تلك المهمة إلى واحد من رجاله. وعلى سبيل المثال فان مهمة الاشراف على مجمع الفاتح (فاتح كليه سى) * قد أعطيت في أول الأمر إلى محمود باشا، ثم جرى الصدور العظام من بعده على هذا التقليد.

وكانت مشاركة الصدور العظام في الأعياد والمراسم والأفراح المختلفة، ثم قيام الآخرين بزيارته من الأمور التي تجري في إطار بروتوكول ثابت. وشغلت حيزاً مهماً من أعمالهم الوظيفية.

وتزداد صلاحيات الصدر الاعظم ومسئولياته عندما يخرج للحرب على رأس الجيش بصفته الـ "سَرْدَار الاكرم" أي القائد العام له، وعندئذ كان في استطاعته خلال مدة الحرب أن يصدر القرارات والاحكام النهائية في كافة الأمور التي يراها، ويكافئ الخيرين ويعاقب المقصرين فيصدر الفرمانات والبراءات على أوراق صحبها معه أعدت من قبل وعليها طغراء السلطان. ولكنه عند عودته من الحرب كان مسئولاً أمام السلطان عن كافة الأمور التي قام بها. وكان خلال

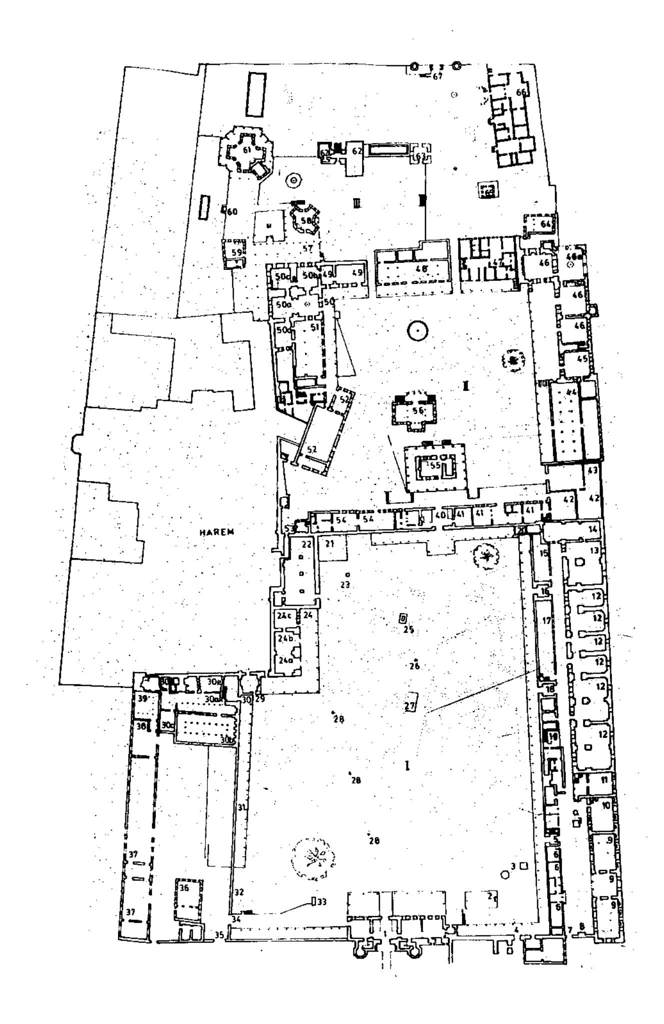
---

* مجمع أو كلية الفاتح منظومة معمارية ضخمة بناها السلطان محمد الثاني عقب فتح استانبول على الجانبين الشمالي والجنوبي للجامع المشهور الذي اقامه وعرف باسمه. وكانت تتكون من ثماني مدارس أطلق عليها اسم "صحن الثماني"، وتضم كل واحدة منها قسماً للتعليم العالي عرف باسم "موصلة الصحن" أو "تتمة"، وعلى الطالب الذي يدرس فيها اسم (دانشمند)، أما طالب الأقسام الأخرى فكان يعرف باسم (سوختة/ أو/ صوفته).

ويتولى التدريس في كل مدرسة مدرس يتقاضى راتباً يومياً قدره ٥٠ اقجه، ومعيد يساعده راتبه ٢٥ اقجه يومياً، كما يحصل الدانشمند هو الآخر على اقجتين، ويقوم بالتدريس في المدارس الأدنى من "الموصلة" والتي يعرف طالبها باسم (چومز).

وكان يوجد الى جانب الكلية وحول أطراف الجامع المذكور مصحة باسم (دار الشفا) ودار للاطعام باسم (عمارت) ومكتبة وغير ذلك بحيث تشكل كل تلك العمائر والمؤسسات منظومة متكاملة من الخدمات الدينية والتعليمية والصحية وغيرها.

وكان بناؤها قد بدأ في جمادى الثانية عام ٨٦٧هـ/١٤٦٣م وانتهى في رجب عام ٨٧٥هـ/ ١٤٧٠م.



56- مخطط سراي طوب قابى.

1-باب السلام

24 -الديوان الهمايوني (تحت القبة)

24a - مكان الديوان أو قاعة المداولات

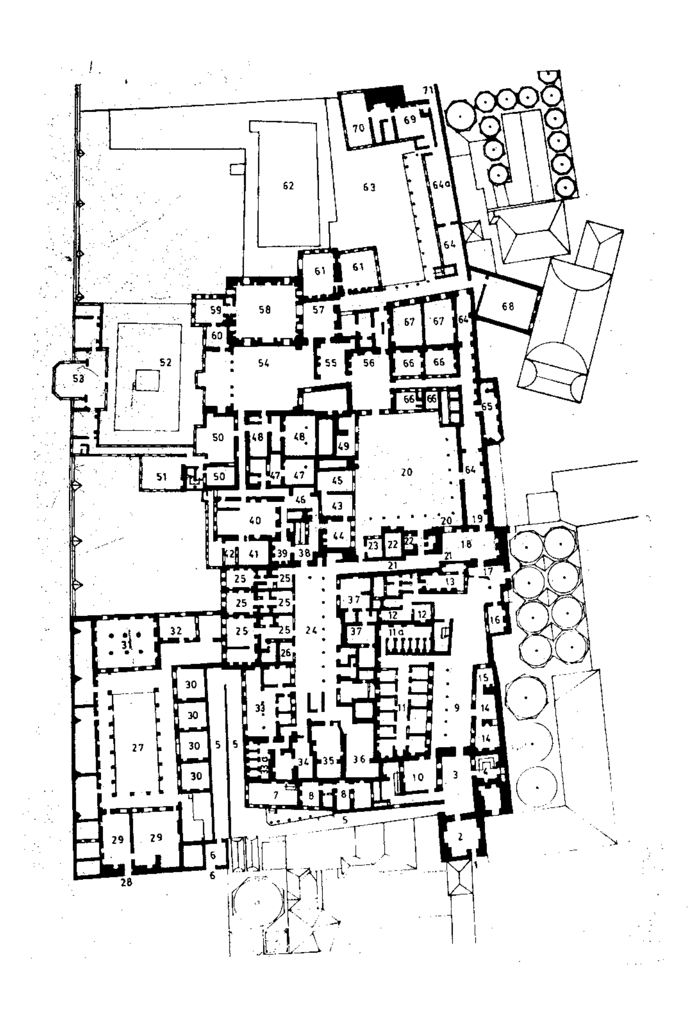
24b - الموضع الذي يوجد فيه معلمو (خوجه) الديوان)

24c - الدفترخانة

40 - باب السعادة، باب العرض، باب الأغوات البيض

41 - دائرة أغا باب السعادة (اغا الباب)، والأماكن المخصصة لكبير أمناء الخزانة وكبير أمناء مخازن المؤن واغا السراي ووكيل السراي.

55 - غرفة العرض



57– مخطط دائرة الحريم السلطاني في سراي طوب قابى.

12 – غرف خاصة بمدرسة الأمراء

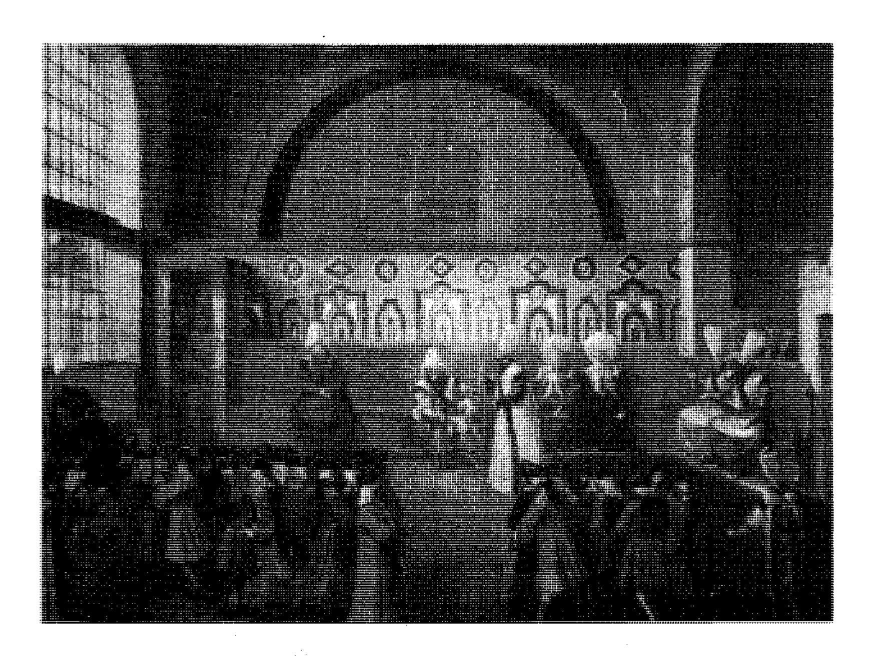
13 – دائرة أغا دار السعادة، دائرة أغا السراري

20 – الباب المؤدي الى الساحة الحجرية الخاصة بالسلطان الوالدة والساحة نفسها

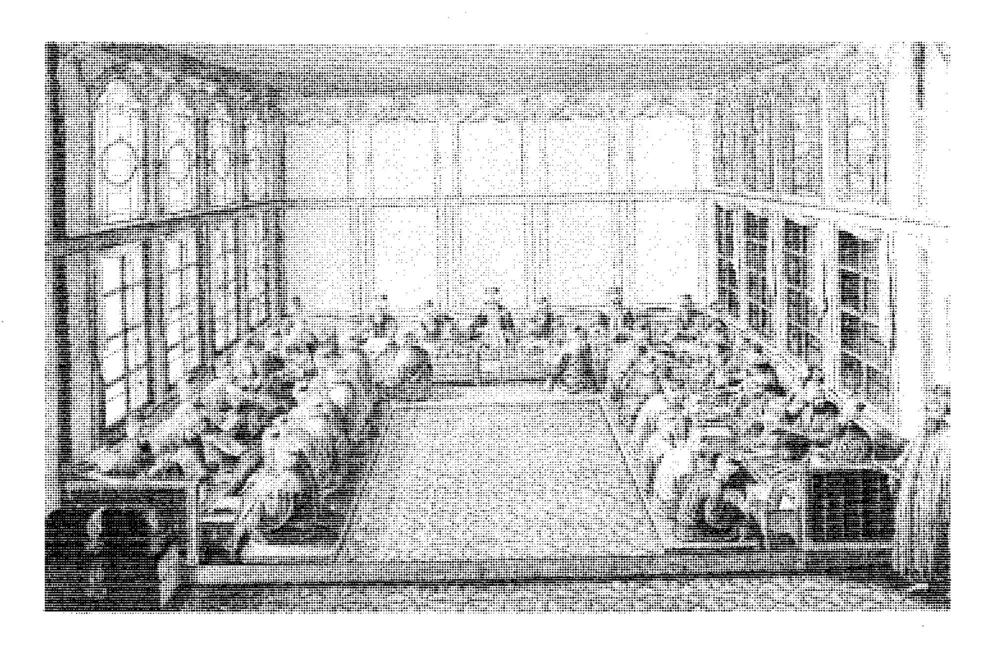
36 – المدخل المؤدي إلى دائرة السلطانة الوالدة

66 – دائرة الجواري الخاصكيات

69 – مبنى المابين



58- الديوان الهمايوني (للرسام جان باتيست فان مور).



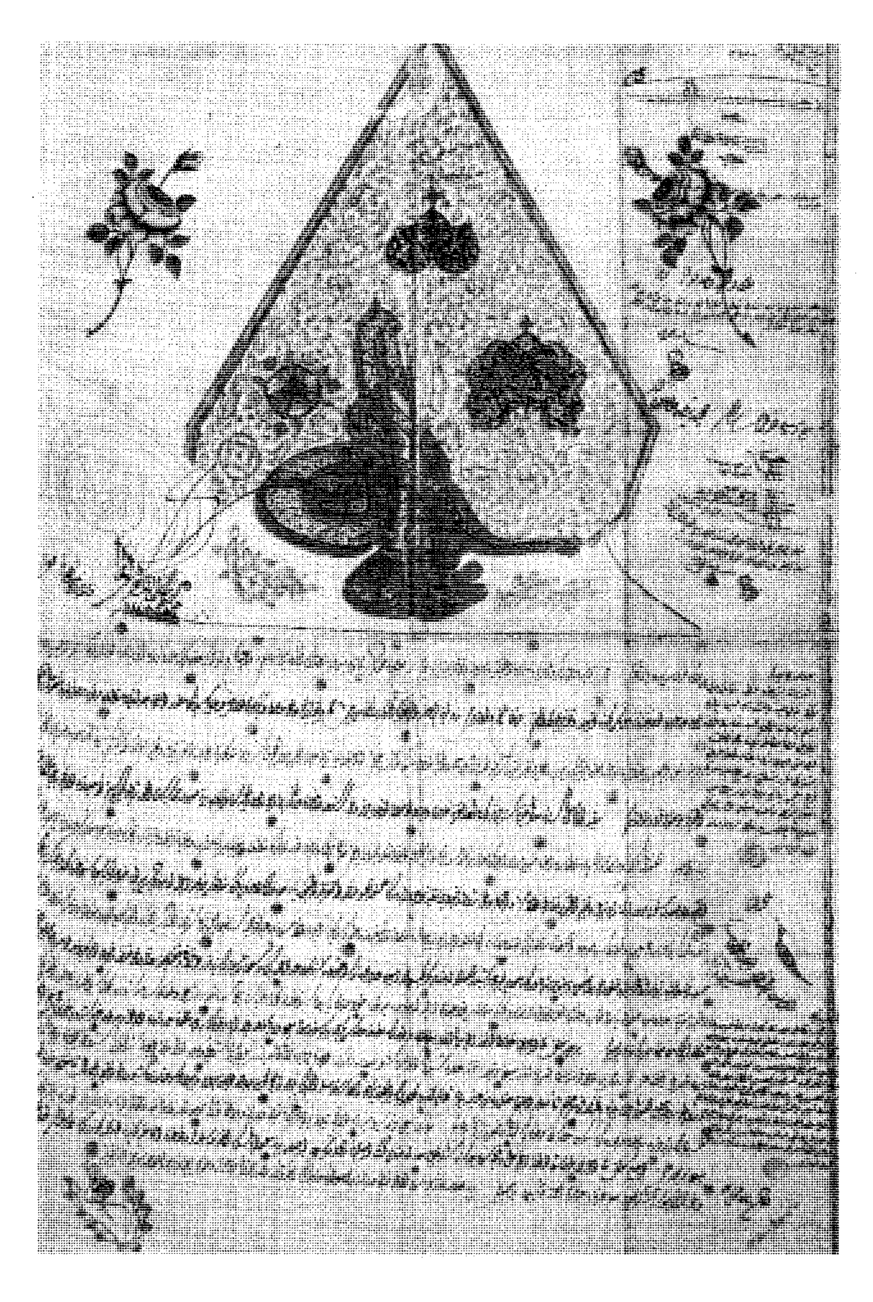
59- كتبة الديوان الهمايوني أثناء العمل (من دوسون).



60- عرضحالان يوضحان من التأشيرات والمعاملات التي جرت عليهما في دوائر الدولة المختلفة كيف كان يسير النظام البيروقراطي عند العثمانيين



61- عرضحال آخر يكشف عن اسلوب النظام البيروقراطي في الدوائر المختلفة



62- براءة (مرسوم) عليها تأشيرات ومعاملات من الأقلام والدوائر المختلفة



63- منظر للديوان الهمايوني لعل أحد الرسامين الغربيين
أعده لكتاب المؤرخ الألماني جوهانس لوفنكلاو.

مدة استمرار الحرب يجمع ديوانه الخاص المعروف باسم "ديوان العصر"، أما الديوان الهمايوني فكان يجتمع في استانبول تحت رئاسة "قايمقام الصدارة".

وكان الصدر الأعظم يمارس هذه الصلاحيات والمسئوليات الخطيرة من خلال دواوين مختلفة؛ ياتي في مقدمتها "ديوان العصر" ثم "ديوان الأربعاء" و "ديوان الجمعة". أما الديوان الهمايوني مع كونه أهم ديوان كان يجتمع تحت رئاسة الصدر الأعظم فانه كان -كما يفهم من كلمة "همايوني"- ديواناً خاصاً بالسلطان.

- **ديوان العصر**: وهو الديوان الثاني من حيث الأهمية بعد الديوان الهمايوني، وكان يعقد في مقر الصدر الأعظم نفسه، ويشترك فيه رئيس الكتاب وكتاب التذاكر (تذكرجى) من الدرجة الأولى والثانية، وكتاب تذاكر الوزراء الذين يتولون أمانة مكاتبهم الخاصة. كما كان يشترك في ذلك الديوان عدد من الجاويشية والكتبة والمترجمين. وكان مفتوحاً للكافة، إذ يستطيع الأهالي بسهولة أن يعرضوا عليه شكاواهم ومطالبهم. ويقوم الصدر الأعظم باصدار القرارات الفورية في الموضوعات التي تدخل ضمن صلاحياته، ولا سيما المسائل المتعلقة بادارة شئون التيمار والمسائل العرفية الأخرى، أما الموضوعات التي يرى من الضرورة مناقشتها مع أعضاء الديوان الآخرين فكان يحملها إلى الديوان الهمايوني، ويقوم في الموضوعات التي تلزم "العرض" بتقديمها إلى السلطان مرفقةً بـ (تلخيض) منه. بل وكان يحدث أن يحيل بعض الموضوعات ذات الأهمية إلى ديوان الجمعة، أو ديوان الأربعاء حتى تناقش فيهما. ومن ثم تجدر الاشارة إلى أن هذه الدواوين كانت تعمل في تناسق تام. والمعروف عن وثائق ديوان العصر وسجلاته قلتها وندرتها. وكان الصدر الأعظم في أثناء الحرب يعقد هذا الديوان في خيمته الخاصة.

- **ديوان الجمعة**: ويعقده الصدر الأعظم صباح يوم الجمعة داخل (ديوانخانة) باب الباشا بالاشتراك مع قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، ويناقشون فيه الدعاوى الشرعية والعُرفية ومشاكل هيئة رجال العلم مع اختلاف أنواعها. وكان يحضر هذا الديوان لمساعدتهم كلّ من كتاب التذاكر والجاوش باشى وكاتب الجاويشية والـ (صوباشى) والـ (عسس باشى) والـ (مُحْضِر أغا) وجماعة من الـ (اوده باشى) أي السعاة وغيرهم. وعقب انتهاء الاجتماع يتناولون الطعام، ثم يستقبل الصدر الأعظم القاضيين المذكورين فيتحدث إليهما بعض الوقت ثم يتفرقون.

- **ديوان الأربعاء**: وهو الآخر ديوان كان يعقده الصدر الأعظم صباح يوم الأربعاء في الديوانخانه الخاصة به بالأشتراك مع قاضي استانبول وقضاة غلطة واوسكودار وأيوب المعروفة باسم "البلاد الثلاثة" أو الخواص الرفيعة (خواصِ رفيعه). وفي هذا الديوان كانوا ينظرون

الدعاوى الشرعية والعُرفيـة المقدمـة مـن أهالي استانبول بوجـه خـاص. وكـانت العـادة أن يقـوم البكلربكية وأمراء السناجق في حالـة وجودهـم فـي اسـتانبول بزيـارة الصـدر الأعظـم قبـل انعقـاد ديوان الأربعاء.

- **موارد الصدر الأعظم ونفقاتـه:** كـان للصـدر الأعظـم مـوارد تأتيـه مـن أطيـان ذات ريـع سنوي مرتفع تُعرف باسم الـ (خاص)، ويقوم على جمعها أمراء البلغار المعروفون باسم (ويـووده - Voyvoda). وقد نصت قانوننامة الفاتح وكتاب "آصف نامه" * من بعدها بقرن مـن الزمـان على أن تُعَيَّنَ للصدر الأعظم أراضٍ من نـوع "الخـاص" تـدر ريعـاً سنوياً قـدره (١,٢٠٠,٠٠٠) اقجة(٥٨). وسجلت موارد الخاص زيادة كبيرة فيما بعد بسبب ارتفـاع الأسـعار مـن ناحيـة وأهميـة منصب الصدارة من ناحية أخرى. كما كان له موارد أخرى تأتيه -عدا موارد الخاص- من نوع الـ (پيشكش)(٥٩) و الـ (جائزة) والـ (هديه). وكان إذا جاء الخراج والـ (پيشكش) إلى السلطان كل عام جاءت معها هدايا للصدر الأعظـم والدفتردار ووزراء القبـة، كـلّ حسـب درجتـه. كمـا كـان يحصل الصدر الاعظم على مبالغ تُعرف بالـ (جائزه) مقابل التعيينـات المهمـة التـي تتحقـق علـى يديه. وهذه الموارد كلها كانت كبيرة بحيث تبلغ الملايين.

أما عند التقاعد فقد نصت قانوننامة الفاتح على أن يحصل الصدر الأعظـم ١٥٠,٠٠٠ اقجـه سنوياً(٦٠). ونلاحظ بعد القرن السابع عشر أنه حصل على الـ (خـاص) فـي حالـة تقاعده أو علـى إقطاع من نوع (آرپه لق).

وكان الصدور العظام بوجه عام من الاشخاص ذوي الدخول العالية، وأصح المؤشرات على ارتفـاع تلك الدخـول هـو مـا أقـاموه مـن مؤسسـات خيريـة فـي كثيـر مـن البـلاد، وعلـى رأسـها استانبول(٦١). ولكن إلى جانب هذا الوضع العام، ووجـود الأثريـاء الذيـن كـانت ثرواتهم حكايـات تدور على كل لسان مثل رستم باشا (ت١٥٦١م) وقوجه سنان باشا (ت ١٥٩٦م) ونصـوح باشـا

---

* وضعه لطفي باشا أحد الصدور العظام في عهد سليمان القانوني.

(٥٨) - أنظر:
Fâtih Kanunnâmesi, s.47; *Lütfi Paşa Âsafnâmesi*, (haz. Mübahat Kütükoğlu), İstanbul 1991 s.14.

(٥٩) - للجائزة في النظم العثمانيةأنظر: M. Uzun, "Câize" *DİA*,VII, 29-30.

(٦٠) - أنظر قانوننامة الفاتح، ص ٤٧.

(٦١) - لآثاره في استانبول أنظر: S.Eyice, "İstanbul-Mimarî Eserler", *İA*,V,

(ت ١٦١٤م)، فقد كان منهم من عاش حياة متواضعة، بل وترك خلفه أسرة غارقة في الديون[٦٢].

- **دائرة الصدارة والعاملون فيها:** من المعلوم أن للصدور العظام مقابل مواردهم العالية نفقات باهظة أيضا، ويأتي في مقدمة تلك النفقات ما كان يصرفه الصدر على دائرته ويتقاضاه العاملون فيها؛ فقد كان يعمل تحت إمرته عدد من الرجال قد يبلغ خمسمائة، ويزيد أحياناً ليصل إلى ألفي رجل، فتشكل عملية الانفاق عليهم مبلغاً ضخماً.

- **قائممقام الصدارة:** كان المعروف عندما يخرج الصدر الأعظم على رأس الجيش للحرب بصفته القائد الأعلى (سَرْدَار اكرم) أن يترك في استانبول وكيلاً عنه من الورزاء يُعرف باسم قايمقام الصدارة (صدارت قايمقامى) وقايمقام الركاب الهمايوني (ركاب همايون قايمقامى)، ليتولى شئون الادارة بالنيابة عنه. وعلى الرغم من عدم معرفتنا التامة للوقت الذي تطور ونضج فيه ذلك التنظيم فقد رأينا انه استخدم بكثرة اثناء الحروب ابتداءً من القرن السادس عشر. ولأن القايمقام كان ينوب عن الصدر الأعظم فقد كان يقضي الأمر أن يكون واحداً من رجاله المعتمدين أو من رفاقه حتى لا يقدم على أمر يخالف الصدر الأعظم أو يتناقض مع سياسته. ومع ذلك فقد كان يحدث أحياناً أن يقع الاختيار على واحد ممن يعارضون الصدر الأعظم. وكانت العادة عند تعيين أحدهم لهذا المنصب أن يدخل بصحبة الصدر الأعظم إلى مجلس السلطان ليكرمه ويبلّغه وظيفته الجديدة. وكانت صلاحيات ذلك الوكيل ومسئولياته ذات خصائص مختلفة، فقد كان يجمع الديوان الهمايوني ويترأس اجتماعاته. فاذا كان أحد أعضاء الديوان مشاركاً في الحرب ترك عنه وكيلاً لحضور اجتماعات الديوان الهمايوني. كما أن ديوان الجمعة وديوان الأربعاء كان ينعقد في مقر القائممقام، أما ديوان العصر فقد كان منوطاً بالصدر الأعظم وحده، ولهذا كان يعقده حيثما وجد. ومع ذلك فقد كان للقايمقام هو الآخر ديوان يعقده بعد الظهر في مقره الخاص، ويستمع فيه إلى الدعاوى، ويقوم بمنح بعض الوظائف والمناصب المحدودة.

ولأن كافة السجلات والدفاتر الرئيسية التي تُمسك داخل الجهاز المركزي العثماني كانت تُحمل مع الجيوش فقد كان للقايمقام دفاتر وسجلات خاصة به يمسكها، مثل دفتر "مهمة الركاب" (ركاب مهمه سى دفترى) ودفتر "شكاية الركاب" (ركاب شكايت دفترى). فقد كانت كافة القرارات المتعلقة بالمسائل الرئيسية في الدولة تصدر في جبهة القتال من قبل السردار الاكرم

---

(٦٢) – للمزيد من المعلومات أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez -Bahriye*, s. 164-68.

[أي الصدر الأعظم قائد الجيوش]، وكان الباشا القايمقام مخولاً بمنح وظائف على الأوقاف والأعمال الكتابية والادارية من الدرجة الأدنى واتخاذ بعض التدابير المتعلقة باستانبول وادارة الدولة، كما كان في وسعه أن يقوم مثل الصدر الأعظم بتفقد أحوال الخلق داخل استانبول والتفتيش على الترسانة.

– **محافظ استانبول:** كانت العادة عندما يخرج الصدر الاعظم على رأس الجيش أو ينتقل السلطان إلى أدرنه بقصد متابعة أخبار الجيش عن كثب أو بقصد الاستجمام، أو عندما يكون السلطان والصدر الأعظم معاً في أدرنه يديران شئون البلاد من هناك أن يجري تعيين محافظ [قائممقام استانبول] في استانبول ليمثل الحكومة ويتولى إدارتها(٦٣). وكان من صلاحيات محافظ استانبول أن يعقد الديوان ويستمع الى الدعاوى ويصدر القرارات. ومن ثم كانوا يقدمون له عدداً من الأوراق البيضاء التي تحمل طغراء السلطان ليستخدمها عند الحاجة(٦٤).

٢- الوزراء

– **التطور التاريخي:** لا شك أن "الوزارة" هي أقدم الأجهزة المعروفة بعد الحاكم أو السلطان في إدارة شئون الدول الاسلامية. والمعروف أن هذه المؤسسة العريقة كانت قائمة لدى العثمانيين أيضا منذ نشوء دولتهم. وكان لهم وزير واحد في البداية، فلما جاء مراد الأول أضاف عليه وزيراً ثانياً، فأصبح أحدهما وزيراً أعظم والآخر وزيراً فقط، أما في زمن بايزيد الصاعقة فقد زادوا إلى ثلاثة، ثم أصبحوا أربعة في عهد مراد الثاني، واستمروا على ذلك حتى الأعوام الأولى من حكم السلطان سليمان القانوني، إذ ارتفع ذلك العدد إلى سبعة في أواخر سلطنته، أما في عام ١٥٩٦م فقد أصبح الوزراء عشرة، ثم زادوا عام ١٥٩٩م إلى ثلاثة وعشرين وزيراً، وانقسموا من حيث نوع المهام الى قسمين؛ وزراء الداخل ووزراء الخارج. وقد انتقد السلانيكي المؤرخ تلك الزيادة في أعداد الوزراء؛ فذكر العبء المالي الكبير الذي ترتب على تلك الزيادة، وتعارضها مع ما جرت عليه أمور الدولة(٦٥). فقد أطلقوا على الوزراء العاملين تحت قبة الديوان

---

(٦٣) – أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez -Bahriye*, s. 184; Mumcu, *Divân-ı Hümâyûn*, s. 150.

(٦٤) – تماماً كما فعل السلطان سليم الثاني في صيف ١٥٦٧م عندما توجه إلى أدرنة للبقاء فيها مدة طويلة ومعه كافة رجالات الدولة، وعندئذ عين القبطان بياله باشا محافظاً على استانبول، وترك له عدداً كبيراً من أوراق على بياض تحمل الطغراء (Selânikî, *Tarih*, (İpşirli), s. 66).

(٦٥) – أنظر: Selânikî, *Tarih* (İpşirli), 662, 852-3.

اسم وزراء الداخل [القبة]، أما من جرى تعيينهم ليكونوا بكلربكية على الايالات الكبيرة برتبة وزير ابتداءاً من أواخر القرن السادس عشر فكانوا يعرفون باسم وزراء الخارج.

وفي القرن السابع عشر أخذ يتضاءل عدد الوزراء بالتدريج، فرأينا الصدر الأعظم كوپريلي محمد باشا يحد من عددهم، حتى جاء القرن الثامن عشر ليتراوح عدد وزراء القبة بين اثنين إلى ثلاثة في أوائل ذلك القرن، إلى أن انقطع تعيين هؤلاء الوزراء بعد عام ١٧٣١م. وكان السبب وراء ذلك هو انتقال كافة الصلاحيات والسلطات التنفيذية إلى "الباب العالي"، وتحول الديوان الهمايوني إلى جهاز رمزي. وفي مقابل اختفاء وزراء القبة وقعت زيادة في عدد وزراء الايالات. غير أن هذه المناصب الوزارية بدلاً من أن تعطى للاكفاء ذوي الخبرة من رجال الدولة رأيناها تعطى في الغالب للأشخاص الذين يتركون السراي للعمل خارجه، ومن ثم تضاءل نفوذ الوزراء وقلت هيبتهم. وحاول السلطان سليم الثالث وهو يقوم باصلاحاته أن يقلل من عدد الوزراء، كما أطال مدة وظيفة الوزير حتى يخفف من الفوضى التي كانت تحدث عند تغيير الوزراء كل عام؛ فجعل عملية التغيير لا تحدث إلا مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات(٦٦). وفي القرن التاسع عشر جرى تعيين عدد من النظار برتبة وزير على رأس كل نظارة جرى تشكيلها آنذاك، واستمر ذلك اللقب (ناظر) حتى نهاية الدولة العثمانية.

– **تعيين الوزير وعزله:** كان يتم تعيين الوزير بموجب براءة (برات) أو منشور رسمي(٦٧). وهذه الوثيقة كانت تنص على مهامه وصلاحياته في صيغ معينة. فاذا صدر القرار بتعيينه وجب عليه أن يقدم للمسئولين قدراً من الهدايا والتحف يطلق عليها (پيشكش وجائزه)، ويحصل السلطان على القسم الأعظم منها. فقد كانت العادة أن يقدم وزير القبة الجديد للسلطان أثنى عشر ضعف الهدايا التي يقدمها للآخرين. ففي عام ١٦٢٠م كان (پيشكش) حسين باشا الذي قدمه إلى السلطان عندما رقي من بكلربكي الروملي إلى وزير قبةِ اثني عشر ضعف ما قدمه للآخرين من التحف الفضية وحرير (سَراسَر) والمخمل والأطلس الكمخة والديباء وحرير الدارائي والغلمان والخيول وغيرها(٦٨). كما جرت العادة أن يقدم الصدر الأعظم لكبار رجال الدولة والموظفين الآخرين الذين شاركوا في اتمام اجراءات تعيين الوزير الجديد قدراً من "الجوائز" يتفاوت من

---

(٦٦) – للتعرف على تطور الأحداث أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 186-196.

(٦٧) – يضم الأرشيف العثماني عدداً كبيراً من براءات ومراسيم تعيين وزراء الإيالات، أما وزراء القبة فلا نكاد نعثر لهم على شئ.

(٦٨) – أنظر الأرشيف العثماني (KK. Teşrifat Defteri, Husisî, nr. 3) ونقلاً عنه: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 194-95.

شخص لآخر(٦٩). وكان على الوزير أن يسدد نوعين من الضرائب، أحدهما باسم (طوغ جائزه سى) أي جائزة الطوغ*، والثاني باسم (منصب جائزه سى) أي جائزة المنصب. وهو قدر يتفاوت بتفاوت موارد الولاية التي يجري تعيينه عليها. ويحصل الوزير على ثلاثة أطواغ وسنجق [علم أو راية]. وكان رئيس الكُتّاب مكلفاً بحمل منشور التعيين إلى الوزير الجديد في مقره. ويقضي القانون بان يحفظه الوزير في قطعة من حرير الأطلس الأخضر.

وكان تعيين الوزير محدداً بمدة معينة، فاذا أبقي في منصبه بعد انقضائها أطلقوا على هذه الحالة اسم (ابقاء)، وإذا وجهوا ذلك لأحد غيره أطلقوا على تلك الحالة اسم (توجيه). فكان يحصل في حالة الابقاء عليه على "براءة ابقاء" أو "براءة مقرر". وكانت تجري العادة أن يقدم الوزير الذي أبقي في منصبه هدايا مختلفة للمعنيين وعلى رأسهم الصدر الأعظم. ويخضع الوزير للتحقيق والمساءلة إذا حدث وقدمت فيه شكوى لسوء استعمال الوظيفة أو لظلم أوقعه باحدهم، فتجري محاكمته، حتى لقد يصل الأمر إلى عدم الاكتفاء بعزلة فيصدر الحكم باعدامه. وفي هذه

---

(٦٩) – للتعرف على مقدار تلك "الجائزة" ومدى انتشارها نذكر مثالا من القرن الثامن عشر لرجل تم تعيينه وزيراً لأول مرة فقام بتوزيع جوائز على النحو التالي:

٣٠,٠٠٠ اقجة للصدر الأعظم

١٠,٠٠٠ اقجة لوكيل الصدر الأعظم

٣,٥٠٠ اقجة بدل معاطف فراء وجواد وملابس

٣,٠٠٠ اقجة رسوم منح براءة الوزارة وخلعة وجواد لرئيس الكتاب

٢,٠٠٠ اقجة وخلعة وجواد للنشانجى

٢,٠٠٠ اقجة بدل خلعة وجواد لكبير الجاويشية (چاوش باشى).

١,٥٠٠ اقجة لأمير العلم (مير علم) مقابل تسليمه الطوغ والسنجق.

٥٠٠ اقجة لكل من التذكرجية من الدرجة الأولى والثانية وللمكتوبجى والكاتب والبكلكجى والآمدْجى.

– عدد آخر من الجوائز ومقدار معين لمعاون (سر خليفه) المكتوبجى وكاتبه ورجال الصدر الأعظم والتشريفاتي ومن يعمل تحت امرتهم.

– ٢٤١ اقجة رسوم تسلم العلم

٤٥٠ اقجة رسوم تسلم الطوغ

أي أن مجموع ما أنفقه من جوائز يبلغ ٦٤,٨٧٥ اقجة، وهو ما يساوي ١٣٠ كيساً بحساب الأكياس، أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 200. نقلاً عن الأرشيف العثماني (جودت، داخليه، رقم ٨٤٨٠).

* أنظر النجمة التي تلي الهامش رقم ٢٣ في الباب الرابع.

الحالة كانت تسترد الدولة منه علامة الوزارة وهي الأطواغ والسنجق. وحتى لو صدر الحكم باعدام الوزير فلا تصح أبداً اهانته، فيجري تنفيذ الحكم بما يليق بالوزير الذي يمثل هيبة الدولة.

– **مهام الوزير وصلاحياته:** كانت صلاحيات الأعضاء الأصليين في الديوان الهمايوني معروفة محددة، وهؤلاء الأعضاء هم قاضيا العسكر والدفتردار والنشانجي. أما عن وظائف الوزراء فلم نعثر في المصادر على معلومات مهمة تحددها. وهم يعادلون وزراء الدولة في الدول المعاصرة، ويتقدمون على الأعضاء الآخرين في البروتوكول، كما كان عليه الأمر قديماً. ولا توجد وظائف ومهام معينة يضطلع بها وزراء الدولة، ولكنهم كانوا مسئولين عن الادارات العامة والمعاهد العلمية والأجهزة الادارية المختلفة والمؤسسات المستقلة وغيرها من التنظيمات العديدة التي تتولى المهمة التنفيذية بين أجهزة الدولة. ويمكننا عند النظر إلى الخطوط التي تحدد معالم النشأة والوظيفة لدى الوزراء العثمانيين أن نتعرف بشكل عام على مهاراتهم والخدمات التي يقومون بها.

وكان التعيين في الوزارة منذ قيام الدولة حتى عهد السلطان الفاتح يجري من بين رجال الدولة الأكفاء المنحدرين في الغالب من العائلات التركية الأصيلة. فلما جاء الفاتح عدل عن ذلك التقليد وجعل الوزارة محصورة على رجال الدوشيرمة. فقد كانوا يتعلمون في الأندرون ثم "يخرجون" من السراي ليتولوا الوظائف في الايالات سنوات طويلة، ويرتقون إلى الوزراة بعد مدة تتراوح بين عشرين إلى ثلاثين عاماً. ولاشك أن وجود خمسة أو ستة من مثل هؤلاء الرجال المحنكين داخل الديوان الهمايوني وإدلائهم بآرائهم وأفكارهم المهمة اثناء مناقشة شئون البلاد واصدار القرارات الادارية والسياسة في الديوان كان كسباً بالنسبة لادارة الدولة.

وكان من أهم وظائف الوزراء في الديوان وهم يجلسون على يمين الصدر الأعظم بترتيب أقدمية كل منهم، أن يساعدوه بالرأى والمشورة. فاذا كثرت الأعمال وثقلت الأعباء سمح لهم الصدر الأعظم بالمساعدة في دعاوى التيمار على وجه الخصوص، وأذِنَ لهم بمساعدة النشانجي وفي وضع طغراء السلطان على الأحكام والقرارات الصادرة عن الديوان.

وتتضاعف صلاحيات الوزير عندما يشارك في الحروب قائداً على رأس الجيش، ويحصل آنذاك على كورك [معطف الفراء] وريشة * وخنجر تكريماً لذلك المنصب، ويضم في حاشيته

---

* بالتركية: صورغوج، وتعلق على الرأس علامة على الحكم.

عدداً معلوما من الانكشارية والجبجية والطوبجية والسباهية** . كما يحصل أيضا على عدد من الأوراق البيضاء ذات الطغراء ليستخدمها عند اللزوم في عمليات التعيين والعزل، وتناط به صلاحيات واسعة يمارسها باسم السلطان. غير أنه كان في الوقت نفسه مطالباً عند العودة بتقديم الحساب عن كافة الأعمال التي قام بها. وسواء كان الوزير معيناً لقيادة الجيش أو على رأس إحدى الايالات فقد كان من صلاحياته أن ينظر في الدعاوى على امتداد الطريق حتى وصوله إلى موقع وظيفته ويصدر الأحكام فيها(٧٠).

- **موارد الوزير ونفقاته:** نصت قانوننامة الفاتح على أن يخصص للوزير تيمار من نوع الـ (خاص) تتراوح وارداته ما بين مليون إلى مليون ومائتي ألف اقجه في السنة. وهذا القدر من المال قد ظل في الزيادة حتى القرن الثامن عشر ليتناسب مع هبوط سعر الاقجه. وفي مقابل حصول الوزير على ذلك التيمار كان مكلفاً بتجهيز عدد معلوم من جنود الـ (جَبَلو) يشارك بهم في الحروب ضمن جيوش الدولة. وكان لهذه الخواص [التيمارات] موظفون مخصصون يطلق عليهم اسم (ويووده Voyvoda) يتولون جمع وارداتها. أما في القرن الثامن عشر فقد خُصص للوزراء محصول نوعٍ من الضرائب العُرفية كانت تُعرف باسم "إمداد سفريه" أي مساعدة عسكرية، و "إمداد حضريه" أي مساعدة حضرية. ثم شرعوا بعد ذلك يمنحون بعض الولايات للوزراء للحصول فقط على ضرائبها الميرية (بَرْ وَجْهِ مُحَصِّلَلق)، أي أن يجمع الوزير بعض العوائد الخاصة بالدولة في الولاية بطريق "الالتزام".

أما عند إحالة الوزير إلى التقاعد فكان يحصل في البداية على تيمار من نوع الـ "خاص" تبلغ وارداته السنوية ستة أحمال [الحمل مائة ألف اقجه]، ثم رأت الدولة بعد ذلك أن ترصد للوزير المتقاعد مخصصات نقدية أو عينية يطلق عليها اسم "آرپه لق"(٧١).

- **حاشية الوزير:** كان للوزير حاشية كبيرة تضم عدداً من الرجال قد يبدأ بعدة مئات وينتهي بعدة آلاف. وهذا الكبر في حجم الحاشية واكتمالها كان من الأمور الهامة التي يسعى إليها كل وزير، ولاسيما إذا كان من الوزراء المعينين على رؤوس الولايات(٧٢).

** اسم يطلق على الجنود الراكبة بوجه عام وعلى الجنود الخيالة أصحاب التيمارات.

(٧٠) - للتعرف على "التوجيهات" التي منحها فرهاد باشا لبعضهم اثناء حملته على ايران والتوجيهات التي منحها ساطرجي محمد باشا اثناء حروبه على النمسا أنظر الأرشيف العثماني: (تصنيف كامل كبه جي، دفاتر الرؤس).

(٧١) - الشعيرية: (آرپه لق) مصدر للدخل الاضافي كان يحصل عليها رجال السيف (سيفيه) ورجال الهيئة العلمية (علميه) من ذوي الدرجة الرفيعة اثناء تأدية الخدمة، وتخصص لهم بعد الانفصال عنها كأجر للتقاعد، أنظر:
(M. Tayyib Gökbilgin "Arpalık", *İA*, I, 592-595; C. Baltacı, "Arpalık". *DİA*, III, 392-393)

٣- **قضاة العسكر** [انظر قسم هيئة رجال العلم]

٤- **الدفترداورن** [انظر قسم التاريخ الاقتصادي].

٥- **النِّشَانْجِي**

وهو الذي يذكر عند العثمانيين أحياناً باسم الطغرائي أوالتوقيعي، وكان آخر الأركان الأصلية الأربعة في الديوان الهمايوني. ومع صعوبة الجزم بالتاريخ الذي بدأ فيه النشانجي يحتل مكانه ضمن التشكيلات المركزية العثمانية فان وجود الطغراء على الوثائق في عهد اورخان الغازي إنما يؤكد الرأي القائل باحتمال وجود النشانجي منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر(٧٣). ولاشك أن وجود هذه الوظيفة لدى الدول الاسلامية السابقة على دولة العثمانيين، ولاسيما عند العباسيين تحت اسم التوقيعي، وعند السلاجقة العظام وسلاجقة الأناضول تحت اسم صاحب الطغراء أو الطغرائي، إنما يدلنا على مدى قدم ذلك الجهاز. وأول معلومات صريحة عن النشانجي نراها في قانوننامة الفاتح؛ إذ ذكرت أنه أحد أركان الديوان، وأن مكانه في البروتوكول [التشريفات] يتغير تبعاً لرتبته إذا كان وزيراً أو بكلربكيا أو أمير سنجق، وإن النشانجي الذي يحمل رتبة أمير سنجق قد يتحول إلى رتبة البكلربكي، وأن مدرسي الداخل ومدرسي الصحن * ودفتردار المال قد يتولوا وظيفة النشانجي، وأن أبناءه يمكن تعيينهم ضمن عساكر المتفرقة براتب يومي قدره ٤٥ اقجه(٧٤). وكان لاستقرار النظم المركزية العثمانية وتطور الاجهزة البيروقراطية في القرن السادس عشر، وتعيين عدد كبير من المنشئين المقتدرين في عهد الفاتح لاشغال ذلك المنصب أن تحول إلى وظيفة مهمة يُعتد بها. غير أن تضاؤل أهمية الديوان الهمايوني مع أواسط القرن السابع عشر اصطحب معه تطوراً جديداً كان في صالح رئيس الكتّاب بينما حدث العكس مع وظيفة النشانجي. فقد انتقل عدد كبير من مهام النشانجي إلى رئيس الكتّاب، حتى أصبح الأخير هو آمر النظام البيروقراطي بدلاً من النشانجي. واستمر الأمر على ذلك حتى تحولت

---

(٧٢) – كان درويش محمد باشا (ت ١٦٥٥م) عند ولايته على بغداد يصحب حاشيةً قوامها ١٠,٠٠٠ رجل من اللوندية وغلمان الداخل (ايچ اوغلان) والأغوات (M. Cavid Baysun "Derviş Mehmed Paşa", *İA*, III, s. 548.).

(٧٣) – أنظر: T.Gökbilgin, "Nişancı", *İA*, IX, 299 ve dv.

* مدرس الصحن هو الذي يتولى التدريس لاحدى مدارس الصحن التي اقامها السلطان الفاتح حول جامعه وعرفت باسم كلية الفاتح، أو لاحدى مدارس صحن السليمانية التي أقامها السلطان سليمان القانوني حول جامعه. وهذا المدرس كان معدوداً من كبار المدرسين العلماء، ويتقاضى راتباً لا يقل عن خمسين اقجة يومياً.

(٧٤) – أنظر: قانوننامة الفاتح، ص ٣٣، ٣٤، ٣٩

وظيفة النشانجي في أواخر القرن الثامن عشر إلى وظيفة رمزية يتولى أمرها أحد الكتبة من فئة المعلمين (خواجگان)، إلى أن أُلغيت عام ١٨٣٦م، وتولى مهامها وصلاحياتها أمين الدفتر (دفتر امينى) وكاتب الطغراء (طغراكش).

أما مؤهلات النشانجية فقد تغيرت هي الأخرى مع مرور الوقت؛ فقد كان يجري تعيينهم في البداية من بين هيئة رجال العلم، ثم لم تلبث الدولة بعد ذلك أن فَضّلت عليهم أرباب القلم (قلم اربابى)، أي فئة الكتبة. وأخذت وظيفة النشانجي مع مقدم القرن السادس عشر تكتسب معالم اكثر وضوحاً، فكان الموظف من قلم الديوان (ديوان قلمى) يصبح أولاً رئيساً للكُتّاب ثم نشانجياً، فاذا لم يكن هناك مرشح مناسب جرى تعيين النشانجي من بين المدرسين.

وكان تعيين النشانجي على ثلاثة مستويات، فقد يكون برتبة وزير أو رتبة بكلربكي أو رتبة أمير سنجق. وتتقرر صلاحياته ومسئولياته ومكانه في البروتوكول تبعاً لرتبته. فاذا كان برتبة وزير تميز في الديوان الهمايوني على قاضي العسكر والدفتردار، وإذا كان لا يحمل رتبة الوزارة فلا يحق له أن يدخل "للعرض" بعد الديوان على الرغم من أنه عضو أساسي. كما كان يحدث أحياناً أن يُدمج منصب وزير القبة مع منصب النشانجي ليتحولا إلى منصب واحد يتولاه شخص واحد.

– **صلاحياته ومسئولياته:** تدلنا مجموعات القوانين (قانوننامه) العثمانية على أن أهم الأعمال التي يتولاها النشانجي هي كتابة الطغراء على الفرمانات والبراءات وغيرها من الوثائق الصادرة باسم السلطان من الديوان الهمايوني. وتشير تلك المجموعات إلى أن اسمي (توقيعى ونيشانجى) جاءا من هنا. وواقع الأمر أن هذه المهمة عمل روتيني في النهاية، إذ يمكن لأحد كتبة الديوان من ذوي الخط الحسن أن يكتب الطغراء على الوثائق التي تستلزم كتابتها. في حين أن قيام النشانجي بكتابة الطغراء على مئات الفرمانات والبراءات الصادرة عن الديوان كل يوم لم يكن بالأمر الهين. فالصلاحية الأساسية للنشانجي هي أن يساعد في حل المشكلات المتعلقة بالقوانين العُرفية باعتباره مفتي القانون (مفتىء قانون)، والأهم من كل ذلك هو سعيه لضمان دوران دولاب العمل بشكل متناغم باعتباره رأس البيروقراطية في مركز الدولة.

ويذكر التوقيعي عبد الرحمن باشا في قانوننامته التي ترجع إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر أن كتابة الطغراء كانت من صلاحياته، وأن الأعمال المتعلقة بالقوانين كانت تجري في مقره هو، وإن الموظف المعروف باسم "المميز" كان يساعده في ذلك، وأن التصحيحات التي يتقرر أجراؤها على دفاتر الدفترخانة كانت من اختصاص النشانجي وحده بفرمان يصدر بذلك،

وأن براءات الجهات التي يصدرها قاضيا العسكر كانت توضع عليها الطغراء ثم تُرسل مع حافظ الكيس (كيسه دار) إلى أمين الورق (كاغد امينى)، وأن أحكام الشكاية [أي أوراقهـا] التـي تصـدر عن الديوان الهمايوني كان يتم إرسالها مجتمعة إلى النشانجي بعد أن يُجري عليها رئيس الكتاب المعاملة اللازمة ثم توضع عليها الطغراء، وأن القوانين العثمانية هي من مسئولية النشانجي، وأنه [أي عبد الحمن باشا] كان يُعرف باسم مفتي القانون (مفتىء قانون). كما ذكر عبد الرحمن باشا أن صلاحيات ومسئوليات النشانجي ومكانه في البروتوكول أمور تتفاوت بتفاوت رتبته، إذا كان وزيراً أو بكلربكياً أو أمير سنجق، وأنه لم يكن يدخل للعرض، ولم يكن هناك وقت معلوم للقائه بالصدر الأعظم، وأن الأنسب كان في الاستئذان أولاً ثم اللقاء(٧٥).

ومن المهام الأخرى التي تُناط بالنشانجي اضطلاعه بترجمة الرسائل العربية والفارسية القادمة من الدول الاسلامية الأخرى وتقديمها. وكان النشانجي حتى عام ١٥٩٩ يرافق السلطان عند الخروج إلى الحرب، أما في ذلك التاريخ فقد رافق اوقچي زاده السردار الأكرم في الحرب، وقضى القانون بعد ذلك بان يكون النشانجي ممن يرافقون السردار الأكرم اثناء الحروب(٧٦).

ومن المعروف أن النشانجي خلال المرحلة التي انتظمت فيها اجتماعات الديوان الهمايوني كان ممن يتصدرون البروتوكول، ويأخذ مكاناً في كافة مراسم الدولة.

- **الدفترخانة**(٧٧): وهي جهاز كان يعمل قديماً تحت إمرة النشانجي، ويتولى إمساك دفاتر تسجيل الأراضي والعقارات وسجلات التيمار ومعاملات الأوقاف، ويقوم على حفظها. فالدفترخانة دائرة أساسية وأرشيف يُفتح ويغلق بخاتم الصدر الأعظم قبل وبعد انعقاد الديوان الهمايوني. وكانت منذ قيام الدولة العثمانية تأخذ مكانها دائما على مقربة من الديوان، حيث تتولى حفظ هذه الدفاتر والسجلات الخاصة باجتماعات الديوان، وتتلقى العرائض القادمة من موظفي الدولة، والشكاوى القادمة من الأهالي. غير أن أحداً لا يعرف التاريخ القاطع الذي ظهرت فيه الدفترخانة. وقد جاء في قانوننامة الفاتح التي ترجع إلى أواسط القرن الخامس عشر فيما يتعلق بأمر فتح الدفترخانة وغلقها عبارة تقول: "وليبق خاتمي الشريف عند الوزير الأعظم، فاذا دعا الأمر إلى فتح وغلق خزانتي ودفترخانتي والختم عليهما فليفعل ذلك في حضور الدفتردارين".

---

(٧٥) - أنظر: قانوننامة التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٥١٥

(٧٦) - أنظر: Ahmet Resmî, *Halifetü'r-rüesâ*, 23; Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, 223.

(٧٧)-للدفترخانه أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 95-110; Erkan Afyoncu, "Defterhane", *DİA*, IX.

كما تشير القانوننامة إلى مكان أمين الدفتر (دفتر اميني) في البروتوكول، وإلى أنه في حالة الترقية يصبح دفتردارا، وتتعرض لكتبة الدفترخانة الآخرين(٧٨). ولما تمركزت البيروقراطية العثمانية واتسع نطاقها ابتداءاً من النصف الثاني من القرن الخامس عشر استتبع ذلك اتساع الدفترخانة، حتى زاد عدد الدفاتر المستخدمة فيها مع بداية القرن السادس عشر، وتضاعف حجم المعلومات التي تحتفظ بها. وكان لاشتراك أمين الدفتر وموظفي الدفترخانة الآخرين في الحروب الهمايونية التي وقعت كثيراً في عهد السلطان سليم الأول وعهد السلطان القانوني بوجه خاص، والنشاط الذي دب في عملية منح التيمارات، وقيام الدولة بثلاث عمليات لتسجيل الأراضي والعقارات على نطاق الامبراطورية خلال القرن السادس عشر أن تضاعف حجم العمل في الدفترخانة وزاد عدد العاملين فيها.

وأمين الدفتر (دفتر امينى) هو آمر الدفترخانة، ويتبع النشانجي أحد أعضاء الديوان الهمايوني. وكان حافظ الكيس (كيسه دار) هو مساعده الأول، فضلاً عن عدد من الكتبة والتلامذه (شاگرد) والملازمين (ملازم) كانوا يعملون تحت إمرته. وهؤلاء الموظفون كان يجري تعيينهم بتوصية من أمين الدفتر، ويتقاضى قسم منهم رواتبه على شكل عُلوفات، أما القسم الآخر فكان من أصحاب التيمار. وكانت تجري عملية تعليم وتدريب الموظفين المقرر عملهم داخل الدفترخانة وحصولهم على القدر اللازم من المعارف والمهارات الأساسية داخل الدفترخانة نفسها، من خلال العلاقة بين الأعلى والأدنى. وأهم المميزات المطلوبة فيهم هي تعرفهم على دقائق حرفة الكتابة والانشاء، واجتنابهم القيام بتحريفات في الأوراق الرسمية، وعدم إفشاء اسرار الدولة. ولوحظ أن عدد العاملين في الدفترخانة منذ القرن السادس عشر وحتى أواسط القرن السابع عشر كان في اطراد مستمر، حتى أصبح يتراوح بين ٨٥-٩٠ موظفاً، ثم لم يلبث أن أخذ في التناقص بعد ذلك(٧٩).

- **نظام العمل في الدفترخانة:** كانت الدفتر خانة من أكثر الدوائر الرسمية ازدحاماً بالعمل داخل أجهزة الدولة المركزية، ولأنها تتلقى العرائض والطلبات القادمة من الأجهزة المركزية الأخرى لنقلها إلى الديوان الهمايوني فكانت هي المكان الذي يُسأل فيه باستمرار عن الاجراءات والمعاملات الخاصة بالفترات السابقة.

---

(٧٨) - أنظر قانوننامة الفاتح، ص ٣٦،٤٤،٤٦.

(٧٩) - أنظر: Feridun Emecen, "Sefere Götürülen Defterlerin Defteri", *Prof.Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul 1991, s. 248-249.

وكانت عملية تسجيل وحصر الأراضي والعقارات [ويطلق عليها في الاصطلاح العثماني: تحرير] هي أهم أعمال الدفترخانة، وهي إجراء يجري عقب فتح البلد وضَمِّه لأراضي الدولة مباشرة، وعندئذ يتقرر الوضع القانوني لتلك المنطقة، أي حصر أنواع [التيمار والوقف والملك] من الأراضي وحاصلاتها وضرائبها. وهذا التسجيل الأولي كان مهماً للغاية. وعمليات التسجيل بما تعنيه من حصر مساحي لكافة الممالك العثمانية على مراحل معينة قد أصبحت فيما بعد عملاً مكلفاً يقتضي موارد مالية كبيرة وطاقة عمالة واسعة ومهارات عالية. ففي القرن السادس عشر الذي يمثل عهد قوة الدولة كانت تجري تلك العملية بفواصل زمنية معينة، بينما لم تحدث بانتظام في القرن السابع عشر. ويشير لطفي باشا إلى ضرورة تكرار عملية التسجيل كل ثلاثين سنة حتى تتأكد صحتها، وألى أهمية التحقق من صحة المعلومات التي هي أساس العملية(٨٠). ويقوم بها فريق كبير من موظفي المركز والموظفين المحليين، وعلى رأسهم مسئول يطلق عليه اسم (ايل يازيجى) أو (محرر ولايت) أي كاتب الولاية أو محررها، ويساعدهم باستمرار قاضي المنطقة، فيطوفون في كل مكان ويطلعون على كافة الوثائق الموجودة في أيدي الأهالي، ويسجلونها ويحصرون اعتراضاتهم. ثم تنقل تلك المعلومات إلى استانبول وتجري مقارنتها بما هو مدون في الدفاتر القديمة (دفتر كهنه)، ويقومون هناك بعمل نسختين لعملية التسجيل الجديدة في دفترين مستقلين. والنسخة الثانية يضعون على صدرها طغراء السلطان ثم ترسل إلى بكلربكي الولاية المعنية حتى يرجع إليها عند اللزوم، بينما تُحفظ النسخة الأولى في الدفترخانة. فاذا ظهرت فروق بين الدفترين مع مرور الوقت اثناء التطبيق كانت تصدر الفرمانات والفتاوى بالرجوع إلى نسخة الدفترخانة.

وكان يُمسك بها عدد من الدفاتر تحت اسم (مُفَصَّل واجمال وروزنامجه و دَرْدَسْت) وغيرها، فتشكلت تبعاً لتلك الدفاتر دوائر خاصة بمسكها. وكان السنجق هو الوحدة الأساسية في التقسيم الاداري، وهذه الدفاتر هي التي تسجل بها كافة التفاصيل المتعلقة بتسجيل (تحرير) الأراضي، إذ تضم أسماء السكان المكلفين بدفع الضرائب فرداً فرداً، والوضع القانوني للسنجق والضرائب المستحقة عليه، كما تضم في بدايتها بوجه عام قانوننامة السنجق نفسه(٨١). ودفاتر الإجمال يجري

(٨٠) - "ومن القانون أن يتولى الديوان ضبط دفاتر الرعايا، وتجري عملية التحرير مرة كل ثلاثين عاماً، فيتم استخراج أسماء الموتى والمرضى من الدفاتر ويعاد التسجيل من جديد" (آصفنامه ، ص٤٠).

(٨١) - للتعرف على قانوننامات الأراضي أنظر:

إعدادها مع الاستعانة بدفاتر المفصل، فتذكر الموارد الخاصة بالدولة والمتصرفين عليها، والوحدات الادارية الموجودة في السنجق ومجموع الدخل الذي يأتي منها. أما دفاتر الروزنامجه فكانوا يستخدمونها لتدوين المعاملات اليومية، كما يسجلون فيها براءات التيمار التي يجري إعدادها بسبب التعيينات الجديدة (توجيه) والترقيات والنقل وغير ذلك. بينما كانت دفاتر الـ "دردست" تضم قوائم الأماكن التي تشكل نواة التيمار، والتغيرات التي تطرأ عليها، ومن ثم فان هذه الدفاتر كانت تيسر كثيراً عملية تتبع التيمارات المحلولة [الشاغرة] عن أصحابها.

وتجري المعاملات والاجراءات الرسمية في الأقلام اعتماداً على تلك الدفاتر، ويُشار إلى التغيرات الطارئة على هوامشها. وكان اجراء التغيير على قيود الدفاتر أو القيام بعملية تصحيح فيها من صلاحيات النشانجي وحده، يقوم بها بناءاً على فرمان من السلطان. وكان يكتب في ركن من الفرمان الصادر خطاباً إليه والمكتوبة طغراؤه من قِبل الصدر الأعظم عبارة "فليحضر دفتره" (دفترى گله)، ثم يُرسل الفرمان إلى أمين الدفتر، فيقوم الأخير بتسليمه إلى حافظ الكيس (كيسه دار) حتى يسلمه هو الآخر إلى النشانجي. وبعد أن تتم عملية التصحيح في الدفتر يعاد إلى موضعه، حيث يضع أمين الدفتر إلى جانبه فرمان التصحيح المذكور(٨٢).

وكان من الأمور المعتادة أثناء الحرب أن يخرج مع الجيش عدد من دفاتر الدفترخانة الخاصة بفترة معينة، فتنقل ضمن تدابير أمن مشددة، ويجري فيها تسجيل التيمارات الممنوحة، واجراء التغييرات الأخرى في وقتها ومكانها.

وتُحفظ الدفاتر داخل الدفترخانة في صناديق مرتبة تبعاً لأسماء الايالات. ونظراً لأن الدفترخانة ذات صلة وثيقة باعمال الديوان وتابعة للنشانجي فقد كانت توجد حتى القرن الثامن عشر بجوار المبنى المعروف باسم "تحت القبة" (قبه آلتى) الذي ينعقد فيه الديوان الهمايوني، ثم انتقلت بعد ذلك التاريخ الى "سراي ابراهيم باشا" في حي السلطان أحمد، ثم لم تلبث بعد تأسيس "نظارة الدفتر الخاقاني" (دفتر خاقانى نظارتى) عام ١٨٧١م أن انتقلت إلى تلك النظارة.

ولاتزال الدفاتر المختلفة الخاصة بالدفترخانة محفوظة في مكانين؛ أحدهما يضم القسم الأكبر منها وهو "أرشيف رئاسة الوزراء العثماني" في استانبول، والقسم الثاني منها في "ارشيف

Ö.L.Barkan, *Kanunlar;* H.W. Loowry, "The Ottoman Liva Kanunnâmes contained in the Defter-i Hakani", *OA*, II, İstanbul 1981, s. 43-74; Ahmet Akgündüz, *Osmanlı Kanunnâmeleri*, İstanbul 1990-1993, II-VI.

(٨٢) - أنظر قانوننامة التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٥١٥

السجلات القديمة" (قيود قديمه ارشيفى) التابع للمديرية العامة للمساحة والشهر العقاري (طابو كاداسترو كنل مديرلگى) في انقرة(٨٣).

رابعاً- أقلام الديوان الهمايوني

١- **رئيسُ الكُتَّاب**: وهو الشخص الذي يأتي ترتيبه بعد "الأركان الأربعة" (اركان اربعه) في الديوان الهمايوني [الوزراء وقاضيا العسكر والدفتردارون والنشانجي]، وهو الآمر على كافة أقلام الديوان، والمسئول عن المعاملات والاجراءات الجارية فيه، ومن ثم زاد نفوذه وحظي بالأهمية منذ القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، حتى تغير لقبه في النهاية ليتحول إلى ناظر الخارجية. وعلى الرغم من أننا لا نعلم متى ظهرت وظيفة رئيس الكُتَّاب إلا أن اشارة قانوننامة الفاتح إلى وضعها القانوني ومهامها، ثم دقة أسلوب وثائق الفترة المبكرة وسلامة تعابيرها إنما تدلنا على أن تلك الوظيفة كانت موجودة في الدولة العثمانية منذ وقت مبكر. وقد كان يوجد في الدول الاسلامية والتركية قبل العثمانيين قلم وآمر للمعاملات يُناظر رئيس الكتاب أطلقوا عليه اسم ديوان الانشاء وديوان الرسائل.

وكان رئيس الكتاب مطلعاً بحكم وظيفته على أكثر الأوراق سرية في الدولة، واقفاً على كافة الأمور الخارجية والداخلية، مما جعله باستمرار صاحب الكلمة في المجال السياسي والدبلوماسي على السواء. فقد كان سفراء الدول الأجنبية ومترجموها يتحدثون عنه باعتباره المسئول عن الشئون الخارجية.

وواقع الأمر أننا لو وضعنا في الاعتبار أن رئيس الكتاب كان حتى القرن التاسع عشر هو الآمر على قلم البكلكجى (بكلكجى قلمى) وقلم الرؤس (رؤس قلمى) وقلم التحويل (تحويل قلمى) وقلم الآمدي (آمدى قلمى) لأدركنا بسهولة أنه لم يكن مسئولاً فحسب عن الأمور الخارجية، بل كان يشرف على كافة المعاملات والاجراءات المتعلقة بامور الأوقاف ومنح التيمارات والتعيين في الوظائف الكبيرة والصغيرة والمكاتبات المتبادلة مع الدول الأخرى وغيرها من الأمور الجارية في تلك الأقلام. ولما حظيت الدبلوماسية بأهمية عظيمة بعد القرن السابع عشر، وكان رئيس الكتاب هو أكثر المسئولين معرفةً بها كان ذلك من الأمور التي جعلته في وضع الناظر [الوزير]المسئول عن الشئون الخارجية بصورة مباشرة.

---

(٨٣) – للتعرف على أنواع دفاتر الدفترخانة في الأرشيف العثماني والقائمة الخاصة بها أنظر:
Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, Ankara I992, s. 184-230.

وبعد أن يستكمل رئيس الكتاب تعليمه الأساسي كان يجري تدريبه وتنشئته داخل أقلام الديوان، فاذا تميز على أقرانه تحول من كاتب تذاكر (تذكره جى) إلى رئيس كتاب. وقد نصت قانوننامة التوقيعي (توقيعى قانوننامه سى) في القرن السابع عشر تحت عنوان (قانون رئيس الكتاب افندى) على أن من مهامه التوقيع بالحرف الأول على الأحكام والبراءات الصادرة عن الديوان الهمايوني بعد تصحيحها، وإعداد الرؤس [أوامر منح الوظائف والرتب] والتلخيصات [على عروض الصدر الأعظم الموجهة إلى السلطان]، والاشراف على ترجمة الرسائل، وتصحيح الرسائل الصادرة عن الديوان. كما نصت على أنه في حالة غياب كبير التذكرجية (بيوك تذكره جى) أن يقوم رئيس الكتاب بتلاوة العرائض بدلاً منه، وكتابة البويرلدي على الكتابات المتعلقة بالقانون في داره هو ثم تقديمها للصدر الأعظم، ووضع التلخيصات التي كتبها داخل كيس ثم تقديمها للصدر الأعظم قبل الشروع في سماع الدعاوى في اجتماعات الديوان. وكان يرتدي مثل بقية كتبة الديوان قفطاناً من الصوف تحته آخر من القطن، ويضع على رأسه ما يُعرف باسم (مُجَوَّزه) أو (سليميه). وهو على الرغم من عدم حصوله على رتبة إلاّ أنه يتقدم على كافة معلمي، أي كتبة الديوان (خواجگان ديوان) ما عدا الدفتردارين، وعلى كتبة المالية وكتبة الأحكام. وكان يأتي إلى الديوان مبكراً وينصرف منه متأخراً(٨٤).

وعندما يصاحب رئيس الكتاب الصدر الأعظم في الحرب كان يترك في استانبول وكيلاً عنه يُعرف باسم رئيس الركاب (ركاب رئيسى)، وهو في الغالب كبير التذكرجية (بيوك تذكره جى). واذا جرت ترقيته كان يتحول حسب قانوننامة الفاتح إلى نشانجى أو دفتردار. فهناك جلال زاده مصطفى چلبى وفريدون بك وحمزة باشا واوقچى زاده كانوا رؤساء كُتّاب، ثم ترقوا إلى نشانجى. كما ان هناك من ترقوا من وظيفة النشانجى والدفتردار إلى الوزارة والبكلربكية، بل وإلى الصدارة العظمى، مثل رامي محمد باشا وراغب باشا وخليل حامد باشا، الذين كانوا رؤساء كُتّاب. وهناك أيضا من رؤساء الكتاب مَنْ جرى عزلهم ونفيهم، بل وحتى إعدامهم لتهمٍ أسندت إليهم.

كان رئيس الكتاب تابعاً للنشانجي أحد أركان الديوان، ولكن عندما فَقَدَ الديوان الهمايوني أهميته ابتداءًا من أواسط القرن السابع عشر وتحولت أمور الدولة إلى الباب الآصفي (باب آصفى) أصبح النشانجي في الدرجة الثانية، بينما تقدم عليه رئيس الكتاب، فقد كشف رئيس

(٨٤) – أنظر قانوننامة التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٥١٧-٥١٨.

الكتاب رامي محمد باشا عن مهارة فائقة في المفاوضات التي جرت في معاهدة قارلوفجة عام ١٦٩٩م مما جعل ذلك المنصب يأخذ وضعاً بارزاً. وابتداءًا من أوائل القرن الثامن عشر كان يقوم كل يوم باعداد التلخيصات والكتابات اللازمة في الباب الآصفي، وبعد أن يُطلع الصدر الأعظم عليها يرسلها إلى السراي. وكان من صلاحياته أن يضع كلمة أو أشارة "صَحّ" على الكتابات التي يحررها هو، مما يعني أنه هو الذي أعد تلك الأوراق، أو اطلع عليها وتأكد من صحة كتابتها. وفي أواخر ذلك القرن كانت الفرمانات التي تحمل الطغراء ولا تحمل تلك الاشارة لا يعتد بأمرها. وكان رئيس الكتاب مكلفاً بقراءة الخطوط الهمايونية (خط همايون) التي يرسلها السلطان من حين لآخر إلى الصدر الأعظم على مسامع هيئة الديوان.

وعلى ذلك نرى أن رئيس الكتاب في القرن الثامن عشر أصبح – مع بقائه على رأس أقلام الديوان الأخرى– اكثر المسئولين صلاحية في الشئون الخارجية بوجه خاص، فقد كان هو الواسطة بين الباب العالي (باب عالى) وبين ممثلي الدول الأجنبية والسفراء ومترجميهم، فاصبح على ذلك النحو هو المسئول الأول عن الشئون الديبلوماسية ضمنياً. ورغم اتساع هذه الصلاحية فلم يكن رئيس الكتاب معدوداً ضمن أركان الدولة حتى عام ١٨٣٦م الذي أصبح فيه وزيراً للخارجية، بل كان واحداً ضمن رجال الباب العالي. لأن أركان الدولة من حقهم أن يُدلوا برأيهم في الديوان ويتصدروه عند الجلوس. أما رئيس الكتاب فلم يكن من حقه في ديوان الصدر الأعظم أن يفعل ذلك، كما كان يجلس فوق سجادة على الأرض وليس على الأريكة. وكانت لرئيس الكتاب مهمة أيضا في إعداد الأوراق الخاصة بالصُّرة الهمايونية (صرهء همايون)؛ فقد كان عليه في اليوم السابق على خروج محمل الصرة أن يحمل إلى السراي الرسالة الهمايونية (نامهء همايون) التي حُررت في الباب العالي إلى أمير مكة، فيُسلمها لمن يدعى اغا السراري (قيزلر اغاسى)، وتجري هناك مراسم إلباسه الكرك تكريماً له. كما جرت العادة عند عزل شيخ الاسلام أن يقوم رئيس الكتاب بتبليغه ذلك الأمر، وليس رئيس الجاويشية (جاوش باشى) تقديراً لمكانته.

وقد عُرفت دائرة رئيس الكتاب باسم قلم الرئيس (رئيس قلمى)، وأهم مساعديه هو حافظ كيس الرئيس (رئيس كيسه دارى)، الذي كانت مهمته المحافظة على الأوراق في قلم الرئيس وإدارة المعاملات والاجراءات وايصال الأوراق التي تحمل كلمة (رسيد) أي "صَحّ" إلى الجهة المعنية بها، وتحصيل الرسوم الخاصة بالقلم، وتقديم معلومات مكتوبة حول المعاملات

والتطورات الخاصة بالصدارة العظمى والمناصب المنوطة بها(٨٥). كما كانت أقلام التحويل والرؤس والآمدي وقلم البكلكجي على رأسها بمثابة أقلام معاونة لرئيس الكتاب(٨٦).

٢- **الأقلام الأساسية**

- **قلم البكلكجى أو قلم الديوان:** وهو أول أقلام الديوان الهمايوني وأهمها، غير أننا لا نعلم متى تأسس. ويذكر أحمد رسمي أفندي أنه ظهر بعد عام ١٦٥٠م، ومع ذلك فهناك وثائق تسبق هذا التاريخ وردت فيها كلمة (بكلكجى). فالواقع يقتضي أن يوجد لدى العثمانيين منذ تشكيل الديوان الهمايوني قلم يشبه قلم البكلكجي، حتى ولو كان مختلفاً في الاسم. وهذا القلم كان هو الادارة التي تتولى الاحتفاظ بقرارات الديوان الهمايوني، وتتولى تحويل الأوراق الخاصة بالموضوعات التي نوقشت فيه إلى الجهة المعنية، وتقوم بكتابة النسخ اللازمة من الأوامر والأحكام الصادرة. كذلك فان تنظيم معاملات الديوان في غير مجال الشرع وتقديمها للجهات المعنية، وإمساك دفاتر الديوان، وإعداد نصوص المعاهدات والفرمانات والخطوط الهمايونية والرسائل الهمايونية كانت من مهمات ذلك القلم. ويذكر دوسون أن إعداد النظم والقوانين العسكرية والمدنية والاحتفاظ بالمعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية، وإصدار كافة الأوامر والفرمانات في غير النواحي المالية كان من اختصاص قلم البكلكجي(٨٧). ويقوم قلم البكلكجي بامساك عدد من الدفاتر التي ظهرت في تواريخ مختلفة مثل:

دفاتر الاحكام، ودفاتر المهمة، ودفاتر الشكاية القديمة (عتيق شكايت)، ودفاتر المهمة السرية (مهمهء مكتوم)، ودفاتر مهمة مصر، ودفاتر الرسائل الهمايونية (نامهء همايون)، ودفاتر المقاولات (مقاوله نامه)، ودفاتر الامتياز، ودفاتر المقتضى، ودفاتر التوجيهات المدنية (توجيهات مُلْكيه) أي التعيين في الوظائف المدنية، ودفاتر الكنائس، ودفاتر الشهبندر، ودفاتر مجلس التنظيمات (مجلس تنظيمات) وغير ذلك.

والبكلكجي هو آمر ذلك القلم، ويساعده موظف باسم حافظ كيس البكلكجي (بكلكجى كيسه دارى)، إذ كان هذا الأخير مسئولاً عن كتابة الأوراق ومتابعة المعاملات والاجراءات، والاشراف على الكتبة الآخرين في القلم. كما كان يضم القلم مميزاً يقوم بمراجعة ما حرره الكتبة، وموظفاً

---

(٨٥) – أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 245.

(٨٦) – لرئيس الكتّاب أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 245 s.242-48; İnalcık, "Reis-ül-küttab" *İA*, IX, 671-683.

(٨٧) – أنظر: d'Ohsson, *Tableau Général de l'Empire Ottomane,* VII, 160

يُعرف بالـ (قانونجى) يتابع انسجام الأوامر والأحكام الصادرة مع القوانين والنظم، وموظفاً يُعرف بالـ (إعلامجى) يقوم بتنظيم تقارير عن الأعمال الجارية في الدوائر المختلفة. وقد جرى عام ١٨٧٢م تنظيم لقلم البكلكجي، وأصبح بموجبه يتشكل من حافظ الكيس وموظف القانون الذي يعمل تحت إمرة المميز، وموظفيْن اثنيْن باسم (مقابله جى)، وآخريْن باسم (خلاصه مأمورى)، و (باش دفترى) واحد، واربعة آخرين باسم (دفترى)، وعدد كبير من الكتبة. وهؤلاء الموظفون كانوا يبلغون اربعين رجلاً ومقسمين إلى ثلاث فئات. كما كان يوجد إلى جانب هؤلاء عدد كبير من الملازمين. وقد استمر القلم حتى نهاية الدولة العثمانية، وذكرته السالنامات، أي التقاويم الرسمية(٨٨).

– **قلم التحويل:** ويطلق عليه أيضا قلم النشان أو الكيس، وكانت تُمسك فيه: أ) براءات تعيين قضاة الايالات المعروفين باسم الموالي، وبراءات الوزراء والبكلربكية وأمراء السناجق. ب) مدونات وسجلات الزعامات (زعامت) والتيمارات. فعندما يُمنح أحدهم زعامة أو تيماراً كانت تُرسل أوراقه أولاً إلى الدفترخانة حتى تُوضع عليها المعلومات اللازمة، ثم تُرسل إلى قلم التحويل.

ففي هذا القلم تُعد براءات تعيين الوزراء والبكلربكية وأمراء السناجق، وتُعد معها فرمانات التوجيه [أي التعيين] التي تُقدم معها، وتذاكر التحويل (تحويل تذكره لرى) اللازمة لمنح التيمارات والزعامات المحلولة، أي الشاغرة. ويقوم القلم بتحصيل رسم معين على بعض الوثائق التي يُصدرها، فيحصل رئيس الكتاب على قسم من حاصلات ذلك الرسم. وكان حافظ كيس التحويل (تحويل كيسه دارى) هو آمر قلم التحويل.

ونلاحظ بعد تنظيم جرى على ذلك القلم عام ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م) أنه كان يضم عدداً من الكتبة والملازمين يعملون تحت إمرة حافظ كيس القلم والمميز. وأقر التنظيم مهام القلم في تقديم الرتب والمناصب بدايةً من قضاء العسكر حتى قضاء إزمير، ومنح الجرايات من نوع "آرپه لق"، وإصدار البراءات الخاصة بالتيمارات والزعامات وبراءات التملك (ملكنامه) والإعفاء (معافنامه). فبعد أن يقوم المميز وحافظ الكيس بفحص الأوراق القادمة وتصحيحها تُرسل إلى قلم

---

(٨٨) – للمزيد من المعلومات أنظر: M. İpşirli "Beylikçi", *DİA*, VI, 78-79.

البكلكجي، وبعد أن يطّلع عليها البكلكجي في النهاية توضع عليها كلمة "فلْيُكتب" (يازيله)، ثم يُكتب الفرمان الخاص بها. وكان قلم التحويل يحتفظ بالمئات من الدفاتر حول تلك الموضوعات(٨٩).

– **قلم الرؤس:** وكان يقوم بناءاً على التذاكر الصادرة عن الدوائر المعنية باعداد براءات وفرمانات تعيين موظفي الأوقاف والقائمين على الخدمات الدينية، والكتبة في كافة الأقلام كباراً وصغاراً، وأغوات السراي وخدامه، ومحافظي القلاع وجنودها(٩٠). ويقوم هذا القلم بتسجيل كافة المعاملات في دفاتر الرؤس، وتعد البراءات التي ستقدم إلى الأشخاص استناداً على وثائق الرؤس التي يصدرها هذا القلم.

ونظراً لأنه كان من اكثر اقلام الديوان الهمايوني ازدحاماً بالمعاملات فقد كان يضم عدداً من الكتبة والتلامذة (شاگرد) وغيرهم وصل في القرن الثامن عشر إلى مائة وخمسين موظفاً.

ويقوم قلم الرؤس بامساك ثلاثة أنواع من سندات الرؤس، الأول لشيخ الاسلام وقاضي استانبول وقضاة البلاد الثلاثة (بلاد ثلاثه) (اوسكودار، ايوب، غلطه)، والثاني للعاملين في الأوقاف التي يشرف عليها أغا دار السعادة، والثالث للعاملين في القلاع، أما سندات رؤس العاملين بالأوقاف التي يشرف عليها الصدر الأعظم والطوائف العسكرية المختلفة فلأنها تُقدم من الجيش أثناء اشتراك الجنود في الحرب فقد كان يطلق عليها اسم "رؤس الجيش" (اردو رؤسلرى). بينما كانت رؤس الركاب الهمايوني (ركاب همايون رؤسلرى) تنقسم إلى قسمين؛ رؤس الروزنامجه الصغيرة (كوچوک روزنامجه رؤسلرى) ورؤس قلم المشاة (پياده قلمى رؤسلرى).

– **قلم الآمدي:** وهو القلم الرابع ضمن أقلام الديوان الهمايوني، وتأسس في القرن الثامن عشر. وكانت مهمته الاضطلاع بالتلخيصات والتقارير (تقرير) التي يكتبها الصدر الأعظم للسلطان وكافة المكاتبات التي تُرسل إلى الدول الأجنبية، والاحتفاظ بها أو بصور منها. كما كان يتولى الآمدي عملية تبييض ما هو مهم من الكتابات التي يكتبها رئيس الكتاب إلى الصدر الأعظم، أو يكتبها الصدر الأعظم إلى السلطان مباشرة. فلما انتقلت إدارة الدولة إلى الباب العالي أصبحت تتم أغلب مكاتبات الصدر الأعظم عن طريق قلم الآمدي. ولما أقامت الدولة سفارات

---

(٨٩) –للتعرف على تلك الدفاتر أنظر: *Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi*, s. 122-141.

(٩٠) – أنظر: İnalcık, "Reis-ül-küttab, *İA*, IX, 675.

دائمة لها في أوربا بعد عام ١٧٩٣م كانت مهمته الاحتفاظ بسجلات التقارير (رابور) القادمة من السفراء، وحل شفرتها وكتابة الرد عليها. فازدادت أهميته، وظل قائماً حتى نهاية الدولة العثمانية.

٣- الأقلام التابعة

- **قلم التشريفات:** عُرفت التشريفات [البروتوكول] باصولها وقواعدها في الدولة العثمانية من قديم، غير أن تنظيمها كادارة لم يظهر إلاّ في عهد السلطان سليمان القانوني. إذ زادت قواعدها وأصولها في السراي وفي الديوان الهمايوني والمجالات الأخرى على السواء لتتلائم مع كبر حجم الدولة وزيادة هيبتها، واقتضى الأمر أن تكون هناك إدارة مسئولة تتولى مهمة التشريفات حتى لا يقع في المراسم والاحتفالات ما يسيء إلى هيبة الدولة ومكانة رجالاتها. وكانت المجالات والمناسبات التي طُبقت فيها قواعد التشريفات عند العثمانيين جد متباينة؛ فهناك الاحتفال بجلوس السلطان على العرش، والاحتفال بتمنطقه السيف، ومناسبات ميلاد ووفاة الأمراء والأميرات، وأعراس الأميرات، وختان الأمراء، والخروج إلى الحرب والعودة منها، وإقلاع الاسطول البحري أو تدشين إحدى السفن، وتوزيع العُلوفات [أي الرواتب] على الجند، والاحتفال بالاعياد والموالد، واستقبال السفراء، وارتداء الخلعة بمناسبة التعيين في الوظائف، والاجتماعات المختلفة التي تقام في السراي وغيرها من الأمور الكثيرة التي تُطبق فيها أصول التشريفات. وكان مسئول التشريفات (تشريفاتجى) تابعاً في أول الأمر للديوان الهمايوني، ثم جرى نقله في زمن السلطان أحمد الثالث الى "باب الباشا" (پاشا قاپيسى).

وكان يتكون قلم التشريفات من رئيسه التشريفاتجي ثم حافظ كيس التشريفات (تشريفات كيسه دارى) وخليفة التشريفات (تشريفات خليفه سى) وموظف القفطان (قفطانجى باشى) ومساعد حافظ الكيس (كيسه دار يماغى) وعدد من التلاميذ يمكنهم بعد التدريب أن يحلوا محل مساعد حافظ الكيس عندما يشغر. ويمسك قلم التشريفات ثلاثة دفاتر رئيسية، أحدها باسم دفتر اليومية (يوميه) والثاني باسم دفتر المفصّل (مفصّل) والثالث للأمور المتفرقة (متفرق). والنوع الأول كان يتتبع تاريخ اليوم، فيسجل أسماء الأشخاص المقدمين للسلطان، والخلع التي حصلوا عليها، ويوجز المصروفات التي أنفقت على الولائم، واستقبال السفراء ومراسم الديوان الهمايوني. أما الثاني وهو دفتر المفصل فكان يسجل بالتفصيل مراسم جلوس السلطان على العرش، ومراسم التهاني في الأعياد، ومواكب الموالد، واستقبال السفراء، وموكب تقليد السيف للسلطان، وموكب الصُّرة، ومراسم الجنازات، ودواوين صرف العُلوفة والعرض، وأصول التشريفات التي تجري على كبار

رجال الدولة. بينما يسجلون في دفاتر الأمور المتفرقة أنواع الخلع المقدمة وعددها والأقمشة المشتراة ونفقات الولائم وغير ذلك.

وتُحفظ دفاتر التشريفات في الخزانة، فاذا دعا الأمر للنظر في شئ، أو ظهر اختلاف حول أمر من الأمور أخرجت للنظر فيها(٩١). وهناك عدد من كتب التشريفات المعتبرة وضعها رجال عملوا في وظيفة التشريفات، أو اشخاص كان لهم شغف بها. ومن أشهر تلك الكتب كتابٌ وَضَعه نائلي عبد الله باشا (ت ١٧٥٨م) تحت اسم "مقدمة في قوانين التشريفات" (مقدمهء قوانين تشريفات)(٩٢)، وآخر وضعه محمد بن أحمد بعنوان "دفتر التشريفات" (تشريفات دفترى)(٩٣)، والكتاب الذي وضعه أسعد افندي باسم "التشريفات القديمة" (تشريفات قديمه)(٩٤).

- **قلم تسجيل الوقائع (وَقْعَه نُويسلِك)**: بدأت كتابة التاريخ الرسمي عند العثمانيين بما عُرف بكتابة الشهنامة (شهنامه جيلك). ومع وجود بعض المحاولات في هذا الموضوع على أيام السلطان الفاتح والسلطان بايزيد الثاني إلاّ أن ظهور ذلك الجهاز بالمعنى الحقيقي وقع في عهد السلطان سليمان القانوني. وكتابة الشهنامة -التي هي نوع أدبي وتاريخي يرجع أصله إلى ايران -قد تطورت عند العثمانيين لتصبح طريقه لكتابة التاريخ الرسمي للدولة، يتناولون من خلالها أحداث السراي وأعمال السلاطين ورجالهم في أسلوب أدبي لا يخلو من الإطراء والمبالغات. وقد تولى هذه الوظيفة منذ أواسط القرن السادس عشر حتى أواسط القرن السابع عارف چلبى (ت ٩٦٩هـ) وافلاطون (ت ٩٧٢هـ) وسيد لقمان (توفي بعد عام ١٠١٠هـ) وتعليقي زاده (ت ١٠٠٨هـ) وحُكمي حسن أفندي (توفي بعد عام ١٠٤٨هـ) وغني زاده نادري (ت ١٠٣٦هـ) ومُلهمي ابراهيم (ت ١٠٦٠هـ)، وهؤلاء كتبوا شهناماتهم نثراً وشعراً، وصلنا البعض منها. ويتبوأ كاتب الشهنامة سيد لقمان مكانة متميزة بين هؤلاء الكتاب. وكانت الأحداث المروية في الشهنامات يجري تصويرها وتزيينها في الغالب بالنميات الطريفة، مما أضفى على تلك الآثار أهمية خاصة.

أما في أوائل القرن الثامن عشر فقد تشكل قلم كاتب الوقائع (وقعه نويس قلمى) بين أقلام الديوان الهمايوني. ومن هنا كان التفكير في اختيار كاتب الوقائع من صفوة المعلمين (خواجگان)

---

(٩١) - للتعرف على تواريخ أنواع الدفاتر الخاصة بقلم التشريفات في الديوان الهمايوني أنظر:
Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, s. 148-150.

(٩٢) - أنظر مكتبة مجمع التاريخ التركي بأنقرة مخطوط (رقم ٢٠).

(٩٣) - أنظر مكتبة جامعة استانبول (T.Y.9810)

(٩٤) - أنظر: *Teşrîfât-ı Kadîme*, İstanbul 1287.

ممن يجيدون قرض الشعر ويبدعون في الانشاء. كما كان يحدث أحيانا أن يتولى هذه الوظيفة أحد العلماء البارعين في الانشاء. واستمرت تلك الوظيفة من أوائل القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين لمدة متصلة بلغت مائتي عام، وتولاها عدد من المشاهير، هم: نعيما وراشد وكوچوك چلبى زاده عاصم وسامي وشاكر ورأفت وحفظي وصبحي وعزي وشفيق ورحمي وحاكم ومحمد سعيد وعبيد الله وبهجتي وسليمان منلا وأنوري وأديب وخليل نوري وواصف وپرتو وعامر والمترجم عاصم وشاني زاده عطاء الله وأسعد أفندي ومحمد رجائي أفندي وجودت باشا ولطفي أفندي وعبد الرحمن شرف بك. وقد ظلت التواريخ التي كتبها أغلب هؤلاء الكتاب على شكل مسودات، فكان يستخدم الخلف مسودات السلف، فيُدرجها في تاريخه. وهناك قسم كبير من تلك التواريخ اكتفى بنقل الظاهر فقط من الأحداث، وسجّل عمليات التعيين في الوظائف والتغييرات في نظم الدولة والمراسم والاحتفالات، ومن ثم كان الكُتّاب دائمي الشكوى لحرمانهم من الاطلاع على الوثائق الرسمية واستخدامها، ومن استخفاف رجال الدولة بالمهمة الموكلة إليهم. ولكن على الرغم من ذلك ظهر كُتّاب وقائع مثل خليل نوري بك وواصف أحمد أفندي وجودت باشا استطاعوا أن يستخدموا تلك الوثائق. ولاشك أن للمؤرخ جودت باشا مكانة متفردة بين هؤلاء المؤرخين، فقد برع في استخدام وثائق الأرشيف وتحليل ونقْد الأحداث وعقْد المقارنة مع المصادر الشرقية والغربية، وعبّر عن كل ذلك بلغة تركية سليمة أسلوباً ونحواً. غير أن ظهور "تقويم الوقائع" وهي أول جريدة رسمية في الدولة كان بمثابة ضربة قاصمة لوظيفة كتابة الوقائع، فقد شرعت تلك الجريدة في عرض أخبار التوجيهات [أي التعيين في الوظائف] يوماً بيوم، بعد أن كانت تحتل مكاناً مهماً في تواريخ كتاب الوقائع، وبالتالي تدنت وظيفة كتابة الوقائع إلى الدرجة الثانية(٩٥).

– **وظيفة الترجمة في الديوان الهمايوني:** كان يرد إلى الديوان الهمايوني رسائل وعرائض وكتابات رسمية وغير رسمية من داخل الامبراطورية وخارجها بلغات مختلفة، فكانت تجري ترجمتها أولاً في الديوان الهمايوني ثم يتم اللازم بشأنها. كما كانت تخرج من الديوان – من ناحية أخرى – كتابات بلغات الشرق والغرب، عدا ما كان يخرج باللغة التركية. فقد اتسعت أجهزة الدولة العثمانية بعد فتح استانبول، واستقرت أوضاعها مما جعل مهمة الترجمة تحوز أهمية كبيرة.

---

(٩٥) – للمزيد من المعلومات أنظر: Bekir Kütükoğlu, "Vekayinüvis", *İA*, XIII, s.271- 287; Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, 64-68; *Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi*, s. 152.

كما كان يجري تعيين المترجمين للسفراء القادمين إلى الديوان الهمايوني، ومن ثم كـان يلزم لهؤلاء السفراء عدد منهم من أجناس مختلفة ولغات مختلفة.

وتدلنا المصادر على أن هذه الوظيفة كانت موجودة منذ أوائل القرن السادس عشر، وكـان الغالب في البداية أن يتولاها المهتدون الذين يجيدون اللغات الأجنبية، غير أن عدد هؤلاء المترجمين ليس معروفاً على وجه التحديد، والمعروف فقط هو أنهم كانوا يعملون تحت إمرة رئيس لهم (باش ترجمان). وكانت العادة عند موت أحد المترجمين أن يحل ابنه محله. ويُلاحظ أن المهتدين كانوا في الغالب هم الذين يتولون هذه الوظيفة في القرن السادس عشر، فهناك يونس وفرهاد وابرهيم ومراد وغيرهم من أصول ايطالية ومجرية وألمانية وبولندية ويونانية. فلما جاء منتصف القرن السابع عشر جرى تغيير مهم على هذه الوظيفة، إذ أصبح اليونانيون من رعايا الدولة الذين يجيدون اللغات الاجنبية هم الذين يتولون هذه الوظيفة، واشتهرت في ذلك المجال عائلات يونانية فنارية [نسبةً إلى حي الفنار في استانبول] مثل: صارى بكزاده ويناكي زاده وكالماكي زاده وإيبسيلانتي زاده وميخال زاده وإيسْكَرْلَتْ زاده. وكان الشخص الذي يجري تعيينه مترجماً في الديوان الهمايوني يتمتع ببعض الامتيازات في الزي واللباس والاعفاء من الضرائب. كما كان يحتد التنافس أحيانا بين هذه العائلات اليونانية لنيل وظيفة رئيس المترجمين (باش ترجمان) في الديوان الهمايوني. أما في العهود التالية فقد أقر الباب العالي أن يتبع الرئيس ثمانيةٌ من المترجمين يُعرف الواحد منهم باسم (ديل اوغلانى) واثنا عشر خادماً، وكانوا جميعاً من اليونانيين ومعافين من دفع الجزية.

وكان المترجمون يطلعون على كافة أسرار الدولة، ويقفون بوجه خاص على كافة دقائق المباحثات التي تجري مع الدول الأجنبية. فعند وصول أحد السفراء الأجانب إلى الديوان يقوم رئيس المترجمين باستقباله، ثم يتولى عملية الترجمة الشفوية بين الجانبين، كما يقوم بترجمة التقرير الذي قدمه السفير إلى الصدر الأعظم. وهو يطلع على كافة الوثائق القادمة من الدول الأجنبية بغير اللغتين العربية والتركية، ويقوم على ترجمتها، كما يتولى أيضا ترجمة الردود على تلك الوثائق إلى اللغات المطلوبة. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أخذ النفوذ الانجليزي والفرنسي والروسي يتزايد في الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي جعل المترجمين يميلون إلى واحدة أو أخرى من تلك الدول، ويعملون على تمشية مصالحها. وبعد ذلك عندما سعت اليونان للحصول على استقلالها في أوائل القرن التاسع عشر تصرف المترجمون بما جعلهم محاطين بالشبهات، وبدأت الدولة تشك في خيانتهم لها، حتى كان منهم من عزلته أو أعدمته.

وإزاء هذا الوضع لم تعد الدولة تثق في تلك العائلات اليونانية، فأقامت "غرفة ترجمة الباب العالي" (باب عالى ترجمه اوده سى) عام ١٨٢١م، وشرع كثير من الشبان الاتراك المسلمين يتعلمون اللغات فيها، ومنهم من تفوق حتى أصبح سفيراً أو ناظراً للخارجية أو ارتقى إلى منصب الصدارة العظمى نفسه. فقد كان مصطفى رشيد باشا وعالي باشا وفؤاد باشا من بين هؤلاء الشبان(٩٦).

٤- مجالس الشورى

منهج الشورى هو اكثر المناهج المعروفة في العالم الاسلامي واكثرها اتباعاً في كافة الأمور والمناسبات تقريباً. فقد حض القرآن الكريم على الشورى وأوصى بها في العديد من آياته(٩٧)، كما أشارت الأحاديث النبوية الشريفة إلى أهميتها. ولهذا كان مبدأ الشورى هو أحد السبل التي جرت كثيراً عليها حياة الدولة والمجتمع داخل العالم الاسلامي. أما في الدولة العثمانية فتدلنا المصادر التاريخية على أن هذا المبدأ كان متبعاً منذ بداية عهدها بالامارة. فقد أوصى عثمان الغازي ابنه اورخان بان يستشير العلماء. أما مجلس الشورى الذي يتأسس عليها هنا فهو تطبيق ذلك المبدأ من خلال جهاز يقوم على قواعد معينة في النظام الإداري للدولة. وتتحدث حوليات القرن السادس عشر عن الشورى في حكم الدولة. غير أن صياغته في جهاز واجتماعاته الدائمة قد صادفت أواسط القرن السابع عشر، عندما بدأت تتضاءل اجتماعات الديوان الهمايوني وتفقد أهميتها القديمة. ومن ثم نرى بوضوح أنها كانت موضع اهتمام بارز بين هذين الحدثين. وهذه الاجتماعات عقدت كثيراً وبشكل اكثر انتظاماً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واستمرت حتى عهد المجالس التي ظهرت في عهد "التنظيمات الخيرية". ومن ثم فلا نجانب الصواب إذا وصفنا مجالس الشورى (مشورت مجلسلرى) بانها مؤسسات قامت بخدمات هامة مدة طويلة وقعت بين الفترة التي فقد فيها الديوان الهمايوني أهميته وبين مجالس عهد التنظيمات الخيرية.

ومجالس الشورى إنما هي هيئات كانت كثيراً ما تجتمع بناءاً على خط همايوني من السلطان أو تجتمع أحياناً إذا رأى الصدر الأعظم ضرورة لذلك، حتى تناقش الأمور المهمة والحساسة في الدولة. فالمسائل الديبلوماسية في الغالب والموضوعات المهمة في الداخل والأمور الاقتصادية والمالية التي تهم المجتمع أحياناً هي التي تشكل برامج هذه المجالس. وإذا علمنا أن مسائل تبديل

---

(٩٦) – للمزيد من المعلومات أنظر: Cengiz Orhonlu, "Tercüman", *İA*, XII, s. 176-1.

(٩٧) – "وشاورهم في الأمر" "وأمرهم شورى بينهم" قرآن كريم، سورة آل عمران الآية ١٥٩ وسورة الشورى، الآية ٣٨.

السلطنة الخطيرة في القرن السابع عشر مثل تولية السلطان مصطفى الأول وخلعه، ثم مسألة خلع السلطان ابراهيم، ومسألة تولية السلطان محمد الرابع وخلعه كانت من المسائل التي اضطلعت بها تلك المجالس لأدركنا على الفور مدى خطورتها وأهميتها. وكان يشارك في اجتماعاتها كبار رجال الدولة وصفوة الإداريين. ويترأسها السلطان أو الصدر الأعظم. ويشارك في الاجتماعات شيخ الاسلام وقاضيا العسكر والدفتردار وأغا الانكشارية وكبار رجال الدولة وكبار الضباط وغيرهم. وقد تكون تلك الاجتماعات في السراي أو في الباب العالي أو في مقر شيخ الاسلام، ونادراً في "باب الاغا" وغير ذلك من الأماكن الأخرى. وهذه المجالس تكون في الغالب ذات موضوع واحد، يطرحه الخبراء فيه بالتفصيل ثم يشرعون في مناقشته، ويدلي أركان الدولة ورجالها الآخرون بآرائهم فيه من كل جانب، ويراعون في النهاية أن تصدر القرارات باجماع الرأي، ولاسيما في المسائل التي تختلف الآراء حولها. وقد جاء في الخط الهمايوني الذي أصدره السلطان عبد الحميد الأول لعقد مجلس شورى بشأن مسألة القرم أن يفصح كل شخص عما بداخله دون حرج في المجلس، وأن يتجنب الحديث في الموضوع بعد انفضاض المجلس(٩٨).

خامسا- من الباب الآصفي إلى الباب العالي (الباب العالي قبل عهد التنظيمات)

استخدم العثمانيون كلمة "باب" العربية ومقابلها التركي (قاپى) للدلالة على الادارة أو الدائرة الحكومية في نظم الدولة. فقد أطلقوا على مدخل السراي اسم (باب همايون)، وعلى الصدارة العظمى (باب آصفى - باب عالى)، وعلى دائرة المالية اسم (باب دفتري)، وعلى دائرة شيخ الاسلام اسم (باب مشيخت)، وعلى القيادة العسكرية العامة اسم (باب سَرْ عَسكرى).

ونادراً ما يذكر اصطلاح "الباب العالي" في مصادر القرنين السادس عشر والسابع عشر للدلالة على الباب الهمايوني (باب همايون) والديوان الهمايوني، فلم يكن في تلك الفترة علماً على دائرة الصدر الأعظم، ولم يستخدم اصطلاح الباب العالي بمعنى دائرة الصدر الأعظم وباب الباشا (پاشا قاپيسى) إلاّ نحو أواخر القرن الثامن عشر. وكتّاب الوقائع خليل نوري (ت١٧٩٨م) وأديب محمد أمين أفندي (١٨٠١م) وأحمد واصف أفندي (ت ١٨٠٦م) هم اول من استخدموا في تواريخهم اصطلاح الباب العالي للدلالة على باب الباشا. وأخذ الغرب الأوربي يستخدم الاصطلاح للدلالة على الحكومة العثمانية، وجاء في كتب المؤرخين والرحالة الأوربيين على

---

(٩٨) - أنظر: ;Cevdet, *Tarih*, III, 333

وللتعرف على مجالس الشورى أنظر: C. Findley "Madjlis al-Shura, *EI²*, V, 1082-1086.

شكل Sublime Porte وذاع استخدامه على ذلك النحو. أما في القرن التاسع عشر، ولاسيما في عهد السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز فقد تحول إلى اصطلاح يدل بمفرده على الحكومة العثمانية.

وللتعرف على الباب العالي من ناحية مشتملاته ونظامه في العمل ومكانه بين أجهزة الدولة يسلتزم الأمر منا أن نطالعه في مرحلتين، هما ما قبل ظهور النظارات [أي الوزارات] وما بعدها، أي قبل عام ١٨٣٠م وما بعده. وسوف نتناول هنا المرحلة السابقة على عام ١٨٣٠م(٩٩).

لم تكن للصدور العظام حتى أواخر القرن الثامن عشر أماكن رسمية محددة لاقامتهم وممارسة أعمالهم الوظيفية، ومن ثم كانوا يتخذون لأنفسهم مقار ودوائر مختلفة يستخدمونها للاقامة والعمل الرسمي في الحي المعروف اليوم في استانبول باسم "الباب العالي" حتى يكونوا على مقربة من سراي طوب قاپى. وقد استخدمت حديقة ومباني الباب العالي ابتداءاً من القرن التاسع عشر كدائرة رسمية للصدر الأعظم، واستمرت على ذلك حتى انتهاء الدولة العثمانية، فيما عدا مرة أو مرتين تغير ذلك المقر مؤقتاً بسبب الحرائق.

وكان باب الباشا ثم الباب العالي من بعده يتميز بانه تنظيم دائم التغير والتطور نظراً للأعباء الادارية الكثيرة التي كان ينهض بها. وكان الصدر الأعظم يترأس هذا التنظيم، ويساعده ثلاثة موظفين أساسيين هم (كخيا بك) أو (كتخداى صدر عالى) أي وكيل الصدر الأعظم، ورئيس الكُتَّاب والجاويش الأول (چاوش باشى) وعدد كبير من الاقلام [أي المكاتب] التي تعمل تحت إمرتهم.

ويمكننا أن نقسم تشكيل الصدارة العظمى في الباب العالي في الفترة السابقة على ظهور النظارات [أي الوزارات] إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ هي: دائرة الحريم (حرم دائره سى) ودائرة السلاملك (سلاملق دائره سى) ودائرة القلم (قلم دائره سى). وكان الصدور العظام عندما يبدأون الوظيفة يتركون منازلهم وبيوتهم الصيفية إلى دائرة الحريم في الباب العالي حتى يكونوا على مقربة من السراي، ويتفرغوا للانشغال بأمور الدولة ليل نهار. غير أنهم بين الحين والآخر كانوا يذهبون إلى قصورهم ومصائفهم للاستجمام. وتقع دائرة حريم الصدر الأعظم بجانب مسجد بشير

---

(٩٩) – قام المؤرخ هامر في كتابه عن النظم السياسية والادارية في الدولة العثمانية بدراسة الباب العالي في أوائل عهده (Hammer, *Staatsuerfassung und Staatsuerwaltung*, I-II.)، وقد قام خالد إيلتبر بترجمة القسم الخاص بالباب العالي وحده إلى التركية، أنظر: ,("XVIII.Asırda Osmanlı İmparatorluğunda Devlet Teşkilâtı ve Babıali") [trc. Halit İlteber,] *İ.Ü. Hukuk Fakültesi Mecmuası*, VII/1-2, İstanbul 1941, 564-586

أغا عند قسم يُعرف باسم (طومروق)، وهناك كان يوجد عدد من الغرف المخصصة لاقامة أفراد عائلته وعدد من الأقسام الجانبية والممرات. أما قسم السلاملك الذي كانت تقام فيه شتى المراسم والاجتماعات المهمة فكان يوجد بالقرب من "مسجد نعللى" (نعللى مسجد). كما كان يوجد عدا ذلك عدد كبير من غرف الأقلام كانت تستخدم كدوائر رسمية. والغرف الأساسية في قسم السلاملك وقسم القلم في الباب العالي خلال تلك الفترة هي: غرفة العرض (عرض اوده سى) وغرفة الديوانخانة وغرفة الكرك (كُرْك اوده سى) وغرفة كتخذا بك وغرفة رئيس الكتاب وغرفة الآمدي (آمدى اوده سى) وغرفة البكلكجى (بكلكجي اوده سى) وغرفة التذكره جي الكبير والصغير وغرفة قلم التحويل (تحويل قلمى) وغرفة قلم الرؤس (رؤس قلمى) وغرفة قلم المهمة (مهمه قلمى) وغرفة الجاويش الأول (چاوش باشى اوده سى) وغرفة قلم المكتوبي (مكتوبي قلمى) وغرفة كاتب الكتخذا (كتخذا كاتبى) وغرفة كتخذا البوابين (قاپچيلر كتخداسى) وغرفة التشريفاتي (تشريفاتجى اوده سى) وغرفة العمائم (صاريق اوده سى) وغرفة الخزانة (خزينه اوده سى)، كما كان يوجد إلى جانب تلك الغرف جوسق السلطان (خُنْكَار كوشكى) والجوسق ذو الحوض (حوضلى كوشك)(١٠٠). وأهم هذه الأماكن هي الديوانخانة وغرفة العرض، لأن الأولى هي القاعة التي كان الصدر الأعظم يعقد فيها دواوينه، أما غرفة العرض فهي القاعة التي يستقبل فيها الصدر الأعظم من يشاء ويقيم فيها المراسم.

والمعروف بعد أن فَقَدَ الديوان الهمايوني أهميته وانتقلت الإدارة إلى "باب الباشا" أن تحول عدد من الموظفين الذين كانوا يُعرفون باسم خَدَمَة الباب الآصفي (خدمهء باب آصفى) إلى الباب العالي ليعملوا تحت إمرة الصدر الأعظم مباشرة، ويشكلوا حاشيته ومساعديه، مثل: الكتخذا ورئيس الكتاب والجاويش الأول والتذكرجي الكبير والصغير والتشريفاتي وكاتب الكتخذا والمكتوبي وغيرهم. وكان لهؤلاء الموظفين مكاتب ودور للاقامة في الباب العالي. ولأن كتخدا الصدارة لم يكن في البداية حائزاً على الصفة الرسمية فلم يكن له مكان في البروتوكول، ولكنه كان يعمل كمساعد أول للصدر الأعظم في كافة الأمور. وكانت دائرته في الباب العالي تقع فوق الباب الكبير المواجه لجوسق المواكب (آلاي كوشكى). وينشغل الصدر الأعظم مع العدد الكبير من مساعديه بالأمور الداخلية على وجه الخصوص؛ إذ يقوم هناك على إعداد المكاتبات الموجهة إلى الولايات، والرد على المكاتبات الواردة منها وفحصها ثم إرسال أصولها والاحتفاظ بصورها

---

(١٠٠) – أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 265-266.

مع تسجيلها في الدفاتر الخاصة(١٠١). وكان يوجد في معية الكتخدا عدد كبير من الموظفين مهمتهم متابعة أعمال الأجهزة العسكرية والادارية والقضائية لدى الباب العالي، وتيسير عملية التخابر بين الطرفين. فقد كان كتخدا الصدارة مسئولاً عن الادارة والأمن الداخلي بوجه عام، حتى جاءت سنة ١٨٣٥م فتحولت وظيفته إلى "نظارة الادارة المدنية" (مُلْكيه نظارتى)، ثم بعد عام آخر إلى "نظارة الداخلية" (داخليه نظارتى)(١٠٢).

وكانت الدائرة الكبيرة التالية في الباب العالي هي دائرة رئيس الكتاب، فهو بمثابة رأس النظام البيروقراطي ورئيس كافة الكتبة والأقلام والمسئول عن إدارة كافة المكاتبات في جهاز الصدارة العظمى.وظل على ذلك حتى صدر فرمان عام ١٨٣٥م الذي قضى بتحويل رئاسة الكُتَّاب إلى "نظارة الشئون الخارجية" (امور خارجيه نظارتى)(١٠٣). وكان الموظفون ينقسمون فيها إلى قسمين، داخلي وخارجي، ويتقاضى كل منهم راتباً عن عمله(١٠٤).

أما الدائرة الثالثة الكبيرة في الباب العالي قبل ظهور النظارات فكانت هي الدائرة التابعة للجاويش الأول (چاوش باشى). فقد كان معنياً بجهاز القضاء والشرطة عن كثب، فكانت مهمته القبض على المذنبين ومعاقبتهم. وكان يقوم بفحص العرائض المقدمة للصدر الأعظم بنفسه، أو يجعل أحد التذكرجية يتفحصها ثم يحيلها إلى المحكمة المختصة، وعليه في هذه الحالة أن يحصل أولاً على موافقة الصدر الأعظم التي توضع على العريضة في شكل: (صَحْ). وعلى ذلك كان الجاويش الأول هو أهم المعاونين للصدر الأعظم في تطبيق السلطة التنفيذية ووكيله عليها. ويعمل تحت إمرته عدد كبير من الجاويشية، ذكرهم المؤرخ هامر فقال إنهم ٦٣٠ جاويشاً(١٠٥). وفي عام ١٨٣٦م تحول اسم هذه الوظيفة إلى "نظارة الدعاوى" (دعاوى نظارتى). ويذكر المؤرخ أحمد لطفي أفندي أن ناظر الدعاوى كانت له دائرة كبيرة في الباب العالي، وكان يعمل معه موظفان أحدهما التذكرجي الكبير والثاني التذكرجي الصغير، وأن هذين الكاتبين كانا يتوليان عملية إحالة العرائض المقدمة للدائرة (١٠٦). وكان السجن القائم بجوار الباب العالي

---

(١٠١) – يوجد اليوم في الأرشيف العثماني اثنا عشر دفتراً ترجع إلى تواريخ ١٧٣٧-١٨٣٩م كما يوجد ٢٥١١ وثيقة ترجع الى تواريخ ١٥٩٢-١٧٩١م. أنظر: *Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi*, s. 181, 314.

(١٠٢) – أنظر: Lutfi, *Tarih*, V, 29-30, 99; *Sicill-i Osmanî*, IV, 800-806.

(١٠٣) – أنظر حولية نظارة الخارجية، ١٣٠٢، ص ١٦٢-١٦٣

(١٠٤) – أنظر: Lutfi, *Tarih*, V, 132.

(١٠٥) – أنظر: Hammer, (trc. H. İlteber), s. 577.

(١٠٦) – أنظر: Lutfi, *Tarih*, X, 51-52.

والمعروف باسم دائرة الطومروق* (طومروق دائره سى) تابعاً هو الآخر لتلك النظارة. وكان من حق ناظر الدعاوى أن يشترك هو الآخر في مرافعات الحضرة (حضور مرافعه لرى)، ويعاونه في العمل حافظ كيس الدعاوى (دعاوى كيسه دارى) مع عدد آخر كبير من الجاويشية.

وفي عام ١٨٧٠م أنشئت نظارة العدل (عدليه نظارتى)، وألغيت بالتالي نظارة الدعاوى.

وبعد هؤلاء الموظفين الثلاثة من ذوي المقام الرفيع في الباب العالي يأتي في الدرجة الثانية ستة من المستشارين هم: التذكرجي الكبير والتذكرجي الصغير والمكتوبي والبكلكجي والتشريفاتي وكاتب الكخيا. فكان التذكرجي الكبير والتذكرجي الصغير تابعين للجاويش الأول إلى حدٍ ما، وكانا يقضيان وقتهما قبل الظهر في قاعته غالباً، ويقومان بكتابة الردود على العرائض المقدمة، كما كانا يتواجدان على مقربة من الصدر الأعظم في الدواوين المعقودة في السراي والباب العالي ليقوما بقراءة العرائض المقدمة وتسجيل القرارات التي يصدرها الصدر الاعظم بشأنها. ويقومان كذلك بتحرير أوامره [المعروفة باسم "بيورلدى"] إلى الولايات والمحاكم والوحدات العسكرية والأعيان.

أما المكتوبي أفندي فهو بمثابة سكرتير المكتب الخاص للصدر الأعظم، وكانت مهمته تنظيم شتى المكاتبات الصادرة عن دائرة الصدارة العظمى، ويساعده على ذلك عدد من الكتبة يبلغ الثلاثين، يعملون في قلمه. وكان يقوم المكتوبي بتلخيص المكاتبات القادمة من شتى الولايات ثم يعرضها مع أصولها على الصدر الأعظم. ويوجد اليوم في "أرشيف رئاسة الوزراء العثماني" عدد كبير من الدفاتر والوثائق التي خرجت من "قلم مكتوبي الصدارة"(١٠٧). أما البكلكجي فقد كان بمثابة الآمر على الأقلام الموجودة في الصدارة العظمى، والمعاون الأول لرئيس الكتاب. وكان يتولى تحرير المكاتبات المهمة وكتابة الأوراق التي تقتضى السرية. وكان التشريفاتي تابعاً في أول الأمر للديوان الهمايوني، ثم لم يلبث في عهد السلطان أحمد الثالث أن انتقل إلى الباب العالي ليكون تابعاً للصدر الأعظم مباشرة. أما كاتب الكخيا فكان مكلفاً بمتابعة أمور الكخيا الرسمية والشخصية.

---

* كلمة تطلق على المكان الذي تحفظ فيه اللحوم في غرف الانكشارية أو على الأماكن المستخدمة للحبس والتوقيف في المدينة، وأشهر هذه الدوائر دائرة الطومروق التي كانت توجد بجوار باب الباشا (باشا قاپيسى).

(١٠٧) – أنظر: *Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi*, s. 178-180; 314-315.

وعدا هؤلاء كان لا يخلو الباب العالي من عدد آخر من الموظفين، ليسوا ضمن هيئته، بل يقومون بتمثيل الأجهزة الأخرى ومتابعة أعمالها في الباب العالي وتأمين الاتصال بينها. وهؤلاء هم: كاتب شيخ الاسلام المعروف باسم (تلخيصجى)، وعدد من الموظفين يمثلون البكلربكية ويعرف الواحد منهم باسم (قاپى كخياسى - أو - قاپى كتخداسى) أي وكيل الباب، وعدد آخر من أمثال هؤلاء يمثلون الملتزمين وأمراء الافلاق والبغدان (افلاق بغدان ويووده لرى) وبطارقة اليونانيين والأرمن، وعدد من الموظفين الذين يمثلون أركان الدولة ويعرف الواحد منهم باسم (قاپى چوخه دارى)، وعدد من المترجمين الذين يتابعون أعمال السفارات الأجنبية لدى الباب العالي.

وكان لنظام العمل في الباب العالي قبل ظهور "النظارات" بعض الخصائص التي ميزته؛ فهؤلاء الآمرون الثلاثة، أي الكتخذا ورئيس الكتاب والجاويش الأول، الذين يديرون تلك الكوادر العريضة من الموظفين كانوا بمثابة رجال الصدر الأعظم ومعيته أكثر من كونهم مستقلين عنه، وعلى ذلك واصل الباب العالي خلال تلك الفترة مسيرته على النهج القديم إلى حدٍ بعيد من حيث المواقف والنظرات في السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

سادساً- النظام البيروقراطي العثماني

١- الكتبة

من المعروف أن فئة أرباب القلم (قلميه زُمْرَه سى)، أي من يعملون في وظيفة الكتابة الرسمية، كانوا قد اندرجوا هم الآخرون ضمن المهن الأساسية كأرباب السيف (سيفيه) وأرباب العلم (علميه) التي تشكلت مع بداية اشتداد ساعد البيروقراطية المركزية في أواسط القرن الخامس عشر، وأن النظام البيروقراطي قد تشكل على أيدي هؤلاء الكتبة. ونحن نعلم جميعاً أن لحرفة الكتابة عند المسلمين ماضياً عريقاً، وأن هناك من الكتاب البارعين من شارك في النظام البيروقراطي وترك بصمات واضحة على الحياة العلمية والفكرية على حدٍ سواء. والكتابة بوجه عام ليس لها مدرسة معلومة، وهي صنعة ليست باليسيرة، ويلزم على الكاتب بعد تحصيل العلوم الأساسية أن يدرب نفسه بنفسه على ممارستها. فما هي المعارف اللازمة للكاتب، وما هو السبيل إلى تأمينها؟ ذلك هو السؤال الذي يرد على الخاطر هنا. ويمكننا القول إن العلوم والفنون التي يلزم على الكاتب أن يكون ملماً بها تشكل قائمة طويلة؛ يأتي في مقدمتها النحو والصرف، ثم يلي ذلك علوم البلاغة كالمعاني والبيان والبديع، والشعر والانشاء والأدب، القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وضروب الأمثال والاصطلاحات المختلفة التي يكثر استخدامها، والتاريخ،

والجغرافيا، والقوانين العُرفية. ويلزم الكاتب أن يكون على علم بكافة هذه العلوم بقدر معين، وأن يستخدمها في مواضعها المناسبة. ولاشك أن الذي يعنينا هنا هو الكاتب الذي تقدم في وظيفته وأصبح صاحب الصلاحية في أمورها. وإذا جاز لنا أن نذكر مثالاً أو أكثر على ذلك فاننا نقول إن المنشئ الذي يُطلب منه كتابة وقفية لسلطان من السلاطين يلزم عليه أن يعرف -عدا العناصر الأساسية في الوقفية- فضائل الوقف، وآيات القرآن والاحاديث النبوية والأقوال المأثورة التي تحذر من عاقبة من يحاولون الإضرار بالأوقاف أو تغييرها، وأن يعرف العبارات والقوالب اللفظية الجارية فيضعها في مواضعها الصحيحة، ويجيد استخدام الجمل التي تتناسب ومكانة السلطان. كما يلزم على الكاتب في أقلام الديوان أن يكون على علم بكتابة الرسائل الموجهة إلى حكام المسلمين وحكام الدول الغربية، فيجيد استخدام الألقاب والأدعية والآيات والأحاديث الملائمة للموضوع، وغير ذلك مما يلزم عند كتابة العهود والمواثيق، ويضع أسماء الحكام والأمراء المسيحيين بوجه خاص في مواضعها الصحيحة، ويعرف دقائق الكتابة في رسائل التبشير بالفتح (فتحنامه) وسندات التملك وغيرها.

أما كتاب المحاكم فمن المفروض عليهم أن يكونوا على علم بالأحكام والقوانين الشرعية والعُرفية. وكان في وسع الكاتب حتى يحيط بكل هذه المعارف أن يستعين بالكتب المساعدة فينظر فيها عند اللزوم. فالمعروف أن المسلمين وضعوا العديد من مثل هذه الكتب. ويقسمها خليل اينالجيق إلى ثلاث مجموعات(١٠٨): أ- **الكتب التعليمية** للداخلين في الحرفة(١٠٩)، ب- **كتب الانشاء** أو المنشآت التي ظهر منها المئات قبل العهد العثماني وخلاله بصفة خاصة، فهناك منشآت وضعها عدد كبير من النشانجية والمنشئين العثمانيين المعروفين، ومجموعات لمنشآت مختارة. ج- **كتب موسوعية**، تقرأ فيها نظم الدولة في العالم الاسلامي وأنواع الدواوين ووظائفها، وأركان الدولة، والألقاب والرتب، والكتّاب وما يجب عليهم معرفته من العلوم، والكتابة وأصولها ومناهجها، والكتابة الرسمية والكتابة الخصوصية، وغير ذلك مما يُعرض ضمن منهج معين، فضلاً عن نماذج عديدة من المكاتبات الرسمية إلى الدول المختلفة(١١٠).

---

(١٠٨) – أنظر: H.İnalcık, "Reis-ül-Küttab", *İA*, IX, 677-678.

(١٠٩) – ومن هذا النوع كتاب "آداب الكتّاب" للصولي، و (دستور دبيري) للميخاني و "مناهج الانشاء" يحيى بن محمد.

(١١٠) – أبرز الأمثلة على ذلك كتاب القلقشندي (ت ١٤١٨م) المعروف باسم صبح الأعشى في صناعة الانشا (تسعة مجلدات، القاهرة ١٩١٠-١٩٢٠م).

والجدير بنا أن نطالع فئة الكتبة عند العثمانيين في أربع مجموعات تتناسب مع المجالات التي عملوا فيها وخصائص الوثائق والأوراق التي حرروها؛ فهناك كتبة الديوان والباب العالي، وكتبة المالية والخزانة، وكتبة الدفترخانة، وكتبة الشئون الشرعية. ويأتي في مقدمة هؤلاء فئة كتّاب الديوان ثم فئة كتّاب المالية، فهما اكثر الكتاب انتشاراً وتميزاً بتقاليد راسخة.

وكان على الكاتب لكي يتمرس ويتقدم في حرفة الكتابة أن يمر بمرحلتين: أ- أن يجتهد عملياً فور انتسابه إلى قلم معين في تعلم أنواع المعاملات التي يضطلع بها القلم من خلال العلاقة بين الأعلى والأدنى، فيحاول تحرير مسودات الأوراق ويتمرس على ذلك كثيراً، ثم يعرض ما حرره على رئيسه ليصححه له. ب- أن يطالع الكتب الخاصة بصنعة الانشاء والكتابة، ويحفظ الجمل والعبارات اللازمة ليثري تجربته من الناحية النظرية. وفي حرفة الكتابة عدة مراتب وظيفية نصادفها بكثرة داخل الاقلام، وهي تتدرج من الأدنى إلى الأعلى، فهناك: الملازم، والتلميذ (شاگرد)، والكاتب، والخليفة (خليفه)، والخليفة الأول (سَرْ خليفه)، والمبيِّض، والمميِّز، كما نرى أسماء أخرى تتغير تبعاً لخصائص القلم نفسه، فهناك: الاعلامجي (اعلامجى)، والتذكرجي (تذكره جى)، والروزنامجي (روزنامه جى)، وحافظ الكيس (كيسه دار) وغير ذلك. وكان في وسع الكاتب الذي يكشف عن موهبة واستعداد أن يرتقي إلى رئاسة القلم، أو أن يصبح رئيس كتاب أو توقيعياً، أو يرتقي حتى إلى منصب الصدارة العظمى. فهناك الكثيرون ممن نشأوا داخل الأقلام وارتقوا إلى درجة الصدر الأعظم، ولا سيما بعد القرن السابع عشر. وهناك من الكتاب والمنشئين ذوي الخبرة والدراية من نهضوا أحيانا لنصح السلاطين الذين عرفوا بالشدة، وحذروهم من عواقب تصرفاتهم. ويدلنا على ذلك ما كان يقوم به جلال زاده أثناء عمله بالكتابة، عند ما كان ينصح السلطان سليم الأول بين الحين والآخر(١١١)، كما أن موقف قوچى بك في رسائله التي قدمها للسلطان مراد الرابع والسلطان ابراهيم تكشف عن ذلك بوضوح.

وظهر من بين الذين عملوا في حرفة الكتابة من وضعوا المؤلفات القيمة في نظم الدولة العثمانية والتاريخ والجغرافيا والأدب والفنون والقضاء والديبلوماسية، ولم تكن الكتب التي ألفوها في تلك الموضوعات أقل شأناً في المحتوى والافادة مما وضعه العلماء الكبار، فقد كانت تشكل

---

(١١١) - يقول جلال زاده: "عندما بدأ السلطان سليم القديم [الأول] يرسل أوامره وأحكامه إلى الوزراء المتسترين هنا وهناك كان يستكتبني اياها، وكنت اعترض على بعض الأمور قائلاً يا جلالة السلطان أن المناسب هو كذا وكذا.. فكان يبدي الغضب مرة أو مرتين، فكنت إذا اصررت على رأيي قائلاً.. يا سلطاني صاحب السعادة إن الأمر امرك، ولكن المناسب لصاحب القران هو هذا، وعندئذ ينبسط وجهه ويقول: إذاً فاكتبه" (نقلاً عن تذكرة بياني، ص ٧٥٧) أنظر: Uzunçarşılı, *TTK Belleten*, XXII, s. 393.

تلك الفئة أحد أجنحة المثقفين العثمانيين. وجرت العادة أن يقع التنافس في جوانب شتى بين العلماء والكتاب لأسباب متعددة. إلاّ أن فئة الكتاب [الكتبة] لم تحظ بالاحترام والنفوذ والامكانيات المهنية التي حظي بها العلماء.

ومن أهم الأوصاف التي يتحلى بها الكاتب أن يكون قادرا على التزود بشتى العلوم، قوي التعبير مجتهداً مطيعاً، ينأى بنفسه عن الشبهات كالرشوة والمحسوبية، صادقاً كتوماً. ونلاحظ أن هذه الطائفة من موظفي الدولة كانوا يتقاضون رواتبهم إما على شكل (عُلوفه) أو على شكل تيمار يتصرفون عليه. وكان لانتقال حرفة الكتابة من الأب إلى الأبن فوائد لا تنكر كسائر المهن الأخرى، غير أن تحول ذلك الأمر إلى امتياز واحتكار أدى إلى تدهور حالة المهنة في النهاية، وإن لم يكن ذلك بقدر ما حدث لفئة رجال العلم (علميه زُمره سى). وقد كان الانخراط بين هيئة رجال العلم مقصوراً على المسلمين وحدهم، أما حرفة الكتابة في الجهاز البيروقراطي العثماني فقد سلكها في شتى الأدوار تقريبا كتاب ومترجمون من غير المسلمين ممن يجيدون اللغات المختلفة.

الكتب المساعدة التي استعان بها الكتبة العثمانيون: كان من الأمور المعتادة أن يتعلم الكُتّاب اللغة العربية والفارسية، ومن ثم استعانوا دائما بالكتب المساعدة التي ألفت قبل العهد العثماني وجرى استخدامها في الدول الاسلامية والتركية والكتب الجديدة التي وضعها العثمانيون في العهد العثماني. ووجود العديد من نسخ تلك الكتب في المكتبات إنما يدلنا على مدى الحاجة إليها والاستعانة بها.

وقد وضعت لكتّاب الديوان كتبٌ تضم العديد من الفرمانات والبراءات والمواثيق والرسائل الهمايونية والخطوط الهمايونية والتلخيصات وغيرها مما يرجع إلى أدوار مختلفة، وقام الكتّاب باستنساخها بغية التمرس والتمرين العملي.

وكانت أقلام المالية والخزانة تستخدم في الكتابة "خط السياقت" و"أرقام الديوان" في أوراقها وسجلاتها، وكان الكتبة العاملون فيها يستعينون بالكتب المساعدة التي وضعت لهذا الغرض. وكان الكتبة في الشئون الشرعية قد شكلوا طائفة تنهض بالعمل في مجال القضاء وقضاء العسكر والمشيخة الاسلامية وتستخدم خط التعليق في الغالب. وتشكل سجلات القضاء في هذا الصدد كماً ضخماً. وأكثر الأنواع شهرة بين الكتب المساعدة المعدة لكتّاب الشئون الشرعية هي الكتب

المعروفة باسم مجموعات الصكوك (صك مجموعه لرى). ونرى في تلك الكتب التي أعدت تبعاً لترتيب كتب الفقه والفتوى مئات النماذج من الوثائق التي يجري تنظيمها في المحاكم(١١٢).

٢ - الدفاتر والأوراق

يمكننا من خلال تحديد أنواع الدفاتر المستخدمة في الأقلام، والتعرف على أوصاف الأوراق الرسمية التي تعد فيها، وعلاقة كل منها بالأخرى، أن نتعرف على النظام البيروقراطي العثماني. إذ كانت تسير المعاملات والاجراءات الرسمية في الدولة العثمانية باسلوبين هما الدفتر والأوراق، فقد عني النظام البيروقراطي بطريقة إمساك الدفتر، وبدأ ذلك بوجه خاص منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر، فرأينا مئات الدفاتر التي يختلف أحدها عن الآخر تماماً في الشكل ونوع الخط المستخدم وأسلوب التعبير. وقد جرى تصنيف تلك الدفاتر تبعاً للأقلام والدوائر المستخدمة فيها، ومن هنا رأينا خمس مجموعات أساسية من الدفاتر، هي:

١- دفاتر الديوان الهمايوني، ٢- دفاتر الباب الآصفي والباب العالي، ٣- دفاتر الباب الدفتري، أي المالية، ٤- دفاتر الدفترخانه، لتسجيل العقارات، ٥- دفاتر المحاكم، أي السجلات الشرعية.

وكانوا عند إعداد الأوراق في الأجهزة المركزية وخارجها يستعينون بالدفاتر والسجلات الموجودة، وينظرون فيها للتأكد من صحة المعلومات. وكانت العادة أن تُنقل المعلومات المدونة في الدفتر إلى القسم الأيمن أعلى الورقة وبنفس نوع الخط الموجود في الدفتر، ثم يضع رئيس القلم أو آمره توقيعه أو اشارة منه أسفل المنقول. وقبل إرسال الوثيقة التي أعدت إلى الشخص المعني يجري تسجيلها بعينها أو خلاصةً في دفاتر من أنواع مختلفة، فقد كان هذا الأمر إلزامياً من الناحية البيروقراطية. والملاحظ أن التأكيدات والتنبيهات كانت دائمة حول ضرورة تسجيل أوراق التعيين في الوظائف وأوراق أحكام الشكاية وغيرها من سائر الأوراق في الدفاتر الخاصة بها. إذ ورد في أحد الأحكام السلطانية الموجهة الى اسكندر باشا محافظ استانبول بتاريخ ١٥٦٦م : "لقد أرسلتَ إلينا خطاباً تطلب فيه عددا من الأوراق الموشحة بالنشان [الطغراء السلطانية] لاستخدامها في بعض الأحكام، ونُرسلُ إليك الآن مائتي ورقة منها، وأمرتك أن تستخدمها فيما يهم

(١١٢) - للمقارنة بين مجاميع الفتاوى والفقه والصكوك من حيث الترتيب والمحتوى أنظر:
M. İpşirli, "Sosyal Tarih Kaynağı olarak Şer'iye Sicilleri", *Tarih-Sosyoloji Sempozyumu Bildiriler*, İstanbul I991, 157-162.

ويلزم، وتقوم باعداد دفتر مستقل يسجل فيه طبقاً للأصل كل ما يكتب من تلك الأوراق، ثم ترسل بعد ذلك نسخة من ذلك الدفتر إلى سُدّة سعادتي"(١١٣).

وكان القصد من إعداد الدفاتر هو أ- للاستعانة بها عند إعداد أوراق يتقرر إرسالها إلى إحدى الجهات. ب - ولتحديد الوضع القانوني العام لبناء أو نظام معين، كما هو الحال في دفاتر التحرير [الطابو].

وهناك أصول ومناهج معينة لإمساك الدفاتر، فعلى سبيل المثال كان يجري تنظيم دفاتر الصُّرة(١١٤)، بان توضع عليها أختام أغا دار السعادة ومفتشي أوقاف الحرفين الشريفين، ثم يقوم الدفتردار بالتوقيع عليها، ثم توضع على الصحيفة الأولى منها طغراء السلطان. كما كانوا ينظمون دفاتر مختلفة في الأحجام وشكل التنظيم على الرغم من توحد موضوعها؛ فهناك مثلاً دفاتر التشريفات التي يجري تنظيمها في ثلاثة أشكال مختلفة هي: المفصل واليومية (يوميه) والمتفرقة (متفرق)، حتى يتم تطبيق قواعد البروتوكول بشكل منضبط. وهناك أيضا دفاتر التحرير (طابو)التي يجري تنظيمها بنفس الطريقة للأغراض الاقتصادية والعسكرية، فهي ليست على نمط واحد، بل تضم ثلاثة أنواع مختلفة عن بعضها تماماً لتسجيل الوحدات الاستيطانية؛ فنرى دفاتر المُفَصّل (مفصل) والإجمال (إجمال) والروزنامجة (روزنامچه).

ويمكننا بعد الاطلاع على الدفاتر والسجلات التي كانوا يستخدمونها في الادارات المختلفة داخل الجهاز المركزي العثماني ويرجعون إليها باستمرار ويضعون الملاحظات على هوامشها أن نعرضها على النحو التالي:

إذ تخضع الوثائق الخاصة بالنظام البيروقراطي العثماني لعملية تصنيف تجرى عليها تبعاً لطبيعة القلم أو الدائرة الصادرة منها، أي أصلها ومنشؤها (Provenance)، أو تبعاً لخصائصها الديبلوماسية. ومع أنه لكلا التصنيفين فائدتهما إلاّ أن النظام الذي لقي قبولاً وانتشاراً هو نظام المنشأ. وتجري اليوم في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني عمليات التصنيف للوثائق العثمانية المحفوظة فيه تبعاً لنظام المنشأ أو القلم الصادرة عنه. والواقع أن الوثائق كانت تحفظ داخل

---

(١١٣) - أنظر الأرشيف العثماني، دفتر المهمة رقم ٥، ص ٦١٢ لسنة ٩٧٣هـ (١٥٦٦م)، ونقلاً عنه: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 217-18.

(١١٤) - وهي نوع من الدفاتر تحتوي مفردات النقود المرسلة كل عام إلى أهالي مكة والمدينة والقدس مما سار عليه السلاطين العثمانيون جرياً على عادة الدول الاسلامية السابقة، فكانت تضم أسماء الأماكن التي جاءت منها تلك النقود ومقاديرها وأسماء الأشخاص المستحقين لها وأوجه صرفها وغير ذلك. وللمزيد من المعلومات أنظر:
Münir Atalay, *Osmanlı Devletinde Surre-i Hümâyûn ve Surre Alayları*, Ankara 1991.

الأقلام تبعاً لذلك النظام في العهد العثماني نفسه. وعلى ذلك نرى أن أوراق الديوان الهمايوني وأوراق الباب العالي وأوراق الدفترخانة قد حفظت جميعها في مجموعات مستقلة، وانتقلت إلينا اليوم على ذلك الترتيب. أما في "أرشيف سراي طوپ قاپى" المكان المهم الذي يحفظ فيه قسم من الوثائق العثمانية فقد جرى تصنيفها تبعاً لموضوعها، فنرى: الفرمانات، والاحكام، والبراءات، والخطوط الهمايونية على بياض، والإرادات السنية، والخطب الهمايونية، وأحكام وبراءات أمراء الأسرة الملكية، والخطابات [الرسائل الهمايونية، ورسائل التبشير بالفتح "فتحنامه"، والعهود، ورسائل الحكام الأجانب وغير ذلك]، والعروض (عرضلر) والبيورلدات، والتلخيصات، والتقارير (تقرير)، والتحريرات (تحريرات)، والعرائض (عريضه)، والتذاكر (تذكره)، والعرضحالات (عرضحال)، والمحاضر (محضر)، والمضابط (مضبطه)، والمعاهدات، والمذكرات الرسمية (مخطره – نوطه)، والتقارير (راپور)، واللوائح (لايحه)، والاستخبارات (جورنال)، والتعميمات، والفتاوى، والوقفيات، والحجج والإعلامات (حجت – إعلام)، والخرائط، والمخططات والرسوم البيانية (كروكى)، والتمسكات (تمسك)، والسندات، وأوارق العلم والخبر (عِلْم وخبر)، والرؤس (رؤس)، ودفاتر اليومية (روزنامجه)، ومذكرات التحويل (تحويل)، والإيصالات (مقبوض)(١١٥).

أما عن العلاقة بين أنواع الدفاتر والأوراق التي خلفتها البيروقرطية العثمانية فيمكننا أن نميزها في خطوطها العريضة في أربعة جوانب؛ هي أن يقوم أحدهما مقام الأخر، وأن يتمم أحدهما الأخر، وأن يضبط أحدهما الأخر، والارتباط الوثيق فيما بينهما.

وهناك موضوع آخر جد مهم في النظام البيروقراطي العثماني، ألا وهو حركة اكتمال الأوراق وسرعتها، ففي العهد السابق على عهد التنظيمات كانت الاجراءات تجري فوق ورقة واحدة، تمر على الأقلام المختلفة ليضع كل قلم ما يره عليها من معلومات. وهذا النهج كان إلى جانب سرعته بسيطاً واقتصادياً. أما اسلوب المرفقات، أي أضافة أوراق جديدة إلى الورقة الأصلية، الذي أقبل عليه العثمانيون متأثرين بالغرب، ولازال مستمراً حتى اليوم، فهو نهج شديد التعقيد، بطيء يؤدي إلى الاسراف. وقد تعرض هذا النوع من أساليب المكاتبات للنقد في عهد التنظيمات نفسه من قبل المثقفين من أمثال ضياء باشا ونامق كمال.

---

(١١٥)– أنظر: *Topkapı Sarayı Müzesi Osmanlı Saray Arşivi Kataloğu, I, Fermanlar,* (haz. Ü. Altundağ), Ankara 1985, s. XI.

سابعا- الدبلوماسية العثمانية(١١٦)

لا نجانب الصواب إذا قلنا إن الأتراك شَعْبٌ نزح من سهول آسيا الوسطى الفقيرة، متجهين بقلوبهم نحو (قيزل ألما)* زاحفين نحو الغرب الذي كان هدفهم من سياسة الفتح(١١٧)، ولكنهم في كل مكان استقروا عنده على طول الطريق أقاموا دولاً كبيرة وصغيرة، وجعلوا من منطقة الأناضول قاعدة لهم لا تتغير. كما نلاحظ أن بعض الشعوب لازالت تعيش فوق نفس الأرض منذ أربعة أو خمسة آلاف سنة، بينما نرى للأتراك عادات وتقاليد جعلتهم يقيمون أوطاناً فوق مناطق جغرافية مختلفة. فقد تحدد موقع الأناضول تبعاً لتحركاتهم، فكان أحيانا مرعى صيفياً يقع بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر الخزر والبحر الأحمر وخليج البصرة، وأحيانا أخرى يصبح نقطة الالتقاء بين القارات الثلاث آسيا واوربا وافريقيا بين البحر الابيض المتوسط والبحر الأسود. فالقاسم المشترك في كلا التعريفين هو الموقع الاستراتيجي لشبه جزيرة الأناضول. والملاحظ أن الأتراك منذ اليوم الذي استوطنوا فيه الأناضول عام ١٠٧١م وحتى اليوم لايزالون يدفعون ثمن هذه الأهمية الاستراتيجية باعظم التضحيات، وأن هذه الأهمية الاستراتيجية آخذة في الزيادة باستمرار.

وكان هدف الأتراك العثمانيين بعد أن حققوا وحدة الأناضول وانطلقوا إلى منطقة البلقان ودواخل اوربا نفسها هو - كما ذكرته المصادر التاريخية- "إعلاء كلمة الله". وتدلنا تلك المصادر على أن العثمانيين اقاموا علاقاتهم الدولية على نفس الأسس التي كانت قائمة لدى الدول

---

(١١٦) - على الرغم من وجود قرابة بين "الدبلوماسية" التي يُعرّفونها بأنها فن ادارة العلاقات الدولية بواسطة السفراء والممثلين الدائمين أو المؤقتين وبين "السياسة الخارجية"، إلاّ أنه يمكن القول إن الأولى هي العلاقات الدولية، أما الثاني فهي فن ادارة تلك العلاقات. وقد استخدم مصطلح الدبلوماسية - وان كان نادرا - في اللغة التركية العثمانية في القرن التاسع عشر (تاريخ لطفي، جـ ١٣، ص ٣٧). والواقع آن الدبلوماسية باعتبارها فن التفاوض وحل المشاكل الخارجية قد جرى تعريفها بأشكال مختلفة؛ مثل دبلوماسية الحرب، ودبلوماسية السلام... الخ. ومصطلح الدبلوماسية الوافد علينا من الغرب نراه مستخدماً في لغات الدول الاسلامية المعاصرة، إلاّ أن وجود فروق كبيرة في مفهوم الدولة بين العالمين المسيحي والاسلامي جعل من غير ممكن تفسير الدبلوماسية في مسارها التاريخي بنفس المعنى بين الطرفين.

* قيزل ألما، أي التفاحة الحمراء، وهو اسم أطلقه العثمانيون على روما؛ إذ كانت هي الهدف القومي والسياسي وراء فتوحاتهم وانتصاراتهم، والآمال العريضة التي طالما صبت إليها نفوسهم.

(١١٧) - لقد نجح السلطان سليم الأول خلال مدة حكمه القصيرة في انجاز حملتين ناجحتين على ايران ومصر، والواقع آن ذلك لم يكن هدفه الأصلي، فقد ذكر هو نفسه أن هدفه هو الغرب ولم تكن حملاته في الشرق إلاّ لاقرار الأمن في أراضيه. وعندما أفصح لشيخ الاسلام ابن كمال باشا في حديث معه عن رغبته في تجهيز الأسطول بثلاثمائة سفينة ونيته في فتح أوربا، رد عليه بأن البحر لاستانبول نعمة (آصفنامه، ص ٣١-٣٢).

الاسلامية والتركية السابقة عليهم، وأنهم توسلوا دائما سبل الحل للمشاكل من خلال هذه الأرضية. وهي مفاهيم مثل: دار الاسلام ودار الحرب والأمان. وقد رأت الامارة العثمانية في منطقة البلقان داراً للجهاد، أي منطقة يجب أن يدخلها الاسلام بالحق والعدل، وجعلت لتلك المنطقة الكفة الراجحة. وأبرز الأدلة على ذلك أن أصحاب المناصب في الروملي، مثل قاضي العسكر والبكلربكي والدفتردار وغيرهم كانوا يتقدمون على أصحاب هذه المناصب في الأناضول من حيث درجتهم في البروتوكول والأجور التي يتقاضونها.

وعلى الرغم من أن الصبغة الأساسية لهذه الدولة هي الفتح والجهاد إلاّ انها استفادت دائما من الدبلوماسية لكي تحقق ذلك الهدف، إذ شعرت لأجل ذلك بضرورة التركيز على سلاح الحرب، حتى القرن الثامن عشر على وجه الخصوص، ثم استبدلته بعد ذلك بسلاح الدبلوماسية.

والملاحظ أن تطبيق الدبلوماسية في الدولة العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر لم يكن بالشكل الذي فسّره الغرب، أو بالمعنى الذي فهمه. كما يلاحظ أن العنصرين الأساسيين في الدبلوماسية وهما قبول المفوضيات، والاعتماد على أساس التبادل reciprocite لم يكونا موجودين. فلم تبعث الدولة العثمانية حتى عام ١٧٩٣م إلى الغرب أو الشرق سفراء دائمين لها، كما لم يكن لديها سفراء أجانب دائمين إلاّ لدولتين أو ثلاث. ولم تؤسس الدولة العثمانية -من ناحية أخرى- جهازاً يعنى بالشئون الخارجية مباشرة، إلاّ عندما تشكلت نظارة الخارجية عام ١٨٣٧م. فقد كان رئيس الكتاب وهو أحد الموظفين التابعين للصدر الأعظم يتولى ضمن أعماله الأخرى إدارة الشئون والاتصالات الخارجية، ويعنى بامور السفراء. ولأجل هذا لم يكن هناك ناظر يقتصر عمله على الشئون الخارجية إلاّ في عهد التنظيمات. ومع ذلك فلا يجب أن يُعد ذلك نقصاً، لأن الدولة العثمانية كانت قد تبنت منهجاً ينسجم وعلاقاتها الحربية أو الدبلوماسية على السواء، وهو المنهج الذي عرفه العالم الاسلامي منذ قرون وجرى على تطبيقه.

ومع أن بقاء الدولة العثمانية بعيدة عن المفهوم الأوربي للدبلوماسية وتطبيقها ثم عدم إقبالها على تطبيق عملية التمثيل الدبلوماسي الدائم هي من الأمور التي أخذت عليها بوجه عام، إلاّ أن أحداً لا ينكر أن احجامها زمناً عن هذا المنحى كانت له فوائده أيام كانت الدولة في عهد قوتها. لأن الادارة العثمانية على هذا النحو جنبت نفسها الوقوع في حبائل السياسة والدبلوماسية الأوربية، والتقيد بتعهداتها، مما جعلها تتحرك بحرّية.

والمعروف أن الذي يقرر دبلوماسية الدولة هو الموقع الاستراتيجي للأراضي التي تعيش عليها، ومن ثم فاننا عندما ننظر إلى الدولة العثمانية نرى أنها كانت تملأ فراغاً لأربع حضارات

كبرى عالمية، وفراغاً عسكريا في منطقة جد حساسة. فقد ملأ البيزنطيون فراغ الرومان، بينما ملأ السلاجقة فراغ الدولة العربية، أما العثمانيون فكانوا يتحملون العبئين معاً.

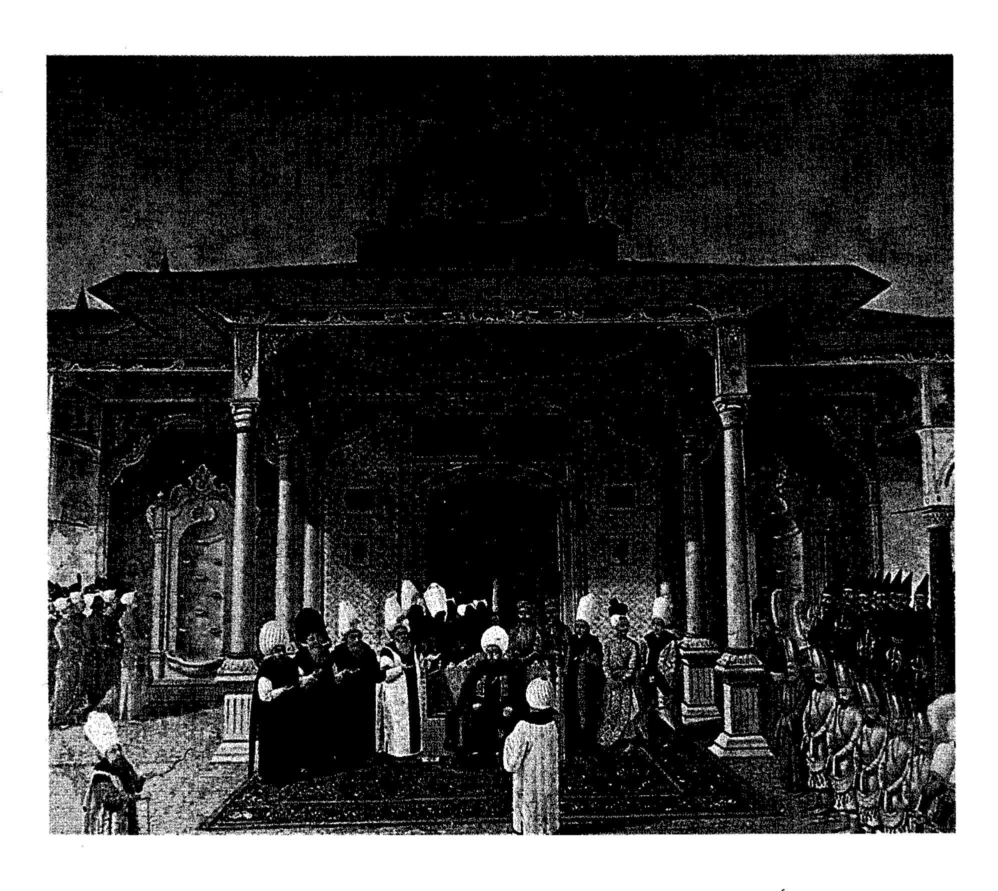
ومنذ ظهرر الدولة العثمانية على مسرح التاريخ كامارة حدود وحتى انهيارها وهي على اتصال ديبلوماسي بالدول المحيطة بها. فكانت لها في البداية صلات مكثفة مع الامارات الاناضولية المجاورة لها ومع البيزنطيين. ولا شك أن الاتصال مع البيزنطيين أصحاب التقاليد الديبلوماسية العريقة قد اكسب الامارة الجديدة خبرة في هذا المجال. فلما مضى القرن السادس عشر، وأقبل القرن السابع عشر وتحولت الدولة العثمانية إلى دولة عالمية أصبح لها اتصالات مع دول أوربا المسيحية بمذاهبها الدينية المختلفة، واتصالات مع الدول المسلمة في الشرق سنيةً أو شيعيةً، وعلى كافة المستويات، وفي شتى المجالات.

وتمسكاً من الدولة العثمانية بمبدأ الأمان فقد اعتبرت غير المسلمين الوافدين إليها لمهمة ديبلوماسية أو لتجارة أو زيارة ضيوفاً تتكفل بحماية أرواحهم وأموالهم. فعندما يدخل أحدهم إلى البلاد في مهمة رسمية تتعهد الدولة فور اجتيازه الحدود بمواجهة كافة نفقاته، وتعيِّن له المضيف الذي يرافقه. أما إذا فسدت العلاقة بين الدولة العثمانية ودولة السفير المستأمن، أو التاجر فقد كان مصيره الحبس والتعرض حتى للإهانة.

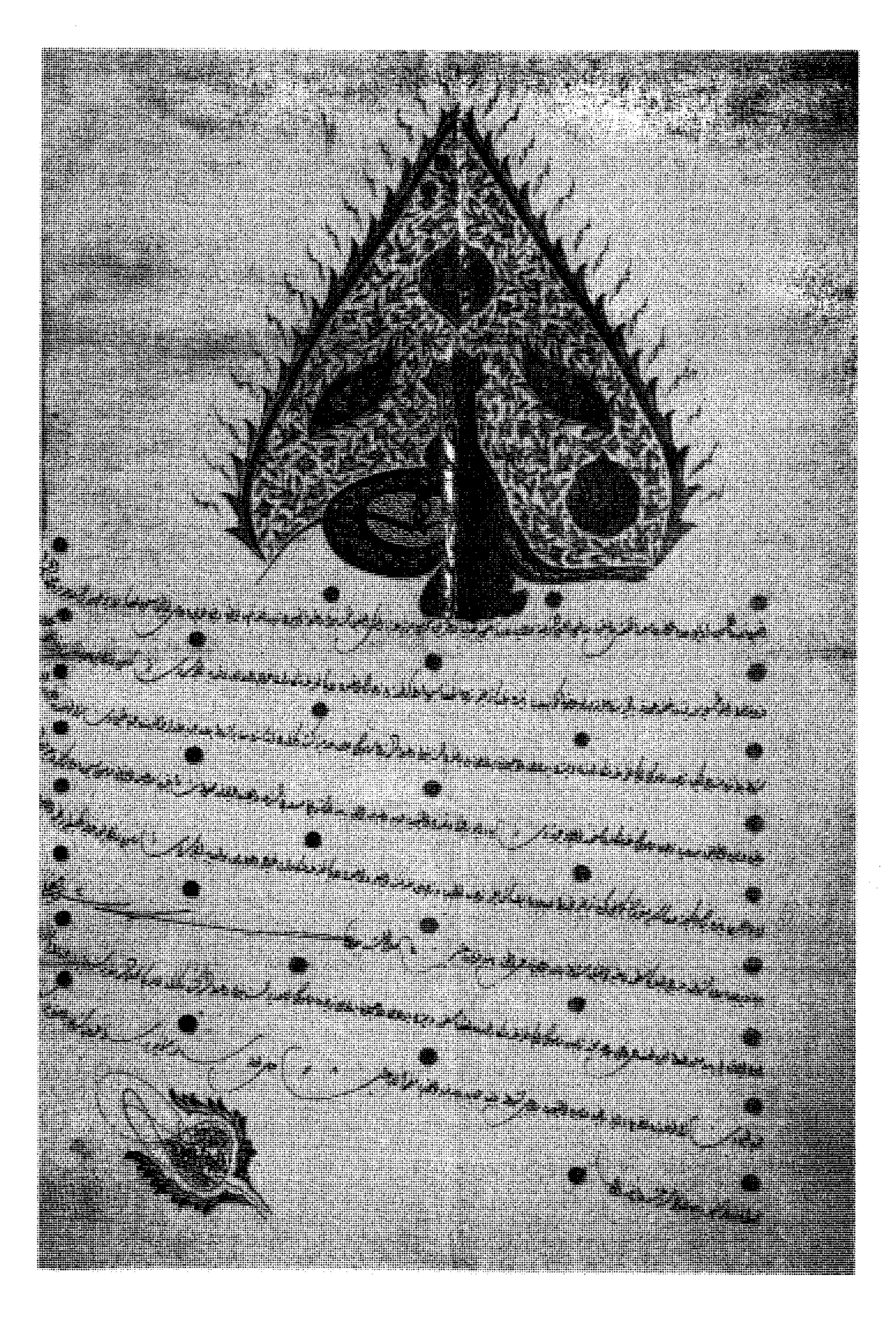
والمعروف أصلاً أن سياسات الدولة العثمانية كانت قد تشكلت ابتداءاً من القرن الخامس عشر في الغرب والشرق والجنوب والشمال. فالعلاقة التي كانت تتنامى بالعداء في الغالب مع الصفويين الشيعة هي التي كانت تقرر سياسة الدولة العثمانية في الشرق. بينما كان نشاطها في البحر الأحمر والمحيط الهندي وموقفها من الدول هناك هو الذي حدد سياستها في الجنوب. أما سياستها في الشمال فقد حددها انهيار دولة القبيلة الذهبية (آلتون أوردو دولتى) واختلال التوازن في الشمال لصالح روسيا، ثم موقف الدولة العثمانية من ذلك الخطر.

١- المسار التاريخي

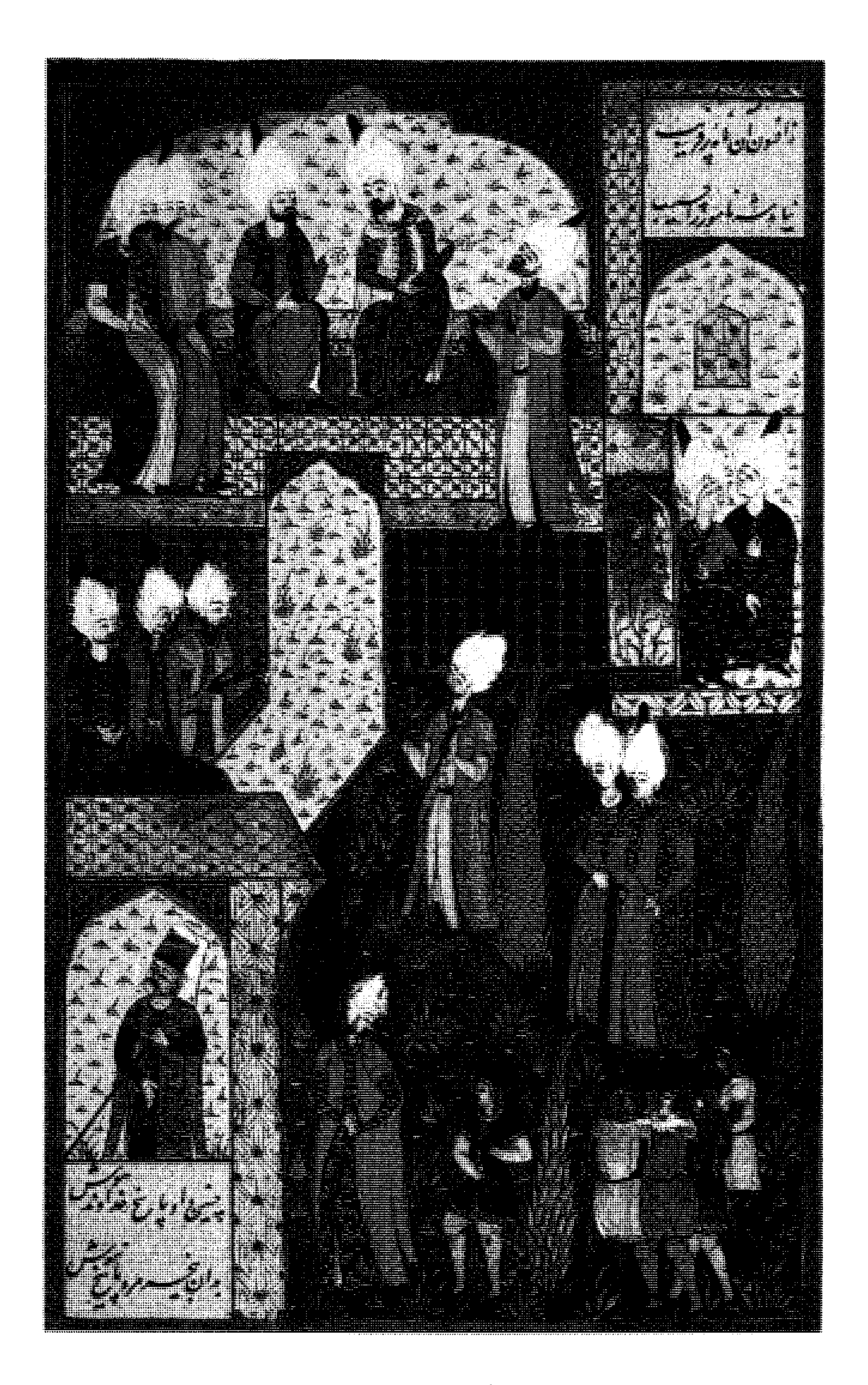
قامت الإمارة العثمانية على الروح العسكرية والضرورة التي فرضتها، غير أن وجود الامارة وجهاً لوجه مع البيزنطيين فرض عليها إلى جانب التدابير العسكرية أن تلجأ إلى المناورة السياسية.



64- أحد المراسم للسلطان سليم الثالث أمام "باب السلام" في سراي طوب قابى.



65- أحد فرمانات السلطان سليم الثالث حول عدم الاثقال على مترجم السفير الفرنسي بالجزية والرسوم والضرائب



66- استقبال الوزير الأعظم ابراهيم باشا لسفير النمسا وفريقه



67– نموذج قواعد البروتوكول في أقاليم الدولة: زيارة قام بها أحد القناصل لقاضي إزمير.

وعلى الرغم من غلبة طابع العداء بوجه عام على العلاقات العثمانية البيزنطية إلاّ أن الاتصال بينهما لم ينقطع أبداً. فبعد العلاقات التي كانت لاتزال في بدايتها على أيام عثمان بك وابنه اورخان بك والانتصارات التي أحرزها مراد الأول وابنه بايزيد لم يشأ البيزنطيون المخاطرة بالحرب مع العثمانيين مباشرة، لكنهم شعروا بالخطر القادم، فركزوا على الجانب الدبلوماسي. ومن ثم توسلوا السبل للتعايش السلمي مع العثمانيين، فكانوا يرسلون الهدايا إلى السلطان، ويزيدون من مقدار الخراج المقرر عليهم، كما رضوا باقامة حي تركي داخل استانبول. أما في الخفاء فكان الامبراطور يذهب بنفسه أو برجاله المعتمدين إلى الغرب ليحض البابا على عقد حلف مقدس ضد الخطر الاسلامي المتعاظم، ويطلب إليه طرد الأتراك من تلك الأراضي. فلما سألت الدولةُ العثمانية عن سبب تلك الزيارات كان الرد بانها زيارات دينية ليس وراءها غاية سياسية، وشاء بذلك أن يزيح الشبهات عن تصرفه. وكان قصد الامبراطور تأليب أوربا بالطرق الدبلوماسية إلاّ انه لم يوفق في ذلك. وواقع الأمر أن شعبه كان يذكر مظالم اللاتين ونهبهم لاستانبول عام ١٢٠٦م ولم يتطلع أبداً إلى العالم الكاثوليكي على أنه شعب صديق، فكان يشعر أحيانا بالحاجة إلى التحالف مع العثمانيين ضد العالم الغربي.

كما نعلم أن الدولة العثمانية إبان قيامها كان لها على أيام السلطان مراد الأول علاقات طيبة مع السلطنة المملوكية، فكانت تستقبل بالتكريم سفراء المماليك القادمين إليها، وتوطدت العلاقات بينهما، وأقامت أيضا في عهد السلطان نفسه علاقات مع حاكم العراق وآذربيجان ومع دولة القبيلة الذهبية (آلتون اوردو). وهناك رسائل كانت ترسل وأخرى تأتي من تلك الأماكن، ونَشَرَ بعضها فريدون بك في "منشآت السلاطين"، ومع ذلك فعلينا أن نتناولها بحذر. وكان من شأن الفتوحات التي قام بها بايزيد الأول أن جعلت من الدولة العثمانية دولة قوية، تمتد حدودها من نهر الطونة حتى نهر الفرات، وتحولت الى مركز للسياسة فوق بقعة واسعة في ذلك العهد، تمتد من أوربا الغربية الى آسيا الوسطى، ومن مصر إلى دولة القبيلة الذهبية.

غير أن هذه القوة لم تدم طويلاً، فقد أوشك غزو تيمورلنك أن يمزق أراضي الدولة العثمانية، بينما توهمت الامارات الاناضولية وتوهم البيزنطيون امكانية انهيار العثمانيين، فبدأوا يتوسلون السبل للتحالف ضدهم، ويعدون أنفسهم لخوض الحرب ضدهم، غير أن السلطان چلبي محمد استطاع بفضل التساند والوحدة في منطقة الروملي أن يعيد للدولة تماسكها، مما جعل البيزنطيين يشعرون من جديد بضرورة التودد إليهم. وعندما جلس السلطان مراد الثاني على العرش عاد البيزنطيون لمثل هذه التطلعات، ولكن لم يلبث الأمل أن خبا مرة ثانية. فالدولة

العثمانية خبرت الحرب ضد البيزنطيين، كما عقدت الصلح ودخلت في تحالفات، واستطاعت بذلك أن تعظم خبراتها في المجال الديبلوماسي.

والمعروف أن عادة الزواج من بنات الدول المجاورة المسلمة وغير المسلمة التي هي أحد الملامح الأساسية في الديبلوماسية الشرقية والغربية كانت ترجع أساساً إلى عهد الرسول (ﷺ)، وأن السلاطين العثمانيين استفادوا من هذه العادة في البداية، فتزوجوا من بنات البيزنطيين وبنات الامارات الاناضولية، ثم لم يلبثوا بعد ذلك أن تركوا تلك العادة التي حققت لهم بعض المنافع.

وتدلنا الحقائق التاريخية على أن النجاح في الديبلوماسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة العسكرية والمالية، وأن الدولة القوية هي التي تملي شروطها عند الجلوس على مائدة المفاوضات. ومن هذه الزاوية فقد شكلت شخصية السلطان محمد الفاتح والفتوحات التي أنجزها آفاقاً جديدة في الديبلوماسية العثمانية ونقطة التحول فيها. وقد اقتدى به حكام كثيرون في الشرق والغرب. وقبل فتح استانبول قام بازاحة الولاة والأمراء والأباطرة البيزنطيين واحداً تلو الآخر، بل والحكام أصهارهم، وغيرهم ممن كانوا يدعون الحق في العرش البيزنطي، ثم راح بعد فتح استانبول يواصل فتوحه الأخرى ليمتلك البحرين وما حولهما [البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأناضول والروملي]. وكان لقضائه على الامبراطورية البيزنطية التي حكمها تسعون امبراطوراً لمدة تزيد على ألف عام أثره الكبير على تاريخ البلقان وأوربا وعلى ديبلوماسيتها. وتبلورت في عهد الفاتح سياسة الدولة العثمانية كثيراً تجاه الغرب والشرق والجنوب والشمال، واستمرت على ذلك سنوات طويلة.

واتضحت في الدولة العثمانية معالم الهوية العالمية منذ القرن الخامس عشر، وبدأت تظهر آثار تلك الهوية في الميادين المختلفة. وتقدمت الاتصالات الدائمة والوطيدة مع كافة الدول في الشرق والغرب. فكانت تتعاطى رسائل التهاني والتعازي مع كل هذه الدول، في مناسبات لبس التاج واعتلاء العرش والأفراح والوفيات، وتتبادل معها الهدايا، وإذا تحقق نصر أرسلت إليها كتب البشائر (فتحنامه).

كذلك فان إحياء السلطان الفاتح لبطريقخانة الروم والبقاء عليها في استانبول، وسياسة التسامح مع النصارى واليهود، ثم استقبال اليهود الاسبان الفارين من المذابح والمظالم في استانبول على أيام السلطان بايزيد الثاني، والسيطرة على البحر الأحمر في أوائل القرن الخامس عشر وحماية الحرمين الشريفين من اعتداءات البرتغاليين، وقيام السلطان سليمان القانوني بمساعدة الملك فرنسوا الأول على شارلكان، وغير ذلك من السياسات التي يعقب بعضها بعضاً

إنما هي دليل واضح على أن الدولة العثمانية غدت دولة عالمية، فرأت في السيطرة على الأحداث المحيطة بها مبدأً من مبادئها الديبلوماسية.

وكانت مسألة وراثة العرش والنزاع على السلطنة، سواء في الشرق أو الغرب من المسائل التي مهدت السبيل دائما لانتعاش الديبلوماسية وظهور بعض المساومات. ورأينا الأمثلة الحية على ذلك في النزاع الذي وقع فيما عرف بـ "عهد الفترة"، بين الأمير جم وأخيه بايزيد الثاني. وكان النزاع على وراثة العرش في الدول المسيحية في الغرب من الأمور التي تابعتها الدولة العثمانية عن كثب حتى أواخر القرن السابع عشر، وتوسلت سبل الاستفادة منها. وحادثة الأمير جم هي من الحوادث المعتادة من الناحية الديبلوماسية. فبعد وفاة السلطان الفاتح وقع النزاع بين ولديه جم وبايزيد على السلطنة، مما جعل العلاقات الديبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين السلطنة المملوكية والبندقية والبابوية وأوربا تكتسب بعداً جديداً.

واعتلى السلطان سليم الأول العرش بعد جدال على السلطنة مثل والده، ثم لم يلبث أن قام بحرب ايران عام ١٥١٤م، وحرب مصر عام ١٥١٧م، واستطاع بالانتصارات التي أحرزها والأراضي التي كسبها والألقاب التي حصل عليها أن يجعل من الدولة العثمانية دولة عظمى في نظر العالم الاسلامي في الشرق والعالم المسيحي في الغرب، وقوة قادرة على وضع قواعد السياسة الخارجية. فنجاح السلطان سليم في دخول مصر أهّله لأن يحمل لقب "خادم الحرمين الشريفين"، بل ولحمل صفة "الخلافة" نفسها. وعلى ذلك أصبح السلطان العثماني يحوز رسمياً لقب "خليفة المسلمين" إلى جانب لقبه القديم "خاقان البرين وسلطان البحرين". واستخدم السلاطين العمثانيون قبل ذلك أيضا لقب الخليفة في بعض المناسبات، ولاشك أن هذه الصفة التي هي لقب سياسي يمثل القوة والسلطة قد غيّر وضع الدولة العثمانية في العالم الاسلامي كله، وأصبح مصدراً للقوة في المناورات والمساومات الديبلوماسية مع الغرب. غير أننا لا نستطيع القول إن السلاطين العثمانيين استخدموه بشكل فعال في المجال السياسي حتى معاهدة قينارجه الصغرى ١٧٧٤م. فلم يفعل ذلك إلاّ السلطان عبد الحميد الثاني الذي استغله أحسن استغلال في القرن التاسع عشر عصر الديبلوماسية.

وكان استخدام الألقاب والنعوت في غير موضعها من الأسباب وراء انسداد المسالك في الديبلوماسية منذ العصور القديمة. وكان النبي (ﷺ) يستخدم لنفسه لقب "رسول الله" في رسائله التي يبعثها إلى ملوك وحكام الدول الأجنبية، بينما كان يخاطب هرقل المسيحي بلقب "عظيم الروم" بدلاً من "الامبراطور البيزنطي" حتى لا يكون قد اعترف به رسمياً، وهو ما يدل على

الدقة حتى في ذلك العصر. وقد حرصت البيروقراطية العثمانية دائما على أن تستخدم الدول المسلمة والمسيحية على السواء الألقاب والنعوت المناسبة للسلطان العثماني. فقد حكى المؤرخ نعيما حادثة وقعت في أواسط القرن السابع عشر، وضعها تحت عنوان: "قضية الرسالة الهمايونية إلى قيصر النمسا"، فقال باختصار: كانت هيئة السفارة مع النمسا قد خرجت بقصد تجديد معاهدة الصلح عام ١٦٦٠م، غير أنهم لم يسمحوا للهيئة التركية أن تتباحث مع نظيرتها النمساوية، وعاد السفير النمساوي فور وصوله من فينا. والسبب وراء ذلك هو عدم انطباق مبدأ المعاملة بالمثل على الرسالة التي أرسلها السلطان إلى الامبراطور؛ فقد خاطبه فيها بضمير "انت" بدلاً من ضمير جمع المخاطبين "انتم" واستخدم كلمة "ملك" بدلاً من كلمة "امبراطور"، فأدى ذلك إلى انسداد القنوات الديبلوماسية. ثم جاء الرد بانه إذا كنتم تريدون التعاهد فلا بد أن يكون نص الخطاب هو "انتم ياامبراطور النمسا". فكان أن فكروا في الحالة التي تعيشها الدولة العثمانية، وقالوا "إن العصر هو عصر المداراة"، وبمحاولة من سياوش باشا ومراد باشا أعادوا كتابة الرسالة من جديد(١١٨). وكان هذا من الأمور التي حرص عليها المسلمون والمسيحيون على السواء، إذ دخل أحيانا نصوص المعاهدات مادةً من موادها. ففي المعاهدة التي عُقدت مع روسيا عام ١٦٨١م مثلاً كانت تحوي مادة بألقاب القيصر كاملة (١١٩).

ويُعد عهد السلطان سليمان القانوني عهداً مهماً من حيث الشمول والتنوع ووضوح الأسلوب. فلم يكد ذلك الحاكم يتقلد زمام السلطة عام ١٥٢٠م حتى أصبح يمثل أهم دولة في العالم من كل الجوانب تقريباً. وغدا سراي طوپ قاپى وكأنه ملتقى للسفراء القادمين من الشرق والغرب، وأصبحت الدول الأوربية، والدول الاسلامية وعلى رأسها ايران لا يدعون فرصة تفوت إلاّ وأرسلت الهدايا الثمينة والممثلين الديبلوماسيين إلى العاصمة التركية. ففي عام ١٥٥٧م مثلاً عندما جرى افتتاح "مجمع السليمانية" أرسل الشاه طهماسب إلى استانبول هيئة ممتازة لتهنئة السلطان القانوني، وهي تحمل رسالة التهاني والهدايا التي تضم المصاحف النادرة. كما أرسل خدا بنده ابن الشاه رسالة تهنئة إلى الصدر الاعظم رستم باشا في نفس المناسبة، وأرسلت زوجة الشاه رسالة أخرى إلى السلطانة "خُرَّم سلطان"(١٢٠). ولم يكن من السهل على هؤلاء السفراء فوق العادة أن يقابلوا السلطان القانوني. فاذا بعدت الديار بالحاكم لحرب يقودها كان عليهم إن

---

(١١٨) – أنظر تاريخ نعيما، جـ ٥ ص ٢١

(١١٩) – أنظر: A.N. Kurat, *Türkiye ve Rusya*, Ankara 1990, s. 10

(١٢٠) – منشآت السلاطين، جـ ٢ ص ١٤–١٩.

يذهبوا إليه في تلك الديار. والمعروف أن السلطان سليمان القانوني قاد ثلاث عشرة حرباً، ثلاث منها في الشرق وعشر في الغرب. وكان يتطلب الأمر أثناء الاعداد لها وأثناء خوضها ثم بعد انتهائها القيام بالاتصالات الدبلوماسية العديدة، وأرسال السفراء من طرفه أو استقبال سفراء الطرف الآخر.

وفي عهد السلطان مراد الثالث وقعت بعض الأحداث المهمة في المجال الدبلوماسي؛ فقد نجحت الدولة في أن تفرض سيطرتها على لهستان (بولونيا)، وحالت دون النمسا وروسيا أن تتدخلا في انتخاب من سيجلس على عرشها، وضمنت جلوس أمير [إمارة] أردل عليه. ومن ناحية أخرى استفادت أنجلترا من الطرق الدبلوماسية، وضمنت لنفسها امتيازاً تجارياً بعد فرنسا عام ١٥٧٩م. أما الحدث المهم الآخر الذي وقع في تلك الفترة فهو التغير الذي حدث في رأس الحكم في فاس عام ١٥٧٤م؛ إذ تولاه حاكم يؤيد الدولة العثمانية، بدلاً من الحكام السابقين الذين كانوا يؤيدون اسبانيا(١٢١). ومن ثم أصبحت فاس وهي صاحبة الموقع الاستراتيجي الهام في شمال افريقيا تعيش بعد ذلك في سلام دائم مع الدولة العثمانية بوجه عام، وراحت الدولتان تتعاطيان الهدايا والسفراء في كل مناسبة، واستمر الأمر على ذلك في إطار من التبعية غير المباشرة. وهذه العلاقات المهمة في مجال الدبلوماسية العثمانية قد استمرت تحافظ على طبيعتها الودية حتى النهاية، على الرغم من الاعتداءات التي كانت تقع بين الحين والآخر من الجزائر، وخاصة القراصنة، وتعكر صفوها.

ولكن على الرغم من كل هذه التطورات فان عهد السلطان مراد الثالث هو العهد الذي بدأت تضعف فيه مؤسسات الدولة ويتدهور هيكلها الاداري، ولم ينصلح حاله بعد ذلك. فقد طالت الحروب الايرانية [حملات الشرق] التي بدأت والصدر الأعظم صوقللى محمد باشا كان لايزال على قيد الحياة، وكانت السبب وراء إضعاف المالية العثمانية وانحلال الضبط والربط. ثم أعقبتها الحرب التي وقعت مع النمسا في الغرب عام ١٥٩٣، وعرفت هناك باسم الحرب الطويلة، أو حرب الخمس عشرة سنة، فتوزعت جهود الدولة على جبهتين حتى كادت تفلس خزانتها، واهتز النظام الاجتماعي من أعماقه. وعلى الرغم من تحقيق بعض الانتصارات خلال تلك الحروب، مثل نصر موقعة قانيجه ونصر موقعة خاچووه Haçova إلا أن الحروب مع النمسا قد انتهت بعقد معاهدة زيتفاتوروك Zitvaturuk عام ١٦٠٦م، فكانت نقطة تحول في تاريخ الدبلوماسية.

---

(١٢١) - أنظر: Bekir Kütükoğlu, "Murad III", *İA*, VIII, 620-21.

إذ كانت تُعقد المعاهدات حتى ذلك الوقت بما يُملى من شروط على مرخصي الدولة الأجنبية من طرف واحد، انطلاقا من تفوق الدولة العثمانية، فإذا بها توقع لأول مرة على معاهدة تقر تساوي الطرفين، وتتمشى مع النموذج القانوني في الدول الغربية، وتقر التساوي بين السلطان والامبراطور. وعندما نتطلع إلى كتب النظم نشهد بالأسى أن الدولة على الرغم من عنايتها بالأجهزة المختلفة التي تحتويها النظم المركزية حتى تصلح الفساد الذي أخذ يستشري بشكل واضح في الادارة في أوائل القرن السابع عشر إلاّ أنها أهملت السياسة الخارجية، وغفلت عن الدبلوماسية أو تناستها، إلاّ في بعض الأمور الخاصة بالسفراء الأجانب.

وقد حرصت الدولة العثمانية على متابعة الخلافات الدينية والمذهبية في أوربا عن كثب، وراقبت النزاعات والحروب الداخلية والخارجية والتنافس على العروش فيما بين الدول الغربية نفسها، وسعت لاستغلال ذلك في دبلوماسيتها؛ فقد ظاهرت البروتستانية على الكاثوليكية، إذ كانت ترى أن انجلترا البروتستانية هي المسيحية الحقيقية وليست اسبانيا الكاثوليكية، وأنها الأقرب إلى الاسلام، وبنت علاقاتها الدبلوماسية على هذا الأساس. وفعلت الشئ نفسه مع المصلح الديني مارتن لوثر عندما أيدته في حركته الدينية ضد العالم الكاثوليكي. كما ترصدت بعناية النزاعات على العرش في أوربا، وراقبت علاقات المودة أو العداوة فيما بين الدول المسيحية، وحاولت استخدامها لصالحها. غير أن هذا الأمر كان يجد المقابل بعينه؛ فقد دأب الأوربيون والأمريكيون على استغلال مسألة وراثة العرش في الدولة العثمانية، ودعموا الخلافات الدينية والمذهبية في أراضيها.

٢- الامتيازات الأجنبية والدبلوماسية

هناك صلة وثيقة بين المصالح التجارية وبين الدبلوماسية، فقد كان للامتيازات الأجنبية Capitulation قوتها المؤثرة دائما على الدبلوماسية الدولية. وقد لوحظ أن المصالح الاقتصادية والتجارية كانت تأتي في المقام الأول في تشكيل الدبلوماسية الأوربية وتوجيهها. وعلى الرغم من صعوبة القول بأن هذا الأمر كان هو المحرك "بنفس القدر" في توجيه سياسة الدولة العثمانية الخارجية إلاّ أنها كانت تعرف هذا الاتجاه الأوربي، ومن ثم سعت للاستفادة منه، وتشكيل دبلوماسيتها بما يجاريه. وهذه الامتيازات قد منحتها الدولة في البداية لفرنسا عام ١٥٣٦م، ثم أعقبتها انجلترا عام ١٥٨٠م، ثم هولاندا عام ١٦١٢م، والنمسا عام ١٦١٦م، وبعد قرن أو يزيد من الزمان حصلت عليها في القرن الثامن عشر السويد وصقلية والدنمارك وبروسيا واسبانيا. ويجب علينا أن نتناول النوعين الأولين من تلك الامتيازات بشكل آخر في المجال الدبلوماسي؛

فقد منحت الامتيازات لفرنسا عام ١٥٣٦م على أيام السلطان سليمان القانوني، وكان القصد من ورائها عرقلة قيام حلف مقدس يعقده العالم الكاثوليكي الأوربي ضد الدولة العثمانية ذات السياسة الاسلامية، فحصل عليها فرنسوا الأول ملك فرنسا الذي هُزم أمام آل هابسبورغ عام ١٥٢٥م، وكان في أشد الحاجة إلى المعاونة، والحق أنها حققت القصد منها. واستطاع القانوني أن يجد بذلك دولة حليفة وتابعة له ضمناً بين اسبانيا وألمانيا. واستمرت هذه الصداقة التي بدأت بين الدولة العثمانية وفرنسا قد سنين طويلة دون أن تتزعزع مع استثناء بعض التجاوزات الطفيفة، حتى جاءت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م في زمن السلطان سليم الثالث، فكانت أولى الضربات في الصميم لهذه الصداقة.

والحق أن هذا التحالف والتقارب كان ذا أهمية عظيمة في تاريخ الدبلوماسية؛ فقد اعترفت الدولة العثمانية لفرنسا بالأفضلية في كافة المجالات تقريباً، واستمر ذلك حتى حصلت انجلترا على امتيازات مشابهة عام ١٥٨٠م. ففي ذلك التاريخ استطاع هاربورن سفير الملكة اليزابث ملكة انجلترا أن يحصل على الامتيازات لتتقدم بها انجلترا في بعض المجالات. ومن المحتمل أن رغبة الدولة العثمانية في اقامة علاقات صداقة مع انجلترا صاحبة القوة البحرية القوية ضد اسبانيا والبرتغال، وتفكيرها في شراء بعض الأسلحة من انجلترا بدلاً من فرنسا هو الذي كان له الأثر الأكبر في ذلك(١٢٢). وهذه الامتيازات التي اشعلت التنافس بين انجلترا وفرنسا كانت العامل المؤثر من الدرجة الأولى على الدبلوماسية العثمانية. وكانت الدولة وهي تمنح تلك الامتيازات التجارية تسعى نحو هدف معين، ولا سيما حرصها على المصالح السياسية والعسكرية للبلاد، وعلى سبيل المثال فان الجنويين الذين قُطعت علاقاتهم التجارية مع الدولة العثمانية قد طلبوا بعد معاهدة قارلوفچه اقامة علاقات تجارية جديدة وارسال سفير دائم إلى استانبول، وضمنوا في هذا الأمر وساطة الأمبراطور الألماني نفسه. وفي عام ١٧١١ شاءوا إرسال سفيرهم إلى استانبول ليتفاوض في الأمر، ووصلها في شهر ديسمبر من نفس العام حاملاً رسالة وهدايا قيمة، ثم استقر في سفارته في حي غلطة. غير أن إقدام الجنويين على مساعدة البندقية بالمال والسلاح أثناء حربها مع العثمانيين كان السبب في طرد السفير الجنوي خارج البلاد عام ١٧١٥م(١٢٣).

---

(١٢٢) – أنظر: Oral Sander, *Anka'nın Yükselişi ve Düşüşü*, Ankara 1987, s. 74.

(١٢٣) – أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, IV/2, 172.

وساعدت الامتيازات الأجنبية في البداية على فتح آفاق جديدة واتاحة فرصة الخيار أمام السياسة الخارجية العثمانية، ثم لم تلبث اكبر الموانع ابتداءاً من القرن السابع عشر أن أخذت تتشكل باطراد أمام الديبلوماسية التركية، حتى أصبحت حجر عثرة يعرقل حركة الدولة بين الحين والآخر.

٣- العلاقات مع روسيا

كانت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر الذي يمثل ذروة عظمتها واقتدارها قد دخلت في علاقات ديبلوماسية مع كافة الدول المسلمة والمسيحية في الشرق والغرب. وكانت لها مع روسيا علاقات ذات طابع مختلف، فهذه الامارة التي لم يشعر أحد بوجودها أو بثقل لها في القرن الخامس عشر في الشمال كانت قد اختارت لنفسها الأراضي العثمانية هدفاً، وعلى رأسها استانبول نفسها، ومن ثم كانت تترصد عن كثب تحركات العثمانيين. فلما فُتحت استانبول عام ١٤٥٣م وشرع السلطان محمد الفاتح يستولي على السواحل الشمالية للبحر الأسود قطعة بعد قطعة أحدث ذلك صدا كبيراً في روسيا، وراح الروس يمنون أنفسهم بالاستيلاء يوماً على استانبول أكبر مراكز الأرثوذكسية. وكان السلاطين العثمانيون قد صرفوا جهودهم ووجهوا نشاطهم ناحية أوربا، ولم يعبأوا بوجود روسيا، فاذا ذكر اسمها استخفوا بها، فتركوا شئونها لأمراء [خانات] القرم. في حين أن روسيا كانت في تعاظم مستمر يسير متوازياً مع تعاظم قوة الدولة العثمانية نفسها؛ فقد استولت عام ١٥٥٢م على امارة قازان، ومن بعدها عام ١٥٥٦م على امارة استراخان، وألحقتهما بأراضيها. وكانت تتعقب ما يقع في الدولة العثمانية من أحداث، وترقب الصراع على السلطنة فيها خطوة خطوة. وكانت أهم إدارة في الجهاز الذي أقامته في موسكو لمتابعة السياسة الخارجية وحدها قد قصرت جهودها على تتبع أحوال الدولة العثمانية. وكانت سياسة روسيا في تلك الآونة هي ممالأة السلاطين العثمانيين وتجنب لفت أنظارهم، وكان ايفان المخيف أحسن من أجادوا تطبيق تلك السياسة. وهذا الخصم (روسيا) الذي سيصبح فيما بعد عدواً لدوداً للدولة العثمانية وسبباً في انهيارها لم تتفطن إليه إلاّ بعد استيلائه على امارة استراخان عام ١٥٥٦م، فشاءت الدولة من خلال حملتها على استراخان عام ١٥٦٩م أن تقضي على ذلك الخطر، بل وشاءت في تلك الأثناء أن تربط بين بحر الخزر والبحر الأسود بقناة يجري شقها بين نهري الدون والفولغا. وكان الغرض من الحملة وشق القناة هو تحقيق بعض النتائج المتعددة الجوانب والتي يمكن اعتبارها شاملة إلى حد بعيد في تاريخ الديبلوماسية التركية، مثل تخليص أراضي استراخان، وضمان الأمن في شمال البحر الأسود، وتيسير عملية امداد الجيش بالمؤن عن طريق البحر من الشمال في حالة الحرب مع

ايران، ثم تدعيم التحالف مع امارتي الأوزبك وبخارى السنيتين في آسيا الوسطى ضد ايران الشيعية وروسيا الأرثوذكسية. غير أن النتائج المرجوة من تلك الحملة لم تتحقق، وظل مشروع شق القناة فكرة مجردة. ثم لم تلبث الدولة العثمانية في الفترة التالية أن أخذت تتراجع باستمرار وتفقد أراضيها، بينما توسعت روسيا على حسابها، وكسبت الأرض باستمرار، حتى تحقق لها النصر الكبير في النهاية مع معاهدة قينارجه الصغرى عام ١٧٧٤م. ولم تتوقف الأحداث عند ذلك الحد، بل استطاعت الجيوش الروسية ان تتقدم عام ١٨٧٨م حتى ضاحية استانبول المعروفة باسم "يشيل كوي".

ونخلص من ذلك إلى أن العثمانيين لم يعبأوا في البداية بالروس، ولم يتعقبوا أمرهم بدقة فيما بعد، ووقعت الدبيلوماسية العثمانية بذلك في سلسلة طويلة من الأخطاء.

٤- الفتوى والدبيلوماسية

لا شك أن مبادىء الدين الاسلامي كانت تشكل أهمية عظيمة ضمن القواعد والأصول التي ترسم الدبيلوماسية العثمانية. فمنذ بداية ظهور الدولة وهي تنظر إلى العلاقات الخارجية من منظور المبدأين الاسلاميين دار الحرب ودار الصلح، وتستقبل السفراء القادمين من الغرب في إطار مبدأ الأمان، مما يشكل دليلاً واضحاً على القاعدة الاسلامية التي ارتكزت عليها الدبيلوماسية العثمانية. أما السبيل الذي سلكته في الغالب، وهي تقيم تلك العلاقات، فهو سبيل الفتوى، إذ نراه منهجاً كان جارياً على امتداد مراحل التاريخ العثماني كله تقريباً. وقد اجتمعت الفتاوى الصادرة حول العلاقات الخارجية في كتب الفتاوى تحت عنوان "كِتَابُ السِّيَر"، والكتاب الذي وضعه الامام محمد بن حسن الشيباني حول هذا الموضوع يحمل نفس العنوان.

والمعروف أن العثمانيين استعانوا بالفتوى في العلاقات الدولية؛ فعندما عزموا على فتح جزيرة قبرص كانت بينهم وبين البندقية معاهدة صلح، فطلبوا الفتوى حول وجود هذه المعاهدة، وهل تشكل عائقاً أمام الفتح أم لا، فكان الرد من ابي السعود أفندي أن قبرص كانت في أيدي المسلمين قبل ذلك، وأن فتحها لازم أبداً ، وأن معاهدة الصلح القائمة لا تحول دون ذلك، ثم ضرب مثلاً بان الرسول (ﷺ) كان قد تعاهد مع أهل مكة على الصلح لمدة عشر سنوات في العام السادس للهجرة، وأن الامام علي [كرم الله وجهه] قدّم لهم المعاهدة، ومع ذلك قام المسلمون بفتح مكة بعد عامين، أي في العام الثامن للهجرة، فقدم بهذه الفتوى مثالاً نموذجياً على منحاه(١٢٤). وفي عام ١٧٩٠م عقدت الدولة العثمانية تحالفاً مع بروسيا، فكان هو التحالف الأول الذي عقدته مع دولة غير مسلمة. وكان العلماء قد

---

(١٢٤) - كاتب جلبي، تحفة الكبار في أسفار البحار، استانبول ١٣٢٩، ص ٨٨-٨٩.

اعترضوا على ذلك بدعوى أنه يخالف الشريعة الاسلامية، فأصدر شيخ الاسلام حميدي زاده مصطفى افندي فتواه يجوازه فجرى عقد التحالف، كما أرسل حميدي زاده خطاباً إلى الصدر الأعظم حول الموضوع، ذكر فيه أن الدخول في تحالف مع دولة مسيحية جائز شرعاً، وأن هناك أمثلة عليه، وأن العلماء إنما يعبرون عن رأيهم فحسب في المسائل الشرعية، ثم أشار إلى أن القرار في ذلك إنما يصدر بطلب من الصدر الأعظم وأمر من السلطان نفسه، كاشفاً عن أمر طريف في كيفية سير المعاملات في مثل هذه الموضوعات(١٢٥). ثم كان التحالف العثماني الألماني الذي عقدته الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين (١٩١٤م) لتقف به ضد روسيا وانجلترا وفرنسا، إذ لجأت عند ذلك إلى مقام الافتاء وحصلت على الفتوى من شيخ الاسلام خيري افندي(١٢٦).

وكانت المعاملة بالمثل والتفاهم المتبادل من أهم قواعد الدبلوماسية؛ فتقديم الهدايا وقبول السفراء وعدد المرافقين لهم ومستوياتهم، ثم استقبال السفراء في السراي وأماكن اللقاء وغير ذلك من الموضوعات انما تعتمد على مبدأ المعاملة بالمثل. والمثال الذي تجدر الاشارة إليه ـ في موضوع المعاملة بالمثل التي هي أحد المبادىء الأساسية في الدبلوماسية الحديثة ـ أن عبد الكريم باشا والمفوض الروسي ربنين Repnin توجها عقب عقد معاهدة قينارجه الصغرى في عام ١٧٧٥م إلى كل من موسكو واستانبول لأجل تحكيم تلك المعاهدة تنفيذاً لمبدأ المعاملة بالمثل، ثم جرى التبادل في مدينة خوتين. ورأينا المراسم التي أقيمت في استانبول وموسكو، وتفاصيل المفاوضات التي أخذت مكانها بشكل مسهب في يوميات كلا السفيرين. فقد أطلقت المدافع في خوتين من كلا الطرفين، وقام الجانبان وهما في صحبة المحافظين بتأمين المأكل والعربات على امتداد الطريق من أهالي البلاد التي وقع المرور بها. ولا شك أن شرح كل هذه التفاصيل من سفيري الطرفين إنما يمثل مصدراً شاملاً يؤكد مبدأ المعاملة بالمثل(١٢٧).

وكان موضوع سلامة السفراء وأمنهم في الطريق من الأمور التي يؤدي الاهمال فيها إلى انسداد قنوات الدبلوماسية. فكانت الحكومة العثمانية ترى في السفراء القادمين إلى استانبول أو العابرين لدول أخرى من أجل الوصول إليها ضيوفاً احتموا بأمانها، وتشعر بانها المسئولة عن حصانتهم وأمنهم. ورأينا في رسالة أرسلت إلى امبراطور النمسا فرديناند بتاريخ ١٥٤١م أن أخاه شارل الخامس

---

(١٢٥) – أنظر الأرشيف العثماني (HH., nr. 1095) ، وأنظر أيضاً: Kemal Beydilli, *1790 Osmanlı Prusya İttifakı*, İstanbul , s. 57-60.

(١٢٦) – أنظر: *İlmiye Salnâmesi*, İstanbul 1334, s. 640.

(١٢٧) – أنظر: İlber Ortaylı, "Mübadele", *EI 2*, VII, 275-76.

وموظفيه قاموا باحتجاز السفير الفرنسي في ايطاليا بينما كان في طريقه إلى استانبول، فطلبت الافراج عنه. كما حرصت الدولة على سياسة التوازن ولا سيما منذ القرن الثامن عشر، ففي عام ١٦٢٠ – ١٦٢١م في الوقت الذي قام الداماد ابراهيم باشا بارسال يكرمي سكز محمد جلبي إلى فرنسا في مهمة دبيلوماسية كان أيضاً يبذل جهده حتى لا تفسر الدول الأخرى ذلك بشكل خاطىء، كما حاول أن يتجنب رد فعل المحافظين في الداخل.

ودأبت الدول الغربية –لا سيما منذ القرن التاسع عشر– على استغلال أحوال أهل الذمة في الدولة العثمانية، كما استخدمت ـ بالاضافة إلى ذلك ـ الأماكن المسيحية المقدسة داخل أراضيها وسيلةً دبيلوماسية دائمة للضغط في علاقاتها ومفاوضاتها الدولية، وشاعت التضييق على رجال الدولة العثمانية في هذه الموضوعات. ومع ذلك فان التنازلات التي قُدِّمت في مثل هذه الأمور لم تقنع هذه الدول أبداً، إذ كانت تطلب المزيد والمزيد. فالتنازلات التي قدمتها الدولة فيما عرف بالتنظيمات، ولا سيما فرمان الاصلاح الصادر عام ١٨٥٦م لم تُرض مطامع الغربيين، وكانت أوضح الأمثلة على ذلك. كما أن موضوع "اصلاحات الأناضول" الذي وافقت عليه الدولة من النصف الثاني من نفس القرن بقصد تحسين أوضاع الأقليات، ولا سيما الأقلية الأرمنية، كان هو الآخر موضعاً لمناهضة الدول الاوربية وعلى رأسها انجلترا، ثم قدمت الاحتجاج على ذلك، فكان حدثاً غريباً من الناحية الدبيلوماسية(١٢٨).

وكانت حركات التبشير في القرن التاسع عشر هي أحد فروع الأنشطة المهمة على المستوى الدبيلوماسي. فقد نظرت الدول الأوربية وأمريكا إلى الدولة العثمانية على أنها "رجل مريض" ووضعته على منضدة العمليات، وانتظرت موته، في الوقت الذي أقدمت فيه على القيام بنشاط تبشيري متعدد الأغراض، وهذه الأنشطة التي بذلت بعلم ودعم من وزارات الخارجية في تلك الدول قد ضمنت لها أن تضع دبيلوماسيتها على أرض صلبة. كما كانت حركات الاستشراق في الدول الغربية أحد النشاطات الهامة في ذلك المجال. وحققت الجهود التي قام بها المستشرقون اسهامات مهمة في الحياة العلمية، كما ساعدت من ناحية أخرى على دعم السياسة الاستعمارية.

٥– الأجهزة التي تصيغ الدبيلوماسية

لم يكن في الدولة العثمانية حتى تأسيس نظارة الخارجية في أواسط القرن التاسع عشر جهاز مباشر يقرر الدبيلوماسية ويتولى إدارتها، فكانت تتولاها عدة إدارات مختلفة يأتي الديوان الهمايوني في مقدمتها. وكان الديوان بمثابة الجهاز المركزي الذي يتولى كافة الأعمال التنفيذية خلال عهد الازدهار،

---

(١٢٨) – أنظر: Cevdet Küçük, *Osmanlı Diplomasisinde Ermeni Meselesinin Ortaya Çıkışı*, İstanbul 1984, s. 17-38.

فكان في نفس الوقت هو الجهاز المخول باتخاذ القرار والتنفيذ في مجال السياسة الخارجية في اطار من مبادئ معينة.

وفي الديوان الهمايوني أوسع الأجهزة صلاحية في الامبراطورية كانت شئون السياسة الخارجية تأخذ مكان الصدارة في جدول الأعمال. كما يُعرف أنه كان يوجد نوع من تقسيم العمل بين أعضاء الديوان، كلّ حسب تخصصه. وبناءاً على ذلك كانت المسائل الداخلية والخارجية تدخل ضمن مسئوليات الوزير الأعظم والأعضاء الآخرين من حيث الأساس، غير أنهم كانوا في الجانب الديني من هذه المسائل يستشيرون قاضي العسكر، وفي الجانب المالي يستشيرون الدفتردار. وكان للبكلربكية في مناطق التخوم صلاحيات يستخدمونها في التفاوض حول بعض العلاقات الدولية، ولاسيما في التفاوض المباشر مع مفوضي الدول المجاورة حول الخلافات على الحدود. وكانت الصلاحية في هذا الموضوع مخولة بوجه خاص لبكلربكية بودين والبوسنة في الغرب، وبكلربكية ارضروم ووآن ومصر في الشرق.

وكان الديوان الهمايوني هو الجهاز الذي يتولى مناقشة ودراسة العديد من الأمور، والمخول باصدار القرار فيها، مثل أمر السفراء المقرر إرسالهم إلى الدول الأجنبية، والمسائل التي سيناقشونها، ثم أمر السفراء القادمين من الدول الأجنبية بوجه خاص، والمصالح التجارية لتلك الدول، وطلباتها لوضع سفراء دائمين لها، والامتيازات التي تحصل عليها. ففي نهاية الاتصالات التي جرت في استانبول قدّم الديوان اجازة سلطانية (اجازتنامهء همايون) باسم الملكة أليزابيث إلى التاجر هاربورن Harborne الذي كان يمثل الحكومة البريطانية بشكل غير رسمي(١٢٩). وكان رئيس الكتاب هو الذي يتولى الاعداد لكل هذه المذاكرات في الديوان الهمايوني، ويقوم بالتهيئة لها، ويساعده في ذلك معاونه الأول المعروف باسم الـ "بكلكجي" والقلم المنوط به.

ولما فَقَدَ الديوان الهمايوني أهميته في أواخر القرن السابع عشر، وتحول إلى مجلس رمزي أصبحت مجالس الشورى وكبار رجال الدولة فيها هي المخولة بدراسة كافة الأمور المهمة، وعلى رأسها السياسة الخارجية، واتخاذ القرار الذي تراه فيها. وقد استمرت مجالس الشورى جهازاً لإصدار أهم القرارات في الدولة حتى ظهور النظارات ومجالس التنظيمات في القرن التاسع عشر. ويشكل التحالف العثماني البروسي عام ١٧٩٠ أحد الأمثلة في هذا الصدد، فبسبب وجود اختلاف في الرأي بين كل من السلطان سليم الثالث وشيخ الاسلام حميدي زاده مصطفى افندي والصدر الأعظم وقاضي

---

(١٢٩) – أنظر: Ahmet Mumcu, *Divân-ı Hümâyûn*, 77; Kurat, *Osmanlı İngiliz Münasebetleri*, s. 22-23

الجيش عُقدت عدة مجالس للشورى في الجبهة وفي استانبول، وقام رجال الدولة بتدارس التحالف، وتناولوه من كافة جوانبه الشرعية والسياسية والاقتصادية، ثم اتفقوا في النهاية على عقد الحلف بما يوافق رأي السلطان وشيخ الاسلام، وقام كل رجال الدولة بالتوقيع عليه.

كما كان يحدث أن تصدر في دواوين العصر التي تُعقد في مقر الصدر الأعظم قرارات دبلوماسية، وإن كانت بقدر محدود. غير أنهم أدركوا مدى صعوبة تسيير العلاقات الدبلوماسية المتزايدة والمتداخلة في الدولة العثمانية من قِبل مجالس وهيئات غير مباشرة، كما أدركوا أن الدخول في خضم الدبلوماسية الأوربية أمر يفرض وجود جهاز مستقل يقوم بتسيير تلك الأمور، ومن ثم شرع رؤساء الكُتّاب في الانشغال بالسياسة الخارجية وحدها، حتى تحول منصب رئيس الكُتّاب عام ١٨٣٦ إلى "نظارة الخارجية".

٦- آراء الدبلوماسيين الغربيين في الدبلوماسية العثمانية ورجالها

كشف الرحالة والدبلوماسيون الغربيون منذ العهود الأولى عن آرائهم في نظرة العثمانيين للمسائل الخارجية وأساليبهم في التفاوض. وقد تعرض لهذا الأمر أوجر بوسبك Auger Busbecq الذي قدم إلى تركيا في احدى المهام الدبلوماسية في عهد السلطان سليمان القانوني فقال في كتابه إن الدبلوماسيين الأتراك كانوا على حظ وافر من الذكاء والإحاطة، وانه يجب على السفراء الأجانب وهم يتفاوضون معهم أن يكونوا على قدر كبير من اليقظة، وأنه هو نفسه عندما ذهب إلى التفاوض مع الوزير الأعظم سميز علي باشا فَضّل أن يكون بمعدة خاوية حتى يضمن صفاء ذهنه ويقظته، وأنه كان شديد الحيطة، وأن الوزير الأعظم علي باشا كان رجلاً ليناً هادئاً مع قدرته وحنكته. كما تحدث انطوان غلاند Antoine Galland في كتابه عن طريقة الدبلوماسيين الأتراك معه في أواخر القرن السابع عشر، وذكر أن طريقة التفاوض عندهم تختلف تماماً عما لدى الدبلوماسيين الغربيين، وأنهم يتجنبون بحذر الدخول في المفاوضات التي تعرضهم للمواقف الحرجة، وأنهم حتى مع إدراكهم التام ان اجاباتهم سوف تكون صحيحة بكاملها إلاّ أنهم لا يتحدثون دون التفكير ملياً، وأن فهم أطوارهم ولفتاتهم الودية ومحاولة الاستفادة منها في المفاوضات أمر ليس ميسراً، وانه على الرغم من آراء البعض فيهم فانه تأكد من حسن درايتهم وكفايتهم. وكان الكونت دي مارسيغلي Comte de Marsigli أحد المفاوضين الألمان في معاهدة قارلوفجه، فتحدث في كتابه عما رآه في الدبلوماسية التركية، وقال إنه من الصعب التفكير في توقيع معاهدة مع الأتراك لتجبرهم على ترك أرض أو أن تجلب لهم ضرراً، وأن الحرب عندهم أهون كثيراً من عقد صلح، وأنهم عندما يجلسون على مائدة المفاوضات يستغرقون

في المناقشات، ويضعون أمام الطرف الآخر كافة العراقيل، وأنهم وهم يتفاوضون حول ترسيم أحد الحدود أو تسليم إحدى المدن أو هدم احدى القلاع أو إقامتها عليك أن تتوقع منهم كافة أنواع الحيل والدسائس التي تخطر على البال أو لا تخطر، وأنهم يطيلون المفاوضات حتى يتراخى الطرف الآخر ويصاب بالسأم، وأنهم يشعرونك دائما بانهم مستعدون للحرب في كل أوان، ولهذا السبب كان يرى أن المفاوضين المسيحيين كانوا يتعرضون بين الحين والآخر لمواقف لا يحسدون عليها أمام الأتراك.

٧- السفراء

من المعروف أن الدبلوماسية فن إدارة العلاقات الخارجية عن طريق السفراء أو المفوضيات، وبناءاً على ذلك كان لأعمال السفراء والمذكرات التي سجلوها والتقارير التي وضعوها أهمية كبيرة. والسفراء المؤقتون الذين وفدوا على العاصمة العثمانية للتباحث حول أمر معين وكذلك السفراء الدائمون للدول الكبرى في استانبول كانت لهم أوضاع قانونية مختلفة، سواء كان على المستوى الرسمي أو غير الرسمي. وتتوقف هذه الأوضاع بشكل أساسي على علاقات الدولة العثمانية الودية أو العدائية مع الدولة الأجنبية، وعلى الوضع الديني والقومي لتلك الدولة. وعلى هذا الأساس كان يجري التعامل مع سفراء الدول الأوربية. أما سفراء الدول الاسلامية فكانت لهم ثلاثة أوضاع مختلفة. وكانت المغرب هي الدولة العربية المسلمة الوحيدة التي لا تخضع للحكم العثماني، ومع ذلك كان لها علاقات ودية دائمة مع الدولة العثمانية، حتى إنها كانت ترتبط بها بشكل غير مباشر. وكان هناك اهتمام دائم بسفرائها القادمين بالهدايا القيمة. أما ايران فان خلافها مع العالم السني على الرغم من أنها دولة مسلمة، وموقفها المعادي للدولة العثمانية في أغلب الأحيان فقد كان سفراؤها الذين يتوافدون بكثرة على استانبول يقابلون بالاحترام تبعاً للأصول، أما في الحقيقة فقد كانت الدولة تستثقل وجودهم. أما الأوزبك فقد كانوا اتراكا مسلمين سنيين، وكانت لهم باستمرار علاقات مودة مع الدولة العثمانية، ومن ثم كان يلقى سفراؤهم كل أنواع الحفاوة والتقدير. ومن هنا يمكن القول إن السفراء الأتراك أيضا كانوا يلقون نفس المعاملة عند سفرهم الى تلك الدول تطبيقاً لقاعدة المعاملة بالمثل.

والسفراء الذين أرسلوا من حين لآخر إلى دول اوربا وآسيا المختلفة قبل عام ١٧٩٣م وكذلك سفراء الدولة العثمانية الذين أقاموا في بعض العواصم الكبرى اقامة دائمة بعد عام ١٧٩٣م لم يسلجوا في مذكراتهم وخواطرهم [التي اطلق عليها اسم: سفارتنامه، أي كتاب السفارة] ما كان يدور بينهم وبين الآخرين من اتصالات ومباحثات يمكن أن تلقي الضوء على تاريخ الدبلوماسية

العثمانيـة، إذ كـانوا يعتبرون ذلـك سراً من اسرار الدولـة، بينمـا قـاموا بـدلاً من ذلـك بتسـجيل مشاهداتهم على الطرق التي مروا منها في رحلاتهم، والأمـاكن التـي زاروهـا، وعظمـة المراسم التي جرت في الاجتماعات التي شاركوا فيها. فقد طُلب إلى السفير (يِكرمى سَكِزْ چَـلبى محمـد) الذي ذهب الى فرنسا على ايام الدماد ابراهيم باشا وإلى الذين ذهبوا إلى العواصم الأوربية سفراء دائمين بعد ذلك على أيام السلطان سليم الثالث أن يعكفوا على تسجيل مظاهر التقدم والعمـار فيمـا حولهم. وينطبق هذا الموقف أيضا على سفراء الدول الأجنبية القـادمين إلـى الأراضـي العثمانيـة، فقد سجلوا هم الآخرون ما شهدوه من عظمة استانبول، والحالة الاجتماعية والاقتصاديـة للسكان، والتركيب الادراي، بينما لم يذكـروا شيئاً عـن اتصـالاتهم الرسمية. فـاذا استثني السـفير ستيفان جرلاخ Stephan Gerlach من بين السفراء النمساويين لوجدنـا أن الآخريـن لـم يتحدثـوا كثيراً عن جهودهم الدبيلوماسية، ولهذا السبب لم نعرف مثلاً ما كان يحاك مـن ألاعيـب ودسـائس حـول مباحثات صُلح زِيتفاتوروك(١٣٠).

ودفعت المصـالح التجاريـة والسياسـية دول أوربـا الكبرى وبالتـالي سـفراءها المقيميـن فـي استانبول إلى تنافس محموم جعلها تتعادي فيما بينها وتبذل الود للدول الأخرى. فقد اشـتد التنـافس دائما بين انجلترا وفرنسا؛ وظهر التقـارب وتوطـدت الصداقـة بيـن سـفراء انجلـترا والنمسـا ضـد فرنسا، ثم لم تلبث أن انقطعت أواصر تلك الصداقـة عندمـا ظهـرت بينهمـا مشكلة تشـغيل السـفن التجارية. وكل هذه الأمور هي التي أنعشت الدبيلوماسية ووضعتها في المقام الأول.

٨- المترجمون

كان للمترجمين دور كبير في العلاقات الدبيلوماسية سلباً وايجاباً، ولا سيما بين الدول الغربية والدولة العثمانية. وكانت الدول الغربية أكثر نجاحاً في هذا المضمار، سواء كان بسـبب شـروعها المبكر فيه أم بسبب تصرفاتها الاكثر مرونة، فقد ألقت تلك الدول هذه المهمة الحساسة على عاتق أنـاس من دينهـا وجنسـها، بـل ونعلـم أن بعـض الـدول الغربيـة أقـامت مـدارس الألسـن لتخريـج المتخصصين القادرين على تولي هذه المهمة، والمثال على ذلك هو أن المؤسسة العلمية المعروفة اليوم في النمسا بانهـا "اكاديميـة فينـا الدبيلوماسـية" كـان اسـمها فـي القـرن الثـامن عشـر "مدرسـة الدراسات الشرقية"، وكانت تقوم علـى وضـع الافكـار العلميـة فـي دبيلوماسـية النمسـا مـع الدولـة العثمانية. وقد زار ابو بكر راتب أفندي هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات الأخرى في أواخـر

---

(١٣٠) - أنظر: Karl Tebly, *Dersaadet'te Avusturya Elçileri*, Ankara 1988, 230-32.

القرن الثامن عشر، وكتب أشعاراً عَبّر فيها عن سعادته عندما وجد في تلك الأكاديمية من يتحدثون إليه بلغته(١٣١). كذلك كان هناك في موسكو مكتب يتبع إدارة حكومية تهتم بالشئون الخارجية وحدها، كانت مهمته المباشرة وضع خطوط الدبلوماسية المزمع تنفيذها تجاه الدولة العثمانية(١٣٢). أما على الجانب العثماني فلم يكن الوضع يبعث على التفاؤل كثيراً، إذ استعانت الدولة في البداية بالمهتدين الذين يعرفون اللغات من موظفيها العاملين في وظائف ادارية مختلفة، مثل عساكر المتفرقة وذائقي الأطعمة والجاويشية وغيرهم. ثم لم تلبث العائلات اليونانية أن استحوذت على تلك الوظيفة ابتداءاً من القرن السابع عشر. فلما اشتعلت الثورة الفرنسية ونمت المشاعر القومية أسفر ذلك عن ظهور بعض المساوئ التي كانت تصل أحياناً إلى حد الخيانة من هؤلاء المترجمين. وعلى سبيل المثال كان أحد اليونانيين العثمانيين ويدعى غودريكا يعمل مترجماً للسفارة على أيام السفير مورالى سيد على أفندي في باريس (١٧٩٧-١٨٠٢م)، فاشتغل لحساب فرنسا، وقام بتسليم نسخة من كافة المكاتبات القادمة من الباب العالي إلى رئيس الوزراء الفرنسي تاليران Tallyerant. وقد أدركت الدولة مدى خطورة الموضوع وضرورة سريته فانشأت عام ١٨٢١م ما عرف بـ "غرفة ترجمة الباب العالي" (باب عالى ترجمه اوده سى)، وتعلم فيها الدبلوماسيون المسلمون اللغات الأجنبية.

٩- الدبلوماسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

بدأ التحول الجذري في الدبلوماسية العثمانية ابتداءًا من القرن الثامن عشر، وظهر ذلك مع ظهور معاهدة قارلوفجه ١٦٩٩م، وكان نتيجة لأن الدولة لم تعد قادرة على اتباع سياسة خارجية مستقلة، وتأثر قرارها السياسي بمواقف الدول الأخرى، أو بمعنى آخر لفكرة الاستفادة من تأييد بعض الدول، مما يعني أيضاً بداية اعترافها بالتفوق الأوربي. ولكن من العسير القول بان هذا التطور قد كشف عن تأثيره الفوري، فقد بدأت الدولة في ارسال السفراء الى الدول الأوربية لفترات أطول، وطلبت إليهم تسجيل مشاهداتهم في المجالات العسكرية والسياسية والأعمال والاكتشافات ووضع ذلك في تقارير، حتى تحول ذلك الطلب إلى تقليد متبع.

وكان رئيس الكتاب رامي محمد باشا ناجحاً في مفاوضات معاهدة قارلوفجه، واستطاع أن يترك صورة طيبة؛ فأخذ يتزايد بعد ذلك عدد رجال الوظائف الرسمية من المدنيين بدلاً من

---

(١٣١) - أنظر: Hüner Tuncer, "Osmanlı Elçisi Ebûbekir Râtip Efendi'nin Viyana Mektupları", *Belleten*, XLIII/169,(1979) s. 73-74).

(١٣٢) - أنظر: Kurat, *Türkiye ve Rusya*, s. 4-5.

أرباب السيف، أي العسكريين، وزاد تأثيرهم في المجال البيروقراطي والديبلوماسي. وفي زمن الصدور العظام الذين اهتموا بالبيروقراطية مثل الداماد ابراهيم باشا (١٧١٨-٣٠) وراغب باشا (١٧٥٧-٦٣) وخليل حامد باشا (١٧٨٢-٨٥) انتعشت كثيراً حركة التوظيف المدني في كوادر الدولة. فقد رأينا مثلاً بين عامي ١٧٠٣-١٧٧٤م ارتقاء ستة من رؤساء الكُتّاب إلى منصب الصدارة العظمى، بينما نرى بين عامي ١٦٩٧-١٧٧٤م أن ستة عشر رئيساً للكتّاب من مجموع ٢٧ رئيساً ارتقوا من وظيفة المعلم (خواجگان)، بينما تحول أحد عشر منهم الى رتبة والي ايالة فيما بعد. وحصلت في تلك الفترة مهنة الديبلوماسية هي الأخرى على نصيبها من ذلك نتيجة لارتباطها بالإدارة المركزية(١٣٣). وقد حميت هذه المسيرة واستمرت حتى مهدت السبيل في القرن التاسع عشر لظهور صنف من الموظفين المدنيين، ثم انقسمت الكوادر المدنية القائمة إلى قسمين، أحدهما للشئون الخارجية والثاني للشئون الداخلية.

ووقعت أهم نقاط التحول في الديبلوماسية بعد عام ١٧٩٣م عندما قام السلطان سليم الثالث بارسال سفراء دائمين إلى العواصم الأوربية الرئيسية، وسعى لتوسيع الكوادر الوظيفية في السفارات. وهذه الجهود التي جاءت متأخرة كثيراً رغم منافعها الجمة للديبلوماسية العثمانية قد واجهتها صعوبات كبيرة عند التطبيق. فلم يكن هناك أولاً ممثلون عثمانيون يجيدون اللغات، قادرين على الدخول في المفاوضات بشكل مباشر، ومتابعة التطورات الحادثة على الساحة. فاتجهت الدولة إلى تلافي ذلك العجز بالمترجمين من غير المسلمين، غير أن هؤلاء المترجمين من الرعايا العثمانيين لم يكونوا بالقدرة المطلوبة على اجادة اللغات، والاحاطة بالثقافات الأوربية التي تمكنهم من متابعة الأحداث في أوربا، مما كان سببا بين الحين والآخر في وقوع المخاذي والفضائح. والعائق الثاني الهام هو الجهل باقامة السفارات الدائمة وعدم معرفة الطريقة التي يُرسَل بها الممثل الديبلوماسي وعلى أي المستويات. وبسبب الثورة الفرنسية رأت الدولة تجنب مخاطر الاتصال بالسفير الفرنسي، وفضلت عليه السفير الانجليزي الذي كانت دولته في سلام مع العثمانيين منذ مدة طويلة، فجرى الحديث معه حول موضوع سفارة ابوبكر راتب أفندي الدائمة. وكان يشارك في الحديث ـ عدا رئيس الكتّاب ـ قاضي عسكر الروملي تاتارجيق عبد الله أفندي، ودار الحديث اثناء ذلك حول خمسة موضوعات أساسية على شكل سؤال وجواب، هي ضرورة السفارة الدائمة ومدى أهميتها، والطريقة التي يجري بها تعيين السفير، والصفة التي سيحوزها

---

(١٣٣) - أنظر: Thomas Naff, "Ottoman diplomatic relations with Europe in the Eighteenth Century: Patterns and Trends", *Studies in the Eighteenth Century İslamic History*, İllinois 1977, 95-96.

لدي حكومة انجلترا، وأي الطرق أنسب لذهابه إلى لندن، ثم رتبة السفير ودرجته. وقام السفير الانجليزي فشرح بشكل مستفيض شتى الأولويات والاحتمالات في كل هذه الموضوعات، والمراسم المزمع اقامتها، ومشاكل العبور، والنفقات التي ستتحملها الدولة نتيجة لذهاب السفير، والفريق المرافق له، والتكاليف التي يتوقعون ان تتحملها عن فتح سفارات على مستويات مختلفة، بعد المقارنة مع دول أوربا الأخرى، ثم قال إنه سيبذل ما في وسعه حتى لايقع للسفير المزمع إرساله إلى انجلترا أي خطأ في البروتوكول(١٣٤).

وكان من الطبيعي في المرحلة الأولى أن يتعثر الحصول على النتيجة المطلوبة من الممثلين الدائمين في عواصم اوربا الرئيسية، في انجلترا وفرنسا وفينا. إلاّ أن الكوادر الشابة التي صاحبتهم بقيت فترة طويلة في تلك الدول، فاستطاعت التعرف على الغرب من جوانب متعددة، وأجادت اللغات الأجنبية، وهو الأمر الذي ساعد على ظهور كوادر أكثر كفاءة فيما بعد. غير ان نظام السفارات الدائمة قد تعطل بعد عدة سنوات نتيجة للكوارث الداخلية والخارجية، حتى جاء عصر السلطان محمود الثاني، واقيمت السفارات الدائمة من جديد لتواصل عملها دون انقطاع. وعلى الرغم من كل تلك التطورات فان عدم وجود ادارة مستقلة ينحصر عملها في الشئون الخارجية كان يشكل قصوراً كبيراً في الدبلوماسية العثمانية، واستمر ذلك حتى أقيمت في أواخر عهد السلطان محمود الثاني نظارة للداخلية عام ١٨٣٧م ومعها نظارة الخارجية.

وعندما ننظر للعلاقات الدبلوماسية القائمة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية في القرن الثامن عشر نجد أنها كانت على اتصال بكافة دول العالم المسيحي في الغرب آنذاك، مثل انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا واسبانيا وبروسيا والدنمارك وهولانده والسويد ولهستان (بولنده) والبندقية وجنوه وصقلية، واعترفت لهذه الدول بامتيازات تجارية، وكانت ترسل إليها السفراء في المسائل الطارئة بين الحين والآخر. كما كانت على اتصال دائم ببلدان العالم الاسلامي في الشرق وعلى رأسها ايران، فاتصلت بامارات تركستان وبافغانستان، وبالمغرب في شمال افريقيا(١٣٥).

ثم جاء القرن التاسع عشر ليكون عهد الدبلوماسية في الدولة العثمانية، كما هو الحال في دول العالم الأخرى. وقد دخلت الدولة العثمانية في دور حرج كانت تتوقع عواقبه، وهو الدور الذي أطلقت عليه الدول الغربية الكبرى اسم "المسألة الشرقية" ووُصفت فيه الدولة العثمانية بصفة

---

(١٣٤)-أنظر: Karal, *Selim III'ün Hatt-ı Hümâyûnları, Nizam-ı Cedid, 1789-1807*, Ankara 1988, s. 169 v.dv.

(١٣٥) – أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, IV/2, 131-246.

"الرجل المريض" الذي يجب اقتسام ممتلكاته. وأدرك رجال الدولة صعوبة الاستقلال في السياسة الخارجية، فشرعوا يجرون على سياسة الانحياز لاحدى الدول؛ فأخذوا جانب انجلترا، ثم فرنسا، ثم روسيا، ثم ألمانيا. ومن ثم نرى أن الدولة العثمانية بعد أن كانت في الماضي تصوغ سياستها بنفسها أصبحت الآن تصوغ سياستها تبعاً لتوجهات الصدر الأعظم الذي يتولى منصب الصدارة، فكان على السلطان عندما يرى الأفضلية لدولة أجنبية معينة أن يقوم بتعيين الوزير أو الباشا الذي يناصرها صدراً أعظم. وأصبحت الدول الغربية تحتج على الدولة العثمانية في مسائل متعددة، صغيرة كانت أم كبيرة. وأصبح الباب العالي يحيط مع مرور الوقت بمسألة موازين القوى في مواجهة كل هذه الأمور الخارجية.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت نظرة السلطان عبد الحميد الثاني للديبلوماسية تتسم بسمة مختلفة. فقد اعتلى عرش السلطنة في خضم نكبة عسكرية لم ينس على مدى حكمه آثارها وتبعاتها. وكان على عكس السلاطين السابقين، فلم يترك الشئون الديبلوماسية التي آمن بفاعليتها واهميتها للباشوات والوزراء، فامسك بمقاليدها في يده، وكان رَأيه الأول في ذلك هو حماية الدولة، فكان الهدف الذي وضعه هو الحد إلى أقصى درجة من التدخل الاجنبي، والحفاظ على حالة السلم والحياد، والجمع في التنفيذ بين السياسة الداخلية والخارجية. وكان لانجلترا في الضغط على الدولة العثمانية لانتزاع المزيد من التنازلات، على عكس ما وعدت به في مؤتمر برلين، ثم اتباعها سياسة الأمر الواقع واحتلال مصر أن جعلت السلطان عبد الحميد ينظر اليها نظرة الشك، يحاول اتباع سياسة ينأى بها عنْ حماية الدول الكبرى. وكانت الأمور التي وضعها نصب عينيه هي الابتعاد عن التكتل في العلاقات الدولية، والاحتفاظ مع الدول الكبرى بمستوى من العلاقات يمكن التحكم فيه، وعدم الانسياق إلى علاقات لا تُعرف عواقبها، وتجنب الدخول في حروب مع الدول الأخرى(١٣٦). ولما جاءت جمعية الاتحاد والترقي انقلبت الموازين لتصرفات أعضائها الشبان، ولا سيما في الديبلوماسية؛ فقد أقدموا على أشياء يجب الابتعاد عنها، وتركوا أشياء كانت ضرورية، ودخلت الدولة العثمانية الحرب الكبرى، واشتدت لسوء الطالع رحاها حتى أسفرت عن انهيارها.

ثامناً – من "القانون القديم" إلى "النظام الجديد" (التغيير في نظم الدولة العثمانية)

---

(١٣٦)–أنظر: S.Deringil,"II.Abdülhamid'in Dış Politikası", *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi*, II, 305-306.

اتفق البعض على أن المرحلة الواقعة بين عامي ١٣٠٠-١٦٠٠م إنما تمثل الدور الكلاسيكي من عمر الدولة العثمانية(١٣٧). والواقع أن التحولات الجذرية المهمة في سياسة الدولة العثمانية ونظمها قد وقعت ابتداءاً من القرن السابع عشر، وقد تناولنا النظم هنا قبل عهد التنظيمات تحت عناوين رئيسية هي: السراي، والمركز، والإيالة، والهيئة العلمية (أي التعليم والقضاء). وهناك أسباب وعناصر تدفع الى التقييم المختلف في كل وحدات هذه النظم تقريبا، ولاسيما ابتداءاً من النصف الثاني من القرن السابع عشر.

ولفت هذا التطور السلبي الذي ظهر في نظم الدولة العثمانية أنظار مثقفي العصر ورجال الحكم. وظهرت من أواخر القرن السادس عشر عدة مؤلفات جاءت على شكل رسائل تحت أسماء مختلفة، أصاب بعضها وأخطأ الآخر في وضع التشخيص الصحيح لهذا التغير في النظم العثمانية. فهناك "آصَفْنَامه"(١٣٨) التي ألفها لطفي باشا و "موائد النفائس في قواعد المجالس"(١٣٩) و "نُصْحَة السلاطين"(١٤٠) للمؤرخ عالي، و"تاريخ" السلانيكى(١٤١)، قد تعرضت للتطورات السلبية التي طرأت على النظم العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وكشفت عن رأيها في الاصلاح.

وتضاعف عدد هذه المؤلفات في القرن السابع عشر، وزادت جرعة النقد فيها. ويأتي في مقدمتها "أصول الحِكَم في نظام العالم"(١٤٢) لمن يدعى حسن كافي، ورسالتان(١٤٣) للمؤرخ قوچى بك حول النظم، تختلف إحداهما عن الأخرى في أسلوب العرض والتعبير، قدّم إحداهما للسلطان مراد، والثانية للسلطان ابراهيم، ثم مؤلفات كاتب چلبى(١٤٤)، وعدة مؤلفات أخرى مجهولة مثل: "كتابِ مُسْتَطَاب" و "كتاب مصالح المسلمين" و "حرز الملوك"(١٤٥). وهذه المؤلفات التي وضع أغلبها رجالُ الاجهزة البيروقراطية ووضع بعضها الآخر فقهاءٌ مثل حسن كافي تتفق في الرأي حول اختلال المؤسسات العثمانية وتدهور أحوالها، أما العلاج الذي نصحوا به فهو العودة إلى عهود السلطان الفاتح والسلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، التي كانت تمثل العصر

---

(١٣٧) – أنظر: Halil İnalcık, *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300-1600*, London 1973.

(١٣٨) – أنظر: Halil İnalcık, *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300-1600*, London 1973.

(١٣٩) – طبع في استانبول عام ١٩٥٧.

(١٤٠) – أنظر: *Mustafa Âli's Counsel for Sultans of 1581*, I-II, (yay. A.Tietze), Vien 1979, 1981.

(١٤١) – أنظر: *Tarih-i Selânikî,* (yay. M. İpşirli), İstanbul 1989.

(١٤٢) – أنظر: Usûlü'l-hikem fî nizâmil -âlem, (yay. M. İpşirli), *TED*, sy. 9, İstanbul 1981.

(١٤٣) – أنظر: Koçi Bey, *Risale*, (Aksüt), İstanbul 1939.

(١٤٤) – أنظر: *Mîzânü'l-hakk fî ihtiyâri'l-ehakk*, (yay. O.Ş. Gökyay), Ankara 1980; *Düstûrü'l-amel li-ı slahi'l-halel*, İstanbul 1280,

(١٤٥) – أنظر: *Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar*, (yay. Yaşar Yücel), Ankara 1988.

الذهبي في رأيهم، حتى تنعم الدولة من جديد بسابق عهدها في القوة والمنعة. وقد رأوا أن الاسلوب الأنجع الذي تحدثوا عنه بشوق كبير انما هو في "التمسك بالقانون القديم" (قانونِ قديمه رعايت). ويُستخدم اصطلاح "القانون القديم" بمعنى التقاليد العثمانية، وأجاب شيخ الاسلام في احدى الفتاوى عندما سُئل عن ماهيته بانه "القانون القديم الذي لا يعلم أحد متى بدأ ظهوره"(١٤٦).

وفي أوائل القرن الثامن عشر حدث تغير كبير في نظرة المفكرين ورجال الحكم العثمانيين، تجاه النظم العثمانية وتجاه العالم الغربي بوجه خاص. فقد تطلعوا فيه إلى اسلوب الحياة الغربي، وأنبهروا فيه بثقافة الغرب وحضارته. والذي يسترعي الانتباه في الرسائل التي وُضعت آنذاك أنهم صاروا يقترحون اقامة "نظام جديد" بدلاً من العودة الى "القانون القديم"، وأنهم بدلاً من الاحتذاء بالسلطان الفاتح وسليم الأول والقانوني صاروا يتمثلون الغرب والتطورات الجديدة الحادثة فيه. ونرى "كتاب السفارة" (سفارتنامه) الذي كتبه يكرمى سكز چلبى محمد عندما أُرسل سفيراً إلى فرنسا خلال "عهد الاقحوان" (لاله دوري) في عام ١٧٢٠-٢١ يتضمن بعض النقاط التي تسترعي الانتباه في هذا الصدد(١٤٧). وفي القرن الثامن عشر بدأت عادة كتابة "اللوائح" [التقارير] بدلاً من الرسائل. فرأيناهم يتحدثون عن الاقتراحات التي اتفقوا عليها لإصلاح أجهزة الدولة فيذكرونها باسم لوائح بدلاً من رسائل. وتشكل اللوائح التي جرى تقديمها إلى السلطان سليم الثالث أوضح الأمثلة في هذا الصدد. والمعروف أن السلطان سليم الثالث فور ان ارتقى العرش طالب مفكري العصر ورجال الحكم ان يقدموا إليه اللوائح التي تتضمن آراءهم واقتراحاتهم حول عملية الاصلاح التي كان يفكر في انجازها منذ كان ولياً للعهد، لكي تكون أكثر قوة وأوسع قاعدة. فقام إثنان وعشرون من رجال الدولة وبينهم أجنبيان بتقديم لوائح حول نظام الدولة والاصلاحات اللازمة. وهذه اللوائح القادمة من العلماء والبيروقراطيين والعسكريين قد تركزت بالدرجة الأولى على الاصلاح العسكري، وكانت سطحية في عمومها، ولم تتعرض لجوهر الأمور(١٤٨).

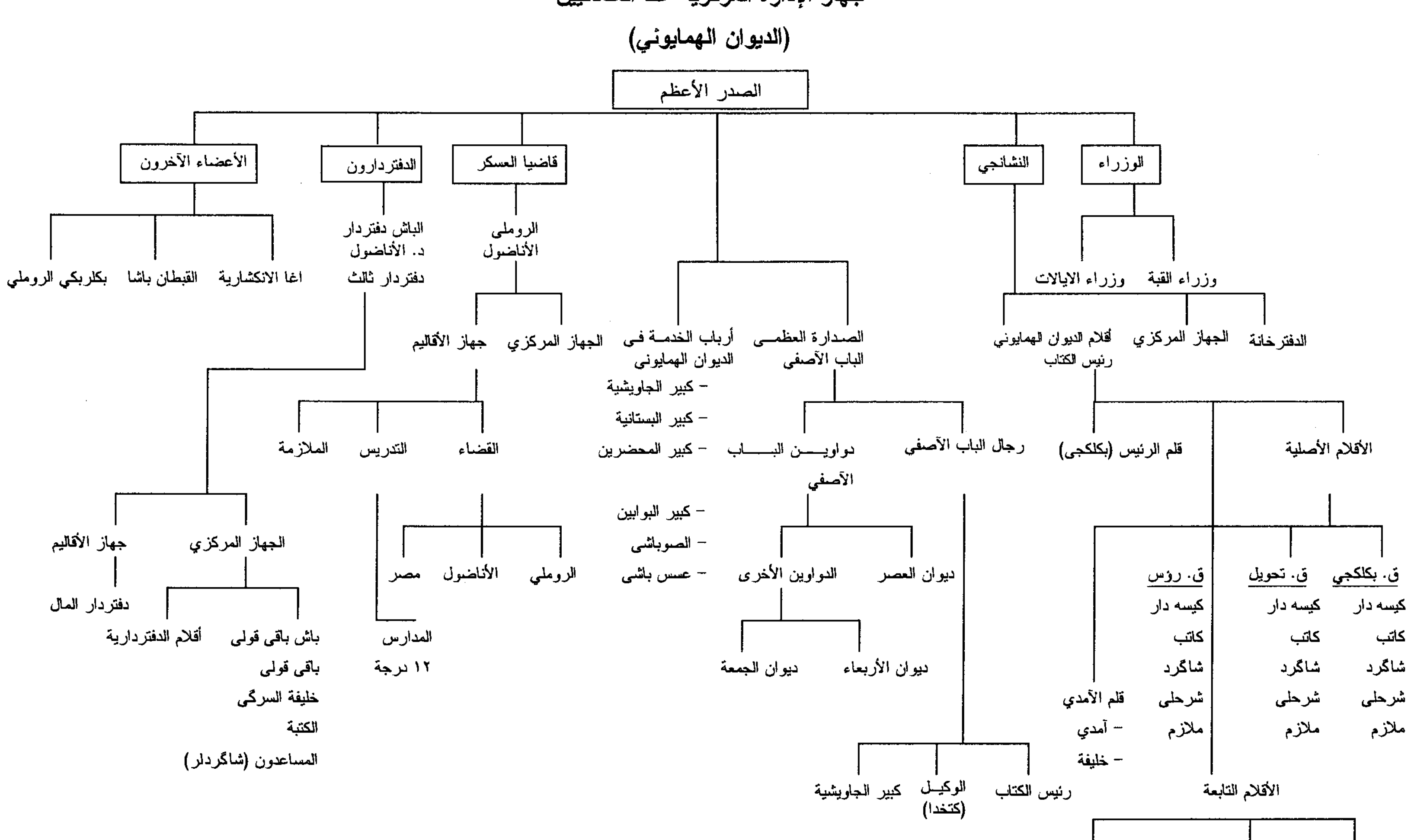
* * *

---

(١٤٦) – والمثال على ذلك أن مصطلح "القانون القديم" تكرر ذكره في أكثر من تسعين موضعاً في تاريخ السلانيكي. (استانبول ١٩٨٩).

(١٤٧)–أنظر: Faik Reşit Unat, *Osmanlı Sefirleri ve Sefaretnâmeleri*, Ankara 1968, s. 53-58; G. Veinstein, "Mehmed Yirmisekiz", *EI²*, VII, 105-106.

(١٤٨) – أنظر: Enver Ziya Karal, "Nizam-ı Cedid'e Dair Layihalar", *TV*, a. mlf., *Osmanlı Tarihi*, V, 60-64.


جهاز الإدارة المركزية عند العثمانيين
(الديوان الهمايوني)
الصدر الأعظم
الوزراء
النشانجي
قاضيا العسكر
الدفتردارون
الأعضاء الآخرون
وزراء القبة
وزراء الايالات
الدفترخانة
الجهاز المركزي
أقلام الديوان الهمايوني
رئيس الكتاب
الأقلام الأصلية
قلم الرئيس (بكلكجى)
ق. بكلكجي
كيسه دار
كاتب
شاگرد
شرحلى
ملازم
ق. تحويل
كيسه دار
كاتب
شاگرد
شرحلى
ملازم
ق. رؤس
كيسه دار
كاتب
شاگرد
شرحلى
ملازم
قلم الآمدي
– آمدي
– خليفة
الأقلام التابعة
ق. التشريفات
ق.كاتب الوقائع
ترجمان الديوان الهمايوني
الصدارة العظمى الباب الآصفى
رجال الباب الآصفي
رئيس الكتاب
الوكيل (كتخدا)
كبير الجاويشية
دواوين الباب الآصفي
ديوان العصر
الدواوين الأخرى
ديوان الأربعاء
ديوان الجمعة
أرباب الخدمة فى الديوان الهمايونى
– كبير الجاويشية
– كبير البستانية
– كبير المحضرين
– كبير البوابين
– الصوباشى
– عسس باشى
الروملى
الأناضول
الجهاز المركزي
جهاز الأقاليم
القضاء
التدريس
الملازمة
الروملي
الأناضول
مصر
المدارس
١٢ درجة
الباش دفتردار
د. الأناضول
دفتردار ثالث
الجهاز المركزي
جهاز الأقاليم
باش باقى قولى
باقى قولى
خليفة السرگى
الكتبة
المساعدون (شاگردلر)
أقلام الدفتردارية
دفتردار المال
اغا الانكشارية
القبطان باشا
بكلربكي الروملي

الفصل الثالث
نظم الادارة في الإيالات
خارج استانبول

أولاً- نظرة عامة

من المعروف أن الامارة العثمانية ظهرت على مسرح التاريخ في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي كواحدة من إمارات التخوم، ثم لم تلبث خلال زمن قصير أن تحولت إلى دولة، واستطاعت رغم النكسة التي منيت بها مع تيمورلنك أن تستجمع قواها، وتقوم بفتوحاتها الضخمة، حتى أصبحت دولة عالمية. وقد أجريت دراسات متعددة حول الكيفية التي تحققت بها تلك المسيرة. وكان للسلاطين الدور الفاعل في حصول ذلك التقدم.

ومن احدى الخصائص المهمة التي تميزت بها تقاليد الفتح عند العثمانيين هي أنهم كانوا يعيّنون على الأماكن المفتوحة قاضياً يتولى أمور الشرع، وأميراً (صوباشى) يتولى أمور الادارة والحكم. وهذا الاجراء كان يشكل حجر الاساس في حكم المناطق الخارجة عن نطاق العاصمة. وقد اتسعت حدود الدولة العثمانية كثيراً، وتسارعت عملية وضع نظمها مع حركات الفتح التي قام بها اورخان الغازي ومراد الأول وبايزيد الأول. ومفهوم الدولة المركزية وكيانها الذي بدأ مع بايزيد الأول قد بلغ ذروة اكتماله في عهد السلطان محمد الفاتح، فقد اتجه لأحداث تغييرات مهمة في كيان الدولة العثمانية، بغية إقامة هذا الهيكل المركزي في أراضيها الشاسعة، وإحكام الرابطة بين الايالات والعاصمة بوجه خاص. ويأتي في مقدمة هذه الأمور استحسان نظام شبه مملوكي عرف باسم (قپوقولى /قاپى قولى) * أي مماليك أو بمعنى أدق جنود السلطان. وهو نظام لم يظهر في زمن العثمانيين وحدهم، بل استخدمته الدول الاسلامية والتركية قبلهم في جيوشها وأجهزتها العسكرية، فكان من الخصائص المهمة استخدام السلطان الفاتح له في نفس الوقت، وعلى نطاق واسع في الأجهزة البيروقراطية، ولم يخرج عن استخدامه إلاّ في مجال واحد هو القضاء وشئون الدين. وقام السلطان الفاتح فأنزل ضربة قوية بالعلائلات التركية العريقة التي كانت تنافس العثمانيين وبدأت تنتعش من جديد مع الغزو المغولي، ثم خصص كافة المواقع المهمة من أراضيها لجنوده. ونظراً لأن طبيعة الدولة العثمانية كانت عسكرية فان توزيع الأراضي الميرية على المحاربين فيها كان أهم مصدر لمواردهم والوسيلة لمكافأتهم، ولما أدرك الفاتح مع الوقت أن "تمليك" هذه الأراضي لبعض ذوي النفوذ والعلماء ثم تحويل قسم منها إلى

---

* قپو قولى/ أو/ قاپى قولى: كلمة قپو/ أو/ قاپى تعني "الباب"، وكلمة (قول) تعني "العبد أو المملوك"، والتركيب بمعنى "عبيد الباب" (slave of the Porte) وهم جنود الـ (دوشيرمه) المستخدمون في الجيش والإدارة وخدمة القصر السلطاني. والترجمة المعقولة لهذا الاصطلاح هي: "الجنود مماليك السلطان" أو "جنود السلطان".

أراضي موقوفة أمراً يضعف من قدرة الدولة وقوة جنودها أقدم على محاولة جد صعبة وجوهرية؛ إذ قام بالغاء حق تملكها ووقفها، وأعادها مرة ثانية إلى أراضٍ ميرية. كما قامت الدولة في ذلك العهد أيضا بالحد من تحركات أمراء الحدود وقوات الطلائع الذين كانوا ميالين للحركة الحرة على مناطق الحدود، ووضع تحت المراقبة الدائمة نشاط الحكام المقيمين في المناطق ذات الطبيعية القبلية في الشرق ممن يحكمون بالوراثة، فأقرت الدولة هناك وحدات من الانكشارية، وعينت قضاة تابعين للمركز. وجاءت كل هذه الأمور لتأكيد النهج المركزي للدولة العثمانية.

وبعد أن مرت نظم الايالات العثمانية بمراحل طويلة ومتعددة، بلغت قمة تطورها في القرن السادس عشر، في منطقة الروملي والأناضول والجزيرة العربية وشمال افريقيا. واستلهم نظام الحكم في الايالات العثمانية عناصر أساسية كثيرة عن نظم الحكم في الدول الاسلامية والتركية السابقة على العثمانيين، وقاموا بتطويرها كثيراً. وكانت الإيالة هي أوسع الوحدات في التقسيمات الإدارية، ثم يأتي بعدها السنجق ثم القضاء ثم الناحية ثم القرية.

ويُلاحظ ان المستوى العالي الذي تم الوصول إليه في ذلك العهد قد صاحبته بعض الصعاب، ووقعت تطورات زعزعت الادارة المركزية في الدولة العثمانية. فقد انقسم المجتمع طبقتين تبعاً للحقوق التي يتمتع بها أفراده والواجبات المفروضة عليهم، إحداهما طبقة الجند [العسكر]؛ والأخرى طبقة الرعايا. فالجنود يشكلون الكادر الاداري، أما الرعايا من زرّاع وحرفيين وتجار فهم يشكلون مصدر الضرائب التي تحصل عليها الدولة. وكانت المشكلة الأساسية في نظم الايالات العثمانية هي بالتحديد عملية تحقيق التوازن بين هاتين الطبقتين. فقد كان الرعايا يحاولون كلما سنحت لهم الفرصة الالتحاق بسلك الجندية، بينما كانت الدولة –مع كونها لم تغلق هذا الباب تماما– تضع العراقيل لالتحاق الرعايا بالسلك العسكري، وتحول دون دخولهم بالقوانين الصارمة الواضحة. فرأيناها تُصْدر –لا سيما في القرنين السادس عشر والسابع عشر– فرمانات متلاحقة لاقرار ذلك الوضع(١٤٩). وكان من العوامل المهمة التي أثرت في وضع الايالات العثمانية زيادة عدد السكان في الأناضول في القرن السادس عشر(١٥٠). فلم تعد الأراضي الموجودة كافية لاطعام الأعداد المتزايدة، وهَجَرَ كثير من الناس أراضيهم، وشرعوا يزحفون

---

(١٤٩) – للتعرف على معنى "عسكري" بكل جوانبه وتفاصيله أنظر:
Ö.L. Barkan "Edirne Askerî Kassâmına Ait Tereke Defterleri (1545-1659)", *TTK Belgeler*, III/5-6 (1968), s. 435-440; Halil Sahillioğlu, "Askerî", *DİA*, III, s. 488-489.

(١٥٠) – أنظر: M.A. Cook, *Population Pressure in Rural Anatolia, 1450-1600*, London 1972.

على المدن. وهؤلاء الريفيون الذين عُرفوا في الاصطلاح العثماني باسم "چفت بوزان" أي من عَطّلوا زراعاتهم، كانوا يجربون في الغالب الالتحاق بالمدارس طلاباً للعلم، وعُرفوا باسم (صوفته / أو/ سوخته)، أما الذين لم يفلحوا فيه فقد التحقوا بخدمة الوزراء والبكربكية وأمراء السناجق ليكونوا جنوداً وحراساً بين رجالهم (كان يطلق عليهم اسم صاريجه أو سكْبان)، ومن ثم ظهرت في الأناضول فئة عريضة ممن عطلوا زراعاتهم.

وكان لوصول كميات كبيرة من الفضة الأمريكية منذ عام ١٥٨٠م مما جلبه التجار الأوربيون إلى الاسواق العثمانية عاملاً على زعزعتها، واختلال ميزان العرض والطلب. وعندما قام التجار الأوربيون بشراء المواد الخام والمصنعة من أيدي الأهالي والمنتجين بأسعار تفوق الأسعار التي يدفعها الحرفيون العثمانيون تعثر أمر حصولهم على البضائع وعجزوا عن شرائها. وعلى الرغم من أن الدولة كانت تصدر قوانين الحظر لتصدير العديد من المواد الخام والمصنعة إلا أن ذلك لم يكن ذا أثر كبير.

وكان من أثر الحروب العثمانية الايرانية التي اشتعلت عام ١٥٧٨م واستمرت سنوات طويلة، والحروب العثمانية النمساوية التي دارت بين عامي ١٥٩٣-١٦٠٦م أن أفلست الخزانة العثمانية. فاضطرت الدولة أن تفرض ضرائب جديدة على الرعايا من ناحية، وتقلل من سعر العملة بتخفيض مقدار الفضة الموجودة فيها من ناحية أخرى. فلما شاعت أن تسدد للجنود رواتبهم بهذه العملات المنخفضة القيمة اشتعلت الثورة بينهم، وقاموا بتقتيل عدد من رجال الدولة الذين كانوا وراء ذلك.

وكانت هناك كتلة عريضة ممن تركوا زراعاتهم وأراضيهم وأخذوا يطوفون البلاد عاطلين، فشاركوا في الحرب العثمانية الايرانية ١٥٧٨م والعثمانية النمساوية ١٥٩٣-١٦٠٦م. وبعد أن انتهت الحرب عاد هؤلاء عاطلين مرة أخرى، فتفرقت جموعهم داخل الأناضول، وشرعوا يمارسون أعمال الشقاوة وقطع الطرق. وتركت كل هذه التطورات السلبية أثرها على نظم الايالات العثمانية وأفسدت تركيبها التقليدي.

أما الثورات "الجلالية" التي عاشتها الدولة خلال الفترة الواقعة بين أواخر القرن السادس عشر وخلال القرن السابع عشر فقد كانت من أهم الحركات التي أخلت بعملية التوازن في الايالات العثمانية . وظهرت في نهاية القرن حركة قره يازيجي عبد الحليم التي شغلت الدولة كثيراً، إذ قام هذا المنشق وجمع حوله العديد من اللوندية والسكبانية، وأشاع الفوضى في البلاد، حتى تم القضاء عليه عام ١٦٠٢م. غير أن حركات التمرد لم تنته بعده؛ فقد توالى ظهور العصاة

على امتداد القرن السابع عشر، مثل دلي حسن وجانبولاد اوغلى علي باشا وگورجی عبد النبي، إذ خرجوا بشتى الحجج في مناطق الأناضول المختلفة وتمردوا على الدولة، وجمعوا حولهم العديد من جماعات اللوندية والصاريجه والسكبانية المتذمرين وقلبوا نظم الايالات رأساً على عقب(١٥١).

وبدأت الدولة منذ القرن السابع عشر تحويل عملية تحصيل مواردها الميرية المختلفة إلى نظام "الالتزام"، كما فعلت الشيء نفسه مع التيمارات التي شغرت، فأعطتها للملتزمين بدلاً من توزيعها على السباهية. وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت علامات التذمر بينهم. وكان الجنود أي عساكر الانكشارية والسباهية قد تركوا وظائفهم الأصلية [الجندية] في الايالات منذ مدة، وشرعوا يعملون بالتجارة، ثم راحوا يستخدمون نفوذهم حتى حصلوا على تلك الالتزامات. وكان هذا الأمر سبباً في وقوع الصراع على المصالح بين هؤلاء الجنود وبين الأشراف والأعيان الذين كانوا يسعون للحصول على نفس الالتزامات. وعلى ذلك انهار التوازن بين المركز والايالات في أعقاب تلك الأحداث والتغيرات المختلفة، ولم ينصلح أمر إدارة الايالات لتعود مرة أخرى إلى سابق عهدها.

وتتوزع الادارة في الايالات بين فئتين من الاداريين هم: أهل العُرف (أهلِ عُرف) وأهل الشرع (أهلِ شرع) أي بين الأمراء والعلماء. أما الاداريون من فئة أهل العُرف، فهم: البكلر بكي، وأمير السنجق، والصوباشي، وكتخدا الباب، والمتسلِّم، والمُحَصِّل، والمُتَصَرِّف، وكبراء القوم المعرفون باسم الأعيان، والفويفوده، والديزْدَار، والكتخدا يري [أي وكيل الكتخدا]، والدربندجي، واليساقجي، والقوجه باشي، والجوربجي. وأهل الشرع هم: القاضي والمفتي والنائب وقايمقام نقيب الاشراف، والقَسَّام العسكري، والمتولي، والجابي، والمدرسون، والأئمة، والخطباء، والوعاظ.

-**الوحدات الادارية:** كانت تتشكل الدولة العثمانية من ثلاث مناطق رئيسية هي: الأناضول والروملي والمنطقة العربية. والوحدة الادارية الأساسية هنا هي الايالة. غير أن اتساع أراضي الدولة العثمانية في ثلاث قارات جعلها تعترف ببعض الأوضاع الخاصة لبعض الأماكن خارج نظام الايالة. فمكة والمدينة اللتان عرفتا في الاصطلاح العثماني باسم "الحرمين الشريفين" لم تكونا تابعتين للمركز بشكل مباشر عن طريق نظام الايالة، بل كانتا امارة يحكمها الأشراف من

---

(١٥١) - للتعرف على ثورات الأناضول أنظر: M. İlgürel, "Anadolu İsyanları", *DİA*, III, 118-119.

نسل الرسول (ﷺ). كما كانت القرم امارة (خـانلق) تابعة للدولـة العثمانيـة. أمـا تونـس والجزائـر فكانتا في البداية ايالتين يحكم كلا منهما بكلربكي، ثم لم تلبث تونس أن حكمها البايات، بينما حكـم الجزائر الدايات. وكانت تُحكم الأفلاق والبُغْدان بنظـام الامـارة (ويـوده لـق voyvodalık)، إذ يقوم الحاكم لتلك البلاد ذات الأهمية الاستراتيجية بادارتها من خلال ديوان يشكله، وفيه يسـتمعون إلى الدعاوى، ويتخذون القرارات في الشئون الادارية والمالية. وكـان يجـري انتخـاب حكـام هـذه البلاد من العائلات المسيحية المحلية التي يثق فيها الأهالي(١٥٢).

- **العائلات في الايالات:** من الملاحظ بدءاً من أواسط القرن السابع عشر فـي الايـالات التـي كانت تحكم بنظام (ساليانه)* ، ولا سيما في البلدان العربية أن بعض العائلات العريقة تمكنـت مـن حكم بعض البكلربكيات [الايالات] بطريق الإرث. فقد استطاعت عائلة العظم فـي الشـام، وعائلـة الجليل في الموصل، وعائلة قرمان في طرابلس الغرب، وعائلة الحسيني فـي تونـس، أن يقبضـوا على زمام الحكم سنوات طويلة. كما نجح العديد مـن عـائلات الأعيـان فـي الأنـاضول والروملـي بدءاً من القرن الثامن عشر في تولي الحكم فترة طويلة ولاةً وأمراء على السناجق.

ثانياً- الايالة والبكلربكي

١- حكم الايالة

الايالة هي أكبر الوحدات الادارية والعسكرية، ويتولى حكمها حاكم برتبة بكلربكي، أي أمـير أمراء. وقد تعرضت لتغيرات وتحولات كثيرة، وكانت منطقة الروملـي هـي أولـى الايـالات التـي تشكلت عند العثمانيين. وكان السلطان مراد الأول بعد الفتوحات الضخمة التـي أنجزهـا هنـاك قد ترك لحكم تلك البقاع لالا شاهين باشـا، ومـن ثـم ظهـرت بكلربكيـة الروملـي عـام ١٣٦٢ تقريبـاً متسمة بالسمة العسكرية أكثر من غيرها. وظلت بكلربكية الروملـي التـي هـي أولـى البكلربكيـات العثمانية محافظةً على ذلك الوضع المتميز حتى نهاية الدولـة العثمانيـة. وعندمـا تحـرك السـلطان بايزيد الأول [الصاعقة] إلى الروملي عام ١٣٩٣م ترك في انقرة تيمورطاش باشا ليكون بكلربكيا على الأناضول، وبذلك تكون البكلربكية الثانية أي بكلربكيـة الأنـاضول قد ظهـرت هـي الأخـرى ولضرورة عسكرية. وفي أعقاب "عهد الفترة" (فترت دورى) لـم تلبـث أن تشـكلت عـام ١٤١٣م

---

(١٥٢) - للتعرف على أعضاء تلك الدواوين ونظم عملها أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, IV/2, s. 111-12.

* ساليانه، كلمة فارسية تعني الضريبة السنوية التي تؤديها الايالات الممتازة لخزانة الدولة. وهذه الايـالات هـي: مصـر واليمـن والحبش والبصرة والأحساء وبغداد وطرابلس الغرب وتونس والجزائر.

الوحدة الثالثة وهي بكلربكية الروم ومركزها أماسيا وسيواس. وقد جرى حكم الدولة العثمانية لفترة طويلة من خلال هذه الايالات الثلاث، وفي عام ١٥١٢م تحولت قرمان إلى ايالة بعد أن بدأت فيها جهود التأسيس على أيام السلطان محمد الفاتح. أما في عهد السلطان سليم الأول فقد تشكلت ايالات دياربكر وحلب والشام. وخلال مدة الحكم الطويلة التي قضاها السلطان سليمان القانوني تشكلت أربع عشرة ايالة جديدة، هي: ذولقادر وجزاير البحر الأبيض (جزاير بحر سفيد) والجزائر وأرضروم والموصل وبغداد واليمن وبودين والبصرة و وَآن وطِمِشْوَار والاحساء وطرابلس الغرب والحبشة. بينما تشكلت في عهد السلطان سليم الثاني أربع ايالات هي: كَفَه وقبرص وتونس وطرابلس الشام. وعندما أقبل عهد السلطان مراد الثالث كانت قد تشكلت خمس وعشرون ايالة. ففي أوائل حكم ذلك السلطان تشكلت ايالات چلْدر وطرابزون والبوسنة وقَارْص، وبسبب الحروب مع ايران بعد مدة تشكلت في عهد ذلك السلطان عدة إيالات على عجل في الشرق، غير أن شيئاً منها لم يبق، فقد لوحظ بعد مدة إنها إما خرجت من أيدي العثمانيين، وإما ألغيت لعدم الحاجة إليها.

ويقول المؤرخ خليل اينالجيق، وهو يحلل استراتيجية اقامة البكلربكيات، إن الايالة تقام بعد مرحلة طويلة من التطور قد تتراوح أحياناً بين ٤٠–٥٠ سنة، وبعد تطورات وضرورات عسكرية وسياسية وإدارية، ثم يقدم الأمثلة على ذلك من ايالات جزاير البحر الأبيض (جزاير بحر سفيد) وقبرص وبودين والبوسنة وأوزي(١٥٣). والواقع أن الانهيار السريع للبكلربكيات التي أقيمت بقرارات متعجلة على الحدود الايرانية في زمن السلطان مراد الثالث إنما يؤكد هذا الرأي. كما رأينا أيضاً أن المؤرخَيْن عالي الغليبولي ومصطفى السلانيكي اللذين عاصرا تلك الأحداث قد انتقدا بشدة عملية تشكيل الايالات واحدة تلو الأخرى دون استقراء وتحليل النتائج الادارية والعسكرية لذلك(١٥٤). وهناك العديد من المصادر الرسمية والخاصة التي استعرضت أسماء الايالات العثمانية على شكل قوائم(١٥٥).

وتنقسم الايالات العثمانية من حيث الوضع القانوني إلى قسمين، فهناك ايالات تسير بنظام التيمار وأخرى بنظام الساليانة. وقد أطلقوا على الأولى التي تحكم أراضيها بنظام التيمار اسم

---

(١٥٣) – أنظر: H. İnalcık, "Eyalet", *EI*[2], II, s. 721-724.

(١٥٤) – أنظر: Selânikî, *Tarih*, İstanbul 1989.

(١٥٥) – يمكننا أن نذكر – عدا القوائم الرسمية التي وضعت لأغراض مختلفة – القوائم التي أوردها علي عيني أفندي وقوچي بك وكاتب چلبي وأوليا چلبي وغيرهم من أصحاب التواريخ الخاصة.

(تيمارلى ايالت)، أما النوع الآخر فهو ما يُعرف باسم (ساليانه لى)، وتجمع فيه ايرادات الايالة باسم الدولة ثم تسدد من هذا المجموع أجور الجنود والاداريين ويرسل الباقي إلى خزانة الدولة. وهذا النوع كان موجوداً في كافة الأراضي العربية، فهناك تسع ايالات على هذا النحو، هي: مصر واليمن والحبشة وبغداد والبصرة والأحساء وطرابلس الغرب وتونس والجزائر.

٢- ديوان الايالة أو ديوان البكلربكي

ليس معلوماً بالتحديد متى ظهر نظام الديوان الذي يمثل أوسع الأجهزة صلاحية في حكم الايالات، وتناط رئاسة اجتماعاته مباشرة بالبكلربكي. غير أن وجود نظير له عند السلاجقة يجعلنا نذهب إلى أنه وجد لدى العثمانيين منذ تشكيل الايالة الأولى كمجلس استشاري لها. وكانت تُعقد اجتماعات الديوان في مقر بكلربكي الايالة، وكما كان الديوان الهمايوني هو المجلس المخول لحكم الدولة كان ديوان الايالة هو الآخر صورة مصغرة منه، سواء من حيث التركيب أو الصلاحيات المخولة له في حكم الايالة. ويضم الديوان تحت رئاسة البكلربكي كلاً من دفتردار الخزانة [المال] ودفتردار التيمار الذي يتولى أمور التيمارات في الايالة، والقاضي الذي ينظر في أمور الشرع والقانون [وعضويته محل جدال]، وأفندي الديوان، والتذكره جي، والجاويشية، والمحضرين، والروزنامه جي، والكتبة. وكان يستعين الديوان في الايالات العربية وايالات البلقان التي لايعرف أهاليها اللغة التركية بعدد من المترجمين الذين يجيدون اللغات المحلية، حتى يقوموا بترجمة طلبات وشكاوى الأهالي للديوان، ثم ترجمة قرارات الديوان للأهالي. أما شئون الكتابة والتحرير في الديوان فكان يتولاها أفندي الديوان.

وكان الديوان مفتوحاً لشكاوى الأهالي وطلباتهم، ومن ثم كانت تشكل العرضحالات والمحاضر أو الطلبات الشفوية التي يتقدمون بها قسماً مهماً من أعماله. وكانت مشاكل التيمارات وشئونها هي موضوعات الشكوى التي تتصدر عداها. وكان في استطاعة من لايرضى بالقرار الصادر عن ديوان الايالة أن يتقدم بشكواه إلى الديوان الهمايوني في عاصمة الدولة. وبعد أن تتم مناقشة المسائل المعروضة على الديوان كان في وسعه أن يحيل الشرعي منها إلى ديوان القاضي، والمالي منها إلى دائرة الدفتردار. وكان يجري تسجيل الموضوعات التي ناقشها ديوان الايالة والقرارات التي صدرت بشأنها في دفاتر خاصة، كما كان يعرض العديد من الموضوعات على الديوان الهمايوني لاستصدار قرار بشأنها. ويتم تسجيل الأوامر القادمة من مركز الدولة الى الايالة في الدفاتر الخاصة بها. ويتوق الباحثون اليوم لمعرفة مصير الآلاف المؤلفة من تلك الدفاتر التي كانت تمسك في دواوين الايالات.

وقد وقعت مع مرور الوقت تغيرات مهمة في حدود الايالات العثمانية، وفي أوضاعها القانونية وكوادرها الادارية بوجه خاص، واستمر الأمر على ذلك حتى عام ١٨٦٤م مع ظهور "قانون الولايات"، إذ أقرت الدولة وضعاً مختلفاً على الطراز الغربي.

٣- البكلربكي

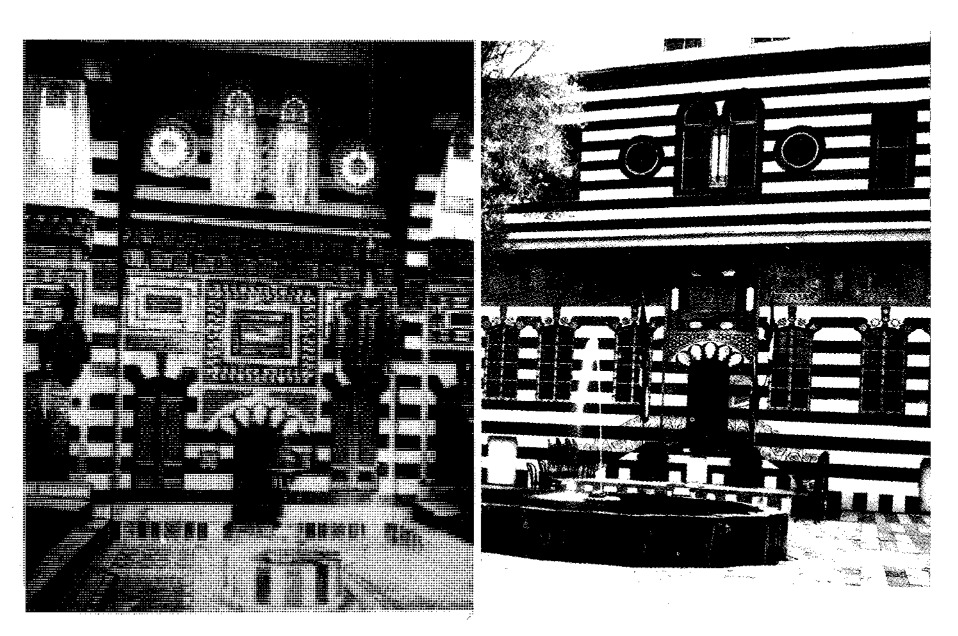
وهو رأس الحكم في الايالة، وأطلقت عليه المصادر العثمانية الى جانب ذلك اسمي: ميرميران وأمير الأمراء، ثم أصبح اسمه الوالي مع مقدم القرن الثامن عشر. وكان يستخدم في النظم العثمانية في البداية بمعنى القائد (قومندان) صاحب الصلاحيات العسكرية الواسعة، ولما اتسعت الفتوحات وتشكلت الايالات أصبح البكلربكي يتمتع بالصلاحيات الادارية والعسكرية معاً. كما كانت تستخدم البكلربكية في القرن الخامس عشر رتبةً ودرجةً تُمنح لكبار رجال الدولة، ولا سيما بكلربكية الروملي. وقد نصت قانوننامة الفاتح على هذا المعنى، فقالت إنه "إذا ارتقى دفتردار المال إلى منصب (نشانجى) فانه يكون برتبة بكلربكيه"(١٥٦).

- **تعيينه وعزله:** كانت الوظائف في القرن الخامس عشر قد تحددت معالمها عند العثمانيين، وهي السيفية؛ أي وظائف الجند والمحاربين، والعلمية؛ أي هيئة رجال التعليم والقضاء والافتاء، والقلمية؛ أي فئة البيروقراطيين. وكان البكلربكيون من فئة ذوي الوظائف السيفية. وكان القواد من العرق التركي هم الذين يجري تعيينهم في الغالب ليكونوا بكلربكية ابان قيام الدولة العثمانية، فلما جاء عهد السلطان محمد الفاتح مُنحت البكلربكيات للعناصر القادمة من الدوشيرمة. فالذين تربوا منهم في مدرسة الفتيان الأغرار (عجمى اوغلانلر مكتبى) أو في مدرسة الأندرون فيما بعد كانوا عندما يتركون الخدمة داخل السراي "يخرجون" منه إلى الوظائف المختلفة، فيتدرج الواحد منهم في تلك الوظائف حتى يرقى إلى البكلربكية أرفع الوظائف في الايالات. وكان في امكان أحد أغوات الباب (قاپى اغاسى) أو أغوات الانكشارية (يكيچرى اغاسى) العاملين داخل السراي أن يخرج منه بكلربكياً على احدى الايالات. كما كان ذلك متحاحاً لذوي المناصب الأخرى أيضا. وقد نصت قانوننامة الفاتح على أن "البكلربكية طريق مفتوح لأربعة أشخاص؛ إذ يمكن أن يتولاها دفتردار المال، والنشانجي الحائز على البكوية، والقاضي الذي يتقاضى خمسمائة اقچه، وأمير السنجق الذي بلغ راتبه اربعمائة ألف أقچه"، كما تنص نفس القانوننامة على أن البكلربكية

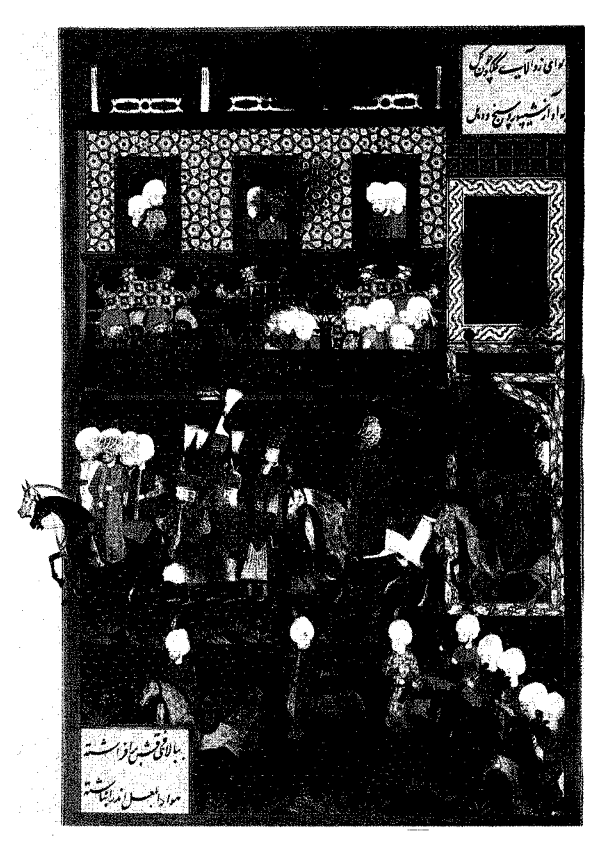
---

(١٥٦) - أنظر: *Kanunnâme*, s. 34.

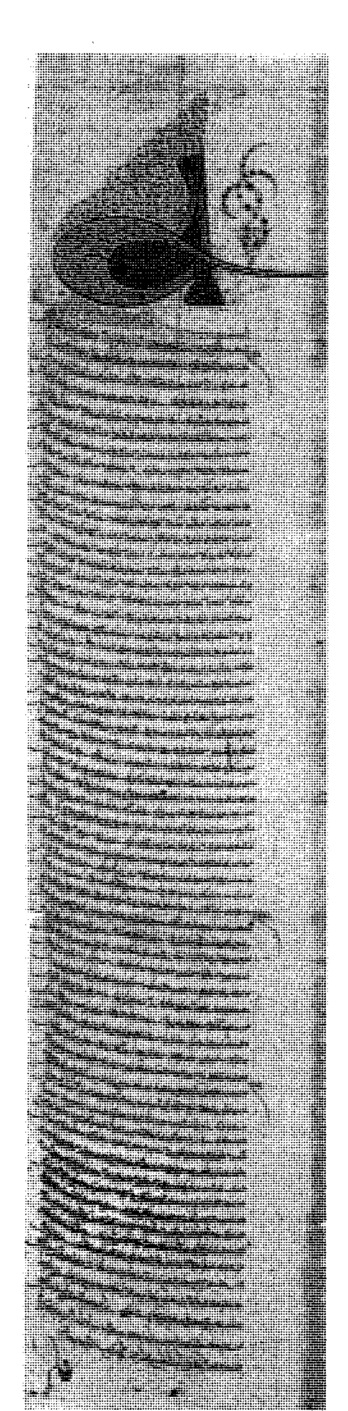
68- خريطة "الامبراطورية التركية" التي رسمها جان جانسون.



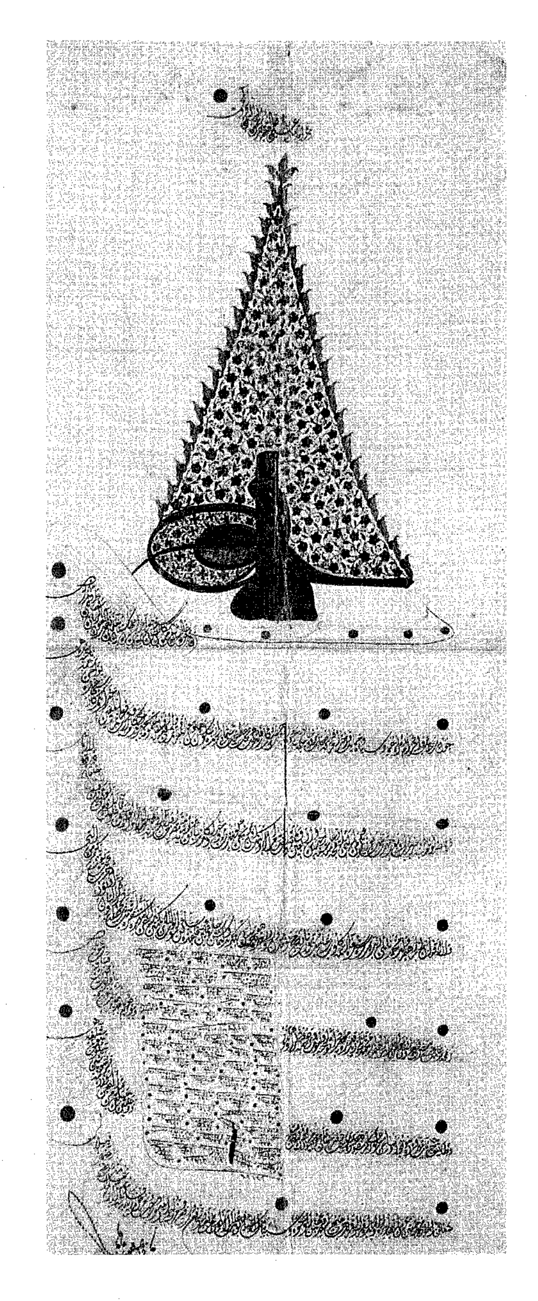
69- قصر العظم في دمشق (نهاية القرن ١٩).



71- صورة منمنمة لعارفي تصور خروج الأمراء لتعيينهم على السناجق المختلفة



70- براءة (مرسوم سلطاني) من مراد الثالث إلى احمد باشا بكلربكي الروملي حول تجديد حدود عقد الملك الذي منح له



72– مرسوم للزعامة (زعامت) حصل عليه ابراهيم بن محمد نائلي في ناحية بَرْغَمَا

fol. 9v°

fol. 10r°

fol. 10v°

fol. 11r°

73– أربع صفحات من كتاب

"قوانين عُرفيهء عثمانى" عن "الفصل الأول في أحوال صاحب التيمار..."

لايحصل عليها الأولاد الذكور من بنات السلطان، بل يحصلون على إمارة أحد السناجق (سنجق بكلكى)(١٥٧).

ولم يكن البكلربكيون مرتبطين بالعمل في ايالة معينة أو بوظيفة محددة، كما لم تكن هناك تفرقة بين الروملي والأناضول وديار العرب؛ فقد رأينا على سبيل المثال أن صقوللى زاده حسن باشا بعد أن تولى بكلربكيات دياربكر والشام والأناضول والروملي، عاد ليعمل وزيراً في الديوان الهمايوني، ثم عمل محافظاً على بلغراد، ثم جرى تعيينه بكلربكيا مرة أخرى، وكلفته الدولة بالقضاء على اللصوص وقطاع الطرق في الأناضول(١٥٨).

ويحصل البكلربكي عند تعيينه على مرسوم يسمى براءة (برات). وهذه البراءات التي يحصل عليها البكلربكيون وأمراء السناجق كان يجري إعدادها في قلم التحويل (تحويل قلمى) التابع للديوان الهمايوني، وتُسدد عنها رسوم تُعرف باسم (برات خرجى). أما من يُعين ومعه رتبة الوزارة فكان يحصل في الغالب على مرسوم آخر يسمى "منشور". وقد يصدر أمر تعيين البكلربكيين إما مجتمعين أو فرادى. وقد أفاضت سجلات الوقائع العثمانية في عرض عمليات التعيين الجماعي؛ إذ تقدم الخلعة للبكلربكي الحاصل على إحدى الايالات، فيرتديها بمراسم معينة داخل الديوان الهمايوني، ثم يدخل على السلطان ليقبّل يده.

وفي البداية كانت المدة التي يقضيها البكلربكي في وظيفته طويلة، كما كان الحال مع الوظائف الأخرى، ثم لم تلبث أن قصرت تلك المدة ابتداءاً من النصف الثاني من القرن السادس عشر لأسباب مختلفة. وليس من الممكن أن يخرج المرء برأي عن مدة وظيفة البكلربكي من "دفاتر منح السناجق" الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر، كما يعسر عليه ذلك من التراجم الواردة في كتاب "سجل عثمانى". والذي يمكننا قوله إن المدة كانت في الغالب عاماً أو يقرب من ذلك، غير أنها كانت تطول عن ذلك أحياناً في بعض الايالات ذات الظروف الخاصة. فقد عمل حسن باشا اليمني (ت ١٦٠٨م) بكلربكياً على اليمن لمدة ٢٤ سنة متصلة تقع بين عامي ١٥٨١-١٦٠٤م.

ونشهد في المصادر التاريخية أن قصر المدة يتصدر الانتقادات الحادة التي جرت حول أمر البكلربكيين. فبينما كانوا إبان تاسيس الدولة يقضون مدة طويلة في وظائفهم، نرى كثرة تغييرهم،

---

(١٥٧) – أنظر: *Kanunnâme*, s. 34, 47.

(١٥٨) – أنظر: Mehmed Süreyyâ, *Sicill-i Osmânî*, II, 127.

ولا سيما ابتداءًا من القرن السابع عشر، وهو الأمر الذي كانوا يستاءون له، ويستاء الأهالي على السواء. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان يحدث أن يتنقل البكلربكي خلال عام واحد بين عدة ايالات، وكان البكلربكي عندما تكثر مرات عزله يطالب الأهالي بنفقات سفره التي تشكل مبلغاً طائلاً. ورأى السلطان سليم الثالث أن يحول دون ذلك فأصدر فرماناً به. وقد عبر المؤرخ التركي راشد افندي عن رأيه في ذلك عندما صدر أحد الفرمانات حول هذا الموضوع في أوائل القرن الثامن عشر، فقال "لقد كان لطول الأسفار وتلاحقها أن زادت أعداد البكلربكيين بلاطائل، حتى أصبحت السناجق نفسها الموجودة في الروملي والأناضول لا تكفي لهم، وصار أمر تعيينهم يجري بالمناوبة، أما المعزولون منهم فقد أصبحوا يتضورون من الحاجة، ويظل القادم منهم إلى استانبول يطوف على كبار رجال الدولة، فيطرق أبوابهم طالباً العون. فعلى الدولة أن تأمر بتعيين الاكفاء وذوي اللياقة منهم على الايالات، ويجري تعيين الآخرين على السناجق، أو أن تخصص لهم قدراً من رواتب التقاعد وتضعهم تحت رقابتها. وعليها بعد هذا أيضا أن تحول دون وفود البكلربكيين إلى استانبول بغير إذن"(١٥٩). وكانوا يطلقون على الفترة التي يقضيها البكلربكي بين العزل والتعيين مرة ثانية اسم (ملازمت). وقد جاء في اقتراح تضمنه "تلخيص" جرى تقديمه في أواسط القرن السابع عشر أن السلاطين العثمانيين يحكمون البلاد بواسطة البكلربكيين وأمراء السناجق، فلا يصح عزلهم، بل يقتضي الأمر أن تكون مدة تعيينهم مفتوحة، فلا يعزل الواحد منهم ما لم يكن هناك سبب قهري لذلك.

- **مهامه وصلاحياته:** تتوزع مهام البكلربكي على حالتين أساسيتين، الأولى هي حالة السلم، والأخرى حالة الحرب. ويذكر عبد الرحمن باشا التوقيعي في (قانوننامه) أهم وظائفهم، فيقول إنها حماية الرعايا، وتحقيق النظام بين الجنود، والقضاء على الظلم، وادارة الايالة، والاشتراك في الحروب. كما يشير التوقيعي إلى أن أمراء السناجق والقضاة وسائر الاداريين في الايالة يأتمرون بأمره، وإذا كان حاصلاً على رتبة الوزارة فعلى البكلربكيين الآخرين فيما حوله من الايالات أن يطيعوا أوامره(١٦٠). ومع الاعتراف بان التعريف العام هو على ذلك النحو فان المعلوم أن هناك عدداً من البكلربكيين كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة نتيجة لظروف متعددة. وكان من أهم وظائف البكلربكيين توزيع التيمارات على مستحقيها، فهو وكيل السلطنة في ايالته، ومن ثم كان

---

(١٥٩) – أنظر: Râşid, *Târîh*, V, 277-78.

(١٦٠) – أنظر: Tevkiî, *Kanunnâme*, *MTM* III 1331, s. 527-28.

هو رئيس الجند والآمر الناهي على كافة أصحاب التيمارات، وبالتالي كانت أمور توزيعها وحل الخلافات الناشبة حولها من أكثر الموضوعات التي تشغل البكلربكي وتشغل ديوان الايالة. وكانت صلاحية منح كافة أنواع التيمارات منوطة به في بداية عهد الدولة، ثم اقتصرت صلاحيته بعد عام ١٥٣٠م على منح التيمارات الصغيرة وحدها.

وكانت عملية توفير الأمن في الايالة واحدة من بين مهامه الأساسية، ومن ثم كان يتمتع بصلاحية اتخاذ التدابير الصارمة في هذا الصدد، وتعيين الموظفين اللازمين. فاذا تعرض شخص أو عدة أشخاص من أهل الايالة لظلم أو جور توجهوا بانفسهم إلى البكلربكي، أو ديوان الايالة وقدموا شكواهم في (محضر) يحمل توقيعاتهم مجتمعة، أو انفرد كل منهم بتقديم "عرضحال خاص". وبأمر (بيورلدى) من البكلربكي يمكن أن تجري محاكمة الأطراف المعنية في ديوان الايالة. وكان هناك توازن حساس بين البكلربكي من أهل العُرف وبين قاضي الايالة ومفتيها وعلمائها من أهل الشرع؛ فقد كان في وسع كل منهم أن يراجع مقام السلطنة أو الديوان الهمايوني مباشرة، وهو الأمر الذي يفرض على البكلربكي أن يتصرف بالعدل والانصاف. وهناك العديد من النماذج على العرائض [=جمع عريضة] والعروض [= جمع عرض] التي كان يرسلها قضاة الايالة ضد البكلربكيين. بل وكان يحدث أحياناً بعد الشكاوى المشتركة التي يقدمها قضاة منطقة من المناطق أن يُعزل البكلربكي أو يُعاقب أو تُصادر أمواله(١٦١). ومع كل ذلك كان البكلربكي أعلى من القضاة والمفتين وغيرهم من العلماء من حيث الدرجة والترتيب الوظيفي.

ونظراً لأن البكلربكي كان رأس النظام العسكري في ايالته، والقائد العام عليها، فقد تعددت صلاحياته وازدادت مسئولياته. وكان قيام الحروب المتعددة الجبهات والتي كان انقطاعها لفترات قصيرة في كل الأحيان تقريباً يجعل البكلربكي مضطراً لأن يقضي ثلثي حياته الوظيفية تقريباً وهو يخوض الحرب بالفعل على تلك الجبهات، أو أن ينشغل بالاعداد لها. فكانت تُرسل إليه الفرمانات الخاصة بالحرب أو بالاعداد لها، فيدخل هو ورجاله وامراء السناجق والسباهية في معمعة الاستعداد المكثف لها. ولأنه وكيل السلطنة في موقعه فعندما يتقرر خروجه للحرب كان يقوم العلماء والسادات والأشراف والأهالي بتشييعه في موكب ضخم. وهو يقوم بواجبه بالفعل في كافة مراحل الحرب، ويتشاور كثيراً مع السردار الأكرم، ويشارك في الدواوين المعقودة، ويدلى برأيه في أمور الحرب والقتال. كما كان يحدث أحياناً أن يجري تعيين أحد البكلربكيين ليكون

---

(١٦١) – أنظر: Selânikî *Tarih*, s. 678.

السردار على الجيش. ويقول لطفي باشا: "يجب أولاً تعيين أحد الوزراء أو البكلربكيين ليكون سرداراً على الأماكن التي تستلزمها الحرب. بل وكثيراً ماحدث في بعض الأماكن أن جرى تعيين أمير السنجق نفسه سرداراً"(١٦٢).

ومن الممكن لنا الحصول عن معلومات مستفيضة في الحوليات العثمانية حول معسكرات البكلربكيين في الحروب ونشاطهم على الجبهات. ففي معركة كنجة التي وقعت في اكتوبر ١٥٨٨م مثلاً أنجز البكلربكيون على الأناضول وحلب ومرعش وطرابلس الشام وقرمان ودياربكر وسيواس ماكانوا مكلفين به في "قلعة كنجة"، وكان سردار الحرب دائم التشاور معهم. فلما ظفروا بالنصر في المعركة جرى تكريم البكلربكيين الذين استبسلوا في الحرب، ووصلتهم من العاصمة الخلع والسيوف المرصعة والأموال هديةً لهم. ومن ناحية أخرى فان الاهمال والخطأ والعجز من البكلربكيين وأمراء السناجق سواء كان أثناء مرحلة الاعداد للحرب أو أثناء جريانها كان يقابل باشد أنواع العقاب، وقد يدفع الواحد منهم حياته ثمناً لذلك. وفي مقابل الموقف اللين المتسامح مراراً من العاصمة في الظروف العادية نرى الشدة والصرامة اثناء الحروب. فقد تصدر الفتوى من شيخ الاسلام أو قاضي العسكر باهدار دم المذنب، أو أن يصدر السلطان فرماناً بالقتل دون الرجوع إلى المفتي والقضاء. ولأن البكلربكي يدخل ضمن فئة أهل العرف وجنود الباب (قاپى قولى) [جنود السلطان] كانت تصادر الدولة بعد وفاة الواحد ما تخلف عنه من ثروة ضمن مقاييس ومعايير معينة، ولا سيما ما يدخل ضمن أنواع العتاد وأدوات الحرب(١٦٣). وكان من المعمول به عندما يتوجه البكلربكي أو أمير السنجق إلى الحرب أن يترك في مكانه شخصاً يسمى المتسلم (مُتَسلِّم) ينوب عنه.

وكانت تختلف بكلربكية الروملي عن باقي البكلربكيات، من حيث أنها كانت الأولى في الدولة، ومن حيث منطقة الروملي نفسها باعتبارها "دار الجهاد". ومن ثم جرت العادة منذ عام ١٥٣٦م أن يشارك بكلربكي الروملي في اجتماعات الديوان الهمايوني إذا حدث وكان موجوداً في استانبول لأمر ما. كما يحدث أن يتولى الصدر الأعظم مهام بكلربكية الروملي علاوةً على مهام الصدارة العظمى. فقد تولاها الوزير الأعظم محمود باشا على أيام السلطان محمد الفاتح، وتولاها الوزير الأعظم ابراهيم باشا على أيام السلطان سليمان القانوني.

---

(١٦٢) – لطفي باشا، آصفنامه، ص ٨٢.

(١٦٣) – لتطبيق ذلك ونماذج مختلفة أنظر: M. Cavid Baysun, "Musâdere" *İA*, VIII, 669-673.

وعلى الجانب الآخر فان البكلربكيين الذين تولوا على ايالات مهمة مثل: مصر وبودين والشام وبغداد والحبشة والأحساء واليمن كانوا يحوزون رتبة الوزارة، ويتمتعون في البروتوكول والصلاحيات ببعض الامتيازات. والمعروف أن بكلربكي بودين مثلاً كان يتمتع بصلاحيات واسعة وامتيازات خاصة في التشريفات في أمور منح التيمارات، وقيادة الجيش في معارك الحدود، والتفاوض المباشر مع الدول المجاورة في الخلافات الناشئة(١٦٤). كما كان بكلربكي مصر مزوداً هو الآخر ببعض الصلاحيات، إذ كان يلعب دوراً مهماً في أمور الحرمين الشريفين وشمال أفريقيا وايالة الحبشة والبحر الأحمر.

ويستخدم البكلربكيون للتخابر مع الحكومة رجالاً من جنود البريد (اولاق) والجاويشية. وكان الغالب أن ينتظر هؤلاء الموظفون في استانبول، وبعد أن يتسلموا رد الأوراق التي قدموا بها يعودون إلى الايالة. فقد كان لكل بكلربكي لدى الحكومة في استانبول وكيل معتمد يسمى (قاپى كتخداسى) أي وكيل الباب، يعمل تحت أمرة البكلربكي، ويتابع كافة شئون الايالة باستمرار في دوائر العاصمة.

– **موارده ونفقاته:** يجب علينا أن ننظر إلى موارد البكلربكي ونفقاته من خلال وضعين مختلفين؛ الأول وهو في حالة ممارسة الوظيفة، والثاني وهو في حالة العزل. فكانت أهم الموارد التي تأتيه أثناء الوظيفة هي حاصلات تيماره، إذ نصت قانوننامة الفاتح على أن تتراوح ايرادات التيمار من نوع الـ (خاص) الذي يحصل عليه البكلربكي أثناء وظيفته بين ٨٠٠,٠٠٠-١,٢٠٠،٠٠٠ اقچه. وكان للبكلربكي عدا ذلك موارد تأتيه من مصادر متعددة، وفي مقابل ذلك كان له نفقاته الخاصة، ونفقات العاملين في دائرته، المعروفين باسم "خلق الباب"، والهدايا والجوائز التي كان يمنحها للعديد من الأشخاص، وتصل إلى أرقام عالية. وتحتوي سجلات الحسابات التي تضم موارد ونفقات البكلربكيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر على معلومات مفصلة حول ذلك. فقد أفاد دفتر الحسابات السنوية الخاص بالوزير عمر باشا بكلربكي دياربكر بين عامي ١٦٧٠-١٦٧١م على مجموع الموارد الذي وصل إلى ١٢٣,٦٠٠ قرش أسدي، وكان تفصيله على النحو التالي:

٢٨٣٥٤,٥٠	غرامات، تقدِمات من نوع پيشكش، عُشْر، رسوم قضايا
٨٠٥٢,٥٠	تيمار، زعامت، قول گديكلرى، قول كتخدالغى، امارة عشائر

(١٦٤) – أنظر: Cavid Baysun, "Budin", *İA*, II, s. 757-58.

٣٦٨٨٥,٥٠	مرتبـات شـهرية للصوباشـى، فويفـوده (ويـوودە)، سـنجق، مـنزل، جزية،عوارض، بدل نُزُل، وغير ذلك
١١١١٤,٠٠	تيمار من نوع الـ (خاص)
١٧٦٥,٥٠	جمارك
٦٨٨١,٠٠	أسواق, أرز، شعير، مؤن وغيرها
١٣٨٤٩,٥٠	ارباب حرف، أهل الذمة في المدينة
٧٥٣٩,٠٠	بيع امتعة ومواشي
٥٤٠٠,٠٠	تحصيل ديون
٣٧٥٨,٥٠	مصادر أخرى
	المجموع
١٢٣,٦٠٠	قرش أسدي

وفي مقابل هذه الموارد جاءت نفقاته السنوية على النحو التالي:

٤٦٣٥٠,٠٠	ديون في العاصمة ومبالغ سددت لأشخاص مختلفين
١١٠٥٤,٠٠	لوكيل الباب (قاپى كتخداسى)
٤٠٠٠,٥٠	مصاريف شخصية
٢١٥٦٠,٥٠	لوكيل الأنفاق (وكيل خرج)
٣١٣٨٥,٧٥	مصاريف الدائرة
٢٣١٦,٠٠	مصاريف العاملين في الدائرة (قاپى خلقى)
١٦٣٦٢,٥٠	عُلوفات
٦٩١٨,٠٠	سداد ديون
٤٤٩٨,٠٠	هدايا وخلع وصدقات وعطايا وهبات
٢٢٩٣,٠٠	مصاريف أخرى
	المجـمـوع
١٢٨٧٣٨,٢٥	قرش أسدي

وعلى ذلك نلاحظ ان هناك عجزاً في الميزانية السنوية يبلغ ٥,٠٠٠ قرش أسدي(١٦٥).
وابتداءاً من القرن السابع عشر بوجه خاص شاعوا لمواجهة النفقات المتزايدة نتيجة لأسباب مختلفة أهمها زيادة الأسعار أن يفرضوا المزيد من الضرائب على الأهالي، حتى وإن كان بشكل جزئي، بوسائل مختلفة مثل: (صالغين صالمه) و (دوره چيقمه) و (إمداد سفريه). وهذا الأمر دفع الناس للتشكي الجماعي بالمحاضر والعرضحالات، فسارعت الدولة باصدار الأوامر المشددة لمنع تلك التصرفات التي اعتبرتها من قبيل البدع والأجحاف بالناس، ثم شاءت أن تسد الطريق على ذلك بمفتشين أرسلتهم من المركز مزودين بصلاحيات واسعة ورسائل العدالة (عدالت نامه) التي أصدرتها. وهناك العديد من الأمثلة في الحوليات العثمانية حول عمليات التفتيش التي جرت والبكلربكيين الذين عُزلوا وعُوقبوا على ذلك.

أما عن موارد البكلربكي أثناء عزله والنفقات التي ينفقها في مقابل ذلك فكانت محدودة بدرجة كبيرة، إذ كانت تخصص له الدولة إما مقداراً معيناً من الأجر اليومي، وإما مصدراً للدخل يطلق عليه اسم (آرپه لق). وقد نصت قانوننامة الفاتح على أن يتقاعد البكلربكي براتب قدره ١٠٠,٠٠٠ اقچه سنوياً، بينما أجازت "آصفنامه" أن يحصل على راتب يومي قدره ١٥٠ اقچه، أو أن تخصص له اقطاعاً من نوع (زعامت) يكون ريعها السنوي ٨٠,٠٠٠ اقچه.

والمعروف أن للبكلربكي مكانة مهمة في التشريفات [البروتوكول]. ونرى في الوثائق العثمانية أن الحاصل منهم على رتبة الوزارة كان يلقب بلقب "أمير الأمراء الكرام" بينما يلقب غير الحاصل عليها بلقب "الدستور المكرم". ومن المعروف أيضا أن الفرمان الذي كان يصدر موجهاً لبكلربكي مصر كان يوشح بالألقاب العربية. وتقدم لنا قانوننامة التوقيعي المتعلقة بالتشريفات معلومات شتى حول الزي الذي يرتديه البكلربكي، وترتيب موقعه في المراسم(١٦٦).

ثالثاً- السنجق وأمير السنجق

كان للخطبة وضرب السكة والطبل والعلم [السنجق] رموزها المهمة في الاشارة إلى الحكم والاستقلالية، أو التفويض بالحكم في التقاليد التركية الاسلامية. فالمعروف عند العثمانيين أن إرسال الطبل والعلم لأحدهم كان يعني تفويضه في الحكم باسم السلطان. وعلى أيام الامارة العثمانية جرى تشكيل الوحدات الادارية الأساسية في الأماكن المفتوحة في منطقة الروملي تحت

---

(١٦٥) – أنظر: İ.Metin Kunt, *Bir Osmanlı Valisinin yıllık Gelir-Gideri Diyarbekir, (1670-71)*, İstanbul 1981, s. 10-17.

(١٦٦) – أنظر قانوننامة التوقيعي عبد الرحمن باشا (*MTM*, III, 527-28)

اسم (سنجق)، ثم جُمعت هذه السناجق في أوائل حكم مراد الأول تحت اسم "بكلربكية الروملي" ووجهت كوحدة ادارية كبيرة إلى شاهين باشا.

فالسنجق لدى العثمانيين وحدة تقسيم أساسية ذات صفة عسكرية وإدارية. وكان للجانب العسكري ثقله الخاص في البداية نتيجة لعمليات الفتح المستمرة التي كانت تقوم بها الدولة، ثم سار الجانبان العسكري والاداري بعد ذلك جنباً إلى جنب. ويمكننا من النظر في الممارسات والتطبيقات أن ندرك أن السنجق هو الوحدة الأساسية في التقسيمات الادارية العثمانية. وقد أشار الأستاذ متين قونط إلى أن السنجق هو الوحدة الادارية الأساسية، وذلك لعدة أمور، منها أن دفاتر التحرير (تحرير دفترلرى) كان يجري تنظيمها على أساس السنجق، وأن كتب القوانين (قانوننامه) كانت تعتمد السنجق أساساً، وأن السباهي كان مكلفا بالاقامة في الغالب داخل حدود السنجق الذي يقع فيه تيماره، وأن المحاكمة لأحد الرعايا ومعاقبته كانت تجري في سنجقه الذي اقترف فيه جرمه(١٦٧). وكانت الايالة التي تشكل أكبر الوحدات الادارية لدى العثمانيين تتشكل من مجموعة من السناجق، ويطلق على السنجق الذي يقيم فيه البكلربكي اسم "سنجق الباشا". ومع ذلك فالجدير بالذكر أن تقسيمات السناجق العثمانية لم تبق على حالها دائما؛ إذ كان يجري تغييرها من حين لآخر، بدرجة يصعب متابعتها.

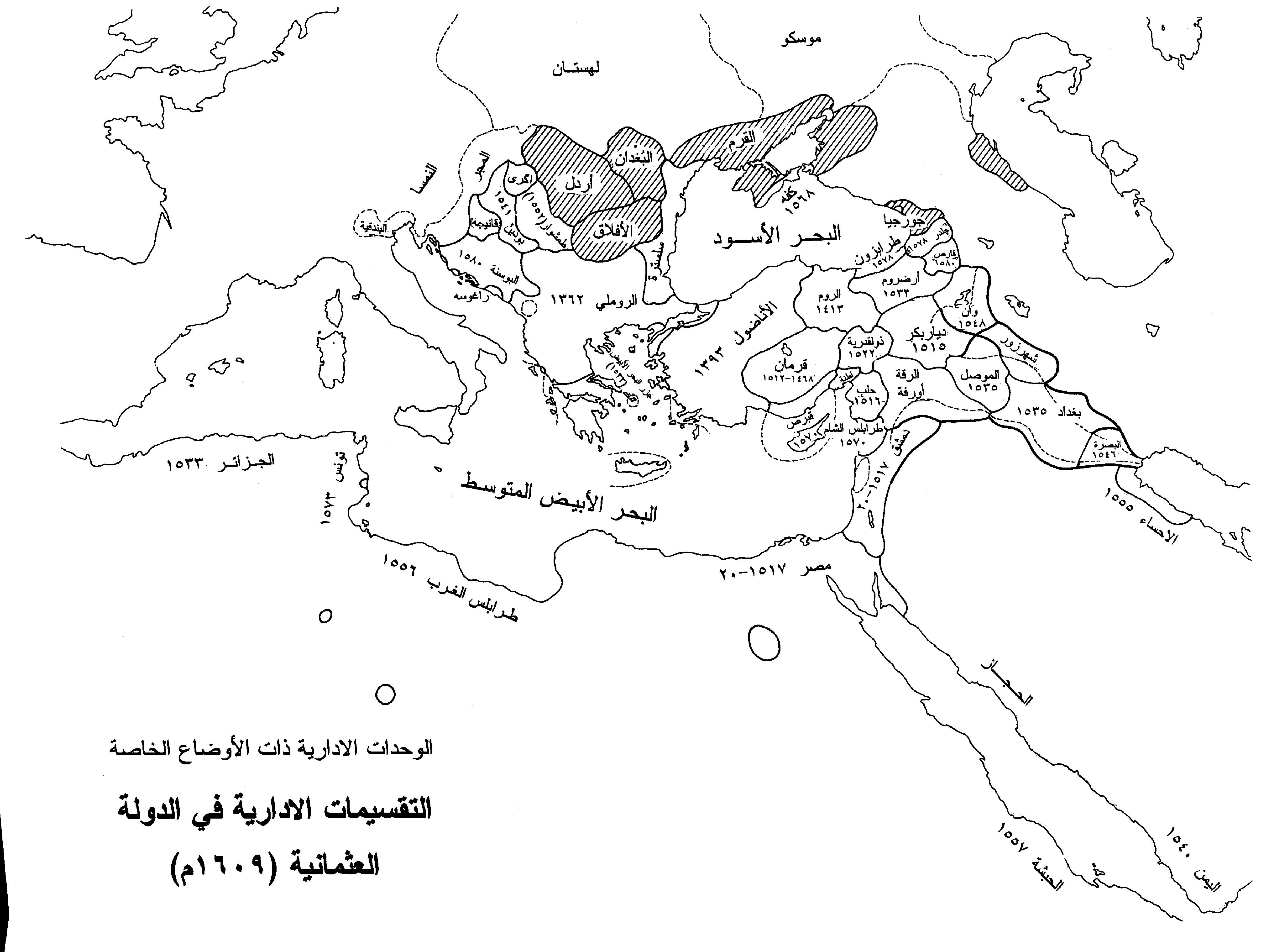
وهناك قوائم متعددة خصوصية ورسمية قَدَّمت لنا أسماء السناجق العثمانية في فترات معينة، مرتبةً حسب الايالات. ونذكر من المصادر الخصوصية في ذلك الصدد "طبقات الممالك" لجلال زاده، و "منشآت السلاطين" لفريدون بك، و "رسالة" لعين علي، و "قانوننامه" لصوفيالي علي چاوش، و "رسالة" لقوچى بك، و "جهاننما" لكاتب چلبى، و "سياحتنامه" لأوليا چلبى. ومع ذلك فلا يمكن القول إن هذه القوائم عكست دائما التقسيمات الادارية بشكل صحيح، نظراً للتغيرات التي كانت تطرأ عليها كما ذكرنا. فهي ناقلة عن بعضها البعض في أغلب الأحيان(١٦٨).

وحدثت تغييرات مهمة في تقسيمات السناجق والنظم الادارية بوجه عام خلال الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر. وإذا لزم الأمر أن نقدم لمحة عامة لقلنا إنه كان يوجد في أواخر القرن السادس عشر ٣٠-٣٢ ايالة تضم ٥٠٠ سنجق، وفي أوائل القرن التاسع عشر

---

(١٦٧) - أنظر: İ. Metin Kunt, *Sancaktan Eyalete*, İstanbul 1978, s. 18-19.

(١٦٨) - أنظر: Ayn Ali, *Kavânîn-i Âl-i Osman*, s. 6-61; Sofyalı Ali Çavuş, *Kanunnâme*, s. 21 vd.; Koçi Bey, *Risâle*, İstanbul 1939, s. 99-103; Kâtib Çelebi, *Cihannümâ*, İstanbul 1145, s. 411 vd; Evliya Çelebi, *Seyahatnâme*, İstanbul 1314, I, s. 182 vd, *Münşe'âtü's-selâtîn*, İstanbul 1274, II, 403-407.



التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية (١٦٠٩م)

كان يوجد ٢٥ ايالة تضم ٢٩٠ سنجقاً. أما بعد عهد التنظيمات فيمكننا أن نتتبع التقسيمات الادارية من خلال سالنامات [حوليات] الدولة [التي كانت تصدر كل عام].

وكان من بين المهام الأساسية التي تُناط بأمير السنجق (سنجق بكى) حفظ الأمن والاستقرار في منطقته، ومعاقبة المذنبين، ومنح التيمارات لمستحقيها، والعمل على إلزام السباهية بالاخلاص في معاملاتهم للرعايا [المزارعين في أراضيهم] واحترام القوانين، والسعي لأن يعمل أهل العُرف من أمثال الصوباشي وأمير الموكب (آلاى بكى) وحراس القلاع (ديزدار) ورؤساء الجند (چرى باشى) والسباهية وغيرهم في تنسيق مع بعضهم البعض داخل السنجق.

وتتضاعف وظائف أمير السنجق ومهامه أثناء وقوع الحرب؛ وكان من أصعب الأعمال التي يقوم بها هي اشتراكه في الحرب مع الاداريين الآخرين في منطقته، والتفتيش على السباهية أصحاب التيمارات، وضمان اشتراكهم في الحرب مع عساكر الـ (جبلو) المكلفين باعدادهم وتجهيزهم دون نقصان. وبعد أن يقوم أمير السنجق بانجاز كافة الاستعدادات يتوجه إلى الحرب مع البكلربكي الذي يتبعه. وكانت العادة أن يقوم الديوان الهمايوني بارسال العديد من الأمراء إلى أمير السنجق لتعريفه بالأعمال التي يجب عليه إنجازها في منطقته، وهناك العديد من النماذج على ذلك في دفاتر المهمة (مهمه دفترلرى). وكان لأمراء السناجق على مناطق الحدود صلاحيات أوسع؛ إذا كانوا مخولين للاتصال بالدول المجاورة حسبما تنص عليه العهود والمواثيق.

والمعروف أن أمراء السناجق كان يجري تعيينهم من بين موظفي الـ (بيرون) والـ (اندرون) في السراي العثماني، ومن عساكر الـ (متفرقة) ومماليك السلطان (قاپى قولى)، أو من بين أمراء المواكب (آلاى بكى) ووكلاء الدفاتر (دفتر كتخداسى) والدفترداريين على التيمار أو الخزانة، أو من بين أبناء أمراء السناجق، أو من أقربائهم. ومع مرور الوقت حدثت تغيرات في معدل هؤلاء(١٦٩). وكانت مهمة أمير السنجق في منصبه تمتد من عام إلى ثلاثة أعوام، ثم يُعزل ويظل على ذلك عاماً أو عامين، ثم يجري تعيينه مرة أخرى على أحد السناجق أو تجري ترقيته فيصبح بكلربكياً على إحدى الايالات. وكان الغالب في عملية التعيين الثانية أن تكون داخل حدود الايالة التي عمل فيها، أو أن يكون في إيالة أخرى.

---

(١٦٩) - أنظر: İ. Metin Kunt, a.g.e., s. 63-65.

١- موارده ونفقاته: إن المورد الأساسي لدى أمراء السناجق هو ما يوفره ريع التيمار (خاص) الذي يخصص للواحد منهم. وقد أوردت "الرسالة" التي وضعها عين علي أفندي قوائم لموارد التيمار (خاص) الذي حصل عليه كل أمير سنجق في أوائل القرن السابع عشر. وتدلنا المصادر التاريخية على أن أمراء السناجق الواقعة على مناطق الحدود كانوا يحصلون على موارد مهمة تأتيهم من الغنائم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ومن المعروف أن أمراء السناجق والبكلربكيين على مناطق الحدود كانوا يزاولون لحسابهم تجارة الحدود والتجارة الخارجية، وهو الأمر الذي كان يوفر لهم فوق ذلك مورداً مهماً. كما كانت تتوفر له موارد معينة عن صلاحية منحه التيمارات للسباهية في منطقته. ومن الطبيعي أيضا أن تقدم لهم الأمتعة والأموال المختلفة تحت اسم هدايا وبيشكش. وعلى الرغم من وجود كل هذه الموارد فان ارتفاع الأسعار كان من أهم الأمور التي ضيقت على أمراء السناجق.

ولما لم يكتف أمراء السناجق بكل هذه الموارد وشرعوا يفرضون الضرائب غير المشروعة على الرعايا، ويطالبونهم بأمور مبتدعة أصدرت الدولة ما عُرف باسم "كتب العدالة" (عدالتنامه لر) ورفضت بشدة مثل هذه الأمور(١٧٠).

وفي مقابل الموارد الضخمة التي تتوفر لأمراء السناجق كانت نفقاتهم كثيرة هي الأخرى؛ ويمكننا أن نجمع تلك النفقات في ثلاثة وجوه أساسية هي: نفقاته الشخصية ونفقات عائلته، ونفقات العاملين في دائرته، وأثمان الهدايا والمكافآت والبيشكش وغيرها مما يقدمه للآخرين.

٢- حاشية أمير السنجق: كان لاصطحاب أمير السنجق عدداً وفيراً من الرجال العاملين في خدمته من العوامل المهمة في نجاحه، وارتفاع مكانته لدى الدولة، وترقيته في مناصبها. وتدلنا المصادر التاريخية على أن السبب وراء ترقية أمراء السنجق هو في الغالب اكتمال طائفة العاملين معه وتمام عدته بهم(١٧١).

وأطلقوا اسم "أمير البحر" (دَرْيا بكى) بدلاً من "أمير السنجق" على أمراء السناجق التي كانت تتبع ايالة الـ (قبطان پاشا) [أي قائد الاسطول] المعروفة باسم (جزاير بحر سفيد) أي جزر البحر الأبيض ، وهؤلاء كانوا يشاركون في المعارك البحرية بقدر ما يحصلون عليه من موارد تدرها عليهم التيمارات التي يتصرفون فيها، فيشاركون بنوع من السفن يعرف باسم (قادِرْغه)، ويطلق

---

(١٧٠) - أنظر: H. İnalcık, "Adaletnâmeler", *TTK Belgeler*, II/3-4, (1967,69-72.

(١٧١) - للأمثلة على ذلك أنظر: İ. Metin Kunt, *a.g.e.*, s. 102-3.

عليها جميعاً اسم "سفن الأمير" (بك گميلرى). وكانت المهمة الأساسية التي يكلف بها أمراء البحار هي حماية سواحل السناجق التي يحكمونها ضد غارات القراصنة. وهم يتولون منصب "امارة البحر" (دَرْيا بكلكى) مدى الحياة، ويمكن لأولادهم أن يتولوه بعدهم إذا أثبتوا لياقتهم لذلك.

وكان يوجد في شرق الأناضول، في الأماكن التي تتوطد فيها صلات القربي بين العشائر، سناجق ذات أوضاع خاصة، ولا سيما في ايالة دياربكر، يُعَبَّر عنها باصطلاح "حكومة"، ويطلق على أميرها اسم "حاكم"، وينتقل الحكم بالارث من الأب الى الابن. ويقوم الحكام في المناطق المحكومة بنظام الحكومة بجمع الضرائب، فيأخذون منها قسماً لمواجهة احتياجات السنجق ثم يرسلون الباقي إلى المركز، ثم يقومون في مقابل ذلك بارسال عدد معين من الجنود للمشاركة في حروب الدولة. وكانت تتولى الدولة تعيين القضاة ووحدات الانكشارية للذهاب من المركز إلى تلك الأماكن بغية حفظ التوازن ومراقبة الأمور.

ونلاحظ نتيجة للتغيرات التي طرأت على أوضاع السناجق في القرن الثامن عشر أن الدولة بدأت تُوَلّي عليها من فئات الـ (ويووده – voyvoda) والمتصرفين والمحصلين.

رابعاً- الموظفون الآخرون في الإيالة

١- المُتَسَلِّم

وهو الشخص الذي يقوم البكلربكي [أو الوالي] وأمير السنجق بتعيينه في مكانه عندما ينوي التغيب عن موقعه للمشاركة في الحرب أو لأسباب أخرى، ويتولى المتسلم مهمة جمع الموارد الخاصة بالدولة والبكلربكي وأمير السنجق في المناطق التي "يتسلمها"، كما يتولى أيضاً مهام حكمها. وعندما يعزم البكلربكي أو أمير السنجق على تعيين أحد الأشخاص متسلما له يوعز إلى وكيل بابه في استانبول (قاپى كتخداسى) بتقديم طلبه إلى الديوان الهمايوني، وبعد أن تجري عملية التعيين يقوم البكلربكي أو أمير السنجق نفسه باعلان باقي الموظفين بذلك ممن في منطقته عن طريق أوامر (بيورلدى) يُرسلها إلى القاضي والصوباشى ونائب الوكيل (كتخدا يرى) وأعيان الايالة وغيرهم. ويكون تعيين المتسلم لمدة عام في الغالب، ومع ذلك فقد يحدث أن يُعزل من الوظيفة قبل تمام هذه المدة، كما كان يحدث أيضا أن تتولى إحدى العائلات هذه الوظيفة، وتظل تحتفظ بها لمدة قد تطول إلى ثلاثين أو أربعين سنة.

ولم تكن هناك قاعدة ثابتة للتعيين في تلك الوظيفة، ومع ذلك فقد كان الغالب تفضيل العائلات المحلية المعروفة، لأن المتسلم كان في حاجة إلى كادر عريض يعاونه في جمع الضرائب وإدارة دفة الأمور دون تعثر، بينما كان من العسير على المعينين من خارج المنطقة أو من المركز أن

ينجزوا تلك الأمور خلال فترة وجيزة. وتدلنا المصادر التاريخية على الحصول على تلك الوظيفة كان مثاراً لصراع حاد بين العائلات المحلية؛ إذ اشتد هذا الصراع مثلاً بين عائلة نقاّش زاده وعائلة مدرس اوغلى في انقرة، وبين عائلة مهردار زاده وعائلة غفّار زاده في قونية. وكان من بين المتسلمين مَنْ لم يكن يكتفي بالراتب الشهري المخصص للوظيفة، فكان ينهض لجمع الأموال من الأهالي بطرق غير مشروعة، ويفرض عليهم ضرائب جديدة، فكانت تذهب شكاواهم في هذا الصدد إلى مركز الدولة، مطالبين بعزل هؤلاء المتسلمين ومعاقبتهم. كما كان الصراع على المصالح بين الأعيان والمتسلمين أمراً آخر عانى منه الأهالي.

وعندما شرعت الدولة خلال القرن الثامن عشر في تعيين المحاسيب (دَوَلتلو) الحاصلين على رتبة الوزارة أمراءً على السناجق، ولم يغادروا استانبول مكتفين بتعيين المتسلمين في مواقعهم زاد عدد الأخيرين زيادة كبيرة. أما في القرن التاسع عشر فقد رأت الدولة أن يجري تعيين المتسلمين من المركز، ومن بين رؤساء البوابين في السراي (دركاه عالى قبوجى باشى= رئيس بوابي العتبة العالية) أو من بين الموظفين الآخرين، غير أن ذلك لم يقض على أسباب الخلل، وشاءت الدولة أن تصلح من أمر هذه الوظيفة بعد صدور التنظيمات الخيرية إلاّ أنها لم توفق، فأحالت أعمالهما إلى المحصّلين(١٧٢).

٢- المُحَصِّل

وَرَد هذا الاصطلاح في مصادر القرن السادس عشر عَلَماً على القائمين بتحصيل الضرائب، ثم أصبح بعد ذلك، ولا سيما في القرن الثامن عشر، يتولى إلى جانب جمع العوائد بعض الوظائف الادارية في السنجق الذي يقيم فيه. فقد أحدثت الدولة تغيرات على قسم من التيمارات والزعامات في القرن الثامن عشر، وحولتها إلى ما عُرف باسم (مالكانه)، وكلفت المحصلين بتحصيل عوائد تلك المالكانات، وجعلتهم من المسئولين عن إدارة السنجق، وبدأ يظهر المحصلون في سناجق عديدة خلال ذلك العهد. وكانوا عندما يتعثر ذهابهم بانفسهم إلى وظائفهم كانوا يرسلون وكلاء عنهم. وتدلنا المصادر التاريخية على ظهور العديد من الصعاب عند إجراء التحصيل، ومن ثم كانت تكلف الدولة أحيانا أحداً من الفويفودات [=جمع ويووده voyvoda]

(١٧٢)-للمزيد من المعلومات أنظر: Yücel Özkaya, "XVIII. yüzyılda Müsellimlik Müessesesi" *DTCFD*, Ankara 1977, XXVII, sy. 3-4; Musa Çadırcı, "II. Mahmud Döneminde Müsellimlik Kurumu", *DTCFD*,XXVIII, Ankara 1970.

ليحل محل المحصِّل. كما كان يحدث أيضا أن يَتْرك المحصِّل أمر جمع الأموال للمتسلم؛ إذ يصادفنا ذلك في سنجق آيدين وسنجق صاروخان(١٧٣).

وكانت العائلات المحلية تحصل أيضا على وظيفة التحصيل، كما تحصل على وظيفة المتسلم. وهؤلاء عندما كانوا يستشعرون القوة في أنفسهم يقدمون أحيانا على الاختلاس.

وبعد عهد التنظيمات الخيرية جرى وضع هذه الوظيفة في ثوب جديد بموجب لائحة (نظامنامه) أعدها المجلس الأعلى (مجلسِ وَآلا) عام ١٨٤٠م، ثم أحيلت عملية جمع الضرائب إليهم، ولما أدركوا أن النظام الجديد لم يحقق القصد منه ألغيت الوظيفة(١٧٤).

٣- الأعيان

كان تعيين البكلربكيين وأمراء السناجق لادارة الايالات والسناجق عند العثمانيين يجري من المركز مباشرة حتى أواخر القرن السادس عشر، وبدأ ظهور الأعيان في المدن والقصبات خلال تلك الفترة لعوامل متعددة. ومع أن اصطلاح "أعيان وأشراف البلدة" أي الصفوة من أهل المدينة كان مستخدما منذ القدم فان وظيفة العين الذي ينتخبه الأهالي ويقوم بتنظيم العلاقة بين الدولة والأهالي في المدن والقرى قد بدأ تطبيقها لأول مرة في أواخر القرن السابع عشر، وأخذت الدولة تعين الاداريين من العائلات المحلية في العديد من السناجق، بدلا من إرسالهم من المركز، ابتداءًا من أوائل القرن الثامن عشر. وكان الأعيان يتولون القيام بأعمال متنوعة، مثل جباية الضرائب في مناطقهم، وتقرير الأسعار وإدارة الأوقاف، وعزل الاداريين غير الاكفاء من وظائفهم، وتقديم المشورة في الموضوعات المختلفة وغير ذلك. كما كان من مهام الأعيان الرسمية متابعة شئون الأهالي لدى الحكومة، ثم إعلانهم بما تطلبه الحكومة منهم. ولما ضعفت السلطة المركزية قويت في الاتجاه الآخر شوكة الأعيان، واستمر هذا الوضع على ذلك ابتداءًا من القرن السابع عشر. والمعروف أن الأعيان في تلك الفترة كانوا يتقررون عن طريق الانتخاب، وأن العين المنتخب كان يبدأ في ممارسة الوظيفة بعد حصوله على (مَحْضَر) من الأهالي، وعلى (إعلام) من القاضي، وعلى (بيورلدى) من الوالي. ثم مرت فترة كان يتقرر فيها رئيس الأعيان (أعيان رئيسى) بقائمة من الصدر الأعظم (صدر أعظم قائمه سى) بدلا من (بيورلدى) البكلربكي، غير أنهم لم يلبثوا أن عادوا إلى النظام القديم بعد مدة. وتدلنا الفرمانات والأحكام التي كانت تصدر من

---

(١٧٣)-أنظر: Uluçay, *18.19. Yüzyıllardas Saruhan'da eşkiyalık ve Halk Hareketleri, İstanbul 1944*, s. 9-10.

(١٧٤) – أنظر لعهد التنظيمات: Musa Çadırcı, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları*, Ankara 1991, s. 208-218.

حين لآخر أن الدولة كانت تؤكد دائما على ضرورة تعيين الأعيان عن طريق الانتخاب من الأهالي. وكان العين ينفق الأموال الطائلة ليحصل على رتبة رئاسة الأعيان. وكان العَلَمْدَار مصطفى باشا الذي رُقي من الأعيان إلى منصب الصدارة العظمى على أيام السلطان محمود الثاني قد عقد اجتماعاً في استانبول عام ١٨٠٨م أراد به تنظيم العلاقة بين الأعيان والحكومة، وجرى التوقيع على وثيقة تاريخية بين الحكومة والأعيان عُرفت باسم "سند التحالف" (سَنَدِ اتفاق)، ومع كل ذلك لم يسفر عن نجاح ملحوظ.

وعندما ظهر التوجه الاداري الجديد بعد صدور التنظيمات الخيرية، تم تحويل المهام التي كان يقوم بها الأعيان إلى جهات أخرى، بينما وُجهت إليهم عضويات المجالس وبعض الوظائف الأخرى في الدولة، حتى زالت بهدوء وظيفة "الأعيانية" نفسها، وانقرضت بذلك احدى المؤسسات من تلقاء ذاتها، بعد أن عَمّرت مائتي عام(١٧٥).

وكان يطلق على الموظفين الذين انتخبهم غير المسلمين لتمثيلهم في الأمور الجارية بينهم وبين الدولة اسم (قوجه باشى) و (چورباجى). وهاتان الوظيفتان كانتا تنظيمين يشبهان تنظيم الأعيان؛ إذ يتقرر تعيين القوجه باشي أو الچورباجى بانتخاب الأهالي له من بين الصفوة في الجماعات غير المسلمة، ولا سيما في منطقة الروملي، ثم يأتيه التصديق من مركز الدولة، ويبدأ في ممارسة الوظيفة. كما كان هناك أيضا موظفون عُرف الواحد منهم باسم (شهر كتخداسى) أي وكيل المدينة، كان مسئولاً أمام القاضي فيما قبل صدور التنظيمات الخيرية عن القيام ببعض الخدمات المختلفة للمدينة وسكانها.

أما الموظف العسكري المعروف باسم (دِيزْدَار) فكان هو محافظ القلعة وقائد القوات المرابطة داخلها. إذ كانت القلعة وحدة الدفاع الرئيسية في مدن العصور الوسطى، ومن ثم كان الديزدار هو المسئول عن حماية المدينة بوجه عام. أما الموظف المعروف باسم (كتخدا يرى) أي نائب الوكيل فكان هو الضابط العسكري الذي يرأس حاميات خيالة القبوقولية المرابطة في الايالات والقائد عليهم.

وعن القضاة والمفتين والنواب ونقيب الأشراف والمدرسين وغيرهم من هيئة رجال العلم (أهل الشرع) الذين عهدت الدولة إليهم وظائف مختلفة خارج العاصمة فسوف نتحدث عنهم في باب " هيئة رجال العلم"، ولهذا فقد اكتفينا هنا بذكر اسمائهم فحسب.

---

(١٧٥) – أنظر لهيئة الأعيان: Yücel Özkaya, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Âyanlık*, Ankara 1977; Özcan Mert, "Âyan", *DİA*, IV, 195-198.

خامساً- نظام التيمار

وهو نظام تقوم فيه الدولة بتوزيع الاقطاعات من الأراضي الميرية على الجنود والمجاهدين وبعض أرباب العمل الذين يكشفون عن بسالتهم في الحرب ويتفانون في خدمة الدولة، فتعترف لهم بحق جمع الضرائب العُرفية والشرعية المفروضة على تلك الأراضي.

إذ كانت الملكية المجردة للأرض والمعروفة باسم "رقبة" (رقبه) ترجع إلى الدولة، بينما يرجع حق الاستخدام والانتفاع لصاحب التيمار. وهذا الحق على الأرض كان ينتقل من الأب إلى الابن، ولكن دون أن يحق لصاحب التيمار أن يبيع الأرض أو يهبها أو يرهنها أو يورّثها(١٧٦).

وعرفت الدولة العثمانية نظام التيمار منذ بداية عهدها، فاستخدمته وطوّرته باستمرار حتى أواخر القرن السادس عشر، ثم بذلت بعد ذلك جهوداً ضخمة لاصلاحه. أما عن منشأ هذا النظام فهناك أفكار متعددة حوله. والمعروف أن توزيع الأراضي الميرية ولا سيما الأراضي المكتسبة في الحروب أمر يمتد تطبيقه إلى ما قبل الميلاد، ولهذا السبب فقد طُرِحت أفكار متعددة حول أن العثمانيين ربما نقلوا ذلك النظام عن نظام الاقطاع في أوائل عهد الدولة الاسلامية وعن البيزنطيين أو السلاجقة.

ويدلنا التاريخ على أن النبي (ﷺ) في صدر الدولة الاسلامية كان يوزع الأراضي المفتوحة اقطاعات على المقاتلين والمجاهدين، ثم جرى الخليفة الراشد عمر على سنته من بعده. غير أن توزيع الأراضي هنا لتكون ملكاً خالصاً وعدم وجود إلزام على صاحبها بتجهيز عدد من الجنود والاشتراك بصحبتهم في الحرب إنما هي فروق جوهرية تفصل بين الاقطاع بهذا المعنى ونظام التيمار عند العثمانيين. وكان يجري عند البيزنطيين توزيع الأراضي الميرية بمقادير معينة على الجنود وعلى المدنيين ممن يخدمون الدولة، بينما ينزعونها ممن لا يفلحها. غير أن هناك عدة نقاط أساسية يختلف فيها عن النظام العثماني؛ فالنظام الذي جرى عليه الوزير نظام الملك عند السلاجقة العظام ونظام الاقطاع والتيمار الذي انتقل عنهم إلى سلاجقة الأناضول والامارات الاناضولية يشبه إلى حد كبير النظام المتبع عند العثمانيين، بل ويتطابق معه. وقد حاول البروفسور كوپريلي أن يثبت بالأدلة أن نظام التيمار مأخوذ عن السلاجقة(١٧٧). غير أن

---

(١٧٦) – لتقسيم الأراضي عند العثمانيين وبعض أشكال التطبيق أنظر:
Pakalın, Osmanlı Tarihi Deyimleri ve terimleri Sözlüğü, İstanbul 1946, I,s. 67 69.

(١٧٧)-أنظر: M. Fuad Köprülü, *Bizans Müesseselerinin Osmanlı Müesseselerine Tesiri*, İstanbul 1981, s. 94-130. Barkan, "Timar", *İA*, XII, s. 310-313.

العثمانيين أجروا عليه كثيراً من التعديل، حتى جعلوه من خلال التطبيق الذي استمر قرونا يحمل هوية تتناسب وظروف عصرهم.

وتدلنا المصادر العثمانية على أن تطبيق نظام التيمار بدأ في عهد عثمان الغازي، أي مع بداية عهد الدولة، وأنهم لم يسترجعوا التيمار من أحد ما لم يكن هناك عذر لا يُغفر، وأنهم ضمنوا انتقاله إلى الولد بعد وفاة الأب. والمعروف أن توزيع التيمار كثر على أيام اورخان الغازي ومراد خداوندگار، إذ كان يجري توزيع الأراضي الجديدة في أعقاب عمليات الفتح، ولا سيما في منطقة الروملي، على المجاهدين والعائلات الوافدة من الأناضول على تلك المناطق.

وقام السلطان محمد الفاتح ببعض الاجراءات المهمة لإحكام نظام التيمار، وزيادة أراضيه وإزاحة العقبات التي تعوق سيره. واشتهرت في التاريخ تلك العملية التي قام من خلالها باسترجاع الأراضي التي كانت ترجع في الأصل للدولة، ثم تخلت عنها بطرق مختلفة وتحولت بعد ذلك إلى أملاك خالصة أو أوقاف، فأعادها الفاتح مرة ثانية إلى دائرة الأراضي الميرية. فقد قامت الدولة عندئذ بفحص كافة الأوقاف والأملاك الخالصة، وأسقطت هذه الصفة عما يزيد على عشرين ألف قرية ومزرعة، ثم وزعتها على عساكر السباهية(١٧٨). وبعدها قام السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني بتكرار مثل هذه العملية، ولكن على نطاق أضيق.

أما تدوين الأسس والقواعد القانونية لنظام التيمار العثماني، ثم تطويرها ووضع التعديلات اللازمة عليها فقد حدث على أيام السلطان سليمان القانوني؛ إذ وزعت الأراضي المستجدة بالفتح تيماراتٍ على مستحقيها، وربطت بصفة قانونية محكمة. ويصادفنا العديد من كتب القوانين (قانوننامه) التي تحتوي تطبيقات نظام التيمار، والمشاكل التي تعترضها على أيام السلطان سليمان القانوني، والعهود التي تلت ذلك العصر. كما كانت تصدر الفرمانات إلى البكلربكيين وأمراء السناجق حول الخلافات الناشبة عن تطبيق نظام التيمار، تطالبهم بضرورة المراعاة الكاملة لتلك القوانين. وقد جرى جمع تلك الفرمانات في مجاميع لتكون بين أيدي المسئولين، حتى يرجعوا إليها بسهولة عند الحاجة. ويوجد أحد هذه المجاميع في المكتبة الوطنية بباريس، ويضم فرمانات التيمار الصادرة إلى البكلربكيين في منطقة الروملي على أيام القانوني(١٧٩). فقد كانت عمليات

---

(١٧٨) – أنظر: İnalcık, Mehmed II, *İA*, VII, s. 533.

(١٧٩) – أنظر: Bibliothèque Nationale, Fond Turc, nr. 41.

تبديل تيمار بآخر، أو نقله من قرية لأخرى، أو جعل التيمار ذي التذكرة (تذكره لى) بغير تذكرة (تذكره سِزْ) أو العكس أموراً لا تتحقق إلا بفرمانات تصدر عن السلطان(١٨٠).

ويضم نظام التيمار ثلاثة أطراف أساسية، هي: الرعايا [أي فئة الفلاحين والعاملين في التيمار] والسباهي والدولة. وكانت علاقة هذه الأطراف وموقف الواحد منهم تجاه الآخر والتصرفات الخاطئة التي تصدر عنه تشكل أهم الجوانب في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. فالدولة هي صاحبة الملكية المطلقة التي تُعرف باسم "الرقبة" على الأراضي التابعة لنظام الاقطاع. أما السباهي الذي يطلق عليه اصطلاح "صاحب الأرض" (صاحب أرض) أو صاحب التيمار فهو الشخص الذي يشرف على فلاحة هذه الأرض، وجمع الضرائب التي قررتها الدولة على الرعايا المقيمين فيها. وهو يستبقي لنفسه قسماً من ريعها، بينما يخصص القسم الباقي لاعاشة جنوده وتجهيزهم للإشتراك معه في الحرب التي تدعوه الدولة إليها. وفي هذه الحالة فان السباهي ليس إلاّ موظفاً رسيماً يفلح أراضي الدولة، ولا يملك أية صلاحية للتحكم في الرعايا، فهو يمثل الحاكم في سلطته على الأراضي الواقعة تحت مسئوليته.

أما الرعايا فهم مكلفون بفلاحة الأرض التي يعيشون عليها، وتسديد الضرائب المستحقة عنها إلى السباهي. ولأن النقد كان نادراً في أيدي الأهالي خلال تلك العصور كان الرعايا يسددون الضرائب عن محاصليهم بشكل عيني، أي بجزء من المحاصيل نفسها، ومن ثم يقتضي الأمر أن يحملوا تلك المحاصيل إلى أقرب الأسواق لهم لتسليمها للسباهي، ولا يحق للأخير أن يطلب منهم حملها إلى أسواق أبعد، كما لا يُسمح له بايقاع الأذى بهم أياً كان شكله، ولا يكلفهم بما لا يطيقون مادياً ومعنوياً. وقد رأينا كتب العدالة (عدالت نامه) تؤكد كثيراً على هذه الأمور وضرورة اتباعها. وقد تقررت الحقوق والواجبات -بشكل مفصل- بين هذه الأطراف الثلاثة: الدولة والسباهي والرعايا، في قوانين (قانوننامه) السناجق التي تتصدر دفاتر التحرير [الطابو] الخاصة بها. كما رأينا كتب الحكم والسياسة (سياستنامه) تؤكد على أن بقاء الدولة لا يتحقق إلاّ بالعدل مع الرعايا(١٨١).

---

(١٨٠) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 367; Ayn Ali, *Risâle*, s. 103-104.

(١٨١) – يرد هذا الأمر في المصادر بعبارة: "عدا أن الرعايا والبرايا هم أولاً وديعة الله إلى السلاطين والأمراء فانه لا ملك إلاّ بالرجال ولا رجال إلاّ بالسيف ولا سيف إلاّ بالمال ولا مال إلاّ بالرعية ولا رعية إلاّ بالعدل". أنظر كاتب چلبى، دستور العمل لاصلاح الخلل، استانبول ١٢٨٠و ص ١٢٤.

والأساس في أراضي التيمار انعدام حق التملك، ومع ذلك كانت هناك تيمارات مِلْك في بعض المناطق، فالارض فيه ملك لصاحبها، وهو ليس مكلف بالاشتراك في الحروب، ولكنه كان مكلفاً بارسال عدد معين من الجنود للاشتراك فيها، فاذا عجز عن ذلك اضطر لان يسدد لخزانة الدولة إيراد سنة كاملة عن هذا التيمار.

وتنقسم التيمارات -من جانب آخر- إلى قسمين: تيمارات حرة (سَرْبَسْت) وأخرى غير حرة، فالتيمارات التي يتمتع السباهي فيها بحق تحصيل الضرائب من نوع: (بادْهَوَا) التي لا يُعرف مقدارها مسبقاً تسمى تيمارات حرة، أما التيمارات التي لا يتمتع فيها السباهي بهذا الحق فهي ليست حرة.

وهناك التيمار ذو التذكرة (تذكره لى) والتيمار الذي بدونها (تذكره سِزْ)، وهو أمر يعني طريقة الحصول على التيمار نفسه؛ فقد كانت صلاحية منح التيمارات من حق البكلربكيين حتى عام ١٥٣٠م، وبعد هذا التاريخ اقتصر حقهم على منح التيمارات الصغيرة التي عُرفت بانها: (تذكره سز) أي بدون تذكرة، أما صلاحية منح التيمارات الكبيرة فكانت لا تتأتى لهم إلاّ بعد أن يكتبوا تذكرة [أي مذكرة بالمفهوم الحديث] إلى استانبول فيوافق الديوان الهمايوني ويرسل البراءة (أي الترخيص) الخاصة بذلك التيمار، وبالتالي يطلق عليه اسم تيمار ذو تذكرة (تذكره لى). وكانت تتفاوت أعداد التيمارات من إيالة لأخرى.

– **اختلال نظام التيمار:** استمر تطبيق هذا النظام على الوجه الأكمل منذ قيام الدولة العثمانية وحتى آخر القرن السادس عشر، وكان هو الأساس في الاقتصاد الزراعي، ثم لم يلبث بعد هذا التاريخ أن دب الفساد فيه، ولم تُجد كافة الاصلاحات في إعادته إلى سابق عهده. وهناك من يُرجعون اختلال نظام التيمار حتى عهد السلطان مراد الثالث لعدد من الأسباب المعقولة؛ فقد جرّب [الصدر الأعظم] رستم باشا لأول مرة تطبيق نظام "الالتزام" على التيمارات، مستهدفاً من ذلك تحقيق السرعة في جباية أكبر قدر من ايراداتها. غير أن تطبيق هذا النظام كان مجحفاً بالرعايا إلى حدٍ كبير، مما جعل الدولة تصرف النظر عنه. وفي عهد السلطان مراد الثالث جرت تطبيقات خاطئة عديدة، فقد كان البكلربكيون وامراء السناجق يمنحون التيمارات -الواجب منحها لأرباب الخدمة- إلى غير المستحقين لها مقابل حصولهم على الهدايا الوفيرة، كما استطاع الأشخاص الذين قدموا الهدايا للسراي وكبار رجال الدولة أن يحصلوا على التيمارات الكبيرة. ولما جرى تطبيق نظام الالتزام على تيمارات الدولة كان يُسدد المبلغ المستحق عنه مقدماً، فأصبح الرعايا وديعة لهوى الملتزمين، مما أدى إلى ظهور أضرار كبيرة.

وفي أوائل القرن السابع عشر قام الصدر الأعظم قويوجي مراد باشا بتعيين من يدعى عين علي أفندي أميناً على الدفتر الخاقاني، وهو الذي كان قد تولى عدداً من وظائف الكتابة والدفتردارية، وعمل أخيراً وكيلاً للخزانة (خزينه كتخداسى)، فقام بأمر من الباشا بجمع القوانين والنظم الخاصة بنظام التيمار والزعامة، ووضع في ذلك كتاباً عام ١٦٠٧م باسم "قوانين آل عثمان در خلاصهء مضامين دفتر ديوان". وهذا الكتاب الذي وُضع على سبعة أبواب هو أول كتاب جامع يضعه أحد المسئولين في الدولة، ويتحدث فيه عن نظام التيمار وعن عدد التيمارات والزعامات الموجودة في كل ايالة وسنجق، وعن الجهود التي بُذلت لاصلاح النظام وعن الاصطلاحات المتعلقة به(١٨٢). ويُرجع المؤلف الخلل في الباب السابع إلى أمرين أساسيين؛ الأول هو تراجع السباهي صاحب التيمار عن المشاركة في الحرب مع جنود السنجق، أما الثاني فهو عدم القيام بالتفتيش المنظم على الجنود. غير أن هذه الجهود لم تأت بنتائج جد مثمرة.

وجربت الدولة كافة السبل القانونية لتفعيل النظام، ودعت كافة الأطراف للقيام بواجباتهم عن طريق الفتوى أيضا، ويمكننا أن نصادف في كتب الفتاوى آراء متشددة جداً، ففي العهد الذي جرى فيه تدوين قوانين التيمار وفي العهد الذي بذلت فيه الجهود المكثفة لاصلاح نظامه أصدر شيخ الاسلام ابو السعود افندي ومن بعده شيخ الاسلام صنع الله افندي فتاوى صارمة في حق أصحاب التيمار الذين أهملوا واجباتهم(١٨٣).

أما في الكتاب المجهول المؤلف الذي وُضع في تلك الآونة وعُرف باسم "كتاب مستطاب" فقد خصص فيه صاحبه مكانا واسعاً لنظام التيمار، وراح يتحدث بمرارة عن البكلربكيين وأمراء السناجق أكبر المسئولين عن ادارة التيمارات، وكيف انهم كانوا يوزعونها على غير مستحقيها مقابل مبالغ من المال، وأنهم كانوا يمنحون التيمارات الشاغرة والتي هي حق للمجاهدين لعبيدهم وسائسيهم ورجالهم،

---

(١٨٢) - أنظر: M. İpşirli, "Ayn Ali Efendi", *DİA*, IV, 258-259.

(١٨٣) - هناك العديد من الفتاوى التي أصدرها صنع الله أفندي، وتلك واحدة منها:

"المسألة: هناك بعض الأشخاص ممن حصلوا بصورة أو بأخرى على تيمارات وزعامات [اقطاعات] هي في الأصل من مال القتال، ثم يقبضون على محاصيلها ويأكلونها في بطونهم، ولا يذهبون في مقابل ذلك إلى الحرب أو يبقون برضاء وكيل الخليفة، فاذا خان هؤلاء الأشخاص بيت المال وصدر الفرمان بطردهم من تلك التيمارات ومنحها لمستحقيها ثم قام الموظف المكلف بذلك بسبب خبرته وضميره فأخرج مثل هؤلاء الأشخاص الذين يخونون بيت المال من التيمارات التي يأكلون محاصيلها ولا يذهبون الى الحرب لقاء ذلك فيؤدون ما عليهم من خدمة وكان هو السبب في طردهم منها ومنحها لشخص آخر فهل يكون آثماً عند الله لأنه قطع بذلك أرزاق العديد من الناس؟

الجواب: لا، بل إذا أهمل وقصر يكون آثماً وخائناً، فمثل هؤلاء الظلمة يستحقون قطع الرقاب وليس قطع الرزق وحده،

كتبه الفقير
صنع الله
عفي عنه

وأن دوائر هؤلاء لم تعد قوية كما كانت في السابق، وأن جيش السباهية ذوي التيمار الذي كان يضم قبل ذلك ٢٠٠,٠٠٠ جندي قد انخفض لهذا السبب إلى أدنى من العُشر.

وشاء السلطان مراد الرابع أن يصلح نظام التيمار عام ١٦٢٣م بعد الآراء والتوصيات التي أوردها قوچي بك في رسالته وقدمها إليه، فاهتم بالتفتيش العام آنذاك، وألغيت براءات التيمارات التي لم يحضر أصحابها، غير أن النتيجة المرجوة لم تتحقق. أما المحاولات التي قام بها بعد فترة كمانكش قره مصطفى باشا فلم تكتمل نتيجة لإعدامه.

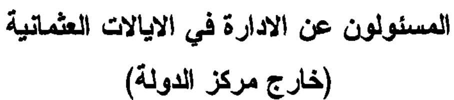
وشاءت الدولة على أيام السلطان محمد الرابع، ولاسيما بجهود الصدر الأعظم كوپريلي محمد باشا أن تقوم بعدد من التعديلات، وصدر فرمان بتجديد كافة التيمارات والزعامات، وجرى التفتيش على الديرلكات (ديرلك)، ومع ذلك فلم تأت هذه الجهود بفائدة؛ فقد كان أصحاب التيمارات يتصرفون عليها وكأنها ملك خالص لهم، فيتنازلون عن حق الانتفاع للآخرين، ويؤجرونها، أو يطبقون عليها نظام الالتزام، ولا يشاركون بالفعل في الحروب التي يدعون إليها.

وعلى ذلك فان نظام التيمار الذي كان لسنوات عديدة مصدراً لقوة الدولة وقوة جيش الايالات العثمانية بوجه خاص قد مهد السبيل إلى ظهور حركات الطغيان والتجبر. واضطرت الدولة إزاء هذا النظام الذي تعذر اصلاحه رغم المحاولات المتعددة أن تسلك سبيل الإلغاء التدريجي، بدلاً من إصدار قرار قد يجعلها تواجه بحركة سخط عنيفة. فقامت في البداية بمصادرة قسم من أراضي التيمارات، ثم أحجمت عن تجديد التيمارات الشاغرة ابتداءاً من أوائل القرن التاسع عشر، ووضعت يدها عليها. وقامت من ناحية أخرى بتوجيه بعض الوظائف لأصحاب التيمارات، فجعلت منهم ضباط للأمن في الايالات، وموظفين للخدمات المختلفة في المحاكم، وعمالاً لتحصيل الضرائب وغير ذلك، حتى تحولوا إلى موظفين ذوي رواتب، وحالت بذلك دون تمرد جماعي قد يقدمون عليه. وبذلك عادت تلك الأراضي إلى خزانة الدولة، كما استفادت الدولة من خدمات السباهية القدامى(١٨٤). غير أن انتقال الأراضي التي هي المصدر الأساس للقوة والثروة في يد الدولة والأمة إلى الخزانة على ذلك النحو لم يجد في حل المشكلة، بل على العكس جلب العديد من المشاكل الجديدة. فرأت الدولة أن السبيل الأمثل هو إصدار قانون للأراضي حتى تربطها باطار قانوني محكم، فتشكلت لجنة كان من بين أعضائها أحمد جودت باشا، وقامت بجمع الفتاوى والفرمانات والقوانين واللوائح المحفوظة في "أقلام الديوان الهمايوني" فاطلعت عليها ثم أعدت عام ١٨٥٨ (١٢٧٤) "قانون الأراضي" الذي يضم ١٣٢ مادة

---

(١٨٤)-للمزيد من التفاصيل حول نظام التيمار أنظر: Barkan, "Timar", *İA*, XII, s. 286-333; H. Cin, *Osmanlı Toprak Düzeni ve bu Düzenin Bozulması*, s. 85-125.

ضمن مقدمة وثلاثة أبواب، ويراعي ظروف العصر. وكان من بين مواد هذا القانون أمور التصرف على الأرض والتخلي عنها وانتقالها والأراضي المتروكة والموات وغير ذلك من التفاصيل. غير أن هذا أيضا لم يسد الحاجة، فصدرت بعض القوانين في العهد الجمهوري كان الغرض منها جعل قانون الأراضي قادراً على مسايرة مقتضيات العصر(١٨٥).



المسئولون عن الادارة في الايالات العثمانية
(خارج مركز الدولة)

أهل العُرف

- أمير الأمراء أو البكلربكي
- امير السنجق (سنجق بكى)
- الصوباشي
- المحصل
- المتسلم
- المتصرف
- وكيل المدينة (شهركتخداسى)
- الفويفوده (ويووده)
- محافظ القلعة (ديزْدَار)
- نائب الكتخذا (كتخدا يرى)
- وكيل الباب (قبوكتخداسى)
- محافظ الطرق والمعابر (دَرْبَنْدجى)
- اليساقجى
- المباشر
- القوجه باشى
- الأعيان
- الأشراف
- وجهاء البلدة

(ديوان الايالة)

- البكلربكي
- دفتردار المال
- دفتردار التيمار
- الكتبة
- الجاويشية
- المحضر

أهل الشرع

- القاضي
- المفتي
- قائممقام نقيب الأشراف
- القسّام
- النائب
- المدرس
- المتولي

---

(١٨٥) – أنظر: Ali Şafak, "Arazi Kanunnamesi", *İslâmi Bilgiler Ansiklopedisi*, I., s. 233,234.



الفصل الرابع
الهيئة العلمية
أو هيئة رجال العلم



أولاً- الأنخراط في سلك الهيئة العلمية

١- تعريفها وخصائصها

الفئة التي يسلك أصحابها سبيل التعلم على طريقة "المدرسة" التي كانت المؤسسة الاسلامية التقليدية المستقرة لدى العثمانيين. وبعد أن يحصل الطالب على القدر اللازم من التحصيل ينال اجازته ويتخرج، ثم يشغل إحدى الوظائف القضائية أو التعليمية أو الدينية أو بعض المواقع المهمة في مجال تخصصه داخل النظام البيروقراطي المركزي. وكان المنخرطون في هذا السلك من المسلمين والأتراك في الغالب.

وحافظت هذه الفئة من أهل العلم على تقاليدها جيداً، وتمسكت بصلاحياتها وامتيازاتها. ويمكننا الحديث عن أربع مراحل أساسية مرت بها هذه المهنة، وهي: دور التشكل مع الخصائص المميزة لها على مسار التاريخ، ودور النضج، ودور الضعف، ثم دور محاولات استجماع القوة فالانكماش.

وحدثت خلال الفترة الممتدة حتى فتح العثمانيين لاستانبول تطورات جد ناجحة، بفضل المفاهيم والعناصر الأساسية التي أخذوها عن الدول التركية الاسلامية السابقة عليهم. غير أن الطابع العثماني لم يكن قد طبع بعد هذه المهنة.

وفي المرحلة التي بدأت من أواسط القرن الخامس عشر واستمرت حتى أوائل القرن السابع عشر تشكلت نظرة مهنية سليمة، إذ حدثت تطورات مهمة، مثل تحديد الدرجات المقررة في مجالي التعليم والقضاء، وتحديد وظائف العلماء، واطار عملهم وصلاحياتهم ومسئولياتهم. وابتداءاً من القرن السادس عشر ومع تحول فئات رجال العلم (علميه) والعسكريين (سيفيه) وأرباب القلم (قلميه) إلى اختصاصات تستوجب هياكل مستقلة عن بعضها البعض انحصرت مجالات التعليم والقضاء في فئة العلميين. واستمر ذلك التطبيق حتى أواسط القرن التاسع عشر، ثم لم يلبث أن أخذ في الانكماش بعد عام ١٨٢٠م. غير أن الميزة الأساسية التي ميزت مرحلة النضج هذه هو أن مكانة العلماء الايجابية المتماسكة قد استشعرتها الدولة وكل قطاعات المجتمع.

أما القرن السابع عشر فهو العصر الذي عاشت فيه هيئة رجال العلم والعلماء فترة الضعف؛ إذ أجبروا بالقوة تقريباً على الدخول في معمعة السياسة، وكان السبب وراء ذلك راجعاً في الأغلب إلى أمور ليس للعلماء دخل فيها، من أهمها تزعزع تقاليد الحكم العثمانية نفسها. ففي تلك الفترة التي بدأت بالسلطان احمد الأول وتعاقب على الحكم فيها حكام كانوا في سن الطفولة انتقل زمام الأمور إلى العسكريين ومراكز القوى في السراي، كما انتقل بالبديهة إلى أيدي العلماء؛ فقد

شاعت كل جماعة أن تستقطب العلماء إلى جانبها حتى تعزز موقفها وتدعم نفوذها. وكان لاصدار الفتاوى السياسية أثره في انقسام العلماء على أنفسهم، وانحيازهم لأطراف مختلفة، مما أبعدهم عن طريق العلم من ناحية، واستنزف قواهم في الصراع من ناحية أخرى.

ويدلنا التاريخ على أن العلماء كانوا يؤيدون محاولات التجديد التي ظهرت في القرن الثامن عشر، بل وكان منهم من تزعم بعضها هنا وهناك. وهي مرحلة تحملوا فيها أعباء مسئوليات جسام حتى تستعيد الدولة قواها من جديد. ثم بدأت مع بداية القرن التاسع عشر ظاهرة انكماش مستمرة في مجال استخدام العلماء.

وللتعرف على كل هذه التطورات في نظم وتشكيلات الهيئة العلمية عند العثمانيين يطالعنا مصدران أساسيان يتمثلان في المادة العلمية المحفوظة في الأرشيف، والمادة العلمية الموجودة خارجه. وتأتي الروزنامات على رأس المادة المحفوظة في الأرشيف، وهي دفاتر تصادفنا أقدم النماذج منها في القرن السادس عشر، كان يقوم بمسكها قضاة العسكر المسئولون عن ادارة فئة أهل العلم والتفتيش عليهم، وهي تسجل مراحل تعليمهم وتعيينهم وعزلهم وترقيتهم، وأماكن وظائفهم وتغييرها، وغير ذلك من الأمور يوماً بيوم. والمعروف أن هذه الروزنامات كانت المراجع لكثير من كتب التراجم التي صُنفت فيما بعد. وهي توجد اليوم محفوظة في أرشيف سجلات الأمور الشرعية ومكتبة نور عثمانية في استانبول(١٨٦). غير أن هذه الدفاتر ليست سلسلة مكتملة، بل هناك ما هو مفقود منها. كما تمثل نصوص الوقفيات وكتب القوانين (قانوننامه) مصدراً آخر للمعلومات حول موضوعات شتى في نظم العلميين وتشكيلاتهم. وهناك أيضا العديد من القوانين التي كانت تصدر بشكل مباشر حول مهنة رجال العلم.

أما دفاتر هيئة رجال العلم (علميه دفترلرى) أو دفاتر الطريق (طريق دفترلرى) التي تصادفنا بعض النماذج منها اليوم في المكتبات، وليس في الأرشيفات، فهي الأخرى تبرز قطاع العلماء الذين احتلوا مواقعهم داخل مؤسسات الدولة في عهد من العهود. غير أن النماذج الأولى من هذا النوع من الدفاتر لا يصادفنا إلاّ في القرن الثامن عشر(١٨٧). ولعل الدفاتر التي تُعد من

---

(١٨٦) – أنظـــر: Cahid Baltacı, "Kadıasker Ruznamçelerinin Tarihî ve Kültürel Ehemmiyeti" *İslâm Medeniyeti Mecmuası, IV*, sy. 1, (İstanbul 1979), s. 55-100; İsmail Erünsal, "Nuruosmaniye Kütüphanesi'nde Bulunan Bazı Kazasker Ruznamçeleri", *İslâm Medeniyeti Mecmuası, IV*, sy. 3, (İstanbul 1980), s. 3-15.

(١٨٧) – لبعض النماذج أنظر مكتبة جامعة استانبول، مخطوطات رقم ٨٥٥، ٢٥٦٠، ٣٥٢٢، ٨٨٧٤، ٨٨٧٩، ٨٨٨٠، ٨٨٨١، ٨٨٨٣.

مراجع الدرجة الأولى هي "دفاتر نقيب الأشراف" التي تسجل أعمال نقباء الأشراف الذين لم يكونوا بقدر ملحوظ من الفعالية على الرغم من مكانتهم المهمة في البروتوكول(١٨٨).

وتعد الوقفيات وكتب القوانين (قانوننامه) أيضا مصدرين رسميين على درجة عالية من القيمة، فدفاتر الحسابات التي تسجل أوقاف المدارس وأسلوب عملها مراجع أولية، من حيث أنها تدلنا على النظم الأساسية للمدارس، وعلى أسلوب عملها، أما كتب القوانين الموزعة حالياً بين الأرشيفات والمكتبات فانها تقدم لنا المعلومات الصحيحة حول أساليب التطبيق ومواطن الخلل فيها.

كما يمكننا من خلال أقسام الأرشيفات التركية أن نعثر على دقائق متناثرة كثيرة حول أمور تعيين العلميين وعزلهم، والشكاوى المختلفة المقدمة في حقهم، والمهام العادية وغير العادية التي كانوا يكلفون للقيام بها، والمسائل المختلفة التي كانوا ينظرون فيها.

ولا شك أن كتب التراجم هي أهم المراجع خارج الأرشيف حول تشكيلات الهيئة العلمية. ولم يبدأ وَضْعها إلاّ بعد قيام الدولة العثمانية بمائتي وخمسين سنة، وعُرفت في أدبيات التاريخ باسم "الشقائق النعمانية وذيولها". وقد ظهرت أولى ثمرات هذا النوع من الكتب مع الكتاب الذي ألفه بالعربية طاش كوبري زاده (ت ١٥٦١م)، وعُرف باسم "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" (١٣٠٠-١٥٦٠م)(١٨٩). وعلى الرغم من أن المعلومات التي يمدنا بها حول العهود الأولى من عمر الدولة جد محدودة إلاّ أنها أخذت في الزيادة كماً وكيفاً من بعد، ولا سيما عقب فتح استانبول. وقد أعجب الناس كثيراً بهذا الكتاب ولقي استحسانا عظيما بينهم، مما حدا بنوعي زاده عطائي أن يضع له ذيلاً بالتركية سماه "حدائق الحقائق في تكملة الشقائق" (١٥٦١-١٦٣٤م). ثم تبعه عُشّاقي زاده ابراهيم حسيب أفندي، فوضع ذيلاً عليه سَمّاه "عشاقى زاده ذيلى"(١٩٠)، غير أن شيخي محمد أفندي (ت ١٧٣٢-٣٣) لم يرض بهذا الذيل، فكتب هو ذيلاً سَمّاه "وقايع الفضلا" (١٦٣٣-١٧٣٠م) بدأ فيه من حيث انتهى عطائي. ثم جاء من بعد ذلك فندقليلى عصمت أفندي (ت ١٩٠٤م) وكتب ذيلاً آخر سماه "حدائق الشقائق في تكملة أهل

---

(١٨٨) - توجد هذه الدفاتر محفوظة في أرشيف السجلات الشرعية في استانبول، غير أنها ليست كاملة العدد، إذ هناك أعوام كثيرة ليست لها دفاتر.

(١٨٩) - أعده ونشره أحمد صبحي فرات (استانبول ١٩٨٥).

(١٩٠) - أنظر: Uşşakizâde, (yay. H.J. Kissling), Münih 1965.

الحقائق"، غير أن الحريق التي شبت في حي فِنْدِقلى في استانبول أتت على هذا الذيل مع ما أتت، ولم يبق منه إلاّ قسم صغير(١٩١).

وقد قسمت هذه الكتب إلى أقسام بحسب السلاطين، فاعتبرت حكم كل سلطان طبقة من الطبقات، وبدأت كل طبقة بالعلماء ثم أعقبتهم بالمشايخ [مشايخ الطرق]. واعتمدت هذه الكتب في مادتها على السجلات الرسمية، مثل روزنامات قضاة العسكر وسجلات الأرشيف الأخرى، كما اعتمدت بوجه خاص على الروايات الشفوية. ونظراً لأن مؤلفيها كانوا في الغالب من هيئة رجال العلم فقد عقدوا المقارنات وكشفوا عن آرائهم القيمة هنا وهناك حول مهنة العلميين. ويقدم لنا عطائي وشيخي بوجه خاص في ذيليهما أطراف خيوط مهمة في تاريخ نظم هيئة رجال العلم عند العثمانيين، فضلاً عما قدماه من المعلومات المستفيضة في تراجم الرجال؛ فهي تضم مادة ثرية حول نظام العمل في تشكيلات رجال العلم ورواتبهم وموارد اعاشتهم ودرجات المدارس والكتب المقررة، والتنافس فيما بينهم، ومكانتهم في الحياة البيروقراطية ومواطن الخلل في نظمهم، وغير ذلك من الموضوعات. وشكلت "مجموعة الشقائق" مصدراً اعتمد عليه كثير من كتب تذاكر الشعراء وأقسام السير في الحوليات العثمانية.

وهناك أيضا كتبٌ جمعت سير فئة معينة من هيئة رجال العلم؛ فنرى مثلاً كتاب رفعت افندي، الذي ترجم فيه لشيوخ الاسلام، وسماه "دوحة المشايخ"(١٩٢) وكذلك حولية رجال العلم (علميه سالنامه سى)(١٩٣) التي تَرْجَمَت لهم أيضا، وعرضت نماذج من فتاواهم. كما يمكننا أن نعثر في "رياض النقبا" و "دوحة النقبا" على تراجم نقباء الأشراف مجتمعين(١٩٤).

وتعد الحوليات العثمانية مصدراً مهماً في نظم هيئة رجال العلم وتشكيلاتهم؛ فهي تضم مادة ثرية وآراء قيمة حول الوظائف الرئيسية ونشاط العلماء وجوانب الخلل في المهنة وغير ذلك.

---

(١٩١) – الشقائق النعمانية وذيولها (استانبول ١٩٨٩)، أعدها للنشر عبد القادر أوزجان.

(١٩٢) – استانبول (بدون تاريخ)، طبع حجر، (طبع افست، استانبول ١٩٧٨).

(١٩٣) – استانبول ١٣٣٤

(١٩٤) – قام أحمد نظيف في "رياض النقبا" (مكتبة السليمانية، أسعد أفندي رقم ٢٢٧٥،٢٢٧٦) بكتابة سيرة ستة وخمسين نقيباً، ثم جاء من بعده أحمد رفعت وزاد عليهم ستة آخرين، وبذلك ضم كتابه المعروف باسم "دوحة النقبا" اثنين وستين نقيباً (استانبول ١٢٨٣، ٤٦٠ صحيفة).

وقد لفتت تشكيلات العلميين نظر العديد من الباحثين، سواء كان من ناحية هيكلها وتركيبها أم كان من ناحية أسلوب عملها؛ فرأينا العديد من الكتب والمقالات التي ألفها عدد من المؤرخين المحليين والأجانب عن المدرسة والقضاء وسير العلماء وغير ذلك.

٢- ظهور مسلك أهل العلم وبوادر تشكله

ظهرت الدولة العثمانية على مسرح التاريخ إمارةً من إمارات التخوم، ثم واصلت اتخاذ التقاليد التركية الاسلامية التي كانت سائدة في الدول التي سبقتها، فأخذت عنها العلوم ونظم التعليم وغير ذلك في المجالات الأخرى. ومع أن هناك تأثيراً -لامحالة- من الحياة العلمية والثقافية القديمة في آسيا الوسطى على التقاليد العلمية لدى العثمانيين إلى حدٍ معلوم إلا انه يعسر علينا أن نكشف بشكل واضح ملامح ذلك التأثير(١٩٥)، في حين يمكننا تتبع التقاليد والبواعث الاسلامية بوضوح ضمن المسار التاريخي.

والجدير بنا أن ندرس هذا التأثير من جانبين، أحدهما هو نظرة المجتمع، والآخر هو التطبيق. فالنظرة تكشف عن نفسها من خلال استمرار التقاليد الثابتة بكاملها، ونرى في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة الكثير من الآيات والعبارات التي تمتدح العلم وتحض عليه. وكان للنبي (صلى الله عليه وسلم) تطبيقات هامة جداً ترفع من قيمة العلم. وقد استمرت نفس النظرة في الدول الاسلامية بعد ذلك، رغم بعض الصعوبات التي ظهرت في التطبيق. ووضْع الدولة العثمانية إنما يجب تقييمه هو الآخر من خلال هذه النظرة؛ وهناك حادثة ذات مغزى عميق وقعت في أوائل القرن السادس عشر، عندما قرر ابن كمال باشا (ت ١٥٣٤م) الذي كان من أرباب السيف أن ينتقل إلى سلك الهيئة العلمية، فهي حادثة مهمة تعكس نظرة المجتمع للعلم والعلماء. فعندما كان ابن كمال باشا ضابطا صغيراً يخدم إلى جانب الوزير چندرلى ابراهيم باشا جرى عقد اجتماع كان يحضره تحت رئاسة الباشا عام ١٤٩٢م في صحراء سِيرَم، وأثناء الاجتماع دخل عليهم أحد العلماء (مُلاّ)، فاجتاز كل رجال الدولة حتى وصل إلى جانب الصدر الأعظم، ثم جلس إلى جواره، فتطلع ابن كمال باشا والحيرة تأخذه إلى ذلك القاضي الشاب وهو يجلس في موقع يفوق موقع أوْرَانوس اوغلى علي بك نفسه، الذي عرف ببطولاته وبسالته الملحمية، فلما سأل عن اسمه قالوا له إنه الملا لطفي المدرس في سيرم، ولما سأل عن سر هذا

---

(١٩٥) - أنظر: Şehabettin Tekindağ, "Medrese Dönemi", *Cumhuriyetin 50. Yılında İstanbul Üniversitesi*, İstanbul 1973, s. 3-4.

الأحترام أجابوه بان "رتبة العلم أعلى الرتب"(١٩٦). وانهمك ابن كمال باشا في التفكير، وأدرك أنه مهما أظهر من بطولات فلن يبلغ مكانة أورَانوس اوغلى علي بك في الجندية، وأنه اذا اجتهد في سبيل العلم فقد يبلغ مرتبة الملا لطفي التي تفوق مرتبة اورانوس اوغلى، ومن ثم قرر أن يترك حياة السيف إلى حياة العلم(١٩٧). ويمكننا أن نرى العديد من النماذج في المجتمع العثماني على تبني هذه النظرة. والواقع أن أرباب هذه المهنة كانوا -حتى أوائل القرن السابع عشر- يفرضون وجودهم على كافة قطاعات المجتمع، بفضل ما كانوا يتحلون به من العلم والفضل، ثم لم يلبثوا بعد ذلك التاريخ أن استنزفت قواهم وفقدوا اعتبارهم ومكانتهم السابقة بسبب الفساد والانحطاط في أساليب تعليمهم، والأحداث التي زجت بهم في غمار السياسة.

ويصعب علينا هنا أن نتعقب بشكل صحيح ما كان من تطورات في مجال العلم على أيام الغازي عثمان، وفي حياته التي تحيطها بعض العناصر من المناقب الشعبية هنا وهناك(١٩٨). ومما لاشك فيه أنه كان يرفع من شأن العلم، وأنه كان يحيط به عدد من العلماء والمشايخ الذين يتشاور معهم. فقد جاء في الوصية التي تركها لابنه اورخان أن يستشير العلماء(١٩٩).

أما عن الحياة العلمية في عهد الغازي أورخان فمن الممكن أن نتتبعها بشكل أصح. فقد جرى تعيين القضاة على مراكز الاستيطان المفتوحة، على أن يكون قاضي بورصة هو قاضي القضاة عليهم، وأقيمت في إزنيق عام ١٣٥٠م أولى المدارس العثمانية، وعُيِّن للتدريس فيها داود القيصري العالم المعروف آنذاك(٢٠٠). وفي عهد مراد الأول ويلديرم بايزيد (الصاعقة) أقامت الدولة عدداً من المدارس الجديدة، كما شكلت عدداً من المؤسسات في مجالي التعليم والقضاء. وفي عام ١٣٦٢م استحدثت وظيفة قاضي العسكر، وتقرر منذ ذلك تحصيل أجر معين على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم(٢٠١). وكان الأمر المهم إلى جانب تلك التطورات الرسمية هو ارتكاز الحياة العلمية آنذاك على أسس متينة، وبداية ظهور تقليد معين فيها. و كان الدور الأعظم في ذلك للسلاطين العثمانيين الأوائل قبل كل شيء؛ فهؤلاء الحكام الذين نشأوا على الحرب

---

(١٩٦) – اصبحت من العبارات التي أكثر الخطاطون الأتراك من كتابتها.

(١٩٧) – أنظر: İ. Mecdi, *Şakaik Tercümesi*, s. 381.

(١٩٨)-عن الحياة العلمية ابان قيام الدولة أنظر: Arif Bey,"Devlet-i Osmaniye'nin Teessüs ve Takarruru Devrinde İlim ve Ulemâ", *Dârülfunun Edebiyat Fakültesi Mecmuası*, sy. 2, (İstanbul 1332), s. 137-144.

(١٩٩) – للتعرف على وصية عثمان الغازي أنظر: Aydın Taneri, *Osmanlı Devleti'nin Kuruluş Döneminde Hükümdarlık Kurumunun Gelişmesi ve Saray Hayatı Teşkilâtı*, Ankara 1978, s. 269.

(٢٠٠) – للتعرف على حياة وآثار ذلك العالم الشهير الذي كان أول مدرس عند العماثيين أنظر: Mehmet Bayraktar, *Kayserili Dâvût*, Ankara 1988.

(٢٠١) – لمعرفة نسبة تلك الأجور خلال التواريخ المختلفة أنظر: İnalcık, "Adaletnâmeler", *TTK-Belgeler*, II/3-4, (Ankara 1967), s. 78.

والضرب بحكم المواقع التي شغلوها قد خبروا دائما قيمة العلم والعلماء، وكان لهم خطوات ملموسة في هذا المجال(٢٠٢).

وتحققت الاستفادة من العلماء إبان قيام الدولة في أشكال مختلفة، تأتي الاستشارة في مقدمتها. إذ كان الحكام يتباحثون مع العلماء في كل الموضوعات تقريباً، ثم يصدرون القرار بعدها. وهذا الأسلوب كان يأخذ شكل مجلس استشاري غير رسمي. واستفادوا من العلماء –من ناحية أخرى– بتعيينهم بالفعل في عضوية الديوان الهمايوني، فكان منهم الوزير والوزير الاعظم وقضاة العسكر والدفتردارون والنشانجية(٢٠٣) وغير ذلك من المناصب الهامة في النظام البيروقراطي المركزي.

والجدير بنا ونحن نتحدث عن الحياة العلمية إبان قيام الدولة ألاّ ننسى الدور الرائد الذي اضطلعت به عائلة چندرلى؛ فقد كان لأفرادها مكان بارز إلى جانب آل عثمان، وفي خدمتهم في مجال العلم والادارة مدةً تقرب من قرن ونصف، امتدت حتى فتح استانبول. وقد تقلد أفرادها – الذين تخرج أغلبهم في المدارس – أرفع مناصب الدولة، فتولوا القضاء وقضاء العسكر، وكان منهم بعد ذلك الوزير والوزير الأعظم، وعملوا بالرأي والفعل في تشكيل الأجهزة العسكرية والعلمية والادارية. غير أن آل چندرلى – عائلة العلماء والوزراء الأولى لدى العثمانيين لم يلبثوا بعد الضربة التي وجهها إليهم السلطان محمد الفاتح أن يفقدوا نفوذهم وتنهار قوتهم(٢٠٤).

ولا شك أن الترحال العلمي ذا الفائدة المزدوجة كان من أهم العوامل في إنعاش الحياة العلمية ابان قيام الدولة، فالمعروف أن الترحال من أجل تحصيل العلم ثم تدريسه كان له مكانة وتقاليد جد متأصلة في العالم الاسلامي؛ إذ تحض الأحاديث النبوية الشريفة على ذلك(٢٠٥). وتدلنا المصادر الاسلامية على أن المسلمين عاشوا حركة نابضة في العصور الوسطى التي شهدت النهضة الاسلامية رغم صعوبة الاتصال آنذاك، وأن معلمي المدارس وطلابها طافوا بكافة مراكز العلم الكبرى في العالم الاسلامي، وقضوا فيها فترات زمنية معينة، وكأنهم يخوضون غمار التحدي مع مشاق التنقل.

---

(٢٠٢) – للتعرف على الحياة العلمية ابان قيام الدولة والمدارس العثمانية الأولى في مختلف المدن وأسماء مؤسسيها ومدرسيها أنظر: Mustafa Bilge, *İlk Osmanlı Medreseleri*, İstanbul 1984.

(٢٠٣) – "ويكون النشانجي من بين مدرسي الداخل ومدرسي الصحن ..." (قانوننامة الفاتح، ص ٣٤).

(٢٠٤) – للتعرف على أفراد تلك العائلة وخدماتهم أنظر: Uzunçarşılı, *Çandarlı Vezir Ailesi*, Ankara 1974.

(٢٠٥) – مثل حديث "من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع" وغيره من الأحاديث النبوية الشريفة التي تحض على طلب العلم.

وكان الطلاب في عهد الامارة العثمانية ممن نهلوا قدراً معلوماً من التعليم يتوجهون بنصيحة من اساتذتهم إلى مراكز العلم المعروفة في العالم الاسلامي في ذلك الزمان، مثل القاهرة وسمرقند وبخارى وما وراء النهر وبغداد ودمشق، فيستكملون تعليمهم، ثم يعود الواحد منهم بعد عدة سنوات وقد أصبح عالماً في الدين والثقافة والحضارة الاسلامية. وكانوا يعرفون كل مدينة وما اشتهرت به من فروع العلم، سواء كان ممن ذهبوا قبل ذلك إلى تلك المراكز العلمية أم كان من العلماء الضيوف القادمين منها، ويوصون بذلك طلابهم العازمين على الترحال في طلب العلم.

أما الوجه الآخر للترحال في طلب العلم فقد كان أمراً مختلفاً؛ وهو وفود العلماء من الامارات الاناضولية ومراكز العلم المشهورة الأخرى ضيوفاً على البلاد العثمانية بدعوات من السلاطين العثمانيين واستقبالهم الطيب لهم. وكان من بين هؤلاء العلماء من توطن تماماً، ومنهم من بقي لفترات طالت أو قصرت. ونفهم ذلك بوضوح من أسماء النسب التي حملها العلماء الذين عملوا في المدارس العثمانية إبان قيام الدولة، فهناك العربي والعجمي والطوسي والسمرقندي وغيرهم.

ومن هذه الناحية تميز عصر السلطان مراد الثاني بظاهرة مختلفة تماماً؛ إذ تشكلت آنذاك مشيخة الاسلام (١٤٢٥م)، وأقيمت المدارس الكبرى في أدرنه وبورصة وغيرهما من المدن، كما تقدمت التيارات العلمية والصوفية كثيراً، وكأنما كان العصر عصر إعداد ثقافي للفتوحات الكبرى القادمة. ووَفَد كثير من العلماء على الدولة العثمانية، فنقل هؤلاء العلماء الذين تربوا على أيدي فحول العلماء مثل سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ/١٣٨٩م) والسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ/١٤١٣م) التيارات العلمية والفكرية والمجادلات الفلسفية في الأوساط التي جاءوا منها إلى ديار العثمانيين، مما ساهم في إحداث نهضة علمية ملموسة(٢٠٦).

ولم يكن السلطان الفاتح وعهده نقطة انطلاق في النظم العثمانية وحدها؛ بل كان كذلك أيضا في النظرة والتوجه، فنرى لأول مرة القانوننامة المشهورة في النظم والتشريفات تفسح المجال للأحكام الخاصة بالعلماء والهيئة العلمية، كما وضعت فواصل واضحة للتفريق بين الوظائف المختلفة، فجعلتها على شكل "علمية" و "سيفية" و "قلمية"، ومن ثم بدأت تتضح الأمور بالتدريج حول نشأة الشبان المقرر انتسابهم لتلك الوظائف، ومستويات تعليمهم وتشكيلهم والمجالات التي يتقرر عملهم فيها.

وكانت شخصية السلطان الفاتح وموقفه وعصره على درجة كبيرة من الأهمية في الحياة العلمية وغيرها من الشئون الكثيرة الأخرى. والمعروف أنه تعلم إلى جانب العربية والفارسية بعض لغات

---

(٢٠٦) – أنظر: H. İnalcık, "Murad II", *İA*, VIII, s. 613-614.

منطقة البلقان داخل السراي في مانيسا في جو متفتح جداً. وكانت علاقته بمعلميه ونقاشه معهم ثم انحناؤه أمام استاذه المُلاّ كوراني من الأمور التي ظل الناس يتناقلونها حكاياتٍ مأثورة عن نموذج للعلاقة بين الطالب واستاذه. وشغف الفاتح كثيراً بالموضوعات الدينية والفلسفية، فكان يطلب إلى العلماء أن يتناظروا في تلك الموضوعات فيما بينهم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك دعوته الى ترتيب مناظرة بين مجموعتين من العلماء ليتباروا حول "تهافت الفلاسفة" للإمام الغزالي (ت ١١١١م) و"تهافت" ابن رشد (ت ١١٩٩م)، فكانت النتيجة بعد نقاش بين الفريقين دام أيام أن ظهر "تهافت" ثالث كشف عن أن آراء الغزالي هي الأكثر اتزاناً(٢٠٧). والمعروف أن المدارس هي الأخرى تقدمت خلال تلك الفترة، وكانت الفلسفة مدرجة ضمن برامجها، غير أن هذه الدروس لم تلبث لسوء الطالع أن اختفت تدريجاً خلال العهود التالية. وهذا الوضع هو الذي أدى إلى تقهقر الحياة الفكرية في المدارس، وانتقده كاتب چلبي (حاجي خليفة). ولم يكن التقدم في عصر السلطان الفاتح من ناحية الجودة والمستوى فحسب، بل كان التقدم عظيماً من ناحية الكم أيضا، إذ تحول فتح المؤسسات العلمية والثقافية إلى ظاهرة شائعة من ظواهر العصر(٢٠٨).

وكان بايزيد الثاني قد أحاط نفسه وهو لايزال ولياً للعهد في أماسيا بجماعة من المثقفين علماءً وشعراء كانوا يجتمعون في قصره، فلما جاء بايزيد إلى استانبول كانت بصحبته تلك النخبة. وكشف بايزيد الثاني بالفعل عن حبه للعلم بما أقامه في أماسيا وأدرنة، ثم في استانبول من مجمعات ثقافية. وبعد عهد السلطنة القصير الذي قضاه السلطان سليم الأول مشغولاً بفتوحه جاء عهد السلطان سليمان القانوني لتبلغ الحياة العلمية والثقافية عند العثمانيين أرفع مستوياتها، ولاسيما في الأجهزة والنظم والامكانيات المادية(٢٠٩).

٣- الامتيازات الممنوحة لأهل العلم

كان أرباب العلم العاملون بين صفوف طبقة العسكريين (الاداريين) الذين تمتعوا في الدولة العثمانية بامتيازات متنوعة يحظون هم الآخرون بأوسع الامتيازات بين هذه الطبقة. ويمكننا أن نشهد ذلك في المعاملة الخاصة التي كانوا يلقونها في الضرائب والجزاءات، وفي الامتيازات التي يتمتع بها

---

(٢٠٧) - أنظر: Mübahat Türker, *Üç Tehâfüt Bakımından Felsefe ve Din Münasebeti*, Ankara 1956.

(٢٠٨) - لقد قام سهيل أونوَر بدراسة الحياة العلمية ومؤسساتها في عهد الفاتح، أنظر: Süheyl Ünver, *Fâtih Külliyesi ve zamanı ilim hayatı*, İstanbul 1946.

(٢٠٩) - للمزيد من التفاصيل أنظر: M. İpşirli, "Scholarship and İntellectual Life in the Reign of Süleyman the Magnificent", *The Ottoman Empire in the Reign of Süleyman The Magnificent*. II, İstanbul 1988, s. 15-58.

أبناؤهم. وكانت الدولة تعترف لكافة العسكريين بالاعفاء من بعض الضرائب، أما بالنسبة لهيئة رجال العلم فقد كانت حدود تلك الاعفاءات أكثر اتساعاً. ومن ناحية أخرى فان جنود القبوقوليه وغيرهم ممن يشكلون طبقة العسكريين (أهل عرف) كانت توقع عليهم كافة أنواع الجزاءات بما في ذلك الاعدام، بينما كان أقصى العقاب الذي يوقع على فئة العلميين المعروفين بأهل الشرع هو العزل من الوظيفة أو النفي(٢١٠). وهناك ثلاثة من مشايخ الاسلام عوقبوا في التاريخ العثماني بحكم الاعدام مع بعض القضاة خلال القرن السابع عشر، هم شيخ الاسلام آخي زاده حسين أفندي (ت ١٦٣٤م) وخوجه زاده مسعود أفندي (ت ١٦٥٦م) وسيد فيض الله أفندي (ت ١٧٠٣م)، ومع ذلك فقد كانت احداثاً منفردة. ومن ناحية أخرى فان الامتيازات التي منحها السلطان مراد الثاني لأول مرة لعائلة الملا فناري قد جرى تطبيقها فيما بعد على كافة عائلات العلميين، بل وعلى أولاد العلماء، فكانت النتيجة هي الضرر العظيم بدلاً من النفع، ووقعت أكبر الكوارث التي أخرت تلك المهنة وحالت دون تقدمها. ولعل أهم الأمور – عدا تلك الامتيازات التي انعكست على التطبيق– هو رفعة المنزلة التي حظيت بها تلك الفئة بين أفراد المجتمع. ولكننا سوف نتعرض فيما يلي للكيفية الخاطئة التي طبّق بها رجال العلم مثل هذه الامتيازات الواسعة الممنوحة لهم وحدهم.

٤- عائلات رجال الهيئة العلمية

كان للتقدير العظيم الذي حظي به العلم وأهله في الدين الاسلامي ما جعل ذلك المسلك ينتقل من الأب إلى الأبناء والأحفاد، حتى تحوّل الأمر إلى تقليد ثابت، مما أن أدى إلى ظهور العديد من العائلات الأصيلة. وهناك نماذج عديدة منها، سواء كان في الدول الاسلامية العربية كالامويين والعباسيين والفاطميين، أم كان في الدول الاسلامية التركية كالقرخانيين والسلاجقة في ايران والأناضول والامارات التركية الاناضولية. أما عند العثمانيين فقد اختلف الأمر كثيراً في الطبيعة التي ظهرت بها العائلات التي تمتعت بالامتيازات الخاصة؛ إذ أمكن لتلك العائلات بعد مدة معينة أن تقيم رباطاً من القرابة فيما بينها، وتشكل بذلك شبكة متشعبة قوامها فئة رجال العلم.

وكان أول امتياز حصلت عليه تلك العائلات هو الحق الذي منحه السلطان مراد الثاني لابناء المولى الفناري (ت ١٤٣١م). فكان يجري تعيين أبناء وأحفاد هذا المولى مدرسين براتب يومي قدره اربعون اقجه(٢١١). ثم اتسع نطاق هذه الامتيازات فيما بعد حتى شمل عائلات العلماء الأخرى.

---

(٢١٠) – للمزيد من المعلومات أنظر: Ahmet Mumcu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Siyaseten Katl*, Ankara 1963, s. 70, 125-131.

(٢١١) – أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilâtı*, s. 71-2.

وإذا ألقينا نظرة عامة لقلنا إن انتقال المهنة من الاب إلى الأبن، وبالتالي ظهور تلك العائلات كان أمراً انطوى على جوانب ايجابية وأخرى سلبية، فلا شك ان من الامور النافعة ان ينشأ الانسان الذي سيدخل الحياة العلمية في جو من العلم، حتى يتشربه منذ طفولته، ويتعلم دون حرج العديد من المسائل عن والده، والأصدقاء المترددين عليه، ويمتلك عن طريق الارث ما تخلف من كتب ومكتبات، ولاسيما في تلك العهود التي كانت تحول فيها الصعاب المادية والمعنوية دون الحصول على الكتاب بسهولة. أما أن تُمنح الامتيازاتُ لأحدهم لا لشئ إلاّ لانه ابن أحد العلماء فهو أمر لا يمكن الدفاع عنه بحال من الأحوال. وفي الوقت الذي يجب فيه على الشاب الذي اختار أن يسلك مسلك والده أن يفوقه بفضل الامكانات التي توفرت له، ويتقدم بالمهنة خطوة إلى الأمام نرى أبناء العلماء يترقون دون جهد أو استحقاق لتمتعهم بهذه الامتيازات [قانون ابناء الموالي] (موالى زاده قانونى) التي حصلوا عليها، فتكون العاقبة أن تتردى المهنة يوماً بعد يوم، وتهترئ أوصالها من الداخل.

وقد استطاعت عشرون عائلة تقريباً ممن عاشت أقوى عصورها في فترات مختلفة أن تستحوذ بسهولة على أرفع المناصب في تشكيلات الهيئة العلمية، كما كانت الزيجات بين عائلات أهل العلم من العوامل التي زادت من قوتها ونفوذها أكثر وأكثر. أما الشاب الذي يريد الالتحاق بالمهنة من خارج هذه الشبكة فقد كان عليه أن يعمل كثيراً ولا ينثني عن قصده أو يتخاذل.

وتأتي في مقدمة تلك العائلات التي تقلدت مناصب الهيئة العلمية عائلات چندرلى وفنارى زاده وچيوي زاده وابو السعود زاده ومؤيد زاده وطاش كوپريلى زاده وبوستان زاده وخوجه سعد الدين زاده وقنالي زكريا زاده وپشمقچي زاده ودُرّي زاده وعرب زاده وفيض الله زاده وابو اسحاق زاده وإيواز باشا زاده وغيرها، واستمر وجود بعض هذه العائلات حتى نهاية الدولة العثمانية.

ثانياً – نظام الملازمة

١- تعريفه وخصائصه

يعتبر "نظام الملازمة" هو الأساس في تشكيلات الهيئة العلمية، وكلمة "الملازمة" من مادة "لزم" على وزن (مفاعلة)، وهي تعني الارتباط بشخص أو مكان، والمداومة على عمل معين. أما من حيث كونها اصطلاح من اصطلاحات تشكيلات الهيئة العلمية فهي تدل على أمريْن، الأول هو مدة التدريب العملي التي يقضيها (الملازم) بعد تخرجه من المدرسة إلى أن يجري تعيينه في إحدى وظائف التدريس أو القضاء، أما الثاني فيدل على مدة الانتظار التي يقضيها المدرس أو القاضي بعد عزله [المؤقت] من وظيفته حتى تعيينه مرة أخرى.

٢- أسلوب تطبيق نظام الملازمة

لم يكن الخريجون في بداية عهد الدولة مضطرين لانتظار الوظائف بسبب قلة عددهم، فلما كثرت أعدادهم حتى زادت عن الحاجة وقع التراكم، مما اضطرهم للانتظار، واقتضى الأمر آنذاك أن يقضوا مرحلة التدريب. وهكذا شعرت الدولة بالحاجة إلى نظام الملازمة، ولا سيما ابتداءاً من القرن السادس عشر. ورغم أن القواعد المتعلقة بهذا النظام كانت موجودة من قديم فلم ير أحد ما يدعو لتطبيقها بدقة بسبب قلة عدد المرشحين. وفي القرن السادس عشر عندما تزاحم خريجو المدارس ووقعت بعض المخالفات عرضوا شكواهم على السلطان سليمان القانوني، فكلف ابا السعود افندي قاضي عسكر الروملي آنذاك للقيام بوضع قانون ينظم هذا الأمر المهم من جديد. فوضع ابو السعود أفندي المبادئ الأساسية، وحدد النظام الذي يتيح لكل عالم أن يصطحب إلى جانبه عدداً معيناً من خريجي المدارس ليكونوا ملازمين له، ثم أصدر السلطان القانوني أوامره المشددة أن يراعى هذا التنظيم الجديد بحذافيره(٢١٢). وتعاقب السلاطين العثمانيون من بعده ليؤكدوا من خلال فرماناتهم للمسئولين مرات ومرات على التمسك بنظام الملازمة الذي يشكل الأساس في مسلك أهل العلم.

وهذا النظام الذي أعاد تنظيمه ابو السعود أفندي قد أقر عدداً معيناً (Continjent) من الملازمين لكل واحد من الموالي، أي الذين يشغلون المناصب العليا في تشكيلات الهيئة العلمية. وعلى ذلك أصبح لشيخ الاسلام ومعلمي السلطان وقضاة العسكر ونقيب الأشراف وقضاة الحواضر الكبرى والمفتين وكبار المدرسين في المدارس الرئيسية الحق ان يصطحب كل واحد منهم عدداً معيناً من خريجي المدارس في مناسبات شتى ليكونوا ملازمين له. ومن ثم يبدأ الملازم مرحلة التدريب العملي التي تؤهله للدخول في سلك التدريس والقضاء. وكان لمَنْح الملازمة مناسبات مختلفة، أهمها كان على مراحل معينة وبشكل معتاد(٢١٣)، ثم تأتي بعد ذلك مناسبات جلوس سلطان جديد على العرش، أو تعيين أحد العلماء في وظيفة مهمة(٢١٤)، أو وفاة

---

(٢١٢) – أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilâtı*, s. 45.

(٢١٣) – للاطلاع على قائمة "ملازمة" من هذا النوع مؤرخة في ١٥٦٠م أنظر:
Kanunnâme, Süleymaniye Ktp., Aşir Efendi, nr. 1004, vr. 70a-b.
ونلاحظ من خلال القائمة أن ثلاثمائة وأربعة وخمسين شخصاً حصلوا على الملازمة آنذاك.

(٢١٤) – للتعرف على قوائم الملازمة التي قدمها كبار العلماء للطلاب بين عامي ١٥٤٤-١٥٥٢، أنظر: İMŞSA, *Rumeli Kadıaskerliği Rûznâmeleri*, nr. 1.

أحد العلماء المشهورين(٢١٥)، أو غير ذلك من المناسبات. وكان من الممكن أن يختلف عدد الملازمات الممنوحة من مرة إلى أخرى؛ إذ نرى في أحد سجلات الملازمة الخاصة بالقرن السادس عشر أن فرصة الحصول على الملازمة أتيحت في مرة واحدة لعدد يتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ دَانِشْمَنْد، أي خريج(٢١٦).

٣ - مواطن الضعف ومحاولات اصلاحها

كان نظام الملازمة هو الأساس في تشكيلات الهيئة العلمية، وكان قضاة العسكر وحدهم هم المسئولون عن تطبيقه حتى القرن السابع عشر، وبعد ذلك تقاسموا هم ومشايخ الاسلام تلك المسئولية. ومن ثم نرى العديد من الفرمانات الموجهة لهذين المسئولين. وندرك من النظر فيها أنه كانت هناك بعض المشاكل التي عطلت عمل النظام، وبعض العقبات التي لم تفلح كل الجهود في التغلب عليها. ويأتي في مقدمتها الامتيازات التي كان يتمتع بها أبناء العلماء، ونجاح القادمين من الخارج في التسرب إلى المهنة عن طريق الرشوة والمحسوبية، وتصرف قضاة العسكر ومشايخ الاسلام بما يخالف القواعد والأصول.

وكان الأجراء المعهود أن يجري تسجيل المقبولين للملازمة في دفاتر روزنامة قاضي العسكر، فَتُكتب فيها أسماؤهم وملامحهم البارزة والعالِم الذي سيلازمونه بأي مناسبة، ثم تُحفظ تلك الدفاتر بعناية لدى قاضي العسكر. فاذا حدث وضاع الدفتر بشكل من الأشكال اقتضى الأمر من الملازمين أن يثبتوا بالشهود والأدلة القاطعة أحقيتهم في الملازمة(٢١٧).

وتطلق أيضا كلمة "ملازمة" على المدة التي يقضيها المدرس أو القاضي بعد أن يستكمل المدة المعتادة للوظيفة، والمعروفة باصطلاح "المدة العرفية" إلى أن يجري تعيينه مرة أخرى. وكان الحاصل أن يقضي المدرس أو القاضي مدة ثلاثين عاماً في الوظيفة، نصفها يقضيه بالممارسة الفعلية لها، أما القسم الثاني فكان يقضيه في "الملازمة" لفترات معينة. ويقضي القانون سواء للخريجين الجدد أم للمدرسين والقضاة المعزولين في انتظار تعيين جديد أن يقضوا مدة

---

(٢١٥) - للتعرف على الملازمات التي قدمها بعض كبار العلماء الذين توفوا خلال عام ١٦٠٠-١٦٠١م أنظر: İMŞSA, *Rumeli Kadıaskerliği Rûznâmeleri*, nr. VII, s. 20-44.

(٢١٦) - للمزيد من المعلومات أنظر: M. İpşirli, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Kadıaskerlik Müessesesi*, (رسالة علمية لم تطبع), İstanbul 1982, s. 92-120.

(٢١٧) - للتعرف على نماذج من تلك الأحداث أنظر: M. İpşirli, "Osmanlı İlmiye Teşkilâtında Mülâzemet Sisteminin Önemi ve Rumeli Kadıaskeri Mehmed Efendi Zamanına Ait Mülâzemet Kayıtları", *GDAAD*, sy. 10-11, İstanbul 1983, s. 221-231.

الملازمة في استانبول، مالم يكن لهم عذر قهري. وعندئذ يداوم الملازم على حضور ديوان قاضي العسكر خلال تلك المدة. وفي استانبول أكبر المراكز العلمية والثقافية في العالم الاسلامي كانت تُتاح لهم فرصة الاتصال ببعضهم البعض، وتبادل الآراء والافكار حول أعمالهم، ومن ثم تتجدد الرؤى، ويصبح الملازم بفضل ذلك مطلعاً على ما يجري في كافة الممالك العثمانية. فقد كان مقدراً للملازم إذا لم يحدث ذلك أن يقضي حياته الوظيفية كلها في ركن منعزل من البلاد لا يعلم ماذا يدور من حوله. وأفاد هذا النظام في بعض الأمور كالبيروقراطية العثمانية والحياة العلمية والتلاحم بين المثقفين والأهالي، وكان جانب النقص الوحيد فيه هو قلة الرواتب التي يحصلون عليها. فقد كان أهل العلم في ذلك العصر يعيشون على موارد معينة، يحصلون عليها من الأوقاف في العادة، أو على الجرايات التي تخصص لهم.

ثالثاً- نظام التعليم

١- الأجهزة التعليمية والمدرسة

يمكننا التعرض للتعليم عند العثمانيين من خلال خطوطه العريضة التي تتمثل في أربعة أنماط موجهة لمقاصد مختلفة وبرامج تدريس ومناهج تعليم مختلفة. فهناك الـ (أندرون)، وهو الجهاز التعليمي الذي كان معنياً في السراي بتنشئة الكوادر الادارية، ثم الأقلام أو الدوائر الحكومية التي يجري فيها تنشئة الكتبة والعاملين في النظام البيروقراطي من خلال العلاقة بين الأقدم والأحدث، وهناك التعليم في التكايا لتربية الدراويش والمتصوفة، ثم نظام المدرسة الذي يتولى تربية رجال العلم(٢١٨). ولا شك عند الحديث عن الجهاز التعليمي التقليدي عند العثمانيين أن النظام المدرسي هو أول ما يرد على الخاطر، رغم قيام بعض الأجهزة الأخرى أيضا بالتدريس في مجالات معينة، إلاّ أننا نرى أنها كانت بمثابة دورات تدريبية ومكان للتطبيق أكثر من أي شيء آخر.

---

(٢١٨) - إن التعليم الذي ظهر على طريقة الغرب منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكان في البداية لمواجهة الاحتياجات العسكرية ثم لم يلبث أن شمل العديد من نواحي الحياة هو لا شك أمر يختلف عن التعليم في المدارس التقليدية التي نحن بصددها الآن. وللتعرف على التطور التاريخي في ذلك المجال خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أنظر:
Ekmeleddin İhsanoğlu, "Tanzimat Öncesi ve Tanzimat Dönemi Osmanlı Bilim ve Eğitim Anlayışı", *150. yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 335-393; a.mlf., "Osmanlı Devletine 19.yy.'da Bilimin Girişi ve Bilim ve Din İlişkisi Hakkında Bir Değerlendirme Denemesi" *Toplum ve Bilim*, 29/30 (1985), s. 79-102, a.mlf., "Dârülfunun Tarihçesine Giriş", *Belleten* 54/210, (Ankara 1990), s. 699-738.

وكانت بداية التعليم المدرسي عند العثمانيين بداية متواضعة، ظهرت مع مدرسة إزنيق التي أقامها الغازي أورخان، وجرى تشجيع نظام الأوقاف ليكون هو السياسة التي تجري عليها الدولة، فلم يمض وقت طويل حتى كثر عدد المدارس في كافة الممالك العثمانية. وفي أواسط القرن الخامس عشر أقام السلطان محمد الفاتح مدارس "صحن الثمان" (١٤٦٧-١٤٧١م)، ثم أعقبه السلطان سليمان القانوني بعد قرن من الزمان فأقام مدارس "السليمانية" (١٥٥٠-١٥٥٧م)، فكانت المجموعتان نقطتي تحول كبيرتين في الحياة العلمية عند العثمانيين، إذ تمثلان أرفع المستويات التي بلغها الجهاز التعليمي من حيث أشكاله المعمارية، والامكانات المادية التي تمتع بها، وثراء برامجه التعليمية ومكتباته.

ولاشك أن أهم الأمور في تاريخ التعليم عند العثمانيين هي الدرجات المقررة تبعاً لمعايير متنوعة في المدارس العثمانية، وأنواع المواد الدراسية ومستوياتها، وطرق تناول تلك المواد، وسوف يجري عرض هذه الأمور في قسم "تاريخ العلوم والتعليم عند العثمانيين" في المجلد الثاني، ومن ثم نكتفي بهذا القدر هنا.

٢- الكادر التعليمي

إن "المدرس" هو الشخص الأكاديمي الأساسي في التعليم المدرسي، والكلمة من حيث اللغة اسم فاعل مشتق من فعل (دَرَّسَ) على وزن (مُفَعِّل)، أي الذي يقوم بالتدريس.

و "المدرس" هو الشخص الذي يتولى النشاط الأكاديمي في المدرسة والمسئول عنه. وكان للمدرسين مكانتهم الرفيعة في المجتمع العثماني، وهي المكانة التي بوّأها الدين الاسلامي للمعلم. وكان أول مدرس جرى تعيينه عند العثمانيين في مدرسة الغازي أورخان في إزنيق هو العالم الشهير داود القيصري. والمبدأ الأساسي هو تعيين مدرس واحد على كل مدرسة، وكانوا في بداية عهد الدولة يعينون أكثر من مدرس على بعض المدارس الكبيرة، تبعاً لمذاهب السنة الأربعة، غير أن هذه المدارس ظلت من النماذج الاستثنائية. وقد تمسكوا دائماً بما جاء في وقفيات المدارس حول طريقة تعيين المدرسين، وأيام عملهم ورواتبهم وغير ذلك، غير أنهم راعوا في الوقت نفسه وهم يصيغون الوقفيات ألاّ تنتظم أحكاماً تخالف القواعد العامة المتعارف عليها، ومن ثم كانوا يقومون بهذه المراجعة للوقفية أثناء تصديق القاضي عليها. وكانت تنص كل وقفية من وقفيات المدارس على ضرورة التزام المدرسين بالقاء دروسهم بانتظام عدا أيام العطلات.

وكان المدرسون في العهود الأولى من عمر الدولة العثمانية يعملون في المدارس التي عُينوا عليها مدى الحياة، غير أن زيادة عدد المدارس وتكاثر عدد الخريجين فيما بعد جعلهم يقررون للتعيين مدة محددة يقضيها المدرس، ووضعوا امتحاناً للمتقدمين يجري قبولهم بعد اجتيازه.

وكان أمر تعيين المدرسين في البداية منوطاً بقاضي العسكر وحده، وابتداءاً من أواخر القرن السادس عشر أصبح تعيين كبار المدرسين منوطاً بشيخ الاسلام، بينما تُرك تعيين الأقل درجة منهم لقاضي العسكر. وكان أمر التعيين يجري بطلب بالموافقة على الترشيح من شيخ الاسلام وقاضي العسكر إلى الصدر الأعظم، الذي يأخذ هذا الطلب ويرفقه بـ (تلخيص) منه ثم يرفعه إلى السلطان ليحصل على الخط الهمايوني [الفرمان]، ويتقرر بذلك أمر التعيين. وبعدها يقوم "قلم الرؤس" في الديوان الهمايوني بكتابة أمر تعيين [يُعرف باسم رؤس] ثم براءة التعيين (برات) في النهاية. وكانت أوامر التعيين تصدر منفردة أو بشكل جماعي [يطلق عليها: تعيين متسلسل](٢١٩). ويقضي القانون بان تخصصَ المدرسِ ومستواه في الدرجة لا يخولان له مهما كانا مرتفعين أن يحصل على أجر مرتفع يزيد عن الأجر المخصص للمدرسة التي عُيِّن عليها، وإلى جانب ذلك كان المدرس صاحب مدة الخدمة القصيرة عندما يجري تعيينه على مدرسة تزيد في الدرجة عن درجته لا يحصل على أجر يزيد عن مستواه، ويبقى فرق الأجر الزائد للوقف. وكان للمدرسين عدا رواتبهم المقررة المعتادة موارد مالية اضافية يحصلون عليها كنوع من الجراية أو من وظائف طارئةكانوا يكلفون بها. وكان طعامهم من عمارة (عمارت) الوقف [أي دار الطعام]، ويحصلون على دار للاقامة.

٣- اختبارات الدخول في سلك التدريس

يصادفنا الحديث كثيراً عن امتحانات قبول المدرسين منذ القرن السادس عشر، فلم يكن عدد الخريجين من المدارس كثيراً ابان قيام الدولة، فكان يجري تعيين المدرسين مباشرة دون انتظار، ودون أن يجتازوا امتحاناً للقبول. غير أن تزايد عدد الخريجين بعد ذلك جعل العديد منهم يتقدمون بطلباتهم عند خلو أحدى المدارس، ولا سيما الكبرى منها، فاقتضى الأمر أن يُعقد لهم امتحان لاختيار الأحق منهم. وكانت تعقد الامتحانات غالباً في المساجد الكبرى، ولاسيما جامع السلطان الفاتح، ويكون قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول قائمَيْن على الأمتحان، فيقدمان

---

(٢١٩) – للاطلاع على بعض النماذج من التعيين الجماعي (سلسله) أنظر:
Selâniki, *Tarih*, s. 361,569,586,665,724,787,846.

للمرشحين موضوعاً معيناً يطلبان إعداده، كما يطلبان إلى المرشح إلقاء درس معين، ثم يجري اختيار الأحسن(٢٢٠).

وكان من الأعراف الجارية عند العثمانيين سواء في تشكيلات الهيئة العلمية أم في التشكيلات الأخرى أن يتم التعيين في الوظائف المختلفة بناءاً على توصية ومرجع معتمد. والدليل على ذلك أننا نرى من الشكاوى التي كانت ترد على المركز من حين لآخر ومن التحقيقات التي كانت تجري أن نظام التوصية والمرجع المعتمد كان أمراً أسيء استعماله، فتحول إلى المحسوبية بدلاً من تحري اللياقة والكفاءة(٢٢١).

ويجري تعيين القضاة تبعاً للقواعد والأصول التي أقرتها الادارة المركزية مباشرة، بينما كان يقتضي عند تعيين المدرسين واتمام إجراءات التوظيف الأخرى أن تراعى الشروط التي نصت عليها وقفية المدرسة. والدليل على ذلك أننا نصادف كثيراً في المصادر التاريخية أنماطاً مختلفة من صور التعيين في المدارس، مثل: "تعيين على سبيل التأبيد" (بر وجه تأبيد) أي لأجل غير مسمى، وتعيين مع وظيفة الافتاء، وتعيين مع الترقية، وتعيين مع التوقيت، أي محدد بمدة معينة(٢٢٢). ويحظى المدرسون في المجتمع بمكانة رفيعة حافظوا عليها، ومن ثم كانوا يتمتعون بصلاحيات غير عادية، ولا سيما في المدارس الكبرى، مثل مدارس الفاتح والسليمانية، فكانوا يكلفون بين الحين والآخر بالقيام بمهام مؤقتة لكنها جد مهمة، مثل تسجيل الأوقاف في استانبول وخارجها، والتفتيش عليها، والتحقيق في المخالفات المالية من شتى الأنواع، وعمل التحقيقات حول الوظائف العرفية والشرعية وغيرها. ونرى العديد من الأحكام [الأوامر السلطانية] في "دفاتر المهمة" حول هذا النوع من الوظائف المؤقتة وطبيعتها التي تتقرر بفرمان يصدر موجهاً لشخص المدرس. كما كان يُطلب عند التحقيق في بعض الموضوعات أن تتشكل لجنة تضم معهم أمير السنجق والقاضي.

---

(٢٢٠) – قدم لنا أوزون چارشيلى في كتاب *İlmiyye Teşkilatı* العديد من الأمثلة من الامتحانات نقلاً عن مجدي في ترجمته للشقائق وذيل عطائي عليها.

(٢٢١) – أنظر: Mehmet İpşirli, "Anadolu Kadıaskeri Sinan Efendi Hakkında Yapılan Tahkikat ve Bunun İlmiye Teşkilâtı Bakımından Önemi", *İslâm Tetkikleri Dergisi,* VIII, İstanbul 1984, s. 205-218.

(٢٢٢) – للتعرف على بعض النماذج أنظر: M. İpşirli, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Kadıaskerlik Müessesesi,* İstanbul 1982, (رسالة علمية لم تطبع), s. 154-57.

وفي المراسم والاحتفالات المهمة كان مدرسو المدارس ذات المستوى الرفيع يشاركون فيها بالأزياء الخاصة بهيئة رجال العلم. ولهم عند الخطاب ألقاب يُخَاطَبون بها، مثل: "أعلم العلماء المتبحرين ..الخ"(٢٢٣).

كما كان يحدث أن يُعزل المدرس من وظيفته عزلاً نهائياً قبل إتمام مدته المعتادة، ويجري التحقيق معه عند ثبوت بعض التهم، مثل ضعف كفاءته العلمية وتغيبه عن الدروس، وعدم انسجامه مع شيخ الاسلام وقاضي العسكر والقاضي والمتولي وغيرهم من الإداريين(٢٢٤). وكل هذه الاجراءات كان يتولاها جميعاً قاضي العسكر حتى القرن السابع عشر، ثم لم تلبث أن تحولت الاجراءات الخاصة بكبار رجال الهيئة العلمية [الموالي] بعد ذلك إلى شيخ الاسلام.

والمعروف أن لمدرس المدرسة مساعد يعاونه في تكرار إلقاء الدروس على الطلاب، يطلقون عليه اسم "معيد"، ويتقاضى أجراً يومياً قدره في الغالب خمس اقجات.

رابعاً- النظام القضائي

١- الهيئة القضائية

كان دأب الدولة العثمانية منذ عهدها بالامارة أن تُعَيِّنَ قاضياً على الأماكن بعد فتحها مباشرة، بغية الفصل في الخلافات بين الناس، وتحقيق العدالة. وقد استقر هذا النهج في تقاليد الفتح عند العثمانيين حتى أصبح فتح أحد الأماكن ودخوله النهائي تحت السيادة العثمانية لا يكتمل إلاّ بتعيين قاضٍ وصوباشي عليه(٢٢٥).

ولاشك أن الدولة العثمانية استفادت إلى حد بعيد من الدول التركية والاسلامية السابقة عليها في نظام القضاء وغيره من النظم الأخرى، إلاّ انها استطاعت مع مرور الوقت أن تضع نظاماً خاصاً بها، وأجرت عليه من خلال الفرمانات والقوانين التي كانت تصدر من حين لآخر تعديلات وتصحيحات. وتتوزع الهيئة القضائية العثمانية على ثلاثة مناطق، هي الروملي، والأناضول ومصر. فقد كان القضاء والقضاة في منطقة الروملي تحت إدارة قاضي عسكر الروملي، أما

---

(٢٢٣) - منشآت السلاطين ، جـ ١، ص ١١

(٢٢٤) - للأمثلة على ذلك أنظر : İpşirli, *a.g.e,* s. 157-58.

(٢٢٥) - أنظر: Kemal Paşazâde, *Tevârih-i Al-i Osman*, VII. Defter, (nşr. Ş. Turan), Ankara 1957, s. 191; Halil İnalcık, *The Ottoman Empire The Classical Age, 1300-1600*, London 1973.

قضاء الأناضول ومصر وقضاتهما فكانوا تحت ادارة قاضي عسكر الأناضول. وهذه التقسيمات هي التي تشكل جهاز قضاء العسكر خارج مركز الدولة(٢٢٦).

وكان قاضي عسكر منطقة الروملى رغم أنها أقل من منطقة الأناضول من حيث المساحة وعدد الأقضية [جمع "قضاء" في التقسيمات الادارية] التي تضمها يتقدم درجةً على قاضي عسكر الأناضول. ورغم اجراء التغييرات من حين لآخر على عدد الأقضية في الروملي وعلى حدودها فان أقضيتها كانت تسع درجات، بينما كانت أقضية الأناضول عشر درجات وأقضية مصر ست درجات، واستمر هذا الوضع زمناً طويلاً.

وكانت درجات القضاء في منطقة الروملي تتدرج من أعلى إلى أسفل على النحو التالي(٢٢٧):

رتبهٔ سته (ستهٔ روملى)، رتبهٔ اولى، رتبهٔ قريب (قريب اولى)، رتبهٔ ثانيه، رتبهٔ ثالثه، رتبهٔ اينابختى، رتبهٔ اگرى، رتبهٔ چلبى، رتبهٔ چناَد(٢٢٨).

أما درجات قضاء الأناضول فكانت من أعلى إلى أسفل على النحو التالي(٢٢٩):

سته (ستهء اناضولى)، مُوصِلَه، ثانيه، ثالثه، رابعه، خامسه، سادسه، سابعه، ثامنه، تاسعه. أما مناصب القضاء في مصر فكانت ست درجات هي(٢٣٠): سته (ستهء مصر)، موصله، ثالثه، رابعه، خامسه، سادسه.

وينقسم القضاة من حيث المستوى إلى قسمين؛ فهناك صغار القضاة [على الأقضية والسناجق]، وهناك كبار القضاة [على المولويات]. وكان قضاة الأقضية يتولون إدارة الشئون القضائية والادارية والبلدية باعتبارهم رؤساء على المناطق الموجودين فيها. وعلى الرغم من

---

(٢٢٦) – يلاحظ أن منطقة القرم وشمال أفريقيا في القرن الثامن عشر كانتا في أمر القضاء تابعتين لقاضي عسكر الروملي. (Gibb-Bowen, *İslamic Society and the West*, II, London 1957, s. 122.)

(٢٢٧) – أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 92.

(٢٢٨) – في عام ١٠٧٨هـ (١٦٦٧–٦٨) قام قاضي عسكر الروملي عبد القادر سناني افندي بأمر من شيخ الاسلام منقاري زاده يحيى أفندي بتشكيل هيئة من كبار القضاة لاعادة تنظيم القضاء في الروملي، وعلى ذلك تم تحديد محاكم الروملي باثنتي عشرة درجة. أنظر: M. Özergin, "Rumeli Kadılıklarında 1078 Düzenlemesi", *İsmail Hakkı Uzunçarşılı Armağanı*, Ankara 1975, 253-254.

(٢٢٩) – مكتبة اتاتورك، مخطوطات البلدية، رقم (B. 13) ورق ٣٣ ب – ٣٦ أ

(٢٣٠) – نفسه.

صعوبة التعرف على الرقم القاطع لمناصب القضاء في الروملي والأناضول بسبب التغييرات المستمرة فالمعروف أن هذه المناصب كانت تزيد على ألف منصب.

وكان قضاة العسكر منذ بداية عهد الدولة حتى أواخر القرن السادس عشر مخولين وحدهم بمنح كافة مناصب الهيئة العلمية، ثم انتقلت بعد ذلك مهمة منح المناصب العالية منها إلى مشايخ الاسلام، بينما تُرك أمر توجيه المناصب الأقل في الدرجة التي تشكل الغالبية لقضاة العسكر.

٢- تعيين القضاة وعزلهم

كان الطالب الذي قضى مدة التعليم في المدرسة ثم تخرج ونال حق الملازمة - عندما يريد الحصول على وظيفة في منطقة الروملي - يتوجه إلى قاضي عسكرها، فيسجل اسمه في "دفتر المطالب" ثم ينتظر دوره في التعيين، بينما يتوجه من يريد العمل في الأناضول إلى قاضي عسكر الأناضول. وكانت العادة في اجراءات تعيين وترقية ونقل وعزل المدرسين والقضاة وغير ذلك من الأمور أن يجري تسجيلها في دفاتر تعرف باسم "روزنامه"، فكانت هي الأساس عند ظهور أي خلاف(٢٣١).

وبعد أن يتقرر في الديوان الهمايوني تعيين القاضي أو المدرس، ويُعرض أمر التعيين في نهاية اجتماع الديوان على السلطان، ويصبح الأمر قاطعاً، كان يقوم قاضي العسكر بكتابة بيورلدى [= أمر] تعيين مختصر للشخص المرشح، يتضمن تاريخ بداية الوظيفة، ومدتها والأجر المقرر لها(٢٣٢). ثم يقوم الصدر الأعظم هو الآخر باحالة الاجراءات إلى القلم ليتولى كتابة "الرؤس والبراءة". وكانت تنص البراءة على أسس التعيين بخطوطها العريضة. بينما كانت تنص كتب القوانين (قانوننامه) بشكل واضح على صلاحيات القضاة ومسئولياتهم. فنرى ذلك في قانوننامة التوقيعي، حيث تقول عن القضاة: "إنهم يتولون تنفيذ الأحكام الشرعية، ويتتبعون الأقوال المختلف فيها عن الأئمة الحنفية، ويعملون بالأصح منها. ويقومون على أمر تحرير السجلات والصكوك، وتزويج الصغار، وقسمة مواريث الرعايا، وضبط أموال اليتامى والمفقودين وعزل ونصب الوصي والنائب، وتحرير عقود النكاح، وتنفيذ الوصايا وسائر الأمور الشرعية"(٢٣٣).

---

(٢٣١) - للتعرف على فتوى أبي السعود أفندي في هذا الموضوع، أنظر: فتاوى كتاب أدب القاضي، مخطوط بمكتبة بايزيد، قسم ولي الدين افندي رقم ١٤٦٦، ورق ٢٢٥ أ.

(٢٣٢) - أنظر نموذجين على ذلك في: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 91; Süleymaniye Ktp. Şehid Ali Paşa, nr. 2865, s. 22.

(٢٣٣) - أنظر: قانوننامة التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٥٤١.

ويطلق على المدة التي يقضيها القاضي في الوظيفة اصطلاح (مدت اتصال) أو (زمان اتصال)، بينما يطلق على المدة التي يقضيها خارج الوظيفة اصطلاح (مدت انفصال) أو (زمان انفصال). فقد كان تعيين القضاة لمدة محددة، تقررت في المحاكم الكبرى لمدة عام واحد، بينما كانت في محاكم الأقضية لمدة عامين أو لعشرين شهراً.

ويختلف قضاة الأقضية عن قضاة السناجق والايالات من حيث الوضع القانوني والصلاحيات والمسئوليات، فقضاة الأقضية كان يقوم بكافة الأمور الوظيفية الخاصة بهم قاضي العسكر، وتخول لهم كافة الأعمال الادارية والقضائية والبلدية وغيرها في القضاء [الوحدة الادارية] الذي يجري تعيينهم عليه. أما قضاة السناجق والايالات فقد كانوا من حيث الوضع القانوني على مستوى المولويات (مولويت)، ويعملون في الوحدة الادارية المعينين عليها بالتعاون مع أمراء السناجق والبكلربكيين الذين هم رأس الادارة في تلك الوحدات.

وإذا وضعنا في الحسبان أن القسم الأعظم من الكثافة السكانية في الدولة العثمانية كان يعيش خارج المدن لأدركنا بسهولة أهمية محاكم الأقضية ومكانتها في الادارة.

ونظراً للأعمال الكثيفة المضنية في الأقضية والمسئولية التي تتطلبها فقد كان يساعد القاضي في القيام بواجباته عدد كبير من الموظفين، يتبعونه بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكونون مسئولين أمامه. والموظفون التابعون له مباشرة هم: النائب والقَسَّام والمحتسب والمعمار والكاتب والمُحْضِر [الشرطة القضائية] والترجمان [في المناطق ذات العناصر العرقية المختلفة] والإمام والراهب والحاخام [في الشئون القضائية والتشريعية على مستوى الحي] وعدد من السعاة والفراشين. وقد يتضاعف عدد الموظفين للوظيفة الواحدة تبعاً لحجم القضاء ومقدار العمل فيه. أما الموظفون المسئولون أمام القاضي عن أعمالهم والمكلفون بعرضها عليه في فترات معينة فهم: المتولي ووكيل الحرفيين (اصناف كتخداسى) والصوباشي والسباهي وغيرهم ممن كانوا مسئولين عن ادارة فئة أو وحدة إدارية معينة.

٣- المحاكم الكبرى (مَوْلَوِيَّت)

تنقسم المحاكم من حيث المستوى إلى قسمين، محاكم للأقضية الكبيرة والصغيرة، ومحاكم للسناجق والايالات. ومحاكم السناجق والايالات التي تمثل المجموعة الثانية كانت في الغالب على مستوى المولويات؛ أي التي يتولى القضاء فيها مدرسو المدارس العالية (كبارِ مدرسين) وكبار القضاة.

وتدلنا قانوننامة الفاتح على أن موالي الصحن (صحن مُلاّلرى) ومدرسي الداخل والخارج كانوا على مستوى الـ "مولويت". فعقب انشاء مدارس السليمانية كان التفكير ان تكون وظائف التدريس في "موصلة السليمانية" وما فوقها على مستوى المولوية. وهذا التصنيف في الدرجات إنما يكشف عن الأهمية في الانتقال الأفقي من التدريس إلى القضاء.

والمولويات درجات هي من الأسفل إلى الأعلى: الدَّوْرِية (دَوْريه)، والمَخْرَج (مخرج)، والبلاد الخمسة (بلادِ خمسه)، والحرمان الشريفان. ثم يأتي بعد ذلك قضاء عاصمة الدولة ومقر العرش (استانبول)، ثم قضاء العسكر. وهذا الترتيب الذي تكشفت جوانبه جيداً منذ القرن السابع عشر قد استمر حتى نهاية الامبراطورية. وكانت تنقسم المولويات من حيث الرواتب إلى قسمين؛ فهناك مولوية راتبها قدره ٣٠٠ اقجه، واخرى راتبها ٥٠٠ اقجه. وكان التعيين على كافة المولويات يجري اعتباراً من النصف الثاني من القرن السادس عشر بطلب من شيخ الاسلام إلى الصدر الأعظم، الذي يعرض الأمر على السلطان، ويحصل على موافقته.

وكانت مدة العمل في المولوية محددة بعام واحد، وكان القاضي الذي يمضي مدته المحددة في مولوية من المولويات (مدتِ عُرفيه) ينفصل عنها ليصبح مرشحاً في الوقت نفسه للتعيين في المولوية التي تليها في الدرجة وحاملاً لرتبتها (پايه لى).

وقد نصت حولية الهيئة العلمية (علميه سالنامه سى) لعام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) (ص ٨٥-١٠٢) على رتب العاملين في وظائف الدولة المختلفة من المستوى الرفيع، ووضعتها على النحو التالي: رتب المولويات التي تلي قضاء عسكر الروملي وقضاء عسكر الأناضول، ورتب استانبول [٣٥ شخصا]، ورتب الحرمين الشريفين [٦١ شخصا]، ورتب البلاد الخمسة [٧٢ شخصا]، ورتب المخرج [١٢٧ شخصا]، وموالي الدورية [دوريه مواليسى] [٥٨ شخصا]، وأصحاب رتبة أدرنة المجردة [١٣٦ شخصا]، وأصحاب رتبة إزمير المجردة [٣٩٩ شخصا]. وهذا يدلنا على أن مجموع أصحاب رتب المولوية يبلغ ٨٨٨ شخصاً. وهؤلاء الأشخاص هم الذين يتولون العمل في مختلف الوظائف العلمية والقضائية والدينية داخل عاصمة الدولة وخارجها(٢٣٤).

وأخذت تعيينات الهيئة العلمية تنتقل كلها منذ القرن السابع عشر إلىشيخ الاسلام، وظهر فيها نهج إجرائي ثابت؛ فكان يقوم شيخ الاسلام بكتابة طلب يُعرف باسم "الاشارة العالية" أو "الاشارة"

---

(٢٣٤) - أنظر: *İlmiye Salnâmesi*, İstanbul 1334, s. 58-102.

فقط (إشارتِ عاليه – اشارت) يبعث به إلى الصدر الأعظم بشأن الشخص المقرر تعيينه، ثم يقوم الصدر الأعظم بعرض هذا الطلب مع "تلخيص" منه على السلطان، وبعد أن يحصل منه على الخط الهمايوني [الفرمان] بالموافقة يرفقه بأمر منه (بيورلدى) في عبارة تقول: "أمر مع خط همايوني بشأن التعيين بموجب الاشارة" (اشارتلرى موجبنجه توجيه او لنمق باخط همايون بيورلدى)، ثم يرسل الأوراق إلى المشيخة لاجراء اللازم. وعلى ذلك يتحقق النهج الاجرائي في الخطوات التالية: أولاً – عريضة من طالب التعيين، ثانيا – اشارة من شيخ الاسلام، ثالثا – تلخيص من الصدر الأعظم، رابعاً – فرمان من السلطان، خامساً – أمر من الصدر الأعظم، سادساً – إعادة الأوراق إلى المشيخة لاستكمال اجراءات التعيين(٢٣٥).

خامساً– رجال الهيئة العلمية (العُلَمَاء) في النظام البيروقراطي

١ – قضاة العسكر

تضم أجهزة الدولة العثمانية عدداً كبيراً من العلماء ذوي الصلاحيات من فئة رجال العلم، وهو الأمر الذي يقتضيه تركيب تلك الأجهزة والأسس التي تقوم عليها. وهذا التركيب الجد متداخل قد تشكل مع مرور الزمن. وكان قاضي بورصة هو أول مسئول من بين العلماء في أجهزة الدولة إبان قيامها، وهو الذي يمثل الشرع في أجهزة الدولة ورأس القضاة والمدرسين آنذاك، والمرجع الأول لحل الخلافات الدينية والشرعية بين أهالي بورصة وبين أفراد الجيش. فلما زاد حجم العمل على كاهل القاضي وظهرت بعض مظاهر الخلل استحدثت الدولة وظيفة قضاء العسكر التي تعد واحدة من مؤسستين هما أهم المؤسسات في تشكيلات الهيئة العلمية، وكان ذلك عام ١٣٦٣م في بداية عهد السلطان مراد الأول. وعينوا على تلك الوظيفة قاضي بورصة خليل خير الدين باشا أول أفراد عائلة چندرلى وأحد العلماء البارزين آنذاك. وهناك تشابه إلى حدٍ ما من حيث الاسم وأسلوب العمل بين منصب قاضي القضاة عند العباسيين و (قاضئ لَشْكَر) في الدول التركية المسلمة قبل العثمانيين وبين قضاء العسكر عند العثمانيين، إذ

---

(٢٣٥) – مثلاً عند تعيين قاض على استانبول قام شيخ الاسلام منقاري زاده يحيى افندي بكتابة "اشارة علية" الى الصدر الأعظم فاضل أحمد باشا جاءت على شكل: "يرجى أن تتكرموا على الداعي لكم مصطفى افندي المنفصل عن قضاء مكة المكرمة بقضاء استانبول". وعلى ذلك قام الصدر الأعظم بعرض الموضوع على السلطان من خلال (تلخيص) كتبه، وبعد أن حصل من السلطان محمد الرابع على خطه الهمايوني كتب على ورقة الطلب المقدمة من شيخ الاسلام عبارة: "بيورلدى بخط همايوني" مؤرخ في ٢٥ ذي القعدة ١٠٨٣هـ، ثم أرسل ذلك إلى شيخ الاسلام لانهاء اجراءات التعيين، أنظر الأرشيف العثماني (İE-Tevcihat, IV. Mehmed, nr. 35) وأنظر أيضاً (Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 182-83).

أسسوا هذا المنصب بما يوافق تركيب الدولة من حيث الأساس، فتطـور عندهم بنـاءاً علـى ذلـك. وتدلنا كلمة (عسـكر) التـي يحتويهـا اصطـلاح قضـاء العسكر علـى الهويـة التـي يتميز بهـا هذا الجهاز، فعند تشكيله قبل ما يقرب من ثمانين عاماً على تأسيس مشـيخة الاسـلام كـان القصـد هـو مواجهة احتياجات الجنود والعسكريين.

وتتوزع أعمال الجهاز بين أمرين أساسيين، هما ادارة الأجهـزة التعليميـة والقضائيـة، وتلبيـة الاحتياجات القضائية بين أفراد الجيـش وفئـة العسـكريين [الاداريين] فـي الحـرب والسـلم، وحـل خلافـاتهم والنظـر فـي دعـاواهم. كمـا كـان يتولـى بالاضافـة إلـى ذلـك إصـدار الفتـاوى السياسـية والادارية، إما لتأييد شيخ الاسلام أو بدلا منـه نتيجـة لبعـض الأسـباب(٢٣٦). ولمـا أدركـت الدولـة العثمانية أن منصب قاضي العسكر الوحيد لن يستطيع بمفرده أن يتغلـب علـى هـذه المسـائل، ولا سيما مع حركات الفتح المسـتمرة، واتسـاع أراضـي الدولـة فـي الروملـي والانـاضول، اسـتحدثت منصبـاً ثانياً لقضاء العسكر عام ١٤٨١م، فـي أواخـر عهـد السلطان محمـد الفـاتح. ولمـا اتسـعت الفتوحات في الشرق على أيام السلطان سليم الأول اسـتحدثت الدولـة منصبـاً ثالثـاً عـام ٩٢٢هـ (١٥١٦م) عُرف باسم "قضاء عسكر بلاد العرب والعجم"، وكان مقره ديار بكـر، وتـولاه ادريـس البتليسي. غير أن الدولة لم تلبث أن ألغت هذا المنصب الأخير، واقتصر الأمر على قضاء عسكر الروملي وقضاء عسكر الأناضول، واستمرا حتى نهاية الدولة العثمانية.

وكان لكل من قاضي عسكر الروملي وقاضي عسـكر الأنـاضول مـوارد للدخـل جد كثيـرة، وتشكل في مجموعها مبلغاً كبيراً؛ إذ كان يحصل الواحـد منهمـا مـن ميزانيـة الدولـة علـى راتـب يومي يزيد قدره عن خمسمائة اقجه، ويتقاضى قسـماً مـن مواريـث فئـة العسـكريين [الاداريـين]، ورسوماً على التعيينات التي يقوم بها للقضـاة والمدرسين، وما يحصـل عليـه مـن الهدايـا والهبـات من الموظفين الجدد. أما في حالة عزل قاضي العسكر فكان يحصل إمـا علـى راتـب للتقـاعد مـن خزانة الدولة، أو على مورد يدر دخلاً (آرپه لق). وكان قاضي عسكر الأناضول يتصـدر مكانـة فـي التشـريفات [البروتوكول] تـأتي بعـد مكانـة قـاضي عسـكر الروملـي، غيـر أن اتسـاع رقعـة الأراضي الواقعة تحت مسئوليته جعلت موارده المالية أكثر بكثير من موارد نظيره.

---

(٢٣٦) – من الأمثلة البارزة على ذلك أن السلطان عثمان الثاني استفتى شيخ الاسلام اسـعد افندي لقتل أخيـه الأمـير محمد فلـم يعطه الفتوى فحصل عليها من قاضي عسكر الروملي طاشكوبري زاده كمال الدين افندي وقتل أخاه.

ومنصب قضاء العسكر من المناصب ذات الجهاز المتشعب على نطاق البلاد؛ وكان من اكثر الأمور التي ينشغل بها قضاة العسكر مشاكل أجهزة القضاء والتدريس الواقعة في شتى انحاء البلاد، ابتداءاً من العاصمة نفسها وحتى أصغر التجمعات السكانية. فكان يضطلع بهذا العبء الثقيل ما هو قائم من أجهزة تابعة له في العاصمة وفي خارجها. ونظراً لأن قضاة العسكر كانوا من الأعضاء الأصليين وذوي النفوذ في الديوان الهمايوني الذي يمثل أكبر الأجهزة صاحبة القرار في الامبراطورية فقد كان ذلك من الأمور التي ضاعفت من صلاحياتهم ومسئولياتهم. وهناك العديد من الأحكام في كتب القوانين (قانوننامه) حول صلاحيات قضاة العسكر. وقد نصت قانوننامة السلطان الفاتح على أن قاضي العسكر هو صاحب منصب من ثلاثةٍ تحوز صلاحية إصدار الاحكام وتوجيه الأوامر (بيورلدى) باسم السلطان، فهم مخولون باصدار الاحكام المتعلقة بالأمور الشرعية(٢٣٧). وكانت وظيفة قاضي العسكر في الديوان الهمايوني الافصاح عن رأيه في المسائل القانونية، وخاصةً الشرعية منها، وتحمل مسئوليته في إدارة البلاد، ثم سماع الدعاوى التي تدخل ضمن اختصاصه في الديوان، والقيام فضلاً عن ذلك بتمثيل العلماء داخله. كما كان لقاضي العسكر ديوانه الخاص الذي يعقده بعد الظهر لينظر في الأمور الادارية والقضائية المعروضة عليه. وهو -كما ذكرنا- عضو أساسي في الديوان الهمايوني، وتأتي مرتبته في البروتوكول بعد الوزير، ويشارك في كافة المراسم والاجتماعات.

وكان لقاضي العسكر فريق متخصص من العاملين في الأجهزة المركزية يساعدونه بنظام منسق في الاضطلاع بهذا العبء الثقيل؛ فهناك (شرعياتجى وتذكره جى وقسّام عسكري و وقايع كاتبى وروزنامه جى ومُحْضِر ومطلبجى وتطبيقجى ومكتوبجى وكتخدا وميرى كاتبى ..الخ). كما كان يحضر ديوانه الخاص شخصان من العلماء ممن جاءوا الى استانبول لقضاء فترة الملازمة، يجلسان على جانبيه، أحدهما في اليمين ويسمى (سَرْ لوحهٔ يمين)* أي زينة اليمين، والثاني على يساره ويسمى (سَرْ لوحهٔ يسار) أي زينة اليسار، ويتوليان مساعدته في الاستماع إلى الدعاوى(٢٣٨).

---

(٢٣٧) - أنظر قانوننامة الفاتح، ص ٧٦.

* سَرلَوْحَه: تركيب فارسي يطلق على الزخارف والزينات الخاصة التي تتصدر أوائل المصاحف والمخطوطات. وهي هنا علم على قاضيين يجلسان على يمين ويسار قاضي العسكر حتى يتشاور معهما أثناء نظر القضايا المعروضة.

(٢٣٨) - للتعرف على التشكيل المركزي لقضاء العسكر بعد اعلان التنظيمات وعلى العاملين فيه أنظر سالنامات الدولة العثمانية (قسم المشيخة).

وابتداءاً من أواخر القرن السادس عشر أخذ يتضاعف نفوذ شيخ الاسلام أمام نفوذ قضاة العسكر، حتى أصبح أمر تعيين قاضي العسكر نفسه منوطاً بطلب من شيخ الاسلام. وفي القرن التاسع عشر دخل منصب قاضي العسكر ضمن كيان باب المشيخة [أي المشيخة الاسلامية]، واستمر بقاؤه حتى نهاية الدولة كمنصب ورتبة تمنح لرجال الهيئة العلمية(٢٣٩).

٢- شيخ الاسلام

إن منصب شيخ الاسلام هو أحد منصبين هامين من مناصب الهيئة العلمية في نظم الدولة العثمانية. وقد ظهر بعد ١٢٥ سنة من قيام الدولة بتعيين المولى شمس الدين الفناري مفتياً عام ٨٢٨هـ (١٤٢٥م) على أيام السلطان مراد الثاني، ومع استقالة آخر وزارة عثمانية عام ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) كان محمد نوري أفندي (ت ١٩٢٧) هو آخر مشايخ الاسلام العثمانيين، مما يعني أن مشيخة الاسلام استمرت قوية منذ عام ١٤٢٥م حتى عام ١٩٢٢م، أي لمدة ٤٩٧ سنة وحقبة تقرب من خمسة قرون، وتولى هذا المنصب خلالها ١٢٩ شيخاً، كان منهم من تولاه أكثر من مرة، حتى بلغ عدد تغيير المشيخات ١٨٥ مرة(٢٤٠).

وقد ظهرت مشيخة الاسلام في البداية بشكل متواضع، ثم لم تلبث أن حظيت بالتقدير والاحترام، وازدادت أهميتها في القرن السادس عشر مع شيوخ من أمثال زنبيللي علي افندي (ت ١٥٢٦م) وابن كمال باشا (ت ١٥٣٤م) وابي السعود افندي (ت ١٥٧٤م)، وكانت صلاحياتهم محصورة في تعيين المفتين فقط، ثم أصبحوا ذوي صلاحية في إدارة كافة المولويات [أي مناصب التدريس والقضاء العالية]. وبفضل جهاز الافتاء تبوّأ مشايخ الاسلام مكانة رفيعة من الناحية السياسية، فكان يُدعى شيخ الاسلام إلى الديوان الهمايوني عند الحاجة، على الرغم من انه ليس عضواً فيه(٢٤١)، كما كان في مقدوره أن يتوجه إلى الديوان لعرضِ أمر من الأمور(٢٤٢). فقد كان يحتل المكانة الثانية بعد الصدر

---

(٢٣٩) – للمزيد من المعلومات حول قضاء العسكر أنظر:

M. İpşirli, *Osmanlı İmparatorluğu'nda kadıaskerlik Müessesesi*, (رسالة علمية لم تطبع), İstanbul 1982.

(٢٤٠) – لا يزال موضوع شيخ الاسلام بعيدا عن الدراسة الشاملة، إلاّ ثلاث رسائل علمية تناولته من جوانب مختلفة، وهي :
Repp, *The Müfti of İstanbul*, Oxford 1988; Ekrem Kaydu, *Die ınstitution des Sheyh-ül-İslam im Osmanischen Staat*, Erlanger 1971, (رسالة دكتوراه لم تطبع); İ.S. Sırma, *L'Institution et les biographies des shah al-İslâm sous le règne du Sultan Abdülhamid II (1876-1909)*, Strasbourg 1973 (رسالة دكتوراه لم تطبع).

(٢٤١) – عندما ظهر عجز قاضيي العسكر في محاكمة الواعظ (المنلا قبض) داخل الديوان الهمايوني جرى استدعاء ابن كمال باشا شيخ الاسلام وسعدي چلبي قاضي استانبول لمحاكمته.

(٢٤٢) – مثل مجيئ شيخ الاسلام زنبيللي علي افندي الى الديوان ولقائه بالسلطان سليم الأول.

الأعظم في أجهزة الدولة، بل وهناك من السلاطين من جعل مشايخ الاسلام يتقدمون الصدر الأعظم نفسه. أما في عهد التنظيمات الخيرية وعندما اتخذت الدولة نظام "مجلس الوزراء" على الطريقة الأوربية كان شيخ الاسلام عضوا من بين أعضائه الوكلاء [الوزراء].

وكون مشايخ الاسلام غير أعضاء في الديوان الهمايوني الذي يمثل أكبر الهيئات صلاحية في الدولة العثمانية كان من الأمور التي ذهب المؤرخون في تأويلها مذاهب شتى، فالذين يدافعون عن الصبغة العُرفية في التشريع العثماني جعلوه دليلاً على صحة رأيهم. في حين أننا إذا تناولنا الموضوع على مدى تطوره التاريخي لتبين لنا أن مشيخة الاسلام ظهرت في تاريخ يعتبر متأخراً كمنصب لافتاء السلطنة، وأن الديوان الهمايوني كان يضم بين أعضائه في البداية قاضياً واحداً للعسكر، ثم زاد العدد إلى اثنين فيما بعد، للاضطلاع بالقضاء الشرعي، وكانا منذ البداية عضوين في الديوان وركناً من أركانه الأساسية، وكان لكل مجالٍ من يمثله ويضطلع بأموره، ومن ثم يمكننا القول إن التمسك بمحدودية عدد الأعضاء في الديوان جعلهم لا يرون ضرورة لاشتراك عضو آخر يكون مسئولاً ثانياً عن أمور القضاء الشرعي.

وكان شيخ الاسلام مسئولاً عن إدارة جهاز الافتاء وادارة شئون كبار المدرسين والقضاة المعروفين باسم "الموالي"، كما كان إلى جانب ذلك – وهو الأمر الذي زاد من نفوذه وجعله يحظى بتقدير الناس – رئيساً للعلماء، والمرجع الأكبر في الافتاء. ويأتي أغلب الفتاوى التي أصدرها مشايخ الاسلام في العبادات والمعاملات وأمور الحياة اليومية، أما الجانب الثاني فكان في شئون الحياة السياسية والادارية، وهو الجانب الهام الذي كان يثير الجدل بين الحين والآخر. وكانت مشيخة الاسلام التي عُرفت في الاصطلاح العثماني باسم (بابِ مشيخت) أو (فتواخانه) تضم عدداً كبيراً من موظفي الهيئة العلمية، يشتغلون بالأمور الادارية والعلمية والدينية، ثم يجعلونها جاهزة حتى يطلع عليها شيخ الاسلام. ويأتي على رأس هؤلاء الموظفين أمين الفتوى (فتوا أمينى)، بينما كانت دور الافتاء في الايالات والسناجق والأقضية هي الأجهزة التابعة لمنصب المشيخة خارج العاصمة. وكما كان لشيخ الاسلام صلاته الوثيقة بالسلطان الحاكم وكبار رجال الدولة والاهالي كان المفتون أيضا خارج العاصمة على نفس الصلة مع الاداريين والأهالي حيث يعملون.

٣– نقيب الأشراف

استمر نسل الرسول (ﷺ) إلى اليوم من حفيديه الحسن والحسين أبناء السيدة فاطمة الزهراء رضى الله عنهم جميعا، وانتشروا في كافة أنحاء العالم الاسلامي. وعُرف أبناء الحسن باسم الأشراف، بينما عُرف أبناء الحسين باسم السادات. واحتراماً لمنزلة الرسول (ﷺ) حظي آل بيته باحترام كبير في شتى

انحاء العالم الاسلامي، وتبوّأوا المكانة الرفيعة، وحصلوا على العديد من الامتيازات. وقد أُطلق على التنظيم الذي يرعى أمور السادات والأشراف ويتولى رعاية شئونهم في المصطلح العثماني اسم "نقابة الأشراف" (نقابت اشراف – نقيب الأشرافلق) (٢٤٣). وكان هذا التنظيم قائماً في دول العالم الاسلامي قبل العثمانيين؛ إذ راينا الأسر الحاكمة السنية ازاء الموقف المتطرف من الأسر الشيعية الحاكمة مثل الفاطميين والبويهيين تعظم السادات والأشراف، وتقيم لهم الهيئات التي ترعى شئونهم، وتعترف لهم بالامتيازات.

وفي الدولة العثمانية وعلى أيام السلطان بايزيد الأول (يلديرم) جرى عام ١٤٠٠م تعيين السيد علي نَطّاع لأول مرة ليكون نقيباً يرعى شئون السادات والأشراف، غير أن وقوع معركة انقرة عاق استمرار هذا التنظيم. فلما جاء السلطان بايزيد الثاني جرى تعيين السيد محمود عام ١٤٩٤م نقيباً لهم من جديد، واستمر تنظيم نقابة الأشراف بعد ذلك حتى نهاية الدولة العثمانية.

وكانت تمنح نقابة الأشراف للسادات من رجال الهيئة العلمية، كما كان يحدث أن يحصل عليها قضاة العسكر ومشايخ الاسلام أيضا [شريطة أن يكون الواحد منهم سيداً أو شريفاً]. وكانت للنقباء مكانة رفيعة في التشريفات [البروتوكول]. وكان السادات والأشراف يتزيون بزي خاص بهم، أهم ما يميزه العمامة الخضراء. وكانوا باعتبارهم زمرة ذات امتيازات يعافون مثل العسكريين من الضرائب ولا توقع عليهم العقوبات الشديدة.

وعلى الرغم من أن أعمال نقيب الأشراف لم تكن ذات حجم كبير إلاّ أنه كان يحظى بجهاز خاص، ويساعده في القيام بهذه الأعمال خارج العاصمة وكيل له في كل ايالة يُعرف باسم "قايمقام نقيب الاشراف" (نقيب الأشراف قايمقامى). وكان من أهم أعماله وأصعبها التأكد من هويات من يدّعون السيادة أو الشرافة كذباً وابطال حججهم. ويُطلق على الوثيقة التي يحصل عليها السيد أو الشريف لاثبات نسبه اسم "حجة السيادة" (سيادت حجتى)، ويجري تسجيل اسمه في دفاتر السيادة المعدة لذلك(٢٤٤).

٤– معلم السلطان

عُنيت الدول الاسلامية اكبر عناية بتعليم وتربية ولاة العهد والأمراء ورثة الحكم والسلطنة، فخصصت لهم أحسن المعلمين. وراعى العثمانيون أيضا هذه السنة بعناية؛ فكان ولي العهد عندما

---

(٢٤٣)– للمزيد من المعلومات حول نقابة الأشراف أنظر: d'Ohsson, *Tableau Général de l'Empire Ottomane*, IV., s. 459 vd.; Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 161-172

(٢٤٤) – يوجد اليوم القسم الأعظم من تلك الدفاتر في أرشيف السجلات الشرعية باستانبول.

يصبح الجلوس على العرش من نصيبه يختار معلمه من ولاية العهد ليصحبه أثناء السلطنة، ويحظى ذلك المعلم بمكانة رفيعة في التشريفات(٢٤٥). أما إذا توفي المعلم الذي تعلم ولي العهد على يديه فكان يختار عند جلوسه على العرش واحداً من أشهر العلماء المعروفين آنذاك. ويمكننا من خلال الشقائق النعمانية وذيولها أن نعلم الكثير عن معلمي السلاطين العثمانيين. كما يمكننا من خلال التعرف على العلاقة التي كانت لبعض الحكام مثل السلطان محمد الفاتح والسلطان مراد الثالث وغيرهما مع معلميهم أثناء مدة ولاية العهد على العناصر المهمة التي تنطوي عليها تلك الوظيفة في تاريخ التعليم عند العثمانيين. وكان للاحترام الشديد الذي يكنه السلاطين العثمانيون لمعلميهم ما جعل البعض منهم يقدمونهم حتى على الصدور العظام في التشريفات والأعمال التنفيذية(٢٤٦).

٥- رئيس الأطباء (حكيمباشى)

وهو أحد رجال الـ (بيرون) داخل تشكيلات السراي العثماني، وواحد من فئة العلميين من حيث الأساس، وهو رئيس الأطباء في السراي ورئيس الأطباء المسلمين وغير المسلمين في كافة الممالك العثمانية، ورئيس الكحالين والجراحين، فهو المسئول عن تعيينهم وترقياتهم والتفتيش عليهم وعزلهم وغير ذلك. وكان يطلق على الحكيمباشي أيضا اسم (رئيس الأطبا)، ويُخَاطَبُ بألقاب تدل على معاني الطب والتداوي(٢٤٧). ويحصل رئيس الأطباء على أعلى الرتب مثل رتبة الدفتردارية وقضاء العسكر والوزراة. وفي أوائل القرن السابع عشر كان يعمل تحت إمرة الحكيمباشي ٢١ طبيباً مسلماً وما يزيد على ٤١ طبيباً يهودياً، أما هو فكان يحصل على راتب يومي قدره ٥٠٠ اقجه مع رتبة المولوية (مولويت)(٢٤٨). وابتداءاً من القرن الثامن عشر أخذت تتراجع درجة الحكيمباشي، وأصبح تعيينه بعد عام ١٨٣٦م يجري من بين موظفي الملكية [أي المدنيين] بدلاً من فئة العلميين، وتغير اسمه فاصبح (سَرْ طبيبِ شهريارى) أي رئيس الأطباء السلطاني(٢٤٩).

٦- رئيس المنجمين (منجم باشى)

وكان هو الآخر من رجال الـ (بيرون) داخل تشكيلات السراي العثماني، وواحداً من رجال الهيئة العلمية، ومهمته عند العثمانيين هي العمل بالزيج لتحديد أشرف الساعات لجلوس السلطان

---

(٢٤٥) - يقرر الفاتح في قانوننامته (ص ٣٠-٣١) "أن شيخ الاسلام هو رئيس العلماء، ومعلم السلطان أيضاً هو قائدهم، ومن المناسب أن ينزلهما الصدر الأعظم منزلة فوق منزلته، رعاية لهما، أما المفتي والمعلم فهما أعلى من الوزراء بكثير..." وهذا يدلنا على المنزلة الرفيعة التي يحظى بها معلم السلطان.

(٢٤٦) - للمزيد من المعلومات أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 145-149.

(٢٤٧) - منشآت السلاطين، جـ ١ استانبول ١٢٧٤، ص ١٢.

(٢٤٨) - أنظر: Ayn Ali, *Risale-i vazife-horan*, s.94; Evliya Çelebi, *Seyahatname*,I, 530.

(٢٤٩) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilatı*, 364-68; M.Tayyib Gökbilgin, "Hekim-bashi", *EI²*, III, 339-40; Nil Akdeniz, *Osmanlılarda Hekim ve Hekimlik Ahlakı*, İstanbul 1977

على كرسي العرش، واعلان الحرب، وتحرك الجيوش إلى الميدان، وتسليم الخاتم السلطاني للصدر الأعظم، وتدشين السفن، والمواليد، وأعراس الأميرات، وغير ذلك. كما كان من وظائفه تنظيم جداول التقويم تبعاً للنظام القمري في الممالك العثمانية، وإعداد الامساكية، والعناية بامور الرصد. وكان السلاطين العثمانيون يتلقون إشارات المنجمين بالتقدير بوجه عام؛ فقد حرص السلطان محمد الفاتح مثلاً على أن يتحرك لفتح استانبول في الساعة التي حددها المنجمون(٢٥٠). والمعروف كذلك أن بعض السلاطين العثمانيين مثل مصطفى الثالث كانوا لا يقومون بعمل من الأعمال إلاّ باشارة من المنجمين؛ والجدير بالذكر أن السلطان مصطفى الثالث أرسل سفيراً الى امبراطور النمسا فردريك الكبير، يطلب منه أن يرسل إليه عدداً من المنجمين المقتدرين في النمسا، فكان رد الامبراطور ذو المغزى الواضح أنه لا يوجد منجمون في بلاده، وأن العلم هو أعظم المنجمين. كما تدلنا المصادر التاريخية من ناحية أخرى على ان السلطان عبد الحميد الأول لم يكن يعبأ كثيراً بأقوال المنجمين(٢٥١).

سادساً- مظاهر الضعف في جهاز الهيئة العلمية ومحاولات إصلاحها

١- الهيئة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر

استمر سلك الهيئة العلمية يسجل تقدماً منذ نشأة الدولة إلى عصر السلطان سليمان القانوني، حتى تشكل نظام خاص يتفق مع طبيعة الدولة العثمانية، سواء في موضوع الدرجات العلمية التي استقرت مع الزمن في المدارس، وسواء في الدرجات التي تقدمت في الجهاز القضائي في الروملي والأناضول ومصر، وعملية الترقي من درجة إلى أخرى وغير ذلك. إلاّ أن كل هذه التطورات جاءت معها -لاشك- بعدد من العوامل التي أضعفتها.

ويجمع المؤرخون على أن انحطاط المؤسسات العثمانية وتدهور تشكيلاتها الأساسية بدأ يظهر منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر. وأدركت الدولة هذا الضعف فور ظهوره، فرأيناها تقوم - من ناحية - بارسال الفرمانات إلى المسئولين بلغة متزنة لافتة أنظارهم إلى هذا الضعف والتهاون في تطبيق القوانين، آمرة إياهم بالتمسك بالقانون القديم [أي ما كان معمولا به من قبل]. ومن ناحية أخرى نهض المفكرون والمثقفون ومؤرخو ذلك العصر للحديث عن التطورات السلبية في هذا المجال بلغة اكثر صرامةً وصراحةً، وكشفوا عن مخاوفهم وتحفظاتهم تجاه مستقبل البلاد.

---

(٢٥٠) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilatı*, s. 369.

(٢٥١)-أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilatı*, s. 370-71; Salim Aydüz, *Osmanlı Devletinde Müneccimbaşılık ve Müneccimbaşılar*, İstanbul 1993, (رسالة ماجستير لم تطبع).

والواقع أنه يجب ضم هذه التنبيهات القادمة من جهتين إلى بعضها البعض والنظر إليها كرأي معاصر للأحداث، لأن الأمور التي كانت تنص عليها الفرمانات والمراسيم إنما هي أمور جرى التثبت منها اعتماداً على الآراء والشكاوى القادمة من جهات متعددة، ثم صيغت في شكل فرمانات وأوامر. ومن الممكن بعد الحديث عن آراء المؤرخين ومشاهداتهم أن نحدد النقاط التي أجمعوا عليها، والنقاط الأخرى التي اختلفوا حولها.

ويُعد كتاب "آصَفْنَامه" من أوائل الكتب التي تناولت النظم والتشكيلات العثمانية، ولم يتحدث فيه مؤلفه لطفي باشا (ت ١٥٦٤م) عن العلماء كثيراً، كما استخدم عبارات لا تدل كثيراً على الاطراء والمديح(٢٥٢). أما المؤلف طاش كوبري زاده احمد أفندي (ت ١٥٦١م) أحد أرباب هذه المهنة وأكثر الذين خدموا هذه الفئة بمصنفاته فقد ذكر شاكياً أن الرغبة القديمة في العلوم الشرعية والرياضيات ضاعت بين العلماء في المدارس خلال العقد الخامس من القرن السادس عشر، وأن مستوى العلم بوجه عام قد تدنى، ولم يعد أحد يقبل على قراءة كتب العلوم النظرية، وأن العالِمَ بعد أن يقرأ كتب اليد البسيطة يتوهم أنه استكمل عدته(٢٥٣).

أما أشد الانتقادات الموجهة للعلماء في النصف الثاني من القرن السادس عشر فقد جاءت من مصطفى عالي الغليبولي؛ فقد دَرَسَ عالي حرفة العلميين، وحالة العلماء بوجه عام، ووضع انتقاداته على ذلك في تاريخه المسمى "كُنْهُ الأخبار"، وفي كتابيه عن النظم: "نُصْحَةُ السلاطين" و "موائد النفائس في قواعد المجالس".

كما ذكر عالي أن العلماء الذين يَعُدُّهم من العناصر الأساسية في الدولة والمجتمع قد تحولوا إلى رجال احتفالات ومراسم، ولهذا أداروا ظهورهم للمجالس المفيدة، وكشفوا عن فشلهم الذريع في تأليف الكتب، فلم يفلح أحدٌ قط من العلماء في زمانه في وضع كتاب جاد، باستثناء أبي السعود أفندي، وأن المحسوبية وحماية المعاريف أصبحت هي الظاهرة السائدة على حرفة العلميين، وأن قضاة العسكر صاروا يقترفون المخالفات في تطبيق نظام الملازمة، وأن وظائف التدريس والقضاء صارت تُمنح بالرشوة. كما شرح عالي مسالب الامتيازات الممنوحة لعائلات رجال الهيئة العلمية وأبنائهم، وقال إن المدارس لم تعد تفي بوظيفتها، وأن العديد من المدرسين يحصلون على أجورهم

---

(٢٥٢) – والمدرسون والقضاة وكافة العلماء عامة يحسدون بعضهم بعضاً، فلا يجب تصديق ما يقوله الأول عن الثاني، والتحري عن مناصبهم والتشاور في ذلك مع رئيس العلماء" (آصفنامه، ص ١٦).

(٢٥٣) – أنظر: H. İnalcık, *The Ottoman Empire, The Classical Age, 1300-1600*, London 1973, s. 179

من الأوقاف دون القيام بالتدريس، وأنهم حتى لو أقدموا على ذلك فلن يجدوا التلاميذ الذين يتلقون دروسهم(٢٥٤).

وظهر أيضا في ذلك العهد مصطفى السلانيكي [ت ١٦٠٠م تقريباً]، وذكر المكانة الهامة التي يحظى بها العلماء في المجتمع، وتحدث شاكيا آسفا عن ضرورة التزام هذه الفئة التي تمثل الدين والعدالة بالاعتصام بالحق والصدق، وأن الواجب الأساسي عليهم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومع ذلك فقد أصبحوا عاجزين عن آداء واجباتهم بسبب الأهمال والتراخي، وتركوا العديد من مجالس الخير بسبب تناحرهم على مكان الصدارة في التشريفات [البروتوكول]. كما تحدث أيضا عن الاضطراب والقلق الناشئين عن كثرة عزلهم وتعيينهم(٢٥٥).

أما حسن كافي أحد العلميين في أواخر القرن السادس عشر فقد ذهب مذهباً آخر، وعرض رأياً مختلفاً؛ إذ تحدث عن عجز العلماء في عصره، وضعف قدرتهم على القيام بواجبهم، ثم عزا ذلك إلى فئة الاداريين في عدم اكتراسهم بالعلماء والاستماع لآرائهم(٢٥٦).

وفي رسالتين بمثابة تقريرين قدمهما قوچى بك أحد المؤلفين المعروفين في القرن السابع عشر إلى السلطان مراد الرابع والسلطان ابراهيم تحدث هو الآخر بالطبع عن العلماء، فذكر أن الدين والدولة لا يستقيم لهما حال إلاّ بالعلم، وأن العلم لا يقوى إلاّ بالعلماء، وأن السلاطين العثمانيين بذلوا من التقدير للعلماء ما لم يبذله حكام من قبلهم، وأن العلماء لم يقدروا ذلك حق قدره. كما ذكر أن كثرة عزلهم وانتشار الرشوة والمحسوبية بينهم كانت من الأمور التي أضرت كثيراً بهذه الحرفة، وتعرض قوچى بك للأضرار الناجمة عن التطبيقات الخاطئة لنظام الملازمة الذي هو عصب هذه الحرفة(٢٥٧).

وهناك – عدا ذلك – بعض الكتب المجهولة المؤلف وُضِعَت في تواريخ مختلفة خلال القرن السابع عشر عن تاريخ النظم العثمانية، وتعرضت بالقليل أو الكثير لجهاز الهيئة العلمية، وكشفت عن آرائها العامة فيه. ومن هذه الكتب "كتابِ مستطاب" الذي أشار بوجه خاص إلى تعاطي الرشوة بين العلماء تحت اسم (پيشكش) و (هديه)، واحتمال أن تكون النتيجة من وراء ذلك هي انتشار عادة

---

(٢٥٤) – أنظر: Künhü'l-ahbâr, İ. Ü. Ktp. TY, nr. 5959, vr. 85b-90a; Mustafa Âlî Counsel for sultans of 1581: *Nushatü's-selâtîn* (nşr. A. Tietze), I, Wien 1979, s. 174-179; *Mevâ'idü'n-nefâis fî kavâ'idi'l-mecâlis*, İstanbul 1956 (tıpkıbasım), 28. bölüm, 102-109.

(٢٥٥) – أنظر: Selânîkî, *Tarih-i Selânikî*, (haz. M. İpşirli), İstanbul 1989, s. 87, 88, 717

(٢٥٦) – أنظر: M. İpşirli, "Hasan Kâfî El-Akhisârî ve Devlet Düzenine ait Eseri: Usûlü'l-hikem fî nizâmi'l-âlem", *TED*, sy. 10-11, s. 256-259.

(٢٥٧) – أنظر: Koçi Bey, *Risale* (nşr. Ali Kemali Aksüt), İstanbul 1939, s. 33-37.

الإسراف وحب التنعم برغد العيش لدى كبار العلماء، وهو الأمر الذي شجع اكثر واكثر على انتشار الرشوة. أما "كتاب مصالح المسلمين ومنافع المؤمنين" فقد خُصص البابُ الأول منه للعلماء، فتحدث عن انتشار الفقر بينهم، وأن العديد منهم قد اضطر لهذا السبب أن يبيع كتبه، فوقعوا فريسة للجهل والفاقة، كما اقترح الكتاب أن تستفيد الدولة منهم، ولاسيما في المجالات الإدارية والعسكرية، وأشار إلى أن استخدام العلماء في تلك المجالات سوف تكون له فائدتان، الأولى هي تعيين أشخاص ذوي علم وديانة في الكوادر العسكرية والادارية، والثانية هي ضمان حصول العلماء على مورد لمعيشتهم. أما كتاب "حرز الملوك" فقد تعرض لسرقات الجهلة من القضاة ومعاملتهم السيئة للأهالي، وعدم اعتبار الناس للفتاوى التي يصدرها المفتون، كما تحدث عن ضرورة اختيار قضاة العسكر من الأشخاص المؤهلين لذلك، ثم تعرض للنقاط الأساسية في نظام التعليم المدرسي، مثل ضرورة مراعاة المدد المقررة للتعليم، ونظام التخرج (دانشمندلك)، ونظام الملازمة، والتدريس وغير ذلك(٢٥٨).

وتحدث أيضا كاتب چلبي العالم المشهور في القرن السابع عشر، فتعرض في مناسبات شتى للأزمة التي تعرضت لها المدارس العثمانية، والحياة العلمية بوجه عام، وذكر الأسباب التي أدت إليها، ووسائل علاجها. وتعرض في كتابه "ميزان الحق في اختيار الأحق" للموضوعات الفكرية والاجتماعية متناولاً إياها باسلوب ناقد، فحلل المشاكل التي تعاني منها المدارس العثمانية. إذ يرى أن المسيحية كانت دائماً في حالة صدام مع العلوم الفلسفية، بينما لم يرفض العالم الاسلامي تلك العلوم في أي وقت، بل على العكس قام بمحاولات التوفيق. وقد ناهض المسلمون في صدر الاسلام علوم الأجانب وأفكارهم خوفاً من زعزعة الايمان، فلما ترسخت أسس الاسلام بعد مدة أذن المسلمون بدخول كافة العلوم، وقاموا بترجمة وشرح علوم اليونان وفلسفتهم، وظهر من العلماء من عمل في هذا المجال، مثل الغزالي وفخر الدين الرازي وعلاء الدين الايجي وسعد الدين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني. غير أن قصار النظر لم يدركوا المغزى من المنع في عهد الخلفاء الأوائل، فانكروا الفلسفة والعلم. وقد ظهر منذ عهود الدولة العثمانية الأولى حتى عهد السلطان سليمان القانوني علماءٌ جمعوا بين الحكمة والشريعة. وكان السلطان محمد الفاتح قد وضع شرطاً للمدارس الثماني التي أقامها (صحن ثمان مدرسه لرى) أن تُدرَّس فيها حاشية التجريد وشرح المواقف وغيرهما. فلما جاء الذين خلفوه أبطلوا تدريس هذه الكتب بدعوى أنها "فلسفيات"، وانقطع

---

(٢٥٨) - الكتب الثلاثة الأخيرة نشرها يشار يوجل في كتاب بعنوان:
(Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar, Ankara 1988)

الطريق بذلك على تقدم الفكر. وكان هناك بعض العلماء القادمين من الايالات الشرقية ممن قرأوا على الطريقة القديمة، فوجودا الميدان خالياً أمامهم، وأدعوا لأنفسهم الغلبة. وأدرك بعض أرباب العلم هذا الموقف فبذلوا جهودهم لاعادة تدريس هذه المواد، بل وشجعوا طلابهم النابهين للاقبال عليها. ويحاول كاتب چلبي أن يشرح بالأمثلة الفرق بين المفتي والقاضي اللذين يعرفان علم الرياضيات، وبين من لا يعرف منهما(٢٥٩). وتعرض وهو يتحدث عن "علم الحكمة" في كتاب "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" لهذا الموضوع، وانتقد رفع دروس الحكمة والفلسفة من المدارس(٢٦٠).

٢- الهيئة العلمية من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين

استمرت جهود الاصلاح في نظم وتشكيلات الهيئة العلمية خلال العهود التالية أيضا، ولكن باسلوب مختلف قليلاً؛ فقد صدرت في أوائل القرن الثامن عشر عدة فرمانات سلطانية إلى المسئولين عن اصلاح نظم الهيئة خلال عهد السلطان احمد الثالث والسلطان محمود الأول. وتناولت هذه الفرمانات تلك الموضوعات التي جرى الحديث عنها بالشكل التقليدي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ونحو أواخر القرن حاول السلطان سليم الثالث إجراء الاصلاح في كافة الميادين تقريباً؛ فاهتم بتشكيلات الهيئة العلمية وأعطاها الأولوية. ففي الفرمانات التي أصدرها خطاباً إلى قاضي العسكر حميدي زاده ومن بعده إلى شيخ الاسلام دُرّي زاده محمد عارف أفندي تعرض لمواطن الخلل في نظام القضاة والتدابير اللازم اتخاذها لذلك(٢٦١). ونلاحظ أن وجهات النظر وراء كل هذه الجهود ما هي إلاّ استمرار لوجهات النظر القديمة بوجه عام.

ونلاحظ منذ عهد السلطان محمود الثاني أن النظرة إلى هيئة رجال العلم وإلى أدوارهم بدأت تختلف. وبتعبير أكثر وضوحاً فان هذا العهد هو العهد الذي أهملت الدولة فيه فئة أهل العلم، وبدأت تنتزع من أيديهم ما كان لهم من امكانيات واسعة حصلوا عليها، وتسترد مجالات النفوذ التي كانوا يسيطرون عليها. وكانت أكبر ضربة وُجهت إليهم في هذا الصدد هي اقامة نظارة الاوقاف الهمايونية (اوقاف همايون نظارتى) عام ١٨٢٦م، فاستحوزت هذه النظارة بالكامل على موارد الأوقاف التي كانت تستفيد منها هيئة رجال العلم إلى حد كبير، وعادت بالتالي تلك الأموال

(٢٥٩) – أنظر: *Mîzanü'l-hak fî ihtiyari'l-ehakk*, İstanbul 1306.

(٢٦٠) – أنظر: *Keşfü'z-zunûn an* esâmi'l-*kütüp ve'l-funûn*, İstanbul 1941, s. 680 vd.

(٢٦١) – للتعرف على محتويات تلك الفرمانات أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye, Teşkilatı*, s. 254-60.

إلى خزانة الدولة. وتضررت كثيراً تلك المدارس التي كانت تتعيش على واردات الأوقاف، كما تضررت الخدمات الدينية الأخرى(٢٦٢).

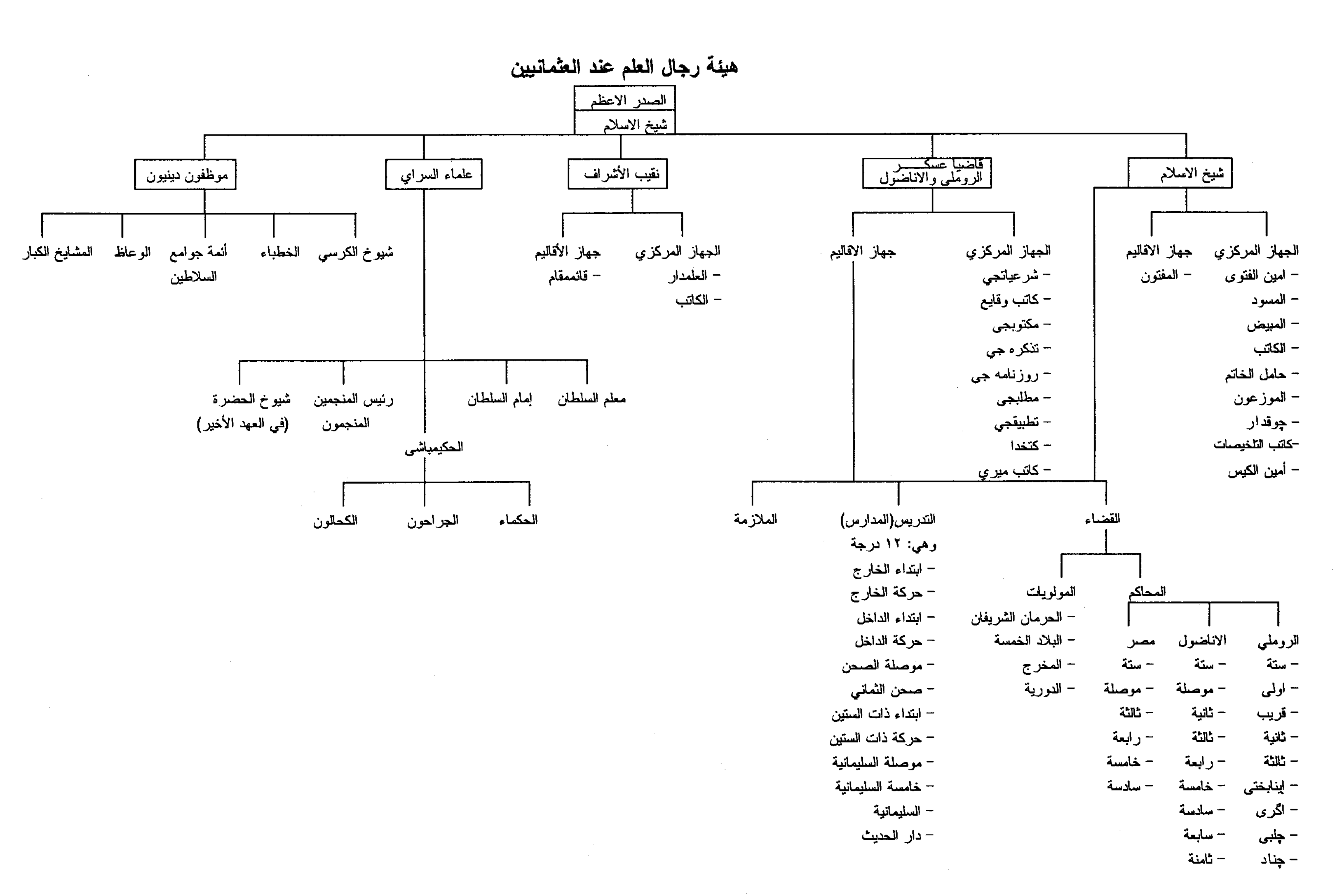
وهذا العهد هو الذي سُلبت فيه المدارس [التقليدية] مواردها المالية، ولم تقم فيه محاولة جادة قط لتجديدها وتطويرها، بل على العكس تُركت على حالها، ورأت الدولة أن تقيم مؤسسات تعليمية بديلة على الطراز الأوربي. واستمرت تلك النظرة كما هي، إلاّ في بعض الاختلافات الصغيرة بعد عصر السلطان محمود الثاني، أي في عهد السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني. فقد قام السلطان عبد الحميد الثاني بوجه خاص بحملات ضخمة من أجل إقرار التعليم [الحديث] في الممالك العثمانية، ولم يبذل مع ذلك أي محاولة جادة في مجال التعليم التقليدي واصلاح حال القائمين عليه من فئة رجال العلم القدامى.

غير أن السلطان محمود الثاني والسلطان عبد الحميد قد استفاد كلاهما في الأعمال التي قاما بها من أهل العلم، ولاسيما من العلماء المبرزين، حتى يُقنعوا أفراد المجتمع بجدوى هذه الاجراءات وتكوين رأي عام يساندهما في هذا المضمار.

وبذل شيخ الاسلام خيري أفندي جهوداً ضخمة لاصلاح المدارس [التقليدية] في أوائل القرن العشرين، غير أنها لم تسفر عن شيء، نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى، وما أعقبها من كارثة تصفية الامبراطورية.

* * *

(٢٦٢) – للمزيد من المعلومات أنظر: B. Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu* (trc. M. Kıratlı), Ankara 1970, s. 93-95; M. İpşirli, "II. Mahmud Döneminde Vakıfların İdaresi", *Sultan II. Mahmud ve Reformları Semineri, Bildiriler*, İstanbul 1990, s. 49-57.



هيئة رجال العلم عند العثمانيين
الصدر الاعظم
شيخ الاسلام
شيخ الاسلام
الجهاز المركزي
– امين الفتوى
– المسود
– المبيض
– الكاتب
– حامل الخاتم
– الموزعون
– جوقدار
–كاتب التلخيصات
– أمين الكيس
جهاز الاقاليم
– المفتون
قاضيا عسكر الروملي والاناضول
الجهاز المركزي
– شرعياتجي
– كاتب وقايع
– مكتوبجي
– تذكره جي
– روزنامه جي
– مطلبجي
– تطبيقجي
– كتخدا
– كاتب ميري
جهاز الاقاليم
القضاء
المحاكم
الروملي
– ستة
– اولى
– قريب
– ثانية
– ثالثة
– اينابختى
– اگرى
– چلبى
– چناد
الاناضول
– ستة
– موصلة
– ثانية
– ثالثة
– رابعة
– خامسة
– سادسة
– سابعة
– ثامنة
مصر
– ستة
– موصلة
– ثالثة
– رابعة
– خامسة
– سادسة
المولويات
– الحرمان الشريفان
– البلاد الخمسة
– المخرج
– الدورية
التدريس(المدارس)
وهي: ١٢ درجة
– ابتداء الخارج
– حركة الخارج
– ابتداء الداخل
– حركة الداخل
– موصلة الصحن
– صحن الثماني
– ابتداء ذات الستين
– حركة ذات الستين
– موصلة السليمانية
– خامسة السليمانية
– السليمانية
– دار الحديث
الملازمة
نقيب الأشراف
الجهاز المركزي
– العلمدار
– الكاتب
جهاز الأقاليم
– قائممقام
علماء السراي
معلم السلطان
إمام السلطان
رئيس المنجمين
المنجمون
شيوخ الحضرة
(في العهد الأخير)
الحكيمباشى
الحكماء
الجراحون
الكحالون
موظفون دينيون
شيوخ الكرسي
الخطباء
أئمة جوامع السلاطين
الوعاظ
المشايخ الكبار

الباب الثالث
النظم الإدارية في عهد "التنظيمات الخيرية" وما تلاه

الفصل الأول
الهيكل الإداري
في عهد التنظيمات

الجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر هو عهد الاصلاحات الادارية، ومرحلة غَيّرت بوجه خاص المشهد البانورامي للتاريخ العثماني. فقد تميزت تلك الاصلاحات الإدارية باختلافها من حيث الشكل والمحتوى عن التطبيقات البراغماتية التي أجريت في الماضي. وأصبحت الادارة إذن واقعة تحت تأثير فلسفة معينة، أي تأثير الفلسفة العصرية على النظام البيروقراطي، مما يقضي بتحقيق اصلاحات ادارية تقترن بترتيب قانوني جديد. والخلاصة أن إصلاحات عهد التنظيمات في القرن التاسع عشر جاءت معها إلى مسرح التاريخ التركي الاسلامي بروح جديدة تدرك قيمة القانون وعملية التكييف القانوني. ولهذا السبب مر التاريخ العثماني في القرن التاسع عشر بعملية رَوْمَنَة أو لَوْتَنَة romanisation جزئية في الحياة التشريعية. ولكن يجب القول هنا دون تردد أننا أمام توليفة synthése في المؤسسات التشريعية والاجتماعية، وأمام عصر اجتهاد جديد.

وقد جاء في ديباجة فرمان التنظيمات أن الدولة تعيش أزمة متفاقمة منذ مائة وخمسين سنة. وتمثلت تلك الأزمة داخل مشاعر الانسان العثماني في ضياع أراضي الدولة، بينما تمثلت أمام الإدارة في مجموعة معقدة من المشاكل التي تراكمت عن المؤسسات التقليدية في الدولة والمجتمع، تلك المؤسسات التي تهالكت حتى عجزت عن القيام بوظائفها. صحيح أن الاداريين العثمانيين اجتهدوا بين الحين والآخر في وضع بعض الترتيبات المهمة، وبعض المبادئ الجديدة على مدى المائة والخمسين عاماً الماضية في المجالات المالية والادارية، وفي النظم العسكرية ونظم الأراضي، ولكن كان الأمر يحتم وَضْعَ تنظيم متكامل، بل والأهم من ذلك هو وَضْع تنظيم تشريعي جديد، والاتجاه نحو عملية تقنين جديدة codification تستلهم النظام الأوربي.

وتشكل الاصلاحات الادارية في القرن التاسع عشر كلاً لا يتجزأ، إذ نلاحظ أولاً أنهم – في الوضع الرأسي للاصلاحات – لم يكتفوا بتناول جوانب معينة من الادارة، بل كانت هناك عملية تنظيم مركزية، ونظرة شاملة لكل شيء؛ فقد شمل التنظيم كافة فروع الادارة المدنية والعسكرية، بل والحياة الاجتماعية على نطاق الدولة. وارتبطت الكوادر الادارية ببعضها البعض، كلاً لا يتجزأ من خلال تدرج وظيفي hièrarchic يضمن لها التنقل الافقي، ثم يجري بناءاً على ذلك إقرار الرتب. ولكي يقضي الموظفون الذين ستستخدمهم الدولة في الادارة المركزية مرحلة تعليم معينة كانوا –إلى جانب العملية التعليمية داخل الوظيفة نفسها– يهتمون باقامة المؤسسات التعليمية الأكثر عصرية من ذلك، ويكرسون الجهد الاكبر لتنظيم التعليم العصري بعيداً عن نظام المدرسة التقليدية. ولكن يجب الإشارة فيما يتعلق بالتعليم الحقوقي إلى أن "مدرسة الحقوق" الحديثة ظلت –

من حيث كيفية التعليم وتنشئة القضاة – في مستوى تعجز معه عن مضارعة مدرسة النواب أو "مدرسة القضاة".ومن أهم الجوانب في التنظيمات أيضا هو المركزية المالية. صحيح أنه لم تستكمل عملية تنظيم مالي مركزي حتى انهيار الامبراطورية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه كان يجري إعداد ميزانية مركزية قبل أن ينتهي عمر الامبراطورية "تمثل في الارتباط بقانون ميزانية". وكانت رواتب الموظفين قد أنيطت بقانون لتنظيم الرواتب يضمن لها معياراً قياسياً standard ويضبطها بما تقضي به حقوق التوظيف.

وجرى في القرن التاسع عشر تنظيم إدارة الولايات على أسس مركزية، فأنيطت بنظام تدرج في الوظائف أفقي، وتشكلت الأجهزة الادارية. وتغير في البداية اسم الوحدة المعروفة بالإيالة إلى ولاية، وتُركت إدارتها للولاة، وجرى إقرار الرؤساء المُلكيين [المدنيين] في الألوية والأقضية أيضا، وتحديد الأجهزة الادارية. صحيح أن هذا التنظم تطورّ بدأ إجبارياً منذ عهد السلطان محمود الثاني، ولكنه كان يستند على تجربة بيروقراطية تاريخية، وعلى مستجدات كانت محل إعجاب، وليس -كما اثبت خطأً في ادبياتنا- على النموذج الفرنسي، ومحاكاة النظام البونابرتي بشكل خاص(١). وهذا المجال هو الذي شكل الأسس التي بنيت عليها الإدارة في تركيا، كما شكل أيضا أسس الحكم التي قامت في الدول التي انفصلت عن الامبراطورية. والواقع أن المركزية في عهد التنظيمات الخيرية إنما ترجع إلى وجود المؤسسات المختلفة على امتداد التاريخ العثماني. فقد كان الاداريون خارج العاصمة يأتون في العهود السابقة من السلك العسكري والسلك المدني على السواء، وكان مشيرو الجيش في المناطق المختلفة من أراضي الامبراطورية من "حَمَلَة رتبة الوزارة" أيضا، ولكنهم كانوا يقومون بمهامهم في مركز المنطقة التي تربط عدة ولايات "في مركز الفيلق"، وليس في منطقة الولاية وحدها. كما كانت هناك مؤسسة أخرى اقتضتها الادارة في القرن التاسع عشر، ألا وهي إدارة المدن، أو بمعنى أصح هي إدارات البلديات التي لازالت تكافح حتى اليوم للاستحواذ على حكم المدن. والبلديات، أي الادارات المحلية، مع ما فيها من جوانب إيجابية فهي بسلبياتها ومشاكلها ميراث انتقل الينا من القرن التاسع عشر.

وكانت الادارة العثمانية قبل القرن التاسع عشر تعتمد على آلية مهمتها توفير الحماية وحفظ الأمن، ومن ثم جمع الضرائب، فلم تكن تقنيات ذلك العصر تسمح بفعالية تتعدى ذلك. كما كانت

---

(١) – تجمع الآراء اليوم على أن التنظيم الاداري في فرنسا الثورة واسلوب عمله هو الى حد كبير ما كان موجوداً في فرنسا الملكية، أنظر مقدمة هذا الكتاب: A. de Tocqueville: *l'ancien régime et la révolution,* "Introduction" J.P. Mayer, Paris, Gallimard 1967.

الادارة العثمانية التقليدية تلعب عدا هذه الوظيفة الأساسية دوراً رقابياً وتنظيمياً إلى حدٍ ما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ فالرقابة على نقابات التجار والصناع، وتأمين إعاشة استانبول، والرقابة على أعمال البناء وتنظيمها إنما هي جهود من ذلك القبيل. وكان المجتمع العثماني القديم قد أقام في مجالي الصحة والتعليم نوعاً من التنظيمات ذات النفع العام anonyme؛ ومن ذلك المؤسسات الخيرية العديدة والأوقاف. غير أن إقامة الفروع والشُّعب التي تتولى هذه المهام بشكل منظم داخل الإدارة، وتعمل عليها بشكل مستمر لم تظهر إلاّ في القرن التاسع عشر. ويمكننا هنا أن نقدم المثال الايضاحي على ذلك؛ ففي عهود العثمانيين الماضية كان أمر العناية بقنوات المياه وترميمها في الحجاز منوطاً بعدد من الأوقاف وخزانة الدولة معاً، كما كان يوجد على طريق الحج مؤسسات وأوقاف تُعنى بصحة الحجاج. أما في القرن التاسع عشر فقد تحولت الدولة إلى وضع نظام المحاجر الصحية على طريق الحج، وكانت هذه المحاجر جزءاً من تنظيم صحي شمل كافة الممالك العثمانية، وأدارت الدولة عملية تنظيم جديدة في المجال الصحي، حتى وإن كان على غير رضا الحُجّاج(٢).

فالدولة في القرن التاسع عشر هي التي تقيم المدارس، بل وهي التي تشرف حتى على مدارس الجماعات غير المسلمة، وتُصَدِّق على برامج التدريس فيها، وتضع ضمن هذه البرامج دروساً للغة التركية والتاريخ العثماني، وتُعَيِّن لها المدرسين. ومن ثم لم يعد تنظيم العملية التعليمية شيئاً يُترك لعملٍ خيري بسيط، أو لوقف من الأوقاف يتولاه. وحرصت الدولة على الدعم المادي للطالب وتجهيزه، لاسيما بعد اجتيازه مرحلة التعليم الأولي. ومن الصعب علينا أن نجد دولة معاصرة أخرى كان يُطبق فيها بشكل مكثف نظامُ المنح الدراسية والبيتوته للطلاب بقدر ما كان جارياً في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر. فكأنما انعكس نظام التعليم العسكري على نظام التعليم المدني بشكل متساوٍ. ونرى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تقيم المسارح وتدعمها بالمال، وتقيم المتاحف، وتجمع الكتب والآثار القديمة، وتقوم بالحفريات الأثرية. وهي تفعل ذلك ليس فقط من أجل "حركة التغريب"، بل أيضا لتحقيق شيء، أي للرقابة على الآثار القديمة وتنظيمها. وتقوم الدولة بتنظيم التعليم الزراعي لإصلاح التقنيات الزراعية، وتستدعي الفنيين، وتكلفهم باجراء التطبيقات المختلفة. فالدولة هنا تتدخل في مجالات معينة، وتفسح المجال لظهور الصحافة وتراقبها. وينهض رجال الحكم في "عهد التنظيمات" بتشكيل الأجهزة لادارة

---

(٢) - أنظر: Musa Çadırcı, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları*, Ankara 1991, s.309.

الشئون الخارجية وتنظيم العلاقات مع دول العالم. وليس من الصحيح أن نعتبر عام ١٧٩٢ [أي عام قيام السفارات الأولى] هو - كما يدعي البعض- أول بداية للشئون الخارجية العثمانية، أو القول بان الدولة قبل هذا التاريخ كانت منغلقة على العالم؛ فتاريخ الديبلوماسية العثمانية ليس حديثاً إلى هذا الحد.

ومما لاشك فيه أن عهد التنظيمات الخيرية هو بداية الديبلوماسية التركية الحالية، وبداية لجهاز الشئون الخارجية ووضْع تقاليدها. وهي تقاليد تختص بها تركيا وحدها إلى حدٍ ما، لأن الدول التي انفصلت عن العثمانيين لم تنقل هذه التقاليد بقدر الكفاية. والذين قاموا بتوسيع المكاتب التي نهضت بهذه الوظيفة فيما قبل التنظيمات وجعلوها متخصصة وهيأوا المناخ لظهور مجموعة من الكوادر المؤهلة في هذا المجال هم طبقة البيروقراطيين في عهد التنظيمات. والخلاصة أن كل هذه القفزات والترتيبات تتحقق في جو يضيق بالمشاكل، ووسط مناخ تسيطر عليه الأزمة المالية. والحدث الأهم هنا هو تجسيد مبدأ "الشورى" في جهاز متخصص. فعهد التنظيمات يعني في المركز وخارجه ظهور "الهيئات" والمجالس المتخصصة العديدة، وظهور دواوين المحاكم. ونتيجة لهذه التحولات ظهر "البرلمان" في الحياة السياسية ضمن ظروف خاصة بهذه البلاد. وشكلت كل هذه التطورات الوجه الحقيقي الذي لازال - حتى اليوم - موضعاً للنقاش والجدال في التاريخ العثماني خلال القرن التاسع عشر، كما يبدو أن هذا الجدال سوف يستمر طويلاً. لكن الذي يجدر بنا ذكره هو أن الكتابة في تاريخ هذا العهد لا تحتوي معلومات كافية، فالمصادر التاريخية في القرن التاسع عشر لم تُدرس بعد بشكل علمي حتى بقدر ما دُرست به مصادر التاريخ التقليدية، ولم توضع المعطياتُ اللازمة بعدُ حول هذه الفترة.

أولاً- البيروقراطيون في عهد التنظيمات ورجال الاصلاح منهم

إن تنظيم الادارة تبعاً لمقتضيات العصر أمر يجري بريادة كادر بيروقراطي عصري. والواقع أن هذه البيروقراطية ليست شبه مستوردة من الخارج، كما هو الحال في روسيا ايام بطرس الاكبر وكاترينا الثانية، ولاهي ولدت وترعرعت في ظروف خاصة خلال فترة وجيزة. فالبيروقراطية العثمانية في القرن التاسع عشر هي من حيث التكوين الكيفي نتاج للقرن السابق عليه. وعملية التغريب المحدودة التي لم تتلفظ البيروقراطية الحديثة باسمها إنما تعتمد بالدرجة الأولى على تعلم اللغات الغربية، وتعلم قوانين الادارة الغربية عن طريق ذلك، والتعرف على الدساتير العملية الخاصة بادارة الدولة، أي ترجمة القوانين واللوائح الغربية، والكتيبات العملية في الادارة. وكانت قد حدثت تنقية جزئية في "غرفة الترجمة" (ترجمه اوده سى) من الفئة القديمة

المسيطرة عليها، أي من الروم الفناريين، وظهرت فيها وجوه جديدة؛ فكان من بين تلك الوجوه أرمنيون، مثل ساهاك ابرو Sahak Ebro أو مسلمون مثل بلغارزاده يحيى وابنه روح الدين. وكان الباب العالي يقتحم العلاقات الخارجية المتشابكة مثل كل الدول، ويدخل في عملية إقامة الأجهزة. ويعبر أحد الفرمانات السلطانية الصادرة بتاريخ ١٢٧٢هـ (١٨٥٥م) عما يفهمه رجل التنظيمات من الدراسة في اوربا، ولاسيما من تعلم اللغات الأجنبية ومدى الحاجة إليها. فالدولة تحتاج قبل كل شيء إلى الموظفين القادرين على إدارة أعمالها. ولاترى ذلك ضرورة من ضرورات التغريب(٣). وكان البيروقراطي في القرن التاسع عشر، ابتداءاً من إعداد "القانون الأساسي" ١٢٩٣ (١٨٧٦م)وحتى لائحة إحدى وحدات إطفاء الحريق (اطفائيه)، يقوم أولاً بالاطلاع على القوانين والنظم الأوربية في كل مجال، ويترجمها، ثم يقوم باعداد نص للائحة التي يريدها بما يوافق الظروف، ويفتح المناقشة حولها، ثم يضعها في شكلها النهائي. وبقدر معلوماته باللغة الفرنسية كانت تُراجع القوانين العثمانية والتشريعات الاسلامية ونصوص التشريعات الأوربية. وكان يجتمع لاعداد ومناقشة مشروعات الاصلاحات الادارية الضخمة ونصوص اللوائح والنظم كبار البيروقراطيين في عهد التنظيمات الذين لم يكونوا يتفقون في الرأي غالباً. إذ كان من الممكن أن نرى عدداً من الرجال يضطلعون بعمل واحد، مثل مدحت باشا وجودت باشا وفؤاد باشا، بل واكينلي سعيد باشا نفسه.

وأخذت لغة الادارة في التبسط، ويمكننا أن نشهد ذلك في جرائد مثل "تقويم الوقايع" التي كانت تنشرها الدولة، وفي الفرمانات الصادرة ولوائح النظم، وفي الكتب المطبوعة. ولكن الأهم هو تبسيط لغة المكاتبات. إذ أصبحت الالقاب المستخدمة في الوثائق من القِصَر والوضوح بحيث لا تقارن بما كان قبل عهد التنظيمات، وان كانت لغة الكتابة والديبلوماتيقا [علم الوثائق] في عهد التنظيمات لا تزال تحتاج لدراسة واسعة. وبدأت بعض أنواع الخطوط المستخدمة في العهد السابق، مثل خط السياقت والخط الديواني تنسحب من الإدارات الحكومية. ويُفسر التبسط في الخطوط –وإن لم يكن فيها جميعاً– بكثرة عدد الموظفين المعينين، وعدم انشغال الكوادر الوظيفية بأنواع الخطوط كما كان في الماضي. وبنفس الشكل فان استقرار صورة بسيطة من الإملاء العثمانية الموحدة كان من الأمور التي عني بها رجال الدولة والمثقفون في عهد التنظيمات. فمن

---

(٣) – أنظر ارشيف رئاسة الوزراء العثماني (اراده – خارجيه /٢٠ ربيع الأول ١٢٧٢) عن "الأفنديات المقرر إيفادهم إلى أوربا لتعلم اللغة".

شمس الدين سامي إلى ميرزا فتح علي آخوند زاده الآذربيجاني كانت مسألة الابجدية والإملاء موضع نقاش. فلغة الإدارة واسلوب المكاتبة وبساطته كانا بمثابة الدستور عند السلطان محمود الثاني. وكان احمد جودت باشا من رواد التبسيط في اللغة، إذ قدم في النثر ألمع النماذج الأسلوبية في عهد التنظيمات. وعني البيروقراطيون في ذلك العهد باصلاح لغة الكتابة والنثر بوجه عام، وعملوا على تطويره؛ فكانوا هم الجيل الذي وضع العديد من الأدلة في هذا المجال(٤). وانكب البيروقراطيون على الاقتصاد والتاريخ والقانون وغيرها من الفروع في عهد التنظيمات، وكانت لهم فيها ترجمات ومؤلفات. وكانت جريدة تقويم الوقايع وغيرها ضمن الأجهزة التي تعمل على تثقيف الشعب في تلك المجالات. ولم يكن ذلك الأمر محصوراً على المتحدثين بالتركية وحدهم، بل كان ينسحب على كافة الرعايا العثمانيين. ولم تكن الصحافة مجرد وسيلة إخبارية للبلغار والروم والأرمن ثم للعرب، بل كانت مدرسة مفتوحة لتعليم اللغة والتاريخ والجغرافيا(٥).

وتدلنا كل هذه الفعاليات المستنيرة على ظهور فئة مثقفة في عهد التنظيمات، رغم اختلاف فلسفتها في الحياة، أي فئة كانت تريد التحاسب مع البيئة المحيطة بها. فالاصلاحات هي التي جعلت القائمين عليها رواداً لطبقة مستنيرة. وظهرت من بين تلك الطبقة المستنيرة أيضا طلائع المعارضة المستنيرة المنظمة في تاريخ تركيا. وينظر مثقفو عهد التنظيمات بعناية دائمة وشكل منتظم في أدب الشرق وتاريخه قدر نظرهم في أدب الغرب. فلم تستطع إلاّ ترجمة جودت لمقدمة ابن خلدون أن تغطي على شهرة خبير بارع في اللغة العربية ومترجمٍ لها مثل "المترجم عاصم" في القرن الثامن عشر [جرت المحاولة الأولى لترجمة المقدمة على يد پيرى زاده محمد صائب في القرن الثامن عشر]. وعدا الترجمة بدأت تظهر إذن روائع الفكر حول تاريخ الشرق، كما اهتموا في ذلك العصر بالأدب الفارسي، وبشكل أكثر عطاءاً. فبجانب كتب القواعد الفارسية المرجعية يمكننا أن نذكر عدداً كبيراً من "شروح حافظ" يغبطها الايرانيون أنفسهم. وبدأت الترجمات عن اللغات الأوربية، ووُضعت في نفس الوقت معاجم للغات أوربا وكتبٌ لقواعدها، بل وجرى تأليف الكتب الأولى والمعاجم في اللغة الروسية التي وُضعت ضمن مناهج التعليم في الكلية الحربية (حربيه مكتبى) على أيام السلطان عبد الحميد الثاني. وبدأت صناعة المعاجم والموسوعات تدخل مع مثقفي هذا العصر إلى الثقافة التركية من أوسع أبوابها، وعلى شتى

---

(٤)- أنظر: *Tabsıra-i Âkif Paşa,* 4. defa, Konstantiniye 1300, s. 76-77; Ş. Turan, "Cevdet Paşa'nın Kültür Tarihimizdeki Yeri", *Ahmed Cevdet Paşa Semineri,* İstanbul, 1986, s.18-20; *Rifat Paşa, Gülbin-i İnşâ,* İstanbul 1275, s.52; *Mektûbât-ı Sırrı Paşa,* İstanbul 1303.

(٥) - أنظر: İ. Ortaylı "Osmanlılar'da İlk Telif İktisat Elyazması", *Yapıt,* Ekim 1983, s.37-44; İ. Ortaylı, "Tanzimat Devri Basını Üzerine Notlar" *Cahit Talas Armağanı,* Ankara 1990, s.397-404.

المستويات، بحيث يمكنها أن تخاطب الطالب والمثقف. وفي نفس الوقت ترجموا بنجاح اصطلاحات العلوم الاجتماعية والفكر السياسي في اوربا المعاصرة، فرأينا كلمة "وطن" [مقابلاً لكلمة Patria] وكلمات: (بلديه) و (قانون أساسى) و (حُرّيت) و (انقسام ثروت)، أي توزيع الثروة، وغيرها من المفاهيم. واستطاع المفكرون مثل جودت باشا أن ينقلوا مفاهيم مثل: (بُحْران مالى) Crise financiere أي أزمة مالية، ليس فقط إلى التركية العثمانية بل إلى لغات الشرق كله. واصطلاح: "التنظيمات" نفسه واحد من تلك المفاهيم. وهو عَلَمٌ على عهد بعينه. والبيروقراطيون أنفسهم هم الذين وضعوا اسم ذلك العهد، فكان يُستخدم على شكل: "التنظيمات الخيرية". فلا هو انقلاب، ولا هو حتى إصلاح.. بل إنه عهد تنظيم وتقنين واعٍ يعتمد على "مبدأ التدرج" خارج هذين الحدين. فيجدر بنا أن نضع المغزى لاصطلاح "التنظيمات" ليس بالنظر إلى المعاجم، ولكن بالنظر إلى الاستخدام الاصطلاحي له في ذلك العصر. وعندئذ نرى أنه ليس عملية اعادة تنظيم فقط Reorganization ، ولكنه تنظيم لحياة وعهد بأكمله، ونرى – وهو الأهم من ذلك– أنه يعني التشريع. وكان المُشَرِّع الأجنبي G. Young قد خَبَرَ مناخ ذلك العصر، فوضع كلمة Legislation [أي التشريع] مقابلاً لكلمة "تنظيمات" وهي ترجمة صحيحة(٦). فهذا العصر هو عصر وضع اللوائح والقوانين والتشريعات. وواقع الأمر أن الروح العامة لعهد التنظيمات في نظرنا هي ضمان تنفيذ كافة الاجراءات الادارية تطبيقاً لقوانين ولوائح مدونة معينة. فالشخص الموكل بالادارة ملزم تماماً –وهو يحكم الرعايا– بهذه النظم والقوانين. وهذا يعني –بقدر الحيلولة دون فساد الاداريين الذي كان محلاً لكثير من الشكاوى– إعداد دستور يعلمهم حسن الاستقامة وأسلوب التصرف. والدليل على ذلك أن عملية جمع القوانين وتنسيقها عندما بدأت كانت تحمل عنوان: "الدستور". فدولة التنظيمات هي دولة القانون، والقوانين يجري نشرها وإعلانها بشكل منظم، والمفروض على كل شخص أن يلتزم بها. وكان لكل سنجق قبل التنظيمات قانون خاص لادارته، وعلى الرغم من أنه كان يوجد بين هذه القوانين تناظر ووحدة من حيث الأساس إلا أن قانون كل سنجق كان لاينسحب إلاّ عليه. كما كان هذا الأساس سارياً لأجل "بعض الأقلام والمقاطعات" ذات العوائد الضريبية. في حين جرى وضع النظم والقوانين في عهد التنظيمات بمعيار واحد، بحيث تنسحب على كافة الممالك العثمانية، وعلى الرغم من إقرار بعض الأوضاع مثل "اللائحة التنظيمية لولاية الطونه" أحيانا لأجل التطبيقات الإرشادية إلاّ

---

(٦) – أنظر: G. Young, *Corps de Droit Ottoman*, II, 171-172.

أنها خضعت بعد مدة للنظام العام. وكان هناك بعض السناجق مثل جبل لبنان مثلاً، فجرى وضعه ضمن نظام خاص ولائحة تنظيمية مستقلة، ومع ذلك فقد حرصت الدولة ببراعة قانونية على ضمان انسجامه مع نظام الادارة المدنية العامة. وهذا المناخ هو الذي شمل الاداريين والمدارين على السواء، حتى لقد وقع الاعتراض في "مجلس المبعوثان" عام ١٨٧٧م على إصدار قانونين مختلفين للبلديات من أجل "العاصمة وخارجها". كما جرت ترجمة عدد من اللوائح التنظيمية (نظامنامه) إلى اللغات الأخرى عدا التركية، ثم نُشرت وأُعلنت بعناية. فالدولة العثمانية دولة قانون، والجهل بالقانون يجب ألاّ يكون معذرة لأحد، وعلى الجميع أن يلتزم بالقانون. وقد صدر -على سبيل المثال- مرسوم سلطاني يحمل تاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٧٧هـ [٣ يوليه ١٨٦١م] يأمر بتأدية النفقات اللازمة لأجل ترجمة "لائحة الأعشار" إلى اللغة اليونانية ونشرها. كما حرصت الدولة بوجه خاص على صدور قانون المالية وقانون الأراضي بكافة لغات الأهالي في الأمبراطورية، وجرى تشجيع وتكريم الذين قاموا بهذه الترجمة(٧). وحرصت الدولة على عدم عقاب الناس بغير قانون أو الإجحاف بهم، وهناك العديد من الأمثلة حول تجنب عقاب الاداريين العاملين خارج عاصمة الدولة، من كافة الدرجات، ممن أخلوا بحقوق الرعايا(٨). فقد كان من أهم الأمور التي تجنبتها الدولة في عهد التنظيمات أن يتمتع الاداري بصلاحيات غير عادية تعلو فوق القانون. وكان هناك في ذلك العهد من يدافع - ليس عن الحقوق البرلمانية التقليدية- ولكن عن القانون نفسه، وعن روحه والحقوق الطبيعية الناجمة عنه، والمثال على ذلك صادق رفعت باشا(٩).. فعهد التنظيمات إذن قد ضمن معاونة المرؤسين للادارة ومشاركتهم في ركبها إلى حدٍ ما، وليس إبعادهم عنها.

ثانياً- عهد التنظيمات والنظام المالي المركزي

لا شك أن عهد التنظيمات هو العهد التاريخي الذي جرت فيه أهم محاولات الاصلاح الواعية على طريق المركزية المالية. ورغم أن هذه النية وتلك المحاولات كانت تتعرض للانقطاع أحياناً كثيرة، ولم تتحقق المركزية المالية من خلال تنظيم الهياكل والتقنيات المالية، إلا أنها قطعت شوطاً طويلاً في تقنيات المحاسبة وتقنيات الميزانية وتعليم البيروقراطية المالية على

---

(٧) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (اراده - خارجيه رقم ١٠٣٠٨ بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٧٧، واراده داخليه رقم ٤٧٩٢٣ بتاريخ جمادى الآخرة ١٢٩١ حول ترقية نيقولا نقاش افندى عضو مجلس ادارة ولاية سوريا إلى الدرجة الثانية تقديرا لقيامه بترجمة قانوننامة الأراضي إلى اللسان العربي.

(٨) - أنظر: İ.Ortaylı, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı*, İstanbul 1987, s.77.

(٩) - أنظر: E. Kuran, "Osmanlı İmparatorluğu'nda İnsan Hakları ve Sâdık Rifat Paşa", *Türk Tarih Kongresi*, VIII/2, Ankara 1981, s.1452.

السواء؛ إذ جرى ربط بعض الأقسام في الادارة المالية بنظام تصاعدي سليم، واستطاعت نظارة المالية أن تثبت وجودها نحو أواخر القرن، وتصيغ تقاليد خاصة بها في ذلك المجال. والشيء المؤسف في تاريخ المالية التركية أن الجهاز الذي كان يتولى إجراء عمليات التجديد والتحديث مثل: تطوير تقنيات المحاسبة والميزانية طبقا لمقتضيات العصر، وتسجيل موارد الدخل وأبواب الانفاق في البلاد، وطرح الضرائب وتحققها باسلوب سليم، والارتفاع بمستوى عمليات تحصيل الديون ومتابعتها، هو إدارة الديون العثمانية التي عُرفت باسم "لجنة الديون العموميه" (ديون عمومية قومسيونى) والتي كانت مكاناً لتعلم تلك العمليات وتلقي تلك المعلومات. فهذه الادارة التي أقيمت للدائنين الدوليين بقرار صدر في ٢٨ محرم ١٢٩٩هـ [٢٠ ديسمبر ١٨٨١م] كانت تقوم بوضع تقنيات الحصر والمتابعة السليمة من أجل تحصيل الديون العثمانية، والاشراف على بعض خدمات الأشغال العمومية، والرقابة على مصادر الواردات المرصودة ضماناً على الديون، وهي الادارة التي علّمت الماليين الأتراك العاملين فيها هذه القواعد والأصول. وليس من المصادفة أن يعمل في ذلك التنظيم بعض رجال المالية المهرة الأتراك مثل جاويد بك. ولا شك أن الاجراء المبدئي اللازم عمله لكي تدور عجلة نظام مالي هو حصر المصادر أولاً؛ أي التعرف باسلوب صحيح على مصادر الدخل والمصادر التي تُفرض عليها الضرائب، مثل تعداد السكان، وتسجيل الأراضي وتعداد الثروة الحيوانية وغيرها. فقد كان واضحاً أن عملية تسجيل الأراضي والعقارات والمزوعات في الممالك العثمانية قد بليت خلال القرون العدة الماضية، بعد أن كانت عملية فنية ناجحة في زمانها، وأن مثل هذه السجلات لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات المالية والإدارة الحديثة. أما الادارة العثمانية في القرن التاسع عشر فقد أقدمت على تلك العمليات، واضعة في الاعتبار ايجاد مصادر أخرى أوسع للواردات. والواقع انه ليس من السهل القول إن تلك العمليات كانت جهود حصر ناجحة بقدر ما كان في النمسا، أو حتى في روسيا القيصرية. ولكننا إذا وضعنا في الاعتبار أن القوائم التي يمكن من خلالها حصر أراضي وممتلكات الامبراطورية وحصر عدد سكانها لم يجر عملها -كما ذكرنا- منذ عمليات التسجيل في العهود السابقة لتبين لنا أن عملية تعداد السكان الواسعة التي تجري منذ عهد السلطان محمود الثاني(١٠) وتسجل الأراضي والثروة الحيوانية كانت بمثابة خطوة مهمة على طريق الانتقال إلى نظام مالي مركزي حديث. كما أن جمع الأوقاف أيضا في ذلك العهد تحت إدارة واحدة كان عملية من هذا

---

(١٠) - أنظر: Mahir Aydın, "Sultan II. Mahmud Döneminde Yapılan Nüfus Tahminleri", *Sultan Mahmud ve Reformları*, İstanbul 1990, s.81-101.

القبيل نُقلت عن مصر. والدليل على ذلك أن تعداد عام ١٢٤٨هـ (١٨٣٠م) كان مهماً من هذه الناحية(١١).

والأساس أن البيروقراطية على امتداد القرن الثامن عشر كانت قد طوّرت بعض الاشكال من التنظيم الحديث في تقنيات جمع الضرائب. وقد جرت تلك الأمور من خلال توسيع نظام الالتزام اكثر واكثر، واستحداث وحدات مالية أو أقلام ذات ادارة ذاتية. ونذكر على سبيل المثال: "خزانة جيش العساكر المنصورة" (منصوره خزينه سى)، و"خزانة الرديف" (رديف خزينه سى)، و"الخزانة العامرة" (خزينهء عامره).. والهدف هو حماية الموارد من التقلباب، وتوقع ذلك قبل حدوثه، ثم القدرة على مواجهة نفقات الاصلاح العسكري، وهو أمر شاهدناه كثيراً في تاريخ المالية؛ فقد اتجهت دول اوربا الحديثة أيضا في العصور الماضية لهذا النوع من التطبيقات. والواقع أن عهد التنظيمات نفسه رافق أزمة سياسية وعسكرية ومالية. فلما كان هدف البيروقراطيين آنذاك هو تدعيم القدرة المالية للدولة وترشيد رقابتها المركزية فالأمر يقتضي زيادة الضرائب ولكن مع الحصر الصحيح للموارد الضريبية لأجل ذلك، وتحصيل الضرائب القانونية، وتمكين خزانة الدولة بهذه الوسيلة من الحصول على موارد أكثر.

والخلاصة أن الأمر كان يقتضي زيادة الحاصلات في البلاد وتأدية الأهالي للضرائب ما داموا يعيشون ميسورين في ظل الادارة الشرعية، وإثراء خزانة الدولة بهذه الطريقة. ومن ثم يقتضي أيضا ان يكون الانفاق منظماً بنفس الأسلوب، فلا يكون إلاّ في أبوابه اللازمة، وتبعاً لمتطلبات الاصلاح الاداري والعسكري في حدود الاصول القانونية والرقابة.

وأنشئت نظارة المالية (أمور ماليه نظارتى) على أيام السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٨م لتحل محل الدفتردارية (دفتردارلق) القديمة. فكان لها غايتان، الأولى إلغاء التعدد في خزائن معينة أنشئت قبل ذلك لمواجهة نفقات معينة في الدولة، وجمع الواردات والنفقات -ما أمكن- في خزانة واحدة؛ والثانية هي توحيد جهاز الرقابة على عملية فرض الضرائب وتوزيعها وجبايتها في الولايات الأخرى خارج المركز، والحيلولة دون الانحرافات والظلم وزيادة الواردات. وهكذا مع ربط أجهزة الولايات باجهزة المالية المركزية يعاد تنظيمها من جديد، حتى يمكن لعملية الهيكلة تلك أن تساعد على إعداد ميزانية للدورة المالية التالية. فقد أمكن ابتداءاً من عام

---

(١١) - أنظر: Yavuz Cezar, *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişik Düzeni,* İstanbul 1986, s.289-290.

١٨٤٦/٤٧ إعداد مشروع ميزانية كل عام(١٢). ولا شك أنها وان لم تتحقق في الحال فان "لائحة الميزانية" الخاصة بعامي ١٨٥٥م و١٨٧٤م و "قانون اصول المحاسبة العمومية" (إصول محاسبهء عموميه قانونى) الذي ظل نافذاً مدة طويلة [عملت به حكومة الجمهورية ويعد واحداً من أحجار الأساس في تاريخ مالية تركيا] قد جرى إعداده في ١٤ شباط ١٣٢٧ (رومي) (٢٧ فبراير ١٩٠٩م) ودخل بعدها حيز التنفيذ. والنقطة التي وقع التركيز عليها في مالية عهد التنظيمات هي البدء في مرحلة تؤدى فيها الضرائب نقدياً وعلى أسس موحدة، بدلاً من نظام الضرائب العينية أو الخدمة مقابل الاعفاء من الضريبة. ولا شك أن هذا النظام كان عصرياً؛ غير أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد حالت دون تحقيق مثل هذه الآلية. فقد كان إلغاء أنواع الوظائف التي يقوم بها بعض الناس مقابل الاعفاء من الضرائب، مثل حراسة القناطر والجسور مثلاً سبباً في استياء فئة عريضة من الناس، ولهذا رأت الدولة الاحتفاظ بقسم من تلك الوظائف.

وبدأت عملية هيكلة المالية بإنشاء "نظارة الامور المالية" أولاً في عام ١٨٣٨م بدلاً من نظام الدفتردارية (دفتردارلق)، ثم جرى التأكيد على هذا النظام مرة أخرى عام ١٨٤١م وبشكل قاطع(١٣). وفي عام ١٨٤٢م استحدثت الدولة دفترداريتي الأناضول والروملي بدلاً من الموظف الثاني الذي يحمل اسم "مستشار المالية". (ماليه مستشارى). ولا زال ذلك التقليد مستمراً إلى اليوم في كافة الولايات من خلال الدفتردارين الذين يعملون إلى جانب الولاة، ويمثلون أرفع موظفي المالية. وقد طوّرت إدارة التنظيمات ذلك التركيب. أما هيئة تفتيش المالية المركزية والقضاء المالي فقد ظهرت بين عامي ١٨٦٢-١٨٦٥م من خلال التعديلات المستمرة، وهي متمثلة في "ديوان المحاسبات" (ديوان محاسبات) الذي يقابل عند الفرنسيين Cour des Comptes. وكانت وظيفة هذا الديوان ابداء الرأي في المسائل المالية، وإعداد تقرير عن الوضع المالي يُقدم الى السلطان بواسطة الصدر الأعظم. وكان الديوان عقب فحص حسابات المحاسبين يُصدر الحكم "بعدم خلو الذمة" أو "البراءة"، كما كان في حالة تأكده من وقوع جرم كالتزوير أو الأختلاس يعرض الوضع على نظارة المالية، ويُعلن الصدارة العظمى من أجل محاكمة المذنب أمام هيئة "شورى الدولة "ومجالس الادارة(١٤). وبذلك كان الديوان واحداً من انجح أجهزة الرقابة المالية

(١٢) – أنظر: Tevfik Güran, *Tanzimat Döneminde Osmanlı Maliyesi,* Ankara 1989, s.12 vd.

(١٣) – أنظر: Abdüllatif Şener, *Osmanlı Vergi Sistemi,* İstanbul 1990, s. 26.

(١٤) – أنظر: İbrahim Hakkı, Hukuk-ı İdâre, s.273.

المركزية، وخطوة على سبيل التطور. وحاولت الدولة في الولايات خارج العاصمة أيضا أن تقوم بعملية تنظيم في المجال المالي.

فقد كان الجاري قبل ذلك في الولايات خارج المركز أن يجري طرح الضرائب برأي كبار القوم في الولاية، ورأي رئيس الطائفة غير المسلمة وعمدتهم (قوجه باشى)، ثم يجري جمعها من قبل الملتزمين، أما الآن فقد ألغي هذا الأسلوب، واتجهت الدولة إلى النظام الجديد. فالى جانب المحصلين ذوي الصلاحيات غير العادية المرسلين من العاصمة إلى مراكز الايالات (الولايات) ومراكز السناجق ينضم إليهم عدد من ممثلي الأهالي والرؤساء الروحانيين للطوائف والقائد العسكري في المنطقة وغيرهم من المسئولين الآخرين ليشكلوا "مجالس التحصيل" (محصللق مجلسلرى) التي يجري تكليفها بمهمة طرح الضرائب وتوزيعها وتحصيلها [والواقع أن صلاحياتها ومهامها كانت على نطاق أوسع يتعدى ذلك الهدف]. وإلى جانب المحصّل الذي يجري تعيينه في مجلس التحصيل الذي يتشكل بموجب لائحة تعليمات (تعليماتنامه) يجري إصدارها، وإلى جانب مساعديه كان ينضم إليهم قاضي المنطقة ومفتيها وقائدها العسكري والرؤساء الروحانيون وستة من الوجهاء فيها يجري انتخابهم. وفيما يتعلق بأسلوب تشكيل مجالس التحصيل فقد أشارت إليه لائحة النظام التي أعدها "مجلس الأحكام العدلية" (مجلسِ أحكامِ عدليه) في البند الأول منها؛ إذ يشترط في الشخص المرشح لهذه المهمة أن يكون من المعروفين بالعقل والعفة والاحترام في منطقته. فكان المرشح يذهب أولاً إلى المحكمة لتسجيل اسمه، ثم يُعرض بعدها لتصويت الناخبين. أما الناخبون أنفسهم فكان يجري تحديدهم عن طريق القرعة، خمسة أشخاص من كل قرية تتبع القضاء، مع عشرين إلى خمسين شخصاً من ذوي الأملاك الواعين العقلاء من مركز القضاء نفسه. وهؤلاء الناخبون يجتمعون في مكان، ويُعرض عليهم المرشحون فيه، فكان الناخب الذي يريد مرشحاً يقف إلى جواره، أما من لا يريدونه فيقفون في جانب آخر. والمرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات يجري انتخابه، أما إذا تساوى عدد الناخبين فتجري القرعة الشرعية بينهم. ولا شك أن هذا الأسلوب الانتخابي الذي تقرر بلائحة نظام كان بعيداً عن تحقيق مشاركة أوسع من القاعدة(١٥). كما كان واضحاً أنه لم يكن مطبقاً على نطاق واسع، ولم يجر تطبيقه بالطريقة الواجبة. وقد أشار المراقبون المعاصرون إلى أن المنتخبين كانوا إما من الأشخاص الذين يعينهم الآمر المدني هناك، وإما من الأشخاص الذين يختارهم رؤساء الطوائف غير المسلمة، أو من وجهاء المنطقة

(١٥) – أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (جودت- داخليه / رقم ١٦٦٠٢ بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٥٦)، وانظر أيضاً: Abdurrahman Vefik, *Tekâlif Kavâidi*, II, İstanbul 1329, s. 37-38.

المتفاهمين مع كبار الموظفين فيها(١٦). وقد رأت الدولة أن التفاهم مع الأهالي وتسيير الأمور عن طريقهم أمر لا يمكن التغاضي عنه. ولسوف تلجأ الدولة بشكل واسع لهذا النظام الذي كان يجري تطبيقه في جزيرة قبرص [المجلس المعروف باسم demogerentos] وفي مدن مثل فوسْكوبوج في البلقان خلال العهد العثماني التقليدي.

ولما لم تُحقق تجربةُ التحصيل (محصللق) ما كان يُرجى منها زاد الاتجاه هذه المرة نحو المركزية، واتجهت الدولة إلى سلطة الوالي في الولاية، وإلى أسلوب تطبيق مشابه في السناجق والأقضية. وكانت النتيجة أن استقر التدرج الوظيفي hiérarchic الاداري بالتعاون أيضا مع الممثلين المحليين ولكن مع فرض ثقله عليهم. وكان من الواضح أن عملية طرح الضرائب وتوزيعها وتحصيلها التي تشكل أساس المالية ليست أمراً يمكن تنفيذه أو التغلب عليه مع أهالي كل منطقة من أول مرة، ومن ثم عادت الدولة إلى نظام الدفتردارين ومديري المال الذين كانوا يمثلون البيروقراطية المركزية في السناجق والقصبات داخل الولايات. واستمر العمل بنظام الالتزام، وفَضّلت الدولة قيام الادارة بتحصيل واردات أقسامها المعينة، ثم حساب النفقات والمصاريف الجارية اللازمة، وارسال الزائد منها إلى الخزانة المركزية. فقد كانت الجمارك مثلاً تقوم بتسديد مصاريفها ورواتب موظفيها من الواردات التي تقوم بتحصيلها، ثم ترسل المتبقي بعد ذلك إلى الخزانة. والواقع أن الولايات لم تكن إلاّ مكاناً تجتمع منه الواردات، أي بدل الاعشار وضريبة الأغنام والبدل العسكري وغير ذلك، ثم تجري فيه عمليات سداد الرواتب والنفقات [مثل نفقات الأمن والمعارف والأشغال العمومية]، فهي إلى درجةٍ ما تحت رقابة الحكومة المركزية، ولكنها وحدة ذات ادارة مستقلة من الناحية المالية. ومع هذا فان هذه الهيكلة تُعد مرحلة مهمة على طريق الانتقال إلى النظام المالي المركزي. وكان من أهم العقبات في إقامة نظام مالي مركزي هي الاستدانة الخارجية التي اضطرت إليها الدولة في أعقاب حروب البلقان في القرن التاسع عشر بوجه خاص، ولا سيما ما ظهر بعدها بسبب بعض التكاليف، مثل الضمانة على الكيلومتر المطلوبة في مقابل قيام أصحاب رؤس الأموال الأجنبية بانشاء البنية التحتية للسكك الحديدية، ثم قيام لجنة الديون العمومية بوضع يدها باسم الدول الدائنة على بعض موارد الدخل، ولا سيما ضريبة الأعشار في بعض الولايات. صحيح ان البيروقراطيين الماليين الأتراك تعلموا الأساليب الجديدة من هذه اللجنة الأجنبية في مجالات مثل التقنية المالية والرقابة، وذلك بسبب تحصيل هذه الموارد من

---

(١٦) – نقلا عن اوبيسيني Ubicini أنظر:
Halil İnalcık "Tanzimatın Uygulanması" Belleten 112, Ankara 1964, s. 627.

مصادرها، غير أن استقلالية الدولة، ووضع هيكلة مالية مركزية واستقرار أساليبها قد تعرضت كلها بسبب ذلك لأضرار جسيمة.

وكان هناك إجراء مهم في أمر المركزية المالية تحقق في مجال النقد والمصارف. فقد عزمت الدولة على سك العملات المتداولة تبعاً لعيار واضح، وضمان تداولها تبعاً لسعر رائج معين، وطرح البنكنوت بالقدر الذي يقابلها، وتحرير الصرافة من الصرافين، وخاصة بعد عام ١٨٦٠م، واقامة سوق عصرية للاقراض. ولاجدال أن كلتا المحاولتين لم يكتب لهما النجاح. فامتلاك أحد البنوك للصلاحيات بطبع البنكنوت كما هو الحال في أوربا ثم زيادة سرعة النقود المتداولة وبالتالي زيادة تأثيرها المضاعف multiply effect كانت أموراً لم تنجح الدولة العثمانية في تحقيقها حتى عن طريق التدابير القهرية خلال الحرب العالمية. ومع انتشار استخدام النقود المعدنية المسكوكة بعيار موحد منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني فقد ظلت كافة أنواع السكة الفضية والذهبية المحلية والاجنبية في التداول داخل البلاد. وأعطيت صلاحية طبع البنكوت للبنك العثماني Banque Imperial Ottomane وهو مؤسسة ذات رأس مال أجنبي، ولم تفلح الحكومة في السيطرة على مسألة الاصدار. وهذا الأمر قد لوحظ مع التجارب المريرة أيام الحرب والأزمات. أما عن تجارب الصرافة المحلية فقد تحققت عام ١٨٤٧ في بنك القسطنطينية Banque de Constantinople الذي أقيم بامتياز مُنح لاثنين من الصرافين هما اليون Aleon وبالتازي Baltazzi، غير أن البنك في عام ١٨٥٢م أوقع الدولة في خسارة قدرها ٦٠٠,٠٠٠ ليرة ثم أفلس. أما الصناديق التي بدأها مدحت باشا في نيش عام ١٨٦١م وعمل على انتشارها بعد ذلك في ولاية الطونة فهي على الرغم من أنها كانت البداية للصرافة الزراعية نوعاً ما إلاّ أنها لم تفلح في تأسيس آلية مركزية في الامبراطورية للنقد والاقراض تعتمد على رؤس الأموال المحلية. ولا شك أن سيطرة البنوك الاجنبية في هذا المجال كانت من مظاهر النقص في اقتصادات عهد التنظيمات، وبذلك ظلت المالية العثمانية بعيدة عن أهم الأجهزة المركزية، أي عدمت الرقابة على آلية الاصدار والاقراض. ولا مفر في نظام يعجز عن الرقابة على الحياة الاقتصادية وتتعثر جهوده نحو المركزية فيها من أن تتعثر وتتعطل بقية الاصلاحات المركزية الأخرى.

ثالثاً - الحكومة المركزية [الباب العالي]

يُنعت عهد التنظيمات بأنه عهد سادته ديكتاتورية الباب العالي على الحياة البيروقراطية، ويعني لفظ الديكتاتوري هنا سيطرة البيروقراطيين وحدهم في الباب العالي على الإدارة، وتراجعَ مقام السلطنة إلى الدرجة الثانية في ظل شخصية السلطان عبد المجيد الطيعة. والواقع ان البيروقراطيين في عهد التنظيمات لم يكونوا فرقة أو مجموعة أو لجنة متماسكة تستطيع وضع

نظام ديكتاتوري، بل كانت تتشكل الحياة البيروقراطية آنذاك من الخبراء في شئون الدولة ورجالها المحنكين، فقد بلغ تقدم فئة البيروقراطيين الذين بدأوا يحتلون مواقع النشاط الإداري منذ معاهدة قارلوفجه في الماضي ذروته في عهد التنظيمات. وكان تحويل ادارة الدولة إلى المركزية والاضطلاع بالنشاط التشريعي أموراً تسير في القسم الأعظم منها بفضل المجالس والهيئات التي تشكلت في الباب العالي. وهكذا ظهرت المجالس المتخصصة بينما أخذت وظائف الديوان الهمايوني صاحب اليد الطولى في العصور السابقة تتضاءل في القرن الثامن عشر وتتعثر اجتماعاته، وكانت تلك المجالس من السعة والقدرة على الانجاز بحيث لا تقارن به. وواقع الأمر أن "مجلس التنظيمات العالي" (مجلس عالىء تنظيمات) قد ظهر كجهاز منافس لـ "المجلس الأعلى للأحكام العدلية" (مجلسِ وَالاى أحكام عدليه)، وكان كثيراً ما تتضارب وظائفهما، فتلاشى مع الوقت مجلس التنظيمات، بينما دخل الثاني مرحلة التخصص، ثم تفرعت عنهما الأجهزة التي لازالت مستمرة حتى اليوم. والحق أن عهد التنظيمات هو العهد الذي ظهرت فيه النظارات [الوزارات]، وبدأت فيه عملية الاختصاص في الحكومة المركزية. ولكن من ناحية أخرى كانت المجالس التي أشرنا إليها تعمل في الباب العالي وكأنها فوق هذه الوزارات، فهي أجهزة شبه استشارية وشبه تشريعية وشبه رقابية. والنقطة التي طالما طال الجدل حولها أن المجالس هي التي شكلت نواة البرلمان الأول عام ١٨٧٧م(١٧).

وهذا – لا شك – حكم لايستهان به من ناحية أساليب العمل وأصول الرقابة والمناقشة ووضع التشريعات، ولكن على الرغم من كل شيء فان مجلس المبعوثان عام ١٨٧٧م شيء والبرلمانات الأخرى شيء آخر. ففي مجلس المبعوثان لعام ١٨٧٧م نرى تشابهاً كبيراً بينه وبين مجالس الادارة في الولايات، سواء كان من ناحية تشكيل الأعضاء أو أصول المداولة أو الجو العام. وتذكرنا مجالس الباب العالي بمجالس الشيوخ والكوليجيومات Collegium في أوربا في العهد الباروكي، وفي روسيا على أيام بطرس الأكبر. إذ كانت تتشكل تلك المجالس من أعضاء يتبعون الحاكم أو الوكيل المطلق عنه، فهو الذي يقوم بتعيينهم، بينما يأخذون هم مكانهم ضمن القوة التنفيذية تابعين للحاكم أو عاملين باسمه، وهم الذين يقومون على تنفيذ الاصلاحات، وهم الباحثون الناقدون أكثر من كونهم هيئة إدارية أو تشريعية مستقلة. والواقع أن أهم المظاهر في الادارة المركزية ابان عهد التنظيمات هي كثرة المجالس الاستشارية والتنفيذية، أي التركيب الذي

---

(١٧) – أنظر: T. Zafer Tunaya, Siyasal Müesseseler ve Anayasa Hukuku, İstanbul 1975, s.325.

يعرف باسم Polysinodie consultative. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت "هيئة الوكلاء" (هيئت وكلا) أي مجلس الوزراء بالاصطلاح الحالي، لتكون جهازاً لحكومة مركزية قوية ذات صلاحية، إلاّ أنها كانت وكأنها مجلس ليس له صلاحيات بارزة بالقياس إلى المجالس المذكورة. فهيئة الوكلاء هي من حيث الأساس جهاز "استشاري/تحضيري"، أو بتعبير آخر فان قرارات هيئة الوكلاء انما تدخل حيز التنفيذ بارادة السلطان [الارادة السنية] وتصديق منه [بعد موافقة شيخ الاسلام في الأمور الدينية]، وعندئذ تصبح في حكم القانون [الواجب الاتباع]. ومن ثم يمكننا القول إن قرارات هيئة الوكلاء التي اقترنت بارادة السلطان [الارادة السنية] كانت في حكم القانون، وأن قراراتها الأخرى حتى التي يتصف منها بصفة "الاجراء التنظيمي" كانت تُعامل معاملة القانون، ومن ثم لم تكن الاختلافات في النظام بين الاجراءات الادارية والقوانين واضحة بارزة في التشريع العثماني خلال ذلك العهد.

وقد لوحظت الزيادة في عدد أعضاء هيئة الوكلاء خلال الفترة الواقعة بين التنظيمات (١٨٣٩م) والمشروطية الأولى (١٨٧٦م). فكانت تضم الهيئة -إلى جانب القائد العسكري العام (سَرْعَسْكر) وشيخ الاسلام ورئاسة الصدر الأعظم -ناظر البحرية وناظر الخارجية وناظر العدل وناظر المالية وناظر التجارة وناظر الأشغال العمومية وناظر الضبطية وناظر الأوقاف، كما كانت تضم مستشار الصدارة ورئيس مجلس شورى الدولة وأمين الرسومات وناظر الدفتر الخاقاني.

وهيئة أو مجلس الوكلاء الذي عُرف في التاريخ أيضا باسم "مجلس الوكلاء الخاص" (مجلس خاص وكلا) قد اتضحت معالمه في عهد السلطان عبد العزيز. وكان من أهم المجالس التي ساعدت على وضع التشريعات هو "المجلس الأعلى للأحكام العدلية" (مجلسِ وَاَلاَى أحكام عدليـه) الذي تأسس عام ١٨٣٧م، والوظيفة الأساسية لهذا المجلس وضع التشريعات [القوانين والنظم واللوائح والمراسيم الحكومية]، كما كان يمتلك صلاحية التحكيم القضائي والاداري، وظل يعمل في إعداد مشروعات القوانين خلال عهد التنظيمات حتى انقسم إلى قسمين عام ١٨٦٨م، أحدهما مجلس "شورى الدولة" الذي لازال يواصل أعماله حتى اليوم تحت اسم جديد هو دانشتاي DANIŞTAY، والثاني هو "ديوان الأحكام العدلية" (ديوان أحكام عدليه) الذي يمثل الشكل الأول للجهاز الذي يُعرف اليوم باسم YARGITAY [أي المحكمة العليا أو محكمة النقض والتمييز Supreme Court]. وهناك أيضاً المجلس الأعلى (مجلسِ وآلا) الذي يتشكل من رئيس وعشرة أعضاء وكاتبين يجري تعيينهم من قبل السلطان فكان يشارك فيه بعض رجال الدولة، مثل الصدر

الأعظم والقائد العسكري العام وناظر التجارة ومشير الضربخانة وناظر الخارجية ومشير المابين الهمايوني وغيرهم.

وكان يوجد إلى جانب المجلس الأعلى مجالس عليا أخرى متعددة تتولى التجهيز للأعمال المهمة، ويناط أمرها بالنظارات. ففي عام ١٨٣٦م جرى تشكيل "مجلس الشورى العسكري" (دار شوراى عسكرى) لتنظيم شئون الجندية والتفتيش عليها، وتَشَكَّل لشئون المدفعية والبحرية مجلسان، هما "مجلس الطوبخانة العامرة" (مجلسِ طوبخانهء عامره) و "مجلس البحرية" (مجلسِ بحريه)، وتشكل عام ١٨٤٥م "مجلس المعارف العمومية" (مجلسِ معارفِ عموميه) للنظر في شئون التعليم، وتشكل "مجلس المالية" (مجلسِ ماليه) و" مجلس الزراعة" (مجلسِ زراعت) ليكونا تابعين لنظارتي المالية والزراعة، كما تشكل "المجلس العالي للتنظيمات" (مجلسِ عالىء تنظيمات) ليكون جهازاً مساعداً لمجلس الوكلاء [مجلس الوزراء]، وهو الذي جرى تأسيسه قبل ذلك عام ١٨٤٥م، ولكنه انضم من جديد عام ١٨٦١م إلى المجلس الأعلى (١٨). وكان المجلس الأعلى في الوقت ذاته جهازاً عاليا للمحاكمات، فقد كان يتولى – إلى جانب مهمة النقض والتمييز – محاكمة كبار موظفي الدولة، بل وينظر أحيانا في دعاواهم القضائية. والمثال على ذلك أنه أصدر حكماً بتأديب جلال بك ابن علاء الدين باشا بدعوى أنه أهان زوجته(١٩). أضف إلى ذلك أن المجلس كان يضم أعضاءاً آخرين غير أعضائه، بل وكان بمثابة نظارة [وزارة]، وهذا الأمر جعله جهازاً يتعدى كونه مجلساً. والمجلس الذي ذكرناه باسمه المختصر: المجلس الأعلى (مجلس وآلا) ظل المجلس الوحيد بعد إلغاء "المجلس العالي للتنظيمات" الذي ظهر كمنافس له بعد مدة عام ١٨٥٤م ثم ألغي عام ١٨٦١م. أما في عام ١٨٦٨م فقد انقسم إلى قسمين، فانبثق عنه مجلس "شورى الدولة" (شوراى دولت) و "ديوان الأحكام العدلية" (ديوان احكام عدليه) ليكونا جهازين مهمين في اصدار القرارات التشريعية والاستشارية، وكلاهما كما ذكرنا سالفاً قد شكّلا الأساس في جهاز القضاء الاداري المعروف اليوم باسم "المحكمة الاستشارية" DANIŞTAY ، والأساس في جهاز المحاكمة القضائية المعروف اليوم باسم "محكمة النقض" YARGITAY. والوظيفة الاساسية التي تناط بمجلس شورى الدولة هي إعداد ومراجعة لوائح النظم مثل المجلس المعروف باسم Conseil d' Etat في فرنسا، أما المجلس الثاني، فكانت وظيفته أنه أعلى الأجهزة في المحاكمات

(١٨) – أنظر الرسم البياني لهذا التطور في:
Mehmet Seyitdanlıoğlu, *Meclis-i Vâlâ-yı Ahkâm-ı Adlîye*, (رسالة دكتوراه لم تطبع), Ankara 1991,s.137.

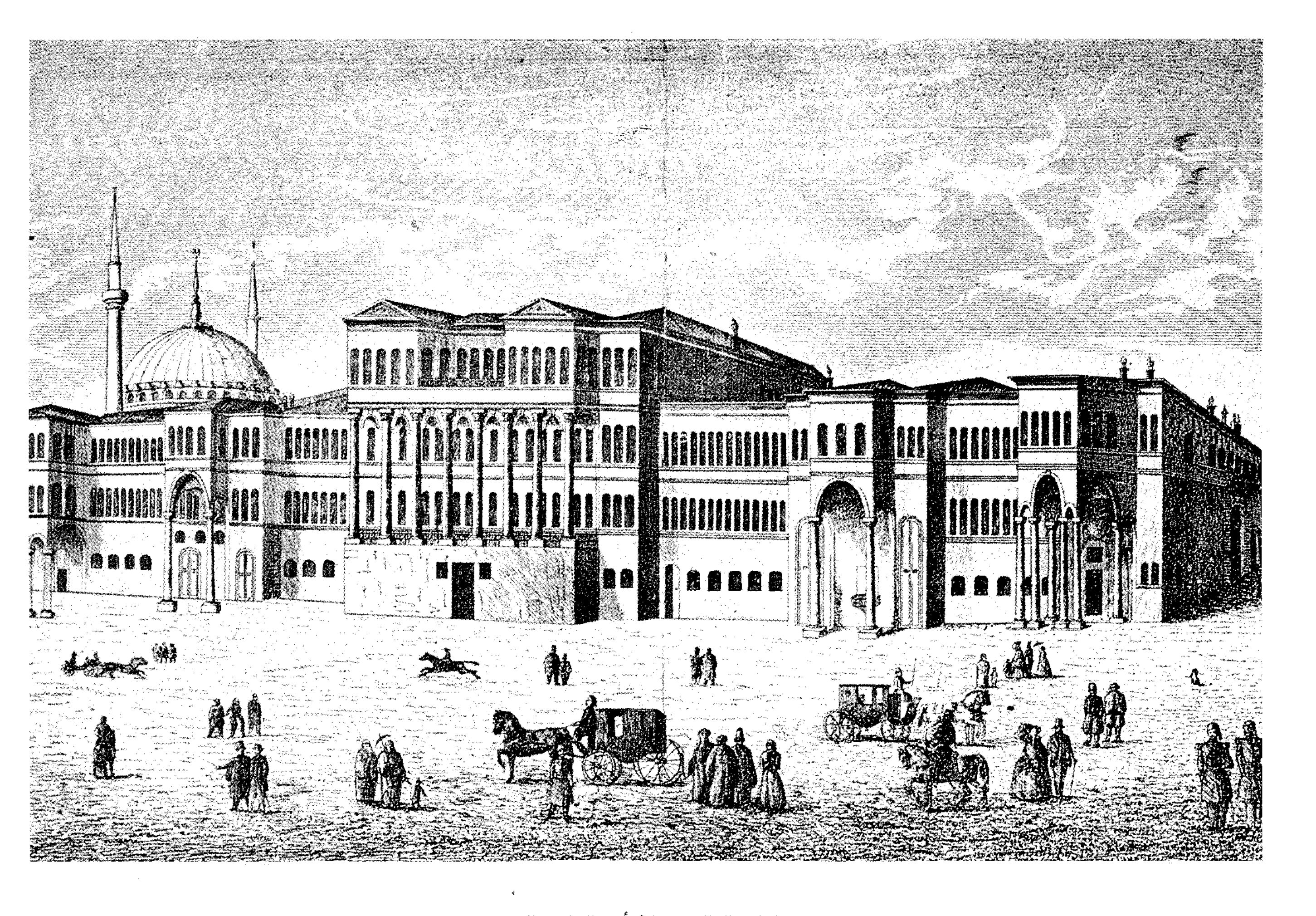
(١٩) – أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني: (İ.M.V., nr. 42341).

القضائية في الدولة. وكان ديوان الأحكام العدلية هو مرجع النقض للمحاكم النظامية (نظاميه محكمه لرى) التي تأسست آنذاك (١٨٦٩م). أما مجلس شورى الدولة فكان هو الجهاز التشريعي الاستشاري في مجال الادارة، وجهاز المحاكمة الادارية في الوقت ذاته، حتى وإن قصر عن هذا الجانب.

وقد أجرت الدولة عدة تعديلات على هيكل مجلس شورى الدولة من خلال اللوائح التي صدرت أعوام ١٨٦٨، ١٨٧٠، ١٨٧٢، ١٨٨٨، ١٨٩٧، ١٩٠٨م. وأدت هذه التعديلات إلى اتساع مجال عمله أحياناً أو تحديدها أحيانا أخرى. ومع ذلك يمكننا أن نوجز وظائف هذا المجلس في إعداد القوانين والنظم والقرارات التي يكلف بها، والفصل في القضايا بين الحكومة والأفراد، والنظر في محاكمة موظفي الدولة، والفصل في الخلافات على الصلاحية بين السلطات القضائية والإدارية.

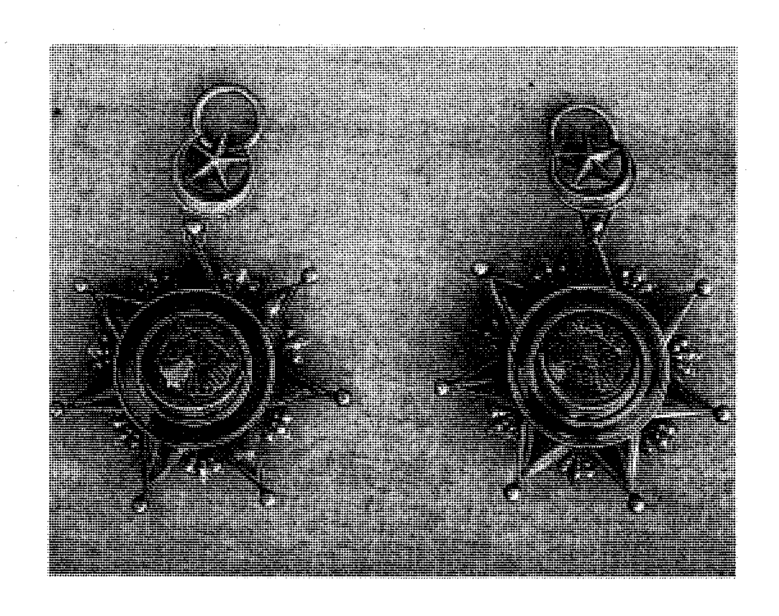
والشُعب الأساسية في أجهزة الدولة ما عدا الصدارة العظمى هي: نظارة الشئون الخارجية ثم نظارة الشئون المُلكية التي جرى تعيينها بدلاً من منصب وكيل الصدارة (صدارت كتخداسى بكى)، ثم في النهاية نظارة الشئون الداخلية، ونظارة الشئون المالية التي استحدثت بدلاً من الدفتردارية. وبخلاف هذه النظارات الأساسية كانت توجد نظارات أخرى نشأت وتطورت عن بعض المجالس، ثم تحولت إلى أجهزة مستقلة. ونظارة الزراعة والتجارة التي تشكلت مستقلة عام ١٨٣٩ هي نموذج على ذلك النوع من البناء والتنظيم. والواقع أن الوزارات في أوربا ابان عهد الباروك قد ظهرت في البداية على شكل هيئات Office chancellery، ثم لم تلبث في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أن تحولت إلى وزارات مستقلة. والدليل على ذلك أن نظارة الأشغال العمومية (نافعه نظارتى) في نهاية مثل هذه التطورات قد أكملت هي الأخرى تشكيلها المستقل عام ١٨٧٠م. وكنا قد ذكرنا قبل ذلك أن هيئة أو مجلس الوكلاء أي مجلس الوزراء العثماني كان يضم عدا النظّار [الوزراء] مناصب أخرى من العهد السابق، مثل ناظر الدفتر الخاقاني وشيخ الاسلام. كما تشكل داخل مجلس الوزراء العثماني بعد ذلك نظارتا الحربية والبحرية إلى جانب منصب القائد العسكري العام (سَرْ عَسْكَرْلك). غير أن المحافظة على هذا المنصب على الأخص في مجلس الوزراء أمر يجب إيضاحه فضلاً عن طرافته وارتكازه على التقاليد القديمة.

وكان من أهم التطورات التي حدثت في عصر الاصلاحات العثمانية أن هذه المكاتب كانت توضع في مبان خاصة بها باستمرار. واستخدام الباب العالي نفسه مكتباً ومقراً للصدر الأعظم

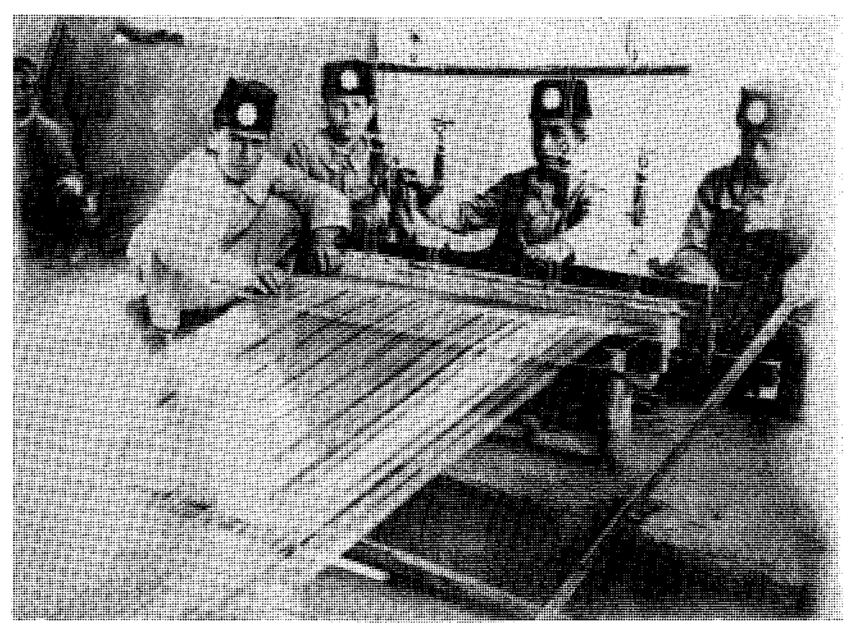


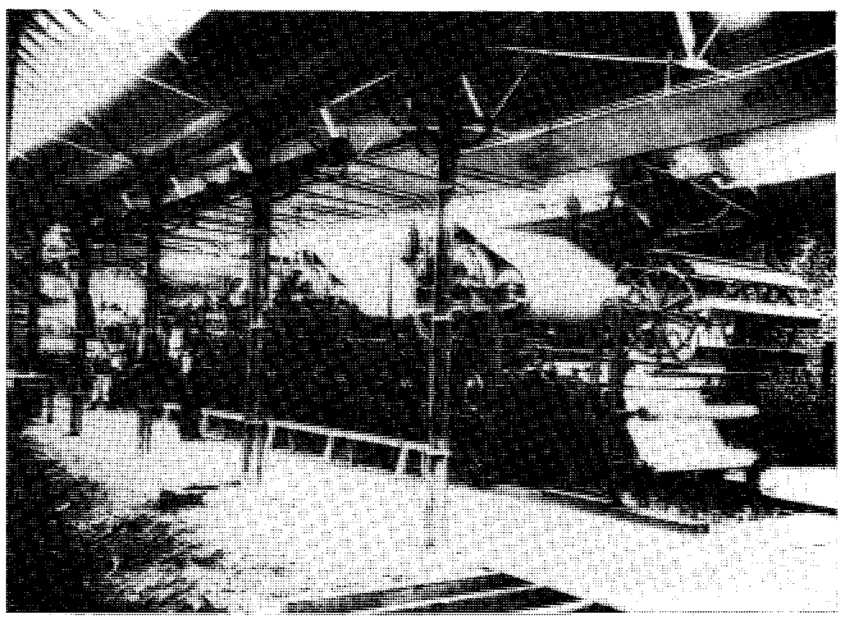
74- الباب العالي بريشة أحد الفنانين الغربيين.





75- ميدالية "التنظيمات الخيرية" والنياشين العثمانية.





76- التعليم الحرفي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ومشغل للنسيج



77- سعاة البريد ذوو الدراجات

إنما هو أمر يرجع إلى القرن السابع عشر. وكان باب الأغا (اغا قابيسى) من أقدم المكاتب العمومية anonyme. أما في القرن التاسع عشر فكان الباب العالي يضم في تشكيله الصدارة العظمى مع ثلاث وزارات كبيرة؛ ولكن نظارات مثل نظارة المعارف ونظارة الأشغال العمومية، ثم نظارة الصحة فيما بعد ونظارة الدفتر الخاقاني قد خُصصت لها مبان مستقلة. أما في الولايات خارج مركز الدولة فقد استحدثت مبان ومقار رسمية للولاية والمتصرفية والقائممقامية والمحاكم. وعلى ذلك يعتبر عهد التنظيمات هو العهد الذي استقرت فيه البيروقراطية، واكتسبت فيه المكاتب الرسمية - الى جانب المباني التجارية- صفة الشخصية المتميزة والاستمرارية، مما ساعد على ظهور أسلوب معماري مختلف في هذا المجال.

وعندما نقول تَشكُّل النظارات فلا يجب أن يخدعنا ذلك العنوان؛ لأن بعض النظارات كانت مكاتب تابعة للصدارة العظمى، والناظر الموجود على رأسها هو فقط من رجال الدولة وليس من أركانها، أو حائزاً على رتبة الوزارة أو معدوداً بين الوزراء. وفي مقابل ذلك كان يوجد في مجلس الوكلاء [الوزراء] في القرن التاسع عشر بعض النظار ممن ليس لهم نظارة [مأمور بمجلس الوكلاء]. ولاشك أن نظارة الخارجية هي أوضح نموذج على أن مكاتب الصدارة العظمى التقليدية قد شكلت النواة في ظهور النظارات الأساسية التي نعرفها. ولهذا السبب فان الباحثين المحليين والأجانب الذين تناولوا موضوع تطور "الشئون الخارجية" قد أعجبوا كثيراً بهذا التركيب الفريد suigeneris الذي انفرد به هذا التنظيم البيروقراطي في تطوره، وشهدوا فيه استمرارية الروح العثمانية. ولكن المؤسف أن تاريخ هذه النظارة لم تكتمل كتابته لأسباب متعددة، ولعل تفسير ذلك راجع إلى أن وزارة الخارجية التركية حتى هذا اليوم نفسه لازالت عبارة عن مكتب متداخل مع رئاسة الوزراء، وأن الأمين العام للخارجية في جمهورية تركيا ما هو إلاّ أحد المساعدين لرئيس الوزراء نوعاً ما، وأن الاسلوب العثماني التقليدي ينطوي على هذه الروح التي كانت عليها نظارة الخارجية في عهد التنظيمات، وانتقلت منه إلى العهد الجمهوري. وصلة رئيس الكتّاب بالخارجية في العهد العثماني التقليدي إنما تأتي من إدارته للمكاتبات في هذا المجال، واتصاله بالسفراء الأجانب وغرفة الترجمة. وعندما أسست "نظارة الأمور الخارجية" لأول مرة ووُضِع على رأس هذا المنصب رئيس الكتّاب الحاج عاكف افندي اليوزغادي مع رتبة الوزارة [هو المنافس لبرتو باشا] على الرغم من أنه لم يكن ديبلوماسياً، بل كان من سلك الكتابة، كان ذلك سبباً في وقوع التشابه بين رئاسة الكتّاب ونظارة الخارجية. والواقع أن رئيس الكتاب لم يكن ناظراً للخارجية في العهد التقليدي. ولكن المكاتب التابعة له التصقت بشكل غريب بالنظارة

الجديدة. والدليل على ذلك أن قلم الرؤس وقلم التحويل وقلم واضع الطغراء (طغراكش) قد جرى ربطها بنظارة الخارجية، وذلك عدا المكاتب التي فقدت وظيفتها أو غيّرتها، مثل قلم الديوان الهمايوني وقلم المهمة من المكاتب القديمة التي كانت تتبع رئيس الكتاب(٢٠). وكان من بين هذه المكاتب ايضا غرفة المذاهب (مذاهب اوده سى). وهي الغرفة التي كانت تتولى مهمة إدارة الاتصالات بين الباب العالي والطوائف غير المسلمة، وتتابع عملية السماح لها باقامة الكنائس والمدارس وترميمها، ثم انضمت إلى النظارة الجديدة لمتابعة نفس العمل تحت اسم "دائرة المذاهب" (مذاهب دائره سى). والآن فان موظفي الشئون الخارجية الذين يتابعون القناصل والأمور المتعلقة بهم في الولايات كانوا تابعين لنظارة الخارجية (دائرة الخارجية في الولايات = ولايت خارجيه دائره سى). وإلى جانب المكاتب الجديدة التي تشكلت داخل النظارة مثل قلم التحريرات الخارجية (تحريرات خارجيه قلمى) الذي يتولى أمر المكاتبات مع السفارات في الخارج، وغرفة أوراق الخارجية (خارجيه اوراق اوده سى)، أي الأرشيف، وقلم الجنسية (تابعيت قلمى) أي شئون الجنسيات، كان يوجد مكتبان آخران ظهرا مع ظهور الصحافة، مثل قلم المطبوعات (مطبوعات قلمى) ثم قلم المطبوعات الأجنبية (مطبوعات اجنبيه قلمى). وهذا الأخير هو الذي أدى إلى قيام وكالة الخارجية [وزارة الخارجية] وموظفيها بتولي إدارة المديرية العمومية للمطبوعات (مطبوعات عموم مديرلكى) في العهد الجمهوري أيضا. ونظارة الداخلية هي الأخرى جهاز انبثق عن الصدارة العظمى، واستمر يعمل تحت إمرة ورقابة الصدر الأعظم، على الرغم من أن وكيل الصدارة (صدارت كتخداسى) كان قد رقي ليصبح بمثابة ناظر الداخلية. ولاشك أن النظر إلى هذين المكتبين على ضوء التقاليد التي سار عليها تاريخ الإدارة في الامبراطورية سوف يساعد على فهم التركيب الذي كانت عليه التشكيلات العثمانية.

وكان من بين الاصلاحات التي جرت في القرن التاسع عشر إقامة المؤسسات المعنية بتخريج الموظفين لهذه المكاتب، ولاسيما المدرسة السلطانية (مكتب سلطانى) ومدرسة الادارة المدنية (مكتبِ فنونِ مُلكيه). والجدير بالذكر هنا أن نظارتي الخارجية والداخلية حتى في السنوات الأولى من عهد التنظيمات كانت تحت الرقابة المباشرة للصدر الأعظم، وكانت علاقاتهما بالمجالس محدودة. والواقع أن وثائق نظارتي الخارجية والداخلية المحفوظة في الأرشيف

---

(٢٠) – أنظر: Carter Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire,* Princeton 1980, s.184 , 256; Sinan Kuneralp, "The Ministry of Foreign Affairs under the Ottoman Empire and The Turkish Republic" Turkey-Time-History of World Foreign Offices, (ed. Steiner), 1978, s.404-505.

العثماني توجد في قسم منفصل عن وثائق المجلس الأعلى (مجلس وآلا)، ونفهم من ذلك أن المجالس التابعة للباب العالي، على الرغم من صلاحياتها الواسعة ونفوذها الغير العادي، لم تكن تتدخل كثيراً في شئون هاتين النظارتين. كما نلاحظ أن وزارات الخدمات التي ظهرت في عهد التنظيمات، مثل نظارة المعارف ونظارة الأشغال العمومية ونظارة التجارة والزراعة لم تتحول هي الأخرى إلى أجهزة مستقلة قادرة على تسيير معاملاتها بنفسها واكتساب شخصيتها البيروقراطية المستقلة إلاّ بعد أن انسحبت مجالس الباب العالي إلى مجالات اختصاص معينة.

رابعاً- السلاطين العثمانيون والسراي في القرن التاسع عشر

لا شك أن السلطان والسراي هما رأس الدولة ورأس الحكومة المركزية، فهل استمر السراي - باعتباره مقاماً لرئيس الدولة ومحلاً لعمله- يواصل أعمال الادارة في الامبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر؟ قد يكون ذلك صحيحاً بين الحين والآخر، ولكن السراي العثماني بدأ يفقد هذه الوظائف، حتى أصبح في الدرجة الثانية بعد الحكومة، بحيث لا يمكن مقارنته إبان المشروطية الثانية حتى ببعض الحكومات ذات الحكم الفردي المعاصرة في أوربا. والخلاصة أن السراي والسلطان العثماني في القرن التاسع عشر أي عقب إعلان فرمان التنظيمات قد أخذا يمثلان وظيفة رمزية وليست إدارية أللهم إلاّ بعض الاستثناءات. كما يتميز ذلك العصر - من ناحية أخرى- بالتأكيد الواضح على أن واجبات الخلافة الاسلامية هي مسئولية السلطان العثماني التي مارسها إلى حدٍ ما واللقب الذي يحمله. ومن هذه الناحية فان السراي هو أيضا مقام خليفة المسلمين. أما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني فقد كان السراي هو مركز الادارة الذي يمثل السلطة بين الحين والآخر في مواجهة الباب العالي، وهو الذي يسيطر عليه. ففي عهد السلطان عبد الحميد الثاني بوجه خاص لم يكن الباب العالي إلاّ دائرة رسمية متخصصة، تقوم على إدارة الاجراءات البيروقراطية اكثر من كونه جهازاً يضطلع بالقرارات الخطيرة، إذ أصبح السراي العثماني آنذاك هو جهاز اتخاذ القرارات، كما تأكدت أيضا صفته كمقام للخلافة الاسلامية.

والواقع أن السراي العثماني في القرن التاسع عشر مَرّ بمرحلة تغيير مهمة، من ناحية البروتوكول والأجهزة والقيم المتوارثة. وعلى الرغم من ذلك فان التركيب المالي والاداري للسراي العثماني في القرن التاسع عشر والمعلومات حول بروتوكوله الجديد لم يجر حتى الآن جمعها من دور المحفوظات وكتب المذكرات وغيرها، ومن سجلات الأرشيفات الأجنبية التي يمكن أن تقدم بعض المعلومات في هذا الموضوع لتوضع كلها في كتاب مرجعي متخصص. ومن ناحية أخرى فان الحياة في السراي -باعتباره محلاً لاقامة رئيس الدولة ومكتباً لعمله-

لايُعرف عنها الشيء الكثير في القرن التاسع عشر، بقدر ما كان معروفاً في القرنين السادس عشر والسابع عشر. والدراسات التي أجريت عن السراي العثماني لا يمكن مقارنتها بما أجري على قصر الامبراطور الروسي المعاصر له، كما لا يمكن مقارنتها كذلك بالدراسات والمراجع المتخصصة التي وضُعت حول البلاط البيزنطي في العهود السابقة. وسوف نحاول هنا من خلال بعض كتب المذكرات والمعلومات المتفرقة هنا وهناك أن نقدم لمحة موجزة عن تركيب السراي العثماني إبان عهد التحديث.

ذكرنا أن السراي هو المكان والوحدة الإدارية التي كانت تمثل السلطان العثماني والدولة. أما في القرن التاسع عشر فلم يعد السلطان العثماني – مع اتساع الأجهزة البيروقراطية– ذلك الحاكم صاحب السلطة المطلقة والصلاحيات التي كانت له قبل ذلك، وقضت الامبراطورية نصف القرن الأخير من عمرها بحكم فردي دستوري [المشروطية]. أضف إلى ذلك أن السلطان العثماني حاكم يعلن في الداخل والخارج أكثر من أي وقت مضى أنه الخليفة، ويستخدم هذا اللقب وتلك الصلاحيات في العالم الخارجي [بالقدر الذي أشارت إليه الدراسات وكشفت عنه المواثيق الدولية]. فقد نصت أحكام معاهدة قَيْنَارجه الصغرى عام ١٧٧٤م والتي وضعت بثلاث لغات أن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين ورأس مؤسسة الخلافة. والخليفة وإن فُهم خطأً في العالم الخارجي فهو الرئيس الديني للمسلمين والرئيس الروحي أحيانا spiritual leader. وهذا اللقب والصلاحيات التي أتاحها كان يستخدمه السلطان بين الحين والآخر في علاقاته مع المسلمين في جاوا والهند وروسيا وشمال افريقيا وغربها. ولا شك أن الاعلان بين الحين والآخر في تلك الدول أن القنصل العثماني شخص غير مرغوب فيه Persona non grata ثم إبعاده، وجمع الاعانات من المسلمين في ارجاء العالم تبرعاً لسكة حديد الحجاز، والاتصال ببعض المدارس والجمعيات الاسلامية هناك، إنما هي أمور توضح ما ذهبنا إليه. فقد كانت بعض الأخبار مثل زيارة البردة النبوية الشريفة خلال شهر رمضان في قصر طوپ قاپى تأخذ مكانها مع كل التفاصيل في الصحافة الاسلامية في روسيا وكأنها بلاغ رسمي. والذي يؤكد ذلك أيضا أن الاتفاقية التي وُقّعت عقب الضم الرسمي للبوسنة والهرسك من قِبَل النمسا / المجر عام ١٩٠٨م بين الحكومة العثمانية والسفير النمساوي بلاويسيني Pallavicini في استانبول قد نصت على أن "رئيس العلماء والدائرة الدينية" لمسلمي البوسنة تكون تابعة للمشيخة الاسلامية في استانبول، ويُنَاط بها أمور التعيين والعزل، كما عُقدت اتفاقيات مع ايطاليا عقب احتلالها لطرابلس الغرب

تضمن سريان أحكام مشابهة في تلك المنطقة(٢١). وهذا يعني أن السلطان العثماني كان يُعترف به من الناحية القانونية أيضا كرئيس ديني في البلدان التي خرجت من حوزة الحكم العثماني. ولم يكن قد تغير بعد نظام وراثة الحكم عند العثمانيين؛ فكان المبدأ القاضي بتولي أكبر أفراد الأسرة سناً seniorisitas هو النظام الجاري، فبدأ النزاع لتغيير هذا المبدأ إلى [الولد الأكبر] Primogenitura. ولكن مع وجود ولي العهد في السراي أصبح الأمراء الآخرون لا يقيمون فيه، وتفرقوا في أماكن مختلفة في استانبول، كما تباينت أساليب تعليمهم، فكان منهم من يفضل ثقافة الشرق وآخرون يفضلون ثقافة الغرب، كما كان منهم أيضا من حصل على قدر ضئيل من التعليم. أما في السنوات الأخيرة فقد بدأ الأمراء تعليمهم في المدارس العادية.

وكان السلطان العثماني بصفته خليفة المسلمين يقوم بأداء صلاة الجمعة في بعض مساجد استانبول، ويواظب على حضور دروس الوعظ في شهر رمضان، وهي المعروفة باسم "دروس الحضرة" (حضور درسلرى)، ويواصل الإعداد لموكب الصُّرَة (صُرَّه آلايى) الذي يخرج إلى الأراضي الحجازية كالعادة كل عام، فهو زعيم المسلمين كافة وعليه أن يثبت ذلك.

وكان التغير الذي مر به السراي العثماني من ناحية المراسم والحياة اليومية قد وقع في عهد السلطان محمود الثاني، فالواقع أن هذا السلطان لم يترك في الظاهر سراي طوب قاپى، بل ولم يقم بداخله قصراً على طراز الروكوكو المعاصر وطراز امبير مثل السلطان عبد المجيد، غير أنه جرى أولاً على بعض الأمور مثل تغيير الزي والنياشين على الطراز الأوربي [التخلي عن نظام إلباس الخلعة]، وشكّل فريقاً [اوركسترا] للموسيقى على الطريقة الأوربية، وأمضى حياته - إلى جانب ذلك- في القصور الساحلية التي كانت قائمة آنذاك ثم اندثر بعضها في أحياء استانبول المختلفة اكثر من اقامته في سراي طوب قاپى. فقد كان واضحاً بعد إلغاء اوجاق الانكشارية أن هناك ثغرات مهمة في بروتوكول السراي وتشيكلاته، مما يعني أن السراي العثماني حتى إلغاء السلطنة عام ١٩٢٢م وإلغاء الخلافة عام ١٩٢٤م كان دائم التغير لفترة تقرب من قرن من الزمان، في شكله الطبيعي وأسلوب عمارته وحياته اليومية وبروتوكولاته، ولكن يصعب علينا أن نضع حصراً بيانياً لذلك. ولا شك أن السراي العثماني على الرغم من هذه التحولات السريعة الكبيرة كان يحتفظ ببعض العناصر الاساسية التي لم تتغير منذ القرن السادس عشر في تقاليده وتقاليد الأسرة الحاكمة. فقد استمرت حفلات ختان الأمراء، ومراسم غسل الموتى من الأسرة

---

(٢١) - أنظر: de la Jonqière, *Histoire de l'Empire Ottoman,* II, Paris 1914, s.221.

الحاكمة في الدائرة التي تُعرف اليوم باسم "الأمانات المقدسة". كما كانت تقام مراسم جلوس السلاطين على العرش -باستثناء السلطان محمد رشاد الخامس- أمام باب السعادة [في بيت العائلة] وعلى كرسي العرش الذي يخرجونه من مكان حفظه ليضعوه هناك. أما في شهر رمضان من كل عام فكان يحل وقت زيارة البردة النبوية الشريفة، ويذاع خبرها بوسائل الاتصال الحديثة على المسلمين في كافة أنحاء العالم.

وكان تشكيل الـ (أندرون) القديم مازال موجوداً في التركيب الاداري للسراي العثماني في القرن التاسع عشر، إلاّ أنه فَقَدَ أهميته وتلاشت وظائفه، حتى آل أمر هذا الاوجاق المعروف باسم "اوجاق اغوات الاندرون" (اندرون اغالرى اوجاغى) إلى الانزواء في ركن من أركان سراي طولمه باغچه. وأصبح موظفو السراي يأتون بالدرجة الأولى من المدارس التي أقامتها الدولة في القرن التاسع عشر، وتخرج فيها كبار الرجال من العسكريين والمدنيين .وكان السلطان عبد الحميد بوجه خاص يأخذ الخريجين المتفوقين من "مدرسة الادارة المدنية" (مكتبِ مُلْكيه) بعد أن رفع من درجات التدريس والتعليم فيها للعمل في "دائرة السكرتارية" (كتابت دائره سى). وبعد خلع عبد الحميد الثاني اختفى الضباط الذين تربوا على النظم التقليدية القديمة (آلايلى ضابطان) في كتائب حرس السراي.

وكان لابد من أن يتشابه بروتوكول السراي العثماني مع بروتوكولات القصور الأوربية المعاصرة؛ ففي القرن التاسع عشر بدأ السراي العثماني يشهد زيارة بعض الملوك الأوربيين وبعض النبلاء من دول البلقان [مثل بلغاريا]. فالسراي هو أحدى الوحدات المركزية في الدولة، ويعترف بالنظام الدبلوماسي الدولي وأحكام فينا للتمثيل الدبلوماسي. كما اختلفت مكانة الحريم السلطاني هي الأخرى في تلك العلاقات البروتوكولية عما كانت عليه قديماً؛ فقد تغيرت في تلك الوحدة أيضا مستويات تعليم السيدات الأميرات، وزوجات السلاطين، وتغير طرز حياتهن اليومية. كما بدأت ضغوط التغيير في المجتمع خارج السراي تكشف عن نفسها خلال ذلك. وإبان المشروطية الثانية كانت زوجات كبار رجال الدولة يأخذن مكانهن إلى جانب أزواجهن في الاستقبالات والحفلات الليلية، سواء كانت في السفارات الأجنبية أم كانت في قصور الأمراء المصريين وبعض رجالات الدولة، بينما كان هذا الموقف لا ينسحب على سيدات السراي العثماني. وفي نصف القرن الأخير من عمر الامبراطورية قامت أوجيني Eugenie امبراطورة فرنسا برد الزيارة ممثلةً لنابليون الثالث، كما جاء القيصر الألماني ويلهلم ثلاث مرات [كانت تصحبه الامبراطورة في إحداهما]، وجاء شارل امبراطور النمسا والمجر خلال الحرب الكبرى

تصحبه الامبراطورة زيتا. ومع ذلك كان السلطان العثماني وولي عهده هما اللذان شاركا في المراسم والاستقبال والتوديع، بينما لم تظهر زوجة واحدة من زوجات السلطان في الاستقبالات. وكان الذي يحدث هو أن تقوم الامبراطورات الزائرات بالتوجه إلى الحريم السلطاني لزيارة والدة السلطان وزوجاته، ويقمن هن الأخريات باعادة الزيارة في المكان المخصص لاقامة الامبراطورات في قصر بكلربكي. وهذا الأمر قد ساعد على أن يكون لسيدات الأسرة الحاكمة مكان في بروتوكولات الدولة، وأدى إلى زيادة أعداد المجيدات منهن للغات الغرب والمطلعات على ثقافاته.

وفي عهد ما قبل التنظيمات كان الأغا السلحدار في السراي العثماني معدوداً بين كبار الموظفين فيه، بينما لاتصادفنا تلك الوظيفة في العهد الذي نحن بصدده؛ فقد شغلها من يُعرف باسم "مشير المابين السلطاني" (مابَيْنَ هُمَايونِ ملوكانه مشيرى). وكانت هذه الرتبة وتلك الوظيفة منوطة في عهد عبد الحميد الثاني بالغازي عثمان باشا. غير أن عدد العاملين برتبة "ياور اكرم" في معاونة السلطان [الياروان] زاد، حتى أن هذه الرتبة بعد عام ١٨٨٠م كان يحصل عليها المستشارون الألمان، مثل كامب هوفينر باشا. ولاشك أن أركان العسكريين العثمانيين كانوا يحملون مثل هذه الألقاب المستخدمة في بلاط القيصر الألماني؛ فقد كانت رتبة أمير الاسطبل (امير آخور) ورتبة رئيس موظفي الثياب (اثوابجى باشى) من الرتب التي ظلت محتفظة باهميتها، ولكنها تراجعت بالنظر لما كان عليه في بروتوكول ما قبل التنظيمات. وتغير اسم أمير الاسطبل (أمير آخور) ليصبح مدير الاسطبل العامر (اسطبل عامره مديرى). ولا شك أن جنود البلوكات الستة التي كانت مكلفة بحراسة السراي والسلطان في العهود السابقة قد ألغيت هي الأخرى مع اوجاقات القبوقولية، كما لم يعد هناك أيضا فريق البستانية (بوستانجيلر) المكلف بحراسة السراي وعملية الضبط والربط في أطراف استانبول على السواء. أما في عهد السلطان عبد الحميد مثلاً فقد كانت ترابط في سراي يلديز كتائب عسكرية كثيرة، وكان يوجد من بينها كتائب الارونأوط والبوشناق، ثم انضم إليهما فيما بعد فريق من أهل سوگوت Sögüt ، وهو الذي عرف باسم "آلاي ارطغرل" (ارطغرل آلايى)، من تركمان الشاة السوداء الذين كان يخاطبهم السلطان بقوله: "ياأهل بلدي الحق"، فكانوا هم كتيبة الحرس المحببة في السراي. وكانت درجة النظار المكلفين بالعناية بالعربات ومستودع القوارب (قايقخانه) متدنية في البروتوكول مثل مدير الاسطبل العامر. كذلك كان دور أغا الحريم الذي هو استمرار لمنصب أغا دار السعادة ومكانته في ادارة الحريم الهمايوني في القرن التاسع عشر وترتيبه في بروتوكول الدولة غير ذي بال.

وهو وإن فَقَدَ مكانته في العهد التقليدي في السراي فقد كان أغادار السعادة الشريفة حافظ بهرام أغا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني يتمتع بمكانة في البروتوكول تأتي مباشرة بعد ترتيب مشير المابين [انظر سالنامة عام ١٣٠٢/١٨٨٥م]، كما كان يتمتع في الوقت ذاته برتبة الوزارة. غير أنه في عهد السلطان محمد رشاد الخامس لم يكن كذلك، إذ صدر فرمان قضى برفع كلمة (دولتلو) من الألقاب التي يحوزها أغادار السعادة، وأصبح -كما جاء في مذكرات موظف المابين لطفي بك -لا يحمل إلاّ لقب (عنايتلو) فقط، وحُرم من المشاركة في الاحتفالات الرسمية. وكان من الطبيعي في هذا السياق أن تختفي ايضا طائفة "البُكْم" (ديلسزلر) و "الأقزام" (جوجه لر). وأصبح السراي في القرن التاسع عشر يملك اوركسترا عصريا للموسيقى (موزيقهء همايون) لتحل محل فريق المهتر القديم (مهتران طبل وعلم)، وكان أول قائد له هو دونيزتّي (Donizetti) باشا الذي وَضَع أولى المارشات العثمانية. ومع مرور الزمن أخذ الموسيقيون الأتراك مكانه، ودخلوا بين صفوف الملحنين. والذي يلفت الأنظار هنا هو عدم وجود مارش يمكن أن نقول عنه إنه النشيد الوطني للامبراطورية، فقد كان يتبدل هذا المارش من سلطان لآخر، حتى جاء السلطان الأخير محمد وحيد الدين فأمر باستمرار مارش المحمودية (محموديه مارشى) نشيداً وطنياً للامبراطورية(٢٢). وفي الاحتفالات والمعايدات في السراي كان يحدث أحيانا أن تُعزف الفالسات الخفيفة والكدريلات التي لم تكن مناسبة كثيراً. وكان السلطان عبد الحميد الثاني لا يطرب كثيراً للموسيقى التركية (آلاتوركا)، وكان مسرح سراي يلديز هو المكان الذي تدعى إليه الفرق الأجنبية بكثرة، وتلعب عليه أنواع الأوبرا والأوبريت.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني كان سراي يلديز هو محل الاقامة، ويُستعمل إلى جانبه سراي طولمه باغچه هو الآخر؛ ففي عهد المشروطية الثانية عاد السلطان للاقامة فيه. ويمكننا هنا تعداد أهم الموظفين العاملين ومكاتبهم في السراي العثماني خلال عام ١٨٨٥م على النحو التالي(٢٣) : ١- مشير المابين الهمايوني الغازي عثمان باشا، ٢- أغادار السعادة الشريفة [برتبة وزير]، ٣- ناظر دروس الأمراء وناظر شئون أسرة السلطان عبد العزيز خان، وهو كمال باشا [برتبة وزير]، ٤- كبير أمناء المابين والأمناء (سَرْ قُرنَا - قُرنَا افنديلر)، ٥- الإمام الأول والإمام الثاني (إمام أول، إمام ثانى)، ٦- كبير الندماء والندماء (سَرْ مُصَاحِب - مُصَاحِبْلر)، ٧-

---

(٢٢) - أنظر: H.Z. Uşaklıgil, *Saray ve Ötesi, c.I*, İstanbul 1941-42, s.165, c. II, s.145; Lutfi Simavi, Sultan Mehmed Reşad Han'ın ve *Halefi'nin Sarayı'nda Gördüklerim*, İstanbul 1342-1924, s.26-27, 382.

(٢٣) - أنظر سالنامة الدولة العلية العثمانية لسنة ١٣٠٢، ص ١٣٤ وما بعدها.

كاتب المخصصات السلطانية (جيب همايون كاتبى)، [وكان المعمول به قديما أن تخصص الموارد السنوية القادمة من ايالة مصر لنفقات السلطان الخاصة، فاصبحت في هذا العهد تدفع من خزانة الدولة مع بعض المصادر الأخرى غير الثابتة]، ٨- خُدام الخاصّة والموسيقات السلطانية [وكان قائد الفرقة الموسيقية برتبة أميرلوا، أي عميد]، ٩- مدير الاسطبل العامر (اسطبل عامره مديرى)، ١٠- وكيل الخزانة السلطانية (خزينهء همايون كتخداسى)، ثم يأتي بعد ذلك جمع غفير من الموظفين وحملة الرتب المعروفين باسم الياوران الكرام (ياوران كرام)، وهي الرتب التي كانت تُمنح أحيانا للضباط المستشارين القادمين من ألمانيا... وكان يأتي بعد هؤلاء قواد جرى تكريمهم بهذا اللقب [ياوران فخريون] حتى وإن لم يكونوا موجودين في السراي، ولكن لهم مكان في البروتوكول [مثل قائد فرقة كريت أو محافظ بشيكطاش حسن باشا].

ثم كانت تأتي بعد ذلك مكاتب مهمة مثل إدارة الخزانة الخاصة والأملاك الهمايونية. ولاشك أن أهم الوظائف في بروتوكول السراي هي دائرة الكتابة الأولى (باشكتابت)، أي أمانة الديوان السلطاني بالمعنى الحديث، والكاتب الأول (باشكاتب) رئيسها التي يتولاها.

كان السلطان محمود والسلطان عبد المجيد يقومان برحلات داخل الممالك العثمانية، بينما كان السلطان عبد العزيز هو أول وآخر حاكم عثماني يقوم برحلة خارج الأراضي العثمانية (اوربا) (ولا تعد زيارته لمصر خارجية من الناحية القانونية). أما السلطان عبد الحميد فلم يبرح القصر لا إلى الداخل أو إلى الخارج، غير أنه استطاع عن طريق الصور الفوتوغرافية والألبومات الضخمة التي تَوَفَّرت لديه أن يتابع باستمرار كل ما كان يجري داخل البلاد. وقام السلطان محمد رشاد الخامس بزيارة لمنطقة الروملي، تَرَكَ بعدها انطباعاً طيباً في نفوس الناس، أما السلطان العثماني الأخير فلم تتح له الظروف ولا الامكانيات أن يفعل شيئاً من مثل ذلك.

وهناك ثلاثة أقسام هامة في تشكيلات السراي في القرن التاسع عشر، هي دائرة المَابَيْن ودائرة الباشكتابت ثم دائرة التشريفات. والمعروف أن دائرة المابين هي التي تضطلع اداريا بعملية تنظيم العلاقة بين السراي وخارجه، أما دائرة الباشكتابت فهي التي تتولى إدارة المكاتبات الخارجية، وتقوم على تنظيم وادارة الأعمال الداخلية في السراي، على ضوء أوامر السلطان، وتعرض عليه تذاكر العرض (عرض تذكره لري) القادمة من الصدارة العظمى للتصديق، فاذا حصل الباشكاتب على موافقة السلطان سجل ذلك على هامشها. والواقع أن هذه التذاكر كانت تُكتب موجهةً إليه. ولاشك أن دائرة الحريم كانت تخرج عن نطاق عمل الباشكابت. وكان خريجو مدرسة الادارة المدنية (مكتب مُلكيه) المتفوقون هم الذين يعينون لوظيفة الباشكاتب على أيام

السلطان عبد الحميد الثاني. وكانت هذه الدائرة -ولا سيما في ذلك العهد- تقوم بانجاز عبء ضخم من العمل، حتى إن برقيات الولايات والسفارات كانت تتلقاها، ويستمر العمل فيها بالمناوبة ليل نهار، بينما لم يكن لها علاقة بالمعاملات الخاصة بالجورنالات [التقارير السرية] المقدمة للسراي. أما دائرة التشريفات فكانت هي المكلفة بادارة العلاقة مع السفراء الأجانب في استانبول.

وكان الجاري غالباً أن يأتي الصدر الأعظم مرتين إلى السراي في الأسبوع، فاذا فرغ من مقابلة السلطان تناول هناك طعام الغداء على مائدة أعُدت خصيصاً له، وكان من الأصول أن يدعو إليها رئيس موظفي المابين (باش ما بينجى) والباشكاتب. فلم يكن هناك مفر في القرن التاسع عشر من أن يتجه السراي العثماني نحو هذه الهيكلة الجديدة، وأن يعد الاستقبالات الرسمية والعزائم بالشكل الذي يوافق العُرف الدولي، وأن تنهض الدولة لاقامة القصور التي تزدان بها استانبول اليوم، مثل سراي طولمه باغچه وسراي بكلربكي وسراي چراغان. ولاشك أن هناك مبالغات في حجم هذه النفقات، لأن نفقات السلطان لم تكن -على الرغم من كل ذلك- بالحجم الذي تقارن به مع ما كان ينفق على قصور أوربا المعاصرة. أضف إلى ذلك أن دور السراي في الادارة كان قد تضاءل في السنوات الأخيرة، ولاسيما في عهد المشروطية الثانية، إذ تحولت السلطة إلى الباب العالي، كما كانت عليه في بداية عهد التنظيمات، ثم انتقلت منه خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة إلى أيدي الجماعة التي كانت تسيطر على الحكومة. ورأينا أنهم كثيراً ما كانوا يلجأون إلى الاقتصاد في نفقات السراي.

خامساً- الحكم المركزي وإدارة الولايات

كان الهدف من حركة التنظيمات هو وضع أسس الادارة في الدولة على ركائز تتفق وظروف ذلك العصر، أي ضمان استخدام طاقات الدولة بالشكل الأجدي من مركز واحد. وإذا نظرنا من هذه الزاوية وجدنا مركزية التنظيمات تهدف بعيداً عن الديمقراطية إلى تشكيل إدارة مركزية قوية، كما هو الحال في النمسا المترنيخية وروسيا الاوتوقراطية، وتوجيه كافة الشئون المالية في الدولة من مركز واحد، ووضْع التكاليف على أسس قانونية، وتشغيل الطاقة القضائية بشكل منظم. والحقيقة ايضا أن رجال التنظيمات قد اتحدوا جميعاً حول استهداف الادارة المركزية في المجال المالي والعدالة الضريبية التي تعمل بنظام. وكان واضحاً أن هدفاً على ذلك النحو يقتضي وضْع إدارة عصرية للولايات تعتمد على المبادئ المركزية. ومن هذه الناحية كان يمكن التوقع منذ اليوم الأول بالشروع في محاولات التجديد الجذرية في إدارة الايالات. غير أن المؤكد أن مساعي التجديد هذه كانت ستقابل بالعوائق الناجمة عن التركيب الاجتماعي الاقتصادي القائم.

وكانت المشكلة الملحة والهامة التي تواجه مركزية التنظيمات هي عدم كفاية "الكوادر المتخصصة". فقد كان الولاة حتى بعد مضي مدة طويلة على إعلان التنظيمات يفتقدون إلى الموظفين القادرين على إدارة الأعمال اليومية. وعلى سبيل المثال كانت الصدارة العظمى قد أصدرت حكماً إلى الولايات عام ١٨٥٨م بدعوى "الاقتصاد في النفقات" وطلبت من الولاة التخلص من الموظفين الزائدين عن الحاجة، فكان الجواب "أن العدد الموجود لا يلبي الحاجة، ومن ثم فليس من الممكن القيام بهذه التصفية"(٢٤). وإزاء هذا الوضع اضطر رواد التنظيمات إلى التخلي عن أحلامهم في تجديد الجهاز الاداري برمته في إطار مركزي، والاكتفاء باجراء بعض التعديلات والتحسينات على الأجهزة والنظم التقليدية المعروفة في إدارة الولايات، وهذا ما حدث.

وكا للاتجاه إلى المركزية الذي كشفت عنه حركة التنظيمات تأثير على إدارة الولايات العثمانية من جانبين أساسيين؛ الجانب الأول هو الاقدام على صياغة هيكلة جديدة في المجال المالي، والثاني هو الاحساس بالحاجة إلى أن تتفاعل عملية تأثير الأشخاص والتجمعات المحلية في ادارة الدولة بشكل منظم وسريع وعادل؛ وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور مبدأ الادارة المحلية في تركيا. ونتيجة لهذين العاملين المؤثرين في الترتيبات الادارية الجديدة رأينا حدوث التغيير في الهيكلة العضوية للولايات. ومفهوم الهيكلة الجديدة التي ظهرت لم يتوقف استمراره عند نهاية الدولة العثمانية، بل انتقل إلى نظام الإدارة في العهد الجمهوري، ميراثاً تاريخياً مهماً. وإذا ألقينا الضوء على هذه النقطة قليلاً لحكمنا ببعض الأمور؛ **الأول** هو أن شبكة المواصلات وطرق التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر قد تغيرت، وبالتالي استلزم الأمر تغير مراكز الانتاج والرقابة، وهذه التطورات في المواصلات قد شكلت في الوقت نفسه الأسس المادية والفنية لمركزية ذات تأثير. **والثاني** أن مراكز الاستيطان الجديدة التي ظهرت وبدأت في التوسع قد فرضت عملية التقسيم الاداري. وعلى سبيل المثال فان أمور الانتاج والتوزيع والتشغيل والرقابة في ولاية آيدين في العهود السابقة كانت تجري في مدينة آيدين، فلما انتقلت الطرق ومراكز الانتاج والرقابة إلى إزمير أدى ذلك إلى انتقال مركز الولاية نفسه إلى إزمير(٢٥). كما أجريت بعض التعديلات على ولاية الطونة ابتداءاً من عام ١٨٦٠م، وكثيراً ما كان يتغير التركيب الاداري لولاية البصرة استجابة للتغيرات الحادثة، ولم تستطع مرعش التي حُوِّلت فترة إلى ولاية

---

(٢٤) – أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (جودت- داخليه/ رقم ٥٤٣٢ بتاريخ ٢ جمادى الآخرة ١٢٧٦) مضبطة ولاية قسطموني.

(٢٥) – أنظر: Mübeccel Kıray, *Örgütleşemeyen Kent* (İzmir), Ankara 1972, s.9-10.

قائمة بذاتها أن تتخلص من أن تكون تابعة لولاية حلب، فرأيناهم يربطونها بها مرة ثانية. أما **الحكم الثالث** والأهم في موضوعنا فهو أنهم لزيادة الفعالية الادارية للمركز لجأوا -إما بوعي أم بغير وعي- إلى تضييق الحدود الطبيعية للولايات.ونحن نعلم من تجربة فرنسا عقب ثورة عام ١٧٨٩م أن الوحدات الادارية departement كلما زاد عددها وصغر حجمها كانت هي القاعدة الأنسب لمركزية فعالة ومؤثرة.

وبينما كانت الأمور تجري على ذلك النحو سنحت ظروف أخرى ساعدت على تطبيق ادارة مركزية بالمعنى الكامل. وعلى سبيل المثال انكبت الحكومة وممثلوها الولاة على موضوع تطوير شبكة الطرق البرية، ولم يلبثوا عقب فتح الطريق الحديدي بين إزمير وآيدين أن كثفوا جهودهم في مجال المواصلات. ولم يلبث خط البرق الذي بدأ العمل في مَدّه عام ١٨٦٥م أن ربط كافة المراكز الرئيسية داخل الامبراطورية بعضها ببعض خلال فترة وجيزة. والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية هي الأولى بين الدول التي استخدمت خطوط البرق بشكل مكثف، بغية الاعلان عن قدرتها من الناحية المركزية. والخلاصة أن خطوط البرق كانت إحدى الوسائل التقنية التي لا غنى عنها في تحقيق المركزية العثمانية. وجرى نتيجة لجهود رجال الدولة إنشاء وحدات محلية لتشغيل السفن إلى جانب الشركات البحرية الأجنبية، ولكن لم تنجح الدولة على الرغم من كل هذه الجهود في أن تستكمل ربط شبكات الطرق البرية والبحرية والسكك الحديدية في البلاد ببعضها البعض بشكل فعّال ومعقول. وإذا كان الاتجاه إلى المركزية والتدابير التي اتخذت لأجل ذلك لم تحقق النتائج المرجوة بشكل كامل فقد كان السبب هو نقص التكامل في شبكة المواصلات من ناحية، والعجز من الناحية الأخرى في إزاحة البنية القديمة التقليدية من أجل الانتشار الكامل لآلية إدارية مركزية. ولم تلق هذه التدابير استحساناً في الولايات الشرقية والعربية بوجه خاص؛ إذ تذمرت الجماعات والقبائل والمناطق التي كانت تتمتع باوضاع متميزة أو التي فقدت الاستقلالية التي كانت ممنوحة لها في النظام السابق.

وكان للتطورات التي أعقبت "فرمان الاصلاح لعام ١٨٥٦م" والشكل الذي أخذته إدارة الولاية العثمانية دورهما المؤثر على التركيب الإداري في تركيا الحالية، بل أثّرا في إقراره. وأهم ما يميز فرمان عام ١٨٥٦م أنه أعاد تنظيم الأجهزة الإدارية والمالية والقضائية، وضمن مشاركة الأهالي على مستوى الولاية واللواء والناحية في الحكم [ولا سيما غير المسلمين]. والواقع أن نظام الادارة الذي أقره الفرمان كان قد بدأ تطبيقه بالفعل في جبل لبنان من خلال لائحة صدرت عام ١٨٦١م، غير أن النزاع بين الدول الأوربية التي تسعى من ناحية لتطبيق

النظام الجديد في كافة أراضي الامبراطورية وبين الدولة العثمانية التي تجاهد للحيلولة دون ذلك من ناحية أخرى قد وقف حائلاً دون انتشار هذا التطبيق. أما الوثيقة الأساسية التي كَسَت نظام الحكم العثماني باللحم والعظم فهي "لائحة ادارة الولايات" الصادرة عام ١٨٦٤م (١٢٨١).

وقد جرى تطبيق هذه اللائحة لأول مرة بشكل فعلي على ولاية الطونة [بلغاريا الحالية]، بعد تنظيم حدودها وتشكيلاتها من جديد. ثم لم تمض فترة طويلة حتى جرى تطبيق شكل مشابه لها على ولايات معمورة العزيز ومناستِر وسلانيك ويانْيَة وترْحَاله. وأسفرت النتائج المشجعة لهذا التطبيق عن إصدار "لائحة الادارة العمومية للولايات" عام ١٨٧١م (١٢٨٨)، ومحاولة تجربة النظام الجديد بشكل أوسع. وهو النظام الذي ظل سارياً على امتداد القرن التاسع عشر. وجرت خلال فترة وجيزة إعادة تنظيم عدة ولايات تبعاً للنظام الجديد، عشرة ولايات و ٤٤ سنجقاً في منطقة الروملي، وستة عشرة ولاية و ٧٤ سنجقاً في منطقة الأناضول، أما في أفريقيا فقد جرى تنظيم ولاية واحدة وخمسة سناجق. كما جرى من ناحية أخرى –وبقصد تعزيز الصفة المركزية في النظام الجديد– ربط عدة ألوية بالمركز مباشرة، وهي الألوية التي كانت تُعرف باسم "الألوية غير الملحقة" (ألويةُ غير ملحقه)، مثل القدس وجانيك وشهروز، وأعقبتها بعد المشروطية الثانية بنغازي وبولو وإزميد وچتالجه وأورفه وعسير والقلعة السلطانية وقاره سي. كما جرى تشكيل "مجالس الادارة" إلى جانب الولاة في الولاية، وإلى جانب المتصرفين في الألوية، وإلى جانب القائممقامين في الأقضية. غير أن هذه المجالس –التي تشكلت من الرؤساء الروحيين والموظفين وأربعة أعضاء منتخبين [كان المقرر أن يكون اثنان منهم مسلمين واثنان غير مسلمين، إلاّ أن هذه القاعدة لم تكن مرعية كثيراً] –ظلت بمثابة "دمغة باردة" embossed stamp تُصدِّق فقط على قرارات وطلبات الاداريين هناك أكثر من كونها أدوات لتحقيق انتفاع الأهالي بالادارة. والخلاصة أن لائحة عام ١٨٧١م جاءت بخطة جديدة لتقسيم العمل في إدارة الولايات، وزادت في إطار هذه الخطة أيضا من تأثير المركز ورقابته وتيسير اتجاهه نحو الحكم المطلق.

وقد جرى تنظيم الادارة العثمانية عقب "التنظيمات" ضمن تقسيم متسلسل يبدأ من أعلى إلى أسفل، هو: الولاية واللواء والقضاء والناحية ثم القرية. وكانت كل هيئة مخولة بالرقابة بشكل مؤثر ومستمر على كافة القرارات والأعمال التي تنجزها الهيئات الأقل، فكان الوالي والاداريون معه يمثلون أصحاب الصلاحيات الاوتوقراطية في الدولة. ويمكننا في هذه النقطة أن ندلل على الصلاحية التي يتمتع بها الوالي العثماني إذا ذكرنا أن استانبول العاصمة لم يكن فيها جهاز للولاية، وان إدارتها كانت منوطة بالصدر الأعظم مباشرة. أما التطور الثاني الذي ظهر في

تشكيلات الدولة عقب بداية عهد التنظيمات فهو تقسيم أراضـي الامبراطوريـة عسكرياً؛ منطقتـان في الروملي ومنطقتان في الأناضول ومنطقة في بلاد المشرق العربي، ثم تعيين "مُشير" على كـل منطقة عسكرية، وبذلك تكون إدارة الولاية قد انفصلت عن الكيان العسكري، وتحـول الاداريـون فيها إلى "رؤساء مدنيين". ولاشك أن هذا النظام الذي غيّر التقاليد القديمة هو أحد العناصر المهمة في الارث التاريخي الذي بقي للجمهورية التركية. والنقطة الثالثة التي يجدر بنا التعرض لها فيمـا يتعلق بالإدارة العثمانية بعد التنظيمات هي طبيعة العلاقة بين مجلس الولاية والوالي؛ ونذكر مثـالاً على ذلك المجالس في ولايات منطقة الرافدين الكثيرة الاختلاط، ولاسيما من الناحية العرقية، فقـد كانت تتشكل من نـواب وممثليـن لجماعـات وطوائـف يتعـذر التفـاهم فيمـا بينهـا، ويحـاول الوالـي العثمـاني هـو الآخـر باعتبـاره الحكَـم "arbiter mundi Ottomanorum" تحقيـق التـوازن بيـن الطوائف المختلفة ويدفعهم للموافقة على كافة طلبات الحكومة المركزية، كما يحاول التصدي من ناحية أخرى لتدخلات ممثلي الدول الأجنبية التي لا تقف عند حد بابراز مسئوليات وقرارات تلـك المجالس المتداخلة المتباينة. وكان الهدف من وجود ممثلي الأهالي في تلك المجالس، وفي اللجـان المتخصصة، مثل الزراعة والمعارف والمنافع العامـة هو أن يكـون عـاملاً ييسـر عمليـة التـأثير والرقابة على الاداريين، وهو وإن حدثت بعـض المواقـف التـي دلـت علـى عكس ذلـك فـان هـذا التفكير كان هو السائد بوجه عام. في حين أن انتخاب ممثلي الأهالي لهذه المجالس وعزلهم منهـا كان إلى حد كبير ضمن صلاحيات الاداريين فـي الولايـات العثمانيـة. ويمكننـا القـول إن التقـاليد العثمانية نشأت بتوجيه من المركز، وأنها منذ اليوم الذي نشـأت فيـه قد تطـورت بفعـل الضغـوط والرقابة الواقعة منه.

وفي الادارة التقليدية للايالات العثمانية كان البكلربكي وأمير السنجق والصوباشي والسباهي هم الاداريون الذين يرتبطون أحدهم بالآخر عن طريق سلسلة القيادة. غير أن ظروف ذلك العهـد وضعف امكانيات الاتصال والتخابر جعل الرقابة على الأنشطة والفعاليات اليوميـة أمـراً يسـتحيل بالشكل المؤثر والدقيق. في حين أن الاتجاه المركزي الذي أخذ ينمو داخل الكيان الإداري الجديـد كان يفرض على ذوي الدرجة الأعلى أن يراقبوا ويوافقوا أو يرفضوا كافة القرارات والاجراءات التي يقوم بها أصحاب الدرجة الأدنـى. واتـاح هذا الوضـع الفرصـة لظهور تسلسـل وظيفـي ذي حدود ومسئوليات معينة بين الاداريين وتطبيق الرقابة الرأسية بشكل فعـال فـي اطـار نظـام ادارة الولايات ذي الطابع المركزي. فهل كانت هناك مناهضـة لهذه التطـورات المركزيـة؟ نعم كـانت هناك مناهضة، ولكنها ظلت عقيمة. والمثال على ذلك ان برلمان عام ١٨٧٧م عندما أعد "قـانون

الولايات" تصدت له في المجلس بعض الاتجاهات انصار اللامركزية decentralist بكل ثقلها، ورغم ذلك نجحت الحكومة في تثبيت مفهوم المركزية على القانون. وعلى أي حال فان قانون الولايات هذا فَقَد قيمته قبل أن يوافق عليه "مجلس الأعيان".

وكانت إدارات الولايات بمثابة شُعب تقوم على تنشئة الموظفين المحليين. وكان رواد التنظيمات يعانون منذ البداية من قلة الكوادر المتخصصة القادرة على تسيير الأعمال. فلم يكن في المركز أو الولايات عدد كاف من الموظفين للاضطلاع بالاصلاحات في المجالات القضائية والمالية والمدنية. وكان الولاة حتى بعد إعلان التنظيمات بفترة طويلة يفتقرون إلى الموظفين القادرين على ادارة الاعمال العادية، ولهذا كان الوالي في أغلب الأحوال هو الذي يتولى تعليم البيروقراطيين للمستقبل، فكان أمام خيارين؛ إما أن يستقدم معه هؤلاء الشبان من استانبول، وإما أن يجمعهم من بين الأهالي المحليين ثم يقوم على تنشئتهم، ويلقنهم في الوقت ذاته أفكاره وفلسفته في الحياة. وكان من بين هؤلاء التلاميذ من خلّد الولاة بكتاباته؛ فهناك أحمد مدحت أفندي الذي كان من تلامذة الوالي مدحت باشا، ورَافَقه في ولايتي الطونة وبغداد. كما كان الرسام عثمان حمدي بك أيضا -الذي أصبح مديراً للمتحف الهمايوني فيما بعد- يرافق الوالي في بغداد. ومثل هؤلاء الأشخاص حتى وإن ظهروا باتجاهات سياسية متباينة كانوا يدافعون عن مدحت باشا. وكان سري باشا والي قسطموني إدارياً ربّى بقلمه مجموعةً حوله، وترك أسلوبُه في الكتابة [الرسمية] أثراً بالغاً فيهم.

والقول بان ضغوط الدول الأجنبية على إدارة الولايات كانت ذات تأثير كبير إنما هو -في نظرنا- حكم مكرر طالما بولغ فيه في أدبياتنا. فقد استطاع رجال التنظيمات أن يعدوا لائحة تنظيمية للولايات، واضعين بمهارة نصب أعينهم تقاليد الامبراطورية وظروفها في هذا المجال، فجاءوا بمشروع إصلاحي وأقروا أسسه، ونجحوا في الوقت نفسه في تحاشي المشروعات التي حاولت الدول الأجنبية فرضها، مثل مشروعات الحكم الذاتي في الولايات. والنقطة الأولى التي فرضت نفسها بقوة في اللائحة التنظيمية للولايات في هذا الاتجاه خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨٣٦-١٨٦٤م التي أعيد فيها تنظيم الولايات من جديد هي النظام المركزي.

وقد أجمعت الآراء على أن القضاء على الفساد الذي أصاب نظام الولايات وكان قائماً قبل عهد التنظيمات إنما يتطلب إعادة تنظيمها على أسس حكم مركزية. وتحقق هذا الأمر على شكل مسيرة إصلاحية كانت تنمو تدريجياً. وكان المبدأ المتبع في تطبيق إصلاحات عهد التنظيمات في الولايات هو "تحجيم صلاحيات الولاة ومضاعفة حجم السلطة المركزية". وقد جرى تطبيق هذا

المبدأ باتخاذ عدة تدابير مثل تحويل الإداريين في الولاية بما فيهم الوالي إلى موظفين لدى الإدارة المركزية برواتب شهرية، والحد من صلاحياتهم وزيادة تبعيتهم لها، وضمان مشاركة الصفوة من الأهالي في الادارة، وقيام الولاة بانجاز الأعمال عن طريق "التشاور" معهم. وفي الأعوام الأولى من عهد التنظيمات بينما كان الولاة -في اطار هذا الفهم- مسئولين أمام الباب العالي، كان الواحد منهم ملزماً أمام النظام بتقاسم صلاحياته العسكرية والمالية مع الاداريين الأقل درجة، مثل المحافظ [وهو المسئول العسكري التابع للقيادة العامة] والدفتردار [التابع لنظارة المالية]. وفي الأساس فان الشئون المالية لم تكن -كما ذكرنا سابقاً- منوطة بالوالي في البداية، بل بالمحصِّل، ثم تضاءلت صلاحية هذا الموظف المالي وموقعه لصالح الوالي، ثم جرى استحداث الدفتردارية من جديد في ادارة الولايات. ولكن كان الواضح أن "الدفتردارين" سواء في الماضي أو الحاضر يتمتعون باستقلالية في الولاية تزيد عما كان للموظفين الآخرين المعينين إلى جانب الوالي مِنْ قِبل الحكومة المركزية. ويرجع هذا التوازن إلى التقاليد التي كانت سائدة قبل التنظيمات. وقد كشفت قوة التقاليد عن نفسها في صمودها ضد القوى الخارجية المتحفزة لفرض مشروعات إصلاحية في الولايات؛ إذ استطاع البيروقراطيون في عهد التنظيمات أن يتجنبوا -بوجه خاص- مسألة لبنان، ثم طلبات بروتوكول فينا في النهاية، والتي تكشفت مع مذكرة أُندراسي [وزير خارجية النمسا والمجر]، وبذلك خرجت لائحة تنظيم الولايات لعام ١٨٦٤ نتاجاً محلياً خالصاً.

وكانت أحداث لبنان أزمةً كشفت عن الصراع بين الدول العظمى مع بعضها البعض، وعن الصراع بينها وبين الباب العالي، ولكنه استطاع أن يتغلب عليها بنجاح، واضطر في خلال ذلك أن يضحي بعدد من موظفيه، وتحولت لبنان التي كانت مسرحاً للصدام بين الدروز والموارنة منذ عام ١٨٤٥م إلى مشكلة دولية خلال مدة قصيرة. ولما تدخلت انجلترا وفرنسا بالسلاح اضطر الباب العالي لكي يحمي سيادته في المنطقة أن يمنح جبل لبنان عام ١٨٦١ صفة الحكم الذاتي الذي يعتمد على اساس المشاركة المتساوية في العرق والدين. فكان يجري تعيين المتصرفين من بين المسيحيين، ولكن كان الشرط أن يكونوا من غير الأهالي المحليين [كان أول المتصرفين داود باشا الأرمني]. أما المحاكم ومجالس الادارة فكانت مختلطة، ويجري تشكيلها عن طريق الانتخاب. وقد شكل هذا التركيب الأساسَ في قيام جمهورية لبنان الحالية. وهذا الوضع القانوني الذي بدأ في ٩ يونيه ١٨٦١م هو الذي أثار مخاوف الباب العالي، وكان محقاً في ذلك، لأنه سوف يلهب ثورات الشعوب الأخرى، ويجعل من الامبراطورية لباساً مهلهلاً بسبب الايالات ذات الحكم الذاتي. وشَمَّر عن ساعده كلٌ من احمد جودت باشا وفؤاد باشا وصاحب الافكار الليبرالية

مدحت باشا للإعداد لنظام جديد في ادارة الولايات، ثم شرعوا في تجربة النظام الجديد في بعض الولايات قبل تعميمه. وبمقتضى اللائحة التنظيمية التي وضعت في ٧ نوفمبر ١٨٦٤م أقيمت تشكيلات الولايات التي تشكل الألوية [السناجق] الوحدة الأساسية فيها. واتبعوا في التطبيق الجزئي "مبدأ التدرج" الذي تميزت به مدرسة التنظيمات. ويتلخص هذا التصرف الذي صرح به احمد جودت باشا في "ضرورة عدم تجاهل أن كل إيالة لها ظروفها الخاصة". ولهذا السبب جرى تطبيق اللائحة التنظيمية أولاً في ولاية الطونة التي كان يتولاها مدحت باشا، وفي حلب وأدرنه وطرابلس الغرب والبوسنة، وأسفرت عن نتائج مشجعة.

ذكرنا أن تجربة عام ١٨٦٤م هيأت السبيل للقيام بتعميمها؛ إذ رأينا هذا النظام يدخل حيز التطبيق في ١٠ ولايات و٤٤ سنجقاً في أوربا العثمانية، وفي ١٦ ولاية و ٧٤ سنجقاً في آسيا العثمانية، وفي ولاية واحدة وخمسة سناجق في افريقيا العثمانية، ثم جرى تنظيمه من جديد في ٢٢ يناير ١٨٧١م تحت اسم "اللائحة التنظيمية لإدارة عموم الولايات" (اداره ٔ عموميه ٔ ولايت نظامنامه سى) وتم إعلانه.

فكان الآمر المدني في الولاية هو الوالي، والمتصرف آمر اللواء، والقائممقام آمر القضاء. وكل هؤلاء الاداريين موظفون يجري تعيينهم من المركز مباشرة بعد موافقة السلطان، أما العمد في القرى فقد رأى النظام أن يكونوا بالانتخاب، كما رأى تشكيل "مجلس إدارة" في كل ولاية ولواء وقضاء، فضلا عن تشكيل "مجلس العموم" (مجلس عمومى) في مركز كل ولاية. وهذه المجالس كانت هيئات مختلطة تتشكل من الموظفين وممثلي الأشراف [كبار العائلات]، وتتيح الفرصة في الوقت ذاته لتمثيل الطوائف غير المسلمة، ويُناط بها إلى جانب المهام الاستشارية بعض الصلاحيات الادارية والقضائية، مثل محاكمة الموظفين، ومنع الاعتداء على الأراضي والعقارات.

وكان من التجديدات التي جاءت بها اللائحة التنظيمية لعام ١٨٦٤ مؤسسات القضاء في الولايات؛ فقد أقيمت في الولايات والألوية والأقضية محاكم للحقوق (مجلسِ تمييزِ حقوق)، ومحاكم للجنايات (مجلس جنايت). ويجري تعيين رؤساء تلك المحاكم من قِبل شيخ الاسلام، بينما يجري تشكيل الأعضاء الأخرين في محكمة الحقوق وفي كل درجة من درجاتها الادارية بالانتخاب من بين المسلمين وغير المسلمين.

ثم جرى تغيير "اللائحة التنظيمية للولايات لعام ١٨٦٤م" بوضع "اللائحة التنظيمية لادارة عموم الولايات" التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٨٧١م. ورأت الدولة في التنظيم الجديد اقامة ما

يُعرف باسم "الناحية" [جمع: نواحي] من مجموع النجوع والعزب حتى تشكل تقسيماً إدارياً فيما بين القضاء والقرية. والناحية يديرها "مدير"، وتتشكل من مجلس إدارة من الأعضاء المرسلين من مجالس العمد في القرى التي تدخل ضمن حدودها. وكانت الدولة غير راضية عن إقامة إدارة للنواحي؛ فلم يتحقق ذلك إلاّ نتيجة للضغوط الأوربية اكثر من أي شئ آخر، فظهرت نتيجة لذلك "اللائحة التنظيمية للنواحي" عام ١٨٧٦م. وجرى تطبيق هذا النظام الذي كان يقر انتخاب مدير الناحية ومجلسها من قبل الأهالي على أساس تمثيل ديني عرقي. وكان للحكومة المركزية في ادارة الولاية موظفون يقومون بادارة الأعمال في مجال الصحة والأشغال العمومية، ويقومون بالخدمات اللازمة في مجال التعليم. كما كان يوجد عدا ذلك بعض المجالس التي تشكلت في الولايات والألوية، وكانت تضم أعضاء منتخبين لمعاونة أهالي المنطقة وممثلي الادارة المركزية، وهذه المجالس التي كانت تتشكل في أغلب الأحوال من كبار أهالي المنطقة الذين يكلفهم الوالي أو المتصرف للقيام بهذا العمل هي لجان للأشغال العمومية ولجان الزراعة أو هي هيآت للاقراض مثل "صناديق المنافع العمومية" (منافع عموميه صنديقلرى). وهذا المفهوم عن الإدارة في عهد التنظيمات كان هو السبب الوحيد وراء اقامة الادارات البلدية الحديثة، أي هو الواعز على الإعمار وتنظيم وتنمية الحياة في المدن من الناحية المعمارية والادارية بمساعدة أهاليها أنفسهم. ولهذا السبب جاء تأسيس البلديات متأخراً، فهي لم تظهر نتيجة لطلبات أهلها للمشاركة في الادارة، ولكن لطلب الحكومة المركزية من الاهالي للمعاونة والمشاركة.

سادساً- البلديات العثمانية الحديثة

تعرضت المدن العثمانية في القرن التاسع عشر، ولا سيما المدن الساحلية التي هي نقاط الاتصال في العلاقات المتنامية مع العالم الخارجي لتغيرات جذرية في بنيتها. فإلى جانب التركيب الاقتصادي والاجتماعي والاداري الذي كان يمر بمرحلة تغيير في البلاد كانت ادارة المدن بالاسلوب التقليدي والخدمات البلدية تمر هي الأخرى بانتفاضات قوية. وهذا الأمر هو الذي استلزم القيام باجراء تغيير على ادارة المدن وأجهزة البلديات. لأن مدن السواحل في شرق المتوسط التي كانت في سبيلها نحو علاقات اقتصادية متزايدة مع اوربا كانت مضطرة للاتجاه نحو تنظيم جديد يساعدها على حيازة جهاز متكامل للاتصال والخدمات يناسب الفعاليات التجارية في القرن التاسع عشر. وكانت أهم المشاكل في مدن السواحل تلك هي مباني الحجر الصحي والاستراحات لاجل سفن التجار، وتهيئة الظروف الصحية المناسبة، وسبل المواصلات المنظمة. وكانت الموانئ الشرقية في نظر أوربا قد خرجت عن كونها مدناً غريبة بعيدة، بل أصبحت ميادين جديدة للكسب والربح.

ولهذا اقتضى الأمر إقامة تشكيل إدارات البلديات الجديدة للاضطلاع بالخدمات الحديثة، تماماً مثلما فعل التجار الانجليز من خلال اتفاقيات امتياز سكة حديد ولاية آيدين عندما حاولوا إقامة بلدية في إزمير، ونجحوا في فرض ذلك(٢٦).

والواقع أيضا أن قيام مدن الموانئ المهمة في الامبراطورية باولى حملاتها البلدية كانت من المظاهر اللافتة للنظر، وكانت تحظى مناطق معينة في مثل هذه المدن بالأجهزة البلدية الحديثة اكثر من غيرها، وعلى سبيل المثال فان منطقة (غلطه –بك اوغلى) وهي منطقة الحركة والنشاط في استانبول كانت تتقدم من ناحية الخدمات البلدية الحديثة على المنطقة التي تضم الباب العالي، ومع ذلك فلم نشهد أن البلديات الحديثة أدت واجباتها ومهامها البلدية على الوجه الأكمل، ومن ثم سارت أشكال وأساليب الخدمة التقليدية جنباً إلى جنب مع الأشكال والأساليب الحديثة. وعلى سبيل المثال استمر سكان بعض الأحياء والتجمعات في القيام بانفسهم بالشئون البلدية وبعض أمور الحراسة في أحيائهم. وعلى ذلك نرى القديم والجديد خلال مرحلة التأسيس سارا جنباً إلى جنب، ولم يغن أحدهما عن الآخر، كما كانا يشكلان تناقضاً في بعض الأحوال. وانقضى النصف الأول من القرن داخل المدن العثمانية مع الهزات التي نشأت عن انهيار النظم التقليدية لإدارة المدن، ومع جوانب النقص التي جاءت بها المؤسسات الجديدة.

وللبلدية في نظر رجل الدولة المؤمن بالتنظيمات هدف واحد هو أن تَعْمُر المدينة ويَعُم أطرافَها الضوءُ والنظافة ... فقد كان مصطفى رشيد باشا وهو لايزال في سفارة لندن يتحدث عن تحويل المباني الخشبية إلى مبانٍ حجرية. فالمصلح في عهد التنظيمات هو الى حدٍ ما نموذج أصيل للإداريين الذين شكلوا أساس فعاليات الهدم والبناء التي جرت بين عامي ١٩٥٥-١٩٦٠م والاداريين الذين أوجدوا هذا التقليد* .

ولو أن رجل التنظيمات رأي حقيقةً أن البلدية وحدة ادارية محلية، وقَبل ذلك لكان على الأقل جعل لادارات القرى وبلديات المدن نفس الاستقلالية، كما هو الحال في النظام الفرنسي الذي كان يسعى لان يحذو حذوه. بل إنه فَصَل بينهما، وكان الغرض من هذا الفصل هو التعجيل باضفاء الصفة العصرية على العاصمة والحواضر الكبرى أكثر من الأسباب القانونية نفسها.

---

(٢٦) – أنظر: Orhan Kurmuş, *The Role of British Capital in the Economic Development of Western Anatolia*, Ph. D. Thesis, 1974; (Türkçesi: *Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi*, İstanbul 1974, s.91).

* يشير الكاتب إلى عهد المرحوم عدنان مندرس الذي ظهرت فيه حركة التغيير العمراني لا سيما في استانبول.

ولكي تسيطر الدولة على الفوضى التي سادت العاصمة نتيجة لحرب القرم في ١٣ يونيه ١٨٥٤م أقامت ما عُرف باسم "امانة العاصمة" (استانبول شهر امانتى)، وأعد لها المجلس الأعلى (مجلسِ والا) لائحة تنظيمية خاصة، ووَضَع على رأسها آمر باسم "أمين العاصمة" (شهر امينى)(٢٧).

وكان يوجد إلى جانب أمين العاصمة مجلس يضم أعضاءً يجري تكليفهم بذلك بعد انتخاب الباب العالي اياهم وتصديق السلطان على تعيينهم، ويعرف باسم "مجلس أمانة العاصمة" (شهر أمانتى مجلسى). وهؤلاء الأعضاء كانوا من ممثلي التجار والحرفيين وبعض كبار الموظفين. أما وظائف المجلس فكانت تشبه المجالس القديمة المساعدة للقضاة، فهي استشارية بالدرجة الأولى، وهي محدودة في الامكانات المالية، فلا تملك موارد مستقلة. وتتولى الدولة سداد نفقاتها، بينما تقوم أمانة العاصمة بتحويل العوائد التي جمعتها إلى الجهاز المالي؛ أي لا يمكننا أن نتحدث هنا عن مالية كوميون Commune مستقلة. كما كان لأمانة العاصمة فريق من العاملين غير كافٍ، يتكون من عدد من المهندسين وآخر من القَوّاسين [= ضباط الحراسة وموظفو الأمن]. ومن ثم فلا تعتبر أمانة العاصمة بداية طيبة في مجال الخدمة البلدية الحديثة، فلم يتغير في الأمر إلاّ الاسم الذي أطلق عليها في عهد السلطان محمود الثاني، وهو "نظارة الاحتساب". فلا أمين العاصمة ولا أعضاء مجلس الأمانة كانوا في هذا المجال من ذوي الخبرة والمعرفة، كما لم يكونوا –وهو الأهم– يتمتعون بالصلاحية والاستقلالية.

فقد كانت الحكومة العثمانية مضطرة لتوفير الخدمات البلدية الحديثة في حي غلطة وبك اوغلى، وهي المنطقة التي يسكنها الأجانب بوجه خاص، وتتزاحم فيها المشاكل التي يمكن أن تواجه مدينة ساحلية عصرية. ولما عجزوا –لهذا السبب– عن إقامة تنظيم للخدمة البلدية يُعتد به في كل استانبول، رأوا أنه لا أقل من أن تحظى تلك المنطقة بالخدمات البلدية الحديثة، فجرى تشكيل "دائرة البلدية" السادسة على غرار النموذج الباريسي، وجعلوا على رأسها كامل بك أحد موظفي الخارجية. وكانت مكاتبات الدائرة تجري باللغة الفرنسية، وخصصت لها بعض الموارد الاستثنائية، وعلى هذا النحو بدأت الخدمات البلدية بميزانية متميزة في حي بك اوغلى الذي يكتظ بالسفارات ومحلات

---

(٢٧) – أنظر لعثمان نوري (ارگين) مجلة الأمور البلدية فهي تقدم المعلومات المستفيضة اللازمة عن ادارة المدن قبل التنظيمات، وانظر أيضاً للبلديات العثمانية:
İ. Ortaylı *Tanzimattan Sonra Mahallî İdareler*, Ankara, 1974; ve İstanbul 1984.

العمل. والواقع أيضا أن دائرة البلدية السادسة قد واصلت مسيرتها على ذلك النحو المتميز، واستمرت على نجاحها الناتج عن ذلك حتى العهد الجمهوري.

وفي عام ١٨٦٨م جرى تقسيم استانبول إلى أربع عشرة بلدية، على غرار بلدية بك أوغلى، غير أن أغلب هذه البلديات التي وُضع على رأس كل منها واحد من كبار الموظفين المتقاعدين برتبة فخرية لم يبدأ العمل؛ فلم تتشكل لها المجالس البلدية، بل ولم يجر تعيين العاملين اللازمين لها.

أما في مدن الولايات الأخرى فقد بدأت التنظيمات البلدية الحديثة مع صدور "اللائحة التنظيمية للولايات لعام ١٨٦٤"، وتقرر بموجب هذه اللائحة تشكيل المجالس البلدية بالانتخاب في مراكز الألوية والأقضية، غير أن تلك المجالس لم تحظ حتى بالشخصية المعنوية في الوظائف ونظام العمل. وعلى أي حال فان تشكيل تلك المجالس لم يجر في كل الأقضية، ولم تتشكل تلك المجالس إلاّ بحمية بعض الولاة [مثل مدحت باشا عندما كان والياً على بغداد ثم على ولاية الطونة]، وساعدها ذلك الوالي نسبياً على أن تشرع في ممارسة أعمالها. وكانت موارد البلديات العثمانية شحيحة وتعاني من قلة العاملين والافتقار إلى صلاحيات الرقابة ومحدوديتها. وعدا ذلك لم يكن للمجلس البلدي شخصية ملزمة، كما كان واقعاً تحت الرقابة الصارمة من الحكومة المركزية.

وجرى وضع الأسس الحقيقية للتنظيمات البلدية في عهد المشروطية الأولى، بل إن قوانين وأساليب عمل هذه البلديات قد تركت أثراً عميقاً على النظم التي جاءت بعد ذلك. وقام "مجلس المبعوثان" العثماني الأول بمناقشة ذلك القانون بكل الخبرة والمقدرة وعلى ضوء التجارب التي مرت منذ بداية عهد التنظيمات، وقامت الحكومة على الرغم من كل الاعتراضات التي أبداها النواب باعداد قانونين مختلفين لاستانبول والولايات الأخرى، ثم جرى سَنّهما(٢٨). وبهما اكتسبت البلديات في الأراضي العثمانية شخصية تتعدى التركيب الإداري إلى شخصية اعتبارية، [تتذكر المادة الثالثة فيما يتعلق بوظائف المجلس البلدي أنه طرف في القضايا التي ترفع ضد البلدية]. ويخوّل القانون للبلديات أن تتولى تنظيم شئون الاعمار والرقابة عليها، والقيام بخدمات الأشغال العمومية والاضاءة، والنظافة، وادارة أموال البلديات، وتسجيل العقارات وتعداد السكان [هاتان الوظيفتان الأخيرتان تتولاهما اليوم الادارة المركزية]، والرقابة على الأسواق وأماكن التسوق، واتخاذ التدابير الصحية، واقامة المجازر والمدارس، وشئون إطفاء الحرائق، وتحصيل موارد البلديات... وغير ذلك. ولم

(٢٨) – أنظر لنص القانون وتحليله: "Dersaadet Belediye Kanunu" ve "Vilâyet Belediye Kanunu", *Düstur,* I. Tertip, 2; Osman Nuri, *Muhtasar Mecelle-i Umûr-ı Belediyye,* s.43-47; *Mecelle-i Umur-u Belediyye,* s. 78.

تسمح الظروف بتحقيق قسم من تلك الوظائف، بينما تولت أجهزة الحكومة المركزية تنفيذ قسم آخر، كما كانت بعض الوظائف مثل شئون المياه في يد الأوقاف، وظلت على ذلك.

وينص القانون على أن جهاز البلدية يتشكل من رئيسها ومجلسها، وتبعاً لعدد السكان في المدينة أو القصبة يكون عدد أعضاء المجلس الذي يتراوح بين ٦-١٢ شخصاً، يجري انتخابهم لمدة أربع سنوات، ويجري تغيير نصف الأعضاء كل عامين عن طريق القرعة. أما الرئيس فكانت تنتخبه الحكومة من بين الأعضاء وتقوم بتعيينه. كما كان للمجلس أعضاء مستشارون من المهندسين والأطباء والبيطريين. وفي الولايات الأخرى خارج المركز كان الآمر المدني هو الذي يختار رؤساء المجالس من بين أشراف البلدة. وكان رؤساء بلديات استانبول وأعضاء مجلس "امانة العاصمة" بعد عام ١٨٧٧م يأتون إلى تلك الوظائف دائما بالتعيين. ويُشترط في عضو مجلس البلدية أن يكون متجاوزاً سن الخامسة والعشرين ومن الرعايا العثمانيين، ويؤدي سنوياً ضريبة أملاك لا تقل عن خمسين قرشاً، فضلاً عن شرط طريف آخر هو ضرورة معرفته للغة التركية. وكانت تلك النقطة محلاً لاعتراض أعضاء مجلس المبعوثان من الولايات العربية، ومع ذلك فقد فُرض قبول القانون في المجلس؛ إذ كان التيار القومي قد بدأ.

والخلاصة أن البلديات العثمانية وُلدت في الفترة التي أينع فيها النظام المركزي السُلطوي كجزء لا تنفصل عنه. والواضح أن ذلك الوضع لن يتغير دون إحداث تحول جذري ومرور فترة طويلة من الزمن. فالادارة المركزية المطلقة تعني دولة القانون، وقد لا ينطوي مفهوم النظام الحقوقي على المشاركة السياسية في الموضع الذي تسوده "سلطة القانون". وترتكز أسس الدولة في العصور الحديثة على القانون، وحق مشاركة الفرد ليس هو الأساس، وتسعى الدولة ذات الحكم المطلق لترسيخ القانون والنظام في مجابهة الفوضى وأعمال السرقة والاضطرابات وتسكع العاطلين وغير ذلك مما يقضي على الحياة في المدن. بينما تبدأ بعد ذلك طلبات وفعاليات الجموع العريضة في المشاركة السياسية. ولا تعتمد إدارة المحليات العثمانية على فلسفة سياسية تأخذ تلك المرحلة الثانية بعين الاعتبار، وظلت هذه المسألة خارج نطاق الجدل والنقاش بالنظر أيضا إلى التاريخ والظروف.

سابعاً – الإدارة المركزية ووسائل الرقابة

إن نموذج الحكومة المركزية هو الذي حدد كيان الدولة في القرن التاسع عشر، فالإدارة تتخذ لنفسها وظائف جديدة تتعدى تحقيق الأمن للمحكومين ثم جمع الضرائب والجنود في مقابل ذلك وإقرار النظام العام والطاعة، وتقيم آلية تختلف عن ذلك. والدولة في القرن التاسع عشر

ليست صاحبة الصفة الإلزامية فحسب، بل إنها المعلم والمشجّع والقائم بالدعاية والموجّه. ومن المهم إلى جانب الرقابة على كل مرحلة من حياة المحكومين والتأثير عليهم والحيلولة دون إقدامهم على الأعمال غير القانونية أن يكون للمحكومين فلسفة جديدة للحياة، وأن يتعلموا -إلى جانب مفهوم الأمة الواحدة- مفهوم الوطنية، حتى يستقر في نفوسهم. وبفضل ذلك يتحقق بقاء الدولة ودعم المحكومين لها. ولهذا السبب فان الفعاليات المؤثرة على الكتل العريضة من الناس كالمطبوعات والفنون والمسرح، وكذلك المؤسسات الدينية، ونظم التربية والتعليم بوجه خاص إنما هي مجال النشاط الذي كانت تتدخل فيه دولة القرن التاسع عشر، وتحاول توجيهه ومتابعته والسيطرة عليه بالدعم المالي والاداري. والجدير بالذكر أن الامبراطورية العثمانية برعت خلال القرن التاسع عشر الذي قويت فيه التيارات القومية وانتعشت فيه حركة الجماعات الدينية في استخدام آليات الرقابة المركزية والتوجيه حتى تتمكن من حكم وإدارة بلاد ينتسب أهلها لأعراق وديانات متعددة. وكانت الهيئات الإدارية الجديدة التي جاءت بها حركات الاصلاح تتمتع -على الرغم من الأفتقار الشديد للامكانيات- بقدرة مدهشة على الحركة في هذا المجال، وقطعوا شوطاً لا يُستهان به في تعزيز الروح الوطنية وإقرار الهوية العثمانية، واستطاعت جماعة من النخبة لم يقتصر تشكيلها على العنصر التركي وحده، بل ضمت العناصر المسلمة غير التركية والرعايا المسيحيين واليهود، كما كان الحال في العصور السابقة، أن تأخذ دورها في إدارة الدولة وإدارة مجتمعاتها بوعي من الروح العثمانية. وعندما ننظر إلى تركيب الموظفين في أجهزة المركز أو في أجهزة الأقاليم على السواء يمكننا أن ندرك ذلك بوضوح، والنماذج كثيرة في المركز؛ فهناك موسُوروس باشا وساوا باشا وماوْرُويني باشا وكاليماكي بك وآرتين داذْيان باشا وغيرهم. وكان الجهاز التعليمي العثماني في تلك الفترة يعترف بعدد معين من المقاعد للطلاب غير المسلمين في المدارس العالية، مثل مدرسة الإدارة المدنية (مُلكيه) ومدرسة الطب (طبيه) والمدرسة السلطانية (مكتب سلطانى) (كان ثلث العدد لغير المسلمين، كما كان هناك مقاعد مخصصة لكل مجموعة عرقية ودينية تبعاً لعدد سكانها في البلاد)(٢٩). وفي النهاية احتلت النخبة من كافة الرعايا العثمانيين مكانها في الادارة، وبعد انهيار الامبراطورية نفسها ظهرت أهمية تلك العناصر البشرية في تواصل وجود الإرث العثماني في دول البلقان ودول الشرق الأوسط. وعدا ذلك أُدْرِجَت دروس اللغة التركية في مدارس غير المسلمين، وشجعت الدولة على تعليمها، بل وجعلت

---

(٢٩) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (İ-M-V, nr. 16519, 12 N 1273) مضبطة مؤرخة في ٧ مايو ١٨٥٧.

ذلك إجبارياً. وعلى أي حال فان الظروف نفسها أجبرت تلك الشعوب على ذلك، وهناك على سبيل المثال طلبات من طوائف الروم لتعليم اللغة التركية في مدارسها، على أن يكون تعيين المدرسين من نظارة المعارف وصرف الرواتب من الطائفة نفسها(٣٠). وكلما أخذت تتفت التجمعات الدينية في الحياة الادارية والاجتماعية بدأت تتحول اللغة التركية إلى لغة أدبية مشتركة يستعملها كل شخص. وليس من المصادفات في تلك الفترة أن تظهر المعاجم من اليونانية والأرمنية إلى التركية، ويكثر عدد الكُتّاب غير المسلمين ممن يجيدون لغتين. ومنحت الدولة حق التعلم لكل جماعة من رعاياها. "واللائحة التنظيمية للمعارف العمومية" الصادرة بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٦ [٢ سبتمبر ١٨٦٩] تنص في مادتيها (٣٣، ٤٢) على أحكام ملزمة بالقبول المجاني في المدارس لكل الرعايا ممن أنهوا مدارس الرشدية في الولايات والسناجق، وأنهوا الاعدادية في مراكز الولايات وشاءوا الالتحاق بالمدرسة السلطانية [الدستور، ١، جلد ٢، ص ١٩٠-١٩١]. وأصبحت الخدمة التعليمية وظيفة تقوم بها الدولة المركزية لكل الفئات من رعاياها وجهازاً يقوم على تعليمهم، وجذبهم في الأغلب إلى العمل في النظام البيروقراطي.

ووضعت الدولة معايير ثابتة لدرجات الترقية والرتب بين الموظفين؛ إذ جرى منذ عهد السلطان محمود الثاني إقرار المساواة والانتقال الافقي والرأسي بين الرتب في سلك هيئة رجال العلم والاداريين والعسكريين، ففي عام ١٨٣٢م جرى تحديد خمس درجات للموظفين مع إقرار الألقاب الخاصة بها، كما وضعوا للرتب العلمية والعسكرية أيضا درجات تعادل تلك الرتب. وفي عهد المشروطية الثانية جرى تثبيت معايير الرواتب الشهرية بالقانون الذي صدر وعُرف باسم قانون المعاشات. وكنا قد ذكرنا أن عهد التنظيمات شهد اقامة مكاتب الدولة ومقار أجهزتها في حواضر الأقضية والسناجق والولايات(٣١). وكان للدولة رقابة منذ زمن على الطوائف غير المسلمة، ولكن من خلال فئاتها المستقلة [نظام الملة]. ومع حركة الاصلاح في عهد التنظيمات نهضت العناصر العلمانية داخل تلك الملل للإطاحة رويداً رويداً بالدور الذي يقوم به الزعماء الروحانيون للكنيسة. وكان لتشكيل "مجالس الملل" ذات الدور الهام في انتخاب البطريرك لتلك العناصر ثم للتعليم العلماني أثرهما في زيادة الرقابة من فئة جديدة. والواقع أن الباب العالي خلال الفترة التي تعاظمت فيها تدخلات الدول الأجنبية كان يستخدم فئات مختلفة داخل الطوائف الدينية،

---

(٣٠) – نفسه، (İ.Mecl. Mahsus, nr.2128.)

(٣١) – أنظر: İ. Ortaylı, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı*, İstanbul 1987, s.116.

واتبع سياسة فعالة في ذلك المجال. كما كانت هناك آلية رقابة مشابهة بالنسبة للعناصر المسلمة أيضاً؛ إذ المعروف أن السلطان محمود الثاني أخذ يطارد بغير هوادة جماعة البكتاشية بعد قضائه على أوجاق الانكشارية. ثم لم تلبث الادارة الاصلاحية عقب تلك الحادثة أن وضعت التكايا والطرق الصوفية تحت نوع من الرقابة اكثر صرامة. ويمكن القول إن السياسة التي جرى عليها رجال التنظيمات هي توفير الدعم المالي، بل والاداري للتشكيلات الصوفية والطرق والتكايا الموجودة، ولكن مع عدم السماح في نفس الوقت للانحراف في ذلك المجال، وظهور جماعات ومشايخ جدد. واستصدروا إرادة سلطانية تسمح بحق التقاعد المبكر من الوظيفة لأبناء بعض مشايخ التكايا ليتولى الواحد منهم المشيخة عقب وفاة والده الشيخ، ووفروا سبل الاعاشة لكثير من التكايا، وحرصوا على صلات التعاون الوثيق بين الدولة وتلك التشكيلات الدينية(٣٢).

كما عملت الدولة على أن يتولى أشخاص معتمدون زعامات أرباب الحرف والصنايع، حتى إنها قامت بتعيين زعيم للشحاذين كان يُعرف باسم (سَأَلْ كتخداسى) حتى تضمن عملية الرقابة عليهم(٣٣). وساندت الدولة إقامة المسارح، واستفاد من هذه المساندة مسرح اللغة العربية(٣٤). وكانت الدولة هي السباقة لاقامة المتاحف وجمع الآثار القديمة(٣٥). وأخذت على عاتقها أمر رعاية الصبية المشردين، وخصصت الرواتب لمن يقومون برعايتهم. كما خصصت رواتب أيضا للأمهات اللائي يلدن توائم. وكانت تصدر الأوامر والتنبيهات بين الحين والآخر لمنع الإسراف في الأفراح والأعراس حتى إن لم يجر تطبيق ذلك بشكل واسع(٣٦). ولكن الذي لا شك فيه أن الجانب الأكثر تأثيراً في دولة القرن التاسع عشر إنما يتجلى في الصحافة والنشر؛ إذ خضعت الصحف الصادرة بعد "تقويم الوقايع" باللغة التركية أو باللغات الأخرى التي تستخدمها الشعوب العثمانية لنوع من الرقابة الأولية التي تعرف بـ censure préalable، وتطبق على الكتب بوجه خاص. ولكن كانت الدولة إلى جانب ذلك تقدم الدعم النقدي للكتب المؤلفة والترجمات أيضا، ولاتبخل بهذا الدعم على الكتّاب الأجانب أنفسهم، إذ قدّم السلطان عبد المجيد مبلغاً كبيراً من المال

---

(٣٢) – أنظر: İ. Ortaylı, *a.g.e.*, 109-110.

(٣٣) – أنظر: R. Ekrem Koçu, "Dilenci", *İstanbul Ansiklopedisi,* VIII, s.4578.

(٣٤) – أنظر رئاسة الوزراء العثماني (İ-M-V, nr.5976, 12 L 1266) حول تكريم مارون نقاش على مسرحية "هارون الرشيد".

(٣٥) – أنظر: Semavi Eyice, "Arkeoloji Müzeleri" *İstanbul Ansiklopedisi,* II, s.1025 vd; İ. Ortaylı, *İstanbul'dan Sayfalar,* İstanbul 1987, s.187 vd.

(٣٦) – هناك نماذج عديدة، انظرها في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (İMV, 11567-18 Safer 1270) و (12466-26 Receb 1270) و (12199 23 Zilhicce 1270) و (İD nr. 21206-5 Reçeb 1270) وحول منع البذخ في الأفراح (Cevdet-Dahil, 11586-29 Zilhicce 1261)،وانظر أيضا:
Ş. Turan "Tanzimat Devrinde Evlenme" *İş ve Düşünce Dergisi* 22/182-1956. s.14-15

لطبع كتاب المؤلف فوساتي Fossati عن آياصوفيا، فأتحفه المؤلف إليه، وجرى طبعه في لندن. أما الصحافة الخارجية فكان يتم التأثير عليها بنظام الاشتراك abonné أو بشراء مراسليها، حتى تضمن الدولة بذلك وسائل الدعاية لها في الدول الأجنبية. ومن الواجب التعمق في بحث مسألة الصحافة في عهد التنظيمات وتحري الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لها، فبصرف النظر عن أمور المعاونة التي قدمتها الدولة بين الحين والآخر، والألقاب التي كانت تمنحها لأصحاب الصحف، كانت أيضا تقرر أسعاراً زهيدة إلى حد كبير لتوزيعها بالبريد.

وكان هناك حادثان من نتاج التقنية الحديثة في القرن التاسع عشر لعبا دوراً عظيماً في تطبيق الحكم المركزي، هما التلغراف والسكك الحديدية. فكان الأول شبكة للتخابر أقيمت بسرعة في أراضي الامبراطورية العثمانية، وتطورت بالتزامن مع شبكات البرق في الدول الأوروبية. وتم تدريب عمال البرق والبريد بصورة طيبة، حتى أصبحت جهاز الاتصال الذي يأتي في مقدمة المؤسسات التي وَفّرت للامبراطورية العثمانية وللجمهورية التركية من بعدها امكانية الرقابة السريعة على البلاد وتأكيد السيادة عليها. أما السكك الحديدية فكانت وسيلة انتظرتها الادارة بفارغ الصبر، ولكنها هي التي خلقت الأزمة المالية، وضاعفت من حجم الديون الخارجية. ومع اختلاف جنسيات الشركات التي مدت خطوطها لم تستطع السكك الحديدية ان تشكل شبكة تربط أجزاء منطقة الأناضول ببعضها البعض، كما أقيمت منذ بداية مدّها بتقنيات متخلفة، ومن ثم انتقلت تلك الشبكة الحديدية إلى عصرنا الحالي كواحدة من المشاكل، وهو أمر ينسحب على كافة البلدان العثمانية. ومع ذلك فقد نجحت الدولة في اقامة شبكة للسكك الحديدية في منطقة سوريا وفلسطين، كانت الاكفأ والأوفق زمناً طويلاً بفضل سكة حديد الحجاز التي تحققت برأس المال العثماني ومحاولات العثمانيين بوجه خاص. ولا يفوتنا أن السكك الحديدية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بوجه خاص هي التي ساعدت على زيادة حجم الحاصلات الزراعية، ويسّرت عملية اسكان المهاجرين في منطقة الأناضول، والأهم من ذلك كله أنها وَفّرت السرعة لعمليات نقل الجنود من منطقة إلى أخرى، للعمل على إقرار الأمن والاستقرار. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر قام الولاة في مناطق كثيرة بربط الأجزاء الداخلية من البلاد بالخطوط الحديدية بواسطة قدر من طرق العربات لا يستهان به، حتى تهيأت تجارة الطرق البرية في الامبراطورية العثمانية، والأكثر من ذلك أن السكك الحديدية كانت السبب في انقاذ العديد من المناطق من تحكم قطاع الطرق واللصوص وعشائر السلب والنهب وإقرار الأمن فيها. ويمكننا

أن نلمس ذلك من خلال كتابات الرحالة وتقارير القناصل الذين زاروا هذه المناطق في تلك الأعوام.

وتشكل حركة الإصلاح في تركيا خلال القرن التاسع عشر اكثر المراحل التاريخية تأثيراً في بلادنا وفي البلدان التي انفصلت عن الامبراطورية على السواء من الناحية الحقوقية والإدارية والمالية. وتؤكد لنا البحوث والدراسات الجديدة هذه الحقيقة كل يوم. ومن ثم فان دراسة الاصلاحات الادارية والتعرف عليها في عهد التنظيمات أمر لا مفر منه لتفهم ما هية المؤسسات المعاصرة والقوانين والوظائف الادارية الجديدة.



الفصل الثاني
عهد التنظيمات المتأخر
والدستور [المشروطية] الثاني



إن تقسيم التاريخ الإداري للامبراطورية العثمانية إلى أدوار إنما هو أمر لا يرتكز على معايير محددة يمكن قبولها من الجميع، كما هو الحال في كافة التقسيمات التاريخية. ولكن يمكننا هنا وضع بعض التقسيمات من ناحية تطور الادارة واعادة تنظيمها. فنرى من بين هذه التقسيمات عهد السلطان عبد الحميد الثاني؛ إذ استمرت فيه اصلاحات عهد التنظيمات والتجديدات في النظام البيروقراطي، وأسفر أحياناً عن نتائج مهمة؛ فهو العهد الذي تشكلت فيه ايضا المؤسسات الادارية لتركيا المعاصرة، ولاسيما في مجال إدارة الولايات والنظم القضائية. وعدا ذلك فان الامبراطورية في عهد عبد الحميد الثاني قد دخلت مرحلة تحديث البنية التحتية في الأناضول وسورية في مجالي المواصلات والمعارف على السواء.

وبعد مؤتمر برلين انفصلت بالفعل عن الامبراطورية كلٌ من بلغاريا والبوسنة والهرسك. وتُركت جزيرة قبرص للحكم البريطاني، بل وظل اتصالها بتركيا محدوداً جداً حتى عام ١٩٧٤م. أما قارص وأرْدَهَان وباطوم فقد قامت روسيا بالحقاهما إلى أراضيها. فلم تعد باطوم بينما عادت ولاية قارص الحالية وطوغو بايزيد بمقتضى معاهدتي (موسكو – قارص) لينضما إلى الوطن الأم بعد مدة أربعين عاماً قضتها تحت الحكم الأجنبي. وكانت هناك احتلافات في الجغرافيا السياسية والإدارية للامبراطورية؛ فكانت جزيرة كريت شبه مستقلة، وكان جبل لبنان يتمتع بوضع إداري خاص. أما إمارة سيسام [جزيرة ساموس] والروملي الشرقية [جنوب بلغاريا] فكانتا تحت أجهزة برلمانية خاصة وإدارة خاصة. والمعروف أن هذا الأمر أضفى بعض التنوع وأثار في الوقت نفسه عقبات في وجه الإدارة المركزية في شأن القوانين الادارية ثم الشرطة وادارة الولايات فيما بعد. وعدا ذلك كانت نفس الاختلافات والعقبات توجد أيضاً في موضوع الرقابة على المطبوعات وآلية الدعاية الخارجية.

والواجب علينا ونحن نقيّم عهد السلطان عبد الحميد الثاني أن ننظر إليه أولاً من ناحية السراي، وتشكيلات الإدارة المركزية في الولايات، والتغيرات التي جرت على القضاء، والتغيرات التي جاءت بها السكك الحديدية، واسكان الأعداد الضخمة من المهاجرين. كما جاءت إصلاحات مقدونيا بوجه خاص ببعض التجديدات والاجراءات المهمة في التركيب الاداري لمنطقة الروملي.

وكان الهيكل الإداري في ولايات الروملي يمر بمرحلة تغير سريعة سواء بسبب الضغوط المتزايدة من الدول الأجنبية لإنجاز الاصلاح بعد مؤتمر برلين وسواء للحاجة الملحة إلى اعادة تنظيم الادارة، حتى اكتسب ذلك الهيكل وجهاً جديداً. وفي هذا الصدد تم تشكيل جديد للولايات من

خلال التغيرات في التركيبة العرقية للموظفين والشعبات التابعة لنظارتي المعارف والداخلية والاصلاحات التي أجريت على نظم القضاء والجندرمة. وهنا فان اصلاح الجندرمة كان يجري بالتشاور مع الفرنسيين(٣٧). ولا نستطيع أن ندع منطقة الجزيرة العربية وسورية وفلسطين والعراق خارج هذه التغيرات؛ إذ اعترفت الدولة أولاً بفرصة أوسع للغة المحلية في الإدارة، كما استعانت بالعنصر العربي فيها، بل وفي الحكومة المركزية والوظائف الرفيعة في السراي. وعدا ذلك فقد زادت استثمارات البنية الاساسية في سورية وفلسطين بقدر ما كانت عليه منطقة الروملي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتقدمت امكانيات تلك المنطقة في الاتصالات والتعليم، وزادت المحاصيل الزراعية، وخرجت إلى الأسواق الخارجية. وبقدر ما كان لذلك من أثر في تطور الادارة كان واضحاً أنه سيخلق مشاكل وحركات جديدة لم تظهر حتى ذلك العهد، وهو ما حدث بالفعل.

والأمر الأول الذي يسترعي الانتباه على الخريطة الادارية للامبراطورية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني هو وجود بعض الوحدات الادارية ذات الحكم الذاتي. وهذه الوحدات هي الامارة البلغارية أي الروملي الشرقية [جنوب بلغاريا ومركزها فلبة] التي اتحدت فيما بعد مع بلغاريا بتعيين الأمير والياً عليها، ولكنها ظلت ادارة خاصة بعد مؤتمر برلين، ثم امارة سيسام، ومتصرفية جبل لبنان، والخديوية المصرية التي كانت تحت الاحتلال الانجليزي. وكان للباب العالي تدخل مختلف في إدارة تلك المناطق ولكنه ضمن مقاييس معينة؛ وعلى سبيل المثال فان الروملي الشرقية وجبل لبنان كانا يختلفان في المظهر والمشاكل على الرغم من كونهما يدخلان ضمن النظام الاداري المركزي، سواء من حيث عمل النظام البرلماني، أو من حيث تطبيق التدابير الادارية كالرقابة على المطبوعات (٣٨).

---

(٣٧) – لكي نتعرف على تلك المرحلة الجديدة في البيروقراطية العثمانية في الأقاليم يجدر بنا الاطلاع – إلى جانب الفرمانات والتعليمات الصادرة – على سجلات الموظفين مثل "سجل الأحوال" الذي يدلنا على طريقة عمل النظام البيروقراطي والاطلاع على صحف الولايات التي كانت تصدر آنذاك، وعلى ما جرى تصنيفه وعرضه للباحثين في دور الوثائق عندنا في السنوات الأخيرة، مثل أوراق "ادارة تفتيش الروملي" ووثائق أرشيف يلديز، وما تحويه ارشيفات بلغاريا ومقدونيا ومجموعات الجرائد والصحف الأوربية والاطلاع على وثائق الأرشيف في فرنسا وانجلترا وفينا وبون وروسيا، وعلى تقارير القناصل في تلك الدول.

(٣٨) – أنظر: İ. Ortaylı, "İkinci Abdülhamit Döneminde Anayasal Rejim Sorunu", *Türkiye'de Demokrasi Hareketleri,* H.Ü.,Ed. Derg. C.4/II, 1986, s. 55-61.

وكثيراً ما يذهب البعض إلى أن سيطرة الباب العالي على آلية اتخاذ القرار والتنفيذ قد تحطمت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وأن الدليل على ذلك هو أن الاتصال بالولايات بل والسفارات كان يجري مباشرة مع سراي يلديز. وهذا الرأي ينطوي على قدر من الحقيقة؛ فقد كانت النقطة التي اعترض عليها خير الدين باشا التونسي أثناء صدارته هي العلاقة المباشرة بين الولاة والسفراء وبين مقام السلطنة، وتَرْك الباب العالي خارج نطاق سير المعلومات، وتجاوز عملية التدرج الوظيفي(٣٩). غير أن الباب العالي استطاع خلال فترة وجيزة أن يتواءم مع هذا الوضع، حتى تحول الصدر الأعظم ورجال الباب العالي الى كوادر تقوم بتنفيذ الأعمال، وتعمل على رفع مستواها، كما تعلموا سبل التأثير على القرارات عند اللزوم أكثر من بقائهم كجهاز استشاري. وكان الصدر الأعظم سعيد باشا بوجه خاص أحد رجال الدولة الذين تمرسوا في هذا المجال. والواقع أن ظهور التخصص في الادارة وتأسيس الشُّعب والمكاتب الجديدة، واتباع "نظام الحافظة" في العمل البيروقراطي، والشروع في تطبيق تقنيات جديدة لمتابعة الأعمال إنما هي أمور تكشف عن ذلك جيداً. ونلاحظ على الرغم من زيادة حجم الأعمال في ذلك العهد أن المكاتبات الجارية كان يتم ربطها بالقرار بشكل أسرع [وتدلنا المرفقات التي كانت مع تذاكر العرض مثلاً أن المكاتبات القادمة من الوحدات الادارية الفرعية في الولايات أو في المركز كان يصدر القرار بشأنها أسرع مما كان قديماً، ويصدر المرسوم السلطان الخاص بها]. كما نلاحظ أن البيروقراطيين كانوا كثيراً ما يقدمون اللوائح [التقارير والاقتراحات] في مختلف الموضوعات، ويتعرضون بالتفصيل لأدق الأمور فيها اكثر من ذي قبل. ولا شك ان تقديم وعرض مشروعات الإصلاح كان من أهم السمات التي تميزت بها طبقة البيروقراطيين في العهد الحميدي.

وكان دأب السلطان عبد الحميد الثاني أن يتعرف بواسطة الصورة الفوتوغرافية على كل ركن في البلاد، ويطلب بين الحين والآخر صوراً للأمراء والضباط، ويحاول بهذه الوسيلة التعرف على موظفي الدولة. غير أن الأمر الأهم في مسألة متابعة العاملين في الدولة هو تأسيسه لما عُرف باسم "لجنة سجل الأحوال" (سجل احوال قومسيونى) (١٢٩٦هـ/١٨٧٩م) التي كانت تعنى بترجمة حال موظفي الامبراطورية، من اكبرهم إلى أصغرهم، وتسجل لهم خط سيرهم الوظيفي. ولاشك أن هذه السجلات تشكل اليوم واحداً من أهم المصادر التاريخية، إذ تكشف عن

---

(٣٩) – أنظر: İbnülemin M.Kemal İnal, *Osmanlı Devrinde Son Sadrazamlar*, VI. cüz, 4. baskı, s. 943.

سياسة التوظيف التي كانت تجري عليها الدولة آنذاك. ويمكننا من هذا المصدر الذي يضم ١٩٦ مجلداً ضخماً أن نتعقب أحوال البيروقراطيين في العهد الأخير من خلال سجلات لعدد يبلغ ٩٢,١٣٧ موظفاً من شتى الرتب والدرجات(٤٠).

إعادة تنظيم الحكومة المركزية

يأتي الصدر الأعظم على رأس الحكومة المركزية، ويجري أمر تعيينه وعزله من قِبل السلطان، ويكون مسئولاً أمامه. وهذا الأمر تنص عليه أيضا أحكام "القانون الأساسي" لعام ١٢٩٣ (١٨٧٦م) في المواد: ٢٧-٢٨، ٢٩-٣٠، ٣١، كما أن النظّار أعضاء هيئة الوكلاء التي يترأسها الصدر الأعظم مسئولون فرادى أمام السلطان أيضا، ويجري تعيينهم بموافقته. وجرى الأمر على ذلك رغم ما كان لرأي الصدر الأعظم واختياره لهم من وزن، وليس هناك مسئولية مشتركة داخل هيئة الوكلاء. غير أن التغيير الذي أجري على القانون الأساسي بعد مشروطية عام ١٩٠٨م أتاح لهيئة الوكلاء مسئولية وصلاحية مشتركة، وجعلها مسئولة عن أعمالها أمام المجلس، أي أصبحت تتمتع بصفة الجهاز التنفيذي في النظام البرلماني وحازت على قوته.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني تحولت الامبراطورية العثمانية إلى الحكم الملكي الدستوري. صحيح أن مجلس المبعوثان الذي هو أهم عضو في المجلس العمومي قد ألغي وتفرق أعضاؤه في العام الثاني لجلوس السلطان إلاّ أن القانون الأساسي ظل على حاله. وفي هذه الحالة كانت تذكر أسماء أعضاء هيئة الأعيان (هيئت أعيان) في بروتوكول الدولة بعد الصدر الأعظم وشيخ الاسلام وهيئة الوكلاء، أي لم يتم إلغاء مجلس الأعيان (اعيان مجلسى). فكانت مهامه مستمرة، ويتقاضى الأعضاء رواتبهم. ولكن عدم وجود أعضاء مجلس المبعوثان كان يعني أن الحياة البرلمانية معطلة حتى عام ١٩٠٨م.

وهيئة الوكلاء – التي سنذكرها هنا باسم مجلس الوزراء العثماني – كانت تحت رئاسة الصدر الأعظم، ولكن مع كونه الرئيس لتلك الهيئة فان عدم وجود المسئولية المشتركة بعد فيها ينفي عنها صفة الحكومة، وينفي عنه صفة الرئيس لحكومة. ولهذا السبب فان لقب (باش وكيل) أي الوكيل أو الوزير الأول الذي حمله أحمد وفيق باشا مدةً لم يكن يعني هو الآخر شأناً خطيراً، ولم يُستخدم بعد ذلك. ويجري تعيين وعزل الصدر الأعظم من قبل السلطان، ويكون مسئولاً أمامه. كما أن الصدر الأعظم لا يتدخل في اختيار وتعيين شيخ الاسلام الذي يمثل مقام الافتاء

---

(٤٠)-أنظر: Atilla Çetin, "Sicill-i Ahvâl Defterleri", *Türk Dünyası Tarih Dergisi*, Haziran 1992/66, s. 34 vd.

ويأتي ترتيبه في البروتوكول بعد الصدر الأعظم، غير أنه ليس عضواً في هيئة الوكلاء مثل بقية النظار، ولكنه في مرتبة أعلى منها. وتضم هذه الهيئة ناظر الداخلية، والقائد العسكري العام (سرعسكر)، وناظر البحرية، وناظر الخارجية، ورئيس مجلس شورى الدولة، وناظر العدل والمذاهب [انتقلت في تلك الاثناء دائرة المذاهب من نظارة الخارجية إلى نظارة العدل]، ومشير الطوبخانة، وناظر المالية، وناظر التجارة والزراعة، وناظر الاوقاف الهمايونية، وناظر المعارف، وناظر الأشغال العمومية، ومستشار الصدر العالي [مستشار الصدارة العظمى]، وموظفاً أو اثنين لمساعدة هيئة الوكلاء، وعدداً من الوزراء القدامى الذين يُعرفون في مجالس الوزراء بأوربا باسم وزير بغير وزارة. والواضح أن مستشار الصدارة هو الذي كان يتولى وظيفة السكرتارية داخل مجلس الوزراء(٤١). وكان كل ناظر فيها مسئولاً بحكم القانون الأساسي عما كُلّف به من مهام ومجهزاً بالصلاحيات اللازمة لذلك. وكانت مناقشاتهم لبعض المسائل مع الصدر الأعظم واتخاذ القرار بشأنها، أو مناقشاتهم لبعض الأمور الهامة الأخرى داخل هيئة الوكلاء واصدار القرار بشأنها، ثم دخول القرارات في كل الأحوال حيز التنفيذ بمرسوم من السلطان أموراً ينص عليها القانون الاساسي. أي أن الحكومة لم تكن موجودة كمؤسسة حقوقية، بل إن اجتماع النظار من حين لآخر وتباحثهم وتشاورهم مع بعضهم البعض في عهد السلطان عبد الحميد كان من الأمور التي لا يرحب بها، فكان النظار بدورهم يخضعون لهذا الحظر الضمني، ويتجنبون حتى الزيارات الخاصة.

والجدير بنا أن نتحدث هنا عن التطور الذي قطعته الادارة في تركيا القرن التاسع عشر، وعن مجلس شورى الدولة الذي يُعد واحداً من أهم الأجهزة الدستورية في الوقت الراهن. وقد جرت العادة أن يُرجِعَ البعض تشكيل مجلس شورى الدولة عام ١٨٦٨م كجهاز مستقل تحت هذا الاسم إلى نموذج المجلس الفرنسي المعروف باسم Conseil d'Etat. في حين أنه ظهر وتطور حتى هذا الاصلاح عام ١٨٦٨م مثل جنين داخل أهم جهاز في عهد التنظيمات هو المجلس الأعلى للأحكام العدلية (مجلس والاى أحكام عدليه). ونحن وان كنا لم نستطيع إلى الآن أن نقرر ما هو النموذج الأوربي الذي أقيم على نمطه المجلس الأعلى فهو بمثابة أهم جهاز استشاري، ثم في النهاية أهم جهاز تشريعي لا غنى عنه في الدول ذات النظم المركزية، وكما ذكرنا سابقاً فقد

---

(٤١) – جرى اتباع هذا النهج في صمت من جانب الحكومة الأولى بعد عام ١٩٣٨، وشارك مستشار رئاسة الوزراء لفترة في اجتماعات مجلس الوزراء.

تحمل المجلس الأعلى أعباء مهام واسعة مثلما هو الحال في السناتو والكولجيوم في روسيا على أيام بطرس الأكبر، وفي النماذج التي كانت في أوربا في القرن الثامن عشر، ثم تولى في النهاية مهمة محاكمة موظفي الدولة. وكان لزيادة حجم العمل الملقى على عاتق هذا الجهاز أن اتجهت الدولة إلى تقسيمه إلى أجهزة فرعية متخصصة، حتى أخذ مجلس شورى الدولة شكله النهائي مع تطوير "دائرة التنظيمات" الجهاز المتفرع عنه والذي يتولى إعداد اللوائح والقوانين التنظيمية للأجهزة الأخرى في الدولة. وفي عام ١٨٧٥م جرى تقسيمه إلى ثلاثة اقسام؛ هي دائرة التنظيمات (التي تتولى إعداد اللوائح والنظم ومراجعتها وابداء الرأي فيها) ودائرة الداخلية أو المُلكية فيما بعد (التي تتولى التفتيش على الدعاوى والشكاوى والبحث فيها) ودائرة المحاكمات. وهذه الدائرة الأخيرة كانت تتولى بالاضافة إلى أعمالها مهمة الدعاوى الادارية في محكمة الاستئناف والتمييز. وفي الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨م كان مجلس شورى الدولة يتكون من رئيس وخمسة وكلاء له وكاتب عمومي وأربعة وثلاثين عضواً. كما كان يضم ثلاثة آخرين يمكن أن نطلق على كل منهم اسم "المتحدث باسم القانون" أي المدعي العمومي ومساعدوه(٤٢). وقد كان لمجلس شورى الدولة منذ قيامه جهد ملموس ظهر بشكل خاص في اجتهاداته الادارية وخبرته وفعالياته في إعداد اللوائح والنظم.

وكانت الأراضي العثمانية قبل الحرب التركية الروسية مقسمة إلى ٢٧ ولاية، عشر منها في أوربا العثمانية وواحدة في افريقيا [طرابلس الغرب] وست عشرة ولاية في آسيا العثمانية. وكانت تدار هذه الولايات بنظام مركزي لا يمكن الاستهانة به، بل كان يجري تطبيق الاتجاه نحو النظام المركزي في ادارة الولايات بشكل مطرد. وبسبب تخلي الدولة العثمانية عن قسم من أراضيها بعد مؤتمر برلين اتجهت إلى إعادة التنظيم من جديد، فجرى تشكيل ٣٢ ولاية ومعها لأول مرة خمسة سناجق تُعرف باسم الألوية غير الملحقة (ألويهء غير ملحقه)، كانت تُدار من المركز مباشرة.

وولايات منطقة الروملي هي: استانبول وأدرنه ويانيه ومناستر وقوصوه وإشْقُودْرَه وكريت وجزاير البحر الأبيض (جزاير بحر سفيد)، أي جزر بحر أيجه التي يمكن اعتبارها في القسم الأسيوي، وامارة بلغاريا ثم الروملي الشرقية ذات الوضع الخاص. وبعد مدة ارتبطت كريت والروملي الشرقية اكثر باليونان وبلغاريا، وبعد حرب البلقان ثم حرب طرابلس الغرب مع ايطاليا

---

(٤٢)-أنظر: Jonquière, *Histoire de l'Empire Ottoman*, tome II, Paris 1914, s. 509-510; Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire*, Princeton Univ. Press, s. 247-249.

خرجت منطقة الروملي وجزر بحر ايجه من يد الدولة التي اضطرت للانسحاب إلى حدودها الغربية الحالية. أما في القسم الأسيوي فكانت توجد ولاية خُدَاوَنْدگار [ومركزها سنجق بورصة]، وانقره [بما فيها يوزغاد وقيسري]، وآيدين [ومركزها لواء ازمير]، وقونيه، وقسطموني [بما فيها سينوب وچانقرى وبولو]، وطرابزون [التي تضم المنطقة الوسطى والشرقية جنوب البحر الأسود]، وسيواس، وارضروم، و وَان، وبتليس، وديار بكر، ومعمورة العزيز، والموصل، وحلب، وسورية [ومركزها دمشق]، وبيروت، وأطنه، وبغداد، والبصرة، والحجاز، واليمن.

وفي افريقيا كانت توجد ولايتان، هما طرابلس الغرب وبنغازي. أما السناجق المستقلة، أي السناجق التي يرتبط المتصرفون عليها بالباب العالي مباشرة فهي: چتالجه، وبيوك چكمجه، وسيلوري، وقوجه ايلى، والقلعة السلطانية، وشهرزور، والقدس الشريف. واضيف إليها بعد ذلك سنجق جانيك (سمسون). وفي العهد الدستوري الثاني وضع سنجق قاره سي [ومركزه باليكسير] ضمن هذا النظام. والسناجق المستقلة وحدات ادارية محببة نظراً لصغر حجمها وسهولة الرقابة عليها من المركز ومن المتصرف. ولعل ذلك هو السبب وراء الاتجاه إلى تحجيم الولايات في العهد الجمهوري، ولا زال هذا الاتجاه مستمراً بقوة إلى الآن نزولاً على رغبات الناخبين. و لم يخرج "قانون الولايات" في عام ١٨٧٧ من مجلس المبعوثان، غير أن اللائحة التنظيمية لعام ١٨٧١م جرى تطبيقها بشكل مركزي أكثر في روحها ونصها. فالواقع أن المجلس لم يستطيع أن يُصْدر قانوناً جديداً في العهد الدستوري الثاني، إلى أن جاءت الوزارة التي كانت تسيطر عليها جميعة الاتحاد والترقي، وأصدرت في ٢٦ مارس ١٩١٣ "القانون المؤقت" لإدارة الولايات، وتعززت بذلك أسس النظام المركزي. واستمر البناء الذي يتركب من الوالي ومجلس الادارة والمحاكم النظامية والشرعية وعدد من الموظفين [هم مدير المعارف، ومدير الأشغال العمومية، ومدير الزراعة وغيرهم]. وهذا الأساس المحافظ والمركزي العقلاني هو الذي انتقل إلينا اليوم، وكان هناك ثلاثي معروف في ترتيب الولايات، وهم الوالي والمتصرف والقائمقام، فلم يسقط منهم إلاّ المتصرف وحده، أما مدراء النواحي فقد شكلوا في الأساس وحدات إدارية غير مرغوبة منذ البداية ووحدات جرى تشكيلها على نطاق ضيق في الولايات. كما لم تُمنح القرى نظاماً اساسياً كوميونياً Communal على عكس ما كان موجوداً في دول أوربا المركزية [ايطاليا وفرنسا]. والواقع أن المدن الكبرى مثل استانبول لم تحظ فيها البلدية في العهد الدستوري الثاني بنظام أساسي غير مركزي، كما جرى تحويل بعض أقسام المدينة إلى مديريات بلدية وتعزز فيها البناء المركزي والرقابة. وعقب مؤتمر برلين اقتضى الأمر منح بعض الوحدات نظاماً أساسياً خاصاً

نتيجة لازدياد الحركات العرقية والاضطرابات داخل اراضي الامبراطورية وضغوط الدول الأجنبية المطالبة بالإصلاح. وهذه الوحدات هي زيتون وقوزان. والقانون الأساسي الذي مُنح قبل ذلك لجبل لبنان وامارة سيسام يجب النظر إليه ضمن هذه المجموعة. أما حقوق السيادة على مصر فقد ضعفت تماماً في ذلك العهد، ومع هذا يجب ونحن نقارنها بامارة بلغاريا أن نضع في الاعتبار الوضع الخاص للعلاقات مع العائلة الخديوية بقدر ما كان يحدث هنا من رقابة على الأوقاف والمحاكم الشرعية.

ولا شك أن أخطر الازمات الادارية التي ظهرت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني واستمرت حتى نهاية عهد الدولة العثمانية هي العجز في وضع الادارة المالية ضمن آلية مستقلة لاتخاذ القرار، والعجز في تحويلها إلى كيان إداري مركزي. والمعروف في الواقع أن بنوك الاصدار كانت حتى الحرب العالمية الأولى مؤسسات خاصة ذات امتيازات. و بنك الاصدار الخاص بالدولة كان مؤسسة أجنبية ذات رأس مال أجنبي، وظهر أثناء الازمات أنه كان يؤدي إلى طريق مسدود. فلما عجزت الدولة في النهاية عن سداد ديونها في السادس من اكتوبر عام ١٨٧٥ [أضف إلى ذلك أثر القحط في ذلك العام] أعلنت الموراتوريوم moratorium وأجّلت سداد هذه الديوان. وكان واضحاً ان الاستدانة التي جاءت نتيجة لأعباء الحرب مع روسيا وطلب التعويضات قد أثرت على الإستقلالية المالية للدولة، ودفعت بالاصلاحات إلى اتجاه معاكس، ولكن كان من الواضح أيضا أن لجنة الدائنين قد أتاحت للادارة المالية في تركيا أن تتعلم أشياء جديدة في التسجيل المالي، وتقنيات فرض الضرائب، والتنظيم المالي الحديث. فجرى إعداد الميزانية العثمانية للعام المالي ١٩٠٩-١٩١٠ متمشية لأول مرة مع الأسلوب العلمي. كذلك فان قانون سلم العاملين baréme والقوانين المتعلقة بالانفاق العام هي أثر مما خلَّفته أعوام المشروطية الثانية، وهي تشكل أهم الخطوات في وضع نظام مالي مركزي وتثبيت النظام الوظيفي.

والأمر الذي نود لفت الأنظار إليه هنا، رغم خروجه عن موضوعنا، هو نسبة انتشار المدارس في انحاء الدولة العثمانية خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر، في الأناضول وسورية ولبنان بقدر انتشارها في منطقة الروملي. فقد جرى تطبيق النظام المركزي على التعليم الأولي والمتوسط وارتفع مستواه، واستكملت شبكة المدارس السلطانية [الثانوية] في حواضر الولايات والمدارس الرشدية [الاعدادية] في مراكز القصبات، بينما كانت مدارس الصنايع تواصل انتشارها منذ عهد مدحت باشا. فاذا نظرنا إلى تلك المدارس والمدارس الأخرى التي رُفع مستواها التعليمي مثل مدارس البيطرة والغابات والزراعة والهندسة والطب والادارة (مُلكيه)

ومدرسة النواب لأمكننا أن نتعرف على المصدر الذي كان وراء تخريج العديد من البيروقراطيين والفنيين المؤهلين بعد فترة وجيزة. كما ركزت الدولة على تعليم التركية حتى في مدارس الطوائف غير المسلمة والطوائف العرقية المختلفة، ووضعت لها نظاماً للرقابة والتفتيش. وهذا الأمر كان عاملاً وراء ظهور فئة من البيروقراطيين في الولايات يتمسكون بالثقافة والفكر العثماني. فحركة نشر المدارس ومد السكك الحديدية في الاناضول وسورية والحجاز يمثلان أهم الاحداث التي وقعت خلال الاربعين عاماً الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، بل وفي كل تاريخ تركيا. فالسكك الحديدية هي التي ساعدت على زيادة الحاصلات الزراعية آنذاك. كما وفرت تيسيرات مهمة للغاية في الأماكن التي جرى توطين المهاجرين فيها، وكان لها فوائد جمة من ناحية السيطرة على تلك الاماكن إدارياً واقرار الأمن فيها.

وكانت الفترة التي أعقبت عام ١٨٨٠م هي العهد الذي اكتملت فيه حركة إعادة البناء في الامبراطورية نتيجة للحرب التركية الروسية ومؤتمر برلين، وفي الوقت نفسه هي العهد الحزين في التاريخ العثماني الذي جرى فيه نتيجة للافلاس المالي اعادة تنظيم المالية من جديد، ووضع موارد البلاد تحت سيطرة الدائنين الأجانب. ورأت الدولة في خضم هذه الظروف الداخلية والخارجية الصعبة أن إنقاذها يتوقف في المقام الأول على إصلاح اداري تقوم به فئة من البيروقراطيين الأكفاء، ولأجل هذا قد يبدو أن عهد السلطان عبد الحميد الثاني هو البداية للمرحلة التي قام فيها سراي يلديز والباب العالي بتنظيم الرقابة المركزية ووضع النظم والقوانين الادارية. وتتجلى عملية اعادة التنظيم في أحسن صورها في نظارة الداخلية، فقد كانت هذه النظارة عام ١٨٨٥م تضم ثلاث لجان أساسية تجدر الاشارة إلى أنها الاجهزة الثلاثة الجديدة التي كانت تتولى أهم الأعمال في النظارة والدولة، واستطاعت أن تستمر لما بعد ذلك. فالاولى هي "لجنة اختيار الموظفين" (انتخاب مأمورين قومسيونى)، والثانية هي "هيئة نظارة صندوق التقاعد" (تقاعد صنديغى نظارت هيئتى)، فاذا تناولنا هاتين اللجنتين معاً لوجدنا أن رئيس الأولى برتبة وزير [هو احمد جلال باشا]، وناظر الثانية برتبة وزير ايضا [هو توفيق باشا]. وتجتمع اللجنة الأولى كل أربعة أشهر، بينما تجتمع الثانية كل شهر مرة. وكانت اللجنة الأولى تضم عضوين من مجلس شورى الدولة وعضواً من مشيخة الاسلام. فكانت عملية تعيين موظفي الدولة وترقياتهم وعلاواتهم وتقاعدهم تتقرر استناداً لأعمال وقرارات هاتين اللجنتين، أي كانت هناك سياسة توظيف مركزية يجري اتباعها. وعدا هاتين اللجنتين كان هناك جهاز آخر أهم تحدثنا عنه قبل ذلك هو "لجنة سجل الأحوال" (سجل أحوال قومسيونى)، ورئيسها أحد أعضاء مجلس الأعيان

وبرتبة وزير [وهو عرفان باشا]. وبذلك يكون قد ولد مكتب توظيفي مركزي مخول بالصلاحيات الكافية. كما وُضعت في عهد عبد الحميد الثاني أسس إدارة السجل المدني مع ظهور "الادارة العامة للسجل المدني" (سجل نفوس ادارة عموميه سى). ومن الواضح أن هذه الادارة كانت تقوم بوظائفها دون أن تُحدث اختلاطات ذات بال، ولا شك أن نصيب هذه المؤسسة خلال القرن الماضي كان عظيماً في الوصول إلى هذا المستوى. وكان "قلم المطبوعات الداخلية" (مطبوعات داخليه قلمى) في نظارة الداخلية هو المكلف بالرقابة على الصحافة، والمعروف أن تَحَوُّل هذه المديرية إلى لجنة رقابة وتطورها مع الوقت هو الذي أتاح لها أن تكتسب كياناً مستقلاً في داخلها بعيداً عن التدخلات.

وكان من الطبيعي عقب مؤتمر برلين أن تكون نظارة الخارجية هي الادارة الثانية التي نالت حظاً من التقدم في الدولة العثمانية؛ فقد كانت الخارجية العثمانية مضطرة للاضطلاع بالنشاط الدبلوماسي بالشكل الذي يجاري فعاليات الدول الكبرى في بعض المناطق. وهذا الأمر كان ممكناً باقامة شبكة من السفارات، أو بالأحرى شبكة من القنصليات تشبه ما كان لدى روسيا ودولة النمسا/ المجر. كما كان يقتضي الأمر التخلي عن بعض الأثقال التقليدية الباقية داخل تركيب نظارة الخارجية منذ ما قبل عهد التنظيمات، وكذلك تجهيزها بآلية قادرة على القيام بالاتصالات الدبلوماسية المتزايدة مع الاجهزة المركزية، والتصدي – عدا العلاقات الدبلوماسية المعتادة مع الدول الأجنبية– لتدخلاتها في الأمور الدينية والتعليمية، والتعامل مع المشاكل الجديدة التي ظهرت مع ظهور الايالات الممتازة مثل بلغاريا ومصر. وكانت الخارجية العثمانية حتى عام ١٨٨٠ تمتلك شخصية مزدوجة؛ تتمثل الأولى في مكتب رئيس الكتّاب القديم، والثانية في نظارة الخارجية التي جاء بها عهد التنظيمات. وعلى سبيل المثال فان أقساماً مثل "قلم الديوان الهمايوني" الذي كان واحداً من أهم المكاتب القديمة التي تخدم الصدور العظام قد أُعيد بعد عام ١٨٨٠م إلى المكتب اللازم إعادته إليه. ومن جملة هذه الأقسام أيضا "دائرة المذاهب" المنوطة بنظارة العدل. كما كان "قلم الجنسيات" (تابعيت قلمى) هو الآخر مسألة تعنى بها نظارة الداخلية اكثر من نظارة الخارجية، نظراً لأنه يقوم بمعاملات التبعية والمواطنة، ومع ذلك فقد ظل داخل نظارة الخارجية. وعدا ذلك فقد ظل "مجلس الشئون الصحية" داخل بنية نظارة الخارجية نظراً لأنه كان يعنى بأجهزة الحجر الصحي الدولية، والتدابير اللازمة في هذا المجال، ويشارك في عضويته موظفو السفارات الأجنبية في العاصمة.

وفي عام ١٨٨٦م قامت الدولة بتعديل انقسمت بمقتضاه السفارات العثمانية إلى أربعة أصناف؛ فكانت الممثليات القائمة في عواصم مثل اثينا وبوخارست هي مفوضيات الصنف الأول (Légation)، وذلك عدا السفارات الكبرى في عواصم العالم الكبرى مثل لندن وباريس وفينا. بينما كانت سفارات واشنطن وچتينه في الجبل الأسود هي سفارات الصنف الثاني، بينما تمثل الأماكن مثل مدريد وبروكسل سفارات الصنف الثالث، وهذا التصنيف هو الذي يحدد حجم المخصصات المالية وعدد الدبلوماسيين العاملين. وكان مبنى سفارة برلين قد فتح عام ١٨٣٧م، لكنه لم يتحول إلى سفارة كبيرة إلاّ عام ١٨٧٤م. كما فتحت ايضا سفارة في سان بترسبورغ عام ١٨٥٧م، ثم تحولت إلى سفارة كبيرة عام ١٨٧٣م. وتوالى في ذلك العهد فتح السفارات في مدن أوربا، ففتحت سفارة في بوخارست عام ١٨٧٨م، وفي بلغراد عام ١٨٧٩م، وفي چتينه [الجبل الاسود] عام ١٨٨٠م، وفي ستوكهلم عام ١٨٩٨م، وصوفيا عام ١٩٠٩م، وبرن عام ١٩١٥م، وكوبنهاجن عام ١٩١٧م. ثم كانت آخر مفوضية للدولة العثمانية هي التي فتحتها عام ١٩١٨م في كييف عاصمة جمهورية اوكرانيا التي أقيمت بعد الانقلاب البولشوي. كذلك أغلقت الدولة سفارتيها في نابولي عاصمة مملكة صقلية وفي تورينو لدى بيامونته عقب قيام الاتحاد الايطالي، وفتحت بدلاً منهما سفارة كبيرة في روما عام ١٨٨٣م(٤٣). وكان التجار العثمانيون منذ أواخر القرن الثامن عشر يقيمون بأنفسهم ممثليات لهم في المراكز التجارية الأجنبية، بالشكل الذي يتمشى مع العرف الدولي آنذاك، ومع ذلك يمكننا أن نعتبر الخارجية العثمانية من الأوائل في اقامة شبكة من الشهبندريين [القناصل] قامت بتعيينهم رسميا. وحتى وان قامت الدولة العثمانية – تماماً مثل الامبراطورية الروسية وايران– بتعيين قناصل فخريين في مدن الحدود لدى الدول المجاورة وفي الموانئ الهامة من العالم وفي كبريات الحواضر الصناعية والتجارية، فقد فتحت ايضا القنصليات والملحقيات. كما قامت عدا ذلك بتعيين قناصل من ضباط أركان الحرب في النقاط الحرجة والاستراتيجية والاماكن المجاورة على الحدود. وعلى سبيل المثال فُتحت مثل هذه القنصليات في كرمانشاه، وفي هرّار أثناء الحرب العالمية الأولى لتوجيه عملية تهريب الأسلحة إلى اريتريا الايطالية(٤٤).

---

(٤٣) – أنظر: S. Kuneralp, "The Ministry of Foreign Affairs under the Ottoman Empire and the Turkish Republic" (s.500 -505).

(٤٤) – نفسه ، ص ٥٠٤

وفي نصف القرن الأخير من عمر الامبراطورية ظهرت صفوة من المواطنين العثمانيين، تشكلت من العاملين في مجالس ادارة الولايات والألوية ومجالس البلديات وصناديق الأموال (مال صنديغى)، وغيرها من التشكيلات المحلية عن طريق منحهم الرتب والنياشين والدرجات الشرفية، وربطهم بذلك مع البيروقراطية المركزية، وكذلك بالاستخدام المتزايد من ناحية أخرى للخريجين من مدارس الطوائف غير المسلمة التي بدأت الدولة تضع عملية التعليم فيها تحت الرقابة، وتهتم بتدريس اللغة التركية فيها. ومع قيام الدولة - إلى جانب ذلك- بالتحكم في النظام البيروقراطي من خلال سياسة توظيف مركزية ظهرت مرحلة جديدة مختلفة عن سابقتها؛ هي عملية التعيين. فلم يكن كبار الموظفين وحدهم، بل حتى صغار الرتب يطوفون انحاء الامبراطورية الواسعة شرقاً وغرباً من خلال آلية تعيين تناوبية rotation، وهو الأمر الذي أتاح لهذه الكوادر أن تتعرف على البلاد من ناحية، ويتعرف بعضها على بعض من ناحية أخرى. وكان لتطور البيروقراطية المركزية أن ظهرت ايضا معارضة يمكنها تنظيم نفسها بشكل فعّال وواسع. وهذا هو الأساس الذي يجب أن نفتش عنه ونحن نتحدث عن نجاح جمعية الاتحاد والترقي في القدرة على تشكيل صفوفها سراً خلال فترة وجيزة، فوق رقعة واسعة وعلى رأسها ولايات الروملي.

وفقدت البيروقراطية العثمانية خلال فترة المشروطية الثانية كثيراً من تركيبها وخصائصها التي تميزت بها خلال عهد التنظيمات. فقد كانت البيروقراطية في البداية منوطة بقواعد معينة في التعيين والترقية من داخلها، وكانت -وهو الأهم- قادرة على المحافظة على هذا الأسلوب المهني باستقلال، حتى أن التدخلات التي كانت تحدث في عهد عبد الحميد الثاني لم تستطع أن تغير تماماً هذا الانغلاق على النفس فيها. أما الآن [في عهد المشروطية] فهناك إذن برلمان، بل وهناك أحزاب إلى جانب البرلمان والحكومة، وهو الأهم. فقد كانت جمعية الاتحاد والترقي واحدة من تلك الأحزاب التي أفرزها الكفاح غير الشرعي بشكل لم يشهد التاريخ السياسي مثالاً له، واستطاعت أن تنظم نفسها بين كافة الفئات تقريباً من البيروقراطيين وعلى امتداد أراضي الامبراطورية. أما الأحزاب الأخرى فكانت تتشكل من المنشقين عن جمعية الاتحاد والترقي، أو من المعارضين للدولة من كل فكر ومذهب. وكان أعضاء الاتحاد والترقي ملتفين حول بعضهم البعض بتقليد ثوري، ويجتمعون حول هدف وقَسَم معينين، ويمثلون جمعية سياسية جرى تشكيلها في خلايا ولجان معينة، لا ترتبط بالتدرج الوظيفي المعروف في البيروقراطية العثمانية والمجتمع العثماني، وتتمتع بآلية لاتخاذ القرار والرقابة. وكانت قد ظهرت بمقتضى التعديلات التي أجريت

على القانون الأساسي حكومة تتحمل المسئولية المشتركة تحت رئاسة الصدر الأعظم، غير أن علاقات [الحكومة – الحزب] كانت تجري على مستوى آخر مختلف. وجرت تنحية السراي أي مقام السلطنة عن السلطة بالقدر الذي يمكن مقارنته بما كان جارياً في الملكيات الأوربية، مثل انجلترا واسكندينافيا، وتحول السراي إلى مجرد جهاز تمثيلي. وكان أكبر حدث هزّ البيروقراطية العسكرية والمدنية في ايام المشروطية الثانية هو تنزيل رتب البعض منهم؛ إذ فعلوا ذلك مع الذين قيل إنهم استفادوا من عمليات الترقية غير العادلة في النظام القديم. وعدا ذلك فقد أحالوا إلى التقاعد عدداً لا يستهان به من الموظفين خلال عملية تصفية واسعة(٤٥). ومن الصعب علينا أن نقرر ماذا أسفر عنه هذا الأمر من نتائج؛ لأن عمر الأمبراطورية لم يطل حتى يمكن لنا أن نرصد ذلك. وكان الصدور العظام والوزارات يتشكلون حتى انقلاب الباب العالي عام ١٩١٣ من عدد لا يستهان به من وزراء النظام القديم، وكانت جميعة الاتحاد والترقي تكتفي بان ترى في الحكومة هؤلاء الرجال المؤيدين لها أو بعدد منهم.

واستمر النظام الجديد في اتباع سياسة مركزية رقابية لإدارة الولايات بالقدر الذي كان من قبل، بل وزاد عليها من ناحية التشكيل والتجهيز. أضف إلى ذلك أن نوادي ولجان الاتحاد والترقي في مراكز الولايات والسناجق كانت باعتبارها أحسن الأحزاب تشكيلاً هي العنصر الوحيد والمهم في توجيه دفة الأمور في الحكومة. كما كان لها عدا ذلك تشكيلات فرعية من هذا النوع داخل أجهزة الدولة نفسها؛ فالتشكيل المعروف باسم (تشكيلات مخصوصه) مثلاً كان جهازاً فرعياً خرج من داخل الحزب ليمثل البوليس السياسي فيها. ومثل هذه الأجهزة ظلت فعالة تواصل عملها حتى بعد أن حلّ الحزب نفسه؛ ففي أثناء الهدنة اندمج مع حركة الكفاح في الأناضول، ولعب دوراً مؤثراً في توحيد صفوف المقاومة الأهلية. كما ظهرت عدا ذلك تغيرات تناسب بناء الدولة المركزية الحديثة في اوربا المعاصرة؛ إذ جرى مثلاً تشكيل "مديرية الأمن العام" (أمنيت عموميه مديريتى) داخل نظارة الداخلية، وزودت بصلاحيات فوق العادة، وأخذت بذلك مكان نظارة الضبطية القديمة. وقد صدر عام ١٩١٣ ما عُرف باسم "القانون المؤقت" الذي ينظم إدارة الولايات؛ فتحولت بمقتضاه نظارة الداخلية إلى موقع آمر مباشر على الولايات، وهذا هو الأساس الذي وُضِع عليه النظام المعمول به حالياً. وقد ذكرنا قبل ذلك أن المتصرفيات أي

---

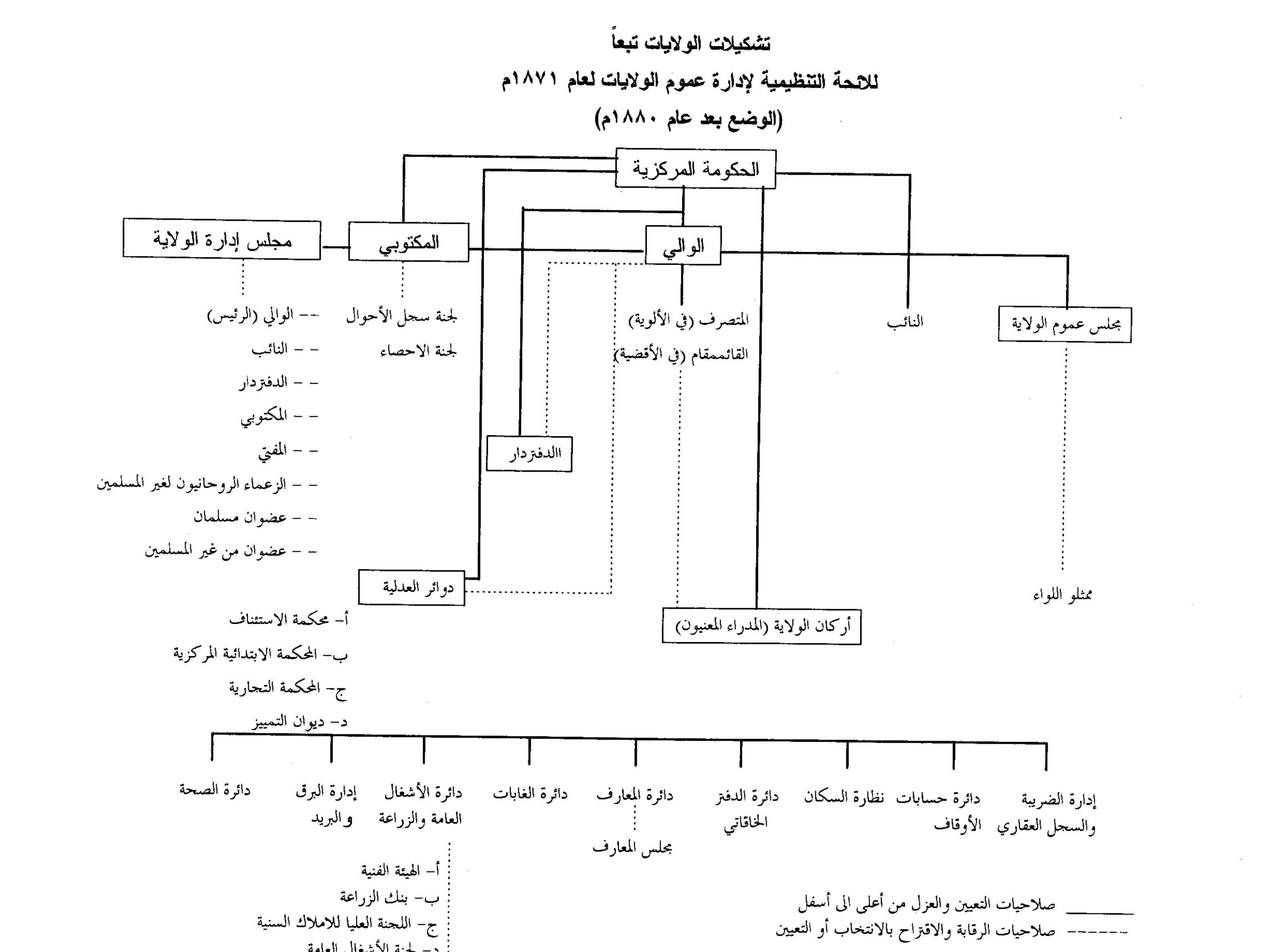
(٤٥) – يذكر (C.V. Findley) في كتابه السابق ص ٢٩٧ اعتماداً على تقرير قدمه سفير بريطانيا عام ١٩٠٩ أن الرقم كان ٢٧٠٠٠، والحق أنه أمر يستحيل تحقيقه.

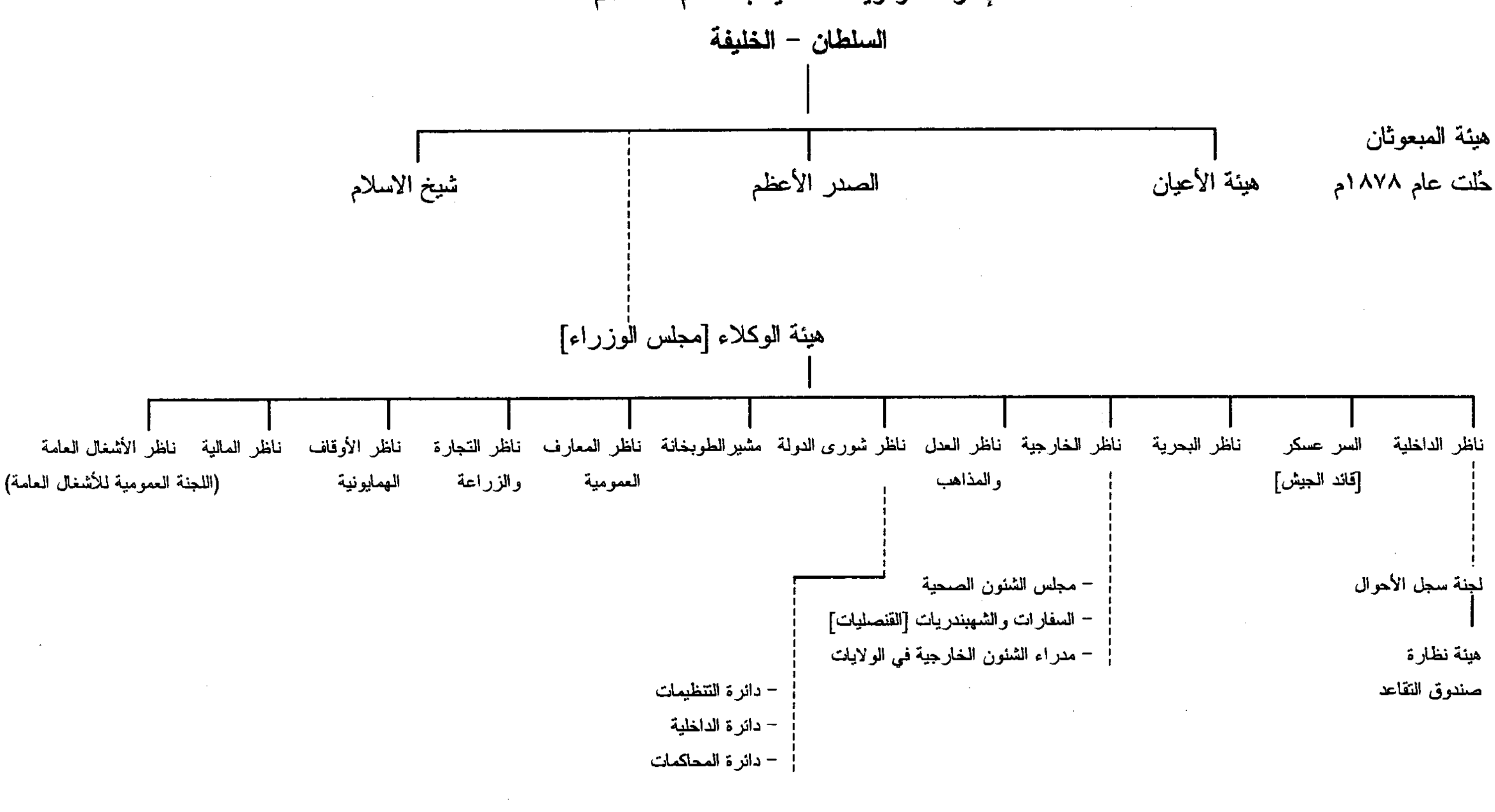
الألويـة لـم يجـر إلغاؤهـا دفعـة واحـدة، بـل اهتمـت الدولـة بتحويلهـا إلـى ألويـة ترتبـط بـالمركز. ووُضِعت البلديات باصرار تحت رقابة الحكومة المركزية، وجرى تعزيز وضعها القديم في هـذا الاتجاه. وأسرعت حركة تحقيق عدد من الخدمات العامة [الصحـة والتعليـم] مـن قِبـل الدولـة، أو بتوجيه منها، واستمر الأمر على ذلك إلى اليوم. كما لاحظنا ذلك في الفعاليـات الثقافيـة ايضـا؛ إذ ظهرت المراكز الثقافية التي عُرفت باسم (تورك اوجاقلرى) أي النـوادي التركيـة التـي انتشـرت حتـى خـارج حـدود الامبراطوريــة العثمانيــة، ولعبــت دوراً بـالغ التــأثير فــي الحيــاة الثقافيــة والايديولوجية. وأصبح تحقيق مثل هـذه الفعاليـات تحـت ادارة الحـزب الحـاكم مـن التقـاليد التـي امتدت حتى السنوات الأخيرة.

إن القرن الأخير في عمر الادارة العثمانية يمثل تاريخاً لنضــال نـاجح خاضتـه امبراطوريـة تقليدية على طريق التـأقلم مـع ظـروف العـالم الحديـث. وقـد لعبـت البيروقراطيـة العثمانيـة علـى المستـوى الإداري والتشريعـي دوراً ناجحـاً فــي تنظيـم كافــة مراحــل الحيــاة واتخــاذ التــدابير الفعالـة اللازمـة.

واستطاعت الدول الجديدة التي انبثقت عن الدولة العثمانيـة بعـد الحـرب العالميـة الأولـى أن تبني جهاز الادارة العصرية على أسس من هذا التراث العثماني.

تشكيلات الولايات تبعاً
للائحة التنظيمية لإدارة عموم الولايات لعام ١٨٧١م
(الوضع بعد عام ١٨٨٠م)





الإدارة المركزية العثمانية بعد عام ١٨٧٨م
السلطان - الخليفة
هيئة المبعوثان
حُلت عام ١٨٧٨م
هيئة الأعيان
الصدر الأعظم
شيخ الاسلام
هيئة الوكلاء [مجلس الوزراء]
ناظر الداخلية
السر عسكر
[قائد الجيش]
ناظر البحرية
ناظر الخارجية
ناظر العدل
والمذاهب
ناظر شورى الدولة
مشير الطوبخانة
ناظر المعارف
العمومية
ناظر التجارة
والزراعة
ناظر الأوقاف
الهمايونية
ناظر المالية
ناظر الأشغال العامة
(اللجنة العمومية للأشغال العامة)
لجنة سجل الأحوال
هيئة نظارة
صندوق التقاعد
- مجلس الشئون الصحية
- السفارات والشهبندريات [القنصليات]
- مدراء الشئون الخارجية في الولايات
- دائرة التنظيمات
- دائرة الداخلية
- دائرة المحاكمات
عرض واقتراح ورقابة
شئون التعيين والعزل

الباب الرابع
النظم العسكرية العثمانية

الفصل الأول
القوات البرية

- **تمهيد**

لم يكن للإمارة العثمانية عند قيامها جيش نظامي تعتمد عليه؛ فكانت عند الحاجة تجمع في مكان عن طريق المنادين قوات العشائر المكونة من المجاهدين [الغزاة] الذين كانوا جميعاً من الفرسان، ثم يخرجون إلى الحرب. فاذا انتهت تفرقت جموعهم، وعاد كل واحد إلى عمله الأصلي. فكانت قوات الحدود تلك هي التي حققت الفتوح الأولى. كما استعانت هذه الامارة الحدودية بجماعات الدراويش التي تشكلت تحت أسماء: غازيانِ روم [أي مجاهدوا الروم]، وآخيانِ روم [أي الأخية الروم]، وآبدالانِ روم [أي دراويش الروم]، ولعبت تلك الطوائف دوراً فعالاً في تتريك الأراضي المفتوحة. وكان مجاهدوا الحدود يقومون باحتلال الأراضي المستوية بسرعة، ثم يسيطرون على القرى، ويقومون بانشاء الأبراج الصغيرة حول القلاع ثم يجبروها على التسليم بعد الحصار الطويل. ونجحوا بهذه الطريقة في الاستيلاء على بورصة وإزنيق وإزميد، حتى أن فتح بورصة وحدها استغرق عشر سنوات. ومع استمرار حركة الفتح أدرك الحاكم أهمية الجيش النظامي الدائم، وخطورة المحاذير التي يُسفر عنها عدمُ وجوده، حتى اصبحت الحاجة إليه أمراً لا مندوحة عنه، فقد كانت تلك القوات المؤقتة لا تأتي إلى الحرب في الوقت اللازم، ولا تتحمل القيام بعمليات حصارٍ طويلة.

وجرى تشكيل أولى الوحدات النظامية على أيام أورخان الغازي، بعد فتح مدينة بورصة، وقبل فتح إزنيق. فكانت هذه الوحدات العسكرية تضم المشاة (يايا) والفرسان (مُسَلَّم)، حسبما اقترح چاندرلى قره خليل (ت ١٣٨٧هـ) قاضي بورصة آنذاك. وكانت المرحلة الأولى هي جمع ألفين من فتيان الترك الأشداء، ألفٌ للمشاة وألفٌ للفرسان. وهؤلاء سوف يتقاضون أجوراً أثناء الحرب، أما في زمن السلم فسوف ينشغلون بزراعة الأراضي التي ستخصص لهم. فلما ازداد عدد المشاة والفرسان مع مرور الوقت كانوا يذهبون إلى الحرب بالتناوب، وينقسم جنود المشاة إلى جماعات تضم عشرة جنود، وبلوكات تضم مائة جندي، وكان يوجد على رأس الجماعة قائد اسمه اونباشي [أي رئيس العشرة]، وعلى رأس البلوك قائد اسمه يوزباشي [أي رئيس المائة]، بينما يقود الجميع قائد اسمه بيكباشي [أي رئيس الألف]. أما جنود الفرسان (مُسَلَّم) فقد انقسموا إلى أوجاقات تضم كل منها ثلاثين فارساً، يقضي الأمر بذهاب خمسة منهم إلى الحرب(١). وكانت تشارك في الفتوح العثمانية الأولى قوات أخرى دائمة ومؤقتة، تحت أسماء مثل: عَزَب وجَانْبَاز

---

(١) – أنظر: Ahmed Cevad, *Târîh-i Askerî-î Osmanî*, İstanbul 1299, s.1-2

وغَريب وجَرَاخور. وهؤلاء المشاة والفرسان الذين استخدموا بالفعل في الأعمال العسكرية حتى أواسط القرن الخامس عشر قد جرى استخدامهم بعد تشكيل وحدات القبوقولية (قاپى قولى اوجاقلرى) في عمليات النقل، وتشغيل المناجم، وبناء القلاع، وفي الترسانة وغيرها من الأعمال، بين وحدات الخدمة في المؤخرة.

أولاً- اوجاقات القبوقولية

١- اوجاقات القبوقولية المترجلة

أ - اوجاق العَجَمية

بعد أن انتقل الأتراك إلى الأراضي الأوربية، وتضاعفت فتوحاتهم في منطقة الروملي زادت حاجتهم إلى الجنود، فاتجهوا لأجل هذا إلى الاستفادة من أسرى الحرب، بموجب قانون عُرف باسم (پنچيك قانونى) أي قانون الخُمس، الذي يحتمل أنه صدر عام ١٣٦٣م. فكان ينص على أن تحصل الدولة على خُمس أسرى الحرب مقابل الضريبة المستحقة عليهم. وكان يجري في البداية إلحاقهم باوجاق الانكشارية بعد مرحلة تدريب قصيرة، فلما رأوا بعض المحاذير في ذلك قرروا ان يُسلَّم هؤلاء الفتيان من أسرى الحرب للأُسَر التركية في الأناضول، وبذلك يمكن للأسرى أن يعملوا بالزراعة لقاء أجر زهيد، ويتعلموا في الوقت ذاته العادات والتقاليد التركية الاسلامية(٢). وكانوا يتلقون التعليم العسكري الأساسي في أوجاق العَجَمية، الذي تشكل لأول مرة في غليبولي على أيام السلطان مراد الأول. وهذا الاوجاق الذي كان بمثابة مدرسة حربية لم يكن مخصصا لمواجهة احتياجات اوجاق الانكشارية وحده، ولكن لمواجهة احتياجات كافة اوجاقات القبوقولية من الجنود المدربة. أما حاجته هو إلى الجنود فكانت تأتيه من طريقين؛ أحدهما من أسرى الحرب طبقاً لقانون الخُمس السالف الذكر، وثانيهما من فتيان الرعايا المسيحيين طبقاً لقانون الـ (دَوْشِيرمَه)، أي الجمع والانتقاء الذي صدر بعد ذلك. فعقب معركة انقره وتوقف حركة الفتح شعرت الدولة بضرورة البحث عن مصدر جديد، فكان نظام الـ (دوشيرمه) هذا. ولم يكن متبعاً في الدول التركية الاسلامية السابقة على العثمانيين، فجرى تطبيقه على أيام السلطان محمد چلبى، غير أن إقراره وتقنينه لم يبدأ إلاّ في عهد السلطان مراد الثاني. وكان يتولى الاداريون المحليون عملية الدوشيرمة؛ فكانوا يقومون بها في البداية كل خمسة أو ستة أعوام تبعاً للحاجة، فلما ظهر انحرافهم تركت الدولة هذه العملية لعدد من الموظفين يجري

---

(٢) - أنظر: Neşrî, *Kitâb-ı Cihannüma*, (nşr.F.R.Unat-M.Altay Köymen), Ankara 1987, I, 199

إرسالهم من المركز. وطبقاً لقانون الدوشيرمة كان يجري انتقاء ذوي اللياقة من أبناء الرعايا المسيحيين في أراضي الدولة العثمانية، وبعد تدريب معين يجري تجنيدهم ضمن جنود القبوقوليه، أما من يؤخذ منهم لأجل السراي ويجري تعليمهم وتربيتهم في الـ (أندرون) فكانوا يأخذون مكانهم بين أرفع الكوادر في الدولة. وكان يطبق هذا القانون على الأراضي العثمانية في اوربا وحدها، ثم شرعوا في تطبيقه على الأناضول ابتداءاً من اواخر القرن الخامس عشر، وعلى ذلك شمل كافة المسيحيين في أراضي الدولة العثمانية. ولم يكن المسلمون داخلين في ذلك، إلاّ أهل البوسنة، الذين طلبوا من الدولة أن تجند أبناءهم في اوجاق البستانجية (بستانجى اوجاغى)(٣). وكان ينص القانون على جمع الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ثماني سنوات إلى عشرين سنة، وتُرجَّح الاعمار التي تتراوح بين أربع عشرة إلى ثماني عشرة سنة. واثناء عملية الجمع (دوشيرمه) كان أمير السنجق والقاضي والرهبان مكلفين بمساعدة الموظف المختص، الذي كان ينظر في سجلات التعميد، ويختار اللائقين من الفتيان، ثم يقوم باعداد دفترين، يسجل فيهما أسماء وأوصاف واشكال كل شاب أو صبي بأدق التفاصيل. وينص القانون على ترجيح أبناء العائلات الأصيلة، وابناء القساوسة وترجيح الأقوى والأشد من العائلات التي يزيد عدد ابنائها عن واحد أو اكثر، أما وحيد أبويه فلم يكن يؤخذ. ويراعى في الغلمان أن يكونوا متوسطي القامة، أما طوال القامة ذوو الابدان الممشوقة فكانوا يؤخذون لأجل السراي. وبعد أن تنتهي عملية الدوشيرمه يجري تنظيم الغلمان في قوافل يتراوح عدد أفرادها بين مائة إلى مائتي غلام، ثم تُعاد عملية الفحص مرة أخرى، قبل إرسالهم إلى المركز، وبعد ذلك تجري لهم عمليات الختان. ثم يؤخذ البعض منهم لأجل السراي، بينما يجري تسليم الآخرين للعائلات التركية. وبعد أن يقضي الغلام سبعة أو ثمانية أعوام في العمل، ويتعلم خلالها العادات والتقاليد التركية الاسلامية يجري إلحاقه باوجاق العَجَمية، وهو الاوجاق الذي تأسس لأول مرة في غليبولى كما ذكرنا سابقاً. وكان اكبر ضابط فيه هو أغا غليبولى. وكان ينقسم الأوجاق إلى ثمانية بلوكات، يترأس كل واحد منها ضابط يُعرف باسم (بلوكباشى)، ويضم الاوجاق ٤٠٠ جندي. ولم تلبث أهميته أن تضاءلت بعد فتح استانبول؛ إذ جرى فيها تشكيل اوجاق جديد للعَجَمية أكبر واكثر نظاماً.

وكانت ثكنة العَجَمية في استانبول التي تضم ٣١ بلوكاً تقع بين حي (شَهْزَاده باشى) وحي (وَزْنَه جيلر)، وأكبر القواد فيه هو أغا استانبول، الذي يأتي بعده في الترتيب أغا الاناضول وأغا

---

(٣) – أنظر: Şem'dânîzâde, *Mür'i't-tevârîh,* İstanbul 1338, I, 454

الروملي. وهذان الضابطان كانا مسئولين عن سَوْق وإدارة الدوشيرمه، ولأنهما كانا يقيمان في الغالب خارج استانبول فقد كان يوجد لهما في المركز وكيل (كتخدا) وجاويش بعد أغا استانبول. وهؤلاء كانوا مسئولين عن الضبط والربط في الاوجاق. وكان جنود العجمية من ذوي الرواتب (علوفه)، مثل كافة جنود القبوقولية،، يتقاضونها كل ثلاثة أشهر. كما كانت ملابسهم ومهماتهم من الدولة. وبعد أن يتم تدريب غلمان العجمية في هذا الاوجاق لمدة سبعة أو ثمانية أعوام ينتقلون إلى اوجاق الانكشارية، أو إلى أحد اوجاقات القبوقولية الأخرى، وهي عملية يطلقون عليها اصطلاح (قپويه چيقمه) أو (بَدَرْ گاه) أي الخروج إلى الباب أو التخرج. وعندئذ تُزاد لهم الرواتب. واستمر اوجاق العجمية يقوم بهذه الوظيفة حتى عام ١٨٢٦م(٤).

ب – أوجاق الانكشارية

وهو اكبر اوجاقات القبوقولية وأعظمها نفوذاً. جرى تشكيله عقب فتح أدرنة على أيام السلطان مراد الأول، بهمة وجهود چاندرلى قره خليل. وعلى الرغم من أن الأوجاق لا تربطه بالطريقة البكتاشية رابطة(٥) فقد ألصقت به هذه الصفة مع مرور الزمن، حتى أطلق على الانكشارية اسم "طائفة البكتاشية"، وعلى الأوجاق ايضا اسم "أوجاق البكتاشية". ومرت عملية تزويد الأوجاق بالرجال بثلاث مراحل؛ الأولى من أسرى الحرب طبقاً لقانون الخُمس (پنچيك)، إذ يمر الواحد منهم بدورة تدريب قصيرة، ثم يُنخرط في سلك الانكشارية، والثانية هي تسليم الأسرى لعائلات الفلاحين التركية، وبعد أن يعملوا معها فترة يؤخذون للاوجاق، أما الثالثة فقد كان ينقل هؤلاء الأسرى والدوشيرمة من جانب العائلات التركية إلى اوجاق العَجَمية، وبعد أن يجري تدريبهم هناك يتحولون إلى اوجاق الانكشارية. فكان يجري تسجيل أسماء وأوصاف الداخلين إليه في دفتر يقال له (كوتوك) أي السجل. وكانت أول ثكنة للانكشارية في أدرنة، ثم لم يلبث عدد الثكنات أن زاد في استانبول بعد فتحها. وكان ينقسم اوجاق الانكشارية إلى بلوكات، هي المشاة (يايا) والسكبانية (سكبان) وبلوك الأغا قائد الانكشارية. والمشاة الذين يعرفون ايضا باسم "الجماعة" (جماعت) كانوا ينقسمون إلى ١٠١ بلوك. وكانت بلوكات السكبانية مستقلة في البداية، ثم ألحقت باوجاق الانكشارية في أواسط القرن الخامس عشر، وارتفع بذلك عدد الأورطات والبلوكات في الاوجاق إلى ١٩٦. وكان يطلق على قائد اورطات المشاة [أو الجماعة] اسم (يايا باشى) أي رئيس المشاة، وعلى قائد السكبانية اسم (سكبان باشى) أي رئيس السكبانية،

---

(٤) – أنظر: İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Kapukulu Ocakları*, Ankara 1943, I,5 vd

(٥) – أنظر: Âşıkpaşazâde, *Tevârîh-i Âl-i Osman*, İstanbul 1332, s.204-206.

وعلى قائد بلوكات الأغا اسم (بلوكباشى) أي رئيس البلوكات. واقتصرت عملية تزويد أوجاق الانكشارية بالمجندين على نظام الدوشيرمة فترة طويلة، فلما دعت الحاجة إلى جنود يعملون في قلاع الحدود في أواخر القرن السادس عشر اخذت الدولة مجندين من الخارج، عُرفوا باسم (قول قردشى) أي اخوة مماليك السلطان(٦). وكان يُعرف اكبر ضباط أوجاق الانكشارية وقائدهم باسم "اغا الانكشارية" (يكيچرى اغاسى)، ويأتي بعده في الترتيب قائد السكبانية (سكْبَان باشى)، ووكيل الجند أو وكيل الأغا (قول كتخداسى)، ورئيس الزغارجية [زغار= كلب الصيد السلوقي الخفيف الحركة، وهؤلاء الزغارجية كانوا مكلفين بتربيتها والحفاظ عليها]، ورئيس الصكسونجية [صكسون= نوع من الكلاب المستخدمة في القبض على المجرمين، وهؤلاء الصكسونجية كانوا يقومون على تربيتهاورعايتها]، ورئيس الطورناجية [طورنه= طائر الكركي]، واغوات الخاصكي [الضباط المستخدمون داخل السراي]، ورئيس الجاويشية (باش جاوش). أما ضباط الأوجاق من الرتب الأدنى فهم: الجمالون (دوه جيلر) ورؤساء المشاة (يايا باشيلر) ونائب الوكيل (كتخدا يرى) ورؤساء البلوكات (بلوكباشيلر) وغيرهم. غير أن هذا الترتيب تغير مع مرور الزمن، وكانت عملية الترقية في الاوجاق تحدث بحصول هؤلاء على الرتبة الأعلى بعد رتبهم بوجه عام. كما كان أغا الانكشارية في نفس الوقت هو اكبر الضباط رتبةً في التشكيلات المركزية(٧)، وكان يجري اختياره للتعيين في هذا المنصب حتى أوائل القرن السادس عشر من بين ضباط الأوجاق، أما بعد عام ١٤٥١م فكان يجري اختياره من بين رؤساء السكبانية بوجه عام. ولما بدأ يشارك رؤساءُ السكبانية في بعض أحداث التمرد شرعت الدولة في تعيين أغا الانكشارية من بين ضباط السراي، وابتداءاً من القرن السابع عشر رأينا تعيين أغوات الانكشارية يجري من بين الضباط أصحاب رتب وكيل الأغا (قول كتخداسى) والزغارجية، بل ومن بعض السعاة المعروفين باسم (چوخه دار).

وكان اغا الانكشارية في الوقت نفسه كبير ضباط اوجاق العَجَمية، وكان فضلاً عن مهامه العسكرية مسئولاً عن الأمن في قسم كبير من استانبول، وهي وظيفه من أهم وظائفه، ومسئولاً أيضا عن إطفاء الحرائق التي تشب في العاصمة. وكان له ديوان يُعقد تحت رئاسته، ويُعرف باسم "ديوان الأغا" (أغا ديوانى)، يناقش فيه أمور الاوجاق، ويستمع إلى القضايا المتعلقة به.

(٦) – أنظر: BOA, *Mühimme*, nr.7, s.312; nr.26, s.91

(٧) – أنظر: Abdülkadir Özcan, *"Fâtih'in Teşkilât Kanunnâmesi ve Nizam-ı Âlem İçin Kardeş Katli Meselesi"*, *TD*, sy.33, s.31.

وكانت أمور العزل والتعيين داخل الأوجاق – ماعدا كاتب الانكشارية – تتم بعرض [طلب] منه. ولا يحق له أن يشارك في اجتماعات الديوانِ الهمايوني إلاّ إذا كان برتبة وزير، فاذا كان كذلك انتظر إلى نهاية الاجتماع ليدخل غرفة العرض (عرض اوده سى)، ويعرض على السلطان أمور الأوجاق. ويطلق على الأغا الحائز على رتبة الوزارة اسم "أغا باش". وكان يقيم في الحي المعروف باسم "باب الأغا" (اغا قاپيسى) في استانبول. وكانت مكانة الاغا قد ارتفعت عقب تشكيل "بلوكات الأغا" فازداد عدد الضباط العاملين معه، وأطلق عليهم اسم "ضباط الأغا الگديكلية" (أغا گديكليلرى)*. وكان القانون يفرض على الشخص الذي عُيِن اغاً للانكشارية أن يقدم للصدر الأعظم هدايا تُعرف باسم "جائزه"، كما يتلقاها هو الآخر من ضباط الأوجاق الآخرين. وإذا تدنت مكانة أغا الانكشارية، وأُخرج من الاوجاق كانت العادة أن يُعين في الغالب اميراً على سنجق قسطموني، أما إذا استحق الترقية فكان يتحول إلى (بكلربكي) أي أمير أمراء، أو يصبح قائداً للاسطول العثماني (قپطانِ دَرْيا). ومع ذلك كان يحدث أحياناً أن يصبح وزيراً أو وزيراً اعظم، خلافاً لما جرى به العرف. وكان اختيار أغا الانكشارية وعزله أمراً منوطاً بالسلطان وحده حتى عام ١٥٩٣م، ثم تولى الصدر الأعظم ذلك بعد هذا التاريخ(٨). وكانت له عدا العُلوفات [= الرواتب] المعتادة مصادر أخرى للدخل، وزيّه الرسمي من المخمل أو الستان الموشى، ويضع على راسه وهو في الطريق إلى الديوان غطاء رأس يعرف باسم (مُجَوَّزه)، أما في الأيام المعتادة فكان يرتدي معطفاً من الفراء السَّمّور مكسواً بالمخمل الأحمر، ويضع على رأسه عمامة.

ورئيس السكبانية (سَكْبَان باشى) هو قائد بلوكات السبكان، أي القائمة على تربية الكلاب التي تشكلت في البداية لأجل رحلات الصيد، ثم أصبح الضابط الثاني في اوجاق الانكشارية بعد أن جرى إلحاق تلك البلوكات به على ايام السلطان محمد الثاني [الفاتح]. وكان يصبح عند الترقية أغاً للانكشارية في الغالب، أما في حالة خروجه من الأوجاق فكان يجري تعيينه أميراً على أحد

---

* أي ضباط الأغا الگديكلية، وهم مجموعة من كبار ضباط اوجاق الانكشارية عددهم خمسة عشر، كانوا يقومون على خدمة اغا الانكشارية. ويعرف أكبرهم وأقربهم اليه باسم (باش مهتر)، فهو خادمه الخاص. ويأتي بعده "المهتر الثاني" (ايكنجى مهتر) الذي كان يعنى بتنظيم وترتيب ديوان الأغا. أما وظيفة "المهتر الثالث" فكانت الاشراف على المعمل (اعمالاتخانه/ كارخانه) الموجود في دائرة الأغا. ثم يأتي بعد ذلك : السَّراج وچوخه دار ومطره جي وجامه دار وتوفكجى وبيراقدار، والضباط حملة الأطواخ (طوغجيلر) وحفظة الشموع (مومجيلر) وغيرهم.

(٨) – أنظر: *Eyyûbî Efendi Kanunnâmesi*, İ.Ü. Ktp., TY.734, 14a-b.

السناجق، أو ضابطاً من ضباط المتفرقة، ويتصرف عدا راتبه المعتاد على أحد الاقطاعات (ديرلك). وكان ينوب عن أغا الانكشارية في غيابه، وبدأ يفقد أهميته ابتداءاً من القرن السابع عشر، حتى حل محله وكيل الأغا أو وكيل الجند (قول كتخداسى).

ووكيل الجند (قول كتخداسى) هو الضابط الثالث في الأوجاق، والمعاون لأغا الانكشارية. وكان ذا نفوذ قوي داخل الأوجاق، نظراً لأنه ممن نشأوا فيه على اتصال دائم بجنود الانكشارية. وهو وكيل الاوجاق امام السلطان، ويستطيع في الوقت الذي يشاء أن يحرك الجنود، ولهذا يتجنبه الضباط. وكانت أهم وظيفة يقوم بها هي تقديم من يريدون مقابلة أغا الانكشارية يوم الديوان، والاستماع إلى دعاواهم. أما في زمن الحرب فكانت مهمته تهيئة الجنود وإعدادهم لخوض الحرب. وفي حالة عزله من الاوجاق كان يجري تعيينه أميراً لأحد السناجق، أما إذا رقي داخل الأوجاق فكان يصبح رئيساً للسكبانية (سكبان باشى). وابتداءاً من القرن السابع عشر أصبح الوكيل هو المؤهل للتعيين مباشرة في منصب اغا الانكشارية.

ورئيس الزغارجيه (زَغَارْجى باشى) هو قائد الأورطة ٦٤ ضمن أورطات الجماعة، وتأتي درجته بعد وكيل الجند. وقد تشكلت تلك الأورطة لتربية كلاب الصيد، واستمر وجودها حتى بعد أن ترك السلاطين هذه الرياضة. وإذا رقي رئيس الزغارجية داخل الأوجاق تحول إلى وكيل للجند (قول كتخداسى)، أما إذا خرج من الأوجاق فكان يتولى إمارة أحد السناجق، أو يصبح أميراً للامراء على احدى الإيالات أحياناً(٩). وكان رئيس الصكسونجية (صكسونجى باشى) هو الآخر واحداً من كبار الضباط في الأوجاق، ومهمته هو والصكسونجية العاملين تحت إمرته تربية كلاب الصيد المستخدمة في صيد الخنازير وفي الحروب. وكان رئيس الصكسونجية في حالة الترقية يتحول إلى رئيس للزغارجية (زغارجى باشى). وكان يرأس أورطة الطورنجية (طورنه جى) التي تشكلت على أيام السلطان يلديرم بايزيد ضابط يطلق عليه اسم (طورنه جى باشى)، وقد دخلت الاوجاق على أيام السلطان الفاتح. كما كان هناك أربعة ضباط خاصكية من ضمن قواد اورطات الجماعة، وكانوا من المعدودين بين كبار الضباط في الأوجاق. أما الجاويش الأول (باش چاوش) فهو من اكثر الضباط نفوذاً بعد الوكيل (كتخدا)، ويساعده في اليوم الذي يجتمع فيه ديوان الأغا، ويقوم بتبليغ أوامر الأغا للجنود، وينظم شئونهم أثناء توزيع العُلوفات. وكان المُحْضِر أغا (محضر اغا) ونائب الوكيل (كتخدا يَرى) من الضباط ذوي الرتب الرفيعة في

---

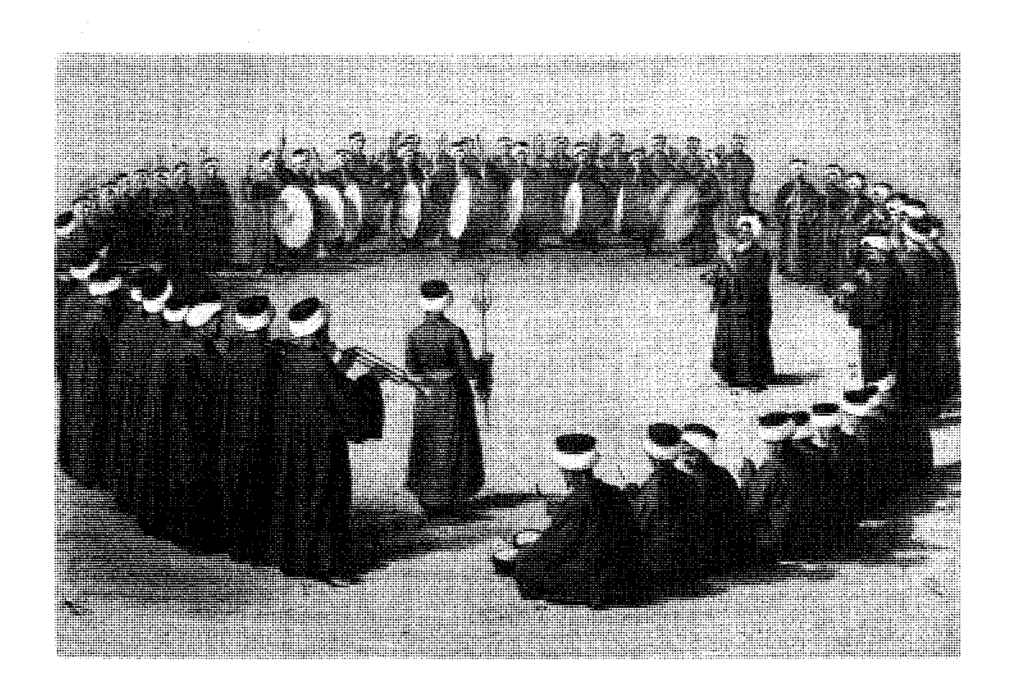
(٩) – أنظر: Çelebizâde Âsım, *Târîh*, İstanbul 1282, s. 403.

الأوجاق، وكانت وظيفة المحضر الأساسية هي تولي عملية الارتباط بين الباب العالي والأوجاق، أما نائب الوكيل فكان مساعداً للوكيل ونائباً عنه، وكان يطلق عليه وعلى بقية ضباط الأوجاق من الرتب العالية اسم (قَطَر اغالرى) أي أغوات السلسلة. أما الجمالون (دَوَه جيلر) وأقدمهم الجمال الأول (باش دوه جى)، ورؤساء المشاة (يايا باشيلر) وقائدهم الرئيس الأول (باش يايا باشى)، ورؤساء البلوكات (بلوكباشيلر) وقائدهم (باش بلوكباشى)، ورؤساء الصولاقية (صولاق باشيلر)*، ورئيس جنود التعليمخانه (تعليمخانه جى باشى)، ورئيس الصيادين (آوجى باشى)، ورئيس مُصْلحي البنادق (توفنكجى باشى)، ورئيس مُصْلحي الزُّنْبُرك (زنبركجى باشى)، فهم جميعاً من ضباط الأوجاق من الدرجة الثانية. وكان يُعين إمام الأوجاق من بين جنوده الذين حصّلوا العلم في المدارس [الدينية]. أما قواد الاورطات والبلوكات من الضباط ذوي الرتب الصغيرة في أوجاق الانكشارية فكان يطلق على الواحد منهم في العموم اسم (چوربجى)، بينما كان يطلق على قائد اورطة الجماعة اسم (يايا باشى)، وعلى قائد بلوك الأغا اسم (بلوك باشى)، وبعد كل هؤلاء كان هناك عدد من الضباط الأصغر رتبة، مثل رؤساء الغُرف (اوده باشى)، ووكلائها (اوده كتخدالرى)، ووكيل الانفاق (وكيل خرج)، وأمين العَلَم (بَيْرَاقدار)، والأوسطى (أوسطى)، ورئيس الطباخين (آشجى باشى) وغيرهم.

وكانت أولى التكنات التي أقيمت للانكشارية توجد في أدرنة، فلماء جاء السلطان محمد الفاتح أقام لهم اثنتين أخريين في استانبول، كانت إحداهما بجوار جامع (شَهْزَاده)، والأخرى في آقْسَرَاي. فكانت الثكنات الأولى تعرف باسم الغرف القديمة (اسكى اوده لر)، بينما تُعرف الأخرى باسم الغُرف الجديدة (يكى اوده لر). وكان لهذه الغرف عدد من الأبواب للدخول إليها والخروج منها بشكل محكم. فقد كانت الغرف الجديدة مسرحاً لحركات عديدة من التمرد والعصيان. وكانت ثكنات الانكشارية تنقسم من الداخل إلى أقسام أو غرف مخصصة لكل أورطة وبلوك. كما كانت "الغرف الجديدة" تضم أماكن مثل التعليمخانة وساحة تُعرف باسم (أت ميدانى) ومسجداً يعرف باسم (اورطه جامعى) ومطبخاً وتكية ومعملاً وغير ذلك. وقد شبت الحريق مرات عديدة في

---

* صولاق باشيلر: كلمة (صولاق) تعني الأعسر الذي يستخدم يده اليسرى. أما في المصطلح العثماني فهي علم على "اورطات الجماعة" رقم: ٦٣،٦٢،٦١،٦٠ في اوجاق الانكشارية. ويطلق على قائد كل اورطه منها اسم (صولاق باشى). وكانت تسير تلك الاورطات الأربع على يمين الجواد الذي يمتطيه السلطان. ولكي لا يديرون ظهورهم له وهم يستعملون النشاب كانوا يستخدمون أياديهم اليسرى.

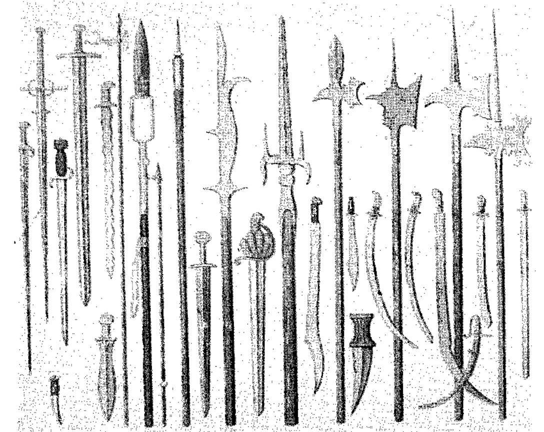


78- فريق الموسيقات العسكرية (مَـهْتَـرَان) من كتاب "مجموعهء تصاوير عثمانيه".

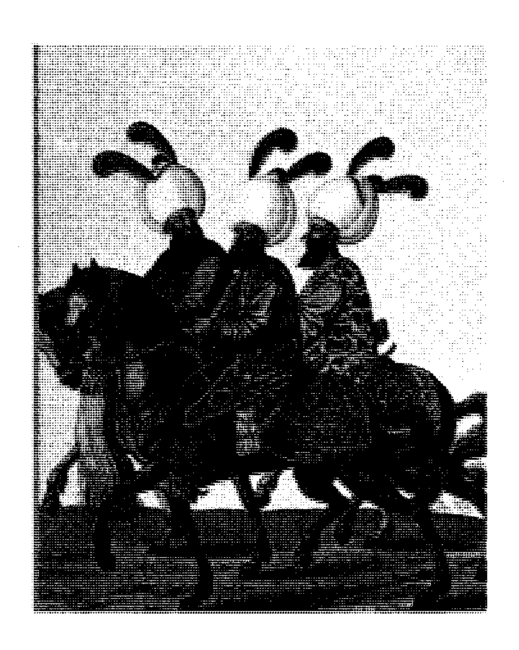
79- أغا الانكشارية

80- چورباجى

81- سَكْبَـان باشى



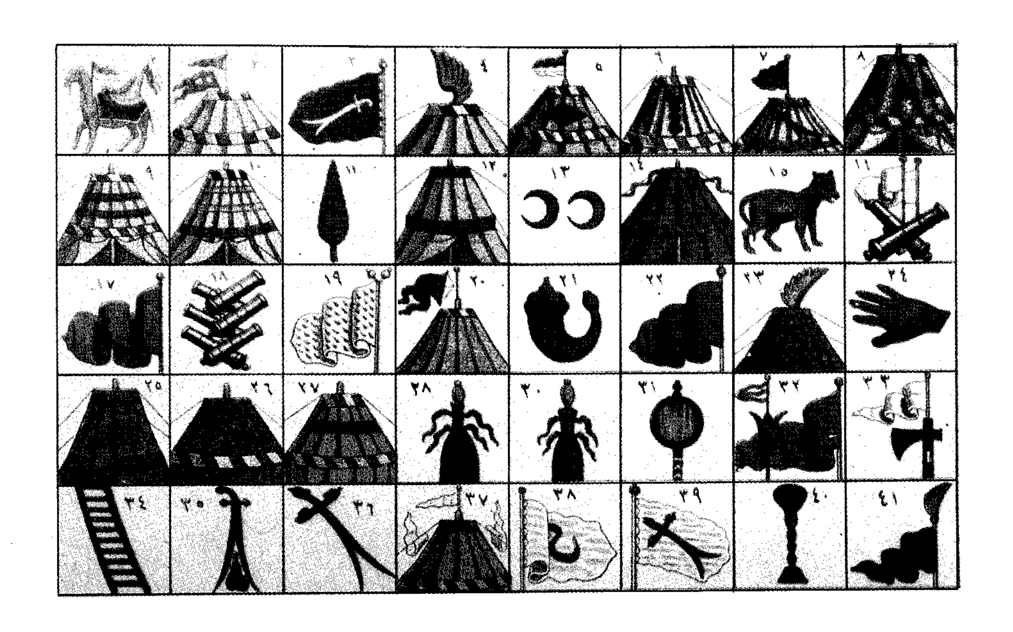
82- بعض الأسلحة المستخدمة في الجيش العثماني.

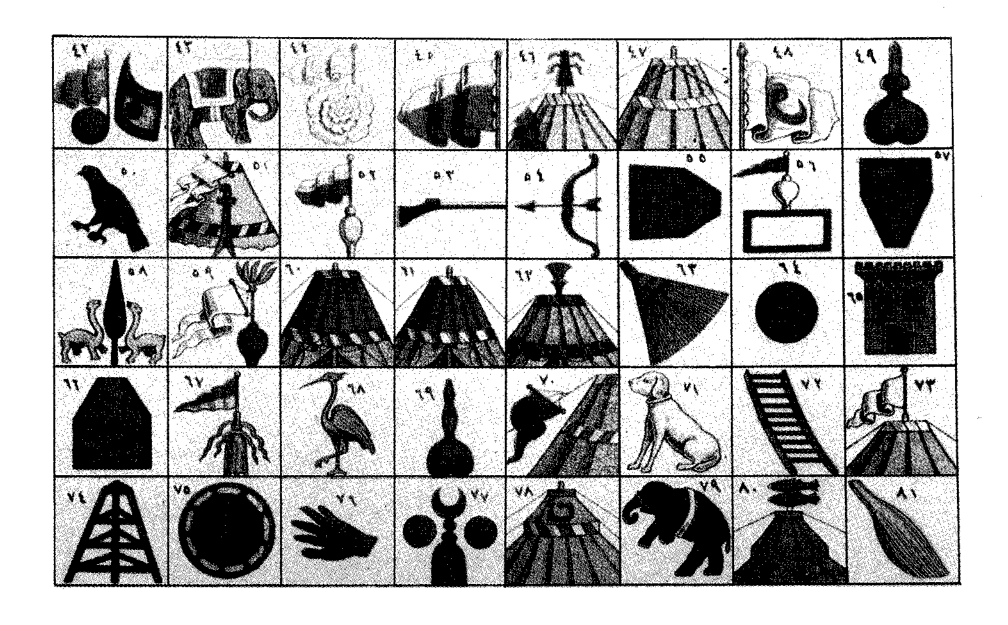


83- نفر من الجاويشية

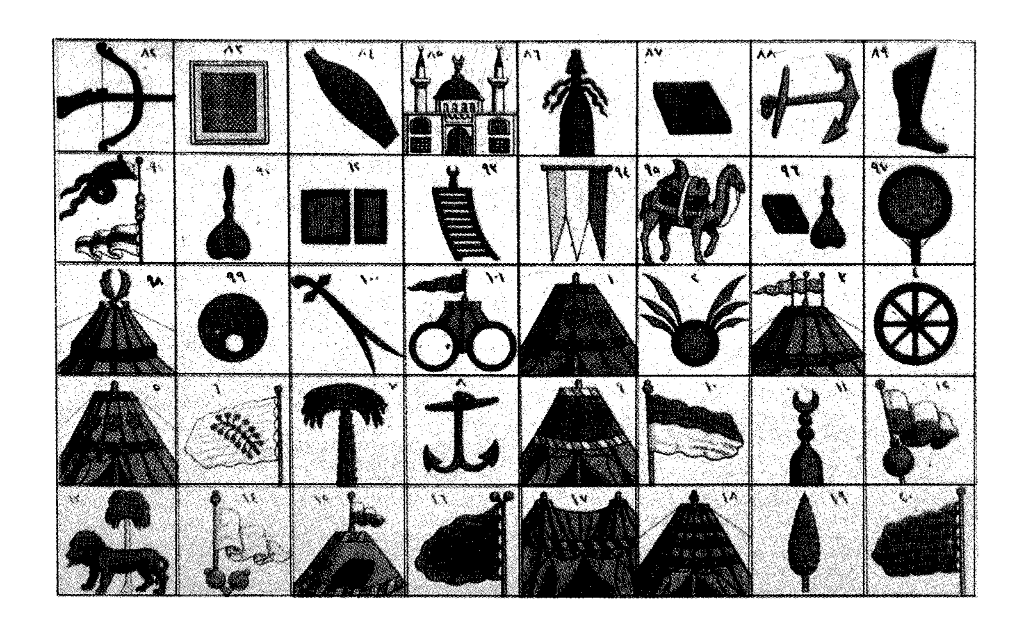


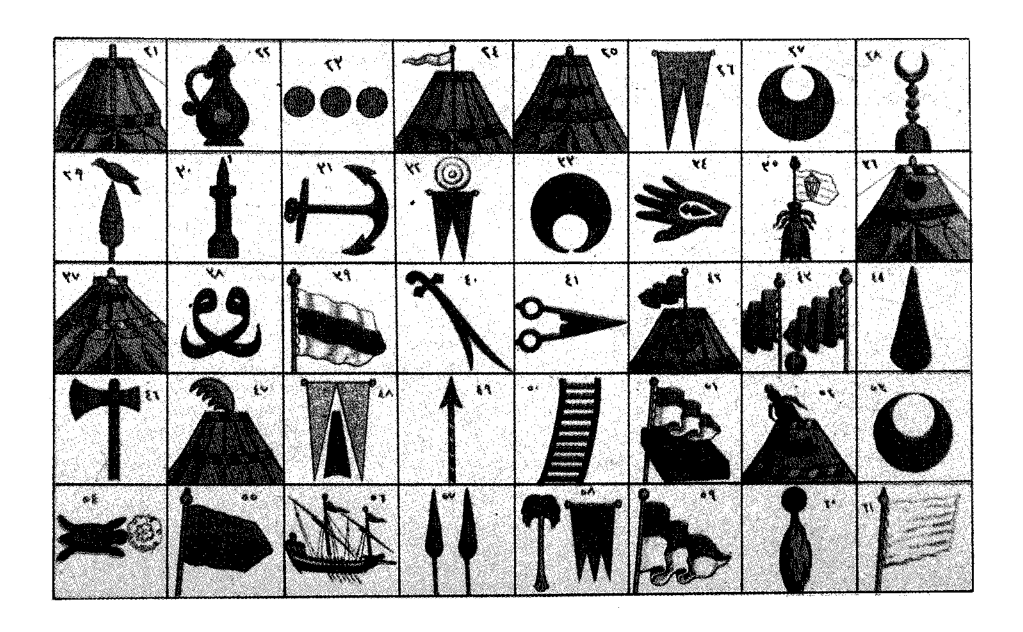
84- من الجنود المغيرة (آقينجى)



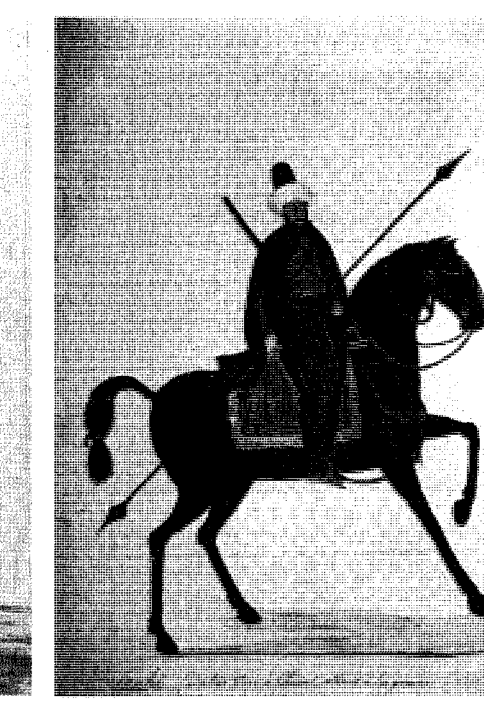


85- الشارات والنياشين الخاصة باورطات وبلوكات الانكشارية.



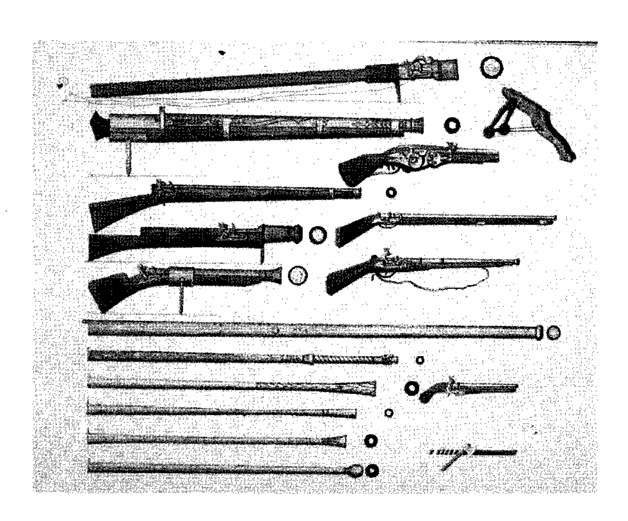


86– الشارات والنياشين الخاصة باورطات وبلوكات الانكشارية.

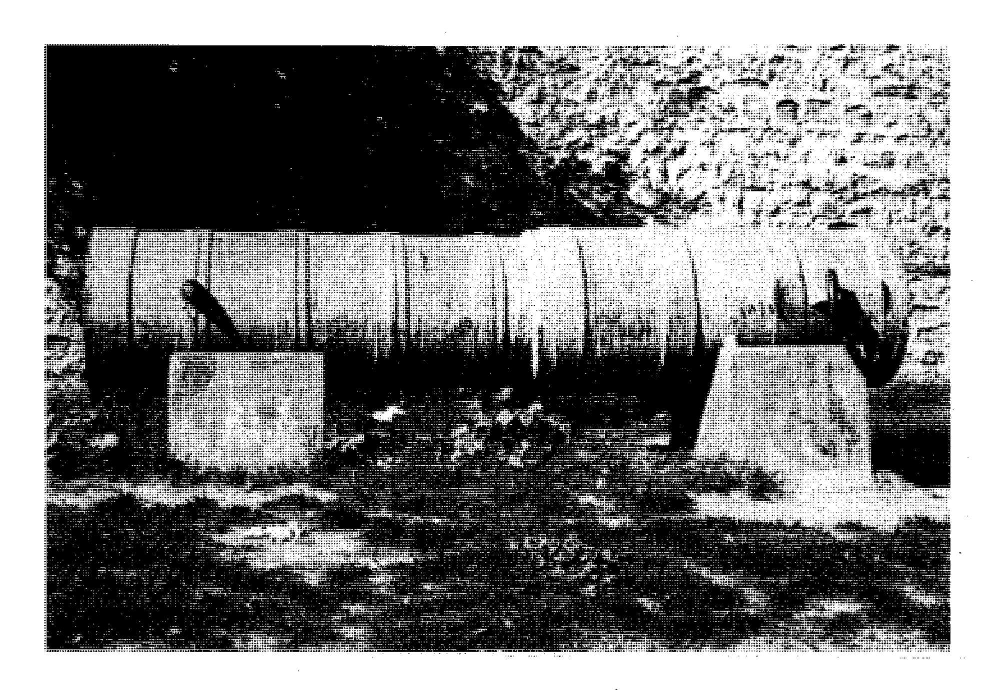


88- أحد السباهية.

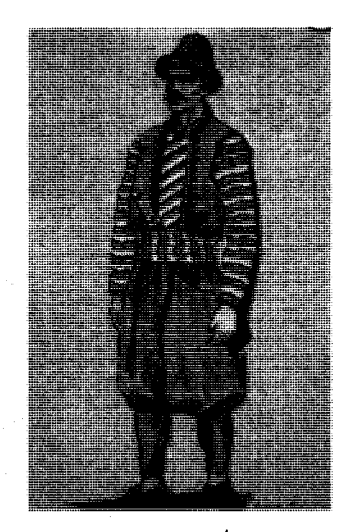
87- اسطى الجلفطة.



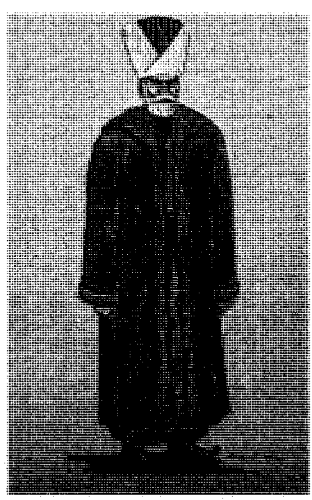
89- بعض الأسلحة النارية التي
استخدمها الجيش العثماني.



90– أحد المدافع التي صنعها العثمانيون.



93– أحد الخُمْبَرَجيه (خمبره جى)



92– ضابط مدفعية (طوپچى پاشى)



91– سواري من الدلاة في العهد الأخير



94- من جنود الانكشارية، المترجلة (يايا)، والراكبة (صولاق)



95- السباهية المسلحة

غُرف الانكشارية تلك، فكان يعاد إصلاحها، أما في عام ١٨٢٦م فقد جرى تدمير تلك الغرف في حادثة إلغاء الانكشارية.

وكانت عملية إعاشتهم ومأكلهم ومشربهم أمراً يرجع إليهم، وكان لكل أورطة أو بلوك دست خاص للطعام (قزَان)، ويأخذون حاجتهم من اللحم من أماكن معينة وبأسعار ثابتة، وفي حالة ارتفاع الأسعار كانت الدولة هي التي تسدد عنهم فرق السعر. وكانت الانكشارية ترى في دسوتها شيئاً مقدساً؛ فكانوا يحملونها قبل عملية التمرد إلى "ساحة اللحم" (أت ميدانى)، ويقال لهذه العملية "رفع الدست" (قزَان قالديرمه)(١٠). وكانت تقدم الدولة لبعض جنود الانكشارية قدراً من الخبز كل يوم يُعرف باسم (فُودْلَه). ويضع الانكشاري على رأسه طربوشاً خاصاً يعرف باسم (بُورْك). بينما يعلق الضباط منهم على طرابيشهم علامات من ريش الطيور تبعاً لرتبة كل واحد منهم، وتقدم الدولة لجنود الانكشارية نوعاً من السترات تعرف باسم (دولامه/طولامه)، وأنواعاً من القماش في الصيف والشتاء، وسُترات خاصة للمطر. أما الأحذية الطويلة التي يلبسونها فكانت سوداء أو حمراء أو صفراء، وكانت الأخيرة هي أرفعها درجة. وكان الذميون من الأصول اليهودية في سلانيك هم الذين ينسجون غالباً الاقمشة الصوفية (چوخه) التي تستخدمها الانكشارية، وتعافيهم الدولة من الضرائب مقابل هذه الخدمة. فلما تعسر تزويد الانكشارية بالقدر الكافي من الجوخ ابتداءاً من القرن السادس عشر كانت الدولة تمنحهم ما يقابله من البدل النقدي. وكانت هناك درجات في الأقدمية بين جنود الانكشارية؛ فكان الداخل حديثاً إلى الأوجاق، ويطلق عليه (قره قوللقجى) يقوم بالأعمال الدنيا داخل الغرف، ويظل في الترقية مع مرور الزمن حتى يصل إلى منصب أغا الانكشارية، وربما إلى منصب الصدر الأعظم نفسه. وكانت للانكشارية رايات ونياشين متعددة، واكبر تلك الرايات هي "عَلَم الامام الأعظم" ذو اللون الأبيض، الذي يرمز إلى سُنّية الأوجاق، أما علم المواكب (آلاى بيراغى) فكان ذا لونين أصفر وأحمر، كما كان لكل اورطة وبلوك رايات خاصة ذات ألسنة (چتال بيراق). ويحمل تلك الرايات والاعلام عند مراسم الخروج إلى الحرب أو الاستعراضات والمواكب حَمَلَة الأعلام (بَيْراقدار) من الجنود. أما النياشين الخاصة بكل اورطة وبلوك فكانت تُطَرَّز اشكالاً على خيامهم وراياتهم، وتُضْرَب وشماً على أجسادهم وأذرعتهم(١١). وكان الزواج ممنوعاً على الانشكارية، فلما جاء السلطان سليم

---

(١٠) – أنظر: D'Ohsson, *Tableau Général de l'Empire Othoman,* Paris 1824, VII, 341 vd.

(١١) – أنظر: Marsigli, *Osmanlı İmparatorluğunun Zuhûr ve Terakkîsinden İnhitatı Zamanına Kadar Askerî Vaziyeti,* (trc. M. Nazmi), İstanbul 1934, s.176 vd.

الأول أباحه لكبار السن منهم، فكان يطلق على ولد الانكشاري اسم (قول اوغلى) أي ولد الجندي، ويحق لهؤلاء الأولاد أن يلتحقوا مباشرة باوجاق العَجَمية، وتخصص لهم العُلوفات. وكانت تركات الانكشاري المتوفى تودع في مكان يقال له "صندوق الاورطة" (اورطه صنديغى) أو "الصندوق الأسود" (قره صنديق). وتنفق هذه المداخيل لمواجهة بعض احتياجات الأوجاق، أو تنتقل أحياناً إلى ورثة المتوفى. وكان للانكشارية في أيام السلم خدمات حراسة عديدة يقومون بها؛ فكان الجنود المرابطون منهم في المدن والقلاع، وعلى رأسها استانبول، مكلفين بحراسة الأماكن المحيطة بهم، كما كانوا يقومون في الوقت نفسه باطفاء الحرائق، وإقرار الأمن في تلك الأماكن، فضلاً عن عمليات التدريب المستمرة على الرمي داخل دار التعليم (تعليمخانه) في الأوجاق، وممارسة الألعاب الرياضية، وهي الأمور التي كان السلطان يحضر أحيانا لمشاهدتها.

وابتداءاً من القرن السابع عشر بدأ التراخي في عمليات التدريب داخل الأوجاق حتى ألغيت تماماً مع مرور الزمن. وكان الانكشاري الذي يخدم في الجيش مدة طويلة، أو يقوم بأعمال بطولية في المعارك، تجري ترقيته، فيدخل ضمن فرسان القبوقولية (قپو قولى سواريلرى)، أو تمنحه الدولة اقطاعاً (تيمار). وفي حالة العقاب فكانت الجزاءات تبعاً لنوع الجرم ودرجة صاحبه في الأوجاق، ويجري تنفيذ العقاب على الجرائم الخفيفة داخل غُرف الانكشارية، أما الجرائم الكبيرة فكانت تُنْظَر في ديوان الأغا، ثم يجري تنفيذها، وكان بالضرب والحبس والاعدام. والواقع أن الانكشارية كانوا يخرجون للحرب مع السلطان وحده، ثم بدأوا يخرجون تحت قيادة الوزير الأعظم ابتداءاً من عام ١٥٩٣م عقب أن تخلى السلاطين الذين جاءوا بعد سليمان القانوني عن عادة الخروج للحرب. وكان الخروج إلى الحرب والعودة منها يرتبطان باحتفالات ومراسم، ويعاقب الانكشاري الذي لم يشارك فيها. وكانوا يستخدمون من الأسلحة السهام والأقواس والسيوف والخناجر والفؤس في البداية، ثم راحوا يستخدمون بعد انتشار الاسلحة النارية بنادق من ذات الفتيل. وكانوا يطلقون على الانكشاري القديم في الخدمة اسم (قوريجى) أي حارس، وهؤلاء لم يكونوا يخرجون إلى الحرب كثيراً، فيظلون لخدمة استانبول وحراسة الأوجاق. وحتى إذا خرجوا كانوا يتولون اثناء الحرب حراسة الخيام. وقد زاد عدد هؤلاء الحراس مع مرور الزمن، وتحولت مهمة الحراسة إلى ذريعة يتهربون بها من الخروج إلى الحرب. أما الانكشاري المتقاعد فكان يُطْلَق عليه اسم (اوطوراق) أي قعيد، ويتقاضى راتباً معيناً للتقاعد، بينما يحصل الانكشارية العاملون على راتب يقال له (مَوَاجِب)، وهذه المواجب تقل أو تزيد تبعاً لرتبة الانكشاري ومدة خدمته. ويمسك دفاتر مواجب الانكشارية كاتبٌ يقال له (يكيچرى أفنديسى) أي

افندي الانكشارية. وكان يجري توزيع العلوفات [أو المواجب] عليهم في سراي طوب قاپى في ديوان خاص، يعقد لذلك الغرض. كما كان يحصل جنود الانكشارية -عدا ذلك- على هبات من كل سلطان جديد يجلس على العرش، وأخرى عند خروجه للحرب للمرة الأولى. وكانت هبات الجلوس على العرش من الأمور التي أرهقت خزانة الدولة، ولا سيما في أيام الضيق.

ومنذ أواخر القرن السادس عشر بدأ الخلل يتسرب إلى نظم الانكشارية، وكان وراء ذلك عاملان أساسيان، الأول هو انخراط المجندين في الأوجاق بشكل يخالف القوانين الموضوعة له، والثاني هو إحجام السلاطين العثمانيين بعد السلطان القانوني عن الخروج إلى الحرب على رأس الجيش، وبالتالي فقدان سيطرتهم على الأوجاق. وبدأ جنود الانكشارية منذ عهد السلطان مراد الثالث يبيتون في بيوتهم، وليس في الثكنات، وخاصة المتزوجون منهم، وبدلاً من انشغالهم بالجندية راحوا يشتغلون بالتجارة ويمارسون الأعمال الحرة، وكثرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثوراتهم وعصياناتهم بشتى الذرائع والحجج، وقتلوا عدداً من السلاطين ورجال الدولة الذين أقدموا على إصلاح ما فسد من أمورهم. واستمرت محاولات الاصلاح حتى القرن التاسع عشر، فلما لم تسفر عن نتيجة ألغي أوجاق الانكشارية عام ١٨٢٦م.

ج - أوجاق الجَبَجية

ينقسم الجَبَجية إلى قسمين، بلوك وجماعة، ووظيفتهم الأساسية هي تأمين الأسلحة للانكشارية، والمحافظة عليها. كما كانوا يتولون أمر نقلها أثناء الحرب، وتوزيعها على الانكشارية، واصلاح المعطوب منها(١٢). وكان يوجد في استانبول مخزن ضخم للأسلحة يعرف باسم (جَبَخانه)، وتوجد غيره مخازن أخرى داخل قلاع الحدود، يعمل فيها الجَبَجية. وكانت توجد ثكنة الجبجية ومخزن الأسلحة في استانبول في مكان مجاور لجامع اياصوفيا. وهو الذي يقوم بتزويد مخازن القلاع بما تحتاجه من السلاح. وكان أهم مخازن للأسلحة خارج استانبول توجد في بودين وبلغراد. ونظراً لطبيعة عمل هذا الاوجاق وارتباطه باوجاق الانكشارية يمكننا القول أن تأسيسه أعقب تأسيس أوجاق الانكشارية. وكان الجنود العاملون فيه يأتون من أوجاق العجمية، كما اعترف القانون فيما بعد للمتزوجين من أوجاق الجبجية أن يلتحق أبناؤهم (قول اوغلى) مباشرة بالاوجاق. وكان جنود الجبجية يضعون على رؤسهم طرابيش خاصة، تعرف باسم (شَبْكُلاه)، وعندما يتقدم الجبجي في السن يتقاعد مع راتب يحصل عليه. ويُطلق على اكبر

---

(١٢) - نفسه، ص ٨٩.

الضباط في الأوجاق اسم (جَبَه جي باشى). وكانت عملية حراسة أحياء (آياصوفيا وخوجـه پاشـا وآخير قاپى) في استانبول من مهام هذا الضـابط، ويسـاعده أربعـة وكـلاء (كتخـدا)، يُطلـق علـى أقدمهم اسم (باش كتخدا)، ثم يأتي بعدهم رئيس الجاويشية (بـاش چـاوش) وكـاتب الجَبَجيـة (جَبَـه جيلر كاتبى) ثم قواد البلوكات والاورطات. فقد كان الاوجاق ينقسم إلى ٣١ اورطـة و٥٩ بلوكـاً، يتخصصون جماعات جماعات في صنع الأسلحة وفي تعميرها وإصلاح البارود. وعندما لا تكفي طاقة معامل الاوجاق لسد حاجة الجيوش في مادة معينة كانت الدولة تشـتريها مـن معـامل التجـار والحرفيين. وكان جبجية العاصمة يقضون ثلاث سـنوات فـي الخدمـة فـي القـلاع الموجـودة فـي الخـارج، ومـع ذلـك كـان يوجـد عـدا هـؤلاء جبجيـة آخـرون فـي القـلاع مـن الأهـالي المحليين، يتصرفون على اقطاعات [ديرلكات] بدلاً مـن الرواتـب. وكـان الجبجيـة ينقلـون الأسـلحة والعتـاد الذي يستخدمه الانكشارية أثناء الحـرب علـى ظـهور البغـال والجمـال، ويرابطـون وراء معسـكر الجيش الرئيسي(١٣). وكانت تتزايد أعداهم وتتناقص أحياناً، ويتقاضون رواتبهم مثل الانكشـارية كل ثلاثة أشهر. وكـان تزايـد أعدادهـم وتناقصهـا مرتبطـاً بوضـع جنـود الانكشـارية بوجـه عـام. وكانوا بين الحين والآخر يشاركون الانكشارية في ثوراتهم وتمردهم، ولهذا ألغي هذا الأوجاق مع إلغاء اوجاق الانكشارية عام ١٨٢٦م، وتأسس بدلاً منه أوجـاق جديـد عُـرف باسـم (جبخانـه جـى اوجاغى) أي اوجاق الجبخانية، وأعدت له قوانين جديدة، وأطلق على اكبر الضباط اسم (جبخانـه جـى باشـى)، كمـا تشـكلت فـي الوقـت نفسـه نظـارة تشـرف علـى إدارتـه وتكـون مسـئولة عـن أموره(١٤).

د - اوجاق المدفعية

وهو أحد أوجاقات القبوقولية المترجلة، جرى تشكيله بعد تشـكيل أوجـاق الانكشـارية، وكـان اوجاق العَجَمية يمده بالمجندين الجدد، وراح يلتحق به بعد ذلك أبناء الجند المعروفون باسم (قـول اوغلى). وينقسم جنود هذا الأوجاق من حيث الوظيفة إلى قسمين، أحدهمـا يتولـى صـب المدافـع وتصنيعها، والثاني لاستخدامها. وكـانت تكنـات المدفعيـة ومعمـل تصنيـع المدافـع يوجـدان داخـل استانبول في الحي الذي يعرف اليوم باسم (طوپخَانه) أي معمل المدافع. وقد أُقيم أول مصنع مـن هذا النوع على أيام السلطان محمد الفاتح، وكان يجري تجديده وتوسيعه بعـد ذلـك مـن حيـن إلـى

---

(١٣) - أنظر: Silâhdar, *Târîh*, İstanbul 1928, II, 756

(١٤) - أنظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، تصنيف الخط الهمايوني رقم (17555, 17665, 18251, 18661)

آخر. أما في عهد السلطان مصطفى الثالث فقد استدعت الدولة خبيراً من فرنسا يُدعى البارون دي توت Baron de Tott، فحاول اصلاح اوجاق المدفعية، وأقام وحدة جديدة عُرفت باسم (سُرْعَت طوپچيلرى) أي المدفعية السريعة (١٧٧٤م).

ويُطلق على كبير اسطاوات صب المدافع اسم (دوكومجى باشى)، ومعه عدد من الاسطاوات المتخصصين في شتى فروع تصنيع المعادن. وكان المجندون الجدد الداخلون إلى مصنع المدافع عمالاً تحت التدريب يتمهرون في العمل مع مرور الوقت، حتى يستطيع الماهر منهم أن يصبح رئيساً لعمال الصب (دوكومجى باشى). وتقترن عملية صب المدفع باحتفال خاص(١٥). وكان يوجد خارج استانبول ايضا مصانع للمدافع، يوجد اكبرها في الغرب في بلغراد وسَمَنْدِرَه وبُودين وإشْقُودْرَه وبْرَاوِشْته وطِمِشْوار، وفي الشرق في كركوك داخل قلعة (گلعنبر). إذ تقام تلك المصانع في الغالب في الاماكن القريبة من مناجم المادة الخام. وكانت عملية نقل المدافع ومقزوفاتها أمراً يتولاه في الأساس أوجاق سائقي عربات المدافع (طوپ عربه جيلرى اوجاغى)، والمسلّمين [= جمع مُسلّم] وجماعات اليُورُوك. وكان اسطاوات الصب يذهبون من استانبول إلى المصانع المقامة خارجها. واستخدم الأتراك العثمانيون مدافع من أحجام عديدة، وتقدمت تلك الصناعة على أيام السلطان محمد الفاتح؛ فقد كان لسلاح المدفعية أثره الفعال في فتح استانبول. وأهم أنواع المدافع التي استخدمت عند العثمانيين هي: شَايْقَه، وپرانقى، وباجالوشْقَه، وضَرْبَه زَنْ، وهوايي، وقولونبورنا، وبال يَمَز، والهاون. وهذه التسميات كانت تستخدم للدلالة على عيارات المدافع وأحجام المقذوفات وثقلها. واستخدم العثمانيون الحديد والنحاس والبرونز في تصنيعها، واستحضروا لها المواد الخام اللازمة من المناجم في أماكن مختلفة. وكان جنود اوجاق المدفعية في أوقات السلم يمارسون أعمال التدريب على الرمي في أيام معلومة. وتجري للجند الداخلين حديثاً إلى الأوجاق اختبارات للقبول، ثم يجري تصنيفهم بعد ذلك إلى صنفين، صانع ورامٍ. وكان يوجد خارج استانبول مدفعيون ذوو رواتب وآخرون من ذوي التيمار. وكان المدفعيون عند الخروج إلى الحرب يتقدمون الصفوف على جنود الجبجية، وينقلون المدافع الخفيفة على الجمال والبغال، أما المدافع الثقيلة فكانوا يحملونها على عربات، وفي الأماكن التي

---

(١٥) – أنظر: Evliya Çelebi, *Seyahatnâme,* İstanbul 1314, I, 436 vd.

يصعب فيها النقل كانت تقام معامل متنقلة للصب، يصنعون فيها المدافع والمقذوفات بالأحجام المختلفة(١٦).

ويطلق على اكبر ضباط أوجاق المدفعية اسم (طوپچى باشى)، ثم يأتي بعده كبير اسطاوات الصب المعروف باسم (دوكومجى باشى)، ثم وكيل الأوجاق (كتخدا)، ثم الجاويش، ثم يأتي بعد هؤلاء ضباط الأورطة والبلوك. وكان رئيس المدفعية (طوپچى باشى) مسئولاً عن الأمن في حي الطوبخانة، وحي بك اوغلى في استانبول، أما ناظر الطوبخانه نفسها وأمينها فكانا من الموظفين المدنيين العاملين في الأوجاق. ويتقاضى المدفعيون (طوپجيلر) رواتبهم كل ثلاثة أشهر على يد كاتب مخصوص، وكانت أعدادهم تتراوح بين الزيادة والنقصان؛ ففي القرن السادس عشر كان عددهم يقرب من ١٢٠٠، ثم ارتفع في القرن السابع عشر حتى وصل إلى ألفين، وأحيانا إلى ثلاثة آلاف بسبب عمليات الالتحاق المخالفة للوائح الأوجاق. أما في أوائل القرن التاسع عشر فقد تجاوز عددهم الخمسة آلاف، والسبب في تلك الزيادة الأخيرة هو استمرار الحروب، واستمرار عمليات الالتحاق بالأوجاق أيضا بالشكل الذي يزيد عن حاجته.

وكانت المدفعية العثمانية قد بدأت في التقدم منذ القرن الخامس عشر، حتى بلغت أحسن مستوياتها في القرن السادس عشر، ثم لم تلبث أن أخذت في التراجع خلال القرن الذي تلاه، وفَقَدت قدرتها من الناحية الفنية في مواجهة المدفعية الغربية المتطورة. وقد تشكل اوجاق المدفعية السريعة بأمر من السلطان مصطفى الثالث وجهود البارون دي توت الذي استدعي من فرنسا، ثم لم يلبث أن ألغي بعد وفاة هذا السلطان. ومع ذلك فقد أعيد تشكيل ذلك الأوجاق من جديد على أيام الصدر الأعظم المجدد خليل حامد باشا (١٧٨٢م)، وطلبت الدولة خبراء المدفعية من فرنسا. واستطاعت المدفعية السريعة التي جرى تشكيلها أيضا خارج استانبول أن تحوز مدافع قادرة على اطلاق ٨-١٠ طلقات في الدقيقة الواحدة. واهتمت الدولة باوجاق المدفعية وعملت على توسيعه في زمن السلطان سليم الثالث، إلاّ أنه شارك في التمرد العسكري الذي عُرف باسم "تمرد قباقجى مصطفى" (قباقجى مصطفى عصيانى)؛ إذ وقف ظهيراً لهذا المتمرد، فاضطرت الدولة بعد إلغاء اوجاق الانكشارية أن تعيد تنظيمه من جديد(١٧).

هـ - اوجاق سائقي عربات المدافع (المدفعية المحمولة)

---

(١٦)-أنظر: Âşıkpaşazâde, s.128; Kritovulos, *Târîh-i Sultân Mehmed Hân-ı Sânî*, İstanbul 1328, s.50-53.

(١٧) - أنظر: Uzunçarşılı, "Halil Hâmid Paşa", *Türkiyat Mecmuası*, sy.5, s.213

تشكل في أواخر القرن الخامس عشر لنقل المدافع الثقيلة. وكان يتزود بالجنود من أوجاق العجمية، ثم سمحت الدولة فيما بعد لابناء العاملين في الأوجاق نفسه بالانخراط فيه، بل وكانت تسمح عند الحاجة بالتحاق الأفراد العاديين. وكانت توجد الثكنات المركزية لسائقي عربات المدافع في استانبول، وثكنات أخرى خارجها، تقوم بالخدمة في المواقع الاستراتيجية. وكان سائقو العربات يقيمون حيث يقيم جنود المدفعية الآخرون، وتدلنا المصادر التاريخية على أن مصنع عربات المدافع في استانبول كان في حي الطوبخانة، بينما توجد ثكنة الجنود في (شهر اميني)، أما اصطبلات خيول الجر فكانت توجد في حي (آخير قاپى)(١٨). وفي عهد السلطان سليم الثالث أقيمت ثكنة جديدة لسائقي العربات في الطوبخانة. وكانت تصنع العربات تبعاً لأحجام وأثقال المدافع نفسها. وكان جنود اوجاق المدفعية المحمولة يقومون بعملين، أحدهما صنع العربات، والثاني نقل المدافع، ويعرف كبير ضباط الأوجاق باسم (طوپ عربه جيلرى باشيسى) أي رئيس سائقي عربات المدافع، ثم يأتي بعده وكيل الاوجاق (كتخدا) ثم الجاويش الأول (باش چاوش) ثم نائب الوكيل (كتخدا يرى) ثم كاتب الأوجاق ثم قواد البلوكات، مثل البلوكباشي والأوده باشي. وكان يضم الاوجاق في أواخر القرن السابع عشر ٦٣ بلوكاً لسائقي العربات، يبلغ عدد أفرادها ٦٢٢، ويرتفع هذا العدد ليتجاوز الألف مع إضافة "عساكر المتفرقة".

و - أوجاق رماة القُمْبَر (الخمبرجية)

القُمبر (خُمبره) نوع من القنابل التي تقذف باليد أو بمدافع الهاون، والخمبرجية (خُمبره جى) هم الذين يستخدمون تلك المقذوفات، وكانوا يعملون إلى جانب أوجاق الجبجية وأوجاق المدفعية، لكنهم تحولوا بعد فتح استانبول إلى اوجاق قائم بذاته. ويقيم قسم منهم في مركز الدولة، وهم من ذوي الرواتب، أما القسم الثاني خارج العاصمة فكان من ذوي الاقطاعات [ديرلكات]، ويترأسهم جميعاً قائد يقيم في العاصمة، يُعرف باسم (خمبره جى باشى) أي رئيس رماة القمبر. وابتداءاً من القرن السابع عشر أهملت الدولة هذا الأوجاق، وراح يتناقص عدد العاملين فيه باستمرار، حتى التجأ إلى الدولة العثمانية عام ١٧٢٩م الكونت دي بونيفال، الذي أسلم وتسمى باسم احمد، وسعى لإصلاح أوجاق الخُمبرجية، فشكل طائفةً جديدة منهم كان جميع أفرادها من ذوي العُلوفات. فكانت تلك الطائفة الجديدة تتلقى بعض دروس التقنية في الثكنة التي أقيمت لهم في اوسكودار،

---

(١٨) - أنظر: *Kapukulu Ocakları*, II, 98-99

ووُضِعوا تحت التمرين، ثم جرى تقسيمهم إلى وحدات جديدة(١٩). غير أن الأوجاق تعرض للإهمال مرة ثانية؛ فحاولت الدولة إصلاحه على أيام السلطان سليم الثالث.

ز - أوجاق حَفَّاري الأنفاق (اللغمجية)

هو صنف من العسكر كانت مهمتهم -ولا سيما عند محاصرة القلاع- حفر الأنفاق (لغم) تحت أرضها، ووضع المواد المتفجرة فيها، ثم تفجير تلك الأنفاق لتسهيل عملية اختراقها وفتحها. وكانوا من ذوي الرواتب وذوي التيمارات، وذوو الرواتب يتبعون رئيس الجَبَجية (جَبَه جى باشى)، أما ذوو التيمارات فكان يترأسهم ضابط يُعرف باسم (لغمجى باشى)، ثم يأتي بعده الوكيل (كتخدا) والجاويش والعَلَمْدَار وغيرهم. وتجهيز الألغام في الأصل حرفة فنية تقتضي معرفة الهندسة.

وابتداءاً من أواسط القرن السابع عشر أخذ هذا الأوجاق في الانحطاط، وبدأ ينخرط فيه اشخاص لا علاقة لهم بهذه الأمور. وقد كشف جنود اللغمجية عن آخر مهاراتهم عند فتح قلعة قندية عام ١٦٦٩م، ثم فَقَدوا أهميتهم بعد ذلك(٢٠). وكان عددهم في القرن السابع عشر يبلغ خمسة آلاف(٢١)، ثم انخفض الى مائتين في أواخر القرن الثامن عشر. ولما جاء الصدر الأعظم خليل حامد باشا (١٧٨٢-١٧٨٥م) خلال حكم السلطان سليم الثالث حاول اصلاح الأوجاق، وبذل جهوداً لتحديثه، وقسّمه إلى أقسام فنية مختلفة، مثل قسم تجهيز الألغام، وقسم إقامة الجسور، وآخر لاقامة الطوابي، وغيره لاقامة القلاع.

٢- أوجاقات القبوقولية الراكبة

لا شك أن لفرسان القبوقولية دوراً مهماً في تفوق الدولة العثمانية على مدى قرنين ونصف من الزمان. وكان اول ما تشكل منهم هو بلوكات السباهية والسلحدارية. ومع إضافة "غُرباء الميمنة والميسرة" (صاغ وصول غريبلرى) وفرسان الميمنة والميسرة حراس العُلوفات (صاغ وصول علوفه جيلر) ارتفع عدد بلوكات السواري [الخيالة] إلى ستة بلوكات، حتى أطلق عليها اسم "البلوكات الستة" (آلتى بلوك)، كما كان يطلق على بلوكات العُلوفة وبلوكات الغرباء اسم (بلوكات اربعه - دورت بلوك). وكانت قوات الخيالة أرفع منزلة من جنود القبوقولية المترجلة، ومع ذلك كانت تأتي بعدها من حيث النفوذ. وتتزود بلوكات السواري بالجنود من أوجاق

(١٩) - أنظر: Subhî, *Târih*, İstanbul 1198, 58a

(٢٠) - أنظر: Osman Dede, *Cevâhirü't-tevârîh*, Köprülü Ktp., nr.231

(٢١) - أنظر: Evliya Çelebi, I,515-516

القبوقولية المترجلة، أو من السراي، أو من التشكيلات التابعة له(٢٢). ويطلق على عملية الانتقال إلى بلوكات السواري تعبير (بلوكه چيقمه) أي الخروج أو الانتساب إلى البلوك. وكانت تقام احتفالات خاصة بمناسبة عملية "الخروج" التي تجري في أوقات معينة، أو تبعاً للحاجة. ولما انحطت تشكيلات الأوجاق بدأوا يلحِقُون به أبناء السواري، الذين يطلق عليهم عندئذ اسم (وَلَدَشْ). وكان "بلوك السباهية" (سپاه بلوكى) هو الأرفع منزلة بين قوات سواري القبوقولية. وتشكل هذا البلوك على أيام السلطان محمد الفاتح، وعُرِف بسبب لون رايته باسم "العلم الأحمر" (قرمزى بَيْراق). وكان السباهية -باعتبارهم جنود المعية السلطانية- يتولون وقت السلم مهمة تحصيل أموال الميري، ويتولون أثناء الحرب مهمة حماية خيمة السلطان. وينقسم بلوك السباهية إلى ثلاثمائة بلوك صغير، ويترأسهم جميعاً ضابط يُعرف باسم" أغا السباهية" (سپاه اغاسى).

وكان بلوك السِّلَحْدَار (سلحدار بلوكى) الذي يعرف أيضا باسم "العلم الأصفر" (صارى بَيْرَاق) هو أول وحدة خيالة تشكلت من القبوقولية، وكان هو البلوك الرئيسي حتى تشكل بلوك السباهية. وكانت مهمة ذلك التشكيل -باعتبارهم من المعية السلطانية مثل بلوك السباهية- تنظيف الطرق التي سيمر منها الجنود أثناء الحرب، وإصلاح الجسور(٢٣)، كما كانوا يقومون بتجهيز الأماكن المقرر نصب خيام السلطان فيها. وينقسمون إلى ٢٠٠ بلوك صغير، ويرافقون السلطان في خروجه وقت السلم، وينثرون على الناس النقود أثناء ذلك. وكانت لهم عدا عملية فتح الطرق أثناء الحروب مهمة حَمْل أَطْوَاخ * السلطان، وسحب خيوله الاحتياطية وغير ذلك.

أما بلوكات العُلوفة، التي كانت تُعرف – بسبب ألوان راياتها – باسم "البلوكات الخضراء" أو "البلوكات الرقطاء" (آلاجه) فكانت قسمين، أحدهما يسير على يمين السلطان، ويُعرف -لهذا السبب- باسم (عُلوفَجيانِ يمين)، ويسير الثاني على يساره، ويُعرف باسم (علوفجيان يسار). وعدد أصحاب اليمين ١٠٥ بلوكات صغيرة، أما عدد الميسرة فيبلغ مائة بلوك صغير. وكانت مهمتهم الأساسية حراسة خزانة الدولة(٢٤). وكان الأساس في تزويد بلوكّات العلوفة بالجند الجدد

---

(٢٢) – أنظر: Silâhdar, II,302

(٢٣) – أنظر: Topçular Kâtibi Abdülkadir Efendi, *Vekâyi-i Târihîyye*, Süleymaniye Ktp., Esad Efendi, nr. 2151, 99a-b, 109b.

* أنظر النجمة التي تلي الهامش رقم ١٣ في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٢٤) – أنظر: Eyyûbî Efendi, 20b

هو سراي أدرنة، وسراي ابراهيم باشا، كما يلتحق بهم ايضاً الجنود الآخرون الذين يكشفون عن بطولات في الحرب، وأبناء جنود السواري أنفسهم.

وكانت بلوكات الغُرباء (غُرَبا بلوكلرى) التي تُعرف ايضا باسم "البلوكات السُّفلى" (اشاغى بلوكلر) تنقسم إلى قسمين، ميمنة وميسرة، تبعاً لمسيرتها في الحرب(٢٥). وتتشكل تلك البلوكات من الفتية القادمين من الديار البعيدة، ممن كشفوا عن بسالتهم في الحرب، ومن غلمان الدَّوْشِيرمة الذين لقوا حظاً من التعليم. وكانت مهمتهم الأولى هي الحفاظ على السنجق الشريف، وعلى أعلام السلطان. وتنقسم بلوكات الغرباء في داخل نفسها إلى ١٠٠ بلوك صغير، لكل اثنين منها راية مختلفة اللون.

وكان لبلوكات السواري مهام عديدة في الحرب والسلم على السواء، وكان للأربعة الأولى منها جنود للخدمة تبعاً لأجورها اليومية عدا هذه البلوكات نفسها. وكانت بلوكات السواري –ما عدا بلوكات الغرباء– مطالبة باصطحاب فارس الى الحرب عن كل خمس أقچات من اليومية التي تتقاضاها، وتكون نفقات ذلك الفارس عليها. ولأجل هذا كانت سواري القبوقولية أثناء الحرب تشكل أعداداً كبيرة. ثم لم تلبث الدولة في عهد الصدر الأعظم كوبريلى محمد باشا أن تخلت عن مبدأ اصطحاب جنود الخدمة. وكانت بلوكات سواري القبوقولية تستخدم أسلحة كالنشاب والترس والمزراق والفؤس والسيوف العريضة(٢٦)، ويجري تنفيذ العقاب على المذنبين منهم داخل البلوكات نفسها، كما هو الحال في سائر أوجاقات القبوقولية. وتتنوع درجات العقاب تبعاً لنوع الجرم، فقد تكون الضرب أو الحبس أو الإعدام. ومع انخراط الآخرين –خلافاً للقانون– بين تلك البلوكات بدأت تتدهور في أواخر القرن السادس عشر، وأخذت تتصرف على هواها، وشاركت في العديد من حركات التمرد، حتى فقدت قيمتها تماماً ابتداءاً من القرن السابع عشر، إلى أن جرى في النهاية إلغاء بلوكات السواري المركزية في اوجاقات القبوقولية عقب إلغاء اوجاق الانكشارية على أيام السلطان محمود الثاني، وقامت الدولة إزاء قوات السواري الأخيرة ذوي العلوفة بتخصيص معاشات لها وحالت بذلك دون تضررها(٢٧).

---

(٢٥) – أنظر: Esad Efendi, *Üss-i Zafer,* İstanbul 1293, s.12

(٢٦) – أنظر: Celalzâde Mustafa, *Tabakâtü'l-memâlik,* (nşr. P.Kappert),Wiesbaden 1981, vr.211a-b.

(٢٧) – أنظر: BOA, Cevdet-Askerî, nr.12171

ثانياً- قوات الايالات

كانت قوات الايالات هي التي تشكل القوة الحربية الأساسية في الدولة العثمانية، وتشكلت تلك القوات في أوائل عهد الدولة من وحدات مختلفة، هي السباهية أصحاب التيمارات (تيمارلى سپاهى)، والمشاة (يايا)، والمسلّم، واليُورُوك، والأجيرة (جراخور)، والفدائية (جانباز)، والمغيرة (اقينجى)، والدلاة (دلى)، والعَزَب، والمتطوعة (گوكللو)، والبَشْلو.

١- السباهية أصحاب التيمارات

وهي القوة الراكبة المتصرفة على الاقطاعات، والتي تشكل أكثر الفرق عدداً بين قوات الإيالات. وكان لنظام التيمار، الذي هو استمرار لنظام الاقطاع في الدول الاسلامية السابقة على العثمانيين، وتشكل على أيام السلطان مراد الأول، وجهان متلازمان، فهو يضمن فلاحة الأرض من ناحية، ويساعد من الناحية الأخرى على مواجهة احتياج الدولة من الجنود الراكبة. وسباهية التيمار الذين يتصرفون على أرض الدولة، ويُعرف الواحد منهم باسم "صاحب الأرض" كانوا مطالبين بتجهيز عدد من الخيالة يتناسب وحجم الدخل السنوي للاقطاعات الممنوحة لهم؛ فيتكفلون بمأكلهم ومشربهم وسلاحهم وخيولهم وكافة احتياجاتهم. ويُطلق على هؤلاء الجنود اسم (جَبَلو)، وهم جنود قد يشتريهم السباهي من ماله، أو من الأسرى الذين يحصل عليهم أثناء الحرب. وكان الدخل السنوي للسباهي صاحب التيمار يتحدد تبعاً لقدمه في الخدمة، فيتراوح بين ١٠,٠٠٠-١٩,٩٩٩ اقجه. يقوم بتقديم جندي جبلو مسلح مجهز عن كل ٣٠٠٠ اقجه. أما الاقطاع الذي يتراوح دخله السنوي بين ٢٠,٠٠٠-٩٩,٩٩٩ اقجه فكان يطلق عليه اسم (زَعَامت)، وكان السباهية أصحاب الزعامات مطالبين هم أيضا بتجهيز جندي جَبَلو عن كل ٥٠٠٠ اقجه يحصلون عليها من ريع زعاماتهم. وكان أصحاب الاقطاعات هؤلاء المكلفون بتنشئة الجند للدولة معافين من الضرائب لقاء تلك الخدمات. ويشارك السباهي صاحب التيمار في الحرب تحت قيادة "أمير الآلاي" (آلاى بكى)، وكان يوجد من الضباط في كل آلاي ثلاثة أو أربعة من الصوباشية، وأهم وظائف الصوباشي أثناء السلم العمل على استتباب الأمن في القضاء الذي يعمل فيه. وعندما يتلقى البكلربكي الأمر بالمشاركة في الحرب من مركز الدولة يعلن أمراء السناجق التابعين له بذلك، فيقوم هؤلاء ايضا باعلان أمراء الآلايات التابعين لهم، وبذلك يمكن للسباهية أن يجتمعوا في المكان المحدد دون نقصان. أما السباهي الذي يتخلف عن المشاركة في الحرب دون عذر فكان يؤخذ منه الاقطاع الذي يتصرف عليه، بينما تكافئ الدولة من يكشف عن بسالة في الحرب، فتزيد له من حجم إقطاعه. وكان لابد للسباهي أن يكون صاحب جواد جيد وخوذة ودرع،

ويُطالب بان يقيم وقت السلم في منطقته والسنجق الذي يوجد فيه اقطاعه. وكان إذا توفي السباهي صاحب التيمار حصل ابنه الذكر -إذا ترك ابناً- على جزء من تيماره، أما إذا مات ولم يترك ولداً فكان أمير الآلاي ضابط السباهية يخبر الدولة بذلك، فيجري منح التيمار لشخص آخر تراه الدولة مناسباً من بين العسكريين. وكان السباهية ذوو التيمارات مُقَسَّمين إلى عدة بلوكات في كل سنجق، ويوجد على رأس كل بلوك أمير آلاي وصوباشي وچرى باشي وبَيْرَقدار وجاويش. ولكل عشرة بلوكات قائد برتبة أمير آلاي، وعند وقوع الحرب ينضم أمراء الآلايات إلى أمراء السناجق التابعين لهم، وهؤلاء ينضمون إلى البكلربكي الذي يتبعونه، ثم يتوجه الجميع إلى الحرب. وكان عدد من السباهية، يقدر بمقدار العُشْر منهم مكلفاً بالتناوب مع الآخرين بحراسة المنطقة التي يرابطون فيها أثناء الحرب، والعمل على استتباب الأمن، وقضاء حاجيات زملائهم الآخرين. وإذا تقرر للسباهية المشاركين في الحرب أن يقضوا الشتاء في منطقة الحرب بعثوا بعضاً من زملائهم للعودة إلى تيماراتهم لتحصيل عوائد التيمارات ثم العودة مرة أخرى إلى منطقة الحرب، ويطلق على الواحد من هؤلاء اسم (خَرَاجلقجى).

وبلغت تشكيلات السباهية ذوي التيمارات أرفع مستوياتها في أواسط القرن السادس عشر. وكانت كلما اتسعت اراضي الدولة زاد عدد السباهية ذوي التيمار، كما كانت الحروب التي وقعت في عهد السلطان سليمان القانوني سبباً آخر في زيادة الامتيازات التي يتمتع بها السباهية. وكانت كل ايالة تمسك سجلات لتسجيل أسماء أصحاب التيمارات والزعامات، وأماكن اقطاعاتهم، ويتولى إمساك دفاتر التيمار دفتردار الايالة، أما دفاتر الزعامات [أي الاقطاعات الأكبر حجماً وريعاً] فكان يمسكها وكلاء التيمار (تيمار كتخدالرى). والقيود الموجودة في هذه الدفاتر كان يوجد مثلها في دفاتر الأراضي المحفوظة في خزانة الدولة. ويقوم البكلربكية أثناء الحروب بحمل نسخة من هذه الدفاتر بقصد التفتيش على الأراضي، وضبط المتهربين، والتعرف على التيمارات الشاغرة، وتوجيهها لمن يستحقها، شريطة أن يُعْرَض الأمر على مركز الدولة. وكانت الحكومة المركزية تصدق في الغالب على هذه العمليات. وابتداءاً من عام ١٥٢٩م بدأ البكلربكيون في توجيه تلك التيمارات لمن يرونه مناسباً لها دون أن يستشيروا الحكومة. وعُرفت هذه الاقطاعات باسم (قليج تيمار) أو باسم "تيمار بغير تذكرة" (تذكره سز تيمار)(٢٨).

---

(٢٨) - أنظر: Defterdar Sarı Mehmed Paşa, *Nesâyihü'l-vüzerâ*, Ankara 1969, s.114 vd., 126 vd.

وكان السباهية ذوو التيمارات يشكلون أقوى الوحدات العسكرية في الدولة العثمانية حتى أواخر عهد السلطان سليمان القانوني، ثم لم تلبث تلك التشكيلات أن أخذت في الانحطاط في أواخر القرن السادس عشر. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو انضمام جنود إليها من الخارج خلافاً للقانون، وتعيين المنخرطين فيها بالرشوة. وقد زاد هذا التصرف غير العادل من عدد السباهية، حتى انحط النظام فيما بينها(٢٩). ولهذا السبب أخذت تفقد أهميتها، حتى شرعت الدولة تستخدمها في الأعمال الثانوية ابتداءاً من أواسط القرن السابع عشر، واحتلت مكانها قواتٌ غير متجانسة، لا تعرف النظام، مثل قوات "صاروجه - سكبان واللوندية" التي كانت ترافق الوزراء والولاة. وازاء تضاؤل أهمية تشكيلات السباهية أصحاب التيمار بدأت الدولة في جباية نصف مداخيل التيمارات الموجودة في أيديهم، تحت اسم "بدل تيمار" أو "بدلية جَبَلو" (جبلو بدليه سى).

وشاءت الحكومة في أوائل القرن الثامن عشر أن تصلح تشكيلات السباهية ذوي التيمار فاستعادت كافة حجج التصرف الموجودة في أيديهم، وقدمت لهم حججاً جديدة، واشترطت عليهم -تطبيقاً للقانون القديم- أن تكون اقامتهم في السناجق التي توجد فيها تيماراتهم(٣٠). وفي أوائل عام ١٧٣٢م صدر "قانون التيمار والزعامة" وأرادت الدولة مرة أخرى تناول موضوع السباهية ذوي التيمار، غير أن التدابير لم تكن بالفعالية التي تواجه بها متطلبات العصر، كما أن جهود الاصلاح في عهد السلطان عبد الحميد الأول لم تسفر عن نتيجة. وفي النهاية جرى قبيل إلغاء أوجاق الانكشارية نقل قسم كبير من سباهية الروملي والأناضول إلى اوجاق الخُمْبرجية واللَغْمجية، ووضعت الدولة على رأسهم عدداً من الضباط الجدد، غير أن ذلك أيضا لم يسفر عن النتيجة المرجوة، وعندئذ ألغيت تشكيلات السباهية ذوي التيمار عام ١٨٤٧م.

٢- القوات المعاونة

كان يوجد عدا سباهية التيمار في الدولة العثمانية قواتٌ أخرى معاونة، ضمن القوات المرابطة في الايالات، مثل المغيرة (اقينجى) والدلاة (دلى) والمشاة (يايا) والمسلّم (مُسَلّم) واليُورُوك (يوروك) والفدائية (جانْبَاز) والأجيرة (جراخور) والمتطوعة (گوكللو) والـ (بَشْلو) وغيرها. وهذه القوات يمكن تناولها من خلال ثلاث مجموعات؛ الأولى وهي التي تعمل طلائع أمام الجيوش، والثانية قوات تستخدم في المؤخرة، والثالثة هي قوات حماية القلاع.

---

(٢٩) - أنظر: Hammer, *Devlet-i Aliyye-i Osmaniyye Târihi,* İstanbul 1332 (trc., *Atâ Bey*), VII, 157-158.

(٣٠) - أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi,* Ankara, 1978, IV/1, s.9

أ – **قوات الطلائع:** وتضم قوات السواري الخفيفة، مثل المغيرة (اقينجى) والدلاة (دلى)، وقوات المشاة الخفيفة (خفيف بياده)، مثل العَزَب (عزب). ويمتد وجود الأقينجية الذين هم من وحدات سواري الطلائع حتى عهد عثمان الغازي مؤسس الدولة، وكان للغازي أوْرَانوس بك فضل كبير في تشكيلها وتنظيمها على شكل اوجاق. وكانت تنحصر مهمتها عقب تشكيل أوجاق الانكشارية في حماية مناطق الحدود، وتخضع لوضعٍ خاص. فالدولة لا تقيم لها ثكنات خاصةٍ، ولا تدفع لها رواتب، أو تتكفل بتسليحها وتجهيزها، بل تتكفل القوات نفسها بتأمين احتياجاتها، وتعيش على الغنائم التي تحصل عليها من العدو، وتعفى من الضرائب مقابلاً لذلك. وكان يجري اختيار الأقينجية من بين الشبان اليافعين الأقوياء، وتنظم الدولة لهم سجلاً خاصاً تُعنى به، توضع منه نسخةٌ لدى القاضي الذي يتبعونه في منطقة الحدود التي يعملون فيها، وتحفظ النسخة الأخرى في العاصمة. والدولة هي التي تتولى تعيين أمير عليهم، واستحوذت على تلك الامارة عائلات من الأقينجية لسنوات طويلة، مثل اوْرَانوس وتورخان وميخال وأبناء مالقوج وغيرهم. وينص قانون الأقينجية على أن كل عشرة يقودهم (اونباشى)، وكل مائة يقودهم (صوباشى)، وكل ألف يقودهم (بيكباشى). ولما بدأت الدولة تمنح المبرزين منهم في الحروب اقطاعات ظهرت منهم جماعة الأقينجية أصحاب التيمار. وكانوا ينشغلون أثناء السلم باعمالهم الخاصة، وأمور التعليم والتدريب، فقد كانت الغارات التي يشنونها على أرض العدو تجري ضمن خطة وتنظيم معين، وليس بشكل عشوائي. وكانت تستخدمهم الدولة في الأساس على حدود منطقة الروملي، كما استخدمتهم أحيانا في شرق الاناضول. وتضاءلت أهميتهم في أواخر القرن السادس عشر، حتى استبدلتهم الدولة بجند الحدود (سَرْحَدْ قوللرى)، وقوات القِرم (قريم قوتلرى). واستمر وجودهم –حتى وإن كان اسمياً– مدةً طويلة، حتى ألغيت تشكيلاتهم رسمياً عام ١٨٢٦م(٣١).

ويُعد الفرسان الدلاة (دلى=مجنون) أيضا من وحدات الطلائع التابعة لقوات الايالات، وبدأ استخدامهم منذ أواخر القرن الخامس عشر، وأطلق عليهم هذا الاسم لما عُرف عنهم من جرأة تبلغ حد الجنون، ويذكرهم مارسيغلي بين عساكر فرسان الحدود المعروفة باسم (سرحد قولى سواريلرى) (٣٢). وكان على الشاب الذي يريد الانخراط بين جنود الدلاة أن يثبت أولاً جدارته لذلك. وكانوا يشكلون عدداً من الاوجاقات الصغيرة تُعرف باسم (بَيْرَاق)، ويقود كل مجموعة منها رئيس للدلاة (دلى باشى). واستخدمتهم الدولة في البداية داخل امارات الحدود في

---

(٣١) – أنظر: Abdülkadir Özcan, "Akıncı", *DİA*,, II, 249-250

(٣٢) – أنظر: Marsigli, s.109

منطقة الروملي وحدها، ثم وُسِّعت هذه التشكيلات منذ القرن السابع عشر ليعمل الدلاة مع الصدر الأعظم في مركز الدولة، ومع الوزراء والبكلربكيين في الأناضول، وانتقلوا بذلك إلى فئة جنود المعية الذين يعملون بالأجر تماماً(٣٣). وكانوا في القرن السادس عشر يلبسون فوق أبدانهم وعلى رؤوسهم ملابس من جلد الحيوان الوحشي، وتميزت جيادهم هي الأخرى بالقوة والسرعة مثل جياد الأقينجية. وبدأت تتغير أزياؤهم قليلاً مع بداية القرن السابع عشر(٣٤)، كما كان لكثرة عزل الوزراء والبكلربكيين خلال هذا القرن أن أثر ذلك في القوات التي كانت تعمل معهم ومنها الدلاة، فتحولوا إلى جماعات عاطلة منحلة عاثت فساداً في مراكز الاستيطان المجاورة لها(٣٥). وحاولت الدولة في عهد السلطان سليم الثالث إصلاح تشكيلات الدلاة(٣٦)، وأبلوا بلاءاً حسناً في الحرب العثمانية الروسية (١٨٢٨-١٨٢٩م)(٣٧). غير أن السلطان محمود الثاني ألغى هذه التشكيلات عام ١٨٢٩م.

أما قوات العَزَب التي تدخل هي الأخرى ضمن القوات العسكرية في الايالات فكانت قوات للطلائع المشاة، وهي تسبق من حيث الظهور أوجاق الانكشارية، وكانت في البداية تشارك مع الجيش كقوات خفيفة للرمي بالنشاب، ثم تحولت بعد ذلك إلى قوات طلائع مشاة تتقدم الجيوش في الحرب. وكانت تتشكل من الشبان الترك في اطار قانون معين، وكفيل لكل من يريد الانخراط فيها. وكانوا يتقدمون الجيش الرئيسي في الحرب، ويقومون بالغارات الأولى على العدو. وعندما تبدأ الحرب تتوزع تلك القوات ناحية اليمين وناحية اليسار، حتى تتيح لقوات المدفعية أن تلقي بنيرانها على العدو. وابتداءاً من أواسط القرن السادس عشر بدات الدولة في استخدام العزب قواتٍ لحراسة القلاع، ومنحتهم رواتب شهرية. وينقسم عَزَبُ القلاع إلى بلوكات تعرف باسم (اورطه)، لكل واحدة منها رئيس وضابطان آخران، أحدهما يعرف باسم (اوده باشى)، والثاني باسم (بَيْرَاقدار)، أما رئيس الاورطات كلها فهو أغا العزب، ويساعده كاتبٌ يُعرف هو الآخر باسم كاتب العزب (عزبلر كاتبى). وكانوا يشاركون في الحروب تحت إمرة البكلربكيين، ويقومون عدا حراسة القلاع والدفاع عنها ببعض الأعمال الأخرى، مثل إقامة الجسور وحفر

---

(٣٣)-أنظر: Paul Rycaut, *The Present State of the Ottoman Empire,* Meisenheim Glan, 1972, s. 202-203.

(٣٤) – أنظر: A. Galland, *İstanbul'a Ait Günlük Anılar,*(trc. N.Örik), Ankara 1972, I, 138

(٣٥) – أنظر: Ahmed Lutfî, *Târih,* İstanbul 1291, II, 192

(٣٦) – أنظر: Cevdet, *Târih,* İstanbul 1309, VI, 11

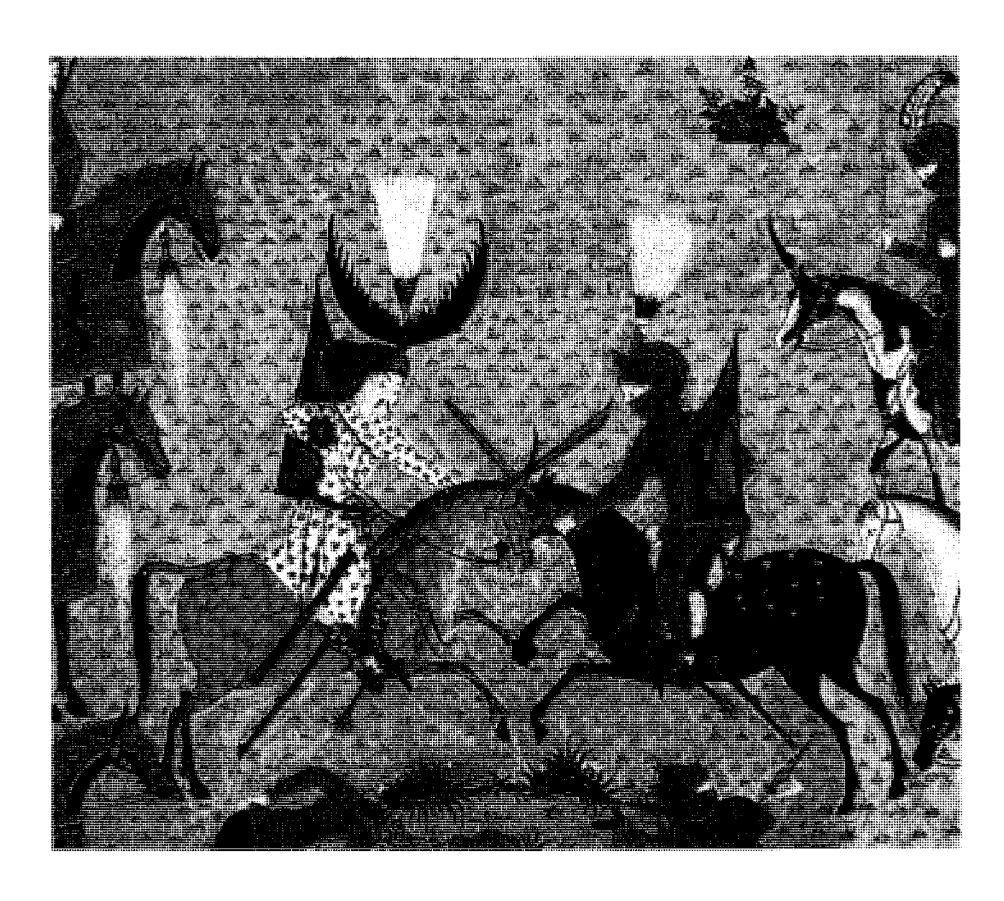
(٣٧) – أنظر: Slade Paşa, *Türkiye Seyahatnâmesi,*(trc. A.R.Seyfioğlu), 1945, s.103

الأنفاق وغير ذلك. وكان يوجد عدا عزب القوات البرية عزب القوات البحرية، غير أن قوات العزب العثمانية عموماً فَقَدَت دورها في العهود التالية، حتى ألغيت على أيام السلطان محمود الثاني.

ب - **وحدات الخدمات الفرعية في المؤخرة:** وهي قوات يمكن جمعها تحت أسماء: المشاة (يايا)، واليوروك (يوروك)، والمسلَّم (مُسَلَّم)، والأجيرة (جراخور)، والفدائية (جانْبَاز)، والشُّطَّار (شاطر). وكانت قوات اليايا والمسلم من أوائل الوحدات العسكرية النظامية التي ظهرت ابان قيام الدولة، واستمرت تشارك في المعارك الفعلية لفترة من الزمن بعد تشكيل أوجاقات القبوقولية. ثم لم تلبث الدولة منذ أواسط القرن الخامس عشر أن أخذت تستخدمها بالتدريج في الخدمات الفرعية. وكان لكل اوجاق من اوجاقات المشاة هذه الموجودة في بعض سناجق ايالة الأناضول قائد يعرف باسم "أمير المشاة"(يايا بكى) تعمل تحت إمرته. وتذهب إلى الحرب بالتناوب فيما بينها، ومهمتها الأساسية هي شق الطرق، وحفر الخنادق والمتاريس، ونقل المدافع والقذائف والذخائر للجنود. أما في زمن السلم فكانت تستخدمهم الدولة تبعاً للحاجة في ترميم القلاع، وفي المناجم والترسانات وغير ذلك. وكانت وحدات اليُورُوك هي المكلفة بنفس هذه الأعمال في منطقة الروملي. وتنقسم قوات اليوروك عموماً إلى مجموعات مختلفة، تبعا للمنطقة التي يقيمون فيها، واوجاقات يضم كل واحد منها أربعة وعشرين جندياً، ويتزعم الأوجاق رئيسٌ يقال له (يُورُوك باشى). وهؤلاء اليوروك كانوا يذهبون إلى الحرب بالمناوبة ايضا، إذ ينوب الذاهب منهم عن المتخلف. ويفهم من ذلك أن الحرب إذا وقعت في الأناضول شارك فيها جنود المشاة (يايا)، أما إذا وقعت في الروملي شارك فيها جنود اليوروك.

وجنود المسلّم هم ايضا مثل المشاة (يايا)، تحولوا إلى الخدمات الفرعية منذ أواسط القرن الخامس عشر، وكانت تستخدمهم الدولة في الأناضول والروملي على السواء. والذين يعملون منهم في الأناضول مُسلّمون كلهم، أما العاملون في الروملي فكانوا مختلطي الديانة. وكانت مهمة جنود المسلّم -وقد ظلوا محافظين على طبيعتهم جنداً راكبة- هي التقدم في زمن الحرب أمام الجيوش المقاتلة قبل عدة أيام، وتولي فتح الطرق واقامة الجسور وشق منافذ في الغابات. وكان أكبر قوادهم هو أمير سنجق المُسلّم. وهم يشكلون عدة أوجاقات يضم كل منها ثلاثين جندياً، ويذهب خُمس هذه القوة إلى الحرب بالتناوب.

كما كانت قوات الفدائية (جانْبَاز) والتتار والغرباء (غريبلر) المستخدمة في الأعمال الفرعية هي أيضا من الوحدات الخدمية في الجيش العثماني. وتنقسم هذه الوحدات داخل نفسها إلى



96– أحد السوارية الدلاة بين خيالة العدو (من سليمان نامه)



97- من جنود جيش "النظام الجديد".



98- من جنود جيش "العساكر المنصورة المحمدية" إبان تشكيله.

اوجاقات، وترابط في نواحـي وِيزه و وِيدين ويـانبولي، وتعمـل جميعهـا تحـت قيـادة أمـير مشـاة اليوروك.

ج – **قوات القلاع:** كنا قد تحدثنا عن العَزَب باعتبـارهم مـن وحـدات مشـاة الطلائـع، وعـن تشكيل قوات عَزَب القلاع ابتداءاً من القرن السادس عشر. فهؤلاء العَزَب هم من القسـم المـترجل في القـوات المعروفـة باسـم جنـد الحـدود (سَرْحَدْ قُولـى). أمـا جنـود البَشْلو (بشـلو) والمتطوعـة (گوكللو) الراكبة، وهي الأخرى من قوات القلاع، فقد جرى تشـكيلها فـي أواخـر القـرن الخـامس عشر من الأهالي المحليين الذيـن يطلـق عليهـم اسـم (سَرْحَدْ قولـى) أو (يرلـى قولـى) أي الجنـد المحلية، ويتقاضون رواتبهم من خزانة الايالة المرابطين فيها. وقائد المتطوعة (گوكللو) هـو أغـا المتطوعة (گوكللو أغاسى)، وقائد البَشْلو هو أغا البشلو (بشلو اغاسى). وهنا يجـدر بنـا أن نذكـر أيضا حراس القلاع الذين كانوا يُعرفون باسـم (حِصَـار أرى) أو (فارسـان)، أي أبطـال القلعـة أو الفرسان(٣٨).

ثالثاً – تدهور حالة التشكيلات العسكرية

يأتي فـي مقدمـة الأسـباب التـي أدت إلـى ضعـف التشـكيلات العسـكرية التهـاون فـي تطبيـق القوانين الموضوعة. وقدّم السلطان سليم الثاني أول مثال على ذلك ؛ فلم يرع العرف السـائد عنـد اعتلائه العرش، وامتنع عن تقديم هدية الجلوس (جلوس بخششى) التي تمنح لأوجاقات القبوقولية، مما أدى إلى تذمر الانكشارية، ورغم انفـراج الازمـة بتقديـم الهبـات المتعـارف عليهـا وعـلاوات أخرى على الرواتب إلاّ أن السلطان فَقَد هيبته أمام الانكشارية، ثم بدأ الانحلال الحقيقي في نظـام الاوجاق على أيام السلطان مراد الثالث؛ فقد تهاونت الدولة في قانون الدَّوْشِيْرمَه وتسرب الغربـاء إلى صفوف الجند، ولاسيما أثنـاء حفـلات ختـان الأمـير محمـد [السـلطان محمـد الثـالث]، عندمـا سمحت الدولة للذين أعدوا تلك الحفلات بالانضمام إلى صفوف الانكشارية دون تعليم أو تدريـب، تحت اسم (قول قردشى)، أي أخوة جند السلطان، مما زعـزع نظـام الاوجـاق مـن أساسـه. وأخـذ نفوذ الأوجاق في الاتساع، وتحولت عملية حصولهم على الرواتـب وعطايـا الجلـوس إلـى مشـكلة كبرى، حتى فرغت خزانة الدولة بسبب تلك العطايا التي كثر حصولهم عليهـا ابتـداءاً مـن القـرن السـابع عشـر، فلمـا اضطـرت الدولـة لسـداد رواتبهـم بنقـود ناقصـة العيـار سـاءت العلاقـة بيـن الانكشارية والتجار، وبدأوا حركات التمرد التي لم تنته. وبسبب الصـراع علـى المصـالح واثـارة

---

(٣٨) – أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1977, III/2, s. 287-288

بعض الوزراء والاغوات لتلك الحركات كانت اوجاقات القبوقولية المشاة والراكبة الأخرى كثيراً ما تشارك فيها، وأصبحت استانبول على ذلك النحو مسرحاً للعديد من الثورات العسكرية.

وبالتوازي مع أحداث العاصمة بدأ ايضا ضعف القوات العسكرية في الايالات ابتداءاً من أواخر القرن السادس عشر، وكان العامل الرئيسي وراء انحطاطها هو التهاون في تطبيق القوانين الموضوعة لها بانخراط الغرباء بين صفوف السباهية ذوي التيمار. فكثيراً ما كانت تعطى التيمارات لغير مستحقيها عن طريق الرشوة والمحسوبية، مما أدى الى تضاؤل أعداد تلك القوات الأساسية واضطرار الدولة لأن تستخدمها في الأعمال الثانوية. وكانت جباية ضرائب من سباهية التيمار تحت اسم "بدل تيمار" تؤدي بين الحين والآخر إلى تمردهم.

رابعاً- محاولات الإصلاح

ليس من السهل أن نقول إن الدولة اتخذت تدابير ناجحة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لاصلاح النظم العسكرية في العاصمة أو في الايالات؛ فقد دفع السلطان عثمان الثاني حياته ثمناً لرغبته في الاصلاح، أما في زمن السلطان مراد الرابع والوزراء العظام من آل كوبريلى فلم تكن هناك محاولات اصلاحية جذرية تتعدى التدابير العنيفة والاجراءات الزجرية. وقد صدر عام ١٧٠١م فرمان سلطاني لاصلاح أوجاق الانكشارية، وعلى ذلك جرى طرد الدخلاء على الاوجاق، وانخفض إلى النصف عدد جنوده الذين كانوا يبلغون سبعين ألفاً(٣٩). كما قامت الدولة في الاتجاه الآخر بحركة تنسيقات [تصفيات] جادة في اوجاقات القبوقولية الأخرى المشاة والراكبة. ويمكن ايجاز الصبغة العامة لحركات الاصلاح في القرن السابع عشر بانها كانت تحتذي عصر السلطان سليمان القانوني. وفي أوائل القرن الثامن عشر ايضا شاءت الدولة اصلاح تشكيلات السباهية ذوي التيمار، فاستردت منهم كافة براءات [حجج] التيمارات الموجودة في أيديهم. وقدمت لهم براءات جديدة، واشترطت على السباهي صاحب التيمار أن تكون اقامته حيثما يوجد تيماره(٤٠). وفي القرن الثامن عشر اعترفت الدولة العثمانية بالتفوق العسكري للدول الأوربية. ووقعت أولى المحاولات الجادة للإصلاح العسكري في عهد السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م)، ومن تلك المحاولات استدعاء الخبير الفرنسي الأصل الكونت دي بونيفال ودخوله في خدمة الدولة العثمانية، فاعتنق الاسلام، وتسمى باسم (احمد)، ثم منحته الدولة رتبة

---

(٣٩) - أنظر: BOA, *Mühimme*, nr.111, s.617

(٤٠) - أنظر: BOA, *Mühimme*, nr.114, s.172

الوزارة فأصبح اسمه (احمد پاشا)، ورئيساً لجماعة الخمبرجية (خمبره جی باشی احمد پاشا).
فقام باعادة تنظيم اوجاق الخمبرجية، وقَسَّمه إلى بلوكات وطوابير وآلايات، وقام أثناء ذلك باعداد تقارير لتنوير كبار رجال الدولة. ثم اقام في اوسكودار مدرسة لتخريج الضباط، وهي المدرسة التي شكلت النواة "لدار الهندسة البرية الهمايونية" (مهند سخانهء برىء همايون) التي أقيمت على أيام السلطان سليم الثالث. وبعد انقطاع لم يدم طويلاً عادت حركة الاصلاح العسكري على أيام السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤م)، فقد استدعت الدولة البارون دي توت من فرنسا، وكلفته باصلاح أوجاق المدفعية، فحاول ذلك الخبير المدفعي ذو الأصل المجري أن يصلح -عدا المدفعية- تشكيلات فرق الاستحكام وبناة الجسور، وقام بتشكيل صنف عسكري جديد عُرف باسم المدفعية السريعة (سرعت طوپچيلرى)، وفرض عليهم برنامج تدريب مكثف. وأصلح الطوبخانة في تلك الأثناء، وصَبَّ فيها مدافع جديدة، وقام بتدريب جنود المدفعية على القصف المدفعي.

وكان من أهم التجديدات التي ظهرت في عهد السلطان مصطفى الثالث اقامة "دار الهندسة البحرية الهمايونية" (مهندسخانهء بحرئ همايون) عام ١٧٧٣م. وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول قام بتحقيق حركات الاصلاح الصدر الأعظم خليل حامد باشا (١٧٨٢-١٧٨٥م)؛ واستطاع بجهوده أن يعيد تنظيم جماعة المدفعية السريعة، وأنشئت في استانبول مدرسة للاستحكامات [سلاح المهندسين] (١٧٨٤م). وحظر حامد باشا على الانكشارية أن يتصرفوا بالبيع والشراء في بطاقات رواتبهم وعُلوفاتهم المعروفة باسم (اسامه/ أسامى)، وحاول في الوقت نفسه أن يصلح في نظم التيمارات، لكنه لم يحقق نجاحاً كبيراً في ذلك.

خامساً- السلطان سليم الثالث و "النظام الجديد"

لقد جرت محاولات الاصلاح بالمعنى الحقيقي في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، على أيام السلطان سليم الثالث، فهذا السلطان الذي تربى على أفكار التجديد بجوار والده السلطان مصطفى الثالث قد اتجه، وهو لا يزال وليا للعهد، للتعرف على الدول الأوربية وطبيعة تكوينها عن كثب. فلم تكد الحرب الدائرة لسنوات طويلة مع النمسا وروسيا تنتهي بمقتضى معاهدتي زشتوي وياش حتى اقدم بكل قوته على حركات الاصلاح، فطلب أولاً من كبار رجال الدولة إعداد اللوائح [= التقارير] الخاصة بافكارهم ومقترحاتهم عن الاصلاحات الممكنة، فكانت نقطة الثقل التي ركزت عليها التقارير هي مجال الاصلاح العسكري. والواقع أن نظام الانكشارية كان مهملاً منذ قرن من الزمان، فكان الجنود في حالة من الفوضى والتسيب، ولم يشاركوا في الحروب، فكانوا مثلاً سيئاً لمن شارك فيها. أما الحالة في الايالات فكانت قد تدهورت منذ مدة

طويلة. وعلى ضوء اللوائح المقدمة شرع السلطان سليم الثالث في العمل، فقرر أولاً أن يشكل جيشا جديداً، فألحق بجيش "النظام الجديد" هذا جنود اوجاق البستانية (بوستانجى اوجاغى)؛ لأن الانكشارية الرافضين للتدريب كانوا يعارضون "النظام الجديد". وهذا الجيش ذو البَزَّة النظامية، والذي يمكن أن نعتبره النواة الأولى للجيش التركي الحديث في عصرنا، كان ينقسم إلى بلوكات وطوابير وآلايات، وتجري عملية تدريبه في مزرعة اللوندية (لوند چيفتلكى). وشكلوا للصرف عليه خزانة خاصة عُرفت باسم "خزانة الإيراد الجديد" (ايراد جديد خزينه سى)، وتزايد عدد أفراد الجيش خلال فترة وجيزة، حتى بلغ ١٢,٠٠٠ جندي، ثم شرعت الدولة في تشكيله في الولايات أيضا، حتى بدأ يثير حسد جنود الانكشارية.

وحاول السلطان سليم الثالث أن يصلح أيضا اوجاقات القبوقولية الأخرى عدا أوجاق الانكشارية، فقام بتوسيع الطوبخانة، وأمر بصب مدافع جديدة، ولأجل هذا استدعى الخبراء والمتخصصين ونماذج للمدافع من فرنسا. وقام بتنظيم اوجاقات الخمبرجية واللغمجية والمشاة والسواري، ثم أقام داراً للحياكة العسكرية، وأعاد إحياء "دار الهندسة البرية الهمايونية" (مهندسخانهء بريء همايون) لتعود للعمل من جديد وبشكل دائم (١٧٩٥م). كما تناول من جديد نظام التيمار، غير أن الذين لا يريدون الخير للدولة العثمانية ليسوا هم الانكشارية وحدهم؛ فقد كانت هناك انجلترا وفرنسا وروسيا، الذين وضعوا عيونهم منذ زمن على أراضيها، فلم تشأ تلك الدول صلاح حال الدولة العثمانية وعودتها إلى سابق عهدها في القوة والمنعة. وفي النهاية ونتيجة لعوامل التحريض من الداخل والخارج وقع التمرد عام ١٨٠٨م، بزعامة رجل يقال له قباقچى مصطفى، وألغي جيش "النظام الجديد".

- **السكبانية الجدد**

عقب جلوس السلطان محمود الثاني على عرش الدولة شرع العلمدار مصطفى باشا فور توليه منصب الصدارة العظمى في إجراء الإصلاحات العسكرية، وأطلق على الجيش الذي شكله حديثاً اسم "السكبانية الجدد" (سكبان جديد)، وبدأت عملية تدريب جنوده في ثكنتي لوند وسليمية، وكانوا يرتدون بزات عسكرية ذات شكل معين مثلهم في ذلك مثل جنود جيش "النظام الجديد". غير أن جنود الإنكشارية لم يلبثوا أن هبوا لمناهضة العلمدار والتصدي لذلك التجديد، فأزاحوا العلمدار عن منصبه، بينما تولى السلطان محمود الثاني إزاحة مصطفى الرابع، وتم بذلك إلغاء جيش السكبانية الجدد.

سادسا- جيش "العساكر المنصورة المحمدية"

وهو اسم التشكيل العسكري الجديد (عساكر منصورهء محمديه) الذي أنشأه السلطان محمود الثاني عقب قيامه بالقضاء على اوجاق الانكشارية الرافض للإصلاح. ومع إلغاء الأوجاق ألغيت أيضا كافة النياشين والألقاب والاشارات الخاصة بالانكشارية، وجرى تغيير اسم "باب الأغا" (اغا قاپيسى) ليصبح "باب القائد العسكري العام" (سَرْ عَسْكر قاپيسى / أو/ بابِ سَرْ عَسْكرى). وقد تشكل ذلك الجيش ضمن نظام معين، فكان يستقبل الشبان في سن تتراوح بين ١٥-٣٠ سنة، أما الأصغر سناً فقد أقامت لهم الدولة مكاناً للتعليم والتدريب هو ثكنة أوجاق العجمية القائمة في حي شهزاده باشى. ولم يلبث جيش العساكر المنصورة أن كبر حجمه وتطور خلال مدة قصيرة، وأقيمت له ثكنات جديدة إضافةً إلى الثكنات القائمة في أوسكودار ولَوَنْد. وأصبح جيش العساكر المنصورة الذي كان يبلغ في البداية ١٢,٠٠٠ جندي ينقسم إلى ثمانية بلوكات، يبلغ تعداد كل واحد منها ١٥٠٠ جندي، ويترأسه ضابط يعرف باسم (بيكباشى)، ويترأس ثمانيتهم ضابط كبير يطلق عليه (باش بيكباشى). كما يضم البلوك عدداً آخر من الضباط، مثل: أغوات القول (قول اغالرى)، ورئيس المدفعية (طوپچى باشى)، وقائد سائقى العربات (عربه جى باشى)، ورئيس الجبخانية (جبخانه جى باشى)، وقائد فريق الموسيقى (مهتر باشى)، ويضم الإمام، والحكيم، والجَرّاح وغيرهم. وكانت الرتب التي تلي رتبة البيكباشي هي: يوزباشي وملازم وسنجقدار وجاوش واونباشى وغير ذلك. ولم تكن مهمة العساكر المنصورة المحمدية مقصورة على الحرب فقط، بل كانوا مثل اوجاق الانكشارية يضطلعون وقت السلم أيضاً بمهمة الأمن داخل المدينة، وإطفاء الحرائق وغير ذلك.

وكان المسئول الأول بعد القائد العام (سَرْعَسْكر) هو ناظر العساكر المنصورة، فكان يتولى تنظيم صرف رواتب الجند، والأمور الفنية داخل التشكيلات والأعمال المشابهة لذلك. وكان ذلك الجيش الجديد ينقسم هو الآخر إلى بلوكات وطوابير وآلايات، مثلما كان موجوداً من وحدات عسكرية في جيش "النظام الجديد" السابق. وقد استدعت الدولة الخبراء من أوربا لتدريب العساكر المنصورة، وخصصت للجيش خزانة عُرفت باسم "خزانة المنصورة" (منصوره خزينه سى) للصرف عليهم ومواجهة نفقاتهم؛ فقد كانوا يتقاضون جميعهم رواتب شهرية، ويرتدون زياً خاصاً، ويضعون على رؤسهم غطاءاً للرأس كان في البداية من الجوخ، مستدير القمة، مضلعاً يعرف باسم (شُوَبارَه)، ثم تحول إلى نوع من الطربوش (فَسْ). ومع مرور الوقت أصبحت كل ثلاثة طوابير تشكل آلاياً، وألغيت رتبة الـ (باش بيكباشيلق)، ثم جعلوا على رأس كل آلاي قائداً برتبة (مير آلاى)، وعلى كل اثنين منها قائداً برتبة لواء، ويقود الجميع ضابط برتبة (ميرلوا). وفي عام ١٨٣١م كان يطلق على الآلايات

المرابطة في استانبول اسم "الخاصة"، وعلى المرابطة في اوسكودار اسم "المنصورة"، وانقسم الجيش على ذلك إلى قسمين، ووُضِع على رأس كل قسم منهم ضابط برتبة (فريق). وبينما كانت وحدات "الخاصة" ترابط في استانبول وحدها قامت الدولة بتشكيل وحدات أخرى جديدة من العساكر المنصورة للعمل في مختلف مناطق الروملي والأناضول. وكان الجندي الذي يقضي فترة جندية فعلية معينة يحصل على حق التقاعد، ويتقاضى راتباً كافياً.

وفي عام ١٨٣٢م استحدثت الدولة رتبة المشير أعلى الرتب في الجيش، وأصبح توالي الرتب العسكرية في الجيش من أسفل إلى الأعلى على النحو التالي: الجندي المستجد (نَفَر)، ثم الأونباشي، ثم أمين البلوك (بلوك امينى)، ثم الجاويش (چاوش)، ثم الجاويش الأول (باش چاوش)، ثم الملازم، ثم اليوزباشي، ثم صول قول اغاسى، وصاغ قول اغاسى، ثم البيكباشى، ثم القايمقام، ثم الميرالاي، ثم الميرلوا، ثم الفريق، فالمشير. وفي عام ١٨٣٤م أقامت الدولة كلية حربية (حربيه مكتبى) لتنشئة الضباط اللازمين للجيش، كما أوفدت الطلاب للدراسة في النمسا. ولكي تعزز قدرات الجيش الجديد حتى يستطيع الدفاع عن البلاد بشكل أحسن أنشأت خلال ذلك العام وحدات احتياطية (رديف) في الولايات المختلفة. واصبحت العساكر المنصورة تُعرف بعد ذلك باسم "العساكر النظامية"(٤١).

سابعاً- التطورات العسكرية بعد إعلان التنظيمات

وقعت تطورات مهمة في المجال العسكري عقب إعلان فرمان التنظيمات، وكان الأهم من كل ذلك هو إقرار الخدمة العسكرية واجباً وطنياً يجب الوفاء به، وسعت الدولة للخروج من نظام الأوجاق المعمول به، ووضعت قانون القرعة للدخول إلى الجندية. وجرى تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى خمس سنوات بقانون صدر في ٦ سبتمبر ١٨٤٣م، فكان الجندي الذي يقضي مدة الخدمة الفعلية تلك مطالباً بمدة خدمة احتياطية أخرى قدرها سبع سنوات. وفي تلك الفترة كانت القوات البرية العثمانية موزعة على خمسة جيوش أو فيالق كبيرة، هي الجيش الأول الذي يتشكل من جنود "الخاصة"، والجيش الثاني المعروف باسم "جيش باب السعادة" (در سعادت)، ثم جيش الروملي وجيش الأناضول وجيش عربستان. ثم أضيف إلى تلك الجيوش في عام ١٨٤٨م جيشان آخران، هما جيش العراق وجيش الحجاز. واستعانت الدولة لأجل وحدات المشاة والخيالة بالنظم الفرنسية، بينما استعانت بالنظم البروسية لأجل قوات المدفعية. وتقرر أن يكون عدد الجنود المأخوذين من منطقة معينة متناسباً مع تعداد سكان تلك المنطقة، ويذهب الى الخدمة جندي عن كل عائلة، بينما عوفِيت العائلات ذات الولد

---

(٤١) - أنظر: Abdülkadir Özcan, "Asâkir-i Mansûre-i Muhammediyye", *DİA*, III, 457-458

الوحيد من ذلك. كما تقرر عام ١٨٤٧م أن تُفْرض الجندية على غير المسلمين، وبالتالي رُفِعَتْ عنهم الجزية التي كانوا يؤدونها قبل ذلك، ومع هذا فقد جاء ذلك القانون ثقيلاً على نفوس الرعايا غير المسلمين بعد أن تعودوا الإعفاء من الخدمة العسكرية لقرون طويلة. ولما ظهرت بعض مظاهر التذمر والاستياء تأجل تطبيق ذلك القانون فترة من الزمن(٤٢).

وفي "فرمان الاصلاح" الذي صدر عام ١٨٥٦م جرى الحديث مرة ثانية عن موضوع الجندية، إذ تقرر أن تكون الخدمة العسكرية واجباً على كل شخص مسلماً كان أم غير مسلم، غير أن بعض الصعوبات عاقت التنفيذ، حتى تقرر في النهاية أن يعافى غير المسلمين منها شريطة أن يؤدوا مقابل ذلك ضريبة عُرفت باسم "البدل العسكري". وفي زمن السلطان عبد العزيز أيضا ركزت الحكومة جهودها على الشئون العسكرية، غير أن إعفاء بعض الرعايا العثمانيين من أداء الخدمة العسكرية كان يقلل من حجم الأعداد المنخرطة في الجندية. ومع ذلك نجحت الدولة –وإن كان بصعوبة– في إقناع المسلمين بأداء الخدمة. وجرى على أيام ذلك السلطان تشكيل "الآيات الخاصة" (خاصه آلايلرى)، وأقرت لهم الدولة زياً عسكرياً جديداً، كما جرى في الوقت نفسه تجهيز الجيش بالأسلحة الحديثة، وأُصلحت الطوبخانة والمدارس العسكرية. ولأن السلطان عبد العزيز كان مولعاً بالمظاهر فقد شكلت له فرقة حرس خاصة (خَاصّه آلايى)، فكانت بمثابة الخطوة الأولى في ذلك المجال. فلما جاء القائد العام حسين عوني باشا انقسم الجيش العثماني بجهوده عام ١٨٦٩م إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: النظامية والرديف والمستحفظة. وكان لكل قسم منها مدة خدمة محددة؛ فجنود النظامية يقضون أربع سنوات، وجنود الرديف أي الاحتياط يقضون عاما واحداً، وجنود المستحفظة يقضون ثماني سنوات.

وكانت تتقسم القوات البرية العثمانية إلى سبعة فيالق أو جيوش؛ الأول هو "جيش الخاصة" ومركزه استانبول، والثاني هو "جيش الطونه" ومركزه في شُمني، والثالث هو "جيش الروملي" ومركزه مناستر، والرابع هو "جيش الأناضول" ومركزه ارضروم، والخامس هو "جيش سورية" ومركزه دمشق، والسادس هو "جيش عربستان" ومركزه بغداد، والسابع هو "جيش اليمن" ومركزه في اليمن. وكان العدد المقرر لأفراد الجيش الواحد يقارب ١٦,٧٠٠ جندي. وقبلت الدولة في تلك الأثناء العمل بمناهج التعليم العسكري المعمول بها في بروسيا، واستعانت في ذلك الصدد بالخبراء والضباط الأجانب، حتى أصبح الجيش جيشاً حديثاً اكثر من ذي قبل(٤٣). وكانت الحاجة إلى الضباط يسدها

---

(٤٢) – أنظر: Enver Z. Karal, *Osmanlı Tarihi,* Ankara 1970, V, 179-181

(٤٣) – نفسه، جـ ٧، ص ١٨٠ وما بعدها.

الجيش نفسه، وتسدها معه المدارس العسكرية. كما تأسست في عهد السلطان عبد العزيز نظارة الحربية (حربيه نظارتى) بجوار باب [مقر] القائد العسكري (بابِ سَرْعَسْكرى) لتنظر في الأمور الفنية للجيش، كما جرى تشييد بناء جديد للكلية الحربية (حربيه مكتبى).

واستمرت أعمال التجديد العسكري في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وكان للنقص في عدد الجنود في الحرب العثمانية الروسية أثره في تجدد الحديث مرة ثانية عن ضرورة قيام الرعايا غير المسلمين بأداء الخدمة العسكرية بالفعل(٤٤)، ثم انقطع الحديث عن ذلك مدة طويلة لما بدأ السلطان عبد الحميد الثاني يتبع سياسة الجامعة الاسلامية، ومن ناحية أخرى لم تكن العناصر المسلمة كالعرب والارناؤط والبوشناق وغيرهم راضين عن أداء الخدمة العسكرية، وهو الأمر الذي كان يؤدي إلى تضاؤل أعداد العنصر التركي الذي أخذ يستهلك في الحروب المستمرة. ولأجل هذا نهضت الدولة لتشكيل وحدات عسكرية من العشائر المقيمة في شرق الأناضول عُرفت باسم "الآيات السواري الحميدية" (حميديه سوارى آلايلرى)(٤٥)، غير أن ذلك لم يجد في شيء. ومن ناحية أخرى دعت الدولة الهيئات العسكرية من ألمانيا لاصلاح الجيش الأساسي (١٨٨٢م)(٤٦). ولم يلبث الخبير غولتز باشا الذي دعي في العام التالي أن أعد نظاماً لإصلاح الجيش.

والخلاصة أن التجديدات العسكرية استمرت في عهد ذلك السلطان أيضا. غير أن تدخل الجيش في السياسة وانشغاله بها أدى إلى إضعاف قدراته الحربية، ولاشك أن انقلاب عام ١٩٠٨م وإعلان المشروطية الثانية [الدستور] ثمرة من ثمرات ذلك الانشغال. ولكن على الرغم من كل شيء فقد استطاع الأتراك كأمة محاربة أن يكشفوا في النهاية عن مهاراتهم الحربية الفذة على جبهة چناق قلعة [الدردنيل] في الحرب العالمية الأولى، ويكشفوا عنها أيضا خلال حرب الاستقلال، وهو مؤشر واضح على أن النصر ليس من الصعب تحقيقه إذا كان زمام الأمور في أيدي قواد أقوياء واعين. وعقب انتهاء حروب الاستقلال جرت إعادة تنظيم الجيش التركي من جديد(٤٧).

(٤٤) – أنظر: H.Tarık Us, *Meclis-i Meb'ûsan*, İstanbul 1940, I, 233

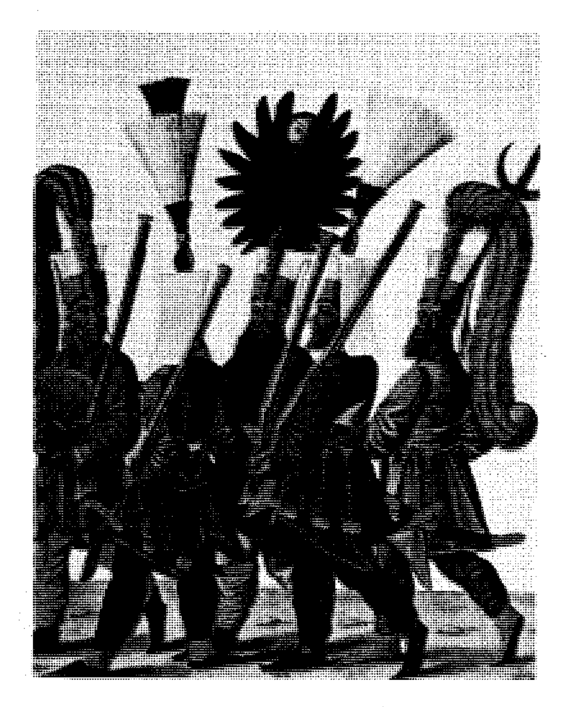
(٤٥) – أنظر: Said Paşa, *Hâtırat*, I, 273-274, 430-431; II, 272 vd.

(٤٦) – أنظر: Kemal Beydilli, "II. Abdülhamid Devrinde Gelen İlk Alman Askerî Heyeti Hakkında", *TD*, sy. 32, s.481-494.

(٤٧) – أنظر: Şükrü Erkal, *Türk Silâhlı Kuvvetleri Tarihi. TBMM Dönemi,* Ankara 1984

99- من جنود جيش "العساكر المنصورة المحمدية" إبان تشكيله.

100- العساكر المنصورة المحمدية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.



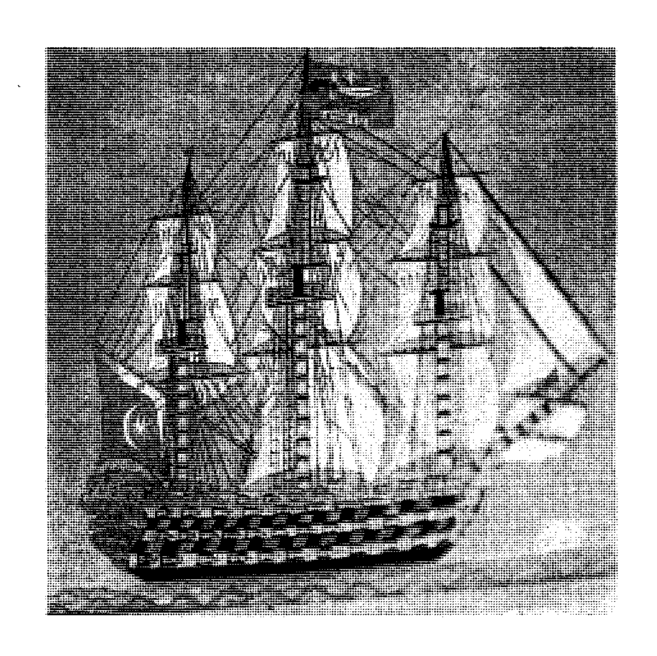
101- من ضباط الانكشارية



102- من ضباط الانكشارية في عرض رسمي



103- القبطان باشا



104- إحدى السفن الحربية "الغليون".

الفصل الثاني
القوات البحرية



بعد أن استوطن الأتراك شبه جزيرة الأناضول بدأ تعرفهم على الفنون البحرية، وسبقوا في ذلك الامارات التي كان لها سواحل على بحر ايجه وبحر مرمرة. فقد استطاع (قوط آلمش سليمان شاه) أن يستولي على إزنيق وما حولها، ويصل إلى سواحل بحر مرمرة. وكانت أول ترسانة تركية قد أقاموها في (گملك)، غير أن البيزنطيين لم يلبثوا أن أحرقوها بعد مدة قصيرة. وكان الأمير السلجوقي (چاقا) قد استولى على إزمير وضواحيها، وأخذت قوته البحرية في الزيادة، حتى أنه بدأ يهدد بيزنطة نفسها. ولما بدأت الحروب الصليبية بعد وفاته كانت السبب في إبعاد الأتراك عن السواحل. ثم عادت البحرية تنتعش من جديد في عهد سلاجقة الأناضول، ولاسيما في عهد علاء الدين كيقباد، فأقيمت أولى الترسانات التركية على البحر الابيض المتوسط [في علائية]، وعلى البحر الاسود [في سينوب]. ولما انقسمت تلك الدولة، وظهرت الامارات التركية الاناضولية، ولاسيما إمارة أبناء آيدين في غرب الأناضول واصلت النشاط البحري الذي كان جارياً على ايام دولة السلاجقة.

أولاً- البحرية العثمانية

تَعَرَّف العثمانيون على البحر لأول مرة بعد إلحاقهم للامارات الاناضولية التي كانت لها سواحل على بحر مرمرة وبحر ايجه، وصنعوا أولى سفنهم في (قَرَه مُرْسَل)، فلما ضموا إمارة (قاره سى) إلى أراضيهم استفادوا من قدراتها على صناعة السفن. أما عندما استولوا على امارات صاروخان وآيدين ومنتشا وابناء جاندر استخدموا ترسانات تلك الامارات. وأدرك العثمانيون على أيام السلطان يلديرم بايزيد أهمية مضيق الدردنيل، فأقاموا ترسانة وقاعدة بحرية في غليبولي (١٣٩٠م)، وقاموا بتشكيل صنف من الشبان غير المتزوجين (عَزَب) للعمل على السفن، وهي القوات التي عُرفت باسم "قوات العزب". ومع ذلك فلم تكن البحرية العثمانية من القوة اثناء قيام الدولة بحيث يمكن مقارنتها بالدول البحرية مثل البنادقة والجنويين. والواقع أن البحرية لها أهمية عظيمة في دولة تضم أراضٍ في آسيا وفي أوربا على السواء، وأدرك السلاطين ذلك أيام قيام الدولة وعانوا من نقصه الكثير. وقد وقعت أولى المعارك البحرية الهامة مع الجنويين على أيام السلطان يلديرم بايزيد، أما صدام العثمانيين الأول مع البنادقة فقد وقع على أيام السلطان چلبى محمد، وأسفر عن هزيمة العثمانيين، واستشهاد (چالى بك) قائد الاسطول أثناء

المعركة. وفي عهد السلطان مراد الثاني ظهرت الحاجة الشديدة لأسطول قوي، ولأجل هذا زاد عدد السفن في عهده(٤٨).

ولما فتح العثمانيون استانبول زادت عنايتهم بالقوة البحرية، فقاموا بفتح قسم كبير من جزر بحر ايجه حتى يعززوا أمن السواحل في غرب الأناضول، ثم أجبروا قسماً آخر على دفع الجزية. وحققوا انتصارات باهرة في المعارك التي خاضوها ضد البندقية، وانتزعوا من ايطاليا قلعة اوترانتو. ومع ذلك فان التطور الحقيقي للاسطول العثماني وقع في أيام بايزيد الثاني؛ فقد أنشئت السفن الحربية الضخمة، والتحق بالخدمة في الاسطول بحارون أتراك مشهورون، مثل كمال رئيس وبُراق رئيس ممن كانوا يطوفون لحسابهم في مياه البحر الابيض المتوسط، فانعش ذلك قوة العثمانيين البحرية. كما أهتم السلطان سليم الأول هو الآخر بالاسطول، فقام بتوسيع ترسانة القرن الذهبي التي أقيمت في عهد السلطان محمد الفاتح، وأمر بانشاء سفن جديدة(٤٩)، غير أن عمره لم يطل حتى يستفيد منها. فلما جاء ابنه وخلفه السلطان سليمان القانوني استخدمها في فتح جزيرة رودس، ولما دخل خير الدين برباروس حاكم الجزائر في خدمة العثمانيين على أيامه بلغ الاسطول العثماني ذروة قوته؛ ففي زمن قيادة برباروس للاسطول تحول البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة عثمانية، واستطاع الاسطول إلى جانب عمليات الفتح أن يساعد الفرنسيين، واستمر ذلك النشاط البحري أيضا على أيام طورغود رئيس وبياله باشا وقليج علي باشا الذين نشأوا في مدرسة برباروس. ولم تعد غليبولي واستانبول وحدهما مكانين للترسانات البحرية؛ إذ أقامت الدولة عدداً منها في مدن السواحل، على البحر الأبيض المتوسط، وبحر مرمرة، وبحر ايجة، والبحر الأسود، وشَيَّدَت فيها العديد من السفن.

ثانياً- الترسانات البحرية وتشكيلاتها

ذكرنا أن أولى الترسانات الكبرى أقيمت في غليبولي على ايام السلطان يلديرم بايزيد، والسفن التي شُيِّدت في تلك الترسانة هي السفن التي استخدمها بايزيد في محاصرة استانبول. فلما فُتحت استانبول بعد ذلك حافظت تلك الترسانة على أهميتها مدة طويلة، حتى جرى توسيعها في القرن السادس عشر. أما الترسانة ذات المزالق المتعددة التي أقامها السلطان الفاتح في القرن

(٤٨) - أنظر: Kritovulos, s.43

(٤٩) - أنظر: Lutfî Paşa, *Âsafnâme,* (nşr. M.Kütükoğlu), , *Prof.Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan,* İstanbul 1991, s.88-89.

الذهبي فقد ظلت على حالها لمدة نصف قرن، ثم قام سليم الأول ومن بعده سليمان القانوني بتوسيعها، حتى أصبحت الترسانة الكبرى الثانية(٥٠).

وبعد دخول العثمانيين مصر وسواحل البحر الأحمر، استغلوا الترسانة المملوكية في السويس، وشكلوا هناك أسطولاً قوياً لمواجهة السفن الاسبانية والبرتغالية التي كانت تمارس نشاطها في المحيط وبحر عُمان، وجعلوا لذلك الاسطول قيادة مستقلة. وكانت قيادة السويس منوطة بولاية مصر(٥١). واهتمت الدولة العثمانية بذلك الاسطول بغية مساعدة الدول المسلمة في الهند(٥٢). ولكي تتمكن الدولة العثمانية من مساعدة الهند كما ينبغي فقد فكرت في شق قناة السويس عام ١٥٦٨م، غير أن هذا المشروع لم يتحقق.

وبعد فتح المجر أقامت الدولة أسطولاً للعمل في نهر الطونة، كان يطلق عليه اسم (اينجه دُونَنْما) أي الأسطول الخفيف، ثم أناطت قيادته بايالة الطونة. وكانت سفن ذلك الاسطول تقضي الشتاء في الغالب في الترسانة القائمة في مدينة روسجق. وكان هناك اسطول نهري آخر يعمل في الفرات، وترسانة (بيره جيك) هي التي تتولى تصنيع السفن العاملة فيه(٥٣). وكان يوجد عدا ذلك عدة ترسانات أخرى على سواحل البحر الأسود، وخاصة ترسانة سينوب التي تخلفت عن إمارة ابناء جاندر، وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط وبحر ايجه.

والعاملون في الترسانة كالقَبْطَان ورئيس العَزَب (عزب رئيسى) وعامل الدفة (دومَنْجى) وعامل الشراع (يَلْكَنْجى) وعامل القلفطة (قَلَفَاتجى) والنجار (دولگر) والمدفعي (طوپجى) والحارس (وارديان) وغيرهم كانوا جميعاً يتقاضون أجوراً. وكان عامل الدفة عند ترقيته يتحول إلى رئيس بلوك العزب (عزب بلوكباشيسى)، وهذه البلوكات كانت تضم عدداً من الضباط مثل: الرئيس [= أي الربان] ورئيس الحراس (ورديان باشى) وآمر الغرفة (اوده باشى) ورئيس الطباخين (آشجى باشى) وغيرهم. وكان عدد العاملين في الترسانة يتراوح بين النقص والزيادة؛ ففي أواسط القرن السادس عشر كان يبلغ ١٨٠٠، ثم انخفض بعد قرن من الزمان إلى ٣٥٠. وكان يطلق على الرؤساء الذين يملكون سفناً اسم (قپـْطَان)، وكان يوجد عدا الرؤساء أصحاب

---

(٥٠) – أنظر: Marsigli, s.139

(٥١) – أنظر: *Tabakâtü'l-memâlik*, 296b, 333b; Peçuylu, *Tarih,* İstanbul 1281, I, 219

(٥٢) – أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı,* Ankara 1984, s.400 vd.

(٥٣) – أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر المهمة رقم ٣ ، ص ٢٦٦ وما بعدها، وأنظر أيضاً:
Cengiz Orhonlu, "Osmanlı Devrinde Nehir Nakliyatı Üzerine Araştırmalar: Dicle, Fırat Nehirlerinde Nakliyat, *TD,* sy. 17-18, s.77 vd.

البلوكات رؤساء آخرون يطلق عليهم اسم "رؤساء المتفرقة" (متفرقه رئيسلرى)، فاذا شغر منصب الرئيس صاحب البلوك شغله رئيس من المتفرقة. وكان يضم كل بلوك في القرن السادس عشر اثنا عشر من العزب، ثم انخفض هذا العدد في أواخر القرن السابع عشر إلى سبعة. وكان ينقسم العزب إلى قسمين؛ أحدهما يعمل على السفن، والآخر في الترسانة. وكان للعاملين داخل الترسانة ثكنة تجاور ترسانة القرن الذهبي، لازالت تعرف حتى اليوم باسم (عزب قاپيسى)، أي باب العزب. وتقوم الدولة بجمع هؤلاء العزب تبعاً للحاجة من أبناء العائلات التركية وضمن قانون معين(٥٤). فيدخل الجندي العزب المستجد إلى الخدمة، وبعد فترة معينة تجري ترقيته إلى (يلكنجى)، ثم إلى (دومنجى)، ثم يصبح رئيساً [= رباناً] للسفينة. ويمثل عمال القلفطة والخمبرجية في الترسانة بلوكين مستقلين، ويأتي جنودهما من غلمان العجمية. وكان يضم الواحد منهما في القرن السادس عشر ٦٠٠ موظف، ولهم ضباط مثل آمر الغرفة (اوده باشى) ورئيس الطباخين (آشجى باشى). وكان لعمال القلفطة الذين يُخلط بينهم وبين العزب أحياناً غرف في حي غلطة وفي الترسانة(٥٥).

ثالثاً- الـ (قَپـْطَان پاشا) وايالته

كان القبطان باشا أو باسمه الآخر (قَپـْطَانِ دَرْيَا) أي قائد البحر هو المسئول عن كل ما يتعلق بالشئون البحرية، وكان في البداية برتبة أمير سنجق (سنجق بكى)، ويقيم حتى أواسط القرن السادس عشر في غليبولي. ولما أصبح خير الدين برباروس قائداً للبحر حصل هو ومن جاء بعده على البكلربكية مع رتبة الوزارة، ثم أصبحت ايالة جزر البحر الأبيض (جزاير بحر سفيد) أي جزر بحر ايجة هي الايالة المخصصة لقائد البحر، يتأمر عليها ويقيم فيها. وكان قائد البحر من الأعضاء الطبيعيين في الديوان الهمايوني، ولم يكن شرطا مطلقاً أن يكون من رجال البحرية، فكثيراً ما كان يشغل هذه الوظيفة أناس من غير البحريين. وكان للقبطان باشا إيرادات مالية سخية، وعدد غفير من الرجال يعملون تحت إمرته. فقد كان مكلفاً باصطحاب عدد من جنود الجَبَلو إلى الحرب يتناسب وحجم الاقطاع الذي يتصرف عليه. وكان عدد كبير من جزر بحر ايجه والبحر الأبيض المتوسط يُشكل كل منها سنجقاً تابعاً لايالة القبطان باشا، ويُعرف أمراء تلك السناجق باسم "أمراء البحر" (دريا بكلرى)، وعند وقوع حرب بحرية كان عدد الجنود الذين تخرجهم الايالة يبلغ ٤٥٠٠ جندي، عدا جنود العزب

---

(٥٤) - أنظر الأرشيف العثماني، دفتر المهمة رقم ٢١، ص ٢٩

(٥٥) - أنظر: Eyyûbî Efendi, 22b.

البالغ عددهم ١٨٩٣، كما كانت الجزائر وتونس وطرابلس الغرب قادرة على إخراج قوة يتراوح عدد جنودها بين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ جندي. وكانت اجراءات منح التيمار والزعامة في ايالة القبطان باشا تجري في دفتر خانة الترسانة، وفي قلم [= دائرة] يقال له "قلم البحر" (دريا قلمى). واستمر منصب قيادة البحر حتى عام ١٨٨٠م، ثم ألغي وحلت محله "نظارة البحرية" (بحريه نظارتى).

وكان يوجد بين رجال الترسانة بعد القبطان باشا مسئولون آخرون، منهم أمين الترسانة المسئول عن كافة الأمور فيها، ثم وكيل الترسانة (كتخدا) المسئول عن أمور الضبط والربط، ثم اغا الترسانة الذي هو بمثابة نائب القبطان باشا فيها، ثم رئيس الميناء (ليمان رئيسى) أي ربانه، ثم الكاتب، ثم أمين الدفتر (دفتر امينى)، ثم وكيل الدفتر (دفتر كتخداسى)، ثم كاتب الروزنامة (روزنامجه جى)، ثم عدد آخر من الكتبة والمعماريين والنجارين والنقاشين وعمال الصب وغيرهم.

وأطلق العثمانيون على الربابنة والملاحين بوجه عام اسم (قَپـْطَان)، أو الاسم الأكثر شيوعاً وهو (رئيس). وابتداءاً من أواخر القرن السابع عشر بدأت تظهر رتب جديدة لقواد البحر، مثل (قپودانه – پطرونا – رِيَالْه)، فالقبودانه فريق أول، أي رتبة تناظر الآن رتبة (admiral)، ويطلق على سفينته اسم (قپودانة همايون). والبطرونا هو الفريق، أي رتبة تناظر الآن رتبة (Vice admiral)، وهي تعادل رتبة البكلربكي أو أمير السنجق، ويطلق على سفينته اسم (پطرونة همايون). أما الريالة فهي رتبة تعادل رتبة العميد البحري، ويطلق على السفينة التي يركبها صاحب هذه الرتبة اسم (رياله‌ء همايون). وهؤلاء كان يأتي بعدهم "القباطنة السواري"، ولكل واحد منهم علم وراية مميزة، ذات ألوان مختلفة تدل على درجته.

وكانت تقام الاحتفالات المعتادة في كل ربيع بمناسبة إبحار الأسطول، فيخرج قسم منه إلى بحر إيجة، وآخر إلى البحر الأبيض المتوسط، وثالث إلى البحر الأسود، ولابد أن تكون بداية الابحار من منطقة بشيكطاش، والقصد هو حماية سواحل البلاد من القرصنة البحرية، ثم لا يلبث الأسطول أن يعود إلى قواعده قبل مقدم الشتاء، وعندئذ تقام الاحتفالات بمناسبة عودته أمام الطوبخانة، ثم تغادر السفن تلك المنطقة لترسو أمام الترسانة(٥٦).

رابعاً- ورَش إنشاء السفن

كان يجري تصنيع سفن الاسطول في الأساس داخل ترسانتى غليبولي واستانبول، ومع ذلك كانت الدولة تستفيد أيضا من ورش إنشاء السفن الموجودة على سواحل البحر الأسود وبحر

---

(٥٦) – أنظر: Esad Efendi, *Teşrifât-ı Kadîme*, İstanbul, Matbaa-i Âmire, s.100 vd.

مرمرة والبحر الأبيض المتوسط(٥٧). فعندما أحرق الأسطول العثماني في إينَـابَخْتي [لِپانتو] عـام ١٥٧١م استطاعت الدولة خلال فـترة وجيزة لاتزيـد عـن خمسـة أشـهر أن تبنـي اسطولاً جديداً ممتازاً(٥٨). ولأجل هذا كان يجري تحديد الاسطاوات والمواد اللازمة من مواقعها، أو تُرسل عنـد اللزوم من المركز. ويتقرر نوع السفينة والعدد المطلوب تصنيعه منها تبعاً لحجم الترسانة نفسـها، وتُرسل الفرمانات السلطانية إلى أمـاكن معينـة لتوفير الأخشـاب والحديـد والأقمشـة وغيرهـا مـن المواد، وتولي عملية نقلها. وعندما ينتهي العمل في سفينة جديدة وتأتي مرحلة تدشينها كانت تقام الاحتفالات الخاصة التي يحضرها السلطان والصدر الاعظم وشيخ الاسلام.

خامساً - السفن العثمانية

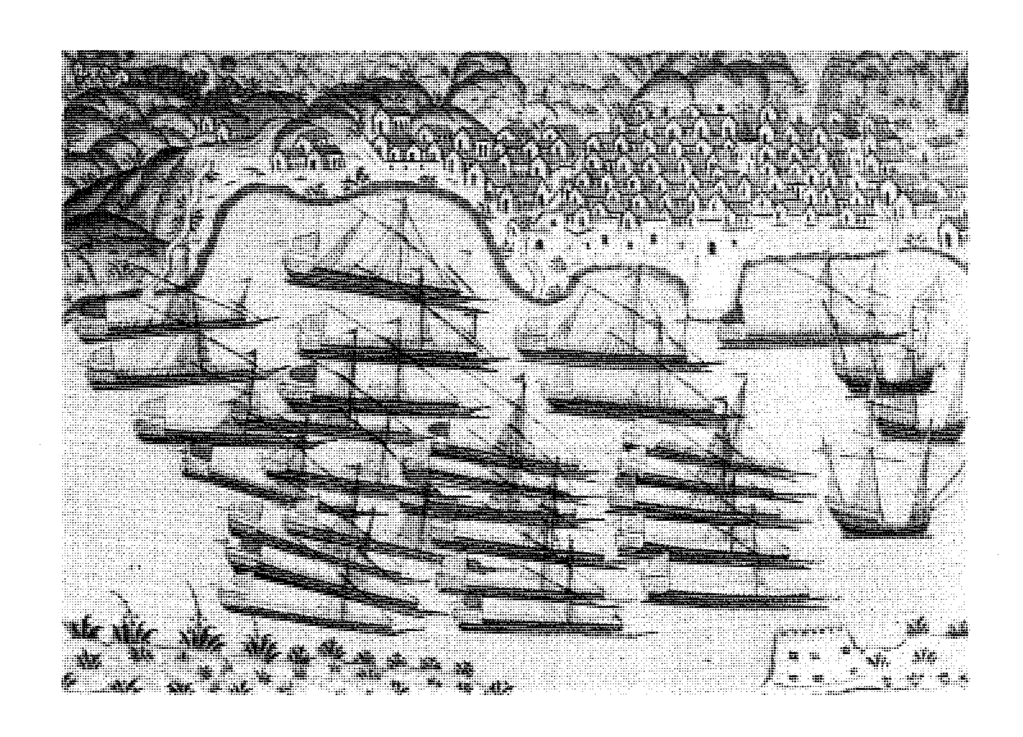
كانت سفن الأسطول ابان قيام الدولة صغيرة متواضعة؛ فلـم تكـن مـن القـوة بحيث تسـتطيع التصدي لأسطول البندقية. ولكن مع مرور الزمن حـذت الدولـة حـذو الـدول البحريـة المجـاورة، وسعت لتقوية أسطولها، ونجح العثمانيون في تحويل البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسـط إلـى بحيرتين داخليتين. وكان يتكون الأسـطول العثمـاني مـن سـفن شـراعية، وأخـرى ذات مجـاديف، وثالثة تعمل بالشراع والمجداف معاً. فالسفن التي تسير بالمجـاديف يطلـق عليهـا بوجـه عـام اسـم (چِكـْدِيري)، وهذه السفن تتميز عن بعضها البعض بعدد المجاديف المسـتخدمة فيهـا؛ فهنـاك قَـرَه مُرْسَل، وأقْطَارْمَـه، وچامليجَـه، وكُوتُـوك، وآت قـايغى، وقَانْجَـه بَـاش، وشَـايْقَه، وقِـيرْلانْغيج وفِرْقاطَه، وقالِيتَه (galyot)، وبَرْگنده، ومَاوْنَه، وقادِرْغه، وباشْطَرْدَه وغير ذلـك(٥٩). أمـا السـفن التي تسير بالشراع فكانت نوعين؛ أحدهما بعمودين [ساريتين] والثاني بثلاثة أعمدة، وأهـم السـفن الشراعية ذات الساريتين هي: شَالُوپَه، وبْرِيك، واوسْقُونَا، وشَـهْدِيه أو (شِيتْيَه). أمـا اهـم السـفن الشراعية ذات الثلاث ساريات فهي: كُـرْوَت Korvet، وبارچَـه، وغليـون، وفِرْقَتَيْـن، وسـفن الــ (قَپَاق) أو (قَيـْپَاق) والسفن ذات الثلاثة عنابر هي سفن من نوع الغليـون. أمـا الاسـطول الـذي يسير في مياه الأنهار ويُعرف باسم (إينْجَه دُونَنْمَا) أي الأسطول الخفيف فكـان يتشـكل مـن السـفن الصغيرة الحجم الخفيفـة، مثـل: أُوچُورْمَـه و وَارْنَـا، وقَـرَه مُرْسَـل، واقْطَارْمَـه، وأوسْتَـى آچيـق، وقِيرْلانْغيج وغير ذلك.

---

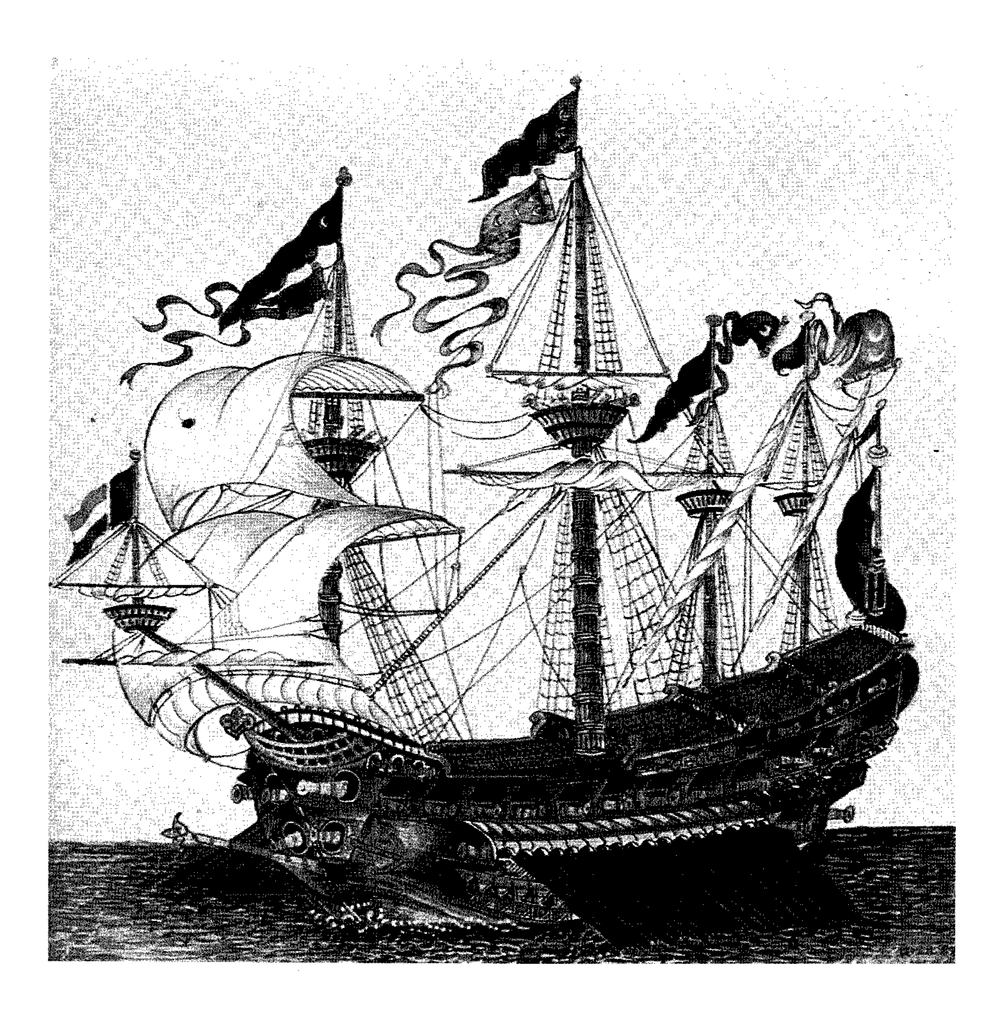
(٥٧) - أنظر: Peçuylu, *Târih*, İstanbul 1281, I, 942.

(٥٨) - أنظر الأرشيف العثماني، دفتر المهمة الرقم ١٠ في أماكن متعددة.

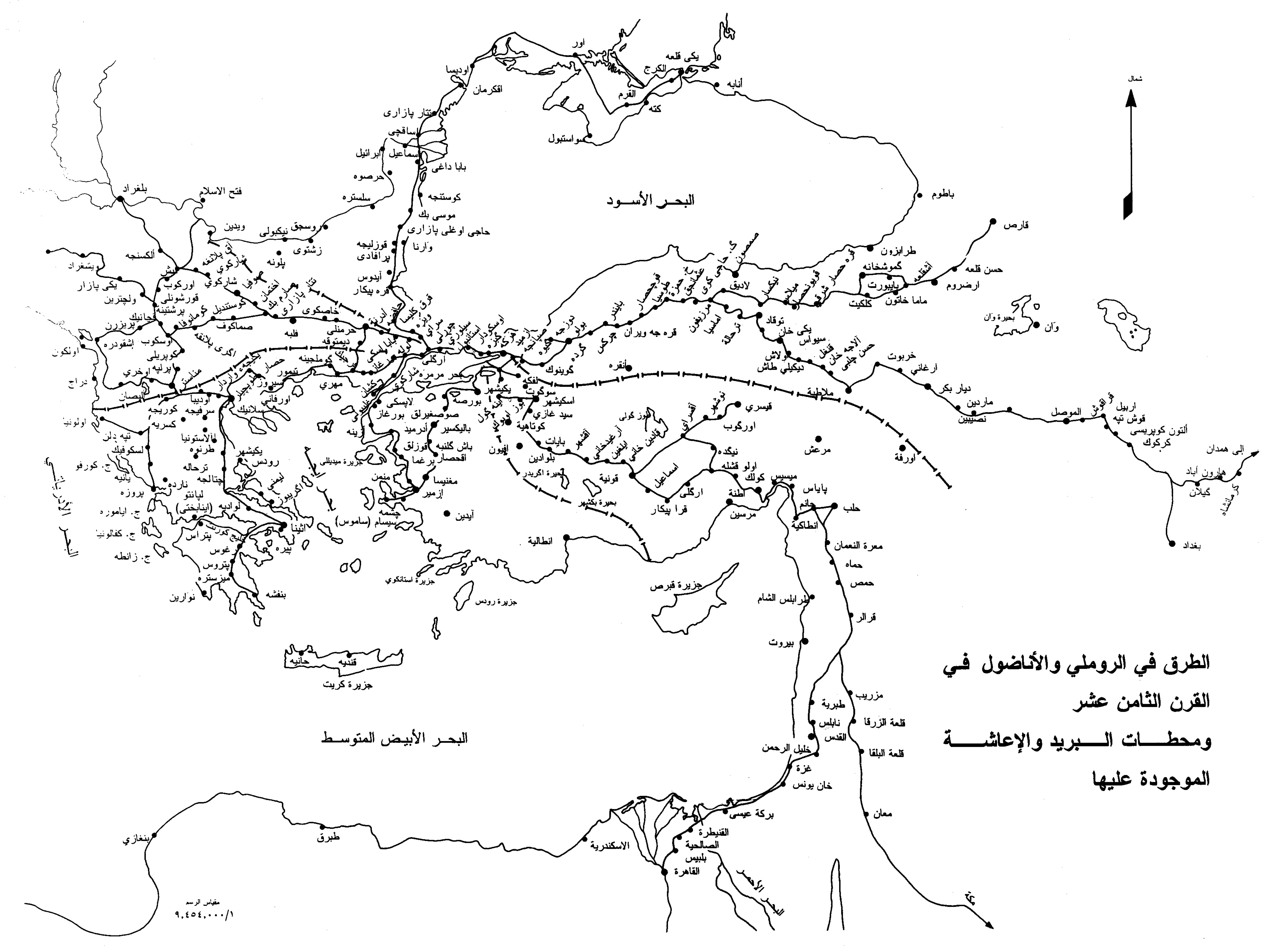
(٥٩) - أنظر: D'Ohsson, VII, 424



105– اسطول خفيف في نهر الدانوب.



106– سفينة من نوع (كوكه) في عهد السلطان بايزيد الثاني.



الطرق في الروملي والأناضول في
القرن الثامن عشر
ومحطات البريد والإعاشة
الموجودة عليها
شمال
البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
مقياس الرسم
٩،٤٥٤،٠٠٠/١
بلغراد
فتح الاسلام
ويدين
نيكبولى
روسجق
سلستره
حرصوه
اسماعيل
ابرائيل
ساقچي
تتار پازاري
اقكرمان
اوديسا
اور
القرم
الكرج
يكى قلعه
كته
سواستبول
أنابه
باطوم
قارص
حسن قلعه
ارضروم
طرابزون
گموشخانه
بايبورت
ماما خاتون
كلكيت
وان
بحيرة وان
بابا داغى
كوستنجه
موسى بك
حاجى اوغلى پازارى
وارنا
قوزليجه
پرافادى
آيدوس
قره پيكار
زشتوى
پلونه
ألكسنجه
ويشغراد
يكى پازار
ولچترين
پريزرن
أوسكوب
إشقودره
كوپريلى
اوخري
اولونيه
دراج
اوكلون
مناستر
قلبه
خاصكوى
حرمنلى
ديمتوقه
گوملجينه
مهري
اورفاني
سلانيك
يكيشهر
طرنوه
ترحاله
نارده
يانيه
پروزه
لسكوفيك
ج. كورفو
ج. ايامورده
ج. كفالونيا
ج. زانطه
لپانتو
(اينابختي)
لواديه
اثينا
پيره
پتراس
غوس
پتروس
ميزستره
نوارين
بنفشه
رودس
آزمير
مغنيسا
منمن
اقحصار
برغما
قوزلق
باليكسير
أدرميد
بورصه
لاپسكى
اسكودار
استانبول
ازميد
صپانجه
دوزجه
بولو
گرده
جركس
قره جه ويران
بايندر
قوجحصار
طوسيا
عثمانجق
مرزيفون
اماسيا
ترحالة
لاديق
نيكسار
توقاد
يكى خان
سيواس
الاجه خان
حسن چلبى
قنغل
ديكيلي طاش
ملاطية
خربوت
ارغاني
ديار بكر
ماردين
نصيبين
الموصل
اربيل
قوش تپه
التون كوپريسى
كركوك
إلى همدان
هارون آباد
كرمانشاه
گيلان
بغداد
أنقره
گوينوك
سوگوت
اسكيشهر
سيد غازي
كوتاهية
افيون
بلوادين
آقشهر
ايلغين
قونية
بحيرة بكشهر
بحيرة اكريدر
قرا پيكار
اركلى
اسماعيل
نيگده
اورگوب
قيسري
اولو قشله
ميسيس
اطنة
مرسين
پاياس
حلب
انطاكية
مرعش
اورفة
معرة النعمان
حماه
حمص
قرالر
طرابلس الشام
بيروت
مزريب
طبرية
نابلس
القدس
قلعة الزرقا
قلعة البلقا
معان
خليل الرحمن
غزة
خان يونس
بركة عيسى
القنيطرة
الصالحية
بلبيس
القاهرة
الاسكندرية
طبرق
بنغازي
انطالية
آيدين
چشمه
سيسام (ساموس)
جزيرة ميديللى
جزيرة استانكوي
جزيرة رودس
جزيرة قبرص
جزيرة كريت
حانيه
قنديه

وكان الاسطول العثماني يضم أعداداً من الجنود والعمال وأرباب الصنايع المختلفة، كالعَزَب واللوَنْديّة وعمال المجاديف وعمال اليومية (آيْلاَقجى) وعمال الغلايين (غليونجى) وعمال الأشرعة (غابْيَار) والمدفعية (سُودَه غبُو = سُودَه غَابو Sudagabo). أما اللوندية فهم يمثلون جنود البنادق والحراس في الاسطول، ويجري جمعهم من بين الأتراك، ومن الأروام القاطنين في الجزر. وينقسم عمال المجاديف الى قسمين؛ أحدهما من أسرى الحرب، ويطلق عليهم اسم (فُورْصَه)، كما كان المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من الرعايا العثمانيين يُستخدمون في التجديف في الأسطول(٦٠)، غير أن القسم الأصلي من المجدفين كان يتشكل من شبان الرعايا العثمانيين الذين جرى جمعهم لهذا الغرض. وكان يُطلق على الفئة ذات الآجر المستخدمة بصورة مؤقتة في السفن الشراعية عندما يبحر الاسطول اسم (آيْلاَقجى) و (غليونجى)، وتوقف استخدام هؤلاء في القرن التاسع عشر ليحل محلهم جنود دائمون من ذوي البنادق (تُوفَكْجى). وكان عمال الأشرعة (غابْيَار) مكلفين بالعناية بساريات السفن الشراعية. أما المدفعية (سُودَه غَابو) الذين ظهر اسمهم ابتداءاً من القرن السابع عشر فكانوا يشكلون جنود المدفعية في السفن الشراعية. كما كان يوجد عدا هؤلاء عدد من أرباب الحرف على السفن، كالنقاشين والنجارين وعمال القلفطة والحدادين وعمال الحبال وغير ذلك.

سادساً- تدهور حالة التشكيلات البحرية ومحاولات إصلاحها

كانت البحرية العثمانية على امتداد القرن السادس عشر تفوق مثيلاتها في الدول المعاصرة؛ فقد بلغت القوة البحرية العثمانية ذروة تقدمها على أيام برباروس خير الدين باشا، واستمر ذلك التفوق على أيام بياله باشا وقليج علي باشا اللذين تربيا على طريقته. كما جرى في ذلك القرن أيضا وَضْع خرائط بحرية ممتازة، وألفت كتبٌ عن البحرية وضعها بَحّارون مثل بِيرِي رئيس وسَيْدي علي رئيس.

وقد بدأت مظاهر الضعف في البحرية العثمانية نحو أواخر ذلك القرن، كما هو الحال في المؤسسات الأخرى. وكان السبب الأهم وراء هذا الضعف هو تعيين قواد على الأسطول من غير العارفين بالشئون البحرية. أما السبب وراء الانهيار السريع في القرن السابع عشر، والهزائم المتلاحقة فهو عجز الدولة عن تنشئة البحارين المهرة، ومسايرة التجديدات في تقنية صناعة السفن. فقد استطاع البنادقة في القرن السابع عشر أن يستعيدوا تفوقهم في البحار مرة أخرى، بل

---

(٦٠) - أنظر: M. İpşirli, *TED*, sy.12, s.203-248

وتمكنوا من إغلاق مضيق چنَاق قلعه [الدردنيل]، وسَدّوا الطريق على السفن العثمانية فترة، ومنعوها من مساعدة الأسطول في جزيرة كريت. والسبب في ذلك هو عدم الاهتمام بصناعة الغلايين كما يجب، أو بتعبير أصح عدم القدرة على ملاحقة تطورات العصر. ولم يزد عدد الغلايين إلاّ بعد عام ١٦٨٢م، حتى أمكن تخليص جزيرة سَاقِز عام ١٦٩٥م من حصار البندقية لها.

وبعد معاهدة قَارْلوفْچَه أعيد تنظيم البحرية العثمانية من جديد، على أيام الصدر الأعظم عَمْجَه زاده حسين باشا وقبطان البحر مَزُومُورْتَه حسين باشا، وزاد عدد الغلايين، وصدرت "قانوننامة" خاصة بالأمور البحرية(٦١). وعقب الاصلاحات التي جرت في أواخر القرن السابع عشر، وبعد تَصَدُّر صناعة الغلايين استعاد الأسطول العثماني تفوقه في البحر الأبيض المتوسط حتى إحراق الروس له في موقعة (چِشْمَه) عام ١٧٧٠م(٦٢). ومن الطبيعي أن الدول الأوربية واصلت حركة التحديث في بحريتها. والواقع ان الكارثة التي وقعت في (چِشْـمَه) كانت حادثة مؤلمة نَبَّهت المسئولين إلى الضرورة الملحة في مجاراة البحرية العثمانية للعصر، فلما عُين الغازي حسن باشا الجزايرلي قائداً للبحر اهتم كثيراً بامور الاسطول. وفي عام ١٧٧٣م اقيمت "دار الهندسة البحرية السلطانية" (مهندسخانهء بحرئ همايون)، واستدعت لها الدولة المعلمين من أوربا للتدريس فيها، وأنشأت في تلك الأثناء عدداً من السفن على الطراز الفرنسي. وفي عهد السلطان سليم الثالث واصلت الدولة اهتمامها بالبحرية، ولاسيما الجهود التي بذلها قبطان البحر كُوچك حسين باشا؛ إذ نيطت أمور الملاحة بنظام جديد، وأنشئت سفن جديدة، وسعت الدولة لاصلاح "دار الهندسة البحرية"، وشرع المعلمون الأجانب في التدريس فيها(٦٣). وفي عام ١٨٠٤م تأسست "نظارة الشئون البحرية" (امور بحريه نظارتى) لتحل محل "أمانة الترسانة" (ترسانه امينلكى)، فتولت النظارة إدارة الشئون الفنية في الملاحة. ولما جاء السلطان محمود الثاني واصل الجهود التي بدأها السلطان سليم الثالث في إصلاح البحرية، فأمر بانشاء أحواض جديدة لبناء السفن، وبناء عدد من السفن الحربية. غير أن قيام الدول الغربية باحراق الأسطول العثماني عام ١٨٢٧م قضى على الجهود التي بذلت في هذا المضمار حتى ذلك التاريخ. وقد حاولت الدولة الاستفادة من تقنية بناء السفن في الولايات المتحدة الاميريكية، وبدأت في بناء سفن

---

(٦١) – أنظر الأرشيف العثماني ، دفتر المهمة رقم ١١٢، ص ١ وما بعدها.

(٦٢) – أنظر: Râşid, *Târih*, İstanbul 1282, III, 353.

(٦٣) – أنظر الأرشيف العثماني (جودت – بحريه، رقم ٥٨٤٩)

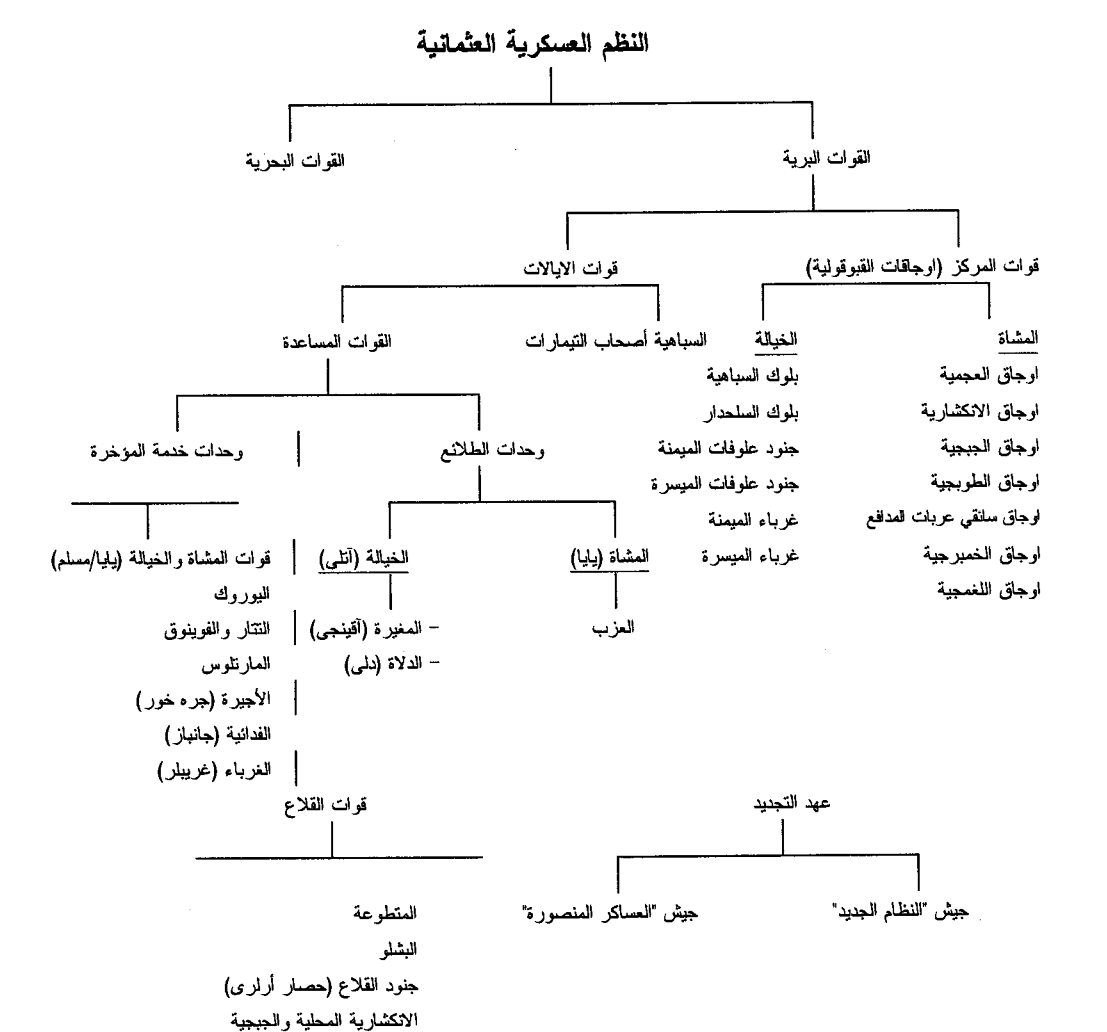
على النمط الحديث، غير أن تلك المحاولة لم تسفر عن شيء ذي بال، فأقدمت الدولة في عهد محمود الثاني على شراء سفن بخارية من أوربا.

وفي عهد التنظيمات تشكل "مجلس البحرية" (بحريه مجلسى)، غير أنه لم يكشف عن وجوده بشكل من الأشكال. وعاد الحديث مرة أخرى في عهد السلطان عبد العزيز عن الشئون البحرية، واشترت الدولة عدداً من السفن المدرعة من انجلترا، حتى بلغ عددها ١٠٦ سفن، وأصبحت الدولة العثمانية تملك ثالث أكبر الأساطيل في العالم. والأهم من ذلك كله أنه جرى إلغاء وظيفة "القبطان باشا" عام ١٨٦٧م، وتشكلت بدلاً منها نظارة البحرية، وتولى ناظرها [وزيرها] أمر القوات البحرية. وفي الأعوام التي تلت ذلك اعيدت وظيفة القبطان باشا عدة مرات، ومع ذلك فان النظارة التي تشكلت عام ١٨٨٠ قد واصلت وجودها حتى أواخر عام ١٩٢٧(٦٤).

وانقسمت نظارة البحرية في عهد السطان عبد الحميد الثاني إلى عدة دوائر، وأجريت تعديلات جديدة على أجهزة البحرية في تلك الفترة، ووقعت أيضا بعض التطورات على تقنية السفن، وحلت السفن الحربية البخارية التي اشترتها الدولة من الخارج محل السفن الشراعية. واستمرت الدولة بعد حرب القرم ايضا في استيراد السفن المدرعة، غير أن هذا الاعتماد على الخارج في صناعة السفن كان سبباً في أزمة مالية هَزّت ميزانية الدولة.

---

(٦٤) – أنظر: A.İhsan Gencer, *Bahriyede Yapılan İslahat Hareketleri ve Bahriye Nezaretinin Kuruluşu*, İstanbul : 1985, s. 299 vd.



النظم العسكرية العثمانية
القوات البرية
القوات البحرية
قوات المركز (اوجاقات القبوقولية)
قوات الايالات
المشاة
اوجاق العجمية
اوجاق الانكشارية
اوجاق الجبجية
اوجاق الطوبجية
اوجاق سائقي عربات المدافع
اوجاق الخمبرجية
اوجاق اللغمجية
الخيالة
بلوك السباهية
بلوك السلحدار
جنود علوفات الميمنة
جنود علوفات الميسرة
غرباء الميمنة
غرباء الميسرة
السباهية أصحاب التيمارات
القوات المساعدة
وحدات الطلائع
المشاة (يايا)
العزب
الخيالة (آتلى)
– المغيرة (آقينجى)
– الدلاة (دلى)
وحدات خدمة المؤخرة
قوات المشاة والخيالة (يايا/مسلم)
اليوروك
التتار والفوينوق
المارتلوس
الأجيرة (جره خور)
الفدائية (جانباز)
الغرباء (غريبلر)
قوات القلاع
المتطوعة
البشلو
جنود القلاع (حصار أرلرى)
الانكشارية المحلية والجبجية
والطوبجية
الخمبرجية المحلية
عهد التجديد
جيش "النظام الجديد"
جيش "العساكر المنصورة"

الفصل الثالث
الملاحة الجوية
عند العثمانيين



ظل العثمانيون في دور ارتقائهم يتابعون الغرب في نهضته ولا سيما في المجال العسكري، وبعد مرحلة اهمال طويلة منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر عادوا يتجهون نحو الغرب مرة أخرى. وكانت التطورات التي طرأت على الملاحة الجوية والطيران من بين الأمور التي اهتموا بها، وبدأوا ذلك بالمناطيد في الربع الأخير من ذلك القرن، ثم بالطائرات والطيارين ابتداءاً من الربع الأول من القرن العشرين.

وكان العثمانيون وهم لا يزالون في القرن السابع عشر يقومون بمحاولات طيران من قبيل الهواية، مثل هَزَار فن أحمد چلبي ولغاري حسن چلبي، وتحققت أولى المحاولات لإطلاق المناطيد في زمن السلطان عبد الحميد الأول، واستمروا في تلك التجارب في القرن التاسع عشر، بل وفي خلال عهد المشروطية الثانية، إلاّ أن ذلك لم يتعد الجانب الاستعراضي والتسلية. وقد وقع أول اطلاق لمنطاد للأغراض العسكرية عند العثمانيين أثناء حرب البلقان (١٩١٢م)؛ واستخدموه آداة للمراقبة العسكرية في الدفاع عن أدرنة. إلاّ أن ذلك المنطاد كان مربوطاً بالأرض، أي كان وسيلة ثابتة. وأول منطاد ذي محرك يتوجه آلياً هو المنطاد الذي اشتراه العثمانيون من ألمانيا عام ١٩١٣م، وتم تشكيل فريق للمناطيد يضم خمسة ضباط ومائة فرد في منطقة (صفا كوى) داخل استانبول مع اقامة مربض لهم. وفي مايو ١٩١٣م تم نقل الآلات والمعدات الموجودة هناك إلى منطقة (يشيل كوي)، وفي شهر أغسطس من نفس السنة أطلق ذلك المنطاد عدة مرات ثم لم يلبث أن عطب وأخرج من الخدمة. وكانت الحكومة العثمانية قد بدأت تهتم آنذاك بملاحة الطائرات.

وكانت أولى الطائرات التي أطلقت في أواخر عام ١٩٠٣م قد تمت تجربتها عند العثمانيين أيضاً بعد ثلاث سنوات. وفي أواخر عام ١٩٠٩م أقيم أول استعراض جوي للطائرات في استانبول فلقي إعجاباً كبيراً من الناس ومن أركان الجيش العثماني، فلما قام الإيطاليون في أول نوفمبر ١٩١٢م بقصف طرابلس الغرب بالطائرات دفع العثمانيين للتفكير في استخدامها للأغراض العسكرية.

ولما تم تنظيم مسابقة للطيران في فرنسا عام ١٩٠٩م (٢٣-٢٩ أغسطس) لقيت اهتماماً كبيراً في صحافة العالم وتابعتها الصحافة العثمانية بنفس الاهتمام، إذ توجه إلى باريس مصطفى صبحي مراسل جريدة (طنين) وسعى لتغطية ذلك الحدث على صفحات جريدته، وأكد على الأهمية التي سوف تحظى بها الملاحة الجوية في القريب، ولا سيما الخسائر التي يمكن لاستخدام الطائرات أن يلحقها بالعدو ومدى أهميتها في الصناعات الحربية. وفي أواخر عام ١٩٠٩م جرى

استعراض جوي بالطائرات في استانبول، لكنه لم يكن ناجحاً، مما حرّك بعض الشكوك في نفوس العثمانيين عن الملاحة الجوية. وقام محمود شوكت باشا ناظر الحربية في أواخر نفس العام أيضاً بإيفاد ضابطين إلى كل من ألمانيا وفرنسا ليعملا هناك مستشارين عسكريين للدولة العثمانية، ويقوما بدراسة النظم العسكرية في هاتين الدولتين. وقام الضابط فتحي بك أحد هذين المستشارين بتقديم تقرير إلى نظارة الحربية تحدث فيه عن مكانة الطيران الحربي في فرنسا ومدى أهميته هناك مع إيراد الأمثلة على ذلك، وأوصى بالمبادرة بتشكيل فريق للملاحة الجوية يتبع النظارة، وإيفاد ضابطين إلى فرنسا لتلقي التعليم الجوي وضرورة شراء الطائرات من تلك الدولة. واستمر ذلك الاهتمام في العام التالي أيضاً، حتى قامت إيطاليا بقصف طرابلس الغرب من الجو فكان ذلك هو السبب وراء الإقدام على الخطوة الأولى في طريق اقامة تشكيل للقوات الجوية. وفي الوقت الذي أوفدت فيه الدولة ضابطين إلى فرنسا لتعلم الملاحة الجوية قامت أيضاً بتشكيل لجنة للطيران تتبع "إدارة تفتيش القطعات الفنية والمواقع المستحكمة" في الأركان الحربية، وجعلت القائممقام المقدم ثريا بك رئيساً لها.

وقام ناظر الحربية محمود شوكت باشا بعرض تقرير على "مجلس الوكلاء" [الوزراء]، أشار فيه إلى ضرورة تنشئة الطيارين الذين يجيدون فن الملاحة الجوية وقيادة الطائرات وتعليم فنيين لصيانتها في المرحلة الأولى، ولأجل هذا يدعو الأمر لإقامة مدرسة في استانبول لتخريج الطيارين وإقامة مركز للطائرات يتبعها. ووقع الاختيار على منطقة (يشيل كوى) لإقامة ذلك المركز، أما ممر الطائرات فقد عجزت إدارة المالية عن تحمل نفقات إقامته، واضطر المعنيون للاستعانة بالأهالي تحت اسم "إعانة وطنية"، ووجدت تلك الحملة صدى واسعاً في أنحاء البلاد. وبادر يومها ناظر الحربية محمود شوكت باشا بدعم الحملة متبرعاً بخمس وعشرين ليرة ذهبية ومقدار الربع من راتبه لمدة ستة أشهر، ثم حذا حذوه ضباط الأركان الحربية، واتفقوا على أن يطلق اسم (اوردو) أي الجيش على أول طائرة يتم شراؤها. وشارك السلطان محمد رشاد في الحملة متبرعاً بألف ليرة ذهبية، ومطالباً بأن يكون اسم الطائرة (عثمانلى) وأن يتم ذلك خلال الاحتفال بعيد جلوسه في عام ١٩١٢م. وبعد ذلك أحيل أمر جمع التبرعات إلى "جمعية الأسطول للاعانة الوطنية". ولم يكن ذلك مقصوراً على العثمانيين وحدهم، بل وجدت حملة التبرع تلك صدى بين المسلمين في سائر الأرض.

وتحقق طيران أولى الطائرات التركية في السابع والعشرين من ابريل عام ١٩١٢ ذكرى جلوس السلطان محمد رشاد على عرش البلاد. وبعد مضي أسبوع تم ارسال هيئة إلى أوربا،

قامت باستطلاع الأمور في المجال العسكري لدى دولها المختلفة، وقدمت طلبات لشراء سبع عشرة طائرة من موديلات مختلفة ومنطاد ذي محرك. وخرجت آنذاك بعض الانتقادات حول خضوع الهيئة لأوربا وعدم الإقدام على إقامة مصنع للطائرات.

ولما بدأت أعمال البناء لمدرسة الطيران في (يشيل كوي) عام ١٩١٢ قامت الدولة باستدعاء مدير وخبيرين لها من فرنسا. وكانت مدة الدراسة فيها ثلاثة أشهر يتم التركيز فيها على الطيران، ثم لم تلبث أن دخلتها الدروس النظرية في المحرك وجسم الطائرة بعد ذلك [٦٥]

وقوبلت حركة الطيران الجوي عند العثمانيين بفرحة غامرة، سواء أكان على مستوى الحكومة أم على مستوى الرأي العام. وبينما كانت التطورات تمضي إلى الأمام في مجال الطيران الحربي في العالم قام المجري اوسكار اسبوت بتقديم مشروع للدولة العثمانية [٦٦] احتل مكانة بارزة في تاريخ الطيران التركي، فقد اقترح على الحكومة العثمانية بصفته الشخصية أن تقيم مصنعاً لصناعة الطائرات، وقبلت الحكومة كل مقترحاته تقريباً، بل إنها عقدت معه اتفاقاً لتنفيذ مشروعه، غير أن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ، وبايعاز من الصحافة، ثم بتدخل السفير الفرنسي بوجه خاص تقرر الاستعانة بفرنسا التي قطعت شوطاً كبيراً من التقدم في ذلك المجال.

ويفهم من كل ذلك أن الملاحة الجوية عند العثمانيين كانت خلال عام ١٩١٣م لا تزال في طورها البدائي. وتم في عام ١٩١٤م تنظيم رحلة جوية بين استانبول والقاهرة، سعياً من الحكومة لإزاحة الانطباع السلبي الذي تركه فشل الطيران التركي أثناء حرب البلقان. وتم خلال ذلك نقل جهازه من "إدارة التفتيش على القطعات الفنية والمواقع المستحكمة" إلى "شعبة المخابرة والاتصال" (مخابره ومواصله شعبه سى). ولما شاءت الدولة توسيع "مدرسة الطيران" اتصلت بفرنسا، ووَقَعَتْ بعض التطورات عندما كان الخبير الفرنسي (دى غويس De Goys) مديراً للمدرسة؛ فقد صدرت لأول مرة في الدولة العثمانية لائحة تنظيمية حول استخدام المجال الجوي العثماني وتنظيم الرحلات الجوية، كما تم أثناء ذلك إقرار زي معين للعاملين في الطيران. غير أن أفكاره (دى غويس) وأعماله زادت من تبعية العثمانيين لفرنسا في ذلك المجال.

---

(٦٥) – Ekmeleddin İhsanoğlu, "Osmanlı Havacılığına Genel Bir Bakış", *Çağını yakalayan Osmanlı*, İstanbul 1995, s.497-596

(٦٦) – أنظر: George Hazai, "Macar Havacı Ozkàr Asbôth`un Türk Havacılığına Ait Bir Projesi", aynı eser, s.491-496

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى وأخذت فرنسا مكانها في معسكر الدول المتحالفة ثم سحبت طياريها وخبراءها من استانبول، ودخلت الدولة العثمانية الحرب بالفعل اضطرت مدرسة الطيران للتوقف عن ممارسة نشاطها. وكان الجيش العثماني يملك آنذاك إحدى عشرة طائرة لا تصلح للعمل منها إلاّ ست طائرات. وحاول العثمانيون الحصول على احتياجاتهم من الطائرات من ألمانيا حليفتهم. ولم يستطع الطيارون العثمانيون الذين أرسلوا إلى الجبهات المختلفة في أواخر عام ١٩١٤م أن يحققوا نجاحاً يذكر، وتوقفت الطائرات عن العمل بسبب الأعطاب ونقص قطع الغيار. وفي عام ١٩١٥ وصل من ألمانيا اثنتا عشرة طائرة مع عدد من الطيارين والفنيين، وتم تعيين اليوزباشي سيرنو مديراً لمدرسة الطيران. وجاء بعد ذلك عدد من الطائرات الجديدة إلاّ أن حاجة ألمانيا إلى الطيارين جعلتها تسحب من كان بجانب العثمانيين منهم، مما جعل الطيران العثماني يفشل في تلك السنة أيضاً في اثبات وجوده في ساحة الحرب، ولم تستطع القوة الجوية أن تستجمع قواها إلاّ في عام ١٩١٦م. فقد استطاعت أن تضم تسعين طائرة وأحد وثمانين طياراً وثمانية وخمسين مراقباً جوياً، تم توزيعهم جميعاً على اثني عشر بلوكاً، وهذه البلوكات هي التي استطاعت أن تحرز نجاحات مهمة على جبهات الحرب المختلفة. وفي أواخر الحرب تم تشكيل إدارة جديدة عرفت باسم "إدارة التفتيش العمومي على القوات الجوية" (قواى هوائيه مفتش عموميلكى)، وأنيطت بها مهمة الملاحة الجوية العثمانية التي أصبحت منذ ذلك تخضع تماماً لإدارة الألمان وسيطرتهم.

ومع هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تفرق شمل القوات الجوية وجهازها مثلها في ذلك مثل العديد من المؤسسات الأخرى، ووضعت الدول المنتصرة يدها على ما كان موجوداً في (يشيل كوى) من طائرات ومعدات. ولما بدأت حركة الكفاح الوطني انخرط فيها عدد كبير من ضباط الطيران، ولكنهم كانوا بغير طائراتهم. ومع ذلك فقد استطاع الطيارون الأتراك أن يقوموا ببعض الطلعات الاستكشافية وعمليات القصف الجوي، ولم يتم تعزيز القوات الجوية وتدعيمها إلاّ قبيل "الهجوم الكبير" (بيوك تعرض) بالطائرات التي تم شراؤها من فرنسا وإيطاليا وألمانيا ابتداءاً من عام ١٩٢٢م. وأولت حكومة مجلس الأمة الكبير عنايتها بالتعليم الجوي، إلاّ أن الانجاز الحقيقي في ذلك المجال لم يحدث إلاّ مع مقدم العهد الجمهوري.

والخلاصة أن الحكومات العثمانية المتعاقبة كانت تتابع عن كثب ما يجري من تطورات في مجال الملاحة الجوية في دول الغرب، إلاّ أنها لم تبذل الجهد اللازم للتفكير في اقامة

مصنع للطائرات. ولم تحظ الملاحة الجوية بالعناية اللازمة أيضاً اثناء حرب البلقان والحـرب العالمية الأولى ثم أثناء حركة الكفاح الوطني. وخضعت الدولة في ذلك للنفـوذ الفرنسـي أولاً، ثم لألمانيا في عهد الاتحاد والترقي [٦٧].

(٦٧) – أنظر: İhsan Öymen, *Birinci Dünya Harbi Türk Hava Harekâtı*, Ankara 1959, IX,5-6254-256



الباب الخامس
النظم القانونية في الدولة العثمانية

الفصل الأول
الهيكل العام للنظم القانونية



سوف نتناول في هذا الباب النظم القانونية التي جرى تطبيقها في الدولة العثمانية علـى مدى ستة قرون، والتطورات التي طرأت على تلك النظم خلال تلك الحقبة الطويلة من الزمان. ورغم ما يظهر للوهلة الأولى عند اطلاق مصطلح "النظم القانونية العثمانية" وكأنه نظام قانوني ذو طابع خاص في مجموعه يحتوي الأحكام في كافة المجالات الحقوقية فان الأمر ليس كذلك. والذي نعنيه هنا من "النظم القانونية عند العثمانيين" هو ما كان يجري تطبيقه من قوانين في أراضي الدولة العثمانية. فالمعروف أن قسماً كبيراً من تلك القوانين ظهر نتيجة لاجتهادات الفقهاء خلال عصور تشكل الفقه الاسلامي قبل العثمانيين. غير أن هذه القوانين تضم قسماً ظهر من مجموع الأوامر والأحكام والفرمانات التي كان يصدرها السلاطين العثمانيون، وهو القسم الذي بدأ يعرف فيما بعد بمصطلح مستقل هو "القوانين العُرفية". ونحن من جانبنا سوف نحاول الكشف هنا أولاً عن طبيعة العلاقة بين القوانين والأحكام الاسلامية التقليدية (أي أحكام الشريعة) من جهة، وبين تلك الأوامر والأحكام والفرمانات (أي القوانين العرفية) الصادرة عن السلاطين من جهة أخرى.

ثم يعقب ذلك حديثنا عن طبيعة المحاكم العثمانية وأسلوب عملها، والمحاكم العادية (أي الشرعية)، والمؤسسات القضائية الأخرى في الدولة، والمذاهب الدينية التي كان يجري تطبيق أحكامها في المحاكم العثمانية، ومؤسسة الإفتاء، والدور الذي لعبه المفتون في تطبيق الأحكام والقوانين. كما تناولنا الأوضاع القانونية والقضائية التي كان عليها غير المسلمين في إطار تلك النظم.

وختمنا حديثنا في هذا الباب بتناول التغيرات والتطورات التي طرأت على النظم القانونية العثمانية ابتداءاً من القرن التاسع عشر، والمحاكم الجديدة التي أقيمت، والقوانين التي وضعت آنذاك.

اولاً – انقسام النظم القانونية العثمانية إلى: شرعية وعُرفية

لاشك ان مسألة التركيب العام للقانون العثماني في جانبيه الشرعي والعرفي هي اكثر المسائل جدلاً بين الباحثين المعنيين بهذا القانون. وقد طرحت في هذا الموضوع اجتهادات متباينة، ذهب بعضها إلى أن القانون العثماني إنما هو تطبيق للشريعة الاسلامية بالمعنى التام، بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه استفاد بشكل محدود جداً من الشريعة الاسلامية إلا أنه يشكل قانونا أصلياً مختلفاً تمام الاختلاف. ولا يرجع الوصول إلى نتائج مختلفة إلى هذا الحد بين الباحثين إلى اختلاف المعلومات التي تضمنتها الوثائق التاريخية والقانونية الموجودة، بل يرجع في الاكثر إلى اختلاف التفسير.

والحقيقة التي لاجدال فيها أنه ليس هناك نظام قانوني جديد ومبتكر، ظهر مع ظهور الدولة العثمانية. فالذين أقاموا تلك الدولة ورثوا إلى جانب العديد من الأشياء رصيداً قانونياً كان معمولاً به في الدول الاسلامية والتركية التي ظهرت حتى ذلك الزمن، ويمثل تراثاً مشتركاً إلى حد كبير. إلاّ أنه ليس يسيراً أن يعتقد البعض أن هذا الإرث الذي أخذه العثمانيون لم يطرأ عليه تغيير قط. فعلى امتداد حقبة امتدت ستة قرون أجريت التغييرات اللازمة، ووُضِعت الاضافات على ذلك الرصيد كلما دعت الحاجة.

وحتى عقب تلك التغييرات، كان هناك دائما تناظر إلى حد كبير بين القانون العثماني وقوانين الدول الاسلامية المعاصرة، أو التي كانت على مسرح التاريخ قبل ذلك. إذاً فلا يجب عندما تُذكر النظم القانونية العثمانية أن نفهم أنها نظم متميزة بكل أسسها وهيئاتها، مثل القانون الروماني، والقانون الانجلوسكسوني، وغير ذلك.

والقانون في الدولة العثمانية قد تشكل - كما هو الحال في الدول الاسلامية والتركية الأخرى - من الشريعة الاسلامية من حيث الأساس. ويرجع ذلك إلى أن الدين الاسلامي ليس دين اعتقاد وعبادة وحسب، بل أنه نظام ينتظم كافة جوانب الحياة، ومنها القانون بالطبع. ولهذا السبب فان الشعوب التي اعتنقت الاسلام قَبِلَتْ معه الشريعة الاسلامية كجزء من الإيمان. وهذه الحقيقة الدينية والقانونية تنسحب على العثمانيين أيضا. غير أنهم وهم يطبقون الشريعة الاسلامية لم يتوانوا عن القيام بالتعديلات والاضافات التي فرضها العصر. واستفادوا وهم يفعلون ذلك من صلاحية التقدير والتنظيم الواسعة التي تعترف بها الشريعة الاسلامية لرئيس الدولة. وهذه التنظيمات التي كانت تتم بفرامين السلاطين العثمانيين وأحكامهم المنفردة قد شَكّلت كَمّاً كبيراً مع مرور الزمن، فنُظر الى شكل ظهورها وجرى تقييمها ككلٍ قائم بذاته، وبدأوا يذكرونها باسم مختلف. وأُطلق على القوانين والأحكام التي ظهرت باستقلال بعيداً عن تدخل الدولة في العصور السالفة، وأخذت مكانها في كتب الفقه التقليدية اسم الأحكام الشرعية، أما الأحكام التي ظهرت من أوامر وفرمانات السلاطين فقد عُرفت باسم الاحكام العُرْفية. وها هو أذن الفقه العثماني الذي يتشكل من حيث الأساس من الأحكام الشرعية، ثم من القوانين العُرْفية التي تشكلت إلى جانب الأولى مع مرور الزمن.

ويصادفنا اصطلاح "القانون العُرفي" لأول مرة في المصادر التاريخية، على أيام السلطان محمد الفاتح؛ إذ يتحدث مؤرخ ذلك العهد (طورسون بك) عن وجود القانون العُرفي إلى جانب

الفقه الشرعي(١). كما نرى مصادر أخرى تتحدث في تلك الفترة أيضا عن هذا الفصل بين الاثنين، فقد أشار حاخام يهودي، عاش في مصر تحت الحكم العثماني، في القرن السادس عشر، عن وجود نوعين من القوانين عند العثمانيين، شرعية وعرفية(٢). فاذا وضعنا في الاعتبار أن أول ضريبة عُرفية وُضِعَت على أيام العاهل العثماني الأول عثمان الغازي كانت ضريبة للسُّوق (باج)(٣) فلا نجانب الصواب إذا قلنا إن القانون العُرفي ظهر مع ظهور الدولة.

ولم تكن القوانين العرفية أمراً انفردت به الدولة العثمانية وحدها، بل كانت موجودة في دول إسلامية أخرى، ويرجع ظهورها إلى ما قبل العثمانيين بكثير. وهناك فرمان ايلخاني يبدو أنه كتب في القرن الرابع عشر، يتحدث عن معاقبة المذنبين طبقاً لأحكام الشريعة وأحكام الياسا. ونرى نقشاً يحمل تاريخ ٧٥٨هـ (١٣٥٧م) فوق المدرسة المرجانية (مرجانيه مدرسه سى) في بغداد، يقول: "ديوان لفصل القضايا الشرعية واليرغوجيه" مما يدل على وجود محكمة كانت تنظر في القضايا الشرعية والعرفية معاً(٤). إذ تدل كلمة "يرغو" في المغولية على الحكم والياسا، وال-"يرغوجى" هو القائم على تطبيق ذلك(٥). ومن المعروف أنه كانت توجد قوانين عُرفية عند دولة المماليك، وفي الدول الاسلامية في إيران، والهند، وإن حملت أسماء مختلفة(٦). ولعل الأسباب التي استوجبت وجود القانون العرفي لدى العثمانيين هي نفسها الأسباب التي فرضت ترتيبات مشابهة في الدول الاسلامية الأخرى، حتى وان اختلفت من ناحية الشكل والمحتوى.

وبعد أن يتحدث طورسون بك عن الفقه الاسلامي يُعَرِّف القانون العُرْفي بقوله:" أن هذا التدبير لم يكن مستمداً من الشريعة الاسلامية، بل انه بني لأجل تنظيم عالم الظاهر جرياً على منهج جنكيزخان وعلى طور العقل وحده، ومثلاً اذا اصبح مثل طور جنكيزخان ينسبونه إليه فيقولون انها السياسة السلطانية والقوانين الملكية، وهو الأمر الذي يطلقون عليه اسم العرف في زماننا"(٧).

---

(١) – أنظر: Tursun Bey, *Tarih-i Ebu'l-Feth,* (haz. Mertol Tulum), İstanbul 1977, s. 12.

(٢) – أنظر: Uriel Heyd, "Eski Osmanlı Hukukunda Kanun ve Şeriat" (trc. Selahattin Eroğlu), *AÜİFD,* c.: XXVI, s. 634; Reuben Levy, *The Social Structure of İslam,* Cambridge 1979, s. 262.

(٣) – أنظر: *Âşıkpaşazâde Tarihi,* (nşr. Ali Bey), İstanbul 1332, s. 19-20.

(٤) – أنظر: Heyd, "Kanun ve Şeriat", s. 639.

(٥) – أنظر: *Tarama Sözlüğü,* c.VI, s.4343-4344.

(٦) – أنظر: Levy, s.261-264.

(٧) – أنظر: Tursun Bey, s. 12.

وعلى ضوء هذا يمكننا تعريف القانون العُرْفي بانه القانون الذي يتشكل من أحكام وفرمانات السلطان إلى جانب القانون الشرعي. وكان يطلق عليه أسماء مثل "العرف الشاهاني" (عُرْفِ پادشاهى) و "العرف المُنيف السلطاني" (عُرْفِ مُنيفِ سلطانى)(٨). ونلاحظ أن الصك الذي هو من سجلات المحكمة ينقسم تبعاً لتلك الازدواجية إلى نوعين، شرعي وقانوني(٩). كما نرى نفس التمييز في قوانين الضرائب العثمانية؛ فهناك تكاليف شرعية وتكاليف عُرْفية، ورسوم عرفية.

وعندما يُذكر القانون العرفي لا يجب أن نتصور أنه يعتمد على العادات والتقاليد والأعراف كما يوحي به الاسم للوهلة الأولى. صحيح أنهم حينما وضعوا القوانين العُرْفية راعوا العُرف والعادات والتعاملات الحقوقية على الأقل في بعض المجالات من القانون. ورأى العثمانيون في البلاد التي فتحوها أن يتركوا العرف والعادات الحقوقية الموجودة لتسري فترة من الزمن، بدلاً من الإقدام على تغيير مفاجئ للتركيب القانوني القائم، وترك الأهالي الحضريين وجهاً لوجه مع نظام قانوني هم غرباء عليه تماماً، ورأوا أن إدماج تلك البلدان مع القوانين العثمانية تدريجياً هو الأكثر جدوى من الناحية العملية(١٠). غير أن الذي حوّل كل هذه الأسس الحقوقية إلى قوانين يجري تطبيقها في المحاكم ليس هو اعتمادها على الأعراف والعادات، وإنما اعتمادها على فرمانات السلاطين وأوامرهم (١١). إذاً فالحقوق العرفية هي حقوق قانونية.

ثانياً- الفقه العرفي والقانون

يختلف أسلوب الفقه العرفي عن أسلوب الفقه الاسلامي كما لاحظنا من التعريف السابق، فالمعروف أن الفقه الشرعي يعتمد على الاجتهادات التي خرج بها الفقهاء المجتهدون استناداً إلى مصادر التشريع الاسلامي وفي اطار الأسس التي أقرها علم أصول الفقه. ولم يكن للدولة -عدا عهد الخلفاء الراشدين- تدخل أو إسهام في عملية صياغة الفقه الاسلامي.

وصياغة على هذا النحو كانت لها أسباب سياسية وحقوقية ترجع إلى عهد الفقه الاسلامي. وكان لهذه المنهج أيضا نتائج هامة من حيث المحتوى والتطبيق. اما الحقوق العرفية فلم تتشكل نتيجة للاجتهاد العلمي من الفقهاء وإنما من خلال الأحكام التي يضعها السلاطين. ولم يكن وضع

---

(٨) - أنظر: Uriel Heyd, *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, Oxford 1973, s. 168-169.

(٩) - أنظر: محمد بن موسى، بدعة القاضي، مخطوط بمكتبة السليمانية (Denizli 166)، ورق ٢/ب - ٣/أ، وقره حصاري حمزة، مهمات القضاة، مخطوط بنفس المكتبة (Yazma Bağışlar 51/3) ورق ٥٤/أ-٥٤/ب.

(١٠) - أنظر: Ömer Lütfi Barkan, "Kanunname" *İA*, c. VI, s. 194.

(١١) - أنظر: Halil İnalcık, "Osmanlı Hukukuna Giriş", *SBFD* c. XIII/2, s. 103.

القوانين مقصوراً على العثمانيين وحدهم؛ بل تصادفنا تطبيقات مشابهة في الدول الاسلامية في العراق وايران والهند التي كانت تسودها التقاليد السياسية والادارية لدى المغول/ الأتراك. والأمثلة على ذلك "قانون جنگيز" (جنگيز ياساسى)، و"توزوكات تيمور"، وقوانين حسن الطويل وعلاء الدولة بك، و "قانون العقوبات" (جزا قانوننامه سى) الذي قَبِلَه عالمگير(١٢). فقانون العقوبات هذا الذي قبله عالمگير (١٦٥٨-١٧٠٧م) مع أنه تدوين جرى في عهد متأخر وتم قبوله في منطقة بعيدة مثل الهند إلاّ أنه يلفت النظر في تواكب ظهوره مع ظهور القانوننامات العثمانية(١٣). وهذا الوضع يجعلنا نفكر في تأثير القوانين والأعراف التي كانت موجودة عند الأتراك والمغول قبل الإسلام.

وكان للديوان الهمايوني الذي يتشكل من رجال الدولة الذين اكتسبوا الخبرة سنوات طويلة في أعلى وظائفها، وللنشانجية بوجه خاص وهم المسئولون عن القانون العرفي دور مهم في إعداد القوانين العرفية في الدولة العثمانية. وكان للمناقشات التي تجري فيه ونتائج أعمال النشانجية أن تشكلت الأسس الحقوقية، وتحولت مع تصديق السلاطين عليها إلى قوانين دخلت حيز التنفيذ. وكانت فترات سريان القوانين التي يضعها سلطان محددة من حيث الأساس بحياته، ولهذا السبب كان يستلزم الأمر دائماً تجديد القوانين والامتيازات المراد بقاؤها في حيز التنفيذ عند وصول سلطان جديد إلى الحكم(١٤).

والمعروف أن القوانين العُرفية لم توضع دفعة واحدة، بل حدث ذلك بالتدرج خلال مرحلة طويلة، وتبعاً للحاجة. وفي أثناء ذلك الوضع اتجهت الدولة-ولا سيما في مجال قانون الأراضي والضرائب- إلى أن تأخذ في الاعتبار الأعراف والتقاليد السائدة في كل منطقة، فأعدت قوانين مستقلة لكل لواء (سنجق)، تتفق وظروفه، بدلاً من قانون واحد يطبق على كافة أنحاء الدولة، ثم أدرجت تلك القوانين في صدور دفاتر التحرير (طاپو) الخاصة بتلك المنطقة(١٥). كما أن هذه الأسس التي تشكلت على مدى الزمن دُوّنت على شكل قوانين عامة خلال فترات حكم السلاطين المختلفة. وتدوين الأسس القانونية من قِبل الحكام ووَضْعها في شكل "قانوننامه" عامة عمليةٌ

---

(١٢) - أنظر: Halil İnalcık, "Kanunnâme", *EI²*, c. IV, s. 562.

(١٣) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 317-318.

(١٤) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 172.

(١٥) - أنظر: Barkan, "Kanunnâme", s. 193.

ظهرت لأول مرة – على ما يبدو – في عهد العثمانيين(١٦). وهناك من ناحية أخرى أسس قانونية في موضوعات بعينها كانت محلاً لعمليات تدوين خاصة، مثل: قانوننامة عبد الرحمن باشا التوقيعي، وقانوننامة علي جاوش الصوفيوي، وكتاب "قوانين آل عثمان در خلاصهء مضامين دفتر ديوان" الذي وضعه عيني علي افندي، وكتاب "تلخيص البيان في قوانين آل عثمان" الذي وضعه هزار فن حسين افندي. وهذه القانوننامات التي ظهرت إما بشكل رسمي وإما بشكل خاص قد لعبت دوراً هاماً في التطبيق الثابت للقوانين العثمانية. وقد يستغرب البعض لأول وهلة وجود مدونات خاصة كانت لها دور ايجابي في عمل القانون العثماني، ولكننا إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه المدونات إنما جَمَعت القوانين الصادرة الرسمية في أشكال مختلفة حول موضوع معين لرأينا أنها لا تختلف كثيراً عن النسخ الرسمية، وأنها ساعدت القضاة في تطبيق الأحكام. والواقع أنه لم يكن هناك مصدر رسمي [مدون] يمكن الرجوع إليه في مجال القضاء الشرعي كما سنرى فيما بعد. وكان القضاة يصدرون أحكامهم استناداً على الكتب المعتبرة في المذهب الحنفي. ويمكننا القول في هذه النقطة أن هناك توازياً بين الأحكام الشرعية والقوانين العرفية. ولكن يصعب اليوم الدفاع عن الرأي القائل بان القانوننامات كلها أو أغلبها كان محصلة لجهود خاصة(١٧). فالمعروف في عهد السلطان الفاتح والسلطان بايزيد الثاني والسلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني أن هناك قانوننامات رسمية جرى تدوينها. والمطلع على مقدمة "قانوننامة التشكيلات" (تشكيلات قانوننامه سى) التي وضعها ليث زاده في عهد السلطان الفاتح يرى أن صاحبها نظمها وأنشأها تنفيذاً "لفرمان جليل" من السلطان نفسه، ونفهم الصفة الرسمية في القانوننامة من العنوان الذي جاء على شكل "صورة الخط الهمايوني"(١٨). ونرى أيضا في أحد الكتب المعروفة باسم "عدالت نامه" يرجع إلى القرن السادس عشر أن القانوننامة التي وُضِعَت من قِبَل السلطان سليمان القانوني أُرسلت إلى المحاكم في كافة المدن، وأن القضاة كانوا يقومون بتطبيقها(١٩). وفي حكم جاء في مقدمة قانوننامة محفوظة في مكتبة مانيسا الأهلية أشير فيه إلى

---

(١٦) – ذكر أن أول حاكم مسلم نشر أول قانوننامة دونت على هذا الشكل هو السلطان محمد الفاتح، أنظر: İnalcık, "Kanunnâme", s. 563.

(١٧) – يدافع عمر لطفي برقان بحماسة عن هذا الراي، أنظر: Barkan, "Kanunnâme", s. 187-189.

(١٨) – أنظر: "Kanunnâme-i Âl-i Osmân", *TOEM*, sy. 13-15 eki (1329-1330) s. 9-10; Ahmet Akgündüz, *Osmanlı Kanunnameleri ve Hukukî Tahlilleri*, İstanbul 1990 c. I, s. 316-317.

(١٩) – "كتاب العدالة" هذا مؤرخ في أول ربيع الثاني ١٠٠٤ (٤–١٤ نوفمبر ١٥٩٥). أنظر: Cengiz Uluçay, *XVII. Asır'da Saruhan'da Eşkiyalık*, İstanbul 1941, s. 163 vd; Halil İnalcık, "Adaletnâmeler", *BTTD*, c. II, sy. 3-4, s. 104 vd.

أن القانوننامة أُرسلت إلى الولايات المختلفة في الأناضول بناءً على طلب القضاة الذين يريدون التعرف على أحكامها(٢٠). ويدلنا ذلك على أن القانوننامات دُونت بصفة رسمية جنباً إلى جنب مع المدونات الخاصة في الدولة العثمانية، وأن هذا الأسلوب كان منتشراً. وعدا ذلك فقد وصلتنا النسخ الرسمية من قانوننامات عهد بايزيد الثاني وعهد سليمان القانوني(٢١).

أما في مسألة وضع السلاطين للقوانين والسبب الذي دعا لجمعها في شكل قانوننامات عامة فيمكننا القول إن السبب الرئيسي هو الحيلولة دون قيام المسئولين العسكريين والاداريين المعروفين باسم أهل العُرف (أهلِ عُرف) بتوقيع العقوبات اعتباطياً على الناس، وفرض الضرائب بشكل عشوائي، وجمع الغرامات وغيرها من التصرفات المشابهة، أي لكفالة سيادة القانون. ومما يلفت النظر في حاشية احدى القانوننامات هو الإشارة إلى أن الهدف منها هو انقاذ الناس من تعسف الاداريين(٢٢). كما نرى في نصوص القانوننامات المختلفة إصرارها على الأمر بان يتوخى القضاة وأهل العرف عدم مخالفة القانون(٢٣). فقد جاء في قانون لواء ملاطية المؤرخ في ٩٤٧هـ (١٥٤٠م) عبارة: "وعلى أهل العرف أن يتجنبوا تجاوز هذا القانون من بعد. وينص نفس التشريع على ضرورة الرجوع إلى القانون في موضوع الغرامات المالية المقرر تحصيلها من المذنبين، وعدم تجاوز المقادير المحددة فيه(٢٤). وهناك حكم يشبه ذلك في قانوننامة (بوز اولوس). وفي قانوننامة لواء حلب المؤرخة في ٩٧٨هـ (١٥٧٠م) نراها تأمر بالرجوع إلى القوانين العثمانية في موضوع الجرائم المقترفة، وعدم الإقدام على تحصيل غرامة نقدية ممن يحكم عليهم بالاعدام مقابلاً لذلك العقاب(٢٥). كما حرصت الدولة على الاعلان عن ذلك للأهالي ضماناً لسيادة القانون، وأتاحت انتقال صور من القانوننامات للأهالي مقابل ثمن محدد(٢٦).

---

(٢٠) – أنظر: Tuncer Gökçe, "Osmanlı kanunnameleri ve bir kanunname sureti hakkında", *TAD*, c. V (1990), s. 217-218.

(٢١) – أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 172-174; a.mlf, "Kanun ve Şeriat", s. 636; Halil İnalcık, "Mahkama", *EI²*, c. IV, s. 5.

(٢٢) – أنظر: Heyd, "Kanun ve Şeriat", s. 635.

(٢٣) – أنظر: Ö.L.Barkan, *XV ve XVI. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Zirai Ekonominin Hukukî ve Mali Esasları, Kanunlar*, İstanbul 1943, s. 114, md. 17.

(٢٤) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 117, md. 13.

(٢٥) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 143, md. 15, s. 207, md. 8.

وأنظر: (Akgündüz, c. II, s.53.) عن حكم احدى القانوننامات التي ترجع الى عهد بايزيد الثاني حول "القضاة الذين لا يعملون بموجب القانون وضرورة منعهم وعرض من لا يمتنعون على جناب السلطان".

(٢٦) – أنظر: Heyd, "Kanun ve Şeriat", s. 635; a.mlf., *Criminal Law*, s. 176-177; Halil İnalcık, "Kanun", *EI²*,c. IV, s. 561.

وتصادفنا مثل هذه الأحكام في القانوننامات بين الحين والآخر. ونرى القانوننامة المذكورة في "كتاب السياسة" (سياست نامه) الذي أرسله السلطان سليم الأول إلى الأمير سليمان (السلطان فيما بعد) الموجود في مانيسا تأمر باعلان الأهالي بالقانوننامة عن طريق المنادين وتعرفهم بذلك(٢٧). وهناك قانوننامة أخرى طُلب فيها اعلان الاهالي في بغداد بها(٢٨). كما تصادفنا فيما يُعرف برسائل العدالة (عدالت نامه) أيضا أحكام مشابهة(٢٩). ولا يستطيع أحد أن ينكر أثر كل ذلك في دعم سيادة القانون في الدولة العثمانية.

وعلى الرغم من استقرار التقاليد في وضع القانوننامات في الدولة العثمانية إلاّ أن ذلك لم يتحول حتى عهد "التنظيمات الخيرية" إلى حركة تشريعية تستوعب كافة القوانين أو حركة تدوين لها. وهذا الوضع يمكن تبريره بقابلية القانون العرفي للتغير المستمر تبعاً لكل سلطان، وللظروف التشريعية والاجتماعية الطارئة، وربما يعود أيضا إلى أنه لم تكن هناك حاجة عاجلة لعملية تقنين شاملة من هذا النوع بسبب القيام بعمليات تدوين جزئية بين الحين والآخر. كما يمكننا القول إن عدم ظهور حقوقيين بالقدر الكافي يمكنهم ان يلعبوا دوراً من الدرجة الأولى في تحقيق حركة تدوين كهذه بعد القرن الخامس عشر كان هو السبب وراء ذلك.

ثالثاً- أسباب ظهور الحقوق العُرفية

يرتبط ظهور القوانين العرفية جنباً إلى جنب مع أحكام الشريعة الاسلامية في الدولة العثمانية بالشكل الذي أخذته أحكام الشريعة، وبالظروف السياسية والادارية والقانونية التي عاشتها الدولة العثمانية.

والجدير بالذكر أن الأمويين حوّلوا الخلافة بعد الخلفاء الراشدين إلى السلطنة، ومن ثم خلقوا حالة فعلية (de facto) في مجال القانون العام والدستوري بوجه خاص، وقضوا إلى حد بعيد على فرصة الفقهاء المسلمين في ممارسة الاجتهاد العلمي في هذا المجال. وهؤلاء أيضا قد حَوّلوا المسائل الفقهية إلى المجالات الأخرى التي لها حظ من التطبيق. فكان من نتيجة ذلك أن تطور القانون الشرعي اكثر في بعض مجالات القانون الخاص والقانون العام، بينما لم يبلغ نفس المستوى في مجالات أخرى مثل النظم الأساسية للدولة وتركيبها الاداري. ويمكننا أن نشهد هذا

---

(٢٧) – أنظر: Enver Ziya Karal, "Yavuz Sultan Selim'in oğlu şehzade Süleyman'a Manisa sancağını idare etmesi için gönderdiği siyasetname", *Belleten*, sy. 21-22 (1942), s. 38.

(٢٨) – أنظر: Halil İnalcık, "Suleiman the lawgiver and Ottoman law", *AO, c.I*, (1969), s. 135.
ونرى عند الايلخانيين والمماليك تطبيقات مشابهة لذلك (أنظر: ص ١٣٥-١٣٦).

(٢٩) – أنظر مثلاً: İnalcık, "Adâletnâmeler", s. 108, 111,117.

الوضع في كتب الفقه التقليدية، إذ تحتوي أقساماً واسعة عن أحكام الزواج والطلاق والميراث والمعاملات الشرعية المختلفة والضرائب الشرعية كالزكاة والعشر، وفي موضوع اقامة الحد والقصاص، بينما لم تقدم تلك الكتب إلا معلومات محدودة حول التنظيم السياسي والاداري للدولة وطريقة عمله. ولعل العامل المؤثر وراء ذلك هو وجود الأوامر والمبادئ العامة في شكل توصيات أكثر من كونها أسساً ملزمة لها تفرعاتها في الكتاب والسنة. كما يمكننا القول إن رجال الدولة الذين يرون أنفسهم الأكثر صلاحية في تنظيم هذا المجال، بما لهم من تجارب وخبرات سياسية وإدارية، لم يميلوا إلى الحلول المقدمة من الفقهاء، والتي قد تحد من تحركهم أو تبقى كثيراً على المستوى النظري، ولعلهم لهذا السبب ايضا لم يرغبوا في ادخال الفقهاء في هذا المجال. ومن ناحية أخرى فان العثمانيين ورثوا التقاليد الغنية السائدة في اقامة الدولة ونظم الحكم من الدول التركية التي سبقتهم، وهو الأمر الذي لعب دوراً إلى حدٍ معين في تشكل حقوق العامة. وكل هذه العوامل التي عددناها هي التي أدت إلى أن يجري تنظيم هذا المجال عن طريق قواعد القانون العُرفي التي يمتلك السلطان الحاكم الكلمة فيها بشكل مباشر. وقد استفاد العثمانيون الى حد بعيد – وهم يقومون بذلك– من الارث السياسي والاداري الذي خلفه السلاجقة والايلخانيون والعباسيون.

والمعروف أن الفقهاء خلال مراحل وضع أحكام الشريعة الاسلامية بذلوا جهوداً علمية ضخمة، ولاسيما أهل الري الذين صاغوا المسائل الفرضية، ثم وضعوا الحلول المناسبة لها، وهو الأمر الذي أثرى الشريعة الاسلامية. وكان من نتيجة ذلك أن انقطعت الحاجة لاجتهادات جديدة خلال مدة معينة. وسواء في هذه الواقعة الحقوقية أو في المراحل التي تلتها فان عدم ظهور فقهاء كبار كما كان في السابق قد اسفر عن قناعة بانعدام الحاجة والامكانيات لاجتهادات جديدة، وذاع القول بان باب الاجتهاد قد أغلق مع انه لم ينقطع قط. وهذا الأمر قد أدى إلى حالة ركود واضحة في مجال التشريع الاسلامي، ورأينا خلال تلك الفترات التي مست الحاجة فيها إلى اجتهادات جديدة أن الفقهاء ابتعدوا عن هذا الأمر وأحجموا عن الاقبال على خوضه. فكان من نتيجة ذلك أن بدأ يظهر نوع من الحقوق يعتمد على العادات والتقاليد العرفية، أو على الأوامر والاحكام التي يصدرها رجال الدولة بقصد سد هذا الفراغ، واضعين في الاعتبار المصلحة السياسية والادارية للبلاد(٣٠).

(٣٠) – أنظر: N. J. Coulson, *A History of İslamic Law*, Edinburg 1978, s.5.

وكان للظروف المالية والعسكرية والإدارية التي عاشتها الدولة العثمانية أن فرضت عليها القيام بوضع التنظيمات القانونية المناسبة لتلك الظروف. فقد كانت هناك على سبيل المثال ضرائب شرعية، عُرفت باسم "التكاليف الشرعية" كالزكاة والعشر والخراج والجزية، فلما لم تف تلك الضرائب باحتياجات الدولة اضطرت لفرض ضرائب عرفية (تكاليفِ عرفيه) جديدة تحت أسماء مختلفة. كذلك فان توزيع الأراضي الزراعية على المزارعين بالشكل الذي يؤدي إلى توحيد الوعاء الضريبي أو دعم عملية تحصيل الضرائب مما يمهد السبيل لظهور ملاك أراضي أقوياء ويحول دون تفتيت الملكية الزراعية، وكذلك الحاجة إلى ضمان انتقال تلك الأراضي إلى الأجيال المتعاقبة بنفس الشكل مع مرور الأيام كانت من الأمور التي فرضت على الدولة ان تحتفظ بملكية تلك الأراضي لتصبح أراضي ميرية، وتترك لأصحابها حق الانتفاع بها فقط، وتضع لذلك نظاماً بحيث تتم عملية انتقال هذه الأراضي إلى الآخرين (فراغ) وإلى الورثة تحقيقاً للأهداف المنشودة. وكانت الدولة مع اتساع رقعتها الجغرافية تواجه صعوبات بين الحين والآخر لتأمين الهدوء والاستقرار في أراضيها، واضطرها الأمر لأن تطبق نظام العقوبات الشاقة، فلما بدات تتعرض للأزمات المالية اضطرت أثناء ذلك لأن تجعل نظام الغرامات المالية موجهاً للخدمة على سفن الأسطول الحربي والتجديف فيها عندما مست الحاجة لهؤلاء الأشخاص، ولم تتردد الدولة عن القيام بوضع هذه النظم المناسبة لاحتياجاتها.

وكون الشريعة الاسلامية اعترفت لحاكم الدولة بحق النظر والرأي الى حدٍما، ولاسيما في المجالات التي لم يجر تنظيمها بشكل مفصل في الكتاب والسنة قد مهد ذلك السبيل لأن يقوم السلاطين العثمانيون على مدى قرون عدة بوضع تنظيمات معينة، ولاسيما في مجال القانون الجزائي والقانون المالي. والمعروف أن الشريعة الاسلامية تركت لحاكم الدولة مهمة تنظيم باب واسع من العقوبات المعروفة باسم عقوبات التعزير والتوبيخ، على عكس عقوبات اقامة الحد والقصاص. فحاكم الدولة هو الذي يقرر في اطار اسس معينة أي الأفعال يُعد جرماً، وما هو العقاب المناسب لها. وكذلك فان حاكم الدولة هو صاحب الرأي في فرض ضرائب جديدة لا تدخل في نطاق الضرائب الشرعية.ومن هنا استخدم السلاطين العثمانيون بشكل منظم الصلاحيات المخولة لهم في كلا المجالين. ويدلنا على ذلك أن قسماً مهماً من القانوننامات العثمانية قد توزع بين التنظيمات الجزائية والمالية. وهذه القانوننامات قد نظر إليها في إطار القانون العُرفي على أنها أشكال من التكوين ظهرت مع إرادات السلاطين وفرماناتهم.

رابعاً- العلاقة بين الحقوق الشرعية والحقوق العرفية

إذا وضعنا في الاعتبار أن الدولة العثمانية كانت تعتمد -من حيث الأساس- على أحكام الشريعة الاسلامية، وأن القانون العرفي ظهر مع تعاقب السنين نتيجة لمجموعة من الظروف السياسية والقضائية والادارية التي أشرنا إليها سالفاً فلا بد بانهم بذلوا عنايتهم لعدم تضارب هذا القانون مع أحكام الشرع كشكل من أشكال التنظيم المعقولة، وإلاّ أدى ذلك إلى التناقض والازدواجية في الحياة القضائية. ولهذا السبب فان القانون الشرعي والقانون العرفي ليسا كيانين منفصلين متناقضين أحدهما للآخر، بل إنهما سارا في إطار معين من الأنسجام. والأهم من ذلك أن القانون العرفي لم يظهر بدعوى ابطال أو تغيير بعض أحكام القانون الشرعي، بل على العكس فان الغرض منه هو وضع أحكام في اطار الصلاحية التي أباحها القانون الشرعي، أو في المجالات التي لم يتعرض لها هذا القانون بالتنظيم.

وقد عني السلاطين العثمانيون عناية خاصة بعدم سن قوانين في المجالات التي وضعت الشريعة حكماً فيها، وحرصوا وهم يفعلون ذلك في المجالات الأخرى على عدم تعارض أحكامهم مع المبادئ العامة التي أقرتها الشريعة الاسلامية. وتدلنا المصادر التاريخية على أن عثمان مؤسس الدولة العثمانية أثناء فرض أول ضريبة عرفية وهي ضريبة السوق (باج) اعترض على فرضها، بدعوى أنها ليست من أوامر الله، ولم يقبل بذلك إلاّ بعد أن اقتنع بانها لا تخالف الأسس والمبادئ الشرعية القائمة(٣١). وهناك بعض الروايات التاريخية حول أن شيخ الاسلام كان يتأكد من تطابق القانونامات مع أحكام الشريعة(٣٢)، وهي - على الرغم من رفض بعض الباحثين لها(٣٣) - ليست خارجة عن الاحتمال تماماً. فالمعروف أن قانوننامة الأراضي (أراضى قانوننامه سى) على الرغم من أنها أعدت في فترة متأخرة عن ذلك بكثير جرى إرسالها مرة إلى شيخ الاسلام حتى يدققها قبل أن تقترن بالارادة السلطانية. ويتبين من مضبطة الهيئة التي أعدت القانوننامة أنها أعدتها "بالتشاور مع مقام مشيخة الاسلام وتطبيقاً للمقتضيات الشرعية"، بل ويتبين

---

(٣١) - أنظر: *Âşıkpaşazâde*, s. 19-20.

(٣٢) - يأتي هامر على رأس القائلين بهذه الرواية (أنظر: Barkan, "Kanunnâme", s. 190). ويذهب دوسون هو الآخر إلى أن الوزراء كانوا عند ممارسة أعمالهم الرسمية يرجعون أولاً إلى شيخ الاسلام، فاذا حصلوا على الفتوى اللازمة شرعوا في تنفيذ تلك الأعمال أنظر: D'Ohsson, *Tableau Général de L'Empire Ottoman*, Paris 1787, c. II, s. 261.
ويرى جب وبوون من الباحثين المعاصرين نفس الرأي أنظر:
H.A. R. Gibb - Harold Bowen, *Islamic Society and the West*, London 1969, c. II, s. 85.

(٣٣) - أنظر: Barkan, "Kanunnâme", s. 192; a.mlf., "Türkiye'de din ve devlet işlerinin tarihsel gelişimi", *Cumhuriyetin 50. Yıldönümü Semineri*, Ankara 1975, s. 54; Heyd, *Criminal Law*, s. 174.

من مضبطة "مجلس التنظيمات" أنهم لم يكتفوا بذلك فأرسلوها إلى شيخ الاسلام لتدقيقها. "ولما اقتضى الأمر التوفيق بين أحكام" "قانوننامة الأراضي" وأحكام الشرع والتوفيق بين كافة تعبيراتها وبين المصطلحات الشرعية لزم في أول الأمر عرضها على شيخ الاسلام فارسلت للعرض عليه. وبعد اطلاعه عليها كتب مذكرة تحتوي بعض المواد التي رأى من المناسب اضافتها، ثم أعاد القانوننامة ومعها المذكرة، فأُدْرِجَ ما جاء في المذكرة بالقانوننامة...(٣٤) ". وهذا النهج هو نفسه الذي اتبع في "مجلة الأحكام العدلية"، إذ تتحدث المضبطة التي نظمتها "جمعية المجلة" عن أنهم بعد إعداد مقدمة المجلة والكتاب الأول أرسلوا نسخة منهما إلى شيخ الاسلام، وعلى ضوء "الاخطارات" التي وضعها قاموا باجراء التعديلات اللازمة(٣٥). وحتى ولو قيل إن "المجلة" قانون جرى إعداده في مجال الشريعة الاسلامية، وإن إرساله إلى شيخ الاسلام يُعد منهجاً عادياً فمن العسير ايضاح اسلوب هذا الاجراء بالنسبة لقانوننامة الأراضي التي تعتبر تنظيماً في مجال القانون العرفي تماماً. وهذا الأسلوب يدفع إلى التفكير في وجود تقليد على هذا النحو في العهود الأولى من أجل القانون العرفي.

وحتى لو انعدم وجود منهج ثابت في هذا الاتجاه فان هناك أمثلة تدفعنا إلى الاعتقاد أنهم كانوا أثناء وضع المعايير في القانون العرفي يراعون توافقها مع الشريعة الاسلامية. إذ نلاحظ في العديد من الفتاوى المحفوظة في ارشيف سراي طوب قابى، وفي أرشيف رئاسة الوزراء العثماني والتي يُحتمل أنها طُلبت من قِبَل السلطان أو من قِبَل الصدر الأعظم(٣٦) كان يراد فيها التعرف على المبادئ الشرعية التي يمكن تطبيقها على المشاكل القضائية(٣٧). ونرى من ناحية أخرى في قانون لواء حلب المؤرخ في ٩٧٨هـ (١٦٧٠م) أنهم حصلوا على الفتوى من (دده خليفه) مدرس مدرسة خسرو باشا في حلب لأجل حل مشكلة الاختلاف في ضريبة العُشْر على أراضي الأوقاف والأراضي الملك في حلب، ثم صدر الفرمان السلطاني على ضوء ذلك(٣٨). ويدلنا هذا المثال على أنهم كانوا يعتمدون على الفتاوى عند إعداد القوانين. كما أن هناك فرمانات سلطانية تؤكد على ضرورة أخذ رأي شيخ الاسلام في بعض المسائل

---

(٣٤)- أنظر المضبطتين في: Karakoç Serkiz, *Tahşiyeli Kavanin* İstanbul 1341/1343, c.I, s. 175-176

(٣٥) – أنظر: مجلة الأحكام العدلية، ص ٨.

(٣٦) – ويرى هيد أيضاً أن الفتاوى في سراي طوب قابي كان يطلبها السلطان أو الصدر الأعظم (أنظر: "Kanun ve Şeriat", s. 646)، وليس هناك سبب يمنع وجود نفس الحالة في الفتاوى المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني.

(٣٧) – أنظر مثلاً: TSA, E. 10751, 12079; BOA, *HH*, nr.17438. A

(٣٨) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 209.

القضائية(٣٩). وتصادفنا أيضا أمثلة أخرى على الاعتداد بآراء مشايخ الاسلام(٤٠). ويدلنا كل هذا على أن السلاطين العثمانيين كانوا حريصين الى حدٍما على التوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.

وكان النشانجي [أو التوقيعي] الذي يلعب دوراً مهماً في وضع معايير القانون العرفي ويطلق عليه -لهذا السبب- اسم "مفتى القانون" (مفتيء قانون) يجري اختياره لهذه الوظيفة دائماً من بين العلماء الذين درسوا في المدارس [المعاهد الدينية]، وتعلموا أحكام الشريعة الاسلامية، كما كان الديوان الهمايوني يضم عضوين هامين يمثلان أحكام الشريعة، ويلعبان دوراً مهماً في صياغة أحكام القانون العرفي، وهما قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، مما يدلنا على أنهم كانوا يراعون عند إعداد القانون العرفي أن يتوافق مع أحكام الشرع. ويجب علينا ألا ننسى إلى جانب أدوار النشانجي وقاضيي العسكر في الديوان الهمايوني أنه كانت هناك أيضا أدوار مهمة في موضوع التوفيق بين أسس القانون العرفي وأحكام الشريعة، يقوم بها شيخ الاسلام والقضاة والمفتون الذين يُعْرفون جميعاً باسم "أهل الشرع". وكان مشايخ الاسلام بوجه خاص يعترضون بين الحين والآخر على الأحكام والقوانين التي يُصْدرها السلاطين مخالفةً للشرع، وعلى سبيل المثال فقد اعترض شيخ الاسلام ابو السعود افندي صراحةً على قبول شهادة غير المسلم (المستأمن) الذي ليس من رعايا الدولة العثمانية مع ظهور الامتيازات الأجنبية، وقال يومها: " لا أمر للسلطان فيما يخالف الشرع"(٤١). وهذه الاعتراضات وإن لم تحدث في الحال فقد كان لها أثرها خلال فترة معينة، وأدت إلى تغيير القوانين والأحكام المخالفة للشرع(٤٢). والواقع أن تطبيق القانونين الشرعي والعرفي كانت تتولاه مراجع قضائية واحدة في الدولة العثمانية، وبتعبير آخر لم تكن هناك محاكم خاصة للقانون العرفي، إذ تتولاه المحاكم الشرعية، وهو الأمر الذي لعب دوراً ايجابياً في العمل بكلا القانونين في إطار معين من الوحدة(٤٣).

---

(٣٩) - يشير "التلخيص" المؤرخ في ١٢٢٤ (١٨٠٩م) بخصوص الهاربين المطلوب اعدامهم وتصديق السلطان على ذلك إلى ضرورة الحصول على فتوى قبل صدور فرمان السلطان مع خطه الهمايوني؛ ويقول: ... من المناسب أن يكون الفرمان مطابقاً للفتوى، ولا يتناقض معها، وعلى الرئيس أفندي [أي رئيس الكتاب] أن يذهب [إلى المفتي] للاستعلام" (أرشيف رئاسة الوزراء *HH*, nr. 16763).

(٤٠) - هناك أمثلة حول الحصول على رأي شيخ الاسلام بين الحين والآخر فيما يتعلق بالامتيازات، أنظرها في: (Halil İnalcık, "İmtiyazat" *EI²*, c. III, s. 1179)

(٤١) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 191-192.

(٤٢) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 148.

(٤٣) - أنظر: Bernard Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu*, (trc. Metin Kıratlı), Ankara 1970 s. 13.

ونشهد هذه الوحدة بين القانون الشرعي والقانون العرفي عند ذكرهما معاً باستمرار فيما يوجد بين أيدينا الآن من القانوننامات والفرمانات السلطانية والأحكام التي ترجع إلى القرن السادس عشر. ونرى قانون لواء اگريبوز المؤرخ في ٩٧٧هـ (١٥٦٩م) يحمل عنوان: "في شرح وبيان أنواع الأحداث والبدع المستجدة التي جرى رفعها ودفعها في لواء اگريبوز لأنها تخالف وتغاير الشرع القويم والقانون القديم"(٤٤). ويتحدث نفس القانون عن عملية فرض الضرائب في اللواء المذكور، مؤكداً على "رعاية الشرع الشريف والقانون المنيف"(٤٥). وفي قانون لواء سَرِيم المؤرخ في ٩٢٥هـ (١٥٤٥م) نرى حكماً بعدم تدخل أحد "خلافاً للشرع الشريف ومغايراً للقانون المنيف" في أمور الأشخاص الذين يتصرفون على الجفالك "بمقتضى الشرع والقانون"(٤٦). ويتكرر الأمر نفسه في قانون لواء يكى ايل المؤرخ في ٩٩١هـ (١٥٨٣م)، إذ يحظر الاقدام على الأمور التي "تخالف الشرع وتغاير القانون" فيما يتعلق بطائفة الأتراك اليوروك الرحل(٤٧). وهناك حكم مُوَجّه إلى قضاة ميلان وگول يحمل تاريخ العاشر من ربيع الأول ٩٦٧هـ (١٠ ديسمبر ١٥٥٩م) يأمر بالفصل في احدى دعاوى الاعتداء على الأراضي "بالشرع والقانون"(٤٨)، وهناك فرمان سلطاني مؤرخ في أواخر شعبان ٩٥٣هـ (١٥٤٦م) يأمر عند إعادة النظر في دعوى صدر الحكم بشأنها "بمقتضى الشرع والقانون" أن لا يقع أمر "يخالف الشرع القويم ويغاير القانون القديم"(٤٩).

ونرى أيضا في قوانين النظم الخاصة بالقرن السابع عشر أن القانون الشرعي والقانون العرفي يترادفان دائماً. فقد شهدنا ذلك في مواضع مختلفة من قانوننامة عبد الرحمن باشا التوقيعي، فهي عندما تتحدث عن صلاحيات الوزير الأعظم تقول إنه "يستمع إلى كافة القضايا الشرعية والعرفية، وهو نفسه الوكيل المطلق عن جناب السلطان في تنفيذها" وتتحدث عن رؤية الوزير الأعظم في الديوان الهمايوني "لمصالح عباد الله بمقتضى الشرع الشريف والقانون"، وعن قيامه بالعمل نفسه في دواوين العصر (ايكندى ديوانى)، وعن قيامه في ديواني الأربعاء والجمعة

---

(٤٤) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 341.

(٤٥) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 342.

(٤٦) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 309, md. 15

هناك حكم مشابه في قانون لواء بوجيغا POJEGA أنظره ص ٣٠٥ مادة ١٠

(٤٧) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 84, md. 26.

(٤٨) – أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر المهمة ٣ ، ص ٢١٩

(٤٩) – نفسه، تصنيف علي أميري، قانوني، ١٥٧.

"بالفصل في الخصومات، وفض النزاعات بمقتضى الشرع والقانون"، وتتحدث القانوننامة عن الوزراء الآخرين في الديوان الهمايوني عندما يتوجهون إلى مكان وفي الطريق "يستمعون إلى دعاوى الناس ويُصْدِرون الأوامر لرفع الظلم عنهم بمقتضى الشرع والقانون"(٥٠). ونفهم من كلمة "القانون" التي تتضمنها كل هذه الوثائق أنه القانون العُرفي في مجموعه. وتدلنا الأمثلة الواردة على أن الأحكام الشرعية والقوانين العرفية كانت تسير جنباً إلى جنب. وقد أكد ذلك ابن كمال باشا في إحدى فتاواه عندما سئل في أحد الأمور فقال "إنه ليس جائزاً شرعاً، وجرى منعه من قِبَل السلطان"(٥١).

ورغم كل هذا فلا يعني أن الأحكام الشرعية والقوانين العرفية كانت في انسجام تام فيما بينها، أو أن أسس القوانين العرفية كانت تتفق تماماً مع أحكام الشريعة. بل على العكس كان يحدث أن تتعارض تلك الأسس أحياناً مع أحكام الشريعة. فكانوا وهم يضعون تلك القواعد يتظاهرون بمراعاة الشريعة الاسلامية، فيتصرفون وكأنهم حصلوا على الفتوى اللازمة، أو يدعون أحياناً أخرى أنهم يستخدمون احدى الصلاحيات التي أجازتها الشريعة الاسلامية. ومن الصعب الجزم بانهم حرصوا على تلك الرعاية دائما، والمثال على ذلك قانون العقوبات؛ إذ يُلاحَظ أن الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشتها الدولة العثمانية فرضت عليها أن ترفع من حد العقوبات العرفية بشكل لا تجيزه الشريعة الاسلامية. وفي عهد السلطان بايزيد الثاني والسلطان سليمان القانوني كان يُطبق قانون للجنايات يقضي بقطع العضو التناسلي لمن اعتدى على العرض، وكي عضو الأنوثة للمرأة التي تزني(٥٢)، والوضع على الخازوق لبعض المذنبين(٥٣)،وصدور الفتوى بقتل الشخص الذي يقبض عليه متلبساً بالسرقة من بيت المال "ليكون عبرة لغيره"(٥٤)، وباعدام الشخص الذي يقتل نفساً، دون انتظار لطلب القصاص من أهل المقتول، بدعوى أن القاتل "ساع بالفساد"(٥٥)، وتلك كلها أمثلة على ذلك. والمعروف عند ثبوت واقعة الزنا أن هناك عقابين هما الرجم والضرب. ونفهم هنا أنهم أرادوا رفع حد الجزاء، لأن

---

(٥٠) – أنظر: "Osmanlı Kanunnâmeleri" (Tevkiî Abdurrahman Paşa Kanunnâmesi), *MTM*, c. I, sy. 3, s. 498-503,508.

(٥١) – أنظر: Ahmet Mumcu, *Osmanlı Devletinde Siyaseten Katil*, Ankara 1963, s. 42.

(٥٢) – أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 58-59 md. 10-11; Akgündüz, c. II, s.40-41; c.IV, s.366-367.

(٥٣) – أنظر: Bernard Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu*, (trc. Metin Kıratlı), Ankara 1970 s. 13.

(٥٤) – أنظر: *TSA*, Evrak, nr. 10751; *Topkapı Sarayı Müzesi Arşivi Kılavuzu*, İstanbul 1940, C. II, vesika nr. 22; Heyd, *Criminal Law*, s. 197.

(٥٥) – أنظر: Mumcu, *Siyaseten Katil*, s. 211, belge nr. 3.

الجرم اعتداء على العرض بالقوة، فكان التنفيذ تعزيراً. ولكن إذا وضعنا في الاعتبار النتائج التي يمكن أن يسفر عنها، وتوافق عقاب ثقيل مثل هذا مع أحكام الشريعة لرأيناه أمراً يمكن أن يكون محلاً للجدال، وخاصة مسألة التوازن بين الجرم والعقاب التي روعيت دائماً في الشريعة الاسلامية. وهذه المآخذ نفسها على الرغم من عدم وجودها بكثرة يمكن أن تقال عن الحكم بالوضع على الخازوق، الذي يطبق كنوع من الحكم بالاعدام. أما عن السرقة من بيت المال، وبصرف النظر عن عدم العقاب بقطع اليد من جانب الأحناف في مثل هذه السرقات بحجة أن فيها شبهة الملك، فان هذه الجريمة لو اكتملت كان العقاب عليها أهون بكثير. ولا يمكن الدفاع من وجهة نظر الشريعة عن توقيع عقاب أفدح مما هو مقرر في جريمة ارتكبت على جريمة أخرى لم يكتمل ارتكابها. وبالنسبة للقصاص من شخص قتل آخر في السراي فان الحكم باعدامه دون انتظار طلب قصاص يأتي من أهله افتراضاً لامكانية هروبه من السراي فهو أمر لا يحقق إلا توافقا شكلياً متعسفاً مع أحكام الشريعة. والواقع أن تغيير بعض مواد القانوننامات نتيجة لزيادة جهود أهل الشرع، ولا سيما بعد القرن السادس عشر، بدعوى أن تلك المواد لا تتفق وأحكام الشريعة(٥٦) إنما يدلنا على وقوع هذه المخالفات بين الحين والآخر.

والملاحظ على امتداد التاريخ العثماني أن أهل الشرع وأهل العرف الذين كانوا في صدام دائم قد تصادموا أيضا في هذه النقطة، وأن الغلبة في هذا الصراع كانت لأهل الشرع ابتداءًا من القرن السادس عشر. ونرى في حكم (مرسوم) مؤرخ في أوائل ذي القعدة ١١٠٧هـ انه يطلب – نزولاً على رغبة أهل الشرع– أن تصدر الأحكام من بعد موافقةً للشرع وحده، وليس للشرع والقانون كما كان عليه الحال سابقا، وأن يشار إلى ذلك في الأحكام الصادرة(٥٧). ولكن تجدر الاشارة إلى أن هذا الصراع بين أهل الشرع وأهل العرف إنما هو بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية اكثر من كونه بين نظامين قضائيين يستهدف كل منهما توسيع مجال سلطته. فقد حرص أهل العرف دائماً في الدولة العثمانية على أن يقبضوا على القوة التنفيذية والقوة التشريعية في آن واحد، وأرادوا توقيع العقوبات الفادحة على الأشخاص الذين يرونهم مذنبين بغية استتباب الأمن بوجه خاص. وفي مقابل ذلك كان أهل الشرع يسعون لجعل أعمال أهل العرف تقترب من

---

(٥٦) – يرد في تلك التصحيحات التي يبدو أن النشانجي هو الذي وضعها أن "أمر الشرع معتبر، ولا قانون في ذلك" (أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 83,148).

(٥٧) – أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر المهمة ١٠٨، ص ٢٩٣، وانظر أيضاً:
M. Akif Aydın, *İslam Osmanlı Aile Hukuku*, s. 64; Heyd, "Kanun ve Şeriat", s. 649.

مستوى الشرع، إذ كان أهل العرف يعلمون أنهم لن يستطيعوا تجريم أحد قط ما لم يثبت جرمه عند القاضي ولهذا كانوا يضغطون على القضاة للحصول على الحجج التي يريدونها، بينما كان أهل الشرع يقاومون ذلك قدر طاقاتهم(٥٨). وهذا الأمر قد ولّد بين الفريقين صراعاً ظل مستمراً على امتداد التاريخ العثماني كله. وفي احدى فتاوى ابي السعود افندي نراه يقول "إذا كان الأمر متعلقاً بالقضايا العرفية فهو لا يخص أهل الشرع"(٥٩)، بينما يقول في فتوى أخرى "إن الذي يتفق مع أهل العُرف ليس عادلاً"(٦٠) وهو قول يدلنا على أثر الصراع الطويل الذي يتستر أحياناً، ويُعْلَن أحياناً أخرى.

خامساً- مجالات استخدام الحقوق الشرعية والحقوق العُرفية

لا يجب أن يتبادر إلى الذهن، ونحن نتحدث عن مجالات الحقوق الشرعية والقانون العرفي، أن هناك نوعين من الحقوق منفصلين أحدهما عن الآخر بحدود قاطعة، وأنهما يتقاسمان المجالات الحقوقية. فالواضح أن أسس الحقوق الشرعية والقانون العرفي كانا يسيران جنباً إلى جنب في كافة المجالات تقريباً، ضمن وحدة الحقوق العثمانية. ولكن الواقع أن الأحكام الشرعية كانت تعنى اكثر بتنظيم شئون الحقوق الخاصة بشكل مفصل، بينما لم يجر تنظيم مجال الحقوق العامة بشكل مفصل بقدر الحقوق الخاصة، ولاسيما ساحة حقوق التنظيمات الأساسية. وكانت النتيجة أن سيطرت أسس الشريعة في مجالات الأحكام الشخصية والمعاملات بشكل مفصل في الدولة العثمانية، مثل قوانين الأحوال الشخصية والعائلة والميراث والديون والتجارة. ونلاحظ أيضا انهم حتى في هذه المجالات وضعوا القواعد العرفية التي كانوا يشعرون بالحاجة إليها مع مرور الزمن. وتصادفنا تشريعات عرفية ليست بالقليلة في مجال الأحوال الشخصية؛ كما هو الحال في عقد النكاح في المحاكم أو على أيدي رجال الدين باذن من القضاة، وفي قانون الأوقاف؛ كما هو الحال في التشريعات المتعلقة بحق التصرف والانتقال في الأوقاف ذات الاجارتين وذات المقاطعة، وفي التوريث؛ كما هو الحال في تنظيم انتقال أراضي الميري إلى ورثة المتصرفين عليها للاستفادة من كونها أراض تدخل ضمن ملكية الدولة، وذلك خلافاً لأسس علم الفرائض، وكذلك في قانون الأراضي؛ كما هو الحال في تقرير أسس الأراضي الميرية الخاصة بالتصرف عليها ونقل هذا التصرف إلى الآخرين.

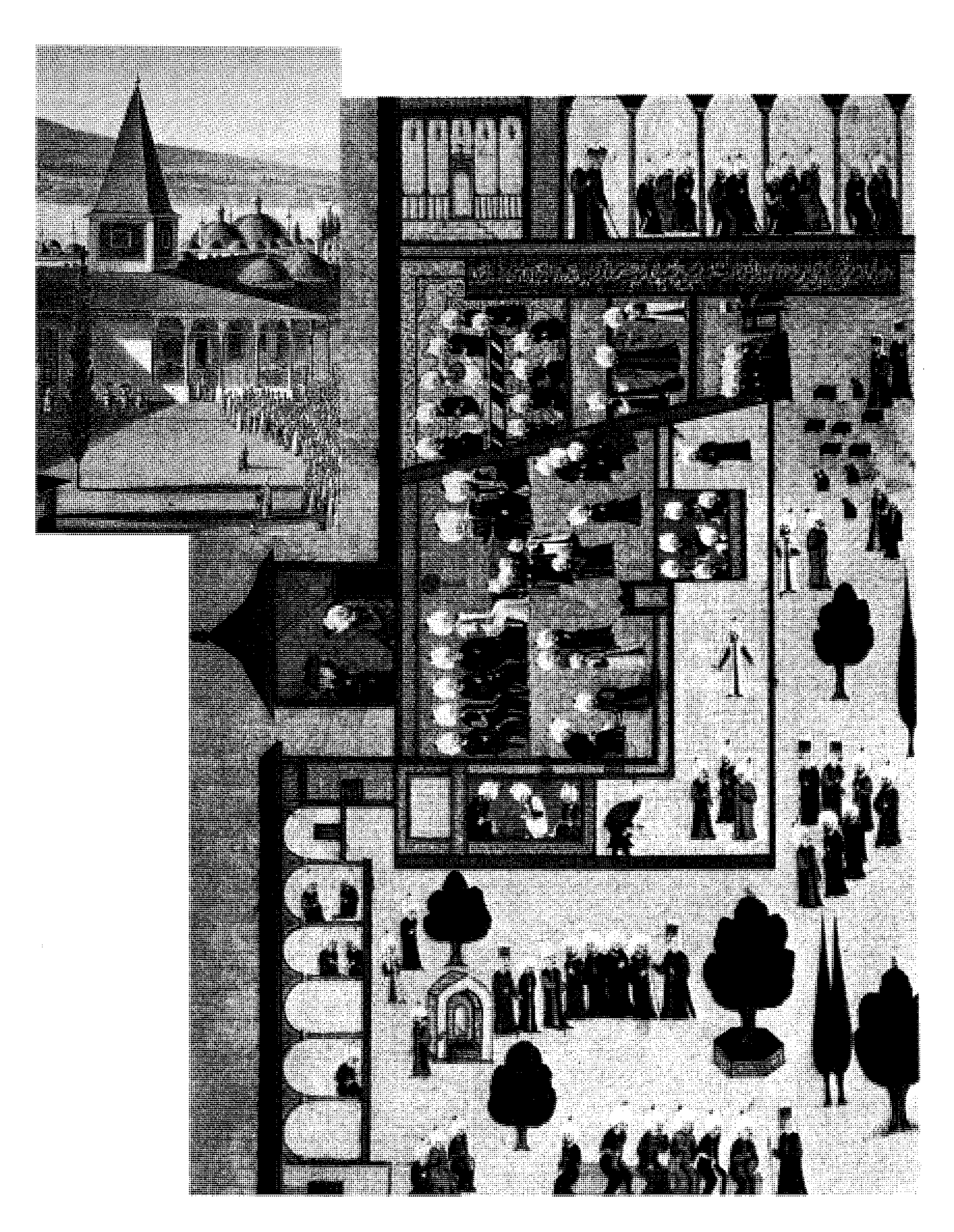
---

(٥٨) – أنظر: Mustafa Akdağ, *Türkiye'nin İktisadi ve İçtimai Tarihi*, İstanbul 1979, c. I, s. 249-251.

(٥٩) – أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 174.

(٦٠) – أنظر: Friedrich Selle, *Prozessrecht des Jahrunderts im Osmanischen Reich*, Wiesbaden 1962, s. 34.

وتجدر الاشارة إلى أن أحكام الشريعة والقانون العرفي كانا يسيران جنباً إلى جنب أيضا في مجالات الفقه العام، مثل التشكيلات الأساسية والإدارة والجزاء وقانون الضرائب. ولكن يجب الاعتراف أيضا بان نصيب القانون العرفي في هذه المجالات أكثر من نصيبه في الفقه الخاص. وقد سعى رجال الدولة العثمانية لتشكيل السقف السياسي الرئيسي في الدولة ووَضْع اسس بنائها في العاصمة وفي الولايات، ونجحوا في وضع مزيج مركب يناسب العصر والظروف السائدة من خلال التقاليد التي توارثوها من الدول التركية القديمة من ناحية ومن التراث الاسلامي الذي جاءهم من الأمويين والعباسيين والسلاجقة والمماليك من ناحية أخرى. وجروا على نفس النهج في مجال قانون العقوبات، فطبقوا عقوبات الحد الشرعي والقصاص من ناحية، وأقروا من ناحية أخرى صلاحيات التعزير المعترف بها لحكام الدولة فنجحوا من خلال ذلك في وضع قانون عرفي للعقوبات. وتنطبق هذه الحال أيضا على قانون الضرائب، فقد استمروا في جباية الضرائب الشرعية [التكاليف الشرعية] المحدودة العدد، وفرضوا في الوقت نفسه عدداً كبيراً من الضرائب العرفية [التكاليف العرفية] بسبب الحاجة الدائمة إلى موارد مالية جديدة.





109– فرمان يتعلق بوقف آياصوفيا

الفصل الثاني
المحاكم العثمانية



النظام القانوني (الفقهي) في الدولة العثمانية هو نتاج لتركيب عدلي وُضِعَتْ أسسه الحقوقية في العهود الأولى من عمر الدولة الاسلامية، ثم أخذ ينمو ويتطور على أيام الأمويين والعباسيين والسلاجقة والمماليك. ومن ثم فان هناك تشابهاً كبيراً بين النظم القانونية العثمانية ونظيراتها في الدول المذكورة. الاّ أنّ هذا لا يعني أن الجهاز العدلي عند العثمانيين نسخة مطابقة لما سبقه، لا يشتمل أي نوع من التغيير، بل على العكس، فان النظم القانونية العثمانية كان لها بناء ذو طابع خاص من حيث الوظائف التي كان يقوم بها القضاة، والصلاحيات التي تمتعوا بها، وأسلوب عمل المحاكم، والأسس الحقوقية التي خضعت لها، وكذلك من حيث الشكل الذي تميزت به المؤسسات القضائية والادارية كمؤسسة قاضي القضاة، وديوان المظالم والحسبة والشرطة التي كانت موجودة في الدول الاسلامية الأخرى، ومن حيث المؤسسات التي أقيمت بدلاً من تلك. ولهذا السبب يجدر بنا في هذا القسم المخصص لنظام الحقوق العثماني أن نتناول المحاكم بالتفصيل، ومن الضروري ونحن نفعل ذلك أن نتناول المحاكم الشرعية التي هي المرجع القضائي العادي مع أجهزة القضاء الأخرى، كلّ على حدة.

أولاً- المحاكم الشرعية

١- تكوينها وطريقة عملها

المحاكم الشرعية (مجالس الشرع) هي المرجع الذي تولى حل كافة الخلافات الحقوقية لعدة قرون تمتد من بداية عهد الدولة العثمانية حتى عهد "التنظيمات الخيرية". ويتولى العمل في المحكمة قاضٍ وعددٌ من الموظفين المعاونين، يزيد أو يقل تبعاً لحجم المنطقة التي توجد فيها المحكمة. وعلى الرغم من إمكانية ايجاد محاكم تضم أكثر من قاض من الناحية النظرية في القضاء الاسلامي(٦١)، إذ يصادفنا هذا النوع من المحاكم بشكل محدود في الجانب التطبيقي(٦٢) فقد كان الجاري بوجه عام هو المحاكم ذات القاضي الواحد. غير أن وجود المفتين الذين كان القضاة يستفيدون من آرائهم الفقهية، ووجود الموظفين المعروفين باسم "الشهود أو شهود الحال" الذين يتابعون المحاكمة في المحاكم قد أضفى نوعاً من الثراء المتميز على النظم القانونية الاسلامية ذات القاضي الواحد.

---

(٦١) - أنظر مجلة الأحكام العدلية، المادة ١٨٠٢.

(٦٢) - أنظر: Emile Tyan, *L'Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam*, Paris 1960, s. 212-213.

وكان للدولة العثمانية –عدا سنوات التأسيس الأولى – نماذج من القضاة على النمط الذي كان لدى الدول الاسلامية الأخرى(٦٣)، وكان تعيينهم لمدة محدودة. وهذه المدة كانت ثلاث سنوات ابتداءاً من القرن السادس عشر، ثم انخفضت إلى عامين، ثم أصبحت عاماً واحداً بعد أواخر القرن السابع عشر(٦٤). ومدة القضاء المحددة بعام واحد هي في المحاكم الكبرى التي أطلقوا عليها اسم (مَوْلَوِيّت)، وانخفضت مدة تولي المحاكم الصغيرة في الأعوام التالية من عامين إلى عشرين شهراً(٦٥). فقد رأى بعض فقهاء المسلمين بعض المحاذير في أن يعمل القاضي في مكان واحد لمدة طويلة، فهو إن استمر في العمل قاضياً وابتعد عن التدريس فقد يؤثر ذلك عليه سلباً من الناحية العلمية، كما أن عمله في منطقة بعينها لمدة طويلة وتعرفه عن كثب على الاهالي المقيمين فيها قد يؤثر عليه فيحول دون حياده المطلوب في إصدار الأحكام. وعلاوة على هذه العوامل يجب علينا أن نذكر أن المناصب القضائية في الدولة العثمانية لم تكن متاحة بالقدر الكافي حتى تستوعب الفقهاء المتخرجين من المدارس العثمانية(٦٦). وكان على القاضي الذي انتهت مدة خدمته في مكان ما [أي المعزول] أن ينتظر في استانبول حتى تشغر وظيفة قضاء جديدة يجري تعيينه عليها. ولكن من المشكوك فيه أن هذا المنهج كان يضمن للقضاة أثناء مدة انفصالهم عن وظيفة القضاء أن يتجهوا نحو أمور التدريس، أو يضمن لهم البقاء على الحياد إزاء أهالي المنطقة الذين لم يتعرفوا عليهم كثيراً. بل على العكس فان بقاءهم بغير عمل مدة ليست معلومة قد تستمر طويلاً دفع بعض القضاة إلى اساءة استعمال السلطة، وتهيئة أمورهم من أجل المدة التي سيقضونها بغير عمل. وفي أوائل القرن السابع عشر كان مقابل القاضي العامل الواحد قدر عشرة من المرشحين للقضاء ينتظرون انتهاء مدته، مما يدلنا إلى أي مدى كان هناك نقص في الوظائف، وإلى أي قدر كانت كثرة عدد القضاة المنتظرين للتعيين(٦٧).

وعلى الرغم من أن الخليفة يُعد فقيها مجتهداً، ويستطيع بهذه الصفة أن يكون في موضع كبير القضاة، ويمكنه من الناحية النظرية أن يمارس القضاء بنفسه، مما رأيناه أحياناً في الجانب التطبيقي، إلاّ أن هذا الوضع لم يسفر في تاريخ الفقه الاسلامي عن الجمع بين الادارة والقضاء. صحيح أننا رأينا في صدر الاسلام بعض العمال يجمعون بين القضاء ووظائفهم الأخرى، فقد

---

(٦٣) – أنظر: Tyan, *Organisation*, s. 309-311.

(٦٤) – أنظر: İnalcık, "Mahkama", s. 3.

(٦٥) – أنظر: İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin İlmiye Teşkilatı*, Ankara 1965, s. 94-95.

(٦٦) – أنظر: D'hsson, c. II, s. 271.

(٦٧) – أنظر: Gy. Kaldy Nagy, "Kadı", *EI* [2], c. IV, s. 375
يتحدث "كتاب مصالح المسلمين ومنافع المؤمنين" عن أمور القضاة تلك، أنظر: Yaşar Yücel, *Osmanlı Devlet Teşkilatına Dair Kaynaklar*, Ankara 1988, Türkçe metin s. 91-92, orijinal metin s. 1-3.

وجمعوا مثلاً بين القضاء والادارة (٦٨)، إلاّ أن هذه الامثلة القليلة كانت في العهود الأولى، وإذا نحيناها جانباً، فالصحيح بوجه عام أن القضاء في تاريخ الحقوق الاسلامية قد تشكل مستقلاً وبعيداً عن الإدارة. وهذا التطور قد استمر في نفس الاتجاه خلال العصور التالية أيضا، وأصبحت النظم العدلية التي تتشكل من القضاة المعينين من قبل الخليفة مباشرة، أو من قبل رئيس القضاة والذين يقومون بمهمة القضاء مستقلين عن الحكام في مناطقهم ومسئولين مباشرة أمام مركز الدولة ومرتبطين به – واقعة حقوقية تصادفنا دائما في الدول الاسلامية. وهذا النهج نفسه هو الذي جرى تطبيقه في الدولة العثمانية؛ فقد كان القضاة المعينون من قبل قاضي العسكر أو شيخ الاسلام يتولون مهام القضاء مستقلين عن سلطة الحكام في مناطقهم، ولم يحدث أن تدخل الاداريون في أعمال القضاة، أو قاموا هم بمهام تلك الوظيفة. وكان من أعمال الديوان الذي يترأسه الصدر الأعظم أن يقوم في اجتماعات يومي الجمعة والأربعاء بالنظر في الخلافات الحقوقية، وهذا الأمر وإن بدا مغايراً للقاعدة السابقة فالشئ المحتمل في هذه الاجتماعات التي تختلف عن المحاكم العادية وتضم عدداً كبيراً من الموظفين أن الدعاوى المعروضة عليه لم تكن تُنْظَر من قِبَل الصدر الاعظم نفسه، ولكن يتولاها أحد القضاة في الديوان. ولعل التأكيد المطلق على وجود قاضٍ مسئول في اجتماعات الديوان الثلاثة هو الأمر الذي يفسر لنا ذلك، إذ كان قاضيا العسكر يشاركان في الاجتماعين الأولين دائما، بينما يشارك قضاة استانبول في اجتماع يوم الأربعاء.

ونتيجة لاستقلال القضاء عن الادارة لم تكن العلاقة بين القضاة وبين أهل العرف من أمثال البكلربكيين وأمراء السناجق علاقة تدرج وظيفي، أو بتعبير آخر، فان القاضي لم يكن مرتبطاً – وهو يقوم بمهام وظيفته– بهؤلاء الاداريين، وكلا الطرفان موظفون رسميون يعملون متعاونين، ولكن مع استقلال أحدهما عن الآخر. وكانت وظيفة أهل العُرف إحضار المتهمين إلى المحكمة لمحاكمتهم، وتنفيذ الحكم الصادر فيهم. ونتيجة لهذه الاستقلالية كان القاضي إذا شاء التخاطب مع مركز الدولة كاتَبَه مباشرةً، وليس بواسطة الحاكم رئيس أهل العُرف في المنطقة. ويمكننا القول إن نظاماً مثل هذا هو الأكثر انسجاماً مع مبدأ استقلالية القضاء (استقلالِ محاكم)(٦٩). ولا شك أن

---

(٦٨) – أنظر: Tyan, *Organisation*, s. 127.

(٦٩) – أنظر: Mustafa Akdağ, *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celali İsyanları* (kıs: *Celali İsyanlari*), Ankara 1975, s. 88-90; İlber Ortaylı, "Osmanlı kadısı", *SBFD,* c. XXX/1-4, s. 124

حضور البكلربكيين وأمراء السناجق في بعض القضايا المتعلقة بموظفي الدولة العسكريين، ثم عدم تدخلهم في عملية المحاكمة(٧٠) إنما يثبت مدى استقلالية القضاة.

٢- وظائف المحاكم الشرعية

تنقسم مهام القضاة إلى قسمين؛ فهم إلى جانب مهام القضاء المعتادة يتولون أيضا العديد من المهام الادارية، فالأمور التي تتولاها المؤسسات التي تشبه كتابة العدل في بعض الدول الاسلامية كان يقوم بها القضاة في الدولة العثمانية. وهذا الأمر هو الذي ضاعف من مهام القضاة وزاد من فعالياتهم.

أ- الوظائف القضائية

مما لا شك فيه أن أهم وظيفة يضطلع بها القضاة هي وظيفة القضاء التي يقومون بها حكاماً بين الناس. وهذه المهمة تنص عليها براءة تعيين القاضي بعبارات مثل: "وفي أمر الاستماع إلى الدعاوى والفصل فيها لا ينحرف عن جادة الشرع القويم"(٧١) أو "أن يتمسك باجراء أحكام الشرائع النبوية وتنفيذ الأوامر والنواهي الإلهية، ولا يحيد عن الشرع القويم"(٧٢)، فهو مكلف للقيام بهذه الوظيفة داخل حدود المنطقة التي عُيّن عليها، وخلال المدة المحددة لتلك الوظيفة، فلا تنفذ الأحكام التي أصدرها القاضي خارج نطاق منطقته، أو خارج المدة المحددة لوظيفته.

وكان القضاة مكلفين بالنظر أيضا في القضايا العرفية، وليس في القضايا الشرعية وحدها. فلم نجد في الدولة العثمانية على امتداد تاريخها محكمة خاصة تنظر في القضايا العرفية. والواقع أن هذا النهج يتفق والتقاليد القضائية التي سادت في الدول الاسلامية السابقة. وتدلنا العبارة الواردة في النقش الموجود على المدرسة المرجانية (مرجانيه مدرسه سى) ببغداد التي مر ذكرها آنفاً وتقول: "ديوان لفصل القضايا الشرعية واليرغوجية" على أن القاضي عند الايلخانيين أيضا كان يتولى النظر في كلا النوعين من القضاء. فمن غير المعروف في دولة السلاجقة العظام ودولة سلاجقة الأناضول أنه كان يوجد إلى جانب القضاة حكام آخرون للشرع. وهناك دواوين المظالم التي كانت قائمة في بعض الدول الاسلامية، فهي رغم أنها لم تكن محاكم لتطبيق القوانين

---

(٧٠) - أنظر: Ronald C. Jennings, "Kadı Court and Legal Procedure in 17th C. Ottoman Kayseri", *SI*, XLVIII, s. 162-164.

(٧١) - أنظر: "Osmanlı Kanunnâmeleri", s. 326; Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 86.

(٧٢) - أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 113.

العرفية، وكانت مؤسسات مختلفة ذات صلاحيات ومهام خاصة فانها محاكم تقوم بتطبيق الشريعة الاسلامية(٧٣).

وتدلنا الوثائق الحقوقية العثمانية المختلفة وإشاراتها إلى ضرورة التزام القضاة في أحكامهم بما يناسب الشرع والقانون، على أن القضاة كانوا مخولين -كما ذكرنا سابقا- بصلاحية إصدار الأحكام الشرعية والعُرفية على السواء. وفي هذا الإطار فان الأحكام والفرمانات المتعلقة بالحقوق العرفية وكذلك القانوننامات التي هي مجاميع لهذه الأمور كانت ترسل بانتظام إلى القضاة أيضا ويطلب إليهم تطبيقها.

وكانت صلاحيات القضاة ومسئولياتهم في الدولة العثمانية تُخَوّل لهم النظر في القضايا الحقوقية والجزائية، ويمكننا من الاطلاع على دفاتر المحاكم الشرعية أن نرى العديد من النماذج على كلا النوعين من القضاء. أما بعض القضايا الخاصة بموظفي الدولة من فئة العسكريين فكان ينظر فيها قضاة العسكر. وكان بعض القضاة مخصصين للنظر في قضايا من نوع معين، مما يشبه المحاكم المتخصصة؛ فقد كانت محكمة أيوب [في استانبول] من المحاكم التي تخصصت للنظر في موضوع حقوق المياه(٧٤). كما كان يحدث أيضا أن يحظر على المحاكم النظر في بعض الأنواع من القضايا الجزائية والحقوقية. وفي بعض القضايا المتعلقة بالميراث كان الديوان الهمايوني هو المخول بالنظر فيها دون المحاكم المحلية(٧٥). أما في قضايا المستأمنين فكانت محاكم القنصليات التابعين لها هي المخولة بالنظر فيها، وليس المحاكم العثمانية، تطبيقا لمقتضيات الأمتيازات الممنوحة للأجانب(٧٦). كما كان الديوان الهمايوني أيضا وليس المحاكم المحلية هو المخول بالنظر في القضايا الجزائية المتعلقة برجال الدين غير المسلمين. أما في القضايا الجزائية لغير المسلمين ممن هم دون الرؤساء الروحانيين فكانت تنظر فيها المحاكم الشرعية. وعن القضايا الحقوقية الخاصة بغير المسلمين فقد كانت صلاحية الفصل فيها متروكة -كما سنرى فيما بعد- لمحاكم الطوائف الدينية. وكل هذه النظم المتعلقة بوظائف القضاة إنما نشأت من إمكانية أن

---

(٧٣) – لمزيد من المعلومات أنظر للماوردي الأحكام السلطانية، بيروت ١٤٠٥/ ١٩٨٥، ص ٩٧ – ١٢٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفرا، بيروت ١٤٠٣/ ١٩٨٣، ص ٧٤ –

(٧٤) – أنظر: İnalcık, "Mahkama", *EI* ^{2}, VI, s. 3.

(٧٥) – القانون القائل بانه "في حالة ظهور مدعي بحق دَيْن يزيد على ٣٠٠٠ اقجة من شخص آلت تركاته إلى بيت المال فان دعواه لا تنظر حيث كان بل تنظر في استانبول" هو واحد من الأمثلة على الغاء صلاحيات المحاكم المحلية في قضايا معينة، أنظر: "Osmanlı Kanunnameleri", s. 322; "Kanunname-i Âl-i Osman", s. 70-72.

(٧٦) – أنظر: İnalcık, "İmtiyazat", *EI* ^{2},III, s. 1180.

تتحدد وظيفة القضاء بعوامل الزمان والمكان وغيرهما(٧٧). وهذه الامكانية في التحديد هي التي أتاحت -كما سنرى فيما بعد- نوعاً من التنظيم، مثل تطبيق القاضي لمذهب معين، في منطقة معينة أو منعه من الفصل في قضايا معينة.

وكان الجاري في القضايا الجزائية أن يكون هناك تعاون وثيق بين القضاة وبين أهل العرف، كالبكلربكي والسباهي والصوباشي. وقد لوحظ أن جرائم الإخلال بحقوق الأشخاص كالقصاص والديات كانت تأتي في المقام الأول، ونرى في الجرائم التي يرتبط تعقبها بتقديم شكوى أن المتضرر نفسه أو أحد اقربائه هو الذي يتقدم بالشكوى، وأن الإخلال بحقوق العامة كان هو الأمر الخطير، أما في الجرائم التي لا يرتبط تعقبها بالشكوى كالزنا وغيره فالى جانب المتضررين منه كان أهل العرف المكلفون بحماية النظام العام يتدخلون مباشرة في الأمر، ويقومون بالقبض على المتهم وتقديمه للمحاكمة. ورأينا أيضا بين حين وآخر أن المذنبين من السباهية كانوا يعاقبون دون حكم من القاضي، أو يُخْلَى سبيلهم لقاء قدر معين من المال. ولهذا السبب كانت تصدر كتب القوانين (قانوننامه) وكتب العدالة (عدالت نامه) لتؤكد باستمرار -كما مر سابقاً- على عدم معاقبة أحد أو اطلاق سراحه دون صدور حكم من القاضي. ومن هذه الناحية فان ما ذهب إليه الكاتب (اميل تيان) في أن القضاة كانوا ذوي أدوار محدودة في القضايا الجزائية بوجه عام، أو أن المحاكمات الجزائية كانت خارجة عن نطاق مهامهم، إنما هو رأي لا يعكس الحقيقة، أو على الأقل لا ينطبق على العثمانيين(٧٨). أضف إلى ذلك أن القضاة كانوا على مدى التاريخ العثماني في صراع لا ينقطع مع نزوات أهل العُرف في معاقبة الناس عشوائياً، وأن ذلك الصراع كان ينتهي بغلبة القضاة أحيانا، وغلبة الآخرين أحيانا أخرى. ويدرك المرء من إصرار كتب العدالة (عدالت نامه) على ذلك الموضوع أن أهل العرف كانوا يتحينون الفرص للاخلال بهذا المبدأ. كما قد نجد أحياناً أن القاضي كان يتخلى عن الفصل في قضايا جزائية معينة على الرغم من صلاحيته لذلك، فيحيل أمرها إلى الديوان الهمايوني ليضمن سلامة النظر فيها، ويلجأ إلى ذلك بوجه خاص عندما يكون المدعى عليه واحداً من الموظفين العموميين الأقوياء في المنطقة، ويرى في ذلك التصرف آمن السبل لإحلال العدالة.

---

(٧٧) - أنظر: Emile Tyan, "Judicial organization", *Law in the Middle East*, (yay. Majid Khadduri - Herbert J. Liesebny), Washington, D.C. 1955, c. I, s. 273؛ وأنظر أيضاً مجلة الأحكام العدلية (مادة ١٨٠١).

(٧٨) - أنظر: Tyan, *Organisation*, s. 13, 600-603.

وكان من الميسور على كل طرف في شتى المنازعات أن يتوجه إلى المحكمة بنفسه للمطالبة بحقه، أو أن يُوكِّل عنه من يقوم بذلك. وعلى الرغم من أن الفقه العثماني لم يكن يضم وظيفة المحاماة التي تتكفل بمهام مشابهة في الفقه الغربي وذات صفة احترافية تامة إلاّ أن الوكلاء في الفقه العثماني كانوا يتمتعون بمساحة تطبيق واسعة. فقد كان من الجاري ولا سيما في القضايا التي تكون المرأة طرفاً فيها أن توكل أحداً من ذويها ليتابع القضية في المحكمة. وسواء تابع كل طرف دعواه بنفسه في المحكمة أو وكّل عنه وكيلاً للرجوع إلى القاضي فقد كان الأطراف مجبرين على مراجعة القاضي (قاضي الأرض) في مناطقهم(٧٩).

وعلى الرغم من أن هناك نماذج تصادفنا على أن القرارات التي تصدرها المحاكم كانت موضعاً للرقابة، مثل التمييز أو الاستئناف من قِبَل الخلفاء أنفسهم، أو من قِبَل بعض الدواوين التي هي محاكم عليا، إلاّ أن القضاء في النظم العدلية الاسلامية قد جرى تنظيمه ليكون من حيث الأساس ذا درجة واحدة.

ب- الوظائف الأخرى

كان للقضاة -إلى جانب وظائف القضاء- وظائف إدارية عديدة، أو بتعبير آخر كان القاضي داخل الوحدة الإدارية التي يوجد فيها ولا سيما الوحدات الصغيرة إدارياً يقوم بتنفيذ العديد من الأعمال الادارية، والموظف المحلي الذي تخاطبه الدولة بطريق مباشر. ويقوم القاضي -في الوقت نفسه - بمراقبة الأسواق والبضائع التي تبيعها، والأوصاف اللازمة في تلك البضائع، والأسعار التي يضعها لها، ويباشر العديد من الأعمال التي تقوم بها البلديات في الوقت الحاضر. وأكبر من يساعده على تلك الأمور هو الموظف المعروف باسم أغا الاحتساب (احتساب اغاسى) أو المحتسب. ويقوم القضاة أيضا في مناطقهم بالرقابة على إدارة الأوقاف بما يتفق وشروط الواقف، وجمع الضرائب بما يتفق وأحكام القوانين، ويتولون تعيين الأئمة والخطباء والوعاظ وغيرهم، ويتخذون التدابير اللازمة للحيلولة دون التلاعب من المُزَوِّرين بعيارات العملة، ويقومون بالتفتيش على الاقطاعات التي يتصرف عليها السباهية وغيرهم (تيمار - زعامت - خاص). كما كان من بين مهام القاضي عندما تخرج الجيوش العثمانية للحرب أن يقوم بالأعمال اللوجستية، مثل تأمين المواد التي تحتاجها في منطقته. وأذا أضفنا إلى تلك الوظائف مهام القضاة

---

(٧٩) - ولكن إذا كان متشكياً من القاضي نفسه فان عليه أن يتوجه إلى قاض يحدده له الديوان أو يقوم الديوان بتكليف قاض آخر لاجراء التحقيق. أنظر: Akdağ, *Celali İsyanları*, s. 91.

في إقامة الأوقاف، وتنظيم السندات، ووثائق تحرير الرق، والوصايا، وتقسيم التركات، وعقود البيع والايجار، والتوكيلات، والرهون، وعقود النكاح والطلاق، وغير ذلك من سائر الاجراءات الحقوقية والخدمات التي يقوم اليوم بقسم منها كتّابُ العدل وموظفو دوائر الزواج والسجلات الاجتماعية لأمكننا أن ندرك مدى تعدد الوظائف التي كان يتولاها القضاة في الدولة العثمانية، ومدى تشعبها بين أمور قضائية وادارية ومدنية وعسكرية وغير ذلك(٨٠). وهم بهذه المهام يجمعون بين شئون القضاء والشئون التنفيذية. غير أن هذا الجمع الذي رأينا نماذجه قبل ذلك في تاريخ القانون، لم يكن في الأشخاص الذين تولوا الوظائف التنفيذية، بل في الاشخاص الذين تولوا القضاء. وهو أمر على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق دولة القانون. واستمر ذلك الوضع حتى عهد التنظيمات الخيرية، وبعد ذلك أحيلت وظائف القضاة الادارية إلى موظفين إداريين، كالولاة والقائم مقامين وغيرهم، ولم يبق للقضاة إلاّ الوظائف القضائية(٨١).

وقد خصص بالقضاة لقاء الأعمال القضائية التي يقومون بها، وكافة الاجراءات الحقوقية التي تجريها المحكمة، رسوم تقررها كتب القوانين (قانوننامه) يدفعها أصحاب القضايا والطلبات، فيواجهون بهذه الرسوم نفقات معيشتهم(٨٢).

٣- معاونو القضاة

كان للقضاة عدد كبير من الموظفين المساعدين، يعاونونهم في القيام بكل هذه الأعمال، قضائية كانت أم إدارية. وسوف نتحدث هنا عن الموظفين المعاونين للقضاة في الأعمال القضائية وحدها، ونذكر وظائفهم بايجاز، تاركين الجانب الآخر من الموظفين الذين يعاونون القضاة في القبض على المتهمين، أو في تنفيذ أحكام القضاة الصادرة ضدهم، مثل البكلربكي والصوباشي والمُحْضِرْ باشي. كما أننا لن نتحدث عن المفتين الذين يلجأ إليهم القضاة كثيراً وهم يمارسون القضاء للاستفادة من آرائهم وتوجيهاتهم، فقد جعلنا للمفتين قسماً مستقلاً سوف يأتي فيما بعد.

---

(٨٠) – أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 109, 138-142; Halit Ongan, *Ankara'nın 1 Numaralı Şer'iye Sicili*, Ankara 1958, s. XXXIV-XXXVIII; Mustafa Akdağ, "Osmanlı müesseseleri hakkında notlar", *AÜDTCFD* c. XIII/1-2, s. 48 vd.

وقد جاء في براءة [أي مرسوم تعيين] لأحد القضاة مؤرخة في ٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م أن مهمة القاضي هي حل الخلافات الحقوقية وتزويج الصغار وعقد النكاح وتنفيذ الوصايا وتقسيم المواريث وضمان ادارة أموال اليتامى وتعيين الوصي أو عزله عند الضرورة. أنظر: (Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 113).

(٨١) – أنظر: Osman Nuri, *Mecelle-i Umur-ı Belediyye*, İstanbul 1919, c. I, s. 273.

(٨٢) – للاطلاع على قائمة مقارنة للرسوم التي كانت تجبى في المحاكم في عهود مختلفة أنظر: İnalcık, "Mahkama", s. 4.

أ- **النواب:** وهم يأتون في مقدمة الموظفين الذين يستعين بهم القضاة عند ممارسة القضاء، ويكون تعيينهم من جانب القضاة أنفسهم، لمدة معينة أو لانجاز عمل معين، ويقومون بوظائفهم في إطار الصلاحيات التي يحددها لهم القضاة. والذين يتولون منهم هذه الوظيفة لايفاء عمل بعينه كانوا يقومون بوجه عام بوظيفة الكشف أو بوظيفة أخرى في المنطقة داخل نطاق صلاحيات المحكمة العاملين فيها. أما الذين يجري تعيينهم نواباً لمدة معينة فكانوا يتولون مهام القضاء وكالة عن القاضي في غيابه، وقد تقصر مدة هذه الوكالة أو تزيد، وكان الغالب عند العثمانيين هو زيادة مدة الوكالة، فكثيراً ما يمتنع القاضي المعين في منطقة بعيدة عن الذهاب إليها، فيظل في استانبول، ويقوم بتعيين نائب عنه للذهاب إليها. كذلك يحدث عندما يحال القاضي إلى التقاعد أن تمنحه الدولة حق الحصول على ريع منطقة تحت اسم (آرپه لق) مع القيام بمهمة القضاء فيها، فلا يذهب القاضي، ويرسل إليها من ينوب عنه مع التفاهم بينهما في اقتسام ريع المنطقة المشار إليها. ولعل هذا المسلك هو الذي أدى إلى إضعاف المؤسسة القضائية، وجعل كثيراً من غير الأكفاء يتولون القضاء بين الحين والآخر، وأصبح سبباً في لجوء النواب إلى شتى المخالفات بسبب الأموال التي كانوا يقدمونها للقاضي.

ب- **شهود الحال:** وهم نوع آخر من المساعدين للقاضي، كانوا يشاركون في المحاكمة داخل المحكمة بصفة مشاهدين. وهذا النوع من الشهود الذي كان له نظير في الدول الاسلامية الآخرى، ويضم بين الحين والآخر كبار الفقهاء إنما هم مشاهدون للعملية القضائية، وليسوا شهوداً على الخلافات الحقوقية التي تنتقل إلى المحكمة(٨٣). وهؤلاء الشهود الذين يُعرفون أيضا باسم شهود العُدُول أو عُدُول المسلمين كان يجري اختيارهم من كبار أهالي المنطقة، وعددهم خمسة أو ستة أشخاص أو يزيد، ولم يكن من حقهم التدخل في عمل المحكمة، أو في القرار الذي يصدره القاضي بأي شكل، بل كان تأثيرهم على اتخاذ القرار العادل يحدث بشكل غير مباشر، من خلال حضورهم في المحاكمة. وهذا التأثير غير المباشر من شهود الحال وصدور قرار المحكمة من طرف شخص واحد هو القاضي إنما هو أمر وثيق الصلة بالنظرة إلى الاجتهاد في الشريعة الاسلامية من حيث صفته الفردية وأسلوب تطبيقه. ومن هنا فان شهود الحال يختلفون عن هيئة المُحَلِّفين التي توجد في بعض النظم الغربية، وتؤثر بشكل مباشر في قرار القاضي.

---

(٨٣) - ظهر هذا النوع من الشهادة في القضاء الاسلامي في صدر الاسلام ثم استكمل عملية تحوله الى مؤسسات في القرن الرابع الهجري. وكان هذا النوع من الشهادة آنذاك بمثابة تمرين عملي للقضاة الجدد، كما تطلب الأمر وجود الشروط اللازم توافرها في القاضي لكي يكون شاهداً، أنظر: (Tyan, *l'Organisation*, s. 248-252).

وقد يحدث من ناحية أخرى مع شهود الحال هؤلاء الذين يجري انتخابهم من كبار القوم في المنطقة أن يستعين بهم القاضي للتشاور معهم في شئون مختلفة.

ونرى أسماء هؤلاء الشهود أسفل قرارات المحكمة في دفاتر السجلات الشرعية. ولاشك أن قيام بعض القضاة القدامى بل وبعض قضاة العسكر بهذه الوظيفة بين الحين والآخر إنما يدلنا على مدى الأهمية التي كانت تحظى بها تلك الوظيفة(٨٤). وكان يجري تغيير شهود الحال تبعاً لطبيعة أطراف القضية؛ ففي القضايا التي يكون الانكشارية طرفاً فيها كان يحضر بين شهود الحال واحد أو اثنان من جنود الانكشارية، وفي القضايا التي يكون أحد العلماء طرفاً فيها يحضر شخص أو شخصان من العلماء بين شهود الحال(٨٥). ويتضح من ذلك أنه لم يكن هناك منهج موضوع للنقض، وأن الديوان الهمايوني كان يتولى هذه المهمة في الحالات الاستثنائية فقط، ومن ثم فان شهود الحال الذين كان لهم حضور دائم في المحكمة في الدولة العثمانية وفي الدول الاسلامية بوجه عام كانوا يقومون بمهمة رقابية على درجة كبيرة من الأهمية(٨٦).

ج- **القَسَّام:** وهي وظيفة أخرى من الوظائف الهامة التي كان يقوم بها القضاة، إذ كان يتولى القاضي تقسيم تركات المتوفين على ورثتهم في إطار أحكام الشريعة الاسلامية [الفرائض]. ويقوم بتنفيذ هذه المهمة باسم القاضي الموظف القسّام أحد مساعديه. أما مسألة تقسيم تركات الموظفين العموميين فكان يتولاها قسّامون من جانب قاضي العسكر، ويتولون هم باسمه تحصيل الرسوم المخصصة له (رَسْمِ قِسْمَتْ).

والنصيب الذي يحصل عليه القضاة وقضاة العسكر ويمثل نسبة معينة في الألف من مجموع هذه المواريث كان يمثل قدراً مهماً من الدخل الذي يحصلون عليه بوجه عام. ولهذا السبب كان يحدث من حين لآخر أن يقع الخلاف بين القاضي وقاضي العسكر حول صلاحية أيهما في تقسيم تركة أحد المتوفين(٨٧). كما كان يقوم بعض القضاة على فترات معينة بالطواف على الوحدات السكنية في مناطق قضائهم، ويطلبون من ورثة الميت حديثاً تقسيم تركته في حالة عدم مجيء

---

(٨٤) – مثالاً على ذلك أنظر: Uluçay, s. 184, 208, 251, 263, 276.

(٨٥) – أنظر: Jennings, s. 144.

(٨٦) – أنظر: Akdağ, *İçtimai Tarih*, c. I, s. 404-405; İnalcık, "Mahkama", *EI*², c. VI, s. 4; İlber Ortaylı "Osmanlı şehirlerinde mahkeme", *Bülent Nuri Esen Armağanı*, Ankara 1977, s. 250-251, 256.

(٨٧) – أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 121-125; a. mlf. *Osmanlı Devletinde Merkez ve Bahriye Teşkilatı*, Ankara 1984, s. 230.

طلب منهم، ويحصلون بذلك على الرسوم المقررة. ولعل هذا الأسلوب من التعسف كان نتيجة لقصر المدة التي يقضيها القاضي في مكان معين.

د- **الكتبة:** ويمثلون جانباً مهماً من مساعدي القاضي أثناء توليه القضاء؛ فهم يقومون بتسجيل القرارات التي يصدرها في الدفاتر، طبقاً للطريقة المقررة [طريقة الصك]، فهؤلاء المساعدون الذين تمرسوا على كتابة النصوص القانونية مكلفون للقيام بدور هام في كتابة نوع معين من القضايا، وبنفس الطريقة دائماً، حتى يحولوا دون حدوث خلل أو نقص أثناء المحاكمات.

ثانياً- الديوان الهمايوني

على الرغم من عدم وجود طريقة منظمة للنقض في القضاء عند العثمانيين إلاّ أن ديوان السلطان [أي الديوان الهمايوني] كان يقوم بمهمة الرقابة على قرارات القضاة بين الحين والآخر، كما لو كان محكمة عليا للنقض. كذلك كانت هناك بعض القضايا والخلافات التي تتجنبها المحاكم العادية؛ فتحيلها إلى الديوان، ويجري النظر فيها داخله باعتباره محكمة من الدرجتين الأولى والأخيرة(٨٨). والواقع أن الديوان الهمايوني أقيم بحيث يسمح تشكيله للقيام بمثل هذه المحاكمات، إذ كان من بين أعضائه قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، وهما من اكثر القضاة صلاحية لذلك. وكانت القاعدة أن يتولى قاضي عسكر الروملي النظر في القضايا، بينما يقوم قاضي عسكر الأناضول في الايام التي تتزاحم فيها الأعمال بالنظر هو الآخر في القضايا بطلب من الوزير الأعظم(٨٩).

والملاحظ أن الديوان كان يقوم بوظيفة مهمة في محاكماته العادلة، ولا سيما في القضايا الجنائية العرفية، والقضايا التي يكون موظفو الدولة طرفاً فيها. ومن هنا فان الديوان الهمايوني يشبه دواوين المظالم التي رأيناها في الدول الاسلامية الأخرى. وكان محلاً للمراقبة في كل وقت من جانب السلطان، وقام بدور هام لا يمكن إنكاره في تحقيق سيادة القانون في الدولة العثمانية.

وكان من حق كل شخص أن يرجع إلى الديوان الهمايوني، إما بطلب مكتوب وإما بشخصه وإما بتعيين وكيل عنه. كما كان من الممكن إلى جانب ذلك أن يرجع الشخص إلى السلطان نفسه.

---

(٨٨) - أنظر:.... Halil İnalcık, "Mahkeme", *İA*, c.VII, 149; Mumcu, *Divanı Hümayun*, s. 86
أن إعادة المحاكمة في قضية سبق صدور حكم بشأنها لا تجري إلا باذن صريح من السلطان. أنظر الفتوى بذلك في (Selle, s. 61-62).
وكان الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية هو المخول بذلك. أنظر: Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s. 92

(٨٩) - أنظر: Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.100.

ففي أثناء "تشريفة يوم الجمعة" بوجه خاص كان موظفو السراي يقومون بجمع الطلبات والشكاوى من الأهالي المحتشدين على جانبي الطريق الذي يمر السلطان منه، ثم يجري تحويلها من جانبه إلى الديوان لاتخاذ اللازم(٩٠).

وفي المحاكمات التي تجري فيه مع إجراء التحقيق أو بدونه، كان كثيراً ما يقوم الديوان عندما يجد في قرارات القاضي ما يخالف القانون -باعادة الحكم إلى نفس المحكمة، أو إلى محكمة أخرى أحياناً، حتى تجري إعادة المحاكمة مرة ثانية. وكان الديوان أثناء ذلك يُشْعِرُ القضاة برأيه في القضية بين الحين والآخر. أما في الأحوال التي يُصْدِرُ فيها الديوان حكمه القاطع فكان يجري تنفيذ الحكم في الحال(٩١). وكان الديوان الهمايوني إلى جانب كل ذلك يبعث بنوع خاص من القضاة (مفتشي المخايف؟) إلى المناطق التي تكثر فيها الشكاوى العدلية حتى يقوموا باجراء التحقيقات اللازمة(٩٢).

ثالثاً- دواوين الوزير الأعظم

وقد وُجدت إلى جانب الديوان الهمايوني مجموعة أخرى من الدواوين، يترأس الوزير الأعظم اجتماعاتها، وهذه الدواوين كانت تقوم هي الأخرى بمهامها كمحكمة عدلية أو إدارية من حين لآخر. ويأتي في مقدمة تلك الدواوين ديوان الجمعة (جمعه ديوانى) الذي كان يشارك فيه عدا الوزير الأعظم قاضيا العسكر، ويعرف أيضا باسم (حضور مرافعه سى)، مما يدلنا على أنه يقوم بوظيفة قضائية هامة في مجالات الحقوق الشرعية والعرفية(٩٣). فكان الوزير الاعظم يستمع للشكاوى في هذا الديوان، أو يدع قاضي عسكر الروملي يستمع إليها إذا رأى ذلك لازماً. وهناك ديوان آخر هام هو "ديوان الاربعاء"، الذي كان يترأسه الوزير الأعظم، ويضم قضاة استانبول وغلطة وأيوب واوسكودار. وهو يشبه ديوان الجمعة، إذ يستمع فيه الوزير الأعظم لشكاوى الأهالي، ويجعل القضاة يستمعون إلى الدعاوى إذا اقتضى الأمر ذلك(٩٤). وفي ديوان الجمعة أحد هذه الدواوين التي لا نعرف الشيء الكثير عن أسلوب عملها كان يجري حل بعض الخلافات

---

(٩٠) - أنظر: Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s. 96-97.

(٩١) - أنظر: Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.105-107.

(٩٢) - أنظر: Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.86.

(٩٣) - أنظر: "Osmanlı Kanunnameleri" (Tevkii Abdurrahman Paşa Kanunnamesi), s. 502; Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 138-140; Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.147-148.

(٩٤) - أنظر: "Osmanlı Kanunnameleri" (Tevkii Abdurrahman Paşa Kanunnamesi), s. 503; Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 140; Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.148-149.

الحقوقية التي لا تُنْظر في الديوان الهمايوني، أما في ديوان الأربعاء فكان يجري الاستماع للشكاوى والخلافات الحقوقية الخاصة بالأشخاص المقيمين في استانبول.

رابعاً- دواوين قاضي العسكر

ظهر منصب قاضي القضاة لأول مرة عند العباسيين، فلما جاء العثمانيون بَدّلوه بمنصب قاضي العسكر (قاضى عسكر) الذي كان موجوداً في أوائل عصر الدولة الاسلامية لتولي مهمة القضاء في الجيش. ويُعْنَى قضاء العسكر كجهاز إداري بتعيين القضاة، فكان قاضي عسكر الروملي يتولى تعيين القضاة على الروملي وشمال افريقيا والقرم، بينما يقوم قاضي عسكر الأناضول بتعيين القضاة في ولايات الأناضول. غير أن صلاحية قضاة العسكر في تعيين القضاة على مناصب القضاء الكبرى المعروفة باسم (مَوْلويت) قد تحولت مع مرور الزمن إلى شيخ الاسلام. وكان لقضاة العسكر إلى جانب هذه الوظائف الادارية وظائف أخرى قضائية يقومون بها، فقد تحدثنا قبل ذلك عن الوظائف القضائية التي يقومون بها داخل الديوان الهمايوني، باعتبارهم أعضاء أساسيين فيه، وكانوا عدا ذلك يعقدون الدواوين الخاصة بهم في أماكن اقامتهم أسبوعياً ما عدا الثلاثاء والأربعاء، فينظرون خلال تلك الدواوين في قضايا الموظفين العموميين من الصف العسكري بوجه عام. وتجدر الاشارة إلى أن كلمة "عسكر" في اصطلاح "قاضي العسكر" العثماني لا تعني -كما يتبادر الى الذهن- أنه "قاضي العساكر" أو "قاضي الجند" الذي كان موجوداً في الدول الاسلامية الأخرى، وعلماً على قاضي الجيش فيها(٩٥). لأن اصطلاح "العسكر" عند العثمانيين لا يعني المنسوبين إلى الجيش وحدهم، بل يعني كافة الموظفين العموميين الذين يتقاضون رواتبهم من خزانة الدولة(٩٦). فكان قضاة العسكر ينظرون في دعاوى من نوع معين لهؤلاء الموظفين من تلك الفئة، كما كانوا يتولون تقسيم تركات الأشخاص الداخلين فيها بواسطة القسّامين. ونصت القوانين على مقدار الرسوم التي يحصل عليها قضاة العسكر، سواء من عملية تقسيم التركات، أو من القضايا الأخرى(٩٧). ولو أن قضاة العسكر كانوا يخرجون إلى الحرب في العصور الأولى من عهد الدولة العثمانية عندما كان السلاطين يقودون الجيوش، فكانوا يتولون مهمة القضاء في الجيش. فلما تخلت الدولة عن مشاركة السلطان بنفسه في الحرب

---

(٩٥) – قارن: Cl. Huart, "Kazasker", *İA*, c.VI, s. 522.

(٩٦)-أنظر: Akdağ, *İçtimai Tarih*, c. II, s. 79; Halil Sahillioğlu, "Askeri", *DİA*, İstanbul 1991, c. III, s. 488-489 ولفرمان يعدد من هو الجندي، أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 125; a. mlf. *Merkez-Bahriye*, s. 240-241.

(٩٧) – أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 123.

توقف ايضا خروج قضاة العسكر مع الجيوش، وأصبح يخرج بدلاً منه قاضٍ يعين بشكل خاص، لكل حرب ويُعرف باسم قاضي الجيش (اوردو قاضيسى).

خامساً- المحاكم الأخرى

كان يوجد في الدولة العثمانية إلى جانب المحاكم الشرعية، والدواوين التي أشرنا إليها فيما سلف دواوين أخرى، يعقدها الوزير الأعظم والوزراء الآخرون، أثناء خروجهم إلى الحرب، في الأماكن التي يمرون بها داخل البلاد؛ فيستمعون فيها إلى قضايا الناس. ومن المحتمل أن الشكاوى الادارية كانت تعرض في تلك الدواوين على الوزير الأعظم أو الوزراء الآخرين، أما المنازعات الحقوقية فكانت تستلزم حضور قاضي تلك المنطقة للاستفادة من آرائه. كما تجدر الاشارة إلى دواوين الباشا (باشا ديوانلرى) التي كانت تعقد في الايالات تحت رئاسة البكلربكي، وتقوم ببعض المهام القضائية المحددة. كما كان يقوم الاداريون من أمثال الكتخدا ويكيت باشي والكخيا وغيرهم من رؤساء النقابات الحرفية والمهنية بحل الخلافات الصغيرة التي تنشب بين المنسوبين لتلك الحرف(٩٨). ويمكننا القول إن مشايخ الطرق الصوفية كانوا يضطلعون بنفس الدور. كما نعرف أيضا أن نقيب الأشراف المعين على رأس نقابة الأشراف التي تنظر في شئون السادات والأشراف من آل بيت النبي (ﷺ) كان يتمتع ببعض الصلاحيات القضائية عليهم(٩٩). ومن ناحية أخرى كان للدفتردار(١٠٠) والمحتسب(١٠١) في الأمور المتعلقة بالضبط والربط في الأسواق، ومراقبة الأسعار فيها صلاحيات قضائية معينة في القضايا الادارية والمالية. ولكن الواقع مع كل هذه الدواوين والمحاكم أنها كانت ذات صلاحيات قضائية محددة، أو أنها كانت بصفة حَكَمٍ في الأغلب، لأن المرجع الأساسي في القضاء عند العثمانيين هو المحاكم الشرعية التي يعمل فيها القضاة. فالواقع أن التغيير الأكبر الذي أجراه العثمانيون على النظام القضائي هو التقليل من عدد المراجع القضائية التي وجدت تحت أسماء مختلفة، والحد من صلاحياتها، وجعل القاضي هو المرجع القضائي الاكثر فعالية.

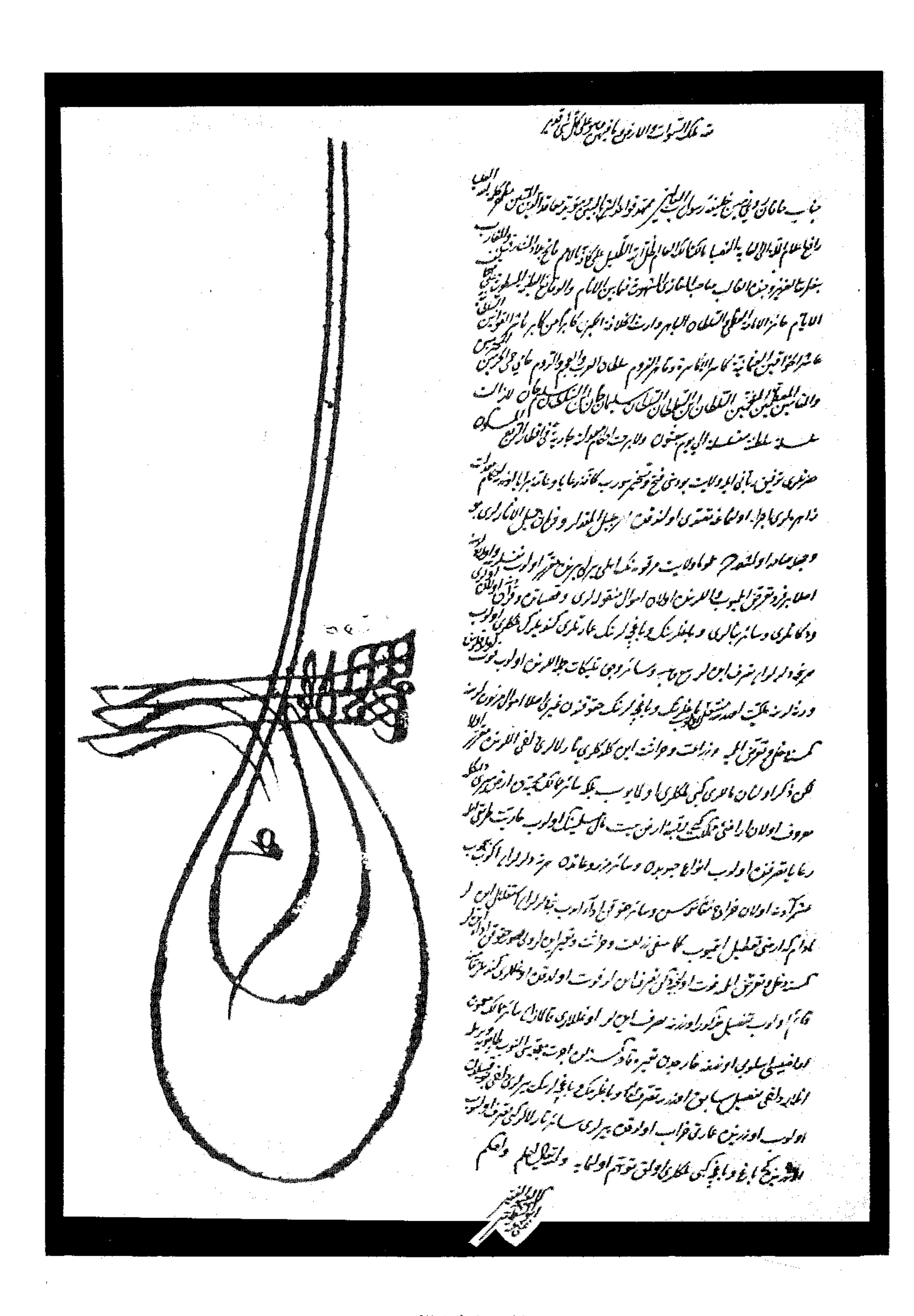
---

(٩٨) - أنظر: Gibb-Bowen, c. I, s. 278; Mehmet Zeki Pakalın, *Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü*, İstanbul 1971, c. II, s. 369-370.

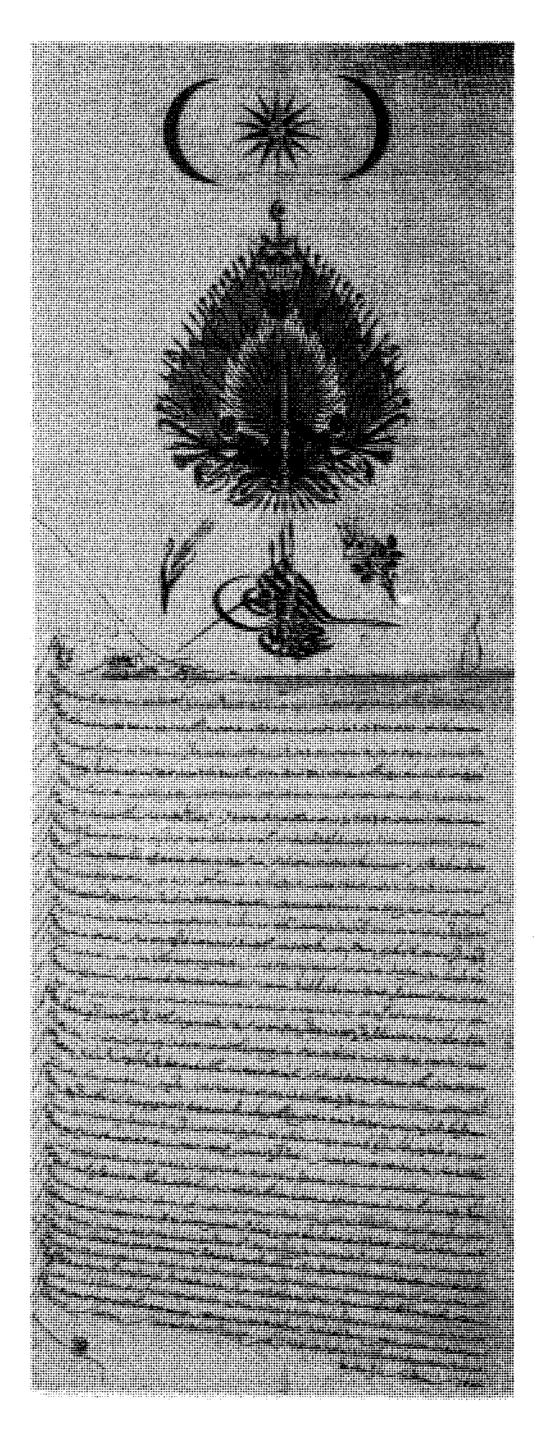
(٩٩) - أَنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 167-168.

(١٠٠) - أنظر: Ziya Kazıcı, *Osmanlılarda İhtisab Müessesesi*, İstanbul 1987 s. 228-231.

(١٠١) - أنظر: Mübahat Kütükoğlu, "Defterdar", *DİA*, İstanbul 1994, c. IX, s. 94-96.



110- قانوننامة إيالة بودين



111- براءة (مرسوم) كانت تمنح للتجار غير المسلمين تبرز الامتيازات التجارية والقانونية التي كانوا يتمتعون بها

الفصل الثالث
المذهب الرسمي



كان القاضي في أوائل عهد الدولة الإسلامية هو الفقيه المجتهد الذي يقوم بنفسه باستنباط الأحكام الشرعية للقضايا المعروضة عليه من مصادر التشريع الاسلامي، ويُصْدر الحكم فيها. ولأن التمتع بملكة الاجتهاد كانت هي الشرط الذي لاغنى عنه في تعيين القاضي لوظيفة القضاء آنذاك فلم تكن هناك صعوبات تواجههم في ذلك الأمر. ولكن في تلك الآونة التي لم تكن المذاهب الفقهية قد تشكلت فيها بعد، أو كانت في مرحلة التشكل، وكانت عمليات الاجتهاد ماتزال مستقلة، ظهر أنه لا مفر من صدور اجتهادات مختلفة. وهذا الأمر هو الذي كان يتسبب أحياناً في صدور أحكام متباينة في قضايا متشابهة في البلد الواحد، مما كان يضر بوحدة القضاء واستقراره. وقد عَبّر عبد الله بن المقفع (ت ١٤٥هـ/٧٦٢م) الذي عاش في القرن الثاني الهجري عن تلك الحالة في رسالة حَرَّرَها للخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، فقال فيها: "سوف يرى أمير المؤمنين بسبب الأحكام المتباينة التي بلغت أعلى درجات التذبذب ما يقع في هاتين البلدتين والبلاد الأخرى في موضوع المال والروح والنكاح. فما يجوز في الحيرة مثلاً ممنوع في الكوفة. ومثل هذه الاختلافات يمكن أن نجدها حتى في الكوفة(١٠٢). فكان ابن المقفع هو أول من طالب رسمياً بتدوين التشريعات الاسلامية، حتى يكون حلاً لهذه المشكلات الحقوقية، التي يصعب تفاديها ابان تشكل المذاهب. واجابةً لهذا الطلب شاء الخليفة العباسي المنصور ومن بعده هارون الرشيد أن تُجمع آراءُ الإمام مالك الفقهية في كتاب، على أن يكون هذا الكتاب وبالتالي الاجتهاد المالكي هو المعتمد في الدولة، غير أن الأمام مالك لم يقبل ذلك، فلم تتحقق تلك المحاولة(١٠٣). غير أن بداية ظهور المذاهب الاسلامية في تلك الآونة تقريباً بشكل مستقل عن الدولة، وشيوع مدارس الفقه السني بوجه خاص في بعض المناطق من العالم الاسلامي، وبالتالي تطبيق آراء مذهب معين في منطقة بعينها، كان عاملاً أزال إلى حدٍ بعيد ذلك التشتت وعدم الاستقرار في التشريعات الاسلامية. ولا شك أن تطور المذاهب في مناطق معينة إنما يرجع من حيث الأساس إلى ترجيح حكام الدول أو قاضي القضاة لمذهبٍ معين، وكثرة تعيينهم لقضاة من هذا المذهب. وتشكل مصر في هذا الصدد نموذجاً يلفت النظر. وهنا فان المذهب الذي رَجَّحته الدولة الحاكمة وكان موضعاً للتنفيذ هو الذي تطور؛ ففي زمن الفاطميين كان المذهب الغالب في البداية هو الشيعي الاسماعيلي

---

(١٠٢)–أنظر: Muhammed Hamîdullah, *İslamın Hukuk İlmine Yardımları*, (der. Salih Tuğ), İstanbul 1962, s. 123-124.

(١٠٣) – أنظر صبحي المحمصاني، الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٧٢، ص ١٤٤–١٤٦، وأنظر أيضاً: M. Akif Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", *OA*, c. IX (1989), s. 31-33.

M. Akif Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", *OA*, c. IX (1989), s. 31-33.

وحده، ثم جاء إلى جانبه فيما بعد مذهب الشيعة الإمامية مع المذهبين المالكي والشافعي، وفي زمن الأيوبيين غلب المذهبان الشافعي والمالكي، أما في زمن المماليك فكان يجري تعيين قضاة من المذاهب الأربعة. ولما جاء العثمانيون جعلوا الصدارة للقضاء الحنفي على قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى. وفي النهاية في عهد محمد علي باشا فقد أمر بتطبيق المذهب الحنفي وحده دون سائر المذاهب الأخرى(١٠٤). ومن ناحية أخرى كان لجهود المناصرين الاقوياء لبعض المذاهب ونجاحهم اكثر من الآخرين في نشر تعاليم تلك المذاهب أثره الواضح في انتشارها، ونتيجة لذلك انتشر المذهب الحنفي في الشرق الأوسط والمناطق التي استوطنها الأتراك وفي الهند والشرق الأقصى، بينما انتشر المذهب المالكي في شمال افريقيا والأندلس، وانتشر المذهب الشافعي في الشرقين الأوسط والأقصى، وانتشر المذهب الحنبلي في شبه الجزيرة العربية.

وكان ربط القاضي بمذهب معين، أو إلزامه عند التعيين باتباع مذهب بعينه، من الأمور التي أثارت الجدل في الفقه الإسلامي. فالمشرعون الأوائل الذين رأوا في الاجتهاد عنصراً لا يمكن التغاضي عنه في تكوين القضاة لم يستحسنوا تعيين القضاة مع شرط إلزامهم باتباع مذهب معين. واعتبر بعض المشرعين أن تعيين القضاة الذي يتم بشرط الالزام بمذهب معين ليس جائزاً، بينما اعتبر البعض الآخر أن هذا الشرط وحده هو الذي لا يجوز، بينما يجوز التعيين(١٠٥). والخلاصة أن كلا الرأيين لم يقبلا بالزام القاضي بتطبيق مذهب معين. غير أن الفائدة التي يحققها تطبيق مذهب بعينه لأجل ضمان الوحدة والاستقرار في القانون وتناقص فعاليات الاجتهاد مع مرور الزمن من ناحية أخرى والتزام القضاة في الأخذ باراء مذهب بعينه قد ساقت بالضرورة إلى أن تصبح آراء المذهب الواحد في الفتوى والقضاء هي الأساس الذي يؤخذ به، وأن يكون القضاة مخولين به وحده. وكانت الحجة في ذلك أن العلاقة بين القاضي والخليفة تشبه علاقة الوكالة، وفيها فان وظيفة القاضي يمكن تحديدها بالزمان والمكان وبعض الأمور الأخرى(١٠٦).

---

(١٠٤) – لمزيد من المعلومات أنظر: شفيق شحاتة، تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦١، ص ٤٠-٤٦، وعبد المجيد محمد الحفناوي، تاريخ القانون المصري، القاهرة ١٩٧٣-١٩٧٤، ص ٤٥٠- وما بعدها.

(١٠٥) – أنظر: الماوردي، ص ٧٨ والفرا، ص ٦٣-٦٤ والمحمصاني، الأوضاع..، ص ١٦١.

(١٠٦) – أنظر: Ebul Ula Mardin, "Kadı", *İA*, c. VI, s. 43.
وقد عبّرت المجلة فيما بعد عن هذا التحديد على النحو التالي: "يتقيد القضاء ويتخصص باستثناء بعض الأمور المتعلقة بالزمان والمكان" (المادة ١٨٠١). ثم تستطرد المادة وهي تقدم الأمثلة فتقول: "وكذلك إذا كان هناك رأي لأحد المجتهدين في هذا الخصوص وصدر أمر سلطاني للعمل بهذا الرأي بناءاً على أنه أرفق بالناس وأوفق لمصلحة العصر فليس لقاض أن يعمل برأي مجتهد آخر ينافي رأي هذا المجتهد، واذا عمل به فليس حكمه نافذا". فالتحديد من ناحية المذهب نظر اليه هو الآخر في هذا الاطار.

وكان للدول التركية بوجه خاص دور مهم في انتشار المذهب الحنفي، فقد كان السلاجقة منذ عهد طغرل بك يختارون القضاة في الغالب من المذهب الحنفي(١٠٧). وكان من النتائج الطبيعية لذلك أن غلب تطبيق المذهب الحنفي في المحاكم خلال تلك الفترة، غير أننا لم نصادف وثيقة تدلنا على صدور الأحكام في تلك الفترة تبعاً للمذهب الحنفي(١٠٨). وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على المرحلة الأولى من عهد العثمانيين. فلا توجد اشارة واضحة في براءات [أي مراسيم تعيين] القضاة في تلك الفترة تدل على أنهم أصدروا أحكامهم طبقاً للمذهب الحنفي(١٠٩). ولعل القضاة في تلك الفترة لم يجدوا ما يدعوهم للتصريح بتطبيق هذا المذهب بالذات، لأنهم كانوا في الغالب من فقهاء الحنفية. أضف إلى ذلك أن المذهب الحنفي مع كونه كان الراجح إلى حد بعيد في تلك الفترة، إلا أنه لم يكن هناك تعصب مذهبي في هذا الموضوع بالقدر الذي شهدناه في القرون التالية، ولذا فمن المحتمل أنهم تركوا الباب مفتوحاً لآراء المذاهب الأخرى. وحتى مجيء القرن السادس عشر كان يحدث بين الحين والآخر أن يستعان برأي المذاهب الأخرى في المحاكم العثمانية، مما يدل على صحة الرأي الذي عرضناه، إذ يلاحظ من خلال القيودات التي تصادفنا في سجلات المحاكم الشرعية، في بورصة في القرن الخامس عشر، أن القاضي الحنفي هناك كان يعين النواب من المذهب الشافعي ويطبق الأحكام التي يقدمونها تبعاً لهذا المذهب، ولا سيما في الموضوعات التي يجيب عليها الاجتهاد الشافعي بشكل أفضل في المسائل الفقهية والاجتماعية، مثل امكانية التفريق قضائياً بسبب غياب الزوج دون أن يترك نفقة(١١٠). ومع ذلك فلا يجب ألاّ ننسى أن هذا التصرف كان محدوداً، وأن أصحاب الدعاوى لم يكن لهم الحق في اختيار المذهب الذي يريدونه من المذاهب الأربعة(١١١).

---

(١٠٧) – أنظر: Mehmet Altan Köymen, "Alp Arslan zamanı Büyük Selçuklu İmparatorluğu dini siyaseti", *Selçuklu Araştırmaları Dergisi*, c. IV, s. 150-152.

(١٠٨) – لا توجد في براءات القضاة [مرسوم تعيينهم] الموجودة في أيدينا ما يشير إلى أنهم سوف يعملون بمقتضى اجتهادات المذهب الحنفي، أنظر: Osman Turan, *Türkiye Selçukluları Hakkında Resmi Vesikalar*, Ankara 1988, s. 46-56.

(١٠٩)–لا نرى في إحدى براءات القضاة المؤرخة في ٨٨٤هـ (١٤٧٩م) والخاصة بعهد السلطان محمد الفاتح إلاّ حديثاً عن اتباع اجتهادات الأئمة(اقتداى اجتهاد أئمه).أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 114-115.

(١١٠) – أنظر: Halil Sahillioğlu, "Bursa kadı sicillerinde iç ve dış demeler aracı olarak 'kitâbü'l-kâdî' ve süfteceler", *Tükiye İktisat Tarihi Semineri*, Ankara 1975, s. 123; Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 72,115-117.

(١١١) – قارنْ: İnalcık, "Mahkeme", *İA* c. VII, s.151; Ortaylı, Osmanlı Şehirlerinde Mahkeme", *Bülent Nuri Esen Armağanı*, Ankara 1977, s. 249.

وها هي إحدى الفتاوى لأبي السعود أفندى تدلنا على أن القضاة كان محظوراً عليهم أن يصدروا أحكاماً تعتمد على آراء مذهب يخالف مذهب المدعى عليه؛ ونص الفتوى: "إذا توفي زيد الحنفي أثناء غيابه وقام دائنوه الشافعية أثناء غياب جملة ورثته باثبات الدين وقام القاضي الحنفي بتنفيذ ذلك فهل يكون مقبولاً؟ الجواب: لا؛ فقد مُنع القضاة في الممالك المحروسة

والمعروف أن هذا التصرف استمر حتى القرن السادس عشر، ثم بدأ التصريح في براءات القضاة والمفتين منذ أواسط هذا القرن بان القضاء والفتوى سوف يجريان على أسس المذهب الحنفي(١١٢). ويُفهم من ذلك أن التسامح الذي ظهر تجاه المذاهب السنية الأخرى حتى القرن السادس عشر قد انتهى عند ذلك التاريخ(١١٣). وكذلك في الأحوال التي تختلف فيها الآراء داخل المذهب الحنفي نفسه، كان القضاة مكلفين –حسبما تشير إليه البراءات– بالحكم اعتماداً على أصح تلك الآراء(١١٤). وعلى الرغم من كل ذلك كان في وسع القاضي أن يحكم اعتماداً على رأي يخرج عن الرأي الغالب في المذهب الحنفي، أو أن يعتمد على اجتهاد مقبول من المذاهب الأخرى، ولكن عليه أن يحصل من السلطان على إذن صريح بذلك(١١٥).

وهذا التطبيق الصارم للمذهب الحنفي كان جارياً في الأناضول والروملي، وهو ما يُفهم من قول ابي السعود أفندي حول اعتناق المذهب الشافعي (التشفع) بانه "لا يجري في ديار الروم". وكان يجري في المناطق التي ينتسب قسم كبير من أهاليها لمذاهب أخرى غير المذهب الحنفي مثل مكة والمدينة وحلب والقدس والقاهرة تعيين قاض حنفي وعدد من النواب تحت رئاسته من المذاهب الأخرى، وبذلك يمكن للمنتسبين لتلك المذاهب أن يجدوا الامكانية لحل خلافاتهم الفقهية

من اصدار احكام تخالف مذهب المدعى عليه، فالحكم باطل وتنفيذه باطل" .Ebusuûd, "Maruzat", *MTM*, sy. 2, s. 345.

(١١٢) – تتكرر العبارة التالية في كل براءات القضاة تقريباً بعد هذا القرن، وهي: .. وعليه [أي القاضي] أن يبحث المسائل المختلف فيها من قبل أئمة الحنفية فيتحرى أصح الأقوال ويعمل بمقتضاها...".
(Hıfzı Efendi, *Kanunname-i Cedid*, İ.Ü. Hukuk Fakültesi Kütüphanesi, vr. 49b-50a; "Osmanlı Kanunnâmeleri", s. 326-327; Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 85-86,112-113).

(١١٣) – يفهم بوضوح من فتاوى أبي السعود أفندي أنه كان هناك سماح لفترة للمذاهب الأخرى ولكن جرى المنع بعد ذلك. وهناك فتويان وردتا في أحد مجاميع الفتاوى مترادفتين وكلتاهما مثال على ذلك: "المسألة: عندما عجزت هند التي اختفى زوجها عن مواجهة نفقات معيشتها فتشفعت وطلقها القاضي الشافعي ثم تزوجت برجل آخر، واذا ظهر بعد ذلك زيد فهل يحق له أن يسترد زوجته؟ **الجواب**: لا، أحمد.
جواب آخر: لقد صدر أمر سلطاني بالمنع يحظر فيه مسألة التشفع في ديار الروم. أبو السعود" (Düzdağ, *Şüyhulislam Ebussuud Efendi Fetvaları İşığında 16. Asır Türk Hayatı*, İstanbul 1972, s. 44) ويوجد نفس السؤال وإجابة أبي السعود افندي وحدها عليه في "معروضاته" (ص ٣٤٠-٣٤١). كما نشهد في "المعروضات" عبارة في فتوى أخرى تقول: "العمل بقول الشافعية في هذه الديار ممنوع" (٣٤١).

(١١٤) – المسألة: القاضي الذي تنص براءته على أن يعمل باصح الأقوال هل يكون حكمه نافذاً إذا عمل بقول ضعيف؟ الجواب: إذا كان ضعيفاً جداً فلا يجوز. (Ebussuûd Efendi, s. 344; Selle, s. 17).

(١١٥) – هناك فتويان تشيران إلى ذلك: "المسألة: إذا كان زيد مجنوناً فهل يكون القاضي قادراً شرعاً على التفريق بينه وبين زوجته هند؟ الجواب: إذا كان القاضي مأموراً باتباع قول الامام محمد [بن الحسن صاحب أبي حنيفة] فهو ممكن وإلا فلا (ابو السعود، ص ٣٤٠)." المسألة: إذا زوّجت هند نفسها إلى زيد دون أن تعلم انه مجزوم ثم إذا علمت ذلك ولم ترض به فهل تستطيع مطالبة القاضي بتطليقها منه؟ الجواب: لا، إلا إذا أذن للقاضي أن يعمل بقول الامام محمد" (Ali Efendi, *Fetâvâ*, İstanbul 1272, c.I, s. 91). ففي كلا الحالين فان الرأي السائد في المذهب الحنفي (اي أصح الأقوال) هو عدم السماح بالتطليق ومن ثم فلا يستطيع القاضي الحكم بالطلاق ما لم يكن هناك جواز صريح.

تبعاً لما أقرته مذاهبهم(١١٦). واستمر ذلك النهج في مصر حتى القرن التاسع عشر، وفي زمن محمد علي باشا تخلت الدولة عام ١٨٠٥م عن تعيين قضاة (نواب) من المذاهب الأخرى، وعن تلك الاجتهادات المذهبية، ولم يسمح إلاّ بتطبيق المذهب الحنفي وحده، كما هو الحال في الأناضول والروملي(١١٧). وانطبق ذلك الوضع على المفتين أيضا؛ إذ كان يجري تعيينهم من المذاهب الأربعة، لاصدار الفتاوى على مذاهبهم في المناطق التي يجري تعيين قضاتها من المذاهب الأخرى(١١٨).

واستمر هذا النهج حتى أوائل القرن العشرين، ولا يمكن التهوين من أهمية البقاء على مذهب واحد في الفترات التي توقفت فيها أعمال التشريع الرسمية في مجال الفقه الإسلامي، أو التهوين من أهمية تطبيق اجتهادات ذلك المذهب وحده في المحاكم من ناحية الاستقرار والتوحيد القضائي. غير أن تطبيق هذا النهج بشكل صارم وعدم اللجوء إلى الاستفادة من المذاهب الأخرى عند الحاجة كان له محذور آخر؛ إذ أدى إلى تشدد القوانين والعجز عن الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية. كما كان يحدث بين الحين والآخر أن تتعسر القوانين في سبيل البقاء على مذهب واحد. والمثال على ذلك ما كان يجري في الزيجات التي تتم بالإكراه في حالات تهريب الفتاة أو غير ذلك من الأمور المشابهة، فبدلاً من الاستفادة من آراء المذاهب الأخرى لحل المشكلة الاجتماعية والفقهية الناجمة عن جوازها في المذهب الحنفي، وبدلاً من الاعلان عن بطلان هذا النكاح من البداية كانوا يجبرون الزوج على تطليق زوجته. فقد نصت قانوننامة العقوبات على أن "الذي يغتصب فتاة أو سيدة ويعقد عليها النكاح جبراً عليهم أن يطلقوها منه بالقوة ويقوموا

---

(١١٦) – ذهبت بعض المصادر إلى أن العثمانيين لم يطبقوا في البلدان العربية إلاّ مذهباً واحداً هو المذهب الحنفي، فلم يسمحوا بتطبيق المذاهب الأخرى (أنظر مثلاً: المحمصاني، ص ١٦٢-١٦٣). والحق أن كلام الباحث اللبناني ليس واضحاً ويتناقض بعضه مع بعض. وليس لنا أن نوافقه على رأيه؛ فالمعروف أن القاضي الحنفي في مكة كان يعمل إلى جانبه قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى. وهناك حكم بتاريخ ١٢ صفر ٩٧٣ (١٥٦٥م) موجه إلى قاضي مكة يأمره بتسجيل القضايا المنظورة في المحاكم المالكية والشافعية والحنبلية في سجل ثم يقوم بتسليمه كل ثلاثة شهور إلى محكمة الحنفية (المحكمة الكبرى) (أنظر ارشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر مهمة مصر رقم ٥، ص ٩١، حكم رقم ٢١١). وهناك فرمان مؤرخ في أواخر ذي القعدة ٩٥٥هـ (١٥٤٨م) تم ارساله إلى قاضي عسكر الأناضول يتحدث عن حكم بالطلاق أصدره النائب الشافعي لقاضي حلب تبعاً لمذهبه هو (أنظر ارشيف رئاسة الوزراء، تصنيف فكته A. DVN 350). كما يتبين من فرمان مؤرخ في رجب ٩٨١هـ (١٥٧٣م) أن الجاري في طرابلس الغرب هو قيام القضاة بتطبيق المذهب المالكي. ويُفهم من حكم مؤرخ في ١٥٢٢م أنهم عينوا في ديار بكر قاضياً شافعياً (أنظر:Halil İnalcık "Mahkama", s. 3).

(١١٧) – أنظر: شحاته، ص ٤٥ والحفناوي، ص ٤٦٦.

(١١٨) – أنظر: D'Ohsson, c. II, s.284; Uzuçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s.174

وحول تعيين مفتي شافعي في المدينة المنورة أنظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفاتر مهمة مصر، رقم ٥ ص ٢٠١، حكم رقم ٥٩٨.

بتأديبه"(١١٩). ولا شك أن هذا الحل أمر يثير الجدل. في حين أن قانون علاء الدولة بك الذي جرى تطبيقه مدة في منطقة معينة من أراضي العثمانيين كان ينص على أن النكاح الذي يُعقد بالإكراه يكون فاسداً على طريق آراء المذاهب الأخرى بدلاً من انهائه بالقوة، وتُحَل المشاكل الفقهية والاجتماعية الناشئة عن ذلك، "فاذا جر الفتاة فأخذها وعقد عليها بعد ذلك فان نكاحه فاسد، ويلزم تعزيره"(١٢٠). غير أن زيادة التعصب للمذهب أغلقت الباب تماماً على الاستفادة من آراء المذاهب الأخرى، واستمر الأمر على ذلك سنوات طويلة. وفي "المجلة" نفسها التي أعدت بعد عهد التنظيمات لم تجر الاستفادة من المذاهب الأخرى. فقد حالت الظروف السياسية والحقوقية في ذلك العهد دون "جمعية المجلة" ورئيسها احمد جودت باشا أن يخطو مثل هذه الخطوة الراديكالية (١٢١).

ولم تتحقق هذه الخطوة إلاّ في مطلع القرن العشرين، في ظروف لم تكن مواتية على الاطلاق. فقد فرض التغيير الاجتماعي والثقافي آنذاك والضرورات التي نشأت عن اندلاع حرب البلقان حاجةً الى توسيع امكانيات التفريق بالاستفادة من المذاهب الأخرى، إلى أن صدرت الارادة السنية في النهاية بتاريخ الثالث والعشرين من ربيع الثاني ١٣٣٤ (٥ مارس ١٩١٦م) لتعترف للزوجة بحق الطلاق من زوجها الذي غاب ولم يترك لها نفقة، وذلك خروجاً على اجتهادات المذهب الحنفي. وبهذه الارادة السنية التي صدرت بالاستفادة من اجتهادات المذهب الحنبلي أتيحت الفرصة للاستعانة بالمذاهب الأخرى لأول مرة بعد مدة تزيد على ثلاثة قرون(١٢٢).

أما "مرسوم قانون العائلة" (حقوقِ عائله قرارنامه سى) الذي أعد عام ١٩١٧ بعد مدة قصيرة من صدور تلك الارادة السنية فقد خطا خطوة راديكالية واسعة في هذا المجال، متبعاً أسلوباً تلفيقياً (eclectic) واستفاد في كثير من أحكامه من المذاهب الأخرى. ولكي يمكن للمرسوم التشريعي بهذه الوسيلة ان يكون قادراً على إعداد قانون للعائلة يلبي الاحتياجات القانونية والاجتماعية فقد جرت الاستعانة بالامكانات الفقهية العديدة في المذاهب الأخرى غير الموجودة في المذهب الحنفي(١٢٣). وكان هذا المرسوم التشريعي هو القانون الذي هيأ السبيل للاستفادة من

---

(١١٩) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 60.

(١٢٠) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 121, md. 16

كما يوجد نفس الحكم في قانوننامة بوز اوق Bozok، أنظر: (ص ١٢٥، مادة ١٦)

(١٢١) - أنظر: M. Akif Aydın, "Bir hukukçu olarak Ahmed Cevdet Paşa", *Ahmed Cevdet Paşa Semineri*, İstanbul 1986, s. 34-35.

(١٢٢) - للمزيد من المعلومات أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 146-148

(١٢٣) - للمزيد من المعلومات أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 209-210

المذاهب الأخرى لأول مرة في تاريخ القضاء الاسلامي، وكـان مثـالاً يحتذى للكثير مـن قوانين العائلة التي أعدت في الدول الاسلامية الأخـرى بعد ذلك. والواقـع أن عـدم الإستفادة – لقرون طويلة – من الآراء والمذاهب الأخرى في القضاء العثماني، والبدء في استغلال هذا الامكان قبل مدة قصيرة على انهيار الدولة العثمانية قد ترك أثره على مسيرة تطور القضاء العثماني لفترة تقرب من ستة قرون، كما أثر أيضا بالسلب على المسيرة العامة للقانون التركي بعد ذلك.



الفصل الرابع
الفتوى وعلاقتها بالقضاء



الفتوى هي الاجابة التي تقدم حول مسألة من المسائل الدينية والقضائية، وهي تحتل مكاناً بارزاً في صياغة الأحكام الاسلامية والقوانين العثمانية. فالفتوى هي انعكاس لمبدأ الشورى الذي يوصى به أساساً في الفقه في مجال الحقوق، ومن ثم كان مجال استخدام الفتوى واسعاً منذ العهود الأولى للاسلام. وكانت الهيئة التي شَكّلها الخليفة عمر بن الخطاب من سبعة فقهاء في المدينة المنورة مرجعاً يلجأ إليه الناس بحرية تامة بما فيهم قاضي المدينة لحل مشاكلهم الفقهية(١٢٤). بل ونعرف أن الخليفة منع هذه الهيئة من الخروج خارج المدينة حتى يستفيد الناس من آرائها الفقهية، كما نعرف أيضا أن قاضي الكوفة ويدعى شُرَيْح كان يصطحب مجموعة من الفقهاء للاستفادة من فتاواهم أثناء المحاكمة(١٢٥). وفي عهود نشوء الفقه الاسلامي كان كل فقيه مجتهدٍ مرجعاً للفتوى يلجأ إليه الناس متى شاءوا. ولم يكن الافتاء وظيفة تستدعي التعيين من سلطة مركزية، كما هو الحال في وظائف القضاة، بل كان التضلع في الفقه كافياً لذلك، ولهذا كان المدرس القائم على تعليم الفقه في المدارس مفتياً طبيعياً. وسواء الفتاوى التي تصدر عن مثل هؤلاء العلماء أو الفتاوى التي أصدرها المفتون الذين رأينا تعيينهم رسميا بعد تاريخ معين فقد كانت دائماً ذات أهمية كبيرة في إقرار تطبيق الفقه الإسلامي على الرغم من أنها لم تكن ملزمة للقضاة. ويمكننا أن ندرك مدى أهميتها على امتداد تاريخ التشريع الاسلامي من كثرة مجاميع الفتاوى الموجودة في كل مذهب.

ونستطيع القول إن الفتاوى أثرت من وجهين في تطبيق الفقه؛ فقد كان من الواضح أن القضاة الذين لا يحوزون صفة الفقيه المجتهد يحتاجون إلى المفتي الذي يساعدهم بين الحين والآخر في ايجاد الأسس الشرعية للقضايا المعروضة عليهم، فالمفتون بهذا الوجه كانوا يعاونون القضاة. ومن ناحية أخرى فان وجود الفقهاء الذين يرجع الناس إليهم دائما للاستفادة من آرائهم في المسائل الدينية والشرعية كان أمراً ساعد على حل مشاكل كثيرة، وحال دون انتقالها إلى المحاكم.

وبالنظر لكل هذه الفوائد كانت السلطة المركزية تقوم - إلى جانب تعيين القضاة- بتعيين المفتين في الولايات والسناجق والأقضية داخل أراضي الدولة العثمانية. وكما أشرنا سابقاً فان هذه الفتاوى إلى جانب أنها تساعد القاضي في تحديد القواعد والأحكام الفقهية اللازمة للقضايا

---

(١٢٤) - أنظر: Hamidullah, *Hukuk ilmi*, s. 121

(١٢٥) - أنظر: Atar, s. 122

كانت أيضا تساعده في التعرف على أصح الأقوال السائدة في الأحوال التي تختلف فيها الآراء في المذهب الحنفي نفسه. ولهذا السبب كانت تطلب الفتاوى أحياناً من القاضي نفسه(١٢٦).

كما كان يحدث أيضا أن يُبْرِزَ أحدُ الأطراف في دعوى منظورة أمام المحكمة فتوى حصل عليها لتدعيم موقفه، وتصادفنا أحكام عديدة في دفاتر السجلات الشرعية صدرت استناداً إلى فتوى قدمها أحد الأطراف للمحكمة(١٢٧). وهذا الأمر يدلنا على أن القضاة كانوا يقعون تحت تأثير الفتاوى المقدمة إليهم من الآخرين، أو الفتاوى التي يستصدرونها هم أنفسهم. والواقع أن عدم إلزام الفتوى للقاضي لا يعني أنه قادر على رفضها مهما كانت؛ فلا يحدث ذلك إلاّ إذا كانت في يده حجج قوية على ذلك الرفض، وإلاّ فان المدعي قد يلجأ إلى المحكمة الأعلى وهي الديوان الهمايوني، ويصبح القاضي عندئذ في موقف حرج، موقف القاضي الرافض للفتوى بغير مبرر(١٢٨). ونلاحظ في هذا الصدد أن الفتاوى الصادرة عن شيخ الاسلام بوجه خاص كانت ذات مكانة خاصة(١٢٩).

وكان تحول الفتوى إلى صفة الإلزام للقضاة يتأتى من الأمر الصادر عن السلطان بتطبيق رأي شرعي معين، أي بتطبيق فتوى معينة، مما يعني إلزامهم ببعض الأمور، ويكونون مجبرين على تطبيقها بعينها. وكان شيخ الاسلام يتمتع بحق عرض مثل هذه الفتاوى على السلطان مباشرة، ودون وساطة من الصدر الأعظم، وبحق تطبيقها في المحاكم إجبارياً. وعلى هذا كان شيوخ الاسلام أصحاب تأثير واضح ومباشر على تطبيق التشريعات العثمانية. ويتضح ذلك من مجموعة الفتاوى التي أصدرها أبو السعود أفندي، وجمعها تحت اسم (معروضات)، ثم قدمها مباشرة إلى السلطان، ثم أمر السلطانُ للعمل بموجبها، ومن ثم شَكّلت نموذجاً فريداً للفتاوى التي تحولت إلى صفة الإلزام. وهناك شرحٌ وُضِعَ على هامش احدى الفتاوى المحفوظة في أرشيف

---

(١٢٦) – أنظر مثلاً: Çavuşzade Mehmed Aziz, *Dürrü's-Sukûk* İstanbul 1288, c. I, s. 72-73

(١٢٧) – أنظرمثلاً: Ongan, s. 50, nr.232; Çavuşzade, c. I, s.49,52,62

(١٢٨) – لأن هناك فتوى حررت إلى قاضي الشام وأوردها مومجي في كتابه تأمر القاضي بالنظر مرة أخرى في الصك الشرعي والفتوى الموجودة في يد المدعي وتكاد توجه إليه اللوم لأنه رفضهما دون اطلاع وتمحيص (Mumcu, *Dîvân-ı Hümâyun*, s. 105, d.n. 147). ويقول حاييم جربر هو الآخر من خلال بحثه للسجلات الشرعية في مدينة بورصة أن القضاة كانوا دائماً يقبلون الفتاوى المقدمة لهم، وأن الطرف الذي يأتي بالفتوى هو الرابح دائماً للقضية. أنظر: Haim Gerber, "Sharia Kanun and Custom in the Ottoman Law: The Court Records of 17th Century Bursa", *İJTS* II/1, s. 145-146

(١٢٩) –أنظر: Ahmet Mumcu, *Osmanlı Devletinde Rüşvet Özellikle Adli Rüşvet*, Ankara 1969, s. 141-142; Jennings, s. 140.

قصر طوب قابي، يقول: "لقد صدر الحكم الهمايوني للعمل بهذه الفتوى الشريفة... وهذه الفتاوى صور من الفتاوى الموقعة الموجودة في يد الدفتردار، وقد كتبت ووضعت في الخزانة"، وهذه العبارة تدلنا على نموذج آخر لجعل تطبيق الفتاوى أمراً إلزامياً من قبل السلطان، كما تدلنا أيضا على أن السلطان يستصدر الفتاوى بين الحين والآخر، ويأمر بتنفيذ ما جاء فيها(١٣٠).

وهناك دور آخر كانت تلعبه مؤسسة الفتوى في العمل المنظم للقوانين العثمانية، ألا وهو الدور الذي اضطلع به المفتون في ضمان توافق أحكام القضاة مع الشرع. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن وجود المفتين في المراحل التي لم يكن فيها أصول منظمة للنقض، ولا سيما في المناطق البعيدة عن مركز الدولة، ووجود الفرصة دائما أمام أطراف الدعوى للرجوع إليهم كان أمراً يجبر القضاة إلى حد معين على اصدار الأحكام بما يتفق مع الشريعة. وكانت الأحكام التي يصدرها القضاة مفتوحة دائماً لرقابة المفتين ونقدهم العلمي(١٣١).

---

(١٣٠) - للاطلاع على نص الفتوى أنظر: *TSA,E,* 4889

(١٣١) - أنظر: Ali Himmet Berki, *Büyük Türk Hükümdarı İstanbul Fatihi Sultan Mehmed Han ve Adalet Hayatı*, İstanbul 1953, s. 59.



الفصل الخامس
مراجع القضاة في أحكامهم



إذا نحينا جانباً محاولات التدوين التي قام بها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور برأي من عبد الله بن المقفع، ومحاولات التدوين التي لم تتحقق على أيام هارون الرشيد بعد ذلك فاننا لا نكاد نعثر على شيء من مثل ذلك في تاريخ الشريعة الاسلامية حتى ظهور "المجلة" في أواخر عهد العثمانيين. ولا شك أن عدم وجود حركة تدوين رسمية في مراحل نشوء الشريعة الاسلامية والآونة التي كثرت فيها أعمال الاجتهاد كان له أثر ايجابي على تطور الشريعة الاسلامية، فقد كان من شأن أي حركة للتدوين في المراحل الأولى أن تعوق إلى حد كبير تطورها. غير أنهم بدأوا يشعرون بالحاجة إلى حركة تدوين في العهود التالية بسبب الفوائد العملية التي يمكن أن تحققها. فقد تشكلت هيئة من الفقهاء بايعاز من الحاكم البابوري أوْرَنْك زيب عالمكير، وقامت بجمع الآراء المعتبرة التي يمكن أن تشكل أساساً للفتوى والقضاء في المذهب الحنفي، ووضعتها جميعاً في كتاب عُرف باسم "الفتاوى الهندية" أو "الفتاوى العالمكيريه" نسبة إلى عالمكير(١٣٢). غير أن هذا الكتاب لم يكن قد جرى إعداده ليكون تطبيقه اجبارياً في المحاكم، بل كان بمثابة كتاب علمي يرشد القضاة والمفتين.

وعدم وجود حركة تدوين رسمية في تاريخ الشريعة الاسلامية وما يرتبط بها من عدم وجود مصدر لقوانين ذات سريان رسمي لا يعني أن القضاة كانوا يعانون كثيراً في الوصول إلى الأحكام الشرعية التي يطلبونها على مدى تاريخ التشريع الأسلامي والعثماني، أو أن ذلك كان سبباً في نوع من التشتت والتوزع في التشريع. بل على العكس كانت هناك دائما أمام القضاة مصادر للمعلومات يمكنهم الاستعانة بها بسهولة، سواء أكان في مجال الحقوق الشرعية أم في مجال الحقوق العرفية، وما كان ساري المفعول منها رسمياً. وهذه المصادر هي كتب الفقه ومجاميع الفتاوى والقانوننامات وسجلات المحاكم الشرعية، يلجأون إليها متى شاءوا، ليحصلوا على الحكم الذي يريدونه. ولكن الملاحظ على القضاة في أحكامهم أنهم لا يذكرون بوضوح كتاب الفقه أو مجموعة الفتاوى أو القانوننامة التي اعتمدوا عليها في إصدارهم لتلك الأحكام، باستثناء بعض الأمثلة المحدودة(١٣٣).

---

(١٣٢) – أنظر: Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", s. 32-33

(١٣٣) – يقول جربر أن هذه المصادر نادراً ما تُذكر في السجلات الشرعية لمدينة بورصة (أنظر: جربر، ص ١٤٦). بينما يقدم هيد من السجلات الشرعية لمدينة قونية الأمثلة الواضحة على الاحالات الواضحة إلى القانوننامة. أنظر (*Criminal Law*, s. 32). والاحالة تمت على كتاب "نتيجة الفتاوى" أنظر: (Çavuşzade, c.I. s.72-73)

وهذه المصادر الخاصة بالمعلومات والقوانين والشرائع السارية لم تكن محررة على شكل مواد، كما هو الحال في القوانين والتشريعات الحالية. ومن هذه الكتب المحررة بطريقة متميزة، ومن القانوننامات التي هي عبارة عن نصوص قصيرة نوعاً ما، كان القضاة يحصلون بسهولة على الأحكام التي يطلبونها. ومن هذه الناحية فلا يصح أن نصف مصادر المعلومات والقوانين السارية في التشريعات العثمانية بوجه عام بأنها كانت متناثرة، أو أن استخدامها لم يكن عملياً. ويمكننا ذكر هذه المصادر على النحو التالي:

أ- الكتب

وهي مصادر الفقه الحنفي التي كان يجري تدريس أغلبها في المدارس للطلاب في مجال الشريعة الاسلامية، وتشكل في الوقت نفسه عوناً للقضاة في الحصول على الأحكام التي يصدرونها في المحاكم. ويمكن اعتبارها من هذه الناحية نشاطاً خاصاً في التدوين. ويأتي في مقدمة هذه الكتب حتى عهد السلطان محمد الفاتح كتاب **الهداية** للمرغيناني وكتاب **كنز الدقائق** لابي البركات النسفي و**المختصر** لقدوري وكتاب **الوقاية** لتاج الشريعة(١٣٤).

وابتداءاً من عهد السلطان الفاتح قام الملا خُسْرَو (محمد بن فراموز بن علي) بوضع شرح على كتابه المعروف باسم **غرر الأحكام** سماه **درر الحكام في شرح غرر الأحكام**، وهو الذي يعرف اختصاراً باسم **الدرر**، وهو من اكثر الكتب التي كان يستعين بها القضاة في المحاكم العثمانية(١٣٥). وابتداءاً من عهد السلطان سليمان القانوني أخذ كتاب **ملتقى الأبحر** لابراهيم الحلبي مكان كتاب **الدرر**، وهذا الكتاب الصغير الحجم، السهل الاستعمال قد انتشر بين الناس إلى حد أن القضاة شرعوا منذ ذلك يصدرون أحكامهم استناداً عليه دائماً(١٣٦). وقد قام دوسون، المعروف بكتابه Tableau Général de l'Empire Ottoman الذي ألفه عن الحضارة العثمانية بتلخيص بعض الأقسام من

---

(١٣٤) - أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 22,29 ve 115 d.n. 1 وللمزيد من المعلومات حول هذه الكتب أنظر: Ahmet Özel, *Hanefi Fıkıh Alimleri*, Ankara 1990, s. 37,57,72,77.

(١٣٥) - أنظر: D'Ohsson, c.I, s.7-8; İnalcık, "Osmanlı Hukukuna Giriş", s. 126

وقد وضعت على هذا الكتاب الذي ألفه منلا خسرو عديد من الشروح والحواشي (أنظر: كاتب چلبي في كشف الظنون، جـ ٢ ص ١١٩٩ وكارل بروكلمان GAL جـ ٢ ص ٢٢٦. وأنظر أيضاً: (Özel, *Hanefi Alimleri*, s. 102).

(١٣٦) - أنظر: D'Ohsson, c.I, s. 8-10; Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 115; Gottard Jaeschke, *Yeni Türkiye'de İslamlık*, (trc. Hayrullah Örs), Ankara 1972, s. 12

وهذا الكتاب مثل كتاب الدرر؛ إذ وضعت عليه شروح عديدة، أنظر:

Kâtib Çelebi, II, 1814 vd; Bağdatlı İsmâil Paşa, *İzâhu'l-Meknûn fi'z-Zeyl alâ Keşfi'z-Zunûn*, İstanbul 1972, c. II, s. 551; Brockelmann, *GAL*, c. II, s. 432, a.mlf. *Supplementband*, Leiden 1937, c. II, s. 642; Özel, *Hanefi Alimleri*, s. 115.

كتاب **الملتقى** لتقديم المعلومات عن الشريعة الاسلامية، مما يدلنا على مدى الشهرة التي بلغها كتاب الحلبي في العهد العثماني. فقد كان هذان الكتابان وكأنهما مرجعان للقوانين في المحاكم العثمانية، يرجع إليهما القضاة متى شاءوا. واستخدام دوسون لكلمة code التي تعني مجموعة القوانين، وهو يتحدث عن هذين الكتابين، إنما يدلنا أيضا على مدى ما حظيا به آنذاك من قبول.

ب- مجاميع الفتاوى

وهي مصدر المعلومات الذي يستعين به القضاة في عملهم، ويجري إعدادها بطريقة السؤال والجواب، فتصاغ المسألة على شكل سؤال ويكون الجواب عليها قاطعاً، ونظراً لأنها تتعرض لاكثر المشاكل شيوعاً، وتقدم لها الرأي الراجح في المذهب الحنفي فقد كانت تلك المجاميع هي المصدر الذي طالما رجع إليه القضاة. ولكي يتأكدوا من صحة الأحكام التي يصدرونها ويحولوا دون رفضها من جهة قضائية أعلى كالديوان الهمايوني كانوا يتجهون دائما إلى ان تكون أحكامهم مستندة على فتوى من فقيه ثقة، ولاسيما فتوى شيخ الاسلام، ولعل ذلك هو الذي ساعد على زيادة الاعتماد على مجاميع الفتاوى، وزاد من انتشارها على امتداد تاريخ التشريع الاسلامي والقضاء العثماني(١٣٧). ونذكر من بين هذه المجاميع بوجه خاص **فتاوى أبي السعود افندي** ومجموع فتاوى زكريا زاده يحيى افندي (ت ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م) المعروف باسم **فتاوى يحيى افندي**، ومجموع محمد افندي الانقروي (ت ١٠٩٨هـ/١٦٨٧م) المعروف باسم **فتاوى الأنقروي**، ومجموع فيض الله افندي (ت ١١١٥هـ/١٧٠٣م) المعروف باسم **فتاوى فيضيه**، ومجموع مَنْتَشْ زاده عبد الرحيم افندي (ت ١١٢٨هـ/١٧١٦م) المعروف باسم **فتاوى عبد الرحيم** ومجموع يكيشهرلي عبد الله افندي (ت ١١٥٦هـ/١٧٤٣م) المعروف باسم **بهجة الفتاوى**، ومجموع چتالجه لي علي افندي (ت ١١٠٣هـ/١٦٩٢م) المعروف باسم **فتاوى علي افندي**، ومجموع دُرّي زاده محمد افندي (ت ١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م) المعروف باسم **نتيجة الفتاوى**(١٣٨).

ج- القانوننامات

وهي مصدر هام آخر من مصادر المعلومات والتشريعات السارية المفعول في الحقوق العثمانية، فقد كنا قد تحدثنا قبل ذلك عن فترة نشوء الحقوق العُرفية، وعن الصورة التي ظهرت

---

(١٣٧) – للاطلاع على قائمة طويلة لمجاميع الفتاوى هذه أنظر: كشف الظنون، جـ ٢، ص ١٢١٨، و اسماعيل باشا البغدادي، جـ ٢ ص ١٠٠ وما بعدها.

(١٣٨) – أنظر: D'Ohsson, c.I, s.17-18; Uzunçrzşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 197

وللمزيد من المعلومات حول تلك الكتب أنظر: Özel, *Hanefi Alimleri*, s. 130,136-137,139,141,143-144.

بها القانوننامات خلال تلك الدورة، فهي تجمع بين دفتيها القوانين التي فرضها السلاطين في مجال الحقوق العرفية بوجه خاص، وتنقسم من حيث الأساس إلى ثلاثة أقسام، **الأول**: وهو القانوننامات التي تحتوي أحكاماً في موضوع بعينه، وهذه القوانين التي صدرت على شكل فرمانات ومراسيم، وصاغت الأشكال الأولى للعديد من الأحكام الموجودة في قانوننامات السناجق والقانوننامات العامة كان يجري إرسالها إلى الإداريين المحليين والقضاة. ويمكننا التعرف على نماذج لهذا النوع من القوانين في دفاتر السجلات الشرعية وغيرها، مثل "دفاتر المهمة" و "دفاتر المقاطعات" التي كانت تحفظ في مركز الدولة(١٣٩). و**القسم الثاني**: وهو قوانين الولاية أو السنجق (اللواء) التي تجمع قوانين الأراضي والضرائب الجارية في مختلف السناجق والولايات، فقد كانت هذه القانوننامات هي التي تضم الأحكام السارية في منطقة معينة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالأراضي والضرائب فيها، فكان لكل ولاية أو سنجق نسختان من تلك القانوننامة تحفظ إحداهما في المنطقة المعنية، بينما تحفظ الثانية في استانبول لتتصدر "دفتر التحرير" [تسجيل العقارات] الخاص بتلك المنطقة(١٤٠). ويمكننا أن نضيف إلى هذا القسم مجموعة أخرى من القانوننامات التي كانت تتعلق بموضوعات معينة، أو بفئة معينة من الناس، مثل ما يُعرف بـ (سياستنامه) التي كانت تضم أحكام عقوبات القتل والإعدام، وقانوننامة نظم الفاتح [السلطان محمد الثاني]، وقانون الانكشارية (قانون يكيچريان)، وقانون جماعة اليوروك (قانون يوروكان). أما **القسم الثالث**: فهو القانوننامات العامة التي تضم الأحكام الجارية في كافة أراضي الامبراطورية، وهي التي ذكرنا قبل ذلك أنها أُعدت على أيام السلطان محمد الفاتح والسلطان بايزيد الثاني والسلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، وكانت تضم كافة الأحكام المعمول بها، ولاسيما ما يتعلق بمجالات القانون في العقوبات والأراضي والضرائب. وكما كان التدوين الرسمي

---

(١٣٩) – أنظر: İnalcık, "Kanunnâme", s. 563; a.mlf. "Suleiman the lawgiver", s. 112-115
وقد قام اينالجيق بنشر بعض هذه القانوننامات مما يوجد في السجلات الشرعية لمدينة بورصة. أنظر: Halil İnalcık, "Bursa şeriye sicillerinde Fâtih Sultan Mehmed'in Fermanları", *Belleten*, sy. 44, s. 693-703; Robert Anhegger-Halil İnalcık, *Kanunname-i Sultani Ber Muceb-i Örf-i Osmanı*, Ankara 1956, s. 3-85.

(١٤٠) – لقد قام عمر لطفي برقان بجمع قدر لا يستهان به ثم نشره، أنظر: (Barkan, *Kanunlar*).وللمزيد من المعلومات عن قوانين السناجق أنظر: Heath W. Lowry, "The Ottoman Liva Kanunnames contained in the Defter-i Hakani", *OA*, c. II, s. 43-74.

موجوداً فقد كان هناك ايضا نوع من التدوين الخاص، يجري بنفس الشكل ويؤدي تلك الوظائف بعينها(١٤١).

ولا شك ان القانوننامات كانت مصدراً مهماً يعتمد عليه القضاة في تطبيق التشريعات العثمانية، ولاسيما في مجال العقوبات والأراضي والضرائب. ولهذا السبب كانت تُرسَل إلى القضاة أينما كانوا لتكون تحت أيديهم عند إصدار الأحكام، كما كان القضاة بين الحين والآخر يعيدون إرسال تلك القانوننامات إلى مركز الدولة لإضافة التغييرات التي تطرأ على القوانين والأحكام، أو لإدخال تعديلات وتصحيحات. بل كان يحدث أن تقدم هذه القانوننامات لمن يطلبها من الأهالي لقاء أثمان معينة. ولاشك أن تعرف المواطن العادي على محتويات تلك القانوننامات إنما يدل على أن لها وظائف أخرى مفيدة، مثل إبرازها عند الضرورة في وجه من يخالفون الأحكام، مما يضمن سيادة القانون.

د- دفاتر السجلات الشرعية

وهي الدفاتر التي كانوا يسجلون فيها كافة المعاملات والاجراءات التي تجري في المحكمة، وكان العمل بها قد بدأ منذ زمن مبكر في التشريع الاسلامي. والسبب الأساسي وراء الاحتفاظ بهذه الدفاتر والعناية بها هو استخدامها عند الحاجة في التعرف على حكم سبق صدوره في احدى القضايا، وكذلك لاثبات وجود الاجراءات القانونية التي تحولت إلى معاملات جارية في المحاكم إلى حد كبير ابتداءاً من الأدوار الأولى، مثل معاملات الزواج والطلاق والبيع واقامة الأوقاف وغير ذلك. والمعروف أن استخدام مثل هذه السجلات بدأ لأول مرة في مصر على أيام الأمويين؛ فقد حدث أن أنكر الأطراف في قضية ميراث حكماً أصدره قبل ذلك قاضي معاوية على مصر سُلَيم بن عطر، فأصدر فيها الحكم من جديد، ثم قام بتسجيله في سجل مع وثيقة الشهود حتى يسهل الرجوع إليه عند الحاجة لاثبات الحكم(١٤٢). وهي الطريقة التي استمرت بعد ذلك بشكل مستقر إلى حدٍ بعيد.

وقد جرت الدولة العثمانية هي الأخرى على إمساك سجلات لمحاكمها انطلاقاً من نفس الرأي، كما كان يجري تسجيل الفرمانات والمراسيم والأحكام المرسلة إلى القضاة في دفاتر

---

(١٤١) – يقوم أحمد آق گوندوز بنشر جانب كبير من القانوننامات العثمانية، ولا سيما هذا النوع منها، أنظر: Akgündüz, c. I-VI.

(١٤٢) –أنظر: زكي الدين شعبان، الأحوال الشرعية، بيروت ١٩٧٨، ص ١٦-١٧، وأنظر أيضاً: Tyan, *L'Organisation*, s. 253.

السجلات الشرعية، حتى يتيسر الاطلاع عليها عند الضرورة(١٤٣). وكان القضاة يستعينون بتلك الدفاتر على حل الاختلافات الحقوقية المتعلقة بالقانون العرفي على ضوء الأحكام والمراسيم والفرمانات المسجلة في الدفاتر. وإذا تذكرنا أن القانون العرفي نشأ على مدى زمن طويل مع تراكم الأحكام والمراسيم والفرمانات التي يصدرها السلاطين، وأن الأشكال الأولى للقانوننامات لم تكن في أغلب الأحيان إلاّ تلك الفرمانات والأحكام المنفردة لأدركنا جيداً ما هو الدور الذي لعبته دفاتر السجلات الشرعية في تطبيق القوانين العثمانية، باعتبارها مصدراً حياً لذلك، واحتوائها على صور من الأحكام والفرمانات. ولعل هذه الخاصية في تلك الدفاتر هي التي دفعت العثمانيين للعناية الفائقة بها، حتى أمكن أن يصل إلينا اليوم منها عدد كبير(١٤٤).

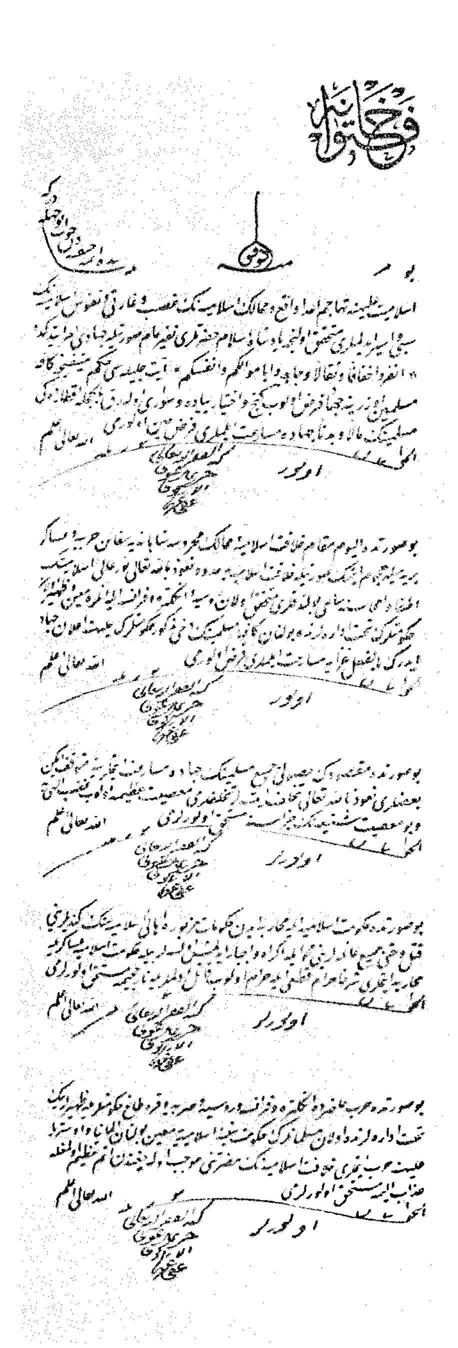
ويمكننا أن نضيف إلى تلك المصادر وجود المفتين وشيخ الاسلام الذين يمكن للقضاة أن يرجعوا اليهم بسهولة للتغلب على المشاكل الفقهية والقانونية التي قد تعترض سبيلهم. ويدلنا ذلك الوضع على أن القضاء في الدولة العثمانية كان يجري تطبيقه في جو من الوحدة والاستقرار، ويوضح لنا إلى حدٍ ما لماذا كانت هناك حاجة ماسة إلى حركات التقنيين حتى مجيء عهد التنظيمات.

---

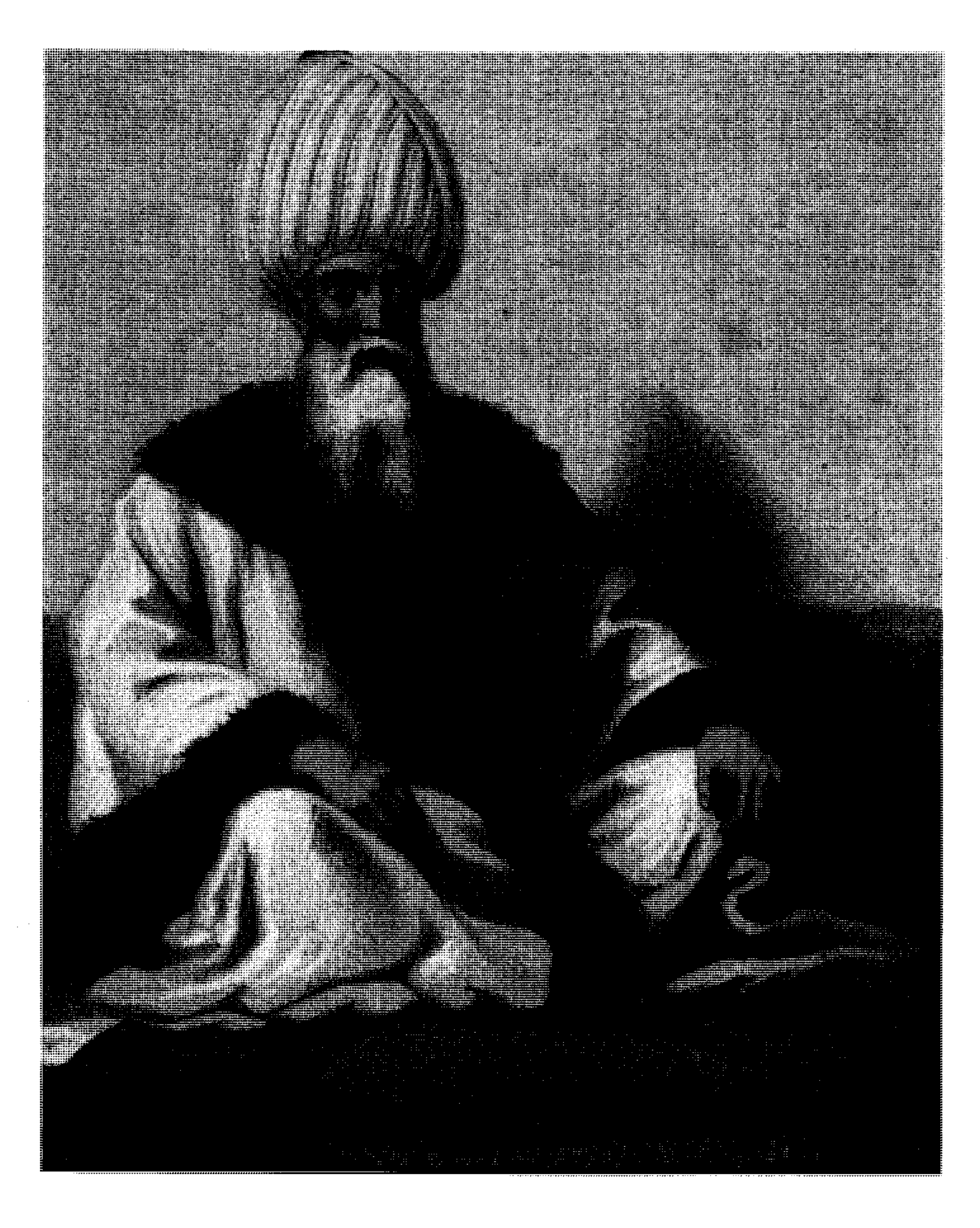
(١٤٣) – كانت القانوننامات بوجه خاص تأمر بتسجيل الأحكام والفرمانات المرسلة [من مركز الدولة] في سجلات الأقاليم. فنرى في قانوننامة لواء سلسترة على ايام السلطان سليمان القانوني نصاً يقول: "وهناك أمر وهو إذا حدث حادث ولم يكن مسجلاً ومدوناً في الدفاتر والقانوننامات فعلى القاضي الموجود في المحكمة أن يقوم بالتحري عن أمثاله في كل محكمة مرة واحدة ويجد الفيصل في ذلك ثم يقوم بتسجيله في السجلات بحسب وقوعه، حتى إذا وقع مرة أخرى حادث يشبهه عمل به وبذلك لا يحدث تبديل أو تغيير ويكون السبيل لقطع النزاع، أنظر: (Barkan *Kanunlar*, s. 276. md. 20). كما نرى في قانوننامة جزيرة قبرص أيضاً المؤرخة في ٩٨٠هـ(١٥٧٢م) عبارة تقول: "ولكي يجري العمل بحكمنا الشريف هذا فعليك أن تأمر بتسجيل صورة منه على ظهر دفتر الجزيرة المذكور وترسل صورة أخرى لتسجيلها في السجلات المحفوظة في المحاكم حتى يعمل القضاة بمقتضى ما جاء فيه..." (المصدر السابق، ص ٣٥٠)، وأنظر أيضاً: (Akgündüz, c. II, s. 233, md. 8, s. 242, md. 11).

(١٤٤) – ولهذا السبب كان محظوراً على القضاة الذين يعملون لمدة عشرين شهراً أو عاماً أن يحملوا معهم دفاتر السجلات عندما يغادرون المحكمة التي يعملون فيها إلى محكمة أخرى، أنظر: ("Kanunnâme-i Al-i Osmân", s. 42).

112- قانوننامة سنجق الموصل



113– فتوى شيخ الاسلام خيري افندي حول الجهاد الأكبر



114– شیخ الاسلام (مجموعهء تصاویر عثمانیه).



115- المؤرخ والمُشَرِّع احمد جودت باشا.

الفصل السادس
الطوائف الغير المسلمة



كان للطوائف الغير المسلمة وضع خاص في القضاء العثماني، سواء من ناحية الأحكام التي يجري تطبيقها عليهم، أو من ناحية المحاكم التي يحاكمون فيها. ولكي نتعرف بشكل جيد على تلك الحقوق بكاملها يجب علينا معرفة هذه الأوضاع لغير المسلمين.

إن المبدأ العام في القضاء الاسلامي في أمر الأفراد الذين سيجري تطبيق القانون عليهم هو "الملك"، أو بتعبير آخر يجري تطبيق القانون الاسلامي على كل شخص في دولة الاسلام أو دار الاسلام بصرف النظر عن دينه، ومن ثم فان الطوائف غير المسلمة التي تعيش تحت سيادة الدولة الاسلامية تخضع لنفس الأحكام التي يخضع لها المسلمون. ولم يكن هناك فرق من حيث الاساس بين هؤلاء الرعايا في الدولة الاسلامية وبين الأشخاص من رعايا الدول الأجنبية ممن يقيمون لفترة مؤقتة في أراضي الدولة الاسلامية، غير أن الدولة العثمانية كانت قد نظمت أوضاع الذميين والمستأمنين بشكل مختلف من حيث المحاكم التي تنظر في أمورهم، ولهذا فمن المفيد هنا أن نتناول الفريقين على حدة، فهناك غير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية ويطلق عليهم اسم "الذميون أو أهل الذمة"، أما الآخرون فيطلق عليهم اسم "المستأمنون".

أ- أهل الذمة

من المعلوم أنه عندما كانت تدخل إحدى البلدان تحت سيادة الدولة الاسلامية كان غير المسلمين المقيمين فيها مُخَيّرين بين ترك أراضي الدولة الاسلامية أو الاقامة فيها داخل أراضيهم التي يسكنونها في اطار أسس معينة من التفاهم والاتفاق بينهم وبين الدولة الاسلامية. ويطلق على هذا الاتفاق الذي يعقد بين الطرفين اسم عقد الذمة، ويطلق علي غير المسلم الذي هو أحد طرفيه اسم "ذمي". ويتعهد الذمي في هذا العقد بقبول ما تنص عليه القوانين الاسلامية من حيث الأساس، ودفع ضريبة الرأس التي تُعرف بالجزية مقابلاً لاعفائه من الجندية، بينما تتعهد الدولة الاسلامية لقاء ذلك بتأمينه على روحه وماله، والسماح له بالعيش على الدين الذي هو عليه. ونلاحظ في أوائل عهد الدولة الاسلامية أنها أكدت دائما على تلك النقاط الثلاث في عقود الذمة التي عقدتها مع غير المسلمين(١٤٥).

---

(١٤٥) – أنظر مثلاً محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، بيروت ١٤٠٧/ ١٩٨٧، ص ١٩٦،٧٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٦.

واتباعاً لأحكام القرآن في سورتي البقرة (الآية ٢٥٦) ويونس (الآية ٩٩)، وجرياً على سنة الرسول (ﷺ) في هذا السبيل(١٤٦) لم تكن الحرية الدينية المتاحة لغير المسلمين مقصورة على العقيدة والعبادة وحدهما، بل اعترفت لهم الدولة بما يستتبع ذلك من الحرية في أمور الزواج والطلاق والميراث والوصية وغير ذلك من كافة المعاملات الحقوقية التي أقرتها أديانهم. ويوجز فقهاء المسلمين المبدأ العام في هذا الموضوع بعبارة: "**أمرنا أن نتركهم وما يدينون**". وكان جواب الحسن البصري على الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز عندما سأل عن حق الدولة في التدخل في زيجات الذميين التي تعد باطلة في نظر الشريعة الاسلامية بضرورة عدم التدخل في ذلك وقوله: "**إنهم يؤدون لنا الجزية حتى يعيشوا على مقتضى شرائعهم**"(١٤٧). وهذه النظرة من فقهاء المسلمين إنما تدلنا على مفهوم الدين في الاسلام، فالدين في الاسلام ليس شكلا يقتصر على أمور العقيدة والعبادة، بل إنه نظام متكامل ينتظم كافة جوانب الحياة الاجتماعية للفرد والعائلة بما في ذلك الحقوق، ولأجل ذلك جاء بالأوامر والنواهي. ولهذا السبب فقد أتيح لغير المسلمين أن يتولوا هم أنفسهم تنظيم حياتهم القانونية بما يتفق وأديانهم وعاداتهم وتقاليدهم، أو بمعنى آخر اعترف لهم بالاستقلال الذاتي في الحقوق والقضاء. ونلاحظ أن حدود هذا الاستقلال كانت واسعة في البداية، ثم أخذت في الانحسار مع مرور الزمن. وتصادفنا في بعض قضايا العقوبات نماذج على تطبيق الرسول (ﷺ) لشريعة اليهود عليهم(١٤٨). وكان محمد بن ابي بكر عامل الخليفة على مصر قد سأل عندما وردت إحدى قضايا الزنا بين مسلم ومسيحية إلى المحكمة، وأي قانون يجب تنفيذه فيهما، فأجابه الإمام علي بتطبيق الشريعة الاسلامية على المسلم وشريعة النصارى على النصرانية(١٤٩). والمعروف أن القاضي شُرَيْح عندما كان في أرض الخراج أي في المناطق التي يسكنها غير المسلمين لم يقم هناك بوظيفة القضاء(١٥٠). وبعد ذلك ابتعد فقهاء المسلمين عن فكرة الاستقلال القضائي والقانوني في مجال قانون العقوبات واضعين في الاعتبار أن الاستقلال يمس في الصميم حق الدولة في السيادة والنظام العام، ومن ثم وصلوا إلى فكرة أن الذميين يتمتعون

---

(١٤٦) – قام النبي (ﷺ) بعقد معاهدة مع اليهود في المدينة عقب هجرته إليها، واعترف لهم بوضوح بحرية الدين والعبادة، وجاء في حكم (المادة ٢٥): "لليهود دينهم وللمسلمين دينهم". أنظر نص المعاهدة في: (الوثائق السياسية، ص ٥٧-٦٤).

(١٤٧) – أنظر: Antoine Fattal, *le Statut Légal des Non-Musulmans en Pays d'Islam*, Beyrut 1958, s. 128.

(١٤٨) – أنظر: Atar, s. 38

(١٤٩) – أنظر: Atar, s. 74

(١٥٠) – أنظر: Fattal, s. 347

اكثر بالاستقلال في المجال الذي يمكننا أن نسميه بالحقوق المدنية(١٥١). ثم لم يلبث أن انحسر هذا المجال أيضا، وأصبح محصوراً في الأحوال الشخصية. ومع ذلك كانت محاكم الطوائف تنظر في قضايا عقوبات معينة بين حين وآخر(١٥٢). غير أن الذميين كانوا يتمتعون -إذا شاءوا- بحق الرجوع إلى المحاكم الشرعية في المجالات التي يحوزون فيها الاستقلال القانوني والقضائي، وعندئذٍ تطبق عليهم أحكام الشريعة الاسلامية(١٥٣). وقد رأينا كثيراً رجوع غير المسلمين إلى المحاكم الشرعية منذ عهود الاسلام الاولى(١٥٤).

ومع أن المبدأ الأساسي في الحقوق الاسلامية هو "الملك" فالواضح أن الأساس في منح الاستقلال القانوني والقضائي لغير المسلمين هو حرية الدين والعقيدة المعترف بها لهم، وان تطبيق قرارات محاكم الطوائف كان منوطاً برضا الأطراف، ولا يحوز صفة القضاء الاجباري. فلا تتدخل دولة الاسلام في ذلك إلا إذا كانت الأطراف راضية عن الخضوع لها، ولا تضع عقاباً في حالة عدم رضا الأطراف. ومن هذه الزاوية فان تلك المحاكم كانت نوعاً من هيئات التحكيم(١٥٥). وفي حالة رفض الأطراف لحكم هذه المحاكم فلهم الحق في الرجوع إلى المحاكم الشرعية.

وقد تباينت الآراء حول هذا الرجوع، هل على المحاكم الشرعية أن تقبله أم لا، وذهب الأحناف إلى أن المحكمة الشرعية مجبرة على قبوله، وما دامت قرارات محاكم الطوائف مجردة من قوة الإلزام فلا بد من التسليم لضرورة هذا الرجوع، وإلاّ أسفر الحل العكسي عن حرمان أهل الذمة من مرجع قضائي ملزم يحملون إليه نزاعاتهم. وقد بنى الأحناف آراءهم في هذا الموضوع على ما جاءت به الآية التاسعة والأربعون من سورة المائدة، ويقولون إن الآية الثانية والأربعين التي نزلت قبلها من نفس السورة التي تعترف بالاستقلال لغير المسلمين قد نُسِخَت بهذه الآية.

---

(١٥١) – الواقع أن صلاحيات القضاء في قانون العقوبات في محاكم الطوائف الدينية ظلت منذ فترة مبكرة جداً منحصرة في الجزاءات الدينية كالطرد من الكنيسة والتوبيخ.أنظر:(Fattal,s. 350).

(١٥٢) – أنظر: Fattal, s. 349-350

(١٥٣) – أنظر: عبد الرحمن تاج، أحكام الأحوال الشخصية، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٨٣–١٨٥ – وانظر أيضاً: G. H. *Effective dans le Monde*, Alger 1949, s. 188. Bousquet, *Du Droit Musulman et de Son Application*

(١٥٤) – أنظر: Atar, s. 224

(١٥٥) –أنظر: Ahmet Özel, *İslam Hukukunda Milletlerarası Münasebetler ve Ülke Kavramı*, İstanbul 1982, s. 200.

وقارنْ ذلك مع: Fattal, s. 358

أما الشافعية فلهم رأيان مختلفان، وأحدهما يتفق مع ذلك. بينما يرى المالكية والحنابلة أن المحكمة الشرعية مخيرة في هذا، فقد تقبل النظر أو لا تقبل(١٥٦).

واستمر هذا المنهج بشكل مستقر تقريباً على مدى تاريخ التشريع الاسلامي، واستمر أيضا في الدولة العثمانية، وكان عدد أهل الذمة الذين كانوا موجودين في الاساس منذ قيام الدولة قد أخذ في الزيادة، حتى شكل قدراً لا يستهان به من مجموع الرعايا إلى نهاية عهد الدولة العثمانية. غير أننا لا نملك وثائق تتعلق بالوضع القانوني لأهل الذمة عن الفترة الواقعة بين قيام الدولة وحتى فتح استانبول، ويبدو أن الدولة العثمانية في تلك الفترة كانت تجري على هذا النهج المستقر الذي رأيناه في الدول الاسلامية التي سبقتها، فلم يكن هناك ما يمنع ذلك. أما بعد فتح استانبول فالمعروف أنها عُنيت بشكل خاص بالأوضاع القانونية للأقليات غير المسلمة، إذ قام السلطان محمد الفاتح بدايةً بتعيين جناديوس Gennadius على بطريرقية الروم الارثوذكس، ومن المحتمل أنه عَقَدَ معه باسم الطائفة عقد ذمة. غير أن نص هذا العقد اللازم عقده مع طائفة الروم الارثوذكس ويمثل النموذج الأول من العقود التي رأيناها تعقد فيما بعد مع الطوائف غير المسلمة لم يصل إلينا. بينما وصلنا العقد الذي عُقد مع أهل الذمة في حي غَلَطَة، ويحتوي بوجه خاص احكاماً مشابهة في موضوع حرية الدين والعبادة المكفولة لغير المسلمين، إذ نص ذلك العقد على عدم التعرض بوضع اليد على كنائس أهل الذمة في حي غلطة، أو تحويلها إلى مساجد، وعدم التدخل في شئون عباداتهم، أو السماح لأي ذمي بالتحول عن دينه إلى الاسلام(١٥٧). وينص المرسوم المقدم للمطران آنذاك على أن يقوم بوظيفة المطرانية بالشكل الذي جرى عليه الرؤساء الروحانيون قبله(١٥٨). ولا تحتوي هاتان الوثيقتان على حكم صريح عن الاستقلال الحقوقي والقضائي، ولعل عدم التصريح بذلك ناجم عن أن ذكر الحرية الدينية إنما المقصود به هو الاستقلالية في كلا هذين المجالين كما ذكرنا قبل ذلك، ولابد أن هذا النهج في الدولة العثمانية قد تحقق دون انقطاع، على شكل اعتراف بالاستقلال لأهل الذمة في هذين المجالين(١٥٩). والواقع

---

(١٥٦) – أنظر: Fattal, s. 353; Özel, *Ülke Kavramı*, s. 200, 204-206

(١٥٧) – هذه المعاهدة المؤرخة في أواخر جمادى الأولى ٨٥٧هـ (١٤٥٣م) أنظر نصها في:
İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 19834 c. II, s. 7-8; Akgündüz, c. I, s. 477; Zeki Mesud Alsan, *Yeni Devletler Hukuku*, Ankara 1950, c. I, s. 577; İlhan Lütem, *Devletler Hukuk Dersleri*, c. I-II, İstanbul 1958, c. II, s. 301.

(١٥٨) – أنظر: Akgündüz, c. I, s. 406

(١٥٩) – يقول شحاتة إن الصلاحيات القضائية لرؤساء الطوائف غير المسلمة منحها إياهم السلطان سليم الأول عام ١٥١٥م، غير أننا لم نصادف تلك المعلومة في مصدر آخر، ولدينا مبررات كافية للشك في صحة ذلك، أنظر: (Chehata, *Precis de*

أن هناك نصاً ورد في الاتفاق الذي عقد مع سكان حي غلطة وفي مرسوم المطرانية الذي صدر في عهد السلطان محمد الفاتح يقر استمرار الطقوس والمراسم وإدارة المطرانية بالوجه الذي كانت عليه في السابق. ويشير بذلك إلى تقليد الذي كان جارياً في العهد البيزنطي. فالمعروف في عهد الامبراطورية البيزنطية أن المسيحيين كانوا منذ عام ٣٠٣م يتمتعون بحق الرجوع إلى محاكمهم الدينية في قضايا الحقوق، ثم لم يلبث اليهود أيضاً بعد ذلك ان تمتعوا بهذا الامتياز الحقوقي والقضائي(١٦٠). ومن ثم فلا مانع أبداً من الاعتقاد بان غير المسلمين ظلوا يتمتعون بتلك الامتيازات بعد انهيار الامبراطورية البيزنطية أيضا. والدليل على ذلك أن المؤرخ كريتوفولس Kritovoulos الذي عاصر السلطان الفاتح ذكر أن الصلاحيات التي مُنِحت لبطريرقية الروم آنذاك لم تكن بأقل مما كان في العهد البيزنطي(١٦١).

أما المرجع القضائي المخول بالنظر في القضايا بين أهل الذمة والمسلمين فهو المحاكم الشرعية بلا منازع، ويجري تطبيق أحكام القوانين الاسلامية في القضايا بما يوافق القاعدة العامة(١٦٢).

وكان من نتيجة الاستقلالية التي اعترفت بها الدولة العثمانية لغير المسلمين أن تحول المنسوبون إلى أديان ومذاهب ذات كثافة سكانية معينة من هؤلاء إلى طوائف مستقلة بقدر معين على مدى مرحلة تاريخية معينة. وهذه الطوائف التي عرفت واحدتها باسم (الملة) لا يُعرف بصورة قاطعة متى اعترفت بها الدولة العثمانية، ومتى جرى تنظيمها بشكل تام. والمحتمل أن كافة الارثوذكس الذين كانوا متوطنين في الدولة العثمانية هم الذين جرى تنظيمهم في البداية باعتبارهم ملة الروم. وعلى ذلك أصبح اليونانيون والصرب والبلغار والرومان بل والعرب المسيحيون الارثوذكس يشكلون ملة الروم(١٦٣). وكانت "بطريرقية الفنار" هي المركز الديني

Droit Musulman Paris 1970, s. 31). وسوف نرى ايضاً فيما بعد أن المعلومة التي أوردها الباحث المصري حول أن هذه الصلاحية القضائية جرى حصرها عام ١٨٥٦ في الأحوال الشخصية لا تتفق والواقع التاريخي (أنظر ص ٣١-٣٢).

(١٦٠) – أنظر: Fattal, s. 345-346; Gibb-Bowen, c. II, s. 213

(١٦١) – أنظر: Benjamin Braude, "Foundation Myths of Millet system", *Christians and jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 78.

(١٦٢) – أنظر: Özel, *Ülke Kavramı*, s. 203

(١٦٣) – أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 234; Richard Clogg, "The Greek Millet in the Ottoman Empire", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*,(yay. Benjamin Braude-Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 185.

لهؤلاء. ونلاحظ هنا بوضوح أن كلمة (ملة) كانت تستخدم بمعنى يختلف كثيراً عن المعنى الاجتماعي المستخدم حالياً.

ويذهب اليهود بوجه عام إلى أنه جرى تشكيلهم كملة بعد فتح استانبول، وبالشكل الذي ينتظمهم في كافة أراضي الدولة العثمانية، ومع ذلك فان هناك اليوم شكوكاً قوية حول أن رئيسهم الروحي (حاخام باشى) الموجود في استانبول كان يجمع اليهود في كافة أراضي الدولة تحت إدارته(١٦٤). وعلى الرغم من أنه يمكن الحديث في عهد أول حاخام باشى أيام السلطان الفاتح ويدعى قاپسالي أنه كان يتمتع بسلطات واسعة، فان هذه السلطات قد ضعفت بعد ذلك، واقتصرت لسنوات عديدة على استانبول وأطرافها(١٦٥). ولهذا فإن انتظام اليهود في نظام الملة إنما هو محصلة عهود متأخرة جداً.

أما الملة الأرمنية فيمكننا القول إنها أيضا مرت بتطورات مشابهة، إذ يدور الجدل حول أن البطريرق الأرمني الذي عينه السلطان الفاتح كان ذا سلطة على كافة الطوائف الأرمنية وعلى كنائسها. فهناك من يذهبون إلى أن يواكيم مطران بورصة جرى تعيينه بطريرقا فاصبح الزعيم الروحي والقضائي على كافة الأرمن، وأن نظام الملة الأرمنية تأسس عام ١٤٦١م(١٦٦)، وهناك أيضا من يذهبون إلى أن هذا التعيين امرٌ ملفق تماماً، وأن البطريرق المقيم في استانبول لم يكن يملك سلطة على طوائف الأرمن وكنائسهم في منطقتي الأناضول والروملي(١٦٧). غير ان بَرْدَاقجيان يرى أن البطريرق المقيم في استانبول كان منذ القرن السابع عشر على الأقل قد بدأ يفرض نفوذه على تلك الطوائف المستقلة في الأناضول والروملي(١٦٨). وفي هذه الحالة يمكننا القول إن البطريرقية الأرمنية كانت تنتظم الطائفة الأرمنية بكاملها منذ ذلك القرن على الأقل.

---

(١٦٤) - يقول برود Braud إن الموظف الذي يمثل كافة اليهود وأطلق عليه جب وبوون اسم (حاخام باشى) ويجري تزويده بصلاحيات تشبه صلاحيات الرؤساء الروحانيين للطوائف الأخرى لم يكن له وجود خلال عهود الدولة الأولى (أنظر ص ٨١).

(١٦٥) -أنظر: Mark A. Epstein, "The Leadership of the Ottoman Jews in the Fifteenth Centuries", *Christians and Jews in he Ottoman Empire*,(yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 104 vd; Joseph R. Hacker, "Ottoman Policy toward the Jews and Jewish Attitudes toward the Ottomans during the Fifteenth Century", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 119-122.

(١٦٦) - أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 221; Braud, s. 81

(١٦٧) - أنظر: Kevork B. Bardakjian, "The Rise of the Armenian Patriarchate of Constantinople" *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 90.

(١٦٨) - أنظر: Bardakjian, s. 92

وأدى هذا النوع من التنظيم إلى أن يصبح الرؤساء الدينيون رؤساء الملل، وممثلين لطوائفهم في أمور الدين والقضاء على السواء، ولهم صلاحيات الادارة، ومن ثم فهم المسئولون عن طوائفهم والممثلون لها أمام السلطات العثمانية(١٦٩). ولهذا استطاعت تلك الطوائف أن تتمتع بقدر معين من الحكم الذاتي. ومن ناحية ثانية كانت هناك طوائف مسيحية أخرى عدا تلك الطوائف الثلاثة، لم يكن معترف بها كملة، أو جرى الاعتراف بها بعد مدة طويلة، مثل الكاثوليك والبروتستان وغيرهم. فلم يجر الاعتراف مثلاً بطائفة الأرمن الكاثوليك كملة إلاّ في عام ١٨٣٠م(١٧٠). وهناك قسم آخر كبير ممن لم يُعْتَرف لهم بوضع الملة المستقلة جرى إدراجهم ضمن ملة الأرمن، ويخضعون للبطريرقية الأرمنية في الشئون الحقوقية والقضائية(١٧١). والأمر الجدير بالاشارة هنا في موضوع النظم القانونية العثمانية أن غير المسلمين، سواء جرى تنظيمهم على شكل ملة، أو كانوا على شكل طوائف لها كنائسها المستقلة، فهم في كلا الحالين قد تمتعوا بالاستقلال في الحقوق والقضاء.

وقد ظهرت الاستقلالية في الحقوق والقضاء المعترف بها لأهل الذمة في الدولة العثمانية ليس نتيجة لمعاهدة دولية جرى عقدها، ولكن نتيجة لتنظيم حقوقي داخلي على مدى السنين. إلا أنه بمقتضى معاهدة قَيْنَارجة الصغرى التي عُقدت عام ١٧٧٤م كانت الدولة العثمانية قد تعهدت لأول مرة أمام روسيا بحرية العبادة للأرثوذكس من رعاياها وحماية كنائسهم، وعلى ذلك أخذت الحقوق التي يتمتع بها غير المسلمين تكتسب وضعاً دولياً(١٧٢). أما في عهد التنظيمات الخيرية فان هذه الحقوق والامتيازات الممنوحة لغير المسلمين قد أصبحت موضوعاً للعلاقات الدولية بشكل مطرد، حتى ظهرت هذه الامتيازات الحقوقية والقضائية في "فرمان الاصلاح" الصادر عام ١٨٥٦م(١٧٣) بوجه خاص، وأصبحت تعهداً من الدولة العثمانية أمام المجتمع الدولي. وتبين ذلك في معاهدة باريس التي عقدت في نفس السنة، إذ وضعت في الاعتبار ما جاء به الفرمان من أمور، حيث أرادوا أن تأخذ تلك التعهدات صبغة دولية حتى وأن كان بصورة غير مباشرة(١٧٤). وفي النهاية قضت معاهدة برلين عام ١٨٧٨م بزيادة تلك الحقوق المعترف بها

---

(١٦٩) - أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 212-213; Ubicini, *Türkiye 1850*, (trc. Cemal Karaağaçlı), İstanbul (ts.), c. I, s. 167-168.

(١٧٠) - أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 247

(١٧١) - أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 221

(١٧٢) - المادة السابعة في معاهدة كوچوك قينارجه، أنظر: Nihat Erim, *Devletlerarası Hukuku ve Siyasi Tarih Metinleri*, Ankara 1953, c. I, s. 124.

(١٧٣) - للاطلاع على نص الفرمان أنظر: Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1983, c. V, s. 258-264

(١٧٤) - أنظر المادة التاسعة في Erim, s. 346

لأهل الذمة، وأصبحت موضوعاً لاتفاق دولي متعدد الأطراف(١٧٥). غير أن هذا الوضع خلق مشكلة دائمة للدولة العثمانية؛ فقد استغلته الدول الأوربية في كل مناسبة للضغط عليها، وانتزاع حقوق أو ضمانات جديدة لغير المسلمين.

وقد ذكرنا فيما سبق ان حدود الاستقلال الحقوقي والقضائي المعترف بها لأهل الذمة كانت واسعة في أوائل عهد الدولة العثمانية، ثم أخذت تنحسر على مدى مرحلة تاريخية معينة، حتى اقتصرت على الأحوال الشخصية من حيث الأساس، كالنكاح والطلاق والوصية والميراث والوقف وغير ذلك. ومع هذا فالملاحظ أيضا أن الرؤساء الروحانيين كانوا يتمتعون بصلاحيات توقيع العقوبات الدينية في الغالب على من يقترف جرماً معيناً، مثل الاخلال براحة الطائفة المنسوب إليها، أو الاخلال بالقواعد الدينية، كأن يمنعه من دخول الكنيسة، أو يرفض استقبال جنازته فيها، كما كان يتمتع الرؤساء بصلاحيات توقيع العقوبات المادية من حين لآخر(١٧٦). ويمكننا أن نرى بوضوح في المراسيم [براءات] الممنوحة لرؤساء الطوائف عند تعيينهم تلك الصلاحيات القضائية المحدودة(١٧٧). ويتضح من ذلك أن المجالات التي تقع خارج نطاق الأحوال الشخصية لم يروها - فيما بعد - مرتبطةً بالحرية الدينية(١٧٨). وفي السنوات الأخيرة من عهد الدولة العثمانية ومع صدور "قانون العائلة" المؤرخ في عام ١٩١٧م ألغيت الصلاحيات القضائية لمحاكم الطوائف في هذا المجال، وأصبحت المحاكم الشرعية هي المرجع القضائي الوحيد المخول في مجال الأحوال الشخصية. غير أنهم لم يتعرضوا للاستقلال الحقوقي عند أهل الذمة، فجرى تقنين الأحكام الخاصة بهم، وأدرجت ضمن القانون (١٧٩). ولكن الواقع أنه لم يدخل حيز التنفيذ في الدولة العثمانية إلاّ لمدة عام ونصف، إذ جرى إلغاؤه في ١٩ يونية/ حزيران عام

---

(١٧٥) - أنظر: Seha L. Meray, *Devletler Hukukuna Giriş*, Ankara 1968, c. I, s. 242; Gülnihal Bozkurt, *Alman ve İngiliz Belgelerinin ve Siyasi Gelişmelerin Işığı Altında Gayrımüslim Osmanlı Vatandaşlarının Hukuki Durumu (1839-1914)*, Ankara 1989, s. 90-91,

(١٧٦) - إن وجود قوة شرطة صغيرة تابعة لكبير الحاخامات (Epstein, s.105)، ووجود سجن داخل بطريقخانة الفنار (Gibb-Bowen, c. II, s. 216) انما يدلنا على أن الرؤساء الروحانيين كانوا يتمتعون بصلاحيات توقيع العقوبات في مجالات معينة، أنظر: *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 440

(١٧٧) - للاطلاع على براءة لأحد البطارقة الأرمن المؤرخة في ٢٧ رجب ١٢٤٨/ ٢٢ ديسمبر ١٨٣٢ أنظر دفاتر الطوائف غير المسلمة في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر ١ ، ص ٢٥-٢٦.

(١٧٨) - يقول شحاتة (ص ٣١-٣٢) إن هذا الاجراء بدأ عام ١٨٥٦م، إلاّ أن البراءة المذكورة سابقاً والمؤرخة في ١٨٣٢م لم تتعرض إلاّ للأحوال الشخصية وحدها، مما يدلنا على أن هذا التحديد بدأ قبل هذا التاريخ.

(١٧٩) - أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 208-211

١٩١٩ وأعيدت الصلاحيات القضائية الخاصة بمحاكم الطوائف إليها(١٨٠). وعلى ذلك ظل الاستقلال الحقوقي والقضائي الخاص باهل الذمة في مجال الأحوال الشخصية على حاله حتى نهاية الدولة العثمانية.

والملاحظ أن الأحكام الإسلامية التي يتقرر تطبيقها على أهل الذمة في حالة رجوعهم إلى المحاكم العثمانية، سواء أكان المرجع القضائي جبرياً، أم كان اختيارياً، كانت تختلف بين الحين والآخر عما يجري تطبيقه على المسلمين، فلا يُعاقب الذمي الذي شرب الخمر ما دام دينه لا يمنع ذلك، وما دام لا يخل بالنظام العام(١٨١)، كما لم يجر تطبيق حكم الرجم على الزاني غير المسلم حتى ولو كان متزوجاً نظراً لأنه لا يُعد محصناً لكونه ليس مسلماً(١٨٢). كذلك يعد الخمر ولحم الخنزير من الأموال المتقومة بالنسبة لهم على عكس ما هو لدى المسلمين، ولهذا السبب تصبح موضوعاً للتصرفات القولية وتجري حمايتها إزاء الأعمال غير المشروعة. ولا يقتصر الأمر على هذه الفروق؛ فهناك نماذج عديدة مشابهة في كافة فروع القانون تقريباً.

ب- المُسْتَأمَنُون

المستأمن هو الشخص الذي ليس من رعايا دولة الاسلام [أو دار الاسلام]، والأجنبي الذي يقيم فيها باذن لمدة مؤقتة. وعلى الرغم من وجود تشابه كبير بين الأوضاع القانونية للمستأمنين في القوانين الاسلامية والعثمانية، وبين أوضاع أهل الذمة، إلاّ أن هناك فروقاً في جوانب معينة يراها بعض الفقهاء؛ ففي الجرائم المقترفة في حق الأشخاص يرى ابو حنيفة أن يجري تطبيق أحكام الشرع على المستأمن، وعلى ذلك فالمستأمن الذي يقتل مسلماً أو ذمياً عمداً يجري عليه القصاص إذا توفرت الشروط الأخرى، أما في الجرم المتعلق بحق الله (سبحانه وتعالى) فلا يخضع المستأمن لأحكام الشرع، والزنا مثال على ذلك. أما ابو يوسف أحد الأئمة الأحناف فهو يخالف شيخه في ذلك، ويرى أن المستأمن يخضع لأحكام الشرع في كافة الجرائم(١٨٣). ويتفق

---

(١٨٠) – أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 221-224

(١٨١) – تختلف نظرة الحنفية للذميين في مسألة شرب الخمر، بينما يرى فقهاء الشافعية والمذهبين الآخرين أن مسألة شرب الخمر تمس النظام الاسلامي العام، وليس لها علاقة بمسألة حرية الدين والعبادة، ومن ثم يجب على أهل الذمة أن يخضعوا لما يخضع له المسلمون في ذلك. أنظر: محمد أبو زهرة، الجريمة، القاهرة [بدون تاريخ]، ص ٣٣٨-٣٣٩، وأحمد فهمي بهنسي، الحدود في الاسلام، القاهرة [بدون تاريخ]، ص ٢٦ وما بعدها.

(١٨٢) – أنظر: Ahmet Özel, *Ülke Kavramı*, s. 219

(١٨٣) – أنظر: أبو زهرة، ص ٣٥٠-٣٥١ وعبد القادر عودة، التشريع الجنائي الاسلامي، جـ ١ ص ٢٨٥.

المالكية والشافعية والحنابلة ايضا مع ما يراه ابو يوسف من حيث الأساس، ولا يعترفون للمستأمنين بما يميزهم عن الآخرين في قانون العقوبات(١٨٤).

أما عن مسألة الاعتراف أو عدم الاعتراف باستقلال حقوقي وقضائي للمستأمنين، يشبه ما كان لأهل الذمة فلا أحد يعرف شيئاً عن ذلك حتى عهد السلطان سليمان القانوني. وكانت المرة الأولى عام ١٥٣٥م مع الامتيازات التي مُنحت لفرنسا، واعترفت لرعاياها من التجار بان تُنْظَرَ كافة قضاياهم الحقوقية والجزائية أمام قنصلياتهم(١٨٥). وبعد ذلك ايضا اتسعت دائرة هذه الامتيازات حتى شملت الأجانب الآخرين، وأصبحت محاكم القنصليات هي المرجع القضائي العادي للنظر في النزاعات الواقعة فيما بين المستأمنين، فانتقلوا بذلك إلى نظام يشبه ما كان جارياً مع أهل الذمة في الاستقلال قضائياً عن المحاكم العثمانية. أما في كافة الخلافات الواقعة بين المستأمنين والرعايا العثمانيين فكانت المحاكم العثمانية هي المخولة بالنظر فيها، كما هو الحال مع أهل الذمة. غير أن الدولة في هذه الحالة كانت تعترف للمستأمنين ببعض الامتيازات والتيسيرات، كأن تسمح بنظر بعض قضاياهم المعينة أمام الديوان الهمايوني، وتسمح بحضور أحد موظفي السفارة أثناء المحاكمة(١٨٦).

وقد أسفر ذلك الوضع مع مرور الزمن عن نتائج تنتقص من حقوق الدولة العثمانية في السيادة، فشاعت رفع الصلاحيات القضائية المخولة لمحاكم القنصليات، غير أن ضعف الدولة المستمر وتراجع قوتها في الصمود لمواجهة الغرب لم يسمح لها بتحقيق ذلك. وفي النهاية أصدرت قراراً عام ١٩١٤م من جانب واحد ألغت به كافة الامتيازات، وفي ظروف لم تكن تسمح لها بذلك أبداً، وأنهت الصلاحيات القضائية المخولة لمحاكم القنصليات. ولكن الواقع أن القرار لم يلق قبولاً لدى دول الغرب، فصارحبراً على ورق، وبالتالي ظل الغموض سائداً حول هذا الموضوع حتى نهاية الدولة العثمانية(١٨٧).

وهذه الامتيازات الحقوقية والقضائية التي تمتع بها غير المسلمين في الدولة العثمانية، سواء أكانوا من أهل الذمة أم كانوا من المستأمنين، لم توضع في شكل جديد إلاّ مع معاهدة لوزان التي جرى عقدها بين جمهورية تركيا ودول الغرب، وانتهت بذلك الصلاحيات القضائية المخولة

---

(١٨٤) – أنظر: أبو زهرة، ص ٣٤٦-٣٤٧ وعودة، جـ ١ ص ٢٨٧-٢٨٩، وقارنْ ذلك مع: Özel, *Ülke Kavramı*, s. 221-222

(١٨٥) – أنظر نص هذا الامتياز الأول في: Erim, s. 9-15

(١٨٦) –أنظر: İnalcık, "İmtiyazat", s. 1180; Yılmaz Altuğ, *Yabancıların Hukuk Durumu*, İstanbul 1971, s. 63; Heyd, *Criminal Law*, s. 223-224.

(١٨٧) – أنظر: İnalcık, "İmtiyazat", s. 1188

لمحاكم الطوائف والقنصليات، ولكن جمهورية تركيا اضطرت لأن تدفع ثمنا باهظاً لقاء ذلك، إذ قبلت استمرار الاستقلال الحقوقي للمواطنين غير المسلمين، وأن يكون لممثلي هذه الطوائف حق إبداء الرأي عند تقرير الأحكام الحقوقية المتعلقة بهم، كما تعهدت من ناحية أخرى بالقيام باصلاحات حقوقية تتفق ومطالب الغرب والاستعانة أثناء ذلك بجهود المشرعين الغربيين لفترة خمس سنوات. وبعد ذلك اتجهت سلطات الحكم في الجمهورية الى قبول التشريعات الغربية بكاملها، وتقدموا بذلك عما كان مطلوباً منهم، ورأت الأقليات غير المسلمة إزاء هذا الموقف أن تتخلى عن الامتيازات التي اتاحتها لهم معاهدة لوزان، فلم يعودوا في حاجة إليها(١٨٨).

(١٨٨) – لمزيد من المعلومات أنظر: M. Akif Aydın, "Batılılaşma", *DİA*, İstanbul 1992, c. V, s. 166-167.



الفصل السابع
القوانين العثمانية
بعد عهد التنظيمات



يكشف القانون العثماني حتى القرن التاسع عشر عن وحدة واتساق واضحين؛ ولم يحدث على مدى الحقبة التي امتدت خمسة قرون ونصف حتى التنظيمات أن وقع تغيير جذري يخرج على مسيرة التطور الطبيعي للبناء التشريعي. أما في الفترة التي بدأت بصدور "خط گلخانه الهمايوني" عام ١٨٣٩م [التنظيمات] فالملاحظ أن القانون العثماني قد انفصل بخطوط قاطعة عن الفترة السابقة، سواء أكان في أمر المؤسسات القضائية التي اقيمت، أم في أمر التشريعات التي جرى وضعها. ومن هذه الناحية فان الضرورة تدعونا لأن نتناول القانون العثماني فيما بعد التنظيمات بشكل مستقل.

إن الفارق الواضح الذي تتميز به الفترة السابقة على عهد التنظيمات هو -كما تحدثنا سابقا- سيادة التشريعات الاسلامية على نظام الحقوق، والسعي لملء الفراغ الناشئ أثناء تطبيق تلك التشريعات باسس القوانين العُرفية في الاطار الكلي للشريعة الإسلامية. ولم يستعينوا وهم يصنعون ذلك بنظام تشريعي أجنبي، بل كان اعتمادهم على التقاليد الفقهية والقانونية الخاصة بالدول الاسلامية التركية السابقة على العثمانيين، نظراً للملامح المشتركة التي تميزها إلى حدٍ كبير. أما في عهد التنظيمات فقد بدأ الحديث عن الغرب، وعن نظمه القانونية التي لم يكن أمر الاستفادة منها وارداً حتى تلك الآونة. فقد بدأت مرحلة التنظيمات بحركة تغريب واقتباس في المجال التشريعي أيضا كما كان الحال في المجالات الأخرى.

وكان لحركة التغريب في مجال التشريع والنظم الحقوقية التي جاءت بها آنذاك أسباب خاصة بها من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، ويأتي في مقدمتها اعجاب رجال الدولة العثمانية وتأثرهم بالنظم القانونية وحركة التقنين في الغرب. والمعروف أن الدولة العثمانية التي أخذت تزداد ضعفاً حتى القرن التاسع عشر كانت مسرحاً لسلسلة من الاصلاحات قبل عهد التنظيمات وبعده تستهدف إعادتها إلى سابق قوتها، وكان الغرب دائما هو النموذج الذي احتذوا به في تلك الاصلاحات، ولا سيما بعد عهد التنظيمات. فقد نظر رجال الدولة العثمانية إلى حركة الإقتباس من الغرب في كافة المجالات على أنها تحول لابد منه لانقاذ الدولة، ووَصْفَةٌ علاجية يمكن الوصول إليها بسهولة. أما القرن التاسع عشر فهو القرن الذي وقعت فيه اصلاحات وتشريعات قانونية في بعض دول اوربا لاسباب خاصة بتلك الدول. ولهذا وقع رجال الدولة العثمانية - وهم الذين رفعوا شعار التغريب في كل مجال- تحت تأثير النشاط التشريعي في الغرب، فرأوا ضرورة القيام باصلاحات تحتذي النموذج الغربي في البناء العدلي والمجال

التشريعي دون أن يفكروا كثيراً في أمر توافقها أو عدم توافقها مع البناء الاجتماعي، أو في تلبيتها للاحتياجات التشريعية.

والسبب الثاني أن الدول الغربية كانت دائمة الضغط والإلحاح على الدولة العثمانية لارغامها على قبول قوانينها وتشريعاتها. وكان اتجاه الدول الغربية إلى ايجاد أسواق لمنتجاتها المتزايدة نتيجة للثورة الصناعية(١٨٩)، ومحاولة تأمين تجارتها مع دول تلك الأسواق عن طريق تطبيعها بقوانينها وتشريعاتها هي، وسعيها للبحث عن مكانة حقوقية معتبرة عن طريق فرض قوانينها(١٩٠)، ومحاولاتها لتأمين حقوق وامتيازات جديدة للأقليات القريبة منها في الدولة العثمانية، ولاسيما في مجال القانون العام، وجهودها بالتالي لزيادة مكانتها لدى الأقليات(١٩١)، هي كلها أسباب دفعت تلك الدول لممارسة ضغوطها المستمرة على الدولة العثمانية في مجال النظم العدلية والتشريع. والدليل على ذلك أنهم طالبوا عالي باشا أثناء مؤتمر باريس بان يعيد تنظيم المحاكم (على النظام الغربي)(١٩٢)، ثم ضغوط الدول الغربية على الدولة العثمانية لوضع تنظيمات تتعلق بغير المسلمين، ولا سيما في فرمانات الاصلاح(١٩٣)، ومحاولات الفرنسيين في الاثناء التي بدأ فيها إعداد "مجلة الاحكام العدلية" للأخذ بالقانون المدني الفرنسي المسمى بقانون نابليون Code Napoleon، ثم اتجاه عالي باشا الذي ضاق بهذه الضغوط إلى الأخذ به، سعياً منه للتخفيف من وطأتها(١٩٤)، ثم محاولات الانجليز أيضا لفرض تنظيمات قانونية على النموذج الغربي(١٩٥) وتلك كلها أمور لا تمثل إلاّ بعض الأمثلة على الضغوط الأوربية.

والسبب الثالث الذي يكمن وراء الاصلاحات التشريعية في عهد التنظيمات هو الحاجة الماسة لتلك الاصلاحات نفسها؛ فقد كان من شأن التغيرات الجذرية والتطورات التي بدأت تظهر على

---

(١٨٩) – أنظر: Barkan, "Din ve Devlet İlişkileri", s. 93

ومما يلفت النظر أن أولى المحاكم التي ظهرت إلى جانب المحاكم الشرعية هي المحاكم التجارية، وأن أول القوانين المأخوذة عن الغرب كانت في التجارة مما يدلنا على أن المصالح التجارية والاقتصادية كانت هي الهدف وراء تلك الضغوط.

(١٩٠) – أنظر: Guido (Gad) Tedeshi, *Studies in İsrael Law*, Jerusalem 1960, s. 86

(١٩١) – أنظر: Halil İnalcık, "Tanzimat Nedir?", *Tarih Araştırmaları 1940-1941, DTCF, Yıllık Araştırmalar Dergisi*, s. 256.

(١٩٢) – أنظر: Ahmed Cevdet Paşa, *Marûzât*, (haz. Yusuf Halaçoğlu), İstanbul 1980, s. 198.

(١٩٣) – أنظر: İnalcık, "Tanzimat Nedir?", s. 256

(١٩٤) – أنظر: Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", s. 46-48

(١٩٥) – أنظر تقرير السفارة الانجليزية حول ذلك في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، تصنيف يلديز رقم (553/251, K 35:).

الحياة الاجتماعية والاقتصادية أن تفرض على الدولة وضع تشريعات تواكبها. ولما زاد عدد القضايا المعروضة على المحاكم وتباينت أنواعها كان من الضروري تعزيز المحاكم العثمانية التقليدية بالجديد منها، خاصة وأنها كانت محاكم ذات درجة واحدة تنظر في كافة أنواع القضايا، ثم إثراء البناء القضائي بمحكمة النقض، وعلى ذلك دعت الحاجة بعد عهد التنظيمات إلى اقامة المحاكم التجارية والمحاكم النظامية، واقامة محكمة النقض العثمانية الأولى، وهي المعروفة باسم "ديوان الأحكام العدلية". ومع اقامة عدد كبير من المحاكم الجديدة، ثم عدم كفاية التعليم الحقوقي آنذاك ظهرت الحاجة إلى تقنين مجالات حقوقية بعينها على وجه السرعة لتلبية حاجة القضاة في تلك المحاكم. فقد كانت اقامة المحاكم النظامية بوجه خاص وتشكيلها من عدد كبير من الأعضاء من غير المتخصصين في القانون في البداية وعدد كبير من القضاة أمراً دعا بالضرورة إلى إعداد نصوص قانونية يسهل على هؤلاء استيعابها (١٩٦). واذا أضفنا إلى ذلك ما دعت إليه التطورات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من تنظيمات حقوقية جديدة لأدركنا على الفور أن العديد من القوانين التي وضعت في عهد التنظيمات إنما ظهرت تلبية لتلك الحاجات الملحة. غير أن الإصلاحات التشريعية التي أجريت آنذاك كانت إرضاءً لدول الغرب بالدرجة الأولى، أو نتيجة لضغوط تلك الدول نفسها، ولأجل هذا لم تكن بالشكل الذي يلبي الحاجات الحقيقية. فالحقوق الجديدة التي مُنحت للأقليات غير المسلمة قد يسرت انفصالهم عن الدولة العثمانية، وعجّلت لحدوثه. وكما أضر الشكل الذي أقيمت به المحاكم التجارية ومشاركة التجار الأجانب فيها باستقلال القضاء، كذلك أسفرت القوانين التي وضعت وتعوّد التجار الغربيون عليها ثم المعاهدات التجارية التي عقدت مع الدول الأوربية عن تدهور التجارة العثمانية، وبالتالي تدهور الوضع المالي. أما المحاكم النظامية المتعددة القضاة التي أقيمت دون مراعاة للتركيب الثقافي في المجتمع العثماني فلم تعط النتيجة المرجوة منها، ولما تعذر وجود أعضاء لها من ذوي الثقافة القانونية اكتفوا باجراء هذه الوظيفة بالاعضاء المتاحين. ومن العسير أن نقول إن ذلك كفل عدالة القضاء. وقد كان من شأن القوانين التي جرى اقتباسها عن الغرب دون مراعاة لأمر توافقها مع التشريعات العثمانية أن أفسدت الوحدة القانونية، وزادت من التبعية للقوانين الغربية، حتى مهدت السبيل فيما بعد لقبول تلك القوانين برمتها.

---

(١٩٦) – أنظر: Aydın, "Mecelle'nin hazırlanışı", s. 37-39

وتنقسم النظم القانونية التي وُضِعَتْ في عهد التنظميات تحت تأثير كل هذه العوامل إلى مجموعتين؛ في مجال التشكيلات والأجهزة العدلية، وفي المجال التشريعي.

وقد رأينا فيما سبق أن نظام المحكمة الشرعية ذات الدرجة الواحدة والقاضي الواحد هو النظام الذي ساد في الدولة العثمانية حتى عهد التنظيمات. واذا أضفنا إلى ذلك محاكم الطوائف التي كانت تنظر في قضايا الأقليات غير المسلمة الخاصة بالأحوال الشخصية، ومحاكم القنصليات التي كانت تفصل في الخلافات القانونية للأجانب الموجودين في أراضي الدولة العثمانية، لأدركنا أنه كان يوجد هناك من حيث الأساس ثلاثة أنواع من المراجع القضائية حتى عام ١٨٣٩م. وفي عهد التنظيمات لم يقع تدخل في الوظائف القضائية لمحاكم الطوائف والقنصليات، أما في المجالات التي تمارس فيها المحاكم الشرعية عملها فقد وَضَعَتْ الدولة سلسلةً من النظم، واتجهت لاقامة محاكم جديدة. وبدأت النظم الأولى في هذا المجال باقامة مجلس تجارة [محكمة] في استانبول عام ١٨٤٠م كان تابعاً لنظارة التجارة. كما جرى في نفس العام تشكيل "مجلس المحاسبة" داخل نظارة المالية ليتولى حل الخلافات الواقعة بين الصَّرَّافين، وجرى تشكيل مجلس آخر لحل الخلافات في مجال التجارة البحرية وكان تحت رئاسة رئيس (ريس) الميناء. وحتى ذلك التاريخ كانت المحاكم الشرعية ذات القاضي الواحد تفصل في ذلك النوع من الخلافات وغيره. وبموجب لائحتين تنظيميتين جرى إعدادهما في عامي ١٨٤٧-١٨٤٨م تحول مجلس التجارة التابع لنظارة التجارة إلى محكمة تجارية مختلطة. وهذه المحكمة كانت تتشكل من ناظر التجارة رئيساً، واربعة عشر عضواً، نصفهم من رعايا الدولة العثمانية والنصف الثاني من رعايا الدول الأجنبية(١٩٧). وبعد هذه التجربة الأولى بدأت إقامة المحاكم التجارية في كافة أراضي الدولة بوضع ذيل أضيف عام ١٨٦٠م على "قانون التجارة" (تجارت قانوننامه سى) الصادر عام ١٨٥٠م(١٩٨). وصدرت بعد ذلك اللائحة التنظيمية للولايات عام ١٨٦٤م، وأقيمت بمقتضاها المحاكم الحقوقية والجنائية، التي عُرفت بوجه عام باسم المحاكم النظامية، في الأقضية والسناجق والولايات. وفي كل قضاء جرى تشكيل ما عُرف باسم "مجلس الدعوى" من أحد القضاة رئيساً، وثلاثة أعضاء من المسلمين وغير المسلمين، وفي السناجق جرى تشكيل "مجلس

(١٩٧) - أنظر: Mustafa Reşit Belgesay, "Tanzimat ve adliye teşkilatı", *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 214; Ebul Ula Mardin, *Medeni Hukuk Cephesinden Ahmed Cevdet Paşa*, İst 1946, s. 244-246; Karal, *Osmanlı Tarihi*, c. VI, s. 150-152; A.C. Eren, "Tanzimat", *İA*, c.XI, s. 733-734.

(١٩٨) -أنظر: Ticaret Kanunnâme-i Hümâyununa Zeyil, *Düstûr*, Birinci Tertip, İstanbul 1289, c.I, s. 445 vd. özellikle 1-5. maddeler.

التمييز" تحت رئاسة قاض وستة أعضاء نصفهم من المسلمين والآخر من غير المسلمين، وموظف يجري تعيينه من قبل الحكومة، أما في الولايات فقد جرى تشكيل "ديوان التمييز" الذي يضم مفتش قضاة (مفتشِ حُكام) أو نائب المركز فيما بعد رئيساً، وستة أعضاء نصفهم من المسلمين والآخر من غير المسلمين، وموظفا يجري تعيينه من قِبَل الحكومة. وكانت تقوم هذه المجالس والدواوين بوظيفة المحاكم الابتدائية والاستئناف(١٩٩)، ووضعت الدولة لها لائحة تنظيمية (نظامنامه) عام ١٢٨٨ (١٨٧٢م) أقرت فيها من جديد أسس العمل التي تسير عليها(٢٠٠). أما ديوان الأحكام العدلية (ديوان أحكام عدليه) فقد أقيم عام ١٨٦٨م ليكون محكمة للنقض تنظر في قرارات المحاكم النظامية، وجعلوا احمد جودت باشا رئيساً له(٢٠١). وفي نفس السنة التي أقيم فيها "ديوان الأحكام العدلية" ليكون المرجع الأعلى للقضاء العدلي أقيم أيضا "مجلس شورى الدولة" (شوراى دولت) ليكون المرجع الأعلى للقضاء الإداري، ووُضع مدحت باشا على رأسه(٢٠٢). ثم قامت الدولة بتغيير الشكل القديم للمحاكم النظامية، وأعطتها شكلاً جديداً بقانون صدر عام ١٨٧٩م، وعُرف باسم "قانون تشكيلات المحاكم النظامية. كما كان من جملة ذلك أيضا استحداث وظيفة الادعاء بقانون صدر لأول مرة(٢٠٣). أما المحاكم الشرعية فقد ظلت تعمل مع تقليص وظائفها عن ذي قبل. كذلك فان "مجلس التشكيلات الشرعية" (مجلس تشكيلات شرعيه) الذي كان قد تأسس عام ١٨٦٢م ثم أعيد تشكيله من جديد بتعليمات صدرت عام ١٨٧٣م قد بدأ هو الآخر في العمل مرجعاً للنقض من المحاكم الشرعية(٢٠٤).

ومع هذه الأجهزة والهيئات الجديدة زاد عدد المحاكم في الدولة العثمانية؛ فهناك المحاكم الشرعية والمحاكم النظامية ومحاكم الطوائف ومحاكم القنصليات، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذا الوضع قد أدى إلى فوضى في القضاء. وجرى اتخاذ سلسلة من التدابير لإنهاء أعمال محاكم

---

(١٩٩) - أنظر: Engelhard (ed.), *Türkiye ve Tanzimat Devlet-i Osmaniye'nin Tarih-i İslahatı (1826-1882)*, (trc. Ali Reşad), İstanbul 1328 s. 486; Karal, *Osmanlı Tarihi*, c. VII, 167-168; Çoşkun Üçok - Ahmet Mumcu, *Türk Hukuk Tarihi*, Ankara 1982, s. 332-333;
ولأجل اللائحة التنظيمية للولايات أنظر: *Düstûr*, Birinci Tettip, c. I, s. 608

(٢٠٠) - لأجل لائحة المحاكم النظامية الصادرة في منتصف شوال ١٢٢٨هـ (١١ يناير ١٨٧٢) أنظر: *Düstûr*, Birinci Tertip, c. I, s. 352-356.

(٢٠١) - أنظر: Aydın, "Ahmed Cevdet Paşa", s. 27-30

(٢٠٢) - أنظر: Recai Galip Okandan, "Amme hukukumuzda Tanzimat devri", *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 121.

(٢٠٣) - أنظر: Üçok-Mumcu, s. 334; Belgesay, s. 218; *Düstûr*, Birinci Tertip, c. IV, s. 245-260

(٢٠٤) - أنظر: Belgesay, s. 215; *Düstûr*, c. IV, s. 75-77

القنصليات ومحاكم الطوائف التي لم يكن لها مكان داخل التركيب العدلي للدولة، ولا تتفق -بوجه خاص- مع مفهوم الاستقلال في أوائل القرن العشرين. فجرى في البداية عام ١٩١٤م الاعلان عن إلغاء الامتيازات بقرار صدر من طرف واحد(٢٠٥)، فكان من الطبيعي أن تلغى محاكم القنصليات هي الأخرى مع قرار الامتيازات. غير أن دول الغرب لم تقبل هذا الإلغاء من طرف واحد، وظل الغموض مستمراً في ذلك حتى نهاية الدولة العثمانية. أما الخطوة التي خطتها الدولة على طريق إلغاء محاكم الطوائف فقد وقعت عام ١٩١٧م؛ إذ صدر قرار بقانون العائلة (حقوقِ عائله قرارنامه سي) حمل تاريخ ٢٥ اكتوبر من نفس العام ألغى الصلاحيات القضائية لمحاكم الطوائف في مجال الأحوال الشخصية، وخَوّل المحاكم الشرعية للنظر في هذا النوع من القضايا لغير المسلمين(٢٠٦). غير أن إلغاء محاكم الطوائف كان هو الآخر سبباً في الاعتراض والنزاع، كما حدث عند إلغاء الامتيازات. وكانت النتيجة مع اعتراض الرؤساء الروحيين لغير المسلمين، وتدخل الدول المتحالفة، وتأثير الضغوط التي مارسوها في هذا الصدد أن جرى إلغاء القانون بعد مرور عام ونصف تقريباً على تطبيقه(٢٠٧). وهكذا عادت الأمور إلى وضعها السابق، وعادت محاكم الطوائف تمارس نشاطها من جديد، حتى نهاية عهد الدولة العثمانية.

ولا شك أن أهم الأعمال الحقوقية وأكثرها عمقاً في عهد التنظيمات هو ما حدث في المجال التشريعي. وإذا استثنينا قوانين العقوبات (جزا قانوننامهء همايونلرى) لعام ١٨٤٠م وعام ١٨٥١م التي تنظم قسماً من قانون العقوبات لرأينا أن النموذج الأول في المجال التشريعي قد تحقق في حقوق التجارة. وأغلبية الأحكام التي تضمنها قانون التجارة (قانوننامهٔ تجارت) الصادر عام ١٨٥٠م مأخوذة عن قانون التجارة الفرنسي. فهو بمثابة أول قانون يؤخذ عن مصدر أجنبي(٢٠٨). وبعد هذا القانون تم إعداد قانون العقوبات (جزا قانوننامه سى) الصادر بتاريخ ١٢٧٤ (١٨٥٨م) والذي أخذ قسم مهم من أحكامه عن قانون العقوبات الفرنسي لعام ١٨١٠م، ثم أعقبه في نفس العام قانون الأراضي (أراضى قانوننامه سى). وهذا القانون الذي قامت باعداده هيئة ترأسها جودت باشا إنما هو قانون وطني تشكلت كافة أحكامه من خلال تقنين الأسس الحقوقية التي كانت سارية المفعول أساساً حتى ذلك الوقت. وينظم القانون الأسس الحقوقية

---

(٢٠٥) - أنظر: İnalcık, "İmtiyazat", c. III, s. 1188

(٢٠٦) - أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 210-212

(٢٠٧) - أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 221-224

(٢٠٨) - لنص القانون وذيله أنظر: *Düstûr*, Birinci Tertip, c. I, s. 375-465; *Kanunnâme-i Ticaret ve Zeyilleri*, Yeni Harflere Çevirenler: Fikri Gürzümar - Tekin Gürzümar, Ankara 1962, s. 43 vd.

للأراضي الميرية وأراضي الأوقاف غير الصحيحة، التي تشكل قسماً مهماً من الأراضي الزراعية، وليس الأراضي العثمانية كلها(٢٠٩). وبعد مدة من صدور هذا القانون جرى إعداد "اللائحة التنظيمية لأصول المحاكمات التجارية" (اصول محاكمهء تجارت نظامنامه سى) في عام ١٢٧٨ (١٨٦١م) مع الاستعانة إلى حدٍ كبير بالقانون الفرنسي، كما جرى في عام ١٢٨٠ (١٨٦٣م) إعداد "قانون التجارة البحرية" (تجارت بحريه قانوننامه سى) بالاستفادة من القوانين الأوربية، وفي مقدمتها قانون التجارة الفرنسي(٢١٠).

ولا شك أن أهم قانون جرى إعداده في عهد التنظيمات هو "مجلة الأحكام العدلية". فقد جرى التفكير بعد التنظيمات في إعداد قانون مدني، حتى انهم حاولوا إعداد قانون عُرف باسم "المتن المتين" (مَتْنِ متين) قبل "المجلة"، غير أنهم لم يوفقوا في ذلك. ومع هذا ظل التفكير قائماً حتى إن عالي باشا طلب بعد ضغوط فرنسية كبيرة عليه ترجمة القانون المدني الفرنسي (Code Sivile)، فتشكلت لجنة تولت فرز مواده، ومعرفة الصالح وغير الصالح منها للفقه العثماني، وقطعت في ذلك مرحلة لا بأس بها. وأثناء القيام بكل ذلك أخذت فكرة إعداد قانون مدني وطني تفرض نفسها، ولا سيما بجهود جودت باشا وهمته، وشرعت "جمعية المجلة" التي تشكلت تحت رئاسته للعمل على وضع هذا القانون. فكان أول ما ظهر من "المجلة" هو المقدمة والكتاب الأول "كتاب البيع" عام ١٨٦٩م، ثم بدأ سريانهما، وتوالت الكتب بعد ذلك واحداً تلو الآخر، حتى بلغ مجموعها ستة عشر كتاباً، تضم ١٨٥١ مادة دخلت حيز التطبيق. فاذا وضعنا في الاعتبار أن الكتاب السادس عشر جرى إعداده وسريان مفعوله عام ١٨٧٦م لعلمنا أن إعداد "المجلة" استغرق ثمانية أعوام تقريباً. وقد كان لجودت باشا دور مهم في انجاز ذلك العمل، سواء أكان في التعجيل به واتمامه، أم في تحرير مواده. وقد جمعت المجلة بين أحكام القوانين الاسلامية التي كانت سارية المفعول حتى ذلك الوقت فيما يتعلق من حيث الأساس بالمعاملات وأصول المحاكمة، وكانت قانوناً وطنياً خالصاً، فضلاً عن الناحية الفنية فيها. فقد انحصر تأثرها بالقوانين الغربية في الجوانب الشكلية دون سواها. إذ جرى إعداد المجلة اتباعاً للنظام التقليدي الافتائي (casuistic)

---

(٢٠٩) – أنظر: M. Akif Aydın, "Arazi Kanunnâmesi", *DİA*, İstanbul 1991, c. III, s. 346-347

(٢١٠) – أنظر: Hıfzı Veldet Velidedeoğlu, "Kanunlaştırma hareketleri ve Tanzimat", *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 198.

ولنص لائحة أصول المحاكمات التجارية أنظر: *Düstûr*, Birinci Tertip, c. I, s. 780-810

ولنص قانون التجارة البحرية أنظر: s. 466-536 وأنظر أيضاً: *Kanunname-i Ticaret ve Zeyilleri*, s. 143 vd.

في الفقه الإسلامي، فهي النموذج الأول لعملية تقنين رسمي في التشريعات الاسلامية، والعمل الريادي في ذلك، سواء في الدولة العثمانية أو في الدول الاسلامية الأخرى، ومن ثم فهي تحتل مكانة خاصة، ليس في تاريخ القانون العثماني وحده، بل في تاريخ الحقوق الاسلامية كافة(٢١١).

وبعد المجلة جرت الموافقة على "قانون أصول المحاكمات الجزائية"(٢١٢) الصادر بتاريخ ١٢٩٦ (١٨٧٩م) الذي صيغ بالاستفادة إلى حدٍ كبير من "قانون المحاكمات الجزائية" الفرنسي، كما وافقوا على "قانون أصول المحاكمات الحقوقية"(٢١٣) الصادر بتاريخ ١٢٩٧ (١٨٨٠م) الذي جرى إعداده بالدمج بين مسودة أعدتها "جمعية المجلة" وبين أحكام قانون أصول المحاكمات الحقوقية الفرنسي. وعلى ذلك يكون قد تم تقنين أغلب المجالات الأساسية منذ بداية عهد التنظيمات حتى القرن العشرين باستثناء قانون العائلة.

فقد تُرك قانون العائلة خارج نطاق عملية التقنين، على الرغم من أن مجلة الأحكام العدلية قد غطت أهم المجالات في القانون المدني. ولم يتيسر الأمر لتقنين هذا المجال إلاّ في أوائل القرن العشرين. وكانت هناك عوامل لعبت دورها في إعداد مشروع القانون وتقنين حقوق العائلة، فكان منها العامل الحقوقي مثل اكتمال القانون المدني العثماني إلى حدٍ بعيد والقيام بوضع الاجراءات التنظيمية التي مَسّت الحاجة اليها في هذا المجال، ومنها العامل الاجتماعي مثل وضع الاجراءات التنظيمية المناسبة لحاجات التركيب الاجتماعي الجديد الذي جاءت به حروب البلقان والحرب العالمية الأولى والتحولات الثقافية التي صاحبتها، ومنها العامل الثقافي مثل تقدم تيار المطالبة بحقوق المرأة وأفكار المثقفين من أصحاب الاتجاه الغربي والاتجاه التركي القومي والاتجاه الاسلامي بوضع إجراءات تنظيمية جديدة على ضوء تلك المفاهيم الجديدة.

وقامت هيئة تحت رئاسة محمود أسعد افندي باعداد القانون، وجرت الموافقة عليه بشكل مؤقت في ٢٥ اكتوبر ١٩١٧م. والقرار عبارة عن قسمين يتضمنان ١٥٧ مادة، تتعلق أحكامها بالمسلمين واليهود والمسيحيين. وعلى الرغم من إلغاء صلاحية المحاكمة المخولة لمحاكم الطوائف وتحقيق نوع من الوحدة القضائية في هذا الصدد فلم يجر توحيد الأحكام الحقوقية،

---

(٢١١) – لمزيد من المعلومات أنظر: Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", s. 31-50

(٢١٢) – أنظر: Velidedeoğlu, s. 199 وللاطلاع على النص أنظر: *Düstûr*, Birinci Tertip, c. IV, s. 136-231.

(٢١٣) – أنظر: (Ahmed) Cevdet Paşa, *Tezâkir*, (yay.Cavid Baysun), Ankara 1967, c. IV, s. 194-195; Mardin, *Ahmed Cevdet Paşa*, s. 126. ولنص القانون أنظر: *Düstûr*, Birinci Tertip, c. IV, s. 261-333

بدعوى أن ذلك لا يتفق والتركيب الاجتماعي والديني، وظلت المحافظة على الأحكام الخاصة بقانون العائلة في كل الأديان. وكان من أهم التجديدات التي جاء بها القانون أنه راعى آراء المذاهب الأخرى، وليس رأي المذهب الحنفي وحده، كما كان الحال عليه في السابق. غير أن "قانون العائلة" (حقوق عائله قرارنامه سي) على الرغم من أنه جاء بالعديد من التجديدات في بابه إلاّ أنه أثار غضب الأقليات غير المسلمة، كما أغضب ايضا المسلمين المحافظين، فكانت النتيجة أن صدر قرار بوَقْف العمل به في ١٩ يونيه/ حزيران ١٩١٩م(٢١٤).

والخلاصة أن نظم القضاء والحقوق العثمانية بعد عهد التنظيمات كانت موضعاً للعديد من الترتيبات والتقنينات التي لا تتفق مع بعضها البعض أخذاً عن المصادر العثمانية والمصادر الغربية. وهذا الأسلوب الجديد في الترتيب قد أفسد الصبغة الأصيلة في الحقوق العثمانية، كما لم يهيئها للقدرة على مواجهة احتياجات العصر ويمنحها كيانا يعمل بشكل مطرد، بل تحولت معه – إذا جاز التعبير– إلى ثوب مهلهل تعلوه الرقع من كل جانب. ولعل السبب في ذلك هو أن رجال الدولة لم يجدوا المناخ المناسب للعمل آنذاك، وكان قيامهم بهذه الجهود نزولاً على رغبة الدول الغربية، وليس إحساساً بحاجة البلاد إلى التجديد، فجاءت أعمالهم في هذا الصدد بغير إعداد كاف. وهذه الترتيبات المهلهلة المتناثرة هي التي هيأت السبيل لحركة تغريب شاملة في القوانين خلال العهد الجمهوري.

---

(٢١٤) – لمزيد من المعلومات أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 151 vd



الباب السادس
المجتمع العثماني

الفصل الأول
تركيب المجتمع العثماني



تُطلق كلمة "مجتمع" على الوحدة المتكاملة التي تتشكل من أناس يعيشون على شكل مجموعات في إطار تنظيم معين، بينما تُطلق كلمة "دولة" على شكل التنظيم الموجود على المستوى الأعلى الذي يلتف حوله هؤلاء البشر. ويستلزم وجود الدولة اجتماع ثلاثة عناصر على الأقل، هي: الأهالي والأرض والسيادة. ويمكننا أن نتعرف على التجمعات البشرية التي عاشت داخل حدود الدولة العثمانية من طبيعة المجتمع العثماني، وعلى شكل تنظيم تلك الجماعات وشبكة العلاقات القائمة فيما بينها من خلال التعرف على تركيب المجتمع.

وكانت الدولة العثمانية - بعد أن وُضعت أسس قيامها في بلدة سوگوت- قد وَسّعت حدود الأراضي الواقعة تحت سيادتها إلى أقصى مداها في القرن السادس عشر الميلادي. فعند وفاة السلطان سليمان القانوني كانت تضم قدراً كبيراً من أراضي الدول التي توجد اليوم على خريطة العالم، إذ كانت تضم أراضي تركيا الحالية والقرم واوكراينا ومولدافيا ورومانيا والمجر وصربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وسلوفينيا وألبانيا واليونان وبلغاريا والعراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين واسرائيل والعربية السعودية واليمن ومصر وليبيا وتونس والجزائر، والخلاصة كافة أراضي الدول الواقعة على الرقعة الجغرافية الممتدة من البصرة إلى فينا، ومن القوقاز إلى فاس، ومن القرم إلى اليمن.

وأول تجمع شَكّل النواة الأولى للدولة العثمانية هو الذي كان يترأسه ارطغرل بك أولاً، ثم تلاه عثمان بك، وهو تجمع من عشيرة (قايي) من الأتراك الغُز، كانت من إحدى عشائر الحدود التي خضعت في البداية من الناحية النظرية لسلاجقة تركيا ثم للايلخانيين من بعدهم. وعلى ذلك أقيمت الدولة في القرن الرابع عشر على أيدي العناصر التركية الخالصة، ثم لم تلبث بعد النصف الأول من القرن الخامس عشر أن تحولت إلى دولة كبرى، وضمت إليها أراضي الدول التي عددناها سابقاً. كما انخرط أهالي تلك البلدان الجديدة في نسيج المجتمع العثماني. ويشكل العنصر التركي الأغلبية بين أهالي المناطق التي كانت تحكمها الامارات التركية التي ظهرت في الاناضول بعد انهيار هاتين الدولتين [السلجوقية والإيلخانية]. لأن منطقة الأناضول خلال الثماني أو العشر سنوات التي أعقبت فتحها أمام الأتراك بعد الانتصار في معركة ملاّز گرد عام ١٠٧١م كانت قد امتلأت بالتجمعات الغُزّية الوافدة في كل طرف منها، وهذه التجمعات كانت تتغذى باستمرار بموجات الهجرة الجديدة الوافدة. أما موجة الهجرة الكثيفة الثانية فقد بدأت في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي، إذ أخذت التجمعات التركمانية الفارة أمام الزحف المغولي تفد على الأناضول ابتداءً من عام ١٢٠٠م من تركستان وخراسان وآذربيجان. واكتسبت منطقة الأناضول الصبغة التركمانية

[الغُزّية] بفضل الهجرات الكثيفة المتعاقبة بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر الميلاديين لتتحول إلى تركيا التي نعرفها(١). وهكذا فان القسم الأعظم من الأهالي الذين انتقلوا إلى العثمانيين من الإمارات التركية الاناضولية ليسوا إلاّ هذه التجمعات التركمانية. ومع استمرار تلك الهجرات التركية نحو منطقة البلقان إثر الفتوحات العثمانية ومشاركة أناس من أجناس وأديان مختلفة ممن كانوا يعيشون في الأراضي المفتوحة حديثاً اكتسب المجتمع – الذي تشكل في غالبيته من الأتراك المسلمين في أوائل تأسيس الدولة – تركيبا توليفيا Cosmopolite من الناحية البشرية. واستمر ذلك التركيب على حاله حتى انهيار الدولة العثمانية. واكتسبت كافة المؤسسات العثمانية شكلها التقليدي في القرن السادس عشر، ولهذا السبب يمكننا التعرف على تركيب المجتمع العثماني الأصلي خلال تلك الحقبة بعينها، ولأجل هذا أيضا ينبغي علينا التعرف على مفهوم المجتمع عند العثمانيين انفسهم.

أولاً- مفهوم المجتمع عند العثمانيين

كان من نتيجة تشكل بعض التجمعات البشرية الجديدة من ناحية، واتساع حدود الدولة من ناحية أخرى أن أخذ الأهالي الذين انخرطوا في المجتمع يكتسبون أوضاعاً قانونية معينة، وتتقرر أماكنهم داخل المجتمع، وهو الأمر الذي تحقق تنفيذاً لمفهوم الانسان والمجتمع عند العثمانيين، وتطبيقاً لفلسفتهم في الحكم والادارة. وعندما ندقق في الأدبيات العثمانية المتعلقة بالموضوع يطالعنا مفهوم معين هو: أن الانسان أشرف المخلوقات، وهو حضري بطبعه، ومِنْ ثم فهو في حاجة إلى الآخرين لضمان معيشته ومواصلة حياته. وهذه الحاجة هي الدافع إلى ظهور المجتمعات وتشكل الدول. لأن قدرة المجتمع على مواصلة حياته إنما تتيسر من خلال التضامن والتكافل بين أفراده. واستمرار التوافق بين أفراد المجتمع إنما يرتبط بوجود كل فرد في الموقع الذي تقتضيه مواهبه وملكاته، ومحافظته على ذلك الموقع في المجتمع. ومثل هذا التقسيم للوظائف يفرض بالضرورة ظهور التباين والاختلاف بين الناس، وبالتالي ظهور الطبقات الاجتماعية(٢).

وهذه النظرة التي تشكل الأسس الفلسفية لنظام المجتمع العثماني لا توجد في الكتب النظرية فحسب، بل نراها في وثائق دور المحفوظات الخاصة بالتطبيقات في مجالات شتى، وتعتمد على الآية الكريمة: "اَهُمْ يَقْسِمُون رَحْمتَ ربكَ نحن قَسَمْنا بينهم معيشَتَهم في الحيوةِ الدنيا ورَفَعْنا بعضَهم

---

(١) – أنظر: F. Sümer, *Oğuzlar (Türkmenler)*, İstanbul, 1980, s. 92-199; O. Turan, *Türk Cihan hâkimiyeti mefkûresi tarihi*, İstanbul, 1979, s. 247-463.

(٢) – أنظر مثلاً: Tursun Bey, *Târîh-i Ebü'l-Feth* (haz. Mertol Tulum), İstanbul 1977, s. 10 vd

فوق بعضٍ درجتٍ ليتخذَ بعضُهم بعضاً سُخْرِياً ورحمتُ ربك خيرٌ مما يجمعون"(٣). وقد فَسّر العثمانيون ذلك دائما بأن الله خلق الناس مختلفين في الملكات والمواهب لحكمته في تشكل الحياة في المجتمع ودورانها بشكل سليم، وأنه من اللازم على الفرد في المجتمع أن يقوم بالعمل الذي يناسب قدراته ومعرفته، ثم يحصل على الدخل الذي يوازي عمله، فأن التوافق الضروري لمسيرة الحياة في المجتمع إنما يتحقق بهذا السبيل، أو بتعبير آخر، أن ظهور الطبقات في المجتمع أمر حتمي(٤)، وأن هناك بعضاً من الناس يميلون -لخلاف في أمزجتهم وطباعهم- لاستخدام القوة ضد الآخرين، وسلبهم حقوقهم، ويمتنعون عن القيام بوظائفهم الضرورية لحياة المجتمع، ومن ثم فان الحيلولة دون وقوع الظلم وتحقيق الأمن واقامة نظام اجتماعي يعتمد على العدالة إنما هي أمور تستلزم قوة إدارية مكلفة بتحقيق هذه الأمور، فهناك حاجة إلى قوة الدولة، وبالتالي إلى حاكم يرعى ذلك دائما(٥).

وهذه الأفكار التي تشكل نظام المجتمع العثماني والأسس الفلسفية لإدارته قد أرجعوها لصيغة أطلق عليها اسم "دائرة العدل" أو "طوق الحقانية". وهذا المعنى الذي يمتد أصله إلى الساسانيين وجرى تفسيره بوضوح في كتاب "قُوتَادْغُو بِيليك"(٦) وفي مؤلفات نظام الملك(٧) والغزالي تكرر تناوله في مؤلفات عثمانية عديدة، مثل "أخلاق علائي" لقنالي زاده علي أفندي(٨) وتاريخ نعيما(٩). ومن خلال هذه الرؤية فان:

١- السلم بين الخلق يتحقق بالعدالة.

٢- والدنيا حديقة جدارها الدولة.

٣- والشريعة هي التي تنظم شئون الدولة.

---

(٣) - قرآن كريم، سورة الزخرف، الآية ٣٢.

(٤)-أنظر وقفية الداماد ابراهيم باشا في أرشيف المديرية العامة للأوقاف(Kasa no: 173, s. 11-13).

(٥) - أنظر تاريخ أبو الفتح لطورسون بك، ص ١٢.

(٦) - أنظر: Yusuf Has Hacib, *Kutadgu Bilig*, II, (trc. R.R. Arat), s. 36, 43, 155, 393-398

و "قوتادغو بيليك" أي العلم الباعث على السعادة هو كتاب منظوم في قالب المثنوي وضعه يوسف خاص حاجب بالتركية القرخانية (الخاقانية) في الحكم والادارة والعادات والتقاليد والحياة الاجتماعية بوجه عام. وقد أنجزه يوسف خاص حاجب في قشغر عام ١٠٧٠م ثم قدمه إلى الحاكم القرخاني طابغاج بغرا قراخان واستحق بذلك أرفع مناصب الدولة وهو منصب "الحجابة".

(٧) - أنظر: *Siyâsetnâme* (haz. M.A. Köymen), Kültür Bakanlığı yayınları, İstanbul, 1990

(٨) - أنظر: Bulak, 1833, s. 47

(٩)-أنظر: Zeki Arslantürk, *Nâima'ya göre Osmanlı Devleti'nin Çöküş Sebepleri*, Ankara 1989, s. 44 vd

٤- والملْك [حق السيادة] هو الذي يحمي الشريعة.

٥- والحصول على الملك أي على السلطة التي توحد بين الأرض والأهالي، وتقيم أسس الدولة، أو بتعبير آخر الاستحواذ على مقاليد الحكم إنما يستلزم وجود جيش قوي.

٦- ويحتاج تكوين الجيش إلى ثروة عظيمة.

٧- ولكي تتوفر تلك الثروة فلا بد من وجود الرعايا الذين يعيشون في رخاء واستقرار.

٨- وحياة الرعايا في رخاء واستقرار إنما يكفلها الحكم العادل.

وسيراً على هذا الفهم من العثمانيين فان عناصر العدالة والدولة والشريعة والسيادة والجيش والثروة والأهالي التي تشكل حلقات "طوق الحقانية" هذا تمثل في الوقت نفسه الركائز الأساسية لبناء المجتمع. فاذا انعدمت حلقة من تلك الحلقات أدى ذلك إلى انهيار الدولة، وتفكك المجتمع.

وينقسم المجتمع في الدولة العثمانية إلى فئتين كبيرتين، هما أساس النظام والسلم في المجتمع، ويعتقد أنهما العامل الضروري للمسيرة السليمة في الحياة الاجتماعية. واحدى هاتين الفئتين هي فئة الحاكمين [العسكريين] التي تتكون من الأشخاص الذين اعترف لهم السلطان بمرسوم خاص منه بصلاحيات دينية أو إدارية، أما الفئة الثانية، فهي فئة الرعايا المحكومين الذين لا يشاركون في الحكم بشكل من الاشكال، ويتكونون من جماعات تنسب لأديان وأعراق مختلفة. ووظيفة الرعايا أيا كان دينهم أو كانت أعراقهم أن يكونوا دعماً لفئة الحكام، عن طريق الانتاج وتأدية الضرائب. أما وظيفة الفئة الحاكمة، وعلى رأسها السلطان، فهي تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية، وتطبيق القوانين العثمانية العُرفية، وضمان سيادة العدل في البلاد، ورفاه الأهالي(١٠). ومن هنا يلزم علينا لفهم تركيب المجتمع العثماني أن نتناول هاتين الفئتين من كل جوانبهما.

١- رجال الحكم والادارة: الفئة العسكرية

كانت تتكون فئة الاداريين العثمانيين من أربع مجموعات فرعية، هي: موظفو السراي (سراى خلقى)، ورجال السيف (سَيْفيه)، ورجال العلم (عِلْميه)، ورجال القلم (قَلَميه).

أ- موظفو السراي

لاشك أن السلطان الحاكم هو أعلى سلطة في إدارة الدولة العثمانية، وعلى رأس الفئة العسكرية. وتدلنا الوثائق العثمانية على أن السلطان هو: ظل الله في الأرض، وأمير المؤمنين، وإمام المسلمين، وحامي حمى الاسلام، وظهير الشريعة، وسلطان الترك والعرب والعجم، ومالك

---

(١٠)-أنظر: Halil İnalcık, "Osmanlı toplum yapısının evrimi" (trc. M. Özden, F. Unan), *Türkiye Günlüğü*, (sy.11, Yaz 1990), s. 31.

ملوك الأرض، صاحب الخيرات، وملاذ رجال العلم، وخادم الحرمين الشريفين، وغير ذلك من الألقاب والصفات. وعلى الرغم من أن السلطة المطلقة في المجتمعات الاسلامية وبالتالي عند العثمانيين كانت بيد الخليفة، فان كبار العلماء يذكرون أن هذه السلطة ما هي إلاّ واسطة لتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية.

وقد أقام السلاطين العثمانيون أولاً في قصور مدينتي بورصة وأدرنه، ثم انتقلوا إلى سراي (طوپ قاپى) الذي بناه السلطان محمد الفاتح، فأقاموا فيه مدة ثلاثة قرون ونصف. وكان هذا السراي مكانا لسكنهم، كما كان في الوقت نفسه مكاناً تجري فيه الاتصالات بين السلطان والأهالي، ويعمل فيه بعض موظفي الدولة، وتجري فيه الاتصالات والمباحثات مع ممثلي الدول الأجنبية، والمكان الذي تقام فيه بعض المراسم السياسية والإدارية. ومن ثم فان تركيب السراي العثماني يتميز بميزات خاصة؛ ولهذا وجب علينا أن نتحدث عن موظفيه أولاً، دون أفراد الفئة العسكرية الآخرين.

يتكون سراي طوب قابي من ثلاثة أقسام، هي: قسم الحريم (حرم)، وقسم الأندرون [= الداخلي]، وقسم البيرون [= الخارجي]. وتختلف أوضاع الذين يعيشون أو يعملون في تلك الأقسام الثلاثة. ولا شك أنهم جميعاً كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة بسبب قربهم من السلطان، ولهذا كانوا يحوزون هيبة واعتباراً كبيرين في نظر الأهالي خارج السراي.

وكلمة (حَرَم) تعني "المكان الذي يحرم على الغرباء دخوله"، فقد كانت دائرة الحرم أو الحريم في سراي طوب قابي هي المكان المخصص لإقامة السلاطين، ويقيم معهم في هذه الدائرة والدة السلطان التي تعرف بلقب (والده سلطان)، وبناته وأبناؤه، وزوجاته، وجواريه باختلاف درجاتهم (گوزده، اقبال، اوده لق)، وموظفات الحراسة، وغيرهن من الخادمات. كما كان يوجد من الذكور –عدا أبناء السلطان– أغا الحريم أو أغا دار السعادة أو اغا السراري الذي يعمل تحت إمرته عدد من أغوات الطواشي البيض (آق اغالر). وكان "أغا الباب" (قاپى اغاسى) هو المسئول عن دائرة الحريم ودائرة الأندرون معاً، وكانت رتبته داخل السراي حتى عام ١٥٨٧م تعادل رتبة الصدر الأعظم خارج السراي، غير أن ازدياد نفوذ أغا دار السعادة بعد القرن السابع عشر طغى على نفوذ أغا الباب. وكان الأخير يتقاضى في القرن السادس عشر أجراً يوميا قدره تسعون أقجه، وبدلاً يسمى بدل النطاق (قوشاق بدلى) قدره ٣٠٠٠ أقجه سنوياً، فضلا عن موارد سنوية نقدية قدرها ١٨ ألف أقجه. وكان لأمهات السلاطين وأخواتهم وبناتهم وزوجاتهم اقطاعيات

[ديرلكات] تخصص لهن وتُعرف باسم (باشْمقْلِق)، يحصلن على مواردها ومحاصيلها دَخْلاً لهن(١١).

وكان "الموضع الثالث" الذي يبدأ بباب الأغوات البيض (آق أغالر) في سراي طوپ قاپى، وتوجد فيه "غرفة العَرْض" (عَرْض اوده سى)، وكذلك "الموضع الرابع" الموجود خلفه ويضم الجواسق المختلفة والحدائق تعرف كلها باسم "الاندرون" [أي قسم الداخل]، وكان يطلق على غلمان الداخل (إيچ اوغلانلر) العاملين فيه اسم أغوات الأندرون (أندرون أغالرى) أو الـــ (اندرونلو). وتدلنا كلمة الداخل (إيچ) على القصر الذي يجلس فيه السلطان. أما غلمان الدَّوْشِيرْمَه الذين يجري جلبهم إلى الأندرون فكانوا يختارونهم من غلمان الداخل في سراي أدرنه وسراي ابراهيم باشا وسراي غَلَطَة، وهذا الاختيار كان يقوم به السلطان بنفسه أحياناً. وكان على هؤلاء الغلمان الأغرة ذوي المواهب الذين بلغوا سن الرشد حديثاً أن يمروا بمرحلة تعليم وتدريب يجتازون خلالها بالترتيب "الغرفة الكبيرة" و "الغرفة الصغيرة" في الأندرون، ومهجع عمال الصقور (دوغانجى قوغوشى)، ومهجع المحاربين (سَفَرْلى قُوغُوشى)، ومهجع المؤونة (كيلار قوغوشى)، وغرفة الخزانة (خزينه اوده سى)، والغرفة الخاصة (خاص اوده)، مع قيامهم في الوقت نفسه بالخدمات المفروضة عليهم في كل قسم. فاذا كشف الغلام عن مقدرته استطاع أن ينتقل الى المهجع أو الغرفة الأعلى. ولكن أربعين غلاماً فقط من غلمان الغرفتين الكبيرة والصغيرة البالغ عددهم ١٦٠ غلاماً كان بامكانهم اجتياز كافة المراحل والوصول إلى الغرفة الخاصة. أما الذين لا يرتقون من منسوبي الغرف والمهاجع الاربعة الأولى فكان يجري إرسالهم إلى بلوكات سواري القبوقوليه، ومن لا ينجح في اجتياز مهجع الخزانة إلى الغرفة الخاصة فكان يجري تعيينه في وظائف أخرى خارج السراي. وإذا رُقّي أمين الخزانة (خزينه دار باشى) أصبح أغا الباب. بينما كان موظفو الغرفة الخاصة يقومون بالخدمة الشخصية للسلطان، ويتولون شئون العناية بدائرة البُرْدَة الشريفة (خرقهء سعادت دائره سى) التي تضم بعض مخلفات الرسول ﷺ والمعروفة باسم الامانات المباركة. وكانت تضم الغرفة الخاصة عدداً من الموظفين، هم: السِّلَحْدَار والجُوخَدار والرِّكَابدَار وأغا التُّلْبَنْد وأغا المفتاح، الذين كانوا عند ترقيتهم يتولون أرفع المناصب في الدولة. فالأربعة الأوائل من هؤلاء كان في استطاعتهم أن يدخلوا على السلطان في مجلسه، ويعرضوا عليه ما لديهم، ولهذا عُرفوا باسم أغوات العرض (عرض أغالرى). وقد بلغ

---

(١١) –أنظر: *Resimli Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi* (Bir heyet tarafından hazırlanmıştır), İskit Yayınevi, c. 111, s. 1430-1434; Cengiz Köseoğlu, *Harem*, İstanbul, 1979, s. 4-24.

عدد العاملين في الأندرون ما يقرب الثلاثمائة والخمسين في القرن السادس عشر، ثم أخذ ذلك العدد في الزيادة فيما بعد، حتى بلغ ضعفي ذلك. وكان موظف الغرفة الخاصة يتقاضى أجراً يوميا قدره عشرون أقجه، ويحصل طباخ السلطان وذائق طعامه الخاص (چاشنيگير) على أربعين أقجه، أما رئيس الغرفة الخاصة (خاص اوده باشى) فيحصل على ستين أقجه. ويدلنا كل ذلك على أن قسم الأندرون في السراي كان بمثابة المدرسة التي تولت تنشئة رجال الدولة لزمن طويل، كما نشأ فيها العديد من الخطاطين والنقاشين والموسيقيين والمفكرين والشعراء والفنانين. وكانت عادتهم عندما يتولون وظائف خارج السراي أن يحمي أحدهم الآخر، ويتكاتفون فيما بينهم بقدر ما كانوا عليه داخل السراي(١٢).

وتُطلق كلمة (بيرون) على القسم الواقع بين "الباب الأوسط" و "باب الأغوات البيض" في سراي طوب قابي، وهي كلمة فارسية تعني [الخارج]. ولهذا السبب كان يطلق على المقيمين أو العاملين في هذا القسم اسم عمال الخارج (بيرون خلقى / أو / ديش خلقى). وهم ينقسمون في الغالب إلى ست مجموعات.

تتكون المجموعة الأولى من "أرباب العلم"، مثل معلم السلطان والأطباء والكحالين والمنجمين وإمام السلطان. وكان الذي يُعنى بتربية الأمراء وتعليمهم من المعلمين يتحول إلى "معلم للسلطان" عندما تشاء الظروف، ويصبح أحد تلامذته الأمراء سلطاناً، ويحصل المعلم على رتبة عالية بين فئة أهل العلم. حتى لقد ظهر من معلمي السلاطين من استغل نفوذه وتدخل في شئون الدولة، وأثّر في سيرها. غير أن العصيان الذي شب عام ١٧٠٣م وقُتل فيه فيض اللّه افندي الذي كان معلماً للسلطان وتولى مشيخة الاسلام حدّ من نفوذ هؤلاء وقلل من أهميتهم.

وهناك الجراحون ورئيسهم (جَرّاح باشى) الذين كان عملهم الأول ختان الأمراء، وفحص الأغوات الطواشية المقرر استخدامهم في السراي، وهناك أطباء العيون ورئيسهم (كحال باشى)، وكان كل هؤلاء الأطباء داخل السراي وخارجه وموظفو الصحة الآخرون يتبعون رئيساً لهم يُعرف باسم (حكيمباشى)، وهو المخول بصلاحية التفتيش عليهم، وتعيينهم أو عزلهم، بل كان هو نفسه الذي يقوم باختبارهم، ويحصل لقاء وظيفته على مخصصات سنوية كبيرة؛ إذ كان يتقاضى أجراً يومياً قدره ٥٠٠ أقجه، وعلى اقطاع (آرپه لق) في منطقة غليبولى يدر عليه دخلا سنوياً معيناً، ويحظى بدرجة عالية من الاعتبار والتقدير. أما المنجمون فكانوا معنيين بتعيين أيام السعد

---

(١٢) – أنظر: İ.H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Saray Teşkilâtı,* Ankara, 1984, s. 297-357; *Mufassal Osmanlı Tarihi*, c. 111, s. 1427-1430.

وساعاتها، وتنظيم التقاويم وحساب أوقات الصلاة وإعداد إمساكيات رمضان. بينما كانت وظيفة الإمام أن يؤم السلطان في الصلاة داخل مسجد السراي، ويؤمه مع المصلين في المساجد الأخرى خارج السراي عند صلاة الجمعة والعيدين. وقد جرت العادة أن يجري اختيار الإمام من بين ذوي العلم وأصحاب الصوت الحسن العارفين باصول الموسيقى، ويحصل على درجة مدرس على الأقل.

وكانت عادة العاملين في البيرون من أهل العلم أن يمارسوا أعمالهم في السراي نهاراً، ويغادروه في الليل إلى منازلهم.

أما المجموعة الثانية العاملة داخل قسم البيرون فتضم الأمناء بما تعنيه كلمة (أمين) من الثقة. واعتماداً على هذه الثقة كانت أمور العناية بالقصور القديمة والجديدة الخاصة بالأسرة المالكة، وترميمها وتلبية احتياجات العاملين في تلك القصور، وصرف رواتب المقيمين في الحريم، ومواجهة نفقاتهم موكولةً لموظف يعرف باسم (شَهْرْ أمينى) أي أمين العاصمة، مع عدد آخر من الموظفين والكتبة العاملين تحت إمرته، بينما أعطيت مهمة إعداد الطعام لأهل السراي – الذين كان يتراوح عددهم في القرن السادس عشر بين أربعة إلى خمسة آلاف، ثم ازداد حتى قارب اثني عشر ألفاً في القرن الثامن عشر – إلى أمين المطبخ العامر (مطبخِ عَامره أمينى) مع عدد من الطباخين والخدم تحت إمرته، أما وظيفة ضرب العملة فقد تكفل بها أمين الضربخانه (ضَرْبْخَانه أمينى) مع عدد من الموظفين تحت إمرته، بينما أُعطيت مهمة تأمين الشعير والأعلاف للحيوانات الموجودة في حظيرة السراي وتوفير الاحتياجات الأخرى لموظف يُعرف باسم (آرپه امينى) أي أمين الشعير، وعدد من المساعدين له. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر كان عدد العاملين في المطبخ وحده ٢٦٠ عاملاً، ستون منهم طباخون والآخرون من الخدم.

وتتكون المجموعة الثالثة في قسم البيرون من أغوات الرِّكاب (رِكاب اغالرى) وعدد من العاملين تحت إمرتهم. وكلمة ركاب (ركاب / أو / اُوزَنگى) تعني الحديدتين المعلقتين في السرج للركوب على الجواد. وقد اطلقت عليهم هذه التسمية لأنهم كانوا مجازين للسير إلى جوار جواد السلطان. وكان يعمل تحت إمرة هؤلاء الأغوات عدد من الموظفين مثل حَمَلة الأعلام (سَنْجَقْدَار)، وبلوكات المهترخانه [أي الموسيقات]، وبلوكات البوابين التي كان يتجاوز عدد أفرادها الألفين، والجاويشية الذين كانوا يعاونون في أعمال الديوان الهمايوني، ويقومون بتنفيذ القرارات الصادرة عنه، والقائمين على تربية الطيور [الجارحة] المستخدمة في رحلات صيد

السلطان، والطباخين الذواقة (چاشنيگير) الذين يقومون بمراقبة الأطعمة والأشربة المعدة لأجل السلطان وخدمة موائده. وهؤلاء الأغوات الإداريون كانوا يحملون الألقاب التالية بالترتيب: أمير العلم (ميرِ علَم)، ووكيل البوابين (قاپيجيلر كتخداسى)، ورؤساء البوابين (قاپيجى باشيلر)، ورئيس الجاويشية (چاووش باشى)، وأغوات الصيد (شِكار اغالرى)، ورئيس الطباخين الذوّاقة (چاشنيگير باشى). أما أغا الانكشارية (يكيچرى أغاسى)، وأغوات البلوكات الستة التي تشكل فرسان القبوقولية، ورئيس الجبجية (جبه جى باشى)، ورئيس المدفعية (طوپچى باشى)، ورئيس جنود عربات المدافع (طوپ عربه جى باشى) فقد كانوا جميعاً من الكوادر العسكرية (سيفيه) على الرغم من كونهم معدودين بين أغوات الركاب، ولهذا السبب سوف نتناولهم ونحن في معرض الحديث عن رجال السيف.

أما عن المجموعة الرابعة في قسم البيرون فيمكننا أن نذكر من بينها جنود المتفرقة (متفرقه) وجنود البلطة (بلطه جيلر / أو / تبرداران). فقد كان جنود المتفرقة يتولون القيام بالخدمة في أعمال مختلفة، وتراوحت أعدادهم على مدى الزمن بين ٤٠-٦٠٠ جندي، وكان منهم من يتقاضون راتباً، ومنهم من يحصلون على اقطاعيات (ديرلك) تدر عليهم دخلاً سنوياً لقاء أجرهم، وكانوا مكلفين عند خروج السلطان إلى الحرب بحماية خزانة الأندرون (اندرون خزينه سى). أما جنود البلطة فكانت وظيفتهم أثناء الحرب القيام بفتح الطرق والمسالك، ورفع الأحمال وإنزالها، وشد الخيام وغير ذلك، كما كانوا يتولون داخل السراي أعمال رفع جنازات الموتى من سكان الحريم، ونصب عرش السلطان أمام باب الأغوات البيض ورفعه وغير ذلك من الأعمال المشابهة.

وهناك مجموعة خامسة في قسم البيرون تضم بلوكات للخدمة، تعمل في مجالات تختلف كثيراً عن المجالات التي ذكرناها، فهناك رجال البريد (پَيك)، وعمال الملابس (چماشيرجى)، والترزية، ومن يطلق عليهم (أهل حِرَف)، كالخطاطين والمجلدين وصناع الأحبار والنقاشين والصاغة والساعاتية وحفاري الخشب (اويماجى) وصناع الأقواس (يايجى) والسهام (اوقچى) وصناع السكاكين (بيچاقچى)، وصناع المفاتيح والأقفال (چلينگير) والنجارين (دولگر) وعمال القناديل (قنديلجي) وغيرهم.

أما المجموعة الأخيرة في قسم البيرون فهي تضم طائفة البستانية (بوستانجى) أي عمال الحدائق والبساتين، الذين كانوا يعملون في حدائق سراي طوب قابى وبستان قاضي كوي وحديقة داود باشا وحديقة بشيكطاش وحديقة اسكندرچلبى وحديقة طولمه باغجه وحديقة بَبَك وبيوك دره

وپاشا باغجه وقنديللي وفلوريا والكاغدخانه وخاص كوي وغيرها، ويعملون في القوارب الخاصة بالسراي، ويشكلون اوجاقاً يُعرف باسمهم هو اوجاق البستانية (بوستانجى اوجاغى). ويُعرف البستانية العاملون في حدائق السراي باسم "أفراد الحديقة الخاصة" (خاص باغچه أفرادى)، أما العاملون في الحدائق والبساتين خارج السراي فيعرفون باسم "أفراد بساتين الخاصة" (خاصّه بوستانلرى أفرادي). وكانت تتكون مجموعة البستانية داخل السراي من ٢٠ بلوكا، يتراوح عدد أفراد كل واحد منها بين ١٩-٤٩ فرداً. أما البستانية خارج السراي فكانوا جماعة يتراوح عدد أفرادها بين ١٥-١٠٠ فرد. ويوجد على رأس كل مجموعة (اوسطى). وكان عدد البستانية في الحديقة الخاصة ٦٤١ بستانيا، أما عدد العاملين خارج السراي منهم فكان يبلغ ٩٧١ بستانياً، وهم يتقاضون راتباً على عملهم، وينقسمون فيما بينهم إلى تسع درجات. أما الحدائق والبساتين المذكورة فكانت مخصصة لتربية الزهور وزراعة الخضر، التي يجري بيعها لتحقيق دخل كان يصل عام ١٨١٤م إلى ١,٣٩,٩٠٠ اقچه.

وكانت بلوكات عمال القوارب (قايقجى بلوكلرى) الموجودة في أوجاق البستانية تقوم بمهمة التجديف في القوارب التي يركبها السلطان والسلطانة الوالدة والأميرات. وكان للبستانية جميعاً رئيس يعرف باسم (بوستانجى باشى)، وهو المسئول في نفس الوقت عن الأمن في أطراف استانبول، وفي مرمرة والقرن الذهبي وسواحل البحر الأسود، كما لم يكن في وسع أحد أن يبني بيتاً صيفياً على الساحل دون الحصول على إذن منه. وإذا خرج السلطان في نزهة بحرية أو راح يتنزه في الحدائق كان رئيس البستانية مكلفاً مع بعض رجاله بالسير إلى جانبه. وبسبب قربه من السلطان كان الكل يتهيبه. وعند ترقية رئيس البستانية إلى رتبة أعلى فقد كان الباب مفتوحاً أمامه لكي يصبح رئيساً للبوابين (قاپيجى باشى) أو أميراً على سنجق (سنجق بكى) أو حتى وزيراً.

وكان يوجد في مدينة أدرنة ايضا اوجاق للبستانية، فقد كان السلاطين العثمانيون يتوجهون بين الحين والآخر لقضاء بعض الوقت في تلك المدينة التي كانت عاصمة للدولة قبل فتح استانبول، ولهذا ظل سراي أدرنة محتفظا بأهميته. وكانت طائفة البستانية العاملة هناك اكثر تحرراً من طائفة استانبول، وكانوا مسئولين عن أمن المدينة، ويتراوح عددهم بين ٥٠٠-٧٠٠ بستاني.

وكانت هناك طائفة من أهل البيرون ممن يقومون بتربية حيوانات السراي ويعنون بها، فهناك عدد من الموظفين والكتبة وساسة الخيول المعروفون باسم (آت اوغلانلرى) وعدد من الخدم المهرة في ركوب الخيل الذين يعرف الواحد منهم باسم (سَرَاخور) وعدد من السَّرَّاجين

الذين يقومون بصناعة السروج، وعدد من صانعي نعال الخيول والقائمين على خصيها، وعدد من البَغّالين والجَمّالين، وعدد من الغلمان الذين يرعون حيوانات الخاصة ويقيمون لها الحظائر ويعرفون باسم (يوند اوغلانلرى)، وعدد من الحراس على المراعي والمروج، وعدد من القائمين على تربية اناث الخيول. وهؤلاء جميعهم كانوا تحت إمرة كبيرٍ يُعرف باسم (ميراخور)أي أمير الاسطبل، وهو إذا وقعت ترقيته خرج من السراي أميراً على أحد السناجق (سنجق بكى)، بل وكان يحدث أن يرقى إلى رتبة بكلربكي أو وزير(١٣).

ويظهر لنا من كل ذلك أن السراي العثماني كان يتميز بتركيب معقد إلى حدٍ كبير من الناحية الاجتماعية. فالألقاب التي تبدو اليوم وكأنها لا تحمل أهمية كبيرة في ادارة أمور الدولة العليا كالبواب والطباخ والبستاني وغيرهم كانوا يحوزون أهمية كبيرة في السراي العثماني، لأن السراي كان بمثابة المدرسة التي تقوم بالتربية التطبيقية وتعليم الثقافة العثمانية وآداب التعامل، وتقوم على تخريج الإداريين على أعلى مستوى في الدولة. وعدا هؤلاء العاملين الذين يعدون من بين فئة الاداريين لأنهم كانوا يعملون في السراي كانت تنقسم فئة العسكريين الأصلية إلى ثلاث طوائف هي رجال السيف (سَيْفيه)، ورجال العلم (عِلْميه)، ورجال القلم (قَلَميه).

ب- رجال السيف (أو أهل العُرف)

كلمة (سيف) عربية تقابلها كلمة (قليچ) بالتركية، وعندما تستخدم كلمة (سيفيه) صفةً فانها تعني ما يتعلق بالسيف، وبالتالي ما يتعلق بالجند، أما عند استخدامها اسماً فانها تدل على فئة العسكريين في المجتمع العثماني. وتعرف هذه الفئة باسم أهل السيف أو أهل العُرف (أهل سيف – أهلِ عُرف)، مما يعني مهارتهم في استخدام السيف وأعمال الكرّ والفرّ. أما وصفهم بأهل العرف فالمقصود منه أن هذه الفئة نشأت على نظم وتقاليد المجتمع، وليس من التركيب الديني.

ومع أن الوظيفة الأساسية لتلك الفئة هي الجندية فانها كانت تتولى الوظائف الادارية، وتنقسم إلى قسمين؛ أحدهما يخضع لنظام التيمار، والثاني لنظام القبوقولية (قپو قولى)* .

وكان الجنود السباهية أصحاب التيمار أحد العناصر المهمة في التشكيلات العسكرية؛ وهم جنود خيالة، أما عن التيمار، ذلك النظام المعقد، فالمعروف أن الدولة لم تكن تجمع الضرائب بنفسها من الرعايا، بل كانت تقوم بتقسيم موارد تلك الضرائب إلى وحدات تعرف باسم (دِيْرلِك)

---

(١٣) – أنظر: İ.H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti'nin Saray Teşkilâtı*, s. 359-464; *Mufassal Osmanlı Tarihi*, c. 111, s. 1417-1427.

* أنظر الفصل الثالث من الباب الثاني.

وتعطيها للسباهية مقابلاً لخدماتهم العسكرية. وكانت عملية منح التيمارات لهم تخضع لرقابة الحكومة المركزية، وتعتمد بالدرجة الأولى على السجلات العقارية المحلية في كل منطقة.

ويقضي نظام التيمار بطواف السنجق قريةً قريةً، وحصر كافة مصادر الدخل الموجودة فيه، ويطلقون على تلك العملية اسم (تحرير)، وهي نوع من التسجيل المسحي للعقارات، يقوم بها كاتب كل ولاية (ايل يازيجيسى)، فيسجل الذكور العاملين في فلاحة الأرض، وعدد الدور الموجودة، والمحاصيل التي تنتجها الأرض، ومقدار الضرائب المقررة عليها، وإذا وجد أن هناك أحداً معفى من الضرائب سَجّله مع كل ذلك في الدفتر المعروف باسم "دفتر المفصّل". وكان يتصدر هذا الدفتر قانوننامه تنص على حقوق وواجبات الرعايا والإداريين على حدٍ سواء. وبهذه العملية يجري توثيق المكلفين بدفع الضرائب في كافة أراضي الدولة ومصادر دخلهم. وبعد ذلك تجري عملية تقسيم تلك الدخول إلى وحدات معينة تعرف باسم عامٍّ، هو (ديرلك). وكانوا يطلقون اسم "تيمار" على مجموعة الوحدات التي تدر دخلاً سنوياً يتراوح بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ اقجه، وكلمة "زعامة" على مجموعة الوحدات التي تدر دخلاً سنوياً يتراوح بين ٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠ اقجه، أما الوحدات التي تدر دخلاً يتجاوز ذلك فكانت تعرف باسم (خاص).

وكانوا يمنحون التيمار لجنود السباهية الّذين استبسلوا في الحرب وكشفوا عن شجاعتهم فيها، بينما تُمنح "الزعامة" للسباهية أصحاب التيمار الذين أبلوا بلاءً حسنا في الحرب وكشفوا عن بطولاتهم، كما تمنح لجاويشية الديوان في مركز الدولة، وجنود المتفرقة وبعض الكتبة وغيرهم، أما "الخاص" فكان يحصل عليه السلطان وأفراد العائلة المالكة والصدر الأعظم والوزراء والبكلربكيين وغيرهم من كبار رجال الدولة.

والسباهي صاحب التيمار هو الذي يشكل القاعدة التي تقوم عليها الفئة العسكرية، فقد كان السباهي صاحب التيمار مكلفاً بتدريب جندي واحد يطلق عليه اسم (جَبَه لو) وتجهيزه بجواد وعدة حرب كاملة عن كل ثلاثة آلاف أقجه يدرها عليه تيماره، والذهاب بهؤلاء الجنود إلى ميدان القتال عند اللزوم، أما السباهي صاحب "الزعامة" أو "الخاص" فكان مكلفاً بمثل ذلك عن كل خمسة آلاف اقجه يدرها إقطاعه. وكان مبلغ الثلاثة آلاف اقجه الأولى من دخل التيمار ومبلغ العشرين ألف اقجه الأولى من دخل "الزعامة" مخصصاً لمعيشة صاحب الاقطاع نفسه، وهذه الشرائح الأولى تعرف باسم (قليچ) أي سيف، وعلى ذلك فان متوسط الأجر اليومي لصاحب التيمار يبلغ ٨ اقجات، بينما يبلغ متوسط أجر صاحب الزعامة اليومي ٥٦ أقجه. وإذا كشف صاحب التيمار أو الزعامة عن بطولة وبسالة في الحرب والضرب واستحق الترقية منحته الدولة

اقطاعاً اكبر، وبالتالي وجب عليه تجهيز وإعداد عدد اكبر من عساكر "الجبلو". وعلى ذلك فالتيمار يمكن تبديله بزعامة، والزعامة يمكن تبديلها بالخاص.

وقد جرت العادة في السناجق المختلفة أن تضم كل عشرة بلوكات ألف جندي سباهي يجري تنظيمها ووضعها تحت قيادة ضابط كبير يُعرف باسم (آلاى بكى) أي أمير آلاي، وهؤلاء يجتمعون تحت قيادة أمير السنجق (سنجق بكى)، ثم يتوجهون جميعاً للانضواء تحت قيادة البكلربكي، أي أمير الأمراء في الايالة، ويخرجون بهذا الشكل للمشاركة في الحرب.

وكانت الدولة العثمانية بفضل هذا النظام قادرة على تشكيل قوة عسكرية ضخمة دون تخصيص أي نفقات نقدية من ميزانيتها(١٤).

ففي أعقاب إعتلاء السلطان سليمان القانوني عرش الدولة العثمانية كان عدد أصحاب الاقطاعات عام ١٥٢٧م يبلغ ٣٧,٥٢١ سباهياً، وهؤلاء السباهية مع عساكرهم الجبلو البالغ عددهم ٢٧,٨٦٨ جندياً كانوا يشكلون قوة عسكرية راكبة يتراوح عدد أفرادها بين ٧٠-٨٠ ألف جندي. أما عدد جنود القبوقولية فكان يبلغ ٢٧,٩٠٠ جندي. كما كان يوجد عدا ذلك عدد من أصحاب الاقطاعات يبلغ ٩,٦٥٣ جندياً يعملون بين حاميات القلاع [٦,٦٠٠ في أوروبا، و ٢,٦١٤ في الأناضول، و ٤١٩ في المنطقة العربية]. وكان أصحاب الاقطاعات في تلك الفترة يحصلون على ٤٦٪ من مداخيل ضرائب الأرض في منطقة الروملي، وعلى ٥٦٪ منها في الأناضول، وعلى ٣٨٪ منها في البلدان العربية. ويقول المؤرخ علي عيني افندي إنه كان يوجد عام ١٦٠٧م عدد من الاقطاعات يبلغ ٤٤,٤٠٤ ويخرج منها ١٠٥,٣٣٩ جندياً من الخيالة. ويتضح لنا من كل ذلك أن التفوق العسكري عند العثمانيين لم يكن يعتمد على الكثرة العددية، كما كان يدعي أعداؤهم الأوربيون عندما يتعرضون لهزيمة. والذي كان له الدور الأساسي في ذلك هو تفوق الجيش العثماني في دقة القيادة والانضباط والتدريب والتكتيك(١٥). وكان للسباهي صاحب الاقطاع عدا فرسه من التجهيزات الحربية سيفُه وسِنانه ودرعه وسِهامه. ويضع على رأسه خوذة تُعرف باسم (مِغْفَر)، ويرتدى فوق لباسه دَرَقَةً أو درعاً من المعدن، كما كانت الخيام والمطابخ المتنقلة من أدوات وحدات السباهية.

---

(١٤) – للتعرف على نظام التيمار أنظر: Nikoara Beldıceanu, *XIV. yüzyıldan XVI. yüzyıla Osmanlı Devleti'nde Timar* (trc. M.A. Kılıçbay), Ankara 1985.

(١٥) – أنظر: Stanford Shaw, *Osmanlı İmparatorluğu ve Modern Türkiye*, c.I, İstanbul, 1982, s. 184.

وحتى أواخر عهد السلطان سليمان القانوني كان جيش السباهية أصحاب التيمارات يشكل واحداً من أقوى الوحدات العسكرية واكثرها انضباطاً، ثم أخذت تضعف بعد ذلك عندما بدأ يجري توزيع الاقطاعات على أشخاص ليسوا أهلاً لها، بدلاً من أصحاب الحق والكفاءة، وكذلك بسبب البدء في استخدام تلك الوحدات في خدمات المؤخرة، بدلاً من بلوكات الخدمة التي جرى إلغاؤها ابتداءً من القرن السابع عشر.

ولم تكن تلك الاقطاعات ملكاً خالصاً للحاصلين عليها؛ ومن ثم فهي لا تنتقل عن طريق الارث من الأب الى الأبن، بل كانت العادة أن يجري وضع اليد على الاقطاع الشاغر حتى يصدر مرسوم جديد بمنحه لشخص آخر. ولكن الأولوية في الحصول على الاقطاع تكون لولد السباهي المتوفى إذا وُجد، لأن أبناء السباهية ذوي التيمارات كانوا معدودين هم أيضا من بين العسكريين، ولهذا كانت الأفضلية لهم في شغل التيمار. ومع ذلك فالملاحظ أن عملية انتقال تلك الاقطاعات كانت تجري في الغالب بين الغرباء، وليس من الاب إلى الابن، بل لم يكن هناك ما يمنع أن يكون هؤلاء السباهية من مناطق مختلفة، فعلى سبيل المثال كان يوجد بين أصحاب التيمار في دياربكر مَنْ هم من انقره أو البوسنة أو صوفيا أو طرابزون. وهذا الوضع يدلنا بوضوح على أن السباهية لم يكونوا يشكلون طبقة أصيلة بين الأهالي، فلم تكن الاقطاعات في الواقع ممنوحةً لاشخاصهم بل لوظائفهم. وكانوا يخضعون لرقابة مشددة، فاذا تقاعس أحدهم عن الاشتراك مع الجيش طُرد من إقطاعه.

أما عساكر القبوقولية الذين يمثلون الجيش الدائم في الدولة العثمانية فكانوا ينضوون تحت ستة اوجاقات، هي: اوجاق العجمية، واوجاق الانكشارية، واوجاق الجبجية، واوجاق المدفعية، واوجاق المدفعية المحمولة على عربات، وعساكر سواري القبوقولية، وجميعها مترجلة إلاّ النوع الأخير(١٦).

وكان الاساس في تشكيل جنود القبوقولية في العهود الأولى هو أخذ الخُمس من أسرى الحرب، ثم تعليمهم وتدريبهم، ثم لم يلبثوا أن تركوا ذلك النظام إلى نظام آخر هو تطور للأول، ويُعرف باسم (دَوْشيرمه) أي الجمع والاقتطاف(١٧). وهي عملية كانت تحدث تبعاً للحاجة كل ثلاثة أو خمسة أعوام، أو على فترات أطول من ذلك حسبما يقتضي الأمر، فيأخذون غلاماً عن

---

(١٦)- أنظر: İ.H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti teşkilâtından kapıkulu Ocakları*, 2 cilt, 2. bs., Ankara 1984; S. Yesasimos, *Azgelişmişlik Sürecinde Türkiye*, İstanbul 1980, s. 169-177.

(١٧) - أنظر: *Resimli Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi*, c. III, İstanbul 1959, s. 1416-1428

كل أربعين داراً من غلمان المسيحيين، يكون صحيح البنية فطناً، ويتراوح عمره بين ٨-٢٠ عاماً.

وبعد أن ينتقوا الصفوة من بين هؤلاء الغلمان لأجل السراي العثماني، كما ذكرنا سابقاً، يجري إرسال القدر الباقي منهم إلى الاناضول ليعيشوا فترة مع الأتراك من أهل القرى. وخلال تلك الفترة التي تبلغ سبعة أو ثمانية أعوام يتعلمون العادات والتقاليد الاسلامية، وبعد أن يعتادوا تلك الحياة الجديدة يجري إلحاقهم باوجاق غلمان العجمية (عجمى اوغلانلرى اوجاغى). وكان من المحظور جمع الشبان المتزوجين، أو الذين يتحدثون التركية، أو المترددين على استانبول، الذين كان يطلق عليهم اسم (بيرتق) أي رقيع أوفاتك باصطلاح ذلك العهد. حتى أن رهبان القرية كانوا يقومون باعداد قوائم باسماء هؤلاء الغلمان ويقدمونها للموظف المختص، لأنهم يضمنون لابنائهم - بهذه الصورة - أن يضعوا أقدامهم على أول الطريق إلى إرتقاء أرفع المناصب الإدارية والسياسية في الدولة. وكانت تجري تلك العملية تحت مسئولية أغا الانكشارية [أي قائدها] على أيدي موظفي الدوشيرمة الخصوصيين ومساعدة الموظفين المحليين في المنطقة.

وكان غلمان العجمية يقومون -إلى جانب تأديتهم لأعمال التدريب والتعليم التي تفرضها الحياة العسكرية وتأديتهم لبعض الخدمات في الجندية -يكلفون للقيام ببعض الأعمال المدنية، والمثال على ذلك انهم أيام بناء جامع السليمانية انجزوا ٤٥٪ من أيام العمل التي استغرقها البناء، وبلغت ٢,٦٧٨,٥٠٦ أيام عمل.

وكان عدد هؤلاء الغلمان ابان قيام الدولة يتراوح بين ٤٠٠-٥٠٠ غلام، ثم ازداد بعد مائتي عام؛ إذ كان يبلغ عند وفاة السلطان سليمان القانوني ٧,٧٤٥ غلاماً. وكان يتقاضى الواحد منهم أجراً يومياً يتراوح بين أقجه واحدة واقجتين ونصف، ويعرف باسم (عُلُوفه)، كما كانوا يحصلون كل عام على بدل حذاء وعلى لباسين وقماشاً من المخمل للمعطف ولباس المطر (يغمورلق) والسروال، وعلى قميصين.

وكانت مرحلة التعليم والتدريب والخدمة في اوجاق العجمية تستغرق في الغالب ثمانية أعوام، وبعد أن يُفصل قسمٌ ممن أتموا تلك المرحلة ليدخلوا السراي ضمن اوجاق البستانية يجري إلحاق الباقين باوجاق الانكشارية، وهي العملية التي يطلقون عليها اصطلاح (چقمه / أو / قپويه چيقمه) أي الخروج أو التخرج.

وكان اوجاق الانكشارية قد أخذ يتميز مع مرور الزمن بين اوجاقات القبوقولية الأخرى، حتى أصبح حجر الأساس في النظام العسكري كله، بينما تحولت الأوجاقات والوحدات الأخرى

إلى قوات مساعدة. ويضم اوجاق الانكشارية ١٩٦ بلوكاً أو أورطه، ويتكون البلوك الواحد من ستين جندياً، ويستقل بنفسه كوحدة عسكرية قائمة بذاتها. ويوجد داخل الأورطة أو البلوك نظام هرمي يرتكز على تقسيم الأعمال، ومن ثم فقد تخصصت بعض الأورطات في نوع معين من العمل ومهرت فيه، وهذا التخصص والنظام الهرمي يتيح للانكشارية فرصة الترقي في الوظيفة.

وكانت ترقية جنود الانكشارية في البداية لا تتم إلاّ داخل الاوجاق نفسه، ثم لم يلبثوا بعد ذلك أن حصلوا على حق "الخروج" إلى تيمار، وجرى تنفيذ هذا النهج في النصف الثاني من القرن السادس عشر، الذي سمحت فيه الدولة بالزواج لجنود الانكشارية. وكان يحصل الانكشاري الذي التحق بالاوجاق حديثاً على أجر قدره اقجتين في اليوم، ويمكن أن يزداد أجر هذا الانكشاري المبتدئ، لكنه لا يتجاوز الخمس أقجات يومياً. أما الانكشاري الذي يستحق الزيادة على ذلك فكان في وسعه أن يلتحق بوظيفة مسئولة براتب يومي يتراوح بين ٩-١٢ أقجه، أو أن "يخرج" إلى تيمار يُدرّ دخلاً سنوياً قدره ٩٠٠٠ أقجه، أو أن ينتقل للالتحاق باوجاق خيالة القبوقولية (قپوقولى سوارى اوجاغى). فلم يكن صاحب التيمار مخولاً إلاّ لصرف ثلاثة آلاف أقجه من الدخل السنوي لتيماره على حاجاته الخاصة كما ذكرنا سابقاً. فالانكشاري الذي يتقاضى أجراً يومياً قدره تسع أقجات، يصل أجره السنوي إلى ٣,١٨٦ اقجه، على اعتبار أن السنة القمرية ٣٥٤ يوماً، مما يدلنا على أن هناك توازناً في الدخل بين الانكشاري وصاحب التيمار.

وبعد هذه المرحلة يكون من الممكن الارتقاء إلى رئاسة الأورطة التي هي وظيفة القيادة فيها، وكان لكل اورطة رئيس يسمى باسم خاص تبعاً لوظيفة الأورطة نفسها؛ مثلاً كانت قيادة الأورطة الخامسة في يد (باش چاووش)، والأورطة رقم ٦٨ في يد (طورناجى باشى)، والأورطة رقم ٧١ في يد (سكصونجى باشى)، والأورطة رقم ٦٤ في يد (زَغارْجى باشى)، والأورطة رقم ٦٥ في يد (سكْبَان باشى). كما كانت تجري الترقيات أيضا تبعاً لذلك الترتيب، واغا الانكشارية هو القائد الأعلى لأوجاق الانكشارية كله، والوكيل المعروف باسم (كتخدا بك) هو أقرب المعاونين له.

ويحصل رئيس الاورطة العادي على أجر يومي قدره ٢٤ اقجة؛ أو أن "يخرج" إذا شاء إلى تيمار يُدر دخلاً سنوياً قدره ٢٥٠٠٠ اقجه. أما السكبان باشي الذي هو أقدم رؤساء الأورطات فكان راتبه اليومي يتراوح بين ٧٠-٨٠ اقجة، ويتصرف على زعامة تدر دخلاً سنوياً قدره ٢٠,٠٠٠ أقجة. وإذا حدث وحصل على وظيفة خارج الأوجاق كان "يخرج" برتبة سنجق بكي،

وعند هذا المستوى كانت تقع التضاربات في نظم الترقية بين السباهية أصحاب الاقطاعـات وبين الانكشارية، وتكون النتيجة لصالح جنود القبوقولية.

وإذا وقعت ترقية السكبان باشى داخل الأوجاق كان يصبح أغا للانكشارية، أي اكبر القواد في الأوجاق، وأحد كبار موظفـي الدولـة ذوي السلطة والنفوذ فـي نفس الوقت. ويحصـل علـى عُلوفة يومية قدرها ٤٥٠ اقجه، وعلى زعامة تدر دخلاً سنوياً قدره ٥٠,٠٠٠ اقجـه. ولأن اغـا الانكشارية يكون في الغالب برتبة (سنجق بكى) فانه عند الترقيـة يصعد بـالترتيب إلـى بكلربكي [أي أمير أمراء] أو إلـى قبطـان البحار (قپطَـانِ دَريَـا) ثم إلـى وزيـر. وكـان للانكشـارية عنـد المشـاركة فـي الحـرب وظـائف يكلفـون بهـا، كالقيـام باعمـال الحراسـة والأمـن فـي الأمـاكن الاستراتيجية، وفي الاماكن المحيطـة بـالديوان الهمـايوني مثـلاً، وفـي المـدن المختلفـة فـي البـلاد ومداخل القلاع ومراكز الحراسة.

وكان عدد جنود الانكشارية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر يبلغ ١٢,٠٠٠ جنـدي تقريباً، ثم زاد في أوائل القرن السـابع عشـر الـى ٣٧,٠٠٠ جنـدي، وبلـغ فـي نهايـة ذلـك القـرن ٧٠,٠٠٠ جندي، أما في أوائل القرن الثامن عشر فقد بلـغ ١٠٠,٠٠٠ جنـدي(١٨). وعلـى الرغم من ذلك فقد أخذ أوجاق الانكشارية يقحم نفسه في شئون السياسة الداخلية للبلاد، ويخلـق المشـاكل للدولة، حتى أرغمت على إلغائه عام ١٨٢٦م.

وكان هناك أربعة أوجاقات أخرى للمشاة، هي بمثابة قوة مساعدة تتزود بالقادمين من اوجاق العجمية، مثلها في ذلك مثل اوجاق الانكشارية تماماً. ومنها أوجاق الجبجية (جَبَـه جـى اوجـاغى) الذي كان معنياً بشئون الضروريات، ومكلفاً بتوفير أدوات الحرب للانكشارية، والعناية بها ونقلهـا من مكان لآخر. وكان عدد جنـود الجبجيـة يتراوح بيـن ٥٠٠-٨٠٠ جنـدي حتـى أواخـر القـرن السادس عشر، ويتقاضى الواحد منهم راتباً يومياً قدره ثماني أقجات، أما الأجـر اليومـي لرئيسـهم (جبه جى باشى) فكان يبلغ ٩٥ أقجة.

أما أوجاق المدفعية الذي كان يتراوح عـدد جنـوده فـي القـرن السـادس عشـر بيـن ١٠٠٠- ١٢٠٠٠ جندي فكانت مهمته تصنيـع المدافـع ومقذوفاتهـا، ثـم استخدام تلـك الأسـلحة. ويتقـاضـى جندي المدفعية ٦-٨ أقجات، بينمـا يتقـاضـى رئيسـهم (طوپجـى باشـى) علوفـة يوميـة قدرهـا ٦٠ أقجة. وكان هناك أيضا أوجـاق عربـات المدافـع (طـوپ عربـه جيلرى أوجـاغى)، ويضـم ٤٠٠

(١٨) - للتعرف على أعداد الانكشارية خلال العهود المختلفة أنظر: Mücteba İlgürel, "Yeniçeriler", *İA*, c. XIII, s. 389.

جندي تحت قيادة رئيس لهم (عربه جى باشى)، ويتقاضى الجندي منهم أجراً يومياً يتراوح بين ٤-٦ أقجات، وهم معنيون بصناعة عربات المدافع، وحمل أسلحة المدفعيين ومهماتهم أثناء الحرب.

ويأتي بعد ذلك اوجاق خيالة القبوقولية (قپوقولى سوارى اوجاغى) الذي يعتبر الأوجاق الأخير في جنود القبوقولية، وهو يتكون من ستة بلوكات، ويطلق عليهم كذلك اسم (آلتى بلوك خلقى) أي أهل البلوكات الستة، وكانت تتزود تلك البلوكات بالقادمين من سراي غلطة وسراي ابراهيم باشا، ومن الأندرون ممن لم تجر ترقيتهم هناك وغادروا تلك الأماكن للخدمة في الخارج، ومن غلمان السراي القدامى، ومن جنود الانكشارية الذين اثبتوا شجاعتهم في الحروب، ومن أبناء خيالة القبوقولية أنفسهم. ولأجل هذا كان اوجاق الخيالة يتمتع بامتياز خاص. فكانت رواتبهم تزيد عن رواتب الانكشارية، إذ تبدأ علوفة الجندي المبتدئ من ١٤ أقجة، حتى تصل علوفة الجندي الذي جرت ترقيته إلى البلوك الأعلى إلى قدر يتراوح بين ٨٠-٩٠ أقجة. وكان خيالة القبوقولية -عدا الاغوات رؤساء البلوكات- يقيمون في الأماكن ذات المراعي الخصبة خارج استانبول، وتحت رقابة الضابط الذي يُعرف باسم (كتخدا يرى) أي نائب الوكيل في اوجاق الانكشارية. وكان عددهم في القرن الخامس عشر يقرب من ثمانية آلاف، وازداد حتى بلغ عشرين ألفاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ويتولى خيالة القبوقولية أثناء الحرب حماية خيمة السلطان، وأعلام السلطنة، وحماية خزانة الجيش وأثقاله المختلفة، ويقومون بتعيين الأماكن المرتفعة التي تعرف باسم (سنجق تپه سى) أي رابية العلم لتحديد الممرات التي سيسلكها الجيش في مسيرته، ويحفرون الخنادق والمتاريس. ويقومون في اثناء السلم بمهمة جمع بعض الضرائب، ولا سيما الجزية، إذا كانوا على درجة عالية من المهارة في ذلك.

أما القوات الخاصة التي كانت مكلفة بحماية القلاع والممرات والمضايق ومناطق الحدود والقيام أثناء الحروب بمهمة الاقتراب من صفوف العدو والاستكشاف فقد كانت تشكل مجموعةً أخرى من رجال السيف (سيفيه)، ويمكننا اعتبارها من الوحدات المعاونة للجيش.

وهناك ايضا جنود المشاة (يايا) وجنود الخيالة القدامى (مُسَلَّم) الذين كانوا يشكلون أول جيش نظامي عند العثمانيين(١٩)، ولما جرى تشكيل فرق الانكشارية عند أواسط القرن الخامس عشر

---

(١٩) - لمزيد من المعلومات عن جنود المشاة (يايا) والجنود الراكبة (مُسَلَّم) أنظر:
Halime Doğru, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Yaya-Müsellem Taycı Teşkilâtı*, İstanbul 1990, s. 1-54.

بدأت الدولة تستخدمهم في أعمال المؤخرة، مثل عمليات النقل وتشغيل المناجم، وتشييد القلاع، وشق الطرق وغير ذلك. وكان الجندي منهم يتقاضى أجراً يوميا قدره أقجتان أثناء الحرب، أما في السلم فكان يعود إلى بلده للعمل بالفلاحة مع الاعفاء التام من الضرائب، وكلمة (مُسَلَّم) تدل على ذلك المعنى. وكانوا يطلقون اسم (يوروك) على قوات المشاة (يايا) الموجودة في منطقة الروملي. وفي العقد الأخير من القرن السادس عشر كان يوجد من جنود المشاة ١,٢٩٤ اوجاقاً، ومن جنود المسَلَّم ١,٠١٩ اوجاقاً، يضم كل واحد منها عشرين جندياً، أي أنهم كانوا جميعاً يشكلون قوة قوامها ٥٠,٠٠٠ جندي، يطلق على الذاهب منهم إلى الحرب اسم (أشْكينجى) أي الرهوان، أما الباقي منهم في فلاحة الأرض فيعرف باسم (يَمَاق) أي مساعد أو معاون. وكان على الجندي الباقي أن يؤدي للذاهب إلى الحرب مبلغ خمسين اقجة لقاء ذلك.

وكان يحدث أحيانا أن تقوم تلك القوات الراكبة والمترجلة باعمال الحراسة على المضايق والممرات وفي القلاع، كما كان يقوم جنود القبوقولية المرسلين من المركز إلى تلك القلاع للتناوب في العمل معهم. وكان يوجد نوع آخر من الجنود يُعرفون باسم العَزَب، هم من بين الحراس الدائمين للقلاع. وتأتي تسمية العَزَب من أنهم كانوا من غير المتزوجين، يجري اختيارهم من الشباب التركماني في الأناضول. وقد استخدمتهم الدولة في أول عهدها وحدةً لجنود المشاة الخفيفة تحارب في مقدمة جنود الانكشارية، ثم جرى بعد ذلك تشكيل صنفين من جنود العَزَب، عُرف أحدهما باسم عَزَب القلاع، والثاني باسم عَزَب البحرية، وكان يوجد في أواسط القرن السادس عشر عدد منهم يتراوح بين ١٠,٠٠٠-١٥,٠٠٠ جندي.

أما الوحدات التي كانت تُعرف باسم (اقينجى) أي المغيرة، و (دلي) أي الشجعان أو الدلاة، و (بَشْلو) أي الخُمس، و (گوكللو) أي المتطوعة فكانت تشكل قوة الطليعة أمام الجيوش، وكانوا في الغالب من الجنود الراكبة المكلفة بمهمة الاستكشاف في الأراضي التي سيسلكها الجيش، وتوفير الأمن للطرق وجمع الأخبار وغير ذلك مما يشبه مهمة الطابور الخامس في الجيوش الحديثة. وفي أواسط القرن السادس عشر كان عدد الأقنجية يقدر بنحو خمسين ألفاً، أما الدلاة فكانوا نحو عشرة آلاف.

وعلينا هنا أن نعتبر القوات البحرية أيضا من بين فئة رجال السيف، وكان يتولى القوات البحرية قائد يعرف باسم (قپطان پاشا / أو / قپطانِ دَرْيا)، وفي زمن السلطان محمد الفاتح لم يكن الاسطول البحري قد تطور بعد، فكان القبطان برتبة أمير سنجق (سنجق بكى)، أما بعد أن جرى تعيين برباروس خير الدين باشا على تلك الوظيفة فقد حصل قائد الأسطول على رتبة

وموقع البكلربكي أي أمير الأمراء، وهناك من حصل منهم على رتبة الوزراة، وفي هذه الحالة يكون من حقه المشاركة في اجتماعات الديوان الهمايوني. وكان هو المسئول عن كافة الأمور المتعلقة بالبحرية، وكان يحصل في القرن السابع عشر على إقطاع من نوع (خاص) يدر دخلاً سنوياً قدره ٨٨٨,٥٠٠ أقجة، كما يحصل عدا ذلك على مبلغ قدره ٢٢٠,٠٠٠ قرش من مداخيل الجزر الخاضعة لنظام الالتزام. غير أن نفقات القبطان باشا كانت كثيرة أيضا، فقد كان مكلفاً لقاء ذلك بتجهيز ألف جندي وإعدادهم للحرب.

وكانت تضم الترسانة عدا القبطان باشا عدداً كبيراً من الموظفين، مثل أمين الترسانة، والكتخدا أي الوكيل، والأغا، والريس (رئيس) والكتبة، وعشرة من المهندسين المعماريين تحت إمرة كبير لهم يُعرف باسم (باش معمار)، وعدد آخر من النجارين يبلغ أربعمائة نجار.

ويضم الاسطول عدا القبطان باشا نفراً من كبار أمراء البحر، يُعرف الأول باسم (قپودانه)، والثاني باسم (پَاطرونه)، والثالث باسم (رِيالـه). وكان الأول برتبة (بكلربكى)، أما الثاني فهو برتبة (سنجق بكى). وفي القرن الثامن عشر كان هؤلاء الأمراء ذوو المناصب الرفعية في الاسطول يتقاضون أجوراً سنوية قدرها للأول ٤٥٠٠ قرش، والثاني ٣٥٠٠ قرش، والثالث ٣٠٠٠ قرش. ثم يأتي بعدهم في الرتبة عدد من القباطنة السواري (سُوَارى قپطان)، وعدد آخر من الملازمين المساعدين لهم.

وكان يعمل على السفن كجنود عدا مشاة البحرية العزب عدد آخر من الرجال، يجمعونهم من السواحل القريبة، ومن بينهم الأتراك واليونانيون والأرناؤوط وأهل دالماچيا، وهم يعملون ويحاربون في الوقت نفسه، ويطلق عليهم اسم (لَوَنْد). وقسم منهم كان يجري جمعه من حساب الاقطاع الـ (خاص) الممنوح للقبطان باشا، أما الآخرون فكانوا يعملون لقاء أجر شهري يتقاضونه من خزانة الترسانة. ويوجد عدا كل هؤلاء عدد آخر من أسرى الحرب، ومن المحكوم عليهم بالتجديف على سفن الأسطول لقاء جنايات اقترفوها، ومن البحارة العاملين بالأجر. وقد اطلق عليهم في القرن السادس عشر اسم (آيلاقجى) أي أجير اليومية، ثم عُرفوا فيما بعد باسم (غليونجى). كما كان يعمل علي السفن عدد من أهل الحِرَف يتولون عمليات الترميم فيها، كالنجارين والحدادين واسطوات القلفطة وغيرهم.

ج- رجال الهيئة العلمية (علميه)

وهم الفئة الثانية من العسكريين، الذين يطلق عليهم اصطلاح (عِلْميه) أو (أَهْلِ شَرْع)، فالاصطلاح الأول يعني المشتغلين بالعلم، أما أهل الشرع فهم العالمون باسس الدين الاسلامي

والنظام الدنيوي الذي يأمر به، والمكلفون بمهمة تطبيق ذلك. وهذه الفئة كانت هي المسئولة من حيث الأساس عن شئون الدين والقضاء والتعليم والتربية. وكانت فئة أهل العلم (علميه) تتكون من القضاة القائمين على شئون الفصل في القضايا والكتابة الشرعية وادارة الشئون المحلية، ومن الخبراء المتمرسين في الطب والفلك والتنجيم ومن القائمين على التعليم والتربية في كافة المراحل. كما كان يدخل ضمن هذه الفئة موظفو الوظائف الدينية في المساجد كالأئمة والمؤذنين ومشايخ الطرق الصوفية، والسادات والأشراف من آل البيت النبوي. وتقوم المدارس بتنشئة أهل العلم، وهي تنقسم إلى درجات تبعاً لأجر المدرس الذي يقوم بالتدريس فيها، ويتقرر ذلك التصنيف تبعاً للدروس المقررة في المدرسة، بدايةً من البسيط إلى المعقد، وتبعاً لمقدار الأجر الذي يتقاضاه مدرسها، باعتبار أنه العنصر الأساسي في العملية التعليمية.

ولأن المكاتب [جمع مكتب] والمدارس كانت تدخل ضمن مؤسسات الأوقاف فقد كان التعليم بالمجان، بل كان في وسع طالب العلم أن يجد مكانا للسكنى بالمجان في حجرات المدرسة نفسها، ويتناول طعامه بالمجان أيضا في مكان فيها أو يجاورها اسمه (عِمارَتْ)، كما يحصل لنفقاته اليومية على مبلغ قدره أقجتان في الغالب.

وكانت المدارس التي أقامها السلطان محمد الفاتح وعرفت باسم (صَحْنِ ثَمَان)، والمدارس التي أقامها السلطان سليمان القانوني وعرفت باسم (صَحْنِ سُلَيْمَانيه) من المدارس التي تقوم بالتعليم في أعلى مستوياته. ويطلق على الطالب الذي يدرس في المدارس الدنيا اسم (سُوخْتَه)، وهي كلمة فارسية تعني المولع المتحرق، إذ كان الواحد منهم يتحرق شوقاً إلى العلم، ثم حُرفت تلك الكلمة فيما بعد إلى (صوفته). أما طلاب مدارس الصحن فكان يطلق على الواحد منهم اسم (دَانِشْمَنْد) أي صاحب العلم والمعرفة. وكان من حق الذي أكمل تعليمه وحصل على إجازته أن يتقدم بطلبه للحصول على وظيفة التدريس أو القضاء. وكان الانتقال من وظيفة التدريس الى وظيفة القضاء ممكناً في كل وقت، غير أن على طالب الوظيفة أن ينتظر مدة تُعرف باسم (مُلاَزمت)، يقوم في بدايتها بتسجيل اسمه في دفاتر تُعرف باسم الـ (مَطْلَب) توجد عند قاضي عسكر الأناضول أو قاضي عسكر الروملي، ثم يشارك في الاجتماعات التي تعقد هناك مرة في الاسبوع، ويوقع باسمه على ذلك الدفتر، فهو شرط لاغنى عنه لكل الدرجات. وعندما تنتهي مدة انتظار الدانشمند يجري تعيينه مدرساً على إحدى المدارس الدنيا، باجر يومي قدره عشرون أقجه، ويحدث نفس الشئ عند الانتقال من درجة إلى أخرى أعلى، إذ يحصل على مدرسة راتبها اليومي ٣٠ أقجه، ثم مدرسة أخرى راتبها اليومي ٤٠ أقجة، ثم مدرسة ثالثة راتبها اليومي ٥٠

أقجة، حتى يصل إلى مدارس (صحن ثمان) و مدارس (صحن سليمانيه) التي يحصل على راتب يومي قدره ٦٠ أقجة. وتُسَمّى هذه المدارس بقدر الراتب اليومي الذي يحصل عليه مدرسها (يكرميلى، قرقلى، آلتمشلى..). ويصل الراتب السنوي للمدرس الذي يدرس في إحدى المدارس الدنيا (يكرميلك) على مبلغ قدره ٧٠٠٠ أقجة، أما الراتب السنوي الذي يحصل عليه مدرس المدارس العليا (آلتمشلى) فكان يبلغ ٢١,٠٠٠ أقجة، وهو أمر يدلنا على أن المدرسين أصحاب الدرجات الأربع الأولى كانوا يحصلون على أجر يقارب أجر صاحب التيمار، أما أجر المدرس في المدارس العليا فكان يقارب أجر صاحب زعامة من المستوى الأدنى. ولأن صاحب التيمار كان مكلفاً باعداد وتجهيز عدد من جنود الجَبَلو مقابلاً للمبلغ الذي يزيد عن الثلاثة آلاف اقجة الأولى من دخل تيماره، فيمكننا القول إن المدرسين كانوا أحسن حالاً منهم. أما معدل الدخل عند مدرسي المدارس العليا (آلتمشلى) فكان يعادل دخل صاحب الزعامة، ومن هنا نرى أن أجور المدرسين لم تكن مرتفعة كثيراً، ومع ذلك فقد حظوا بمكانة أكبر، وكانت وظيفة التدريس تؤهلهم للانتقال إلى وظائف أخرى، فقد كان في وسع الذي يُدَرِّس في مدرسة راتبها اليومي خمسون أقجة مثلاً أن ينتقل إلى وظيفة القضاء براتب قدره ٣٠٠ اقجة، أو أن يصبح نشانجى على احدى الايالات أو دفترداراً. والواقع أن خريجي المدارس كانوا يشكلون المصدر الأساسي لتغذية كافة الوظائف في التشكيلات العلمية، فهم الذين يشغلون الوظائف الشاغرة فيها كلما سنحت الفرصة، بل كان منهم من جرى تعيينه في الوظائف [القلمية] أي البيروقراطية. أما مدرس المدرسة العليا (آلتمشلى) فقد كان في وسعه أن يحصل على وظيفة القضاء في المدن الكبرى، مثل مكة والمدينة والقدس والشام وحلب والقاهرة وأدرنة وبروصة، ويحصل على راتب يومي قدره ٥٠٠ أقجة، بينما كان مدرسو مدارس السليمانية مرشحين لتولي قضاء استانبول، أو لوظيفة قاضي عسكر الأناضول، أو قاضي عسكر الروملي. ويعتبر القضاة على تلك المدن أعلى من أمراء السناجق من حيث الرتبة. ولهذا السبب كان هناك صراع دائم بين هذه الفئة وجنود القبوقولية، مما جعل الدولة تأخذ من أيدي قضاة العسكر حق تعيين القضاة الذين يتجاوز راتبهم اليومي ١٥٠ أقجة وتعطيه للوزير الأعظم في أواسط القرن السادس عشر(٢٠).

---

(٢٠)- أنظر: İ. H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti'nin İlmiye Teşkilâtı*, Ankara 1965; S. Shaw, I, 190-193.

ويأتي بعد المدرسين – الذين هم بمثابة المعلمين للتشكيلات العلمية– عنصران مهمان آخران بين هذه الفئة، هما القضاة الذين يقومون بتطبيق القوانين والأحكام، والمفتون الذين يصوغون الأحكام الدينية تبعاً لما يستجد من مشاكل.

وقد جرى تقسيم الدولة العثمانية إلى وحدات عدلية، يطلق على الواحدة منها اسم (قضاء)، وهو يعني منطقة تدخل في نطاق المجال القضائي لأحد القضاة. ويوجد في كل قضاء محكمة يمارس فيها القاضي ومساعدوه شئون الفصل في القضايا وبعض الشئون الأخرى(٢١).

وكان في وسع الخريج (دَانِشْمَنْد) الذي أكمل تعليمه في المدارس أن يراجع الجهة المسئولة للحصول على وظيفة القضاء، وعندئذ يجري تقسيم المرشحين إلى مجموعات، كل منها خمسة أشخاص، ثم تُرسل المجموعة إلى محاكم الايالات المعروفة باسم (مَوْلَوِيَّت) لقضاء فترة التدريب أولاً، وبعد قضاء المدة التي تتراوح بين ٣–٥ سنوات يعاد إرسالهم إلى استانبول.

وإذا كان المرشح يريد الوظيفة في منطقة الروملي رجع إلى قاضي عسكر الروملي، واذا كان يريدها في منطقة الأناضول رجع إلى قاضي عسكر الأناضول، وعندئذ يجري تسجيل اسمه في دفتر الروزنامة (مَطْلَب) ليحتفظ بدوره في التعيين. وبعد أن يمضي عام على "ملازمته" يجري تعيينه قاضياً في احدى المحاكم الصغيرة، وهو تعيين لا يتم إلاّ بمرسوم [براءة] من السلطان.

وكان القاضي مكلفاً بتطبيق الأحكام الشرعية والعُرفية معاً، إذ كانت وظيفته قضائية وإدارية في الوقت نفسه. وكان مطلوباً منه أن يساعد كل شخص في الحصول على حقه دون عناء، ويراعي الفصل في القضايا بالعدل والسرعة، ويحفظ حق العاجز عن الدفاع عن نفسه.

وقد راعت الدولة أن تكون مدة وظيفة القضاة قصيرة حتى لا تتوطد علاقاتهم كثيراً مع الأهالي، ولهذا كانت مدة القاضي صاحب رتبة (مَوْلوِيَّت) عاماً واحداً، بينما كانت مدة القاضي في المحاكم الأصغر لا تتعدى في الغالب عشرين شهراً، فاذا أتم القاضي مدة الخدمة عاد إلى استانبول، وبدأ من جديد في تسجيل نفسه وانتظار دور تعيينه مرة أخرى، والمواظبة على حضور اجتماعات قاضي العسكر حتى يحصل ذلك.

---

(٢١) – أنظر: İ. Ortaylı, "Osmanlı kadısının taşra yönetimindeki rolü üzerine", *Amme İdaresi Dergisi*, c. IX, sy.1, (Ankara 1976, s. 95-107); İ. Ortaylı, "Osmanlı Kadısı". *A.Ü. Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi*, XXX/1-4 (Ankara 1977), s. 117-128.

ومَثَلُ القضاة الذين يدخلون في الدور مرة أخرى عقب فراغهم من الوظائف كمثل أعضاء فئة العسكريين الآخرين الذين يفرغون من وظائفهم لسبب أو لآخر، إذ كانوا هم الآخرون يحصلون أثناء ذلك على قدر من المال يطلق عليه اسم (آرپه لق)، وهو ما يمكن أن نعتبره باصطلاح اليوم "بدل بطالة". كما كان من حق الذين انفصلوا عن وظائفهم بسبب الشيخوخة أو المرض أن يحصلوا هم أيضا على هذا البدل.

وتنص القوانين على أن القاضي يتبع الإدارة المركزية للدولة مباشرة باعتباره واحداً من كبار الموظفين المدنيين؛ وكان مسئولاً عن تنفيذ أوامر الإدارة المركزية. ويضطلع في الوقت نفسه برئاسة الشئون البلدية وشئون التسجيل القانوني. وتعتمد علاقته مع الرؤساء المدنيين الآخرين على التعاون أو التشاور، ولم يكن أحد منهم أعلى من الآخر أو أدنى منه. وهو أسلوب في الادارة العثمانية المركزية نابع من فكرة إقامة توازن بين أهل العرف ورجال الهيئة العلمية العاملين خارج العاصمة، وإتاحة الفرصة لأن يراقب أحدهم الآخر.

والقاضي مستقل في أحكامه، باعتباره رجل القانون الذي يفصل في القضايا ويطبق القانون، وباعتباره الحكم الشرعي؛ إذ كان بمثابة الوكيل صاحب الصلاحية المطلقة عن السلطان. ولا ينقض أحكامه ويتصدى لمخالفاته القانونية وأخطائه إلاّ قاضي العسكر وشيخ الاسلام.

وهو لا يتقاضى راتباً من الدولة، فكان يؤمن عيشه من الرسوم التي يتقاضاها عن القضايا المعروضة عليه، ومن المعاملات والاجراءات القانونية الأخرى. وهي رسوم كانت تتقرر أحيانا بنسبة مئوية في بعض العمليات، وبمقدار ثابت في بعض الاجراءات الأخرى. فقد كان يتقاضى ٢٠٪ من بدلات الميراث في قضايا الارث، ويتقاضى ٣٢ اقجة عن اجراءات التمليك، و ١٢ اقجة عن بطاقة السكان (نفوس اورنكى)، و ٣٦ اقجة عن إجراءات عقد الزواج للمتزوجين الجدد، و ٧ اقجات عن القيد في دفتر السجل المدني (كوتوك قيدى).

وقد جرى ترتيب المحاكم ترتيباً هرمياً معيناً، تبعاً لمعدلات الدخل التي تأتيها، ويتم حساب هذا الدخل بمعدل ١٠ أقجات في اليوم عن كل مائة (خانه) أسرة. فالقضاء الذي يتراوح دخله اليومي بين ٤٠-١٥٠ أقجة يشكل القاعدة السفلى في التدرج الهرمي للمحاكم، وهذه أيضا كانت تخضع لترتيب معين فيما بينها. ويأتي بعد ذلك في التدرج الهرمي المحاكم الموجودة في مراكز الايالات والسناجق،

والتي يتراوح دخلها اليومي بين ٣٠٠-٥٠٠ أقجة(٢٢). أما في قمة الهرم فكانت توجد محاكم بورصة وأدرنة واستانبول على التوالي، وإذا جرت ترقية قاضي استانبول أصبح قاضيا للعسكر.

وكان قاضي العسكر يحصل على راتب يومي من الخزانة قدره ٥٠٠ أقجة(٢٣)، كما كان يحصل على نسبة مئوية معينة عن الاجراءات والمعاملات التي يقوم بها، فكان الدخل اليومي من تلك الرسوم لقاضي عسكر الروملي يبلغ ٨٠٠ أقجة، بينما يصل دخل قاضي عسكر الأناضول إلى ١٥٠٠ أقجة. أما عند التقاعد فكان يحصل الواحد منهما على الجراية المعروفة باسم (آرپه لق). ويتقدم قاضي عسكر الروملي على قاضي عسكر الاناضول درجةً، واذا جرت ترقيته حصل على منصب شيخ الاسلام.

ومن رجال الهيئة العلمية أيضا المفتون، وهم لا يملكون صلاحية اتخاذ القرار والإدارة، إذ تنحصر وظائفهم في مراجعة التراث الحقوقي كله، وإبداء الرأي في المسائل المطروحة. وكانوا يصيغون آراءهم رداً على الاسئلة التي تعرض عليهم من القضاة والموظفين والأشخاص العاديين وغيرهم ممن يشعرون بالحاجة إلى مسند شرعي يدعمون به موقفهم في قضايا معينة، وهذا الرأي هو ما يصطلح عليه باسم "الفتوى"، فالمفتي هو من يتولى أمر الإفتاء.

وكان القاضي يستطيع – بعد أن يجري تعيينه رسمياً – أن يتصدى لهذه المهنة إذا اعترف له المحيطون به مفتياً وواحداً من أهل العلم الذين يحوزون الصفات اللازمة. وفي عهد السلطان سليمان القانوني سعت الدولة لتنظيم المفتين أيضا مثلما هو الحال مع القضاة، وظهر منصب شيخ الاسلام نتيجة لهذا التنظيم، وأصبح مفتي استانبول هو كبير المفتين في الدولة العثمانية، أي شيخ الاسلام.

وكانت مشيخة الاسلام هي أعلى المناصب في الترتيب الهرمي لرجال الهيئة العلمية، فكان شيخ الاسلام اكثر المتمتعين بالصلاحية في مسألة تفسير الأحكام الدينية من الوجهة الرسمية، والشخص الوحيد القادر على إصدار الفتوى حول شرعية القرارات والتصرفات التي تصدر عن كافة رجال الدولة. وكان الرجوع دائما في كل أمر عظيم من أمور الدولة العثمانية إلى فتوى من شيخ الاسلام، بل كان خلع السلطان نفسه لا يتم إلاّ بفتوى منه.

ولم يكن شيخ الاسلام واحداً من أعضاء الديوان الهمايوني، ولكن كانت منزلته في البروتوكول [التشريفات] تعدل منزلة الوزير الأعظم. وكان راتبه اليومي في أوائل عهد الدولة يبلغ مائة أقجة، ثم

---

(٢٢) – أنظر: S. Yerasimos, s. 180

(٢٣) – أنظر: S. Yerasimos, s. 181

زاد إلى ١٥٠ أقجة في عهد السلطان بايزيد الثاني، ثم ارتفع إلى ٥٠٠ في عهد السلطان سليمان القانوني، ثم زاد فيما بعد حتى بلغ ٦٠٠ أقجة(٢٤).

هذه هي الوظائف والمناصب العليا بين فئة رجال العلم (علميه)، أما الدرجات الدنيا منها فكانت تضم الآلاف من الأشخاص، ولكي نقدم فكرة عن عدد رجال هذه الفئة الذين كانوا يحصلون على رواتبهم في الغالب من الأوقاف ويعملون في أجهزة مختلفة ونتعرف على معدلات أجورهم يمكننا أن نذكر بعض الأرقام(٢٥)؛ ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر كان يوجد ١,٢٩٨ رجلاً يعملون في وظائف دينية داخل ٤٣ جامعاً ومسجداً، ويحصل الإمام على أجر يومي يتراوح بين ٢-١٥ أقجة، والمؤذن ٢-٧ أقجات، والخطيب ٢-٣٠ أقجة. وكان للخطيب وضع مهم في المجتمع نظراً لأنه هو الذي يقرأ اسم السلطان في خطبة يوم الجمعة علامةً على الحكم والسيادة.

وكان لكل مكتب معلمٌ يقوم بتعليم الصبية، ويحصل على أجر يومي يتراوح بين ٣-١٠ أقجات، ويساعده في تلك الوظيفة شخص يدعى (قَلْفَه) أو (خليفه)، ويحصل على أجر يومي يتراوح بين ٢-٣ أقجات.

وهناك أيضا الزوايا والتكايا والخنقاوات الخاصة بالطرق الصوفية المختلفة، كالنقشبندية والبكتاشية والقادرية والمولوية وغيرها، كانت بيوتاً للثقافة في ذلك العصر، ويتولاها شيوخ كانوا يلقنون دراويشهم فيها سبل التفكر والايمان عند كبار المتصوفة المسلمين بأساليبهم وطرقهم الخاصة، فكان يحصل الشيخ على أجر يومي يتراوح بين ٨-٣٠ أقجة.

أما الأجور اليومية للأطباء الذين كانوا يعملون في دور الشفا فكانت تتراوح بين ١٥-٣٠ أقجة.

وهناك عناصر أخرى من بين هذه الفئة كانوا يتولون الوظائف الدينية الصغيرة باجر يومي يتراوح بين أقجة واحدة وخمس أقجات، وهم يقومون بخدمة الأضرحة والمزارات، ويدعون للموتى.

د- رجال القلم (قلميه)

وهي الفئة التي أطلقوا عليها اسم (أهلِ قلَم) أو (قلميه)، وكانت تضم كافة الموظفين الاداريين على كافة المستويات ممن يعملون في الأجهزة والدوائر الحكومية التي عرفت هي الأخرى باسم (قلم). ومعنى ذلك أن أهل القلم هم - باصطلاح اليوم - فئة البيروقراطيين في الدولة العثمانية.

---

(٢٤) - أنظر: S. Yerasimos, s. 181

(٢٥) - أنظر: B. Yediyıldız, "Sinan'ın yaptığı eserlerin sosyal ve kültürel açıdan tahlili", *VI vakıf haftası. Kitabı*, İstanbul, 1989, s. 103-128.

وكانوا يعملون في الديوان الهمايوني في قلم الامارة (بكلك قلمى) الذي يقوم باعداد وتوزيع الفرمانات واللوائح التنظيمية والوثائق المتعلقة بالشئون السياسية والاتصالات الخارجية، ويعملون في قلمي التحويل والرؤس (تحويل ورؤس قلملرى) اللذين يتوليان إعداد خطابات التعيين والنقل في كافة المناصب الحكومية كالوزارة والقضاء وإمارة الامراء (بكلربكلكى) وإمارة السنجق (سنجق بكلكى) وغيرها من الشئون غير المالية.

وكان لكل قلم من الأقلام الثلاثة رئيس يعمل معه عدد كبير من الموظفين والكتبة، ويُعرف رئيس قلم الامارة باسم (بكلكجى)، ورئيس قلم التحويل باسم (تحويل كيسه دارى)، ورئيس قلم الرؤس باسم (رؤس كيسه دارى)، ويرأسهم جميعاً آمرٌ يُعرف باسم (رئيس الكُتَّاب).

وراح حجم الأعمال الخارجية التي يتولاها رئيس الكتاب يتضاعف ابتداءً من أواخر القرن السابع عشر، حتى أخذ منصبه في القرن التاسع عشر شكلاً متطوراً عرف باسم "نظارة الخارجية" (خارجيه نظارتى).

وعدا أقلام الديوان الهمايوني كان يوجد قلم آخر في "الدفترخانة" يتولاه عدد من أهل القلم لإدارة كافة الشئون المالية في الدولة العثمانية، ويُعرف رئيسهم باسم "أمين الدفتر" أو "أمين الدفترخانة".

وينحدر رجال القلم في الغالب من عائلات مسلمة على عكس الدوشيرمة، وتجري تنشئتهم داخل الدوائر التي يعملون فيها من خلال نظام يُكَلَّف فيه الخبير المحنك بتعليم المنخرط حديثاً. فبعد أن يجري اختيار عدد من المرشحين، ويُعرف الواحد منهم آنذاك باسم (ملازم) يخضعون لعمليات تدريبية يتعلمون خلالها كتابة أنواع الخطوط المستخدمة في مختلف الأمور، ويتعلمون أساليب التكاتب وغير ذلك من الشئون المكتبية. فكان هؤلاء الفتيان المبتدأون (چرَاق) يتعلمون في الصباح ما يجب أن يعرفوه عن المهنة في الأقلام المذكورة، ويواظبون بعد الظهر على تلقي الدروس من بعض المعلمين في المدارس، أو في الجوامع الكبرى، حتى تزداد معارفهم الاسلامية، وتترسخ ثقافتهم العامة. وسواء كان الواحد من الفتية المبتدئين أو كان من الكتبة الذين أتموا تعليمهم فهم جميعاً تحت إمرة رئيس القلم الذين يعملون فيه. ويستطيع الواحد منهم بقدر براعته ومهارته أن يرقى إلى درجة القلفة أو الأوسطى. وقد نشأ بفضل هذا النظام أناس كثيرون من فئة أهل القلم هؤلاء، كانوا على درجة عظيمة من الثقافة، ورأينا من بينهم الشاعر والكاتب والمفكر. ولأن الأمور والمعاملات السرية في الدولة كانت تجري في تلك الأقلام فقد كانوا يراعون الدقة في اختيار المرشحين للعمل بين رجال القلم هؤلاء، وكثيراً ما كانوا يفضلون أبناء

الكتبة الذين عُرفوا بالصدق والإخلاص. وكانوا يطلقون اسم (خواجه - جمعها - خواجگان) على رؤساء الأقلام الذين يشكلون الحلقة العليا في سلم البيروقراطية، وهي تعني المعلم من حيث اللغة ودرجة من الدرجات الوظيفية في البيروقراطية العثمانية(٢٦).

وأعلى الوظائف التي يمكن للموظف من هذه الفئة أن يرتقيها هي وظيفة "أمين الدفتر" ووظيفة "رئيس الكتاب" ووظيفة "دفتردار الروملي" وغيرها من الدفترداريات الأخرى بشتى درجاتها، ووظيفة "النشانجي".

فالدفتردار هو المسئول الأول عن الشئون المالية في الدولة والقائم على خزائنها. أما من حيث الأجر فكان يحصل على اقطاع من نوع الـ (خاص) يدرُّ عليه دخلاً سنوياً قدره ٦٠٠,٠٠٠ أقجه، أو يتقاضى راتباً من الخزانة يبلغ ٢٤٠,٠٠٠ اقجة.

أما النشانجي [= التوقيعي] فكان ملزماً بمعرفة القوانين والأحكام والتشريعات معرفة جيدة، وهو الذي يتولى إعداد مسودات الرسائل والمراسيم، ووَضْع طغراء السلطان على الفرمانات، وبدون هذه الطغراء التي هي بمثابة توقيع السلطان لا تكتسب الوثائق صفتها الرسمية. ولهذا السبب كانت وظيفة النشانجي على درجة عالية من المسئولية والحساسية. وإذا كان النشانجي لا يحمل رتبة من الرتب عَدّوه برتبة أمير سنجق (سنجق بكى)، وهو يعادل الدفتردار من حيث الدرجة في الديوان الهمايوني.

فهذا الديوان هو أعلى جهاز للإدارة والحكم في الدولة العثمانية، وهو صاحب القرار الأخير. وكان وزراء القبة وأغا الانكشارية والقبطان باشا يمثلون فئة رجال السيف (سيفيه)، بينما كان قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول يمثلان فئة رجال الهيئة العلمية (علميه)، أما الدفتردار والنشانجي فكانا يمثلان فئة رجال القلم (قلميه). وهذا المجلس الذي كان السلطان يترأسه في العهود الأولى بدأ بعد القرن الخامس عشر في عقد اجتماعاته تحت رئاسة الوزير الأعظم. فقد كان الأخير باعتباره وكيل السلطان رأساً لكافة أجهزة الدولة والمسئول عنها جميعاً. وكان في القرن السادس عشر يعد نظيراً للامبراطور الألماني في العلاقات الديبلوماسية. ويحصل على إقطاع من نوع الـ (خاص) يدرُّ عليه دخلاً سنوياً مقداره ١,٢٠٠,٠٠٠ أقجة، أما عندما يحال إلى التقاعد فكان يحصل خلال القرن الخامس عشر على اقطاع من نفس النوع يدر دخلاً

---

(٢٦) - أنظر: Norman İtzkowitz, *Osmanlı İmparatorluğu ve İslâmî gelenek* (trc. İsmet Özel), İstanbul 1989, s. 87-89; S. Shaw, I. 173-175.

سنوياً قدره ١٥٠ ألف اقجة، ثم زاد في القرن السادس عشر حتى أصبح يتراوح بين ٢٠٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ أقجة(٢٧).

وكان المعمول به عند العثمانيين، سواء في المدارس التي تعمل على تخريج رجال العلم، وسواء في قسم الأندرون الذي يتولى تنشئة رجال السيف، أم في الدوائر والأجهزة التي ينشأ فيها رجال القلم، أن يحصل الشخص على التعليم العام إلى جانب التدريبات المهنية وتطبيقاتها في هذه الأجهزة. وكان الهدف من هذا النوع من التربية والتعليم هو تخريج الإداريين والمتخصصين القادرين على إدارة دفة الأمور في الدولة بانجح الأساليب، وفي إطار الامكانيات المتاحة آنذاك، ومن خلال مفهوم المجتمع الاسلامي وأسلوب الحكم فيه. وهذا النظام هو الذي نشأ في ظله العديد من رجال الدولة والمُشَرِّعين والقواد ذوي الكفاءة العالية، كما ظهر بفضله رجال برعوا في المجالات التطبيقية كالطب والعمارة. والمعروف أن هؤلاء الرجال كانوا على درجة عالية من الثقافة والانضباط؛ فكانوا يعرفون العربية والفارسية، ويتعاطون فروع الأدب التقليدي في الثقافة الاسلامية، ويشاركون في النشاط الأدبي، ويتابعون تطوراته عن كثب. وكان كل عثماني تقريباً والسلطان معهم في ذلك يلتحق إلى جانب تعليمه الرسمي باحدى الطرق الصوفية، وبفضل المعارف والمجاهدات كان الشخص يكتسب سعة الأفق وصدق الايمان والاعتدال ومراقبة النفس، أي كان التصوف يساعدهم على استيعاب الفضائل اللازمة للتحلي بالروح العثمانية في الآداب والسلوك(٢٨).

٢- المحكومون: الرعايا

وهم القسم الباقي خارج طبقة العسكريين، وبالتالي فهم لا يشاركون في الحكم والادارة، ويشكلون الطبقة الثانية في المجتمع العثماني، والقطاع الذي يدفع الضرائب للدولة، ويؤمن معيشته بالعمل في الزراعة والصنايع والاشتغال بالتجارة. وهذه الطبقة من الناس هي التي تُعرف باسم الرعية أو الرعايا، أي قطاع الأهالي الذين يشملهم السلطان أو الحاكم برعايته وحمايته.

ويتشكل الرعايا من جماعات وطوائف مختلفة، تنتمي لأديان ومذاهب وأعراق متعددة. غير أن المجتمع لم يقم على أساس عرقي، بل قام على أسس فكرية وعَقَدية. وعدا العنصر التركي - وهو الغالب على مقاليد الحكم في الدولة، كان المجتمع العثماني يضم عناصر أخرى، كالعرب

(٢٧) - أنظر: S. Yerasimos, s. 177-178

(٢٨) - أنظر: Engin Akarlı, "Osmanlılarda devlet, toplum ve hukuk anlayışı", *XVI. Yüzyıldan XVIII. yüzyıla Çağdaş Kültürün Oluşumu*, İstanbul, 1986, s. 23.

واليونانيين والرومان والأرمن واليهود والسلاف. ولا شك أن هذا التركيب المعقد للمجتمع يرجع لاتساع الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها الدولة، وتباين خصائصها الديمغرافية. غير أن نظرة العثمانيين للحكم والسياسة والانسان كانت تلعب دوراً مهماً في ذلك؛ لأن الدولة كانت تترك لكل طائفة دينية حريتها واعترفت لهم باستقلال بقدر معين، ولم تسع أبداً لاستيعاب أحد أو محاولة إذابته.

وكانت الدولة العثمانية قد وضعت – بحسب الدين أو المذهب – تنظيماً للطوائف التي تعيش على أراضيها انطلاقاً من مبادئ الشريعة الاسلامية، وأطلق على هذا الشكل من الإدارة اصطلاح "نظام الملة". ولأن هذا النظام أقيم على مبدأ سيادة المسلمين فقد عُرف المسلمون باسم "الملة الحاكمة"، أما الطوائف من أهل الديانات الأخرى فقد عُرفوا باسم "الملة المحكومة"، (ملت محكومه)(٢٩).

وكان الأتراك والعرب والعجم والبوشناق والأرناؤوط يشكلون الأغلبية المسلمة في المجتمع العثماني، بينما كانت هناك ثلاث ملل أخرى كبيرة من غير المسلمين، وكان الارثوذكس هم اكثرهم عدداً، وبطريقخانة الفنار هي مركزهم الديني والاداري. ولأن الروم اليونانيين هم القطاع الأكبر بينهم فقد عُرفت البطريقخانة باسمهم، وكان يتبعها أهل الافلاق والبُغْدَان وسكان الجبل الأسود والصرب والبلغار.

وهناك ملة مسيحية أخرى كان لها وضع قانوني مستقل في المجتمع العثماني، وهي الملة الأرمنية، ولم يكن الأرمن من الارثوذكس؛ إذ يؤمنون بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح (Monophysite) ويدافعون عن تلك التعاليم. ولهذا السبب كان الارثوذكس يتهمونهم بالمروق عن الدين. وكان الأرمن في منطقة أريفان Erivan يتبعون رئيس البطارقة Catholicos في ايچمياذين Eçmiyadzin، بينما يتبع الأرمن في مناطق قوزان ومرعش وحلب رئيس البطارقة في سيس، أما الأرمن في منطقة وَان Van فكانوا يتبعون رئيس البطارقة في آق دمار. وكان يوجد في استانبول ايضا عدد كبير من الأرمن، وكانت ايچمياذين إبان فتح استانبول هي أهم المراكز الروحية للأرمن. وبعد فتح استانبول قام السلطان محمد الفاتح بدعوة رئيس الاساقفة الموجود في بورصة إلى استانبول، ثم عينه بطريركاً على الكنيسة الأرمنية، وزوّده بصلاحيات بطريرك الروم ورئيس الحاخامات. غير أن الأرمن ظلوا مرتبطين من الناحية الروحية برئيس

---

(٢٩) – لمزيد من المعلومات أنظر: Bilâl Eryılmaz, *Osmanlı Devleti'nde millet sistemi*, İstanbul 1992; a. mlf., *Osmanlı Devleti'nde Gayrımüslim Teb'anın Yönetimi*, İstanbul 1990.

البطارقة في ايچمياذين. وكان البطريرق اسقفاً، وصِفَةُ البطريرقية كانت صفة الوظيفة الرسمية. وكانت الدولة تسيّر علاقاتها مع الطائفة الأرمنية عن طريق بطريرق استانبول، وتعتبره المقام الأعلى. أما رؤساء البطارقة Catholicos فكانوا – ورغم أنهم اكبر الزعماء الروحانيين – لا يحوزون الصفة الرسمية في نظر الدولة.

ومن الطوائف الدينية الأخرى التي أخذت مكانها في المجتمع العثماني طائفة الموسويين أو اليهود. وكانوا يقيمون في الغالب في استانبول وازمير وسلانيك، وغيرها من المدن الساحلية، أو في الحواضر التي تزدحم بالسكان، مثل بغداد وحلب. وكان اليهود الفارون من الابادة العرقية التي مارسها المسيحيون ضدهم وضد المسلمين في اسبانيا عام ١٤٩٢م، واليهود الفارون من مظالم بولندا والنمسا وبوهيميا قد لجأوا إلى الأراضي العثمانية واستقروا فيها. وكان رئيس حاخاماتهم هو المسئول عن إدارة العلاقات بينهم وبين الدولة.

وعدا هذه الطوائف كان هناك طوائف مسيحية أخرى، كالسريان واليعاقبة والنساطرة والمارونيين، ولكنهم كانوا أقل عدداً في المجتمع العثماني(٣٠).

كيف كان إذن توزيع السكان من الناحية العرقية والدينية داخل الأراضي العثمانية؟ المعروف أن عملية إحصاء عدد السكان لم تكن تجري قديماً، كما هو الأمر في العصر الحديث، ومع هذا فقد جرت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر عدة عمليات لاحصاء السكان والضرائب، كانت تقع كل ثلاثين أو أربعين سنة، وأحياناً بمعدلات أقل، غير أن التعداد لم يكن ينتظم جميع الأفراد، بل كان منحصراً في الذكور المكلفين بتأدية الضرائب. وهي عملية كانوا يطلقون عليها اسم (تحرير)، ويطلقون على الدفاتر التي تسجل فيها اسم "دفاتر التحرير" (تحرير دفترلرى). وانطلاقا من مجموعة الدفاتر التي نظمت في عهد السلطان سليمان القانوني خلال أعوام ١٥٢٠-١٥٣٥م فقد ذهب عمر لطفي بارْقَان إلى أن عدد سكان الدولة العثمانية آنذاك كان يبلغ ١١,٦٩٢,٤٨٠ نسمة [انظر الجدول رقم ١]. وكان معدل المسلمين ٥٨,١٢٪، ومعدل المسيحين ٤١,٣٤٪، أما اليهود فكانوا بمعدل ٠,٥٤٪(٣١). ولم يكن من طبيعة العثمانيين أن يتدخلوا في الشئون الدينية لأي طائفة تعيش فوق أراضيهم، أو في لغاتهم، أو الجانب الأعظم من كيانهم

---

(٣٠) – للتعرف على الألسنة والأديان المختلفة في الأراضي العثمانية أنظر:
Graf Marsilli, *Osmanlı İmparatorluğu'nun zuhur ve terakkîsinden inhitatı zamanına kadar askerî vaziyeti,* (trc. Kaymakam Nazmi), Ankara 1934, s. 22-33.

(٣١) – أنظر: Ö.L. Barkan, "Essai sur les données statistiques des registres de Recensement dans l'Empire ottoman aux XVe et XVIe siècles", *social History of the Orient*, I, *Journal of the Economic and* 1957, s. 19-23.

الاجتماعي والاداري أو بايجاز في ثقافتهم. وفي هذا الصدد يقول أ. مايكل A. Miquel :
"كان الأهالي المسيحيون ينعمون بحكم لم ينعموا به في زمن البيزنطيين واللاتين، فلم يشهدوا أبداً ظلماً بشكل منظم، بل على العكس، كانت أراضي الامبراطورية واستانبول في مقدمتها ملجأً لليهود الأسبان الفارين من التعذيب، ولم يحدث في مكان قط أن أجبر أحد على الاسلام" وإذا وقعت بعض الأمور من مثل ذلك فانما حدثت نتيجة للتطور الاجتماعي.

أما ف. برودل F. Braudel فيذهب إلى أن عدد سكان حوض البحر الأبيض المتوسط كان يبلغ ٦٠ مليوناً في أواخر القرن السادس عشر، ويقول إن ٣٨ مليونا منهم كانوا في اسبانيا [٨ ملايين] والبرتغال [مليون واحد] وايطاليا [١٣ مليونا] وفرنسا [١٦ مليونا]، أما الباقون [٢٠-٢٢ مليونا] فهم سكان الأراضي العثمانية [٨ ملايين في الجانب الاوربي، و ٨ ملايين في الجانب الآسيوي، و ٢-٣ ملايين في مصر، و ٢-٣ ملايين في شمال افريقيا](٣٢).

ونلاحظ أن هناك فرقاً بين حساب لطفي بارْقان وتوقعات برودل عن عدد السكان في الدولة العثمانية يتراوح بين ٩-١٠ ملايين، وهناك سببان مهمان وراء ذلك؛ الأول أن أرقام بارقان ترجع إلى أوائل القرن السادس عشر، بينما تعكس توقعات برودل الصورة في أواخر القرن نفسه. والمعروف أنه كانت هناك زيادة سكانية في كافة دول البحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر. أما السبب الثاني فهو الزيادة المطردة في رقعة الأراضي العثمانية على امتداد ذلك القرن.

والحقيقة أن المناطق الواقعة وراء نهر الدانوب ومنطقة وَان في شرق الاناضول وأسفل الموصل لم تدخل ضمن أرقام بارقان. في حين أن برودل Braudel بنى توقعاته عن السكان في عهد كانت رقعة الدولة قد بلغت أقصى اتساعها في أواخر القرن السادس عشر. ولهذا السبب فان الرأيين صحيحين فيما اشتملاه من حيث الزمن والرقعة الجغرافية.

أما تعداد السكان العام الذي أجري عام ١٨٤٤م في أراضي الدولة العثمانية فقد أقر مجموع ٣٥,٣٥٠,٠٠٠ نسمة. وقد وضعنا التوزيع العرقي لهم في الجدول رقم (٢)، والتوزيع الديني في الجدول رقم (٣).

وبالنظر إلى أرقام الجدول رقم (٣) يتبين لنا أن نسبة عدد المسلمين القاطنين في أراضي الدولة العثمانية عام ١٨٤٤م كانت تبلغ ٥٨,١٣٪ من المجموع العام للسكان، بينما تبلغ نسبة

---

(٣٢) - أنظر: F. Braudel, *La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II,* Paris, 1949, s. 137.

الارثوذكس [٣٨,٨٤٪]، والكـاثوليك [٢,٥٥٪]، أي بمجمـوع ٤١,٣٩٪، وتبلـغ نسـبة اليهـود ٠,٤٨٪. ومن الغريب حقاً أن تظل هذه النسب في أوائل القرن السادس عشر قريبة إلى حد بعيـد من النسب المسجلة في أواسط القرن التاسع عشر. غير أن تخلي الدولة العثمانيـة عـن كثير مـن أراضيها وهجـرات المسلمين القادمـة مـن تلـك الأراضـي المفقـودة هـي التـي غَيّرت تمامـاً تلـك المعدلات، ففي عام ١٨٩٧م مثلاً ارتفع معدل المسلمين بين السكان عموماً حتى وصل إلى ٧٤٪، ثم يأتي بعدهم على التوالي اليونانيون [١٣,٤٩٪] والأرمن [٥,٤٧٪] والبلغار [٤,٣٦٪].

الجدول رقم (١)

توزيع السكان خلال أعوام ١٥٢٠-١٥٣٥م طبقاً لدفاتر التحرير أيام السلطان سليمان القانوني(٣٣)

الايالات	عدد الأسر (خانه)			مجموع الأسر	السكان بمعدل خمسة اشخاص لكل أسرة
	مسلمون	مسيحيون	يهود		
الاناضول (a)	٥١٧,٨١٣	٨,٥١١	٢٧١	٥٢٦,٥٩٥	٢,٦٣٢,٩٧٥
قرمان (b)	١٣٤,٤٥٢	٣,١٢٧	--	١٣٧,٥٧٩	٦٨٧,٨٩٥
ذولقدرية (c)	٦٤,١٠٢	٢,٦٣١	--	٦٦,٧٣٣	٣٣٣,٦٦٥
دياربكر (d)	٧٠,٨٥٨	١١,٩٣٨	٢٨٨	٨٣,٠٨٤	٤١٥,٤٢٠
اليونانيون (e)	١١٦,٧٧٢	٥١,٦٦٢	--	١٦٨,٤٣٤	٨٤٢,١٧٠
العرب (F)	١١٣,٣٥٨	٩١٤	--	١١٤,٢٧٢	٥٧١,٣٦٠
الفئات العسكرية (g)	٥٠,٠٠٠(؟)	--	--	٥٠,٠٠٠ (؟)	٢٥٠,٠٠٠ (؟)
المجموع	١,٠٦٧,٣٥٥	٧٨,٧٨٣	٥٥٩	١,١٤٦,٦٩٧	٥,٧٣٣,٤٨٥
منطقة الروملى (h)	١٩٤,٩٥٨	٨٦٢,٧٠٧	٤,١٣٤	١,٠٦١,٧٩٩	٥,٣٠٨,٩٩٥
مدينة استانبول (I)	٤٦,٦٣٥ (؟)	٢٥,٢٩٥ (؟)	٨,٠٧٠	٨٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠ (؟)
الفئات العسكرية (j)	٥٠,٠٠٠ (؟)			٥٠,٠٠٠ (؟)	٢٥٠,٠٠٠ (؟)
المجموع	٢٩١,٥٩٣	٨٨٨,٠٠٢	١٢,٢٠٤	١,١٩١,٦٩٩	٥,٩٥٨,٩٩٥
المجموع العام	١,٣٥٨,٩٤٨	٩٦٦,٧٨٥	١٢,٧٦٣	٢,٣٣٨,٤٩٦	١١,٦٩٢,٤٨٠

a) يوجد بين الأسر المسلمة فلاحون من نوع المسَلّم والمشاة (يايا) ممن نظمتهم الدولة جنوداً، وكان يبلغ عددهم ٥٢,١٤٨ جندياً.

b) كانت ايالة قَرَمَان تتشكل من السناجق التالية: قونية وبگشهر وآقشهر واقسراى ونيگده وقيسرى وايچل.

c) كانت ايالة ذولقدرية تتشكل من لواء مَرْعَش وقضائَيْ بُوزُوق وقِرْشهر.

d) كانت تتشكل إيالة دياربكر من ألوية آمـد ومـاردين والموصـل وسِنْجَار وعربگير وأرغـني وچرمـوك وسـيوَرَك وكيغـى وچميش گـزك وخربوت والرها (اورفه) وعَنَا والدير والرحبة وقضاء حصن كيفا.

e) كانت تتشكل ايالة الروم القديمة والحديثة من ألوية أماسيا وچوروملى وتوقاد وقره حصار الشرقي وجانيك وطرابزون وملاطية وديورگى ولارَنْدَه وكماه وبايْبُورت.

f) كانت تتشكل ايالة العرب من ألوية الشام وصفد والصلت وعجلون وغزة والرملة والقدس وحما وحمص وطرابلس وعينتاب وبيره جيك وحلب وأدرنه وعذير وطرسوس وسيس.

g-j) يعني اصطلاح "الفئات العسكرية" هنا السباهية أصحاب التيمارات، أو من يتصرفـون علـى اقطاعـات فـي تلـك الايالـة، وهـم مجموعـة عسكرية صغيرة كانت مكلفة باعداد وتجهيز جنود الـ (جبلو) واصطحابهم إلى الحرب. وهذه الأرقام تحتوي عناصر مجهولة.

h) إن الارقام الخاصة باستانبول إنما هي توقعات بعيدة عن الواقع؛ لأننا لا نملك دفاتر التحرير الخاصـة بالمدينـة، اللهم إلاّ وثيقـة موجـزة تحمل تاريخ ١٤٧٨م (انظر الجدول رقم ٤). وفي هذه الحالة فليس من الممكن أن نقدم ارقاماً قاطعة عن التطور الديمغرافي للمدينة خلال القرن السادس عشر. ويمكن القول استناداً على بحوث برودل أن عدد سكان استانبول في نهاية القرن السادس عشر كان يبلـغ ٧٠٠,٠٠٠ نسمة (انظر: La Méditerranée du temps de Philippe II, p. 272). وانطلاقاً من ذلك يمكننا الاعتقاد ان عدد السكان في مطلع القرن كان يتراوح بين ٤٠٠,٠٠٠-٥٠٠,٠٠٠ نسمة.

---

(٣٣) - أنظر: Ö.L. Barkan, "Essai sur les données statistiques....", *JESHO*, I. 1957, s. 20

الجدول رقم (٢)

التوزيع العرقي للسكان في الدولة العثمانية (عام ١٨٤٤م)

العناصر العرقية	اوربا	آسيا	افريقيا	المجموع
العثمانيون (الأتراك)	١,١٠٠,٠٠٠	١٠,٧٠٠,٠٠٠	---	١١,٨٠٠,٠٠٠
السُلاف (١)	٧,٢٠٠,٠٠٠	---	---	٧,٢٠٠,٠٠٠
الرومان	٤,٠٠٠,٠٠٠	---	---	٤,٠٠٠,٠٠٠
الارناؤوط (الألبان)	١,٥٠٠,٠٠٠	---	---	١,٥٠٠,٠٠٠
اليونانيون	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	---	٢,٠٠٠,٠٠٠
الأرمن	٤٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	---	٢,٤٠٠,٠٠٠
اليهود	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	---	١٧٠,٠٠٠
التتار	٢٣٠,٠٠٠		---	٢٣٠,٠٠٠
العرب (٢)	---	٩٠٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٤,٧٠٠,٠٠٠
السوريون والكلدانيون (٣)	---	٢٣٥,٠٠٠	---	٢٣٥,٠٠٠
الدروز	---	٢٥,٠٠٠	---	٢٥,٠٠٠
التركمان	---	٩٠,٠٠٠	---	٩٠,٠٠٠
الاكراد	---	١,٠٠٠,٠٠٠	---	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع العام	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٠٥٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠,٠٠٠

١- يتكون السُلاف في الدولة العثمانية من: البلغار وصرب الامارة والبوشناق وأهل الهرسك وأهل الجبل الأسود.

٢- يدخل ضمن هؤلاء أهالي افريقيا من العرب مثل مصر وغيرها.

٣- يدخل ضمن السوريين الموارنة، وعددهم ١٤٠,٠٠٠ نسمة، واليهود وعددهم ٧٠,٠٠٠ نسمة، أما الكلدانيون فيتشكلون من ١٦ قبيلة، يقرب عدد أفرادها من ٢٥,٠٠٠ نسمة(٣٤).

---

(٣٤) - أنظر: M.A. Ubicini, *Türkiye 1850*, C. I., s. 47

الجدول رقم (٣)

التوزيع الديني للسكان في الدولة العثمانية (في عام ١٨٤٤م)(٣٥).

الأديان والمذاهب	في اوربا	في آسيا	في افريقيا	المجموع	النسبة المئوية
المسلمون	٣,٨٠٠,٠٠٠	١٢,٩٥٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٢٠,٥٥٠,٠٠٠	٥٨,١٣٪
الروم الارثوذكس	١١,٣٧٠,٠٠٠	٢,٣٦٠,٠٠٠	---	١٣,٧٣٠,٠٠٠	٣٨,٨٤٪
الكاثوليك (١)	٢٦٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	---	٩٠٠,٠٠٠	٢,٥٥٪
اليهود	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	---	١٧٠,٠٠٠	٠,٤٨٪
المجموع العام	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٠٥٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٥,٣٥٠,٠٠٠	

١- على الرغم من اختلاف طقوس الكاثوليك إلاّ أنها تشمل كافة المنسوبين للكنائس الشرقية التي تعترف بسلطة البابوية.

ثانيا - المجتمع العثماني بحسب أشكال الاستيطان

كان المجتمع العثماني ينقسم من حيث مواطن الاستيطان إلى ثلاثة أقسام؛ أهل الحضر الذين يسكنون المدن، ويتشكلون من الموظفين الرسميين والتجار وأرباب الصنايع، ثم أهل الريف الذين يعيشون على الزراعة، ثم البدو الرحل الذين لم يعتادوا حياة الاستقرار بعد.

١- أهل الحضر

المدن هي الأماكن التي يتكاثف فيها النشاط الصناعي والتجاري، وتجري فيها الأمور السياسية والادارية والعسكرية والدينية، وتقام فيها البنية التحتية اللازمة لكل تلك الأمور، ويجري تنظيم سكانها تبعاً لذلك. والذين يسكنون المدن فهم أهلها، أي أهل المدن أو الحضر.

والقسم الأعظم من المدن العثمانية كان يوجد على شكل قصبات [جمع قصبة، أي مدينة صغيرة](٣٦)، وهي التي تحاط بالمزارع، كالكرم والبساتين والحدائق، ويكثر فيها النوع الأخير بوجه خاص، وهي بمثابة السوق المركزية التي تجري فيها عمليات التسوق بين القرى التي تحيط بها في الجبال والبراري ويختلف انتاجها عنها. ويوجد منها إلى جانب السوق المساجد والحوانيت وعيون المياه الساخنة وغيرها من المحلات التي كانت تنعش الحياة فيها. وقد أقام العثمانيون في بعض القصبات التي ظهرت بهذا الشكل أو القصبات والمدن التي ورثوها عن السلاجقة أو استولوا عليها بالفتح من الشعوب الأخرى الجوامع والمدارس والمكاتب والمكتبات ودور إطعام

---

(٣٥) - أنظر: M.A. Ubicini, *Türkiye 1850*, C: I., s. 48-49

(٣٦) - أنظر: Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda şehircilik ve ulaşım üzerine araştırmalar*, İzmir, 1984, s. 2-6.

الفقراء (عِمَارَتْ) ودور الضيافة ودور الشفاء وحنفيات المياه أو الشثىمات (چشمه) والاسبلة وغيرها مما يعرف في مجموعِهِ باسم (كُليّه). وهذه الوحدات كانت من مؤسسات الأوقاف التي أقيمت لتقديم الخدمة المباشرة للمجتمع. ولكي يوفروا الدخل اللازم لتلك المؤسسات أوقفوا عليها الحوانيت والحمامات والبازارات والأسواق والدكاكين وغيرها من أماكن العمل، كما أوقفوا عليها دور السكن. وهكذا ظهرت الأحياء التي تشكل وحدة ثقافية واجتماعية واقتصادية، ونشأت عنها المدن وتطورت. ومع هذا فقد كانت المدن العثمانية باستثناء بعضها مثل استانبول يقل عدد سكانها في الغالب عن ثمانية أو عشرة آلاف نسمة، ولا يتجاوز اكبرها ٦٠,٠٠٠-٧٠,٠٠٠ نسمة. وفي القرن السادس عشر كانت استانبول هي اكبر المدن الأوربية كافة، بعدد سكانها البالغ ٧٠٠,٠٠٠ نسمة [للتعرف على عدد سكان بعض المدن العثمانية انظر الجدول رقم ٤].

ويمكننا تقسيم الأغلبية العظمى من الأهالي الذين يسكنون تلك المدن إلى أربع طبقات؛ هي طبقة العسكريين وطبقة التجار وطبقة أرباب الصنايع (اصناف) والفئات الأخرى.

الجدول رقم (٤)

تعداد سكان المدن الرئيسية خلال تواريخ مختلفة(٣٧)

اسم المدينة	قبل عام ١٥٢٠م	١٥٢٠-١٥٣٠م	١٥٧١-١٥٨٠م	بعد عام ١٥٨٠م
استانبول	٩٧,٩٥٦ (١٤٧٨)	٤٠٠,٠٠٠ (؟)	٧٠٠,٠٠٠ (؟)	---
حلب	٦٧,٣٤٤ (١٥١٩)	٥٦,٨٨١	٤٥,٣٣١	٤٦,٣٦٥
الشام (دمشق)	---	٥٧,٣٢٦	---	٤٢,٧٧٩ (١٥٩٥)
بورصة	---	٣٤,٩٣٠	٧٠,٦٨٦	---
ادرنة	---	٢٢,٣٣٥	٣٠,١٤٠	---
دياربكر	---	١٨,٩٤٢ (١٥٤١)	٣١,٤٤٣	---
انقرة	---	١٤,٨٧٢	٢٩,٠٠٧	---
اثينا	---	١٢,٦٣٣	١٧,٦١٦	---
توقاد	١٧,٣٢٨ (١٤٥٥)	٨,٣٥٤	١٣,٢٨٢	٢١,٢١٩ (١٦٤٦)
قونية	---	٦,١٢٧	١٥,٣٥٦	---
سيواس	٣,٣٩٦	٥,٥٦٠	١٦,٨٤٦	---
سراي بوسنه (سراييفو)	---	٥,٦٣٢	٢٣,٤٨٥	---
مناستر	٢,٦٤٥	٤,٦٤٧	٥,٩١٨	---
اوسكوب	٤,٩٧٤	٤,٦٣١	٩,٨٦٧	---
صوفيا	---	٣,٨٩٩	٧,٨٤٨	---
مجموع سكان المدن الاثنتي عشرة الأخيرة		١٤٢,٥٦٢	٢٧١,٤٩٤	---

وتنقسم المدن العثمانية -ما عدا استانبول عاصمة الدولة- إلى ثلاثة أقسام من حيث وضعها داخل إدارة المقاطعات والأقاليم (provinces)؛ فهناك مركز الايالة التي يقيم فيها البكلربكي [= امير الامراء] وتعرف باسم سنجق الباشا، وهناك مركز السنجق الذي يقيم فيه أمير السنجق (سنجق بكى)، وهناك الأقضية [جمع قضاء، وهو أصغر من السنجق]. وكانت تتزايد أو تتناقض أعداد الايالات والسناجق وأعداد الأقضية على مر الزمان؛ ففي أواخر القرن السادس عشر كان يوجد ما يزيد على ثلاثين إيالة تضم ما يزيد على ثلاثمائة سنجق. ويذكر دوسون أن عدد الايالات في القرن الثامن عشر كان يبلغ ٢٦ ايالة، وعدد السناجق ١٦٣ سنجقاً، وعدد الأقضية ١٨٠٠ قضاء(٣٨).

(٣٧) - أنظر: Ö.L. Barkan, "Essai sur les données statistiques...", *JESHO*, I, 1957, s 27

(٣٨) - أنظر: D'Ohsson, c. VII, s. 278

وكان يعمل في مركز الايالة -عدا البكلربكي أحد رجال السيف- قاضٍ برتبة (مَوْلى) من رجال الهيئة العلمية، ودفتردار الإيالة أحد رجال القلم. وكان يطلق على المحاكم التي يعمل فيها قضاة برتبة (مَوْلى) اسم (مَوْلَوِيّت). والبكلربكى هو رئيس ديوان الايالة الذي يتولى مناقشة أمورها وإصدار القرارات الخاصة بها، ويعمل ضمن حاشية البكلربكي عدد كبير من الموظفين والجنود يطلق عليهم اصطلاح (قاپى خلقى) أي أهل الباب أو الدائرة. أما الأعضاء الآخرون في هذا الديوان فهم الدفتردار، ووكيل البكلربكي (بكلربكى كتخداسى) وقاضي الايالة وموظف آخر يُعرف باسم (صوباشى). وكان البكلربكي الجديد مكلفاً هو نفسه بتشكيل حاشيته، أي عماله وجنوده، فاذا جرى نقله إلى ايالة أخرى اصطحبهم معه، ولا يتفرقون إلاّ عند إعفائه من الوظيفة.

ويوجد على رأس كل سنجق أميرٌ يعرف باسم (سنجق بكى)، وهو الآخر من رجال السيف مثل البكلربكي. وكان أمراء السناجق ينضمون إلى الجيش في الحروب قواداً على الجنود المجموعة في السناجق.

وفي كافة الأقضية بما فيها مراكز الايالات والسناجق كان يوجد قاضٍ له وظائف وصلاحيات في المجالات المدنية والبلدية، بقدر ما كان له في مجال الحكم في القضايا، وهو من رجال الهيئة العلمية، ويقوم بتعيين نوابٍ له على النواحي الداخلة في قضائه من علماء تلك المنطقة حتى يضطلعوا بمهام القاضي في تلك الوحدات الصغيرة. وكان للقاضي مساعدون آخرون، هم أئمة المساجد في منطقته، غير أنهم لا يملكون صلاحية القضاء بين الناس، ولكنهم يساعدون في حل بعض الخلافات، بما يتمتعون به من مكانة معنوية رفيعة لدى الأهالي.

وعدا النواب كان للقاضي الذي هو رئيس المحكمة المخولة بحل كافة الخلافات القانونية والجزائية مساعدون آخرون، يعاونونه في عمله، هم رئيس المُحْضِرِين (مُحْضِرْ باشى) والمحضرون والكَتَبَة وعَدَدٌ من الخَدَم. ويتعاون مع القاضي أيضا داخل القضاء الصوباشى وجنود العسس أو الخفراء (يساقجى)، فهم يساعدونه في جمع بعض أنواع الضرائب، وفي تطبيق الأحكام الصادرة عنه، أو الأوامر القادمة من العاصمة، وفي تعقب المجرمين وتنفيذ العقوبات والقبض على المشبوهين، كما يساعده حراس القلاع وجنودها في حماية القلعة من الداخل وتوفير الأمن. وهؤلاء من أهل العُرف. كما كان القاضي يستعين بكبار أرباب الحرف والصنايع (اصناف) على أمور الامن والاستقرار. أما المحتسب فكان يستعين به القاضي على أمور تقرير الأسعار والتفتيش على أرباب الحرف والصنايع والرقابة على الأسعار والموازين والمكاييل

والجودة والنظافة، ومعاقبة المخالفين لذلك. أما في أمور تعمير المدينة وتنظيم مبانيها فكان القاضي يستعين بمشورة رئيس المعماريين (معمار باشى).

وفوق كل هذه الأمور كان التفتيش على أهل العُرف في المدينة من صلاحيات القاضي أيضا، والواقع أنه مثل البكلربكي وأمير السنجق كان يخضع لأوامر الادارة المركزية مباشرة، ولم يكن أحد منهم ذا سلطة على الآخر، ولكن كان الأميران، أي أمير الإيالة وأمير السنجق في حاجة لأحكام وقرارات القاضي، كما كان هو الآخر محتاجاً لقوتهما التنفيذية. وعند تعيين أحد البكلربكيين أو أمراء السناجق كان مرسوم التعيين (بَرَات) لا يوضع في السجلات إلاّ بعد إطلاع القاضي عليه، وفي حدود هذه العلاقة بين القضاة والأمراء كان يجري التعاون بينهم(٣٩).

ويمثل التجار الجماعة الثانية المهمة في المدينة، فعلى الرغم من أن الانتاج المحلي والاتجار فيه كان من شئون أرباب الحرف والصنايع (اصناف) إلاّ أن التجارة بين المدن والمناطق والدول كانت في أيدي التجار(٤٠).

وقد تبوأ التجار في التقاليد والعادات التركية الاسلامية مكانةً متميزة في المجتمع؛ فكانوا من حيث رقابة الدولة أكثر تحرراً من المشتغلين بالزراعة وأرباب الحرف. وكان رجال الأعمال الكبار هؤلاء يختلفون عن صغار التجار وأرباب الحِرف؛ إذ كانوا يحققون الأرباح من التجارة الواسعة بين المناطق، ومن بيع البضائع التي استوردوها من الخارج. وينقل لنا سنان باشا أحد علماء القرن الخامس عشر نظرة الدولة إلى التجار على النحو التالي:

"انظروا إلى التجار نظرة طيبة، واعملوا على راحتهم، ولا تدعوا أحداً يستخف بهم؛ إذ يزداد الرفاه في البلاد بفضل التجارة التي يتولون أمرها، ويعم بجهودهم رخص الأسعار في الدنيا، وتشيع في الدول الأجنبية شهرة الحاكم بفضل أرباب التجارة، ويعظم ثراء البلاد أيضا بفضل هؤلاء".

ولأنه لم يكن ممكناً مواجهة احتياجات المدن الكبرى –وعلى رأسها استانبول– من المناطق القريبة منها فقد كان للتجار الكبار وتجار الجملة دور مهم في هذا المجال؛ فكانوا يسيطرون على ٨٠٪ أو ٩٠٪ من أمور الشراء والنقل والتخزين للمواد الاستهلاكية الضرورية.

---

(٣٩) – أنظر: Robert Mantran (ed.), *Histoire de L'Empire Ottoman*, Paris 1989, s. 208-209, 250-252.

(٤٠) – أنظر المصدر السابق ، ص ٢٢٠–٢٢٣.

إذ كانت تلبية احتياجات استانبول من اللحوم والقمح، وتجارة البن الذي كان يدخل بين الحين والآخر ضمن المواد الممنوعة، واستيراد الجلود الخام والمصنعة، والاتجار في الملابس الصوفية من البندقية وفرنسا وانجلترا، ومنسوجات الصين الحريرية، وعطور الصين أو الهند، والفراء الروسي، والسجاد الشرقي، والأحجار الكريمة، كلها عمليات تجري في الأسواق على أيدي التجار الكبار الذين تخصصوا في تلك المجالات.

ويذهب الرحالة أوليا چلبي إلى أن جماعة كبار التجار وتجار الجملة والعاملين معهم في استانبول وحدها كانت تضم ١٥,١٦٠ فرداً، لهم عدد من الحوانيت والدكاكين والمخازن يبلغ ٣,١٨٨ محلاً.

وكانت تجارة البحار البعيدة تجري في الغالب بواسطة السفن الأجنبية، أما تجارة البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط فكانت في أيدي الأتراك واليونانيين واليهود وحتى الأرمن. كما كان يوجد بين هؤلاء عددٌ من التجار الأوربيين. بينما كان قسم كبير من تجار المسلمين قد قاموا بتأسيس تشكيلاتهم التجارية في مراكز التجارة الكبرى في شمال ايطاليا.

وكان لتجار الأقمشة في أدرنة علاقات تجارية مع أوربا؛ فكانوا يقومون ببيع الأقمشة المنسوجة في الأناضول ودوبرفنيك إلى أوربا، ويشترون في مقابلها منسوجات. كما كان يوجد تجار يشترون القطن من الأناضول ومصر واليمن والشرق الأقصى، ثم يقومون ببيعه في شتى أنحاء أوربا.

وكان يوجد بين تجار استانبول أفراد من فئة العسكريين، وهؤلاء كان يحصلون على قدر كبير من الربح، ولاسيما من التجارة الخارجية. وتدخل شريحة صغيرة من هذا الربح إلى خزانة الدولة. وكان التجار بهذه الأرباح يوفرون المواد الخام للنساجين العاملين في المعامل الصغيرة، ويبيعون الأقمشة المنسوجة فيها إلى غرب أوربا وروسيا. وكان الاداريون الذين يجدون الدعم من التجار بشكل أو بآخر يتيحون لهم فرص الاحتكار في بعض السلع المهمة، فكانوا يحيلون إليهم أمر السلاح والمنسوجات الصوفية التي يرون أن نقابات الحرفيين سوف تعجز عن انتاجها خلال مدة قصيرة(٤١).

ويمثل أربابُ الحرف والصنايع (أصناف) مجموعةً أخرى من سكان المدينة العثمانية، واصطلاح (أصناف) الذي يطلق عليهم إنما يعني أفرع العمل المختلفة أو أصنافها. وقد جاء في

---

(٤١) - أنظر: S. Shaw, I, 223-225

أحد دفاتر الأسعار (نَـرْخ دفـترى) الـذي يحمـل تـاريخ ١٦٤٠م وتُقَرِّر فيـه الدولـة أسـعار السلع المتداولة بين الناس أنه كان يوجد آنذاك ٢٢٥ شخصا من أرباب الحرف والصنايع المختلفة، أي من طبقة الـ (اصناف)؛ فهناك الوراقون والمجلدون والخياطون والفراءون والمبيضون وصناع السيوف وصناع الدروع وصناع الخيام وصناع السكاكين وصناع الإبر والحلاقون وغيرهم(٤٢). فالأصناف الذين يتشكلون من أرباب التجارة الصغار ومن الحرفيين هم الذين يقومون بتصنيع المواد الخام المختلفة، وينشغلون في الوقت نفسه ببيع ما ينتجونه منها. ويمكننا القول إن أهالي المدينة -ما عدا أفراد الفئة العسكرية والأجانب- كانوا ينتظمون بكاملهم في طوائف حرفية (أو نقابة بمفهوم العصور الوسطى)، تختص كل واحدة منها بصنف معين منهم. وكان الغالب أن يكون أعضاء الطائفة الواحدة من دين واحد، أما القليل منها فكان يضم المسلم وغير المسلم. وللطائفة تركيب ذو ترتيب هرمي؛ فنرى في الدرجة الدنيا منه الصبية تحت التدريب ثم القلفة والأسطى، ثم شيخ الطائفة، ونقيبها، والداعي بالخير (دُعَاجى)، والجاويش، ورئيس الفتية (يكيت باشى)، والوكيل (كتخدا).

والوكيل هو ممثل الطائفة في الخارج، ويدير العلاقة بينها وبين الحكومة. أما رئيس الفتية (يكيت باشى) فكان هو المساعد له، والمسئول بوجه عام عن شراء المادة الخام من السوق ثم توزيعها بالتساوي على الأسطاوات، والتفتيش على السلع المصنعة ومدى تطابقها مع المقاييس التي وضعتها الطائفة، وتوزيعها على الطوائف الأخرى والحوانيت وغير ذلك من الأمور. وهذه الطوائف كانت تعمل على استمرار تقاليد "الفتوة" و "الأخية" التي قامت على مبدأ بث روح التضامن والتكافل في النفوس، والتمسك بالاخلاق الحسنة والشرف والكرم والتضحية، في إطار من المشاعر الدينية الراسخة، ومن ثم كانت للشيخ في تلك الطوائف سلطة اخلاقية ودينية، فهو الذي يدير الاحتفالات الخاصة بتعيين المتمهنين والاسطاوات (چراقلق - اوسطالق)، ويضمن تطبيق العقوبات على المذنبين. كما كان يوجد في كل طائفة رجل او اثنان من أهل الخبرة يَعْرِفان جيداً أسرار المهنة ويُبْديان رأيهما في جودة السلع، ويساعدان في تقرير أسعارها، ويقومان بحل الخلافات بين أهل الطائفة. وكل هؤلاء الرجال من الخبرة ذات المستوى الرفيع كان يجري انتخابهم من بين الأسطاوات، ويقوم القاضي بتسجيل نتيجة الانتخاب في سجلاته. وعلى ذلك كان أرباب الصنايع والحرف (اصناف) يعملون ضمن منظومة متكاملة من القواعد التي تقررت فيها

---

(٤٢) - أنظر: Mübahat S. Kütükoğlu, *Osmanlılarda narh müessesesi ve 1640 tarihli narh defteri*, İstanbul 1983.

أدق التفاصيل، سواء من الجانب الخلقي أو من الجانب المهني، ومن ثم كانوا كما أشار بعض الرحالة الاوربيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين ينجزون أعمالهم على أرقى المستويات والمعايير العالمية(٤٣).

وقد ذكر الرحالة أوليا چلبى أن استانبول في القرن السابع عشر كانت تضم ١٤,٤٤٥ دكاناً ترجع إلى ٦٥ بائعاً من أرباب الصنايع، ويعمل في تلك الدكاكين ٤٨,٠٠٠ شخص، بينما كان يوجد ٢٣,٢١٤ ورشة ومعملاً يعمل فيها ٧٩,٢٦٤ رجلاً بين اسطى وعامل. وهذا يعني أن كل مكان عمل كان يضم عدداً يتراوح بين ٣-٤ أشخاص. ولا شك أن تنظيم أرباب الصنايع -الذين لم يكن لهم غاية تتعدى تأمين معايشهم من الناحية الاقتصادية- على هذا النحو كان يساعدهم على حمايتهم لحقوقهم من ناحية، وعلى حماية المستهلك بفضل الرقابة على الجودة والأسعار من ناحية أخرى، ويسهم - بالتالي - في استقرار المجتمع.

وكان يسكن المدن العثمانية عدا المنسوبين للفئة العسكرية وطبقة التجار وأرباب الصنايع قطاعات أخرى من الناس، مثل الممثلين الرسميين والتجار الاجانب القادمين من خارج البلاد ممن حصلوا على الأمان، أي من تعهدت الدولة بحمايتهم داخل حدودها، والرحالة، والعاطلين عن العمل، ممن تركوا قراهم إلى المدن رغم عدم التسامح كثيراً في ذلك، والبائعين المتجولين الذين لا يعرف أحد من أين جاءوا، ولم يدخلوا ضمن تشكيلات أرباب الصنايع، والسادات والأشراف الذين اعترفت لهم الدولة بشرف النسب.

ونرى من الصواب قبل الانتهاء من موضوع سكان المدن أن نلقي نظرة على بعض الأرقام للتعرف على مستويات الدخل لدى سكان المدن العثمانية وحالتهم الاقتصادية؛ إذ جاء في إحدى الدراسات التي اعتمدت على المعطيات الموجودة في دفاتر التركات (تَركه دفترلرى) المخصصة لاقرار ميراث المتوفين وتقسيمه بين الورثة أن ٨٤٪ من أهالي مدينة بورصة خلال عامي ١٤٦٧-١٤٦٨م كانوا يحصلون على دخل سنوي يقل عن ١٠,٠٠٠ اقچة، كما هو موضح في الجدول التالي، أما الذين يحصلون على دخل سنوي يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ اقچة فكانوا لا يتجاوزون ١,٣ ٪ من أهاليها(٤٤).

---

(٤٣) - أنظر: R. Mantran (ed.), *Histoire de l'Empire ottoman*, s. 216-220

(٤٤) - أنظر: S. Yerasimos, s. 196

الجدول رقم (٥)

معدل الدخل لسكان مدينة بورصة (١٤٦٧-١٤٦٨م)

أقل من ١٠٠٠ أقجة	٧٩ شخصا	٪٢٥,٧	٪٨٤,١
من ١٠٠٠-٥٠٠٠ اقجة	١٢٤ شخصا	٪٤٠	
من ٥٠٠٠-١٠,٠٠٠ أقجة	٥٧ شخصا	٪١٨,٤	
من ١٠,٠٠٠-٥٠,٠٠٠ اقجة	٤٩ شخصا	٪١٢,٦	٪١٥,٩
من ٥٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠ اقجة	٦ اشخاص	٪٢	
اكثر من ١٠٠,٠٠٠ اقجة	٤ اشخاص	٪١,٣	
المجموع	٣١٩ شخصا	٪١٠٠	٪١٠٠

وفي دراسة أخرى أجريت على دفاتر التركات المؤرخة في ١٤٨٧/٨٨ أي بعد عشرين عاماً تبين أن دخل ٣٥٩ شخصاً من مجموع ٤٠٢ أي ٨٨,٨٪ منهم يقل عن ١٠,٠٠٠ أقجة، وأن دخل ٢٧ شخصا منهم [٧٪] يتراوح بين ١٠,٠٠٠-٣٠,٠٠٠ اقجة، ودخل ٥ أشخاص منهم [١,٢٪] يتراوح بين ٣٠,٠٠٠-٥٠,٠٠٠ اقجة، بينما يزيد دخل ١١ منهم [٣٪] عن ٥٠,٠٠٠ اقجة. وهذا يعني أن معدل الدخل قد تدنى عما كان عليه قبل عشرين عاماً، كما تدلنا تلك الأرقام أيضا على أن معدل الدخل لدى الرعايا من سكان المدن لم يكن يزيد كثيراً بالقياس إلى معدلات دخول الفئات العسكرية(٤٥).

٢- أهل الريف

يعتمد الاقتصاد العثماني على الزراعة، ومن ثم كان الجانب الأكبر من الناس يسكنون القرى والأرياف. ويمكننا تقسيم هؤلاء إلى: عائلات المزارعين أمراء الاقطاعات الذين يتصرفون على أراض من الملك التام أو نصف الملك أو الأقل، والعائلات التي تزرع ما يُعرف باسم (مقاطعات)، وأصحاب الأملاك (ملك صاحبلرى)، والمسلَّم، والمعافون (معاف).

ولأن القانون العثماني كان يعتمد في الأساس على أحكام الشريعة الاسلامية فقد كان يقبل أن يكون كل شخص صاحباً لملك خاص من المال المنقول أو غير المنقول. ومع هذا فان الملكية المجردة لكافة الأموال غير المنقولة، ولا سيما الأراضي الزراعية اعتبرت من حق الدولة، وجرى تقسيمها إلى وحدات عُرفت باسم (چيفتلك) أي مزارع، ثم وزعت على عائلات الفلاحين، أما الأموال المنقولة والدور والدكاكين والبساتين والحدائق وكافة الأراضي الملك التي انتقلت عن

(٤٥) - أنظر: S. Yerasimos, s. 181-199

الامارات التركية الأناضولية قبل العثمانيين وعن الدول الاسلامية السابقة فقد ظلت على حالها دون تدخل من الدولة.

وكان أمراء التيمار، أي أصحابها الذين يؤدون وظيفة رسمية في الدولة أو الذين تلزمهم الدولة -لقاء ذلك- بتجهيز عدد من جنود الـ (جبلو) يقيمون في القرى التي جرى تخصيص دخلها لهم. كما نرى بين هؤلاء عدداً آخر يتمتعون بحقوق مشابهة، كمن يعملون في القلاع من أمثال قواد القلاع (دِيزْدَار) والملازمين والخدم، والعاملين في الوظائف الدينية، ممن يحملون صفة شيخ أو خليفة أو فقيه أو بابا أو (پير)، والعاملين في الادارة المحلية كالصوباشي والديوان باشي والكتخدا والچرى باشي والخَفَر (قوروجى). وهؤلاء العاملون في هذا النوع من الوظائف ممن يتصرفون على تيمارات كان دخلهم السنوي يقل عن ٥٠٠٠ أقجة، ويتراوح بوجه عام بين ١٠٠٠-٤٠٠٠ أقجة. وكان للبعض منهم مزارع (چيفتلك) يفلحونها بانفسهم. وكان أصحاب التيمارات رجالاً من موظفي الدولة المعدودين من الفئة العسكرية، ومع هذا فلا يعتقد أحد أن حياتهم كانت تختلف عن حياة القرويين الآخرين(٤٦).

والذي يشكل الجانب الأعظم من القرويين هو تلك العائلات الريفية التي تفلح مزارع الرعية (رعيت چيفتلكلرى) التي خصصتها لها الدولة بالأسلوب الانتاجي الذي أطلق عليه المؤرخ خليل اينالجيق اسم "نظام چيفتخانه". وهي مزارع تخضع لأسلوب تمليك معين؛ فهي تخصص للعائلات القروية دون التصرف فيها بالبيع أو الهبة أو الوقف، ولكنها تنتقل من الأب إلى الابن أرضاً تلزم فلاحتها. فكان الفلاح يفلح الأرض بنفسه كوحدةِ عملٍ مستقلة بمحراثه وثيرانه وبذوره. ولم يكن في وسع أحد قط أن يفرض عليه أمراً ليس من الواجبات التي فرضها عليه القانون. ومن هذه الناحية كان الفلاح حراً مستقلاً، وكفلت الدولة لهم هذه الحقوق، وإلاّ تعذرت فلاحة المزارع، وتعذرت معها الاستفادة من نظام اقطاعات السباهية(٤٧).

وحتى لا تتفتت الرقعة الزراعية كان القانون يلزم أبناء المتوفى أن يفلحوا الأرض التي انتقلت لهم عن والدهم بالمشاركة، ويؤدوا الضرائب المستحقة عليها بالمشاركة. فان لم يترك المتوفى ولداً كان من حق ابنته أو أخيه أو أحد أقربائه الأولوية في فلاحة الأرض، وإذا لم يظهر أحد من هؤلاء

---

(٤٦) - أنظر: B. Yediyıldız, *Ordu Kazası Sosyal Tarihi*, Ankara, 1985, s. 59 vd

(٤٧) - أنظر: H. İnalcık, "Köy, köylü ve imparatorluk", *V. Milletlerarası Türkiye Sosyal ve İktisat Tarihi Kongresi, Tebliğler*, Ankara 1990, s. 1-11.

انتقلت الأرض إلى الأشخاص الآخرين الذين يشاركونه التصرف عليها، واذا لم يحدث ذلك انتقلت في النهاية إلى أحد القرويين المعدمين في تلك القرية.

والقروي الذي يفلح مزرعة كاملة تتراوح مساحتها بين ٧٠-١٥٠ دونماً [الدونم ١٠٠٠م٢] تبعاً للمنطقة الواقعة فيها ودرجة خصوبة الأرض يؤدي للدولة ضريبة تتراوح بين ٢٢-٥٧ اقجة تبعاً للمنطقة أو المدة الزمنية. أما القروي الذي يفلح نصف مزرعة فهو يؤدي نصف الرسوم عنها، بينما يؤدي المتصرفون على مساحات أقل أقجة واحدة عن كل دونمين. وكان يطلق على الشاب الأعزب المقيم مع عائلته اسم (مُجَرّد)، وهؤلاء كانوا معافين من الضرائب في بعض المناطق، وتحصل منهم الدولة في بعض المناطق الأخرى على ضريبة قدرها ست أقجات. وإذا تزوج المجرد ولم يكن له أرض يزرعها أطلقوا عليه اسم (جَابَه بَنّاك)، أما إذا كان له أرض مزروعة لا تقل عن نصف مزرعة أطلقوا عليه اسم (أكينلى بَنّاك)، وهؤلاء كانوا يؤدون للدولة ضريبة تتراوح بين ٨-١٨ اقجة تبعاً للمنطقة التي يسكنونها. كما كان يؤدي الفلاح عدا ذلك ضرائب عما ينتجه من الحبوب والخضر والفاكهة وعسل النحل والحيوان وغير ذلك بالمقادير التي قررتها القوانين في تلك المنطقة. وكان الفلاح الذي يهمل قسماً من مزرعته ويتركه معطلاً لمدة تزيد عن الثلاث سنوات المقررة لراحة الأرض ملزماً بتأدية رسوم للدولة تُعرف باسم (چيفت بوزان رسمى) أي رسوم تعطيل الأرض(٤٨).

وعدا الأراضي المسجلة بالطابو كانت توجد هناك مجموعة من الناس في القرى العثمانية ممن يؤجرون أرضاً أو مكاناً من الدولة بنظام يُعرف باسم (مقاطعه)، ثم يقومون بفلاحتها أو تشغيلها. وهؤلاء الناس كانوا يؤجرون بمقتضى اتفاق قطعةً من الأرض، أو يتعهدون باستغلال أحد المناجم، أو يحصلون على حق التصرف على عرصة [أرض البناء] في احدى القرى أو القصبات، وذلك مقابل أجر سنوي يتفق عليه من قبل، واذا كان موضوع الايجار أرضاً من أراضي الأوقاف كان في وسع المستأجر أن يقيم عليها بناءً يكون ملكاً خاصاً له، ويقوم بتشجيرها إذا شاء، فتكون الأشجار ملكاً له. غير أن هذا النوع من الأماكن المؤجرة بنظام المقاطعة تحولت مع مرور الوقت إلى أراضٍ مسجلة بالطابو، واستقر فيها القروي تماماً. والدليل على ذلك أن أصحاب الأملاك أيضا الذين كانوا يحتفظون في أيديهم ببعض الحقوق على الأراضي في بعض المناطق تبعاً لنظام (مالكانه - ديوانى) الذي هو من مخلفات النظم السابقة على العثمانيين قد اختفوا مع مرور الزمن بين أواخر القرن

---

(٤٨) - أنظر: Ö.L. Barkan, *XV ve XVI. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğu'nda Ziraî Ekonominin Hukukî ve Malî Esasları, I. Kanunlar*, İstanbul, 1943.

الخامس عشر والنصف الأول من القرن السادس عشر نتيجةً لوقف تلك الأراضي أو تحويلها إلى تيمارات.

وهؤلاء الأهالي الذين يسكنون القرى وينحصر عملهم الأساسي في الفلاحة كانوا ينشغلون باعمال إضافية حتى يتمكنوا من مواصلة الحياة الاجتماعية في خلال الحقبة الواقعة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر والتي انعدمت فيها سبل المواصلات ولم تظهر فيها كثيراً حركة اعمار المدن إلاّ في مراكز بعينها. كما كان يعيش بين هؤلاء -عدا الموظفين الدينيين والاداريين كالأئمة والمشايخ والفقهاء والوكلاء (كتخدا)- عَدَدٌ من أصحاب الحِرَف كالخياطين ونَسّاجي الجواليق والنحاسين والحدادين وصناع البرادع والحلاجين وغيرهم.

وكان من بين أهالي الريف طائفتان تعرفان باسم المُسّلَّم والمُعَاف، فكانت الأولى تشكل استمراراً لوحدتين عسكريتين جرى تشكيلهما ابان قيام الدولة العثمانية وعرفتا آنذاك باسم المسَلّم والـ(يايا) أي المترجلة، وكانت الأولى من الخيالة، والثانية من المشاة المترجلة، ويحصل الجندي من هاتين الوحدتين أثناء الحرب على أجر يومي قدره اقجتان، وعندما لا يخرجون إلى الحرب كانوا ينشغلون بفلاحة المزارع التي منحتهم الدولة إياها، ولا يؤدون عنها ضريبة. وبعد أواسط القرن الخامس عشر بدأت الدولة تستخدمهم في المهام الثانوية، ولما تزايدت أعدادهم بدأوا يذهبون إلى الحرب بالتناوب فيما بينهم، فكان الباقون منهم مساعدين (يَمَاق) للذاهبين، ويدفعون لهم قدراً معيناً من المال لقاء ذلك.

والطائفة الأخرى التي أخذت مكانها بين أهالي الريف العثماني في القرنين الخامس عشر والسادس عشر هي طائفة الـ(مُعَاف) أي المعفاة من الضرائب، وكان يجري تسجيل اسمائهم في دفاتر التحرير تحت اسم عام هو (مُعَافِيّه) أو بالأسماء التي تدل على حِرفهم. ومن بين هؤلاء جنود القلاع (حصار أرى) المكلفون بحراسة القلاع والعمل أحيانا بالزراعة، وملازمو القلاع (قلعه ملازمى) الذين كانوا يقومون بمعاونتهم، وعدد من اسطاوات القلاع، كالحدادين والنجارين وغيرهم، وصيادوا الطيور، وعمال أفران صهر المعادن (كُورَه جى)، وزُرّاع حقول الأرز لحساب الدولة، وحراس المضايق والممرات (دَرْبَنْدَجى) وحراس الجسور (كُوپريجى). ويوجد من المعافين عدا هؤلاء سكان الزوايا والتكايا، والمُقْعَدون من السباهية، وملازمو الجوامع، كالخطباء والأئمة والحُفّاظ والشيوخ الذين كانوا على شكل مجموعات تضم كل واحدة عشرة أشخاص يتولون جامعاً واحداً، وجماعة العلماء أي المشتغلون بالعلم، وأبناء المشايخ (شيخ زاده) وأبناء الأمراء السباهية (سپاهى زاده)، وهؤلاء كانوا معافين من الضرائب بكاملها أو من جزء منها.

٣- البدو (الرحّل)

تختلف حياة البدو عن حياة أهل المدن والقرى، وهؤلاء الرحل أو جماعات الـ (يُورُوك) التي تصادفنا في المصادر العثمانية كانوا – على الرغم من تحررهم إلى حدٍ ما من رقابة الحكومة المركزية- يمارسون حياة نظمتها لهم القوانين الموضوعة. والواقع أننا نعلم أن قسماً كبيراً من تلك العشائر الرحّل قد جرى توطينها في المناطق الجديدة التي ظهرت مع حركات الفتح السلجوقية والعثمانية، وأن المناطق التي سكنوها انصبغت بصبغتهم التركية. ويؤكد لنا تلك الحقيقة وجودُ القرى التي تحمل أسماء العشائر والقبائل التي أقامتها إلى الآن في الأناضول والروملي.

وكانت جماعات البدو الرحل تشكل تجمعات تسَمّت باسمائها أو باسماء الأراضي التي تنقلت بينها. وهؤلاء أيضا كانوا ينقسمون فيما بينهم إلى قبائل وعشائر وما يتفرع عنها من الوحدات الأصغر. وكان رئيس القبيلة الذي يعرف عند الاتراك بالامير وعند العرب بالشيخ ومساعدوه من الوكلاء (كتخدا) هو المعني بادارة شئون العلاقة بين قبيلته وبين الدولة. ويمكننا من خلال دفاتر التحرير أن نرسم صورة للتوزيع الجغرافي الخاص بالأقوام الأساسية من البدو الرحل في الحقبة الواقعة بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر؛ فهناك قبيلة (قره اولوس) في جنوب بحيرة وَآن، وقبيلة (بوز اولوس) في منطقة دياربكر، وقبيلتا (ذولقدريه ويكى إيل) بين مرعش وسيواس، وقبيلة (بوزاوق) عند مصب نهر (قزل إرماق)، وقبيلة (اوچ اوقلى) وقبيلة (رمضانلى) في مناطق طوروس. وهذه القبائل كانت تتنقل وترحل فوق رقعة واسعة من الأراضي؛ فعلى سبيل المثال كان التركمان المعروفون باسم (بوز اولوس) الذين يشكلون تجمعاً يضم ٤٠,٠٠٠ فرد ويرعون قطعاناً من الماشية تقرب من مليوني رأس بين صغيرة وكبيرة يقضون فصل الشتاء في جنوب ماردين، ويتنقلون فوق هضاب الأناضول عند مناطق دياربكر وارضروم، وتمتد أحيانا إلى جورجيا والعراق. فلما أخذت الدولة منذ القرن السابع عشر في اتباع سياسة توطين تلك القبائل والعشائر أسفر ذلك عن تفتت القبيلة الواحدة، فتوزعت القبائل على مساحات اكثر اتساعاً، واضطرت لحياة الاستقرار. وتشكل قبيلة (بوز اولوس) التركمانية نموذجاً بارزاً على ذلك؛ فالمعروف أن عشائر وبطون من قبيلة (بوز اولوس) انتشرت منذ عام

١٦٠٠م حتى أواسط القرن التاسع عشر في مناطق قَرَمَان وآقشهر وكوتاهية وصاروخان وآيدين وقوش اطه سى، بل ومضت حتى جزيرة رودس وإستانكوي، وأستقرت في تلك المناطق(٤٩).

والعمل الرئيسي الذي تمارسه جماعات البدو الرحل هو تربية الحيوان؛ فهم الذين يلبون أغلب احتياجات المدن من اللحوم والدهون والألبان والجبن. وفي إطار القانوننامات كانوا يؤدون للدولة في الغالب رسماً قدره اقجة واحدة عن كل خروفين، ورَسْم حظائر (آغيل رسمى) قدره خمس أقجات عن كل قطيع غنم يضم ٣٠٠ رأس. ويؤدون أيضا مقابل استخدامهم للمراعي رسوماً تعرف باسم (قيشلاق – يايلاق). كما كانوا يمارسون الصيد في الشتاء، ويعملون بالزراعة في أضيق الحدود. ويحدث أحياناً أن تأخذ منهم الدولة رجالاً للخدمة في الأعمال العسكرية المؤقتة، وخاصة ممن يسكن منهم على طرق الحرب. وتقوم بعض العشائر أيضا بصناعة السهام والأقواس للدولة، ويؤدون بذلك الضرائب المستحقة عليهم. كما كانت تستخدمهم الدولة –عدا ذلك– في حراسة الطرق والمفارق والممرات الجبلية، وفي شق الطرق واصلاحها، واقامة الجسور والقلاع والموانئ، وفي حماية القوافل التجارية. اما الذين يعيشون بالقرب من المدن والسواحل فكانوا ملزمين بتوفير المواد المختلفة للاسطول والمساعدة في انشاء السفن(٥٠).

(٤٩) – أنظر: Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda aşiretlerin iskânı*, İstanbul 1987, s. 14 vd.

(٥٠) – أنظر: Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda derbend teşkilâtı*, İstanbul 1990



الفصل الثاني
العائلة في المجتمع العثماني



ألّف قنالي زاده علي أفندي (ت ١٥٧٢م) أحد علماء القرن السادس عشر كتاباً عندما كان قاضيا على الشام عام ١٥٦٤ سماه "اخلاق علائي" (استانبول ١٨٣٣م)، وخصص قسماً من أقسامه الثلاثة للعائلة، سمّاه "علم إدارة المنزل". ويرى قنالي زاده أن علم إدارة المنزل يشرح القواعد التي تمنح الانسان الرفعة في الدنيا والسعادة في الآخرة. ولأن الرجل كان عالماً اسلامياً، فقد كانت القوانين والتشريعات الاسلامية والعادات والتقاليد التركية التي تشكل كلها كيان العائلة العثمانية هي مصدر معارفه في موضوع العائلة.

وكان لهذا الكتاب أثره البالغ في المجتمع العثماني؛ فقد كان أول كتاب في الأخلاق يوضع باللغة التركية حاملاً طابعاً فلسفياً، ويرى أن الانسان لكي يستطيع أن يحمي نفسه من غوائل الطبيعة لا بد له من منزل وأمتعة، ولكي يحمي جنسه ويحافظ على نسله لا بد له من زوجة وأولاد، ولكي يستطيع أن يمنح أولاده قدراً ممتداً من التربية اللازمة لهم لا بد له من عائلة.

والأب الذي يرأس عائلة تضم الزوجة والأولاد والخدم حريّ به أن يكون به عارفاً بصنعة الادارة؛ فعليه أن يكون كالإداري والطبيب الحاذق. ولا بد له أن يكون ذا حرفة في التجارة أو الزراعة أو غيرها ليتكسب منها، ويعرف أيضا كيف ينفق قسماً مما كسب، أو بمعنى أصح القدر الضروري منه، ويوفر لنفسه المأكل والملبس بالقدر الذي يحافظ به على صحة بدنه، ويتزوج لأجل الحفاظ على النسل. ولا بد ان يكون الهدف الأسمى لصحة البدن هو تحصيل العلم والمعرفة. "فالمال لأجل الراحة في الحياة، وإلاّ فان الحياة، ليست لجمع المال".

ويحبذ قنالي زاده أن تكون المرأة صحيحة البدن عفيفة، تتمتع بالقوة والكفاءة حتى تحمي بيتها. ثم يدافع قنالي زاده عن الزيجة الواحدة، فيقول: "يجب على الزوج أن يكتفي بزوجته الأولى، فلا يأخذ عليها امراة أخرى أو جارية"، "والرجل في الدار كالروح في الجسد، وكما لا تكفي روح لجسدين لا يكفي الرجل الواحد ايضا لدارين"(٥١).

ولم تبق هذه الآراء في المجتمع العثماني أقوالاً مجردة؛ بل جرى تطبيقها، إذ تدلنا الدراسات التي أجريت حول العائلة العثمانية من خلال سجلات المحاكم الشرعية على صحة ذلك.

والشاب أو الشابة اللذان قررا الزواج بارادتهما، أو بالتشاور مع عائلتيهما كانا يتوجهان بنفسيهما في الغالب إلى المحكمة، وأحيانا يقوم أحد الطرفين أو كلاهما بارسال وكيل عنهما إلى

---

(٥١) – أنظر: Hüseyin Öztürk, *Kınalızâde Ali Çelebi'de Aile*, Ankara 1990, s. 97-132

المحكمة، أو أن يجري استدعاء الموظف المختص في المحكمة إلى الدار، فيعلنان في حضور الشهود عن نيتهما في الزواج، فيجري عقد النكاح، ويتم تسجيل العقد في سجلات المحكمة(٥٢).

ويقدم الشاب عند الزواج قدراً من المال للمرأة يعرف باسم (مَهرْ)، وهو تقليد عربي قديم أقره الدين الاسلامي لصالح المرأة، فجعل هذا الصداق من حقها بالكامل، وليس لأحد غيرها. وهو يختلف عن عادة الـ (باَشْلِق) أي بدل التربية، غير أن الناس يخلطون بينهما أحيانا، وإن كان للأتراك قبل الاسلام عادة من مثل ذلك، عُرفت باسم (قالين).

وكان الفصل بين مال الزوج ومال الزوجة هو الأساس حسبما جرت عليه القوانين والتشريعات العثمانية، وهو أمر مصدره الاسلام. وتدلنا سجلات المحاكم الشرعية على أن الناس لم يُقْبِلوا على تعدد الزوجات، فلا يصادفنا ذلك إلاّ قليلاً. وقد جاء في دراسة أجريت على سجلات أواخر القرن التاسع عشر الخاصة بمحكمة قرشهر(٥٣) أن أربعة فقط من مجموع ٢٤ رجلاً تزوجوا للمرة الثانية، فضلاً عن أن السبب وراء ذلك هو طلاق الزوجة الأولى، أو الرغبة في انجاب طفل ذكر. ويقول الراهب الالماني البروتستاني سولومون شويغر Solomon Shcweigger الذي زار تركيا في نهاية القرن السادس عشر، حول موضوع تعدد الزوجات: "إن الأتراك يحكمون الدنيا، وتحكمهم زوجاتهم. وليس هناك نسوة يتنزهن ويُفْرِحن أنفسهن بقدر المرأة التركية. وليس بينهم تعدد للزوجات. ولعلهم جربوا هذا الأمر وأدركوا ما يجره عليهم من الهم وكثرة الانفاق فانصرفوا عنه. ولا يكثر الطلاق بينهم، لأن الرجل عند الطلاق يدفع لزوجته مالها ومتاعها، ويبقى البنات من عياله عند أمهم(٥٤).

كذلك فان بعض العائلات غير المسلمة على الرغم من حريتها التامة في دينها وتقاليدها وقوانينها الخاصة كانت تتوجه إلى المحاكم الشرعية لبعض الأمور المتعلقة بقوانين العائلة، كعقد نكاح مثلاً، وتطلب تسجيل تلك العقود في سجلات المحكمة. كما لم يكن هناك فَرْقٌ بين بيوت المسلمين وبيوت المسيحيين من ناحية أنواع الأمتعة ومقدارها، حتى أن العائلات المسيحية كانت تحتفظ في بيوتها بسجادة للصلاة ليستخدمها الضيف المسلم إذا أراد الصلاة.

---

(٥٢) – أنظر: M. Akif Aydın, "Osmanlı Hukukunda nikâh akidleri", *Osmanlı Araştırmaları* III, İstanbul 1982, s.7.

(٥٣) – أنظر: Rıfat Özdemir, "Kırşehir'de Ailenin sosyo-ekonomik yapısı (1880-1906), *Aile yazıları I* (der. B. Dikeçligil, A. Çiğdem), Ankara 1991, s. 477-519.

(٥٤) – أنظر: İlber Ortaylı, "Anadolu'da XVI. yüzyılda evlilik ilişkileri üzerinde bazı gözlemler" *Aile Yazıları I,* (der. B. Dikeçligil, A. Çiğdem), Ankara 1991, s. 15.

وتتكون العائلة العثمانية في الغالب من عدد يتراوح بين ٤-٧ أفراد؛ هم الأب والأم والأولاد. ومع هذا فقد كان هناك نوع من العائلات الكبيرة في الأحياء الثرية، ولا سيما في القصبات والمدن؛ إذ تضم مثلاً الزوج والزوجة والأولاد والحماة واخت الزوج واخته في الرضاعة والخادمة والجواري، بحيث تصل إلى عددٍ يتراوح بين ٣٠-٣٥ فرداً. وهذه الحياة التي يمكن ان نطلق عليها حياة القصور بدأت تتزعزع بعد عام ١٩٠٨م حتى انهارت، وأخذ نوع العائلات الصغيرة في الانتشار أكثر منها.



الفصل الثالث
الديناميـة الاجتماعيـة في المجتمع العثماني



يُنظَر إلى الدينامية الاجتماعية في مجتمعٍ ما من زاويتين؛ هما الديناميـة الأفقيـة التـي تجـري على البقعة الجغرافية، والدينامية الرأسية التي تتحقق بتغير الأوضاع الاجتماعية للأفراد أنفسهم.

والدينامية الأفقية في المجتمع هي ما يجري فوق البقعة الجغرافية لذلك المجتمع، مـن حركـة انتقال من المدن إلى القرى، أو من منطقة إلى أخرى، أو الهجرة والتوطن فيها. وعندما تنظر من هذه الناحية إلى التاريخ العثماني يجب علينـا أن ننظـر إلـى تـاريخ تشـكل هـذه الدولـة وتطورهـا واتساعها على أنه تاريخ للحركات التي قـامت بهـا العشـائر التركيـة التـي غـادرت تركسـتان فـي تغيير أماكنها وأوطانها على شكل كتل بشرية كبيرة، أو مجموعات صغيرة واستيطانها في أراضٍ وأوطان جديدة. وقِسْمٌ من هذه الحركات تحقق تلقائياً، بينما تحقق القسم الآخر نتيجة لسياسة الدولة في الاعمار والاسكان.

فعلى أيام السلاجقة وابان قيام الدولة العثمانية وتوسعها كانت هناك جماعـات مـن الدراويـش أطلق عليها المؤرخون اسم "الدراويش الأتراك مؤسسو المسـتوطنات"، وهـؤلاء كـانوا فـي حركـة دائمة نحو الغرب، يقيمون الزوايا في الأراضي الخالية، ويعمرونهـا ثـم يسـتوطنونها(٥٥). وكـانت العشائر القادمة مع الحركات العسكرية والقرويون المعدمـون مـن الأرض يقيمـون منـازلهم حـول تلك الزوايا ويسكنونها، حتى ظهرت القرى نتيجة لذلك، فكان الغالب أن كل قرية من تلـك القـرى تحمل اسم أول القادمين إلى هناك، واسم الدرويش الذي أسس القرية. وهذه الزوايا التي كانت فـي زمانها بمثابة مراكز ثقافية وقواعد للطرق الصوفية كان لها مشيخات تحولـت فـي العهـود التاليـة إلى وظائف رسمية، ثم لم تلبث أن فَقَدَت وظائفها الأصلية، وتردت أوضاعها. واليوم فان الأماكن التـي تعـرف باسـم "المـزارات" أو "أضرحـة الأوليـاء" فـي الأنـاضول والروملـي إن هـي إلاّ تلـك الزوايا، وأضرحة المؤسسين الأوائل لتلك القرى.

ومن الأساليب التي اتبعت في الدولة العثمانية لتشجيع الدينامية الأفقيـة تأسـيس الأوقـاف فـي الاماكن النائية وغير المأهولة لاحيائها وانعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها. والمثال علـى ذلك ما وقع في أواسط القرن الخامس عشر، في المكان الذي يُعرف اليوم باسم "اوزون كوپـرى"، إذ كان مكاناً مليئاً بالمستنقعات والأحراش يرتع فيه قطاع الطرق، فقام السلطان مراد الثـاني عـام ١٤٤٣م بانشاء جسر طويل من ١٧٤ عقداً فوق نهر (أرگنَه)، وجعـل عنـد مدخلـه مجمعـاً يضـم

---

(٥٥) - أنظر: Ö.L. Barkan, "Osmanlı İmparatorluğu'nda bir iskân ve kolonizasyon metodu olarak vakıflar ve Temlikler, 1: istilâ devrinin kolonizatör Türk dervişleri ve zaviyeler", *Vakıflar Dergisi*, c. II, Ankara 1942, s. 354-365.

خانا لاستضافة المسافرين وداراً لاطعام الفقراء ومسجداً ومدرسة، ثم أنشأ للصرف على تلك المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمة بالمجان للمجتمع حماماً وعدداً من الحوانيت، ثم قام فاسكن هناك جماعة من البدو الرحل مع إعفائهم من الضرائب. وبعد ذلك أخذت جماعات مختلفة تفد على أرْكنه وتستوطنها، فلم يمض على إقامة الجسر اكثر من ٣٠ سنة حتى تحولت المنطقة إلى قصبة عُرفت باسم "قصبة اوزون كوپرى"، كان يسكنها عدد من العائلات عام ١٥٥٦م يبلغ ٤٣١ عائلة(٥٦). وخلال هذه الفترات من التاريخ العثماني يمكننا العثور على مئات الأمثلة لهذا النوع من الحركات. وبهذه الأساليب وَفَدَ على بلغاريا واليونان ومقدونيا ورومانيا والبوسنة والهرسك وصربيا وكل الأراضي التي كانت تحت سيادة العثمانيين في اوربا الشرقية آلافٌ من الناس واستوطنوها. ولعل تحول استانبول بعد فتحها إلى أكبر مدينة في أوربا خلال القرن السادس عشر كان لهذا السبب.

وهؤلاء الناس ممن سعت الدولة لجذبهم إلى الأماكن اللازمة عن طريق دعم الدراويش الأتراك مؤسسي المستوطنات، أو عن طريق إقامة الأوقاف ودور طعام الفقراء - كانوا في الغالب اشخاصاً من البدو الرحل ممن لم يستقروا بعد بشكل قاطع في مكان معين، أو من سكان المدن. وكان يحدث للبدو الرحل عندما يجدون الأماكن المناسبة لقضاء الصيف وقضاء الشتاء أثناء حركاتهم العادية أن يقيموا عليها القرى تلقائياً، ويستقروا فيها. وكانت الدولة تشجع هذا النوع من التوطن، غير أن الذي يتوطن أرضاً، ويبدأ في الاشتغال بالزراعة، ودفع المستحق عليها من الضرائب، أي يصبح في حكم واحد من الرعية، لم يكن من المقبول أن يترك أرضه وقريته، بل إن القوانين كانت تمنعه من ذلك. لأن في ترك الفلاحين لزراعاتهم والانتقال إلى أماكن أخرى أمر قد يسفر عن تناقص حجم الضرائب، ويفسد الميزان الاقتصادي. ولهذا السبب كان القانون يُجْبر الفلاحين الذين تركوا مزارعهم واستقروا في المدن على العودة إليها، بعد أن يقبض على الواحد خلال عشر سنوات. وكانت الدولة تطالب من يترك أرضه الزراعية خالية بدفع تعويض يُعرف باسم "رسم تعطيل المزرعة" (چيفت بوزان رسمى) أو "بدل اللوندية" (لَوَنْدلِك آقچه سى).

ورغم هذا النوع من الإجراءات فقد طرأت تغييرات على الاقتصاد العالمي في أواخر القرن السادس عشر، زعزعت الاقتصاد العثماني، وقلبت الموازيين، وأدت إلى أزمات اجتماعية،

---

(٥٦) -أنظر: M. Tayyib Gökbilgin, *XV-XVI. Asırlarda Edirne ve Paşa Livası*, İstanbul 1952, s. 216-220.

وخربت آلاف القرى في الأناضول والروملي وسوريا، وفرغت من سكانها، واضطر الفلاحون فيها إلى الهجرة إلى المدن والقصبات، أو الهجرة إلى قرى أخرى. كما لجأ قسم آخر منهم إلى تشكيل العصابات، والانخراط في سلك الجماعات العاطلة التي كانت تقلق الناس، وعُرفت آنذاك باسم (صَارِيجَه سكْبَان).

وكان من أهم المشاكل التي واجهت الدولة العثمانية أمر تعمير القرى الخربة بالناس، وإعادة احيائها منذ بداية القرن الثامن عشر، وعلى مدى ٣٠٠ عام، وتوطين البدو وقطاع الطرق الذين ظهروا آنذاك بغية حماية الأهالي المتوطنين من الأضرار القادمة من الخارج. ومن أهم الحوادث الاجتماعية التي شغلت الدولة العثمانية على مدى الثلاثمائة عام تلك هي سعيها أمام الكتل البشرية التي اضطرت للهجرة من بلدانها وخاصة من منطقة البلقان في موجهات متعاقبة على المناطق الداخلية، وتوطينها في الأماكن المناسبة. واليوم فان التجاء الفارين من جهة الغرب أو من جهة الشرق إلى تركيا إنما هو استمرار لتلك الهجرات(٥٧).

أما الدينامية الرأسية فهي حركة الانتقال بين طبقة اجتماعية وأخرى داخل المجتمع، واكتساب وضع جديد فيه. ولم تعرف المجتمعات التركية - بما فيها المجتمع العثماني- نظاماً للطبقات لا يقبل الانتقال بالولادة بين طبقة وأخرى في أي وقت، كما لم يشهد المجتمع التركي نظام الطوائف الاجتماعية المغلقة على نفسها (Caste) كما هو الحال في الهند، أو نظام الفصل بين طبقة العبيد (Serf) وطبقة النبلاء وطبقة الرهبان، كما هو الحال في أوربا العصور الوسطى.

كان الاداريون العثمانيون يريدون في الغالب عدم انفصال الفئات صاحبة الوظائف المختلفة عن الوظائف التي يشغلونها. ومع هذا فلم تكن هناك موانع مستحيلة في المجتمع بين طبقة المحكومين [الرعايا] وبين طبقة الحكام [الفئة العسكرية]، أو بين الفئات المختلفة التي يتشكلون منها. وكان هناك ثلاثة شروط للانتقال من فئة الرعية إلى فئة العسكريين، أو الارتقاء إلى الدرجة الأعلى في الوظيفة التي يشغلها الشخص؛ وهذه الشروط هي خدمة الدولة والدين ومعرفة الآداب العثمانية، وخدمة الدين تقتضي أن يكون الشخص مسلما يعتز بالمبادى السامية التي جاء بها الدين الاسلامي، أما معرفة الآداب العثمانية فهي تتوقف على المعرفة الجيدة لتقاليد الاسلام

---

(٥٧)-أنظر: Faruk Koçacık, "Balkanlardan Anadolu'ya yönelik göçler (1878-90)", *Osmanlı Araştırmaları* I, İstanbul 1980, s. 137-190.

وثقافته ومعايشة ذلك، والاحاطة بدقائق اللغة التركية العثمانية، والتمسك بالعادات والتقاليد العثمانية(٥٨).

وهذا يعني أن الانتقال إلى فئة الحكام أو الارتقاء إلى أعلى الدرجات في مناصب الدولة كان متوقفاً على التعلم واكتساب المهارات، وهذا أيضا له طرق معلومة: إذ يستطيع الانسان أن ينخرط في سلك العسكريين ويبلغ أعلى المناصب بين فئة رجال السيف، وعندئذ يقتضي الأمر أن يخضع لنظام الدوشيرمة، ونظام الـ (قول)، ثم يقضي المدة اللازمة في كنف احدى العائلات التركية، ثم اوجاق العجمية، ويتلقى القدر اللازم من التعليم والتدريب في الأندرون. ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٤٥٣-١٥٦٦م تولى الصدارة العظمى عدد من الصدور العظام بلغ ٢٤ وزيراً، كان أربعة منهم من فئة رجال الهيئة العلمية، بينما كان الآخرون ممن نشأوا وتربوا على هذا النظام(٥٩). أي أن هؤلاء كانوا من أولاد الرعايا المسيحيين، ثم طُبّق عليهم نظام الدوشيرمة، وتلقوا قدراً معلوماً من التعليم والتدريب، ثم استطاعوا الارتقاء حتى ارفع المناصب في الدولة.

وكان في وسع الشخص الذي قضى مرحلة من التعليم في المدارس أن ينخرط هو الآخر في السلك العسكري، ويبلغ أرفع المناصب في المجتمع. كما كان في وسعه وخاصة إذا كان من أصحاب الموهبة واللياقة وساعده الحظ بعض الشيء أن ينخرط في التشكيلات العدلية والدينية والتعليمية، ويبلغ أرفع المناصب في البيروقراطية المدنية. فعلى سبيل المثال نرى عندما ننظر إلى القاعدة الاجتماعية لمن ارتقوا مناصب التدريس في مدارس السلطان الفاتح التي كانت أرفع المؤسسات التعليمية عند العثمانيين في القرن السادس عشر أن ٤٧٪ من هؤلاء كانوا من الأهالي المحليين [الرعايا]، وأن ٣٩٪ منهم كانوا من عائلات الهيئة العلمية و ١٤٪ منهم جاءوا من الفئات العسكرية المختلفة.

كما كان اشتراك الشخص في الحرب والكشف عن بسالته وشجاعته، وبالتالي استحقاقه للتصرف على أحد الإقطاعات [التيمارات]، أو الالتحاق كاتباً في احدى دوائر الدولة الرسمية أمراً يشكل الخطوة الأولى لعروج سلم الترقي.

وقد كتب السفير النمساوي بوسبك O.G. de Busbecq السطور التالية ليصور الزحام الذي كان عليه مجلس السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٥٥م، ويعرض علينا صورة واضحة

---

(٥٨) - أنظر: E. Akarlı, *a.g.m.*, s. 21

(٥٩) - أنظر: S. Yerasimos, s. 175

للدينامية الاجتماعية في المجتمع العثماني، فيقول: "عندما كنا في المجلس كان هناك زحام عظيم، إذ كان قسم كبير من بكلربكية الولايات قد جاءوا بالهدايا، وكل الحرس السلطاني (خاصّه آلايى)، والخيالة، والسپاهية، والغُرَبَا، وأصحاب العُلوُفَات، والانكشارية، كلهم كانوا هناك. ولم يكن في ذلك المجلس الضخم رجل واحد ذو منصب أو رتبة إلا ويحوز الجدارة والشجاعة التي تليق بهما، فلا يستطيع أحد أياً كان أن يشغل منصباً أرفع من الآخرين لأنه من نسل فلان أو ينحدر من العائلة الفلانية. وكل شخص يرى التقدير اللائق لوظيفته ومأموريته. ولأجل هذا فليس هناك نزاع بين الأتراك في المراسم والدرجات. والسلطان نفسه هو الذي يمنحهم الوظائف والمأموريات، فلا ينظر أثناء ذلك لدرجة ثراء الشخص ولا لأصالته، أهي من الأم أو من الأب، ولا ينظر للرجاءات الفارغة والاسترحامات والتوصيات... ولا اعتبار على الاطلاق للنفوذ والشهرة التي يحوزها الشخص المرشح لوظيفة، فالجدارة والدراية وحدهما محل الاعتبار، فالمطلوب من الشخص هو سجاياه وموهبته الفكرية ومهاراته. وها هنا يجري تعيين كل شخص على العمل الذي يناسب مواهبه واستعداده ومعارفه واخلاقه وسجاياه. والشخص نفسه في تركيا هو الذي يبني مستقبله ويحدد موقعه. والذين تصدروا أرفع المناصب كانوا في الغالب ممن خبروا حرفة الرعي، لم يكونوا يخجلون لأنهم جاءوا من مثل هذه المواضع الصغيرة المتدنية، بل على العكس كانوا يفخرون بذلك، فيقول الواحد منهم ماذا كنتُ وكيف اصبحتُ بفضل اجتهادي وإخلاصي!... وبقدر ضئالة الديْن الذي عليهم لأجدادهم في مناصبهم ورفعتهم الحالية يرون مدى أحقيتهم في الفخر. فالأتراك لا يؤمنون بانتقال المزايا من الاب إلى الابن بالارث، أو الحصول عليها لمجرد النسب، بل يرون أن ذلك إحسان من الله في قسم منه والباقي مكافأة على الجد والاجتهاد والمعاناة. وبهذه الصورة فان السلطة والمقام الرفيع والمناصب الإدارية في الامبراطورية العثمانية إنما هي مكافآت على الجدارة والمهارة. فعديم الشرف والكسول والعاطل والجاهل ليس في وسعه أبداً أن يتسلق منصباً رفيعاً، بل يظل على حاله حقيراً وضيعاً. وهذا هو السر وراء نجاح العثمانيين في كل عمل أقدموا عليه، فتحولوا إلى جنس ساد العالم كله، واتسعت رقعة أراضيهم إلى هذا الحد(٦٠).

---

(٦٠)–أنظر: G.de Busbecq, *Kanunî devrinde bir sefirin hâtıratı (Türk mektupları)*, Ankara, 1953, s. 40-41.



الفصل الرابع
الحياة اليومية
في المجتمع العثماني



كان الناس في المجتمع العثماني خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر يعيشون كما هو الحال في أوربا، فيفكرون ويتحادثون ويتحركون وينجزون أعمالهم ويتزوجون ويتخذون لأنفسهم الأموال والاملاك ثم يتركون المواريث لمن يأتي بعدهم حتى تدركهم الوفاة، وهم يفعلون كل ذلك تطبيقاً لأوامر دياناتهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم التي توارثوها على مدى التاريخ. وعلى الرغم من هذه المبادئ الأساسية إلاّ أن قطاعات مختلفة من المجتمع كانت تمارس ألوانا أخرى من الحياة، تتناسب ومستويات خبراتها وتجاربها، وتتوائم مع الظروف المختلفة للبيئة التي يعيشون فيها. ولهذا السبب يجدر بنا أن نتناول الحياة اليومية في المجتمع العثماني من خلال الحياة في القصور والمدن، والقرى والبراري [البدو الرحل].

ففي القصور العثمانية كانت الحياة اليومية تجري تبعاً للقاعدة العامة، أي في إطار مبادئ الدين الاسلامي، وفي اطار العادات والتقاليد الجارية في القصور نفسها.

وكان السراي العثماني مجتمعاً مغلقاً ذا طبيعة خاصة، يعيش فيه السلطان وعائلته مع عدد من العاملين في الخدمة الداخلية والخارجية، يتراوح بين ١٠-١٥ ألف عامل. وحتى أوائل القرن العشرين لم يكن أحد يعلم شيئاً عن حياة السلطان الخاصة، وعن دائرة الحريم التي يقيم فيها، وبالتالي عن الحياة اليومية هناك. ولا شك أن المعلومات التي جاء بها الرحالة الاوربيون في هذا الصدد ما هي إلاّ نسيج من خيالهم، لأنه لم يكن في وسع أي أجنبي كان أن يخترق دائرة الحريم قبل عام ١٩٠٩م.

ففي دائرة الحريم الواقعة خلف الجدران الضخمة، وتحت حراسة أغوات دار السعادة، تعيش السلطانة الوالدة وزوجات السلطان (قادين افندى) والوصيفات والمحظيات والعاملات الاسطاوات والقلفاوات والجواري والخادمات، والأمراء أبناء السلطان وبناته الأميرات، فيقضي كل منهم يومه في القسم المخصص له، أو في الغُرف، حيث يتناولون طعامهم، ويؤدون عباداتهم، أو يقضون بعض الوقت في القراءة، أو بعض التسلية والمشاركة في الحفلات والأفراح(٦١).

والواقع أن دائرة الحريم كانت تقوم هي الأخرى بوظيفة المدرسة، مثل قسم الأندرون في السراي؛ إذ يدخلها الجواري أطفالاً في سن الخامسة أو السادسة، ويمكثن في الدوائر المختلفة على شكل مجموعات تضم المجموعة الواحدة عدداً يتراوح بين ٦-٢٠ جارية، ثم تتولى قلفاوات

(٦١) - أنظر: Çağatay Uluçay, *Harem*, Ankara 1971

الحريم تربيتهن، بينما يقوم المعلمون الخصوصيون بتعليمهن القراءة والكتابة والقواعد المعمول بها في السراي.

ويجري تقسيم الجواري بحسب مواهبهن؛ فهناك قسم كان يتعلم العزف على الآلات الموسيقية والغناء، وقسم آخر منهن يفضلن التمثيل، وفي أيام معلومة من الاسبوع يأتي المدرسون الخصوصيون لتعليم العازفات منهن في مكان يُعرف باسم (مَشْقْخَانة)، كما كان يحدث أن يذهبن إلى المعلم في داره. وكانت آلات العزف كثيرة، مثل القويوز والكمانجة [وهي ما تعرف بالارنيه في مصر] والقانون والناي والدف والطنبور والكمان والأصناج والمزمار وغيرها. وفي القرن التاسع عشر دخل البيانو والقيثار (harp) والكمان، بينما أخذت الفرقة الموسيقية العسكرية الحديثة (باندو) مكان الطاقم القديم (مَهْتَر). كما كان من الهوايات والمشاغل اليومية التي ينشغل بها الجواري تعلمهن للحياكة، وشُغْل الابرة والدانتل. وكن جميعاً يحرصن على الصلاة والصوم باهتمام شديد. وكان للسيدة صفية أوكيوير إحدى معلمات الحريم في العهد الأخير عبارة جعلتهم يكتبونها على باب الفصل، تقول: "لا تدخل الفصل من لا تؤدي صلاتها وتصوم فريضتها".

والمعروف أن عدد هؤلاء الجواري كان يبلغ في عهد السلطان محمود الثاني ٤٥٦ جارية، وزاد في عهد السلطان عبد العزيز حتى بلغ ٨٠٩ جواري. وتأتي أهمية تعليمهن وتدريبهن من احتمال أن يصبح بعضهن زوجات للسلطان أو والدات لهم. لأن الأمراء والسلاطين العثمانيين كانوا في أوائل عهد الدولة يتزوجون من بنات حكام الدول المجاورة، وبعد عهد السلطان محمد الفاتح أخذوا في اختيار زوجاتهم من بين الجواري. وكانت زوجات السلاطين يعرفن القراءة والكتابة، فكان لكل واحدة منهن تقريباً مكتبة في الجناح الخاص بها داخل دائرة الحريم، ومن ثم كن يقضين أغلب أوقاتهن في المطالعة، وكان عدد كبير منهن يعرف الموسيقى، ويطالع أسفار التاريخ بوجه خاص.

ولم يكن في وسع زوجات السلطان الاقتراب منه إلاّ بدعوة، ولا تجلس الواحدة منهن إلى جواره إلاّ باذن، فيكون حديثها إليه في إطار رسمي، وكل تصرفاتها كذلك.

وكانت الزوجات تعتنين كسائر النسوة الأخريات بشعورهن على الخصوص، ويعلقن الدبابيس المرصعة بالمجوهرات بين ضفائرهن، ويصنعن المكياج لوجوههن، ويضعن الكحل في عيونهن، ويعلقن العقود والسلاسل والأقراط في أعناقهن وآذانهن. وكن يرتدين في الغالب الفساتين الحريرية ذات الياقة والعروات المحلاة بأزرار الماس، ويتمنطقن باحزمة مشغولة

بالمجوهرات، ويضعن على اكتافهن شيلان من الكشمير، ويرتدين فوق ذلك معطفاً خفيفاً في الصيف ومعطفاً من الفراء في الشتاء.

وكانت زوجات السلاطين قد أخذن بعد عهد محمود الثاني في ارتداء الفراجة والملاءة (چارشَاف) ووَضْع الـ (يَشْمَق) على وجوههن، والظهور في أماكن النزهة، أما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني فقد بدأن في التشبه بالاوربيات في ملبسهن ومعيشتهن.

وكانت العادة الجارية مع السلطانات والدات السلاطين وزوجاتهم وبناتهم أن يحصلن على المزارع والاقطاعيات، وعلى قدر معلوم كل عام من النقود والأقمشة، وعلى قدر من الشموع والصابون والحطب والفحم وغير ذلك، مرتين في العام، في شهري محرم ورجب. كما كن يحصلن كل يوم على قدر من اللحوم والدجاج والسمن والعسل والقشدة والفاكهة وغيرها. وكان لكل واحدة منهن وكيل (كتخدا) يدير أمورها خارج السراي، وعدد كاف من الجواري. وكن يتناولن طعامهن في اجنحتهن داخل دائرة الحريم.

كما جرت العادة عندما يُرْزَق السلطانُ بطفل أن يخصص له جناح خاص ومربية ومرضعة وقلفة وعدد من الجواري، فكن يعملن على تربيته، وبعد أن يبدأ المشي كان يخرج بصحبة القلفاوات أو المربية إلى الحديقة، ليلعب ويلهو مع الأطفال الآخرين والجواري الصغيرات. فاذا بلغ سن التعليم عينوا له مدرساً، وتكون البداية في احتفال خاص بهذه المناسبة. وهؤلاء الأطفال كانوا يتعلمون القرآن والقراءة والكتابة واللغة العربية والتركية والفارسية والحساب والتاريخ والجغرافيا. وعندما ينتهي الطفل من قراءة القرآن كله كانوا يقيمون حفلاً بمناسبة ختم القرآن. وفي القرن التاسع عشر ولا سيما بعد إعلان "التنظيمات" شرعوا يُدَرِّسُون لهم الموسيقى الغربية واللغة الفرنسية.

وكانوا يطلقون كلمة "خَلْوَة" (خلوت) على خروج سكان الحريم للتنزه واللهو في حدائق القصر، أما الاجتماعات والمجالس التي يعقدها السلطان في جناحه الخاص معهم في أجواء الشتاء المعتمة فكانت تُعرف باسم "الخلوة المُخْتَصَرَة" (مختصر خلوت). كما كانت تقام الخلوات مع السلطان في حديقة الخاصة السلطانية داخل القصر. وفي أيام الخلوة التي تقام عدة مرات في الربيع والصيف كانت تُنْصَبُ الخيامُ على الطرق التي تمشي فيها النسوة والجواري، حتى تؤدي فيها الصلاة ويجري فيها لعبهن وسمرهن وطعامهن، وتقام بين الخيام حارات مغلقة، وتكون الخيام مفروشة ومجهزة بالأمتعة اللازمة. وعندما ينتهي العمل من اقامة تلك الخيام يقوم أغوات

الحريم السلطاني بالصياح باعلى أصواتهم (خَلْوَتْ.. خَلْوَتْ)، فيخرجون إلى الحديقة ويقضون وقتاً ممتعاً حتى المساء.

وكان أهل السراي يخرجون للنزهة أيام الجمعة؛ فيزورون بين الحين والآخر بعض الاماكن في الخارج، وتُعرف هذه النزهات باسم "نزهة أميرية" (بكلك گزى). وكانوا أثناء هذه الرحلات التي يستخدمون فيها العربات يمارسون أنواع اللهو والتسلية حتى المساء. وفي بعض المواسم أيضا كانوا يذهبون إلى السرايات السلطانية الأخرى؛ فقديماً كانوا يزورون سراي أدرنة، أما بعد السلطان أحمد الثالث فكانوا يترددون على سرايات چرَاغَان وبَشِيكْطَاش وطُولْمَه باغچَه في استانبول، ويقضون فيها مدة.

كما كانت تقام في السراي في بعض الليالي حفلات موسيقية خاصة، وأحيانا تنظم السهرات الغنائية التي يحضرها كل شخص.

وكان للمَدّاحين ولاعبي قَرَه گوز ولاعبي مسرح الساحة (اورطه اويونى) * مكان هام في حفلات السراي الترويحية، وكانت الجواري الماهرات في التمثيل والرقص ينظمن تمثيلية، أو حفلاً غنائياً، مرةً أو مرتين في الاسبوع. واكثر التمثيليات المعروفة في دائرة الحريم هي: الرقاص (كُوچَك) والأرنب (طَاوْشَان)، والمُهَرِّج (مَطْرَاق)، والـ (قَلْيَانچُو).

وعدا الحفلات والمراسم التي كانت تقام داخل السراي العثماني في مناسبات الولادة والخطبة والزواج، كانت هناك احتفالات أخرى حية ممتعة، مثل تحية [أو تشريفة] يوم الجمعة (جمعه سلاملغى)، والتهاني بعيد النوروز، والمناسبات الدينية، وموكب الصُّرَة إلى الأراضي الحجازية، والاحتفالات الأخرى التي تشارك فيها النساء. ومع مقدم شهر رمضان المبارك يفعم السراي بالجو الديني، وكل الموجودين فيه يصومون الشهر، ويختم القرآن من يجيد التلاوة منهم، ويتبادلون الدعوات لتناول الافطار، وبعد التراويح يقضون ليلهم حتى السحور في السمر والفكاهة في أجنحتهم. وفي ليلة النصف من رمضان يقوم الجميع بزيارة البُرْدَة النبوية الشريفة، وفي ليلة

---

* المداح رجل يقوم بنقل الحكايات الغريبة وحركات التقليد لتسلية الناس. والقره گوز لعبة المسرح الشعبي التي تعتمد في الغالب على شخصيتين تصنعان من الورق المقوى أو من جلد البعير، والشخصية الأولى (قره گوز) تمثل أحد العوام من الأهالي بتلقائيته وعفوية ألفاظه، بينما يمثل الشخصية الثانية (حاجى واد) الذي يتميز بالرقة والتهذيب مع بعض التحذلق. ومن خلال الحوار بين الشخصيتين تظهر المواقف المضحكة. ويقوم لاعب الـ (قره گوز) بتحريك الشخصيتين بعودين متصلين بهما من الخلف وراء ستارة بيضاء مع تركيز الضوء عليهما. وقد تضاف شخصيات أخرى ثانوية إلى هاتين الشخصيتين.
أما مسرح الساحة (اورطه اويونى) فهو مسرح شعبي يقام في الساحات والميادين ويعتمد على شخصية حقيقية يجري الحوار فيما بينها أمام المتفرجين.

السابع والعشرين منه يجري الاحتفال بليلة القدر، أما الاحتفالات والمراسم التي تقام في السراي بمناسبة عيد الفطر وعيد الاضحى فكانت مبعثاً لتنسم جوٍ مختلف.

وتُصَوِّرُ الأميرة عائشة عثمان أوغلى ابنة السلطان عبد الحميد الثاني الجو الذي يلف السراي في شهر رمضان فتقول:

"كان رمضان ممتعاً في السراي؛ إذ يبدأ الاستعداد له قبل أسبوع، فتجري أمور التنظيف، وتأتي من الكيلار الهمايوني إلى كل الدوائر شتى أنواع المشروبات في قوارير ضخمة وألوان من أطعمة الافطار. وفي الليلة الأولى من الشهر كانت تقام حواجز الشبك الخشبية المُذَهَّبَة على كل الإيوانات في الدوائر، وتفرش سجادات الصلاة، ثم يأتي أغوات الحريم ومعهم إمام واثنان من المؤذنين من ذوي الصوت الحسن، وتنشد الأناشيد الدينية وتقام الصلاة. وفي الليل تفتح الأبواب، وتدخل الصينيات وعليها طعام السحور، ويظل الجميع في حركة دائبة حتى انطلاق مدافع الامساك. وعند الظهيرة كان يأتي واعظ لكل دائرة، فيلقي وعظه. ومع انطلاق مدفع الافطار يبدأ الجميع إفطاره بشرب ماء زمزم المباركة، ويجري إعداد أطقم الافطار، ويشرب الناس عصائر الليمون والفاكهة المثلجة... وتتحول دائرة الحريم في السراي خلال شهر رمضان إلى ما يشبه الجامع؛ فالكل مشغول بالعبادة..."(٦٢).

وكانت الحياة اليومية في المدن العثمانية تبدأ -ولاسيما بين القطاعات المسلمة- مع أذان الفجر الذي يدعو الناس للصلاة، وهكذا يستيقظ الواحد منهم، ثم يرفع فراشه، ويضعه في الخزانات المثبتة داخل الجدران، ثم يرتدي ملابسه ويتوضأ ويهيئ نفسه للصلاة.

ومما لاشك فيه أن الزي واللباس الذي يستخدمه الشخص كان يدل على مكانته وموقعه ودرجة ثرائه داخل المجتمع. ويأتي هذا الفارق من جنس القماش، أو من صناعته إذا كان محلياً أو مستورداً. وتحدث تيفينو J. Thévenot الذي زار تركيا بين عامي ١٦٥٥-١٦٥٦م عن لباس الأتراك وزِيِّهم في استانبول فصوّره على النحو التالي:

"إن لباسهم يساعد على ظهورهم بمظهر جميل، ويستر كافة عيوبهم؛ فهم يرتدون سروالاً داخليا مغلقا من الأمام والخلف تحت لباسهم، وأكمام قمصانهم تشبه قمصان النسوة عندنا، وتفتح بنفس الشكل، ويرسلونها فوق السروال. ويرتدون فوق القميص نوعاً من المعاطف (doliman) يطول حتى يبلغ الكعبين، ويغلق بازرار من الأمام مثل معاطف الرهبان، وهو ذو اكمام ضيقة

---

(٦٢) - أنظر: Ayşe Osmanoğlu, *Babam Abdülhamid*, İstanbul, 1960, s. 59-61

تنتهي على شكل دائـرة صغيرة بشكل يغطـي القسم الأعلـى مـن اليديـن. وكـانوا يصنعـون هـذه المعاطف من أقمشة جميلة كالحرير والســتان، أو مـن الأقمشـة الملونـة الأخـرى، أمـا فـي الشـتاء فكانوا يصنعونها من الأقمشة القطنية (بيكه). ويضعون على ذلك المعطف حزاماً، ويلبسون علـى رؤسهم نوعاً من التُّرْبَان أو القلانس، بعرض إصبعين أو ثلاثة، ويعلقون فـي آذانهم أقراطـاً مـن الذهب أو الفضـة.

ويعلقون فوق أحزمتهم خنجرين يطلقون عليهما اسم (جان جَكر)، وهما سكّينان في جرابيـن، ولكن المقبضين والجرابين مرصعان بـالذهب والفضـة، وأحيانـاً بالأحجـار الكريمـة، أو أن يكـون المقبضـان مزينين فقط باسنان الأسماك التي يفضلونها على سن الفيـل. وهـذا النـوع مـن الخنـاجر يباع باسعار أغلى. ويعصبون على الحزام منديلين على الجانبين الأيمن والأيسر، ويضعون عليـه علبة التبغ، ويضعون في صدورهم النقود والزينات وشتى الأشياء وحافظة الهويّة والمناديل وغير ذلك، لأنهم يستخدمون صدورهم كما نستخدم نحن الجيوب.

ويلبسون فوق المعطف فَرَاجَةً تشبه المبذل عندنا (robe de chambre)، أكمامهـا واسـعة، لكنها في طول اكمام المبذل، وهم يستخدمونها بدل المنطو (مـانطو)، وفـي الشـتاء يرتـدون فوقهـا معطف الفراء، وكان في وسع متوسطي الحــال أنفسـهم أن يبذلـوا عـن طيـب خـاطر أربعمائـة أو خمسمائة قرش لامتلاك فراء السَّمُّور.

ويستخدمون نوعاً من الجوارب الصوفية تغطي الساق كلها، ويلبسون في أقدامهم نوعـاً مـن الخفاف الصفراء أو الحمراء، كلّ حسب مقدرتـه، وهـي مخيطـة مـن أسـفل، وأحذيتهـم مـن نفس اللون، صنعت كلها تقريباً مثل الخفاف (pantofle)، ويثبتون في كعبها قطعة صغيرة من الحديد، تشبه نصف الدائرة، ويطلقون عليها اسم (پابوچ)"(٦٣).

وكان من عادة المسلمين أن يستخدموا الأحذيـة الصفـراء، أمـا غـير المسلمين فيسـتخدمون الاحذية السوداء والزرقاء البنفسجية. ومن بين أنـواع الأحذيـة المستخدمة عنـد الأتـراك: پُوتيـن، چيزمَه، مَسْت، تَرْلِك.

والعمامة (صَارِيق) هي أهم أنواع أغطية الـرأس، يسـتخدمونها مـن القطيفـة، ويلفـون عليهـا الشال الخفيف، فكانت لفة الشال تدل على موقع الشخص ومكانته. وقد انعكس ذلك الوضـع علـى شواهد القبور نفسها، ويمكننا أن نرى ذلك واضحاً اليوم من خلال القبور الباقية عن العثمانيين في

(٦٣) – أنظر: Jean Thévenot, *1655-1656'da Türkiye* (trc. N. Yıldız), İstanbul 1978, s. 82-83

استانبول. وكان لكل لفة عمامة اسم خاص يميزها؛ فهناك: سليمي وقَلاّوي، وپَرِيشَـانى وغيرهـا. أما غير المسلمين فكانوا يضعون على رؤسهم الزعبوط (كُلاَّه) أو الطاقية، وليس العمامة.

والمرأة في الأراضي العثمانية، مهما كان دينها أو عرقها، تحب التزين والظهور في أجمل مظهر، مثل كل النساء في سائر الأرض، وفي كل عصر، غير أنها لم تكن وهي تمشي في الشوارع تكشف عن تلك الأزياء الجميلة، وحليها الغالي، كالاحزمة والدبابيس والماس والزمرد واللؤلؤ، أو تكشف عن عقدها المحلى وأساورها الثمينة، بل يظل ذلك كله مستتراً تحت فَرَاجَتها، فلا تكشف عنه إلاّ في دارها، أو في دار أحد من أصدقائها.

ولا شك أن المأكل والمشرب كان أمراً هاماً في الحياة اليومية، ويذكر الرحالة الذين زاروا الأراضي العثمانية من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر أن الأتراك من الأقوام القنوعة، وأنهم يتناولون طعاماً قليل النفقات، يمكن إعداده بسرعة، وإذا كان لدى الواحد منهم شيئٌ من الملح والخبز والثوم أو البصل، مع قليل من الزبادي (يوغورت) فلا يطلب الزيادة على ذلك، ويكفيهم لمؤنة البيت دِنٌّ من الأرز، وقَدْرٌ يدانيه من السمن، وقَدْرٌ من الفاكهة المجففة.

ومن لا يذهب إلى داره عند الظهيرة يتناول طعامه في المطاعم، وأهمها الـ (باشْخَانه)، أي المَسْمَط، والـ (إشكَمبَه جى) أي طاهي الكرش، والـ (مُهَلَّبيجى) أي صانع حلويات الألبان. ففي الباشخانه يجد الناس رأس الغنم وكوارعها والأرز، بينما يجدون عند المهلبيجي الحليب والقشدة والسميد والدجاج المسلوق.

وكانوا يتناولون طعام العشاء في منازلهم، وأهم الأطعمة الأرز ولحم الغنم والخضروات المطهية، تُقدّم لهم في أطباق وصحون نحاسية مطلية بالقصدير، وفي قِصَاع من الصيني أو الفخار، موضوعة كلها فوق صينية كبيرة.

وكانت منتجات الألبان وخاصة الزبادي (يوغورت) من أهم الأطعمة عندهم، وكانت دكاكين بائعي القشدة (قَايمَاقجى) في حي ابي ايوب الأنصاري في استانبول ذات شهرة واسعة في ذلك، كما كانت تلك الدكاكين في الوقت ذاته محلاً لاجتماع الناس ومسامراتهم.

وتكثر أنواع الأطعمة إلى درجة كبيرة، وأكثر المشروبات بعد الماء البوظة والمثلث والپكمز* ومحلول العسل. ويشرب غير المسلمين العَرَقي والنبيذ، ويشاركهم -بالطبع- بعض المسلمين في ذلك.

وكانت تركيا قد عرفت البن في أواسط القرن السادس عشر، وعمّ شرب القهوة بشكل واسع، فكان ظهور أولى المقاهي في استانبول عام ١٥٥٤م، ثم لم تلبث أن انتشرت خلال مدة وجيزة في العديد من المدن الأخرى، فاصبحت موضة العصر، وتحولت إلى أماكن للاجتماع والسمر، يقبل الناس عليها كثيراً. وعلى الرغم من منع شرب القهوة في عهد السلطان مراد الثالث إلاّ أن الناس لم يعبأوا بهذا المنع، بل على العكس أضيف إلى القهوة عادة شرب الدخان ابتداءاً من أواخر القرن السادس عشر، وانتشرت بين النسوة انفسهن عادة تدخين الـ (چوبوق) خلال فترة وجيزة.

ومما لا شك فيه أن هناك قطاعا من الناس كان يعارض التدخين. وعلى الرغم من رغبة السلطان مراد الرابع عام ١٦٣٧م في منع الدخان واغلاق المقاهي وقيام رجال الدين بوعظ الناس في المساجد وتحذيرهم من تدخينه إلاّ أنهم لم يفلحوا في ذلك، واضطر السلطان محمد الرابع في النهاية إلى رفع الحظر، وأسس إدارة لاحتكار التبغ (Regie)، فكان أمراً أتاح للدولة مصدراً جيداً للدخل.

وكانت أماكن العمل في المدن موجودة في أحياء مستقلة عن بعضها البعض، يمشون إليها من منازلهم سيراً على الأقدام، في شوارع مرصوفة بالأحجار، وتُستخدم الدكاكين بوجه عام مكاناً لصناعة الشئ وبيعه معاً، أما البضائع القادمة مع قوافل التجارة فكان يجري أولاً تخزينها في الخانات الضخمة، ثم يجري توزيعها من هناك على أرباب الصنايع والحرف.

وكانت الأصوات الصادرة عن الدكاكين بما تنتج من مختلف السلع تضفي على المدينة روحاً من الحيوية والنشاط، وتشتعل الحركة في الأسواق اكثر واكثر عندما يطوف فيها القاضي والمحتسب وغيرهما من موظفي الدولة لمراقبة الأسعار وجودة السلع. ولم يكن ذهاب الناس إلى الأسواق والبازارات مقصوراً على التسوق وحده، بل كانوا يرتادونها للفرجة والتسلية أيضاً.

---

* المثلث مشروب من الماء والسكر وبعض أنواع البهارات يتم غليها ثلاث مرات. أما البكمز فهو يشبه العسل الأسود في مصر ولكنه يصنع من الفاكهة كالعنب والكمثرى والتفاح.

وكان من بين الأعمال اليومية الهامة التي يقوم بها الناس ذهابهم للتسوق في أسواق الأحياء، التي تقام في أيام معلومة من الأسبوع، تختلف من حي إلى آخر.

ويجري مشوار العمل اليومي ممتداً من الصباح إلى المساء، صيفاً وشتاءً، ولا يتوقف إلاّ مرتين عند صلاة الظهر وتناول طعام الغداء، وعند صلاة العصر، أما يوم الراحة الاسبوعية فهو يوم الجمعة، فضلاً عن أيام الاعياد الدينية وبعض المناسبات والاحتفالات السنوية الأخرى(٦٤).

والحياة اليومية داخل المجمعات المعمارية والجامع الضخم الذي يتوسطها وتقام فيه صلاة الجمعة تختلف -لا شك- عن الحياة في أماكن الشغل؛ ففي مجمع السليمانية المعماري مثلا الذي يضم الجامع والمدارس والكُتّاب ودار الحديث ودار الإطعام (عمارت) ودار النقاهة (تابْخَانه) ودار الشفا والضريح كانت الحياة تبدأ مع القيام لصلاة الفجر، لعدد من الطلاب يبلغ ٩٦ طالباً، وعدد من العاملين يبلغ ٥٣٤ عاملاً. ومن الطبيعي أن ضيوف الليل في دار النقاهة كانوا يشتركون معهم. ومن البديهي أيضا أن العاملين على إعداد فطور الصباح في دار إطعام الفقراء كانوا يبدأون العمل قبل ذلك. ثم تبدأ بعد الفطور أعمال الدرس والتعليم في الكُتّاب والمدارس ودار الحديث، وفي الجامع نفسه، بينما يتوافد الناس على دار الشفا للعلاج والتداوي، وتعلو من داخل الضريح أصوات الدعاء للموتى.

وكان موظفو المجمع وطلابه والمسافرون والفقراء القادمون من شتى أنحاء البلاد يتناولون طعام الغداء معاً داخل دار الإطعام، ويمدون عدا ذلك اربعين مائدة يجلس على كل منها خمسة أشخاص، أي يقدمون الطعام لمجموعة أخرى من الناس تبلغ مائتي شخص، مما يعني أن هذا المكان كان يطعم بالمجان عدداً من الناس يتجاوز الثمانمائة(٦٥). ويذكر دوسون (D'ohsson) أن دور الضيافة الموجودة في استانبول خلال القرن الثامن عشر كانت تطعم كل يوم عدداً من الناس بالمجان يزيد عن ثلاثين ألفاً(٦٦).

وهذا يعني أن طلاب ومعلمي المدارس التي هي أرفع المؤسسات التعليمية في البلاد كانوا يجتمعون يومياً، وخلال ساعات معينة مع موظفي المجمع وعماله، ومع قطاع كبير من الأهالي على مائدة واحدة. وكان المسجد وهو يتوسط المجمع المعماري هو قاعة المؤتمرات والباب

---

(٦٤) – لمزيد من المعلومات عن الحياة اليومية في المدينة أنظر: Robert Mantran, *XVI. ve XVII. Yüzyılda İstanbul'da gündelik hayat,* (trc. M. A. Kılıçbay), İstanbul 1991.

(٦٥) – أنظر: B. Yediyıldız, "Sinan'ın yaptığı.....", s. 110-112

(٦٦) – أنظر: D'Ohsson, *Tableau Général de l'Empire Ottoman*, c. II, Paris 1788, s.461

المفتوح أمام الأهالي إلى المدرسة التي هي بمثابة الجامعة عند العثمانيين. وبهذه الوسيلة تنتقل المعلومات المكتسبة من المدارس إلى الاهالي. وكانت العطلة كل عام تتخلل الأشهر الثلاثة (رجب وشعبان ورمضان) ويتفرق طلاب المدارس ومعلموها على مختلف المناطق والبلدان، وتتاح أمامهم الفرصة من خلال الوعظ في المساجد لنشر معارفهم في كل بقعة من أنحاء البلاد، وعلى هذا النحو تتشكل ثقافة شفوية مشتركة من شأنها توفير التكامل الاجتماعي بين الناس. وهذه الثقافة كانت تدخل حتى القرى عن طريق قنوات الاتصال التي ذكرناها(٦٧).

وأغلب القرى العثمانية المتناثرة جداً كان يتكون من خمس أو ست دور (خانه)، والأماكن التي تضم أربعمائة أو خمسمائة دار كانت تعد قصبةً، ولكن في القصبات أيضا كان الناس يعيشون حياة القرية. وكما كانت هناك قرى مستقلة بالمسلمين وأخرى بالمسيحيين كان هناك أيضا قرى مختلطة، وكانت مظاهر العداء جد نادرة بين الطرفين، فكانوا يعيشون حول الجوامع، وأحيانا حول الزوايا أو الكنائس، في جو من التسامح المتبادل، وكان للتأثير الثقافي أثره حتى في تشكيل مزارات يشترك في زيارتها المسلمون والمسيحيون على السواء.

وكان قطاع كبير من أهل الريف، وخاصة في المناطق النائية، يسعون من الناحية الاقتصادية للأكتفاء بمواردهم الذاتية؛ فالنسوة يقمن بتمشيط الصوف الذي حصلن عليه من الاغنام التي تربيها الأسرة، ويصنعن منه الحبال وينسجن الأقمشة، أما الرجال فيقومون بتصنيع الجلود وإعداد الأمتعة، ويصنعون في الغالب الأدوات الخشبية المستخدمة في مزارعهم. كما كانت صناعة اللباد من الأعمال اليومية التي يتولاها الرجال، فقد كانوا يستخدمونه في عمل السجاجيد والأغطية والخيام، ويشكل في الوقت نفسه المادة الخام لصناعة العباءات الغليظة وأغطية الرأس وغيرها.

ويحصل القروي على طعامه بوجه عام من الحيوانات التي يقوم بتربيتها، ومن البساتين التي يزرعها، والأغذية الأساسية عندهم هي الحليب والزبادي وأنواع الجبن والفاكهة الطازجة والجافة ولحم الاغنام والعسل النحل والجوز وغير ذلك، اما المشروب الأساسي فهو الماء والزبادي أو اليوغورت السائل (آيْران).

وتمتلك الأسرة القروية في الغالب بقرة أو بقرتين، وزوجاً من الثيران أو الجاموس، وأحيانا حصاناً أو حماراً وعدداً من الماعز والأغنام والدجاج، وحقلا تزرع فيه الخضر ومستلزمات

---

(٦٧)-أنظر: B. Yediyıldız, "Sosyal teşkilâtlar bütünlüğü olarak Osmanlı Vakıf külliyeleri", *Türk Kültürü* (Mart-Nisan 1981, sy. 219), s. 262-271.

البيت. وتختلف أجناس الحيوانات من منطقة إلى أخرى، ففي المناطق المرتفعة تكثر الأغنام والماعز، وفي جنوب الأناضول تكثر الابل، ويربون الخيول في منطقة الروملي. ولا شك أن اكثر المواد الغذائية استهلاكاً هي الحبوب. وكانوا يزرعون القمح والشعير بكثرة في مراعي الأناضول الشتوية، وفي سهول تونس وتساليا. وكان متوسط استهلاك العائلة المكونة من خمسة أفراد من القمح ١٥٠٠ كجم تقريباً. أما الأرز فلم يكن مادة غذائية ميسرة للجميع، لأن زراعته لم تكن ممكنة إلا في المناطق التي تستخدم نظام الري الدائم، مثل غرب الأناضول وجُقُور أوَه والبلقان ومصر. بينما يزرع قصب السكر في مصر وقبرص، ويصنع النبيذ في اليونان وطرابزون ومناطق نهر الدانوب.

وتقام المنازل من مواد تختلف مع اختلاف المناطق، وبعد تأثيثها تفرش بالسجاد والكليم أو باللباد، وتكون الحظيرة في الغالب أسفل المنزل أو بجواره، ومن ثم كانوا يستغلون الحرارة الناشئة عن الحيوان في فصل الشتاء. وكانوا يستخدمون للتدفئة الحطب أو الروث الجاف في فرن الدار. ولم تكن الاثاثات المنزلية الحديثة [الموبيليا] معروفة فكانوا يضعون ملابسهم في حقائب من الجلد أو صناديق من الخشب. أما المواد الغذائية كالحبوب واللحوم والفاكهة المجففة فكانوا يحفظونها في عنابر خاصة (سَرَنْدى) أو في آنية فخارية.

ونمط العمل الزراعي بوجه عام هو الذي يحدد التقويم السنوي للفلاح، وفي القرى الكبيرة التي تضم جوامع كبيرة يجتمع الناس فيها أيام الجمعة وفي عيدي الفطر والأضحى، وتعم الفرحة كل البلاد مع مقدم موسم الربيع. وكان لكل منطقة عاداتها وتقاليدها الخاصة للاحتفال بتلك الأعياد والمناسبات، ولكل منهم ألعابه وأغانيه المتميزة. وتؤثر الثقافات المحلية في بعضها البعض من كافة الجوانب؛ وكان لوجود الأتراك في منطقة البلقان أثره الواسع والعميق على الثقافات الشعبية هناك. وكانت الثقافة الشعبية التركية التي استمدت أصولها من منطقة تركستان في آسيا الوسطى قد أخذت صبغتها الاسلامية عن طريق الزوايا والتكايا بوجه خاص، فقد كانت جماعات الدراويش موجودة في كل المناطق تقريباً، حتى في أكثر المناطق بُعداً، ويجذبون أهالي البلاد برقصاتهم وأغانيهم المصحوبة بالموسيقى، وبها يلقنونهم أفكارهم وأساليب معيشتهم. ويذكر الرحالة ابن بطوطة أن لتركمان ديار الروم في القرن الثالث عشر في كل ولاية ومدينة وقرية يسكنونها كانت

توجد زاوية لدراويش "الأخيَّة". وقد استمرت أغلب الزوايا حتى نهاية القرن التاسع عشر تواصل نشاطها بشكل أو بآخر(٦٨).

وكانت أهمية تلك الزوايا عظيمة لما تركته من أثر على الحياة اليومية للفلاحين وسكان القصبات؛ لأنها كانت بمثابة مراكز ثقافية في القرية التي توجد فيها، وفي القرى المحيطة بها، يتردد عليها الناس كل يوم. ولهذا السبب فان التعرف على الحياة اليومية في إحدى الزوايا سوف يكون أمراً طريفاً، والمثال على ذلك زاوية "آخي بهلوان" التي تأسست في أواسط القرن الثالث عشر في (نيكسار) واستمر وجودها حتى نهاية القرن التاسع عشر؛ فقد أقيمت تلك الزاوية عام ١٢٩١م في نيكسار التي كانت السيول قد خربتها عام ١٢٨٩م، وكانت الزاوية تضم في داخلها مدرسة وعدداً من الحجرات وحماماً ومنزلاً وبعض حنفيات المياه أو الشِشمات (چشمه) وعدداً من الحدائق. وأوقفوا للصرف عليها عدداً من القرى والبساتين والمخازن والطواحين والحدائق والدور والخانات والدكاكين، وكان في الزاوية شيخ وخادم وطباخ وعامل مياه (صويولجى) وحمامي، فكان الشيخ هو المسئول عن كافة أمورها بصفته مديراً لها، وعامل المياه هو الذي يُعنى بقنوات المياه والششمات، بينما كان يدخل الحمام كل من يريد الاغتسال وبلا مقابل، فيدخل الشخص إلى الحمام بعد أن يترك ملابسه على السجاجيد الصغيرة في المدخل، ويقوم خادم الحمام (دلاّك) بدلك القادمين، فضلاً عن مهمته في العناية بامور الحمام نفسه.

وكانت مهمة الطباخ هي إعداد وجبتين في اليوم صباحاً ومساءاً، وكان الضيوف القادمون إلى الزاوية كل يوم يتناولون الطعام مع الدراويش المقيمين فيها والفقهاء النازلين عليها. والمواد الغذائية الاساسية في الزاوية هي خبز القمح واللحم وزيت الزيتون والجبن والبطيخ والعنب والفواكه الأخرى.

وكانت تزداد مقادير الطعام وتتنوع أصنافه في ليالي الجمعة والعيدين والمناسبات الدينية الأخرى، ويصنعون آنذاك "حلوى العسل" (بال حلواسى)، وتزدان الزاوية بالأنوار من كل جانب.

وكانت العادة في أيام الاثنين والخميس أن يقوم أربعة حفاظ من أهل الزاوية بتلاوة أربعة أجزاء من القرآن الكريم، وكان الأذان للصلاة من عمل خادم الزاوية الذي يعاون الشيخ، بينما تقع المسئولية العلمية والمعنوية للزاوية على الشيخ نفسه، إذ يلزم أن تتوفر فيه صفات العلم والايمان والتقوى والبعد عن النواهي والزهد، والعلم بآداب الصوفية، والتخلق باخلاقهم، والقدرة

---

(٦٨) - أنظر: B. Yediyıldız, "Aybastı Kuzköy yatırının tarihçesi", *IV. Milletlerarası Türk Halk Kültürü Kongresi Bildireleri*, c. IV, Ankara 1992, s. 269-275.69

على تنوير الطالبين وإرشادهم لطريق الحق. ولم يكن للشيخ أن يغادر الزاوية أيام الجمعة وفي الأعياد، فلا يتركها إلاّ لآداء بعض الواجبات الاجتماعية، مثل عيادة المرضى، والشهادة أمام المحكمة، والمشاركة في تشييع الجنازات وغير ذلك. فهو الذي يؤم أهل الزاوية في الصلاة، وبعدها يُتلى بعض من القرآن، أما بعد صلاة الفجر والمغرب فكان موعد الجماعة مع حلقة الذكر.

وكان لآخي بهلوان زاوية أخرى في قرية (يَاوَادِى) التابعة لـ(مسعوديه)، ولازال الأهالي في تلك المنطقة يحكون أساطير وحكايات شعبية تتعلق بها حتى عام ١٩٨٥م، وهو الأمر الذي يكشف بوضوح عن مدى الأثر العميق الذي تركته الزوايا على الحياة اليومية عند أهل الريف(٦٩).

وتختلف الحياة اليومية عند البدو عنها عند أهل الريف، سواء كان من ناحية طبيعية المنطقة التي يعيشون فيها أم كان من ناحية مجال عملهم؛ فالبدو الرحل يعيشون -قبل كل شئ- حياة متنقلة بين مراعي الصيف ومراعي الشتاء، وبين موسم وآخر، وقد يكون المرعى الصيفي قريباً من مرعى الشتاء، أو يكون على العكس بعيداً، وعلى سبيل المثال فان العشيرة التي كانت تتجه نحو المناطق التي ينبع منها نهر الفرات حيث المراعي الصيفية كانت تنزل في الشتاء إلى براري سوريا لقضائه هناك. وكان الغالب أن يربوا الخيول والغنم والماعز والبغال والجمال، كما كان منهم من يقوم بتربية العجول. ويمضي القسم الأعظم من حياتهم في الترحال مع تلك الرحلات الطويلة. وكان الغالب أن يقيموا خيامهم في الصيف بالقرب من القرى والأماكن الخربة، أو أماكن الاستيطان المتروكة، وفي الشتاء يقيمونها في أطراف القصبات.

وخيامهم التي تعرف باسم (يورد / أو / أوْ) أي المسكن أو الوطن، كانت من النوع الذي يسهل نصبه وفكّه بسرعة، وتستخدم العشائر التركية ثلاثة أنواع منها، هي الخيمة السوداء ذات العمود (دِيركْلى قَرَه چَادر)، والخيمة المستديرة (مُدَوّر چادر)، وخيمة العُشْب (آلاچوق چادر). وتصنع الأولى من شعر الماعز، والثانية من القطن أو اللباد، بينما تصنع الثالثة من العشب والكلأ أخضره ويابسه. أما خيام العشائر العربية فكانت من وبر الجمال.

وعدا الخيام كان لوسائط النقل والمواصلات آنذاك، أي الخيول والجمال، دور هام في حياة البدو الرحل، نظراً لما جَرَوا عليه من حياة الحِل والترحال. وكانوا وهم يمضون عامهم في التنقل

---

(٦٩) أنظـر: B. Yediyıldız, "Niksarlı Ali Pehlivanın dârüssulehâsı", *Türk tarihinde ve kültüründe Tokat*, Ankara 1987, s. 281-290.

بين مرعى الصيف ومرعى الشتاء يسكنون الخيام التي صنعوها من شعر الحيوانات التي ينشغلون بتربيتها طول اليوم، ويرتدون الألبسة التي نسجوها من صوفها. وكان أكثر ما ينسجون السجاد والأجولة والمخالي وجلال الدواب والأكلمة. وكانت شهرة السجاد والكليم التركماني واسعة. كما كانوا يستخرجون طعامهم من لحوم وحليب تلك الحيوانات. وعلى الرغم من أن العمل الاقتصادي الأساسي عند البدو الرحل هو تربية الماشية فانهم كانوا ينشغلون أحياناً ببعض الزراعات البدائية في مراعيهم. وكان لكل عشيرة بوجه عام حياة اقتصادية مغلقة، يكتفون ذاتياً من خلالها، غير أنهم كانوا أثناء رحلاتهم الموسمية الطويلة يذهبون إلى الأسواق القريبة من الأماكن التي حلوا فيها، ويبيعون منتجاتهم الحيوانية كالسمن والجبن والزبادي والصوف، أو يتقايضون عليها. كما كانوا يتولون عند خروج الجيش العثماني للحرب أعمال المعاونة في نقل المعدات والأدوات العسكرية بخيولهم وجمالهم وبغالهم. ويمضي جانب كبير من حياتهم اليومية في تربية تلك الحيوانات، وخاصة خيول الركوب، وفي الاتجار في تلك الحيوانات بين العشائر نفسها، أو مع تجمعات الحضر القريبة.

الفصل الخامس
التغيرات التي طرأت
على تركيب المجتمع العثماني



نجحت الدولة العثمانية -كما ذكرنا سابقاً- في أن تجمع خلال تاريخها التقليدي بين أناس اختلفت أجناسهم وتباينت أديانهم واعتقاداتهم، في إطار من السلم والتعايش. وكانوا يطلقون على ذلك النظام الاجتماعي وتعايش الناس اسم "نظام العالم" (نظامِ عالم)، وأطلق عليه الأوربيون اسم Pax ottomana أي السلام العثماني. ولكن الواقع أن أعراض المرض التي بدأت تظهر على هذا النظام والسلطان سليمان القانوني ما يزال على قيد الحياة أخذت تبرز وتتكشف بوضوح في الأعوام التالية.

وكان هناك تحولان كبيران وقعا في المجتمع خلال القرن السادس عشر، أولهما هو التحول الذي طرأ على التركيب الديمغرافي، أما الثاني فقد كشف عن نفسه في اختلال التوازن القائم بين المجموعتين اللتين تشكلان فئة رجال السيف (سيفيه). والواقع أن عدد السكان كان قد زاد على امتداد ذلك القرن في كل حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي الأراضي العثمانية أيضا، بمعدل ١٪ في القطاع الريفي، و٢٪ في المدن. وفي الجانب الآخر كان قسم كبير من اقطاعيات السباهية أصحاب التيمارات الذين هم حكام المقاطعات في اطار نظام التيمار قد انتقل إلى أيدي القبوقولية الذين هم من أصول الدوشيرمة ممن جرى تعيينهم للعمل في المقاطعات. وقد فضّلت تلك الفئة التي اتخذت لنفسها الجفالق والمالكانات مستقلةً عن مركز الدولة أن تعمل بتربية الماشية بدلاً من الزراعة، ولهذا حاولوا جمع ضرائب زائدة من الفلاحين على الرغم من انخفاض الانتاج الزراعي، بل إنهم قدموا للفلاح الذي وقع في الضيق ديوناً بالربا حتى ضاقت حاله اكثر واكثر، بينما ازدادوا هم ثراءاً بهذه الطرق اللاعقلانية. وهكذا فَقَدَ قسم كبير من السباهية أصحاب التيمارات تيماراتهم، واضطر الفلاحون بعد أن تعطلوا عن العمل أن يتخلوا عن أراضيهم بعجزهم عن سداد ديونهم، وبدأوا يعملون بالأجر حتى ضاق بهم العيش، بينما ظهر في الوقت نفسه نوع جديد من أثرياء القرى، هم موظفو الدولة.

كما كان هناك حدث آخر هام أثّر بعمق على المجتمع العثماني في القرن السادس عشر، ألا وهو اكتشاف أمريكا (١٤٩٢م). وقد قام الأوربيون بنقل معدن الفضة التي حصلوا عليها بكميات ضخمة من بيرو والمكسيك إلى أوربا، وفي تسعينات القرن السادس عشر (١٥٨٠م) طرحوها في الأسواق العثمانية، وهذه الطاقة الشرائية الجديدة قد زعزعت الاقتصاد العثماني الذي كان يراعي دائماً أمر التوازن بين الأنتاج والاستهلاك، ومن ثم ارتفعت أسعار الحبوب والمواد الخام، وبدأت عملية بيعها مهربةً خارج الأراضي العثمانية. وهذا أيضا كان سبباً في معاناة أرباب الحرف والصنايع من شح المواد الخام، وكان ارتفاع الأسعار يسير بوجه عام بمعدل ٠٦٪ سنوياً، على

فترة بلغت ١٥٠ عاماً، فارتفع المعدل كثيراً حتى بلغ ٢٠٠٪، وهذا الغلاء الفاحش زعزع أحوال الأهالي، وكان سبباً في تذمر اجتماعي.

وكان يجري بسهولة تشغيل الأهالي الذين تركوا قراهم لأي سبب، نظراً لقلة أعدادهم في النصف الأول من القرن السادس عشر، فكانوا يساقون إلى الحروب بوجه عام تحت اسم "الفتية الغرباء" (غريب يگيت)، ومع مرور الزمن زاد عددهم حتى أصبحوا يشكلون فرق العاملين أو الحاشية (قاپى خلقى) مع أمراء السناجق والبكلربكيين، واكتسبوا صفة الجندي الأجير باليومية، وعرفوا باسم (سَكْبان). غير أن عملهم لم يكن متصلاً، فلم يكونوا يحصلون على أجورهم إلاّ عند الاشتراك في الحرب، ويصبحون عاطلين في زمن السلم، أو عندما ينقل أميرهم إلى مكان آخر، وكان يطلق على هؤلاء العاطلين اسم (لَوَنْد).

وهؤلاء اللوندية العاطلون عن العمل، والسباهية الذين اغتصب القبوقولية تيماراتهم بالشكل الذي ذكرناه سابقاً، وبعض طوائف البدو الرحل، والفلاحون الذين فروا من قراهم وعطلوا مزارعهم، وخريجو المدارس الذين لم يعثروا على عمل لهم، بدأوا جميعاً يبحثون عن عمل يشبعون به بطونهم؛ فانخرطوا في أعمال اللصوصية وقطع الطرق. وقد بدأت تلك الحوادث في منطقة توقاد عام ١٥١٩، واستمرت على ذلك حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وشكلت الأساس لثورات "الجلالية" المعروفة التي تركت أثراً عميقاً في المجتمع العثماني؛ فقد انقرضت فئة السباهية أصحاب التيمارات، وتحول الفلاح -الذي جرى تسليحه ضد الجلالية تحت اسم "جند الولاية" (إيل أَرْلَرى)- إلى جندي بالأجر بعد ذلك لطبقة الأعيان التي سوف نتحدث عنها فيما يلي، وازدادات سرعة الهجرة من القرى إلى المدن، واضطر الفلاحون للانتقال إلى مناطق بعيدة لا تصل إليها أيدي اللصوص وقطاع الطرق، وأقاموا هناك قراهم الجديدة. ونتيجة لتلك الحركات الاجتماعية انخفض الانتاج الزراعي، واختل التوازن القائم بين القرية والمدينة في المجتمع العثماني(٧٠). ولم تستطع كتب العدالة (عدالت نامه) التي كان يجري نشرها على مدى القرن الثامن عشر أن تصيب هدفها تماماً ضد "أهل العُرف" الذين اغتصبوا من الفلاح أرضه(٧١).

---

(٧٠) – أنظر: Mustafa Akdağ, *Türk halkının dirlik ve düzenlik kavgası*, Ankara 1975

(٧١) – أنظر: Halil İnalcık, "Adâletnâmeler", *Belgeler*, Ankara 1967, II/3-4, s. 49-145

كما أن بعض التغيرات التي ظهرت على آلية الإدارة في المقاطعات ومركز الدولة آنذاك قد أسفرت عن نتائج أثرت في كيان المجتمع. فالواقع أن منح السناجق والايالات لكبار موظفي الدولة كنوع من الـ (آرْپَه لِق) لتكون مصدر دخل لهم، ثم عدم ذهابهم إلى وظائفهم تلك جعلهم يرسلون وكلاء عنهم لإدارتها ممن عُرفوا أولاً باسم (مُسَلِّم)، وبعد ذلك باسم (مُتَسَلِّم). ونظام التوكيل هذا الذي فكروا فيه للأحوال الاضطرارية قد تحوّل فيما بعد إلى نظام دائم. وفي البداية كان يجري انتخاب المسلم والمتسلم من بين حاشية الاداري الأصلي نفسه، وبعدها أصبح يجري انتخابهم من بين الأعيان والوجهاء في المنطقة(٧٢). ولا شك أن اتجاه أمراء السناجق والبكلربكيين لإعطاء وظيفة الوكالة إلى أعيان ووجهاء المنطقة إنما لأنهم الأقوياء وأصحاب الكلمة المسموعة فيها، ومن ناحية أخرى كان الاعيان والوجهاء الذين قبضوا على زمام الأمور بهذا الشكل يدعمون قوتهم المحلية اكثر واكثر، كما أن فقدان نظام التيمار لأهميته قد أسفر عن التوسع في نظام "الالتزام" الخاص بجباية الضرائب، وهو السبب الذي زاد من قوة الأعيان، لأن القادرين على الحصول على وظائف الالتزام كانوا في الغالب من طبقة الأعيان بما لهم في مناطقهم من قوة المال والرجال.

وكانت طبقة الأعيان والوجهاء موجودة في المجتمع العثماني في القرن الرابع عشر، غير أن أوضاعهم ووظائفهم كانت مختلفة آنذاك، إذ كان عملهم الأصلي هو إدارة العلاقات القائمة فيما بين النظام الحاكم وأهالي المدينة. فقد كان قاضي البلدة عند وصول أحد الفرمانات من مركز الدولة يقوم بدعوة أعيان ووجهاء المدينة ووكلاء الطوائف الحرفية والأئمة، ثم يُعلنهم بأوامر السلطان، باعتبارهم ممثلي الأهالي ونوابهم.

كما كان السادات والأشراف والمفتي الذي هو وكيل شيخ الاسلام معدودين أيضا من الوجهاء، وهؤلاء كانوا من أثرياء المجتمع وذوي النفوذ فيه، ولم يكن الأعيان أيضا أقل شأناً منهم في الثراء والنفوذ. وكانت الأصول الاجتماعية لهؤلاء ترجع في الغالب إلى فئات الموظفين المحليين الذين استغلوا مناصبهم الرسمية وارتفع قدرهم بين الناس، والى جنود القبوقولية الذين عملوا في المنطقة. وكان لظهور جو الاضطرابات التي أثارتها الثورات الجلالية أثره في التيسير على الأعيان لأن يحلوا محل أصحاب التيمارات كمستأجرين أو محصلين للضرائب.

---

(٧٢) -أنظر: Özer Ergenç, "Osmanlı klâsik dönemindeki eşraf ve a'yan üzerine bazı bilgiler", *Osmanlı Araştırmaları* III, İstanbul 1982, s. 105-118.

وفي عام ١٦٩٥م وقع تغيير في المالية العثمانية؛ إذ تحول "نظام الالتزام" إلى نظام "المالكانة"، وهو الأمر الذي دَعّم من نفوذ الأعيان. لأن المورد الضريبي في نظام المالكانة يكون مؤجّراً مدى الحياة، وينتقل هذا الحق من الأب إلى الابن. وكان ما يزيد على نصف الأراضي المخصصة للزراعة كانت قد تحول إلى هذا النوع من المالكانات. وكما ذكرنا سالفاً فان إحجام الإداريين في المقاطعات عن الذهاب إلى وظائفهم وتعيينهم لوكلاء ينوبون عنهم في تلك الوظائف تحت اسماء مختلفة، ثم انكماش قوة الادارة المركزية باطراد جعل من الأعيان قوة اكثر تأثيراً ونفوذاً في مناطقهم، مما جعل الادارة المركزية نفسها مضطرة للتعاون معهم، وهو الأمر الذي أضفى الشرعية على الوضع الجديد للأعيان. فكان يجري منح مراسيم التعيين (برات) للإعيان الذين يقوم الأهالي بانتخابهم وتضفى عليهم الصفة الرسمية، وكانوا يساعدون الدولة في أمور جباية الضرائب وتوفير الأمن المحلي وجمع العدد المطلوب من الجنود للدولة والرقابة على الأسعار والعناية بالمنازل (منزلخانه) أي محطات الراحة على طريق عبور الجيوش، بل كان يحدث أحيانا أن يجري تعيين بعض هؤلاء الأعيان في مناصب أمير سنجق وبكلربكي.

ومع ضعف النظام المركزي وتفككه تدعم موقف الأعيان بنفس النسبة، حتى أصبحوا أصحاب السطوة الذين يمثلون دولة داخل الدولة، واستمرت عائلاتهم على ذلك لعدة أجيال. وكان من بين تلك العائلات آل قره عثمان وآل چاپان وآل جانيكلي زاده وآل كوچوك علي وآل تكه وآل تپه دلنلي علي باشا وآل سَرَزْلِي اسماعيل أفندي وغيرها من العائلات المتنفذة (٧٣).

وكان السلطان محمود الثاني قد اضطر في البداية أن يعقد اتفاقاً مع الأعيان، إلاّ أنه عاد بعد ذلك وكسر شوكتهم، وعادت الادارة المركزية إلى قوتها من جديد، بعد إلغاء أوجاق الانكشارية. غير أن المركزية العثمانية في القرن التاسع عشر لم تتعد أن تكون نظاماً استطاع الحفاظ على وجوده في ظل توازن القوى الأوربية.

ومع حدوث تلك التغيرات على إدارة المقاطعات في الدولة العثمانية، وما تركته من تأثير في التركيب الاجتماعي وَقَعَت كذلك بعض التغيرات في نظم الإدارة المركزية، ولكن الذي يعنينا هنا هو قبل كل شيء تغيير الهوية في كوادر الإدارة، نظراً لتأثيره على التركيب الاجتماعي أكثر من التغيرات التي تعرضت لها النظم والتشكيلات نفسها.

---

(٧٣) -أنظر: Yücel Özkaya, *Osmanlı İmparatorluğu'nda ayanlık*, Ankara, 1977; a. mlf., *XVIII. Yüzyılda Osmanlı kurumları ve Osmanlı toplum yaşantısı*, Ankara 1985; Necdet Sakaoğlu, *Anadolu Derebeyi ocaklarından Köse Paşa Hanedanı*, ankara 1984.

ففي القرن الثامن عشر أخذت فئة أهل القلم (قلميه)، أي فئة البيروقراطية تتبوأ مكان الصدارة على حساب الفئات العسكرية الأخرى، حتى بدأت الدولة في تعيين الصدر الأعظم من بين رؤساء الكُتَّاب الذين هم رأس البيروقراطية العثمانية، وليس من رجال السيف، وعلى سبيل المثال فان قوجه راغب باشا أحد الدبلوماسيين الكبار في عصره تولى منصب الصدر الأعظم وهو من رجال القلم. ويرجع علو قدر البيروقراطيين إلى أن العلاقات الخارجية في الدولة كان يتولاها رئيس الكتاب رأس البيروقراطية، ثم تكاثف حجم العلاقات الخارجية للدولة، ابتداءاً من القرن الثامن عشر. ففي عهد السلطان محمود الثاني تحول منصب رئاسة الكتاب إلى "نظارة الخارجية" (خارجيه نظارتى). وهذه القنوات هي التي ستغذي اتجاهات التحديث عند رجال الدولة العثمانية الذين آمنوا بان قيام الدولة من كبوتها ومسايرتها للعصر لن يتأتى إلاّ بملاحقة التحولات الحادثة في أوربا. وسوف يكون للأفكار أو الخبرات القادمة من هذا الطريق أثرهما في احداث تغيرات بين القطاعات الأخرى للمجتمع. وفي الجانب الآخر كان نظام الدوشيرمه مصدر تغذية الجيش بالجنود الجدد قد اضمحل في القرن الثامن عشر، ولهذا السبب أخذ الناس من كافة الفئات والطبقات في الانخراط في كوادر الدولة، وتولي الوظائف البيروقراطية. وهؤلاء الإداريون القادمون من قاعدة اجتماعية مختلفة، والمزودون بمصادر معرفة مختلفة وهوية جديدة تتمتع بالتجربة والكفاءة بحيث تستطيع التباري مع السفراء الأجانب الموجودين في استانبول قد استطاعوا من خلال الاصلاحات التي بدأوا بها أن يهيأوا الدولة العثمانية للدخول في القرن التاسع عشر.

وفي ذلك القرن استطاع السلطان محمود الثاني أن يحطم شوكة الأعيان المتمردين في المقاطعات من ناحية، ويقضي من ناحية أخرى على الانكشارية عام ١٨٢٦م، وهم الذين كانوا قد بدأوا يمارسون أعمالاً أخرى زعزعت نظام المجتمع منذ مدة طويلة. وبذلك نجح السلطان في القبض على زمام الأمور، والاستحواذ على الأدوات اللازمة لإعادة تنظيم شئون الدولة والمجتمع.

كذلك فان التطورات والتغيرات التي وقعت في القرن الثامن عشر وتحدثنا عنها بايجاز فيما سبق، وإقامة السفارات الدائمة في دول أوربا بوجه خاص، واطراد حجم العلاقات مع تلك الدول كانت عوامل مهدت لظهور جيل جديد من الدبلوماسيين العثمانيين. وهولاء الرجال الذين سعوا بحكم عملهم إلى التعرف على نظم الحكم في الدول الغربية، وعلى الأوضاع الدولية كانوا يختلفون عن فئة الاداريين القدامى، لانهم ليسوا من النظام العسكري التقليدي، ولم يتخرجوا في

المدارس التقليدية. بل كانوا ممن نشأوا في "غرفة الترجمة" (ترجمه اوده سى) أو ربّوا أنفسهم بانفسهم في مجال السياسة وادارة الدولة أثناء آدائهم لوظائفهم الديبلوماسية خارج تركيا. وهؤلاء الذين اكتسبوا الحنكة والتجربة العملية في مكاتب الدولة كانت تتسم طبيعة التعليم الذي حصلوا عليه بالصبغة العلمانية، ويتجه في الاساس إلى الجانب العملي، ولأن هؤلاء البيروقراطيين كانوا قد تخصصوا في موضوعات بعينها في المجالين المالي والديبلوماسي وازداد نفوذهم في الادارة خلال ذلك القرن فقد اتجهوا إلى القيام باصلاحات جذرية في الدولة، ولا سيما في الادارة. ويأتي في مقدمة هؤلاء الرجال رشيد باشا الكبير وفؤاد باشا وعالي باشا ومدحت باشا، وغيرهم من الشخصيات البارزة التي تركت بصماتها على سياسة الدولة خلال "عهد التنظيمات الخيرية" (١٨٣٩-١٨٧٦م).

وكان لأغلب البيروقراطيين في عهد التنظيمات صلات بالسفراء الأجانب في استانبول، وهذه الصلات على الرغم من أنها كانت تدعم مراكزهم إلاّ أنها أتاحت للأجانب فرصة التدخل في الشئون الداخلية للدولة العثمانية.

وهذا الجيل الجديد من البيروقراطيين كانوا يرون في أنفسهم جماعةً مستقلةً عن أصولها الاجتماعية والاقتصادية، رغم انحدارهم من عائلات ثرية، ويعتقدون مع هذا أنهم الاكثر كفاءة في إدارة الدولة، ومن ثم بدأوا ينتزعون صلاحيات السلطان، ويستحوزون عليها رويداً رويداً، وتحولوا إلى جماعة مغلقة على نفسها لا تقبل المشاركة من الآخرين.

وترى هذه الجماعة المتحللة إلى حدٍ ما من المعايير والمبادئ الاسلامية أن السياسة فَنٌ يجب ترقيته بطريق العقل، ومثل هذه السياسة وحدها هي التي تخدم الصالح العام، وتمثل إرادة الشعوب. ولكي تستطيع تلك الإرادة أن يكون لها السيادة فلا مناص من إقامة إدارة حكومية سلطوية (Authoritarian)، وتحويل الفكر العلماني الذي سيجري استمداده من حضارة الغرب إلى مؤسسات متخصصة يدعمها القانون. وهذه الآراء والأفكار هي التي مهدت لظهور "التنظيمات الخيرية"(٧٤). ونلاحظ في "خط گلخانه الهمايوني" (١٨٣٩م). أنه احتوى تلك الأفكار الثورية، لكنها وُضِعَت بمهارة بين السطور، حتى لا تستثير استياء المحافظين. فقد نصت تلك الوثيقة على امكانية إصدار مجموعة من القوانين لأجل رفاه المجتمع وتأسيس السلطة من جديد، وكان السلطان هو الآخر يُقِرّ بتعهدات صَدّق عليها بالقَسَم في هذا الموضوع.

---

(٧٤) - أنظر: Musa Çadırcı, *Tanzimat döneminde Anadolu kentlerinin sosyal ve ekonomik yapıları*, Ankara 1991; *150. Yılında Tanzimat* (haz. Hakkı Dursun Yıldız), Ankara 1992.

وأخذ مبدأ المساواة بين كافة رعايا الدولة مسلمين وغير مسلمين مكانه في الفرمان، فكان أمراً مهماً في تغيير تركيبة المجتمع؛ إذ بدأ تشكيل مجالس إدارة للولايات، كانت مهمتها مناقشة الموضوعات المتعلقة بالادارات المحلية وإصدار القرار بشأنها، وتكون نسبة التمثيل في تلك المجالس تبعاً لعدد السكان المسلمين وغير المسلمين.

وقد اقتضى "خط گلخانه الهمايونى" وَضْع تنظيم جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع، كما اقتضت تلك المبادئ وَضْع حد للأعمال والانجازات الاعتباطية والتقديرية التي كان يقوم بها السلطان والحكومة، وأقرت الحقوق الطبيعية للأهالي وواجباتهم تجاه الدولة، وكُلِّف "مجلس الأحكام العدلية" (مجلسِ أحكامِ عدليه) باعداد مسودات القوانين والرقابة على الانفاق الحكومي. وقام السلطان وكبار رجال الدولة والموظفون فأقسموا أمام الأهالي أنهم سوف يتمسكون بالأسس والمبادئ التي جاء بها الخط الهمايوني، ثم جرى بعد ذلك تسجيل الخط في المحاكم، وأُرسلت نسخٌ منه إلى دوائر الدولة، وإلى مجلس الأحكام العدلية المكلف باعداد مسودات القوانين، وجرى حظر إصدار القوانين والتشريعات التي تحتوي أموراً قد تشكل تناقضاً مع مبادئ هذا الخط(٧٥).

أما في "فرمان الاصلاح" [الذي صدر عام ١٨٥٦م] فقد توسعوا في تلك المبادئ وبلوروها اكثر واكثر، وعددوا الاصلاحات الملموسة التي تستهدف التطبيق بوجه خاص. وجعلوا هدفهم في فرمان الإصلاح – كما هو الحال في خط گلخانه – التقريب بين كافة المواطنين بصرف النظر عن أديانهم وأعراقهم، وخلق مجتمع عثماني متوحد متآلف.

وعلى تلك المفاهيم الجديدة بدأ يظهر نشٌ تربى في المدارس الجديدة التي أقيمت بعد تنفيذ تلك التنظيمات. وإلى جانب ذلك كانت التقاليد العثمانية والمؤسسات التعليمية القديمة تواصل وجودها، ولهذا السبب ظلت تقاليد المجتمع محلاً لجدال استمر حتى انهيار الدولة العثمانية بين مؤيدي الاتجاه العثماني والاتجاه التركي والاتجاه الاسلامي والاتجاه الغربي، ولكن لأسباب كثيرة لم تتح الفرصة لاقامة مجتمع عثماني على ذلك النحو. ومع هذا كانت الأراضي العثمانية مسرحاً لتطورات وتغيرات كبيرة في الحركة السكانية وعمليات إعادة البناء.

وكانت الدولة العثمانية منذ نهاية القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر قد خاضت حروباً طويلة ومضنية، وزاد عدد السكان، وظهرت الأزمات الاقتصادية، وعَمّتْ البطالة

---

(٧٥) – أنظر: Enver Ziya Karal, "Gülhâne Hatt-ı Hümâyununda Batının etkisi", *Belleten*, XXVIII/112 (Ekim 1964), s. 581-601; Halil İnalcık, "Osmanlı toplum yapısının evrimi", s. 34 vd.

وحركات النهب والسلب والخروج على القانون، وكثرت الثورات الجلالية وغيرها، مما كان سببا في حدوث تموجات ديمغرافية كبيرة داخل البلاد.

وكانت الدولة قد اتبعت سياسة للاسكان، طبقتها لإعمار وتتريك الأماكن التي فتحتها حديثاً خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فاضطرت هذه المرة لتطبيقها من أجل إعمار الأماكن التي خربت ونزح عنها أهلها وتجهيزها للزراعة، ثم توطين المهاجرين القادمين من الأراضي التي تخلو عنها بالحرب إلى أماكن أخرى مناسبة. ولا شك أن هذه السياسة كانت تستهدف تعويض النقص عن المحاصيل التي كانت تنتج في الأراضي المفقودة بالحرب، ولهذا السبب كانت تعمل على تشجيع ودعم العشائر البدوية أو القادمين من خارج الحدود على التوطن والاستقرار.

وإزاء جماعات البدو التي كانت تمارس السلب والنهب وتقلق الأهالي وتضطرهم للرحيل عن أراضيهم فقد اضطرت الدولة للقيام بابعادها إلى أماكن أخرى، وتوطينها حتى اضطر قسم من تلك الجماعات إزاء الرقابة الصارمة من الدولة إلى الاستقرار والتوطن من تلقاء أنفسهم.

وقد شاءت الدولة توطين الزراع – الذين تركوا أراضيهم للأسباب التي ذكرناها سابقاً – في أماكنهم القديمة، تطبيقاً لسياسة الاسكان، إلاّ أنها لم تفلح في ذلك، نظراً لأن أحداً لم يفتش عن المشاكل التي كانت تكمن وراء مغادرتهم لديارهم، ويسعى لحلها.

وكانت المضايق والممرات وهي التي تحمل أهمية كبيرة في توفير الأمن للطرق قد تعرضت للإهمال خلال فترة الاضطراب، فبدأت الدولة منذ عام ١٧٢٠م في إصلاحها، وأعادت تنظيم أجهزتها من جديد، ثم عملت على توطين الزراع العاطلين حولها.

ومن جماعات الأهالي الذين كانوا هدفاً للإسكان في القرن الثامن عشر جماعات البدو الرحل المتنقلة بين مراعي الصيف ومراعي الشتاء، والتي كانت تقلق راحة الأهالي في حِلّها وترحالها، فقامت الدولة بتوطينها أيضا، إما في مراعيهم الصيفية، وإما في مراعيهم الشتوية، بحسب ما يفضلونه ومدى ملاءمة المكان لأحوالهم.

وقد ذكرنا قبل ذلك أن عدد السكان في الدولة العثمانية وكافة بلدان البحر الأبيض المتوسط زاد في القرن السادس عشر، أما في القرنين السابع عشر والثامن عشر فالمعتقد أن أعداد السكان تناقصت عند العثمانيين في المدن والقرى على السواء.

أما في القرن التاسع عشر فكانت هناك ظاهرتان معاً عاشتهما الدولة في موضوع السكان؛ فمن ناحية كان عدد السكان العام في تناقص، ومن ناحية أخرى كانت هناك زيادة مطردة في عدد

السكان الأتراك المسلمين داخل الحدود العثمانية الآخذة في الانكماش. وكان تناقص عدد السكان العام مرتبطاً بحادثة فقدان الأراضي في الحروب، أما زيادة عدد السكان الأتراك المسلمين فكان نتيجة لحركة الهجرة القادمة من تلك الأراضي المفقودة. والحقيقة أن ظاهرة الهجرة تلك لعبت دوراً مهماً في تحويل السكان إلى وضع أكثر تجانساً. ففي عام ١٨٤٤م كانت معدلات السكان المسلمين والسكان غير المسلمين [انظر الجدول رقم ٣] تتطابق تقريباً مع معدلات القرن السادس عشر. وفي هذا التاريخ كان مجموع السكان يقدر بنحو ٣٥ مليوناً، في حين أن مجموع السكان عام ١٩١٤م انخفض إلى نحو ١٨ مليوناً بسبب الأراضي التي فُقِدَتْ وبسبب الهجرات، بينما ارتفع معدل المسلمين إلى ٨١٪ [انظر الجدولين رقم ٣ ، ٤].

وخلال العقدين الأخرين من القرن الثامن عشر وقعت حروب العثمانيين مع الروس والنمساويين، وكثرت بسببها الهجرة إلى الأناضول من مناطق قازان والقرم والقوقاز وأوزي حتى بلغ عدد المهاجرين ما يقرب من نصف مليون.

وفي نهاية الحرب العثمانية الروسية (١٨٠٦-١٨١٢م) اضطر عدد من الاتراك يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ نسمة كانوا يقيمون في منطقة البلقان إلى النزول إلى الجنوب. فأمتلأت بهم قرى وقصبات منطقة الروملي، بل وفاضت بهم استانبول حتى عبروا الأناضول.

وأُجبر الأتراك بين أعوام ١٨٢٠-١٨٣٠م على الهجرة من جزيرة المورة والأفلاق والبغدان إلى الأناضول.

أما حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦م) فقد كانت سبباً في موجة جديدة من الهجرة؛ إذ نزح إلى الأناضول من أهل القرم ٦٠٠,٠٠٠ نسمة خلال أعوام ١٨٥٦-١٨٦٤م.

وفي عام ١٨٧٧م هاجر من منطقة القوقاز إلى الأناضول مليون شخص، وقد استمرت تلك الهجرات في الاطراد حتى انهيار الدولة العثمانية، بل كانت تحدث بين الحين والآخر في العهد الجمهوري نفسه، ولا زالت على ذلك حتى اليوم.

ومع تطور وسائل النقل وإقامة العلاقات مع الأسواق الخارجية ارتفع أيضا معدل عمران المدن في القرن التاسع عشر، فكان تعداد سكان استانبول في أول القرن نحو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة، وارتفع في نهايته حتى تجاوز المليون، بينما تطورت المدن الأخرى أيضا، وأصبحت مدينة إزمير هي الثانية بين المدن.

ووقعت في القرن التاسع عشر تغيرات في أماكن القرى أيضا، وكانت قرى الوديان والبراري المحدودة في القرن السادس عشر قد تضاءلت كثيراً خلال حقبة الاضطرابات التي

وقعت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وتحدثنا عنها قبل ذلك، وبدأت تنسحب القرى إلـى المنحدرات والجبال. في حين أن المهاجرين القادمين من الخارج في القرن التاسع عشر قد جـرى توطينهم في قونيـة وأدرنـة، وفـي وديـان السواحل. لأن المنتجـات الزراعيـة التـي انفتحت علـى التجارة الخارجية كان يجري تصديرها من الموانئ، وهـذا الوضـع قـد اقتضـى زراعـة الوديـان. كذلك فان البدو الرحل الذين شاءت الدولة أن تضعهم تحت سيطرتها لتدعيم الإدارة المركزيـة لـم يكن أمر توطينهم ممكنا إلاّ في تلك الوديان. وعلى الرغم من الظروف الصحية غير الملائمـة إلاّ أن موجات الاسكان المتعاقبة كانت جديرة بزيادة سكان الوديان وزيادة عدد القرى.

الجدول رقم (٦)

توزيع السكان في الدولة العثمانية بحسب الطوائف الدينية (١٩٠٦-١٩١٤م)(٧٦)

	الطـــوائف	١٩٠٦/٧		النسبة	١٩١٤م		النسبة
	المسلمـــون	١٥,٥٠٨,٧٥٣		٪٧٤,٢٦	١٥,٠٤٤,٨٤٦		٪٨١,١٢
غير المسلمين	الروم	٢,٨٢٣,٠٦٣	٥,٣٧٥,٨٧٧	٢٥,٧٤	١,٧٢٠,٧٣٨	٣,٤٧٥,١٧٠	١٨,٨٨
	الأرمن	١,٠٣١,٧٠٨			١,١٦١,١٦٩		
	البلغار	٧٦١,٥٣٠			١٤,٩٠٨		
	الروم - الكاثوليك	٢٩,٧٤٩			٦٢,٤٦٨		
	الارمن - الكاثوليك	٨٩,٠٤٠			٦٧,٨٣٨		
	البروتستان	٥٢,٤٨٥			٦٥,٨٤٤		
	اللاتين	٢٠,٤٩٦			٢٤,٨٤٥		
	الموارنة	٢٨,٧٣٨			٤٧,٤٠٦		
	السريان	٣٦,٩٨٥			٥٤,٧٥٠		
	الكلدانيون	٢,٣٧١			١٣,٢١١		
	اليهود	٢٥٣,٤٣٥			١٨٧,٠٧٣		
	القبط	١٦,٤٧٠			١١,١٦٩		
	أجانب	١٩٧,٧٦٠			---		
	آخرون	٣٢,٠٤٧			٣٤,٧٥١		
	المجموع العام	٢٠,٨٨٤,٦٣٠		١٠٠	١٨,٥٢٠,٠١٦		١٠٠

ووقعت تغيرات أيضا في تركيب المدن خلال القرن التاسع عشر، فقد بدأ استخدام السفن البخارية والسكك الحديدية في النقل، مما اقتضى اقامة محطات السفر والموانئ والمخازن والفنادق ونظم البريد ومنشآتها، وبدأت هذه المباني تحتل مكان النُزُل والخَانَات.

ومع ظهور رأس المال الأجنبي ظهرت المصارف في مناطق معينة من المدن، وظهرت فيما حولها مكاتب العمل، بينما تراجعت الأسواق الدائمة للحلي والاقمشة الثمينة (بَدَستَان).

(٧٦) - أنظر: Kemal Karpat, *Ottoman population 1830-1914 demographic and social characteristics*, Wisconsin, London, 1985, s. 162-189

وذلك نقلا عن مخطوطة تركية في مكتبة جامعة استانبول حول تعداد السكان في عموم الممالك العثمانية لعام ١٩٠٦-١٩٠٧ رقم (٩٤٧) والاحصاء الصادر تحت اسم: ممالك عثمانيه نك ١٩٣٠ (١٩١٤) سنه سى نفوس استاتستيكى (استانبول ١٩١٩).

ونظراً لأن أمور الادارة في المدن قد جرى نقلها من مقار فئة العسكريين إلى الدوائر الرسمية التي أقيمت لأجل النظام البيروقراطي الذي تشكل حديثاً فقد تحولت تلك الدوائر إلى مناطق جذب سكاني داخل المدينة، كما ظهر – نتيجة لحركة التغريب في المدن الكبرى – محال لبيع الامتعة الفاخرة، ومسارح وأماكن للترفيه.

ولا شك أن كل هذه التغيرات كانت وراء تغيير التركيب الاجتماعي للمدن العثمانية التقليدية. فقد أدى ذلك إلى اختلاط "الطوائف" المقيمة في أماكن منفصلة عن بعضها البعض، بل وظهور طبقات كوزموبوليتية غنية جديدة جاءت نتيجة لاختلاط الأفراد من ملل ونحل مختلفة، مما دفع هؤلاء إلى إقامة أحياء جديدة خارج المدن. كما كان استقرار المهاجرين وأهل الريف في أطراف المدن ظاهرة أخرى جديدة.

وهذه التغيرات التي تعرض لها بناء الدولة والمجتمع العثماني قد أثرت بدورها على أساليب الحياة المعيشية التي حاولنا تصوير ملامحها فيما سبق. وقبل كل شئ لا بد من القول إن زيادة عدد السكان وعدم الكفاية الاقتصادية لتجمعات الاستيطان الصغيرة وإلغاء تحديدات الاسكان في "عهد التنظيمات الخيرية" ثم ظهور التموجات السكانية التي أسفرت عنها الحروب قد أفسد الوحدة الثقافية التي كانت عليها الأحياء التي تكونت تبعاً لنظام "الطوائف" المستقلة، فدخلت الجماعات العرقية والدينية في عملية تفاعل أوسع في أساليب حياتها المعيشية. وانهار نظام "المجمع"(كليه) الذي كان يشكل المراكز الثقافية في الأحياء والمدن، ويصبغ الحياة الاجتماعية بصبغة معينة، كما فَقَدَ المسجد وظيفته المتعددة الجوانب. ومع إقامة المدارس الحديثة تراجعت المدارس التقليدية –التي كانت أهم عنصر في المجتمع – إلى الدرجة الثانية، وتحولت دور الشفاء هي الأخرى إلى مؤسسات صحية منفصلة، تقوم على خدمة الطبقة البيروقراطية. واحتلت المباني المخصصة للتكنات العسكرية (قشله) والمحاكم ومحطات القطار وغيرها مكان عمارة الجامع الذي فَقَدَ خصائصه في الضخامة والعظمة.

وكانت المقاهي قديماً تأخذ مكانها حول المجمع (كليه)، وتلعب دور المُحَفِّز في عملية التفاعل الاجتماعي، فكان الناس يجلسون فيها على أرائك تحيط بحوض للمياه، تتوسطه فسقية أو نافورة صغيرة، ويتبادلون الحديث انتظاراً لوقت الصلاة، ويستمعون لملاحم البطولة مثل (دانشمندنامه) وغيرها. أما في القرن التاسع عشر فقد تأثر الناس بالغرب، فأخذت الكراسي مكان الأرائك، وأخذت خشبات المسرح مكان الأحواض، وعلّقوا على الجدران صوراً لأبطال الحرية جنباً إلى جنب مع الرسوم التي تدل على كرامات الأولياء. كما تحول عدد من المقاهى إلى أماكن لبيع الفطائر والكعك والحلوى وأماكن للترفيه والسمر، وبدأت أساليب التسلية الحديثة تدخل الحياة اليومية، وكان المسرح

واحداً منها. كما تحولت عادات الناس في ارتياد أماكن النزهة القديمة إلى حفلات الليالي المقمرة على شاطئ البسفور. أما الحفلات التي كانت تقيمها السفارات الأجنبية فقد تمخضت عن ظهور أسلوب للترفيه، يختلط فيه الرجال مع النساء بين الطبقات الراقية من المسلمين.

وفي القرن التاسع عشر عجزت الحرف التقليدية عند العثمانيين عن إشباع الرغبات والأذواق المتنامية نتيجة للتأثير الغربي، فانهارت مع مرور الزمن. ولا شك أن استيراد المنتجات الصناعية من أوربا كان من أهم العوامل على ذلك الانهيار، فقد تحول استخدام السلعة الأوربية، ولا سيما في نظر الطبقة الراقية من أهالي استانبول، إلى رمز على التميز الاجتماعي، وأصبح ذلك عنصراً مشجعاً على ترك الانتاج المحلي، ناهيك عن رخص المنتج الصناعي وقدرته على التنافس. وهكذا تغير أيضا نمط الحياة الاقتصادية، ومَهّدَ التحولُ في ذلك المجال إلى ظهور نمط جديد من الناس اعتادوا الطواف بين الشوارع لمشاهدة الفترينات ذات الطابع الأوربي التي تعرض السلع المستوردة.

وفي العهود الأولى كان الناس في الأحياء العثمانية يعيشون حياةً لا تختلف كثيراً في أنماطها بين غني وفقير، ونتيجة لتأثرهم بالقيم الإسلامية التي تحض بوجه خاص على انفاق الكسب الفائض عن الحاجة في أوجه الخير، بينما كان لتغير العقلية في القرن التاسع عشر وظهور الفروق الاقتصادية أن بدأ الأثرياء في السكن في أماكن منفصلة، مثل شواطئ البسفور. وتأثرت الطبقة الفقيرة بشكل سلبي بسبب زيادة عدد السكان، واضطروا للسكنى في منازل صغيرة بالإيجار، متلاصقة بعضها ببعض، كانوا يطلقون عليها اسم "دار اليهودي" (يهودى خانه).

وبدأت التقنيات الغربية تترك أثرها على الحياة اليومية في استانبول؛ فقد بدأ مثلاً بين الطبقات الراقية شيوع استخدام [الاتوموبيل]، الذي دخل استانبول لأول مرة عام ١٨٩٥م، وعُرف آنذاك باسم (ذات الحركه)، كما دخل الترام الكهربائي في خدمة النقل، وأصبح وسيلة لسرعة نبض الحياة. أما البرق والهاتف فقد صارا من عناصر الحياة اليومية بعد إعلان الدستور الثاني(٧٧).

وعلى الرغم من تلك التحولات التي طرأت على الحياة اليومية في استانبول إلاّ أنها استمرت في المقاطعات أعواماً طويلة وهي تحافظ على سكونها، في جوٍ من التوكل الناشئ عن نظام الحي القديم، وعن الأفكار الصوفية ومسالك الدراويش.

---

(٧٧) – أنظر: Ekrem Işın, "19. yüzyılda modernleşme ve gündelik hayat", *Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi*, İstanbul 1985, s. 538-563.



الباب السابع
البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية

الفصل الأول
النظام المالي عند العثمانيين



أولاً - كيف يعمل النظام المالي

١ - الدفتردار

كان للعثمانيين نظام مالي وضعوه على أسس متينة، غير أن وَضْعَه لم يأت دفعة واحدة تبعاً لخطة بعينها، فقد كان لهم إمارة صغيرة، لم تلبث أن تحولت إلى امبراطورية واسعة، تمتد أراضيها في ثلاث قارات، وكان النظام المالي آخذاً في التطور مع الوقت،ملبياً للاحتياجات المطردة.

وكان على رأس النظام المالي موظف كبير يُعرف باسم الدفتردار، كان مسئولاً أمام الصدر الأعظم. وكان العثمانيون قد استحسنوا ذلك النظام الذي استخدمته قبلهم الدول التركية المسلمة، مع التغيير قليلاً في اسم (دفتردارئ مَمَالك) الذي كان يستخدمه الإيلخانيون. والمعروف أن الدفتردار كان موجوداً في النصف الأول من القرن الخامس عشر، وزاد العدد مع اتساع حدود الدولة، وهناك احتمال أن دفتردارية الأناضول أقيمت على أيام السلطان بايزيد الثاني، للنظر في الشئون المالية لمنطقة الأناضول، بينما أقيمت دفترداريتان أخريان في النصف الأول من القرن السادس عشر، للنظر في الشئون المالية للاراضي الساحلية (يالى) في منطقتي الروملي والأناضول، وموارد الالتزام (مقاطعه لر) الموجودة في استانبول وعُرفتا باسم دفترداريات "الشق الثاني"(١). أما "دفتردارية العرب والعجم" التي أقامها السلطان سليم الأول، ودفتردارية "الشق الثالث" التي أقيمت في عهد السلطان محمد الثالث وكانت معنية بالنظر في الشئون المالية لاقطاعات الخاصة (خاصلر) على شواطئ نهر الدانوب فلم تعمرا طويلاً.

والدفتردار هو رئيس الشئون المالية في منطقته، إلاّ أن دفتردار "الشق الأول" أو "دفتردار الروملي" هو الباش دفتردار أي رئيسهم جميعاً، والمسئول من الدرجة الأولى عن الشئون المالية للدولة. وقد انحسرت أهمية الدفتردارين الآخرين بعد القرن السادس عشر الميلادي بينما زادت أهمية الباش دفتردار. وفي العهود السابقة على ذلك كان الدفتردارون الثلاثة يضعون توقيعاتهم المُذَيَّلَةَ (قويروقلى) معاً على ظهر الفرمانات والمراسيم وغيرها مما يكتب في دائرة المالية، أما في القرن الثامن عشر فقد اقتصر ذلك الحق على الباش دفتردار وحده. وكان من وظائفه إعداد الميزانية السنوية، وتقديم ملخصاتها وملخصات قوائم العُلوفات إلى السلطان. ودفتردار الأناضول

---

(١) - يقول المؤرخ اسماعيل حقي اوزون چارشيلى أن تلك الدفتردارية اقيمت خلال١٥٤٠-١٥٦٠م (*Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı*, Ankara 1948 s. 328, n. 1) ولكن يتبين أنها أقيمت قبل عام ١٥٢٤م، إذ أخذت مكانها ضمن ميزانية الدولة لذلك العام أنظـــر: H. Sahillioğlu, "1524-1525 Osmanlı Bütçesi", *İFM*, XLI/1-4, (*Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan'a Armağan*) (1985), 435.

الذي عُرف بعد القرن السابع عشر باسم "دفتردار الشق الثاني" قد فَقَد قيمته بعد القرن السادس عشر، ولم يعد يؤدي وظيفته بالمعنى الحقيقي في الديوان الهمايوني إلاّ عندما يخرج "الدفتردار الأول" (باش دفتردار) مع الجيوش إلى الحرب، فينوب عنه في استانبول تحت اسم "دفتردار الآستانة" (آستانه دفتردارى)، أما "دفتردار الشق الثاني" الذي تغير اسمه إلى "الشق الثالث" بعد القرن السابع عشر فكان بمثابة المساعد له.

ومع تأسيس "خزانة الايراد الجديد" (ايرادِ جديد خزينه سى) في عهد السلطان سليم الثالث اكتسبت دفتردارية الشق الثاني شخصية جديدة؛ فقد رأت الدولة أن يكون "ناظر الجيش الحديث" (تعليملى عسكر ناظرى) الذي وضعته على رأس "الجيش الجديد" الذي استحدث تحت اسم (نظام جديد) هو رئيس "خزانة الايراد الجديد" في الوقت نفسه، ثم جرى دمج هذه الوظيفة مع دفتردارية الشق الثاني، وبذلك عُرف دفتردار الشق الثاني باسم "ناظر الايراد الجديد" أيضا.

وحصل "ناظر الايراد الجديد" في هذه الترتيبات على صلاحية إدارة موارد الالتزام (مقاطعه لر) التابعة للخزانة الجديدة، أما الباش دفتردار فقد كُلف بالمحافظة على تلك الخزانة ومراقبة أعمالها.

وفي عهد السلطان سليم الثالث أيضا كانت دفتردارية الشق الثالث قد فَقَدت أهميتها آنذاك مع تأسيس "نظارة الذخيرة" (ذخيره نظارتي) عام ١٧٩٥م، فجرى دمجها مع نظارة الذخيرة، واكتسبت تلك الدفتردارية شخصية جديدة. غير أن الدولة رأت بعد اقامة "خزانة الترسانة" (ترسانه خزينه سى) عام ١٨٠٥م أن تجعل ناظر الترسانة دفترداراً للشق الثالث، أما ناظر الذخيرة فقد انخفضت درجته إلى الشق الرابع.

ونظراً لأن الدفتردار هو المسئول عن كافة الشئون المالية في الدولة فقد كان يقتضي الأمر أن يكون حائزاً على بعض الخصال المهمة، كأن يكون وقوراً، دمث الأخلاق، متزن المزاج، بعيداً عن الرشوة، مقتصداً في تصرفاته، يفهم في شئون الكتابة، ساعياً إلى زيادة مداخيل الخزانة، قادراً على تأدية الرواتب في أوقاتها(٢). كما يلزم من ناحية أخرى أن يكون الدفتردار – حسب نصائح صاري محمد باشا الذي تولى وظيفة الدفتردارية عدة مرات خلال القرن السابع

---

(٢) – أنظر: "Lütfi Paşa Âsafnâmesi (Yeni Bir Metin Tesisi Denemesi)", *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, (nşr. M. S. Kütükoğlu), İstanbul 1991, s. 93-95.

عشر(٣) - مجهزاً بالصلاحيات التامة في الأمور المالية، وعدم اللجوء إلى تغيير الدفتردار بكثرة عند سماع الشائعات حتى يتمكن من أداء وظيفته على الوجه الأكمل.

ومنذ أواسط القرن السابع عشر أخذت أهمية الباش دفتردار في الاطراد، حتى أن دفتردار الأناضول نفسه لم يكن له حق الكلمة إلاّ عند غياب الباش دفتردار. وقد تحول هذا النظام إلى "نظارة المالية" عام ١٨٤٠م/١٢٥٦هـ.

٢- أقلام الشئون المالية

ظهر النظام المالي العثماني من أقلام [أي إدارات أو دوائر]، متعددة كانت مهمتها تحصيل الواردات، وتوزيع الانفاق. وتدلنا الشروح المسجلة على هوامش ميزانية عام ١٥٦٧م أن قسماً من هذه الأقلام في القرن السادس عشر كان تابعاً للخزانة، والقسم الآخر للدفتردارين.

ومن أقلام الخزانة قلم الروزنامجه الأول [أو: الروزنامجه الكبير]، الذي كان يتولى مهمة قيد الواردات والنفقات بشكل يومي، إذ تُرسل إليه يومياً التذاكر التي تعد في الأقلام الأخرى، وتُعرف باسم (تحويل)، فيقوم بقيدها في الدفاتر، ثم يراجعها عند كل مساء بشكل منتظم. أما قلم الروزنامجه الثاني [أو: الروزنامجه الصغير] فكانت مهمته قيد رواتب الموظفين، من أمثال بوابي السراي وجنود المتفرقة الثابتين (گديكلى متفرقه).

وقلم المحاسبة هو الثاني بين الأقلام التابعة للخزانة، وكان في البداية ينقسم إلى قسمين؛ أحدهما لحسابات الروملي، ويُعرف باسم (محاسبهٔ اول / أو / باش محاسبه)، والثاني لحسابات الأناضول، ويُعرف باسم (محاسبهٔ ثانى)، وكانت مهمتها تدقيق دفاتر أوقاف السلاطين والوزراء وحسابات الجزية في مناطقهما. وقبل الاصلاح الضريبي الذي أجري عام ١٦٩١م كان قلم المحاسبة الأول هو المكلف بمهمة الرقابة على كافة الايرادات والنفقات، وبمثابة المدير على أقلام المالية الأخرى. أما بعد العملية التنظيمية التي أجريت في ذلك التاريخ فان قلم محاسبة الجزية (جزيه محاسبه قلمى) الذي كان معنياً باعداد تذاكر الجزية المفروضة على غير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية وجمع الضرائب قد ظهر كأكبر قلم للموارد. بينما أحيلت إلى قلم محاسبة الحرمين الشريفين إدارة الأوقاف الكبرى، وأمور الحج، وحسابات الأوقاف الموجودة في مكة والمدينة، وحسابات الالتزام (مقاطعه لر).

---

(٣) - انظر: Defterdar Sarı Mehmed Paşa, *Nesâyihü'l-vüzerâ ve'l-ümerâ veya Kitâb-ı. Güldeste*, (yay Hüseyin Ragıp Uğural), Ankara 1969.

أما قلم المقابلة (مقابله قلمى) فقد كـانت مهمتـه إعداد دفـاتر الجنـود الذيـن يحصلـون علـى عُلوفات، مثل جنود القبوقوليه، ومقابلتها مـع الدفتر الرئيسـي، ثـم تحديـد مقـدار العُلوفـة الـلازم صرفها. وقد انقسم ذلك القلم إلى عدة أقلام في العهود التالية، فكان منه قلم مقابلـة المشـاة (پـياده مقابلـه قلمـى)، وقلـم مقابلـة الخيالـة (سـوارى مقابلـه قلمـى)، وقلـم مقابلـة السـباهية، وقلـم مقابلـة السلحدار. وفي البداية كان قلم مقابلة المشاة (پياده مقابله قلمى) يتولى إعداد مواجِب [أي رواتب] الموظفين والجنود في الانكشارية والمدفعية وسائقي عربات المدافـع وموسـيقات الخيمـة (مهـتران خيمه / أو / چادر مهترلرى) والمطبخ السلطاني (مطبخِ عامره) ومخازن المؤن (كيلار)، أما في أواخر القرن السابع عشر فقد وجهت إلى قلم الانكشارية (يكيـچرى قلمـي) مهمـة إعداد مواجـب الانكشارية وغلمان العجمية وبستانية السراي والبلطجية [أي جنود الفؤس].

أما الأقلام التابعـة للدفتردارين فهـي أقـلام المقاطعـات [أي مـوارد الالـتزام]، والموقوفـات، والواردات، وتذاكر القلاع، وتذاكر الأحكام.

فكان للمقاطعات قلمان، قلم أول وقلم ثان، كانـا تـابعين للبـاش دفـتردار فـي القـرن السـادس عشر، كما كان للأناضول ولدفترداريات الشق الثـاني ثلاثـة أقـلام، باسـم الأول والثـاني والثـالث. وكل واحد من تلك الأقلام كان معنياً بامور مقاطعات موارد الالتزام الواقعة داخل نطاق منطقتـه، فهو الذي يُصدر البراءات والتذاكر الخاصة بهـا. ومـع مـرور الزمـن ظهـرت أقـلام للمقاطعـات، عُرِف أغلبها باسم النشاط الذي يمارسه، ومن هذه الأقلام قلم الباش مقاطعـه، الـذي كـان مختصـاً في رسوم بعض الجفالك أو المزارع (چـفتلك) والملاحات والأسماك والمسـتنقعات والغابـات فـي منطقة الروملي، وإعطائها للإلتزام، فلما تنازلت الدولة عن قسم من الأراضـي التـي كـانت توجـد فيها المقاطعات في منطقة الروملي عقب الحروب التـي انتهـت بمعاهدة قارلوفـچـه عـام ١٦٩٩م فَقَد ذلك القلم أهميته السابقة.

ومن ناحية أخرى، فقد تشكلت عدة أقلام أخرى مستقلة لانجاز الأعمـال التـي اسـتجدت مـع مرور الزمن، مثل: قلم مقاطعات الحرمين، الذي تحول إلى قلـم مسـتقل، وأخـذ ينظـر فـي شـئون الوظائف الموجهة لبعض المتقاعدين وأهل الدعاء (دُعَاجى)، وكان يقوم باعمالـه قبـل ذلـك كـاتب يتبع قلم المقاطعات الثاني في الأناضول والمقاطعات الموجودة في تكه وعلائيه (آلانيا) في القـرن السادس عشر.

- وهناك قلم مقاطعات الخواص (خاصلر مقاطعه سى قلمى)، الذي كان ينظر في حسابات خواص [اقطاعات] الوزراء وغيرهم، وفي حسابات بعض المقاطعات.
- وقلم مقاطعات استانبول، الذي كان يقوم بمهمة قلم المقاطعات الأول التابع لدفتردار الشق الثاني في القرن السادس عشر، وينظر في حسابات الاحتساب في استانبول وأدرنه ومقاطعات مواني المورة وجمرك سلانيك.
- وقلم مقاطعات بورصة، الذي جرى فصله عن بعض المقاطعات في قلمي المقاطعات الأول والمقاطعات الثالث التابعين لدفتردار الأناضول في القرن السادس عشر، وكان ينظر في حسابات مقاطعات بورصة وبولو وبيغا واطه پازارى وچانقيرى وقسطمونى وبعض المقاطعات في انقرة، ويضطلع بحسابات مقاطعة "ميزان الحرير".
- وقلم مقاطعات آولونيا واكّريبوز، الذي كان يضطلع بحسابات المقاطعات في تساليا وألبانيا، ثم انضم إلى مقاطعات بورصة في عام ١٧٤٨م.
- وقلم مقاطعات كَفَه، الذي كان يقوم بمراقبة واردات بعض المقاطعات على سواحل بحر ايجة والجزر ما عدا القرم، وحسابات مواجب محافظي بعض القلاع، ثم جرى دمجه عام ١٧٣٣م مع مقاطعات استانبول.
- وقلم مقاطعات المناجم (معدن مقاطعه سى قلمى)، الذي كان يُدار بواسطة أحد الكتبة العاملين في قلم المقاطعات الثاني التابع لدفتردار الشق الأول في القرن السادس عشر، ويضطلع - عدا واردات المناجم المختلفة - بحسابات مقاطعات بعض الجمارك وعلى رأسها جمرك استانبول، وبحسابات الرسوم المحصلة عن البن والتبغ والعنب.
- وقلم مقاطعات الأغنام، الذي كان يضطلع بحسابات الرسوم المفروضة على الأغنام والماعز في منطقة الروملي، والمعروفة باسم (عَادَتِ أغنام).
- وقلم مقاطعات الساليانة (ساليانه قلمى)، الذي كان يعنى بحسابات ساليانات خانات القرم وحسابات ساليانات ربابنة الأساطيل في البحر الأبيض المتوسط ونهر الدانوب.
- وقلم التشريفات، الذي ظهر نتيجة لاطراد أعمال كاتب التشريفات التابع للباش دفتردار الذي كان يعنى الى جانب أعماله الاخرى بامور تسجيل وقيد الهدايا القادمة إلى السلطان في القرن السادس عشر.

وكانت أقلام الموقوفات (موقوفات قلملرى) مكلفةً بالنظر فيما هو موقوف من بيت المال، والأشياء التي ليس لها صاحب (باوه)، ومن التيمارات، والتجهيز للمؤن الميرية المقرر جمعها

لحساب ضريبة العوارض، وإمساك حسابات أجور النقل الخاصة بالمؤن المشتراة من جانب الميري والمقرر نقلها إلى استانبول، والاضطلاع بامور الالتزام الخاصة بضريبة الأغنام (عَادَتِ أغنام)، وتحصيل الرسوم "القلمية" (قلميه رسمى) المقرر تحصيلها بنسبة ١٠٪ من المزارع (چفتلك) المعطاة للالتزام مدى الحياة. ولكي يتمكن قلم الموقوفات من الاضطلاع بهذه الأمور قامت الدولة في تواريخ متفاوتة باقامة قلم عُرف باسم خليفة المنزل (منزل خليفه سى)، وآخر باسم كتابة الأغنام (غَنَم كتابتى)، ودائرة عُرفت باسم دائرة الشئون القلمية (قلميه دائره سى)، وربطتهم جميعاً بقلم الموقوفات.

وكان قلم تذاكر القلاع (تذكره جئ قلاع) التابع للباش دفتردار يتولى إعداد مراسيم التعيين والمواجب للعاملين في قلاع بلاد العرب كلها وارضروم ومنطقة الروملي، أما قلم تذاكر القلاع الآخر الذي كان تابعاً لدفتردار الشق الثالث فكان معنياً بتلك الأمور في قلاع المورة وإينَابَخْتي وكورون ومودون وغيرها.

وكانت هناك أقلام عُرفت باسم تذاكر الأحكام (تذكره جئ أحكام قلملرى)، مهمة كل واحد منها في الأماكن الواقعة تحت إدارة الدفتردار التابعة له هي إعداد أحكام الميري والشكاوى وإعداد تذاكر ومراسيم [أو براءات] التيمارات الخاصة باصحاب الملاحات وزراع الأرز والقائمين على تربية الصقور.

أما "الوارداتي" (وارداتجى) فكان وحيداً، ويتبع الباش دفتردار، كما كان لكل دفتردار موظف باسم (تذكره جى) وآخر باسم (مودوعاتجى) يقوم بتسجيل الذهب والنقد الداخل إلى الخزانة، وموظف ثالث باسم (تسليماتجى) مهمته تسليم الأقمشة المقرر حياكتها أو تطريزها للحرفيين المعنيين.

وكان قلم المؤرخ (تاريخجى قلمى) يقوم - إلى جانب وظيفته في وضع التواريخ على المستندات والأوراق الصادرة عن الشئون المالية - باعداد "أحكام سبب التحرير" (سبب تحرير حكملرى) الخاصة بالحوالات التي يتقرر عملها من مداخيل المقاطعات والجزية والعوارض وغيرها، وكان مصدر الدخل للعاملين في ذلك القلم من الرسوم المحصلة عن تلك الأحكام.

وكانت هناك محكمة الشئون المالية (ماليه محكمه سى) مهمتها النظر في قضايا الجرائم المالية، ويمثل مقام الادعاء فيها موظف يعرف باسم (باش باقى قولى)، وهو المكلف في الوقت

نفسه بتعقب ديون ومستحقات المالية، وهي وظيفة كان يقوم بها مع عدد من المساعدين له، يُعرف الواحد منهم باسم (باقى قولى) أي جندي البواقي أو موظف الديون والمستحقات.

٣- الميزانيات

تمثل أنشطة الدولة وأجهزتها المختلفة العنصر الأساسي في نفقاتها، كما أن حالات الحرب والأزمات الاقتصادية والسياسية وسنوات القحط والأوبئة هي من العوامل التي طالما أثرت على واردات الدولة ونفقاتها. ولأجل هذا كان لدراسة ميزانيات الدولة أهمية خاصة، ليس في تاريخ الاقتصاد وحده، ولكن في التاريخ السياسي أيضا وإلقاء الضوء على منعطفاته المختلفة.

والميزانية بالمعنى الحقيقي هي الخطة المالية التي تعدها الحكومة حول تصورها لموارد الدخل المقرر جمعها للخزانة في العام التالي والنفقات التي ستقوم بها، ثم يصدق عليها المجلس ويعيدها للحكومة لتقوم بتنفيذ بنودها. غير أن الدولة العثمانية لم يكن لها ميزانية بهذا المعنى حتى القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أمر السلطان محمد الفاتح الوارد في "قانوننامة التشكيلات" (تشكيلات قانوننامه سى) الذي ينص على "أن يقرأ الدفتردارون على ركابنا الهمايوني مرة كل عام موارد دخلنا ونفقاتنا" وما يدل عليه ذلك الأمر من قيام الدفتردارين باعداد ميزانية كل عام وعرضها على السلطان، إلاّ أن عدد ما وصلنا من تلك الميزانيات قليل جداً، كما أن الموجود منها بين أيدينا الآن لا يرقى إلى وَصْف ميزانية بالمعنى الحقيقي.

وتمثل ميزانيات الدولة العثمانية في العهد التقليدي نوعاً من البلانشو، أو بيان الموازنة balance sheet الذي يجري عمله في نهاية السنة لعرض موارد الدخل والنفقات التي تمت في العام السابق، أو بتعبير آخر، لم يقم العثمانيون بوضع نفقاتهم في إطار جرى تحديده من قبل. ومع ذلك فان هذا لا يعني أنهم كانوا يقومون بالإنفاق بشكل عشوائي، فكانت ميزانية العام السابق دليلهم دائماً للعام الذي يليه.

ويمكننا عرض خصائص الميزانية عند العثمانيين على النحو التالي:

١- جرى تنظيم ميزانيات القرن السادس عشر بحيث تحتوي مدة سنة شمسية، ويكون تاريخ البداية هو يوم النَوْروز. أما في القرن السابع عشر فقد جعلوا الأساس هو العام الهجري، غير أنهم عادوا في القرن الثامن عشر وجعلوا تنظيمها على أساس العام المالي الذي يبدأ في شهر مارس، واستمر ذلك حتى نهاية الدولة العثمانية.

٢- تتميز ميزانيات القرن السادس عشر كلها بخاصية مشتركة إلاّ ميزانية عام ١٥٢٧-١٥٢٨م/ ٩٣٣-٩٣٤هـ، وتتمثل تلك الخاصية المشتركة في وضع أرقام الميزانية الأساسية

وإلى جانبها مباشرة أرقام ميزانية العام المالي السابق على سبيل المقارنة، حتى يتضح وضع المكسب والخسارة في الميزانية الأساسية بالنظر إلى الميزانية السابقة.

٣- لا تحتوي الميزانية العثمانية على كافة المفردات في موارد الدخل، ولا يدخلها تقريباً إلاّ الموارد التي يتم الحصول عليها من "خواص" السلطان. والاستثناء الوحيد من بين الميزانيات المعروفة هو ميزانية عام ١٥٢٧-١٥٢٨م/ ٩٣٣-٩٣٤هـ؛ فالواقع أنها تحتوي حاصلات خواص وتيمارات الوزراء والأمراء وغيرهم عدا خواص السلطان، كما تحتوي أعداد أصحاب الاقطاعات الأخرى، أدرجت جميعها بحسب الايالات، أو مجموعة الايالات التابعة لها، وتكشَّفَ على هذا النحو أيضا نصيب كل واحد من المجموع العام.

غير أن الميزانيات الأخرى المعروفة عن القرن السادس عشر لا تحتوي موارد الايالات ولا موارد الأوقاف. وكان للصعوبات والمخاطر الموجودة في عملية النقل والاتصال دورها في فرض منهج معين انعكس على الميزانية، فكان يجري ارسال الباقي بعد استقطاع المصاريف المحلية من المبالغ المحصلة حتى في مفردات الواردات التي قامت الدولة نفسها بجمعها. أما في نظام التيمار فقد تنازلت الدولة عن موارد تلك الاقطاعات لقاء قيام المنتفعين بها بخدمة معينة. وفي التيمارات غير الحرة كانت تقوم الدولة بتحصيل بعض الرسوم منها، بينما لم تتدخل في التيمارات الحرة.

وقرى الأوقاف الكبرى هي الأخرى مثل التيمارات؛ فلا تتدخل الدولة فيها بشكل من الأشكال، ومن ثم فلا نرى انعكاساً لمواردها في الميزانية.

فالموارد هنا هي عملية إرسال ما يفيض منها – بعد استقطاع المصاريف المحلية – إلى المركز، وكان ذلك هو السبب في التناقض المستمر لارقام الميزانية ابتداءاً من القرن السابع عشر. فالواقع أن قسماً من موارد الدولة يبلغ ٤٩٪ تقريبا منها لم يكن يظهر في ميزانيات القرن السادس عشر، ثم ارتفعت تلك النسبة في العقد السابع من القرن السابع عشر لتصل إلى ٧٥٪ من الموارد. ويرجع السبب في ذلك إلى اختلال التوازن العسكري والسياسي في القرن السابع عشر لغير صالح العثمانيين، ولم يدخل ضمن الميزانية كل موارد الخواص السلطانيةالواقعة في المنطقة الباقية شمال نهر الدانوب، وقسم كبير من موارد مناطق مثل دياربكر والموصل وبغداد وكريت كان يستهلك في محله، كما لم توضع إرسالية مصر ضمن موارد الدولة، بل كانت تدخل مباشرة إلى "خزانة الجيب الهمايوني" (جيب همايون خزينه سي) أي خزانة النفقات السلطانية الخاصة.

٤- إن المقصود من المصاريف هو ما تقوم الدولة بانفاقه في المركز فقط؛ ومفرداتها الأساسية هي المبالغ التي يتسلمها السلطان، ونفقات السراي، ومواجب القبوقولية، ونفقات الترسانة، والنفقات العسكرية [مثل عملية تصنيع الأسلحة وصب المدافع وغير ذلك]، والانعامات والاحسانات، والنفقات الموجهة إلى سفراء الدول الأجنبية.

أما عن أسلوب ترتيب الميزانية فكان يبدأ بعنوان يدل على الكيفية الخاصة بها، مثل: "إجمال المحاسبة" أو "محاسبة الواردات ومصاريف الخزانة العامرة". ونشهد هنا تاريخ البداية وتاريخ الانتهاء بالسنة الهجرية وأسماء الدفتردارين الثلاثة. ثم يأتي المجموع العام لتلك السنة تحت عنوان "أصل المال"، ويشار إلى مكسب الخزانة من جراء الفرق بين أسعار بيع وشراء الذهب تحت اسم (تفاوت حسنه). وبعد أن تجرى عملية الجمع لهذه الأمور وإلى جوارها أرقام الميزانية السابقة يوضع الفرق في المجموع بين الميزانيتين تحت اسم "الزيادة" (+) أو "الكسر" (−).

وقد سُجلت الموارد والنفقات في فصول مستقلة. وعلى الرغم من عدم وجود تطابق تام بين ميزانيات القرن السادس عشر فان التصنيف قد جرى بحسب الدفترداريات، أو بمعنى آخر، بحسب الانتشار الجغرافي. فقد وُضِعَتْ الأرقام تبعاً لترتيب دفتردار الشق الأول والشق الثاني ودفتردار الأناضول. ويأتي في مقدمة تلك الموارد حاصلات المقاطعات والجزية وضرائب الاسپنچه والرسوم على البساتين وصناع الزيت وأفران صهر المعادن. كما أن الرسوم المقررة على الأحكام والشكاية والتذاكر داخلة ضمن هذه المجموعة. أما الموارد القادمة من أماكن مثل دياربكر وحلب والشام وبلاد العرب الأخرى فقد سُجلت منفصلة. وهناك موارد وضعت تحت عنوان "أموال متفرقة" (اقچهاى متفرقه)، هي عبارة عن الضرائب التي تجبى في الظروف الطارئة كالضرائب المعروفة باسم العوارض، والمبالغ المتبقية في الخزانة خلال المدة الواقعة بين عمليتي تعيين لمحافظي القلاع، ورسوم الخُمس (پنجيک) التي تُحصَّل عن الأسرى، وأموال المخلفات [أي التركات]، والأموال التي تأتي من بيع حيوانات ودواب الحكومة والأقمشة الزائدة عن الحاجة ومعاطف الفراء القديمة وغيرها في السراي. كما نرى في بعض الميزانيات موارد أدرجت منفصلة تحت عنوان: (مقرر) و (غير مقرر).

وفي القرن السابع عشر حدث تغيير على هذا الشكل من التنظيم في الميزانيات؛ إذ اتبعوا ترتيباً بحسب أقلام الشئون المالية. صحيح أن قسماً من تلك الأقلام يقترن باسماء أماكن

مثل بورصة أو كَفَه، ولكن هذا أيضا شيء مضلل إلى حدٍ ما، لأن "قلم مقاطعات كَفَه" مثلاً لم يكن معنياً بكفه وحدها، بل كان مكلفاً بالنظر في الشئون المالية لكل سواحل بحر إيجه وجزره. وأن "قلم مقاطعات المناجم" كان يعنى بموارد من غير المناجم، كما أن عدداً من الموارد المتعلقة بالمناجم كانت موزعة أيضا على أقلام أخرى.

أما عن النفقات فقد وضعت ضمن فصول مختلفة بحسب ما هية الانفاق؛ ويتقدمها مواجب القبوقولية وموظفي السراي تحت عنوان: (مواجبات)، ثم يأتي بعده فصل (تسليمات) الذي يضم أولاً المبالغ المدفوعة للسلطان، ثم النفقات التي يستهلكها المطبخ السلطاني (مطبخ عامره) والاسطبل الخاص والنفقات المخصصة للسفراء الأجانب وغير ذلك. أما الفصول التي تلي ذلك فهي تختلف قليلاً من ميزانية لأخرى؛ ففي ميزانيات القرن السادس عشر تأتي مشتروات الأقمشة والبسط ومعاطف الفراء وغير ذلك تحت عنوان: "المبايعات"، وتأتي النفقات المقدمة للانكشارية في بعض القلاع، والأموال المقدمة للانكشارية أيضا وغلمان العجمية وغيرهم كبدل للاسلحة (كمَان بَهَا) تحت عنوان: "عادات"، كما تأتي الاحسانات والصدقات تحت عنوان: "انعامات وتصدقات". ويحمل الفصل الثالث في ميزانيات القرن السابع عشر عنوان: "الاخراجات". أما في النهاية فتأتي البقية، ويجري تسجيلها في بعض الميزانيات بحسب أجناس العملات الذهبية الموجودة عليها، كما يُشار في البعض الآخر إلى المبالغ المحفوظة في الخزانة العامرة وفي (يدى قوله) وفي (بَدَسْتَن). وفي حالة زيادة الواردات على النفقات يوضع الزائد تحت عنوان "الباقي"، أما في عكس ذلك فيوضع العجز تحت عنوان: "زيادة المصاريف عن الايراد".

وعندما تعددت الخزائن جرى تنظيم ميزانيات مستقلة توضح الايرادات والنفقات للخزائن الجديدة. ومنها ميزانيات خزانة الايراد الجديد (ايراد جديد خزينه سى)، التي كانت تتشكل من جمع الميزانيات الشهرية التي كان يجري إعدادها بانتظام، وتضم اقسام الايراد والنفقات والموازنة.

وتجتمع مفردات الايراد ومفردات النفقات على السواء في ثلاث مجموعات: ففي المجموعة الأولى من الايراد نرى: (أ)- موارد المقاطعات، (ب) - فوائد السندات [الربح السنوي]، (ج) - مداخيل التيمارات والزعامات مما تقوم تلك الخزانة بضبطه.

وفي المجموعة الثانية منها نرى: (أ) - ضريبة الزجر (زجريه) التي يجري تحصيلها عن بيع الخمور، (ب) - الرسوم المقررة على القطن، (ج) - رسوم الأصواف، (د) - رسوم كَرْم

إستَفيديا، (هـ) – رسوم الأصباغ، (و) – رسوم شجر العفص [المستخدم في دبغ الجلود]، (ز) – الرسوم على الوبر والأصواف الناعمة (angora, mohair) المخصصة لتلك الخزانة.

أما في المجموعة الثالثة فنرى الواردات غير العادية، كالموارد الحاصلة من التركات والأموال العائدة إلى الخزانة نتيجة لبعض المعاملات.

وخُصص الفصل الأول من مفردات النفقات للمبالغ المدفوعة للخزانة العامرة وخزانة الضربخانه من جرّاء ضبط بعض المقاطعات. بينما خُصص الفصل الثاني لرواتب جنود "النظام الجديد" وجنود البحرية.

ولم تكن النفقات خارج هذه المفردات ثابتة عند قدر معين؛ بل كانت تتغير بحسب الحاجة من سنة إلى أخرى، ولهذا اختلفت الميزانيات إحداها عن الأخرى. ويمكننا أن نذكر من ذلك بيع وشراء السندات ومصاريف الانشاء والتعمير ونفقات الحروب وغير ذلك.

٤- الخزائن:

أ) عهد الخزانة الواحدة

كان للعثمانيين حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر خزانتان؛ إحداهما أساسية توضع فيها موارد الدولة وتخرج منها نفقاتها وتعرف باسماء متعددة مثل: الخزانة العامرة (خزينة عامره) وخزانة الخارج (ديش خزينه – طشره خزينه سى) وخزانة البيرون (بيرون خزينه سى) وخزانة المالية (ماليه خزينه سى) وخزانة الديوان الهمايوني (ديوان همايون خزينه سى)، أما الثانية فهي للاحتياط وعرفت باسماء مثل: خزانة الداخل (اندرون خزينه سى – إيچ خزينه) أو خزانة الخاصة [السلطانية]. ولأن خزانة الداخل كانت بمثابة الخزانة الاحتياطية فلا نجانب الصواب إذا قلنا إن ذلك العهد كان عهد الخزانة الواحدة.

الخزانة العامرة: كانت خزانة الخارج في القرنين السادس عشر والسابع وكما يُعرف من اسمها الآخر أي "خزانة الديوان الهمايوني" توجد بجوار المبنى المعروف باسم (قُبّه آلتى) أي

"تحت القبة" الذي يجتمع فيه الديوان الهمايوني(٤). أما في القرن الثامن عشر فتدلنا المصادر العثمانية على وجود خزانة في الفناء الأول داخل سراي طوب قاپى (٥).

وكانت العادة عند دخول المبالغ إلى الخزانة أن يتسلمها كبير الأمناء (وَزْنَه دار باشى) في حضور الأمناء الآخرين وكتّاب اليومية (روزنامچه جيلر) وناظر السركي (سركى ناظرى) وكاتب السركي وفريق موسيقى الخيمة (مَهْتَرانِ خَيْمَه). وعندئذ يقوم كاتب السركَي بتسجيل الايراد والمصاريف في ايصالات السركي (سركى پُوصُلَه سى)، كما كان الشخص الذي يقوم بتسليم شيء للخزانة يحصل من الروزنامچه على ايصاله. وعند المساء تجري عملية حساب الصادر والوارد، ويتولى رئيس الأمناء مراقبة ذلك بمراجعة الايصالات الموجودة بين يديه، ولأجل المصاريف الجارية كانت تُترك عنده أربعة أو خمسة أكياس من النقود، بينما يُودَع الباقي منها في الخزانة ثم يجري ختمها.

وكان لا بد عند صرف شيء من الخزانة أن يصدر بذلك أمر (بيورلدى) من الصدر الأعظم بناءاً على طلب موقع من الدفتردار، فلا يتم الصرف من الخزانة في حالة نقص أحد الأمرين، حتى أنهم في القرن الثامن عشر بدأوا في النص عند الصرف على نوع الايرادات التي سيجري منها.

خزانة الداخل (ايچ خزينه): وهي الخزانة التي عُرفت باسماء متعددة، وتكونت من عدة خزائن فرعية يقوم قسم منها بوظائف متباينة. وتلك الخزائن هي: خاص اوده و بُدروم وإفراز وچيلخَانه ورَخْت (أو: خاص آخور) وخِلْعت (أو: أندرون ديش خزينه سى) وجيب همايون (أو: حرمِ همايون). فكانت خزانة الاسطبل الخاص (خاص آخور) تضم أطقم الخيول الثمينة وغير

---

(٤) – يقول (التوقيعي عبد الرحمن باشا) في قانوننامته وهو يتحدث عن اجتماعات الديوان الهمايوني (MTM, I/3,509-510) إن كبير أمناء خزانة الخارج كان قبل الاجتماع يقوم بفك الشمع عن خاتم الخزانة ثم يسلمه للصدر الأعظم، أما بعد انفضاض الاجتماع فكان يقوم كبير الجاويشية بأخذ الخاتم الهمايوني من الصدر الأعظم ثم يختم بـه كيس الروزنامة ودفترخانة المالية والخزانة والدفترخانة. وهذا يعني أن خزانة الخارج كانت في أواخر القرن السابع عشر توجد الى جوار الديوان الهمايوني.

(٥) – يقول دوسون إن خزانة المالية كانت توجد في الساحة الأولى من سراي طوب قاپى عند الدخول من الباب الهمايوني في الجهة اليمنى، أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez ve Bahriye Teşkilatı*, s. 362 وذلك نقلاً عن *Tableau Général de L'Empire Ottoman* وأنظر أيضاً M. Belin, *Türkiye İktisadî Tarihi Hakkında Tetkikler*, (trc. M. Ziya [Karamürsel]), İstanbul 1931. s. 46

كما جاء في دفتر الروزنامجه المؤرخ في ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م عبارة تقول: "عندما يقتضي الأمر اخراج نقود من الخزانة المختومة في الباب الهمايوني..." وهي تدلنا على وجود خزانة عند الباب الهمايوني في السراي. أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، تصنيف كبه جي، رقم ٢٠٢٨، وأنظر ايضاً: Ahmet Tabakoğlu, *Gerileme Dönemine Girerken Osmanlı Maliyesi*, İstanbul 1985, s. 42, dn. 27.

ذلك، وتضم خزانة الخِلَع (خِلْعَتْ خزينه سى) الخلع ومعاطف الفراء الغالية والمخلفات [التي يتركها الشخص بسبب الوفاة أو المصادرة]. وهاتان الخزانتان كانتا توجدان خارج "باب السعادة" الباب الثالث في سراي طوب قاپى، أما الخزائن الأخرى فكانت تقع داخل الفناء الثالث. وباستثناء خزانة الجيب الهمايوني (جَيْبِ همايون خزينه سي) كانت الخزائن الأخرى أقساماً لحفظ المسكوكات وعيدان المسكوكات، وحفظ الحلي والمجوهرات الثمينة في حالة عدم كفاية "مهجع الخزينة" (خزينه قوغوشى). وكانوا عند الحاجة يستخرجون – بأمر من السلطان – النقود والمعادن الثمينة المحفوظة هناك ويستخدمونها. وفي حالة عدم كفاية النقود الموجودة هنا للحاجة كانوا يستخرجون الذهب والفضة منها لتحويلها إلى عملة، ويرسلونها عندئذٍ إلى الضربخانة. فعندما نفدت نقود الدولة نتيجة للحروب التي وقعت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر قامت باذابة المعادن الثمينة في السراي وحولتها إلى نقود.

وخزانة الجيب الهمايوني هي الخزانة الخاصة بالسلطان، وتُجْمَع فيها الموارد التالية:

١- مبلغ ٥٠,٠٠٠ أقجه يقدمه الديوان الهمايوني كل شهر.

٢- الموارد القادمة من الخواص السلطانية والمالكانات.

٣- الفائض عن أوقاف الحرمين الشريفين.

٤- الحاصلات التي تجمعها طائفة البستانية في استانبول وأدرنه من حدائق الخاصة السلطانية.

٥- الفائض عن الضربخانة.

٦- الموارد الناتجة عن المخلفات والمصادرات.

٧- إرسالية مصر

٨- الضرائب القادمة من إمارتي الافلاق والبُغدان.

وكان لهذه الموارد أبواب متعددة للصرف؛ وأهمها الأموال والهدايا التي جرت العادة بارسالها كل عام مع موكب الصرة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وزكاة الفطر، والعطايا والصدقات والهبات التي يقدمها السلطان في مناسبات شتى، والنفقات الشهرية لدائرة الحريم السلطاني، والهدايا المقدمة لحكام الدول الأجنبية وغيرهم.

وكان السلطان عندما يسحب أموالاً من الخزانة يقدم ايصال استلام (تَسَلُّم تذكره سى) مختوماً بالخاتم الهمايوني ذاكراً فيه مقدار العملة ونوع السّكة(٦).

وكان إذا انتهت احدى الحروب بالنصر، وضاقت خزانة الداخل بفائض أموال الغنائم استخدموا لذلك الخزانة الموجودة في (يدى قوله)(٧). كما جرت العادة أن تقوم خزانة الداخل باقراض خزانة الخارج، ولا سيما عند ازدياد النفقات في وقت الحرب، وهذا القرض يُصرف بكفالة الصدر الأعظم والباش دفتردار. وكان إذا حدث ووقعت الحرب قبل قيام السباهية بجمع محاصيل تيماراتهم قامت خزانة الداخل باقراضهم، شريطة تسديد تلك القروض بعد الحرب. ولما تدهور الوضع المالي ابتداءاً من القرن السابع عشر أسفر ذلك عن تأخر سداد القروض في وقتها، وهكذا دخلت خزانة الخارج ومن بعدها خزانة الداخل في أزمة مالية، حتى بلغت ذروتها في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

ب عهد الخزائن المتعددة

عهد الانتقال وقيام الضربخانة بوظيفة الخزانة الاحتياطية: وقع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعض التغييرات في هوية الضربخانة، أي دار سك العملة؛ إذ بدأت الدولة في استخدامها كخزانة احتياطية للخزانة العامرة ابتداءاً من عام ١٧٧٣ – ٧٤. وبسبب تدهور إدارة مقاطعات الحرمين الشريفين التي ينتفع بها أغوات دار السعادة أدرجتها الدولة ضمن نظام المالكانه الذي يعني حق الانتفاع على قيد الحياة، وابتداءاً من عام ١٧٥٧ – ٥٨ أُعطيت صلاحية بعض الأمور كالبيع والالتزام للدفتردار، ثم بدأت بعد ذلك الضربخانة عام ١٧٦٦م في إدارتها. غير أن بدلات البيع التي تعرف باصطلاح (مُعَجَّله) فقط وليس كافة مداخيلها هي التي كانت

---

(٦) – هناك العديد من تلك التذاكر في دور الوثائق عندنا، أنظر مثلاً تذاكر مراد الرابع في: الأرشيف العثماني، تصنيف ابن الأمين، مالية رقم ٩٥٧.

(٧) – تشير بعض المصادر إلى أن هذه الخزانة أقيمت في عهد السلطان سليمان القانوني وعلى ايام الصدر الأعظم رستم باشا (Belin, *TİTHT*, s. 52; Uzunçarşılı, *Merkez*, s. 363). غير أن كتاب (آصفنامه) الذي وضعه لطفي باشا (نسخة مكتبة جامعة استانبول التي نشرتها مباهات كوتوك اوغلى، ص ٩٢) يورد عبارة تقول:
"عندما ترك عبدكم الفقير الوزارة جرى تخصيص قدر يكفيه لمدة عشرين عاماً من خزانة (يدى قُله) ومن الخزانة العامرة". وذلك دليل على أن خزانة (يدى قُله) كانت موجودة أيام كان لطفي باشا صدراً أعظم. بل إن الأمر الذي أصدره السلطان محمد الفاتح عقب فتح استانبول باقامة قلعة داخلية لخزانة الدولة في (يدى قله) يجعلنا نذهب إلى أن تلك الخزانة كانت موجودة منذ عهد الفاتح نفسه. أنظر: Bekir Kütükoğlu, "Fâtih, Fetih ve İstanbul", *Tarih Boyunca İstanbul Semineri, 29 Mayıs - 1 Haziran 1988 - Bildiriler*, İstanbul 1989, s. 8

تدخل خزانة الضربخانة، أما المبالغ المقرر تأديتها باسم (مال) كل عام فكانت تترك لخزانة الحرمين الشريفين لمواجهة المصاريف اللازمة للأوقاف.

وما عدا مقاطعات الحرمين الشريفين كانوا قد تركوا للضربخانة موارد مقاطعة الـ (سيمكشخانه) وبعض مقاطعات الميري، وتركوا لها أيضا موارد الجفالك والتيمارات التي كانت تقوم هي بالسيطرة عليها وادارتها، وتركوا لها ضريبة "بدل المخلفات" (مخلفات بدلي) التي كانت تسدد في المصادرات عند ترك التركات للورثة. وكان من واردات تلك المؤسسة أيضا الحاصلات التي تأخذها من عمليات سك العملة.

خزانة الإيراد الجديد: وقع في عهد السلطان سليم الثالث تغيير في السياسة المالية للدولة؛ إذ شاعت تأسيس خزانة خاصة لمواجهة نفقات الحرب إلى جانب نفقات الجيش الحديث الذي أقيم آنذاك وعرف باسم "النظام الجديد". وفكروا في البداية أن تُتْرَك إدارة ذلك العمل للضربخانة، ثم لم يلبثوا أن صرفوا النظر عن ذلك، ورأوا من الأنسب إقامة خزانة جديدة تعرف باسم "الإيراد الجديد"، فأقيمت تلك الخزانة في ٢ مارس ١٧٩٣م، وتقررت مصادر إيرادها على النحو التالي:

١- تقوم "خزانة الايراد الجديد" بادارة بعض مقاطعات الميري التي تديرها الخزانة العامرة، وإدارة مقاطعات الحرمين الشريفين والتيمارات التي تديرها الضربخانة، وادارة شئون الالتزام الخاصة بكل ذلك.

٢- وكان قد تقرر لمقاطعات المالكانه التي تتجاوز فوائدها السنوية عشرة أكياس من النقد أن تحال إلى خزانة الايراد الجديد فور سقوط حق الانتفاع بها، غير أنهم رأوا أن تترك لها الفوائد فقط حتى لا تُحرم الخزائن الأخرى تماماً من مواردها فتضعف، وأن تنقل المبالغ المعروفة باسم (مُعَجَّله - مال - قلميه) إلى الخزائن التي كانت تتبعها من قبل.

٣- وتدخل الفوائد الخاصة بالسندات (أسهام) التي يتقرر سقوط حقها بين موارد خزانة الايراد الجديد.

٤- يجري ربط تيمارات الجنود رماة القذائف (قُمْبَرَه جى) بتلك الخزانة.

٥- يُترك لهذه الخزانة الجديدة أيضا جمع بعض الرسوم، وعلى رأسها "رسم الزجر" بالاضافة إلى المقاطعات التي نقلت من الخزانة العامرة والضربخانة بقصد ضمان تأدية "مُعَجَّلاتها" في وقتها لتلك الخزائن.

غير أن خزانة الإيراد الجديد لم تعمر طويلاً؛ فقد جرى إلغاؤها هي والأجهزة الجديدة الأخرى نتيجة للثورة التي شبت آنذاك، وخُلع فيها السلطان سليم الثالث عن العرش ثم قُتل.

خزانة المؤن: كان تأسيس خزانة المؤن (ذخيره خزينه سى) في عهد السلطان سليم الثالث أيضا. وقد قامت الدولة أولاً بتأسيس "نظارة المؤن" (ذخيره نظارتى) في خريف عام ١٧٩٣م بغية توفير المؤن لاستانبول، وضمان تحقيق ذلك بطريقة اكثر تنظيماً. وفي تلك المرحلة جرى تخصيص صندوق تحت اسم "رأسمال المؤن" (ذخيره سرمايه سى) من الضربخانة لشراء المؤن، على أن تكون الحسابات وتشغيل النقود أمراً تتولاه الخزانة العامرة، أي أنهم جاءوا بنوع من الرأسمال الدوّار revolving fund. وبعد عامين من ذلك وضعت اللائحة التنظيمية المؤرخة في ١٥ سبتمبر ١٧٩٥م/٥ ربيع الأول ١٢١٠هـ. والذي تحول بمقتضاها ذلك الصندوق إلى خزانة عُرفت بالاسم الذي أشرنا إليه. وهي خزانة تختلف عن الخزائن الأخرى في أنها لا تملك مصادر معينة للدخل، أما من حيث أسلوب العمل فلا اختلاف فيه. وكانت تحتل مكاناً خاصاً داخل سراي طوب قابى (قاپى آره سى)، ويقوم بحساباتها اليومية موظفان، أحدهما لأمانة السجل (سرگى خليفه سى) والثاني لأمانة الخزانة (وَزْنَه دار)، ويقومان كل مساء بتسليم أوامر الصرف (سرگى پُوصُلَه سى) لناظر المؤن والباش دفتردار. ولكي تجري عملية الصرف من هذه الخزانة كان لا بد من توقيع الصدر الأعظم والباش دفتردار على أمر الصرف، ثم قيام الناظر بسحب اشارة (صح) على ظهر الأمر.

وبعد مقتل السلطان سليم الثالث شاء البعض إلغاء هذا النظام التمويني الجديد مع إلغائهم للجيش الحديث الذي عُرف آنذاك باسم "النظام الجديد"، ومن ثم فكروا في إلغاء خزانة المؤن، غير أنها ظلت على حالها حتى بعد "عهد التنظيمات" وعقب إقامة "خزانة المالية".

خزانة الترسانة العامرة: كانت نفقات الترسانة قبل عام ١٧٩٣م تخرج من "الخزانة العامرة"، فلما أقيمت "خزانة الإيراد الجديد" أحيل إليها أمر تلك النفقات. غير أن زيادتها مع مرور الوقت اقتضت وجود جهاز خاص يمكنه الاضطلاع بحسابات الترسانة، ولأجل هذا نُقلت إليه ابتداءاً من أواخر عام ١٨٤٠م موارد بعض المقاطعات التابعة "لخزانة الايراد الجديد" وموارد الزعامات والتيمارات البحرية وفوائد السندات المحلولة [أي التي مات عنها أصحابها] وبدليات الغليونجية. أما في فبراير ١٨٠٥م وعقب إقامة "خزانة الترسانة" رسمياً فقد وُجهت إليها الزيادات التي أجريت على حاصلات بعض مقاطعات الأوقاف ورسوم ميزان الحرير التي زيدت هي الأخرى. وتقرر منذ ذلك أن تتولى الترسانة من تلك الموراد مواجهة رواتب العاملين فيها ومأكلهم ونفقات انشاء السفن واصلاحها وتجهيزها.

وتدلنا الأرقام الخاصة بميزانيات خزانة الترسانة أنها سجلت نمواً يبلغ خمسة أو ستة أمثالها خلال فترة ثلاثين عاماً، غير أن هذا النمو لا يعني أن حساباتها كانت تُسَوّى بغير عجز دائما، فقد عاشت مرحلة استقرار حتى عام ١٨٢١م-١٢٣٧/٢٢هـ، بل إن خزانة الترسانة أقرضت الخزانة العامرة نفسها. ثم لم تلبث بعد عام ١٨٢٢م أن اضطرت لطلب العون من الضربخانة، أما عقب اقامة "خزانة العساكر المنصورة" فقد تحولت إلى جهاز تابع لها.

خزانة المقاطعات أو خزانة العساكر المنصورة: عقب إلغاء جيش الانكشارية في عهد السلطان محمود الثاني واقامة الجيش الجديد الذي عُرف باسم "العساكر المنصورة المحمدية" وتضاعف نفقات الجند عما سبق أضعافاً مضاعفة اقتضى الأمر أن تبحث الدولة عن مصادر جديدة للدخل، وكان أول ما حدث هو زيادة ضريبة الجزية بمقدار ٣٠٪، ثم خُصصت لهذا الأمر حاصلات بعض المقاطعات التي تديرها الضربخانة، وحاصلات العقارات الهمايونية التي تسيطر عليها "خزانة الجيب الهمايوني" وحاصلات الرسوم المعروفة باسم (قپو خَرْجى وباغچه بها)(٨). وفي البداية وُجهتْ إدارة تلك الموارد إلى "خزانة المقاطعات" التي كانت تتبع "الخزانة العامرة"، ومن المحتمل أنها سميت بذلك الاسم لأنها كانت تُعنى بالمقاطعات. وفي فبراير ١٨٢٧م/ رجب ١٢٤٢هـ انفصلت حسابات خزانة المقاطعات عن الخزانة العامرة، وتحولت إلى جهاز مستقل. ونقل إليها -بالاضافة إلى الموارد الأخرى - رسوم القطن ورسوم الاغنام (اغنام ترتيبى)، ورسوم أخرى أعيد تنظيمها من جديد، مثل رسوم الاحتساب (احتساب رسمي) ورسم الميري (ميرى رسمى) ورسم الدمغة ورسم التخميس ورسم الوزن (قنطاريه) ورسم الصادرات (رَفْتيه) ورسم عُرف باسم (رُخْصَتيه) فرض على بعض البضائع التي كان تصديرها محظوراً حتى ذلك التاريخ. كما وضعت الدولة يدها على بعض المواد، وعلى رأسها الأفيون، فيما عُرف بالانحصار او الاحتكار (يد واحد - تك أل) وتركت لتلك الخزانة حاصلات المكسب الناتج عن الفارق بين أسعار الشراء والبيع لتلك المواد، وحاصلات إدارة فرز الأفيون (افيون مُمَيِّز لكى)(٩).

---

(٨) - "مصاريف الباب" (قاپوخرجى) و "بدل الصرة" (بوغچه بَـها)اصطلاحان كانا مستخدمين للمبالغ التي يرسلها المعينون الجدد في الايالات والسناجق أو من المبقى عليهم في وظائفهم إلى الصدر الأعظم وبعض كبار رجال الدولة.

(٩) - كانت ادارة فرز الأفيون (افيون مميزلكى) هي الموكلة بتحديد جودة الأفيون المقرر تصديره من ازمير، وتأخذ مقابلا لذلك مائة درهم افيون عن كل سلة منه. أنظر: M.Kütükoğlu, "1826 Düzenlemesinden Sonra İzmir İhtisab Nezâreti", *TED*, sy.13 (1987)", 502-503

وفي البداية كانت تدار الموارد والنفقات معاً، وبعد عام ١٨٢٩م تُركت ادارة الموارد لـ "نظارة المقاطعات"، أما النفقات فقد أقيمت لإدارتها "نظارة الانفاق" (مصارفات نظارتى). وفي عام ١٨٣٤م جرى تغيير اسم "خزانة المقاطعات" وأصبح "خزانة العساكر المنصورة" (منصوره خزينه سى)، كما جرى في نفس التاريخ إقامة خزانة أخرى تتبع الأخيرة، عُرفت باسم "خزانة الرديف" كانت مهمتها تنظيم حسابات كتائب جنود الاحتياط التي شُكِّلَتْ لتكون القوة الاحتياطية لقوات "العساكر المنصورة المحمدية"، كما فُرضت ضريبة جديدة عُرفت باسم "إعانة جهادية" (اعانهء جهاديه) لمواجهة النفقات من تلك الخزانة. غير أن عجزها عن مواجهة النفقات جعلهم فيما بعد يخصصون لها فائض التعريفات الجمركية وقسماً من رسوم الحرير التي زادوا مقدارها، والقسم المتبقي بعد خصم المصاريف المحلية من الموارد المعروفة باصطلاح "الخارج عن البدلات والثمرات المسجلة" (غير از بدلات وثمرات مقيده) في نظام الالتزام داخل بعض السناجق.

إدماج الخزانة العامرة مع الضربخانة: عقب اقامة خزانة العساكر المنصورة ونقل بعض الموارد إليها لمواجهة النفقات العسكرية فَقَدت الخزانة العامرة والضربخانة مكانتهما القديمة؛ فقد عجزت الخزانة العامرة في الحفاظ على وجودها دون الحصول على عون الضربخانة لها، ومع إلغاء صفة "الميري" أي الصفة الرسمية عنها في ابريل – مايو ١٨٣٥م ثم فقدها بسبب ذلك لصفة الخزانة الأساسية في الدولة جرى دمجها مع الضربخانة في سبتمبر – اكتوبر ١٨٣٥م/ جمادي الآخرة ١٢٥١هـ. غير أن هذا الجهاز الجديد لم يعمر طويلاً؛ إذ أعيد تقسيمه إلى قسمين مرة ثانية عام ١٨٣٨م.

إدماج الخزانة العامرة مع خزانة العساكر المنصورة: عند تشكيل "نظارة المالية" في فبراير ١٨٣٨م جرى فصل الخزانة العامرة عن الضربخانة ودمجها مع خزانة العساكر المنصورة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلوا يمسكون حسابات الموارد والنفقات منفصلين عن بعضهما. وقبيل "التنظيمات الخيرية" جرى فصلهما من جديد تحت اسم "الخزانة العامرة" و "خزانة المقاطعات".

ج)- الانتقال إلى الخزانة الواحدة: خزانة المالية

كان من جراء عدم الشروع دفعة واحدة وفي كل مكان في تطبيق النظم الجديدة التي جاءت بها "التنظيمات الخيرية" في مجال الشئون المالية أن ظهرت أجهزة تتبع نظامين مختلفين. فبدأت تدار الأجهزة العاملة بالنظام القديم من قبل "الخزائن العامرة". أما الأجهزة العاملة بالنظام الحديث فقد شرعت في إدارتها "خزانة المالية" التابعة لناظر الشئون المالية. وكان مما يدخلها واردات

"إدارات التحصيل" (محصللق) التي اقيمت حديثاً، وحاصلات "جمرك الامتعة والتبغ" و "جمرك الاخشاب" في استانبول، وحاصلات رسوم الاحتساب ورسوم الزجر (زجريه)، وحاصلات رسوم المناجم والكرنتينة والتحميصخانة وغير ذلك.

واثناء القيام بهذا التنظيم الجديد رأوا أن موارد السلطان الخاصة عاجزة عن مواجهة نفقاته، فتقرر – مع بعض الاستثناءات – أن تتولى خزانة المالية ادارة أملاك السلطان وعائلته، وتدفع له مقابلاً لذلك راتباً من شهر مارس ١٨٤٠م/ محرم ١٢٥٦هـ. كما تقرر في شهر مايو من نفس العام ضم كافة الخزائن الأخرى إلى خزانة المالية، والجري على مبدأ الخزانة الواحدة والميزانية الواحدة.

ثانياً- الضرائب

١- الضرائب الشرعية

أ) – ضريبة العُشر: وهي من حيث اللغة جزء من عشرة أجزاء. والمعروف في الاسلام أن الأراضي المفتوحة عندما يجري توطين المسلمين فيها أو يقبل أهلها المحليون اعتناق الاسلام كانت تُعد "أراض عُشرية"، ومن ثم جرى تحصيل ضريبة العشر التي تراوحت بين عُشر إلى خمسة أعشار تجبى من المسلمين عن الأراضي الزراعية بحسب أسلوب الري فيها، طبيعياً أو صناعياً. غير أن تطبيق ضريبة العشر عند العثمانيين يختلف عن ذلك كثيراً.

فعند العثمانيين كانت ادارة المناطق المفتوحة تنتقل إلى الدولة، ولهذا كانت تتحول كل أراضيها تقريباً إلى ملكية الميري، ويصبح المزارعون مستأجرين دائمين لأراضي الدولة، ويقدمون لها كل عام قدراً من المحصول الذي تخرج به الأراضي، يُعرف باسم "العشر". وكافة الرعايا مسلمون وغير مسلمين مكلفون عند العثمانيين بالعشر. وتتراوح نسبة الضريبة بين عُشر إلى خمسة أعشار، وتنص قانوننامة كل سنجق على القدر المطلوب بحسب طبيعة المنطقة، كما اختلف قدر الضريبة من محصول إلى آخر، حتى ولو كان في منطقة واحدة. وهناك أماكن اختلفت فيها نسبة الضريبة التي يؤديها المسلم والمسيحي وإن كان من الأمور النادرة. كما كانوا يجمعون مع ضريبة العشر ضرائب أخرى تحت اسماء مختلفة في بعض المناطق، ولهذا زادت النسبة. أما في أراضي نظام "المالكانة" فقد أخذت ضريبة العشر شكلا آخر مختلفاً؛ ففي الوقت الذي كانوا يجمعونها في بعض الأماكن [قرامان وبعض الولايات الشرقية] على شكل حصة للديواني وحصة للمالكانة، جمعوها في بعض الأماكن الأخرى أيضا على شكل حصتين للمالكانة وحصة للديواني، وخاصة في ارزنجان التي كانت تدفع دائما حصة زائدة للـ (ديوانى) بواقع ثلاثة

أعشار، أي حصتين للمالكانة وحصة للديواني، كما أن حلب من الأماكن التي كانت تدفع خمسة أعشار، ثلاث للمالكانة وحصتان للديواني، وفي ماردين أربع للمالكانة وحصة للديواني. غير أن هذا التباين في النسبة لم يكن ناجماً عن عشوائية في التطبيق، بل راعت الدولة في المناطق المختلفة القوانين التي كان معمولاً بها قبل العثمانيين من ناحية، والظروف الاقتصادية التي كانت عليها تلك المناطق من ناحية أخرى. ومع إعلان "التنظيمات الخيرية" رأت الدولة الأخذ بمبدأ المساواة في الأماكن التي يطبق فيها هذا النظام، ومن ثم توحيد النسبة، وانطباق اسم الضريبة على مسماها (عُشْر).

أما عن أسلوب جباية ضريبة العشر فالمعروف في الفترة التي عمل فيها نظام التيمار بشكل جيد أن أمر جمعها تُرك للسباهية مقابل الخدمات التي كانوا يقومون بها للدولة. غير أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والشعور بالحاجة إلى موارد دخل جديدة جعلتهم يحوّلون التيمارات إلى (خواص)، ويَدّعُون أمر جباية حاصلاتها للملتزمين، ولكن رغبة هؤلاء في الكسب الأكبر لأنفسهم استنفدت قدرة الفلاح المادية، مما دفع الدولة للتفكير في انقاذه من أيديهم، فأحالت أمر تحصيل هذه الضريبة إلى موظفين رسميين، عُرف الواحد منهم باسم (محَصِّل)، ومع ذلك فان تباطؤ هؤلاء ايضا في نقل المحاصيل إلى الأسواق سبّب للخزانة أضراراً فادحة، وعلى الرغم من قيام الدولة بتجربة إعادة نظام الالتزام ونظام الأمانة، أحدهما في أعقاب الآخر، إلاّ أنها لم تحصل على النتيجة المرجوة من كليهما. وبعد إعلان الجمهورية التركية جرى إلغاء ضريبة الأعشار بقانون صدر عام ١٩٢٥م.

وتحمل ضريبة العشر أسماء مختلفة تبعاً لنوع المحصول الذي تجبى عنه؛ فهناك ضريبة (رسم باغ)أي ضريبة الكروم التي تجبى عن محصول العنب بعد جمعه، وهناك ضريبة (رسم شرا) أي ضريبة حطب الايقاد التي تجبى عن محصول العسل الاسود المصنوع من العنب (بَكْمَز). ومع اختلاف النسبة من مكان لآخر فان رسم الحطب – في الأماكن التي يكون فيها رسم الكروم بنسبة العشر – يكون بنسبة ١/١٥ نظراً لاستخدام الحطب عند صناعة الـ (بكمز). والرسم الذي يؤدى عن حدائق الفاكهة عندما تنضج محاصيلها ولا تقل نسبته عن العشر يعرف باسم (رسم باغچه) أو (رسم فواكه)، بينما يُعرف الرسم الذي يؤدى عن حقول الشمام والبطيخ وغيرهما باسم (رسم بوستان). وهذه الرسوم لا تؤدي إلا إذا كانت تلك المحاصيل بقصد الربح والتجارة؛ فهي لا تخضع للضريبة عندما تكون بالقدر الذي لا يزيد عن حاجة أهل البيت. كما كانت تحصل الدولة على ضريبة العشر عن محصول القطن (رسم پنپه)، وعن الحرير (رسم

حرير)، وعن الكلأ والعشب (رسم كياه – رسم چاير)، وعن صيد الاسماك (رسم آغ)، وعن عسل النحل (رسم قووان – رسم كوّاره). وهذا الرسم الأخير كان يؤدى للسباهي صاحب الأرض التي توجد فيها خلايا النحل بنسبة العشر في الغالب بعد استقطاع نفقات النحل في فصل الشتاء.

ب) – **الخراج**: وهو من حيث اللغة "المال المأخوذ عن حاصلات مكان أو عن جهد العبيد والصبية الذين يجري تشغيلهم كعمال"، ومع ذلك فقد استخدم هذا الاصطلاح على الضريبة التي تجبى عن الأشخاص، وذلك بسبب ملكية الأرض مع مرور الزمن. والخراج في تعريف آخر، ضريبة تجبى عن "الأراضي الخراجية"، أي الأراضي التي فتحها المسلمون ثم تُركت لأهاليها المحليين. وتعرف ضريبة الخراج التي تجبى من الأشخاص باسم الجزية. وينقسم خراج الأراضي إلى قسمين:

- أحدهما "الخراج المقَسَّم"، وهو بحسب خصوبة الأرض، ولا يؤدى إلاّ بجمع المحصول، ويتعدد بتعدد المحصولات السنوية.
- وثانيهما "الخراج الموظَّف"، وهو لا يرتبط بالمحصول، بل هو ضريبة تجبى عن مساحة الأرض بحسب عدد الدونم أو الجَرِيب [٦٠ ذراعاً مربعاً]. وفي القرن السادس عشر رأى أبو السعود افندي أن العُشر يقابل الخراج المُقَسّم، ورسم المزرعة (چفت رسمى) يقابل المُوَظّف.

ج) – **الجزية**: وهي ضريبة الرأس التي يؤديها أهل الذمة في حالة بقائهم على أديانهم وعدم مشاركتهم في الحروب وتعهد الدولة بحمايتهم. ولكي يصبح الشخص مكلفا بدفع الجزية كانت هناك بعض الشروط، كأن يكون الشخص ذكراً بالغاً صحيح البدن قادراً على العمل. ويُعفى من ذلك النساء والأطفال والمرضى والمعوقون والشيوخ غير القادرين على العمل والرهبان الذين يعيشون على الهبات وحدها [ما عدا الذين يعيشون داخل الأديرة الكبيرة]، والعبيد والمتسولون. وهي في نفس الوقت تؤخذ من أصحاب الثروات القادرين على تأديتها رغم عدم اشتغالهم. أي أن الجزية ضريبة رأس تؤدى عن الذكور الأصحاء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤–٥٧ عاماً.
وكانت تؤدى على ثلاثة مستويات، تبعاً للحالة المالية للمُكَلَّفين؛ فهي عن الثري بمقدار ٤٨ درهماً فضياً (اعلا) لقاء [اعفائه من] الذهاب راكباً إلى الحرب مع شخص آخر يتكفل بتجهيزه، وبمقدار ٢٤ درهماً فضياً (أوسط) من متوسط الحال لقاء [اعفائه من] الاشتراك في الحرب راكباً وبمفرده، وبمقدار ١٢ درهماً فضياً (ادنى) من الفقير لقاء [اعفائه من] الاشتراك في الحرب

مترجلاً. وكانت فئة متوسطي الحال هي التي تمثل العدد الأكبر؛ إذ يتراوح مقدارها بين ٦٠-٨٠٪ من مجموع الفئات الثلاث. اما الفئتان الأعلى والأدنى فكانتا تمثلان نسبة ١٠-٢٠٪ تقريباً. وكان يعنى بضريبة الجزية قلمٌ يقال له "قلم حسابات الجزية" (جزيه محاسبه سي قلمي)، فيقوم في شهر المحرم من كل عام باعداد صُرر الجزية وتسليمها للقائمين على عملية الجباية، ثم إرسالهم إلى الأماكن المطلوبة. وكانت تجري عملية الجباية في أول الأمر على أيدي موظفي الدولة، ثم شرعوا ابتداءاً من عهد السلطان محمد الفاتح [أو سليمان القانوني] في تطبيق نظام "الالتزام" مع بعض الاستثناءات القليلة. فلما ظهرت محاذير من جمعها بنظام الالتزام ذي الأجل القصير انتقلوا إلى تطبيق نظام "المالكانة" في عهد السلطان مصطفى الثاني، ومع ذلك فلم يُعَمِّرْ هذا النظام طويلاً؛ إذ عادوا مرة ثانية إلى النظام القديم الذي كان في عهد السلطان احمد الثالث. أما في عهد السلطان محمود الثاني فقد قامت الدولة -فيما قامت- باجراء بعض الاصلاحات على أسلوب جباية تلك الضريبة.

ومع صدور "التنظيمات الخيرية" وقبول مبدأ المساواة بين كافة رعايا الدولة صدرت إرادة سلطانية في ١٠ مايو ١٨٥٥م قضت بفرض الجندية على غير المسلمين، كما هو الحال مع المسلمين، ومن ثم ألغيت ضريبة الجزية، غير أن فرض الجندية أدى إلى ظهور علامات التذمر بين الرعايا غير المسلمين، واضطرت الدولة بعد مدة قصيرة إلى فرض (بدل) نقدي يؤدى بدلاً من ذلك. أما في عام ١٩٠٩م فقد ألغي البدل وعادت الجندية من جديد خدمةً إجبارية على جميع الرعايا.

٢- رسوم الرعية/ أو الضرائب التي تؤدى للسباهي

أ)- ضرائب على الرعايا المسلمين

رسم المزرعة (چفت رسمي): وهو ضريبة كانت تؤدى عن كل دار أو عائلة (خانه) والأرض التي تقوم بفلاحتها. ولأنها تؤدى مرتبطةً بالأرض فقد اعتبرها ابو السعود افندي من "الخَرَاج المُوَظَّف"(١٠). وساد هذا الرأي بعد ذلك أيضا، حتى أنه دخل القانوننامات نفسها(١١). وجباية ضريبة من المزارعين ليست على الأرض مثل ضريبتي (رَسْمِ مُجَرّد) و (رَسْمِ قَـرَا)

---

(١٠) - يرى البروفسور برقان في ذلك محاولة للتوفيق بين النظام القائم مع أحكام الشريعة، للمزيد من التفاصيل أنظر: (*Kanunlar*, s. XLI).

(١١) - قانون اوسكوب وسلانيك، أنظر: (Barkan, *Kanunlar*, s. 299)

اللتين تكملان رسم المزرعة إنما يؤكد الرأي بان هذا الرسم لم يكن مرتبطا بالأرض فحسب، بل كان في الوقت نفسه ضريبة تجبى من رب الدار(١٢).

وتنص قانوننامة السلطان محمد الفاتح على أن الفلاح مكلف بخدمة السباهي بدنياً قدر ثلاثة أيام في العام (= ٣ أقجات)، وتأدية رسم يُعرف باسم "رسم المنجل" (أوراق رسمى) (قدر عربة عشب = ٧ اقجات)، ورسم يُعرف باسم "رسم النورج" (دوگن رسمى) (نصف عربة تبن = ٧ اقجات)، ورسم باسم "رسم العربة" (قَغْنى رسمى) (قدر عربة حطب = ٣ اقجات)، ورسم باسم "رسم النير" (بويندروق رسمى) (أن يعمل بعربته = اقجتان)، أي أن المجموع ٢٢ اقجه. وهذا المقدار هو نفسه رسم المزرعة الذي كان يجبى حتى أواسط القرن الخامس عشر. ويختلف مقدار أرض المزرعة (چفتلك) تبعاً لدرجة خصوبتها والمنطقة التي تقع فيها؛ فهي في كثير من الأماكن تبلغ ٤٠ خطوة أو ٧٥ ذراعاً مربعاً [بذراع الترزي الذي يبلغ ٦٥سم]، أو بتعبير الفلاحين انفسهم، بقدر ما يحرثه زوج من الثيران في اليوم. ويكون الفلاح مكلفاً بتأدية رسم المزرعة بعد اجراء عملية التحرير، أي التسجيل الرسمي للعقارات. وكانت تتم التأدية لهذا الرسم عقب موسم الحصاد، ثم تغير موعدها في أواخر القرن الخامس عشر ليصبح أول شهر مارس من كل عام.

وقد حرص العثمانيون على عدم تفتيت الرقعة الزراعية؛ فلم يسمحوا بتقسيم أرض المزرعة لأكثر من نصفين. وعندما يكون أبناء صاحب المزرعة أكثر من اثنين فليس لهم إلاّ أن يفلحوا الأرض مشتركين، ويؤدوا الرسم عنها مشتركين.

أما الأراضي التي تترك خالية بعد تعطيل الفلاح لها فكان من حق السباهي أن يعطيها لغيره حتى يفلحها.

رسم تعطيل المزرعة (چفت بُوزَان رسمي): كان القانون يبيح للسباهي أن يقبض على الفلاح الذي ترك أرضه ورحل عنها إلى مكان آخر أو احترف حرفة أخرى ثم يعيده إليها. وكان القصد من ذلك هو استمرار فلاحة الأرض، والحيلولة بالتالي دون تناقص الدخل المخصص للسباهي من الأرض. غير أن القبض على فلاح عَطّل أرضاً بعد عشر سنوات، واجباره على العودة إليها كان أمراً يصعب تحقيقه، ولهذا فُرِضَتْ عليه هذه الضريبة التي يحددها مقدار الأرض التي عطلها، وهي تعرف باسم (چفت بوزان رسمي)، أو باسم (لَوَنْدلك آقچه سى) أي

(١٢) – أنظر: H. İnalcık, "Raiyyet", *Belleten*, XXIII/92 (1959), 583

نقود البحارة، إذا ترك الفلاح أرضه والتحق للعمل في خدمة البحرية. أما في حالة اللجوء إلى أرض سباهي آخر فكان على الفلاح أن يؤدي للسباهي القديم نفس ضريبة العشر التي يؤديها للسباهي الجديد. غير أن السادات، وابناء السباهية، والزياتين، وعشائر اليوروك [الرحل]، وأصحاب المراسيم، والعاجزين عن فلاحة الأرض، والذين اشتغلوا بالحرف الأخرى وسكنوا المدن كانوا معافين من تأدية هذا الرسم رغم قدرتهم على تعطيل مزارعهم متى شاءوا.

رسوم الـ (بنّاك - مُجَرّد قَرَا): البَنّاك هو الابن المتزوج للفلاح صاحب المزرعة، فاذا كان معدماً من الأرض تماما أطلقوا عليه اسم (جابا بَنّاك)، واذا كان يتصرف على أرض تقل عن نصف مزرعة عُرف باسم (اكينلى بَنّاك). وكان الغالب أن يؤدي الأول رسماً قدره ٩ أقجات، بينما يؤدي الثاني ١٢ اقجه. أما إذا كان رسم الدونم (دونم رسمى) للأرض التي يتصرف عليها البناك يتجاوز مبلغ الاثنتي عشر اقجه فعليه أن يسدد رسم الدونم بدلاً من رسم البناك.

والمُجَرّد هو الابن الأعزب للفلاح صاحب المزرعة، ولم تكن عليه رسوم قط في بعض المناطق خلال القرن الخامس عشر، ويؤدي ٣ أقجات في مناطق أخرى. أما في القرن السادس عشر فقد بدأت الدولة في تحصيل رسم عنه قدره ٦ أقجات. وعندما يتزوج المجرد يصبح في وضع البناك، ويعود إلى وضع المجرد في حالة الطلاق. كما يُعد من اعتنق الاسلام واحداً من فئة البَنّاك، لأنه خرج عن فئة غير المسلمين.

أما اصطلاح (قَرَا) فقد أطلق على معان مختلفة مع اختلاف الزمان والمكان، واستخدموه في القانوننامات علماً على البَنّاك، وفي بعضها الآخر علماً على المجرد.

رسم الأرض/ أو / رسم الدُونُم (رَسْمِ زَمِين/ رسم دُونُم): كان الجاري في حالة فلاحة الأرض التي لا يجري التصرف عليها بالطابو من قِبَل فلاحين معدمين من الأرض أو فلاحين يريدون زراعة أرض اكثر مما في أيديهم، أو فلاحين ليسوا مسجلين في الأصل على قائمة السباهي صاحب ذلك التيمار (خارج رعيت) أن يجري تحصيل رسم منهم يعرف باسم (دُونُم رسمى - رسم زمين)، وهو بمقدار اقجتين إلى خمس أقجات عن كل دونم تبعاً لدرجة خصوبة الأرض.

رسم الدُخَان/أو (دُوخَان رسمي - توتون رسمي: وهو رسم كان يجري تحصيله ممن يفدون على تيمار السباهي من الخارج لقضاء فصل الشتاء، فيؤدون رسم ٦ اقجات باسم رسم الدخان في مقابل "اشعالهم لمداخنهم". أما إذا امتدت اقامتهم وتجاوزت ثلاث سنوات فكان على السباهي أن يشرع في تحصيل رسم البَنّاك منهم.

ب) - ضرائب على الرعايا غير المسلمين

ضريبة الرأس (رَسْمِ إسپَنچَه): ضريبة من الضرائب العرفية يؤديها الفلاحون من غير المسلمين، وهي ضريبة على الرأس، وضريبة تقابل ضريبة رسم المزرعة (چفت رسمى) في الوقت نفسه. غير أنها كانت تجبى بمقدار واحد من كافة الذين بلغوا السن اللازمة لآداء الضرائب، ودون النظر إلى مساحة الأرض التي يتصرف عليها غير المسلمين المكلفين، أو إلى عدد الحيوانات التي يملكونها. وكان رسم الاسبنجة في القرن السادس عشر يبلغ ٢٥ اقجة، ثم ارتفع بعد ذلك. وقد جرى تطبيقه أولاً في أراضي الروملي التي فُتِحَتْ في القرن الخامس عشر، وفي جزء من أراضي المجر وفي الأناضول، أما في الأماكن الأخرى فكانوا يجمعون من الفلاحين غير المسلمين رسم مزرعةٍ كما هو الحال مع المسلمين. وفي حالة انتقال أراضي الاسبنجة إلى أيدي مسلمين كان يستمر تحصيل نفس الضريبة، وإذا دخل المكلف بتأدية الاسبنجة دين الاسلام تحوّل إلى وضع البَنَّاك.

رسم الأرملة: وهو ضريبة تعرف باسم (بِيوَه رسمى) تُجبى من الأرملة غير المسلمة بواقع ٦ اقجات.

ج) - الرسوم والضرائب الأخرى

كانت هناك أنواع أخرى من الضرائب، يجري تحصيلها من الفلاحين عن الاشياء التي يملكونها أو يقومون بانتاجها.

رسم الطواحين (رسمِ آسياب): وهي ضريبة كانت تجبيها الدولة عن الطواحين المائية والهوائية ومعاصر الزيت، وكانت تأخذها في بعض الأماكن دون النظر إلى قدرة التشغيل السنوية في الطاحونة أو المعصرة، بينما تقوم بتقريرها في بعض الأماكن الأخرى مع مراعاة دورات التشغيل السنوية، ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عاماً كاملاً.

رسم العروس (رَسْمِ عَرُوس): ضريبة كان يحصل عليها السباهي بقدر معين من العريس الذي يتزوج باحدى بنات الفلاحين في تيماره، وتعرف باسماء (رسم عروس/ عروسانه/ گردك). ويتحدد مقدارها تبعاً لحالة العروس إن كانت بكراً أو أرملة أو مسلمة أو غير مسلمة أو حرة أو جارية. أما تزاوج العبيد بالجواري فلم يكن يخضع لأي من الضرائب. وفي حالة زواج بنات الموظفين من أمثال الزعيم والسباهي وجنود القلاع كان الصوباشي هو الذي يحصل على تلك الضريبة، أما في حالة زواج بنات الصوباشي نفسه فكان أمير السنجق هو الذي يحصل عليها.

وقد ألغيت تلك الضريبة في القرن التاسع عشر، وشرعت الدولة في ربط أمر الزواج بالحصول على إذن (إذن نامه) من القضاة.

رسم الأغنام (رسم اغنام): ضريبة تجبى من الفلاحين المتوطنين، ومن البدو الرحل الذين يعملون بتربية الحيوان، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وهي بمعدل اقجه واحدة عن كل رأسين من الأغنام أو الماعز تحت اسم (رسم اغنام) أو (رسم آغيل). وكانت تجري عملية حصر الأعداد في النوروز كل عام.

رسم الحيوانات الضالة والفارّة (ياوَه وقَاچقُون رسمى): كانت العادة عندما يقبض أحد على حيوان ضال أن يخبر القاضي بذلك، ويظل يرعاه حتى يظهر صاحبه، فيسترد منه ما أنفق عليه. وكانت تقع تلك الأمور بكثرة في الأماكن المعروفة بتربية الحيوان باعداد كبيرة. وفي البداية كانت تجبى الضريبة عن تلك الحيوانات تحت اسماء مختلفة، ثم دخلت بعد ذلك تحت اسم "الحاصلات المتفرقة". أما الحيوانات الضالة التي لا يظهر أصحابها فكانت تذهب حاصلات بيعها إلى خزانة الدولة.

٣- ضرائب "العوارض" (عَوَارِضْ ويرگيلرى)

وهي نوع من الضرائب التي كانت تفرض في حالات الطوارئ والظروف "العارضة" بقرار من الديوان الهمايوني وأمر من السلطان، وتعرف باسم "العوارض الديوانية". وهي أيضا من نوع الضرائب العُرفية، كانت تُجمع في البداية لمواجهة احتياجات الدولة في حالات الحرب فقط، ثم لم تلبث الدولة أن أخذت تجمعها لأجل توزيع العُلوفات وغير ذلك حتى تخفف العبء عن الخزانة، وترفع عنها الضيق الذي هي فيه.

أ) – أسلوب توزيع الضرائب العارضة وأنواعها

على الرغم من أن الأساس في ضرائب العوارض هو الـ (خَانَـه)، أي العائلة أو الدار أو الوحدة الأسرية فان خانة العوارض تختلف من حيث الدلالة عن الخانة الحقيقية. وتدلنا القيود المسجلة في دفاتر التحرير الخاصة بأوائل القرن السادس عشر على أن خانة حقيقية كانت تساوي خانة عوارض، ولكن مع مرور الزمن وتبعاً لطبيعة المكان وحاجة الدولة تجاوز عدد الخانات الحقيقية عدد خانات العوارض (٣، ٥، ٧، ١٠، ١٥ خانة حقيقية = خانة عوارض واحدة). ولأجل حصر خانات العوارض كانت تجري عمليات تحرير خاصة؛ فبعد أن يتم تسجيل كافة السكان في المكان المقرر جعله للعوارض يُسقط منهم المعافون ثم يجري حساب عدد خانات العوارض من الباقين. وهؤلاء قد يكونون – بدلاً من الخانة الكاملة – نصف خانة أحيانا أو ربع أو ثلث خانة. أما

المعافون من العوارض فهم حراس الممرات والمضايق (دَرْبَنْدجى) وصناع الجسور (كُـوپريجى)، وغيرهم ممن يؤدون للدولة بعض الخدمات، كمستخرجي الملح وزراع الأرز. كما كانت الأماكن التي تتعرض للحرب أو للكوارث الطبيعية معفاة هي الأخرى بشكل مؤقت من تأدية ضريبة العوارض.

ولم تقتصر ضريبة العوارض على الشكل النقدي، بل كانت تجمع في شكل عيني، أو في شكل خدمة بدنية تؤدى للدولة.

ب) – ضرائب العوارض بحسب أشكال جبايتها

عوارض عينية: ويأتي في مقدمتها ما يحتاجه الجيش من مؤن، وتُعرف باسم "النُـزُل" التي هي الدقيق اللازم للجنود والشعير اللازم للدواب، وهي ضريبة حقيقية تجبى بلا مقابل. ويقوم على جمعها قضاة المنطقة، ثم يقومون بتسلمها للموظف المختص بذلك الأمر هناك، ويُعرف باسم "أمين النزل" (نزل أميني). كما كان يحدث أيضا في الأماكن التي تبعد عن مكان مرور الجيش أن تجبى تلك الضريبة كـ (بدل). ولأن ضريبة النزل ضريبة بالمعنى الحقيقي فقد تعفى منها أيضا الفئات المعفاة في الأصل من الضرائب.

أما اصطلاح (سُورْسَات) الذي يعني مهمة نقل المؤن اللازمة للجيش إلى مكان ما، فلم يكن ضريبة بالمعنى الحقيقي، لأن أثمانها دُفعت حتى ولو كان بالسعر الرسمي، بل كانت فقط تكليفاً يُلزم القضاة بجمع الدقيق والخبز والشعير والضأن والسمن والعسل وغير ذلك من المواد الغذائية، ثم الاحتفاظ بها في "منازل" معينة "ينزل" عليها الجيش.

وكانوا يطلقون على المؤن التي تشتريها الدولة شراءاً أثناء الاستعداد للمعارك الحربية بقصد تخزينها في المخازن في الماكن المركزية أو بقصد توفير احتياجات الجيش منها عند ذهابه للحرب أو عودته منها اسم "الذخيرة المشتراة" (اشترا ذخيره سى). وتكون عملية الشراء بسعر السوق الذي يطلقون عليه (نَرْخِ رُوزي/ أو/ نَـرْخِ جَـارى)، أو أن تجري كذلك بالسعر الميري أي الرسمي كنوع من التكليف.

كما كانت العادة عند سفر أحد الولاة، أو عند وصول أحد السفراء غير العاديين أن يكلف أهالي المنطقة التي يمر منها هؤلاء بتوفير وسائل الاعاشة والبيتوتة لقوافلهم في مقابل "العوارض" المقررة على هؤلاء الأهالي. إلاّ أنه عند تكرار مثل هذه الأمور في عام واحد وتجاوزهم لطاقة الأهالي كانت الدولة –بناءاً على طلبهم– تنقل هذا التكليف إلى قضاء آخر قريب. والواقع أن الدولة

وهي تفرض على الأهالي هذا النوع من الضرائب كانت تراعي دائماً قدرتهم على تأديتها، وكانت إذا وقع خطأ رغم ذلك تقوم في الحال بتصحيحه(١٣).

ضرائب الخدمة البدنية: كانت مهمة التجديف في سفن الأسطول العثماني مقصورة على الأسرى بوجه عام، وعلى المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، ومع ذلك فان الدولة عند عدم كفاية هؤلاء في المعارك البحرية كانت تلجأ إلى جمع عمال التجديف من المناطق الساحلية. وهؤلاء العمال كانوا يقومون بالخدمة البدنية في الاسطول، ويحصلون أثناء ذلك على النقود التي تلبي احتياجاتهم مما توفره الدولة لهم من أهالي المنطقة.

الضرائب النقدية: كان من أشكال ضرائب العوارض أن تُجبى أيضا نقداً تحت اسم (عوارض اقچه سى/ أو/ عوارض بدلى). وكانت الدولة – لكي تحول دون إقدام الولاة على جمع نفقاتهم التي يعجزون عن مواجهتها من خَواصِّهم بطرق غير مشروعة وتحت أسماء مختلفة – أن قبلت رسمياً في عام ١٧١٨م/١١٣٠هـ أن يقوم هؤلاء بجباية ضريبة للمعونة العسكرية تُعرف باسم (إمداديهء سفريه) تُخَصَّص لمواجهة نفقاتهم العسكرية. أما في حالة جباية الضريبة نفسها في زمن السلم فهي تعرف عندئذ باسم (إمداديهء حَضَريه). أما الضرائب التي جُبيت تحت اسم (جهاديه/ أو/ إعانهء جهاديه) فلم تكن لمواجهة نفقات الحرب وحدها، بل كانت أيضا لأجل توفير بعض الاحتياجات الخاصة بالجنود(١٤). أضف إلى ذلك أن قسماً من ضرائب العوارض كان قد تحول منذ القرن السابع عشر إلى ضرائب دائمة لتغطية عجز الميزانية. كذلك للحيلولة دون سحق الأهالي الفقراء تحت وطأة تلك الضرائب أقيمت مع مرور الوقت "أوقاف العوارض" للحصول على تلك الضرائب من أثرياء المنطقة.

٤- الضرائب العُرفية بعد عهد التنظيمات

أ) – الضريبة الجماعية (عن جماعتن ويرگى)

كانت الدولة العثمانية مع إعلان التنظيمات الخيرية عام ١٨٣٩م قد قبلت بمبدأ المساواة بين رعاياها من الناحية الاجتماعية والقانونية والمالية، ومن ثم ألغيت بعض التكاليف المقررة على الأهالي، مثل عملية توفير الأخشاب وملح البارود والجوت وغير ذلك من المواد التي كانوا

---

(١٣) – أنظر: M. S. Kütükoğlu, "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Devletinde Fevkalâde Elçilerin Ağırlanması", *Türk Kültürü Araştırmaları*, XVII/1-2, Ankara 1989, s. 199-201.

(١٤) – جرى مثلاً على ايام السلطان محمود الثاني جمع اعانة باسم "الاعانة الجهادية" لمواجهة احتياجات عساكر الرديف. لمزيد من المعلومات أنظر: M. S. Kütükoğlu, "Redif Askeri Giderlerini Karşılamak Üzere Alınan Bir Vergi: İâne-i Cihâdiyye" *Birinci Askeri Tarih Semineri, Bildiriler* II, Ankara 1983, s. 145-166

يقدمونها للدولة حتى ذلك التاريخ كنوع من البدل لحق الانتفاع بالمكان (أُوجَاقْلِق)، وتكاليف حراسة الممرات والمضايق (دَرْبَنْدْجِيلك) واقامة الجسور (كُوپروجيلك) وغير ذلك من الخدمات، ثم فرضت ضريبة موحدة بدلاً من كل ذلك. ولأجل هذا اقتضى الأمر أيضا معرفة الأهالي؛ فشرعت الدولة تحت إشراف المُحَصِّلين في حصر كافة ما يتمتع به الناس من أموال وعقارات ودواب، ثم أقرت تطبيق الضريبة ابتداءاً من عام ١٨٤٠م، وراعت فيها مقدار الضرائب العُرفية التي كان الأهالي يؤدونها قبل ذلك، ولكنها خفضت قيمتها لسهولة التحصيل، ثم حددتها حتى تبين المقدار المقرر على القرية أو الحي. وكان يتولى جمعها عُمد القرى وأئمتها ورؤساؤها الروحانيون بالقدر الذي يوافق القدرة المالية لكل شخص. وتقرر في البداية أن تكون جبايتها على قسطين، أحدهما في [٢٣ ابريل/نيسان الرومي الذي يقابل ٦ مايو الميلادي] (رُوزِ خِضِر)، والثاني في [٢٦ نوفمبر/ تشرين أول الرومي الذي يقابل ٩ نوفمبر الميلادي] (رُوزِ قاسم)، وبعد ذلك رأت الدولة أن يؤديها المكلف في الموعد الذي يناسبه، حتى تقرر في النهاية أن تكون التأدية على عشرة أقساط.

ولكي تتمكن الدولة من سد عجز الخزانة الناشئ عن إلغاء بعض الضرائب والرسوم التي كانت مقررة قبل عهد التنظيمات فقد أقرت بعض الزيادات على مقدار الضريبة الموحدة، حتى تواجه أولاً نفقات جهاز الحجر الصحي (قرانتينه) الذي أقيم حديثا عام ١٨٤٥-١٨٤٦، وتسد العجز الناشئ عن ضريبة الـ (إسپَنچَه) التي ألغيت عام ١٨٤٨-٤٩، وتتلافى فاقد الموارد الذي خَلَّفته شروط "معاهدة قانليجه التجارية ١٨٦١" في الجمارك(١٥).

ب) – الفصل بين ضرائب: الأملاك، والأراضي، والتمتع

قامت الدولة عقب صدور "فرمان الإصلاحات ١٨٥٦" بتحقيق سلسلة من الإصلاحات، ورأت أثناء ذلك أن النظام الضريبي في حاجة هو الآخر إلى إجراء تنظيم جديد، فألغت الضريبة الموحدة التي ظل تطبيقها سارياً حتى عام ١٢٧٥ (١٨٥٨-٥٩)، وقررت جباية ضرائب الأملاك والأراضي والتمتع منفصلة عن بعضها، ثم شرعت في تطبيق ذلك بأن جعلت ولاية بورصة في منطقة الأناضول وولاية يانيه في منطقة الروملي هما بداية التطبيق، بينما شرعت في عمليات التعداد السكاني للمناطق الأخرى. ووضعت ضرائب إجبارية على كافة المباني، بحيث تكون الضريبة على ما يدر دخلاً بمعدل ٠,٨٪، وعما لا يدر دخلاً بمعدل ٠,٤٪، وعن الأطيان بمعدل

---

(١٥) – للمزيد من المعلومات أنظر قسم التجارة الخارجية والجمارك.

٠,٤٪، وعن الدخل السنوي للحرفيين والتجار بمعدل ٣٪ كضريبة تمتع. أما الذين يعملون بالزراعة فقد استمروا في تأدية ضريبة العُشر ورسم الأغنام كما كان عليه الحال من قبل. غير أن الدولة أجرت بعض التغيير على هذه الضرائب من خلال لائحة تنظيمية (نظامنامه) صدرت عام ١٢٩٧ (١٨٨٠م)، وكان منها أن بدأت في تحصيل ضريبة عن الأراضي التي تسدد ضريبة العُشر، ومن قيمة أراضي البناء بمعدل ٠,٤٪، وعن الأراضي التي لا تسدد ضريبة العُشر بواقع ٠,٨٪، وعن المباني التي تقل قيمتها عن ٢٠,٠٠٠ قرش ويقيم فيها أصحابها بواقع ٠,٤٪، والأخرى التي تزيد قيمتها عن ٢٠,٠٠٠ قرش وتمارس التجارة والصنايع بداخلها بواقع ٠,٨٪. ثم لجأت الدولة في الأعوام التالية إلى زيادة هذه المعدلات لسد العجز في الميزانية، وأجرت بعض التعديلات الجديدة. وكانت البداية بسكان استانبول؛ إذ كانوا معافين من قديم من الضرائب التي يؤديها سكان المدن، فبدأوا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في تأدية الضرائب هم الآخرون.

ثالثاً- موارد الدخل وإدارتها

كانت عملية جمع الموارد من كل ركن في أنحاء الدولة العثمانية وايصالها إلى خزانة المركز أولاً ثم اعادة توزيعها من هنا أيضا لمواجهة النفقات أمراً شاقاً الى أبعد الحدود مع ظروف ذلك العصر، بل كانت مستعصية أحياناً. ولعل هذا هو السبب الذي دفع الدولة لأن تترك جانباً من تلك الموارد لمواجهة الرواتب وتحيل الجانب الآخر منها للأشخاص ليتولوا جمعها.

١- نظام الـ (تيمار)

إن الأساس في نظام التيمار هو أن تترك الدولة للفئات العسكرية التي تريد مكافأتها على الخدمات التي تتولى القيام بها حق قيامهم باسمهم ولحسابهم بجباية بعض حاصلات الضرائب بدلاً من حصولهم على رواتب شهرية. والرسوم التي يتولى السباهي جبايتها هي: رسم المزرعة (چفت رسمي) وتوابعه التي ذكرناها سابقا، ورسوم العُشر والدخان والطابو والكردك، ورسوم التيمارات الحرة (سَرْبَسْت تيمار) التي يتصرف عليها الأشخاص ذوو الرتب العليا، مثل رسم النيابة ورسم الجُرْم والجناية ورسم البادْهَوَا. والذي يحدد نوع هذا الإقطاع هو قيمة حاصلاته [المسجلة في دفاتر التيمار]، فالذي يُدر دخلاً سنوياً يبلغ ٢٠,٠٠٠ اقچه يسمى (تيمار)، والذي يزيد دخله عن ذلك ولا يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ اقچه يسمى (زَعَامَت)، أما الاقطاع الذي يزيد دخله عن هذا الرقم فيسمى (خَاصْ). والذي يتصرف على هذه الاقطاعات كان مكلفاً مقابل الحصول على دخولها بالمشاركة بنفسه في الحرب مع اصطحاب عدد من الجنود يُعرف الواحد منهم باسم

(جبَلُو)، وتجهيزهم تجهيزاً عسكرياً كاملاً، على أن يكون تجهيز الجندي الواحد مقابلا لمبلغ ٥٠٠٠ أقجه من دخل الاقطاع.

٢- نظام الـ (مُقَاطَعَه)

من معاني المقاطعة في اللغة الاتفاق على عملٍ بحجمٍ معين، مقابل أجر معين، أما استخدامها كاصطلاح مالي عند العثمانيين فهي تعني المكان أو المؤسسة التي تجلب دخلاً نقدياً معيناً كل عام، مثل المناجم والجمارك والمَلاَّحات وفِخَاخ صيد الأسماك والضربخانات وغيرها، وتجري إدارتها في عدة أشكال، منها أن تدار المقاطعة بايدي عدد من الموظفين تقوم الدولة بتعيينهم برواتب شهرية، ويطلق على هذا الموظف اسم (أمين)، بينما يعرف هذا الشكل من الادارة باسم الـ (أمانت)، وهو أسلوب كانت تلجأ إليه الدولة عندما لا تجد أحداً يتولى أمور المقاطعة بطريق الإلتزام، أو تعجز عن تحديد مقدار دخل المقاطعة قبل عرضها على الملتزمين. وفي الادارة بطريق الأمانة فان دخل المقاطعة هو المقدار المتبقي من حاصلاتها بعد خصم رواتب الموظفين والعمال والنفقات الأخرى، كمصاريف الوقود والتعمير والكراء وغير ذلك. وهذه الحاصلات كان يجري إرسالها إلى المركز، أو يجري تحويلها إلى مكان آخر يأمر المركز به.

أما إدارة المقاطعات عن طريق الالتزام فهو حق يشتريه القادر بالمزاد، ولمدة ثلاثة أعوام في الغالب، أي لمن يتعهد بسداد أعلى مبلغ. ويقوم الملتزم [أو العامل] الذي رسا عليه مزاد الإلتزام بسداد قدر من قيمة الالتزام مقدماً، ثم تقديم كفيل يكفله عن سداد القدر المتبقي. فاذا جمع الملتزم حاصلات المقاطعة وسدد للدولة ما التزم به كان الجزء المتبقي بعد ذلك هو مكسبه. أما من يعجز منهم عن سداد ما التزم به كانت الدولة تضع يدها على أمواله، فان لم تف الأموال بذلك وُضع في السجن.

وعلى الرغم من أن مدة الالتزام كانت محددة بثلاث سنوات في الغالب إلاّ أن الملتزم عندما يرى نفسه رابحاً كان في إمكانه أن يحصل على المقاطعة باكثر من (تحويل)، أي لست سنوات أو تسع سنوات أو حتى لمدة ١٢ سنة. ومن ناحية أخرى، كانت الدولة قبل انتهاء مدة التحويل تفسخ عقد الالتزام إذا وجدت من يدفع أكثر لتلك المقاطعة، فتقوم بحساب المدة المنقضية من التحويل وتنزع المقاطعة من الملتزم الأول. كما كان من حق الملتزم الواحد أن يلتزم باكثر من مقاطعة في آن واحد، ويتلافى بذلك الخسارة التي يتعرض لها من إحدى المقاطعات بالمكسب

الذي يحصل عليه من مقاطعة أخرى، ويمكن كذلك لأكثر من شخص أن يتعهدوا بالتزام أحدى المقاطعات مشاركةً فيما بينهم.

وكان تسديد أقساط الالتزام في النوروز [مارس] وفي أغسطس، غير أن عُلوفات الحاميات العسكرية في تلك المنطقة ورواتب أرباب الدعاء (دعاگو) وخدام أوقاف السلاطين أو أجور المهمات العسكرية والمؤن وأجور النقل كانت تسدد حسماً من هذه الأقساط.

وفي حالة تحويل المقاطعة التي تدار بالأمانة إلى إلتزام يأخذه الأمين نفسه فان الملتزم يستمر بهذه الصفة لأنه كان أميناً قبل ذلك لتلك المقاطعة، كما يُحسب الأجر الذي يحصل عليه من مردود الالتزام. ويطلق على هذا النوع من الإدارة اصطلاح (أمانت بَرْ وَجْهِ التزام) أي أمانة على سبيل الالتزام. والأمناء في هذا النظام يتحملون مسئوليات الملتزمين الآخرين لأنهم معدودون منهم(١٦).

٣- نظام الـ (مالكانه)

كان من نتيجة الفشل في بعض الحروب التي طال أمدها في القرن السابع عشر أن اقتضى الأمر ايجاد مصادر جديدة للدخل يمكن بواسطتها مواجهة النفقات المطردة، ولما لم يكف إنقاص عيار السكة والمصادرات وفرض ضرائب جديدة أو زيادة قيمة الضرائب الموجودة لسد العجز جَرّبت الدولة بيع مقاطعات الالتزام للأشخاص مدى حياتهم. وهذا النظام الذي عُرف باسم "المالكانه" كانت قد جَرّبته الدولة في شرق الأناضول وجنوبه الشرقي وفي سوريا منذ مطلع القرن السابع عشر، إلاّ أن إقراره كسياسة مالية وتعميم تطبيقه لم يحدث إلاّ في عام ١٦٩٥م الذي أعقب حصار فينا الثاني وأثناء الحرب التي انتهت بمعاهدة (قارلوفچه ١٦٩٩). فكانت تباع المقاطعات بالمزاد لمن يقدم أعلى الأسعار، أما السعر الذي يبدأ به المزاد فكان رقماً يتراوح بين ٢-١٠ أضعاف الربح الذي يمكن أن يجلبه للملتزم. وعدا بدل البيع المقدم الذي يعرف باسم (مُعَجّلَه) كان يجري تسديد بدل الدلالة (دَلاّليه) وبدل الـ (جَبَلُو)، كما يُسَدد كل عام ايضا مقدار معين آخر من المال تحت اسم (مُؤجّلَة). وفي مقابل ذلك كانت الدولة تتخلى عن حقوقها المالية والإدارية لصاحب المالكانة، فلا يتدخل موظفو الدولة في شئونها.

ويظل صاحب مقاطعة المالكانة يتصرف عليها بهذا الشكل حتى وفاته، وعندئذ تَنْحَلُّ عنه، وتعرض للمزاد مرة أخرى. ولكن كان لابن صاحبها الحق أن يشترك في المزاد، فاذا قبل أن

(١٦) - أنظر: Halil Sahillioğlu, "Bir Mültezim Zimem Defterine Göre XV. Yüzyıl Sonunda Osmanlı Darphane Mukataaları", *İFM*, XXIII/1-2 (1963), 145-153.

يدفع أعلى الأثمان المعروضة كان له الأولوية في الحصول عليها. والواقع أن انحلال مقاطعات المالكانة عن أصحابها ثم عودتها للدولة مرة أخرى لم تتحقق بالقدر المأمول؛ اذ كان صاحبها يبيعها وهو على قيد الحياة، ولهذا لم تجن الدولة من هذا النظام مكاسب بالقدر الذي توقعته. ومع ذلك فقد استمر تطبيق نظام المالكانة حتى عهد التنظيمات، وكان من العوامل المهمة في ظهور طبقة الـ (أعيان) في القرن الثامن عشر.

رابعاً- الإقتراض

١- الاقتراض الداخلي

كان الوضع المالي للدولة متدهوراً من الأساس، فلما استجدت نفقات الحرب بعد عام ١٧٦٨م ساء الوضع اكثر واكثر، وأدركت الدولة ضرورة البحث عن مصادر جديدة للدخل. ولأنها وجدت أن نظام المالكانة لم يسفر عن النتيجة المرجوة فقد فكرت هذه المرة في سلوك طريق جديد، فاتجهت -بدلاً من بيع المقاطعات مدى الحياة- إلى إصدار أسهم لأرباحها، ثم بيع تلك الأسهم. فكان يعتمد نظام الأسهم هذا على أن المقاطعات التي تُدار باسلوب "الأمانة" وتدر ربحاً، يُراعى مقداره السنوي، ثم يُقَسّم إلى عدد معين من الأسهم، ثم تُعرض تلك الأسهم للبيع بالمقدم (مُعَجَّلَه) بخمسة أو ستة أضعافها. وقد وقعت تجربة نظام الأسهم للمرة الأولى عام ١٧٧٥م على "مقاطعة جمرك التبغ" في استانبول، التي كانت تدر ربحاً عالياً، إذ رأت الدولة في البداية أنها الحل الذي يمكن أن يزيح الضائقة المالية عن خزانة الدولة. غير أن سداد الأرباح الذي حددوا له "يوم الخضر" [رومي ٢٣ نيسان = ميلادي ٦ مايو]، و "يوم قاسم" [رومي ٢٦ تشرين اول = ميلادي ٩ نوفمبر] أخذ يشكل عبئاً على الخزانة بعد أن أصدروا أسهماً مشابهة لبعض المقاطعات الأخرى أيضا؛ لأن الأسهم التي كانت تباع بشرط قيد الحياة قد اعترفت لها الدولة بحق الانتقال بالبيع من شخص لآخر، ومن ثم تعثرت عملية عودة الأسهم إلى الخزانة بعد إنحلالها بوفاة أصحابها، وبالتالي إعادة بيعها من جديد. صحيح أن الدولة كانت تتقاضى عند بيعها الأسهم -كما كان الحال في بيع مقاطعات المالكانة - رسوم الدلالة (دَلاّليه)، و "بدل الجبلو" (جبلو بدليه سى) وبعض الرسوم الأخرى عند انتقال الأسهم بالبيع من شخص لآخر تحت اسم "رسم قصر اليد" إلاّ أن هذه الرسوم لم تكن بالقدر الكافي لمواجهة مدفوعات الأرباح في المقاطعات التي هبطت مواردها تحت الأرقام المتوقعة في البداية. ولهذا السبب بدأت تضطر الخزانة لتأخير تواريخ السداد بين الحين والآخر، أو بمعنى آخر، لم يأت نظام الأسهم هو الآخر بالانتعاش المرجو للخزانة.

وكان من جراء الأحداث السياسية التي وقعت في عهد السلطان محمود الثاني وما أسفرت عنه الحروب أن تدهور وضع الخزانة تماماً، ولم تعد للأهالي قدرة على سداد ضرائب جديدة، كما لم يكن من السهل تخفيض عيار السكة. واتجهت الدولة إلى سبيل آخر قد ينعش الخزانة ولو بقدر ضئيل؛ فأصدرت في عام ١٨٣٩ وهو العام الأول في حكم السلطان عبد المجيد عملةً ورقية عُرفت آنذاك باسم (قائمهء معتبرهء نقديه). والواقع أن هذه العملة لم تكن بالمعنى الحقيقي للعملة؛ لأنه لم يكن في الخزانة ما يغطيها من الذهب، بل كانت نوعاً من سندات خزانة أو قوائم للأسهم. وهذه القوائم الأولى التي كان اكبرها بمبلغ ٥٠٠ قرش قد كُتبت بخط اليد فيما يشبه "أمر الدفع" (سَرگى) بربح قدره ٨٪، وتقرر أن يُستَرد مبلغها الأساسي بعد ثماني سنوات، أما الأرباح فتصرف بعد ذلك. غير أن ظهور قوائم مزورة منها في السوق بعد فترة وجيزة جعلهم يسحبونها على الفور، ويستبدلونها بقوائم أخرى مطبوعة (١٨٤٢م). ولم تكن القوائم تحمل أرقاماً مسلسلة، مما جعل الناس لا يعرفون مقدار ما طُرح منها، وزادت أعدادها في السوق باطراد، وانخفضت أرباحها إلى ٦٪. وأثناء حرب القرم كان يوجد آنذاك ٣٥٠,٠٠٠ كيس من القوائم فأضافوا إليها قوائم جديدة كانت عبارة عن شرائح من ذات العشرة قروش والعشرين قرشاً تحت اسم "قائمة الجيش" (اوردو قائمه سى)، وبذلك يكون تداول القوائم قد انتقل إلى خارج العاصمة أيضا. غير أن هذه القوائم كانت تأتي إلى المركز، ولكنها لا تطرح مرة ثانية في السوق، مما جعل مقدار "الأوراق النقدية" يتناقص نوعاً ما، وعلى الرغم من أن القرض الخارجي الذي تم عام ١٨٥٨م قد خُصِّص لالغاء القوائم فقد حاولت الدولة أن تحصل من الأهالي على "إعانة عمومية" لأجل جمع قوائم كانت لا تزال موجودة في السوق بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ليرة. وفي عام ١٨٥٩م صدرت أسهم عُرفت باسم (أسهامِ جديده) بربح ٦٪، ويكون أجلها بعد ٢٤ سنة، وصدرت أذون خزانة (سَرگى) بربح ٦٪، وبضمان سداد من "خزانة الخاصَّة". وعن القوائم فقد تم سحبها تماماً من السوق في أعقاب القرض الخارجي الذي تم عام ١٨٦٢م بضمان نقد فضي قيمته ٤٠٪ وموارد متوقعة قيمتها ٦٠٪ من القرض.

أما الأسهم والسندات فكانت تباع وتشتري في بورصة استانبول، لكنها مع ألاعيب البورصة بدأت تتعرض معاملات تقل كثيراً عن قيمتها الأساسية، ولأجل إخضاع معاملات البيع والشراء لنظام محكم جرى في عام ١٨٧١م نشر لائحة تنظيمية لهذا الغرض، عُرفت آنذاك باسم (در سعادت تحويلات بورصه سى نظام نامه سى).

وزادت عمليات الاقتراض الداخلي أيضا بسبب حرب عام ١٨٧٧-٧٨؛ إذ قامت الدولة باقتراض مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار ذهبي من صرافي غَلَطَه والبنك العثماني، بعد أن خصصت لسدادها رسوم الملح والتبغ والدمغة والكحول والحرير والأسماك، وهي المعروفة باسم "الرسوم الستة".

٢- الاقتراض الخارجي

لم تأت عمليات الاقتراض الداخلي بالانتعاش المطلوب، ولهذا فعندما ظهرت بوادر حرب جديدة في الأفق مع احتلال روسيا للقرم عام ١٧٨٣م اضطرت الدولة للبحث عن مصادر جديدة للدخل، فكانت تلك هي المرة الأولى التي اتجهوا فيها إلى قرض خارجي لسد العجز في الخزانة، حتى انهم فكروا في البداية في طلب ذلك القرض من المغرب الدولة المسلمة بدلاً من فرنسا وهولانده أو اسبانيا، ومع أنهم رأوا أن ذلك الرأي هو الأصح إلاّ أنهم رأوا بدلاً من ذلك أن بيع الواردات المخصصة للولاة في ولاية آيدين في شكل سندات هو أنسب الأمور لسد العجز(١٧). وكانت نفقات حرب عام ١٧٨٧م قد وضعت الخزانة في حرج شديد، واضطرت الدولة لحظر شغل المجوهرات والذهب في مطلع عام ١٧٨٩م، وقامت بجمع مجوهرات السراي، بل وجمعت أطقم الفضة في بيوت كبار رجال الدولة، وجمعت من تجار استانبول ٣٢,٠٠٠ أقه من الفضة الخالصة، ثم أرسلتها إلى الضربخانة وحولتها إلى نقود(١٨)، وفكرت من ناحية أخرى في قرض خارجي، وكانت هولانده هي الدولة الأولى التي فكرت فيها(١٩)، ثم لم تلبث أن عادت وطلبت قرضاً من انجلترا بمبلغ ٢٠ مليون قرش، غير أن الانجليز لم يقابلوا الطلب بحرارة، وباءت المحاولة بالفشل(٢٠).

ونلاحظ أن طلبات الاقتراض بعد ذلك تكررت في الأوقات التي ضاقت فيها الخزانة حتى عام ١٨٥٤ الذي تم فيه أول اقتراض. وكان منها القرض الذي طلب من انجلترا في عام ١٧٩٩م عقب الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م، والثاني الذي طلب منها أيضا لسد العجز الذي

---

(١٧) - أنظر: Ahmed Vâsıf, *Mehâsinü'l-âsâr*, İstanbul 1978, s.193

(١٨) - أنظر التقرير المؤرخ في أول فبراير ١٧٨٩ المرسل من السفير الانجليزي (R. Ainslie) إلى كارماتن في Public Record Office, Foreign Office 78/10

(١٩) - أنظر: Cevdet Paşa, *Tarih*, IV, İstanbul 1303, s. 131

(٢٠) - أنظر: Refii Şükrü Suvla, "Tanzimat Devrinde İstikrazlar", *Tanzimat*, I, İstanbul 1940, s. 267.

ظهر في الميزانية في العام التالي من "معاهدة بلطه ليمانى التجارية ١٨٣٨"، غير أن المحاولتين لم تلقيا قبولاً من الانجليز.

وفي عام ١٨٥٠م وقع أثناء الصدارة العظمى لرشيد باشا أن قبلت شركتان في باريس ولندن تقديم قرض مقداره ٥٥ مليون فرنك، بل وجرى عرض سنداته في السوق في باريس انتظاراً لتصديق السلطان، ومع ذلك فان التغيير الذي وقع في منصب الصدارة العظمى آنذاك جعل الدولة تصرف النظر عن التصديق على العقد، مما اضطرها لأن تدفع - فوق هذا- تعويضاً عن ذلك في تلك الظروف الحرجة.

ومع الاضطرابات الداخلية التي وقعت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والنفقات العسكرية التي جاءت بها الحروب الروسية زادت حدة الأعباء على عاتق الدولة، وجاءت حرب القرم ليصل عجز الميزانية إلى مداه. وبمقتضى معاهدة التحالف التي تمت في مارس عام ١٨٥٤م تعهد السلطان العثماني مقابل كفالة فرنسا وانجلترا لوحدة الأراضي العثمانية باجراء عدد من النظم الجديدة، مثل إقامة المحاكم المختلطة والمساواة غير المشروطة بين رعايا الدولة، وإلغاء ضريبة الجزية، فكان ذلك سبباً في تعاطف الصرافين الأوربيين تجاه العثمانيين في موضوع القروض على الرغم من التجربة الفاشلة التي وقعت عام ١٨٥٠م. ولكن مع كل ذلك لم تكن مكانة الدولة كافية للحصول على قرض مقداره خمسة ملايين جنيه استرليني، وبربح ٦٪ جرى الحصول عليه عام ١٨٥٤م، فاقتضى الأمر أن توضع عائدات مصر السنوية ضماناً لذلك. غير أن عجز الخزانة كان كبيراً إلى حد أن مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني الذي تبقى من هذا القرض بعد استخراج عدة مصاريف مختلفة لم يف بنفقات الحرب لعام واحد. وحاولت الدولة أن تسد قسماً من العجز باصدار القوائم وأذونات الخزانة، ومع ذلك فلم يكن هناك مفر من التعاقد على قرض ثان عام ١٨٥٥م، ولأجل هذا القرض الثاني البالغ خمسة ملايين ليرة بضمان القسم الباقي من عائدات مصر وعائدات جمركي سوريا وازمير لم تكفله الحكومتان الفرنسية والانجليزية إلاّ بشرط تخصيصة لمواجهة نفقات الحرب.

وبعد حرب القرم أيضا تعاقبت عمليات الاقتراض؛ وكان قسم منها يستخدم لسداد القروض التي جرت قبل ذلك. وكانت الاضطرابات التي وقعت في منطقة البلقان وجزيرة كريت قد زادت من الأزمة المالية، حتى كان عام ١٨٧٥م الذي فَقَدت الدولة فيه تماماً قدرتها على السداد. وفي شهر اكتوبر من ذلك العام نشرت الدولة قانوناً ومعه التبليغات الخاصة به؛ إذ أعلنت أن أرباح القروض واطفاءاتها، أي الأقساط المخصصة لسداد الدين، جرى تخفيضها إلى النصف لخمس

سنوات، وأن النصف الأول سوف يسدد نقداً، أما الثاني فسوف يسدد بسندات ربحها ٥٪، وأن التأمينات المقدمة لذلك هي الحاصلات العامة للجمارك ورسوم الملح والتبغ وعائدات مصر، وأنه في حالة عدم كفايتها سوف يضاف إليها حاصلات "رسم الأغنام". وفي عام ١٨٧٦م جرى ايقاف سداد القروض تماماً، واستمر ذلك حتى القرار الذي نشر في ٢٠ ديسمبر ١٨٨١م وعُرف باسم "قرار شهر المحرم" (محرم قرار نامه سي). فكانت نتيجة ذلك أن أدى تدهور الأسعار الذي ظهر في قيمة السندات إلى دخول العديد من البنوك في أزمة مالية، ومنها "بنك استانبول" و "البنك العثماني".

وقد كان للحرب الروسية (١٨٧٧م) أثرها السيء على الخزانة العثمانية؛ إذ تدهور حالها اكثر من ذي قبل، فحاولت الدولة عن طريق البنك العثماني الحصول على قرض جديد بالرجوع إلى الأهالي في لندن، ومع ذلك فلم يظهر عدد كبير لشراء السندات، فاشتراها البنك العثماني بسعر ٥٢٪.

فلما انتهت الحرب واضطرت الدولة العثمانية لسداد تعويضات حرب لدولة روسيا قدرها ٣٥ مليون ليرة زادت وخامة الوضع اكثر واكثر. وحاولت الدولة العثمانية بوساطة الدول الأخرى تخفيف التعويضات في مؤتمر برلين، فأحيل قسم من تلك الديون إلى بلغاريا والجبل الأسود وصربيا واليونان، وهي الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية، مما خفف من العبء شيئاً ما.

ومن ناحية أخرى قامت الدولة العثمانية مع "قرار شهر المحرم" الذي نشر في نهاية المفاوضات التي جرت مع ممثلي الدول الأوربية فتركت لـ "لجنة الديون العمومية" إدارة "الرسوم الستة"، أي الملح والتبغ والكحول والدمغة والحرير والأسماك، كما تركت لها أمر تسوية كافة الديون الداخلية والخارجية (١٨٨١م). وهكذا أصبحت لجنة الديون العمومية دولةً داخل الدولة، غير أن عمليات الاستدانة لم تتوقف بعد ذلك أيضا؛ فقد تمت بين عامي ١٨٨١-١٩١٤م ست وعشرون عملية اقتراض أخرى. وكان استخدام القسم الأكبر من القروض لمواجهة الاحتياجات اليومية، أو بمعنى آخر للاستهلاك، بينما كان القسم المخصص للاستثمارات المستقبلية قدراً ضئيلاً لا يتعدى سدس القروض، فكان ذلك واحداً من الأسباب في فشل سياسة الاقتراض، أضف إلى ذلك أن حد الربح كان مرتفعاً، بينما كانت أسعار الاصدار منخفضة، وهو الأمر الذي أسفر عن نتيجة سلبية. وكان وَضْع بعض الموارد منذ البداية نوعاً من التأمين، ثم تحويل موارد الرسوم الستة إلى لجنة الديوان العمومية بمقتضى قرار شهر المحرم، ثم اعتراف الدولة العثمانية

مع ذلك للدول المانحة بامتيازات قضائية ومالية واقتصادية قد أسفر كل ذلك عن عدم حصول الجدوى المنتظرة من القروض. وكما لم يتم إلغاء لجنة الديون العمومية إلاّ بعد إعلان الجمهورية لم يكتمل كذلك سداد الديون بكاملها إلا بعد مدة.

الفصل الثاني
المعادن الثمينة
والسياسة النقدية
وسياسة الأسعار



أولاً- المعادن الثمينة

كان هناك معدنان مهمان اهتمت بهما الدولة العثمانية كما اهتمت دول العالم الأخرى؛ وهما الذهب والفضة اللذان يُستخدمان في ضرب السكة. وكانت البندقية والوقت لا يزال وقت الحروب الصليبية قد اتجهت إلى البحر الأسود بغية توجيه تجارتها إلى الأماكن التي يجري فيها استخدام الذهب، واستطاعت أن تجد الفرصة للاستفادة من مناجم الذهب الغنية في منطقة القرم. أما مناجم الذهب التي كانت تأتي في المرتبة الثانية في العالم القديم وتغذي أوربا بذلك المعدن فتوجد في السودان، وكان يجري نقل الذهب المستخدم في أوربا حتى بداية الكشوف الجغرافية من السودان عن طريق البحر الأبيض المتوسط. وبدأ الذهب الذي يحمله البحارة البرتغال يأخذ - رويداً رويداً- مكان ما كان ينقل من الطريق القديم بعد الرحلات التي كان يقوم بها البرتغاليون في أواسط القرن الخامس عشر إلى غرب افريقيا. أما الذهب الذي كان مستخدماً في الأراضي العثمانية حتى أواخر القرن السادس عشر فكان يأتي بالدرجة الأولى من مناجم البلقان، ومن إذابة العملات الذهبية الأجنبية.

أما عن معدن الفضة فكانت حاجة الدول الأوربية إليه يجري تأمينها حتى أواسط القرن السادس عشر من ألمانيا والمجر وبوهيميا ومنطقة تيرول، بينما كان يجري استخراجه في الدولة العثمانية من المناجم التي كانت موجودة في منطقة الروملي قبل فتحها واستمر العثمانيون على استخراجه منها بعد الفتح، ومن المناجم القليلة في منطقة الأناضول.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي وقعت في أوربا في نهاية القرون الوسطى ظهر عدم قدرة النقد الموجود على مواجهة الحاجة المتزايدة في التبادل التجاري، وعدم كفاية المعادن الثمينة. وانعكس ذلك على منطقة الأناضول قبل العثمانيين، فاقتضى الأمر اتخاذ بعض التدابير، مثل حظر تصدير تلك المعادن، وانقاص عياراتها. فلما استمر هذا الوضع في عهد العثمانيين أيضا وضعت الدولة بعض الشروط -وخاصة في التواريخ التي قطعت فيها السكة حديثاً- لاستخدام هذين المعدنين في غير ضرب العملة، ومنها أنه لم يكن من المسموح به في عهد السلطان محمد الفاتح بيع الذهب ما لم يكن هناك إذن من عامل الضربخانة[٢١]. وكان يُسمح بتنقية الفضة في معامل التكرير الموجودة داخل المناجم فقط، ثم نقلها إلى الضربخانة وبيعها، وكان

---

(٢١) - أنظر الحكم الخاص بالحظر على تصدير الذهب في أدرنة في: Robert Anhegger - Halil İnalcık (yay.), *Kanunnâme-i Sultânî ber Mûceb-i Örf-i Osmânî. II. Mehmed ve II. Bayezid Devirlerine Ait Yasakname ve Kanunnâmeler*, Ankara 1956 s. 3-4.

يُعاقَبُ كل من قُبض عليه متلبساً بشراء الفضة المهربة. ولكي تحول الدولة دون عملية التهريب أصدرت أوامرها بتفتيش الصناديق في الأسواق والحوانيت، وتفتيش المسافرين مع القوافل، ووَضْع اليد على الفضة غير المختومة، وعدم صرف اكثر من مائتي درهم فضة لمن يعملون بتصنيع الحلي في المدن كالصائغ والفضاض(٢٢). كما حظرت إخراج الذهب والفضة إلى خارج البلاد(٢٣)، واتبعت في التجارة الخارجية منهج التبادل والمقايضة.

وعقب اكتشاف أمريكا وتزايد مقادير الذهب والفضة نتيجة لتغيير أساليب الانتاج هناك بدأت تنهمر الكميات الضخمة من هذين المعدنين على اسبانيا، ثم تتجه من هناك إلى الدول الأوربية الأخرى. أما في النصف الثاني من ذلك القرن فقد وصلت الفضة الأمريكية إلى شرق البحر الأبيض المتوسط عن طريق جنوه. وفي خلال العقد التاسع من القرن السادس عشر بدأت تدخل الأراضي العثمانية الريالات الأسبانية ملء الصناديق. وهذه الوفرة في النقود والتخفيض المتعمد في عياراتها في بعض البلدان كانت السبب وراء الزيادات غير العادية في الأسعار خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. فقد ارتفعت الأسعار في الربع الأخير من القرن ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كانت عليه في الربع الأول، وأخذت البلدان العثمانية هي الاخرى نصيبها من تلك الزيادة. فلما كثرت كميات الفضة وتغيرت فيها معدلات الذهب والفضة انسحب الذهب من التداول نتيجة للمضاربات على هذين المعدنين. وبسبب المعوقات في عملية انتقال الذهب فيما بين العاصمة والولايات بدأت التجارة تجري بحساب العملة الفضية بدلاً من الذهب الذي كان هو المعتمد عليه حتى ذلك العهد. ونتيجة لارتفاع التكلفة في مناجم المعادن في منطقة البلقان خلال تلك الأعوام صعبت عملية التنافس مع الفضة الأمريكية، وجرى إغلاق المناجم. أما الضربخانات التي تعمل على الفضة التي توفرها لها تلك المناجم فقد اتجهت إلى ضرب العملات الناقصة المغشوشة. ولم تفلح الدولة في تثمين الفضة، كما لم تنجح في التصدي لمن يقومون بضرب العملات المغشوشة. فلما كثرت نفقات الحرب، وانضمت إليها أزمات عام النَّسِيء أصبح من الضروري إجراء تخفيض وانقاص لعيارات العملة.

---

(٢٢) – نفسه، ص ١٤-١٦.

(٢٣) – نفسه، ص ٨٣، ونقلاً عن السجلات الشرعية في بورصة أنظر: Mustafa Akdağ, *Türkiye'nin İktisadî ve İçtimaî Tarihi II, 1453- 1559*, Ankara 1971, s. 335, 339; H. İnalcık, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti Üzerinde Bir Tetkik Münasebetiyle", *Belleten*, XV/60 (1951), 655.

پاموق ايپلكى غزل القطن.

باسطرمه باسطرمة [اللحم المملح]

پشكير البشكير يفرش تحت طبلية الطعام ليمسح الآكلون ايديهم به.

پشتمال نوع من البشاكير الكبيرة تستخدم للحمام وتستخدم كمآزر.

پينير جبن.

راوند الراوند [عشب طبي].

سپورگه مكانس.

صفران زعفران.

سختيان جلود العنز أو صغار العجول المدبوغة.

سجاده سجاجيد الصلاة.

سراسر قماش حريري موشى.

شعريه شعرية.

شمشير نبات يستخدم في صناعة الأمشاط وأدوات الحك والتنظيف.

شيب قماش مخلوط من الحرير والقطن.

شيشه قوارير زجاجية.

شال قماش رقيق من الصوف الناعم أو من شعر عنز كشمير.

صوف شعر العنز الناعم.

شروب عصائر فواكه مركزة.

تافته قماش حريري ساده مطفي خشن.

تل أسلاك.

تنكه أواني صفيح.

طوپراق تنجره طواجين فخارية.

طوز ملح.

اوستوپو مشاقة الكتان أو الجوت المستخدم في المسح والتنظيف.

ولَنسه نسيج البطانيات أحد وجهيه ناعم ذو وبرة.

ياصديق وسائد.

يوغورت الزبادي أو اللبن.

زر بافت قماش خشن لحمته وسداته من الحرير وتنسج رسومه احياناً باسلاك الفضة المحلاة بماء الذهب، ويستخدم للمفروشات في الغالب.

زيتون زيتون.

خليلى نوع من القماش الحلبي.

حمام گوملكى قمصان الحمام.

خاره نوع من القماش الحلبي المتموج كالرخام.

خطايى نوع من القماش الحريري الخشن ينسج مع القياطين.

هيبه أخراج [ج. خُرج].

ابريشيم الابريشم غزل الحرير.

عنايت قطنى قماش سميك لحمته من الحرير الخفيف وسداته من القطن.

انجير تين.

اسفيداج الاسبيداج.

كوسله جلود مدبوغة غليظة للنعال.

كوسره حجر السن.

كوب نوع من الدنان الفخارية.

قديفه قطيفة من الحرير أو القطن أو الصوف.

قاليچه سجاجيد وبسط صغيرة.

قناويچه نسيج الجوت المستخدم في صناعة الاجونة وغيرها.

قايصى مشمش.

كچه اللباد.

كچه كپه لباد سميك لعباءات رعاة الغنم.

كمخا قماش حرير ينسج مع قياطين موشاة بالذهب أو الفضة.

كرسته أخشاب.

كسه (حمام) ليفة الغسل في الحمام وتصنع من صوف خشن.

كاسه اوسكره صحون فخارية.

كستانه ابو فروة.

كتن كتان.

كتن ايپليكى غزل الكتان.

كيل طين صلصال.

كلِيم كليم

كرميد كرميد.

قوشاق أحزمة.

قطنى قماش سميك لحمته من الحرير الخفيف وسداته من القطن.

مقرمه نوع من المحارم المستطيلة مشغولة من طرفيها.

مشين جلد مدبوغ عادي.

منديل مناديل ومحارم.

مَـرّه قماش حريري حلبي.

مسك المسك.

محير وهو المعروف باسم الموهير.

نافه كورك فراء بطن الذئب.

نعل نعل الخيل.

اوزنگى حديدة الركاب في سرج الخيل.

ع من القماش الصوفي الغليظ.

نوع من القماش القطني المخطط الملون.

قماش البطانة.

قماش وجهه حريري وظهره من القطن.

جك قماش مخلوط بالحرير الخام وقدر من غزل القطن.

نحاس.

جره أواني طبخ نحاسية.

سل النحل.

أكواب.

البارود.

قماش قطني ابيض خفيف يصنع محلياً.

وع من القماش القطني أو الكتاني الأبيض الخفيف.

ـصى نوع من القماش العادي المستخدم في الغالب لبطانة الثياب.

أصباغ.

ابن آوى.

قماش قطيفة للمفروشات عليه رسوم بارزة.

حديد.

كورك فراء قفا الذئب.

معجون يصنع من مسحوق حذور الزنبق الأصفر، يستخدمه

المجلدون والاسكافيه للصق الورق المقوى [جذور بَرْوَق].
قماش قطني خفيف مطبوع.

مسامير.

ب _ جوارب.

قدور ودنان فخارية.

نوع من المخمل لحمته وسداته من الصوف.

نسيج صوفي غليظ يستخدم في صنع الجلال لتغطية
الحيوان.

تزگاه نول نسيج.

مه مفروشات.

قماش قطني خفيف [تُل – تُلبند].

ى قماش حرير.

نسيج حريري من الأطلس الممتاز متعدد الألوان في الغالب.

قماش قطني أو صوفي منسوج بالورب.

ه جبة من الصوف.

حزام الركاب في سرج الخيل.

تفاح.

برقوق.

جلود مدبوغة.

أغرار [أخراج من شعر الخيل].

وأدى اختلال نِسَب الذهب والفضة في العملة إلى أن أصبح معدن النحاس يأخذ مكان العملات الفضية أو إلى الزيادة المطردة في معدلات النحاس في العملات الفضية. وهكذا بدأت عملات اوربا المغشوشة تغزو الأسواق العثمانية، وأصبحت الريالات الأسبانية والدنانير الأسدية الهولندية تشكل المادة الخام الأساسية في الضربخانات العثمانية؛ إذ كانت تجري إذابتها وضربها اقجات من جديد. وكان من غيرِ الممكن أن تضرب اقجه كاملة العيار من عملة مغشوشة دون أن تفقد شيئا من وزنها. ولم يكن ممكنا بسبب المواد التي احتوتها المعاهدات تحويل العملات التي جاء بها التجار الأجانب إلى اقجات عثمانية، ولكنهم عندما يتنبهون إلى أن أحداً جاء بعملات مغشوشة كانوا يحولون دون إدخالها إلى البلاد.

ثانياً- السياسة النقدية

١- النقود العثمانية

كانت الاقجة الفضية هي وحدة النقد، وضُربت أول اقجة عثمانية في عهد عثمان بك(٢٤)، وحافظت على ميزتها كوحدة نقدية حتى القرن السابع عشر. ولأجل هذا فان الفترة الممتدة حتى عام ١٤٧٩م تعرف في تاريخ النقد بانها فترة أحادية المعدن في العملة (monometalism). ومن ناحية قَطْع الاقجه فقد ضُربت على شكل قطعة باقجتين، وأخرى بخمس أقجات لأول مرة في عهد اورخان بك. أما السلطان محمد الفاتح فقد ضربت العملة من فئة عشر اقجات في عام ١٤٧٠م باسم (محمد خانى). وهذه السكة الغليظة ظلت على تداولها في عهد السلطان بايزيد الثاني ايضا باسم (گموش سلطانيه) أي الفضة السلطانية.

وعلى الرغم من أن الاقجة كانت هي العملة الرسمية في الدولة العثمانية إلاّ أن الناس كانوا يتداولون إلى جانبها نقوداً أخرى محلية. وفي أعقاب فتح مصر كانت البارة (پاره – Pâre) هي المستعملة في تلك المنطقة، أما في شرق الأناضول فكانوا يستعملون الـ (شاهي) الذي هو عملة ايرانية، وفي القرم الاقجة الكفاوية (كفوي اقچه)، وفي الافلاق والبغدان وأردل والمجر يستعملون الـ (پنز – Penz). وعقب تدفق القروش الأوربية جرى ضرب الشاهي في النصف الثاني من القرن السادس عشر في ضربخانات بغداد والبصرة وتبريز و وَان ودياربكر.

---

(٢٤) – كان المعتقد حتى عام ١٩٧٧م أن أول عملة عثمانية ترجع إلى أورخان بك، فلما تم اكتشاف عملة مكتوب عليها "عثمان بن ارطغرل" تغيرت الفكرة السابقة، أنظر: İbrahim Artuk, "Osmanlı Beyliğinin Kurucusu Osman Gazi'ye Ait Sikke", *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, s. 27.

وفي عام ١٦٨٥م قاموا بإذابة الأدوات والامتعة المشغولة من الذهب والفضة الموجودة في السراي، ثم حوّلوها إلى عملة، وجرى تخفيض سعر الاقجه قليلاً، بينما قاموا بضرب البارات المصرية، وتَرَكَتْ الأقجة من ذلك التاريخ مكانها بالفعل للبارة، إلاّ في حسابات الخزانة.

وعقب طرح القروش الأوربية بكميات كبيرة في الأراضي العثمانية، وإغلاق الضربخانات واحدة تلو الأخرى، بدأت السوق تواجه احتياجاتها النقدية بهذه العملات، حتى أن ضرائب الإيالات لم تعد تؤدى بالعملات الذهبية، بل بالريالات الاسبانية المعروفة بالقروش السوداء، أو بالريالات الأسدية الهولندية المعروفة بالقروش ذات الأسود. ولما بدأت الضربخانات العثمانية نشاطها من جديد بعد عام ١٦٩١م أخذت هي الأخرى تضرب تلك العملات بغير رسوم فوقها، ووقعت عملية الانقاص من عيارات العملة، مما أدى إلى أن تحوّل البارة بعد زمن إلى كسور القرش. ومع ذلك فان العثمانيين ضربوا سكة أخرى بولندية المنشأ تزيد عن القرش وتعادل من حيث الوزن ثلثيه أو ثلاثة أرباعه، وتُعرف باسم "ظولوطه" (Zloty, Iselote).

ولما لم تجد الدولة حيلة أخرى أمامها غير ضرب سكة ناقصة للتغلب على تفاقم الأزمة المالية التي جاءت بها الحروب في الربع الأخير من القرن الثامن عشر جرى في السنة الأخيرة من عهد السلطان عبد الحميد الأول انقاص وزن السكة إلى النصف، وضَرْب سكة جديدة من فئة القرشين(٢٥). أما في عهد السلطان سليم الثالث (ميلادي ١٧٩٢-٩٣/ هجري ١٢٠٧) فقد اتجهت الدولة إلى ضرب سكة من فئة المائة قرش إلى جانب تلك العملات(٢٦). وفي عهد السلطان محمود الثاني (١٨١٠م/١٢٢٥هـ) جرى ضرب سكة من فئة الخمسة قروش، كانت تساوي فئة القرشين القديمة، وعُرفت باسم (جهاديه) بقيمة مائتي بارة، وكانت القيمة الحقيقية لهذه العملة في مواجهة الـ (مجيديه) تساوي ١٨ قرشاً و ٨ بارات، أما القيمة الاعتبارية فقد تقررت بنحو ٢٦ قرشاً. ثم جرى في أعقاب ذلك تخفيض عياراتها، بل وطرحوا للتداول فئاتها الأقل. كما ضربوا في ذلك العهد قطعاً بستة قروش (آلتيلق) كانت تساوي ٢٤٠ بارة، وضربوا فئات أصغر منها بثلاثة قروش، وقرش ونصف تساوي ٦٠ بارة.

وفي عهد السلطان عبد المجيد اتجهت الدولة إلى إصلاح النقد؛ ففي عام ١٨٤٤م ضربت عملات من الذهب وأخرى من الفضة كانت درجة صفائها (٠,٨٣٠)، فكانت هناك قطعة

---

(٢٥) – أنظر: Cevdet Paşa, *Tarih*, IV İstanbul 1303, 131; Belin, s. 259

(٢٦) – أنظر: Cevdet Paşa, *Tarih*, VI, 56; Belin, s. 276-77

العشرين قرشاً وقطعة العشرة قروش وقطعة الخمسة قروش وقطعة القرش الواحد وقطعة العشرين بارة(٢٧).

وإلى جانب تداول النقد الأجنبي في الأراضي العثمانية، ولا سيما عملات البندقية الذهبية التي عُرفت آنذاك باسم (فرنگی فلوری) فقد جرى ضرب الليرة الذهبية لأول مرة كعملة عثمانية عام ١٤٧٨م على أيام السلطان محمد الفاتح، وحافظت على نقائها حتى عام ١٦٤٠م. ويطلق على الفترة التي يجري فيها تداول الذهب والفضة في آن واحد اسم (بيمتاليزم).

ولما سعى العثمانيون بعد فترة لتشغيل ضربخاناتهم من جديد قاموا بضرب ليرة ذهبية في عيار الجنيه المجري عام ١٦٩١م، وعلى الرغم من ذلك فقد أجروا تغييرات على عيارها في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وفي كل مرة يطرحونها في السوق كانوا يطلقون عليها اسما جديداً؛ فهي: ذات الطغراء (طغرالى) في عام ١٧٠٣م، وذات السلسلة (زنجيرلى) في عام ١٧١٣م، والبندقي (فِنْدق) في عام ١٧١٦م، وذهب المحبوب (زَرِ مَحْبُوب) في عام ١٧٢٩م.

وكان العثمانيون وهم لا يزالون في عهد السلطان مراد الأول قد ضربوا سكة نحاسية تقل عن الاقجة لاستخدامها في عمليات الشراء الصغيرة. وكان قيام الدولة بطرح هذه النقود للتداول وهي التي عُرفت باسماء (فُلْس، پول، مَنْقُور) إنما كان نوعاً من فرض الضريبة. أما في عام ١٦٨٧م فقد جرى ضرب المنقور وطرح للتداول، وكان يزن نصف درهم، ويساوي الاقجة من حيث القيمة الاعتبارية. غير أن الخزانة لم تكن تقبل المنقور، فاستمر تداوله ثلاث سنوات ثم ضُربت بدلاً منه قروش من النحاس. ولكن بعد ذلك أيضا ضُربت العملات النحاسية، واحتوى المضروب منها في عهد السلطان عبد المجيد على ٣٪ قصدير و ٢٪ رصاص.

وجرت أول محاولة لاصدار نقود ورقية في عهد السلطان عبد المجيد، غير أن تلك العملات الورقية كانت ذات أرباح كما ذكرنا سابقاً، أي في حكم السندات اكثر من أي شيء آخر. وأولى العملات (قائمه لر) التي كانت بغير أرباح هي التي طبعت عام ١٨٥٠م/١٢٦٧هـ، وكانت جزازات صغيرة من فئة العشرة والعشرين قرشا(٢٨). ثم كثر طبع تلك "القوائم" في عهد السلطان عبد العزيز، فكانت زيادتها في التداول هي السبب في تدني قيمتها. وفي عام ١٨٦١م عندما ارتفعت الليرة الذهبية المعروفة باسم المجيدي لتصل إلى ٣٥٠ قرشاً شعرت الدولة بالحاجة إلى

---

(٢٧) – أنظر: Belin, s. 286

(٢٨) – أنظر: Mine Erol, *Osmanlı İmparatorluğunda Kâğıt Para (Kaime)*, Ankara 1970, s. 3

سحب القوائم من التداول. وامكن في نهاية تلك العملية أن تنخفض الليرة الذهبية الــى مائـة قرش في ١٣ سبتمبر ١٨٦٢م.

وعندما اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني العرش جرى الاتجاه إلــى طبـع القوائم مـن جديـد بقصد تحسين الوضع المالي. وكان الأساس الـذي وضـع هـو أن تقبل القوائـم مـن الخزانـة ومـن صناديق المال في تسديد الضرائب بقصد أن تكون نداً في التعامل مع الليرة الذهبية، وعلى الرغم من ذلك بدأت القوائم بعـد مـدة تفقد قيمتهـا أمـام الليـرة الذهبيـة، ممـا عـرّض الخزانـة لأضـرار جمة(٢٩)، فصدر القرار في مارس ١٨٧٩م بجمعها، وجرى امحاؤها في شهر اكتوبر(٣٠).

وفي عام ١٩١٥م جرى للمرة الثالثة إصـدار عمـلات ورقيـة جديـدة طُرحـت للتـداول علـى شكلين (ترتيب)، والشكل الأول الذي صدر في شهر يوليه كان لـه غطـاء ذهبـي بالكـامل، جـرى الحصول عليه من المانيا والنمسا، ثم سُدد للجنة الديون العموميــة. أمـا الشـكل أو الـترتيب الثـاني الذي صدر في اكتوبر فقد جرى اصداره بضمان أذونـات الخزانـة الألمانيـة المودعـة لـدى لجنـة الديون العمومية. غير أن الترتيب الثاني لم يكن له غطاء ذهبي، فلم يلبث فـرق القيمـة الـذي بيـن الأوراق النقدية وبين الذهب أن أخذ في الزيادة. ومع سحب النقود المعدنية بعد فـترة مـن التـداول جرى أيضا إصدار الترتيب الثالث بنقود ورقية ذات ربع وثمن ليرة بقرض أخذ من المانيـا ايضـا بضمان أذونات خزانتها. ولما زادت ضائقة النقود الصغيرة التي كانت تتغير حتـى ذلـك التـاريخ من ناحية القيمة الحقيقية والقيمة الاعتبارية صدر في ابريل ١٩١٦م قانون "توحيـد المسـكوكات"، واعتبرت الليرة الذهبية مائة قرش، في محاولة من الدولة للقضاء على الفوضى(٣١).

٢- تجديد السّكة وتصحيحها

كانت العادة عند اعتلاء كل سلطان جديد لعرش البلاد أن يأمر بسك عملة باسمه، كمـا كـان يشعر بعضهم من حين لآخر بضرورة تجديد العملة التي ضربت قبل ذلك، وتُـعرف هـذه العمليـة باسم (سكه تجديدى) أي تجديد السكة، وعندئذ يحظر استخدام السكة القديمة، ويقوم الناس بتسليمها للضربخانة والحصول بدلاً منها على السكة الجديدة. وقد جرى تطبيق ذلـك لأول مـرة علـى أيـام السلطان بايزيد الصاعقة، إذ جُمعت الأقجة القديمة، وضُـربت من جديـد مقـابل أجـر معيـن وَفّـرَ لخزانة الدولة مورداً جديداً، ولكن مع تذمر الأهالي واستيائهم.

---

(٢٩) - أنظر: Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, VIII, *Birinci Meşrutiyet ve İstibdat Devirleri 1876-1907*, Ankara 1962. 425-426.

(٣٠) - أنظر: Erol, *Kaime*, s. 27

(٣١) - أنظر: Zafer Toprak, "Osmanlı Devleti'nin Birinci Dünya Savaşı Finansmanı ve Para Politikası", *ODTÜ Gelişme Dergisi*, 1979-1980 özel sayısı, Ankara 1981, s. 205 vd.

وهناك سكة محفوظة في "المتحف الأثري" لعثمان بك تَزِنُ (٠,٦٨جم)، بينما أمر اورخان بضرب اقجة تزيد ستة قراريط (١,٢جم)، واستمر ابنه مراد الأول في الحفاظ على ذلك الوزن خلال السنوات الأولى من عهده، أما في التجديد الثالث للعملة فقد زيدت إلى ستة قراريط وربع، وجاءت هذه الزيادة في وزن الأقجة من زيادة موارد الخزانة، نتيجة لفتوحات الدولة في منطقة الروملي.

وقام السلطان بايزيد الصاعقة باصلاح الاقجة؛ وتراوحت أوزانها بين ١,٢ - ١,٣٥جم. ومع ذلك يمكن القول إن قيمة الأقجة انخفضت قليلاً بالنظر إلى ما ضَرَبَه والده وكانت في الغالب ستة قراريط. وفي "عهد الفترة" (فترت دورى) لم تجر المحافظة تماماً على نظام السكة، وضُربت في عهد السلطان جلبي محمد ايضا اقجات باوزان متباينة. وعلى الرغم من أن بينها ما كان يزن ٦ قراريط إلاّ ان الاقجة المضروبة أخيراً كانت تزن ¾ 5 قيراط. وكانت الاقجات الأولى التي ضُربت في عهد مراد الثاني بنفس الوزن، وجرى خلال التجديد الثاني الذي وقع عام ١٤٣٠/٣١ (٨٣٤هـ) تخفيض الوزن قليلاً، فكانت كل ١٠٠ درهم فضة تساوي ٢٣٠ اقجة.

وفي عهد السلطان محمد الفاتح وقع تجديد السكة ست مرات، ورغم أنهم حافظوا على الوزن الذي كان في عهد مراد الثاني في التجديد الأول عام ١٤٤٤م إلاّ أن عمليات التخفيض والتحديد الجديدة لسعر العملة قد تعاقبت بعد ذلك. ففي التجديد الأخير الذي وقع عام ١٤٨١م كانت المائة درهم فضة تقابل ٤٠٠ اقجة. وفي احد التجديدين اللذين أجريا في عهد بايزيد الثاني احتفظت الاقجة بالوزن نفسه، بينما جرى في التجديد الثاني تخفيض الوزن بعض الشيء؛ فبدلاً من أن تكون المائة درهم فضة ٤٠٠ اقجة أصبحت ٤٢٠ اقجة.

ومنذ ذلك التاريخ حتى قبيل حملة السلطان سليمان القانوني على سِيگتوَار (Szigetvár/Sigeth) لم يحدث تغيير في قيمة الأقجة، أما في عام ١٥٦٥م فقد قامت الدولة بعملية ضبط ليست بالكبيرة؛ إذ قُطعت المائة درهم فضة الى ٤٥٠ اقجة بدلاً من ٤٢٠ أقجة.

وفي الربع الأخير من القرن السادس عشر زاد انخفاض قيمة الاقجة، كما تزايدت كميات الزائف والمزور منها بين ايدي الناس، ومن ثم اقتضى الأمر إعادة ضبط وزن الاقجة وعيارها من جديد، وهي عملية كان يتم اللجوء إليها بين الحين والآخر، وعرفت باسم "تصحيح السكة" (سكه تصحيحى).

ووقعت أول عملية لتصحيح السكة عام ١٥٨٦م، وتكررت عدة مرات في القرن السابع عشر. وقد أدت وفرة العملات الأجنبية في السوق إلى غلق مناجم الفضة، ومن ثم أقدم ملتزمو

الضربخانة على ضرب اقجة ناقصة حتى يمكنهم الوفاء بتعهداتهم للخزانة، وارتفعت قيمة "الليرة الشاهين" التي كانت تساوي ٦,٥ اقجة، لتبلغ في النصف الثاني من القرن السادس عشر قيمة اعتبارية تساوي ٧ اقجات، فأدى انخفاض قيمة الأقجة في مواجهة الليرة الذهبية إلى الاتجاه نحو تصحيح السكة، ورفع مقدار الاقجة المقطوعة من مائة درهم فضة إلى ٨٠٠ بدلاً من ٤٥٠. وارتفعت كذلك قيمة الأقجة في مواجهة الليرة الذهبية من ٨٠ إلى ١٢٠. وعلى الرغم من تلك العملية لم يتوقف انخفاض قيمة الأقجة، فاضطرت الدولة خلال أعوام: ١٥٨٩ و ١٦٠٠ و ١٦١٨ و ١٦٢٤ و ١٦٤٠م إلى أن تلجأ إلى عمليات تصحيح السكة. وبينما كان الواجب في مثل هذا النوع من العمليات أن تجمع الدولة الأقجة القديمة وتطرح الجديد منها للتداول لجأت إلى فرض ضريبة في عام ١٥٨٨م تحت اسم "رسم تصحيح سكة" بقصد رفع العبء عن الخزانة، فكان ذلك سببا في استياء الأهالي وسخطهم، ورفع السباهية راية العصيان، بدعوى أنهم تقاضوا علوفاتهم اقجات ناقصة العيار، وكانت النتيجة أن قُتل الصدر الأعظم ومعه الباش دفتردار.

وعلى الرغم من أن الدولة عندما قامت بعملية التصحيح في عام ١٥٨٩م قد حافظت على قيمة الأقجة في المستوى الذي كانت عليه عام ١٥٨٦م من حيث الوزن والقيمة أمام الذهب إلاّ أن الحفاظ على ذلك كان من غير الممكن، فارتفعت الليرة الذهبية حتى وصلت الى ٢٢٠ اقجه، ومن ثم قامت الدولة بوضع ترتيب في عام ١٦٠٠م بحيث تُقطع المائة درهم إلى ٩٥٠ اقجة، ويجري حساب الليرة الذهبية كما كان جاريا في السابق أيضا بقدر ١٢٠ اقجة. ومع ذلك فان تلك العمليات التعسفية لم تجد في تخفيض القيمة الحقيقية لليرة الذهبية، ولكن على الرغم من الانخفاض المستمر لقيمة الأقجة حاولت الدولة خلال عمليات التصحيح التي جرت عام ١٦١٨ و ١٦٢٤ و ١٦٤٠م التمسك بسعر ثابت هو أن يكون عدد الاقجات المقطوعة من المائة درهم فضة ١٠٠٠ اقجة، بينما تظل الليرة الذهبية على حالها ١٢٠ اقجة، والريال ٨٠ اقجة، والأسدي ٧٠ اقجه. غير أن هذه المحاولات التعسفية للاحتفاظ بسعر ثابت للاقجة لم تصمد طويلاً؛ فعقب كل مرة من عمليات التصحيح كانت الأقجة تبدأ بعد مضي فترة وجيزة في الانخفاض، ومن ثم يزداد الغلاء، بل وزادت عمليات السوق السوداء. ففي نهاية العقد السابع من القرن السابع عشر كان السعر الرسمي للريال ١١٠ اقجات والأسدي ١٠٠ اقجة، وبعد عام ١٦٧٥ أصبح الريال ١٢٠ والأسدي ١١٠ اقجات، وبعد مضي مدة وجيزة أيضا وصل ١٢٠ اقجة(٣٢).

---

(٣٢) – أنظر: Sahillioğlu, *Bir Asırlık Osmanlı Para Tarihi 1640-1740,* (رسالة علمية لم تطبع), İstanbul 1965 , s. 28-31.

وكانت الحروب التي أعقبت حصار فينا الثاني قد أدت إلى تفريغ الخزانة تماماً، واضطرت الدولة أن ترسل إلى الضربخانة ما كان محفوظاً في خزانتي الأندرون والاسطبل الخاص من أشياء صنعت من الذهب والفضة لتحويلها إلى نقد، ولما لم يكف ذلك للقضاء على الضائقة اتجهت الدولة إلى إعادة ضبط الأقجة من جديد، فقطعت من المائة درهم فضة ١٧٠٠ أقجة. وكان ضرب المنقور في تلك الآونة أمراً أشعل نار التضخم النقدي، فقامت الدولة بحظر تداوله في عام ١٦٩١م، وعادت إلى السكة الفضية من جديد، على أن تكون المائة درهم فضة ٢٣٠٠ اقجة. وقد أدت تلك العمليات إلى الانخفاض المستمر في وزن الأقجة وفقدانها لقابلية الاستخدام، فتركت مكانها للبارة التي كات تضرب بنسبة ٧٠٪ فضة والباقي نحاس، ثم تركت الأخيرةُ مكانها أيضا للريالات والقروش، ومع ذلك فان السيطرة على تلك العملات ايضا لم تكن أمراً ممكناً.

٣- الضربخانات العثمانية

كانت أراضي الدولة العثمانية ممتدة فوق ساحة شاسعة، فلم يكن ضرب السكة مقصوراً على العاصمة، فعدا مدينة استانبول كانت توجد ضربخانات في مدن الأناضول، مثل بورصة واياسلوغ وأماسيا وقونية(٣٣) وتيرة وقسطموني(٣٤)، وفي مدن الروملي مثل غليبولي وأدرنة وسِيرُوز (سَرَز)(٣٥)، وبلغراد(٣٦) واسكوب ونوفا – بِرْدَه (Novo Brdo/ Novabirda)،(٣٧) وفي مصر وبعض مدن الشمال الافريقي، وفي بغداد، ودمشق وحلب، وغيرها من المدن المعروفة. غير أن هذه الضربخانات لم تكن تعمل كلها في آن واحد، كما كانت هناك فترات تعطلت فيها تماماً كما أشرنا سالفاً. فالفترات التي يشتد فيها نشاط الضربخانات هي التي كان يجري فيها تجديد وتصحيح العملة. ومقدار الفضة الذي يجري ضربه في تلك المواقف الخاصة كان يرتفع حتى يبلغ عشرة أضعاف المقادير المستخدمة في الظروف العادية؛ لأن تداول النقود القديمة كان يتم حظره بفرمان، إذ يأمر كل من يحوز قدراً من الفضة أن يتوجه به إلى الضربخانة، فيقوم بتسليمه ثم يحصل على النقود الجديدة.

وتُعطى الضربخانات للالتزام لمدة ثلاثة أعوام في الغالب، وفي حالة عدم ظهور أحد للتقدم لأخذ الالتزام بالسعر المقرر في دفاتر المقاطعات (مقاطعه دفترلري) تقوم الدولة بتعيين أحد

---

(٣٣) – أنظر: *Kanunnâme-i Sultânî*, s. 23/15
(٣٤) – أنظر: Sahillioğlu, "Darbhane", s. 158, 171
(٣٥) – أنظر: *Kanunnâme-i Sultânî*, s. 17/13
(٣٦) – أنظر: Sahillioğlu, *Para Tarihi*, s. 36-37.37
(٣٧) – أنظر: Sahillioğlu, "Darbhane", s. 167-168

الأمناء عليها لتشغيلها. وفي المراحل التي كانت تدار فيها الضربخانات بنظام الأمانة كان من الممكن التثبت من مقدار المعدن المصنع نظراً لأن الامناء كانوا يدفعون رسوماً عن كميات المعدن المصنعة، أما في حالة تولي الملتزمين لهذه العملية فلم يكن ممكنا التعرف على الكميات المصنعة من الذهب والفضة والنحاس. ومن ناحية أخرى فان حاصلات الضربخانات في نظام الأمانة كانت منخفضة، أما في نظام الالتزام فكانت مرتفعة.

وعند اعتلاء سلطان جديد للعرش أو عندما ترى الدولة القيام بتجديد أو تصحيح السكة عند الشعور بضرورة ضبط عيارات النقود كان يقتضي الأمر تغيير السكة القديمة المتداولة بسكة جديدة، ولهذا كان يزداد العمل والنشاط في الضربخانات، ويستمر الوضع على ذلك مدة حتى بعد اكتمال عملية التجديد والتصحيح. وفي تلك الآونة كانت تزداد أيضا أسعار الالتزام الخاصة بمقاطعات الضربخانات، ثم لا تلبث أن تعود للتدني عند انخفاض حجم العمل في ضرب العملة(٣٨).

وكانت أعمال الضرب حتى أواسط القرن السابع عشر توفر لخزانة الدولة دخلاً لا بأس به، فلما شرعوا في قطع الاقجة من قروش أوربا المتدنية العيار كانت النتيجة أن الضربخانات لم تتضاءل أرباحها مع مرور الوقت فحسب، بل بدأت تتعرض للخسارة، ولهذا السبب أيضا اتجهت الدولة إلى ايقاف نشاطها أو على الأقل تخفيضه إلى المستوى الأدنى. ففي المدة الواقعة بين ١٦٦١-١٦٨٦م كانت ضربخانة استانبول نفسها لا تضرب من النقود إلاّ ما يكفي لمواجهة النفقات الشهرية للسلطان وعائلته(٣٩).

٤- المصارف

كان تداول القوائم [في القرن التاسع عشر] مقصوراً على الأراضي العثمانية وحدها، ومع ذلك فقد تركت أثراً سيئاً في الخارج؛ إذ كان للتقلبات الكبيرة في العملة الانجليزية والفرنسية في البوالص المسحوبة على لندن وباريس أثرها في أن أجبرت الدولة على اتخاذ بعض التدابير، وكان يجب التمسك بسعر ثابت للعملة العثمانية أمام الاسترليني. ولأجل هذا جرى عقد اتفاق مع الصراف ليون والصراف بلطجى (Baltazzi) من صرافي حي غلطة في استانبول عام ١٨٤٥م/١٢٦١هـ حول أن الاسترليني سوف يظل بحساب ١١٠ قروش وذلك في مقابل المساعدة

---

(٣٨) – أنظر: Sahillioğlu, "Darbhane", s. 174

(٣٩) – أنظر: Sahillioğlu, *Para Tarihi*, s. 27

التي ستقوم بها الحكومة بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ قروش. والواقع أن الصرافَيْن صَدَقا في وعدهما واحتفظا بسعر الاسترليني ثابتاً. وبعد هذه التجربة سمح لهذين الشخصين في عام ١٨٤٧ أن يقيما مصرفاً باسم "بنك استانبول" (درسعادت بانقه سى/ استانبول بانقه سى). والواقع أن هذا البنك لم يكن له رأسمال معين، وكانت بوالصه تلقى قبولاً نظراً للتقدير الذي كان يحظى به مؤسسوه، غير أن عجز الدولة عن سداد القروض التي أخذتها منه في موعدها أضر بالمصرف، فشرع يطرح القوائم في السوق كحل للضائقة، ولكن هذا التصرف أيضا لم يساعده على استمرار وجوده، فاعلن إفلاسه ليلحق بالخزانة خسارة مقدارها ٦٠٠,٠٠٠ ليرة.

وعلى الرغم من أن نهاية مصرف استانبول كانت الافلاس إلاّ أنه نجح خلال مدة نشاطه في الاحتفاظ بسعر الليرة ثابتاً أمام الاسترليني، وهو الأمر الذي دعا الحكومة لاقامة مصرف جديد. وفي عام ١٨٥٦م بدأ المصرف العثماني Ottoman Bank نشاطه برأسمال انجليزي. وكان مركزه في لندن، بينما فتح فروعاً له في استانبول وإزمير وبيروت وسلانيك. والواقع أن الحكومة العثمانية كانت تفكر في مصرف اكبر شمولاً واتساعاً للاضطلاع بالمعاملات التجارية، ولهذا أضيف رأس المال الفرنسي لهذا المصرف فظهر في عام ١٨٦٣م ما عُرف باسم (بنك عثمانى شاهانه) الذي كان مصرفاً رسمياً من ناحية، ويقوم بالمعاملات التجارية من الناحية الأخرى.

وفي تلك الأثناء أقيمت عدة مصارف أصغر حجماً حاملةً اسماء متعددة، كان قسم منها عثمانياً مثل مصرف الأشغال العمومية (عمومى نافعه بانقه سى) ومصرف التجارة العثماني (عثمانلى تجارت قومپانياسى) والقسم الآخر أجنبياً مثل المصرف الشرقي النمساوي ومصرف التجارة الشرقي الايطالي والمصرف الروسي، هذا في الوقت الذي كان فيه الوضع المالي للدولة يسير نحو الأسوأ، فنجح المصرف العثماني الشاهاني في الاستحواز التام على الموارد الضريبية والانفاق وأمور السندات وأذونات الخزانة.

وقد تأسس هذا المصرف بمحاولة من مدحت باشا عام ١٨٦٣، ثم تغير اسمه بعد ذلك فأصبح "صندوق الأمن" (امنيت صنديغى) ومؤسسة انتشرت في كل انحاء البلاد برأس مال تركي خالص. وكانت غاية الصندوق الذي بدأ نشاطه لأول مرة في قصبة بيرو Pirot التابعة لنيش بمبلغ قدره ٢٠٠ ليرة ذهب مجيدي هي توفير القروض للفلاحين بارباح ميسرة عن طريق الكفالة والرهن. ولما نجحت تلك المحاولة انتشرت أولاً في كل ولاية الطونة عام ١٨٦٤م، ثم لم تلبث أن انتشرت في كل عواصم الولايات ومراكز السناجق تحت اسم "صندوق المنافع" (منافع

صنديغى) بمقتضى لائحة تنظيمية صدرت عام ١٨٦٧م. وفي عام ١٨٦٨م أقيم وعلى يدي مدحت باشا أيضا "صندوق أمن استانبول" (استانبول امنيت صنديغى). ونظراً لأن الصندوق لم يؤسس برأسمال معين فقد كان يعتمد على أموال التوفير التي يودعها الأهالي. وكان يصرف الأرباح على المودوعات الصغيرة بواقع ٩٪، بينما يقدم القروض بشرط الرهن بواقع ١٢٪. وبسبب التيسيرات التي أتاحها في عمليات إرسال النقود من مكان لآخر عن طريق سحب بوالص على صناديق المال الموجودة في الولايات فقد زاد الاقبال عليه خلال مدة وجيزة، وبدأ من عام ١٨٧٢م يفتح فروعاً له في الولايات.

ثالثاً- تقرير الأسعار والرقابة عليها

١- نظام التسعير

السعر (نَرْخ) "هو الحد الأقصى من القيمة المقررة من السلطات الرسمية لسلعة من السلع". ومع تعدد الآراء بين فقهاء المسلمين حول جواز التسعير وعدالته فقد عُني العثمانيون عناية كبيرة بهذا النظام، بغية توفير عوامل الرفاه للأهالي. وكان الصدر الأعظم يخرج للرقابة على الأسواق، ويعنى السلطان هو الآخر عن كثب بهذا الموضوع.

وكانت تجري عملية تقرير الأسعار عن طريق زعماء الحرفيين والتجار، وفي حضور القاضي والمحتسب. ومع أن منفعة الأهالي هي الأمر الذي يؤخذ في الاعتبار اثناء عملية التسعير إلاّ أنهم كانوا يحاولون أن يتركوا للحرفيين والتجار دائما قدراً من الربح، تبعاً لجنس السلعة ونوع المنتج، والمواد الخام المستخدمة، ونوع الجهد ومقداره، بحيث يتراوح بين ١٠-١٥٪، ويصل إلى ٢٠٪ في السلع التي تتطلب جهداً اكبر. ولأجل هذا كان يجري حساب تكلفة المنتج الحاصل بعد استخدام المواد الداخلة في انتاجه بقدر معين، ثم يجري تحديد السعر باضافة معدل الربح إليه، وهي العملية التي تُعرف باصطلاح "ضبط المذاق" (چاشنى تونمق).

ونرى فيما عدا فترات التضخم الكبيرة أنه لم يكن هناك تغيير كبير في أسعار المواد إلاّ المواد الغذائية التي كانت تتغير بحسب المواسم، أما المواد التي تتغير أسعارها تبعاً للمواسم فهي الخبز - في المقدمة- واللحوم والخضر والفاكهة. فقد كان يجري ضبط سعر الخبز في أعقاب الحصاد، ويجري التغيير كلما مست الحاجة حتى يتم الحصول على المحصول الجديد. غير أن شعور الناس بقلة المؤن في أشهر الشتاء القارص كان يرفع أسعارها. والغالب أن تتمسك الدولة بسعر الخبز ثابتاً؛ إذ كان بقدر اقچه واحدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بينما كان باره واحدة أو بارتين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذي كان يتغير هو وزن رغيف الخبز نفسه. وكان

يجري ضبط أسعار الأغذية الحيوانية [كاللحوم والألبان ومنتجاتها] في أشهر الربيع والخريف. كما كان من أهم الأمور التي يراعيها المسئولون وموظفو الدولة أن يقضي الناس شهر رمضان في سعة واطمئنان. ولأجل هذا كان الغالب في آخر شهر شعبان أن يجري تقرير أسعار المأكولات من جديد.

وكانت هناك أمور تفرض على المسئولين أن يعيدوا النظر في الأسعار القائمة، لا سيما في الأحوال غير العادية كالحروب والحصار والتعبئة، وفي حالات الكوارث الطبيعية كالجفاف والسيول والبرد القارص وغزو الجراد وغير ذلك. ففي أثناء الحصار مثلاً، وعندما تتعطل الحركة البحرية ويتوقف النقل البحري الرخيص أصلاً يتجه الناس إلى النقل بالبر، ومن ثم يصبح ارتفاع اسعار النقل سبباً في ارتفاع أسعار المواد الأخرى. وفي حالة الحرب كان يحصل الجيش على الجانب الاكبر من المحاصيل فيقل بذلك مقدارُ المخصصِ منه للأهالي، كما هو الحال عند حدوث الجفاف، ومن ثم يختل ميزان العرض والطلب، وتصبح هناك ضرورة لزيادة الأسعار.

أما في الآونة التي تنخفض فيها عيارات العملة، ويقتضي الأمر من الدولة أن تلجأ إلى وضع ترتيبات جديدة بين الحين والآخر، فكانت تبادر بعملية ضبط عامة لأسعار البضائع والامتعة والخدمات. ولأجل هذا كان زعماء الحرفيين والتجار يجتمعون في أعقاب عملية تصحيح السكة في مقر الصدر الأعظم، فيقومون بتقرير أسعار السلع الرئيسية في حضور القاضي، وبعد ذلك تترك لهم أسعار السلع من الدرجة الثانية ليقوموا هم أنفسهم بتحديد أسعارها بالقياس الى أسعار السلع الرئيسية. وكانت تجري عملية تحديد الأسعار خارج استانبول بالتشاور بين القاضي والأشراف والأعيان.

وأثناء عملية التسعير يجري الفصل بين أسعار الجملة وأسعار القَطّاعي. ويستخدمون في دفاتر الأسعار (نَرْخْ دفترلري) اصطلاح (گوتوروجى) لتاجر الجملة، ويقابله اصطلاح (مقيم) أو (اوطوراقجى). أما عن قيام تجار الجملة بعمليات البيع في الحوانيت مثل تجار القطاعي فكان ممنوعاً. وكانت العادة عقب الانتهاء من عملية التسعير أن يتعهد البائعون والتجار بتطبيق تلك الأسعار في البيع، أو الرضا بالعقاب في حالة مخالفتها. وتجري عملية التسعير في استانبول بحضور قاضيها، وهو الذي يقوم بعدها باعلان قضاة البلدات الثلاث (بلاد ثلاثه) أي أوسكودار وأيوب وغلطة بهذه الأسعار، ثم يقوم هؤلاء أيضا باعلام المحاكم في دوائرهم بها، ويخرج المنادون إلى الأسواق للإعلان عنها على مسمع من التجار والبائعين والأهالي. كما كانت ترسل قوائم

الاسعار إلى "قلم الباشْمُحَاسبه"، ثم تُرسل إلى المدن الأخرى لتكون نماذج للتسعير أمامها، كما كانت ترسل بين الحين والآخر قوائم الأسعار من تلك المدن إلى استانبول بقصد تقديم المعلومات.

وسواء جرت عملية تحديد السعر داخل إحدى المدن وطُبقت فيها أو أرسلت قوائم الأسعار من العاصمة إليها فان القضاة خارج استانبول كانوا مكلفين بتسجيل قوائم الأسعار في سجلاتهم. أما قاضي استانبول نفسها فكان له دفتر مخصوص لتسجيل الأسعار المقررة، سواء ما كان عقب عمليات تصحيح السكة(٤٠) أو كان في الأحوال العادية(٤١).

وعلى الرغم من الأهتمام الشديد بالأسعار والرقابة المشددة عليها والتعهدات التي كان يقطعها التجار على أنفسهم باحترامها وتطبيقها فقد كان من الحوادث التي يصادفها الناس كثيراً أن تسير الأسعار في جو من الفوضى، ولا سيما عند ارتفاع التضخم واختلال عيارات العملة. كما كان لآراء الصدر الأعظم وأفكاره عن الأسعار أثرها المهم في وضع الترتيبات اللازمة في هذا الموضوع، فالصدر الأعظم كوپريلى زاده فاضل مصطفى باشا مثلاً لم يكن يرى من الصائب التعسف في السعر واجبار التجار عليه، ولهذا تركت الأسعار وحالها في عهده، إلاّ أن المسئولين بعد ذلك وجدوا صعوبة شديدة في السيطرة عليها وضبطها.

ولكي تضمن الدولة رعاية التجار للأسعار كانت تضع الأسواق تحت الرقابة دائماً، وتجري عمليات التفتيش اليومية بواسطة الـ (محتسب) وعدد من الرجال المساعدين له، يطلق عليهم (قول اوغلانلرى) أي رجال التفتيش. أما عقب انفضاض الديوان الذي كان يعقد في دار الوزير الاعظم يوم الأربعاء فكان الوزير نفسه هو الذي ينهض للتفتيش ومعه قاضي استانبول والمحتسب وعدد آخر من الموظفين، فيطوفون الأسواق ويفتشون على التجار، ويعاقبون في الحال من يرونه مخالفاً لشروط السعر والجودة.

وقد حافظ نظام التسعير هذا على وجوده حتى أواسط القرن التاسع عشر، فلما بدأت تظهر التغيرات في أوضاع التجارة شيئا فشيئاً ابتداءًا من النصف الثاني لذلك القرن كانت هي السبب وراء فقدان نظام التسعير هو الآخر لأهميته، وكانت النتيجة أن تُركت الحرية للأسعار، فيما عدا بعض المواد الغذائية الضرورية كالخبز واللحم.

---

(٤٠) – يوجد من تلك الدفاتر دفتران لاستانبول، أحدهما عن عام ١٦٠٠ والثاني عن عام ١٦٤٠، وقد قمنا بنشرهما:
"1009 (1600) tarihli Narh Defterine Göre İstanbul'da Çeşidli Eşya ve Hizmet Fiatları", *TED*, sy. IX (1978), 1-85; *Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri*, İstanbul 1983
ويتبين من هذه الدفاتر مدى تغير الأسعار من فترة لأخرى.

(٤١) – يوجد منها اليوم دفتر في أرشيف السجلات الشرعية باستانبول تحت رقم (٢٠١) يسجل أسعار ١١٧٦-١٢٧٢هـ.

٢- نظام الاحتساب

يعتمد الاحتساب على مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وهو نظام كان موجوداً منذ العهود الأولى للاسلام. والمحتسب هو القائم على رأس هذا النظام، ويُعنى بامور جد متنوعة. ولطبيعة موضوعنا فسوف نتناول هنا مسألة الرقابة على الحرفيين والتجار.

فلا شك أن وصول السلعة إلى المستهلك باسعار رخيصة والعناية بالظروف الصحية لها والحفاظ على مستويات الجودة اللازمة كانت من الأمور الهامة في تأمين رفاه الأهالي. والواقع أن الاداريين العثمانيين وعلى رأسهم السلطان كانوا يهتمون كثيراً بهذا الأمر، وجرى إعداد "قانوننامات الاحتساب" لضمان تحقيق هذا الغرض. وأقدم قوانين الاحتساب المعروفة لدينا ترجع إلى عهد السلطان بايزيد الثاني. ونرى في تلك القوانين أن موضوع الخبز مثلاً لم يكن مقصوراً على سعره ووزنه فحسب، بل تطرق إلى مقدار القمح المستخدم ومقدار الدقيق المستخرج منه، ومقدار المخزون المفروض على أصحاب الأفران والاحتفاظ به، والعقاب الذي يجب إنزاله بهم إذا خرج الخبز نيئاً أو ناقصاً، كما أشارت القوانين إلى التدابير اللازمة لتوفير ما تحتاجه المدينة من اللحوم.

وفي موضوع الملبوسات والسلع الاستهلاكية المعمرة نرى فصولاً مستقلة؛ حتى أن بعض السلع مثل الأحذية كانت تنص القوانين على المدة التي يجب أن تمضي في استهلاكها، كما نصت على مقاييس الطول والعرض في سلع كالأقمشة والحصير وغيرها، أي أنهم حاولوا من خلال القوانين وَضْع تصور كامل للتوحيد القياسي standardization. كما نلاحظ في تلك القوانين أنهم أولوا النظافة عناية فائقة؛ فقد عددت القواعد والأصول التي يجب رعايتها من جانب الطباخين وغيرهم من صناع الأطعمة والمأكولات، ومن الحلاقين وأصحاب الحمامات. وعنيت القوانين بحياة الانسان عندما أشارت إلى ضرورة التمسك بحد الاستيعاب في وسائل النقل البحرية، وراعت في الوقت نفسه حقوق الحيوان في عمليات حمل ونقل الأثقال، وحَذّرت من السماح بتحميله فوق طاقته(٤٢).

وتمثل قانوننامات الاحتساب في الوقت نفسه سجلات للأسعار، ولا سيما القوانين التي وضعت في الآونة التي لم يحدث فيها تغير كبير في عيار العملات، إذ ظلت تحافظ على حيويتها وسريانها فترات طويلة.

---

(٤٢) – للاطلاع على قانوننامات الاحتساب التي وضعت في عهد بايزيد الثاني لمدينة استانبول وأدرنة وبورصة أنظر:
Ömer Lütfü Barkan, "XV. Asrın sonunda Bazı Büyük Şehirlerde Eşya ve Yiyecek Fiatlarının Tesbit ve Teftişi Hususlarını Tanzim Eden Kanunlar. I. Kanunnâme-i İhtisab-ı İstanbul-el- mahrûsa", *TV*, I/5 (1942), 326 vd.; II/ 7, 15 vd.; II/9, 168 vd.

وكانت الرقابة على الحرفيين والتجار في ضوء قانوننامات الاحتساب هي كما ذكرنا المهمة التي يتولاها المحتسب ومساعدوه المعروفون باسم "رجال التفتيش" (قول اوغلانلرى). فقد قام هؤلاء الموظفون بمهمة الرقابة على الجودة والأسعار بين الحرفيين والتجار، وعاقبوا المخالفين للنظام ممن يدخل ضمن صلاحيتهم، أو عرضوهم على القاضي في الأحوال التي تخرج عن صلاحيتهم، كما قاموا في بمهمة جمع بعض الرسوم والضرائب المقررة عليهم، مثل "يومية الدكاكين" (يوميهء دكاكين) والدمغة و "ضريبة السوق" (باجِ پازار) وغيرها. وفي عام ١٨٢٦م عندما جرى إلغاء اوجاق الانكشارية وأقيم بدلاً منه الجيش الذي عرف باسم "العساكر المنصورة المحمدية" سعت الدولة لايجاد موارد دخل يمكن الاعتماد عليها في الانفاق على هذا الجيش الجديد، فاتجهت لاعادة تنظيم هيئة الاحتساب التي كانت قد خرجت عن مسارها منذ مدة طويلة، وقامت بتوسيع دائرة بعض الضرائب والرسوم التي كانت موجودة من قديم، مثل رسوم "يومية الدكاكين" والدمغة و "رسم الوزن" (قنطاريه) ثم زادت من قيمتها، وبدأت في الوقت نفسه بتكليف هيئة الاحتساب بجباية الرسوم التي قررتها حديثاً، مثل "رسم الرخصة" (رُخْصَتيه)، ثم وجهت إلى المحتسب الذي أصبح يعرف باسم "ناظر الاحتساب" مهمة إدارة الأموال التي جرى ربطها بنظام الانحصار الاحتكار (يد واحد). وجرى منذ ذلك التاريخ ايضا إلغاء وظائف "رجال التفتيش" (قول اوغلانلرى)، وتولاها بدلاً منهم جنود جيش العساكر المنصورة. وفي شهر اغسطس ١٨٣٨م قامت الدولة بالغاء جزئي لتلك الرسوم التي يجبيها الاحتساب؛ إذ ألغت قسماً منها نتيجة للضغوط الداخلية، بينما ألغت قسماً آخر نتيجة للضغوط الخارجية. أما في عام ١٨٥٤م فقد جرى إلغاء نظام الاحتساب بكامله، وألغي بالتالي ما كانت تقوم بتحصيله تلك الهيئة من الضرائب والرسوم الأخرى(٤٣).

---

(٤٣) - أنظر: Z. Kazıcı, *Osmanlılarda İhtisab Müessesesi*, İstanbul 1987, s. 188-192

الفصل الثالث
النشاط التجاري



أولاً – التجارة الداخلية

١- أساليب التجارة الداخلية

إن التجارة الواسعة التي تجري ممارستها بين المدن والقصبات أو بين الممالك هي التجارة التي تعرف بتجارة الجملة. وقد كان أمر توزيع السلع والبضائع المنتجة داخل البلاد في الأراضي العثمانية أو السلع والبضائع القادمة من الأماكن التي انتجت فيها خارج البلاد أو من الموانى على المناطق السكانية يجري عن طريق تجار الجملة. وأياً كان جنس البضاعة فقد كان يجري نقلها إلى مكان الميزان أو الخان حيث يجري توزيعها على تجار القطاعي. وهذه الموازين والخانات، ولا سيما في المدن الكبرى مثل استانبول كانت تعرف باسماء البضائع التي ترد عليها؛ فهناك " قبّان الدقيق " و " قبّان العسل " و " قبّان القطن" و "خان الحرير" وغير ذلك. ولم تكن الخانات في الأناضول مقصورة على انتقال السلع من تاجر لآخر، بل كانت في الوقت نفسه أماكن لالتقاء القوافل التجارية، كما كان أغلب تلك الخانات مؤسسات وقْفية تأخذ مكانها داخل مجمعات معمارية ضخمة(٤٤).

وكان انتقال السلع إلى المستهلك يجري -كما هو اليوم- عن طريق تجار القطّاعي. ولم يكن هؤلاء التجار يحصلون على السلع من تاجر الجملة؛ بل يحصلون عليها بواسطة زعماء الحرفة والتنظيم التابعين له(٤٥). وكان الحرفيون والصناع يقومون بتصنيع المواد الخام وبيعها مباشرة للمستهلك. وباستثناء بعض الحرفيين اللازم وجودهم في كل حي، مثل الفرانين والبقالين والجزارين فان الحرفيين وتجار القطاعي الآخرين كانوا يجتمعون في أسواق وأحياء بعينها، مثلهم في ذلك مثل تجار الجملة. وإلى جانب المدن الكبرى مثل استانبول وأدرنه وبورصة كانت الأسواق التي يتجمع فيها الحرفيون والصناع في مناطق الاستيطان الصغيرة، سواء في الأناضول أو في منطقة الروملي، توجد في الغالب على شكل "أسواق طويلة" (اوزون چارشى) أو "أسواق مغطاة" (قپالى چارشى). والدليل على ذلك أن السوق الموجودة في سراييفو داخل البوسنة وهي احدى هذه الأسواق ما زالت تعرف حتى اليوم باسم (باش چارشى). أما الأماكن التي كانت تباع

---

(٤٤) – كان الخان القائم في (أورله) أحد أقضية ازمير مثلاً وقفاً أقامته السلطانة حفصة والدة السلطان سليمان القانوني، أنظر: Suraiya Faroghi, *Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia. Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting, 1520-1650*, Cambridge 1984 , s. 29, 30.

(٤٥) – أنظر هذا الشكل من الانتقال في قسم أرباب الحرف والصنايع.

فيها الأقمشة الغالية والمجوهرات الثمينة فكانت توجد داخل تلك الأسواق المغطاة، وفي اقسام مستقلة منها، تغلق بابواب حديدية، وتعرف باسم (بَدَسْتَان).

وكانت البازارات أيضا من أماكن التجارة المهمة في نقل البضائع إلى المستهلك؛ إذ يقوم تجارها بالتنقل بين الأماكن التي تقام فيها كل يوم في حي مختلف، والبازارات التي تنصب في الأماكن التي توجد فيها الجوامع الجامعة كانت تقام ايام الجمعة، فيرتادها أهل الريف للعبادة والتسوق في نفس الوقت. وهذه الأسواق المتنقلة تنصب في المدن الكبرى يوماً كاملاً، أما في الاحياء الصغيرة فهي تظل منصوبة حتى الظهيرة أو لعدة ساعات ثم تنفض(٤٦).

والأسواق الموسمية (پانايير) هي أيضا من الأماكن التي يمارس فيها تجار الجملة وتجار القطاعي على السواء نشاطهم، ومع وجودها في الأناضول داخل مدن مثل سيد غازي وآلاشهر ونازللي إلاّ أن الاساس في اقامتها كان في منطقة الروملي، في مدن مثل اوزونجه آبادِ خَاص كوي وفلبه ويانيه وآلاسونيا وماشقولور ودوليان وغيرها. والفرق بين الاسواق المتنقلة (پازار) والأسواق الموسمية (پانايير) هو أن الأخيرة تقام مرة كل عام، وهي في منطقة الروملي بوجه خاص كانت من الأماكن التي تباع فيها البضائع والسلع المحلية إلى جانب السلع المستوردة وعلى نطاق واسع. وكثير من تلك الأسواق الموسمية كان يقام داخل الأوقاف الضخمة كالخانات، ويتولى مسئولية الأمن فيها الاداريون المحليون، وهؤلاء كانوا يوكلون هذه المهمة لجنود الانكشارية هناك من فئات المشاة (يايا باشى)(٤٧).

٢- مكانة استانبول في التجارة الداخلية

كان لمدينة استانبول مكانة هامة ومتميزة في تجارة الامبراطورية العثمانية، نظراً لما كانت تأويه من أعداد غفيرة من الناس من أهل السراي العثماني وأهالي المدينة وعساكر القبوقولية. وكانت عملية توفير سبل الاعاشة لتلك الأعداد الضخمة هي اكثر الأمور التي ينشغل بها كافة المسئولين وعلى رأسهم السلطان، لأن الضواحي المحيطة باستانبول كانت أفقر من أن تلبي كافة احتياجات الناس منها، ولأجل هذا كانت منطقة الروملي والأفلاق والبُغْدان وغرب الأناضول بمثابة مخازن المؤنة لاستانبول، فكانت أنواع الحبوب تأتي من الأفلاق والبغدان من مواني

(٤٦) – للمزيد من المعلومات، أنظر: Suraiya Faroghi, "16. Yüzyılda Batı ve Güney Sancaklarında Belirli Aralıklarla Kurulan Pazarlar (İçel, Hamid, Karahisar-i Sahib, Kütahya, Aydın ve Menteşe)", *ODTÜ Gelişme Dergisi* 1978 Özel Sayısı, s.39-85.

(٤٧) – للمزيد من المعلومات، أنظر: Suraiya Faroghi, "The Early History of the Balkan Fairs", *Südost-Forschungen*, band XXXVII (1978), 50-68.

الدانوب ومن موانى البحر الأسود من جهة الاناضول والروملي، وتأتي من تراقيا وسواحل بحر ايجة، وخاصة سناجق قوجه ايلى وخُداوَنْدكار [بورصة] وقاره سي، وتنقل في الغالب بواسطة التجار التابعين لميزان الدقيق (اون قپانى) في استانبول عن طريق البحر. كما كانت تجلب تلك الحبوب عند الضرورة من ارضروم في الشرق، ومن كفه في الشمال، ومن مناطق الجنوب حتى مصر وطرابلس الغرب. وكان في قدرة السفن العاملة في البحر الأسود أن تنقل ٧٠٠٠ كيلة استانبولية، أما سفن بحر مرمرة فكانت بسعة ١٠٠٠ كيلة(٤٨). وهي تتمتع بأولوية التحميل في الموانى التي ترسو فيها، ولها كفيل يكفلها ويتعهد بنقل أحمالها إلى استانبول. وعندما تصل الحبوب إلى استانبول كانت توزع على الطواحين بالقدر الذي تستحقه.

أما اللحوم التي تأتي في الترتيب الثاني من حيث الأهمية في موضوع الاعاشة فكان يجري توفيرها من مناطق الأناضول، من قوجه ايلى حتى ديار بكر، ومن الأفلاق والبغدان ومن الروملي. ويتم جلبها إلى استانبول عن طريق اشخاص يجري ترشيحهم من بين الأثرياء، يُعرف الواحد منهم باسم (جلَب). ولحوم الضأن هي اللحوم المفضلة في استانبول، وتأتي على شكل قطعان حتى مشارف استانبول في سيلوري وبيوك چـكْمَجه وكُوچُوك چـكْمَجَه حيث يجري تسمينها هناك، ثم تُوزع على الجزارين حيث يجري ذبحها في المذابح القائمة خارج العاصمة(٤٩).

وتقوم مصر بتلبية احتياجات استانبول من الأرز والبن، ويجري إرسالهما عن طريق البحر، وكانت الدولة نظراً لطول المسافة وعدم كفاية السفن العثمانية أحياناً تلجأ إلى الاستعانة بسفن الدول الاجنبية العاملة على هذا الخط، غير أن أعمال القرصنة التي كانت تقع بين السفن الحاملة للاعلام الانجليزية والفرنسية العاملة في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الثامن عشر تركت أثراً عميقاً على التجارة بين مصر واستانبول، وتعثر الحصول على الأرز والبن القادمين من هناك في أسواق استانبول(٥٠).

---

(٤٨) – أنظر: Lütfi Güçer, "XVIII. Yüzyıl Ortalarında İstanbul'un İâşesi İçin Lüzumlu Hububatın Temini Meselesi", *İFM*, XI/1-4 (1950), 400.

(٤٩) – أنظر: Ahmet Refik, *Onaltıncı Asırda İstanbul Hayatı (1553- 1591)*, İstanbul 1935, s. 84-90;
وأنظر أيضاً أرشيف السجلات الشرعية في (İstanbul Kadılığı, nr. 201)

(٥٠) – أنظر: Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 58

وتأتي الخضر والفاكهة من ضواحي المدينة ومن سواحل مرمرة بوجه عام، وتأتي الفواكه المجففة والزيتون والزيت من سواحل ايجه بواسطة السفن. وكان قد جرى تحديد الأرصفة التي يجري تفريغ كل نوع من تلك السلع عندها فيما بين (امين اوكى) و (اون قپانى). وهناك يجري توزيع قسم منها على الحرفيين والصناع والتجار، بينما يُنْقَل القسم الثاني إلى خانات تجارة الجملة(٥١). أما انتقال تلك السلع إلى الأهالي، أي بيعها بالقطاعي فكان يجري في الأسواق المفتوحة وعند البقالين وبائعي الفواكه والخضر.

وفي استانبول كانت ترد – عدا المواد الخام والسلع القادمة من شتى انحاء الامبراطورية– بضائع أجنبية جد متنوعة، تصل إلى المدينة عن طريق السفن وقوافل التجارة؛ فهناك حرير ايران وبضائع اوربا المختلفة وخاصة الاقمشة، وتوابل الهند وأقمشتها وغير ذلك(٥٢)، حيث يباع كل منها في أماكن معينة.

٣- التجار أصحاب النفوذ في التجارة الداخلية

ليس من الصواب ماشاع عن أن الذين عملوا بالتجارة في أراضي الدولة العثمانية كانوا من الطوائف غير المسلمة، وأن المسلمين عذفوا عن الدخول في هذه الساحة؛ إذ كان يتولى التجارة الداخلية بوجه خاص تجار مسلمون وغير مسلمين على السواء من رعايا الدولة العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين، ففي أواخر القرن السادس عشر مثلاً كانت البضائع التي تنقلها القوافل القادمة إلى بورصة تعود ملكيتها بالكامل إلى التجار المسلمين(٥٣). وكان التجار الأجانب يوطنون عملاءهم في مدن مثل أنقرة وبورصة ويقومون بشراء المواد التي يقررون تصديرها في مواطن انتاجها، ومع هذا فانهم لم يفعلوا ذلك بقصد الاتجار فيها داخلياً. ولكنا سوف نرى أن الوضع تغير في القرن التاسع عشر، إذ تحول التجار الأجانب الى تجارة الجملة أولاً، ثم لم يلبثوا أن دخلوا تجارة القطاعي في أعقاب "معاهدة بلطه ليمانى" عام ١٨٣٨م.

---

(٥١) – أنظر: Mantran, *17. Yüzyılın İkincisi Yarısında İstanbul*, II, 62 vd.

(٥٢) – كثير من السلع المباعة في أسواق استانبول توجد أسعارها في دفاتر التسعيرة التي وضعت بمناسبة عمليات تصحيح العملة التي جرت عام ١٠٠٩هـ (١٦٠٠م) وعام ١٠٥٠هـ (١٦٤٠م)، أنظر: M. S. Kütükoğlu,"1009 (1600) tarihli Narh Defterine Göre İstanbul'da Çeşitli Eşya ve Hizmet Fiatları", *TED*, IX (1978). 1-85; *Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri*, İstanbul 1983.

(٥٣) – أنظر: İnalcık, *The Ottoman Empire. The Classical Age 1300-1600*, (trc. Norman İtzkovitz-Colin Imber), London 1973, s. 125.

٤- بعض قوانين الحظر والتحديد

أ) - مبدأ الاقضية المغلقة

لما كانت أراضي الدولة العثمانية تمتد فوق ساحة شاسعة في ثلاث قارات فقد تميزت كل بقعة من بقاعها بانتاج محاصيل وسلع معينة، وبنقل الزائد عن الحاجة من تلك المحاصيل والسلع إلى المناطق الأخرى ظهر نشاط تجاري واسع داخل البلاد. غير أن كل المحاصيل والسلع لم تكن تتمتع بدرجات متساوية من التدفق. ولأن بعض المحاصيل مثل القمح الذي يمثل المصدر الأساسي لغذاء الأهالي لم تكن تكفي في مناطقها أحيانا فكان انتقالها محظوراً خارج القضاء، أي أن المبدأ السائد هو انغلاق الأقضية على نفسها. ويرجع السبب في ذلك إلى الحيلولة دون إحداث قحط مصطنع في منطقة من المناطق، والحيلولة دون تدني الدخل الضريبي الذي يجبى على الحبوب في الأسواق داخل القضاء، وتوفير حاجة الجيش العثماني من المؤن خلال خروجه المتواصل للحرب، وكذلك توفير سبل الاعاشة للمدن الكبرى التي لا تكتفي ذاتياً، مثل استانبول وأدرنة ومكة والمدينة وغيرها. غير أن نقل الحبوب إلى تلك المدن نفسها لم يكن يتم إلاّ بعد الحصول على إذن. وعند ظهور القحط في أحد الأقضية نتيجة لتغير في المناخ أو لظهور كارثة طبيعية كان يصدر القرار من الديوان الهمايوني بنقل المحاصيل اللازمة من الأقضية المجاورة ذات الفائض إلى القضاء المنكوب. وقد لوحظ على سبيل المثال أنهم نقلوا الحبوب إلى جزيرة رودس من منتشا وتكه، وإلى اوجاقات الغرب من ضفة الروملي في بحر ايجه، وإلى كَفَه من مواني الافلاق والبغدان ونهر الدانوب(٥٤). كما كان يحدث أحيانا عندما تتعذر عملية الحصول من المناطق المجاورة للقضاء المنكوب على حاجته أن يجري شراؤها من المناطق الأبعد.

ولكي تصل الحبوب التي حصلت على الاذن بالنقل إلى المكان المنصوص عليه في الاذن وتباع بالسعر الرائج، أي للحيلولة دون تهريبها وبيعها في السوق السوداء تنبهت الدولة إلى ضرورة اتخاذ بعض التدابير؛ ومنها أنهم كانوا يصدرون حكماً [اي قرار من الديوان الهمايوني] إلى قاضي المكان حول السماح بنقل الحبوب التي يتقرر شراؤها من هناك، كما يُلزم التاجر بأن يجد لنفسه كفيلاً من الناس يكفله، ثم يسلمه قاضي المكان الذي تجري عملية الشراء منه سنداً

(٥٤) - أنظر: Lütfi Güçer, "XVI. Yüzyıl Sonlarında Osmanlı İmparatorluğu Dahilinde Hububat Ticaretinin Tâbi Olduğu Kayıtlar", *İFM*, XIII/1-4, 81-86.

(تَمَسُّك) يدرج فيه اسم السفينة المكلفة بالنقل وربانها وتاريخ اقلاعها ونوع الحبوب ومقدارها وأسعارها، وتتم بذلك عملية الرقابة على السعر في أماكن الشراء وأماكن البيع(٥٥).

ب) - نظام الإحتكار أو الإنحصار

كانت الدولة العثمانية قد وضعت موانع وتحديدات على بعض السلع مما عدا الحبوب ايضا، أو جعلت في يدها أمر بيع وشراء تلك السلع. فكان الملح واحداً من المواد التي احتكرتها الدولة منذ عهودها الأولى، وكان لكل مملحة منطقة معينة يطلق عليها اسم (أوري) أي سياج، يباع فيها ملحها. فكما كان نقل ملح منطقة إلى أخرى وبيعه فيها ممنوعاً كان من المحظور ايضا إدخال الملح إلى الأماكن الواقعة داخل حدود الملاحات الموجودة(٥٦). ومن المؤكد أن هناك سبباً لذلك فلعلهم أرادوا الحيلولة دون وقوع المنافسات بين الملاحات بسبب الفارق في قيمة التكلفة. أما في حالة قلة الملح الناتج من إحدى الملاحات نتيجة لاختلاف الظروف بحيث لا يفي باحتياجات تلك المنطقة فقد كان نقل فائض الانتاج إليها من ملاحة أخرى ممكناً باذن من الحكومة، كما هو الحال تماماً في مسألة نقص الحبوب. وكان نقل الملح وبيعه داخل مناطق الملاحات مقيداً هو الآخر ببعض القواعد؛ ويتولى أمر النقل بوجه عام جماعات اليوروك التي تعمل في تربية الحيوان، ويجري اعفاؤهم مقابل هذه الخدمة من تأدية الضرائب المعروفة باسم "العوارض الديوانية" و "التكاليف العرفية". وكان تجار الملح يشترونه من الملاحات بالسعر المقرر في مواسم معينة ثم يشرعون في بيعه داخل مخازن الملح القائمة في أسواق المدن والقصبات الموجودة داخل منطقة الملاحة، أي داخل سياجها. ومع كل ذلك فقد كان في وسع الأهالي أن يحصلوا على الملح اللازم لهم من تلك الملاحات دون وسيط. وقد دخل خزانة الدولة بفضل هذا النظام الاحتكاري قدر لا يستهان به من المال.(٥٧).

وكانت الدولة بين الحين والآخر تتدخل أيضا في بيع وشراء بعض السلع الأخرى، وإن لم يكن بهذا القدر من التحكم والاستمرارية. وهذا النظام الاحتكاري الذي سيعرف في القرن التاسع عشر باسم "اليد الواحدة" (يد واحد) وتبذل الدول الاجنبية قصارى جهدها لإلغائه يصادفنا في عهد

---

(٥٥) - نفسه، ص ٩٠-٩٧

(٥٦) - أنظر: *Kanunnâme-i Sultânî*, s. 28-34

(٥٧) - أنظر: Lütfi Güçer, "XV-XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Tuz İnhisarı ve Tuzlaların İşletme Nizamı", *İFM*, XXIII/1-2 (1963), 110 vd.

السلطان محمد الفاتح، أو السلطان بايزيد الثاني في منطقة آيدين مطبقاً على محصول السمسم، وفي منطقة الروملي مطبقاً على محصول شعير الأرز(٥٨).

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر طبقت الدولة نظام الاحتكار اعتباراً من عام ١٨٢٨م على بيع بعض السلع والمحاصيل، لتحول -من ناحية- دون غش المحتكرين للأهالي، وتعمل -من ناحية أخرى، وهو الأهم- على توفير المال اللازم لنفقات جيش "العساكر المنصورة" الذي أقيم حديثاً، وهذه المحصولات هي الأفيون والپلاموط [الفَلُّون أو المَلّول أو أقماع البلوط المستخدمة في الدباغة: Valonia oak Quercus aegilops] والحرير وزيت الزيتون والقطن وشعر العنز والصوف والحبوب. فلما وجدت الدولة أن تطبيق هذا النظام لا يعود عليها بالربح الكثير صرفت النظر عنه بعد مدة قصيرة إلاّ في محصول الأفيون الذي استمر على ذلك لعشر سنوات، فكان شراء الأفيون خلال تلك المدة يجري على أيدي التجار الحاصلين على تراخيص بذلك من هيئة الاحتساب في إزمير، أما عمليات بيعه فكان يتولاها ناظر الاحتساب، ويسجل المكسب الناتج من الفارق بين سعر الشراء والبيع لحساب "خزانة المقاطعات" [ومن بعدها خزانة العساكر المنصورة](٥٩). غير أن ضغوط التجار الأجانب الذين لم يرتاحوا لهذا النظام وفي مقدمتهم الانجليز قد أسفرت عن إلغاء النظام برمته عام ١٨٣٨م(٦٠).

ثانياً - التجارة الخارجية

١- الامتيازات التجارية

أ) - قبل عام ١٨٣٨م

كان لوقوع الأراضي العثمانية بين المراكز التجارية الشرقية والغربية أن جعلها تواصل جذب اهتمام التجار الأوربيين، حتى بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح؛ لأن نقل بضائع الشرق الأقصى إلى أوربا كان مستمراً في القرن السادس عشر من على أراضي الشرق الأدنى والبحر الأبيض المتوسط، كما أن التجارة في محاصيل شرق البحر المتوسط حققت مكاسب وافرة للتجار الأوربيين.

---

(٥٨) - أنظر: *Kanunnâme-i Sultânî*, s. 67 (susam), 68 (çeltik)

(٥٩) - كان الدخل الصافي من الأفيون في عام ١٨٣٥م يبلغ ٢,٩٩٢,٨٣٠ قرشاً أنظر:
İbrahim İhsan Poroy, "Expansion of Opium Production in Turkey and the State Monopoly of 1828-1839", *Intertational Journal of Middle East Studies*, 13 (1981), 201.

(٦٠) - أنظر: M.S.Kütükoğlu, "1826 Düzenlemesinden Sonra İzmir İhtisab Nezâreti", s. 503-504; *Münâsebetler*, I, 65 vd., 109.

وكانت الدول البحرية المشتغلة بالتجارة كالبندقية وجنوة تمارس هذا النشاط في الأناضول والبحر الأسود بموجب الاتفاقات التجارية التي حصلوا عليها من البيزنطيين ومن السلاجقة قبل ظهور العثمانيين بمدة طويلة، حتى أنهم أقاموا المستعمرات في البحر الأسود وغَلَطَه. فلما بدأت تتنامى قوة العثمانيين في الأناضول اعترفوا ابتداءاً من أواسط القرن الرابع عشر للجنويين اولاً (١٣٥٢م) بحق التجارة في تلك الأراضي، ثم للبنادقة من بعدهم، وعندما سيطروا على البحر الأسود سمحوا لهم مدة بممارسة التجارة هناك أيضا. فالواقع أننا نلاحظ في المعاهدة المؤرخة في ١٤٧٩م التي قدمها السلطان محمد الفاتح للبنادقة أنه سمح لهم بالتجارة في طرابزون وكَفَه، بينما نرى في المعاهدة المؤرخة في ١٥٤٠م المعقودة في عهد السلطان سليمان القانوني أن هذه المادة قد ألغيت. وفي المعاهدات التي عُقدت مع الدول الأخرى بعد ذلك فهي على الرغم من إقرارها بأمر السماح بالتجارة "للبلدان الواقعة بين نهر الدون وروسيا والآزاق، وأن تكون بالبر والبحر بين تلك البلدان والأراضي العثمانية" إلاّ أن الواقع هو عدم السماح بالفعل للسفن - الحاملة للاعلام الاجنبية حتى انعقاد معاهدة قينارجه الصغرى ١٧٧٤ - بالدخول إلى البحر الاسود اللهم إلاّ في بعض الاستثناءات القليلة. ثم لم تلبث الدولة بعد أن اعترفت بهذا الحق للروس أولاً أن منحته للتجار النمساويين عام ١٧٨٤م، ثم للتجار الانجليز عام ١٧٩٩م، غير أن الانجليز لم يتمكنوا بالفعل من الدخول إلى البحر الاسود إلاّ في عام ١٨٠٢م، وهو التاريخ الذي سُمح فيه للفرنسيين بالدخول(٦١). ثم أعقب ذلك دخول اسبانيا وصقلية وهولاندا والدنمارك وغيرها(٦٢).

وفي القرن السادس عشر حصلت كل من فرنسا (١٥٣٦م) وانجلترا (١٥٨٠م) وهما الدولتان العظميان في العصور التالية على حق ممارسة التجارة في الأراضي العثمانية تحت أعلامهم الخاصة، أما في عام ١٦١٢م فقد شاركتهم في ذلك هولاندا هي الأخرى. وفي عام ١٥٤٧ منحت الدولة العثمانية التجار النمساويين الذين كانوا يمارسون التجارة تحت حماية البندقية من قديم حق التنقل "في أمن وأمان" داخل أراضيها. أما التجار الروس الذين ظهروا داخل الأراضي العثمانية منذ القرن الخامس عشر فقد اعترفت لهم الدولة بامتياز ممارسة التجارة في الأراضي والمياه العثمانية ما عدا البحر الأسود وذلك بمقتضى معاهدة بلغراد ١٧٣٩م. وفي

(٦١) - أنظر: Kemal Beydilli, "Karadeniz'in Kapalılığı Karşısında Avrupa Küçük Devletleri ve 'Mîrî Ticâret' Teşebbüsü", *Belleten*, LV/214 (1991), 697-698.

(٦٢) - للمزيد من المعلومات، أنظر: Beydilli, *a.g.m.*, s. 704 vd.

القرن الثامن عشر حصلت الدول الأوربية الأخرى على مثل هذه المعاهدات التجارية واحدة تلو الأخرى.

وكان قصد الدولة العثمانية من منح هذه المعاهدات هو إنعاش التجارة داخل البلاد، وحققت بالفعل نجاحاً في ذلك. وهذه الأراضي التي توفرت لها المواد الخام المتعددة والرخيصة رغم كل أوامر المنع والتحديد كانت تجذب التجار الأوربيين إلى درجة كبيرة، فأقاموا متاجرهم في المواني، ولا سيما استانبول وإزمير، وفتحوا فيها القنصليات، ومارسوا نشاطهم التجاري وهم يوثقون الصلات عن طريق عملائهم مع المناطق الداخلية في البلاد. وهذه المعاهدات كانت تتضمن مواد ذات فائدة عظيمة للتاجر الأجنبي الـ (مستأمن) سواء كان من الناحية التجارية أو القضائية؛ ومنها أنها كانت تضمن لتجار دول المعاهدات حرية ممارسة التجارة في المياه والأراضي العثمانية حاملين أعلامهم الخاصة، وعدم التعرض للأذى من أي شخص كان، وتقديم كافة التيسرات اللازمة من قبل المسئولين عند مرور سفنهم على الأقضية، وتحظر المساس بما لديهم من بضائع، والتأكيد على عدم مطالبتهم باي نوع من الضرائب أو الرسوم تزيد عن الجمارك القانونية المقررة عليهم، وعدم مساءلة أحد منهم لدين عليه، وأن يتولى قناصلهم فض القضايا الناشئة فيما بينهم، أما خلافاتهم مع الرعايا العثمانيين فتنظر فيها المحاكم المحلية، وفي حالة تجاوز موضوع الدعوى مبلغ ٤٠٠٠ اقجة يجري النظر فيها في محاكم استانبول. وكان يتمتع السفراء والقناصل الأوربيون بحق استخدام من يشاءون لتولي مهمة الترجمة لهم، كما كان هؤلاء يتمتعون هم الآخرون ببعض الاعفاءات، وهو الأمر الذي أدى مع مرور الزمن إلى ظهور نظام أضر بمصالح الدولة العثمانية. وكان من شأن الصراع الذي ظهر في البداية بين تلك الدول الأجنبية بسبب مزاعم التفوق أن تلجأ كل دولة ترى دولة أخرى حصلت على امتياز من الدولة العثمانية إلى الحصول هي الأخرى عليه، حتى أصبحت كل واحدة منها تمارس التجارة في الأراضي العثمانية في وضع "الأمة صاحبة الامتيازات الاكثر"(٦٣).

وكان الجنويون والبنادقة يسيطرون على تجارة البحر الأبيض المتوسط حتى أوائل القرن السادس عشر، فلما ظهر الفرنسيون أولاً على المسرح، وبعدهم الانجليز والهولنديون انتزعوا منهم مواقعهم، واحتلت الأقمشة الصوفية الرقيقة الخفيفة التي يصنعها الانجليز والهولنديون مكانة يصعب منافستها في تلك السوق منذ أوائل القرن السابع عشر، ثم انفرد الانجليز بالتفوق في

---

(٦٣) - أنظر: İnalcık, "İmtiyazat" *EI* ², III (1971), s. 1180 vd.; M. S. Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 20 vd.; a. mlf., "Ahidnâme", *DİA*, I (1989), 538-539.

تجارة الليفانت Levant حتى أواخر القرن، لا سيما بعد اتجاه الهولنديين إلى الشرق الأقصى. وبعد أن أصبح كولبرت رئيساً عام ١٦٧٠م وصدور المعاهدة التي نجح نوانتل سفير فرنسا في استانبول في الحصول عليها عام ١٦٧٣م بدأت التجارة الفرنسية في شرق المتوسط في الانتعاش من جديد، وظلت تنمو على حساب التجارة الانجليزية طوال القرن الثامن عشر. وعلى ذلك النحو فان حجم التجارة الفرنسية الذي لم يكن يتجاوز ثُمن حجم التجارة الانجليزية الهولندية في الليفانت خلال العقد السابع من القرن السابع عشر لم يفتأ أن وصل في العقد السابع من القرن الثامن عشر إلى القدر الذي تساوى فيه مع تجارة هاتين الدولتين معاً، وظلت فرنسا تحفاظ على هذا التفوق حتى انقلبت العلاقات إلى حالة العداء مع الدولة العثمانية نتيجة لقيام نابليون بونابرت باحتلال مصر عام ١٧٨٩م، وتغيرت الموازين مرة أخرى بعد هذا التاريخ(٦٤).

وبعد الانقلاب الصناعي في أوربا حاول الانجليز استغلال تفردهم دون منافس يُذكر في الأراضي العثمانية لتوفير احتياجاتهم المطردة إلى المواد الخام من ناحية ودخول سوق جيدة لبضائعهم من ناحية أخرى، فلم تتوقف جهودهم عند ممارسة الحقوق التي منحتهم إياها المعاهدات إلى أبعد الحدود بل سعوا إلى تأويل موادها عمداً بما يخدم مصالحهم، وينزلوا بالرسوم الجمركية إلى أدناها، ونجحوا في غمر انجلترا بسيل من المواد الخام. ويبدو أن الدولة العثمانية شعرت إزاء ذلك بضرورة اتخاذ بعض التدابير، ولا بد أن الرسوم الداخلية التي قررتها تحت أسماء متعددة هي أحد تلك التدابير. كما ألزمت التجار الأجانب الذين يريدون ممارسة تصدير البضائع دون وسيط بتأدية رسوم داخلية مساواةً بالتجار من الرعايا العثمانيين، وأجبرت الانجليز على قبول ذلك والتصديق عليه بمقتضى "معاهدة القلعة السلطانية ١٨٠٩م".

ونمت مواني شرق البحر الابيض المتوسط وبحر ايجه وتطورت هي الأخرى خلال تلك العصور؛ فان حلب التي كانت بمثابة المركز التجاري (entrepôt) لتصدير البضائع في أوائل القرن السابع عشر قد فقدت تفوقها لمدة من الزمن نتيجة للحرب العثمانية الايرانية وبسبب محاولات الانجليز في تصدير الحرير الايراني عن طريق الخليج، وتدنى ميناؤها الاسكندرون هو الآخر إلى المرتبة الرابعة بعد ازمير والاسكندرية وصيدا. وعلى الرغم من أن تجارة

---

(٦٤) – للتعرف على التنافس التجاري بين فرنسا وانجلترا في القرن الثامن عشر أنظر:
Paul Masson, *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle*, Paris 1911; A.C.Wood, *Levant Company*, London 1935, s. 136-178; Ralph Davis, *Aleppo*, London-Toronto, 1967; M. S. Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 53-54; Bruce Mac Gowan, *Economic Life in Ottoman Europe. Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600-1800*, Cambridge-Sydney 1981, s. 21-23.

الاسكندرون عادت إلى الانتعاش في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلاّ أن جانباً كبيراً من التصدير كان قد تحول من الحرير إلى القطن والخيوط والأقمشة القطنية.

وكان ميناء إزمير منذ القرن السابع عشر أهم مواني التصدير في الأناضول، وابتداءاً من أواخر القرن الثامن عشر احتل القطن والفواكه المجففة مكان الحرير في التصدير من ذلك الميناء. أما سلانيك هي الأخرى فعلى الرغم من أنها لم تكن في مستوى إزمير إلاّ أنها كانت واحداً من اكثر المواني حركة على بحر ايجه. وتحولت استانبول إلى ميناء يستورد السلع الفاخرة أكثر من أي شيء آخر.

ب) - بعد عام ١٨٣٨م

كانت حاجة الانجليز المتزايدة إلى المواد الخام لصناعاتهم المتنامية وإلى الأسواق الجديدة لتصريف بضائعهم هي العامل الذي دفعهم للبحث عن امكانيات لممارسة التجارة بشروط اكثر تيسيراً في أراضي الدولة العثمانية. وكانت "شركة الليفانت" التي تأسست في أواخر القرن السادس عشر ولم تسمح بالتجارة في شرق المتوسط إلاّ لأعضائها قد ألغيت عام ١٨٢٥م، وبذلك استطاع كل تاجر انجليزي أن يجد الفرصة للمشاركة في تجارة البحر المتوسط متى شاء. ولهذا كان هدف وزارة الخارجية البريطانية الذي وضعته نصب عينيها أن تُرفع كافة أوامر المنع والتحديد داخل الأراضي العثمانية، وأن يجري تقليل بعض الرسوم المفروضة على التجار الأجانب وكانوا يؤدونها منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ولا يقتصر التاجر الانجليزي على تجارة الجملة وحدها بل تتاح له الفرصة لممارسة تجارة القطاعي مثله مثل التاجر العثماني. وكان الطلب بتجديد الدولة العثمانية للتعريفة الجمركية التي انتهت مدتها عام ١٨٣٤م فرصة ممتازة لتحقيق كل هذه الأهداف. وتحولت المفاوضات التي بدأت بين المفوضين في نهاية الجهود الدبلوماسية التي جرت بين عامي ١٨٣٤-١٨٣٦م إلى شكل من التفاوض على عقد معاهدة رغم كل المقاومة التي كشف عنها العثمانيون في البداية. وشعر كبار رجال الدولة التي كانت في وضع لا تحسد عليه بسبب تمرد محمد علي باشا آنذاك أنهم مضطرون للتراجع أمام انجلترا حتى يمكنهم التعجيل من ناحية بتغطية عجز الخزانة الذي سببته الرسوم الجمركية التي لم تسدد لها وسجلت في حساب الديون، وضمان الحصول على دعمها الدبلوماسي من ناحية أخرى. وعلى ذلك جرى التوقيع على "معاهدة بلطه ليماني في التجارية" في ١٦ اغسطس ١٨٣٨م التي نصت على إلغاء نظام الاحتكار وأوامر حظر التصدير وابطال مبدأ الحصول على التراخيص،

والموافقة على تحصيل رسم ٩٪ عن التصدير ورسم ٢٪ عن الاستيراد بدلاً من كل الرسوم الداخلية التي كان معمولاً بها.

واتضح بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة أن هناك عبارة في النسخة الانجليزية وحدها كانت تتيح للتجار الانجليز أن يمارسوا "كافة أنواع التجارة" في الأراضي العثمانية فاصبحت حجة لهم للشروع في تجارة القطاعي أيضا. وعلى الرغم من كل جهود الحكومة العثمانية وردّ الانجليز بأن تغييرها منوط بشروط المعاهدة التجارية الروسية المقرر عقدها فان حذف تلك العبارة لم يتحقق حتى المعاهدة الروسية لعام ١٨٤٦م. في حين أن الروس بهذه المعاهدة قبلوا عدم الدخول في ممارسة تجارة القطاعي، سواء كان في بيع الملح والشب والنشوق والخمور وآلات الحرب، أم كان في صيد الأسماك في المياه العثمانية وبيعها(٦٥).

وفكرة مبدأ الحماية التي يحتمل أنها طُرحت نحو عام ١٨٦٠م بتأثير من الانجليز أيضا قد لاقت استحساناً، واكتسبت التجارة الخارجية بعداً جديداً مع "معاهدات قانليجه التجارية" التي جرى توقيع الأولى منها مع الفرنسيين في ٢٩ ابريل ١٨٦١م. ويتكرر مرة أخرى القول بأن الاحتكار وأوامر حظر التصدير ألغيت، وتجري الموافقة على ممارسة التجار الأجانب للتجارة بالتساوي مع "التاجر المحلي المتمتع باكثر أسباب الرعاية" في التجارة الداخلية، بينما يُحظر بالكامل استيراد الملح والتبغ وكافة أدوات وآلات الحرب، ما عدا ما يستخدم منها للصيد والزينة، أما الملح والتبغ من الانتاج المحلي فقد اطلق أمرهما، سواء كان في البيع والشراء، أم كان في التصدير إلى الخارج. وجرى تخفيض الرسوم الجمركية بالتدريج، وهي التي تقررت بمعدل ٨٪ للسنة الأولى بحيث تتوقف عند معدل ١٪ بعد ثماني سنوات، بينما زيد معدلها على السلع المستوردة بشكل يفوق هذا بكثير، كأن يزداد من ٥٪ إلى ٨٪(٦٦).

وبعد هذه المعاهدات أصبح في وسع الأجانب أن يمارسوا التجارة القطاعي بكل حرية داخل الأراضي العثمانية، وباستثناء "معاهدة التجارة الألمانية" المعقودة عام ١٨٩٠م لم تعقد الدولة العثمانية معاهدات تجارية أخرى مع الدول الأوربية بعد هذا التاريخ. وأكدت المعاهدة الالمانية هي الأخرى على حظر إدخال الملح والتبغ والأدوات الحربية إلى الأراضي العثمانية، بينما وُضِعَ الكبريت الكيماوي وورق اللعب وورق السجائر والنفط ضمن نظام الاحتكار(٦٧).

---

(٦٥) – للمزيد من المعلومات، أنظر: Kütükoğlu, *Münâsebetler*, II, 72-74

(٦٦) – أنظر: *Mecmua-i Muâhedât*, I, İstanbul 1294, 44 vd.

(٦٧) – أنظر أصول تلك المعاهدات في الأرشيف العثماني (nr. 355/2).

وعلى الرغم من أن المفاوضات كانت قد بدأت مع الدول الاوربية الأخرى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لعقد معاهدات تجارية جديدة إلاّ أن إتمامها لم يكن ممكنا حتى اشتعلت الحرب العالمية الأولى، ولهذا قامت الدولة العثمانية في اكتوبر ١٩١٥م بالغاء الامتيازات الأجنبية Capitulations . ومع أن معاهدة سيفر فرضتها مرة ثانية على العثمانيين إلاّ ان معاهدة لوزان نصت على إلغائها تماماً.

٢- بعض قوانين الحظر والتحديد

كانت الدول منذ عهود قديمة تضع بعض قوانين المنع والتحديد على التجارة بغية توفير الاحتياجات الضرورية لأهاليها؛ فقد جرى تطبيق ذلك النظام في اليونان وروما، كما استحسنته الدول الأوربية في العصور الوسطى وفي بيزنطة ايضا، أما الدول الاستعمارية مثل اسبانيا والبرتغال فلم تكتف بالاستحواز لنفسها فقط على خيرات مستعمراتها بل حرصت أيضا على أن تكون المنتجات الصناعية التي تدخل المستعمرات من منتجاتها هي نفسها دون غيرها.

وقد وضعت الدولة العثمانية هي الأخرى منذ ظهورها بعض قوانين المنع والتحديد على المواد الغذائية والخامات الصناعية، وحظرت بذلك بيع السلع للتجار الأجانب الذين يقدمون أسعاراً أعلى مما يقدمه التجار المحليون، واجتهدت في الحيلولة دون ظهور أزمات مصطنعة في البلاد.

وكانت الحبوب في مقدمة السلع المحظور تصديرها، وكان أن تحرك السلطان بايزيد الصاعقة إبان تأسيس الدولة من وجهة نظر سياسية رأى من خلالها حظر تصدير الحبوب بواسطة سفن البندقية وجنوة حتى يحول دون اشتداد ساعد العدو بمحصول البلاد(٦٨)، أما بعد ذلك فقد استمرت قوانين الحظر ولكن لأسباب اقتصادية. ومع ذلك فان عمليات التهريب قد بلغت – رغم الحظر– حداً خطيراً ابتداءاً من أوائل القرن السادس عشر(٦٩). وصدرت الأوامر والأحكام السلطانية لتعلن أن "الدلالين المستغلين" الذين تكاثروا في جزر بحر ايجة وفي سواحل الأناضول المقابلة لها بوجه خاص يشترون الحبوب باسعار تزيد على السعر الجاري ٢٠٪، وبعد ان يقوموا بتخزينها مدة يحملونها على السفن سراً إلى استانبول، أو إلى مواني أخرى عثمانية،

---

(٦٨) – أنظر: Max Silberschmidt, *Venedik Menbalarına Nazaran Türk İmparatorluğunun Zuhuru Zamanında Şark Meselesi*, İstanbul 1930, s. 58.

(٦٩) – أنظر: Mustafa Akdağ, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti", *Belleten*, XIV/55 (1950), 391.

والواجب هو حظر نقل الحبوب وعدم السماح لأصحاب السفن بذلك مطلقا ما لم يكن في أيديهم "أوامر شريفة" تحمل الطغراء السلطانية كُتبت موجهة إلى موظفي الدولة المعنيين بنقل الحبوب مثل قاضي المنطقة ونائبه وغيرهما(٧٠). وإلى جانب السماح رسمياً بتصدير الحبوب بتراخيص خاصة في الأعوام التي يكثر فيها المحصول فقد استمر حظر تصدير الحبوب إلى الخارج حتى قبيل عهد التنظيمات، ولكن عمليات التهريب استمرت، وكانت تصل إلى حد الخطر بين الحين والآخر.

وكانت المجموعة الثانية في المواد التي خضعت لحظر التصدير هي المواد الخام الصناعية، غير أن أوامر الحظر على تلك المواد لم تكن قاطعة ودائمة مثلما كان على الحبوب؛ إذ يلاحظ على سبيل المثال أن القطن وخيوطه والجلد المدبوغ وشمع العسل وخيوط الصوف والوبر كان يسمح بتصديرها في الأحكام الصادرة من الإدارة المركزية إلى دفترداريات الولايات، وفي بعض الاتفاقيات الممنوحة للدول الأوربية. وإلى جانب وجود أحكام من هذا النوع حول منح القطن وخيوطه للانجليز والفرنسيين نلاحظ في الاتفاقيات التي منحت للفرنسيين في عهد السلطان سليم الثاني وللهولنديين من بعدهم أنها نصت على السماح لهؤلاء التجار بتصدير الجلود إلى جانب المادتين الأخريين. أما في اتفاقية ١٦٧٣م فقد ورد النص على الاعتراف بالحقوق نفسها لأجل شمع العسل وأنواع الجلود(٧١). وتدلنا الاتفاقية الانجليزية عام ١٦٧٥ أيضا على أن التجار الانجليز عندما كانوا يشترون غزل الصوف والوبر من انقرة كان يجري اعفاؤهم من "ضريبة التصدير" (باج اخراجيه)، أي على أن الدولة كانت تسمح بتصدير هذه المواد.

وهناك بعض المواد الأخرى كانت تسمح الدولة بتصديرها في الأعوام التي يزيد المحصول فيها أو عندما تنعدم جودتها للاستخدام في الصنايع المحلية؛ ففي الاتفاقية الانجليزية لعام ١٦٧٥ مثلاً نراها تنص على السماح بنقل سفينتين من التين وسفينتين من العنب في الأعوام التي يكثر فيها المحصول من مواني إزمير وسلانيك(٧٢). أما في يونيه ١٨٢٦م فقد سمحت الدولة بتصدير بعض أنواع الوبر بسبب "عدم صلاحيتها للمنسوجات الصوفية". وواقع الأمر أن الدولة على قدر ما كانت تحرص كثيراً على تنفيذ أوامر حظر التصدير في الأحوال الطارئة وتوّسع من نطاقها كانت أيضا تبدي التسامح في الأحوال العادية حتى ألغت تلك الأوامر تماماً باتفاقية عام ١٨٣٨م.

---

(٧٠) – أنظر: Lütfi Güçer, "Hububat Ticareti", *İFM*, XIII/1-4 (1953), 79-80

(٧١) – أنظر: *Mecmua-i Muâhedât*, I, 6

(٧٢) – أنظر: Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 31-32

٣- التجار أصحاب النفوذ في التجارة الخارجية

كانت ممارسة التجارة الخارجية تجري عموماً على أيدي التجار المستأمنين، أي تجار الدول الأجنبية صاحبة الاتفاقيات الحاصلين على "عهد الأمان". فكان هؤلاء التجار يمارسون التجارة في الأراضي العثمانية بفضل ما تتيحه لهم الاتفاقيات والقوانين من ضمانات، حتى انه يمكننا القول إنهم كانوا في موقع أفضل من التجار الرعايا، سواء كان من ناحية الرسوم الجمركية المقررة عليهم أم من ناحية الحقوق والامتيازات التي يتمتعون بها.

وعلى الرغم من مشاركة التجار العثمانيين المسلمين بقدر ضئيل في التجارة الخارجية قبل القرن التاسع عشر إلاّ أن النصيب الأوفر كان لغير المسلمين. وكان غير المسلمين من رعايا الدولة يقومون بمسألة الوساطة للتجار المستأمنين بسبب معرفتهم للغات واستغلوا الفراغ في الاتفاقيات التجارية المعقودة في القرن الثامن عشر بوجه خاص، وزادوا نصيبهم من التجارة الخارجية. والواقع أن احتواء الاتفاقيات الممنوحة للدول الأوربية على بعض المواد مثل أحقية السفراء والقناصل في تعيين الأشخاص الذين يريدونهم كمترجمين وحراس أمن ، واعفاء المترجمين وعشرة من خدمهم من التكاليف العرفية(٧٣) كان من الأمور التي جعلت الرعايا غير المسلمين يُقبلون إقبالا على الدخول تحت حماية الدول الأجنبية. أما السفراء والقناصل أنفسهم فقد حوّلوا ذلك إلى واسطة للكسب؛ فكانوا على الرغم من عدم استخدامهم في أعمال الترجمة يحصلون لهم على مراسيم الترجمة في مقابل الحصول منهم على منافع مادية. وحاولت الدولة إلغاء هذا الأسلوب في تواريخ مختلفة خلال القرن الثامن عشر، فأرسلت إلى السفارات احتجاجاً على ذلك، غير أنها لم تفلح في القضاء على تلك الظاهرة حتى جرى في أوائل القرن التاسع عشر الاعتراف بوضع خاص للرعايا غير المسلمين ممن يريدون ممارسة التجارة مع أوربا. واعترفت الدولة في عام ١٨٠٢م لمن يريد من رعاياها غير المسلمين بحق ممارسة التجارة الخارجية مثلهم مثل التجار الأوربيين، ومنحتهم المراسيم الخاصة بذلك حتى ظهرت منهم فئة عُرفت باسم "تجار أوربا". وهذه الفئة من التجار كانت تخضع لاشراف البكلكجي، ويقوم كل واحد منهم بتأدية الرسوم الجمركية المستحقة عليه من خلال تعريفة الدولة التي يتاجر معها، ويحق له أن يكون صاحباً لخادمين، ويكلف بدفع رسم دخول المهنة وقدره ١٥٠٠ قرش.

---

(٧٣) - أنظر: Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 26-30

ومع ظهور فئة "تجار أوربا" اختفى التجار المسلمون تماماً؛ إذ أصبحوا لا يجدون فرصة للتجارة، فهم لا يتمتعون بما يتمتع به الآخرون، كما لم يكونوا يقبلون الوقوع في مواقف لا تشرفهم، كأن يقبلوا اللجوء للاحتماء بالتجار المستأمنين أو بتجار أوربا من أجل ممارسة التجارة. وقد أسفرت الجهود التي بذلت للحيلولة دون ذلك عن ظهور فئة عرفت باسم "تجار الخير" (خيريه تجارى) بان منحت الدولة كل من يريد من التجار المسلمين ممارسة التجارة الخارجية حق التمتع بالامتيازات التي حصل عليها الآخرون، وذلك في السنوات الاولى من عهد السلطان محمود الثاني. وعلى الرغم من عدم وجود تحديد معين لأعداد تجار أوربا فقد وضعت الدولة حداً معيناً لعدد تجار الخير، سواء كان في استانبول أو كان في مدن الولايات. وفي مقابل ذلك كان مقدار الرسم الذي يدفعه تاجر الخير للحصول على مرسوم المهنة أقل (١٢٠٠ قرش)(٧٤). وهذه الحقوق التي منحت للتجار من رعايا الدولة العثمانية أتاحت لهم فرصة التحرك والنشاط خلال الأعوام التالية من القرن حتى أنه ظهر من فئة "تجار أوربا" بوجه خاص من استطاع تجهيز السفن التجارية، ومارس عمليات النقل البحري.

ثالثاً- الجمارك

١- الجمارك الداخلية

الجمرك هو الرسم الذي يجري تحصيله عن السلع والبضائع عند اجتيازها الحدود. والمعروف أن الرسوم الجمركية في عصرنا لا تجبى إلاّ عند حدود الدولة، أما في عهود ما قبل الصناعة فكانت تجبى عن البضائع عند عبورها ايضا من منطقة لأخرى، أو من مدينة لأخرى. ولهذا كان هناك نوعان منها: جمارك خارجية وجمارك داخلية. وهذا النوع الثاني بدأت أوربا في إلغائه ابتداءاً من أواخر القرن الثامن عشر، وألغي تماماً في أواسط القرن التاسع عشر، بينما استمر في الدولة العثمانية حتى أوائل القرن العشرين.

أ) - أنواع الجمارك الداخلية

كانت تجري عملية جَمْرَكة البضائع في النظام الجمركي العثماني لدى دخولها إلى موضع الجمرك، أو عند خروجها، كلّ على حدة. ولعل السبب في ذلك هو ضمان بيع السلعة في المكان

---

(٧٤) - أنظر: Ergin, *Mecelle-i Umur-u Belediye*, I, İstanbul 1922, s. 674 vd.; Ali İhsan Bağış, *Osmanlı Ticaretinde Gayr-i Müslimler*, Ankara 1983, s. 52 vd, 96 vd.; Musa Çadırcı, "II. Mahmut döneminde (1808-1839) Avrupa ve Hayriye Tüccarı", *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, 237-241; M. S. Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 71-73 ve "Avrupa tüccarı", *DİA*, IV, 159-160.

الذي جاءت منه. ويُعرف رسم جمرك الدخول باسم (آمديه)، ورسم جمرك الخروج باسم (رَفْتيه)، أما رسم جمرك الترانزيت فكان يُعرف باسم (مروريه). ويجري تقدير هذا الرسم في الغالب على أساس قيمة السلعة (ad valorem)، أي عند دخولها إلى الجمرك. وابتداءاً من القرن الثامن عشر بدأت الدولة في تحصيل الجمارك على أساس تعريفات نوعية (specific)، يجري تحديدها تبعاً لسعر البضاعة في تاريخ معين.

وكانت استانبول وإزمير وانطاليا وسلانيك وبيروت وطرابزون وكفه من الموانى الهامة، ليس في التجارة الخارجية وحدها، بل وفي التجارة الداخلية أيضا، بسبب رخص النقل البحري وسهولته في بعض الأحوال، ومن ثم كانت تلك الموانى مراكز جمركية مهمة في الوقت نفسه. كما كان يوجد إلى جانب تلك الجمارك جمارك أخرى في موانى من الدرجة الثانية أقل حركةً منها. وكانت مسألة جباية الرسوم الجمركية على التجارة التي تجري بطريق البر قد استوجبت هي الأخرى اقامة جمارك برية؛ فكانت المدن الكبرى مثل بورصة وارضروم وتوقاد ودياربكر وبغداد ودمشق وحلب وأدرنة وبلغراد تضم هي والمدن الأصغر منها أيضا جمارك برية. وكانت البضائع التي يؤدى عنها الرسم وتمر من تلك الجمارك يحصل صاحبها على وثيقة تُعرف باسم "تذكرة الأداء" (أدا تذكره سى)، وحتى لا تؤدي نفس البضاعة رسم الجمرك مرة أخرى عند مرورها على إدارة جمركية أخرى. وعلى الرغم من ذلك لم يكن الامر يخلو من مخالفات للنظام. أما الرسوم الجمركية على البضائع المقرر ذهابها إلى مدن ساحلية فكان المبدأ أن تجري تأديتها في مكان الوصول، وليس في المكان الذي خرجت منه. وعند ذلك يحصل التاجر صاحبها في الجمرك الذي خرجت منه على وثيقة إعلام تُعرف باسم (علم وخبر قائمه سى)، تحتوي نوع البضاعة ومقدارها، وعند الجمرك الكبير الذي يصل إليه يؤدي الرسوم المقررة، ويُسَجَّل ذلك على الاعلام الذي في يده، وعند العودة يبرز ذلك لمسئولي أول جمرك يمر منه ويثبت أنه أدى ما عليه. وكان القصد من ذلك هو الحيلولة دون عمليات التهريب؛ فقد كان مما يحدث أحياناً أن يقوم التاجر بتمرير بضائعه دون تأدية الرسم، مدعياً انه سينقلها إلى استانبول، ثم ينحرف إلى طريق ليس فيه جمرك، ويبيع البضاعة هناك. ومع كل ذلك فان بيع البضاعة في جمرك الوصول أيضا كان سبباً في ظهور بعض المشاكل بين الحين والآخر، ولأجل هذا أقرت الدولة مبدأ بيعها في مكان الخروج، بمقتضى لائحة تنظيمية جرى نشرها تحت اسم (مَخْرَج نظامنامه سى) في عام ١٨٥٧م/١٢٧٣هـ. ولكنهم شرعوا في أن جعلوا الرسم عن البضائع التي تتحدد قيمتها بالسعر الجاري عندما تجري تأديته عنها في الجمرك البري ثم تصل إلى مدينة الميناء ويظهر أن

سعرها هناك أعلى فان الفارق بين السعرين يؤديه التاجر، أما الرسم الأول الذي جرى تحصيله فيؤديه موظف الجمرك البري(٧٥). وفي أعقاب عهد التنظيمات ألغت الدولة الجمارك البرية المحدثة (١٨٤٣م) بينما ظلت الجمارك القديمة تواصل عملها. في حين أن هذا النوع من الجمارك قد اختفى في الدول الأوربية. ودوام استمرارها في الأراضي العثمانية لم يكن يتفق والظروف الاقتصادية في ذلك العهد، ولهذا جرى إلغاء الجمارك البرية عام ١٨٧٤م، أما الجمارك الساحلية فنظراً لأنها كانت نقطة البداية والنهاية في آن واحد في التجارة الخارجية وقيام السفن الأجنبية بدور فعال جداً ليس في التجارة الخارجية وحدها ولكن في التجارة الداخلية أيضا فقد جرى تخفيض الرسوم الجمركية المحصلة فيها لتصل إلى ٢٪ تحت اسم "معونة التجهيزات العسكرية" (تجهيزات عسكريه اعانه سى)، ومع ذلك فقد استمر تحصيل تلك الرسوم حتى عام ١٩١٠م(٧٦).

ب) – معدلات الرسوم الجمركية

استمرت الدولة العثمانية مدة طويلة وهي تدير الأراضي الداخلة تحت سيادتها دون أن تقوم باحداث تغيير كبير في القوانين والأنظمة الموجودة فيها. ولذلك كان لكل سنجق تقريبا قوانين خاصة به، فكانت الرسوم الجمركية مثلها كمثل الضرائب المحصلة عن المحصولات الزراعية تختلف هي الأخرى من ايالة لأخرى، ومن سنجق لآخر. كما كانت تختلف أيضا معدلات الرسوم الجمركية التي يؤديها المسلم وغير المسلم ومواطن الدول المتحاربة مع العثمانيين [الذي يطلق عليه اسم "حربى"]. ففي القرن السادس عشر كانت الرسوم بوجه عام ٣٪ من المسلمين و ٤٪ من الرعايا غير المسلمين و ٥٪ من رعايا الدول المتحاربة، ومع ذلك فقد كانت هناك أماكن تختلف تلك المعدلات فيها، مثل آيدين وأدرنة. فالواقع أن التجار المسلمين هناك كانوا يؤدون رسماً بمعدل ٢٪. ونحو أواخر ذلك القرن (١٥٩٠م) وقعت زيادة على الرسوم الجمركية بمعدل ١٪ تحت اسم "خسائر الجزارين" (ضرر قصّابيه) لمواجهة مصاريف اللحوم لعساكر القبوقولية. وبذلك أصبحت رسوم الجمارك الداخلية ٤٪ للمسلمين و ٥٪ لغير المسلمين و٦٪ لرعايا الدول المتحاربة (حربيلر). ولم يكن المتبع في تحصيل الرسم الجمركي أن يُحسب من قيمة السلعة في

---

(٧٥) – أنظر: *Düstûr*, I. tertib, II, İstanbul 1289, s. 552

(٧٦) – أنظر: Mehmet Genç, "Osmanlı Devletinde İç Gümrük Rejimi", *Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi*, (1985), 790.

كل مكان من أراضي الدولة العثمانية؛ ففي بعض الجمارك مثل توقاد كان الرسم الجمركي يؤخذ عن كل "حِمل"(٧٧).

ومن ناحية أخرى لم يكن للتجار الأجانب دور يذكر في التجارة الخارجية قبل القرن الثامن عشر، غير أن محاولاتهم في شراء السلع من منشأها حتى يحصلوا على المواد الخام باسعار أرخص في أواخر القرن الثامن عشر كانت هي السبب -كما ذكرنا سابقا- في صدور القرار بمعاملة التاجر الاجنبي معاملة التاجر المحلي، ويؤدي رسومه الجمركية مثله مثل التاجر غير المسلم من رعايا الدولة العثمانية.

وبعد عهد التنظيمات بدأت الدولة في تطبيق معدلات الرسوم الجمركية في الجمارك الداخلية أيضا مما نصت عليه معاهدة عام ١٨٣٨م. فشرعت تأخذ رسماً مجموعه ١٢٪ عن البضائع التي تنقل من ميناء لآخر بقصد الاستهلاك في الداخل، بحيث تحصل على ٩٪ عند وصول السلعة من البر إلى الميناء، و٣٪ عند تحميلها على السفينة. وكان يجري تحصيل هذه الرسوم بعد عام ١٨٥٠م في السلع المتروكة للسعر الرائج بعد تخفيض نسبة ١٦٪ منه. وبعد عام ١٨٦٢ تم تخفيض الرسوم الجمركية الداخلية هي الأخرى بالتوازي مع الرسوم الجمركية الخارجية، فنزلت الى ٨٪، أما في عام ١٨٦٦م فقد تقرر بعد أن يتم تخفيض بمقدار ١٠٪ من السعر الجاري عن كافة السلع المقرر استهلاكها في الداخل أن يجبى عنها رسم جمركي بنفس المعدل.

٢ - الجمارك الخارجية

أ) - معدلات الرسوم الجمركية

كانت الرسوم الجمركية التي يجري تحصيلها عن التجارة الخارجية منخفضة كثيراً في أوائل عهد الدولة العثمانية. ومع أن المعاهدات المعقودة لم تكشف عن معدلات الرسوم الجمركية ونصت على مقدارها بعبارة "حسب العادة والقانون" فقط إلاّ أنها كانت حتى عهد السلطان محمد الفاتح بمعدل ٢٪. وزادت في ذلك العهد الى ٤٪، ثم ارتفعت لتصبح ٥٪، واستمرت على ذلك دون زيادة خلال القرن السادس عشر. ومع ذلك فقد كانت هناك بعض الاماكن مثل مصر يزيد فيها معدل الرسم عن ٥٪، واستمرت على ذلك حتى القرن الثامن عشر.

---

(٧٧) - أنظر: Abdurrahman Vefik, *Tekâlif Kavâidi*, I, 54-55 وكان الحمل (يوك) يساوي مائة ألف اقجه أو يساوي كيسين في حسابات المالية العثمانية.

وقد جرى تخفيض معدل الرسوم الجمركية الخارجية لأول مرة على أيام السفير ويليام هاربورن في نهاية القرن السادس عشر إلى ٣٪، وينحصر على التجار الانجليز وحدهم، ونصت معاهدة ١٦٠١م هي الأخرى على ذلك. ثم لم تلبث الدولة أن قبلت تطبيقه على الهولنديين عام ١٦١٢م، ثم على النمساويين عام ١٦١٦م. إلاّ أن الفرنسيين الذين كانوا قد حصلوا قبل تجار هاتين الدولتين بكثير على معاهدة من مثل ذلك ظلوا يؤدون ذلك الرسم بمقدار ٥٪ حتى عام ١٦٧٣م. أما مسألة تخفيض رسوم الجمرك في مصر إلى ٣٪ فقد وقع عام ١٦٩٠(٧٨).

وقد تحددت معدلات الرسوم الجمركية في معاهدة ١٨٣٨م بحيث تكون ٩٪ (آمديه) و٣٪ (رفتيه) على سلع التصدير، وتكون بمقدار ٣٪ على سلع الاستيراد مع إضافة ٢٪ إليها. ولكن نسبة ٩٪ و٢٪ هنا إنما هي رسوم داخلية، إذ ليس هناك زيادة في الواقع على الرسوم الجمركية الخارجية. إلاّ أن التجار الأجانب إذا اشتروا السلعة من موضع انتاجها ونقلوها، إلى داخل البلاد فهم ملزمون بتأدية هذين الرسمين، وإلاّ فسوف يكون قد أدى ٣٪ كما في السابق. ومع معاهدة ١٨٦١م واتجاه الدولة جزئياً إلى نظام الحماية جرى رفع نسبة الجمرك عن السلع المستوردة من ٣٪ إلى ٨٪. أما عن سلع التصدير فقد تقررت بواقع ٨٪ أيضا للعام الأول، على أن يجري تخفيضها في الأعوام التالية بنسبة ١٪ حتى تصل في النهاية إلى ١٪(٧٩).

فلما وقعت الزيادة لسد العجز في ميزانيات ولايات الروملي عشية إعلان المشروطية الثانية [الدستور] جرى رفع الرسوم الجمركية إلى ١١٪، ثم جربت الدولة عام ١٩١٣م أن تضع تعريفة جمركية جديدة بمعدل ١٥٪. وأثناء قيامها بعقد تحالف مع فرنسا توصلت إلى قرار مبدئي مع انجلترا ايضا، غير أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون تحقيق الاتفاق. ولكن الحكومة العثمانية زادت معدل الرسوم الجمركية في سبتمبر ١٩١٤م إلى ١٥٪، ثم أعلنت في مايو ١٩١٥م عند زيادتها مرة أخرى مدة الحرب إلى ٣٠٪(٨٠).

ب - التعريفات الجمركية

كان يجري تحصيل الرسوم الجمركية في بدايات عهد الدولة على أساس قيمة السلعة ad valorem، غير أن هذه الطريقة كانت كثيراً ما تؤدي إلى نشوب الخلاف بين موظفي الجمارك

---

(٧٨) - أنظر: İnalcık, "İmtiyâzât", 1182 vd.

(٧٩) - أنظر المادتين (٤-٥) في: *Mecmua-i Muâhedât*, I, 46

(٨٠) - أنظر: Meclis-i Meb'usan, *Gümrük Tarife-i Umûmiyyesi ve Ona Müteferri Kanun Lâyihası ve Tarife Encümeni Mazbatası*, İstanbul 1331.

والتجار على تحديد السعر، ولهذا شرعوا في وضع سجلات للتعريفة على فترات معينة تحدد أسعار السلع تبعاً لجنسها ودرجة جودتها ومقدار الجمرك المقرر عليها. وكان يجري وضع التعريفات في البداية لأجل السلع التي يمكن أن تمر من الجمارك وحدها، وعلى سبيل المثال لم يتحدد في عام ١٦٤٣م/١٠٥٣هـ مقدار الجمرك إلاّ على عدة سلع في الأسكندرون وحلب وعلى أنواع المخمل وحدها في استانبول وغلطة وإزمير، وجرى التأكيد على ذلك في معاهدة ١٦٧٥م أيضا(٨١). ونرى في القرن الثامن عشر أنهم وضعوا تعريفات اكثر تفصيلاً لجمارك الموانى التي كانت تسير فيها حركة التجارة الخارجية على نطاق واسع مثل سلانيك(٨٢) وإزمير(٨٣). وقد أخذ وضع سجلات التعريفة في الانتشار نحو أواسط ذلك القرن(٨٤)، أما في أواخره فقد وضعوا تعريفات على فترات معينة، حاولوا فيها التوفيق بين أسعار السلع المتغيرة ومقدار الجمارك عليها(٨٥). وكان التجار الذين حازوا من خلال المعاهدات التجارية على صفة "الأمة الأولى بالرعاية" عندما يكتشفون في التعريفات الجمركية الخاصة بالأمم الأخرى أن الأرقام فيها تقل عن أرقامهم يجتهدون هم الآخرون لتسوية ذلك الفارق في تعريفاتهم(٨٦).

وكان المعمول به دائما لتجديد التعريفات أن يتقدم أحد الطرفين باخطار الطرف الآخر قبل نفاد المدة المحددة من قبل، ومن الطبيعي أن يأتي الطلب من الطرف الذي يكون تغيير الأسعار

---

(٨١) – أنظر: *Mecmua-i Muâhedât*, I, 259-60; Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 30-31

(٨٢) – للاطلاع على تعريفة جمرك سلانيك المؤرخة في ١٧٣٢م أنظر:
G. R. Bosscha Erdbrink, *Relations*, Ankara 1975, s.292-301.

(٨٣) – أنظر: Halil Sahillioğlu, "1763'de İzmir Limanı İhracat Gümrüğü ve Tarifesi", *BTTD*, II/8 (1968), 53-57.

(٨٤) – هناك اشارة إلى "دفتر تعريفة" في المعاهدة الفرنسية المؤرخة في ١٧٤٠م (*Mecmua-i Muâhedât*, I, 26)، كما تم نشر تعريفة أخرى خاصة بمملكة صقلية تحمل نفس التاريخ
Şerafettin Turan, "Osmanlı İmparatorluğu ile İki Sicilya Krallığı Arasındaki Ticaretle İlgili Gümrük Tarife Defterleri", *Belgeler*, IV/7-8, 87-165.

(٨٥) – التعريفات الجمركية التي أمكن حصرها حتى الآن مما جرى الاتفاق عليه مع دول أوربا الأربع الكبرى هي:
مع روسيا : ١٧٨٢،١٨٠٦، ١٨٣١، ١٨٤٢، ١٨٦٢ (Meral Şen, *Osmanlı-Rus Gümrük Tarifeleri*, İstanbul 1980 رسالة تخرج من قسم التاريخ جامعة استانبول)
مع فرنسا: ١٧٩٢،١٨١٦،١٨٣٩، ١٨٥٠، ١٨٦٢ (Müjgân İrençin, *Osmanlı-Fransız Gümrük Tarifeleri*, İstanbul 1982 رسالة تخرج من قسم التاريخ جامعة استانبول)
مع انجلترا: ١٧٩٤، ١٨٠١ (والتاريخ الصحيح ١٨٠٦)، ١٨٢٠، ١٨٣٩، ١٨٥٠، ١٨٦٢ (M.S.Kütükoğlu, "Tanzimat Devri Osmanlı-İngiliz Gümrük Tarifeleri", *TED*, sayı 4-5 (1974), 335-393)
مع النمسا: ١٧٩٧، ١٨٠١،١٨١٨،١٨٣٩،١٨٧٢ (Zeynep Diyarbekirlioğlu, *Osmanlı-Avusturya Gümrük Tarifeleri*, İstanbul 1979 رسالة تخرج من قسم التاريخ جامعة استانبول).

(٨٦) – كانت هناك تعريفة وضعت عام ١٨٠١ مع الانجليز والروس والنمساويين قبيل عهد الصلح مع فرنسا فتأجل تطبيقها لما بعد الصلح مع فرنسا (١٨٠٢)، ولكن السفير الانجليزي شكا من ارتفاع أسعار بعض السلع في تعريفته فجرى وضع تعريفة ثانية. Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 79-80.

في صالحه. وعلى الرغم من الافتقار إلى الوضوح الكامل في التعريفات السابقة على عام ١٨٣٨م فالملاحظ أنهم كانوا يحددون مقدار الرسم الجمركي بعد اجراء تخفيض معين على السعر الجاري للسعلة(٨٧). والدليل على ذلك أن الرسوم في تعريفات عهد التنظيمات هي الأخرى لم تُحسب أبداً على السعر الجاري للسلعة. وفي تعريفة ١٨٣٩ حسبوا متوسط أسعار السلع خلال السنوات الخمس الأخيرة ثم حددوا مقدار الرسوم الجمركية، وفي تعريفة ١٨٥٠ أجروا تخفيضاً على سلع التصدير بمقدار ١٦٪ وعلى سلع الاستيراد بمقدار ٢٠٪ ثم قرروا مقدار الرسوم الجمركية، أما في تعريفات ١٨٦٢ فقد أجروا تخفيضاً بمعدل ١٠٪ على كافة السلع، ثم قرروا الرسم الجمركي بعد ذلك(٨٨).

(٨٧) – إن النص في التعريفة الانجليزية لعام ١٨٠٦ على أنه سوف يجري تحصيل رسم عن الأسعار الجارية للسلع بعد اجراء تخفيض قدره ٢٠٪ انما هو دليل على ذلك، أنظر (Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 134)

(٨٨) – للمزيد من المعلومات أنظر: "Tarife", *TED*, sy. 4-5 (1974), s.338, 342, 346

الفصل الرابع
خدمات النقل والبريد



أولاً- المواصلات

ا- المواصلات البرية

أ - الطرق البرية ومنشآتها

كانت أعمال التجارة البرية التي تجري عن طريق القوافل ويمارسها الأشخاص حتى بداية ظهور السكك الحديدية في أواسط القرن التاسع عشر تقع نتيجة لظروف العصر تحت تهديد الشتاء القارص وقطاع الطرق. فقد كانت تنعدم تقريبا قدرة القوافل على المسير في شرق الأناضول الذي لا تنقطع عنه الثلوج في أشهر الشتاء بوجه خاص؛ ولهذا كانت تتوقف حركة القوافل في تلك الأشهر. وكان تحرك القوافل على بعض الطرق يجري في مواقيت معينة؛ فالقوافل التي تشق الطريق من توقاد إلى استانبول مثلاً كانت تبدأ في نهاية فصل الشتاء، بينما تتحرك القوافل المتجهة إلى إزمير في نهاية فصل الصيف(٨٩).

وكما كانت تضطلع الدولة بحماية المضايق والممرات الخطرة ضد قطاع الطرق عن طريق حراس مخصوصين (دَرْ بندجى) مقابل إعفائهم من بعض الضرائب(٩٠) كان أصحاب القوافل هم الآخرون يجازفون بضياع الوقت فينتظمون بقوافلهم في مواكب ضخمة حتى يضمنوا سلامة بضائعهم(٩١).

وكانت الطرق الرئيسية الممتدة في شرق وغرب الأناضول وشماله تنتهي عند مدن المواني مثل استانبول وإزمير وطرابزون وغيرها. وكان ما يحدث بعد نقل السلع الايرانية إلى توقاد عن طريق (ارضروم - ارزنجان) تأخذها القوافل المتجهة إلى استانبول، سالكةً طريق (أماسيا - بولو - إزميد)، أما القوافل التي تتجه بها إلى إزمير فكانت تسلك طريق (أنقرة - أسكيشهر). وكانت القوافل المارة على انقرة وأماسيا تلتقي بجوار إزميد. ولا شك أن وجود هذا الطريق هو الذي جعل توقاد وأماسيا من المراكز التجارية الهامة في الأناضول منذ القرن الخامس عشر. وكانت بورصة مركزاً لتوزيع الحرير الايراني ومدينة تطورت فيها الصناعات الحريرية مما كان يزيد في أهميتها التجارية. كما كانت حلب مركزاً آخر لتجارة الحرير ومدينة تقدمت فيها

---

(٨٩) - نقلاً عن Tavenier أنظر: Hrand D. Andreasyan, *Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi 1608-1619,* İstanbul 1964, s. 175 ek IV.

(٩٠) - في أواسط القرن السادس عشر كان يوجد في الأناضول ٢٢٨٨ عائلة مكلفة بحماية المعابر (دَرْبَنْدْجى)، وفي القطاع الشرقي من البلقان ١٩٠٦ عائلات (Halil İnalcık, *Classical Age,* s. 149). ولمزيد من المعلومات عن هذا الجهاز أنظر: Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğunda Derbent Teşkilâtı,* İstanbul 1967

(٩١) - أنظر: Robert Mantran, II, s. 87

المنسوجات الحريرية في نفس الوقت، مثلها مثل دمشق، مما جعلها منافساً لبورصة. ولم يكن اتصال دمشق وحلب مقصوراً على تبريز عن طريق (بيرَه جِك - اورفة - ديار بكر) فقط؛ بل كان الطريق من مصر ومكة والمدينة يمر هو الآخر عبر دمشق، ويصل إلى بورصة ماراً بالاسكندرون وأطنة وقَرَمَان وقونية وكوتاهية. وكانت هناك طرق فرعية تربط تلك المدن الواقعة على هذه الطرق بعضها ببعض، كما كانت هناك ايضا طرق تربط مواني البحر الأسود بعضها ببعض، مثل الطريق الذي يربط سينوب بقسطموني، وطرابزون بارضروم، ويربط مينائين هامين على البحر الأبيض المتوسط، هما آلانيا وانطالية بكوتاهية، وتحوز كلها أهمية عظيمة في تجارة القوافل. أما الطرق الواقعة في الأراضي الأوربية فكانت تبدأ من استانبول وغليبولي وتتشابك عند أدرنة، ثم يمتد فرع منها إلى الأفلاق والبغدان ماراً بأيدوس وبابا داغى، ويمتد الفرع الثاني حتى يصل إلى سواحل البحر الأدرياتي ماراً بسلانيك وسَرَز وأوخري، بينما يمتد الفرع الثالث إلى تاتار پازارى ماراً بفلبة، ثم ينفصل بعدها إلى فرعين؛ يصل أحدهما إلى المجر ماراً بصوفيا ونيش وبلغراد، بينما يصل الثاني إلى دوبرفنيك ماراً بكوستنديل واوسكوب وسراييفو وموستار. وكان لهذا الطريق فروع تؤمن الاتصال ببعض المدن مثل اثينا وپـرَوَزَه وآوْلونيا. وقد بذل العثمانيون جهوداً ضخمة للحفاظ بصورة دائمة على تلك الشبكة من الطرق التي كان قسم منها قد أقيم في زمن الامبراطورية الرومانية، ووكلوا أمر إصلاحها والعناية بها إلى أشخاص، كان يُعرف الواحد منهم باسم (يولجى)، أي عامل طرق، وأعفوهم من تأدية الضرائب الطارئة (تكاليف فوق العاده).

وكانت القوافل التي تستخدم تلك الطرق تقضي ليلها فيما عرف بالخانات والكروانسرايات التي أقيم قسم منها على أيام السلاجقة. وهي مبان كانت تمثل أجزاء من عمائر وقفية ضخمة، أو على شكل كروانسرايات مستقلة. ويبيت فيها كافة المسافرين من مسلمين وغير مسلمين، فقراء كانوا أم أغنياء، ويحصل الواحد منهم على قدر من الخبز وطاس من الحساء، وعلى قنديل وقدر من العلف لدوابّه(٩٢).

ولكي تزيد الدولة من سيولة حركة المرور التي تكاثفت مواكبةً للتطورات التي سجلها حجم التجارة الخارجية بوجه خاص ابتداءاً من القرن الثامن عشر، وتضمن للقوافل والمسافرين سفراً في ظروف أحسن فقد رأت من الضرورة أن تشق الطرق المنتظمة تمشياً مع روح العصر، ومن

---

(٩٢) - أنظر: İnalcık, *a.g.e.*, s. 122 vd., 146-147

ثم أقدمت على بعض المحاولات في عهد السلطان محمود الثاني. أما بعد عهد التنظيمات فقد بُذلت بعض الجهود لإنجاز مشروع الطريق البري (طرابزون - بغداد) غير أن الضائقة المالية حالت دون تنفيذه. وفي عام ١٨٦٣م صدرت لائحة تنظيمية(٩٣) نشرها "مجلس المعابر" (مجلس معابر) حول ضرورة فحص ومعاينة كافة الطرق الموجودة في البلاد، ثم أعقبتها لائحة تنظيمية أخرى في عام ١٨٦٩م كلفت الذكور من السكان بالعمل في إنشاء الطرق، وجرى في تلك اللائحة حصر أنواع الطرق الموجودة تبعاً لدرجة فعاليتها؛ فهناك: ١- الطرق التي تربط الولايات باستانبول وبالموانى والسكك الحديدية، ٢- الطرق التي تربط الولايات بعضها ببعض، ٣- الطرق التي تربط الأقضية بالطرق الرئيسية والموانى والسكك الحديدية وتربط الأقضية بعضها ببعض، ٤- الطرق الواقعة فيما بين التجمعات السكنية الفرعية ولا تزدحم بحركة المرور. كما أثبتت اللائحة درجة اتساع تلك الطرق وحجم أجنابها وأنواع الأحجار التي سترصف بها وأسماكها وغير ذلك(٩٤).

وعلى الرغم من أن الدولة كانت جادة في تناولها لموضوع الطرق إلاّ أن أحداً لا يستطيع الادعاء بانها أنجزت شيئاً ذا بال في ذلك. صحيح أنه جرى بعد العقد السابع من القرن التاسع عشر شق الطرق التي تربط الموانى بداخل البلاد، سواء في ولايات الطونة وسواء في الأناضول، ولكن ذلك لم يتحقق إلاّ بمبادرات شخصية من الولاة في تلك الولايات. أما انشاء طريق العربات الذي يربط دمشق بميناء بيروت، أكثر موانى شرق المتوسط حيوية وحركة، فقد قامت به شركة فرنسية بين عامي ١٨٥٧-١٨٦٢م(٩٥). ومع كل ذلك فقد انتهى العمل في أقامة عدة طرق في مطلع الربع الأخير من القرن، هي: إزمير - آيدين، وطرابزون - ارضروم، واستانبول - أدرنة، واستانبول - بورصة، ومرسين - أطنة - سليفكه - قونيه(٩٦). وعلى الرغم من إلغاء قانون العمل الجبري في إنشاء الطرق الذي جاءت به في تلك الآونة اللائحة التنظيمية لعام ١٨٦٩م فقد أعيد إقرارها من جديد عام ١٨٧٩، وبذلك أمكن إقامة طرق في الأناضول والروملي بلغ طولها ٥٠٠٠ كيلومتر. وفي عام ١٨٩١م تحول العمل الجبري في الطرق إلى بدل

---

(٩٣) - أنظر: *Vak' anüvis Ahmed Lütfi Efendi Tarihi*, (haz. M. Münir Aktepe), X, Ankara 1988, s. 79.

(٩٤) - أنظر: *Düstûr*, I. tertib, II, 302 vd.

(٩٥)-أنظر: *Salnâme-i Vilâyet-i Beyrut, H.1311-1312, mâlî 1310 seneleri için*, Beyrut 1310, s. 255-62.

(٩٦) - أنظر: Musa Çadırcı, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentleri'nin Sosyal ve Ekonomik Yapıları*, Ankara 1991, s.300.

نقدي. ورغم أن الدولة عُنيت كثيراً باقامة الطرق على أيام الصدر الأعظم سعيد باشا والصدر الأعظم رفعت باشا إلاّ أن ذلك لم يفِ بالحاجة المطلوبة(٩٧).

ب) – السكك الحديدية

اقتضت الضرورة مع زيادة حجم التجارة الخارجية بعد عهد التنظيمات أن تقوم الدولة بتفعيل حركة اتصال الموانئ بداخل البلاد وتحديث وسائلها؛ ومن ثم اتجهت إلى التفكير بعد عام ١٨٥٠م في اقامة خطوط السكك الحديدية. وبينما كانت اقامة الطرق البرية تجري برأس المال العثماني فقد أقيمت السكك الحديدية برأس المال الأجنبي، وبدأ عام ١٨٥٦م برأس المال الانجليزي إقامة خط كوستنجه – چرنافودا، وخط إزمير – آيدين، فانتهى الأول عام ١٨٦٠م، أما الثاني فقد أمكن الانتهاء منه في عام ١٨٦٦م بعد أن جرى تمديد أجل امتيازه ثلاث مرات، واشترت الدولة قسماً من الأسهم وزيد مقدار تأمين الأرباح. أما بعد عام ١٨٨٠م فقد أقيمت الخطوط الفرعية بامتيازات جديدة(٩٨).

وقبل أن ينتهي خط (إزمير – آيدين) حصلت الشركات الانجليزية أيضا على امتياز انشاء خط (روسجق – وَارْنا) عام ١٨٦١م، بينما حصلت على امتياز خط (إزمير – قصبه) عام ١٨٦٣م، ثم انتهى العمل منهما معاً عام ١٨٦٦م. غير أن الأماكن التي يمر منها خط وَارْنا تركته الدولة العثمانية لبلغاريا بمقتضى معاهدة برلين، ولأجل هذا أُحيل أمر سداد الديون الخاصة بانشائه إليها(٩٩). أما خط قصبة فقد جرى تمديده حتى آلاشهر عام ١٨٧٥م، بينما امتد بعد عام ١٨٨٠م إلى باندرمه من ناحية وأفيون قراحصار من ناحية أخرى(١٠٠).

أما عن سبب انشاء خطوط السكك الحديدية في منطقة الروملي فلم يكن الأمر مقصوراً على تأمين الاتصال مع أوربا بوسائط حديثة وسريعة فحسب، بل كان القصد منه في نفس الوقت ولعل ذلك هو الأهم هو ضمان الإسراع في عمليات سَوْق الجيش إلى جبهات القتال عند نشوب الحرب في تلك المنطقة. غير أن انشاء هذه الطرق هناك كان أكثر صعوبة بالقياس إلى المناطق الأخرى. فأحد الامتيازين الأولين اللذين قُدما للشركات الانجليزية (١٨٥٧م) لم يتم إيداع مبلغ الضمان الخاص به، بينما لم يكتمل إعداد الخريطة الخاصة بالثاني (١٨٦٠م)، ولهذا تم فسخهما، أما الامتياز الثالث الذي حصل عليه أحد البلجيكيين (١٨٦٨م) فقد أدرك الطرفان صعوبة اكتماله،

---

(٩٧) – أنظر: Karal, *Osmanlı Tarihi*, VIII, 462

(٩٨) – أنظر: Orhan Kurmuş, *Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi*, İstanbul 1974, s. 51 vd.

(٩٩) – أنظر: Ch. Morawitz, *Türkiye Maliyesi*, Ankara 1979, s. 307-308

(١٠٠) – أنظر: Morawitz, *a.g.e.*, s. 322-323

رغم بدء العمل فيه، وتم فسخه هو الآخر. غير أن الاهتمام الفائق الذي أولتـه الدولـة لاقامـة هـذا الطريق جعلها تجازف بالمخـاطر، وتتفـق مـع البـارون موريـس دى هـيرش الصـراف البلجيكـي واليهودي الألماني الأصل عام ١٨٦٩م بدفع تأمين ١٤٠٠ فرنك عن كل كيلومـتر، وحـق تشـغيل لمدة ٩٩ سنة. وفي عام ١٨٧٠م جرى تأسيس شركتين، إحدهمـا لانشـاء الخـط والثانيـة لتشـغيله، وبعد مرور عامين جرى انقاص جزء من طـول الخـط، وأعـاد هـيرش الامتيـاز للدولـة وواصـل عمله مقاولاً لاتمام الانشاءات حتى تمت عام ١٨٧٥م، ولكـن الاتصـال بيـن الأراضـي العثمانيـة وأوربا لم يتحقق. ولمـا اضطـرت الدولـة العثمانيـة عـام ١٨٧٨م للتنـازل لبلغاريـا عـن قسـم مـن الأراضـي التـي يمـر منهـا الخـط كـانت النتيجـة أن طـالت المفاوضـات سنوات عـدة لحـل هـذا الموضوع(١٠١).

كانت الحكومة العثمانية تدرك جيداً مدى أهمية خطوط السكك الحديدية في منطقة الروملـي، فأقدمت -اعتباراً من عام ١٨٩٠م- على منح عدد من الامتيازات الجديدة لإقامة خطـوط الالتقـاء التي تربط الخط الرئيسي بمقدونيا وشمال منطقة الروملـي. وفـي عـام ١٨٩٤م انتهـى العمـل مـن خط (سلانيك – مناستر)، وهو أحد الخطوط التي كانت تتمتع بامتيـاز التـأمين علـى كـل كيلومـتر والتشغيل لمدة ٩٩ سنة، أما خط (استانبول – سلانيك) الذي بـدأ العمـل فيـه عـام ١٨٩٣م لربطـه بخط (أدرنه – دده اغاچ) فقد انتهى في عام ١٨٩٦م(١٠٢).

وكان الخط الأهم الذي فكر في انشائه في الأناضول رجـالُ الدولـة العثمانيـة وعلـى رأسـهم السلطان فهـو الخـط الـذي يربـط بيـن اسـتانبول وخليـج البصـرة؛ إذ يمكـن بواسـطته التقليـل مـن الاعتماد على قناة السويس. والواقع أنهم كانوا يفكرون قبل افتتاح قنـاة السـويس بمـدة طويلـة فـي اقامة طريق مائي يربط خليج البصرة بالبحر الأبيـض المتوسـط، ثـم فـي خـط حديـدي بعـد ذلـك، ولأجل هذا قام الجنرال الانجليزي جسـني Chesney بعمل دراسـة علـى المنطقـة، وحصـل كذلـك على امتياز عام ١٨٥٧م لاقامة الخط ، غير أنهم صرفوا النظر عـن ذلـك فيمـا بعـد(١٠٣). ونحـو أواخر ذلك القرن قـامت شـركة نمسـاوية روسـية ببعـض المحـاولات للدخـول فـي انشـاء السـكة الحديديـة التـي تربـط البحـر الأبيـض المتوسـط بخليـج البصـرة، ويكـون التمويـل مـن الصـرافيـن

---

(١٠١)-أنظر: A. du Velay, *Türkiye Maliye Tarihi*, Ankara 1978, s. 156-157; Morawitz, *a.g.e.*, s. 308 vd

(١٠٢) – أنظر: A.du Velay, *a.g.e.*, s. 366 vd; Morawitz, *a.g.e.*, s. 318-320

(١٠٣) – للتعرف على البحوث التي قام بها جسني أنظر: W. P. Andrew, *Memoir on the Euphrates Valley Route to India*, London 1857

ولمشروع القناة المائية أنظر: (Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 74-78)

الفرنسيين والانجليز، غير أن الدولة العثمانية رأت بعض المحاذير في تنفيذ ذلك المشروع من الجانبين السياسي والاقتصادي فلم تقبل عليه. والواقع أن هذا الخط كان سيأخذ مكان طرق القوافل القديمة في نقل سلع الشرق الأقصى إلى أوربا، كما كان اكثر ميزة لمن سيتولون انشاءه؛ لأنه ينقذهم أيضا من مشقة اجتياز جبال طوروس. غير أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يفضل خطا حديدياً يقطع الأناضول ويصل إلى البصرة، بدلاً من خط يربط الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط بالبصرة(١٠٤).

وكان القسم الأول من خط (حيدر باشا – بغداد) الذي يصل حتى إزميد قد أقامته الحكومة العثمانية، أما القسم المقرر مده حتى أنقرة فقد تولته "شركة الأناضول لخطوط السكك الحديدية العثمانية" التي أسهها البنك الألماني Deutsche Bank بالامتياز الذي حصلت عليه عام ١٨٨٨م، وانتهت من انشائه ثم بدأ تشغيله في ٣١ يناير ١٨٩٢م. وقامت نفس الشركة بالانتهاء من انشاء خط (اسكيشهر – قونيه) عام ١٨٩٦م، وخط (عارفيه – اطه پازارى) عام ١٨٩٩م. أما عن البدء في خط (اسكيشهر – قونيه) ومعه في نفس الوقت خط (أنقرة – قيسري) فقد اقتضى مرور فترة طويلة. كذلك فان تكملة خط (قونيه – بغداد) قد منحت للشركة الألمانية أيضا في مارس ١٩٠٢م، ولما ظهر لها أن الخط لن يحقق من الربح شيئاً كثيراً اضطرت الدولة لمساعدتها في الانشاء، وعقدت معها اتفاقاً عام ١٩٠٣م اعترفت لها فيه بحقوق تشبه الحقوق التي اعترفت بها الحكومة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لـ "شركة اتحاد الباسيفيك" من أجل أنشاء خطوط السكك الحديدية. ومن تلك الحقوق أنها أصدرت سندات "سكة حديد بغداد العثمانية" بمبلغ ٥٤ مليون فرنك، وسلمتها للشركة، كما منحتها حق الانتفاع بالأراضي التي يمر منها الخط، واستخدام المحاجر بالمجان، واستخراج الخشب اللازم من غابات الدولة بلا مقابل، وحق القيام بالحفريات الأثرية في الأراضي التي يمر منها الخط. وهكذا بدأ العمل في الانشاء عام ١٩٠٣م وظل يتقدم خطوة خطوة حتى وصل الخط إلى بغداد. وأصدرت الدولة في تلك الأثناء الترتيبين الثاني والثالث من سندات الخط، ولكن عندما تعذر تخصيص الزيادة التي كانت بمعدل ٣٪ على الرسوم الجمركية لتلك الانشاءات وهو عكس ما كان مأمولاً تراجعت الشركة عن حقوقها في القسم الباقي من الخط بين بغداد والبصرة، وقبلت اتمام المسافة حتى بغداد فقط دون أي ضمان (١٩١١م). وكان القسم الممتد من الخط حتى حلب قد انتهى ووصل إلى هناك أول

---

(١٠٤) – أنظر: E. M. Earle, *Bağdad Demiryolu Savaşı*, (trc. Kasım Yargıcı), İstanbul 1972, 67-75.

قطار قبل عدة أيام من احتلال الجيش الانجليزي للمنطقة في الحرب العالمية الأولى. كما انتهى في تلك الأثناء أيضا خط الاسكندرون الذي يربط بين الخط الرئيسي وسواحل البحر الأبيض المتوسط(١٠٥).

وأعطت الدولة خط (أطنة – مرسين) (١٨٨٦م) وخط (يافا – القدس) (١٨٨٠م) اللذين يربطان المدن الساحلية بالمدن الداخلية لنظام الالتزام، أما خط (بيروت – دمشق – حماه) فقد حصلت الشركة الفرنسية التي أقامت طريق (بيروت – دمشق) الرملي على امتياز إنشائه، ثم فتح للتشغيل(١٠٦).

أما سكة حديد (دمشق – الحجاز) التي كان القصد منها تقوية نفوذ الدولة العثمانية في تلك المنطقة بالدرجة الأولى والتيسير على الذاهبين إلى الحج فقد أقدم على أقامتها مهندس ألماني برأس مال عثماني، واستغرق انشاؤها فترة تقع بين ١٩٠١–١٩٠٨م، وكانت الدولة تقدم الأنواط والنياشين والميداليات لمن يتبرع من الأهالي المسلمين في بناء ذلك الخط، كلٌ حسب مقدار التبرع الذي قَدّمه.

٢- المواصلات البحرية

أ) – النقل البحري

كان المتبع بوجه عام أن تتم حركة النقل البحري بين الموانى العثمانية على سفن تحمل عَلَم الدولة، ومع ذلك كانت السفن الأجنبية تُستخدم هي الأخرى كلما دعت الحاجة. فقد كانت السفن العثمانية صغيرة الحجم نسبياً، ولهذا مَسّت الحاجة للاستفادة إلى حد أوسع من السفن الأجنبية بين الموانى البعيدة. كما أن السفن الممنوعة من الابحار بسبب ممارستها للتهريب كانت هي الأخرى تُستَخدم عند الضرورة بين الموانى العثمانية. وفي القرن الثامن عشر زادت الحاجة إلى استخدام السفن الأجنبية، فكان لفرنسا بعد عام ١٧٨٠م ١٥٠ سفينة تتبع موانى البحر الأبيض المتوسط، تتردد على موانيه في الشرق وموانى الشمال الافريقي(١٠٧). ومع ذلك فان الحرب الانجليزية الفرنسية التي طال أمدها جعلت السفن اليونانية تأخذ مكان تلك السفن، وحتى حلول السفن البخارية محل السفن الشراعية كان أمر النقل البحري – لاسيما في بحر ايجة – موكلاً بالدرجة الأولى للسفن الخاصة بالملاحين اليونانيين.

(١٠٥) – أنظر: Earle, *a.g.e.*, s. 81 vd.
(١٠٦) – أنظر: Morawitz, s. 326-330
(١٠٧) – أنظر: Charles İssawi, *The Economic History of Turkey 1800-1914*, Chicago 1980, s. 152.

وقبل القرن التاسع عشر كان من النادر أن تدخل احدى السفن الأجنبية إلى البحر الأسود، ولهذا كان النقل البحري فيه مقصوراً على السفن العثمانية وحدها، فكان ربان السفينة مجبراً على تقديم الضمان حتى يحصل على الرخصة (إذن سفينه) للابحار في البحر السود. ولما بدأت السفن التي تحمل الأعلام الأجنبية تحصل على حق العمل الحر في البحر الأسود كانت الشركات النمساوية – اولاً– ثم الروسية والانجليزية والفرنسية تقوم بتنظيم رحلاتها المنتظمة بين الموانى الأوربية والعثمانية من ناحية، وبين الموانى العثمانية نفسها من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن السفن ذات الأعلام العثمانية كانت هي الأكثر عدداً فان السفن الاجنبية كانت تقوم بنشاط واسع في نقل البضائع والركاب، بل تعدى الأمر ذلك؛ إذ بدأت نحو أواسط القرن التاسع عشر في أعمال النقل البحري في أماكن مثل بحر مَرمرة ومضيق البسفور وخليج إزمير.

وعلى الرغم من أن رجال الدولة العثمانية في أوائل عهدها كانوا يتغاضون عن نشاط الأجانب بسبب عجز السفن العثمانية عن تلبية تلك الاحتياجات إلاّ أنهم تجنبوا منح امتياز لأحد لممارسة ذلك بشكل مباشر. أما بعد تأسيسهم لشركات الملاحة العثمانية فقد حظروا على السفن الأجنبية التعدي على حقوق الملاحة الداخلية في المياه العثمانية. ولكن على الرغم من ذلك كان من الصعب على العثمانيين بسفنهم التي بلي قسم منها وتحول إلى حديد خرده أن يمنعوا تماماً نشاط الشركات الأجنبية من الملاحة في المياه العثمانية في الوقت الذي تحقق لهم أرباحاً ضخمة. في حين أنه كان يوجد – عدا "الشركة الخيرية "التي كانت مؤسسة عثمانية أهلية تكفلت أمر الملاحة في مضيق البسفور – مؤسسات أخرى تبعت الترسانة وعرفت عند اقامتها باسم "الفوائد العثمانية" (فوائد عثمانيه)، ثم تحول اسمها إلى "العزيزية"، وتحول في النهاية إلى "الإدارة المخصوصة" (ادارهٔ مخصوصه) كانت – على الرغم من المصاعب التي تعترضها – تتولى عمليات النقل البحري بين موانى استانبول وجدة وافريقيا. وإلى جانب ذلك كانت "الشركة الخديوية" (خديويه كومپانيه سى) التي أقيمت في مصر تعمل بين الاسكندرية واستانبول، أما "الشركة الحميدية" (حميديه كومپانيه سى) التي أقيمت لتشغيل السفن داخل خليج إزمير، فقد انتقلت فترة للعمل خارج الخليج إذ قامت برحلاتها إلى بعض الجزر القريبة منه حتى بلدة آيْوَالق(١٠٨). وبذلك انقذت الأهالي العثمانيين من السفر – على غير رغبتهم – بالسفن الأجنبية.

---

(١٠٨) – للتزود بمعلومات عامة عن الشركات العاملة في المياه العثمانية أنظر:
Mübahat S. Kütükoğlu, "Osmanlı Buharlı Gemi İşletmeleri ve İzmir Körfezi Hamidiye Şirketi", *ÇAĞINI YAKALAYAN OSMANLI, Osmanlı Devletinde Modern Haberleşme ve Ulaşım Teknikleri*, İstanbul 1995, (haz. E. İhsanoğlu, M. Kaçar). s.165-206.

أما عن التجارة الخارجية فقد كان للسفن الأجنبية قصب السبق فيها دائما؛ وعلى الرغم من صدور فرمان سلطاني عام ١٨٢٣م يأمر باقتصار النقل التجاري مع أوربا على السفن العثمانية(١٠٩) إلاّ أن ذلك لم يكن ممكناً بأي حال، ولا سيما بعد ظهور السفن البخارية.

ب) – المواني والأرصفة البحرية

كانت الأراضي العثمانية تضم العديد من المواني الطبيعية، سواء كان على سواحل البحر الأبيض المتوسط، أو على سواحل البحر الأسود. وكانت المعاهدات المعقودة تكفل للسفن الإلتجاء إلى تلك المواني في الأحوال الجوية السيئة وحصولها على كافة احتياجاتها دون أي مانع. وكانت مواني طرابزون وسينوب وأَمَاسْرَه ووَارْنا على البحر الأسود، وسلانيك على بحر ايجة، وانطالية والاسكندرون وبيروت على البحر الأبيض المتوسط تمثل في الواقع مأوى آمناً للسفن، كما كانت -لارتباطها بدواخل البلاد – توفر ميزة عظيمة للتجارة البحرية. غير أن تلك المواني كانت حتى أواسط القرن التاسع عشر تفتقر جميعها إلى الأرصفة التي يمكن للسفن الرسو عندها، وعلى المنشآت التي تتولى عمليات الشحن والتفريغ، فكانت السفن ترسو بعيداً عن الشاطئ، ثم تتولى القوارب والزوارق نقل ما عليها من ركاب وبضائع إلى الساحل. وكان يوجد قبل ظهور الأرصفة شمندورات بحرية لربط السفن بحسب الأعلام التي تحملها بين سراي بورنى وغلطة في استانبول.

فلما تغيرت الأحوال في القرن التاسع عشر، واقتضى الأمر مد السكك الحديدية، وتيسير تدفق السلع والبضائع على المواني من ناحية، وأصبحت عملية شحن وتفريغ السفن بنفس الشكل من ناحية أخرى، شرعت الدولة في اقامة الأرصفة لتكون مواكبةً لمد خطوط السكك الحديدية. وقد دخل رأس المال الأجنبي في اقامة الأرصفة كما حدث في مد السكك الحديدية. أما عمليات انشاء بعض المواني فكانت تحصل عليها شركات السكك الحديدية أو الأشخاص والهيئات التابعة لها؛ إذ نرى أن انشاءات رصيف وَارْنا قد أُعطيت قبل أربعة أشهر من استكمال سكة حديد (وَارْنا – روسجق) لشركة كان يمثلها كاتب شركة السكة الحديد في يوليه ١٨٦٧م(١١٠).

وللشركة الحميدية وحدها أنظر: Sadık Kurt, "Hamidiye Vapur Şirketi (1884-1915)", *Çağdaş Türkiye Tarihi Araştırmaları Dergisi*, I/1 (İzmir 1991), 71-107.

(١٠٩) – أنظر: İssawi, s. 154-155

(١١٠) – للتعرف على مقاولة الرصيف وتعريفته أنظر: *İmtiyâzat ve Mukavelât*, I, İstanbul 1302, s. 401-406.

كذلك فان فكرة إقامة رصيف لإزمير لم تظهر هي الأخرى إلاّ بعد الشروع في انشاء سكة حديد (إزمير - آيدين). وكان يوجد في إزمير حي يسكنه الأجانب يمتد على طول الساحل، ويعرف باسم "حي الفرنجة" (فرنك محله سي)، وكانت أبوابه الخلفية تفتح في اتجاه الساحل، ولذلك كانت السيطرة على عمليات التهريب أمراً صعباً. ولما أثير ذلك الموضوع لأول مرة عام ١٨٦٢م رأوا أن يقيموا سياجاً من القضبان الحديدية، يوضع فوق عوامات أو أطواف على مياه الساحل، غير أن فكرة إقامة رصيف قوي لم تلبث أن رجحت بعد ذلك. وجرى في البداية أن حصلت على الامتياز شركة انجليزية عام ١٨٦٧م، وبعد مدة تحول ذلك الامتياز إلى آخرين؛ فحصل عليه الأخوة دوسو الفرنسيون. وفي المرحلة الأولى انتهى العمل عام ١٨٧٦م من السياج الذي بقي خارج قسم المائة ذراع المتروك أما الجمرك بعد اعتراض الانجليز. ثم لم يلبث ان انتهى العمل أيضا من القسم الواقع أمام الجمرك، وافتتح للخدمة. وبذلك تيسر العمل للسفن من ناحية، وتصدت الدولة لعمليات التهريب الجمركية من ناحية أخرى(١١١).

وأثناء العمل في انشاء رصيف إزمير كان صبري باشا الوالي على سلانيك قد أقدم على إقامة رصيف لها اثناء انشاء خطوط سكة حديد استانبول - سلانيك واستانبول - ميتروفيتش في الروملي والطرق البرية سلانيك - مناستر وسلانيك - سَرَز، وهذه المحاولة كانت برأس مال عثماني. غير أن أعمال البناء توقفت عام ١٨٧٤م لعدم كفاية رأس المال، ثم لم تلبث أن بدأت من جديد عقب اتفاق مع رجل فرنسي يدعى ادموند بارتيسول (١٨٩٦م)، غير أن نشوب الحرب اليونانية والخلاف مع "شركة الشرق للسكك الحديدية" أَخَّرت إتمامه(١١٢).

أما عن إقامة ميناء بيروت ورصيفها البحري فقد حصلت على امتيازهما في يوليه ١٨٨٧م بعض الشركات التي كان من بينها "الشركة العثمانية لطريق بيروت/ الشام". وبدأ العمل في يونيه ١٨٨٩م (١١٣) حتى انتهى، وشرعت الشركة ابتداءاً من عام ١٨٩٤م في جني ثماره(١١٤).

ولم تجر إقامة رصيف لاستانبول إلاّ بعد اقامة تلك المواني، مع أنها كانت اكثر الاماكن ازدحاماً بالمرور البحري. فعلى الرغم من أن ماريوس ميشل [ميشل باشا] الذي حصل على امتياز اقامة المنارات عام ١٨٧٥م قد حصل أيضا على امتياز اقامة أرصفة لاستانبول عام ١٨٧٩م إلاّ أن

---

(١١١)-أنظر: M.S.Kütükoğlu, "İzmir Rıhtımı İnşaatı ve İşletme İmtiyazı", *TD*, sy. XXXII (1979), 499 vd:

(١١٢) - للمزيد من المعلومات أنظر: Ali Ramazanoğlu, *Selânik Rıhtımının İnşâsı*, İstanbul 1980. رسالة تخرج من قسم التاريخ بآداب استانبول.

(١١٣) - أنظر: *Salnâme-i Vilâyet-i Beyrut*, s. 282-289

(١١٤) - أنظر: Karal, *Osmanlı Tarihi,* VIII, 464

رخاوة أرضية القرن الذهبي جعلت الشركات تحجم عن اقامة انشاءات فيه، ومن ثم تعثر الشروع في العمل مدة طويلة. وفي عام ١٨٩٠م جرى تجديد الامتياز، وأضيف إلى جانب عمل الرصيف إقامة جسرين فوق القرن الذهبي، واقامة عدد من أحواض السفن والمراكز التجارية بالقرب من الجمرك. وقد بدأ العمل في الانشاءات على ساحل غلطة عام ١٨٩٢م، وانتهى ذلك القسم عام ١٨٩٥م، واستطاعت الباخرة الأولى الاقتراب من الرصيف في شهر سبتمبر من نفس العام. وعلى الرغم من أن العمل في جانب استانبول بدأ ايضا عام ١٨٩٤م ولم تكن انشاءات رصيف غلطة قد انتهت بعد إلاّ أن وقوع انهيار في عام ١٨٩٦م قد أبطأ من سير العمل في الانشاء، ومع ذلك فقد انتهى العمل في اقامة الرصيف في شهر فبراير ١٩٠٠م(١١٥). أما عن اقامة رصيف حيدر باشا فلأنه لم يكن له ميناء محصن وكان معرضاً لرياح الشمال والجنوب وصعوبة جريان عمليات الشحن والتفريغ في الظروف الجوية السيئة فقد عُقد اتفاق بشأنه مع "شركة السكك الحديدية الاناضولية العثمانية" في مارس ١٨٩٩م، وحصلت الشركة بموجب ذلك الاتفاق أيضا على حق اقامة أحواض السفن وكافة الأعمال التي تساعد على تيسير عمليات الشحن والتفريغ. وفي عام ١٩٠٢م تم تأسيس شركة جديدة تحت اسم "شركة ميناء حيدر باشا" وعُهد إليها باقامة الرصيف(١١٦)، ثم جرى افتتاحة للعمل في عام ١٩٠٤م.

وجرى العمل في انشاء ميناء دَرِيْنَـجه في نفس الأعوام التي كان يجري فيها انشاء ميناء استانبول؛ ففي عام ١٨٩٥م حصلت الشركة الألمانية على امتياز إنشائه، وانتهت منه خلال مدة قصيرة، ثم بدأ تشغيله عام ١٨٩٦م.

وفي عام ١٩١١م عندما عُقدت الاتفاقات الجديدة المتعلقة باقامة السكة الحديد مع "شركة سكة حديد بغداد" حصلت "شركة ميناء حيدر باشا" على امتياز ميناء الأسكندرون لمدة ٩٩ سنة، على أن تتكفل باقامة الأرصفة وأحواض السفن والمراكز التجارية(١١٧).

وهكذا جرى في أوائل القرن العشرين الانتهاء -حتى وإن كان برأس مال أجنبي- من إنشاء مواني المدن الساحلية الرئيسية وأرصفتها وخطوط السكك الحديدية التي تربطها بدواخل البلاد وشُقّت الطرق الرملية وإن كانت تقل عنها كثيراً، ودخلت أعمال التجارة والنقل البحري مرحلة اكثر انتظاماً.

---

(١١٥) – أنظر: Zihni Bilge, *İstanbul Rıhtımları*, İstanbul 1940, s. 1-11

(١١٦) – أنظر: du Velay, *a.g.e*, s. 397

(١١٧) – أنظر: Earle, *a.g.e.*, s. 126

ثانياً- وسائل الاتصال

١- نظم البريد

أ) - البريد العثماني

كانت وسائل الاتصال في الممالك العثمانية تعتمد حتى القرن التاسع عشر على طريقة "أمناء البريد ونُزُل الطريق" (اُولاق - مَنْزِلْخَانه)، وهو نظام كانت تستخدمه الدولة في اتصالاتها الحكومية. أما عن نظم البريد التي تؤمن الاتصال بين الأهالي فلم تظهر إلاّ عقب إعلان التنظيمات الخيرية. ويدلنا التشكيل الجديد الذي أجري على نظام أمناء البريد في عهد السلطان سليمان القانوني وقبل صدارة لطفي باشا أنه لم يكن يعمل بالشكل المرضي. وهؤلاء الأمناء (اولاق) الذين عُرفوا ايضا باسم (تتار) وكانوا يتولون إيصال الرسائل إلى أصحابها، ويقومون - لأجل هذا- بتغيير خيولهم في محطات النزول التي عُرفت هي الأخرى باسم (مَنْزِل) جرى على أيام السلطان عبد الحميد الأول وضعهم ضمن تنظيم اطلق عليه اسم "اوجاق التتار" (تتاران اوجاغي). أما عن اقامة نظام بريدي بالمعنى الحقيقي فقد وقعت المبادرة لتحقيقه لأول مرة في عهد السلطان محمود الثاني، ضمن أعمال التجديد التي قام بها؛ إذ بدأ عام ١٨٣٢م في اقامة طريق للبريد بين استانبول وإزميد، وشرع في النقل اعتباراً من عام ١٨٣٤م. وكان القائد العسكري العام خسرو باشا قد حاول في نفس العام ترك نظام المنازل أو المحطات (منزلخانه) والانتقال إلى النظام البريدي، غير أن ذلك لم يتحقق إلاّ بعد عدة سنوات. وفي عام ١٨٣٩م أمكن نقل بعض مكاتبات الحكومة من "التحريرات المهمة" بشكل يتفق والنظام البريدي الحديث إلى الأناضول وإلى الروملي على السواء. ولما تأسست "نظارة البريد" (پوسته نظارتى) في شهر اكتوبر عام ١٨٤٠م شرعوا في ارسال البريد من استانبول إلى الأناضول والروملي مرةً كل اسبوع.

وكان ظهور نظارة البريد في استانبول أولاً، وكانت تضم في مطلع عام ١٨٤٢م عدا ناظرها ٢٣ عاملاً، ٨ منهم موظفون، و١٥ من السُّعاة، ثم ارتفع العدد في نهاية العام ليبلغ ٤٦ عاملاً، ١٦ من الموظفين، و ٣٠ من السعاة، أما في أوائل ١٨٤٣م فقد ارتفع العدد إلى ٧٠ عاملاً. ثم أخذ التنظيم في الاتساع وزاد معه عدد العاملين. وجربت الدولة إدارة الجهاز البريدي بنظام الالتزام، كما هو الحال في بلدان أوربا في غضون أعوام ١٨٥٢-١٨٥٧م، إلاّ أنها تراجعت عن ذلك بعد مدة قصيرة، واتجهت إلى وضع تنظيم جديد للجهاز وزادت في عدد كوادره.

وفي عام ١٨٦٣م بدأ العمل بلصق الطوابع على الرسائل، وتقرر لاستانبول عشرة مراكز بريدية في أحيائها المختلفة، وعدد من صناديق البريد في شتى أركان المدينة، حتى يتسنى للأهالي الاستفادة من تلك الخدمة. ولكي تجري المراسلات داخل المدينة بشكل اكثر تنظيماً جرى في عام ١٨٦٥م تشكيل جهاز عُرف باسم "بريد المدينة الأول" (برنجى شهر پوسته سى)، وبعد الادارة بنظام الالتزام الذي جرت تجربته للمرة الثانية اتجهت الدولة إلى اقامة مراكز بريد تخضع لادارة "البوسته خانه العامرة" باسم " بريد المدينة الثاني " ففتحت اربعة مراكز في "داخل السور" واثنين في غلطة وخمسة في البسفور ومركزاً في قاضي كوي ومركزاً في اوسكودار ومركزاً في بيوك أطه (١٨٦٩). اما في عام ١٨٧١م فقد جرى دمج نظارة البريد مع نظارة البرق(١١٨).

واتجهت نظارة البريد إلى فتح فروع لها في المدن الأخرى خارج استانبول، وكانت البداية عند تأسيس مديرية البريد في أدرنة، ثم تبعها تأسيس المديريات المماثلة في المدن الأخرى، وكانت الأفضلية في ذلك للأماكن التي تدخل -بوجه خاص- في إطار تطبيق "التنظيمات الخيرية". وفي عام ١٨٦٨م كان يوجد في الأناضول على طرق أمناء البريد ١٤٢ مركزاً، وفي الروملي ١١٦ مركزاً بريدياً آخر يعمل جميعها لتقديم تلك الخدمة. وبينما كانت رحلات البريد تجري بانتظام بين المراكز ذات المديريات كان العاملون في نظام أمناء البريد القديم يتولون نقل البريد في الأماكن التي لم تدخل ضمن النظام الجديد تحت إشراف الأداريين المحليين وعمال المحطات القديمة (مَنْزِلْجى) أو الكتبة.

وانحصر نقل البريد في البداية على الرسائل والخطابات وحدها، وبناءاً على رغبة التجار بدأت منذ عام ١٨٤١م حركة البريد المنتظم في نقل الأمانات وصُرَر النقود وعينات السلع. غير أن انجاز عمليات النقل بواسطة الدواب آنذاك كانت تعطل حركة الخدمة البريدية، فتراجعت إدارة البريد عن نقل الأحمال والأمتعة في عام ١٨٥٨م، واقتصرت على نقل الخطابات ونقود الامانات وحدهما، ومع ذلك فلم يوضع ذلك القرار موضع التطبيق إلاّ في عام ١٨٦٦م. وفي شهر يوليه عام ١٨٧١م صدرت اللائحة التنظيمية الثانية للبريد، فأقرت نقل الخطابات والمسكوكات الذهبية والفضية والمجوهرات وعينات البضائع التجارية، شريطة ألاّ يتجاوز حجمها حجم أَخْرَاج [جمع خُرج] البريد، كما أقرت نقل الكتب وغيرها، شريطة ألاّ يزيد وزن الرزمة الواحدة عن أقتين [٢,٥ كيلوجرام تقريبا].

(١١٨) - أنظر: Nesimi Yazıcı, "Tanzimat Döneminde Osmanlı Haberleşme Kurumu", *150. Yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 140-152.

وعن أجور البريد فان الذي يحدد مقدارها عوامل المسافة وواسطة النقل والوزن؛ إذ المعروف مثلاً أن النقل البحري أرخص من النقل بطريق البر، ولهذا كانت أجور البريد منخفضة. وهذا هو السبب في اهتمام نظارة البريد بالنقل البحري؛ فكانت تنقل بريد طرابزون وأرضروم عن طريق البحر منذ البداية، وكانت قد اشترت في عام ١٨٥٩م باخرتين لتدعيم النقل البحري، أما في عام ١٨٦٣م فقد أقامت جهاز "بريد السواحل" (ساحل پوسته لرى). وفي أعقاب تشغيل السكك الحديدية في سبعينات القرن التاسع عشر زادت سرعة النقل في الأماكن التي تمر منها السكك الحديدية وانخفضت أجور البريد، بينما استمرت لفترة عمليات نقل البريد التي تتم بالدواب والسعاة على شكلها القديم في الأماكن الأخرى(١١٩).

ب) - البريد الأجنبي

كانت إدارات البريد الأجنبية تمارس نشاطها في أنحاء الدولة العثمانية قبل قيام الأخيرة بتأسيس جهازها البريدي بمدة طويلة. ووقَع ذلك لأول مرة في عهد السلطان احمد الثالث عندما أقدمت دولة النمسا على تشكيل جهاز بريدي يعمل بين فينا وسفاراتها في استانبول، فكانت عملية نقله في البداية تجري سراً حتى عُقدت "معاهدة زشتوي" عام ١٧٩١ونصت إحدى موادها على حرية السُّعاة النمساويين في التنقل داخل الأراضي العثمانية، فاصبحت -من ثم- خدمة البريد علنية، أما بعد عام ١٨٢١م فقد تحولت إلى خدمة منظمة. واستطاع النمساويون منذ أواسط القرن الثامن عشر أن يفتتحوا ٧٨ مركزاً للبريد في المدن المهمة، مثل استانبول وإزمير وسلانيك، وكانوا ينقلون البريد بواسطة "شركات اللويد وسفن نهر الدانوب البخارية".

كذلك فان المادة التي وضعت في المعاهدة الروسية لعام ١٧٨٣م ونصت على تنشيط حركة المراسلات بين الحدود للتيسير على التجارة بين الطرفين قد أسفرت هي الأخرى مع مرور الزمن عن شروع روسيا في ممارسة النشاط البريدي داخل الأراضي العثمانية. ولما نشبت حرب القرم توقفت حركة البريد الروسي، ثم لم تلبث أن عادت من جديد بعد عام ١٨٥٧م، وكانت تتولى نقل البريد "الشركة الروسية للتجارة والسفن البخارية". وكانت رحلات بواخر الشركة تبدأ من باطوم على البحر الأسود، ثم تعبر من استانبول متجهة إلى طرابلس الشام، وتقوم بنقل البريد بين تلك المواني.

---

(١١٩) - أنظر: Yazıcı, *Haberleşme*, 153-170

أما الفرنسيون والانجليز فقد دخلوا مجال نقل البريد في القرن التاسع عشر؛ إذ قامت أولاً مراكز البريد الفرنسية عام ١٨١٢م ثم أُغلقت أثناء الحرب اليونانية في عام ١٨٢٧م، ثم عادت بعد عشر سنوات لتمارس نشاطها من جديد، واستمر الفرنسيون على ذلك حتى بلغ عدد مراكز بريدهم ٤٥ مركزاً.

وتأسست دور البريد الانجليزية عام ١٨٣٢م، وكانت تمارس نشاطها في استانبول وإزمير وبيروت، ثم انضمت إليها سلانيك عام ١٩٠٠م. وكان الانجليز بسبب علاقاتهم بالهند قد فتحوا فرعين لبريد الهند في كل من بغداد والبصرة. ودخل اليونانيون في هذا المجال بعد حصولهم على استقلالهم، والايطاليون عام ١٨٦٩م، بينما دخله الألمان عقب استكمالهم للوحدة. فكان لليونانيين مراكز بريد في استانبول وإزمير والاسكندرية، وفي بعض المدن في منطقة الروملي، وللإيطاليين في طرابلس الغرب، أما الألمان فكانت مراكزهم في استانبول وإزمير وبيروت والقدس ويافا.

وكانت مراكز البريد النمساوية هي اكثر المراكز الأجنبية اتساعاً في شبكتها وأقواها جميعاً في مجال التنافس، سواء كان من ناحية السرعة أو من ناحية الرخص في أجور البريد. وكانت مراكز البريد الفرنسية بعد عودتها لممارسة أعمالها للمرة الثانية تحاول منافسة المراكز النمساوية، ألاّ أنها لم تفلح في ذلك، لأن مراكز البريد النمساوية كانت تقبل الرسائل حتى ١٥ دقيقة قبيل وقت التحرك، وتُقرر أسعاراً أقل نسبياً مما تقرره مراكز البريد الفرنسية، كما كانت -فضلاً عن ذلك- تحدد أوقاتاً معينة للبريد القادم والذاهب إلى جهات متباينة، ولهذا كانت تتمتع بوضع أحسن، ليس في مجال مراسلات استانبول وحدها، بل وفي مراسلات البحر الأسود وروسيا التي تمر عبر استانبول(١٢٠).

واستمرت مراكز البريد الأجنبية تمارس نشاطها حتى بعد تأسيس البريد العثماني، وبذلت الحكومة العثمانية محاولات شتى لازاحة تلك المراكز، واهتمت "امانة الجمارك" بهذا الموضوع؛ إذ كان يدخل إلى البلاد عن طريق تلك المراكز بوجه خاص بضائع مهربة من المجوهرات والأشياء الثمينة بسبب بُعدها عن الرقابة. ولكي تضاعف الحكومة من رغبة الأهالي في الاقبال على البريد العثماني قامت عام ١٨٦٣م بتطبيق تعريفات خاصة على الرسائل المتنقلة بين مدن السواحل، وتوسلت -من ناحية أخرى- إلى تدابير يصعب تطبيقها، مثل حظر حمل أكياس البريد الأجنبي عن طريق السكك الحديدية. ولكن ما كان لأي من تلك التدابير أن يعزز وضع البريد العثماني، أو أن يجدي في الحد من نشاط البريد الأجنبي.

---

(١٢٠) - أنظر: İssawi, *a.g.e.*, s. 164-165

وبعد تحويل "مديرية البريد" عام ١٨٧١م إلى نظارة لم تسفر الاتصالات التي جرت مع هيئات البريد في الدول الأوربية وسفرائها المقيمين في استانبول لإلغاء مراكز البريد الأجنبية عن شئ. فلما افصحت السفارات عن مخاوفها من أن يعجز البريد العثماني عن القيام بما يقوم به البريد الأجنبي تجنبت الخارجية العثمانية الإصرار اكثر من اللازم في هذا الموضوع. وعلى الرغم من أن الموضوع أثير عدة مرات في تواريخ مختلفة بعد ذلك إلاّ أنه لم يسفر عن النتيجة المرجوة. غير أن مراكز البريد اليوناني كانت تعمل سراً في تسريب الجرائد اليونانية المناهضة للدولة العثمانية إلى داخل البلاد، فأغلقت الدولة ما كان موجودا فيها في استانبول عام ١٨٦٨م، بينما أغلقت المراكز الأخرى لليونانيين عام ١٨٨١م. كما أُغلقت مراكز البريد الايطالية عام ١٨٨٣م إلاّ أنها عادت لتمارس نشاطها من جديد عام ١٩٠٨م. غير أن نشوب الحرب في طرابلس الغرب جعلهم يعيدون إغلاقها، ولم تفتح إلاّ بعد عقد الصلح بين الدولتين. أما مراكز بريد الدول الأخرى فقد استمرت تمارس نشاطها مع قيامها بنقل البريد العثماني حتى عام ١٩١٤م(١٢١).

٢- شبكة البرق

كان السراي العثماني في خمسينات القرن التاسع عشر التي شهدت فيها أوربا وأمريكا حديثاً ظهور التلغراف الكهربي قد أبدى اهتماماً هو الآخر بذلك النظام، وعلى الرغم من القيام بتجربته عام ١٨٤٧م في سراي بكلربكي إلاّ أن أعمال مد شبكته في الأراضي العثمانية لم تبدأ إلاّ أثناء حرب القرم. وكانت الغاية من إقامة أول خط للبرق عام ١٨٥٤م هي رغبة الفرنسيين والانجليز في التخابر السريع مع وحداتهم العسكرية. ولأجل هذا أيضا خَطط الفرنسيون لاقامة خط (وَارْنا – رُوسْجُق– بوخارست)، بينما خطط الانجليز لاقامة خط (وَارْنا – باليق لاوه). كما بدأت بعض الشركات في تلك الآونة تعرض على العثمانيين اقامة خطوط برق للربط بين المدن العثمانية والمدن الأوربية، وجرى مد الخطوط في الأراضي العثمانية على أيدي المهندسين الأجانب، ولكن بالعمالة العثمانية ورأس المال العثماني.

وفي عام ١٨٥٥م أقيم خط في أراضي منطقة الروملي يبدأ من استانبول، ثم يتفرع عند أدرنة إلى فرعين، يمتد أحدهما من على (فلبه –صوفيا– نيش) ليصل إلى بلغراد، بينما يتحد الفرع الثاني مع خط (وَارنا – شُمْنى) الذي كان الفرنسيون أقاموه في شمني قبل ذلك. كما أقيم برأس المال العثماني خط (استانبول –چناق قلعه) الذي يرتبط مع خط (چناق قلعه – اسكندريه) الذي أقامه

---

(١٢١) – أنظر: Salih M. Kuyaş, "Posta Tarihi ve Kapitülasyon Postaneleri", *Tarih ve Toplum*, sy. 1 (Ocak 1984), s. 51-53; sy. 2 (Şubat 1984), s. 93-94.

الانجليز، وأقيم كذلك القسم الباقي داخل الأراضي العثمانية من الخط الذي تقرر له أن يربط الهند باوربا. وفي البداية جرى مد خطوط بين (أُوسكودار – إزميد) و (إزميد – سيواس)، وفي عام ١٨٦٤م جرى استكمال خط البرق الذي يربط الهند بأوربا بعد وَصْل خط (بغداد – البصرة) مع خط (الهند – البصرة) الذي أقامه الانجليز.

وكان مقرراً للقسم الذي سيمر عبر البحر المتوسط في شبكة البرق الثانية التي خُطط لاقامتها بين أوربا والهند من خلال التعاون الانجليزي النمساوي أن يتعقب الساحل الادرياتي، ثم سواحل كريت والاسكندرية وسوريا، أما القسم الواقع بين هذا وخليج البصرة فتجري اقامته على امتداد سهل الفرات(١٢٢)، بينما يجري ربط الفرع الخارج من الاسكندرية بالهند بعد أن يمضي براً إلى السويس ماراً بساحل البحر الأحمر حتى عدن. وصدّق السلطان على ذلك المشروع عام ١٨٥٥م وأُعطي حق تشغيله لمدة ٩٩ عاماً لشركة انجليزيه في مقابل قيام الانجليز بتمويله، كما اعترفت الدولة العثمانية للانجليز بحقهم في مد خطوط البرق في المكان الذي يريدونه في جدة وسواكن وجزيرة قمران واليمن شريطة الاعلان عن ذلك مسبقاً، وحقهم في الاعفاء الجمركي على الأدوات والمعدات المستخدمة في المشروع. وكانت الحكومة العثمانية وهي تقدم هذا الامتياز تشترط تأدية الضرائب في مواعيدها والاعتراف بالأسبقية لخطوط البرق الرسمية العثمانية(١٢٣).

وكان الخط الثاني الذي خَطَّط الانجليز لتمريره من البحر الأبيض المتوسط هو الخط بين جزيرة مالطة والاسكندرية، وكان يقال إن فشل الخط الأول نابع من البحث عن امكانيات للخط الثاني. وهذا الامتياز الذي تم منحه في ابريل ١٨٦١م كان يتضمن شروط مقاولة البحر الأحمر ما عدا تخفيض المدة الى ٨٥ سنة(١٢٤). وعلى الرغم من أن انجلترا كانت تقصد من وراء ذلك تأمين اتصالها بالهند إحدى مستعمراتها إلاّ أن مرور خطوط البرق من الأراضي العثمانية قد حقق مكاسب كبيرة للعثمانيين، لا سيما من ناحية السرعة في عمليات التخابر. وكانت تقتضي الضرورة في البداية أن تكون البرقية باللغة الفرنسية، فلما طُوِّرت أبجدية مورس عام ١٨٥٦ لتتوافق مع الأبجدية العربية بدأت عملية إرسال البرقيات بالتركية العثمانية [التي كانت تكتب بالحرف العربي].

(١٢٢) – أنظر: W.P.Andrew, *Memoir on the Euphrates Valley Route to İndia*, London 1857, s. 230.

(١٢٣) – أنظر: Mustafa Kaçar, *Osmanlı Telgraf İşletmesi (1854-1871)*, İstanbul 1986, s. 49 vd. (رسالة ماجستير من معهد العلوم الاجتماعية جامعة استانبول)

(١٢٤) – أنظر نص هذه المعاهدة في: *Mecmua-i Muâhedât*, I, 286-288



الفصل الخامس
الصناعة

أولاً- طوائف أرباب الحرف والصنايع

١- نشأتها

عرف التصوف الاسلامي جماعات "الفتوة"، وكان من شروطها أن يكون الشخص مسلماً صاحب حرفة، فلم يكن للعاطل أن ينخرط في تشكيلاتها، ولعل ذلك هو الذي أنقذ الزوايا محل تجمعهم من أن تكون موئلا للعاطلين، أضف إلى ذلك أن انخراط الغالبية من أصحاب الصنايع في تشكيلات الفتوة هو الذي جعل من الاحتراف والفتوة أمرين لا ينفصلان، حتى إن أصحاب الحرف والصناعات عندما ابتعدوا عن الزوايا وراحوا يشكلون تنظيمات لهم تضم زملاءهم من غير المسلمين أيضا ظلوا يحافظون على تقاليد الفتوة.

والواقع أن الشروط التي لزم توافرها في أهل الفتوة كالصدق والوفاء والكرم والمروءة وغير ذلك كانت هي الصفات التي جاهد أصحاب الصنايع في التمسك بها خلال العصور التالية. وكثير منهم كان إذا جاءه في الصباح. ذبونان أرسل أحدهما إلى جاره الذي لم يستفتح بعد، مما يدل أبلغ دلالة على الوفاء والكرم. وهناك لوحات كانت تعلق حتى زمن قريب في حوانيت بعض الحرفيين كتب عليها:

"بسم الله نفتح دكاننا	(بسملـه ايلـه آچيلير دكانمز
وشيخنا ومرشدنا هو سيدنا.. فلان"	حضرت... در پيرمز استادمز)

مما يدلنا على أنه كان لكل حرفة في الفتوة شيخ مرشد يمتد نسبه لأحد الأنبياء، كما أن "التمنطق بالمئزر" (پشتمال قوشانمق) أحد المراسم الرئيسية في احتفالات التهاني لدى جماعة "الأخية" حالياً هو دليل على أن عملية "لبس السروال" (شَالْوَار گيمه) و "ربط الشَّدَّة" (شَدَّه باغلامه) من شروط الفتوة قد تحولت إلى مراسم تقام لمن بلغوا في الحرفة مرتبة الاستاذية(١٢٥).

ويُعرف فرع الفتوة في الأناضول باسم "الأخيّة" (آخيلك)(١٢٦) نسبةً إلى (آخي أوْران) شيخ الطائفة. وكان لجماعة الأخية دورهم البارز في قيام الدولة العثمانية، والمعروف أيضا أن بعض سلاطين العثمانيين الأوائل كانوا من أتباع هذا التنظيم. غير أن ظهور بعض الأمور، مثل زيادة وطأة الظروف على بعض الحرفيين من ناحية، وحاجتهم مسلمين وغير مسلمين للحياة معاً

---

(١٢٥) – أنظر: Abdülbaki Gölpınarlı, "İslâm ve Türk İllerinde Fütüvvet Teşkilâtı ve Kaynakları" *İFM*, XI/1-4, 7 vd.; *M U B*, I, 518 vd.

(١٢٦) – هناك اختلاف في الرأي حول كلمة (ahi)، هل هي تحريف لكلمة (akı) التركية التي تعني الكريم أو ذي المروءة، أم هي (أخي) العربية. وهي في كلا المعنيين تناسب مبادئ الأخية، أنظر حول ذلك:
Neclâ Pekolcay, "İslâmî Türk Edebiyatı Metinlerinde Ahî Kelimesinin Yeri", *Türk Kültürü ve Ahilik. XXI. Ahilik Bayramı Sempozyumu Tebliğleri. 13-15 Eylül 1985*, İstanbul 1986, s. 73-77.

والأنضواء تحت تنظيم يربط بينهم من ناحية أخرى قد كشفت عن حاجة كافة الحرفيين وأرباب الصنايع للأماكن التي تجمع بينهم، ومن ثم أخذوا في الابتعاد شيئاً فشيئا عن الزوايا والتكايا، وشرعوا في تشكيل طوائف أو نقابات تضمهم. غير أن بعض الخلافات التي ظهرت بينهم في القرن الثامن عشر أوجبت الفصل بين نقابات المسلمين وغير المسلمين(١٢٧).

٢- زعماء أرباب الحرف والصنايع

على الرغم من تباين أسماء الزعماء في تشكيلات الحرفيين خلال المرحلتين اللتين كانوا يجتمعون فيها داخل الزوايا والتكايا وفي النوادي التي ذكرناها، إلاّ أن الغالب هو وجود زعيمين؛ ففي مرحلة الزوايا كان الزعيم يعرف باسم "الشيخ" و "النقيب"، ومن المحتمل أن هذين الاسمين تركا مكانهما منذ القرن السادس عشر لا سمين آخرين هما: (كتخذا) و (يگيت باشى) أي "الوكيل" و "رئيس الفتية". ومهما يكن فان احتراف (آخي أوْران) لحرفة الدباغة كان السبب وراء استمرار وجود زعيم كان يحمل اسم "شيخ" أو "آخي بابا" حتى العهود المتأخرة بين تجمعات الدباغين والسَّرّاجين وصناع الأحذية(١٢٨). وهؤلاء الزعماء كانوا يتولون الزعامة بانتخاب الأسطاوات أعضاء التشكيل وتصديق القاضي على ذلك. ولكن على الرغم من أنه كان هناك بعض الأشخاص ممن لا صلة لهم بالعمل الحرفي ورضوا بترك معاشاتهم لخزانة الدولة قد جرى تعيينهم في وظيفة كتخدا الحرفيين فليس من الصواب الحكم بتعميم مثل هذه الحوادث، والادعاء بان الدولة هي التي كانت تقوم بتعيين كافة الوكلاء (كتخدا) في عهد من العهود(١٢٩).

والشيخ أو الكتخدا [كلمة فارسية مركبة من كد = بمعنى الدار، وخدا بمعنى الرب أو الصاحب] في تشكيلات أرباب الحرف والصنايع هو الأداري الأول، وهو يتمتع بصلاحيات ووظائف، منها تنظيم العلاقة بين الدولة وأعضاء التشكيل، وتوفير المواد الخام لأعمالهم، وحل الخلافات الناشبة فيما بينهم ومعاقبة المذنب بعد استشارة "أهل الخبرة"، والقيام باعمال انتقال الگدك* التي استجدت في العهود التالية. أما النقيب أو رئيس الفتية فكان مسئولاً عن الأمور

---

(١٢٧) - أنظر: *M U B*, I, 577-578

(١٢٨) - أنظر: *İslamic Society and the West*, I/1, London s. 284

(١٢٩) - أنظر: Mantran, *İstanbul*, I, 356

* الگدک [تنطق الكاف مثل الجيم المصرية]، وهو اصطلاح عثماني يعني المكان أو الموقع الذي يشغله أشخاص يقومون بوظائف معينة ضمن مجموعة معينة لا تزيد أعدادها أو تنقص مع الوقت، فاذا شغرت وظيفة قامت الدولة على الفور بتعيين شخص آخر فيها. وقد كان جنود المتطوعة (گوكللو) في ولايات الحدود وجنود المتفرقة (متفرقه) وبعض الجاويشية وجنود القلاع وبعض الاسطاوات من أرباب الحرف والصنايع (اصناف) وغيرهم من ذلك النوع.

الداخلية وحدها بين أرباب الحرف. وكانت وظيفته -عدا تنظيم العلاقة بين الحرفيين والكتخدا وتقسيم المواد الخام، والانشغال بامور الزاوية أو النقابة، وإدارة مراسم التمنطق بالمئز، والسعي لفض المنازعات بين الاسطاوات، وإحالة المستعصي على الحل منها إلى الكتخدا.

وكان يجري انتخاب الكتخدا ورئيس الفتية عند اجتماع المسلمين وغير المسلمين في تشكيل واحد من المسلمين في العهود الأولى، ثم شرعوا فيما بعد في انتخابه عموما من فريق الأغلبية السائد في التشكيل. ومع ذلك فقد كان من الممكن عند ازدياد أعضاء الفريق الآخر أن يقوموا أحيانا باجراء الانتخابات، واختيار الكتخدا أو رئيس الفتية الجديد منه. ولما شرع غير المسلمين في تنظيم أنفسهم داخل نقابات مستقلة بهم أقدموا في البداية على انتخاب رئيس الفتية من بينهم، ثم لم يلبثوا بعد ذلك ان انتخبوا الكتخدا أيضا(١٣٠).

وكان يوجد داخل التشكيل عدا هذين الزعيمين الكبيرين هيئة تتشكل من كبار الاسطاوات والحرفيين المحنكين، تُعرف باسم هيئة "الشيوخ" (اختيارلر). أما المتمرسون منهم ممن كانوا يعرفون باسم "أهل الوقوف/ أهل الخبرة" فلعلهم كانوا يُنْتَخبون من بين أعضاء تلك الهيئة، وكانوا يشاركون في عمليات تحديد الأسعار والإشراف على دَمْغ المكاييل والموازين، ويُرجع إلى رأيهم عندما يلزم الأمر معاقبة أحد الحرفيين(١٣١).

٣- الدرجات والرتب بين أرباب الحرف والصنايع

كانت تبدأ الدرجات عند الحرفيين من الأدنى إلى الأعلى؛ فهناك الصبي المبتدئ (چـرَاق)، ثم العامل المدَّرب (قَلْفَه)، ثم المتمرس الخبير (أُسطى). وفي البداية يقوم الصبي المبتدئ بانجاز بعض الأعمال الصغيرة بتوجيه من الأسطى، ومع اكتسابه لبعض المهارات التي تمكنه من المساعدة في العملية الانتاجية يبدأ في الحصول على أجر أسبوعي. وبعد أن يعمل الصبي مدة

وأهم هؤلاء الكدكلية هم أرباب الحرف والصنايع؛ إذ كان ذلك بمثابة نوع من الامتياز والانحصار في الوقت نفسه، فقد كان لكل طائفة منهم عدد معين وحوانيت ودكاكين عمل معينة، فلا يبيع أحد ما يبيعه الآخر أو يصنع ما يصنعه. وعندما يحصل أحدهم على مكان بالگدک عليه أن يؤدي مبلغاً معينا من المال ثم يحصل على الفرمان الذي يخول له هذا الحق. والگدک هنا نوعان ؛ مستقر وهوائي، والمستقر يمارس مهنة بعينها في مكان بعينه، أما الهوائي فهو يرجع للأسطى نفسه ويمارس فيه عمله في المكان الذي يريده. وكان أصحاب الگدک المستقر مطالبين بدفع ايجاره لصاحب الملك، ولكن ليس لصاحب الملك أن يقاضيه إذا تأخر في السداد، مما كان يعني المشاركة في الملكية. وإذا مات أحد أصحاب الگدک أو ترك المهنة قام أكبر مساعديه (قالفه) بالتقدم للحصول على الگدک بنفس الشروط السابقة. والمعروف أن هذا النظام كان جارياً منذ القرن السادس عشر. وصدرت في عام ١٨٦٠ لائحة تنظيمية للگدک حتى تم الغاء النظام نهائياً عام ١٩١٣.

(١٣٠) – أنظر: *M U B*, 564 vd.; Mantran, *İstanbul,* I, 356-357

(١٣١) – أنظر: *M U B*, I, 560 vd.

معينة، تمتد في الغالب إلى ثلاث سنوات، يكتسب حق الارتقاء إلى درجة "القلفة" بعد أن يدخل امتحاناً أمام هيئة الادارة [أو هيئة النقابة فيما بعد]، فاذا اجتازه بنجاح أصبح واحداً من القلفاوات في الدكان، وعندئذ يقام احتفال تحضره هيئة الادارة والاسطاوات، ويرتدي خلاله الشاب لأول مرة اللباس الخاص بأهل تلك الحرفة، ثم يشدون على خصره بالشدة أو يربطون عليه المئزر، ويوجهون إليه بعض النصائح.

ويظل العامل يعمل بدرجة القلفة مدة ثلاث سنوات حتى يحصل على درجة "أُسطى"، غير أن الحصول على تلك الدرجة لم يكن مقصوراً على المهارة في الحرفة فحسب، بل كان يقتضي الأمر منه ألاَّ يكون محلاً للشكوى قط خلال عمله في درجة القلفة، وأن يكون قد أنجز الأعمال التي طلبها منه الأسطى باتقان، وأن يكون حسن المعاشرة مع بقية القلفاوات، وبذل ما في وسعه للعناية بالصبية المبتدئين وانشغل برعايتهم، وكان في تعامله مع الزبائن صادقا ودوداً، وغير ذلك من الصفات والمزايا. وكان يلزمه -عدا ذلك- لأن يمتلك رأس المال الذي يمكنه من فتح دكان، ثم وجود دكان فارغ في تلك الحرفة.

وعند توافر كل هذه المزايا يجري إخبار القلفة -قبل شهر على الأقل- بقرار استحقاقه لدرجة أسطى، وبعد قيام معلمه الأسطى باخبار الكتخدا بان القلفة وجد لنفسه دكاناً، يجري تحديد يوم الاحتفال. وكانوا يراعون في الاحتفالات التي تقام للقلفاوات الذين ارتقوا إلى درجة الأسطى أن تكون في موسم الربيع، وفي اليوم الذي يحتفل فيه أرباب الحرف والصنايع بعيدهم كل عام؛ ويكون على رأسهم كل الوكلاء (كتخدا) والمفتي والقاضي والأئمة والخطباء وغيرهم. وبعد أن ينتهي الكتخدا من نصائحه -كما هي العادة- إلى القلفة المرشح لدرجة أسطى، ويعلن عن رضائه عنه ينزع عنه مئزر القلفة ليضع بدلاً منه مئزر الأسطى، ثم يقبل عليه الحاضرون للتهنئة، وتبدأ الأفراح بعد ذلك.

٤- نظام الاحتكار بين أرباب الحرف والصنايع: "الگدك"

كانت الدولة العثمانية قد حددت -كما هو الحال في أوربا العصور الوسطى- عدداً معيناً للدكاكين والاسطاوات المخصصة لكل طائفة من طوائف الحرفيين الموجودة بحسب الحاجة في المدينة أو القصبة العثمانية. ولم يكن مسموحاً لأحد، لا من المنسوبين للتشكيل الحرفي، ولا من السلطات الرسمية أن يقدم على زيادة تلك الأعداد ما دامت الظروف الاقتصادية القائمة غير قادرة على تحمل الزيادة. ومع ذلك لم يكن هذا الموقف حائلاً دون وقوع مخالفات للنظم؛ فكان يحدث بين الحين والآخر أن يرتفع كثيراً عدد الدكاكين والورش فوق المقرر، ويقومون لتصحيح الوضع

المختل بتحويل الزيادات إلى التخصصات القريبة التي تمس إليها الحاجة. وعلى سبيل المثال ارتفع عدد ورش نسيج الـ (سَرَاسَر) [قماش حريري ثمين تستخدم خيوط الذهب والفضة في نسجه] في استانبول في القرن السادس عشر حتى صار ضعف العدد اللازم، ومن ثم وقع هدر كميات كبيرة من الفضة، فأصدر الديوان الهمايوني حكماً باغلاق الورش الزائدة عن الحاجة(١٣٢). كما زاد في نهاية ذلك القرن أيضا عدد محلات الزهور فوق ما هو معتاد بكثير، فتقرر إغلاق ما فتح منها فيما بعد(١٣٣). وفي أوائل القرن السابع عشر لم تتغاض الدولة عن شروع البقالين وصُنَّاع حلوى العقيدة (أغْدَه جى) والحلوانيين في تصنيع وبيع الخل فضلاً عن صنّاعه وبائعيه الأصليين؛ فأصدرت الأوامر بمنع ذلك(١٣٤).

والواقع أن هذه الأمور لم تكن حوادث منفردة؛ بل كانت مطردة الوقوع، وأخذت في الاطراد مع مرور الزمن، ولعل ذلك هو الذي أدى في القرن الثامن عشر إلى وضع نظام يحظر فتح دكان وممارسة المهنة ما لم يكن صاحبه حائزاً على حق "گدك" للحيلولة دون وقوع مثل هذه الأمور. ونشهد في وثائق الأرشيف العثماني احتوائها ضمناً على "صلاحيات ممارسة الحرفة" في إطار الگدك الذي يُعَرَّف بانه "الآلات اللازمة المعلومة" لممارسة حرفة من الحرف. فالشخص الذي ليس صاحباً للكدك لم يكن من حقه أن يفتح دكاناً ويمارس حرفة أو صنعة. وكان الگدك يباع ويشتري، إما تاماً وإما بنسبة النصف والربع والثمن، وبالنظر إلى قيمته تؤخذ البضائع والسلع من التجار، ويجري رهنه والاستدانة باسمه. والگدك الذي يموت صاحبه عنه وهو مدين يجري بيعه وسداد الديون المستحقة على صاحبه. وكانت عمليات انتقال الگدك وبيعه محصورة في أشخاص معلومين؛ إذ يُعترف للابن بالحق الأول في ذلك، فاذا لم يكن له ابن كان للقلفة الذي نشأ في ذلك التخصص الحق في شراء الگدك.

والگدك عموماً يتبع الدكان الذي يوجد فيه، وكان يلزمه بعض الإجراءات الصورية لأجل تغيير المكان. فقد كان من الممكن تغيير المكان لهذا النوع من الگدك الذي يُعرف باسم "الگدك المستقر" (مستقر گديك)، وذلك باجراء تحقيق وكأنه لمنح گدك جديد. أما الگدك "الهوائي" فلم يكن يتبع دكاناً، بل يتبع أحد الأشخاص، والشخص صاحب هذا النوع من الگدك كان مسموحا له بممارسة مهنته في المكان الذي يشاء. وإذا زادت الحاجة إلى حرفة معينة زادوا عدد الگدك

---

(١٣٢) – أنظر: A. Refik, *İstanbul Hayatı, I*, s. 108/10 ve 115/24

(١٣٣) – أنظر: A.Refik, *İstanbul Hayatı, II*, İstanbul 1931, s. 18/37

(١٣٤) – أنظر: A. Refik, *İstanbul Hayatı, II*, s. 45/86

المخصص لها، أما إذا قلت الحاجة أعادوا بعض الگدك إلى الخزانة التابعة لها، أو دمجوها مع أماكن الگدك الأخرى في نفس الحرفة، أو حصلوا على إذن بتحويلها إلى حرف من نوع آخر.

وعلى الرغم من صرامة القواعد التي يخضع لها أرباب الحرف والصنايع إلى هذا الحد أقبل الأجانب أنفسهم في أواخر القرن الثامن عشر على الدخول في مجال الحرف والصنايع، ولم يقتصر الأمر على من كانوا في البداية من رعايا الدولة ثم دخلوا في جنسيات أجنبية. وقوبلوا في البداية بروح من التسامح نسبياً نظراً لأنها كانت حوادث منفردة، ولم يتعرض لهم أحد ما لم يصبحوا محلاً للشكوى، فلما زادت أعدادهم مع مرور الوقت، وبدأت تظهر النزاعات بينهم وبين أرباب الحرف العثمانيين أدى ذلك إلى وقوع الدولة نفسها في مآزق صعبة بين الحين والآخر، وليس للمتضررين من أرباب الحرف وحدهم. وعلى الرغم من محاولات الدولة في التصدي لهم إلى حدٍ ما حتى قبيل ظهور "التنظيمات الخيرية" إلاّ أن عقد معاهدة (بلطه ليمانى ١٨٣٨م) ونصها على عبارة "ممارسة كافة أنواع التجارة" زجت بالأمور إلى طريق مسدود. أما بعد معاهدتي (قانليجه ١٨٦١م) فقد تم إلغاء نظام الگدك في الحرف والصنايع، وأصبح من حق كل فردٍ، عثمانياً كان أو أجنبياً، أن يمارس الحرفة التي يريدها(١٣٥).

٥- نظام الرقابة الذاتية بين أرباب الحرف والصنايع

كان لأرباب الحرف والصنايع العثمانيين نظام للرقابة الذاتية فيما بينهم، يفتش على كبارهم، وعلى عدد الدكاكين، وانتاج السلع الجيدة، ومراعاة الأسعار، وحقوق بعضهم على بعض، وغير ذلك من الأمور؛ فكان قيام أحد زعماء المهنة بمحاباة عضو أو مجموعة منهم على حساب الآخرين، أو إقدامه على تصرف آخر غير مشروع، وإصراره على ذلك رغم إخطارهم له إنما يشكل سبباً كافياً لقيامهم بمراجعة القاضي، والمطالبة بعزل ذلك الزعيم. وعندئذ كان للقاضي إذا تثبت من حقهم في الشكوى أن يعزله من وظيفته.

وكان أرباب الحرف يكفلون بعضهم البعض في التعهد بعدم التدني بدرجة الجودة في السلع، وتجنب البيع بأسعار تفوق ما حددته السلطات الرسمية، والمنافسة غير العادلة؛ ومن ثم كان من حق كل واحد منهم أن يخطر من لا يراعون هذه الشروط، ويقدم الممتنعين منهم للمثول أمام القاضي. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، نراها في سجلات المحاكم الشرعية. ومهما كان أرباب الحرف يقومون بتصنيع مواد خام معينة وينتجون منها سلعاً ذات مواصفات موحدة، فقد كان هناك منهم من

---

(١٣٥) – أنظر: Sıdkı, *Gedikler*, İstanbul 1325, s. 15 vd.

فاق زملاءه مهارةً، وقام بتصنيع سلع اكثر جودة، أو بأوصاف مختلفة، وهؤلاء كانت حقوقهم محفوظة. ويمكننا أن نتعرف على الأمثلة الجميلة على ذلك في السجلات الخاصة بالأسعار عقب عمليات تصحيح السِّكّة، وفي بعض السجلات الأخرى المتعلقة بأمور أرباب الحرف. وفي مثل هذه الأحوال كان يجري وَضْع سعر مختلف يتناسب وجودة السلعة، أو أن يُعْطَي حق تصنيع السلعة بتلك الأوصاف للأسطى الذي صنعها وحده(١٣٦). ولم يكن من المسموح به داخل التشكيل أن يُقْدم أحد الأعضاء على أمر يخالف مبادئ أرباب الحرف التي لا يمكن التغاضي عنها، كالتحلي بالخلق الحسن والصدق والاحترام المتبادل؛ إذ كان المعروف من عوائدهم أن ينبهوه للعدول عن ذلك.

ولم تكن الرقابة الذاتية محصورة داخل النقابة وحدها؛ بل كان لنفس الآلية دورها أيضا في العلاقات القائمة بين مختلف النقابات. وكان نظام الاحتكار موجوداً بين الحرفيين والصناع العثمانيين، كما هو الحال في تشكيلات الحرفيين في أوربا العصور الوسطى، أي أنهم حددوا عدد الدكاكين في كل حرفة، وعدد الأسطاوات الذين يمارسونها، فلم يكن لأحد منهم احترف حرفة معينة أن يدخل للعمل في مجال حرفة أخرى. وعند عجز الأعداد المقررة في مواجهة حاجة الانتاج، أو زيادة تلك الأعداد عن الحد المقرر يمكن فقط زيادة الأعداد أو تخفيضها بعد الحصول على الأذن من السلطات الحكومية. وهذا الأمر إنما كان إجراءاً للحيلولة دون إقدام أحد من غير الاسطاوات على ممارسة حرفة من الحرف، والحد من زيادة الانتاج عن الحاجة، فيقل معدل الكسب في نصيب كل أسطى، وبالتالي تنخفض جودة السلعة، وتتدهور أحوال الحرفيين والصنّاع. ولهذا كان محظوراً على من يمارس حرفة معينة أن يتدخل في الحرف الأخرى، ولا سيما الحرف القريبة من بعضها البعض، وإلاّ تَدَخّل نظام الرقابة الذاتية، وتصدى لمن لا يراعون ذلك. أما الحرفيون الذين يشتركون في انتاج سلعة معينة فكانوا يعقدون اتفاقات فيما بينهم تظل سارية وفق شروط معينة. كما كان يجري تصنيع الآلات التي تستخدمها مجموعة معينة من الحرفيين على أيدي حرفيين آخرين ضمن اتفاق يعقدونه فيما بينهم، ولكن في اللحظة التي تتدنى فيها الجودة كان يحق للمتضرر أن يحصل على الاذن الرسمي، ويستبدل هؤلاء الحرفيين بآخرين(١٣٧).

---

(١٣٦) – نلاحظ أنهم في عام ١٦٤٠ كانوا يقررون أسعاراً خاصة لسلع بعض الأسطوات كالدواة (أي طاقم الكتابة) والاختام وأشغال النحاس والصوف (Kütükoğlu, *Narh 1640*, s.107-18, 222-223, 231). كما أنهم منحوا في أوائل القرن الثامن عشر تراخيص مسجلة (patent) لاسطوات يقومون بتصنيع الأكلمة من نوع خاص والاحبار الحمراء (*İMŞSA*, İstanbul Sicilli, nr. 24, vr. 60b, 173a).

(١٣٧) – أنظر: M. Kütükoğlu, "Oto-kontrol", *Ahilik ve Esnaf*, İstanbul 1986, s. 58-76

ثانيا- الصناعات الثقيلة

يقتضي الأمر من كل دولة قوية في المجال العسكري أن تُعنى بتصنيع آلاتها ومعداتها الحربية، وأن تقيم المصانع والورش لأجل ذلك. وكان تصنيع تلك الآلات والمعدات التي احتاجتها الجيوش العثمانية، وهي تركض من معركة لأخرى، على مدى تاريخها الطويل، يجري إلى حد بعيد في المصانع والورش العثمانية، ولأجل هذا أقيمت في بعض المدن، وعلى رأسها استانبول منشآت عدة مثل: الترسانة والطوبْخَانة والبارودخانة والجَبَخَانة وغيرها.

١- الترسانة العامرة

أ- في الحقبة الأولى (التقليدية)

أ/أ- الترسانات العثمانية: أطلق العثمانيون على المنشآت التي تقوم بصناعة السفن وتجهيزها اسم (دار الصناعة) أو (ترسانة) وهو الاسم الاكثر شيوعاً [لعل أصلها من arsenal أو darsena أو غير ذلك من الأشكال في اللغات اللاتينية ثم انتقلت إلى التركية في شكل: ترسانة]. وكان للدولة العثمانية التي تحيطها البحار من كل جانب ترسانات على شواطئ البحر الأسود وبحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وعلى شواطئ نهري الدانوب والفرات، عدا العديد من ورش انشاء السفن في مدن الموانى. فقد كانت هناك ترسانات في سينوب وإزميد والسويس قبل استيلاء العثمانيين على تلك الأماكن، وترسانة سينوب مثلاً كانت توجد في أنسب المواقع لاقامة الترسانات، نظراً لوجودها في ميناء طبيعي منيع، وسهولة الحصول على المواد اللازمة لانشاء السفن من المناطق المجاورة، وجرت اقامتها على أيام امارة أبناء جاندر (جاندر اوغللرى)، ثم قام العثمانيون بتوسيعها، وأصبحت في عهدهم الترسانة الثالثة بعد ترسانتي غلطة وغليبولي.

والترسانتان الأخريان اللتان كانتا موجودتين قبل العثمانيين هما ترسانة إزميد، وترسانة السويس التي تولت إنشاء السفن اللازمة للاستخدام في المحيط الهندي بوجه خاص، غير أن الفارق بينها وبين التراسانات الأخرى هو أن أغلب عمالها ومستلزماتها كان يجري إرسالها من "الترسانة العامرة" في استانبول.

وكانت أولى الترسانات العثمانية في الضخامة والأنتظام ترسانة غليبولي، التي بدأ إنشاؤها عام ١٣٩٠م، وجرت اقامتها مع بناء الميناء هناك، كما أنشأوا إلى جانبها مخازن لمواد الانشاء وفرناً وبارودخانة. وعلى الرغم من اقامة ترسانة غَلَطَة بعد فتح استانبول وتضاؤل أهمية ترسانة غليبولي ابتداءاً من أواخر عهد السلطان سليم الأول إلاّ أنها ظلت تحافظ على وجودها مدة طويلة، فكان يتوقف العمل فيها بين حين وآخر ثم لا تلبث تعاود النشاط عند الضرورة.

ولا شك أن ترسانة استانبول التي عُرفت باسم "الترسانة العامرة" كانت اكبر الترسانات العثمانية واكثرها فعالية. فقد كان أول عمل بعد فتح استانبول هو استخدام ميناء (قادرغه) كترسانة أولاً، ثم أقاموا بعد ذلك ترسانة من عدة عيون في موقع (آيْنَه لى قَواق). أما في عهد السلطان سليم الأول فقد شرعوا في اقامة ترسانة ضخمة بين غلطة ومجرى مياه الكاغدخانة، وانتهي العمل فيها عام ١٥١٥م(١٣٨). واتسعت تلك الترسانة في عهد السلطان سليمان القانوني أيضا؛ فكانت تضم عدا مبانيها برجاً للبارودخانة وداراً للمجاديف (كُورَ كْخَانه) وعدداً من الدواوين (ديوانخانه) وسجناً. ولما وقعت الهزيمة في معركة اينابختى [لبانتو عند مدخل خليج باتروس ١٥١٧م] شرعت الدولة في بناء اسطول بحري جديد، فجرى توسيع الترسانة حتى يمكنها إنشاء عدد اكبر من السفن.

وفي عام ١٧٠٩م أقيمت خارج الترسانة وفي جانبها الغربي دار لصناعة مراسي السفن (لنگرخانه). ولما أخذت السفن من نوع الغليون تحتل مكان السفن التقليدية من نوع (قَادِرْغَه) في القرن الثامن عشر اقتضى الأمر إقامة قضبان للإنشاء تشبه زحافات تعويم السفن(١٣٩).

أ/ب- **أنواع السفن:** عُرف الأسطول الذي يطوف البحار عند العثمانيين باسم "الاسطول الكبير" (بُيُوك دُونَنْمَا)، بينما عُرف الاسطول الخفيف الذي يستخدم في الأنهار باسم (إينْجَه دوننما). وكما تختلف أنواع السفن المستخدمة في الاسطول الأول عن السفن المستخدمة في الثاني، كانت تختلف السفن أيضا من حيث استخدامها للشراع والمجاديف، فالسفن التي تسير بالمجداف والشراع تدخل صنف يعرف باسم (چَكديرى) أو (چَكديرمَه)؛ وهي: قادرغه [من سفن الأسطول الكبير، وهي ضيقة طويلة وطيئة فائقة السرعة]، وباشْطَرده [وتضم ٢٦-٣٦ مقعداً للتجديف، وهي نوع من القادرغة الكبيرة ولها ثلاثة أشكال: اُورْطَه -پاشَا- هُمَايون]، وقاليته [وهي بمجاديف تستخدم في الغالب للمطاردة ويبلغ طولها ٤٠-٥٠ ذراعاً، وتضم ١٩-٢٤ مقعداً للتجديف]، وبَرْكَنده [سفينة حربية تضم ١٨-١٩ مقعداً]، وماونَا [سفينة حربية من طابقين تضم ٢٦ مقعداً]، وسفن الحجارة والمدافع [التي تستخدم في نقل الأخشاب والحجارة وغيرها]، وغير ذلك من السفن الأخرى والقوارب والزوارق مما يدخل ضمن هذه المجموعة.

---

(١٣٨) – ورد في (أصفْنَامه) (نشر: كوتوك اوغلى، ص ٣١) أن السلطان سليم الأول كان يتطلع إلى إقامة ترسانة تضم ثلاثمائة رف (shelf)، غير أن هذا الرقم لم يبلغ حتى ١٥٠ رفاً بالنظر إلى الآراء الواردة في مختلف التواريخ:
(İdris Bostan, *Osmanlı Bahriye Teşkilâtı: XVII. Asırda Tersâne-i Âmire*, Ankara 1992, s. 3-4).

(١٣٩) – أنظر: Wolfgang Müller-Wiener, "15-19.Yüzyılları Arasında İstanbul'da İmalathane ve Fabrikalar", *Osmanlılar ve Batı Teknolojisi. Yeni Araştırmalar Yeni Görüşler*, İstanbul 1992, s. 62.

أما السفن الشراعية فيأتي في مقدمتها الغليون [وهو سفينة حربية ذات ثلاثة أشرعة جرى تطويرها في القرن السابع عشر]، وأغْرِيبار [وهي شراعية تستخدم غالباً في النقل وتحمل المدافع أيضا]، وبارچه [وتستخدم في النقل وفي الحرب أسفلها مستو وقد تكون بشراعين أو ثلاثة]، وشَهْديه [سفينة ذات ثلاثة أشرعة]، وكُرْوَت [سفينة حربية بثلاثة أشرعة وتكبر عن الشهدية]، وبْرِيك وشالوپه [وهي سفن حربية صغيرة بشراعين وبدون عنبر]، ويدخل في هذه المجموعة أيضا السفن ذات الشراعين التي ليس لها عنبر مثل (اوسْقُونا).

وكان يقضي القانون حتى أواخر القرن السابع عشر بانشاء ٤٠ قادرغه كل عام، أما في القرن الثامن عشر فقد تركز العمل في إنشاء الغلايين. ومع ذلك لم تكن الترسانات العثمانية تعمل بوتيرة واحدة؛ فقبل الإبحار كانت تتزايد حركة الانشاء والاصلاح، وفي الأوقات العادية كانت تعمل بما تقتضيه الحاجة. وكانت البَاشْطَرْدَه والقادِرْغَه هما اكثر الأنواع تصنيعاً في الترسانة العامرة في القرن السابع عشر، ويأتي بعدهما القاليته والماوْنا والفِرقاطه. ويجري في الحال تصنيع سفن جديدة بدلاً من السفن التي فُقدت في المعارك الحربية؛ ففي عام ١٦٥٧م عندما تحطم الأسطول تحركت الترسانة في ذلك العام وقامت بانشاء ٦٠ سفينة حتى عام ١٦٦٠-١٦٦١م لتحل محل السفن المفقودة. واقتضت معركة كريت تجديد الاسطول، فبدأوا في انشاء الغلايين، غير أنهم لم ينجحوا في ذلك كثيراً، واضطروا للعودة إلى إنشاء السفن من نوع القادرغه على أيام الصدر الأعظم كوپريلى فاضل احمد باشا، إلاّ أنهم عادوا لصناعة الغلايين في عهد الصدر الأعظم قره مصطفى باشا المرزيفوني، وزادت سرعتها في السنوات التي أعقبت هزيمة فينا الثانية، وانخفضت بعد ذلك أعداد سفن القادرعة في الترسانة العامرة حتى بلغت أدنى مستوى.

وإلى جانب حركة انشاء السفن في الترسانة العامرة كانت تجري أيضا عمليات الاصلاح للسفن المعطوبة، ويبدو أن السفن التي صنعت في الترسانات الأخرى ايضا لم تكن تجري عمليات إصلاحها إلاّ في ترسانة استانبول.

وفي عهد السلطان محمد الفاتح بدأت أعمال إنشاء السفن على نهر الدانوب، ثم أقاموا ترسانة في رُوسْجُق بعد ذلك، وكانت تقوم بصناعة السفن المناسبة للسير في ذلك النهر، مثل: القاليته، والفرقاطه [من سفن الاسطول الخفيف وتضم ١٠-١٧ مقعداً للتجديف، سريعة وكبيرة نسبياً، ولهذا كانت تستخدم في نقل البريد]، وشَايْقَه [وهي سفينة حرب أسفلها مستوٍ، واستخدمها القَزَاقُ بصفة خاصة]، وأوستى آچيق [أي المكشوفة، وهي للنقل]، وشالوپه، وإشْقامپاويا [من

سفن الأسطول الخفيف في نهر الدانوب، وتستخدم لنقل الأخبار]، وقيرلانغيج [أي طائر الخُطّاف أو السنونو، وهي سفينة أصغر من الفرقاطة وتعمل بالمجاديف ضمن سفن الاسطول الخفيف]. وأقيمت على نهر الفرات أيضا ترسانات مثل نهر الدانوب، كانت توجد في بِرَه جِيك والبصرة، وكانوا يجلبون لها المواد اللازمة من المناطق المجاورة. ففي ترسانة بِره جيك كانت تصنع الفرقاطات وسفن الأنهار، بينما تقوم ترسانة البصرة بصناعة القادرغه والغليون فضلاً عن القاليته.

أ/ج – **الصناع العاملون في الترسانة:** تضم الترسانة عدداً كبيراً من أصحاب الحرف المختلفة العاملين في صناعة السفن؛ فكان يوجد نحو عام ١٥٣٠م عدد منهم يبلغ التسعين من عمال الجلفطة (قالفاتجى) [أي حشو ما بين الخشب في جسم السفينة بالقطران والاسبيداج للحيلولة دون تسرب الماء إليها]، والنجارين، وعمال نَجْر المجاديف (پاروتراَش)، وصناع البكرات (مَقَرَه جى)، وصناع القُمبر (قُمْبَـرَه جى)، والحدادين، وعمال البوية (استوبجى)، وعمال المَرَمّات (مَرَمَّتجى). ويقع العمل الأكبر في صناعة السفن على النجارين وعمال الثقب (بورغوجى). ويختلف عدد الحرفيين العاملين في الانشاء تبعاً لنوع السفينة وحجمها؛ فقد كان يعمل في صناعة الباشطرده التي انشئت عام ١٦٦٣–١٦٦٤م عدد من النجارين يتراوح بين ٢٢١–٢٤٣ نجاراً، بينما يتراوح عددهم في صناعة الغليون بين ١٨٧–١٩٥ نجاراً(١٤٠). أما عدد عمال الجلفطة فكان يقل عن ذلك. كما كان يوجد عدد آخر من العمال المكلفين باعداد مستلزمات الانشاء، قسم منهم يعمل في الترسانة نفسها، والقسم الآخر خارجها. وعلى سبيل المثال كان هناك نشّارون (أَرّه كَش) يقومون بقطع الأخشاب اللازمة للصناعة بالمقاسات المطلوبة، بينما يقوم الحطابون (تَكْنِسَارْجى) بقطع أفرع الاشجار اللازمة من الغابة لمجاديف القادرغه والباشطرده بعد أن تأخذ شكلها على أيدي عمال النجر (پاروترَاش)، ويقوم السبّاكون (طونجگر) بصب حديد الزهر للبكرات، ويقوم صناع المراسي (لَنگرجى) بصناعتها. أما القوارب الصغيرة والزوارق فكان يقوم بصناعتها عامل يعرف باسم (زَوْرقجى).

أ/د– **مستلزمات صناعة السفن:** تتمثل مستلزمات صناعة السفن في الخشب والزفت والقطران والأشرعة والمجاديف والحبال والمراسي، وغير ذلك من الأشياء التي يجري توفيرها من أماكن معينة تخصص للترسانة، أي أن أهالي المناطق التي توجد فيها تلك المواد كانوا مكلفين

---

(١٤٠) – أنظر: Bostan, *Tersane*, s. 72

باعداد ما يُطْلب منها كل عام لقاء إعفائهم من ضريبة "العَوَارِض". وكان يجري قطـع الاخشـاب من الغابات المجاورة للترسانة بوجه عام؛ إذ تأتي الأخشـاب لترسـانة استانبول مثـلاً مـن منـاطق قوجه ايلى وچناق قلعه وضواحيهما، ولترسانة سينوب من سمسون وقسطموني، ولترسانة انطالية من غابات آلانيا وپاياس. غير أن ثمن المواد التي تشترى من أراضـي الـ (اوجـاقلق)* لا يزيـد [ما يدفع لها] عن الخُمس بالسـعر الميري، ولأجـل هـذا فـان التغير الـذي يطـرأ علـى الأسـعار الجارية مع مرور الزمن لم يكن ينعكـس بالشـكل التـام علـى تلـك المـواد، ومـن ثـم كـان الأهـالي يتضررون من ذلك، فكانوا يوردون السلع القليلة الجودة للدولة حتى يعوضوا تلك الخسارة، بينمـا يدفعون بالاخشاب الجيدة للتجار باسعار أعلى، على الرغم من الأوامـر التـي تحظـر عليهـم البيـع قبل الوفاء بما عليهم للدولة. وفي مثل هذه الأحوال كانت تضطر الدولة للشـراء مـن التجـار، ولا سيما في أوقات الحرب، ومن ثم كانت تتضاعف المبالغ المدفوعة لشراء المواد.

وفي أواسط القرن السابع عشر كان ثمن الأخشاب اللازمة للقادرغـة الواحـدة بمـا فـي ذلـك السواري والمجاديف وغير ذلك يزيد عن ٥٠,٠٠٠ أقجة، أما بالنسـبة للسـفينة مـن نـوع الغليـون فكان يزيد عن ٨٠,٠٠٠ أقجة. وكانت هناك أنواع كثيرة من الخشب تستخدم في صناعة السـفن، وذات خصائص ومقاييس معينـة. ومـا تحتاجـه الترسـانة العـامرة منهـا كـان يجـري تقسيمه بيـن المكلفين بذلك بحسب الجنـس والأوصـاف. وتقـوم الدولـة بشـراء الأخشـاب للترسـانة مـن خـارج أراضي الـ(اوجاقلق) أيضا، وهذه الأخشاب كان يجري تأمينها من المناطق الممتدة حتى سمسـون في الطرف الأناضولي من البحر الأسود، وحتى وَارْنا في الروملي. أما المبالغ التي يلزم سـدادها للشراء فكانت تجمع من أهالي تلك المناطق باسم ضريبة "العَوَارِض".

ويختلـف نـوع الأخشـاب التـي تستخدم فـي صناعـة السـواري والأعمـدة التـي تُربـط فيهـا الأشرعة؛ فهي تأتي من أماكن معينة، وبأوصاف ومميزات معينة.

وعدا هذه المواد المستخدمة في صناعة جسم السفينة وأعمدتها كانت تحتاج الصناعـة أيضـا إلى خشب الخَلَنْج الذي يُحرق لتجفيف الأخشاب الأخرى، ويأتي من اوسكودار وضواحيها، وإلى

* اوجاقلق اصطلاح عثماني يطلق على الأراضي التي تمنحها الدولـة للانتفـاع بهـا قيـد الحيـاة وانتقـال ذلـك الحـق للورثـة دون التصرف بالبيع أو الوقف أو الهبة. ويحصل شاغلها على ضرائبها الشرعية والعرفية. والفرق بين الاوجاقلق والتيمار هو أن الأول لا يشترط تأدية خدمة للدولة لقاء ذلك على الاطلاق. وهو نظـام جـرى تطبيقـه علـى الأراضـي الواقعـة علـى الحـدود الشرقية للدولة، ويحصل عليه الأمراء والنبلاء هناك.

وعدا ذلك، كانت الدولة قد خصصت بعض المناطق القـادرة علـى توفـير أو انتـاج كافـة مسـتلزمات بنـاء السـفن كالأخشـاب والقطران والصفيح والأشرعة والمجاديف والحبال والجوت والمراسي وغير ذلك. ويجري إعفاء العاملين فـي تلـك المنـاطق من الضرائب والتكاليف لقاء قيامهم بتوريد تلك المستلزمات للدولة عند الضرورة.

الحديد الذي يستخدم في صناعة المسامير والمراسي، ويأتي من صَمَاقُوف ومن صماقُووْجُق (Samakovcuk) في قضاء خواص استانبول في الروملي، وإلى الرصاص المستخدم في صناعة المقذوفات، وفي غلق ثقب الاشعال المفتوح لاشعال القذيفة، ويأتي من البوسنة وشمال صربيا في الروملي، ومن كُموشخَانه وكَبَان وأرغني في الأناضول، وإلى القطران المستخدم في عملية الجلفطة، ويأتي من جِنَاق قلعه والأفلاق والأرناؤوط [ألبانيا]، وإلى الجوت من سنجق جانيك، وإلى أنواع الحبال التي تربط الأعمدة والأشرعة من ضواحي إزمير، وإلى الاسبيداج من قوجه إيلي وسينوب وضواحيهما. كما كان يجري توفير قسم من المواد اللازمة كالأصباغ والزيوت والشمع بنظام الـ (اوجاقلق)، بينما يأتي القسم الآخر منها بطريق الشراء(١٤١).

ب) – إصلاح الترسانة

كان وَضْع الأسطول العثماني في القرن الثامن عشر قد تدنى كثيراً في مواجهة التقنية الغربية المتقدمة، وتعرض إزاء ذلك للعديد من الهزائم. وانطلاقاً من فكرة انشاء السفن بالتقنيات الجديدة وتنشئة الفنيين المتخصصين أقامت الدولة عام ١٧٧٣م "المهندسخانة البحرية الهمايونية"، ولكن العثمانيين عندما اعتلى السلطان سليم الثالث العرش لم يكونوا حتى ذلك الوقت يملكون اسطولاً بحرياً حديثاً. وكان قائد الاسطول العثماني آنذاك كوچوك حسين باشا الذي كلف بتنظيم الاسطول والتراسانة، قد استطاع بهمته وجهوده أن يعيد إلى العمل خمس عشرة ترسانة كانت معطلة، ويصنع ٤٥ سفينة حتى أصبح الاسطول العثماني في حالة ممتازة(١٤٢).

وفي عهد السلطان محمود الثاني اهتمت الدولة بالشئون البحرية قدر اهتمامها بالشئون الأخرى؛ فأقامت حوضاً ثالثاً بجوار الحوض الحجري الذي أقامه المهندسون والاسطاوات السويديون في الترسانة على أيام السلطان سليم الثالث (١٨٢٦م)، وزادت سرعة العمل في إنشاء السفن داخل ورش سينوب وكَملِك وبُدْرُوم التابعة للترسانة العامرة، وأقيمت في الوقت نفسه ورش أخرى جديدة في أماسْرَه وسمسون وآلاشهر. وتضاعفت الجهود بعد ذلك حتى جاء عام ١٨٢٧م الذي أُحْرِقَ فيه الاسطول العثماني في نَوَارين على أيدي الاساطيل المشتركة من روسيا وفرنسا وانجلترا، فضاعت كل هذه الجهود في لحظة.

وفي تلك الأعوام وقع التحول في تقنيات صناعة السفن، وأخذت السفن البخارية تحل محل السفن الشراعية. فقد بدأت صناعة السفن البخارية لأول مرة في امريكا عام ١٨٠٧م، ثم لم تلبث

---

(١٤١) – أنظر: Bostan, *Tersane,* s. 102 vd.
(١٤٢) – أنظر: Karal, *Osmanlı Tarihi,* 69-70

أن انتقلت إلى اوربا بعد فترة وجيزة. أما الأسطول العثماني فقد بدأ تعرفّه على أول سفينة بخارية انجليزية عام ١٨٢٧م، واشترى الثانية عام ١٨٢٩م. وبذلك يكون العثمانيون قد نجحوا في مسايرة العصر، بل وشرعوا في استخدام السفن المصنوعة في الورش الأوربية ضمن وحدات الاسطول العثماني.

وبعد ذلك بعام واحد بدأت في الترسانة العامرة تحت اشراف مهندسين أمريكيين صناعةُ سفن من نوع الكُرْوَت والبريك والفرقاطة، فضلاً عن صناعة السفن البخارية. وفي ٢٦ نوفمبر ١٨٣٧م جرى تدشين أول باخرة، أطلق عليها آنذاك اسم "أَثَرُ الخير" (أَثَرِ خَير). وجرى في تلك الآونة في الترسانات الأخرى خارج استانبول ايضا انشاء سفن كانت تأتي محركاتها من أوربا، بينما يتولى الاتراك صناعة الأقسام الأخرى بكاملها(١٤٣). وبدأ الانصراف شيئاً فشيئاً عن صناعة السفن الخشبية والشراعية، والاقدام على السفن الحديدية، فجرى العثمانيون أيضا على ذلك، وقاموا بصناعة أولى البواخر الحديدية عام ١٨٤٨م، وهي الباخرة التي صُنعت في مصنع حديد "الباارودخانة العامرة" وجرى تدشينها في ١٨ نوفمبر من نفس العام(١٤٤). ولكن في الأعوام التي تلت ذلك دخلت بواخر كثيرة صُنعت في ورش أوربا في الاسطول العثماني، حتى تحول في عهد السلطان عبد العزيز إلى قوة ضخمة، إلاّ أن أغلب بواخره كان يجري تصنيعها وتجهيزها في أوربا، ولا سيما انجلترا.

٢- الطوبخانة العامرة

أ) - نبذة تاريخية

بدأ العثمانيون في استخدام المدافع لأول مرة في حربهم مع إمارة أبناء قَرَمَان عام ١٣٨٦م، أو في حرب قُوصُوَه الأولى عام ١٣٨٩م. وعلى ذلك فان "الطوبخانات" أي دور صناعة المدافع كانت موجودة في بورصة وأدرنة قبل فتحهم استانبول. كما كان يحدث أيضا أن تصنع المدافع أثناء الحرب عند الضرورة. وفي عهد السلطان محمد الفاتح أثناء محاصرة استانبول كان العمال الأتراك المهرة في صب المدافع وإلى جانبهم اوربان المجري قد صنعوا مدفعاً كان له شأن كبير في الحصار.

---

(١٤٣) - أنظر: Gencer, *Bahriye'de Yapılan İslahât Hareketleri ve Bahriye Nezâreti'nin Kuruluşu (1789-1867)*, s. 99-100; 120-123.

(١٤٤) - أنظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (اداره - داخليه، رقم ١/١٠١٠١)

وبعد فتح استانبول أقيمت في جهة غلطة على أيام السلطان الفاتح والسلطان بايزيد الثاني دار لصناعة المدافع، عُرفت باسم "الطوبخانة العامرة" الذي أطلق على الحي كله فيما بعد. وفي عهد السلطان سليمان القانوني لم تعد تلك الدار قادرة على تلبية الحاجة؛ فهدمت وأقاموا في مكانها داراً أخرى جديدة، حيث يبعد البناء مسافة مائة متر عن البحر، ويبدو مثل قلعة أحيطت أطرافها بالجدران العالية. ولا يزال الحي الذي توجد فيه يحمل اسمها حتى اليوم "حي الطوبخانة".

ويبدو أن الطوبخانه تعرضت لحريق أتى عليها؛ فأعيد بناؤها من جديد نحو أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر، ثم جرى تطويرها في النصف الثاني من القرن نفسه لتلبية الاحتياجات، وأضيف إليها عدد جديد من ورش صناعة المدافع. أما في القرن التاسع عشر فقد دعموها بالمنشآت التي تتفق والتقنيات الحديثة(١٤٥).

ب) - صناعة المدافع

كانت تعتمد صناعة المدافع على قوالب الصب؛ فقد كانوا يثبتون عموداً حديدياً داخل القالب، ثم يضعون عجينة خاصة من طين جرى خلطه بعدد من البيض يتراوح بين ٤٠-٥٠ ألف بيضة، ثم يصبون الحديد الزهر داخل القالب، وبعدها ينزعون العمود الحديدي منه فيأخذ شكل ماسورة المدفع. وكانوا يصهرون الزهر في أفران خاصة ترتفع فيها الحرارة إلى درجات عالية، ولهذا كانت تبنى الأفران من أحجار نارية خضراء يجلبونها من الجزر، وتكون على شكل غرف ذات قباب. ثم يلقون فيها قدر ٤٠-٥٠ ألف قنطار من النحاس وقطعاً من المدافع القديمة لتكون خميرة للعجين، ثم تبدأ عملية الاشعال من الجوانب الأربعة للقبة مع خلط العجين بقدر من القصدير، ثم يجري صب الزهر الناتج في القوالب المثبتة أمام القبة، ويتفاوت عدد القوالب تبعاً لنوع المدافع المراد صبها(١٤٦).

ج) - أنواع المدافع المصنوعة في الطوبخانة العامرة

اختلفت أنواع المدافع في حجمها وقوتها تبعاً للأماكن التي تستخدم فيها، فكان من تلك الأنواع الـ(شاهي) أي العظيم، والـ (مِيَانه) أي المتوسط، ثم الأحجام الصغيرة. فهناك المدافع

---

(١٤٥) - أنظر: Müller-Wiener, s. 59-60

(١٤٦) - أنظر: İ. H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti Teşkilâtında Kapıkulu Ocakları*, II, Ankara 1944, s. 39-45.

الثقيلة التي أطلق عليها العثمانيون اسم (بال يمز)*، والمدافع الضخمة المعروفة باسماء (بَادَلوشْقَه/ باچَالوشقَه/ بازيليك) و (پارانكى/ پرانگى) وهي تستخدم في الغالب عند محاصرة القلاع، والمدافع السريعة الطلقات رغم صغر قطرها وحجم قذيفتها والمعروفة باسم (ضَرْبَه زَنْ)، والمدافع المعروفة باسم (شَايْقَه/ چَايقَه) التي تستخدم في البر لدك القلاع، ويجري تثبيتها على سفن تحمل نفس الاسم ومعها مدافع صغيرة تعرف باسم (چلاقلوز/ شاقلَوز/ شَاقْلوز) تطلق قذيفة على شكل بيضاوي، ومدافع الهاون التي تعرف باسم (هوايى)، والمدافع المعروفة باسم (قولومبورنو/ قولونبورنو) التي تستخدم من داخل السفن، وتتميز بطول ما سورتها. وهذه المدافع كلها كانت تصنع في الطوبخانات العثمانية.

والمعروف أن المدفعية العثمانية بلغت ذروتها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، ثم أخذت في التراجع ابتداءًا من القرن السابع عشر في مواجهة الصناعة الأوربية الآخذة في التطور. وفي القرن الثامن عشر بدأ إصلاحها وتطويرها على أيام السلطان مصطفى الثالث بهمة المهندس المجري البارون دي توت، وفي عهد السلطان سليم الثالث على يدي المهندس التركي حسين رفقي افندي. وفي أواسط القرن التاسع عشر تعرضت المدفعية العثمانية لحملة جديدة من التطوير مع ظهور المدفع السريع الطلقات الذي أعد النموذج الخاص به أحمد ثريا أمين بك (١٨٦٦م). وكانت المدافع بعد إعداد تصاميمها في الطوبخانة آنذاك تجري عملية صبها في مصنع حديد (زيتين بورنى) وسَقْي حديدها، أما عملية الخرط والسحج فكانت تجري في الطوبخانة(١٤٧).

ومن مستلزمات المدفعية القذائف التي تعرف باسم (گلّه)، وقد صنع العثمانيون القذائف من الأحجار الصلدة والحديد والرصاص. وتجري صناعة القذائف الحديدية بوجه عام في الأماكن التي يستخرج منها معدن الحديد، مثل بيله جيك في الأناضول وورودنيك داخل سنجق سمندرة في الروملي. أما عن عملية إطلاق تلك القذائف إلى الهدف المحدد فكانوا يستعينون لذلك بالطاقة المتولدة من اشتعال مادة البارود(١٤٨).

٣- الباروودخانة العامرة

أ) - نبذة تاريخية

---

* بال يمز عبارة بالتركية تعني "لايأكل العسل"، لكنها تحريف لكلمة ايطالية (pallamezza) هي علم على أحد المدافع الثقيلة التي كان يستخدمها العثمانيون لدك القلاع. وانتقلت الكلمة بعد ذلك إلى الفارسية على شكل (عسل نه ميخورد).

(١٤٧) - أنظر: Muzaffer Erendil, *Topçuluk Tarihi*, Ankara 1988, s. 118-120

(١٤٨) - نفسه، ص ٧٠-٧٤.

عَرَفَت الأراضي العثمانية على اتساعها مدنا كبرى عدا استانبول، كان يوجد فيها معامل للبارود مثل إزمير وسلانيك وبودين وطمشوار وبغداد والقاهرة. ولعل أقدم تلك المعامل هو بارودخانة غليبولي التي أقيمت في عهد السلطان بايزيد الصاعقة. أما بارودخانة بودين فقد أقامها بكلربكي تلك الولاية صوقللى مصطفى باشا.

وكانت أول بارودخانة عثمانية في استانبول هي التي أقيمت في (آت ميدانى)، فلما احترقت في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي بفعل إحدى الصواعق أقاموا واحدة أخرى بدلاً منها في الكاغدخانة، وظلت تعمل في صناعة البارود حتى عام ١٦٤٧م. وكان يوجد بها قدر ١٠٠ هاون من النحاس الأصفر للدق، ويعمل فيها قرابة مائتي عامل تحت إشراف كبير لهم يعرف باسم (بارودجى باشى)، يقومون بصناعة ٣٠٠ قنطار بارود في الشهر. غير أن تلك البارودخانة لم تكن قادرة على تلبية الاحتياجات اللازمة، ولهذا أقيمت بارودخانة أخرى جديدة في حي (شهر امينى) على أيام السلطان محمد الرابع، غير أن وقوع انفجار فيها عام ١٦٩٨م وتدميره للمباني المجاورة جعلهم يفكرون في نقلها خارج سور استانبول، فكان جانب حديقة اسكندر چلبى الواقع في باقركوي (آتاكوي حالياً) هو المكان المناسب لهذا العمل، حتى أن البارودخانة العامرة راحت تمارس نشاطها هناك ابتداءاً من عام ١٧٠٢م. وبعد أن شبت فيها عدة حرائق أعيد بناؤها عام ١٧٩١م من الحجر، وفي الأعوام التالية أضيف إليها عدد من الدواليب الجديدة، وبدأت في تصنيع البارود الملمع الانجليزي والفلمنكي الأكثر جودة. ولما بدأت في العمل عام ١٧٩٤م "بارودخانة أزَادْلو" في (حلقه لى) التي كانت تدور دواليبها بقوة الماء لم تعد هناك حاجة لنظيرتيها في غليبولي وسلانيك، فجرى اغلاقهما عام ١٨٠٠م. وفي عهد السلطان محمود الثاني جرى ربط معامل البارود هذه بـ"نظارة المهمات الحربية" ثم أجريت عليها بعض الاضافات الخفيفة، واستمرت تمارس نشاطها بنفس الاسلوب في انتاج البارود حتى أواسط القرن التاسع عشر.

وكانت صناعة البارود القطني قد بدأت في أوربا خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر، بينما لم تبدأ صناعة ذلك النوع من البارود في المعامل العثمانية إلاّ في العقد السابع من نفس القرن. وفي تلك الأعوام كان النوع المعروف باسم البارود المنشوري (پريزماتيك بارود) الذي يستخدم من البارود القطني في المدافع يجري استيراده من أوربا، وفي الوقت نفسه قامت الدولة بتأسيس ورشة جديدة للبدء في انتاجه داخل البارودخانة العامرة. غير أن ورشة واحدة لم تكن كافية لسد الحاجة من هذا النوع الذي كان يستخدم في مدافع كروپ فاتجهت الدولة إلى استيراد

ورش جديدة من المانيا عام ١٨٨١م، أما في العام التالي فقد تقرر تصنيع البارود القطني في بارودخانة آزَادْلو.

وبعد اكتشاف مادة النتروسليلوز عام ١٨٤٨م بدأوا في البحث عن سبل جديدة لتصنيع البارود، وبعد عشر سنوات من تصنيعه في أوربا (١٨٨٤م) نجحت البارودخانة العامرة عام ١٨٩٥م في استكمال الاستعدادات لصناعة البارود الخالي من الدخان. غير أن معامل البارود العثمانية لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات، واستمر الاستيراد من الخارج.

وبينما كانت تقام منشآت جديدة لانتاج البارود القطني والبارود المنعدم الدخان لم يكن انتاج البارود الأسود قد انقطع، لأن البارود المنعدم الدخان لم يكن يستخدم في كل الأغراض التي يستخدم فيها البارود الأسود؛ ففي تفتيت القذائف والشظايا، وفي الخراطيش التي تطلق في الاحتفالات والأعياد لايستخدم إلاّ البارود الأسود وحده. غير أن إغلاق بارودخانة آزادلو في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وانخفاض الانتاج في مصنعي قيسري وقونية لصناعة ملح البارود كان سبباً في ايقاف تصنيع البارود الأسود لمدة داخل البارودخانة العامرة عام ١٨٩١م.

ب) – صناعة البارود

كان الصينيون هم أول من صنعوا البارود الأسود، ونحو أواخر القرن الثامن عشر كان يصنع من ملح البارود [نترات البوتاسيوم] بنسبة ٧٥٪ والكبريت ١٢,٥٪ وفحم الصفصاف بنسبة ١٢,٥٪. وكان يجري استخراج ملح البارود من أماكن متعددة في الأناضول والروملي، فكان يجهز قسم من ذلك الملح في المصانع المقامة بالقرب من محل استخراجه، ثم يرسل إلى استانبول، وتتلقاه بارودخانة استانبول من المحاجر الموجودة في: انقرة وقيسري وقونية وآقشهر وقره حصار صاحب (افيون قره حصار) وآيدين واسكي إيل وإلْغين وقره بيكار وكليسا حصاري وأثينا، بينما تحصل باردوخانة آزادلو على احتياجاتها من المحاجر الموجودة في: سلانيك ومناستر وأوسكوب وبيرليه وفلبه وتاتار پازارى ودمير حصار وفودينا وتساليا يكي شهري و وَارْدَار يكيجه سي وإگريبوز.

ولكي يأخذ ذلك الملح [نترات البوتاسيوم] الحالة التي تجعله صالحاً لصناعة البارود كان يجري غسله وإذابته، وتتم عملية الغسل في أربعة أحواض منفصلة تكون درجة حرارة الماء فيها ١٨ مئوية، ثم تنقل إلى مرجل لغليها في درجة تتراوح بين ٦٠-٧٠ مئوية، ثم تنقل إلى الحوض بالمضخة. وبعد أن يجري خضها في الحوض الأول في درجة حرارة ٣٠-٣٥ مئوية، وفي

الثاني في درجة حرارة ٢٠-٢٥ مئوية يعاد غليها في المرجل، ويستخرج الملح منها، وبعد أن يتبخر الماء منه تجري عملية ملئه في براميل خشبية، ثم يغسل وفي النهاية تجري إذابته في فرن الصهر إلى أن تنفصل عنه المواد الغريبة ثم يجري تفريغه في القوالب.

وكان يجري استيراد القسم الأعظم من الكبريت، أما القسم الآخر فكان يأتي من أَرْجيش وأخْلاط في شرق الأناضول ومن منطقة بحيرة لوط [البحر الميت].

وهذه المواد الثلاث التي يصنع منها البارود كان يجري سحق كل منها على انفراد، وتنعيمها في الهاون أو الدولاب ثم يخلط الجميع. وتتوقف جودة البارود على الدقة في اتباع خطوات التصنيع وعلى الضبط الجيد للنسب بين المواد، لأن قدرة المدفع على إطلاق القذيفة وإيصالها إلى الهدف تتوقف على طاقة البارود في الاشتعال. إذ ينبعث الاوكسجين اللازم لاحتراق الفحم مع الكبريت من نترات البوتاسيوم (KNO_3)، ويتولد الضغط العالي الناتج عن غاز ثاني اوكسيد الكبريت (CO_2) المتولد عن احتراق الكبريت وثاني اوكسيد الكربون (SO_2) المتولد عن احتراق الفحم، وهنا تنطلق القذيفة من المدفع. وكان عدم وصول القذائف إلى أهدافها في حربي ١٧٦٨م و ١٧٨٧م أمراً اقتضى القيام بتغيير النسب المتبعة في الخلط وأسلوب التصنيع. وفي عام ١٧٩٣-١٧٩٤م بدأت صناعة البارود الملمع الانجليزي، وجرى تعديل على نسبة الكبريت والفحم؛ فقد كانت التركيبة السابقة هي: ٦ نترات بوتاسيوم + ١ كبريت + ١ فحم، أما التركيبة الجديدة فهي: ٦ نترات بوتاسيوم + ٣/٤ كبريت + ١,٥ فحم. ولكي يتم التأكد من تصنيع البارود الجيد تقرر في حالة عدم خروج البارود المصنّع بمستوى البارود الانجليزي أن يقوم ناظر البارودخانة بتلافي الخطأ وشراء بارود انجليزي بمقدار البارود الرديء الذي أنتجه.

ويشكل القطن المادة الأساسية في البارود القطني الذي بدأ إنتاجه بعد عام ١٨٦٠م. ويتم ذلك بنزع بذور القطن ثم تنديفه وغسله بالماء وتنظيفه، ثم وضعه لمدة في خليط من النتريك (HNO_3) وحامض الكبريتيك (H_2SO_4)، ثم يجري تجفيفه لنحصل بعد ذلك على البارود القطني. وهو يشبه في هيئته القطن الرديء ولكنه اكثر منه خشونة، وذو خصائص مطاطية، كما تتولد عند فركه ودلكه طاقة كهربائية. أما البارود المنعدم الدخان فكان يتم الحصول عليه بمعاملة البارود القطني بالنتروجلسرين، وبعد تجميده يجري تحويله إلى صفائح. فكان يستخدم منه في المدافع حبات غليظة مثل البارود المنشوري، أما في البنادق فكانت له أشكال مختلفة تبعاً لحجم البندقية.

ثالثاً – الصناعات الصغيرة

١- صناعة النسيج

كانت صناعة النسيج اليدوي قد قطعت شوطاً كبيراً من التقدم في الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر. وكانت الأنوال اليدوية في المنازل اكثر انتشاراً في مدن الصناعات النسيجية عنها في المعامل والورش الكبيرة. وانتشرت صناعة الأقمشة الصوفية والحريرية في أماكن بعينها، بينما كانت صناعة المنسوجات القطنية موزعة على أماكن كثيرة في انحاء البلاد.

أ) – المنسوجات الصوفية

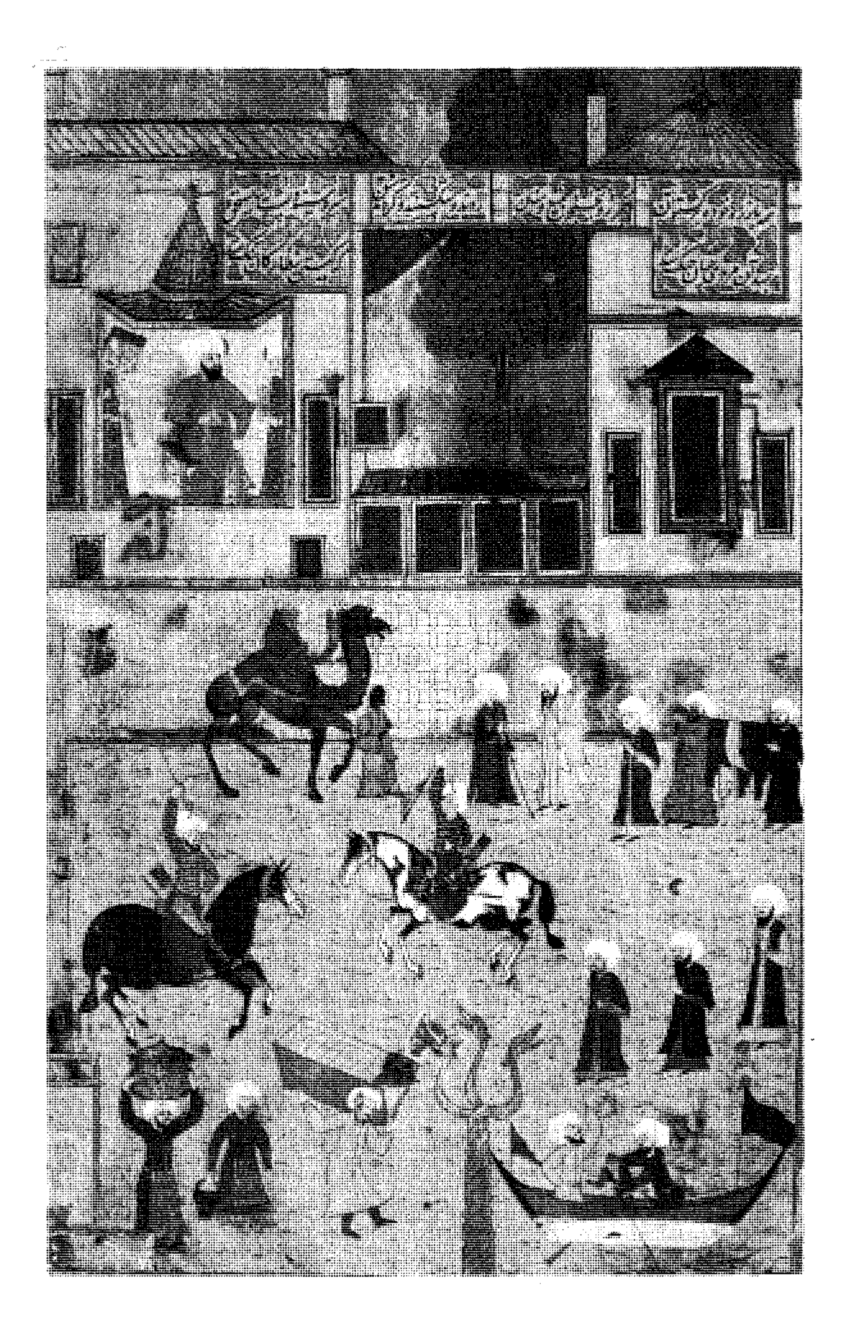
كان الشعر مادة لأشهر المنسوجات الصوفية المعروفة في الأناضول منذ القرن السادس عشر حتى الثامن عشر الميلاديين. وهو شعر الماعز الناعم وحده، وعرفت صناعة نسجه في انقرة وضواحيها وبعض الأماكن الأخرى القليلة جداً. ففي انقرة كان يوجد في كل بيت تقريباً نول لنسجه، ومع ذلك فان حي (آوَانْجِق) بالذات كان اكثر الاماكن ازدحاماً بها. ويرى البعض أن عدد أنوال الشعر في أنقرة كان يقرب من ألف نول في أواخر القرن السادس عشر. فقد اشتهرت تلك المنطقة بصناعته إلى حد أن الرحالة الذين زاروا انقرة لم يذكروها إلاّ وذكروا معها صناعة نسج الشعر هناك، بل نشهد في رحلاتهم التي كتبوها مناظر لصناعة الشعر في لوحاتهم عن أنقرة(١٤٩).

ومن المدن المشهورة بعد انقرة في نسج القماش مدينة طوسْيا، غير أن الشعر الذي عُـرفت به لم يكن يداني شعر أنقرة، كما أن بعض الضرورات الاقتصادية قد اقتضت منذ أواخر القرن السادس عشر التقليل من أطوال الأقمشة(١٥٠).

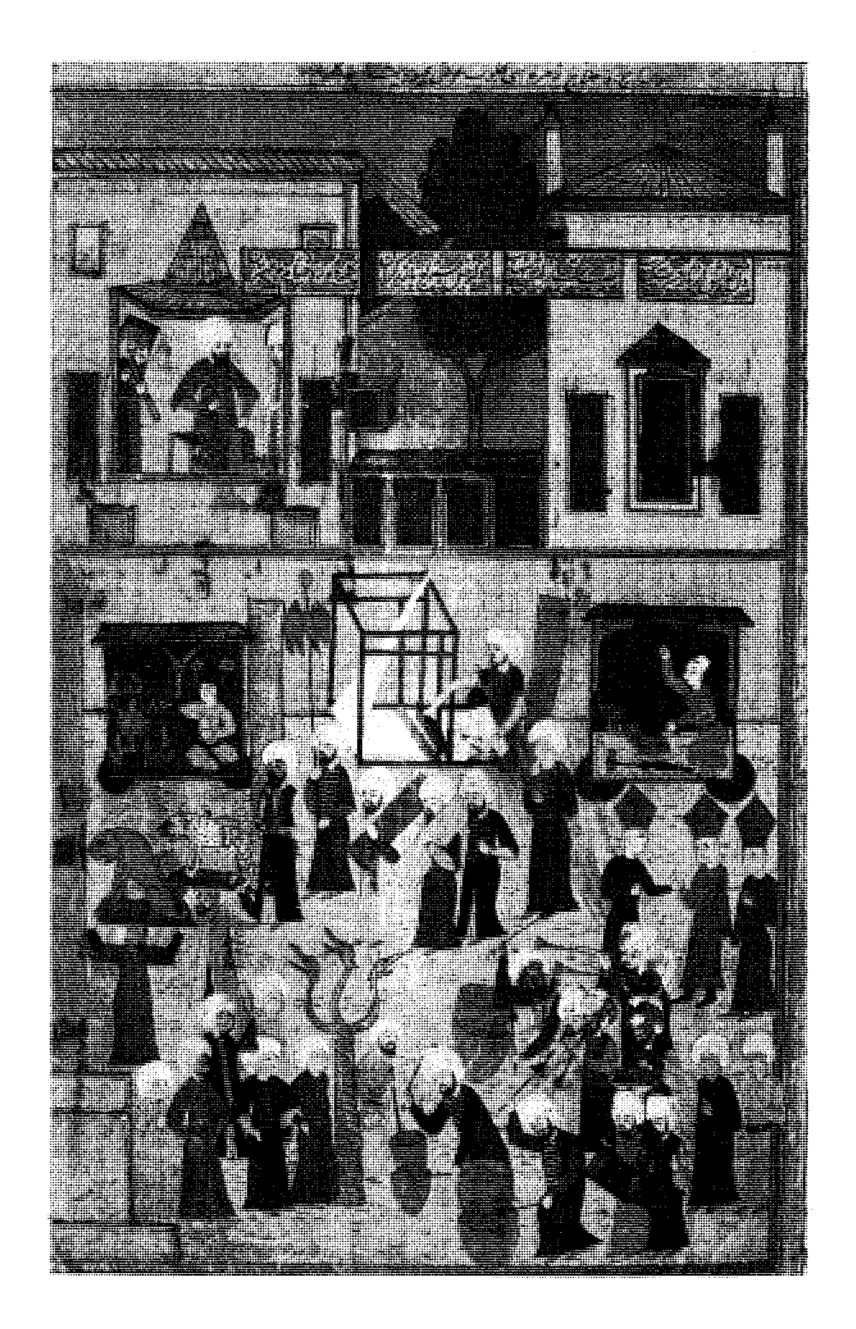
وكانت تبدأ عملية نسج الصوف هذا عقب جز الماعز في شهر مايو، غير أن هناك بعض العمليات لتجهيزه للاستخدام، كالصبغ والغسل والتنعيم. وهذه العمليات الأخيرة كان يتولاها التاجر، إذ يشتري الشعر الخام، ثم يكلف الحرفيين الآخرين بها تبعاً لطلبات الزبائن، ثم يتولى

(١٤٩) – أنظر: Semavi Eyice, "Ankara'nın Eski Bir Resmi", *Atatürk Konferansları*, IV, Ankara 1971, resim 8 ve 12.

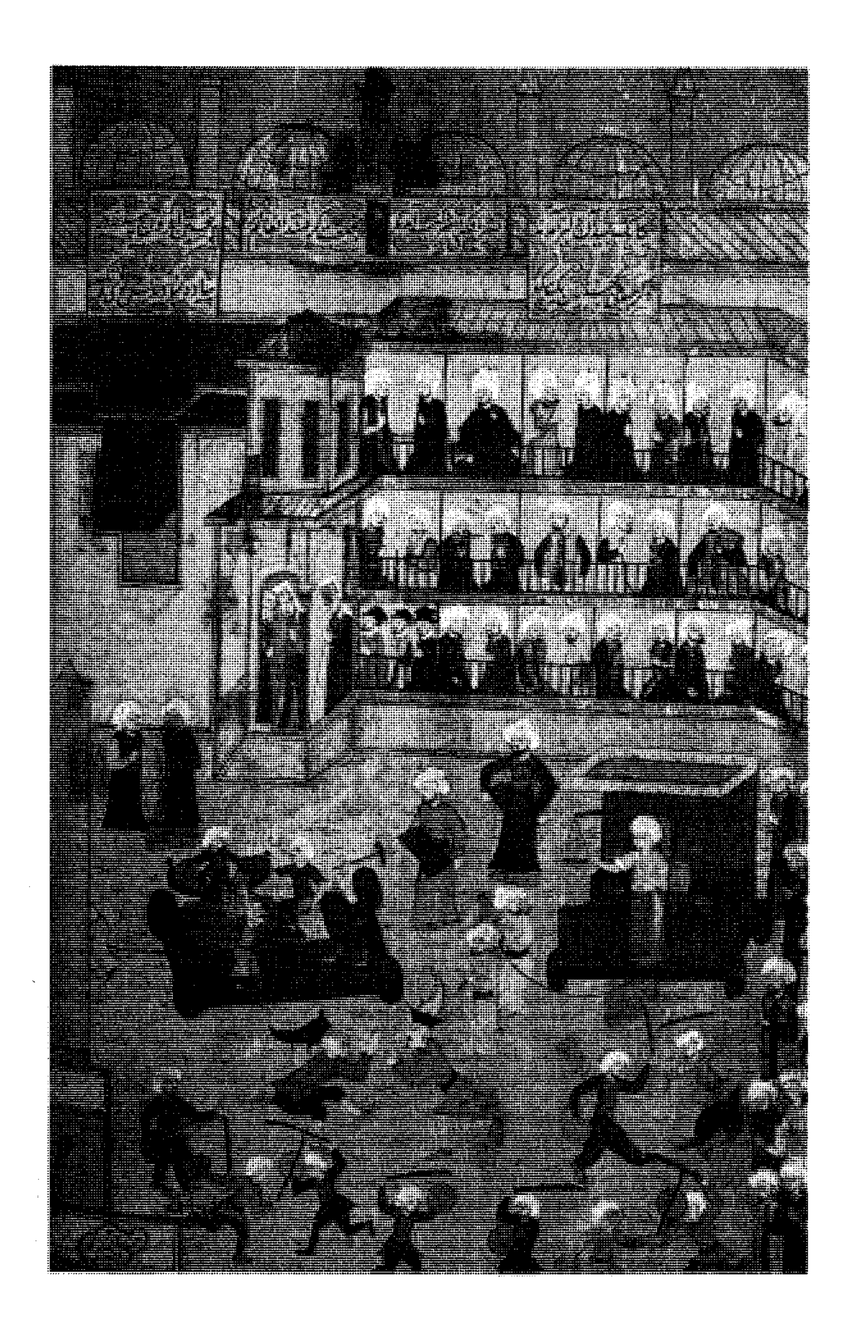
(١٥٠) – إن الشعر الممتاز (أعلا) الذي يبدو بطول "٣٢ ورقة" عام ١٦٠٠م جرى تقرير طوله بثمانية وعشرين ذراعاً في التسعيرة التي وضعت في أواخر أيام عام ١٦٤٠م (M.S. Kütükoğlu, "Narh 1600", s. 21)، أما بعد ستة أشهر فقد أشير إلى أنه سوف تجرى زيادته إلى ٣٢ ذراعاً وذلك في الوقت الذي كان فيه شعر مدينتي طوسيا وقوج حصار بطول ١١ ذراعاً. كما كان هناك فارق كبير بين الأسعار (M.S.Kütükoğlu, *Narh 1640*, s. 109-110). وفيما يتعلق بتصنيع الشعر القصير في مدينة طوسيا أنظر: (S. Faroqhi, *Towns*, s. 140-141).



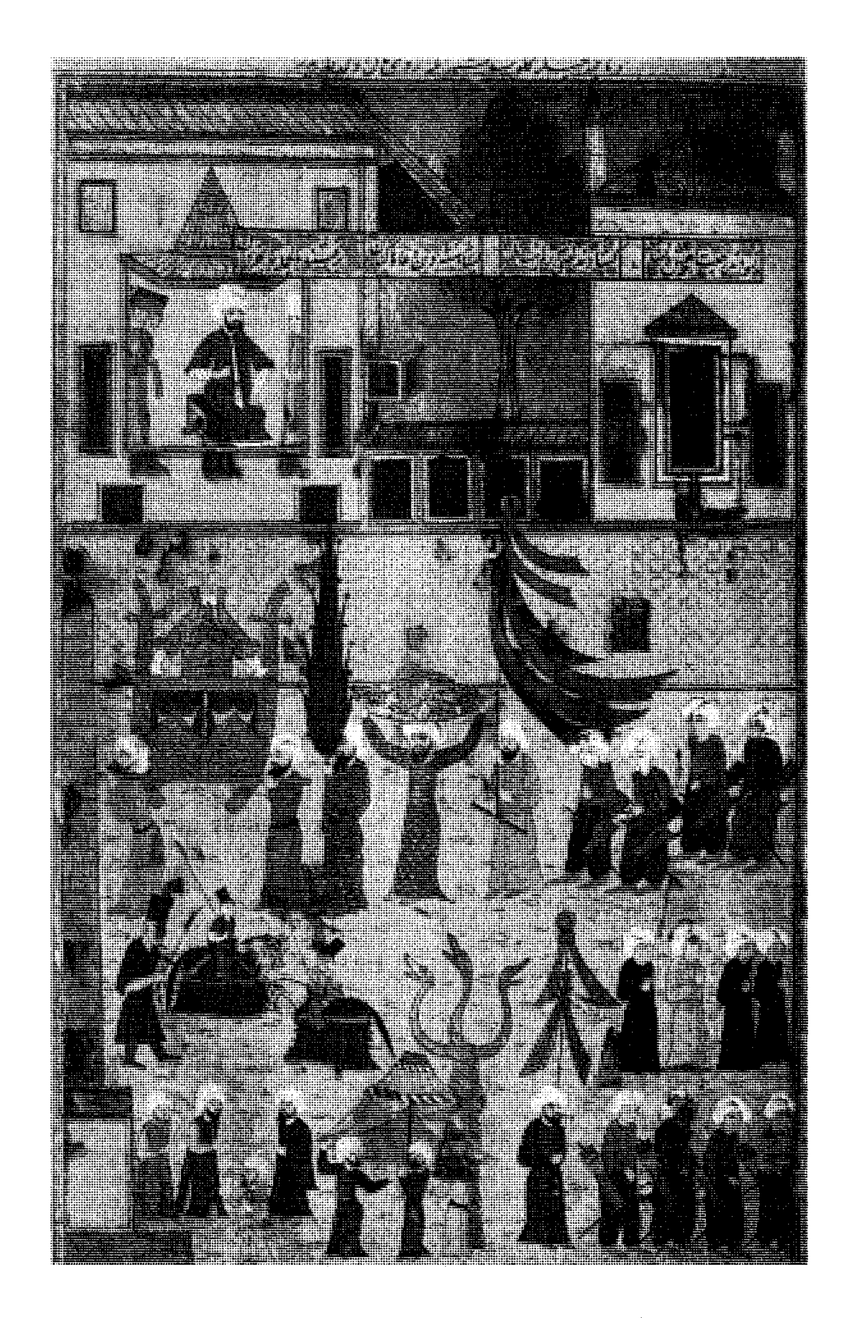
116– الدباغون والطاهي والخباز وسائق قوارب (منمنمة من سُورْنامه)



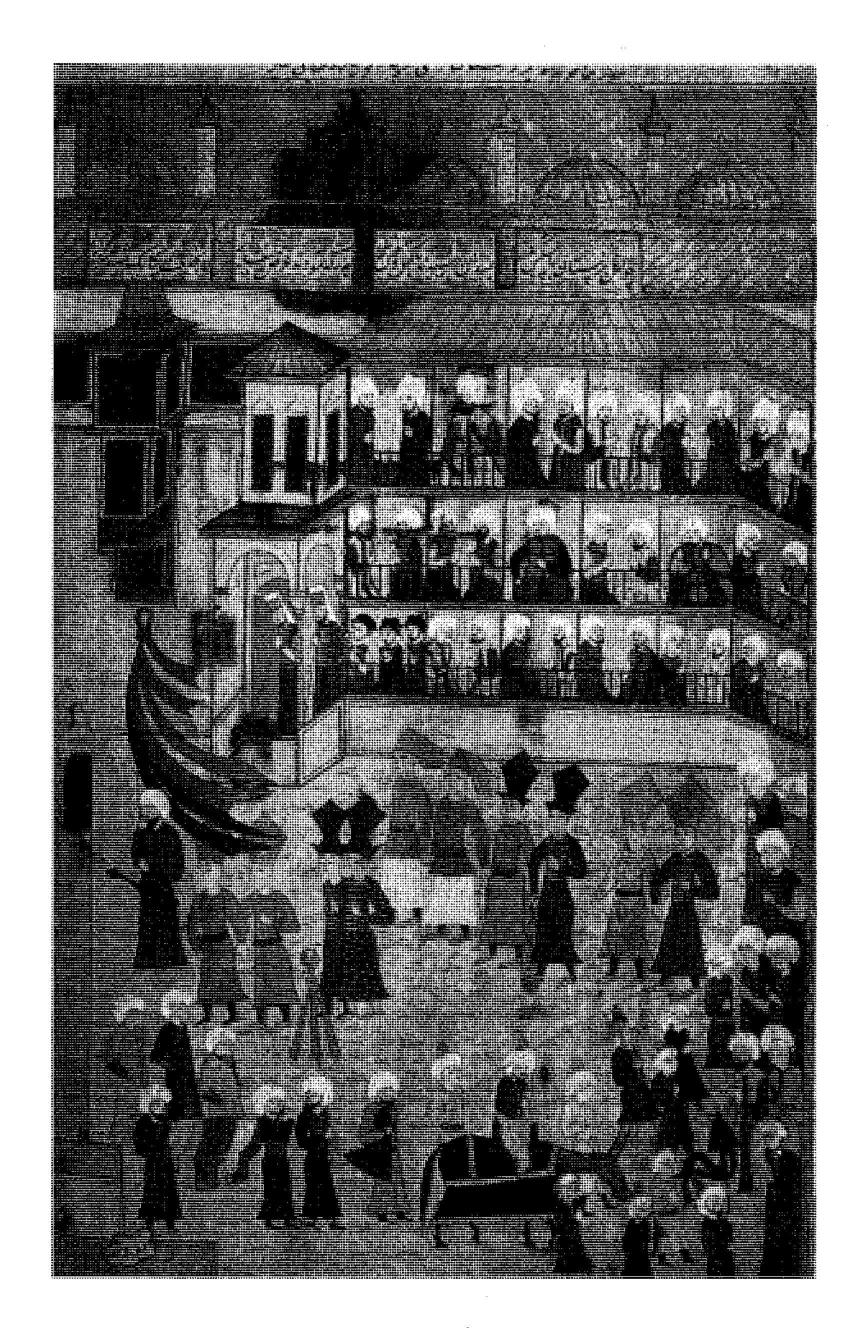
117- صاغة وسَرَّاجون وحلاجون وصناع زعابيط وغيرهم



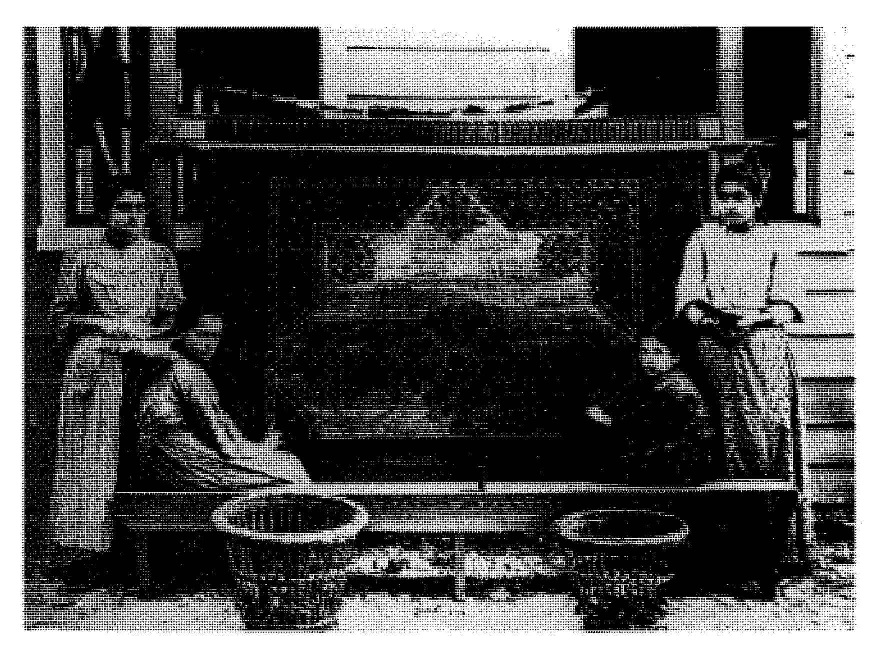
118- المبارزون والمهرجون والبقال والحداد وغيرهم



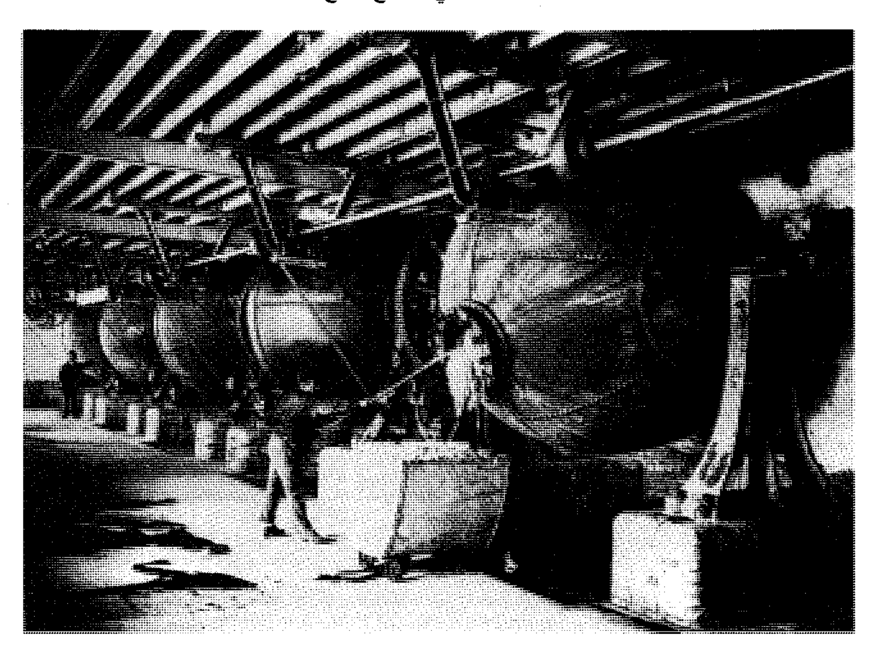
119- من طوائف أهل الحرف في سوق الحرير



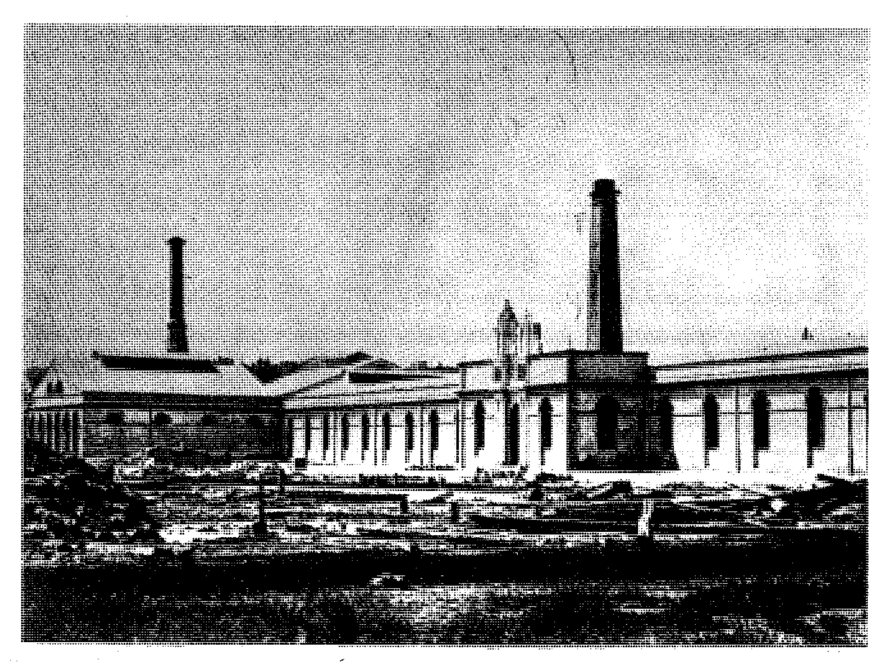
120- عمال سوق الأقمشة وصناع الخيام وغيرهم



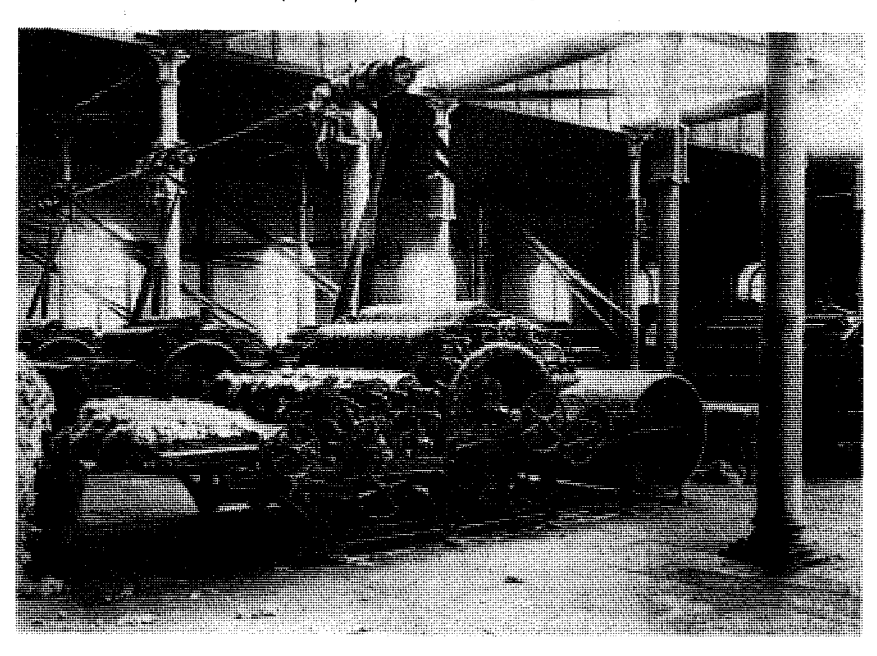
121- نول للسجاد في مصنع نسيج هَرَكَه



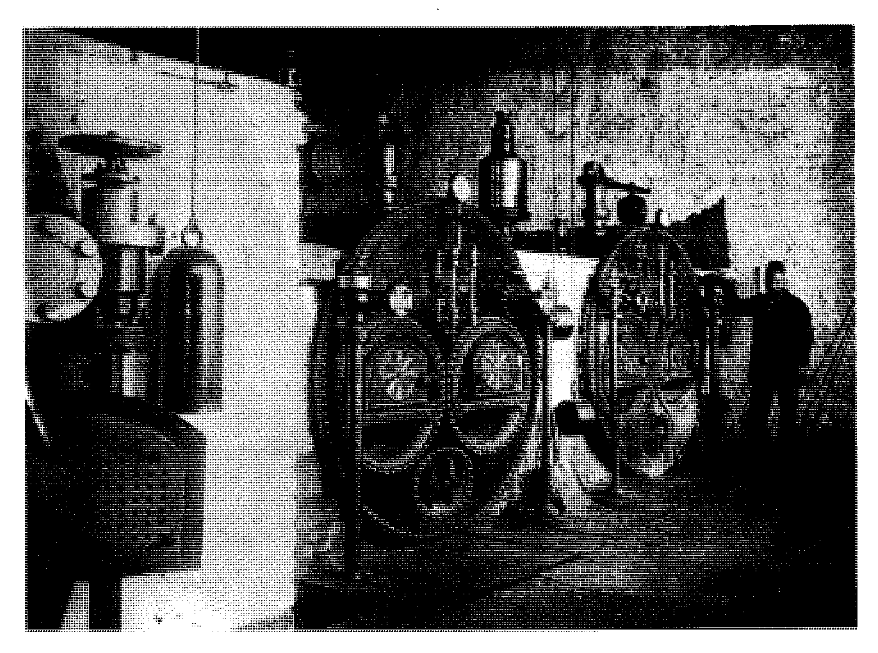
122- مصنع حميديه للورق



123- دار صناعة الطرابيش (الفَسْخانة)



124- مصنع الجوخ



125- الباردخانة



126- مصنع يلديز للقاشاني

نقلها إليهم. وكانت عملية النقل تتم إلى استانبول وإلى المدن الأخرى مثل بورصة وحلب، وكذلك إلى البلدان الأوربية.

وحتى لا تتناقص الكميات اللازمة من الشعر لاستهلاك البلاد ولا يتعطل عماله وتتوقف أعمالهم كانت الدولة تحظر بين الحين والآخر عمليات تصدير خيوطه إلى الخارج. ولكن على الرغم من ذلك كان التجار البنادقة والبولونيون والانجليز والهولنديون يتوطنون في أنقرة، أو يوطنون عملاءهم فيها للقيام بعمليات شراء واسعة للشعر وخيوطه، ثم يقومون بتصديره إلى بلادهم(١٥١).

وهناك نوع آخر من الأقمشة الصوفية، وهو وأن لم يكن بقدر النوع السابق، إلاّ أنه كان من المنسوجات المشهورة في انقرة وطوسيا، وهو الـ (مُحَيَّر) الذي ينسج هو الآخر من شعر العنز. وقد قصد الأوربيون من هذه الكلمة شعر العنز، وكتبوها على شكل (mohair)، ثم لم تلبث مع مرور الوقت أن دخلت التركية أيضا وأصبحت كلمة (moher) تستخدم بدلاً من كلمة (مُحَيَّر). ونفهم من الأسعار التي سادت في أواسط القرن السابع عشر أن (محير) طوسيا ذا اللون الوردي وحده هو الذي كان في مستوى (محير) أنقرة. ولم تكن عنزات انقره تربى في مكان آخر من العالم حتى العقد الرابع من القرن التاسع عشر، ووصف بعض الرحالة مثل تورنفورت (پ. دي تورنفورت) و بوكوك (ر. پوكوك) شَعْرَها بانه ناعم كالحرير، ولهذا تقدمت صناعة نسج الشعر كثيراً في أنقرة. غير أن قيام جنوب افريقيا بعد ذلك التاريخ بتربية ذلك النوع من الماعز لأول مرة، ثم امريكا بعدها قلل من أهمية أنقرة، ومن ثم انقرضت صناعة نسج الشعر والـ (محير) أي "الموهير".

وكان الجوخ أو المخمل (چوقه – چوخه) قماشاً آخر استحبه الناس في ذلك العصر، ولكن المستعمل منه بكثرة كان يرد من أوربا، ولا سيما البندقية وفرنسا، وفي الأعم الأغلب من المخمل الانجليزي والهولندي. وكان يقوم بصناعة نسج المخمل يهود سلانيك الذين اختاروا الاقامة في أراضي الدولة العثمانية، وطناً ثانيا لهم بعد طردهم في أواخر القرن الخامس عشر من ألمانيا واسبانيا (١٤٩٢م) ومن البرتغال (١٤٩٦م). وكان السلطان بايزيد الثاني قد سمح لهم بان يقوموا بشراء الصوف بالسعر الميري في أراضي الروملي، في مقابل أن يقوموا بنسيج الجوخ لعساكر الانكشارية، فكان هؤلاء النساجون للجوخ من أهل سلانيك مكلفين بتسليم مقدار معين منه كل عام

---

(١٥١) – أنظر قسم السلع المحظور تصديرها.

للدولة. وفي أوائل القرن السادس عشر كان يصل هذا المقدار إلى ٩٥ ألف ذراع، ثم زاد في نهاية القرن ليصل إلى ٢٨٠ ألف ذراع(١٥٢). ولأجل هذا لم تكن الدولة تسمح لهم بترك سلانيك والتوطن في مدن أخرى.

وكانوا يستخدمون الجوخ المنسوج في سلانيك في حياكة معاطف للمطر تُعرف باسم (باراني)، ولباس يعرف باسم (ميراخوري). وكان يُفرض عليهم أن تكون خيوط السداة بمستوى الجوخ الميري، أما خيوط اللحمة فتكون ٤٠ چله [كل ٤٠ سِنَة في مشط القماش تعد چله واحدة]. والمقبول في الجوخ أن يكون كثيف النسج؛ أي أن تكثر أعداد الخيوط المارة من بين أسنان مشط النول، وأن لا يُستخدم في النسج صوف رديء مثل صوف الأرجل، وأن يُصبغ باللون اللازوردي. وكانت الدولة قد حظرت أيضا القيام بنسج أنواع الجوخ الأخرى ونوع (وَلَنْسَه – وَلَنچه) قبل استكمال الكميات المخصصة للانكشارية(١٥٣). وعلى الرغم من ذلك أخذت جودة الجوخ المحلي في التدني خلال القرن السابع عشر، حتى أعرض الجنود أنفسهم عن استخدامه. وفي عام ١٧٠٣م شاءت الدولة التخفيف من حدة الارتباط بالخارج، فقررت البدء في تصنيع الجوخ في أدرنة وسلانيك. غير أن هذه المحاولة توقفت لفترة مع ظهور عصيان (پطرونا خليل). أما في عام ١٧٠٨م فقد بدأ في استانبول تشغيل معمل للجوخ كان يستخدم صنّاعاً من سلانيك. وفي عام ١٧٠٩م أعطيت إدارة المعمل لأحد الرعايا العثمانيين من غير المسلمين، فجاء بالماكينات والصنّاع من بولندا، وشرع في الانتاج بتنظيم جديد. فكانت الدولة تقوم بتمويل المعمل، وأضيف إليه بعض المنشآت الأخرى مثل معمل الصباغة. ولكن رغم كل هذه الجهود لم يرق الانتاج إلى مستوى الجوخ الأوربي، ولعل السبب في ذلك تدني جودة الصوف المستخدم في الصناعة، فتوقف عن العمل عام ١٧٣٢م. ولا شك أن العامل الأساسي وراء ذلك الاغلاق هو قيام الفرنسيين في القرن الثامن عشر بتقليد الجوخ الانجليزي الممتاز المعروف باسم (لُندره) تحت اسم (londrine) والسيطرة به على السوق العثمانية النسيجية(١٥٤).

وكان نسيج أنواع تعرف باسم الـ (عَبَا) والـ (شاياق) من الصناعات التي تقدمت كثيراً في المدن العثمانية؛ فقد انتشرت في بعض المدن الموجودة حالياً داخل حدود بلغاريا، مثل فلبه

---

(١٥٢) – أنظر: Halil Sahillioğlu, "Yeniçeri Çuhası ve II.Bayezid'in Son Yıllarında Yeniçeri Çuha Muhasebesi", *GDAAD*, sy. 2-3 (1974), s. 419.

(١٥٣) – أنظر: Sahillioğlu, "Yeniçeri Çuhası", s. 422-23.

(١٥٤)–أنظر: Mehmet Genç, "18.Yüzyılda Osmanlı Sanayii", *Dünü ve Bugünüyle: Toplum ve Ekonomi*, sy. 2 (İstanbul 1991), 109-113.

ولوفچـه وتتارجِق وإسْليميه وقيزَانلق، وفي اوسترومجه، وغرب الأناضول في باليكسير. وكانت شهرة عباءات فلبه تتجاوز حدودها وهي لا تزال في أواسط القرن السادس عشر. ولم يكن ارسال العباءات المنتجه في تلك المدن في القرن الثامن عشر مقصوراً على المدن العثمانية وحدها، بل كان يجري تصديرها إلى الخارج. وبعد ان اتجه صناع العباءات من أهل فلبه إلى الملابس الجاهزة بدأت القرى القائمة على سلسلة جبال رودوپ هي الأخرى في صناعة العباءات. وفي القرن الثامن عشر كانت شُمْني وطِرْنُوَه من المدن التي تقدمت في تلك الصناعة، فكانت تخرج منتجاتها إلى الأسواق الأخرى غير المحلية، إلاّ أنها لم تبلغ المستوى الذي بلغته منتجات فلبه وإسْليميه وقازان(١٥٥).

واقتضى الأمر عقب الاصلاحات التي أجريت في المجال العسكري في الربع الثاني من القرن التاسع عشر أن تتضاعف فعاليات مدن صناعة العَبَا، سواء في منطقة الروملي أو في غرب الأناضول. واختلفت أطوال ثوب العبا وعرضه من مدينة إلى أخرى، واختلفت أسعاره تبعاً لذلك. ففي عام ١٨٣٦م كان ثمن ثوب مدينة إسْليميه ١٦ قرشاً، وثوب تتار پازارى ٣٣ قرشاً، أما ثوب باليكسير فكان ثمنه في حدود ٢٨ قرشاً(١٥٦).

ب) - المنسوجات الحريرية

كانت مدينة بورصة من أهم وأوسع المراكز شهرة في صناعة المنسوجات الحريرية في الامبراطورية العثمانية، ووُجدت إلى جانبها مدن أخرى تطورت فيها تلك الصناعة، مثل استانبول وحلب ودمشق وبِيلَه جِك وأَماسْيا وسَاقِز. وتختلف الأقمشة الحريرية تبعاً للتقنية المستخدمة فيها. ولا شك أن أكثر الاقمشة الحريرية قبولاً وأغلاها ثمناً هو نوع (سَراسَرْ) الذي تدخل في نسيجه خيوط الذهب والفضة. فتكون السداة فيه من الحرير بينما تكون خيوط اللحمة من الذهب أو الفضة. أما الحرير الخام فلم يكن من نوع واحد؛ إذ يستخدم فيه حرير بورصة وايران وطرابلس جنباً إلى جنب، كما يختلف مقدار الذهب والفضة ومقدار الحرير تبعاً لنوع القماش ودرجة جودته. وقد أشارت السجلات الرسمية للأسعار (نَرْخْ دفترلري) إلى المقدار اللازم وجوده من هذه المواد في ثوب يبلغ طوله ١١ ذراعاً(١٥٧). وقد بدأت صناعة حرير السراسر في

---

(١٥٥) - أنظر: Nikolay Todorov, "19. Yüzyılın İlk Yarısında Bulgaristan Esnaf Teşkilâtında Bazı Karakter Değişmeleri", *İFM*, XXVII/1-2 (1969), 2-11.

(١٥٦) - أنظر: M.S.Kütükoğlu, "Asâkir-i Mansûre-i Muhammediyye Kıyâfeti ve Malzemesinin Temini Meselesi", *Doğumunun 100. Yılında Atatürk'e Armağan*, İstanbul 1981, s. 551-552.

(١٥٧) - للمزيد من المعلومات أنظر: Kütükoğlu, *Narh 1640*, s. 117-122

معامل الدولة في استانبول ابتداءاً من أواسط القرن السادس عشر، فكانت خيوطه الحريرية تجهز في مدينة بورصة، بينما تأتي خيوط الذهب والفضة من معملهما المعروف باسم الـ (سِيمْكشْخَانه).

وهناك نوع يُعرف باسم (كَمْخَا) كانت خيوط لحمته من القطن، وعَرَفَه الأوربيون باسم Ottoman أي الحرير العثماني حتى نُسي اسمهُ الأصلي مع مرور الزمن، وأصبح يُذكر بهذا الاسم من قِبَل الأتراك، وهو من الاقمشة السميكة التي تستخدم في الملابس وفي الأثاث، وكان يصنع في بورصة واستانبول وأدرنة وأماسْيَا وسَاقِز.

وكان هناك حرير الأطلس الذي يُنسج بتقنية معينة، بحيث تختفي خيوط اللحمة فيه وتبدو على السطح خيوط السداة تماماً، وكان يأتي في الغالب من ايران ودمشق والبندقية حتى القرن السادس عشر، ثم بدأ نَسْجُه خلال هذا القرن في استانبول وبورصة وآلاشَهْر ومَرْعَش. أما النوع المعروف باسم (قُطني) فكانت خيوط السداة فيه من القطن مع الحرير، وخيوط اللحمة من القطن، وكان ينسج أحيانا باستعمال خيوط الحرير الملونة في السداة وبتقنية تشبه تقنية الأطلس، فيبدو في شكل لامع ذي خطوط. وكانوا يقومون بعد نَسْجِه بغليه وتلميعه، ويُنسج أحسنه في دمشق وبغداد، والفارق بين انتاج هاتين المدينتين هو عرض الخطوط الملونة في الاثنين.

أما الأقمشة القطيفة التي تشبه تقنيتُها تقنية السجاد فكانت من الأنواع المحببة إلى نفوس الترك، ولها أنواع تستخدم في اللباس وفي الأثاث، ويعرف النوع ذو الوبرة البارزة منها باسم (چاتمَه قديفه). ويختلف الذين يقومون على نسجها (خامجيلر) عمن يقومون بصبغها (صَبّاغْلر). واكثر الأنواع المحببة منها هو القطيفة الحمراء التي يجري صبغها بنوع من الصمغ الهندي يعرف باسم (لوك/ لاك)، ولهذا كانت أسعارها مرتفعة بالنظر إلى الأنواع الأخرى. وتنسج أنواع القطيفة من الحرير وحده، وقد يضاف إليه خيوط الذهب. وفي القطيفة من نوع (چاتمه) يكون خيط السداة من الحرير الخام بينما يكون خيط اللحمة من الحرير المغلي. وكان سعيهم لازاحة الخشونة الناتجة عن استخدام الحرير الخام في القماش وخفض تكلفته إلى أدنى مستوى سبباً دفعهم مع مرور الزمن إلى استخدام الكتان في خيوط السداة أولاً، ثم القطن فيما بعد، ومن ثم أخذت جودة القطيفة في التدني. وكانت أشهر المدن التي تقوم بصناعتها هي بورصة واستانبول [وتتركز في حي اوسكودار]، وفي بِيلَه جك وآيْدوس وبغداد وگوينُوك وقَرَمَان.

ولم تكن أنوع المنسوجات الحريرية التركية محصورة في ذلك؛ بل كانت هناك أنواع أخرى، نذكر منها: (تافْتَـه) القماش الحريري الناعم الذي لا يُغلى بعد نسجه، و (وَالـه) و (بورونجك) و (سَرَنگ) و (فوطه /فيطه/)، وهذه الأنواع الأربعة الأخيرة تكون في مستوى التافته ولكنها تُغلى بعد النسج(١٥٨).

وقد تطورت صناعة المنسوجات الحريرية عند العثمانيين إلى هذا الحد، حتى كان الحرير التركي في القرن السادس عشر الميلادي يلقى اعجاباً كبيراً في أوربا، غير أن هذا الوضع أخذ يتغير في أواخر ذلك القرن، وشرع الأوربيون في تفضيل شراء الحرير الخام على الأقمشة المنسوجة، فكان ذلك سبباً في أن بدأت صناعة نسج الحرير في التدهور شيئاً فشيئاً(١٥٩). وفي القرن التاسع عشر ذهب الأوربيون أبعد من ذلك، فكانوا يأخذون شرانق الحرير بدلاً من الحرير نفسه. وكانت الأقمشة الحريرية المصنوعة في البندقية بوجه خاص قد وجدت سوقا واسعة لها داخل أراضي الدولة العثمانية ابتداءاً من القرن السابع عشر. واضافة إلى ذلك قام الفرنسيون في أواسط القرن الثامن عشر نفسه بفحص الأقمشة التركية المقصبة بخيوط الذهب والفضة، وشعروا بحاجتهم إلى تعلم التقنية المعروفة باسم اپريه (apprêt) (١٦٠).

وكان استهلاك السراي العثماني والمحيطون به للحرير الجيد المستورد في الغالب من البندقية، فكان إذا حدث ونشبت الحرب مع تلك الدولة قلت الكميات المعروضة من الحرير في الأسواق وارتفعت أسعاره، فكان ذلك عاملاً دفع الدولة عام ١٧٢٠م إلى اقامة مصنع للمنسوجات الحريرية في استانبول. وبدأ المصنع يمارس عمله بمساعدة الصناع الذين جُلبوا من جزيرة ساقز، وزاد انتاجه بعد مدة، حتى أصبح قادراً على بيع انتاجه للسوق الحرة، وعلى الرغم من ذلك عجز في النصف الثاني من نفس القرن عن مواصلة العمل بنفس القدرة(١٦١).

ج) - المنسوجات القطنية

انتشرت صناعة المنسوجات القطنية في الأراضي العثمانية بشكل واسع، ومن الطبيعي أن تكون الأماكن التي تجود فيها زراعة القطن هي الأماكن التي تحتل الريادة في تلك الصناعة،

---

(١٥٨) - أنظر: Fahri Dalsar, *Türk Sanayi ve Ticaret Tarihinde Bursa'da İpekçilik*, İstanbul 1960, 31-61.

(١٥٩) - أنظر: Halil İnalcık, "Bursa. XV. Asır Sanayi ve Ticaret Tarihine Dair Vesikalar", *Belleten*, XXIV/93 (1960), 61-68; Murat Çizakça, "A Short History of the Bursa Silk I 1590-1900)", *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, XXIII/1-2, 147-152.

(١٦٠) - أنظر: Halil Sahillioğlu, "XVII. Yüzyılın Ortalarında Sırmakeşlik ve Altın-Gümüş İşlemeli Kumaşlarımız", *BTTD*, II/16 (Ocak 1969), 48-53.

(١٦١) - أنظر: Genç, "Sanayi", s. 114-118

ويأتي في مقدمتها المنطقة التي تحيط بنهري (چُقُور اُوَه) و (مَنْدَرَس)، ثم تعقبها منطقة آلانيا وأَرْزِنْجَان وملاطيه، كما كان يزرع القطن وإن كان بمقادير قليلة في منطقة أَماسْيَا – مرزيفون ومنطقة توقاد، أضف إلى ذلك زراعة القطن في جزيرة قبرص ومصر. ولم يكن نسيج الأقطان مقصوراً على تلبية احتياجات السوق وحدها، بل كانت أيضا لتوفير احتياجات الأهالي أنفسهم، ولهذا كان يوجد إلى جانب الصناع المنسوبين لنقابات الحرفيين ورش أخرى صغيرة تمارس نشاطها في البيوت المنتشرة حتى في القرى نفسها.

وعُرفت المنسوجات القطنية باسماء مختلفة تبعاً لخصائص كل نوع منها، كما اختلفت مجالات استعمالها؛ فقد كان هناك نوع منها يعرف باسم (بوغاصى) يُصنع منه الـ(قَفْطان)، والـ (قَپَامه)، وهي نوع من القفطان المبطن أو الصدرية القطنية، والسروال، والـ (زبون/Zıbın) وهو القميص القصير دون اكمام يلبس تحت القفطان، والملابس الداخلية، والـ (اَنْتاري)، كما كان يستخدم هذا النوع في عمل البطانات للألبسة. وكانت أهم مراكز قماش (بوغاصى) التي تبيع انتاجها في سوق استانبول هي استانبول نفسها ومانيسا ودكزلي وحميد وبورلي ودياربكر وتوقاد وقسطموني والموصل. وتدلنا سجلات الأسعار في عام ١٦٤٠م على أن قماش البوغاصي المنتج في الموصل هو أجود أقمشة هذا النوع التي كانت تباع في استانبول، ثم يأتي بعده في الجودة بوغاصي دياربكر ومانيسا وحميد. أما في قرمان وقيسري وقبرص فكانت منسوجات هذا النوع تستخدم لعمل البطانات.

والنوع الثاني من الأقمشة القطنية هو ما يعرف باسم (آلاجَه) الذي كان ينسج بخطوط طولية ذات ألوان مختلفة، ويستخدم غالباً في صنع قفاطين النساء والقمصان القصيرة بغير اكمام، وتصنع أشهر أنواعه في مانيسا وبَكْشهر وتيرَه ومصر.

أما نوع الـ (تُلْبَنْد) فهو النسيج القطني الرقيق الذي يستخدم غالباً في الشيلان ولفائف العمائم، وكان أجوده ما يأتي من بلاد الهند. ومع ذلك فقد ثبت أن التلبند كان يصنع في بعض الأماكن مثل الموصل وأرْمَنَاك وچينَه.

أما النسيج الذي يُعرف باسم الـ (بَزْ) والذي يُستخدم غالباً في صنع القمصان العادية، فكانوا ينسجونه في أماكن عديدة تمتد من ريزه إلى أدْرَميت، ومن سينوب إلى مصر(١٦٢).

---

(١٦٢) – أنظر: *Narh 1640*, 126-132, 135-136, 142; Faroqhi, "Notes on the Production of Cotton and Cotton Cloth in the XVIth and XVIIth Century Anatolia", *Journal of European Economic History*, VIII/2 (1979), 406 vd.; a.mlf., *Towns*, s. 131-135.

ولم تكن المنسوجات القطنية مقصورة على استخدام الناس في الحياة اليومية، بل كان يستخدمها الجيش في الخيام والأسطول البحري في الأشرعة والقلوع بمقادير كبيرة. وتدلنا وثائق الأرشيف العثماني على أن سنجقي آيدين وصاروخان وقضاء بَرْغما، وصُومه وغليبولي وضواحيهما في غرب الأناضول هي التي كانت تتكفل بتوفير تلك الكميات. وهناك أنواع مختلفة للنسيج المستخدم في شراع الـ (مايسْتْره) [الشراع الموجود على أدنى وأطول عارضة فوق الصاري الثاني في مقدمة السفينة]، وفي شراع الـ (آلْبورتا) [الشراع الذي يفتح على القطع الثالثة في صواري السفينة من بداية ظهرها]، وهذه المنسوجات كانت تُصنع في الغالب في غليبولي وضواحيها. ومع زيادة أعداد السفن من نوع الغليون في القرن الثامن عشر اشتدت الحاجة اكثر من ذي قبل لأقمشة الأشرعة القطنية، غير أن شراء الدولة لها بالأسعار الرسمية جعل الصناع يتضررون، وتزداد خسائرهم، فتعثرت عملية الحصول على الكميات اللازمة، كما تدنت جودة النسيج. وفي ظل هذه الظروف اضطرت الدولة للاتجاه إلى الاستيراد من الخارج من ناحية، وأقامت مصنعاً لنسج تلك الأقمشة داخل الترسانة من ناحية أخرى، وجرى تنظيم عمل ذلك المصنع والتحكم في معدلات انتاجه بحيث تزيد في وقت الحرب لمواجهة احتياجات الاسطول من نسيج الأشرعة، وفي وقت السلم يجري بيع الزائد من الانتاج إلى أصحاب السفن الخاصة. كما مُنحت تلك المؤسسة حق احتكار نسج قماش الأشرعة في استانبول وضواحيها، وسعت الدولة إلى الحيلولة دون ارتفاع أسعار غزل القطن لمواجهة الطلب المتزايد. ولكن أسعار الغزل ارتفعت في الربع الأخير من القرن، ومن ثم ارتفعت أيضا التكاليف، ولأن نظام الشراء الرسمي الذي تتوفر بواسطته كميات غزل القطن لم يكن يعمل بصورة جيدة انخفضت مستويات النسيج، وعلى ذلك قامت الدولة بانشاء مصنع للغزل ايضا تابعاً للترسانة عام ١٨٢٦م، وبدأت أول منشأة عثمانية متكاملة تمارس عملها في الانتاج للأسطول البحري وحده(١٦٣). ومع ذلك فان حياكة الملابس الصيفية للجنود من قماش الأشرعة جعلهم يواصلون جلب الأقمشة لجيش "العساكر المنصورة" من غليبولي وضواحيها حتى بعد عام ١٨٢٦م. غير أن امتناع الصناع عن البيع بالأسعار الرسمية كان يضطر الدولة في بعض الأحوال إلى رفع الأسعار لارضاء الصناع حتى تحصل بهذه الطريقة وحدها على احتياجاتها(١٦٤).

---

(١٦٣) – أنظر: Genç, "Sanayi", s. 118-123

(١٦٤) – أنظر: Faroqhi, *Towns*, s. 127; Kütükoğlu, "Kıyafet", s. 568-571

٢- الصباغة

انتشرت حرفة صباغة الأقمشة في أغلب المراكز التي كانت تقوم بأعمال النسيج، وكانت معامل الصباغة في الأناضول قد انتشرت بشكل كثيف منذ القرن السادس عشر في المراكز الرئيسية، مثل توقاد وچُوروم ومَرْزِيفون وبورصة وحميد وانقرة وقيسري وأطنة واورفة وملاطية ومرعش وعنتاب. ويمكننا أن نشهد ذلك من خلال سجلات "التحرير" و "التمتع" في الأرشيف العثماني؛ إذ يمكننا من خلال سجلات التحرير أن نتعرف على أعداد معامل الصباغة من الضرائب التي كانت تؤديها للدولة(١٦٥)، أما سجلات التمتع فهي تحتوي اسماء الصباغين والدخل الذي يحصل عليه كل واحد منهم من تلك الحرفة، وعلى سبيل المثال كانت قصبة (گوزل حصار) في آيدين تضم ١٦ صبّاغاً اثنا عشر منهم مسلمون وأربعة من اليونانيين، وستة منهم أيضا يتعيشون من تلك الحرفة وحدها في عام ١٨٤٥م(١٦٦).

وتلك المصابغ كانت تستخدم الأصباغ الطبيعية حتى ظهور أصباغ الأنيلين، وقسم من الأصباغ كانت تبيعه الدولة، وتُستخدم للألوان الرئيسية جذر الفوّة [Rubiatinctorum] والقرمز، للون الأحمر، والنيلة للون الأزرق، ونوع من العُلّيق [اسمه بالتركية: آلاجَهْري] للون الأصفر، فالفوة والعليق والنيلة من النباتات، أما القرمز فهو حشرة تعيش على التين الهندي أطلق عليها الأوربيون اسم cochineal. وتنبت جذور الفوّة في وسط الأناضول وجنوبه الشرقي، بينما تنبت أجود أصنافها في غربه. أما العليق فهو يجود في التربة البركانية، وتزرع أجود أنواعه في ضواحي قيسري وفي وسط الأناضول وجنوبه الشرقي. بينما تأتي أحسن أنواع النيلة من لاهور، ولأنها من الأشياء المستوردة كانت أثمانها مرتفعة. وفي عام ١٦٤٠م كان الصبغ بالنيلة والأخضر الغامق يتكلف ٣٠ أقچه، ويتجاوز بذلك كافة أنواع الأصباغ الأخرى. ولكي تكون الصباغة جيدة وتثبت الألوان على زهوها كانوا يعاملون الأقمشة بمحلول الشب. وكانت تُستخرج أحسن أنواع الشب من أنحاء (گديز) في الأناضول وتراقيا، كما كان الأوربيون أنفسهم يحصلون عليها من نفس هذه المناطق(١٦٧).

---

(١٦٥) – وتصديقاً لذلك فان السيدة ثريا فاروقي سردت رأيها عن معامل الصبغ ومقدار انتاجها اعتماداً على الأرقام الواردة في "دفاتر التحرير" وذكرت أن معامل الصبغ الموجودة داخل الأوقاف لم تظهر في ذلك، أنظر: Faroqhi, *Towns*, s. 145-155

(١٦٦) – هذه المعلومات المستخرجة من "دفاتر التمتع" في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني تحت رقم: ١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، ٢٠٢٥، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٧، ٢٠٣٩ أخذتها عن الباحثة (Arzu T. Terzi) المعيدة في قسمنا من خلال رسالة الماجستير التي أعدتها حول التركيب الاجتماعي والاقتصادي لقصبة (گوزل حصار) التابعة لولاية آيدين، وانتهز هذه الفرصة لاقدم لها الشكر.

(١٦٧) – أنظر: Suraiya Faroqhi, "Alum Production and Alum Trade in the Ottoman Empire (About 1560-1830)", *Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes*, 71. band (Wien 1979), 154; a.mlf., *Towns*, s. 145-153.

وكان الحرفيون من الصباغين يتفقون فيما بينهم على المواد التي يتخصص كل منهم في صباغتها، فكان معروفاً للجميع من يقوم منهم بصباغة غزل القطن والحرير أو الأقمشة أو الجلود أو الورق أو غيرها. ففي استانبول خلال القرن الثامن عشر مثلاً كانت صباغة التُلبند والأقمشة الحريرية وغير الحريرية وحرير البورونجك وجلود القلانس والورق واللباد الوبري يقوم بها صباغو القطعة في حي (يكى قپو)، ويقوم بصباغة ثياب إحرام الجزائر وپرافيشته والشيلان وأحزمة مصر والجوخ واللباد وعباءاته وأحسن شيلان الهند والمغرب الصباغون في حي (فضلى پاشا)(١٦٨).

٣- الدباغة

لا شك أن الجلود والأحذية وأطقم الخيول والقِرَب وغيرها من المصنوعات الجلدية هي من المواد التي تمس إليها الحاجة لدى الأهالي ولدى الجيش على السواء، نظراً لتعدد المجالات التي تستخدم فيها. والمعروف أن تحويل جلود العجول والثيران والأبقار والأغنام والماعز وغيرها من الحيوانات التي تؤكل لحومها إلى جلود يمكن الاستفادة منها واستخدامها تحتاج إلى بعض العمليات الكيمياوية. وهي تُعرف "بالدباغة"، ويُعرف الحرفي الذي يقوم بها باسم "الدباغ". وكان يقتضي الأمر أن تباع جلود الحيوانات المذبوحة في المجازر العثمانية وفي دكاكين الجزارين إلى الدباغين. والواقع أن الدولة كانت -كما أسلفنا في قسم "قوانين حظر التصدير"- تلجأ إلى هذه القوانين بين الحين والآخر للحيلولة دون الوقوع في ضائقة الحصول على الجلود المستخدمة في صنع الحاجيات اللازمة للجيش والأهالي. وبعد قيام الدولة بالغاء قوانين المنع تلك في القرن التاسع عشر تعهد الدباغون بتلبية احتياجات مصنع الجلود، غير أن بيع التجار الأجانب الجلود الخام لهم بأسعار أغلى أوقعهم في مأزق حرج(١٦٩).

وتمر عملية تربية الجلد الخام بعدة مراحل؛ إذ يجري غسله أولاً وتنظيفه من الشوائب، ثم يوضع في الكلس المطفي لإزالة الشعر من عليه، وبعد أن تتم عملية تنظيف الطبقة السفلية منه تجري دباغته. واكثر المواد المستخدمة في هذه المرحلة هي أقماع البلوط أو الملّول (valonia Oak) ثم الشب. وكانت تجري عملية نقع الجلود في أحواض لمدة عام بعد نثر حبات الملّول بينها. ثم تخضع الجلود المدبوغة لبعض العمليات لإزالة النتوءات الظاهرة عليها وتجهيزها للاستخدام.

---

(١٦٨) - أنظر: Kütükoğlu, "Oto-kontrol", s. 69

(١٦٩) - أنظر: Kütükoğlu, "Tanzimat", s. 91-138

وكانت أقماع البلوط أو الملول المستخدمة في الدباغة هي نفسها المادة التي يحتاج إليها الأوربيون للاستخدام في نفس الغرض، ويجري تصديرها إليهم، غير أن الدولة كانت تجتهد في عدم السماح ببيعها إلى الخارج قبل تغطية صناعة الجلود المحلية، حتى أنها كانت تعارض أن يُرسل الملول إلى استانبول نفسها من احدى القصبات داخل حدود الدولة ما دام لا يكفي احتياجات الدباغين فيها.

وصناعة الجلود هي احدى الصناعات التي تقدمت كثيراً عند العثمانيين؛ وكانت لها مراكز برعت فيها، مثل استانبول وأدرنة وبورصة وقيسري وتوقاد وانقرة ودياربكر وأورفة. فكانت توقاد هي المدينة التي تنتج أحسن أنواع الجلد اللميع، وكانت لا تزال تأوي أشهر الدباغين حتى بعد بداية تدهور العديد من الصناعات في القرن التاسع عشر(١٧٠). أما جلود مانيسا الملمعة فكانت في مستوى جلود استانبول(١٧١). بينما لم تكن جودة الجلود الملمعة من مدينتي ديوريگى وقونية بهذا القدر. وكانت أجود أنواع الأحذية من الجلود الملمعة التي تباع في سوق استانبول تأتي من قيسري، بينما تأتي ذات المستوى المتوسط من ديوريگى، أما ذات الجودة المتدنية فتصنع من جلود قونية(١٧٢). وكانت أنواع الجلود الملمعة والعادية التي بيعت في بورصة عام ١٦٢٤م تصنع كلها في تلك المدينة. ويمثل الجلد الملمع الأحمر أغلى أنواع الجلود، كما هو الحال في الأقمشة الحمراء، بينما كانت الجلود الملمعة المصنوعة من الماعز الصغير هي الأغلى بالقياس إلى المصنع منها من جلود الماعز الأكبر سناً(١٧٣).

٤- السِّراجة

يستخدم قسم من الجلود المدبوغة في صناعة الأحذية وغيرها، بينما يستخدم القسم الآخر في صناعة سروج الخيل ورحالها على أيدي السراجين. وكان السراجون قد شرعوا عقب فتح استانبول في ممارسة حرفتهم بجوار سوق فيها تعرف باسم (بَزّازِسْتان)، ثم لم يلبث السلطان محمد الفاتح أن أقام لهم عام ١٤٧٥م سوقاً في الحي الذي لا زال يعرف حتى الآن باسم (سَرَاجْخَانه)، ثم نقلهم إليها وأوقف ريع السوق على جامع آياصوفيا. وقبل الحريق التي شبت في نهاية القرن السابع عشر (١٦٩٣م) كان عدد حوانيتهم هناك يتجاوز ٣٠٠ حانوت.

---

(١٧٠)-أنظر: Mehmet Genç, "Tokat", *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat Sempozyumu. 2-6 Temmuz 1986*, Ankara 1987, s. 150.

(١٧١) – نلاحظ أن أسعار الأحذية المصنوعة من الجلد اللميع (سختيان) في هاتين المدينتين في عام ١٦٠٠م كانت واحدة، أنظر: Kütükoğlu, "Narh 1600", s. 32-33

(١٧٢) – أنظر: *Narh 1640*, s. 191

(١٧٣) – للتعرف على أسعار الجلود اللميعة (سختيان) والجلود الغليظة (مشين وكُسله) المقررة عام ١٦٢٤م في بورصة، أنظر: M.S. Kütükoğlu, "Narh 1624", *TD*, XXXIV (1984), 157-158.

والسراجة، مثلها مثل سائر الحرف الأخرى، بدأت في التدهور في القرن الثامن عشر الميلادي، ومع ذلك ظلت صناعة الأشياء الخاصة بالسراجين تحت احتكار هؤلاء الحرفيين حتى عهد التنظيمات، ولما أصاب التدهور حرفة الدباغة في القرن التاسع عشر تأثرت السراجة هي الأخرى، وحاول السراجون في النصف الثاني من ذلك القرن أن يستعيدوا نشاطهم، إلاّ أنهم لم ينجحوا في ذلك كثيراً.

٥- صناعة القصب من الذهب والفضة (سيمكشلك)

(سِيْمكشْ) كلمة فارسية مركبة من (سِيم) أي الفضة و (كَش) للحرفة والمهنة، وتطلق الكلمة على الحرفي الذي يقوم بصناعة القصب من الذهب والفضة. وكان يطلق على المعمل المخصوص الذي يمارس فيه هؤلاء الحرفيون عملهم اسم (سِيمْكشْخَانه). وكان يوجد في كل من بورصة وسلانيك معملان من هذا النوع، إلاّ أن معمل الـ (سِيمكشْخاَنه) الذي أنشأه السلطان محمد الفاتح في استانبول كان هو الأكبر. وهذا المعمل الذي يُعتقد أنه كان يمارس نشاطه قبل القرن الثامن عشر في (بيك بر ديرك) و (چارشى قاپى) قد استقر ابتداءاً من ذلك القرن في (قوسقا)، وراح يمارس نشاطه في المبنى الذي يستخدم الآن مقراً للمكتبة الشعبية İl Halk Kütüphanesi في حي بايزيد باستانبول.

ونظراً لأن المواد المشغولة هي من المعادن الثمينة كالذهب والفضة، فقد كان الحرفيون من القصابين يخضعون لقواعد رقابة صارمة، مثل توفير معدني الذهب والفضة لهم من الضربخانة، وإلزامهم بالعمل داخل المعمل نفسه، إلاّ في الظروف الخاصة عندما يُسمح لهم بالعمل في منازلهم، وعدم تجاوز المقدار المعين يومياً من الفضة [وكان في أواخر القرن السابع عشر ٣٦٠ دَفّة أو ورقة = ٤٤٠٠ درهم].

وكان العاملون في الـ (سيمكشخانه) ينقسمون إلى ثلاث مجموعات؛ فهناك من يقومون بترقيق الذهب والفضة ويعدونه لعمل الأسلاك الرفيعة، ويعرف الواحد منهم باسم (صاغيجى)، ومن يقومون بعمل الأسلاك الرفيعة نفسها، ويعرف الواحد منهم باسم (سيمكش)، ومن يقومون بلف هذه الأسلاك الذهبية أو الفضية حول خيوط الحرير أو القطن، ويعرف الواحد منهم باسم (قِلابْدانْجى).

وكانوا يقومون أولاً لتصنيع أسلاك الذهب والفضة بإذابة المعدن مع الرصاص، واثناء تأكسد الرصاص تتحد المعادن الأخرى مع اكسيد الرصاص وتتحول إلى خَبَث، ومن ثم يظل الذهب الخالص أو الفضة الخالصة في قاع البوتقة. وبعد هذه العملية من التنقية يجري صب

الفضة من أنابيب رفيعة وتحويلها إلى عيدان تعرف باسم (حَلْقه)، ثم يأخذها عامل الترقيق: (صاغيجى) أولاً فيُدخل هذه الحلقات في آلة تعرف باسم (حَدَّه) هي قالب حديد له تقوب واسعة في أحد طرفيه وأخرى ضيقة في الطرف الآخر، ويكون دخول الحقات من الطرف الواسع ثم يسحبها العامل من الطرف الضيق فترق الحلقات، ثم يأخذها عامل آخر هو عامل الدولاب (چَرخجِى) فيقوم بتمرير تلك الحلقات في آلة أخرى تشبه الحدَّة ولكنها ترقق الفضة اكثر منها وتحولّها إلى أسلاك. وكان يجب – لصناعته القصب (صِيْرمَه) – أن يجري تغليف هذا السلك الفضي بالذهب وتلميعه، فيقومون بتنظيف السلك بالحامض أولاً وغسله وتجفيفه، ثم يغلف بالزئبق، وبعد ذلك يلقى في الزئبق الذي وصل إلى درجة الغليان في البوتقة بقطع الذهب، ثم يحصل الفلز الذي يُدهن به على السلك، وفي النهاية تجري عملية التسخين مرة أخرى، إلى أن يتبخر الزئبق ويبدأ الذهب في أخذ لونه الحقيقي بدهانه بشمع التذهيب. أما في عمل القيطان فبعد لف الفضة على حرير بورصة طبقتين يجري تمريره من بين اسطوانتين شديدتين لترقيقه. وكان هناك إلزام عندما يكون القيطان أصفر اللون أن يستخدم له الحرير الأصفر.

وكانوا يطلقون على الأسلاك والقياطين المصنوعة في الـ (سيمكشخانه) أسماء مختلفة تبعاً للمواد المستخدمة فيها ودرجة جودتها؛ فهناك القصب المطلي بطبقة ذهب سميكة (آغير آلتونلى اوچ يالديزلى صيرمه)، وكان يصنع من الذهب الشديد النقاء، ويجري تمريره مرتين من الحدَّة. ويستخدم القصب والقياطين في ملابس رجالات الدولة، وفي السناجق [أي الأعلام التي تتصدر الجيوش] وأغشية السيوف والسروج وغير ذلك، أما اسلاك الفضة والذهب [أو القصب] فكانت تستخدم – كما ذكرنا قبل ذلك في النسيج – في المنسوجات الحريرية(١٧٤).

رابعاً – محاولات النهوض بالصناعة في القرن التاسع عشر

١- إقامة المصانع

نلاحظ أن الدولة بدأت في إقامة المصانع منذ أوائل القرن التاسع عشر، كما كان أغلبها لتلبية احتياجات الجنود. ففي سلطنة سليم الثالث اهتمت الدولة بتطوير الصناعة ايضا إلى جانب الاصلاحات العسكرية؛ فأقامت في (بكقُوز)* مصنعاً للورق والجوخ. وهذا المصنع الذي تأسس

---

(١٧٤) – للمزيد من المعلومات حول جهاز السيمكشخانة ومصنوعاته، أنظر:
Himmet Taşkömür, *Osmanlı İmparatorluğunda Simkeşlik ve Tel Çekme(XV-XIX y.y.)*, İstanbul 1990. (رسالة ماجستير في التاريخ من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة استانبول)

* تنطق الكاف كالياء، وتقع بكقوز على الساحل الآسيوي للبوغاز.

برأسمال الضربخانة بدأ في الانتاج عام ١٨٠٥م، فكان يزوّد مطبعة اوسكودار والجيش بحاجتهما من ورق الطباعة وورق الخرطوش، ويبيع للتجار والحرفيين احتياجاتهم من أنواع الورق المختلفة. غير أن المصنع لم يكن قادراً على تغطية كل الاحتياجات، ولهذا استمرت عملية الاستيراد من الخارج. وكان دخول الآلات الميكانيكية في الصناعة في أوربا آنذاك وهبوط أسعار الورق ثم الصعوبات التي كانت تواجه مصنع بكقوز في الحصول على الصوف الخام المستخدم في صناعة الجوخ وعمليات البيع بالقروض، وعجزه بعد مدة عن سداد الديون التي كان يأخذها من الضربخانة(١٧٥) من العوامل التي أجبرته على ايقاف انتاج الجوخ أولاً، ثم ايقاف قسم انتاج الورق من بعده.

وكانت الدولة قد أقامت بعد مصنع الورق في بكقوز مصنعاً آخر في إزمير عام ١٨٤٣م يعمل بقوة الماء. وعُرف ورقه آنذاك باسم (أثرِ جَديد)، وفرضت الدولة استخدامه في الدوائر الرسمية، وكان على درجة من الجودة لا بأس بها، غير أن رخص الورق القادم من اوربا وحدة التنافس بين النوعين جعلت المصنع يفشل في الاستمرار مدة طويلة؛ فأغلق أبوابه في العقد السادس من القرن التاسع عشر. وفي أواخر القرن حصل عثمان بك كاتب أول الما بين السلطاني على امتياز حق إقامة مصنع للورق باسم (حميديه) في استانبول، غير أن عجزه عن سداد الديون المستحقة عليه لشركة (ماسون سكوت) التي اشترى منها الآلات أفضى إلى وضع اليد على المصنع، ثم جرى حَلّه بعد نشوب الحرب العالمية الأولى(١٧٦).

وكانت الدولة عقب الاصلاحات العسكرية في عهد السلطان محمود الثاني قد حاولت عام ١٨٢٨م تشغيل قسم الجوخ من جديد في مصنع بكقوز، ولما وجدت أن قدرته الانتاجية لا تلبي إلاّ ثلث الاحتياجات قررت عام ١٨٣٢م توسيعه باستيراد ماكينات واسطوات من فرنسا، غير أنها لم تلبث أن تراجعت عن ذلك القرار بعد مدة. ورأت الدولة من ناحية أخرى أن تستفيد من مصنع الجوخ الذي أقامه (دوبرو چِلَسكوف) في إسْليميه بامكانياته الذاتية، فقامت بتأدية ثمن الآلات وخط الانتاج الجديد الذي سيقام فيه حتى بدأ العمل في عام ١٨٣٦م. وانخفضت فيه تكاليف الانتاج بعد أن عينت الدولة لادارته مديراً جديداً عام ١٨٤١م، ثم لم تلبث في العام التالي أن أقامت مصنعاً آخر إلى جواره(١٧٧).

---

(١٧٥) – أنظر: Osman Ersoy, *XVIII. ve XIX. Yüzyıllarda Türkiye'de Kâğıt*, Ankara 1963, s. 36-48.

(١٧٦) – أنظر: Ersoy, *Kâğıt*, s. 48-53

(١٧٧) – أنظر: Kütükoğlu, "Kıyâfet", s. 545-550; Adnan Giz, "İslimiye Çuha Fabrikası", *İSOD*, sy. 27 (15 Mayıs 1968), s. 15-16.

وعندما عجز أول معمل للطرابيش (فَسْخَانه) كان يوجد في ميدان الجندي (جندي ميدانـي) فـي حي (قُوم قاپى) عن مواجهة احتياجات "جنود العساكر المنصورة" أيضا أقـامت الدولـة معمـلاً آخـر في منطقة أيوب في حي الدفتردار، وبدأ الانتاج عام ١٨٣٣م. وكان فيه القدر الكافي من المياه، فلـم تعد هناك حاجة لنقل الطرابيش إلى مصنع ورق بكقوز لصباغتها(١٧٨)، وفي عـام ١٨٤٣م أضيفت إلى المعمل أنوال للنسيج كان ثلثا رأسمالها من الضربخانة والثلث من أرباح المعمل، وتحوّل عندئذ إلى مصنع للجوخ. ولم يلبث ذلك المصنع في العام التالي أن بدأ فـي اسـتخدام الماكينـات البخاريـة، وأضيفت إليه ماكينات للغزل والتلميع. وكانت الدولـة تشـتري ٧٠٪ مـن انتـاج المصنـع مـن الجـوخ لمواجهة احتياجات الجنود، وعقب الحريق الذي شب عام ١٨٦٦م بدأ المصنع في العمـل مـن جديـد بعـد عـامين (١٨٦٨م)، لكـن بعـد تحولـه إلـى مصنـع حديـث للنسيج(١٧٩). وخـلال عـامي ١٨٨٣-١٨٨٥م أضيفت إلى المصنع ابنية جديدة، وكان يضم في أوائل القـرن العشـرين مـاكينتين بخـاريتين بقوة ٤٠٠ حصان. وبعد اغلاق مصنع إزميد عـام ١٩١٦م نُـقلت ماكيناتـه إلـى مصنـع الفَسْـخَـانة السابق(١٨٠). واستمر يواصل عمله بعد إعلان الجمهورية كمؤسسة تابعة لمصرف (سومر بانق).

وفي عام ١٨٤٣م أقيم في هَرَكه أيضا مصنع للنسيج، كان يضم ٥٠ نولاً للقطنيات و٢٠ نـولاً للحريريات. وكان ينتج أقمشة حريرية ممتازة، وزاد الإقبال عليه فأضافت الدولة إليـه عـام ١٨٥٠م مائة نول للجاكار، أما أنوال نسيج القطنيـات فقـد جـرى نقلهـا إلـى "مصنـع زيتـون بورنـي للأقمشـة القطنية والكتانية"، وانحصر نشاط مصنع هَرَكَه في انتاج أقمشة الملابس والأثاث للسراي العثمـاني. أما في عام ١٨٩١م فقد جرى جلب العمال من مغنيسا وسـيواس ليفتـح فيـه قسـم للسـجاد الـذي كـان يحظـى بالأقبـال فـي الأسـواق الخارجيـة أيضـا. ثـم أضيـف إليـه فـي عـام ١٩٠٢م قسـم للجـوخ والمنسوجات الصوفية الخشنة (شاياق)، وقسم آخر في عام ١٩٠٥م لصناعة الطرابيش(١٨١).

وكان المعمل الذي أقيم فـي بكقـوز أيضـا عـام ١٨١٢م ليكـون داراً للدباغـة (دَبّاغـخَـانه) قـد جرى توسيعه بعد ذلك، وشـرع فـي تصنيـع الأحذيـة أيضـا. وفـي ١٨٤١-١٨٤٢م جـرى تزويـده بالماكينات البخارية وتحويله بعد مدة إلى مصنع للأحذية. ونحو نهاية القرن التاسع عشر أضيف إليه

---

(١٧٨) – أنظر: Kütükoğlu, "Kıyafet", s. 571-581

(١٧٩) – أنظر: Ömer Alageyik, "Türkiye'de Mensucat Sanayiinin Tarihçesi", *İSOD*, sy. 16 (15 Haziran 1967), s. 9; Tevfik Güran, "Tanzimat Döneminde Devlet Fabrikaları", *150. Yılında Tanzimat*, s. 243.

(١٨٠) – أنظر: Müller-Wiener, s. 75-76

(١٨١) – أنظر: Vedat Eldem, *Osmanlı İmparatorluğunun İktisadi Şartları Hakkında Bir Tetkik*, Ankara 1970, s. 119.

قسم خاص بقصد تدريب وتنشئة عمال قادرين على تصنيع الأحذية للجيش(١٨٢). وبعد أن جرى ربطه عام ١٩٠٨م بوزارة الحربية قامت الدولة بميكنة قسم الجلود(١٨٣)، ثم زودت المصنع عام ١٩١٢م بالمحركات الحديثة، كان اثنان منها يعملان بالديزل. ولا يزال ذلك المصنع يعمل تابعاً منذ عام ١٩٣٣م لمصرف (سومر بانق).

ولم تكن المصانع التي أقيمت أو جرى تطويرها في عهد التنظيمات محصورة في ذلك فقط؛ بل كانت هناك مجموعة تنتظم في داخلها مصنعاً صغيراً للحديد في البارودخانه صنعت فيه أول باخرة حديدية، ومصنعاً متوسطاً للحديد في (زيتون بورنى) كان يقوم بصناعة الماكينات والآلات مع مصنع آخر كبير للحديد، ومعمل يقوم بتصنيع البنادق والأسلحة وغيرها. وكانت الدولة قد استوردت المحركات والالات ذات التقنية الحديثة اللازمة لمصنع الحديد من انجلترا. وكان مصنع حديد (زيتون بورنى) من أغلى مصانع الدولة التي أقامتها في تلك الفترة [٥٠,٠٠٠ قرش]. فقد بدأ انشاء المصنع عام ١٨٤٣م وقبل أن يكتمل بناؤه تماماً بدأ فرن الصهر في العمل عام ١٨٤٦م، ثم لم يلبث أن بدأ يعمل المصنع بكامل طاقته بعد عام ١٨٥٠م، وكان يقوم بتصنيع المدافع والسيوف والسناكي ورؤس المزاريق وقداحات البنادق والأعمدة والأنابيب الحديدية والقضبان الصلب والصاج المدرفل وقطع الحديد المستخدمة في سروج الخيل وأدوات الحقول والحدائق وغير ذلك(١٨٤). فلما زادت الحاجة إلى الآلات والأدوات العسكرية جرى تحويل انتاج المصنع بكامله في ذلك الاتجاه، وزودته الدولة بالآلات والمعدات الحديثة.

وفي أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر أقيم مصنع لغاز الفحم كان مخصصاً في البداية لتزويد قصر (طولمه باغچه) بحاجته من ذلك الغاز، وبعد مدة قصيرة جرى توسيعه لتلبية احتياجات الأهالي. وفي عام ١٨٨٧م أقيم مصنع آخر في (يدي قله) ومصنع ثالث في (قاضي كوي) عام ١٨٩١م، وكلاهما كان برأسمال أجنبي(١٨٥).

وكان هناك –عدا ما أقامته الدولة– مصانع أخرى متعددة، أقيم القسم الأعظم منها على أيدي المستثمرين الأجانب في استانبول وإزمير وبورصة وبيروت وغيرها. ومن أهم تلك المصانع مصنع

---

(١٨٢) – أنظر: Müller-Wiener, s. 73

(١٨٣) – أنظر: Eldem, *İktisadi Şartlar*, s. 118-119

(١٨٤)–أنظر: Mücteba İlgürel, "Zeytinburnu'nda Bir Demir Fabrikası", *Tarih Boyunca İstanbul Semineri. 29 Mayıs - 1 Haziran 1988. Bildiriler*, İstanbul 1989, s. 157-164.

(١٨٥) – أنظر: Müller-Wiener, s. 85-86.

للزجاج والورق في بكقوز، ومصنعان لغزل الحرير في بورصة ولبنان، ومصنعان لغزل الصوف في إزمير وافيون، ومصنعان لحلج القطن وغزله في أطنة وطرسوس(١٨٦).

٢- تشجيع الاستثمارات الخاصة: المعارض

أ) - المعارض الدولية

كانت الدولة وهي تقيم المصانع المجهزة باحدث التقنيات لتلبية احتياجات الجيش والحكومة بالدرجة الأولى، تتوسل من الناحية الأخرى كافة السبل لانعاش الانتاج لدى أصحاب الصناعات الصغيرة، الذي كان قد توقف منذ مدة وتدنت جودته، ومساعدتهم على مسايرة تلك التقنيات. وكان عرض البضائع والسلع في المعارض واحداً من تلك السبل. وكانت الخطوة الأولى في ذلك هي مشاركة الدولة العثمانية في المعرض الدولي الذي جرى تنظيمه في لندن عام ١٨٥١م؛ إذ عرضت فيه عدداً من السلع والمنتجات بلغ ٧٠٠ سلعة، كان من بينها المنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية ومنتجات الجلود والخشب والقيشاني وأدوات الزينة الفضية ومختلف المحاصيل الزراعية. وكان من المعروضات التي فازت بالجوائز التشجيعية منتجات مصنع بكقوز والورق والجلود والحرير وطرابيش تونس وبعض المشغولات اليدوية والمحصولات الزراعية.

أما معرض باريس الذي نُظِّم عام ١٨٥٥م فقد تشكلت لأجل المشاركة فيه هيئة تنظيمية أفضل تتولى اختيار المعروضات التي سترسل إليه، واعترفت الدولة لها بحق الاعفاء من الضرائب والجمارك، وجرى ارسال ٢٠٠٠ سلعة ومنتج من الأناضول والروملي، كالسجاد والأقمشة الصوفية والأدوات النحاسية والبرونزية والخشبية وبعض المعادن والمحاصيل الزراعية ومنتجات مصانع إزميد وهَرَكَه وزيتون بورني وأَرَكْلي ومنتجات الفَسْخَانة والطوبخانة. وكانت هناك سلع حصلت على ٢٧ ميدالية، وأخرى على ٢٠ شهادة تشجيعية، كالمحاصيل الزراعية من التين والعنب والسمسم والقمح وبعض منتجات هَرَكَه والفسخانة واللباد ومشغولات الصوف اليدوية والحلي من الذهب والفضة والملابس الكتانية والقطنية ومباسم التدخين وغير ذلك. أما في معرض لندن الثاني الذي نُظِّم عام ١٨٦٢م فقد ارتفعت أرقام الميداليات والشهادات التشجيعية إلى ٨٣ ميدالية و٤٤ شهادة.

---

(١٨٦) - أنظر: Ömer Celâl Saraç, "Tanzimat ve Sanayiimiz", *Tanzimat*, I, İstanbul 1940, s. 437-38.

ب) – المعرض العمومي العثماني

قامت الدولة في العام التالي على معرض لندن الثاني بتنظيم معرض مكشوف في استانبول يستقبل كافة الفلاحين والحرفيين والتجار. وكان الهدف منه تعارف أرباب الزراعة والصنايع على بعضهم البعض، والتعرف على المشاكل والمصاعب التي يعانونها ونقلها للمسئولين من ناحية، والعمل على انتاج أفضل المنتجات والمحاصيل من ناحية أخرى، وبالتالي إنعاش النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، كما تقرر للبضائع والسلع المعروضة أن تعفى من الجمارك والضرائب، وضمان وصول السلع التي لا يرغب أصحابها في المجئ على أيدي اشخاص معتمدين، وتغطية كافة النفقات الناشئة عن ذلك من "صناديق المال" القائمة في عواصم الولايات، وقيام الدولة بشراء السلع التي لم يتم بيعها خلال المعرض، والقيام بتوزيع جوائز لأحسن السلع والبضائع كما هو الحال في المعارض الأوربية. وجرى تشكيل لجان في مختلف الولايات تحت رئاسة الاداريين فيها لاختيار أحسن السلع لإرسالها إلى المعرض. ولم يكن الهدف من اقامة المعرض هو عرض سلع وبضائع البلاد وحدها، بل كان المعرض يضم بعض الماكينات والآلات المصنوعة في أوربا، حتى يشاهدها الفلاح والصانع المشارك في المعرض، ويتعرف على التقنيات الحديثة المستخدمة في الغرب، ومن ثم يشعر بمدى حاجته للعمل بالآلات الحديثة فتنهض الزراعة والصناعة. وكانت الدولة قد كلفت سفراءها وقناصلها باختيار تلك الآلات وإرسالها الى استانبول.

وكان المعرض قد أقيم في ٢٨ فبراير ١٨٦٣م في حي (سلطان احمد) على مساحة قدرها ٣٥٠٠ متر مربع، وضم ما يزيد على عشرة آلاف مادة، كانت على رأسها المحصولات الزراعية التي أتت من أماكن متعددة؛ فالقمح من ٢١٢ مكاناً والجاوْدار أو الشَّيْلَم [rye بالانجليزية] من ٢٤٧ مكاناً والذرة من ١٠١ مكاناً والقطن من ٩٢ مكاناً والأرز من ٤٢ مكاناً وغير ذلك من المحصولات التي وضعت أسعارها عليها.

وكان يوجد من بين المواد المعروضة منسوجات من مصانع الدولة وأقمشة من بورصة وبيله جك وأماسيا وحلب وبيروت ودمشق ودياربكر وغيرها من المدن ذات الشهرة العريقة، ومشغولات استانبول، وسجاد أوشاق وگوردس وسلانيك ونيش وغيرها، والجلود الملمعة والعادية التي جاءت من مختلف الولايات وعلى رأسها استانبول، والبنادق والمسدسات المصنوعة في الطوبخانة ومصنع زيتون بورني للسلاح، والآلات الحادة كالسيوف والخناجر والسناكي وغيرها مما صنع في ارضروم وبورصة وطرابزون، وشتى أنواع المعادن والآلات المستخدمة في

التعدين، والملح والرخام. كما جرى تكريم عدد من العارضين من استانبول ويانيه ودياربكر وبيروت ودمشق وحلب بالنيشان المجيدي من الطبقة الخامسة، وحصل عدد من المهندسين الفنيين الممثلين للشركات الأجنبية على نياشين من طبقات مختلفة.

وظل المعرض مفتوحاً خمسة أشهر، كشف خلالها عن مدى ثراء الامبراطورية بمصادرها الطبيعية، والضرورة في مبادلة البضائع والسلع بين مختلف المناطق، وعن أن الاستخدام الأمثل للموارد سوف يقلل من الاعتماد على الخارج، وأن الجودة سوف ترتفع في حالة استخدام التقنية الحديثة في الانتاج وما يترتب على ذلك أيضا من زيادته خلال مدة قصيرة.

٣- لجنة إصلاح الصناعة

كان من التدابير التي اتخذتها الدولة لانعاش الصناعات الصغيرة إقدامها على تشكيل "لجنة إصلاح الصناعة". ومن المحتمل أنها بدأت نشاطها عام ١٨٦٤م، وكانت غايتها لم شمل الحرفيين وأرباب الصنايع الذين كان يستحيل في الظروف السائدة آنذاك قيامهم بحملة جادة وتوحيد رؤس أموالهم ومساعدتهم على إقامة شركات تضمن لهم العمل سوياً. وهكذا يمكن لأرباب الحرف والصنايع المتفرقين هنا وهناك أن يضمنوا دعم الدولة لهم، ويمارسوا نشاطهم في اطار من النظام والضبط والربط، ويتعاونوا فيما بينهم في جو من الانضباط، وترتفع جودة منتجاتهم، وتتيسر تنشئة العمال المهرة من بينهم.

وكان قد تقرر لهذه اللجنة أن تتشكل من رئيس وعدد من الاعضاء الدائمين من أرباب الحرف والصنايع، وأن تجتمع كل يوم ما عدا الجمعة والأحد، كما ينضم إليها عضو عن كل دائرة رسمية تشتري منتجات الشركات تكون مهمته التبليغ بالاحتياجات اللازمة والمساعدة في تحرير المضابط واللوائح التنظيمية. وكان مقرراً للوائح التنظيمية التي أعدت داخل اللجنة أن تعرض - بعد موافقة المجلس الأعلى (مجلسِ وَآلا)- على السلطان، ثم تدخل حيز التنفيذ بعد صدور إرادته السنية.

ولما كان المطلوب هو النهوض بجودة السلع التي تنتجها الشركات المقرر اقامتها ورخص أسعارها فقد كُلفت اللجنة بذلك، وأشارت اللوائح إلى معاقبة منتجي البضائع الفاسدة طبقاً لأحكام "أمانة العاصمة" (شهرامانتي)، وقيام اللجنة بالاطلاع على الخلافات الناشبة بين أرباب الحرف والتشاور بشأنها مع ذوي الخبرة منهم، ثم عرض النتيجة على "المجلس الأعلى"، كما تقوم اللجنة أيضا بالنظر في حالات أصحاب الابتكارات الأصيلة وحقهم في الحصول على امتياز الانتاج، وتبليغ المجلس الأعلى بذلك.

وفي نهاية الاجراءات التي تمت تطبيقا لتلك اللائحة تقررت إقامة شركات لكل من القصّابين والسَّراجين والدباغين والقماشين والسَّباكين والحدادين وصُنّاع الأجراس. غير أن زيادة أعداد الحرفيين الراغبين في الانضواء في شركات جعلتهم يضطرون في اللجنة إلى إعادة التشكيل من جديد. وجرى التركيز على حل مشاكل الشركات التي أقيمت في تلك المرحلة الثانية. وبعد خمس سنوات من عمل اللجنة رأوا أن لا ضرورة لها، فتوقفت [اغسطس ١٨٧٤م]. غير أن بقاء أرباب الحرف والصنايع محرومين ممن يرعاهم أجهض تلك الحملة، ومست الحاجة بعد عامين الى تشكيل لجنة جديدة تتولى أعمال اللجنة السابقة أطلق عليها اسم "لجنة التجارة والزراعة"(١٨٧).

٤- إقامة الشركات

أ)- شركة القَصَّابين (صنّاع القصب من الذهب والفضة)

وهي أولى الشركات التي تأسست بقرار من "لجنة اصلاح الصناعة"، وظهرت من اتحاد العمال العاملين في الـ (سيمكشخانه) [اغسطس ١٨٦٦م]. وكان لتغير الأذواق بعد صدور التنظيمات الخيرية وزيادة إقبال الناس على السلع الأوربية الرخيصة أن تسبب في إحداث هبوط ملحوظ في نشاط الـ (سيمكشخانه)، ولم يكن دعم الدولة لها كافياً. فكان من نتيجة الدراسات التي قامت بها لجنة إصلاح الصناعة للقضاء على تلك الحالة واعادة الـ (سيمكشخانه) إلى سابق عهدها أن تقرر اقامة الشركة برأسمال تدفعه الدولة قدره ١٠٠٠ كيس، وأن يكون بيع القصب (صِيرمَه) الذي تحتاجه الدوائر الرسمية ورجالات الدولة من العسكريين والمدنيين نقداً من الشركة. غير أن الحرفيين صناع القصب كانوا قد توقفوا منذ زمن عن ممارسة تلك المهنة، فترددوا في الاقدام على العمل بمثل هذه الأمور الدقيقة. كذلك فان البرنامج الجديد الذي أعدته لجنة إصلاح الصناعة بشروط أنسب لم يُكْتب له التطبيق لعدم امكانية سداد المبلغ الذي تقرر دفعه من الخزانة، ومن ثم انتهت المحاولة بالفشل.

ب) - شركة الدباغين

تحتاج الدباغة إلى مواد يأتي في مقدمتها أقماع البلوط والصُمّاق التي تستخدم في تربية الجلد الخام، وزادت تلك الحاجة في القرن التاسع عشر، إلاّ أن التجار الأجانب كانوا يحملون تلك المواد إلى خارج البلاد، مما أدى إلى ضعف الدباغة في أواسط القرن التاسع عشر، فلما بدأ الحديث عن توحيد الحرفيين قام الدباغون هم الآخرون بالمطالبة بالاندماج في شكل شركة قوية.

---

(١٨٧)- أنظر: Ergin, *M U B*, I, 717-729; Rıfat Önsoy, *Tanzimat Dönemi Osmanlı Sanayii ve Sanayileşme Sanayileşme Politikası*, Ankara 1988, s. 105-102.

وجرى إعداد لائحة تنظيمية تنص على أن تعفى الآلات والمعدات التي يتقرر جلبها من أوربا من الجمارك ورسوم الدمغة لمدة ست سنوات، وأن تحصل الشركة على امتياز يستمر اثنتي عشرة سنة، وتكون الأولوية في الحصول على الجلود المستوردة لأعضاء الشركة، وأن تتكفل الشركة بتلبية حاجة الأجهزة الرسمية من الجلود كالقيادة العامة للجيش والطوبخانة وغيرها، كما لا يحق لاعضائها أن يعملوا في أماكن خارجها. وبدأت الشركة نشاطها بعد تصديق السلطان على تلك اللائحة، وشارك في رأسمالها أرباب تلك الحرفة وغيرهم من فاعلى الخير، ومن خزانة الدولة بشراء السندات التي طُرحت لأجلها.

وأستطاعت شركة الدباغين من خلال السياسة الناجحة أن تصل إلى المستوى الذي جعلها قادرة على منافسة المنتجات الأوربية في الجودة والأسعار، وقامت في نهاية عامها الأول بتوزيع ارباح على مساهميها بواقع ٥١,٥٪، وأصدرت من ناحية أخرى أسهماً جديدة لزيادة رأسمالها. فكان هذا الوضع المشجع في شركة الدباغين عاملاً دفع السراجين والنساجين والسباكين والحدادين إلى الانضواء في شركات مماثلة.

ج) - شركة السَّرَّاجين

كان لنشاط شركة الدباغين الناجح ما شجع السَّرَّاجين على السير في نفس الاتجاه؛ وجرى إعداد لائحة تنظيمية لهم تحتوي نفس الشروط التي احتوتها لائحة الدباغين تقريباً، وبدأوا نشاطهم عام ١٨٦٧م، وحصلوا على الاذن بتصنيع الأحذية والنعال عدا أعمال السراجة. غير أن الأرباح التي وَزّعتها على أصحاب الأسهم في نهاية في الأشهر الستة الأولى لم تتجاوز ١٣,٥٪. والواقع أن عدم كفاية رأس المال وصعوبة الانتظام في تحصيل متأخرات الديون الناشئة عن البيع بالأجل أضعف الموقف المالي للشركة بشكل واضح، وفقدت ما كانت تحظى به من الاهتمام خلال مدة قصيرة.

د) - شركة القَمَّاشين

كانت صناعة النسيج هي اكثر الصناعات التي تضررت من المنافسة الأجنبية؛ إذ كانت الأقمشة الأوربية قد استولت بشكل كامل تقريباً على الأسواق العثمانية، ولا سيما في القرن التاسع عشر، وأخذ يضعف الاقبال على الاقمشة المحلية، فبدأت المعامل تغلق أبوابها. وكان يوجد في استانبول وأوسكودار عدد من أنوال النسيج يصل إلى ٢٧٥٠ نولاً، فبدأ يقل حتى بلغ ٢٥ نولاً. وانسحب ذلك الوضع على سائر المدن العثمانية الأخرى، ولا سيما في الأنسجة القطنية. ومن ثم تقرر لانعاش تلك الحرفة من جديد إقامة شركة للنساجين والقماشين في ابريل عام ١٨٦٨م،

واعترفت لها الدولة -إلى جانب الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الأخرى- بحق الحصول على الزائد من الآلات والمعدات الموجودة في مصنع هَرَكَه بصورة مؤقتة. ولم تلق الشركة اقبالاً في البداية، فلما وزعت على المساهمين أرباحاً بمعدل ٤٠٪ في نهاية عامها الأول زاد الاقبال عليها، وساعدها على بيع أسهمها الأخرى أيضا.

هـ) - شركة السباكين

شارك السباكون ايضا في حملة اقامة الشركات؛ إذ قام العاملون منهم في أماكن مثل السليمانية وطُوبْطَاشي وأيَازْمَه وغيرها بمراجعة الجهات المعنية في فبراير عام ١٨٦٨م للسماح لهم باقامة شركة، وحصلوا على نفس الحقوق التي حصلت عليها الشركات الأخرى، فتأسست في شهر ابريل من نفس العام، غير أنها لم تلق إقبالاً كبيراً.

و) - شركة الحدادين

وتأسست تلك الشركة أيضا في ابريل عام ١٨٦٨م، واعترفت لها الدولة -عدا الحقوق التي اعترفت بها للشركات الأخرى- بحقها في الحصول على قطعة أرض مناسبة من أراضي الدولة في استانبول تخصص لمصنع الحديد، وأن تستخدم المعدات الموجودة في معمل الحديد (دَميرخَانه) المجاور لقصر طوب قاپى حتى ينتهي بناء المصنع، وأن تحصل على الفحم من منطقة أرَكلى بالأسعار التي تتعامل بها الترسانة والطوبخانة. ثم جرى تحديد الأشياء التي سيتم تصنيعها، وصدرت سندات الأسهم لجمع رأسمال الشركة، كما تقرر أيضا استقطاع قرش واحد من الأجر اليومي لكل صبي في الشركة ليكون شريكاً فيها. وعلى الرغم من ذلك تأخرت عملية جمع رأس المال، ولهذا لم تتمكن الشركة من بدء عملها إلاّ في العام الثاني من تأسيسها. وبسبب تدني معدل الربح في نهاية عامها الأول اتجه المسئولون إلى زيادة رأس المال(١٨٨).

٥- إقامة المدارس الصناعية

وقعت أول محاولة لاقامة مدرسة صناعية في استانبول عام ١٨٤٨م، وكان التفكير أن يكون مكان التدريب العملي في "مصنع زيتون بورني" حيث أقيمت المدرسة بالقرب منه، غير أنها لم تستطع أن تبدأ نشاطها التعليمي. وكانت المحاولة الثانية على يد والي ولاية الطونة مدحت باشا؛ إذ بدأ في نيش أولاً عام ١٨٦٣م، ثم في رُوسْجُق، فأقام داراً للاصلاح (اصلاحْخَانه) كانت الاغلبية بين تلامذتها للصبية المعدمين والأيتام دون النظر إلى أديانهم ولغاتهم. وكانوا

---

(١٨٨) - أنظر: Ergin, *MUB*, I, 748-768; Önsoy, s. 102, 114

يتعلمون -إلى جانب القراءة والكتابة والحساب ومسك الدفاتر وغير ذلك - بعض الحرف والصنايع بتوزيعهم على المعامل والورش المختلفة. ولما اثبتت تلك المدارس نجاحها أقاموا نظيرات لها في المدن الأخرى.

وبينما كانت تجري اقامة دور الاصلاح تلك في ولايات الطونة كانت تجري في استانبول ايضا مساع حثيثة لإقامة "مدرسة إصلاح الصناعة" لتلبية الحاجة إلى الصناع المهرة في مختلف الحرف والصنايع، وكان التفكير أن تضم تخصصات مثل: التعدين وأعمال الخشب والآجر والصباغة والدباغة وغير ذلك، وتكون اماكن تدريب التلاميذ في مصنع قره طاغ للآجر ومصنع باقِرْكوي للأقمشة ومصنع بكقوز للجلود. ولكن الصعوبات المالية أخرت تحقيق ماعزموا عليه؛ فلم يتم افتتاح المدرسة إلاّ في نوفمبر ١٨٦٨م، والتحق بها الصبيبة تحت سنة ١٣ سنة للقسم الداخلي والطلاب تحت سن ٣٠ سنة للفصول النهارية، وكانت الدراسة في فروع الحدادة والنجارة والسباكة واصلاح الماكينات والعمارة والحياكة وصناعة الاحذية وتجليد الكتب. وكان جزء من المنحة التي يحصل عليها الطلاب الممنوحون يجري استقطاعه لحساب "صندوق الأمان" (أمنيت صَنْديغى)، ثم يصرف لهم عند التخرج ليكون رأسمالهم لاقامة ورش خاصة بهم. ولم تلبث تلك المدارس أن انتشرت في الأناضول ايضا، كما أعيد تنظيم مدارس دور الاصلاح القديمة (اصلاحْخَانه) من جديد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وعُرفت باسم "مدرسة الحميدية العالية للصنايع" (حميديه صنايع مكتب عاليسى)(١٨٩).

---

(١٨٩) - أنظر: Ergin, *MUB*, I, 745-748; Bayram Kodaman, "Tanzimattan II. Meşrutiyete kadar Sanayi Mektepleri", *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, s. 287-293; Önsoy, *a.g.e.*, s. 115-124.

خاتمة الباب السابع

بدأ النظام المالي العثماني منذ العهد الذي قامت فيه الدولة، وأخذ يتقدم ويتطور بعد فتح العثمانيين لاستانبول حتى استقر على أسس متينة تتفق والظروف التي مر بها، غير أن الحروب الدائمة والمتصلة ابتداءاً من القرن السابع عشر والحروب التي أخذت تنتهي بالفشل ابتداءاً من أواخر ذلك القرن أدت - إزاء المصاعب المالية التي جاءت بها - إلى انهيار المالية العثمانية، حتى اضطرت الدولة منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى التفكير بين الحين والآخر في البحث عن دعم خارجي، كما أن الإصلاحات التي جاء بها عهد التنظيمات عجزت هي الأخرى عن إعادة الأمور إلى نصابها، فلجأت الدولة إلى العون المالي من أوربا في أواسط القرن التاسع عشر.

وكان العثمانيون يدركون جيداً أهمية التجارة الخارجية في دعم الوضع الاقتصادي للبلاد، ومع ذلك فلم يروا بأساً في تسليمها لأيدي التجار الأجانب اكثر من رعاياهم من التجار العثمانيين، بل إنهم رأوا تشجيع الأجانب على ممارسة التجارة في الأراضي العثمانية بالحقوق التي اعترفوا بها لهم من خلال المعاهدات. ولم يكن هناك بأس في حصولهم على تلك الحقوق في زمن القوة، فلما ضعفت الدولة مع مرور الزمن أصبحت عاملاً على زعزعة الاستقلال الاقتصادي فيها، أضف إلى ذلك أن الجمارك الداخلية في الدولة العثمانية كانت مستمرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بينما ألغيت في دول أوربا، أما الجمارك الخارجية فكانت مرتفعة في أوربا، ولا سيما في القرن التاسع عشر ويجري تطبيق سياسة الحائط الجمركي فيها، بينما استمرت معدلاتها منخفضة جداً عند العثمانيين، وهذا ما أدى إلى ضياع الكثير من الموارد على خزانة الدولة من ناحية، وإلى إضعاف الصناعة المحلية ووضعها في حالة لا تستطيع معها القدرة على منافسة الصناعة الأوربية المستمرة في التطور من ناحية أخرى، ولم تكن جهود العثمانيين ومحاولاتهم لإنهاض صناعتهم تبلغ القدر المطلوب أو تصل إلى النتيجة المرجوة.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية أجرت تغييراً في هياكلها التنظيمية مع مجيء عهد التنظيمات إلاّ أن الصعوبات المادية وافتقارها من ناحية أخرى إلى الاداريين والاقتصاديين والفنيين المدربين كانت من الأمور التي أعاقت استيعاب التجديدات المنقولة عن أوربا، ومن ثم لم تفلح في تحقيق الاستقرار. ولم تكن اقامة المدارس وايفاد الطلاب إلى أوربا أمراً قلل من الحاجة إلى الأوربيين؛ بل مَسّت الحاجة عند اقامة المنشآت مثل السكك الحديدية والموانى والأرصفة والمصانع ليس فقط لرؤس الأموال من المستثمرين الأوربيين، ولكن ايضا لمهندسيهم،

بل ولعمالهم أحيانا ولخبراتهم. فكانت النتيجة أن اقتضت الضرورة أيضا ترك حقوق تشغيل تلك المنشآت للشركات الأجنبية مدة طويلة، وأدت القروض والديون التي حصلت عليها الدولة من الأوربيين إلى تشكيل "لجنة الديوان العمومية" في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ووَضْع النظام المالي العثماني تحت رقابة الدول الأوربية وتخلي الدولة عن كثير من مواردها لسداد تلك الديون؛ ففقدت استقلالها الاقتصادي، ثم لم تلبث في النهاية أن فقدت أيضا استقلالها السياسي.

ثبت زمني بأحداث التاريخ العثماني المهمة



أهم أحداث التاريخ العثماني

١٢٩٩-١٣٠٠م	فاتحة التاريخ العثماني
١٣٠٢م	انتصار الغازي عثمان في موقعة "قويون حصارى"
١٣٢٤م	اعتلاء الغازي اورخان العرش
١٣٢٦م	فتح بورصة
١٣٣١م	فتح إزْنيق
١٣٣٤م	ضم امارة قاره سي
١٣٣٧م	أخذ منطقة قوجه ايلى
١٣٤٦م	زواج الغازي اورخان بابنة كنتاكوزينوس والتحالف معه
١٣٤٩-١٣٥٢م	انتقال سليمان باشا إلى الروملي لمساعدة البيزنطيين واتخاذه قلعة جيمبي قاعدةً له
١٣٥٢م	اعتراف العثمانيين للجنويين بحق حرية التجارة في الأراضي العثمانية
١٣٥٤م	فتح غليبولي
١٣٦٢م	وفاة الغازي اورخان واعتلاء مراد الأول العرش • ظهور وظيفة قاضي العسكر
١٣٦٣م	وضع قانون الـ (پنجيک)
١٣٦٦م	ضياع غليبولي
١٣٧١	الانتصار في موقعة چيرمن
١٣٧٦م	اعتراف المملكة البلغارية بالسيادة العثمانية
١٣٧٧م	إعادة غليبولى للعثمانيين
١٣٨٥-١٣٨٦م	أخذ نيش وصوفيا
١٣٨٨م	الهزيمة في بُلوشْنيك وقيام حلف البلقان
١٣٨٩م	الانتصار في معركة قُوصُوَه الأولى واستشهاد مراد الأول، وجلوس بايزيد الصاعقة على العرش
١٣٩٠م	ضم امارات آيدين وصاروخان وگرميان ومنتشا ومحاربة قَرَمَان وحصار قونية وانشاء ترسانة غليبولي
١٣٩١م	الحصار الأول لاستانبول
١٣٩٣م	استحداث رسوم المحاكم

١٣٩٦م	الانتصار في نيكبولى
١٣٩٧-١٣٩٨م	الانتصار في معركة آقچاى واعتراف امارة قرمان بالسيادة العثمانية
١٣٩٨م	وفاة القاضي برهان الدين، وضم امارات البحر الأسود
١٤٠٢م	الهزيمة في معركة انقرة وأسر السلطان بايزيد الصاعقة
١٤٠٢-١٤١٣م	عهد الانتقال (فَتْرت) والاضطرابات الداخلية
١٤١٣م	سيطرة محمد الأول على الموقف واقامة الدولة من جديد
١٤١٦م	المعركة البحرية بين العثمانيين والبنادقة وعقد الصلح وتمرد الشيخ بدر الدين • والحرب على المجر
١٤١٧م	فتح آولونيا
١٤١٨-١٤٢٠م	الاستيلاء على منطقة سمسون
١٤٢١م	وفاة السلطان محمد الأول وجلوس مراد الثاني على العرش
١٤٢٢م	القضاء على مصطفى چلبى (دوزمه)
١٤٢٥م	تعيين المنلا فناري أول شيخ للاسلام
١٤٢٥-١٤٢٦م	إعدام جنيد أمير إزمير، وانتقال إمارة تكه إلى العثمانيين
١٤٢٧-١٤٢٨م	انتقال إمارة گرميان إلى العثمانيين
١٤٣٠م	فتح سلانيك
١٤٣٢م	مولد السلطان محمد الفاتح
١٤٣٩م	الاستيلاء على سمندره
١٤٤٠م	حصار بلغراد الفاشل
١٤٤٤م	صلح سَگدين، وتنازل مراد الثاني عن عرشه، وجلوس محمد الثاني، وانتصار وَارْنا (Varna)
١٤٤٥م	تخلي السلطان محمد الثاني عن عرشه واعتلاء السلطان مراد الثاني للمرة الثانية
١٤٤٨م	الانتصار في معركة قُوصُوَه الثانية
١٤٥١	وفاة مراد الثاني واعتلاء محمد الثاني العرش للمرة الثانية
١٤٥٣م	فتح استانبول وتحويل كنيسة آياصوفيا إلى جامع
١٤٥٨-١٤٦٠م	الاستيلاء على جزيرة المورة
١٤٦١م	نهاية الامبراطورية الرومانية في طرابزون، وضم إمارة أبناء جاندر
١٤٦٣م	بداية الحرب بين العثمانيين والبنادقة

١٤٦٦م	حملة محمد الثاني على الأرناؤط (الألبان)
١٤٦٨م	نهاية إمارة أبناء قَرَمَان
١٤٧٠م	أخذ اگريبوز • ضرب عملة من فئة عشر أقجات باسم (محمد خان)
١٤٧١م	افتتاح (كلية) السلطان الفاتح
١٤٧٢م	تشييد قصر طوب قابى
١٤٧٣م	الصراع بين العثمانيين وامارة الشاة البيضاء (آق قويونلى): نصر موقعة اوتلق بلي
١٤٧٤م	وفاة العالم الكبير علي قوشجى
١٤٧٥م	دخول القرم تحت التبعية العثمانية
١٤٧٦م	حملة البغدان وانتصار العثمانيين فيها
١٤٧٨م	ضرب أولى العملات الذهبية في عهد السلطان محمد الفاتح
١٤٧٩م	الصلح بين العثمانيين والبنادقة ومنح السلطان الفاتح لهم معاهدة الاعتراف بحق حرية التجارة في طرابزون وكفه
١٤٨٠م	الخروج إلى اوترانتو وحصار رودس الفاشل وتفرع وظيفة قضاء العسكر إلى فرعين أحدهما للروملي والثاني للاناضول
١٤٨١م	وفاة محمد الثاني واعتلاء بايزيد الثاني العرش واعتبار المائة درهم فضة ٤٠٠ اقجة
١٤٨٢م	هزيمة الأمير جم ولجوئه إلى جزيرة رودس
١٤٨٣م	حرب موروا وضم الهرسك
١٤٨٤م	حرب البغدان• فتح كيلي وآق كرمان
١٤٨٥م	بداية الصراع العثماني المملوكي
١٤٨٩م	ضياع بعض الأراضي لصالح المماليك
١٤٩١م	الصلح بين العثمانيين والمماليك
١٤٩٢م	حرب المجر
١٤٩٤م	احياء منصب نقيب الأشراف واستمراره إلى نهاية الدولة
١٤٩٥م	الهدنة مع المجريين وموت الأمير جم ومولد الأمير سليمان (القانوني)
١٤٩٧	وصول أول سفير روسي إلى استانبول
١٤٩٨م	الحرب على لسهتان (بولندا)
١٤٩٩م	الحرب على البندقية • الاستيلاء على اينا بختى (لبانتو) • مداهمة پرَوَزَه

١٥٠٠م	الاستيلاء على مودون ونافارين وكورون
١٥٠٢م	الصلح مع البندقية
١٥٠٥م	افتتاح (كلية) السلطان بايزيد
١٥٠٩م	زلزال عظيم في استانبول (القيامة الصغرى)
١٥١١م	تمرد (شاه قولى بابا تكه لي) وحركة الأمير سليم (السلطان فيما بعد)
١٥١٢م	تنازل بايزيد الثاني عن عرشه واعتلاء ابنه سليم الأول
١٥١٤م	الانتصار في موقعة چالديران ودخول تبريز
١٥١٦م	الحملة على مصر والانتصار في موقعة مرج دابق
١٥١٧م	الانتصار في الريدانية ودخول القاهرة ووضع الحرمين الشريفين تحت الحماية العثمانية واكتمال العمل في بناء ترسانة القرن الذهبي
١٥١٩م	التمرد الجلالي • دخول الجزائر تحت السيادة العثمانية
١٥٢٠م	وفاة سليم الأول وجلوس سليمان الأول
١٥٢١م	فتح بلغراد
١٥٢٢م	ضم جزيرة رودس
١٥٢٤م	تمرد احمد باشا الخائن في مصر
١٥٢٥م	تمرد الانكشارية • وصول أول سفير فرنسي إلى استانبول • وفاة شيخ الاسلام زنبيللي علي افندي
١٥٢٦م	الانتصار في موقعة مُهاج (موهاكس) ونهاية المملكة البلغارية • مولد الأمير سليم (السلطان)
١٥٢٧م	استكمال فتح البوسنة
١٥٢٩م	حصار فينا واسترداد بودين ونزول برباروس خير الدين إلى مرسيليا
١٥٣٣-١٥٣٤م	دخول برباروس خير الدين في خدمة العثمانيين وتعيينه بكلربكياً على الجزائر
١٥٣٤م	خروج الحملة على العراقَيْن، ودخول تبريز للمرة الثانية وأخذ بغداد • وفاة ابن كمال باشا شيخ الاسلام
١٥٣٦م	حصول الفرنسيين على معاهدة تسمح لهم بالتجارة بسفنهم حاملة أعلامهم في الموانى العثمانية • إعدام الوزير الأعظم ابراهيم باشا
١٥٣٧	الحملة على كورفوس وآولونيا
١٥٣٨م	الانتصار في پرَوَزَه وحملة سليمان باشا الخادم إلى الهند
١٥٤٠م	إلغاء امتياز التجارة في البحر الأسود الذي نصت عليه معاهدة البندقية

١٥٤١م	الضم النهائي لبودين وتحويلها إلى بكلربكية
١٥٤٣م	فتح استرغون واسْتُولْني بلغراد
١٥٤٧م	الصلح بين العثمانيين وآل هابسبورغ • الاعتراف للنمساويين بحق التجارة الآمنة في الأراضي العثمانية • فتح صنعاء
١٥٤٨م	حرب ايران الثانية
١٥٥١م	فتح طرابلس الغرب
١٥٥٢م	حملة بيري رئيس على البرتغاليين
١٥٥٣-١٥٥٤م	حملة طورغود رئيس في البحر الأبيض المتوسط • حملة نَخچوَان
١٥٥٥م	أولى المعاهدات بين العثمانيين وايران: صلح اماسْيا
١٥٥٧م	الحملة التاسعة في البحر الأبيض المتوسط، وفتح فاس • افتتاح (كلية السليمانية
١٥٥٨م	ظهور كتاب "الشقائق النعمانية"
١٥٥٩م	الحرب بين الاميرين بايزيد وسليم في قونية وهزيمة الأول ثم لجوئه إلى ايران
١٥٦٠م	أخذ جربة
١٥٦١م	وفاة طاش كوپريلى زاده (صاحب الشقائق النعمانية)
١٥٦٢م	الصلح بين العثمانيين وآل هابسبورغ
١٥٦٥م	حصار مالطة الفاشل • المائة درهم فضة تضرب منها ٤٥٠ أقچه
١٥٦٦م	حملة سليمان القانوني الأخيرة: سيكتوار، ووفاة السلطان ثم اعتلاء سليم الثاني العرش
١٥٦٧م	ثورة اليمن
١٥٦٩م	حملة استراخان • قائد الاسطول قوردى اوغلى خضر بك يتوجه إلى سومطرة
١٥٧١م	استكمال فتح قبرص • الهزيمة في اينا بختى (لبانتو)
١٥٧٤م	الانتصار في البغدان • فتح تونس • افتتاح السليمية • وفاة سليم الثاني واعتلاء مراد الثالث العرش
١٥٧٥م	تقديم كتاب "منشآت السلاطين" للسلطان مراد الثالث
١٥٧٨م	بداية الحرب العثمانية الايرانية • انتصار "القصر الكبير" في المغرب • الحركة في القوقاز
١٥٨٥م	أخذ تبريز
١٥٨٦م	أولى عمليات تصحيح العملة

١٥٨٧م	عمليات كورجستان العسكرية
١٥٨٨م	حملة گنجه • إقرار ضريبة تصحيح العملة
١٥٨٩م	التصحيح الثاني للعملة
١٥٩٠م	المعاهدة العثمانية الايرانية • زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ١٪ تحت اسم "مضار الجزارين" لمواجهة احتياجات الانكشارية من اللحوم
١٥٩٣م	الحروب بين العثمانيين وآل هابسبورغ
١٥٩٥م	سقوط استرغون • وفاة مراد الثالث وجلوس محمد الثالث على العرش
١٥٩٦م	الاستيلاء على قلعة اگرى والانتصار في موقعة (خاج اوُوَا)
١٥٦٠م	تصحيح العملة
١٦٠١م	الانتصار في قانيجه Kanije • تخفيض رسوم الجمارك التي يدفعها التجار الانجليز إلى ٣٪ وادراج ذلك في المعاهدة
١٦٠٣م	بداية الحرب بين العثمانيين وايران • وفاة محمد الثالث وجلوس أحمد الأول
١٦٠٧م	هزيمة المتمردَيْن: جانبولاد اوغلى ومعن اوغلى في (وادي اوروج)
١٦٠٩-١٦١٠م	مراد باشا في الأناضول للقضاء على الجلاليين
١٦١٢م	المعاهدة العثمانية الايرانية • منح الهولنديين معاهدة تجارية
١٦١٥م	اشتعال الحرب الايرانية من جديد • الحملة على رَوَان
١٦١٧م	جلوس السلطان مصطفى الأول
١٦١٨م	خلع مصطفى الأول وجلوس عثمان الثاني • تصحيح العملة
١٦٢١م	خروج عثمان الثاني على رأس حملة إلى لهستان (بولندا) (حملة خُوتين)
١٦٢٢م	مقتل عثمان الثاني واعادة مصطفى الأول إلى العرش
١٦٢٣م	خلع مصطفى الأول عن العرش وجلوس مراد الرابع
١٦٢٤م	تصحيح العملة
١٦٣٤	شيخ الاسلام يُقتل لأول مرة (اخي زاده حسين افندي)
١٦٣٥م	خروج مراد الرابع في حملة على رَوَان
١٦٣٨م	الحملة على بغداد وأخذها
١٦٣٩م	الصلح بين العثمانيين وايران: معاهدة قصر شيرين
١٦٤٠م	وفاة مراد الرابع، وجلوس السلطان ابراهيم • تصحيح العملة
١٦٤٥م	شن الحرب على كريت، والاستيلاء على هانية
١٦٤٨م	خلع السلطان ابراهيم وجلوس محمد الرابع • حصار قَنْدية

١٦٥٦م	قيام البنادقة بمحاصرة مضيق چناق قلعه (الدردنيل) • حادثة چنَار وبداية عهد أسرة كوپريلي
١٦٦٠م	الاستيلاء على قلعة وَاراد (Varad)
١٦٦٣م	الحملة على أويْوَار Uyvar وفتحها
١٦٦٤م	هزيمة سانت غوتار ومعاهدة وَاسْوَار Vasvar
١٦٦٩م	الاستيلاء على قنديه ودخول جزيرة كريت بكاملها تحت السيادة العثمانية
١٦٧٢م	حملة لهستان (بولندا) والاستيلاء على قمانيجه • معاهدة بوجاش
١٦٧٣م	تخفيض رسوم الجمارك للتجار الفرنسيين إلى ٣٪
١٦٧٦م	الصلح مع لهستان: معاهدة زُورَاونا
١٦٧٨م	الحملة على چِهرين في اوكراينا
١٦٨٢م	المعاهدة العثمانية الروسية
١٦٨٣م	حصار فينا الثاني والهزيمة الفادحة
١٦٨٥م	فقدان أويْوَار Uyvar • تحويل ما يوجد في السراي من ذهب وفضة إلى عملات
١٦٨٦	سقوط بودين
١٦٨٧م	خلع محمد الرابع وجلوس سليمان الثاني • وسقوط اگري • طرح الاقجه المعروفة باسم (منقور) للتداول
١٦٨٨م	فقدان بلغراد
١٦٩٠م	سقوط قانيجه • استعادة بلغراد • إقرار رسم الجمرك الذي يؤديه الفرنسيون في مصر بواقع ٣٪
١٦٩١م	جلوس احمد الثاني والهزيمة في سلانكامن Salankamen • حظر ضرب العملة المعروفة باسم (منقور) لتأثيرها في ارتفاع الأسعار
١٦٩٥م	وفاة احمد الثاني وجلوس مصطفى الثاني • بداية تطبيق نظام الـ (مالكانه)
١٦٩٧	هزيمة زنتا Zenta
١٦٩٨م	اشتعال النيران في بارودخانة شهر اميني
١٦٩٩م	معاهدة قارلوفچِه
١٧٠٠م	توقيع معاهدة استانبول مع الروس
١٧٠٢م	بداية الانتاج في البارودخانة الجديدة التي اقيمت في حديقة اسكندر چلبي (حي اتاكوي اليوم في استانبول) • ايقاف العمل في معمل الجوخ باستانبول

١٧٠٣م	واقعة أدرنة واعتلاء أحمد الثالث كرسي العرش • طرح الدينار الذهبي (طُغْرَالى) للتداول
١٧٠٨م	اقامة معمل للجوخ في استانبول يقوم على الانتاج فيه اسطاوات من سلانيك
١٧٠٩م	بناء معمل لمراسي السفن (لنگرخانه) داخل الترسانة
١٧١١م	انتصار پروت وعقد الصلح
١٧١٣م	طرح الدينار الذهبي (زنجيرلى) للتداول
١٧١٥م	إعلان الحرب على البندقية والحملة على المورة
١٧١٦م	الحرب العثمانية النمساوية، وهزيمة واراداين، وفقدان طمشوار • طرح الدينار الذهبي (فندق) للتداول
١٧١٨م	معاهدة بَسَاروفچه • تخويل الولاة سلطة جباية ضريبة تحت اسم (إمدادية سفريه) لمواجهة نفقاتهم العسكرية
١٧٢٠م	الدولة تقيم مصنعاً للمنسوجات الحريرية في استانبول
١٧٢٣م	الحرب مع ايران على ثلاث جبهات
١٧٢٤-١٧٢٥م	العمليات العسكرية في آذربيجان، والاستيلاء على تبريز وگنجه
١٧٢٩م	طرح دينار ليرة ذهبية جديدة للتداول تحت اسم (زر محبوب)
١٧٣٠م	ثورة بطرونا خليل وخلع السلطان احمد الثالث وجلوس محمود الأول
١٧٣٢م	عقد الصلح بين العثمانيين وايران
١٧٣٣م	اشتداد حدة الحرب الايرانية ونجاحات نادر شاه • دمج مقاطعة كفه مع "قلم مقاطعة استانبول"
١٧٣٦م	الحرب العثمانية النمساوية الروسية
١٧٣٩م	معاهدة بلغراد • الاعتراف للتجار الروس بحق التجارة في الأراضي والمياه العثمانية ما عدا البحر الأسود
١٧٤٣م	اشتداد حدة الحرب العثمانية الايرانية من جديد
١٧٤٦م	عقد الصلح بين العثمانيين وايران
١٧٤٨م	ضم مقاطعتي آولونيا واگريبوز "لقلم مقاطعة بورصة"
١٧٥٤م	وفاة محمود الأول، وجلوس عثمان الثالث
١٧٥٧م	وفاة عثمان الثالث، وجلوس مصطفى الثالث
١٧٥٧-١٧٥٨م	الشروع في إدارة شئون البيع والالتزام في "مقاطعات الحرمين الشريفين" عن طريق دفتردار

١٧٦٦م	الشروع في إدارة شئون "مقاطعات الحرمين الشريفين" عن طريق الضربخانة
١٧٦٨م	اشتعال الحرب العثمانية الروسية
١٧٧٠م	دخول الاسطول الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط بمساعدة الانجليز
١٧٧١م	احتلال القرم
١٧٧٣م	إقامة "دار الهندسة البحرية الهمايونية"
١٧٧٣-١٧٧٤م	الشروع في جعل الضربخانة مؤسسة احتياطية للخزانة العامرة
٢١ يولية ١٧٧٤م	معاهدة قَيْنَارجه الصغرى والاعتراف للروس بحق الملاحة في البحر الأسود
١٧٧٤م	تشكيل "اوجاق المدفعية السريعة"
١٠ مارس ١٧٧٩م	اجراء بعض التعديلات (تنقيحنامه) على معاهدة قَيْنَارجه الصغرى في (آينه لـى قَوَاق)
١٧٨٣م	قيام روسيا بضم القرم
٨ يناير ١٧٨٤م	الدولة العثمانية تعترف لروسيا بضم القرم بوثيقة رسمية (سند)
١٧٨٤م	الاعتراف للنمساويين بحق الملاحة في البحر الاسود
١٧ اغسطس ١٧٨٧م	اعلان الحرب العثمانية الروسية
٩ فبراير ١٧٨٨م	دخول النمسا إلى جانب روسيا في الحرب حليفةً لها ضد العثمانيين
يناير ١٧٨٩م	استيلاء الروس على قلعة أوزي
٧ مايو ١٧٨٩م	وفاة السلطان عبد الحميد الأول وجلوس السلطان سليم الثالث على العرش
١١ يولية ١٧٨٩م	عقد الحلف العثماني السويدي
١٧٨٩م	حظر صياغة المعادن الثمينة والمحاولة الفاشلة في الحصول على قرض خارجي
٣١ يناير ١٧٩٠م	عقد حلف مع بروسيا
٢٧ يوليه ١٧٩٠م	بروسيا تجبر النمسا على الصلح: ميثاق رَيْخينباخ
٨ سبتمبر ١٧٩٠م	هدنة يرگوگى
اكتوبر-نوفمبر ١٧٩٠م	استيلاء الروس على قلعتي كيلي واسماعيل
٤ اغسطس ١٧٩١م	نهاية القتال بين النمسا والدولة العثمانية: معاهدة زِشْتُوى
١١ اغسطس ١٧٩١م	نهاية الحرب الروسية: هدنة قالاس
١٠ يناير ١٧٩٢م	التنازل عن القرم لروسيا • معاهدة ياش
١٧٩٢م	الشروع في تشكيل جيش "النظام الجديد" • ضرب عملة من فئة ١٠٠ قرش في عهد السلطان سليم الثالث

١٧٩٣م	اصلاح السفارات الدائمة واستحداث سفارات دائمة في لندن وباريس وفينا • اقامة جيش "النظام الجديد" • تشكيل "نظارة الذخيرة" أي التموين
١٧٩٣-١٧٩٤م	الشروع في انتاج البارود الانجليزي في البارودخانة العامرة
١٧٩٤م	بداية الانتاج في بارودخانة أزَادلو التي اقيمت في (حلقه لى)
١٧٩٥م	مسح لهستان (بولندا) من على خريطة اوربا • بداية التعليم في "دار الهندسة البرية الهمايونية" • اقامة "خزانة الذخيرة"
١٧ سبتمبر ١٧٩٧م	القضاء على دولة البندقية
١٧٩٧م	بداية العمل في المطبعة التي اقيمت في "دار الهندسة" • استحداث سفارات دائمة في باريس وفينا وبرلين • تمرد پازواند اوغلى • حركات قطاع الطرق في جبال الروملي وعصيانهم
اول يولية ١٧٨٩م	حملة فرنسا على مصر
٣ سبتمبر ١٧٨٩م	إعلان الحرب على فرنسا
٣ يناير ١٧٩٩م	التحالف العثماني الروسي ضد فرنسا
٥ يناير ١٧٩٩م	التحالف مع انجلترا ضد فرنسا
فبراير ١٧٩٩م	استيلاء نابليون على العريش وغزة
مايو ١٧٩٩م	هزيمة نابليون في عكا على يد احمد باشا الجزار
اغسطس ١٧٩٩م	عودة نابليون إلى فرنسا واستمرار الاحتلال الفرنسي لمصر
١٧٩٩م	محاولة فاشلة للحصول على قرض خارجي
مارس ١٨٠٠م	القوات الروسية والعثمانية تقيم "جمهورية الجزر السبع"
اغسطس ١٨٠١م	الهدنة للجلاء عن مصر
٢٥ يونية ١٨٠٢م	معاهدة باريس: الصلح مع فرنسا
١٨٠٢م	السماح للسفن الفرنسية والانجليزية بالملاحة في البحر الأسود رافعة أعلامها • ظهور فئة من التجار العثمانيين من غير المسلمين الذين كانوا يتاجرون مع أوربا عُرفت باسم "تجار اوربا" نتيجة لحصولهم على الحقوق التي حصل عليها تجار الدول الأوربية
فبراير ١٨٠٤م	بداية ثورات الصرب
يوليه ١٨٠٥م	تعيين محمد علي والياً على مصر
١٨٠٥م	اعتراف الدولة العثمانية بلقب "الامبراطور" لنابليون • إقامة "خزانة الترسانة" • بداية الانتاج في مصنع الجوخ والورق الذي اقيم في بكقوز

اكتوبر ١٨٠٦م	روسيا تحتل أرض المملكتين، أي الأفلاق والبغدان (رومانيا)
١٨٠٦م	فشل جيش "النظام الجديد" وتراجعه: واقعة أدرنة الثانية • الحرب العثمانية الروسية
٢٠ فبراير ١٨٠٧م	اشتراك انجلترا بجانب روسيا في الحرب ضد العثمانيين ووصول الاسطول الانجليزي إلى مشارف استانبول
مارس-سبتمبر ١٨٠٧م	هجوم الاسطول الانجليزي على الاسكندرية وهزيمته على يد محمد علي باشا
٢٥ مايو ١٨٠٧م	التمرد على جيش "النظام الجديد"
٢٩ مايو ١٨٠٧م	خلع السلطان سليم الثالث عن العرش وإلغاء جيش "النظام الجديد"
١٨٠٧م	بلوغ الدعوة السلفية الوهابية ذروتها: تعطيل فريضة الحج
١٨٠٧/٥/٢٩- ١٨٠٨/٧/٢٨م	عهد السلطان مصطفى الرابع: الاضطرابات السياسية والانقلابات
٢٨ يوليه ١٨٠٨م	تدخل مصطفى باشا العلمدار وخلع مصطفى الرابع عن العرش ومقتل السلطان سليم الثالث وجلوس محمود الثاني
١٨٠٨/٧/٢٨- ١٨٠٨/١١/١٦م	مدة قصيرة للعلمدار مصطفى باشا في منصب الصدر الأعظم
٢٩ سبتمبر ١٨٠٨م	وثيقة الوفاق: وفاق الدولة من طبقة الأعيان
١٥-١٦ نوفمبر ١٨٠٨م	تمرد الانكشارية: نهاية العلمدار مصطفى باشا
٥ يناير ١٨٠٩م	نهاية الحرب الدائرة مع انجلترا: معاهدة القلعة السلطانية
١٨١٠م	ضرب عملة فضية من فئة الخمسة قروش باسم "جهاديه" في عهد السلطان محمود الثاني
٢٨ مايو ١٨١٢م	نهاية الحرب الروسية: معاهدة بوخارست، والحكم الذاتي لصربيا
١٨١٢م	محمد علي باشا يخمد ثورة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحجاز • أول تأسيس لمراكز البريد الفرنسية
١٨١٦م	الاعتراف بميلوش اوبرونوفيتش أميراً للأمراء (باش كِنَزْ) والتأكيد على الاستقلال الذاتي لصربيا
فبراير-مارس ١٨٢١م	بداية ثورة اليونانيين في الأفلاق والمورة
١٨٢٣م	محاولة الاتجار مع أوربا بواسطة السفن التركية
١٨٢٤م	دعوة القوات المصرية لاخماد الثورة اليونانية
١٤ يونيه ١٨٢٦م	إلغاء اوجاق الانكشارية، واقامة جيش جديد باسم "العساكر المنصورة المحمدية"

٧ اكتوبر ١٨٢٦م	عقد معاهدة اق كرمان مع روسيا
١٨٢٦م	إعادة تنظيم هيئة الاحتساب
٤ ابريل ١٨٢٧م	بروتوكول بترسبورغ بين انجلترا وروسيا حول استقلال اليونان
٦ يوليه ١٨٢٧م	بروتوكول لندن الذي عقد بمشاركة فرنسا ايضا
يوليه ١٨٢٧م	نجاح القوات المصرية في إخماد الثورة اليونانية وتسليم أثينا
٢٠ نوفمبر ١٨٢٧م	معركة نوارين: إحراق الاسطول العثماني المصري
١٨٢٧م	العثمانيون يمتلكون اول سفينة بخارية من صنع الانجليز • فصل "خزانة المقاطعات" عن "الخزانة العامرة"
٢٦ ابريل ١٨٢٨م	اعلان روسيا الحرب
١٤ سبتمبر ١٨٢٩م	صلح أدرنة: استقلال اليونان
١٨٢٩م	الغاء التشكيل العسكري المعروف باسم "الدلاة"
٥ يوليه ١٨٣٠م	هجوم الفرنسيين على الجزائر واحتلالهم لها
١٨٣٠م	بداية تربية الماعز ذي الشعر في جنوب افريقيا • الاعتراف الرسمي بالطائفة الأرمنية الكاثوليكية وكنيستها
١٨٣٠-١٨٣١م	تعداد السكان
١٨٣١م	نشر أول جريدة (تقويم وقايع) • إلغاء نظام التيمار (مع بقائه مستمراً مدة طويلة بشكل رمزي محدود)
١٢ ديسمبر ١٨٣٢م	انتصار القوات المصرية على الجيش العثماني عند قونية
١٨٣٢م	المساواة في الوظائف بين الرتب في الكوادر العلمية والادارية وإقرار الدرجات والألقاب • تمرد والي مصر محمد علي باشا • انشاء خط بريد استانبول إزميد • إقامة مراكز البريد الانجليزية
٢ فبراير ١٨٣٣م	تقدم القوات المصرية حتى كوتاهية
٥ ابريل ١٨٣٣م	القوات الروسية تنزل عساكرها عند بكقوز بقصد المساعدة ووصول الاسطول الروسي إلى استانبول
مايو ١٨٣٣م	اضطرار محمد علي باشا إلى الوفاق: اتفاق كوتاهية
٨ يولية ١٨٣٣م	التحالف العثماني الروسي ضد محمد علي باشا: معاهدة خُنْكار إسكله سي، وغلق المضايق في وجه الدول الأخرى
١٨ سبتمبر ١٨٣٣م	معاهدة مونخنغراتز Münchengraetz بين روسيا والنمسا
١٨٣٣م	إقامة معمل الطرابيش (فَسْخانه)

١٨٣٤م	افتتاح المدرسة الحربية ● تغيير اسم "خزانة المقاطعات" إلى "خزانة [العساكر] المنصورة"
١٨٣٥م	دمج "الخزانة العامرة" مع "الضربخانة"
١١ مارس ١٨٣٦م	تأسيس "نظارة الشئون الخارجية" (تاريخ الفرمان السلطاني في ٢٣ ذي القعدة ١٢٥١هـ)
١٨٣٦م	بداية الانتاج في مصنع إسليميه للجوخ الذي أقامته الدولة
٢٦ نوفمبر ١٨٣٧م	تدشين السفينة البخارية (أثر خير) من الصناعة العثمانية
٢٤ مارس ١٨٣٨م	إقامة "المجلس الأعلى للأحكام العدلية"
١٦ اغسطس ١٨٣٨م	التوقيع على "معاهدة بلطه ليماني" التجارية التي تعترف بامتيازات واسعة للتجار الانجليز. وتقرر بهذه المعاهدة جعل الرسوم الجمركية في حالة التصدير بواقع ١٢٪ وفي الاستيراد بواقع ٥٪
١٨٣٨م	إقامة "نظارة المالية" وفصل الخزانة العامرة عن الضربخانة ثم دمجها مع خزانة العساكر المنصورة ● تحويل الدفتردارية إلى جهاز جديد هو "نظارة المالية"
٢٤ يونيه ١٨٣٩م	اشتعال الحرب مرة أخرى مع محمد علي باشا، وهزيمة القوات العثمانية في نزيب
اول يوليه ١٨٣٩م	وفاة السلطان محمود الثاني واعتلاء السلطان عبد المجيد العرش، وتسليم الاسطول العثماني لمحمد علي باشا
٣ نوفمبر ١٨٣٩م	إعلان فرمان التنظيمات الخيرية (خط گلخانه الشريف)
١٨٣٩م	إصدار العملة الورقية التي عرفت باسم (قائمهٔ معتبرهٔ نقديه)
٣ مايو ١٨٤٠م	وضع قانون العقوبات العثماني على ضوء قانون فرنسا وقبوله (أجريت تعديلات على هذا القانون في ١٤ يوليه ١٨٥١م ودخل حيز التنفيذ باسم "القانون الجديد")
١٨٤٠م	قرار فرض "ضريبة التمتع" في الأماكن التي تسري عليها قوانين التنظيمات الخيرية ● دمج كافة الخزائن في "خزانة المالية" ● إقامة "نظارة البريد"
٢٤ مايو ١٨٤١م	حل المسألة المصرية بمساعدة انجلترا، والتنازل عن حكم مصر لمحمد علي باشا بطريق الوراثة
١٣ يوليه ١٨٤١م	اتفاقية لندن للمضايق
١٨٤١م	أحداث لبنان

١٨٤٣م	انشاء مصنع هَرَكه • بداية العمل في بناء مصنع الحديد في (زيتون بورنى) • إلغاء الجمارك البرية المحدثة • اضافة عدد من أنوال نسيج الجوخ على معمل الفَسْخَانة
اول فبراير ١٨٤٤م	تصحيح العملة
١٨٤٤م	بداية استخدام الماكينات البخارية في معمل الفَسْخَانة
١٠ ابريل ١٨٤٥م	إنشاء جهاز الشرطة (بموجب اللائحة الصادرة في ١٢ ربيع الأول ١٢٦١هـ)
١٨٤٥م	إقامة مصنع للورق في إزمير يعمل بدفع المياه
١٦ فبراير ١٨٤٦م	إقامة مشيرية الشرطة
١٨٤٦م	معاهدة التجارة الروسية
١٨٤٧م	حل تشكيل السباهية أصحاب التيمار • أولى التجارب لاستخدام التلغراف في قصر بكلربكي باستانبول • اقامة "بنك درسعادت"
١٨ نوفمبر ١٨٤٨م	تدشين اول سفينة مصنوعة من الحديد على ايدي العثمانيين
١٨٤٨م	الانقلابات الليبرالية في أوربا: الثورات القومية في بولندا والمجر • الاعتراف الرسمي بالطائفة الأرمنية البروتستانية وكنيستها • أولى المحاولات لاقامة أول مدرسة صناعية في استانبول
١٨٥٠م	قرار تحديد الرسوم الجمركية بعد اجراء تخفيض بواقع ٢٠٪ على الواردات و ١٦٪ على الصادرات من سعر البضائع التي تشكل الأساس في الرسوم الجمركية على أن يحسب ذلك من عام ١٨٤٧م • التصديق على قانون التجارة • إصدار أول سندات بدون أرباح
١٨٥١م	التصديق على قانون العقوبات • معرض لندن
١٨٥٣م	مسألة "الاماكن المقدسة"، وضغوط روسيا ثم اشتعال حرب القرم
١٢ مارس ١٨٥٤م	التحالف مع انجلترا وفرنسا ضد روسيا
١٨٥٤م	أول قرض خارجي: بداية عهد الاقتراض والاستدانة • انقسام "المجلس الأعلى" إلى "المجلس العالي للتنظيمات" و "مجلس الأحكام العدلية" • حل هيئة الاحتساب
١٦ اغسطس ١٨٥٥م	تشكيل "أمانة العاصمة" في استانبول (بداية ظهور البلديات بالمعنى الحديث)
٩ سبتمبر ١٨٥٥م	دخول التلغراف للخدمة في الامبراطورية العثمانية
١٤ نوفمبر ١٨٥٥م	إلغاء التسعيرة الجبرية على كافة المواد تقريباً ما عدا اللحوم والخبز
١٨٥٥م	إلغاء "الجزية" التي تجبى من غير المسلمين
١٨ فبراير ١٨٥٦م	إعلان "فرمان الاصلاحات"

٣٠ مارس ١٨٥٦م	معاهدة صلح باريس • هزيمة روسيا • تحويل البحر الأسود إلى بحر محايد منزوع السلاح
١٨٥٦م	الظروف تتهيأ لشروع روسيا في غزو المناطق التركية في آسيا • تأسيس البنك العثماني • تطبيع الأبجدية العربية على ابجدية مورس وبداية استخدام التركية العثمانية في التلغراف
١٨٥٦-١٨٦٠م	إنشاء خط حديد (كوستَنْجه – چِرنُوَه)
١٨٥٦-١٨٦٦م	انشاء خط حديد (إزمير-آيدين)
١٨٥٧م	أحداث جدة وتدخل القوات الانجليزية
١٧ مارس ١٨٥٧م	إقامة "نظارة المعارف العمومية"
١٨٥٧م	صدور اللائحة المعروفة باسم "لائحة المَخْرَج" التي تنص على اتباع اسلوب تحصيل الجمرك عن البضائع من مكان خروجها وليس من مكان وصولها.
١٨٥٧-١٨٦٢م	شق طريق عربات (شوسيه) بيروت دمشق الحجري
٦ يونيه ١٨٥٨م	التصديق على قانون الأراضي
٨ يونيه ١٨٥٨م	صدور اللائحة العمومية للبلدية السادسة التي تقرر اقامتها في كل من حي بك اوغلى وحي غلطه باستانبول (أول نموذج للبلديات)
١٨٥٨م	الموافقة على قانون العقوبات • القيام بالاقتراض الخارجي لأجل إلغاء السندات الورقية (القوائم)
١٨٥٨-١٨٥٩م	الفصل بين ضرائب الأملاك والأراضي والتمتع
١٢ فبراير ١٨٥٩م	انشاء مدرسة الادارة (مُلْكيه مكتبى)
١٨٥٩م	جمع "الاعانة العمومية" للمساعدة على جمع وإلغاء السندات الورقية (القوائم) من التداول.
١٨٦٠م	انشاء المحاكم التجارية
١٨٦٠-١٨٦١م	أحداث لبنان وسوريا • تحويل لبنان إلى إيالة ممتازة
٩ يونيه ١٨٦١م	إقرار الوضع القانوني الخاص لمتصرفية جبل لبنان ولائحته • تعيين دافيد باشا والياً على لبنان
٢٩ ابريل ١٨٦١م	عقد معاهدتي قانليجه للتجارة مع الفرنسيين والانجليز، وهما ينصان على زيادة الرسوم الجمركية في التجارة الخارجية إلى ٨٪ وإلغاء نظام الاحتكار بين ارباب الحرف والصنايع

١٨٦١م	وفاة السلطان عبد المجيد واعتلاء عبد العزيز العرش • الموافقة على "لائحة اصول المحاكمات التجارية"
١٨٦١-١٨٦٦م	انشاء خط حديد (روسجق - وَارْنا)
١٨٦٢م	تأسيس ولاية الطونة وتعيين مدحت باشا والياً عليها • الشروع في تحصيل رسوم الجمارك بعد اجراء تخفيض بواقع ١٠٪ من أسعار البضائع التي تشكل الأساس لتلك الرسوم • جمع السندات الورقية (القوائم) بكاملها من السوق • تحديد قيمة الليرة الذهبية بمائة قرش
٢٨ فبراير ١٨٦٣م	افتتاح "معرض سلطان احمد" (المعرض العمومي)
١٨٦٣م	رحلة السلطان عبد العزيز إلى مصر • اقامة مدحت باشا لأول دار اصلاح (اصلاح خانه) في نيش (مدرسة للصنايع فيما بعد) • اقامة "صندوق المنافع" • بداية لصق الطوابع على الخطابات • الموافقة على قانون التجارة البحرية
٨ اكتوبر ١٨٦٤م	الموافقة على "لائحة الولايات"
١٨٦٤م	انجلترا تمنح اليونان الجزر الأيونية (الجزر التي تشكل جمهورية الجزر السبع) • استكمال العمل في اقامة خط التلغراف الذي يربط الهند بأوربا براً • تشكيل "لجنة اصلاح الصناعة" • اقامة المحاكم "النظامية"
١٨٦٥م	اقامة كنيسة رومانيا المستقلة • إقامة "مركز بريد المدينة الأولى في استانبول"
١٨٦٦م	اشتعال الثورة في جزيرة كريت، وفعاليات الاتحاد مع اليونان • تعديل نظام الوراثة في حكم مصر • احمد ثريا امين بك يُعد نموذجاً لمدفع سريع الطلقات والانطلاقة التي حققها العثمانيون في مجال المدفعية • تأسيس "شركة القصابين" • قرار بتحديد الرسوم الجمركية بعد إجراء تخفيض بواقع ١٠٪ من السعر الجاري للبضائع التي تستهلك في الداخل
١٨٦٦-١٨٦٧م	هزيمة النمسا أمام بروسيا واقامتها للوحدة المتساوية مع المجر: الامبراطورية النمساوية المجرية
٨ يونيه ١٨٦٧م	مصر تتحول إلى خديوية
٢١ يونيه ١٨٦٧م	رحلة السلطان عبد العزيز إلى أوربا
١٨٦٧م	إلغاء آخر ممثلية عسكرية عثمانية في صربيا وإخلاء القلاع الصربية • منح لقب "خديو" لوالي مصر اسماعيل باشا • شروع "الشبان العثمانيين" في الهروب إلى اوربا • الاعتراف للأجانب بحق التملك • تشكيل "نظارة البحرية" • تأسيس شركة السَرَّاجين • تعميم اقامة "صندوق المنافع" على كافة الولايات والسناجق

١٨٦٧-١٨٧٦م	إنشاء رصيف إزمير البحري
اول مارس ١٨٦٨م	تشكيل "نظارة العدل"
اول ابريل ١٨٦٨م	تشكيل "مجلس شورى الدولة" وفصل "ديوان الأحكام العدلية" كجهاز مستقل للتمييز
١٨٦٨م	عالي باشا يخمد ثورات جزيرة كريت وتمنحها الدولة الحكم الذاتي • افتتاح "مدرسة غلطه سراي السلطانية" • اقامة "صندوق الأمان باستانبول" • تأسيس شركتي الحدادين والسباكين • اغلاق مركز البريد اليوناني • تحويل الفَسْخانة إلى مصنع حديث للنسيج
٢٦ اغسطس ١٨٦٩م	الموافقة على "لائحة الطرق"
٢ سبتمبر ١٨٦٩م	لائحة المعارف العمومية وتنظيم التعليم الابتدائي والمتوسط
١٨٦٩م	افتتاح قناة السويس • تقسيم الجيش العثماني إلى ثلاثة أقسام: (نظاميه – رديف – مستحفظ) • الموافقة على الكتاب الأول من "مجلة الأحكام العدلية"
١٨٧٠م	إنشاء الكنيسة البلغارية المستقلة وتحرر البلغاريين من نفوذ بطريقخانة الروم • الهزيمة الفادحة لفرنسا في حربها ضد ألمانيا/ بروسيا • إعادة تسليح البحر الأسود وعدم إعتراف روسيا باحكام معاهدة باريس • محاولة لافتتاح الجامعة (دار الفنون)
٢٢ يناير ١٨٧١م	صدور "لائحة الادارة العمومية للولايات"
١٨٧١م	وفاة الصدر الأعظم عالي باشا • زيادة وطأة الحكم الفردي للسلطان عبد العزيز وتولي محمود نديم باشا منصب الصدارة العظمى • صدور "لائحة بورصة تحويلات درسعادت" • الدمج بين نظارتي البريد والبرق ونشر "لائحة البريد الثانية"
١٨٧٢م	افتتاح فروع "صندوق الأمان"
١٨٧٣م	تشكيل "مجلس التدقيقات الشرعية"
١٨٧٤م	زيادة عمليات التحريض التي تمارسها روسيا وفعاليات الجامعة السلافية • إلغاء الجمارك البرية • ايقاف نشاط "لجنة اصلاح الصناعة"
١٨٧٥م	ثورات البوسنة والهرسك
٢٣ ديسمبر ١٨٧٦م	إعلان المشروطية الأولى (القانون الأساسي)
١٨٧٦م	ثورة البلغار • الجبل الأسود يعلن الحرب على الدولة العثمانية • خلع السلطان عبد العزيز عن العرش، وجلوس السلطان مراد الخامس، ثم خلعه وجلوس عبد

	الحميد الثاني • عقد مؤتمر دولي في استانبول لمناقشة أزمة البلقان • ايقاف عمليات السداد للديون • الموافقة على الكتاب الأخير من "مجلة الأحكام العدلية"
١٩ مارس ١٨٧٧م	أول اجتماع لمجلس المبعوثان (استمر حتى ٢٨ يونيه)
٢٥ سبتمبر ١٨٧٧م	قانون بلدية درسعادت (استانبول) يناقشه مجلس المبعوثان ويوافق عليه
٥ اكتوبر ١٨٧٧م	الموافقة على قانون البلديات
١٣ ديسمبر ١٨٧٧م	تعطيل مجلس المبعوثان لأجل غير مسمى
١٨٧٧م	الهجوم الروسي واشتعال الحرب العثمانية الروسية، وقيام الروس باحتلال البلقان وشرق الأناضول
١٣ فبراير ١٨٧٨م	حل مجلس المبعوثان
١٨٧٨م	عقد معاهدتي اياستفانوس وبرلين • استقلال كل من صربيا والجبل الأسود ورومانيا • مولد إمارة بلغاريا • ظهور مشكلة الأرمن • استيلاء انجلترا على قبرص • ترك البوسنة والهرسك للاحتلال والحكم النمساوي المجري • ظهور المشكلة المقدونية
١٨٧٩م	جمع السندات الورقية (القوائم) التي طبعت في عهد عبد الحميد الثاني وإحراقها • الموافقة على "قانون تشكيلات المحاكم النظامية" • الموافقة على "قانون أصول المحاكمات الجزائية"
٢٠ ديسمبر ١٨٨٠م	تشكيل "لجنة الديون العمومية" وفقدان المالية العثمانية لاستقلالها
١٨٨٠م	الاصلاح الضريبي • استكمال العمل في إنشاء خط حديد (يافا – القدس) • الموافقة على "قانون أصول المحاكمات الحقوقية"
١٨٨١م	احتلال الانجليز لمصر
١٨٨٢م	احتلال الفرنسيين لتونس • نشر "قرار شهر المحرم"
١٨٨٣م	الشروع في اصلاح الجيش العثماني على يد هيئة عسكرية بروسيّة
١٨ سبتمبر ١٨٨٥م	التنازل عن إيالة الروملي الشرقية للإمارة البلغارية ومن ثم ضعف السيطرة على تلك المنطقة
١٨٨٥م	بلغاريا تضم الروملي الشرقية لأراضيها
١٨٨٦م	الانتهاء من اقامة خط حديد أطنة – مرسين
١٨٨٧م	اقامة مصنع يدي قوله لغاز الفحم
١٨٨٨م	منح الألمان امتياز خط حديد (حيدر باشا – إزميد – انقرة)
١٨٨٩م	تشكيل "جمعية الاتحاد العثماني" (الاتحاد والترقي)

١٨٩٠م	العصابات الثورية الأرمنية تكثف نشاطها في مقدونيا البلغارية وفي الأناضول
١٨٩١م	تحويل الإلزام بالعمل بدنياً في شق الطرق إلى بدل نقدي • إقامة مصنع (قاضي كوي) – (قورباغه لى دره) لغاز الفحم • افتتاح قسم السجاد في مصنع هَرَكَه
١٨٩٢م	بداية تشغيل خط حديد (حيدر باشا – إزميد)
١٨٩٣-١٨٩٦م	إنشاء خط حديد (استانبول – سلانيك)
١٨٩٤م	الأحداث الأرمنية في ساسون • استكمال العمل في انشاء خط حديد (سلانيك – مناستر)
١٨٩٥م	الأحداث الأرمنية في استانبول، وتدخل الدول الأجنبية إلى جانب الأرمن • الانتهاء من إقامة رصيف غلطه البحري • تصنيع البارود الخالي من الدخان في البارودخانة العامرة
١٨٩٦م	هجوم الأرمن على فرع البنك العثماني في استانبول • اشتعال الثورة في جزيرة كريت • الانتهاء من اقامة خط حديد (أسْكيشهر – قونية)
١٧ ابريل ١٨٩٧م	الحرب العثمانية اليونانية وانتصار العثمانيين فيها
١٨٩٧م	نزول القوات اليونانية إلى جزيرة كريت، وهجوم العصابات اليونانية على الحدود العثمانية في الروملي
١٨٩٨م	استمرار مشكلة كريت، ومنح الجزيرة حكماً ذاتياً وانسحاب القوات العثمانية منها، وتعيين الأمير اليوناني يورغي والياً عليها
١٨٩٩م	منح الألمان امتياز خط حديد بغداد • افتتاح خط حديد (عارفيّه – اطه پازارى)
١٩٠٠م	محاولة الدخول في اقامة خط حديد الحجاز • الانتهاء من إقامة رصيف استانبول البحري
١٩٠١م	ازدياد نشاط العصابات في مقدونيا، وتدخل الدول الكبرى
١٩٠١-١٩٠٨م	إنشاء خط حديد الحجاز
٢٣ نوفمبر ١٩٠٢م	نشاط "الجمعية الثورية البلغارية" في مقدونيا • ثورة "يوم الجمعة" واخمادها • إعداد خطة اصلاحية خاصة لأجل مقدونيا
٨ ديسمبر ١٩٠٢م	تعيين حسين حلمي باشا مفتشاً عاماً على مقدونيا بصلاحيات واسعة
١٩٠٢م	اشتعال الثورة اليمنية من جديد • إضافة عدد من أنوال نسيج الجوخ لمصنع هَرَكَه
٢-٣ اغسطس ١٩٠٣م	ثورة "يوم عيد آيا إيليا" • ظهور ملامح خطر الحرب البلغارية العثمانية
سبتمبر ١٩٠٣م	برنامج مورزتغ: حصول مقدونيا على الحكم الذاتي

١٩٠٤م	نهاية العمل في اقامة رصيف حيدر باشا البحري وبداية تشغيله
٢١ يوليه ١٩٠٥م	الأرمن يقومون باعتداء بالقنابل على موكب السلطان عبد الحميد الثاني
١٩٠٥م	بداية تصنيع الطرابيش في مصنع هَرَكه
١٩٠٦م	أحداث العقبة والأزمة التي جاءت بها
٢٣ يوليه ١٩٠٨م	إعلان المشروطية الثانية (الدستور)
٥ اكتوبر ١٩٠٨م	دولة النمسا/ المجر تعلن ضم البوسنة والهرسك إلى أراضيها، وتعلن إمارة البلغار في نفس اليوم استقلالها دولةً ملكية
٦ اكتوبر ١٩٠٨م	اليونانيون في جزيرة كريت يعلنون ضم الجزيرة إلى اليونان
١٧ ديسمبر ١٩٠٨م	أول اجتماع لمجلس المبعوثان بعد إعلان المشروطية الثانية (الدستور)
١٩٠٨م	إلحاق مصنع الجلود في بكقوز بنظارة الحربية
٢٧ فبراير ١٩٠٩م	الموافقة على "قانون أصول المحاسبة العمومية"
١٣ ابريل ١٩٠٩م	"حادثة ٣١ مارس" (بالتقويم الرومي)
١٩ ابريل ١٩٠٩م	وصول "جيش الحركة" إلى (يشيل كوي) عند مشارف استانبول، وقيامه بالقضاء على الاضطرابات وإعادة النظام في استانبول
٢٧ ابريل ١٩٠٩م	خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش وتولية السلطان محمد رشاد
١٧ ديسمبر ١٩٠٩م	افتتاح مجلس المبعوثان
١٩٠٩م	ثورة الأرمن في ولاية أضنه • الخدمة العسكرية إجبارية على غير المسلمين بدلاً من تأدية "البدلية"
١٩١٠م	ثورة الأرناؤط (الألبان) • إلغاء الجمارك الداخلية تماماً
١٩١١م	توجه السلطان محمد رشاد إلى منطقة الروملي لتهدئة الأرناؤط (الألبان) • هجوم الايطاليين على طرابلس الغرب وبنغازي واحتلالهما
١٩١١-١٩١٢م	الحرب العثمانية الايطالية
١٨ يناير ١٩١٢م	حل مجلس المبعوثان
٢٥ مارس ١٩١٢م	تأسيس "المنتديات التركية" (تورك اوجاقلرى)
١٨ ابريل ١٩١٢م	اجتماع مجلس المبعوثان في دور الانعقاد الثاني له
٥ اغسطس ١٩١٢م	حل مجلس المبعوثان في دور الانعقاد الثاني له
١٨ ابريل ١٩١٢م	هجوم الايطاليين على جزيرة رودس والجزر الاثنتي عشرة ومضيق الدردنيل
٢٢ يوليه ١٩١٢م	حكومة احمد مختار باشا: الكابينة الكبيرة

١٥ اكتوبر ١٩١٢م	التنازل عن طرابلس الغرب وبنغازي للايطاليين: معاهدة أوشـي، وبقاء رودس والجزر الاثنتي عشرة في حوزة ايطاليا
سبتمبر-اكتوبر ١٩١٢م	حرب البلقان الأولى
٢٩ اكتوبر ١٩١٢م	كامل باشا صدراً أعظم
٢٩ نوفمبر ١٩١٢م	إعلان ألبانيا الاستقلال
١٩١٢م	افتتاح "مدرسة يشيل كوي للملاحة الجوية"
١٩١٢-١٩١٣م	استغلال دول البلقان للحرب بين العثمانيين والايطاليين: حرب البلقان
٢٣ يناير ١٩١٣م	الهجوم على الباب العالي، وتولي محمود شوكت باشا لمنصب الصدر الأعظم
١٣ مارس ١٩١٣م	صدور "القانون المؤقت للادارة العمومية للولايات" (دخل حيز التنفيذ دون اطلاع مجلس المبعوثان عليه)
٣٠ مايو ١٩١٣م	انتهاء حرب البلقان الأولى
١١ يونيه ١٩١٣م	مقتل الصدر الأعظم محمود شوكت باشا، وتولي سعيد حليم باشا بدلاً منه
٢٩ يونيه ١٩١٣م	دول البلقان تحارب بعضها بعضاً: عراك دامٍ لاقتسام الإرث العثماني
٢١ يوليه ١٩١٣م	استعادة أدرنة
٢٩ اغسطس ١٩١٣م	الصلح بين العثمانيين والبلغار: معاهدة استانبول
١٤ نوفمبر ١٩١٣م	الصلح العثماني اليوناني: معاهدة أثينا
١٤ ديسمبر ١٩١٣م	ألمانيا تتولى تنظيم الجيش العثماني
٨ فبراير ١٩١٤م	المعاهدة الروسية التي توصي بالاصلاحات التي يطالب بها الأرمن في الأناضول
١٤ مايو ١٩١٤م	مجلس المبعوثان في دور انعقاده الثالث
٢٨ يونيه ١٩١٤م	مقتل ولي عهد النمسا/ المجر في سراييفو
٢٨ يوليه ١٩١٤م	دولة النمسا/ المجر تعلن الحرب على صربيا
اول اغسطس ١٩١٤م	ألمانيا تعلن الحرب على روسيا
٢ اغسطس ١٩١٤م	تعطيل مجلس المبعوثان إلى أجل غير مسمى (يجتمع المجلس في انعقاده الرابع والأخير في ١٢ يناير ١٩٢٠ ثم يتفرق نوابه بعد احتلال استانبول في ٢ ابريل ١٩٢٠ ويجري نفيهم) • عقد معاهدة تحالف بين الدولة العثمانية وألمانيا
٤ اغسطس ١٩١٤م	ألمانيا تعلن الحرب على فرنسا، بينما تعلن انجلترا الحرب على ألمانيا: اشتعال نيران الحرب العالمية الأولى
١٠ اغسطس ١٩١٤م	السماح للسفينتين الحربيتين الألمانيتين (ياوز وميديللى) بالمرور من المضايق

٩ سبتمبر ١٩١٤م	إلغاء الامتيازات الأجنبية اعتباراً من أول اكتوبر
٢٩ اكتوبر ١٩١٤م	الاسطول العثماني يبحر إلى البحر الأسود ويفتح نيران مدفعيته على الموانـي الروسية
٣ نوفمبر ١٩١٤م	روسيا تعلن الحرب على الدولة العثمانية
٥ نوفمبر ١٩١٤م	انجلترا وفرنسا تعلنان الحرب على الدولة العثمانية
١١ نوفمبر ١٩١٤م	الدولة العثمانية تعلن الحرب على دول الائتلاف
١٤ نوفمبر ١٩١٤م	إعلان الجهاد الأكبر
١٨ ديسمبر ١٩١٤م	تحويل مصر إلى دولة ملكية تحت حماية انجلترا، وانهاء حقوق الدولة العثمانية
نوفمبر/ديسمبر ١٩١٤م	نكسة القوات العثمانية في (صارى قاميش) تحت قيادة أنور باشا
١٩١٤م	إغلاق كافة مراكز البريد الأجنبية • زيادة معدل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية إلى ١٥٪ • لائحة إصلاح المدارس
يناير/فبراير ١٩١٥م	حملة القوات العثمانية إلى مصر بقيادة جمال باشا: هزيمة قناة السويس
يناير/١٨ مارس ١٩١٥م	محاولة الدول المتحالفة عبور مضيق الدردنيل: معارك چناق قلعه
٢٧ مايو ١٩١٥م	نقل السكان الأرمن المتعاونين مع الروس في شرق الأناضول إلى المناطق الداخلية: عمليات التهجير
١٩١٥م	إصدار العملات النقدية الورقية • زيادة الضرائب الجمركية إلى ٣٠٪
١٩١٦م	فقدان الحجاز ومكة المكرمة • اغلاق مصنع النسيج في إزميد • قانون توحيد المسكوكات
٢٥ مارس ١٩١٧م	إلحاق المحاكم الشرعية بنظارة العدل
٦ ابريل ١٩١٧م	دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب وإعلانها الحرب على ألمانيا
١٩١٧م	تشكيل "مجموعة الفيالق السريعة" • سقوط جبهتي العراق وسوريا • الثورة الشيوعية في روسيا: نهاية الحكم القيصري • سحب الصلاحيات القضائية من محاكم الطوائف غير المسلمة • الموافقة على "قانون حقوق العائلة" (حقوق عائله قرارنامه سى)
٣ مارس ١٩١٨م	معاهدة برستليتوفسكي
٣ يوليه ١٩١٨م	وفاة السلطان محمد رشاد الخامس وتولي السلطان وحيد الدين
٢ اكتوبر ١٩١٨م	انسحاب بلغاريا من الحرب
٣ اكتوبر ١٩١٨م	استقالة الصدر الأعظم طلعت باشا، وتولي احمد عزت باشا بدلاً منه
٣٠ اكتوبر ١٩١٨م	هدنة موندروس

٣-٤ نوفمبر ١٩١٨م	انسحاب ألمانيا والنمسا من الحرب
٨ نوفمبر ١٩١٨م	استقالة الصدر الأعظم احمد عزت باشا وتولي توفيق باشا بدلاً منه
١٣ نوفمبر ١٩١٨م	قوات دول الائتلاف تصل إلى مشارف استانبول وتتسلم المدينة
٤ مارس ١٩١٩م	الداماد فريد باشا يتولى منصب الصدارة العظمى: حزب الحرية والائتلاف يتولى مقاليد الحكم
١٥ مايو ١٩١٩م	اليونانيون يحتلون إزمير ويتقدمون في غرب الأناضول
١٩ مايو ١٩١٩م	حكومة استانبول تبعث مصطفى كمال باشا إلى الأناضول
٢٣ يوليه ١٩١٩م	مؤتمر أرضروم
٤ سبتمبر ١٩١٩م	مؤتمر سيواس
٢ اكتوبر ١٩١٩م	استقالة الصدر الأعظم الداماد فريد باشا وتولي علي رضا باشا بدلاً منه
٢٢ اكتوبر ١٩١٩م	لقاء مدينة أماسيا
٢٩ نوفمبر ١٩١٩م	إعلان الميثاق الوطني: الذي يقرر الغايات والأهداف الوطنية ويقرر حدود أراضي الدولة
١٩١٩م	إلغاء قانون حقوق العائلة
١٦ مارس ١٩٢٠م	قوات دول الائتلاف المحتلة تدخل المباني الرسمية في استانبول، وتغلق مجلس المبعوثان، ويفر النواب إلى الأناضول بينما يقوم الانجليز بالقبض على البعض منهم ونفيهم خارج البلاد
٥ ابريل ١٩٢٠م	الداماد فريد باشا يتولى منصب الصدارة العظمى
١١ مايو ١٩٢٠م	حكومة فريد باشا تصدر الحكم باعدام مصطفى كمال وطرده من العسكرية
١٠ اغسطس ١٩٢٠م	حكومة استانبول توقّع على معاهدة سيفر
٣/٢ ديسمبر ١٩٢٠م	معاهدة گومرو (Gümrü)
٢٧ /١٠-١٢ /١٩٢١/٢م	مؤتمر لندن: الإقرار بأن حكومة أنقرة هي المخولة بحق التفاوض عن الأناضول
٣١ مارس ١٩٢١م	الانتصار في موقعه إينونو الثانية
٣ سبتمبر ١٩٢١م	معركة سَقاريا الكبرى
٢٠ سبتمبر ١٩٢١م	الصلح مع فرنسا
٢٧ اغسطس ١٩٢٢م	الهجوم الكبير: القضاء على القوات اليونانية المحتلة
٣٠ اغسطس ١٩٢٢م	النصر الكبير: وقوع القائد اليوناني في الأسر
٩ سبتمبر ١٩٢٢م	تحرير إزمير

١١ اكتوبر ١٩٢٢م	هدنة مودانيا
اول نوفمبر ١٩٢٢م	إلغاء السلطنة العثمانية
١٦ نوفمبر ١٩٢٢م	السلطان وحيد الدين يغادر تركيا ● انتخاب عبد المجيد افندي لمنصب خليفة المسلمين
٢٤ يوليه ١٩٢٣م	معاهدة لوزان للسلام
١٣ نوفمبر ١٩٢٣م	الموافقة على إعلان انقرة عاصمةً للبلاد
٢٩ نوفمبر ١٩٢٣م	إعلان النظام الجمهوري
٣ مارس ١٩٢٤م	إلغاء الخلافة الاسلامية وطرد العائلة السلطانية خارج البلاد

قائمة مراجع التاريخ العثماني



قائمة مراجع التاريخ العثماني

حاولنا ترجمة عنوان الكتاب أو المقالة من التركية إلى العربية ووضعنا تلك الترجمة على يمين مقابلها التركي مباشرة لتكون عونا للقارئ في التعرف على موضوع الكتاب أو المقالة

مراجع ومصادر عامة

- AHMED EFLÂKÎ, *Menâkıbü'l-Ârifîn* مناقب العارفين (trc. T. Yazıcı), İstanbul 1989.
- AHMED LÜTFİ, *Târîh*, I-VII, İstanbul 1290-1328,(nşr.M. Aktepe), IX (İstanbul 1984); X-XIV (Ankara 1988-1991).
- AHMED VÂSİF EFENDİ, *Mehâsinü'l-âsâr ve Hakaikü'l-ahbâr* محاسن الآثار وحقائق الأخبار ,(yay. Mücteba İlgürel), İstanbul 1978.
- AHMEDÎ, *İskendernâme*, (haz. İ.Ünver), Ankara 1983.
- AHMED CEVDET PAŞA, *Ma'rûzât*, (nşr. Yusuf Halaçoğlu), İstanbul 1980.
- ————, *Târîh*, I-X, İstanbul 1309.
- ————,Tezâkir (nşr. C. Baysun), c. I-IV, Ankara 1953,1960,1963, 1967.
- ALİ EFENDİ, *Fetâvâ*, I-II, İstanbul 1272.
- ÂSIM, *Târîh*, I-II, İstanbul (ts.).
- ÂŞIKPAŞAZÂDE , *Târîh*, (nşr. Ali Bey), İstanbul 1332.
- CELÂLZÂDE, *Tabakatü'l-Memâlik* طبقات الممالك , (nşr. P.Kappert), Wiesbaden 1981.
- ÇEŞMÎZÂDE, *Târîh*, (nşr. B.Kütükoğlu), İstanbul 1959.
- DEFTERDAR SARI MEHMED PAŞA, *Nesâyihü'l-Vüzera ve'l-ümerâ* نصايح الوزرا والأمرا (nşr. Hüseyin R. Uğural), Ankara 1969.
- DUKAS, *Bizans Tarihi* (التاريخ البيزنطي) ,(trc. Mirmiroğlu), İstanbul 1956.
- HAYRULLAH EFENDİ, *Târîh*, 1-18, İstanbul 1273-1292.
- HOCA SÂDEDDİN, *Tâcü't-Tevârîh* تاج التواريخ I-II, İstanbul 1279-1280.

- İBN KEMAL, *Tevârîh-i Âl-i Osmân* تواريخ آل عثمان , (nşr. Ş. Turan). I. Defter, Ankara 1970; II. Defter, Ankara 1983; VII. Defter, Ankara 1957; VIII-IX. Defter, (nşr. A.Uğur); *The Reign of Sultan Selim I in the light of the Selim-name literature*, Berlin 1985); X. Defter, *Mohaçnâme*. (nşr. P. Courteille), Paris 1859.

- İZZÎ, *Târîh*, İstanbul 1199.

- KÂMİL PAŞA, *Târîh-i Siyâsî-i Devlet-i Aliyye-i Osmâniyye* (التاريخ السياسي للدولة العلية العثمانية) ,I-III, İstanbul 1327.

- KÂTİB ÇELEBİ, *Fezleke*,فذلكه I-II, [İstanbul] 1286-1287.

- ———, *Keşfü"z-Zunûn an Esâmil -Kütüb ve' l Fünûn* كشف الظنون عن اسامي الكتب و الفنون , I-II, İstanbul 1972.

- *Koçi Bey Risâlesi* (رسالة قوچي بك) (nşr. Ali Kemali Aksüt), İstanbul 1939.

- KÜÇÜK ÇELEBİZÂDE, *Târîh*, İstanbul 1282.

- LUTFÎ PAŞA, *Tevârih-i Âl-i Osmân* (تواريخ آل عثمان), (nşr. Âli Bey), İstanbul 1341.

- Mehmed NEŞRÎ, *Kitâb-ı Cihânnümâ* (كتاب جهاننما) , (nşr. F. Unat-M.A.Köymen), I-II, Ankara 1949; nşr. F. Taeschner, Leipzig 1951-1955.

- MOLTKE, H.VON, *Briefe über Zustaende und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835-1839.* Nördlingen 1987, (trc. H.Örs, Feldmareşal H. von Moltke, *Türkiye Mektupları* (رسائل تركيا), İstanbul 1969).

- *Mufassal Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني المفصل), I-VI, İstanbul 1957-1963.

- MÜNECCİMBAŞI, Derviş Ahmed, *Sahâifüşl-Ahbâr* صحايف الأخبار I-III, [İstanbul] 1285.

- MUSTAFA NURİ, *Netâyicü'l-Vukûât* نتائج الوقوعات I-IV, İstanbul 1327.

- NAÎMÂ, Mustafa, *Târîh*, I-VI, [İstanbul] 1280.

- PEÇUYLU, *Târîh*, I-II, İstanbul 1283.

- RÂŞİD, *Târîh*, I-V, [İstanbul] 1282.

- SAMİ-ŞAKİR-SUPHİ, *Târîh*, İstanbul 1198.

- SANDERS, D.V.K. Liman von, *Türkiye'de Beş Sene* (خمس سنوات في تركيا) , İstanbul 1927.

- SELÂNİKÎ, *Târîh*, (nşr. M. İpşirli), I-II, İstanbul 1989.
- SOLAKZÂDE, *Târîh*, İstanbul 1297.
- SİLÂHDÂR, *Târîh*, I-II, İstanbul 1928.
- ŞÂNÎZÂDE, *Târîh*, I-IV, İstanbul 1290-91.
- ŞEMDÂNÎZÂDE, *Mürî't-Tevârih*.مرئي التواريخ (nşr. M. Aktepe) I-III, İstanbul 1976-1981.
- *Osmanlı Tarihleri* (التواريخ العثمانية لكل من ..) *(Ahmedî, Şükrullah, Karamânî Mehmed Paşa, Âşıkpaşazâde)*. İstanbul 1949. (nşr. Atsız).
- TEVKİ'Î ABDURRAHMAN PAŞA, "Kanunnâme", *MTM*, sy 3 (İstanbul 1331),497-544.
- TOPÇULAR KÂTİBİ ABDÜLKADİR, *Vekâyi-i Târihiyye* (وقايع تاريخيه (مخطوط Süleymaniye Ktp., Esad Efendi, nr. 2151
- TURSUN BEY, *Târîh-i Ebü'l-Feth* تاريخ ابو الفتح (haz. Mertol Tulum), İstanbul 1977.
- VÂSIF, *Târîh*, I-II, İstanbul 1219; *Mehâsinü'l-Asâr* محاسن الآثار (nşr. M. İlgürel), İstanbul 1978.

مصادر حديثة

- *A History of The Ottoman Empire to 1730*, (ed. M.A. Cook), Cambridge 1976, V.J. Parry, H. İnalcık-A.N. Kurat-J.S. Bromley.
- AHMET RÂSİM, *Resimli ve Haritalı Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني بالرسوم والخرائط), I-IV. İstanbul 1330.
- BROCKELMANN, CARL. *Geschichte der Arabischen Literatur*, I-II, Leiden 1943, *Supplementband*, I-III, Leiden 1937. *(GAL* ve *GAL Suppl.)*.
- DANİŞMEND, İ.H. *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi* (حوليات التاريخ العثماني الموضحة), I-V, İstanbul 1971-1972.
- ENGELHARDT, E., *La Turquie et Le Tanzimat, ou Histoire des Réformes dans l'Empire Ottoman depuis 1826 Jusquà nos Jours*. I-II, Paris 1882-1884. (trc. A. Reşad), *Türkiye ve Tanzimat Devlet-i Osmaniyye'nin Tarih-i İslâhâtı* (تركيا والتنظيمات، تاريخ الاصلاح في الدولة العثمانية), İstanbul 1326).
- ERGİN, OSMAN NURİ, *Mecelle-i Umûr-ı Belediyye* (مجلة الشئون البلدية) , c. I (Târîh-i Teşkîlât-ı Belediyye), İstanbul 1922 (1338).

- FINDLEY, C.V., *Ottoman Civil Officialdom. A Social History*, Princeton 1989.
- GIBB, H.A.R. - Harold Bowen, *İslamic Society and the West*, I/2, London 1957.
- HAMMER, JOSEPH VON PURGSTALL, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, I-X, Budapest 1827-35; (trc. M.Ata, *Devlet-i Aliyye-i Osmaniye Tarihi* تاريخ الدولة العلية العثمانية , I-X, İstanbul 1329-1337).
- IMBER, C., *The Ottoman Empire 1300-1481*, İstanbul 1990.
- IORGA, N., *Geschichte des Osmanischen Reiches*, I-V, Gotha 1908-1913.
- ITZKOWİTZ, N. *Osmanlı İmparatorluğu ve İslâmî Gelenek* (الامبراطورية العثمانية وتقاليدها الاسلامية), (trc. İ.Özel), İstanbul 1989.
- İNAL, İBNÜLEMİN MAHMUD KEMAL, *Osmanlı Devrinde Son Sadrazamlar* (أواخر الصدور العظام في العهد العثماني, [٣ مجلدات – ط. رابعة], İstanbul, 1969.
- İNALCIK, H, *The Ottoman Empire:The Classical Age 1300-1600*, London 1973.
- KARAL, ENVER ZİYA, *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), V, *Nizam-ı Cedit ve Tanzimat Devirleri* (النظام الجديد وعهود التنظيمات)*(1789-1856)*, Ankara 1947; VI, *Islahat Fermanı Devri* (زمن فرمان الاصلاحات*1856- 1861*, Ankara 1954; VII *İslahat Fermanı Devri 1861-1876*, Ankara 1956; VIII, *Birinci Meşrutiyet ve İstibdat Devirleri* (المشروطية الأولى وعهود الاستبداد), *1876-1907*, Ankara 1962.
- KÖPRÜLÜ, FUAD, *Osmanlı İmparatorluğu`nun Kuruluşu* (قيام الدولة العثمانية) , Ankara 1972.
- LEWIS, B., *Modern Türkiye`nin Doğuşu* (مولد تركيا الحديثة), Ankara 1988.
- OHSSON, İ. MOURADGEA D`., *Tableau général de l`Empire Otthoman*, Paris 1788-1824, I-VII.
- ÖZCAN, ABDÜLKADİR, "Fâtih`in Teşkilât Kanunnâmesi ve Nizam-ı Âlem İçin Kardeş Katli Meselesi" (قانوننامة السلطان الفاتح في النظم ومسألة جواز قتل الأخ لأجل نظام العالم) , *TD*, sy 33 (1982), 7-56.
- SCHACHT, JOSEPH, *İslâm Hukukuna Giriş* (مدخل إلى التشريع الاسلامي), (trc. Mehmed Dağ-Abdülkadir Şener), Ankara 1977
- SHAW, S.J.-E.K. Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, I-III, Cambridge 1977; (trc M. Harmancı, *Osmanlı İmparatorluğu ve Modern Türkiye* (الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة, I-II, İstanbul 1982-1983).

- UZUNÇARŞILI, İ.H., *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), I-IV, Ankara 1949-1959.
- ZINKEISEN, W., *Geschichte des Osmanischen Reiches in Europa.* I-VII, Gotha 1840-1863.

مصادر التاريخ السياسي العثماني

مجاميع المعاهدات

- N. ERİM, *Devletlerarası Hukuk ve Siyasî Tarih Metinleri. I. (Osmanlı İmparatorluğu Antlaşmaları)* (معاهدات الامبراطورية العثمانية), Ankara 1953.
- *Muâhedât-ı Umûmiyye Mecmûası.*(مجلة المعاهدات العمومية), I-V, İstanbul 1294-1298.
- G. NORADOUNGHİAN, *Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman,* I-IV, Paris-Leipzig-Neuchâtel 1897-1903.
- SOYSAL, İSMAİL, *Türkiye'nin Siyasal Antlaşmaları.*(المعاهدات السياسية في تركيا), I. (1920-1945), Ankara 1991.

البحوث والدراسات وكتب المذكرات

- ABDURRAHMAN ŞEREF, *Sultan Abdülhamid-i Hân-ı Sânî'ye Dâir* (حول السلطان عبد الحميد الثاني), İstanbul 1918.
- ————, *Tarih Musahebeleri* (أحاديث تاريخية), İstanbul 1923.
- ABOU EL-HAJ, R.A., "Ottoman Diplomacy at Karlowitz", *Journal of American Society,* LXXXIV/4 (1967), 498-512.
- ————, *The 1703 Rebellion and the Structure of Ottoman Politics,* Leiden 1984.
- ADANİR, F., *Die Makedonische Frage. Ihre Entstehung und Entwicklung bis 1908,* Wiesbaden 1979.
- AHMED REFİK, [Altınay] *Kafkas Yolları. Hâtıralar, Tecessüsler* (طرق القوقاز، ذكريات واستطلاعات), İstanbul 1919.
- ————, "Türkiye'de İslâhât Fermanı", *TOEM,* IV/81, (السنة الرابعة عشرة، يولية ١٣٤٠ رومي).
- AHMET İZZET PAŞA, *Feryadım* (صرخاتي), I. İstanbul 1992.

- AHMET NİYÂZÎ, *Hâtırât-ı Niyâzî Yahud Târîhçe-i İnkılâb-ı Kebîr-i Osmâniyyeden Bir Sahife* (مذكرات نيازي أو صفحة من تاريخ الانقلاب العثماني الكبير), İstanbul 1326.

- AKA, İSMAİL, *Timur ve Devleti* (تيمورلنك ودولته), Ankara 1991.

- AKARLI, E.D., *Belgelerle Tanzimat. Osmanlı Sadrıazamlarından Âlî ve Fuad Paşaların Siyâsî Vasiyetnâmeleri* (عهد التنظيمات من خلال الوثائق، الوصايا السياسية للصدرين الأعظمين عالي باشا وفؤاد باشا), İstanbul 1978.

- AKDAĞ, M., *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celâlî İsyanları* (كفاح الأهالي الترك من أجل العيش الأمن، ثورات الجلالية), Ankara 1975.

- AKSAN, V., "Ottoman Sources of İnformation on Europe in the Eighteenth Century", *AO*,XI (1988), 5-16.

- AKŞİN, S. *İstanbul Hükümetleri ve Millî Mücâdele* (حكومات استانبول والكفاح الوطني), İstanbul 1976.

- ————, *31 Mart Olayı* (حادثة ٣١ مارس), Ankara 1970.

- AKTEPE, M., *1720-1724 Osmanlı İran Münasebetleri ve Silâhşör Kemanî Mustafa Ağa'nın Revan Fetihnamesi* (العلاقات العثمانية الايرانية ورسالة فتح رَوَان للمحارب كماني مصطفى آغا), İstanbul 1970.

- AKYILDIZ, ALİ., *Tanzimat Dönemi Osmanlı Merkez Teşkilatında Reform* (حركة اصلاح النظم المركزية العثمانية في عهد التنظيمات), İstanbul 1993.

- ALİ CEVAD, *İkinci Meşrûtiyyetin ilânı ve Otuzbir Mart Hadiseleri* (إعلان المشروطية الثانية وحادثة ٣١ مارس), Ankara 1960.

- ALLEN, W.P., *Problems of Turkish Power in the Sixteenth Century*, London 1963.

- ALTUNDAĞ, Ş., *Kavalalı Mehmed Ali Paşa İsyanı. Mısır Meselesi* (تمرد محمد علي باشا، المسألة المصرية), *1831-1841*, I. Kısım, Ankara 1945.

- ————,"Osman II", *İA*, IX, 443-448.

- ANAGNOSTIS, J., *Selanik (Thessaloniki)'in Son Zaptı Hakkında Bir Tarih* تاريخ حول الاستيلاء الأخير على سلانيك (trc. ve etüt, M. Delilbaşı), Ankara 1989.

- ASAF, M., *1909 Adana Ermeni Olayları ve Anılarım* (الأحداث الأرمنية في أدنه عام ١٩٠٩ وذكرياتي), Ankara 1982.

- ATİYE, A.S., *Niğbolu Haçlılar Seferi* (الحملة الصليبية على نيكبولي), (trc. E.Uras), Ankara 1956.
- *Aus dem Leben König Karls von Rumaenien. Aufzeichnungen eines Augenzeugen*, I-IV, Stuttgart 1894-1900.
- AYBARS, A. Türkiye Cumhuriyeti Tarihi (تاريخ جمهورية تركيا), I, İzmir 1984.
- AYDEMİR, Ş.S., *Makedonya`dan Orta Asya`ya Enver Paşa* (أنور باشا من مقدونيا إلى آسيا الوسطى) , I-III, İstanbul 1970-72.
- AYDIN, M., "Arşiv Belgeleriyle Makedonya`da Bulgar Çete Faaliyetleri" (نشاط العصابات البلغارية في مقدونيا من خلال الوثائق), *OA*, IX, (1989), 209-234.
- ————, "Sultan II. Mahmud Döneminde Yapılan Nüfus Tahrirleri" (عمليات تعداد السكان التي جرت في عهد السلطان محمود الثاني), *II. Mahmud ve Reformları Semineri Bildiriler.* İstanbul 1990, s.81-106.
- ————, Şarkî Rumeli Vilâyeti (ولاية الروملي الشرقية), *Ankara 1992.*
- AYIŞIĞI, M., *Mareşal Ahmed İzzet Paşa* /(المارشال أحمد عزت باشا (رسالة دكتوراه لم تطبع – آداب استانبول/ قسم التاريخ), 1991.
- AYKUT, N., "IV. Murad`ın Revan Seferi Menzilnâmesi",(كتاب منازل السلطان مراد الرابع في حربه على رَوان) *Tarih Dergisi*, XXXIV (1984), 183-246.
- BACQUE-GRAMMONT, J.L., "XVI. Yüzyılın İlk Yarısında Osmanlılar ve Safevîler" (العثمانيون والصفويون في النصف الأول من القرن السادس عشر),*Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu`na Armağan*, İstanbul 1991, s.205-219.
- BAMBERG, F., *Geschichte der orientalischen Angelegenheiten im Zeitraum des Pariser und des Berliner Friedens*, Berlin 1892.
- BARDAKCI, M., *Son Osmanlılar. Osmanlı Hânedanı`nın Sürgün ve Miras Öyküsü* (آخر العثمانيين، حكاية نفي الأسرة المالكة وميراثها), İstanbul 1991.
- BARKAN, Ö.L. "Osmanlı İmparatorluğu`nda Bir İskan ve Kolonizasyon Metodu Olarak Vakıflar ve Temlikler: İstilâ Devrinin Kolonizatör Türk Dervişleri" (الأوقاف والأملاك منهجاً للاسكان والتوطين في الامبراطورية العثمانية: الدراويش الأتراك المستوطنون في عهد الفتح والغزو), *Vakıflar Dergisi*, II (1942), 279-386.
- BARNES, J.R., *Evkaf-ı Humâyûnl Vakıf Administration under the Ottoman Ministry of Imperial Foundations 1839 to 1875*, Los Angeles 1980.

- BARTL, P., Die Albanischen Muslime zur Zeit der Nationalen Unabhaengigkeitsbewegung 1878-1912, Wiesbaden 1968.
- BAUM, H.G., *Edirne Vak`ası (Das Ereignis von Edirne)*, Freiburg 1973.
- BAYERLE, G., "The Compromise at Zsitvatorok", *AO*, VI (1980), 5-53.
- BAYKAL, B.S., "Bismarck`ın Osmanlı İmparatorluğu`nun Taksimi Fikri"(فكرة بسمارك حول تقسيم الامبراطورية العثمانية),*AÜDTCFD*, 1943, İ/5, 3-12.
- __________, *Das Bagdad-bahn Problem*, Freiburg 1935.
- ————, "Fâtih Sultan Mehmed-Uzun Hasan Rekabetinde Trabzon Meselesi"(مسألة طرابزون في التنافس بين السلطان الفاتح وحسن الطويل) *TAD*, II/2-3 (1964), 67-81.
- ————, "Lord Salisbury`nin İstanbul`da Fevkâlade Murahhaslığı"(التفويض فوق العادي للورد سالسبوري في استانبول), *AÜDTCFD*, 1944. II/4, 499-517.
- ————, "Uzun Hasan`ın Osmanlılar`a Karşı Kati Mücadele Hazırlıkları ve Akkoyunlu Harbi`nin Başlaması"(استعدادات حسن الطويل للتصدي القاطع للعثمانيين واشتعال الحرب بين امارة الشاة البيضاء والعثمانيين) *Belleten*, XXI/82 (1957), 260-269.
- BELDİCEANU, N., "La Campagne Ottoman de 1484 et ses Préparatifs Militaires et sa Chronologie", V-Vİ (1960), s.67-77 ("1484 Osmanlı Seferi Askerî Hazırlıkları ve Kronolojisi" (الاستعدادات العسكرية لحرب العثمانيين عام ١٤٨٤م ووقائعها), (trc. Z. Arıkan), *Belleten*, XLVII/186, Ankara 1983, s.587-598).
- ————, "La Conquête des Cités Marchandes de Kilia et de Cetates Alba par Bayezid II", *Südostforschungen*, XXIII (1964), 36-90
- ————, G., "Une Source Relative a la Campagne de Suleyman le Legislateur Centre la Moldavie (1538)", *Acta Historica*, I (1959), 39-55.
- BERKER, Th.M., *Double Eagle and Crescent; Vienna`s Second Turkish Siege and its Historical Setting*, New York 1967.
- BERKES, N., *Türkiye`de çağdaşlaşma* (العصرنة في تركيا), İstanbul 1978.
- BEYDİLLİ, K., "1828-1829 Osmanlı-Rus Savaşı`nda Doğu Anadolu`dan Rusya`ya Göçürülen Ermeniler" (جماعات الأرمن التي جرى تهجيرها من شرق الأناضول إلى روسيا في الحرب العثمانية الروسية ١٨٢٨ ١٨٢٩م) *Belgeler*, XIII/17 (1988) 365-470.

- ————, *1790 Osmanlı Prusya İttifâkı (Meydana Gelişi-Tahlili-Tatbiki)* (التحالف العثماني مع بروسيا – ظهوره وتحليله وتطبيقه), İstanbul 1984.

- ————, *Büyük Friedrich ve Osmanlılar. XVII. Yüzyılda Osmanlı-Prusya Münâsebetleri* (فردريك الكبير والعثمانيون، العلاقات مع بروسيا في القرن الثامن عشر), İstanbul 1985.

- ————, *Die polnischen Königswahlen und İnterregen von 1572 und 1576 im Lichte Osmanischer Archivalien, Ein Beitrag zur Geschichte der Osmanischen Machtpolitik*, München 1976.

- ————,"II. Abdulhamid Devrinde Gelen İlk Alman Askerî Heyeti Hakkında" (حول أول هيئة عسكرية ألمانية تصل في عهد عبد الحميد الثاني), *TD*, XXXII (1979), 481-494.

- ————, "II. Abdülhamid Devrinde Makedonya Meselesine Dair" (حول المسألة المقدونية في عهد عبد الحميد الثاني) *OA*, IX (1989), 77-99.

- ————," İlk Mühendislerimizden Seyyid Mustafa ve Nizâm-ı Cedîd`e Dâir Risâlesi" (السيد مصطفى من أوائل مهندسينا ورسالته حول "النظام الجديد") *TED*, XIII (1987), 387-479.

- ————, *Katolik Ermeni Cemaati ve Kilisesinin Tanınması* (الاعتراف بالطائفة الأرمنية الكاثوليكية وكنيستها), *(1830)*, (Eren Yay. Basılıyor).

- ————, *Türk Matbaacılık Tarihinde Mühendishâne Matbaası, Mühendishâne ve Kütüphânesi* (دور مطبعة المهندسخانة في تاريخ الطباعة التركية، والمهندسخانة ومكتبتها), İstanbul 1994.

- BİRİNCİ, Ali, *Hürriyet ve İtilâf Fırkası. II. Meşrutiyet Devrinde İttihat ve Terakki`ye Karşı çıkanlar* (حزب الحرية والإئتلاف أو المعارضون لجمعية الاتحاد والترقي في دور المشروطية الثانية), İstanbul 1990.

- BİRSEL, CEMİL M., *Lozan* I-II, İstanbul 1933.

- BOPPE, A. "La France et le militaire turc au XVIII`e siècle", *Feuilles d`Histoire*, 1912, 386-402, 490-501; (trc. A. Refik, "XVIII. Asırda Fransa ve Türk Askerliği" (فرنسا والعسكرية التركية في القرن الثامن عشر), *TTEM*, Yeni Seri I,IV (1929) 17-23).

- BOSTAN, İ., "İzn-i Sefîne Defterleri ve Karadeniz`de Rusya ile Ticaret Yapan Devlet-i Aliyye Tüccarları (دفاتر إذن السفينة وتجار الدولة العلية الذين يمارسون التجارة مع روسيا في البحر الأسود) 1780-1846", *Türklük Araştırmaları Dergisi*, VI (1991), 21-44.

- BOZDAĞ İ., (yay.) *Sultan Abdülhamid`in Hâtıra Defteri* (مذكرات السلطان عبد الحميد) , İstanbul 1985.

- BRENDEİ, M., "La porte ottomane face aux cosaques Zaporogue 1600-1637", *Harvard Ukrainian Studies*, I (1977), 237-307.

- ————, Veinstein, "Réglements fiscaux et fiscalité de la province de Bender-Aqkerman 1570", *CMRS*, XXII (1981), 251-328.
- CAHEN, Cl. *İslamiyet, Doğuşundan Osmanlı Devleti`nin Kuruluşuna Kadar* (الاسلام، منذ ظهوره حتى قيام الدولة العثمانية), (trc., E.N. Erender), İstanbul 1990.
- ————, *Osmanlılardan önce Anadolu`da Türkler* (الأتراك في الأناضول قبل العثمانيين), (trc Y.Moran), İstanbul 1979.
- CASSELS, L., *The Struggle for the Ottoman Empire, 1717-1740,* London 1966.
- CEMAL PAŞA, *Hâtıralar* (مذكرات), İstanbul 1977.
- CEZAR, Y., *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi. (XVIII. Yüzyıldan Tanzimat`a Mâlî Tarih)* (أزمة المالية العثمانية وعهد التغيير – التاريخ المالي من القرن الثامن عشر حتى عهد التنظيمات), İstanbul 1986.
- CHARRİERE, E., *Négociations de la France dans le Levant 1515-1580*, I, Paris 1848.
- ÇADIRCI, M., "1830 Genel Sayımına Göre Ankara Şehir Merkezi Nüfusu Üzerine Bir Araştırma" (بحث حول سكان مدينة أنقرة اعتماداً على عملية التعداد العام لسنة ١٨٣٠م), *OA*, İ, (İstanbul 1980), 109-132.
- ÇAVDAR, TEVFİK, *Osmanlılar`ın Yarı Sömürge Oluşu* (كون العثمانيين شبه مستعمرين), İstanbul 1970.
- ÇAYCI, A.. Büyük Sahra`da Türk-Fransız Rekabeti (الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى), 1858-1911, *GDAAD.* Erzurum 1970.
- ————, *La Question tunisienne et la politique ottomane 1881-1913*, Erzurum 1963.
- ÇETİN, A. "Maarif Nazırı Ahmed Zühdû Paşa`nın Osmanlı İmparatorluğu`ndaki Yabancı Okullar Hakkında raporu" (تقرير وزير المعارف أحمد زهدي باشا حول المدارس الأجنبية في الامبراطورية العثمانية), *GDAAD* X-XI (İstanbul 1982), 189-220.
- ————, *Tunuslu Hayreddin Paşa,* (خير الدين باشا التونسي) Ankara 1988.
- DANİŞMEND, İ.H., *Sadrıazam Tevfik Paşa`nın Dosyasındaki Resmî ve Husûsî Vesikalara Göre 31 Mart Vak`ası* (حادثة ٣١ مارس طبقاً للوثائق الرسمية والخصوصية في اضبارة الصدر الأعظم توفيق باشا), İstanbul 1961.
- DAVİSON, R.H., "Russian Skill and Turkish İmbecility: The Treaty of Kuchuk Kainardji Reconsidered", *Slavic Review,* 35/3 1976.

- EARLE, B.M. *Turkey, the Great Powers and the Bagdad Railway*, New York 1923. (trc. Yargıcı, *Bağdat Demiryolu Savaşı)* (الصراع على خط حديد بغداد), İstanbul 1972).

- EBÜZZİYA TEVFİK, *Yeni Osmanlılar Tarihi* (تاريخ العثمانيين الجدد), (yay. Ş. Kutlu), İstanbul 1973.

- EHİLOĞLU. Z., *Yemen'de Türkler* (الأتراك في اليمن), İstanbul 1952.

- EICHMANN, F., *Die Reformen des Osmanischen Reiches, mit besonderer Berücksichtigung des Verhaeltnisses der Christen des Orients zur türkischen Herrschaft*, Berlin 1858.

- EICKHOFF, EKKEHARD, "Denizcilik Tarihinde Kandiya Muharebesi" (معركة قنديه في تاريخ البحرية), (trc. M. Eren), *Atatürk Konferansları 1964-1968*, II, (1970), s.147-161.

- ————, *Wenedig, Wien und die Osmanen. Umbruch in Südosteuropa 1645-1700*, München.

- EMECEN, F., "Ali Bey, Bulutkapan", *DİA*, II, 383-384.

- ————, "I.Kosova Savaşının Balkan Tarihi Bakımından Önemi" (أهمية حرب قوصوه الأولى في تاريخ البلقان, *Kosova Zaferinin 600. Yıldnümü Sempozyumu*, Ankara 1992, s.35-44.

- ————,"Cezzar Ahmed Paşa", *DİA*, VII., 517-518.

- ————,"Kanûnî Devri", *Doğuştan Günümüze Büyük İslâm Tarihi* ("عهد السلطان سليمان القانوني" تاريخ الاسلام الكبير منذ ظهوره حتى اليوم), İstanbul 1989, X, 313-382.

- ————,"Son Kırım Hânı Şahin Giray`ın İdâmı Meselesi ve Buna Dâir Vesikalar" (مسألة إعدام خان القرم الأخير شاهين كراي والوثائق المتعلقة بذلك, *TD*. XXXIV (1984), 315-347.

- ————, "Zâhir Ömer", *İA*, XIII 455-456.

- EMİL, BİROL, *Mizancı Murad Bey Hayatı ve Eserleri* (ميزانجي مراد بك حياته وآثاره), İstanbul 1979.

- EMMERT, F.A, *The Battle of Kosoval A Reconsideration of its Significance in the Decline of Medieval Serbia*, Ann Arbor 1973.

- ENGİN, VAHDETTİN, *Rumeli Demiryolları* (سكك حديد الروملي), İstanbul 1993

- EREN, A.C. *Mahmud II. Zamanında Bosna-Hersek* (البوسنة والهرسك في عهد محمود الثاني), İstanbul 1965.

- ERGİN, O.N., *Türkiye Maarif Tarihi* (تاريخ المعارف في تركيا), I-V, İstanbul 1977[2].
- FAROQHI, S. *Herrscher über Mekka. Die Geschichte der Pilgerfahrt*, München 1990.
- FIEDLER, U., *Der Bedeutungswandel der Hedschasbahn. Eine historisch-geographische Untersuchung.* Berlin 1984.
- FILIPOVIÇ, N., "Bosna-Hersek`te Timar Sisteminin İnkişâfında Bazı Hususiyetler" (بعض المميزات في تطور نظام التيمار في البوسنة والهرسك), *İFM*, XV/1-4 (1955), 154-188.
- FINDLEY, C.V., *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empirel The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton 1980.
- FISHER-GALATI, *A. Ottoman Imperialism and German Protestantism 1551-1555*, Cambridge 1959, (trc. N. Öke, *Türk Cihadı ve Alman Protestanlığı* (الجهاد التركي والبروتستانية الألمانية), *1551-1555*, İstanbul 1992).
- ————, *Russian Annexation of the Crimea, 1772-1783*, Cambridge 1970.
- GANIAGE, J. *Les origines du protectorat français en Tunisie. 1861-1881.* Paris 1959.
- GIBB, H., "Lutfi Pasha on the Ottoman Caliphate", *Oriens*, XV (1962), 287-295.
- GOLOĞLU, M., *Erzurum Kongresi* (مؤتمر أرضروم), Ankara 1968.
- ————, *Sivas Kongresi* (مؤتمر سيواس), Ankara 1969.
- GOLTZ, Generalfeldmarschall Colmar Freiherr von der, *Denkwürdigkeiten.* (yay. F.v.d. Goltz-W. Foerster), Berlin 1929.
- GÖKBİLGİN, T., "Arz ve Raporlarına Göre İbrâhim Paşa`nın İrakeyn Seferindeki İlk Tedbirleri ve Futûhatı", (التدابير الأولى التي اتخذها ابراهيم باشا والفتوحات التي قام بها في حربه على العراقين من واقع معروضاته وتقاريره), *Belleten*, XXI/83 (1957), 449-482.
- ————,"1840-1861`e Kadar Cebel-i Lübnan Meselesi ve Dürzîler" (مسألة جبل لبنان والدروز منذ عام ١٨٤٠م), *Belleten*, X (1946) 641-703.
- ————, "İbrahim"[السلطان], *İA*, V/2, 882-884.
- ————, "Köprülüler" (آل كوبريلي), *İA*, VI, 892-897.
- GÖKYAY, O.Ş., "Sultan Osman`ın Şehadeti" (استشهاد السلطان عثمان), *Atsız Armağanı*, İstanbul 1976, s.187-256.

- GÜLSOY UFUK, "1828-1829 Osmanlı-Rus Savaşı`nda Rumeli`de Rus İşgaline Uğrayan Yerlerin Durumu" (حالة المناطق التي تعرضت للاحتلال الروسي في الروملي اثناء الحرب العثمانية الروسية ١٨٢٨ ١٨٢٩م), *II. Mahmud ve Reformları ve Semineri. Bildiriler*, İstanbul 1980, s.21-35.

- ———,1828-1829 *Osmanlı-Rus Savaşı`nda Rumeli`den Rusya`ya Göçürülen Reâyâ* (الأهالي المهجرون من الروملي الى روسيا في الحرب العثمانية الروسية ١٨٢٨-١٨٢٩م), İstanbul 1993.

- GÖZTEPE, T.M., *Osmanoğullarının Son Padişahı Vahdeddin Gurbet Cehenneminde* (وحيد الدين آخر السلاطين العثمانيين وحياته في جحيم الغربة), İstanbul 1968.

- GUBOĞLU, M., "Kanunî Sultan Süleyman`ın Boğdan Seferi ve Zaferi (حرب السلطان القانوني على البغدان وانتصاره), 1538 M-945 H)", Belleten, L/198 (1987), 727-805.

- GÜRÜN, K., *Ermeni Dosyası* (إضبارة الأرمن), Ankara 1983.

- HAMDANI, A., "Ottoman Response to the Discovery of America and the New Route to İndia", *Journal of the American Oriental Society*, 101/3 (1981), 323-330.

- HANDZIC, "Ein Aspect der Entstehungsgeschichte Osmanischer Städte in Bosnian des 16. Jahrhundets" *Südostforschungen*, XXXVII (1978), 41-49.

- HANİOĞLU, Ş. *Bir Siyasal Düşünür Olarak Dr. Abdullah Cevdet ve Dönemi* (الدكتور عبد الله جودت مفكراً سياسياً وعصره), İstanbul 1981.

- ———, *Bir Siyasal Örgüt Olarak Osmanlı İttihat ve Terakki Cemiyeti ve Jön Türklük* (جمعية الاتحاد والترقي كتنظيم سياسي وحركة تركيا الفتاة), *I. 1889-1902*, İstanbul 1986.

- HAYDAROĞLU, İ.P., *Osmanlı İmparatorluğu`nda Yabancı Okullar* (المدارس الأجنبية في الامبراطورية العثمانية), Ankara 1990.

- HERLİHY, P., *Odessa. A History. 1794-1914*, Cambridge 1986.

- HESS, A.C., *The Forgotten Frontier. A History of the Sixteenth Century İbero-African Frontier*, Chicago 1978.

- ———,"The Moriscos; An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain", *The American Historical Review*, LXXİV (1968), 1-25.

- HUHN, I., *Der Orientalist Johann Gottfried Wetzstein als preussischer Konsul in Damaskus (1849-1861). Dargestellt nach Seinen hinterlassenen Papieren*, Berlin 1989.

- HÜBER, R., *Die Bagdadbahn*, Berlin 1943.

- HÜSEYİN AVNİ, *Bir Yarım Asır Müstemleke Tarihi* (تاريخ مستعمرة على مدى نصف قرن), İstanbul 1932.

- IMBER, C., "Paul Witteks de la défaite d`Ankara a la prise de Constantinople", *OA*, V (1986), 65-81.

- IMBERT, P., *La Rénovation de l`Empire Ottoman. Affaires de Turquie*, Paris 1909, (trc. A. Cemgil, *Osmanlı İmparatorluğu`nda Yenileşme Hareketleri, Türkiye`nin Meseleleri* (حركات التجديد في الامبراطورية العثمانية، مشاكل تركيا), İstanbul 1981.

- ITZKOWİTZ, N., "Eighteenth Century Ottoman Realities", *Studia Islamica*, XVI (1962), 74-94.

- İĞDEMİR, U., *Kuleli Vak`ası Hakkında Bir Araştırma* (دراسة حول حادثة قله لي), Ankara 1942.

- İHSANOĞLU, Ekmeleddin., "Dârulfünûn Tarihçesine Giriş" (مدخل إلى تاريخ دار الفنون "الجامعة"), *Belleten*, LIV/210 (1990) 699-738.

- ————,"Mühendishâne-i Berrî-i Hümâyûn Başhocası İshak Efendi, Hayatı ve Çalışmaları Hakkında Arşiv Belgelerine Dayalı Bir Değerlendirme Denemesi" (دراسة أولية من خلال الوثائق حول حياة وأعمال اسحاق افندي المعلم الأول في المهندسخانة البرية الهمايونية), *Belleten*, LIII/ 207-208, Târîh 735-768.

- İHSANOĞLU, Ekmeleddin.- Mustafa.KAÇAR, "II. Mahmud`un Mekteb-i Tıbbiye Ziyaretinde Îrâd Ettiği Nutkun Hangisi Doğrudur" (أي الخطب التي ألقاها السلطان محمود الثاني هي الصحيحة عند زيارته لمدرسة الطب) *TaTo*,XİV/83 (İstanbul 1990), 44-48.

- İLGÜREL, M., "Zenta", *İA*, XIII, 536-538.

- İNALCIK, HALİL, "Bayezid I", *DİA*, V, 231-234.

- ————,"Bosna`da Tanzimat`ın Tatbikine Ait Vesikalar" (الوثائق الخاصة بتطبيق بنود التنظيمات في البوسنة), *TV*. 1/5 (Ankara 1942) 374-389.

- ————,"Centralization and Decentralization in Ottoman Administration", *Studies in Eighteenth Century İslamic History*, London 1977, s.27-52.

- ————, *Fatih Devri Üzerinde Tetkikler ve Vesikalar* (دراسات ووثائق حول عهد السلطان الفاتح), Ankara 1954.

- ————,"Edirne`nin Fethi (فتح أدرنة) (1361)", *Edirne: 600. Fethi Yıldönümü Armağanı Kitabı*, Ankara 1965, s.137-159.

- ————,"Mehmed II", *İA*, VII, s. 506-535

- ————,"Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire 1600-1700", *AO,* VI (1980), 283-337.
- ————,"Muhammed I", *EI*[2] (İng), VI/113-114, s.973-977.
- ————,"Murad II", *İA*, VIII, 598-614.
- ————,"Osmanlı İmparatorluğu`nun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye`nin İktisadî Vaziyeti Üzerinde Bir Tetkik Münasebetiyle" (دراسة حول الوضع الاقتصادي لتركيا ابان قيام الامبراطورية العثمانية وتطورها)*Belleten*, XX/60 (1951), 664-676.
- ————,"Osmanlı Rus Rekabetinin Menşei ve Don-Volga Kanalı Teşebbüsü (نشأة الصراع العثماني الروسي ومحاولة انشاء قناة الدون-فولغا) (1569)", *Belleten*, XII/46 (1948), 349-402.
- ————,"Ottoman Methods of Conquest", *Studia İslamica*, II (1955), 103-129.
- ————,"Saraybosna Şeriye Sicillerine Göre Viyana Bozgunundan Sonraki Harp Yıllarında Bosna" (البوسنة خلال سنوات الحرب التي أعقبت هزيمة فينا من واقع سجلات المحكمة الشرعية في سراييفو), *TV*, II (1942-43), 178-187, 372-383.
- ————,"Sened-i İttifak" (وثيقة التحالف), *Belleten*, XXVII/112 (1946).
- ————, *Tanzimat ve Bulgar Meselesi* (التنظيمات والمسألة البلغارية), Ankara 1943.
- ————,"Tanzimat`ın Uygulanması ve Sosyal Tepkileri" (تطبيق أسس التنظيمات وأصداؤها الاجتماعية), *Belleten*, XXVII (1964), 623-690.
- ————,"The Ottomans and the Caliphate", *The Cambridge History of Islam*, I (1970), 320-323.
- ————,"Türkler (Osmanlılar)" (الأتراك العثمانيون), *İA*, XII/2, 286-308.
- İPEK, N., *Rumeli`den Anadolu`ya Türk Göçleri* (الهجرات التركية من الروملي إلى الأناضول), Ankara 1993.
- JAESCHKE, G., "Der Turanismus der Jungtürken. Zur osmanischen Aussenpolitik im Weltkriege", *Welt des Islams*, XXIII, (1941), 1-54.
- JENNİNGS, R.C., "Some Thoughts on the Gazi-Thesis", *WZKM*, 76 (1986), 151-161.
- KALDY-NAGY, Gy., "Suleimans Angriff auf Europa", *Acta Orientalia*, XXVIII/2 (1974), 163-212.

- KALESHI, H. "Türkler`in Balkanlar`a Girişi ve İslâmlaştırılma, (Arnavut halkının etnik ve millî varlığının korunmasının sebepleri)" (دخول الأتراك إلى البلقان وفعاليات الأسلمة (أسباب حماية الوجود الاثني والقومي للأهالي الألبان), (trc. K. Beydilli), *TED*, X-XI (1981), 177-194.
- KAMPEN, W.VAN, *Studien zur deutschen Türkeipolitik in der Zeit Wilhelms II.*, Kiel 1968.
- KARACA, ALİ., *Anadolu İslahâtı ve Ahmet Şakir Paşa* (1838-1899)., İstanbul 1993.(الإصلاح في الأناضول وأحمد شاكر باشا)
- KARAL, E.Z., *Fransa-Mısır ve Osmanlı İmparatorluğu*, 1797-1802, İstanbul 1940. (فرنسا-مصر والامبراطورية العثمانية)
- ————, *Osmanlı İmparatorluğu`nda İlk Nüfus Sayımı* (أولى عمليات تعداد السكان في *الامبراطورية العثمانية) 1831*, Ankara 1943.
- ————,"Yunan Adalarının Fransızlar Tarafından İşgali ve Osmanlı-Rus Münâsebâtı, (احتلال الفرنسيين للجزر اليونانية والعلاقات العثمانية الروسية) 1797-1798", *TD*. I (1937) 100-125.
- KARAMUK, G., *Ahmed Azmi Efendis Gesandtschaftsbericht als Zeugnis des osmanischen Machtverfalls und der beginnenden Reformära unter Selim III.* Frankfurt 1975
- KICIMAN, N., *Medine Müdafaası Veya Hicaz Bizden Nasıl Ayrıldı?* (الدفاع عن المدينة المنورة أو كيف خرج الحجاز من أيدينا), İstanbul 1971
- KIEL, M., "Urban Development in Bulgaria in the Turkish Period: The Place of Turkish Architecture in the Process", *IJTS*, IV/2 (1989), 79-158.
- KIRZIOĞLU, F., *Osmanlılar`ın Kafkas Ellerini Fethi* (فتح العثمانيين لأراضي القوقاز) *(1451-1590)*, Ankara 1976.
- KISSLING, H.J., "Die Köprülü Restauration", *Internationales Kulturhistorisches symposion Mogersdorf 1969*, (1972), s.75-84.
- ————,"Zur Tätigkeit des Kemal Reis im Westmittelmeer", *WZKM*, LXII (1962), 153-171.
- KOCABAŞOĞLU, U., *Kendi Belgeleriyle Anadolu`daki Amerika. 19. Yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu`ndaki Amerikan Misyoner Okulları* (أمريكا في الأناضول من خلال وثائقها. مدارس التبشير الأمريكية في أراضي الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر), İstanbul 1989.
- KOCAÇIK, F., "Balkanlardan Anadolu`ya Yönelik Göçler" (الهجرة من البلقان إلى الأناضول), *OA*, İ (1980), 137-190.

- KODAMAN, B., "Hamidiye Hafif Süvârî Alayları. (II. Abdülhamid ve Doğu Anadolu Aşiretleri)" (فرق حميدية للخيالة الخفيفة) (عبد الحميد الثاني وعشائر شرق الأناضول), *TD.*XXXII, (1979), 427-480.

- ————, *II.Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi* (النظام التعليمي في عهد عبد الحميد الثاني), İstanbul 1980.

- ————, *Sultan II. Abdülhamid Devri Doğu Anadolu Politikası* (سياسة الدولة في شرق الأناضول أيام عبد الحميد الثاني), Ankara 1987.

- KOLOĞLU, O., "1838 Osmanlı-İngiliz Ticaret Antlaşması ve Mısır Tehdidi" (معاهدة التجارة العثمانية الانجليزية عام ١٨٢٨م والتهديد المصري), *Ta To,* X/60 (Aralık 1988), 26-37.

- ————, *Takvim-i Vekayi. Türk Basınında 150 Yıl* (جريدة تقويم الوقايع، ١٥٠ عاماً في الصحافة التركية), *1831-1891,* Ankara (ts.).

- KOPCAN, V., "Die Osmanische Provinz Nové Zámky (Eyâlet-i Uyvar)", *Asian and African Studies,* XXI (1985), 154-161.

- ————, *Turecká nebezpecenstvo a Slovensko,* Bratislava 1986.

- ————,"Zur historischen und Geographischen Abgrenzung der Osmanischen Bezeichnung Orta Macar (Mittelungarn)", *Asian and African Studies,* XVII (1981), 83-93.

- KORNRUMPF, H.J. "Mehmed Şükrü Pascha, der Verteidiger von Edirne. 1912/13", *Südostforschungen,* XLI, (München 1982), 181-197 (*Südost-Forschungen*)

- KORTEPETER, C. Max, "The rise of King Abdalaziz İbn Sa`ud during the era of Ottoman Sultan Abdulhamid II." *The İslamic World from classical to modern times,* Princeton-New York 1988, s.733-769.

- KÖPRÜLÜ, O., "Feyzullah Efendi", *İA,* IV, 593-600.

- KÖSSLER, A., *Aktionsfeld Osmanischen Reich. Die Wirtschafts İnteressen des Deutschen Kaiserreiches in der Türkei 1871-1908,* New York 1981.

- KREUTEL, R.F., *Kara Mustafa von Wien",* Vienne 1955.

- KRUPNYCKYJ, BORYS, *Geschichte der Ukraine von den Anfaengen bis zum jahre 1917,* Wiesbaden 1963.

- KUCEROVA, K., "The İnfluence of the Ottoman Expansion on Ethnic Changes and Social Development in Central Europa", *Ottoman Rule in Middle Euorapa and Balkan in the 16th and 17th Centuries,* Praque 1978, s.78-91.

- KURAN, A., BEDEVİ, *Osmanlı İmparatorluğu`nda İnkılâp Hareketleri ve Millî Mücâdele* (الحركات الثورية في الامبراطورية العثمانية والكفاح الوطني), İstanbul 1959.

- KURAN, E., *Avrupa'da Osmanlı İkamet Elçilerinin Kuruluşu ve İlk Elçilerin Siyâsî Faaliyetleri* (اقامة السفارات العثمانية الدائمة في اوربا والنشاط السياسي لأوائل السفراء) *(1793-1821),* Ankara 1988[2].
- ————, *Cezayir in Fransızlar Tarafından İşgali Karşısında Osmanlı Siyaseti,* (السياسة العثمانية في مواجهة الاحتلال الفرنسي للجزائر) *1827-1847.* İstanbul 1957.
- ————, *İsveç Kralı XII. Karl'ın Türkiye de Kalışı ve Bu Sıralarda Osmanlı İmparatorluğu* (بقاء الملك السويدي كارل الثاني عشر في تركيا وحالة الامبراطورية العثمانية آنذاك), İstanbul 1943.
- ————, *Prut Seferi ve Barışı* (حرب بروت وعقد الصلح), I-II, Ankara 1951, 1953.
- ————, *Türkiye ve İdil Boyu* (تركيا وعشيرة إيديل), Ankara 1966.
- ————, *Türkiye ve Rusya. XVIII. yüzyıl Sonunda Kurtuluş Savaşına Kadar Türk-Rus İlişkileri* (تركيا وروسيا، العلاقات التركية الروسية في نهاية القرن الثامن عشر حتى حرب الاستقلال) *(1798-1919),* Ankara 1970.
- KURAT, Y.T., *Henry Layard'ın İstanbul Elçiliği* (هنري لايارد سفيراً في استانبول), *1877-1878,* Ankara 1968.
- KURMUŞ, O., *Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi* (دخول الامبريالية إلى تركيا), İstanbul 1974.
- KURŞUN, ZEKERİYA, *Türk-Arap İlişkileri* (العلاقات التركية العربية), İstanbul 1992
- KÜÇÜK. C., *Osmanlı Diplomasisinde Ermeni Meselesi'nin Ortaya Çıkışı* (ظهور المسألة الأرمنية في الدبلوماسية العثمانية), *1878-1897,* İstanbul 1984.
- KÜTÜKOĞLU, BEKİR, *Osmanlı-İran Siyasî Münâsebetleri* (العلاقات السياسية العثمانية الايرانية), *1578-1590,* İstanbul 1962.
- ————, *Osmanlı-İran Siyasî Münâsebetleri* (العلاقات السياسية العثمانية الايرانية), *1578-1612. İstanbul 1993.*
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT, *Osmanlı-İngiliz İktisadî Münasebetleri* (العلاقات الاقتصادية العثمانية الانجليزية), *II (1838-1850),* İstanbul 1976.
- LANDAU, J.M., *The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimagel A Case of Ottoman Political Propaganda,* Detroit 1971.
- ————, *The Politics of Panislamism, İdeology and Organization*, London 1990.

- LANGER, W., *European Alliances and Alignment 1871-90,* New York 1950.
- ———, *The Diplomacy of İmperialism,* New York 1951.
- LAWRENCE, T.E., *Seven Pillars of Wisdom,* London 1935.
- ———, *Revolt in the Desert,* London 1927.
- LESURE, M., *Lépanto La crise de l'Empire Ottoman*, Paris 1972.
- LİNDER, R.P., *Nomads and Ottoman in Medieval Anatolia*, Bloomington 1983.
- LOCKHART, *Nadir Shah, a Critical Study Based Mainly Upon Contamporary Sources,* London 1938.
- LOWRY, H., *Trabzon Şehrinin İslâmlaşma ve Türkleşmesi* (أسلمة مدينة طرابزون وتتريكها), *1461-1581,* İstanbul 1981.
- ———, "Turkish History. On whose Sources will it be based? A Case Study on the Burning of İzmir", *OA*, IX (1989), 1-29.
- LÜTFİ SİMAVÎ, *Sultan Reşad Hân'ın ve Halefinin Sarayında Gördüklerim* (مشاهداتي في سراي السلطان رشاد وخلفه), İstanbul 1924.
- MAHMUD CELÂLEDDİN PAŞA, *Mir'ât-ı Hakîkat,* (yay. İ. Miroğlu), İstanbul 1983.
- MAIER, L., *Rumaenien auf dem Weg zur Unabhaengigkeitserklaerung, 1866-67,* München 1989.
- ———, *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, Mercantilism and the İslamic Economicy in Aleppo, 1606-1750*, New York 1988.
- Mc CARTHY, J., *Muslims and Minorities. The Population of Ottoman Anatolia and the End of the Empire,* New York-London 1983.
- MAXIM, M., "XVI. Asrın İkinci Yarısında Eflak-Boğdan'ın Osmanlı İmparatorluğu'na Karşı İktisadî ve Malî Mükellefiyetleri Hakkında Bazı Düşünceler" (بعض الآراء حول الالتزامات الاقتصادية والمالية التي تحملتها الأفلاق والبغدان تجاه الامبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر) *VII. Türk Tarih Kongresi, Bildiriler,* Ankara 1973, II, 553-566.
- MAHMUD MUHTAR, *Maziye bir Nazar. Berlin Muahedesinden Harb-i Umûmiye Kadar Avrupa ve Türkiye-Almanya Münâsebâtı* (نظرة على الماضي. العلاقات بين أوربا وتركيا وألمانيا منذ معاهدة برلين حتى الحرب العالمية الأولى) İstanbul 1341.
- MEMDUH PAŞA, *Hal'ler ve İclâslar* (خَلْعٌ وتولية), İstanbul 1329.

- MERT, Ö., "Anzavur`un Birinci Ayaklanmasına Dair Belgeler" (الوثائق الخاصة بالانتفاضة الأولى لأنزاور باشا), *Belleten,* LVI/217 (1992), s. 847-963
- ———, "II. Mahmud Devrinde Anadolu ve Rumeli`nin Sosyal ve Ekonomik Durumu, (الوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقتي الأناضول والروملي في عهد محمود الثاني) 1808-1839." *Türk Dünyası Araştırmaları,* XVIII (Haziran 1982), 33-73.
- ———, *XVII ve XIX. Yüzyılda Çapanoğulları* (آل چاپان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر), Ankara 1980.
- *Mısır Meselesi* (المسألة المصرية) (yay. Hariciye Nezareti) İstanbul 1334.
- MISIROĞLU, K., *Osmanoğulları`nın Dramı. Elli Gurbet Yılı* (مأساة الأسرة المالكة العثمانية، خمسون عاما في الغربة) *(1924-74),* İstanbul 1974.
- MOLDEN, E., *Die Orientpolitik Metternichs, 1829-1833,* Wien-Leipzig 1913.
- MUGHUL, M. YAKUB, *Kanûnî Devri* (عهد السلطان سليمان القانوني), Ankara 1987.
- MUTLUÇAĞ, H., "Düyûn-ı Umûmiyye ve Reji Soygunu" (لجنة الديون العمومية وسرقة ادارة الاحتكار), *BTTD,* II (İstanbul 1967), 33-39.
- NAFF, T., "Ottoman Diplomatic Relations with Europa in the Eighteenth Centuryl Patterns and Trends", *Studies in Eighteenth Century,* s.88-102.
- NAGATA, Y., *Muhsinzade Mehmed Paşa ve Âyanlık Müessesesi* (محسن زاده محمد باشا ونظام الأعيان), Tokyo 1976
- NICOL, D.M., *The Last Centuries of Byzantium 1261-1453,* London 1972.
- O` BRİEN, C.B., "Russia and Turkey, 1677-1681: The Treaty of Bakhchisaray", *Russian Review,* XI (1953), 259-268.
- OCHSENWALD, W., *Religion, Society and the State in Arabia. The Hijaz under Ottoman Control 1840-1908,* Colombus, Ohio 1984.
- ———, *The Hijaz Railroad,* Charlottesville 1980.
- OKDAY, Ş., *Büyükbabam Son Sadrıazam Tevfik Paşa* (جدي الصدر الأعظم الأخير توفيق باشا), İstanbul 1987.

- ———, *Osmanlıdan Cumhuriyete Padişah Yaveri İki Sadrazam Oğlu Anlatıyor* (اثنان من أبناء الصدور العظم من ياوران السلطان يتحدثان عن عهد العثمانيين إلى الجمهورية), İstanbul 1989.
- OLCAY, O., *Sevres Antlaşmasına Doğru* (نحو معاهدة سيفر), Ankara 1981.
- ORHONLU, C., *Habeş Eyâleti* (إيالة الحبشة), İstanbul 1974. s. 23-30.
- ———, Asrın İlk Yarısında Kızıldeniz Sahillerinde Osmanlılar, (العثمانيون على شواطئ البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر) *TD*, XVI (1962), 1-10. *XIX*
- ———, "Tercüman", *İA*, XII, 1 (1974), 175-181.
- ORTAYLI, İLBER, "Çarlık Rusyası Yönetiminde Kars" (قارص تحت حكم روسيا القيصرية), *TED*, IX (1978), 343-362.
- ———, *II. Abdülhamid Döneminde Osmanlı İmparatorluğunda Alman Nüfuzu* (النفوذ الألماني في الامبراطورية العثمانية على أيام السلطان عبد الحميد الثاني), Ankara 1981.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu`nda Amerikan Okulları Üzerine Bazı Gözlemler" (بعض الملاحظات حول المدارس الأمريكية في الامبراطورية العثمانية), *AİD*, XİV/13 (Ankara 1981), 87-96.
- OSTROGRSKY, G., *Bizans Devleti Tarihi* (تاريخ الدولة البيزنطية), (trc F. Işıltan), Ankara 1981.
- ÖKE, MİM KEMAL, *II. Abdülhamid, Siyonistler ve Filistin Meselesi* (السلطان عبد الحميد الثاني والصهاينة والمسألة الفلسطينية), İstanbul 1982.
- ———, *Siyonizm ve Filistin Sorunu* (الصهيونية والمسألة الفلسطينية), *1800-1914,* İstanbul 1982.
- ÖZBARAN, S., "Osmanlı İmparatorluğu ve Hindistan Yolu" (الامبراطورية العثمانية وطريق الهند), *TD*, XXXI (1978), s.131-141.
- ÖZCAN, AZMİ, Pan-İslamizm. Osmanlı Devleti, Hindistan Müslümanları ve İngiltere. (الجامعة الاسلامية والدولة العثمانية ومسلمو الهند وانجلترا) 1877-1914. İstanbul 1992.
- ÖZEL, AHMET, *İslam Hukukunda Ülke Kavramı, Darülislam-Darülharb* (مفهوم الدولة في التشريع الاسلامي، دار الاسلام – دار الحرب), İstanbul 1988.
- ÖZKAYA, Y., *Osmanlı İmparatorluğu' nda Dağlı İsyanları* (الثورات الجبلية في الامبراطورية العثمانية) *(1791-1808),* Ankara 1983.

- ÖZTUNA, Y., *Bir Darbenin Anatomisi* (تشريح لأحد الانقلابات), İstanbul 1987.
- ÖZYÜKSEL, M., *Osmanlı-Alman İlişkilerinin Gelişim Sürecinde Anadolu ve Bağdat Demiryolları* (سكك حديد الأناضول وبغداد ابان تطور العلاقات العثمانية الألمانية), İstanbul 1988.
- PALOMBINI *Bündniswerben Ausländischer Mächte um perslen (1543-1600),* Wiesbaden 1968
- PAMUK. Ş., *Osmanlı-Türkiye İktisadî Tarihi* (التاريخ الاقتصادي لتركيا العثمانية) *1500-1914,* İstanbul 1988.
- ————, *"150. yılında Balta Limanı Ticaret Antlaşması"* (معاهدة بلطه ليماني التجارية في عامها المائة والخمسين), *Ta To.* X/60(Aralık 1988), 38-41.
- PARMAKSIZOĞLU, I., "Kemal Reis" *İA,* VI, 567-68.
- PERJES, G., *Mohaç Meydan Muharebesi* (معركة مهاج الكبرى) (trc. Ş. Baştav), Ankara 1988.
- PLANA, E., "V. Sultan Mehmed Reşâd`ın 1911 Yılında Kosova Vilâyetine Yaptığı Ziyaret" (الزيارة التي قام بها السلطان محمد رشاد الخامس إلى ولاية قوصوه عام ١٩١١م), *Çevren,* LV, (1986), 27-30.
- PLENTNJUV, G., "Rusko, turskata Vojna 1828-1829. g.i. Polozenieto na Balgarskija Narod., *Voennoistoriceski Sbornik,* Sofija LVII/6, (1988), 124-131.
- POMIANKOWSKI, J., *Der Zusammenbruch des Ottomanischen Reiches. Erinnerungen and die Türkei aus der Zeit des Weltkrieges,* Zürich-Leipzig-Wien 1928.
- POUR, ALI PDAFAR, *Nâdir Şah Devrinde Osmanlı-İran Münâsebetleri* (العلاقات العثمانية الايرانية في عهد نادر شاه), [رسالة دكتوراه لم تطبع في قسم التاريخ بآداب استانبول] 1977
- PURYEAR, V.J., *International Economicy and Diplomacy in the Near East,* Stanford 1935.
- QUACK-EUSTATHIQDES, R., *Der Deutsche Philhelenismus Waehrend des Griechischen Freiheitskampfes 1821-1827,* München 1984.
- RAFEQ, ABDUL-KARIM, "Changes in the Relationship Between the Ottoman Central Administration and the Syrian Provinces from the Sixteenth to the Eighteenth Centuries", *Studies in Eighteenth Century İslamic History,* London 1977, s.53-75.
- ————, "The Revolt of Ali Pasha Janbulad (1605-1607) in the Contemporary Arabic Sources and its Significance", *VIII. Türk Tarih Kongresi, Bildiriler,* Ankara 1983, III, 1515-1534.

- RATHMANN, L., *Alman Emperyalizminin Türkiye'ye Girişi* (دخول الامبريالية الألمانية إلى تركيا), (trc. R.Zaralı), İstanbul 1976.
- RAYMOND, A., *The Great Arab Cities in the 16^{th}-18^{th} Centuries,* New York 1984.
- ROEMER, "The Safavid Period, Abbas I", *The Cambridge History of İran,* Cambridge 1986, V, 262-278.
- ROSEN, G., *Geschichte der Türkei von dem Siege der Reform im Jahre 1826 bis Zum Pariser Tractat vom Jahre 1856.* I-II, Leipzig 1866-1867.
- ROUX, F. CHARLES, *Les origines de l'expédition d'Egypte,* Paris 1910.
- RUNCIMAN, S., *Das Patriarchat von Konstantinopel,* München 1970 *(The Great Church in Captivity. A Study of the Patriarchate of Constantinople from the Eve of the Turkish Conquest to Greek War of Independence*, Cambridge 1968).
- SAHİLLİOĞLU, H., "Dördüncü Murad'ın Bağdad Seferi Menzilnâmesi" (كتاب منازل حملة مراد الرابع على بغداد), *Belgeler,* II/3-4 (1967), 1-35.
- SAİD PAŞA, *Hâtırât* (مذكرات), I-III, İstanbul 1328.
- SAKAOĞLU, N., *Anadolu Derebeyi Ocaklarından Köse Paşa Hânedanı* (أسرة كوسه باشا إحدى الاسر الاقطاعية في الأناضول), Ankara 1984.
- SANDERS, D.V.K. Liman von, *Türkiye'de Beş Sene* (خمس سنوات في تركيا), İstanbul 1927.
- SARIYILDIZ, G., *Hicaz Karantina Teşkilatı* (جهاز المحجر الصحي "كرانتينة" في الحجاز), *(1865-1914).* (رسالة دكتوراه لم تطبع/ قسم التاريخ بآداب استانبول), İstanbul 1989.
- ————, *Karantina Teşkilatının Kuruluşu ve Faaliyetleri.* (اقامة أجهزة الحجر الصحي "الكرانتينة" ونشاطها), *1838-1876,* (İÜEFTBL. basılmamış Yüksek Lisans tezi) 1990.
- SCHEBEN, T., *Verwaltungsreformen der frühen Tanzimatzeit. Gesetze, Massnahmen, Auswirkungen,* Frankfurt 1991.
- SCHLECHTA-WSSEHRD, O., *Die Revolution in Constantinopel in den Jahren 1807 und 1808,* Wien 1882.
- SCHMIDT, J., "The Egri Compaign of 1596. Military History and the Problem Sources", *Habsburgische Osmanische Beziehungen, CIEPO,* Wienne 1985, s.125-144.
- SCHÖLCH, A., *Palaestina im Umbruch 1856-1882. Untersuchungen zur wirtschaftlichen und Sozio-politischen entwicklung,* Stuttgart 1986.

- SCHULTE, B.F., *Vor dem Kriegsausbruch 1914. Deutschland, die Türkei und der Balkan,* Düsseldorf 1980.
- SCHWARZ KL., "16. Yüzyıl Ortalarında Protestanların Umudu: Türkler" (الأتراك أمل البروتستان في أواسط القرن السادس عشر), *Ta To.* X/59 (1988), 9-13.
- SELEK, S., *Anadolu İhtilâli* (اضطرابات الأناضول), I-II. İstanbul 1973.
- SEVİNÇ, N., *Ajan Okulları.* (مدارس الجاسوسية), İstanbul (ts.).
- SEYYİD MUHAMMED ES-SEYYİD MAHMUD, *XVI. Asırda Mısır Eyaleti* (إيالة مصر في القرن السادس عشر), İstanbul 1990.
- SHAW, S.J., *Between Old and New. The Ottoman Empire under Selim III. 1789-1807,* Harvard 1971.
- ————,"Das Osmanische Reich und die moderne Türkei", *Fischer Weltgeschichte,* XV. *Der İslam II,* Frankfurt 1971. s.24-144.
- SHAY, L., *The Ottoman Empire from 1720 to 1734, as Revealed in Despatches of Venetian Baili,* Urbana 1944.
- SIRMA, İ.S., *Osmanlı Devleti'nin Yıkılışında Yemen İsyanları* (ثورات اليمن ودورها في انهيار الدولة العثمانية), Konya (ts.).
- SKENDI, S., *The Albanian National Awakening 1878-1912.* Princeton-New York 1967.
- SOHRWEİDE, H., "Der Sieg der Safeviden in Persien und Seine Rückwirkungen auf die Schiiten anatoliens im 16. Jahrjundert", *Der İslam"* 41 (1965) s. 95-223.
- SOMEL, S.A., Das Grundschulwesen in den Provinzen des osmanischen Reiches waehrend der Herrschaftsperiode Abdülhamid II. (1876-1908) Bamberg 1992 (basılmamış doktora tezi).
- SONYEL, SALAHI, "İngiliz Belgelerine Göre Adana`da Vuku Bulan Türk-Ermeni Olayları" (الأحداث التركية الأرمنية التي وقعت في أدنة على ضوء الوثائق الانجليزية), *Belleten,* LI/201, (1987), 1240-1290.
- SOUCEK, S., "İnebahtı Savaşı (1571) Hakkında Bazı Mülahazalar" (بعض الملاحظات حول معركة اينابختي "ليفانت" ١٥٧١م), *TED,* sy.4-5 (1974), 35-48.
- STADTMÜLLER, G., *Geschichtliche Ostkunde,* I., München 1963.
- SÜMER, F., "Abbas I", *DİA,* I, 17-19.

- ————, "Avşarlılar" (الأفشار), *DİA*, IV, 164-165.
- ————, "Bozulus Hakkında", (حول قبيلة بوز اولوس) *AÜ DTCFD*, VII/10 (1949), 2-60.
- ————, *Safevi Devleti nin Kuruluş ve Gelişmesinde Anadolu Türkeleri`nin Rolü* (دور أتراك الأناضول في قيام الدولة الصفوية وتقدمها), Ankara 1976.
- SZAKÁLY, FR., "Phases of Turco-Hungarian Warfare Before the Battle of Mohács (1365-1526)", *Acta Orientalia*, XXXIII(1979), 65-111.
- SZÉKELY,-GY., "La Hongrie et la Domination Ottomane (XV^{e}-XVII^{e} siècles)" *Studia Turca-Hungarica*, Budapest 1975.
- ŞAHİN, İ.-HALAÇOĞLU, Y.-EMECEN, F.M., "Turkish Settlements in Rumelia (Bulgaria) in the 15th and 16th Centuries: Town and Village Population, *IJTS*, IV/2 (1989), 23-42.
- ————,"Amasya Antlaşması" (معاهدة أماسيا), *DİA*, III, 4-5.
- ŞEHSUVAROĞLU, B. "İkinci Meşrûtiyyet ve Âtıf Bey" (المشروطية الثانية وعاطف بك), *Belleten*, XXIII/90 (1959), 307-334.
- ŞEYH MUHSİN-İ FÂNÎ (HÜSEYİN KÂZİM KADRİ), *10 Temmuz İnkılabı ve Netâyici. Türkiye`nin İnkirâzının Sâ`ikleri. Makedonya, Ermenistan ve Suriye Meseleleri* (انقلاب ١٠ تموز ونتائجه، اسباب انهيار تركيا، المسألة المقدونية ومسألة أرمينيا والمسألة السورية), İstanbul 1336.
- ŞİMŞİR, B., *Rumeli`den Türk Göçleri* (الهجرات التركية من الروملي), I-II. Ankara 1968.
- TAHSİN PAŞA, *Yıldız Hâtıraları* (مذكراتي في سراي يلديز), İstanbul 1931.
- TANRIKUT, A., *Yemen Notları* (خواطري في اليمن), Ankara 1965.
- TANSEL, S., *Sultan II. Bayezid`in Siyasî Hayatı* (بايزيد الثاني وحياته السياسية), İstanbul 1966.
- TEKELİ, İ.-S., İLKİN, "İttihâd ve Terâkkî Hareketinin oluşumunda Selânik`in Toplumsal Yapısının Belirleyiciliği", *Türkiye`nin Sosyal Ekonomik Tarihi* (التركيب الاجتماعي لسلانيك وقدرته الفاعلة في تشكيل حركة الاتحاد والترقي، تاريخ تركيا الاجتماعي والاقتصادي), *(1071-1920)*, Ankara 1980, s.351-382.
- TEKİN, Ş., "Türk Dünyasında Gazâ ve Cihâd Kavramları Üzerine Düşünceler" (افكار حول مفهوم الغزو والجهاد عند الأتراك), *Ta.To.*XIX/109-110 (1993), 9-17, 73-79.
- TEKİNDAĞ, Ş., *Berkuk Devrinde Memlük Sultanlığı* (السلطنة المملوكية في عهد برقوق),İstanbul 1961.

- ————,"Fatih Devrinde Osmanlı-Memlûklu Münasebetleri" (العلاقات العثمانية المملوكية في عهد السلطان الفاتح), *TD,* XXX (1976), 73-98.
- ————," II. Bayezid Devrinde Çukurova`da Nüfuz Mücadelesi ve İlk Osmanlı-Memlûk Savaşları (الصراع على النفوذ في منطقة ر أوا في عهد بايزيد الثاني والحروب العثمانية المملوكية الأولى),1485-1491", *Belleten,* XXXI/123 (1967), 345-379.
- ————, "Rodos`un Fethi", (فتح جزيرة رودس) *BTTD,* 11/7 (1968), 58-65.
- ————, "Süveyş`te Türkler ve Selman Reis`in Arîzası" (الأتراك في السويس وعريضة سلمان رئيس), *BTTD,* II/9 (1968), 77-80.
- ————, Şah Kulu Baba Tekeli İsyanı" (ثورة شاه قولي بابا تكه لي), *BTTD,* I/3 (1967), 34-39ı I/4 (1968), 54-59.
- ————, "Yeni Kaynak ve Vesikaların Işığı Altında Yavuz Sultan Selim`in İran Seferi" (حرب السلطان ياوز سليم على ايران على ضوء المصادر والوثائق الجديدة), *TD,* XXII (1968), 49-78.
- TERZİOĞLU, A., "II. Mahmud`un Son Hastalığı İle İlgili Raporlar ve Galatasaray Tıbbiyesi`nin 17 Şubat 1839/da açılışı" (التقارير المتعلقة بالمرض الأخير للسلطان محمود الثاني وافتتاح مدرسة غلطة سراي الطبية في ١٧ فبراير ١٨٣٩م), *Ta To.,* XIV/83 (İstanbul 1990), 38-43.
- TUKİN, C., *Osmanlı İmparatorluğu Devrinde Boğazlar Meselesi* (مسألة المضايق في العهد العثماني), İstanbul 1947.
- ————, "Pasarofça", *İA,* IX, 514-523.
- TUNAYA, T.Z., *Hürriyetin İlânı. II. Meşrûtiyyetin Siyâsî Hayatına Bakışlar* (اعلان الحرية، نظرات على الحياة السياسية ابان المشروطية الثانية), İstanbul 1959.
- TURAN, OSMAN, "Anatolia in the Period of the Seljuks and the Beyliks", *The Cambridge History of İslam,* Cambridge 1970, s.231-262.
- ————, *Selçuklular Zamanında Türkiye* (تركيا في زمن السلاجقة), İstanbul 1971.
- TURAN, ŞERAFETTİN, "Bayezid II", *DİA,* V, 234-238.
- ————, "Fâtih Mehmed-Uzun Hasan Mücadelesinde Venedik" (دور البندقية في الصراع بين السلطان الفاتح وحسن الطويل), *TAD,* III (1966), 63-138.

- ————,"Rodos`un Zabtından Malta Muhasarasına" (من فتح ردوس إلى حصار مالطة), *Kanunî Armağanı*, Ankara 1970, s.57-72.
- TÜRKGELDİ, A.F., *Görüp İşittiklerim* (احداث رأيتها وأمور سمعتها), Ankara 1951.
- UÇAROL, R., *1878 Kıbrıs Sorunu ve Osmanlı-İngiliz Antlaşması. Adanın İngiltere`ye Devri* (مشكلة قبرص عام ١٨٧٨م والمعاهدة العثمانية الانجليزية، التنازل عن الجزيرة لانجلترا), İstanbul 1978.
- ————, *Gazi Ahmed Muhtar Paşa. Bir Osmanlı Paşası ve Dönemi* (احمد مختار باشا، أحد الباشوات العثمانيين وعهده), İstanbul 1976.
- ————, *Siyasî Tarih* (التاريخ السياسي), Ankara 1979.
- URAS, E., *Tarihte Ermeniler ve Ermeni Meselesi* (الأرمن في التاريخ والمسألة الأرمنية), İstanbul 1976[2].
- URSINUS, M., *Regionale Reformen im osmanischen Reich am Vorabend der Tanzimat. Reform der Rumelischen Provinzialgouverneure im Gerichtssprengel von Manastır (Bitola) zur Zeit der Herrschaft Sultan Mahmud II (1808-1839)*, Berlin 1982.
- UZUNÇARŞILI, İ.H., "Ali Suavî ve Çırağan Vak`ası" (علي سُعَاوي وحادثة قصر چراغان), *Blleten*, XXIX, (1944), 71-118.
- ————, "Arşiv Vesikalarına Göre Yedi Ada Cumhuriyeti" (جمهورية الجزر السبع على ضوء الوثائق العثمانية), *Belleten*, I/3-4 (1937), 627-639.
- ————, "1908 Yılında İkinci Meşrûtiyyetin Ne Sûretle İlân Edildiğine Dâir Vesikalar" (وثائق حول الكيفية التي أعلنت بها المشروطية الثانية عام ١٩٠٨م), *Belleten*, XX/77, (1956), 103-174.
- ————, "II. Abdülhamid`in Hal`ı ve Ölümüne Dair Bazı Vesikalar" (بعض الوثائق حول خلع السلطان عبد الحميد الثاني ووفاته), *Belleten*, X/40, (1946), 705-748.
- ————, "Kaynarca Muahedesinden Sonraki Durum İcâbı Karadeniz Boğazı`nın taksimi" (تقسيم مضيق البحر الأسود اقتضاءا للوضع في أعقاب معاهدة قينارجه), *Belleten*, XLIV/175, 1980, 511-533.
- ————, *Meşhur Rumeli Âyânlarından Tirsinikli İsmail, Yılıkoğlu Süleyman Ağalar ve Alemdar Mustafa paşa* (تيرسينيكلي اسماعيل أغا ويليق اوغلى سليمان أغا والعلمدار مصطفى باشا من أعيان الروملي المشاهير), İstanbul 1942.
- ————, *Mekke-i Mükerreme Emirleri* (أمراء مكة المكرمة), Ankara 1972.

- ————, *Midhat Paşa ve Yıldız Muhakemesi,* (مدحت باشا ومحاكمة يلديز) Ankara 1967.
- ————, "Tersâne Konferansının Mukarrerâtı hakkında Şûrâ Mazbataları" (مضابط شورى الدولة حول مقررات مؤتمر الترسانة), *TD.* X (1959) 43-60.
- ÜLMAN, A. HALUK, *Birinci Dünya Savaşına Giden Yol,* (الطريق إلى الحرب العالمية الأولى) Ankara 1973.
- ÜZER, T., *Makedonya Eşkiyalık Tarihi ve Son Osmanlı Yönetimi* (تاريخ الاجرام في مقدونيا والادارة العثمانية الأخيرة), Ankara 1979.
- VASİC, M., "Osmanlı İmparatorluğu`nda Martoloslar" (تشكيلات المارتولوز في الامبراطورية العثمانية), (trc. K. Beydilli), *TD,* XXXI, 1977, s.47-64.
- VEINSTEIN, G., "Les préparatifs de la campagne navale Franco-Turque de 1552 a travers les orders du Divan Ottoman", *Revue de l`occident musulman et de la Méditerranée,* XXXIX (1985), 35-67.
- ————, "XVI. Yüzyılda Karadeniz`in Kuzeyindeki Steplerde Bulunan Osmanlı Kolonizasyon Çiftlikleri" (جفالك المستوطنات العثمانية في السهوب الواقعة شمال البحر الأسود في القرن السادس عشر), (trc Y. Cezar), *İFM,* XLIII/1-4 (1987), 79-109.
- VESELA, Z., "Slovakia and the Ottoman expansion in the 16th and 17th Centuries.", *Ottoman Rule in Middle Europa and Balkan in the 16th and 17th Centuries,* Praque 1978. s.5-44.
- VOCELKA, K., "Avusturya-Osmanlı Çekişmelerinin Dahilî Etkileri" (التأثير الداخلي للنزاعات النمساوية العثمانية), *TD,* XXXI (1978), 5-28.
- VRYONIS, Sp., *The Decline of medieval Hellenism in Asia Minor and the Process of İslamization From the Eleventh Through the Fifteenth Century,* California 1971.
- YANS, KERİM, *IV. Murad Devrinde Osmanlı-Safevî Münâsebetleri,* (العلاقات العثمانية الصفوية في عهد مراد الرابع). 1977 (رسالة دكتوراه لم تطبع في قسم التاريخ آداب استانبول)
- YATAK, S., *Fahreddin Paşa ve Medine Müdafaası* (فخر الدين باشا ودفاعه عن المدينة المنورة) (رسالة دكتوراه لم تطبع في قسم التاريخ آداب استانبول) İstanbul 1990
- YAZICI, N., "Tanzimat Devri Osmanlı Posta Teşkilâtı" (البريد العثماني في عهد التنظيمات), *İletişim,* (Ankara, Temmuz 1981), 17-52.
- ————, *Takvim-i Vekayi* (تقويم الوقايع), *Belgeler,* Ankara 1983.

- YENİAY, İ.H., *Yeni Osmanlı Borçları Tarihi* (تاريخ الديون العثمانية الحديثة), İstanbul 1944.
- YERASİMOS, S., *Azgelişmişlik Sürecinde Türkiye* (تركيا في طور الدولة النامية), İstanbul 1980.
- YÖNTEM, A., CANİB, "Râmî Mehmed Paşa`nın Sulhnâmesi" (وثيقة الصلح الذي عقده رامي محمد باشا), *IX. Türk Tarih Kongresi, Tebliğler,* Ankara 1952. s.346-353.
- YURDAYDIN, H.G., *Kanunî`nin Cülûsu ve İlk Seferleri* (جلوس السلطان القانوني على العرش وحروبه الأولى), Ankara 1961.
- YÜCEL, Y., *II. Osman Adına Yazılmış Zafer-nâme* (كتاب النصر الذي ألّف للسلطان عثمان الثاني), Ankara 1983.
- WAGNER, GEORG, *Das Türkenjahr 1664. Eine europäische Bewährung,* Eisenstadt 1964.
- ————, "Otuz Yıl Savaşları Döneminde Osmanlı ve Avusturya İmparatorluklarının Politikası" (سياسة الامبراطوريتين العثمانية والنمساوية ابان حرب الثلاثين عاما) , *OA*, II (1981), 147-166.
- WALLACH, J., *Anatomie einer Militaerhilfe. Die preussisch-deutschen Militaermissionen in der Türkei. 1835-1919,* Düsseldorf 1976.
- WEITHMANN, M.W., *Kriesenherd Balkan,* München 1992.
- WERNER, E., *Büyük Bir Devletin Doğuşu: Osmanlılar* (ميلاد دولة عظمى: العثمانيون), *(1300-1481),* (trc O.Esen-Y.Öner), İstanbul 1986, I-II.
- WITTEK, P., "Ankara Bozgunundan İstanbul`un Zaptına" (من الهزيمة في أنقرة إلى احتلال استانبول), (trc., H.İnalcık), *Belleten,* VII/27 (1943), 557-589.
- ————, *Menteşe Beyliği* (إمارة منتشا), (trc O.Ş. Gökyay), Ankara 1986.
- ————, *The Rise of the Ottoman Empire,* London 1938.
- ZACHARIADOU, "The Conquest of Adrianople by the Turks", *Studi Veneziani* XIII (1970), 211-217.
- ————, "The First Serbian Campaigns of Mehemmed II (1454,1455)", *Annali dell`istituto Orientale di Napoli,* XIV (Naples 1964), 837-840.
- ————, "Pachymeres on the Amourioi of Kastamonu", *Byzantine and Modern Greek Studies,* III (1977), 57-70.

- ————, "Süleyman Çelebi in Rumelia and the Ottoman Chronicles", *Der İslam*, LX (1983), 268-296.
- ————, *(ed.), "The ottoman Emirate (1300-1389), Rethymnon, 1993.*
- ZEİNE, Z. N., *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism*, Beyrut 1959.
- ————, *The Emergence of Arab Nationalism. With a Background Study of Arab-Turkish Relation in the Near-East*, Beyrut 1966.
- ZİYA ŞAKİR, *Abdülhamid'in Son Günleri* (أيام السلطان عبد الحميد الأخيرة), İstanbul 1943.

مصادر الأنظمة الإدارية قبل عهد التنظيمات

تشكيلات السراي العثماني

- AKKUTAY, ÜLKER, *Enderun Mektebi* (مدرسة الأندرون), Ankara 1984
- ALTUNDAĞ, ÜLKÜ, "Darussaade Ağası" (أغا دار السعادة), *DİA*, IX.
- BAYSUN, M. CAVİD, "Cem" (الأمير جم), *İA*, III, 69-81
- ELDEM, SEDAD H.-AKOZAN, FERİDUN, *Topkapı Sarayı* (سراي طوب قابي), (ts.).
- FENERCİ MEHMED, *Osmanlı Kıyafetleri* (الزي العثماني), İstanbul 1986
- HIZIR B. İLYAS, *Letâif-i Enderun* (لطائف الأندرون), İstanbul 1276
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlı Padişahı" (السلطان العثماني), *SBFD*, XIII (1958), s. 68-79.
- ————, "Osmanlılarda Saltanat Veraseti Usulü ve Türk Hâkimiyet Telâkkisi ile ilgisi" (أصول وراثة السلطنة عند العثمانيين وعلاقتها بمفهوم السيادة التركية), *SBFD*, XIV (1959), s. 69-94.
- ————, "Pâdişah" (السلطان), *İA*, IX, 491-95.
- ————, "Mehmed II", *İA*, VII, 506-535.
- ÖZCAN, ABDÜLKADİR, "Cülûs" (اعتلاء العرش), *DİA*, VIII, 108-114.
- TANERİ, A., *Osmanlı Devleti'nin Kuruluş Döneminde Hükümdarlık Kurumunun Gelişmesi ve Saray Hayatı-Teşkilâtı* (تطور نظام الحكم عند العثمانيين ابان قيام الدولة وحياة السراي العثماني وتشكيلاته), Ankara 1978.

- ULUÇAY, ÇAĞATAY, *Harem II* (الحريم السلطاني), Ankara 1971.

- ————, *Padişahların Kadınları ve Kızları* (زوجات السلاطين وبناتهم), Ankara 1980.

- VAN MOUR, *On Sekizinci Yüzyılın Başlarında Osmanlı Kıyafetleri* (الزي العثماني في أوائل القرن الثامن عشر), Paris 1714.

مصادر النظم المركزية

- AKGÜNDÜZ, AHMET, *Osmanlı Kanunnameleri* (القانوننامات العثمانية), I-VI, İstanbul 1990-93.

- BARKAN, Ö. LÜTFİ, "H. 933-934 (M. 1527-1528) Mali yılına âit bir bütçe örneği" (نموذج لميزانية ترجع الى العام المالي ٩٣٣-٩٣٤هـ/١٥٢٧-١٥٢٨م), *İFM*, XV/1-2, 251-329.

- ————, "954-955 (1547-1548) Mali Yılına âit bir Osmanlı Bütçesi" (ميزانية عثمانية ترجع الى العام المالي ٩٥٤-٩٥٥هـ/١٥٤٧-١٥٤٨م), *İFM*, XIX/1-4, 219-276.

- ————, "1070-1071 (1660-1661) Tarihli Osmanlı Bütçesi ve Bir Mukayesi" (ميزانية عثمانية مؤرخة في ١٠٧٠-١٠٧١هـ/١٦٦٠-١٦٦١م ومقارنة لها مع أخرى), *İFM*, XVII /1-4, 304-347.

- ————, "1079-1080 (1669-1670) Mali Yılına âit Bir Osmanlı Bütçesi ve ekleri" (ميزانية عثمانية ترجع الى العام المالي ١٠٧٩-١٠٨٠هـ/١٦٦٩-١٦٧٠م وملحقاتها), *İFM*, XVII /1-4, 225-303.

- ————, "Kanunname" (قانوننامه), *İA*, VI, 185-196.

- BAYSUN, M. CAVİD, "Musadere" (المصادرة), *İA*, VIII, 669-673.

- BERKES, NİYAZİ, Türkiye`de Çağdaşlaşma (العصرنة في تركيا), İstanbul 1973.

- BEYDİLLİ, KEMAL, *1790 Osmanlı-Prusya İttifakı, Meydana Gelişi-Tahlili-Tatbiki*, (التحالف العثماني مع بروسيا، ظهوره وتحليله وتطبيقه), İstanbul 1984.

- DERİNGİL, SELİM, "II. Abdülhamid`in Dış Politikası" (السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الثاني), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi*, II, 305-306.

- EMECEN, FERİDUN, "Sefere Götürülen Defterlerin Defteri" (دفتر الدفاتر الذي يصحبه الجيش), *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu`na Armağan*, İstanbul 1991, s. 241-268.

- ERİM, NİHAD, *Devletlerarası Hukuku ve Siyasi Tarih Metinleri* (القانون الدولي ونصوص التاريخ السياسي), I, Ankara 1953.
- ESAD EFENDİ, *Teşrifat-ı Kadime* (التشريعات القديمة), İstanbul 1287.
- FINDLEY, CARTER V., *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire. The Sublime Porte, 1789-1922,* Princeton 1980.
- FLEISCHER, CORNELL, H., "Preliminaries to the Study of the Ottoman Bureaucracy". *Raiyyet Rusümu, Essays presented to Halil İnalcık, Jourhal of Turkish Studies*, 10, s. 135-141.
- GIBB, H.A.R.-BOWEN, HAROLD, *Islamic Society and the West, Islamic Society in the Eighteenth Century* I/I-II, Oxford 1950-57.
- GÖKBİLGİN, M. TAYYİB, "Nişancı" (النشانجي), *İA*, IX, 299-302.
- HALAÇOĞLU, YUSUF, *XIV-XVII. Yüzyıllarda Devlet Teşkilâtı ve Sosyal Yapı* (أجهزة الدولة والتركيب الاجتماعي من القرن الرابع عشر الى القرن السابع عشر), Ankara 1991.
- HUREVITZ, *Diplomacy in the Near and Middle East, 1535-1914* I, Princeton 1956.
- ———, "The Europeneanization of Ottoman Diplomacy The Conversion from Unilateralisim to Reciprocity in the Nineteenth Century" *Belleten* XXV/99 (1961) 455-466.
- ———, "Ottoman Diplomacy and the European State System", *MEJ*, XV (1961), 141-152.
- İNALCIK, HALİL, *The Ottoman Empire, The Classical Age, 1300-1600*, London 1973.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu`nda Kültür ve Teşkilât" (الثقافة والنظم في الامبراطورية العثمانية), *Türk Dünyası El Kitabı*, Ankara 1992, I, 457-476.
- ———, "Reis-ul-küttâb" (رئيس الكتّاب), *İA*, IX, 671-683.
- İPŞİRLİ, MEHMET, "Babıâli" (الباب العالي), *DİA*, IV, 378-386.
- ITZKOWITZ, N-NOTE, M, *Mubadele, an Ottoman Russian Exchange of Ambassadors*, Chicago 1970.
- KURAN, ERCÜMEND, *Avrupa`da Osmanlı İkamet Elçiliklerinin Kuruluşu ve İlk Elçilerin Siyasi Faaliyetleri* (اقامة السفارات العثمانية الدائمة في اوربا والنشاط السياسي للسفراء الأوائل), *1793-1821*, Ankara 1968.

- KÜTÜKOĞLU, BEKİR, *Osmanlı-İran Siyâsî Münâsebetleri* (العلاقات السياسية بين العثمانيين والايرانيين), *(1578-1612)*, İstanbul 1993.
- ————, "Vekâyinüvis" (كاتب الوقائع), *İA*, XIII, 271-287.
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT, "Buyruldu" ("البيورلدي "أي الأمر أو الحكم الصادر عن الديوان الهمايوني), *DİA*, VI, 478-480.
- ————, "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Devleti`nde Fevkalâde Elçilerin Ağırlanması" (استضافة السفراء فوق العاديين في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر), *Prof. Dr. İsmail Ercüment Kuran`a Armağan*, Ankara 1989, s. 199-231.
- KARAL, ENVER ZİYA, *Selim III`ün Hat-tı Hümayunları, Nizam-ı Cedid* (الخطوط الهمايونية "الفرمانات" التي أصدرها سليم الثالث، النظام الجديد), *1789-1807*, Ankara 1988.
- KOÇİ BEY, *Risale* (nşr. A.K. Atsüt), İstanbul 1939.
- KOÇU, REŞAT EKREM, *Osmanlı Muahedeleri ve Kapitülasyonları* (المعاهدات العثمانية والامتيازات الأجنبية), İstanbul 1934.
- KÖPRÜLÜ, M. FUAD, *Bizans Müesseselerinin Osmanlı Müesseselerine Tesiri* (تأثير النظم البيزنطية في النظم العثمانية), İstanbul 1981.
- LYBYER, ALBERT HOWE, *Kanunî Sultan Süleyman Devrinde Osmanlı İmparatorluğu`nun Yönetimi* (حكم الامبراطورية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني), İstanbul 1987.
- Lutfi Paşa, *Lutfi Paşa Asafnamesi* آصفنامه (nşr., M. Kütükoğlu), İstanbul 1991.
- MUMCU, AHMET, *Osmanlı Devleti`nde Rüşvet, Özellikle Adlî Rüşvet* (الرشوة في الدولة العثمانية ولا سيما رشوة القضاء), Ankara 1969.
- ————, *Hukuksal ve Siyasal Karar Organı Olarak Divan-ı Hümayun* (الديوان الهمايوني جهازاً لاصدار القرارات الحقوقية والسياسية), Ankara 1976.
- NAFF, THOMAS, "Ottoman Diplomatic Relations with Europe in the Eighteenth Century. Patterns and Trends", *Studies in Eighteenth Century Islamic History*, Illinois 1977, s. 88-107.
- NORADOUNGHIAN, GABRIEL, *Recueil d`actes internationaux de l`Empire Ottoman*, I-III, Paris 1897-1903.
- OLIVIER, *Türkiye Seyahatnamesi* (رحلة تركيا), (trc. Oğuz Gökmen), İstanbul 1977.

- ORHONLU, CENGİZ, *Osmanlı Tarihine Ait Belgeler, Telhisler* (وثائق وتلخيصات حول التاريخ العثماني), *(1597-1607)*, İstanbul 1970.
- ————, "Tercüman" ترجمان, *İA*, XII, 175-181.
- ORTAYLI, İLBER, "Mubadele", *EI²*, VII, 275-276.
- ÖZCAN, ABDÜLKADİR, "Fatih`in Teşkilât Kanunnamesi ve Nizam-ı Alem için Kardeş Katli Meselesi" (قانوننامة السلطان الفاتح عن النظم وقضية قتل الاخوة لأجل نظام العالم), *TD*, sy.33, s. 7-56.
- SOYSAL, İSMAİL, *Fransız İhtilali ve Türk-Fransız Diplomasi Münasebetleri* (الثورة الفرنسية والعلاقات الديبلوماسية التركية الفرنسية), Ankara 1964.
- TEBLY, KARL, *Dersaadet`te Avusturya Elçileri* (سفراء النمسا في استانبول), Ankara 1988.
- TEMELKURAN, TEVFİK, "Divân-ı Hümâyun Mühimme Kalemi" (قلم المهمة في الديوان الهمايوني), *TED*, sayı 6, 129-175.
- TANERİ, AYDIN, *Osmanlı İmparatorluğu`nun Kuruluş Döneminde Vezir-i Azamlık* (منصب الوزير الأعظم ابان قيام الامبراطورية العثمانية), Ankara 1974.
- TEVKİ`Î ABDURRAHMAN PAŞA, "Kanunname", *MTM*, I, sy. 3, İstanbul 1331, s. 497-544.
- TURAN, ŞERAFETTİN, "1560 Tarihinde Anadolu`da yiyecek maddeleri fiyatlarını gösteren bir İran elçilik heyeti masraf defteri" (دفتر المصاريف الخاص بهيئة السفارة الايرانية ويستبان منه أسعار المواد الغذائية في الأناضول عام ١٥٦٠م), *AÜDTCD*, XVII/3-4, (Ankara 1964), s. 273-294.
- UNAT, FAİK REŞİT, *Osmanlı Sefirleri ve Sefaretnameleri* (السفراء العثمانيون وتقاريرهم), Ankara 1968.
- UZUN, MUSTAFA, "Caize" جائزة, *DİA*, VII 29-30.
- VARLIK, MUSTAFA ÇETİN, "Ottoman Institutions of XVI. Century and Sultan Süleyman The Magnificent", *The Ottoman Empire in the Reign of Süleyman The Magnificent*, I, İstanbul 1988, s. 15-110.
- WOODHEAD, C.M.,"From scribe to litterateur: The career of a sixteenth-century Ottoman Katib. *BSOAS*, IX/I, (1982), 55-74.

- YÜCEL, YAŞAR [yay.], *Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar, Kitab-ı Mustetab-Kitabu Mesalihi`l-Muslimin ve Menafi`i`l-Mu`minin-Hırzu`l-Muluk* (مصادر حول نظم الدولة العثمانية: كتاب مستطاب، وكتاب مصالح المسلمين ومنافع المؤمنين، وحرز الملوك), Ankara 1988.

نظم الإيالات

- AKDAĞ, MUSTAFA, *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celâlî İsyanları* (كفاح الأهالي الترك من أجل العيش الآمن، ثورات الجلالية), İstanbul 1975.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu`nun Yükseliş Devrinde Esas Düzen" (النظام الأساسي إبان نهضة الامبراطورية العثمانية), *TAD*, III/4-5, (1967), 139-156.
- AYN ALİ, *Kavânîn-i Al-i Osman der Hulâsa-i Mezâmîn-i Defter-i Divân* (قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر ديوان), İstanbul 1280.
- BARBIR, KARL K, *Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758*, Princeton 1980.
- BARKAN, Ö. LÜTFİ, *XV-XVI. inci asırlarda Osmanlı imparatorluğu`nda Zirai Ekonominin Hukukî ve Mali Esasları* (الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر), Birinci cilt Kanunlar, İstanbul 1943.
- ———, "Tarihi Demografi Araştırmaları ve Osmanlı Tarihi" (بحوث الديمغرافيا التاريخية والتاريخ العثماني), *TM*, X (1955), 1-36.
- ———, "Edirne Askeri Kassamına ait Tereke Defterleri (دفاتر التركات الخاصة بالقسّام العسكري في أدرنة), (1545-1659), *TTK Belgeler*, III /5-6 (1968), 1-479.
- ———, "Timar" (التيمار), *İA*, XII, 286-333.
- ———, "Çiftlik" (الجفالك), *İA*, III, 392-397.
- BAYSUN, M. CAVİD, "Budin", *İA*, II, 748-760.
- BOSTAN, İDRİS, "Akdeniz" (البحر الأبيض المتوسط), *DİA*, II, 231-234.
- ———, "Derya beyi" (أمير البحار), *DİA*, IX,
- COOK, M.A., *Population Pressure in Rural Anatolia 1450-1600*, London 1972.

- ÇADIRCI, MUSA, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları* (البنية الاجتماعية والاقتصادية في مدن الأناضول ابان عهد التنظيمات), Ankara 1991.
- EMECEN, FERİDUN, *XVI. Asırda Manisa Kazası* (مغنيسا في القرن السادس عشر), Ankara 1989.
- GENÇ, MEHMET, "Osmanlı Maliyesinde Malikâne Sistemi" (أصول المالكانه في النظام المالي العثماني), *Türkiye İktisat Tarihi Semineri*, Ankara 1975, s. 231-296.
- GOFFMAN DANIEL, *İzmir and the Levantine World, 1550-1650*, Seattle 1990.
- GÖYÜNÇ, NEJAT, *XVI. Yüzyılda Mardin Sancağı* (سنجق ماردين في القرن السادس عشر), İstanbul 1969.
- HALAÇOĞLU, YUSUF, *XVIII. yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu`nun İskân Siyaseti ve Aşiretlerin Yerleştirilmesi* (سياسة الاسكان في الامبراطورية العثمانية خلال القرن الثامن عشر وتوطين العشائر), Ankara 1988.
- CİN, HALİL, Osmanlı *Toprak Düzeni ve Bu Düzenin Bozulması* (نظام الأراضي العثماني واختلال ذلك النظام), Ankara, 1978.
- İLGÜREL, MÜCTEBA, "Anadolu İsyanları" (ثورات الأناضول), *DİA*, III, 118-119.
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlılar`da Raiyyet Rüsûmu" (رسوم " ضرائب " المزارعين عند العثمانيين), *Belleten* XXIII/92 (1959), s. 575-610.
- ————, "Eyâlet", *EI²*, II, 721-724.
- ————, "Rumeli", *İA*, IX, 766-773.
- ————, "Adâletnameler" (كتب العدالة), *TTK Belgeler* II/3-4, (1967), 49-145.
- İPŞİRLİ, MEHMET, "Beylerbeyi" (أمير الأمراء), *DİA*, IV, 69-74.
- KUNT, İ. METİN, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650 Arasında Osmanlı Umerası ve İl İdaresi* (من السنجق إلى الإيالة، أمراء العثمانيين بين عامي ١٥٥٠-١٦٥١م وحكم الايالات), İstanbul 1978.
- ————, *Bir Osmanlı Valisinin Yıllık Gelir-Gideri Diyarbekir* (دياربكر، الموارد والنفقات السنوية لوال عثماني, *(1670-71)*, İstanbul 1981.
- KÜÇÜK, CEVDET, *Osmanlı Diplomasisinde Ermeni Meselesinin Ortaya Çıkışı* (ظهور المسألة الأرمنية في الديبلوماسية العثمانية), *1878-1897*, İstanbul 1984.

- LEWIS BERNARD-COHEN AMNON, *Palestine in the Sixteenth Century*, Princeton 1978.
- LONGRIGG, S. H, *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford 1925.
- MANTRAN, ROBERT, *Yüzyılın İkinci Yarısında İstanbul* (استانبول في النصف الثاني للقرن), I-II,(trc. M.A. Kılıçbay-E. Özcan), Ankara (ts.).
- MERT, ÖZCAN, *XVIII ve XIX. Yüzyıllarda Çapanoğulları* (آل چاپان في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر), Ankara 1980.
- ————, "Ayan" (الأعيان), *DİA*, IV, 195-198.
- MİROĞLU, İSMET, *XVI. Yüzyılda Bayburt Sancağı* (سنجق بايبورد في القرن السادس عشر), İstanbul 1975.
- ————, *Kemah Sancağı ve Erzincan Kazası* (سنجق كماخ وقضاء ارزنجان), *1520-1566*, Ankara 1990.
- ORHONLU, CENGİZ, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Derbend Teşkilâtı* (نظم حراسة المعابر في الامبراطورية العثمانية), İstanbul 1967.
- ————, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Şehircilik ve Ulaşım* (تخطيط المدن والطرق في الامبراطورية العثمانية), Derleyen S. Özbaran, İzmir 1984.
- ÖZDEĞER, HÜSEYİN, *Onaltıncı Asırda Ayntâb Livâsı I* (لواء عنتاب في القرن السادس عشر), İstanbul 1988.
- ÖZKAYA, YÜCEL, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Ayânlık* (نظام الأعيان في الامبراطورية العثمانية), Ankara 1977.
- PITCHER, DONALD EDGAR, *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Leiden 1972.
- RAFEQ ABDUL-KARIM, *The Province of Damascus 1723-1783* Beirut 1966.
- SERTOĞLU, MİDHAT, *Sofyalı Ali Çavuş Kanunnamesi* (قانوننامة صوفيالى چاوش علي), İstanbul 1992.
- ŞAHİN, İLHAN, "Timar Sistemi Hakkında Bir Risale" , *TD*, sy., 32, 905-935.

- TURAN, ŞERAFETTİN, *Kanunî`nin oğlu Şehzade Bayezid Vak`ası* (واقعة الأمير بايزيد ابن السلطان سليمان القانوني), Ankara 1961.
- ———, "XVII. yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu`nun İdari Taksimatı" (التقسيمات الإدارية في الامبراطورية العثمانية خلال القرن السابع عشر), *Atatürk Üniversitesi Yıllığı*, 1961, 201-232.
- ULUÇAY, M. ÇAĞATAY, *XVII. Asırda Saruhan`da Eşkiyalık ve Halk Hareketleri* (الشقاوة والحركات الشعبية في صاروخان في القرن السابع عشر), İstanbul 1944.
- ———, *18 ve 19. yüzyıllarda Saruhan`da Eşkiyalık ve Halk Hareketleri* (الشقاوة والحركات الشعبية في صاروخان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر), İstanbul 1955.
- YÜCEL, YAŞAR, "Osmanlı İmparatorluğu`nda Desantrilizasyona (Adem-i Merkeziyet) dair Genel Gözlemler" (أفكار عامة حول مبدأ اللامركزية في الامبراطورية العثمانية), *Belleten*, XXXVIII/152, (1974), s. 657-708.
- ———, "XVI-XVII yüzyıllarda Osmanlı İdari Yapısında Taşra Umerâsının Yerine dâir Düşünceler" (أفكار حول مكانة أمراء الأقاليم في التركيب الاداري العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر), *Belleten*, XLI /163 (1977), s. 495-506.

تشكيلات رجال الهيئة العلمية

- ALGAR, HAMİD, *Religion and State in Iran, 1785-1906, The Role of the Ulema in the Qajar Period*, Los Angeles 1969.
- AKGÜNDÜZ, AHMET, *İslâm Hukukunda ve Osmanlı Tatbikatında Vakıf Müessesesi* (الأوقاف في التشريع الاسلامي وتطبيقاتها عند العثمانيين), Ankara 1988.
- ALTUNSU, ABDÜLKADIR, *Osmanlı Şeyhülislamları* (شيوخ الاسلام العثمانيون), Ankara 1972.
- BALTACI, CAHİD, *XV-XVI. Asırlarda Osmanlı Medreseleri, Tarih ve Teşkilât* (المدارس العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تاريخ وتشكيلات), İstanbul 1976.
- BAYSUN, M. CAVİD, "Ebussu`ud Efendi" (ابو السعود افندي), *İA*, IV, 92-99.
- ———, "Naip"(النائب), *İA*, IX, 50-51.
- ———, "Mescid, Osmanlı Devri Medreseleri" (المسجد، مدارس العهد العثماني), *İA*, VIII, 71-77.
- BİLGE, MUSTAFA, *İlk Osmanlı Medreseleri* (المدارس العثمانية الأولى), İstanbul 1984.

- RİFAT EFENDİ, *Devhatu'l-meşayih ma'a zeyl* (دوحة المشايخ وذيلها), İstanbul (ts.).

- ERÜNSAL, İSMAİL, Türk Kütüphaneleri Tarihi II, Kuruluştan Tanzimata Kadar Osmanlı Vakıf Kütüphaneleri (تاريخ المكتبات التركية "٢"، مكتبات الوقف منذ قيام الدولة حتى عهد التنظيمات), Ankara 1988.

- GÖKBİLGİN, M. TAYYİB "Arpalık" (بدل الشعير), *İA*, I, 592-95.

- GÜNYOL, VEDAD, "Mektep" (المدرسة), *İA*, VII, 655-659.

- HEYD, URİEL, "The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II", 63-96.

- İHSANOĞLU, EKMELEDDİN, "Tanzimat Öncesi ve Tanzimat Dönemi Osmanlı Bilim ve Eğitim Anlayışı" (مفهوم العلم والتعليم عند العثمانيين قبل عهد التنظيمات وخلاله), *150. yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 335-393.

- ————, "Darulfunun Tarihçesine Giriş" (مدخل إلى تاريخ دار الفنون "الجامعة"), *Belleten*, LIV/210, (1990), 699-738.

- *İlmiye Salnamesi* (سالنامة رجال الهيئة العلمية), İstanbul 1334.

- İPŞİRLİ, MEHMET, *XVII. Yüzyıl Başlarına Kadar Osmanlı imparatorluğu'nda Kadıaskerlik Müessesesi* (منصب قضاء العسكر في الامبراطورية العثمانية حتى أوائل القرن السابع عشر), İstanbul 1982 (رسالة علمية لم تطبع).

- ————, "Osmanlı İlmiye Mesleği Hakkında Gözlemler (XVI-XVII. Asırlar) (ملاحظات حول حرفة رجال الهيئة العلمية العثمانيين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر), *OA*, VII-VIII, 273-285.

- ITZKOWITZ, NORMAN, *Islamic Tradition and the Ottoman Empire*, New York 1972.

- KAYDU, EKREM, "Osmanlı Devleti'nde Şeyhülislamlık Müessesesinin Ortaya Çıkışı" (ظهور مشيخة الاسلام في الدولة العثمانية), *İslâmî İlimler Fakültesi Dergisi*, sayı 2, Ankara 1977, s. 201-210.

- MAJER, H.G., "Uşşaki-zâde" (عشّاقي زاده), *İA*, XIII, 77-80.

- REPP, R.C., *The Mufti of Istanbul, A study in the Development of the Ottoman Learned Hierarchy*, Oxford 1986.

- *Scholars, Saints and Sufis, Muslim Religious Institutions since 1500*, Ed. Nikki R. Keddie, Los Angeles 1972.

- TEKİNDAĞ, İ., "Medrese Dönemi" (عهد المدارس التقليدية), *Cumhuriyetin 50. Yılında İstanbul Üniversitesi*, İstanbul 1975, 3-54.
- ÜNVER, SÜHEYL, *Fatih, Külliyesi ve Zamanı İlim Hayatı* (كلية الفاتح والحياة العلمية), İstanbul 1946.
- YEDİYILDIZ, BAHAEDDİN, *Instutution du Vaqf Au XVIIIe Siecle en Turquie, etude socio-historique*, Ankara 1990.
- ————, "Vakıf" (الأوقاف), *İA*, XIII, 153-172.
- ZILFI, C. MADELINE, *The Politics of Piety. The Ottoman Ulema in the Post Classical Age (1600-1800)*, Minneapolis 1988.

مصادر النظم الادارية من التنظيمات حتى نهاية الدولة

- AKILLIOĞLU, TEKİN, "Hukuk-ı İdare Üzerine" (حول قوانين الادارة), *Amme İdaresi Dergisi*, c. 16 (2 Haziran 1983).
- AYDIN, MAHİR, "Sultan II Mahmud Döneminde Yapılan Nüfus Tahrirleri" (عمليات تعداد السكان التي جرت في عهد السلطان محمود الثاني), *Sultan II Mahmud* İstanbul 1990, s. 81-106.
- CEZAR, YAVUZ, *Osmanlı Maliyesinde bunalım ve Değişim Dönemi* (عهد الأزمة والتغيير في النظام المالي العثماني), İstanbul 1986.
- ————, "Tanzimat`a Doğru Osmanlı Maliyesi" (المالية العثمانية نحو عهد التنظيمات), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi*, c. IV, İstanbul 1985, s. 925-933.
- DAVISON, H. RODERIC, *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876*, Princeton 1963.
- GÜRAN, TEVFİK, *Tanzimat Döneminde Osmanlı Maliyesi; Bütçeler ve Hazine Hesapları* (المالية العثمانية في عهد التنظيمات، الميزانيات وحسابات الخزانة), *(1841-1861)*, Ankara 1989.
- HATEMİ, HÜSEYİN, "Tanzimattan Cumhuriyete Vakıf" (الأوقاف منذ التنظيمات حتى الجمهورية), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi*, c.VI, İstanbul 1985, s. 1658-1678.
- İHSANOĞLU, EKMELEDDİN, "Tanzimat Döneminde İstanbul`da Dârülfünun Kurma Teşebbüsleri" (محاولات اقامة جامعة في استانبول خلال عهد التنظيمات), *Türk Tarih Kurumu 150. yılında Tanzimat*, (haz. H.Dursun Yıldız), Ankara 1992, s. 397-439.
- İNALCIK, HALİL, "Sened-i İttifak ve Gülhane Hatt-ı Humayunu" (وثيقة التحالف وخط كلخانه الهمايوني), *Belleten*, XXVIII/109-112 (1964), s. 603-622.

- ———, "Tanzimatın Uygulanması ve Sosyal Tepkileri (تطبيق مبادئ التنظيمات وآثارها الاجتماعية), *"Belleten"*, XXVIII /109-112 (1964) s. 623-690.
- KAYNAR, REŞAT, *Mustafa Reşid Paşa ve Tanzimat* (مصطفى رشيد باشا والتنظيمات), Ankara 1985.
- KUNERALP, SİNAN, "The Ministry of Foreign Affairs under the Ottoman Empire and the Turkish Republic", *Time History of World's Foreign Offices Turkey,* edit: Steiner 1985, s. 494-510.
- KURAN, ERCÜMENT, "Osmanlı İmparatorluğu'nda İnsan Hakları ve Sâdık Rıfat Paşa", (حقوق الانسان في الامبراطورية العثمانية وصادق رفعت باشا), *Türk Tarih Kongresi VIII / 2,* Ankara 1982, s. 1452-53.
- MERİÇ, CEMİL, "Tunuslu Hayreddin Paşa" (خير الدين باشا التونسي), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi,* c.V, İstanbul 1985, s. 1295-1298.
- ORTAYLI, İLBER, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı* (أطول قرن في عمر الامبراطورية), İstanbul 1987.
- ———, *Tanzimattan Cumhuriyete Yerel Yönetim* (الادارات المحلية من عهد التنظيمات إلى الجمهورية), İstanbul, 1985.
- ROSENTHAL, STEVEN, "Foreigners and Municipal Reform in İstanbul", *International Journal of Middle Eastern Studies,* II (1980) s. 227-245.
- SAKAOĞLU, NECDET, "Padişahlık ve Sadrazamlık Kurumu" (نظام السلطنة والصدارة العظمى), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi* c. V., İstanbul 1985, s. 1278-1285.
- SEYİTDANLIOĞLU, MEHMET, "Parlamento Geleneğimiz Çerçevesinde Tanzimat Meclisleri" (مجالس التنظيمات في إطار تقاليدنا البرلمانية), *Türkiye Günlüğü,* sy. 8 (1989) s. 60-64.
- SOYSAL, İSMAİL, "Umûr-ı Hâriciye Nezâretinin Kurulması-1836" (تشكيل نظارة "وزارة" الشئون الخارجية ١٨٣٦م), *Sultan II.Mahmud ve Reformları,* İstanbul 1990 s. 71-89.
- TUNAYA, TARIK ZAFER, *Türkiye'de Siyasal Partiler* (الأحزاب السياسية في تركيا), c. I. *(İkinci Meşrutiyet Dönemi)* (عهد المشروطية الثانية), c. III *(İttihat ve Terakkî)* (جمعية الاتحاد والترقي), İstanbul 1984, 1989.
- YAZICI, NESİMİ, "Tanzimat Döneminde Osmanlı Haberleşme Kurumu" (وسائل الاتصال في عهد التنظيمات), *Türk Tarih Kurumu - 150. Yılında Tanzimat,* (haz. H.Dursun Yıldız), Ankara 1992, s. 139-210.

مصادر النظم العسكرية عند العثمانيين

- AHMED CEVAD, *Târih-i Askerî-i Osmânî* (التاريخ العسكري عند العثمانيين), I, İstanbul 1299, II, İÜ. Ktp., TY, nr.4178ı III, TY.6127.
- BARKAN, ÖMER LÜTFİ, "Timar" (التيمار), XII /1, s.286-333.
- BEYDİLLİ, KEMAL, "II. Abdülhamid Devrinde Gelen İlk Alman Askerî Heyeti Hakkında", (حول أول هيئة عسكرية ألمانية تأتي إلى تركيا في عهد عبد الحميد الثاني), *TD*, sy.32 (Mart 1979), s.481-494.
- BOSTAN, İDRİS, *Osmanlı Bahriye Teşkilâtı. XVII. Yüzyılda Tersane-i Âmire* (نظم البحرية العثمانية، الترسانة العامرة في القرن السابع عشر), Ankara 1992.
- CEZAR, MUSTAFA, *Osmanlı Tarihinde Levendler* (اللوندية "جنود البحرية" في التاريخ العثماني), İstanbul 1965.
- ERENDİL, MUZAFFER, *Topçuluk Tarihi* (تاريخ المدفعية), Ankara 1988.
- ESAD EFENDİ, *Teşrifât-ı Kadîme* (التشريفات القديمة), İstanbul 1979 (1287 tab`ının tıpkı basımı).
- ———, *Üss-i Zafer* (أساس النصر), İstanbul 1293.
- EYYÛBÎ EFENDİ, *Kanunnâme* قانوننامه İst. Üniv. Ktp., TY, nr.734.
- FATİH EFENDİ, *Gülzâr-ı fütûhât* (حديقة الفتوحات), İst. Üniv. Ktp. Ty. nr. 3645
- GENCER, ALİ İHSAN, *Bahriye`de Yapılan Islahat Hareketleri ve Bahriye Nezâretinin Kuruluşu* (حركات الاصلاح في البحرية وتشكيل نظارة البحرية), İstanbul 1985.
- İLGÜREL, MÜCTEBA, "Yeniçeriler" (الانكشارية), XIII, 385-395.
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlı Devrinde Türk Ordusu" (الجيش التركي في العهد العثماني), *Türk Kültürü*, X/118 (Ağustos 1972), s.130-138.
- LYBYER, ALBERT HOWE, *Kanuni Sultan Süleyman Devrinde Osmanlı İmparatorluğu`nun Yönetimi* (حكم الامبراطورية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني), (trc. Seçkin Cılızoğlu) İstanbul 1987.
- MAHMUD ŞEVKET PAŞA, *Osmanlı Teşkilât ve Kıyâfet-i Askeriyyesi* (النظم العثمانية والأزياء العسكرية), İstanbul 1325.

- MARSIGLI, GRAF, *Osmanlı İmparatorluğu`nun Zuhur ve Terakkisinden İnhitatı Zamanına Kadar Askerî Vaziyeti* (ظهور الامبراطورية العثمانية ووضعها العسكري منذ عهد القوة حتى زمن الانحطاط), Ankara 1934.

- *Mebde-i Kanun-ı Yeniçeri Ocağı Tarihi* (قانون اوجاق الانكشارية وتاريخه), (nşr. İ.E. Petrosyan), Moskova 1987

- ÖZCAN, ABDÜLKADİR, "Osmanlılar`da Askerî Teşkilât" (النظم العسكرية عند العثمانيين), *Osmanlı Ansiklopedisi*, İstanbul 1993 IV, 7-145
- .
- ————, "Akıncı" (قوات الطلائع), *TDV*, II, 249-250ı aynı müellif, "Asâkir-i Mansûre-i Muhammediyye" (جيش العساكر المنصورة المحمدية)., III, 457-458ı "Deli ", (الدلاة). IX, 132-135ı "Devşirme" (الدوشيرمه), IX, 254-257

- RYCAUT, PAUL, *The Present State of the Ottoman Empire*, Meisenheim Glan 1972.

- TACAN, NECATİ, *Akıncılar ve Mehmed II, Bayezid II Zamanlarında Akınlar* (قوات الطلائع والغارات التي قامت بها في عهد محمد الثاني وبايزيد الثاني), İstanbul 1936.

- TANERİ, AYDIN, *Kuruluş Devri Osmanlı Kara ve Deniz Kuvvetleri* (القوات البرية والبحرية العثمانية إبان قيام الدولة), Ankara 1981.

- UZUNÇARÇILI, İSMAİL HAKKI, *Kapukulu Ocakları* (أوجاقات القبوقولية), I-II, Ankara 1943-1944., *Osmanlı Devleti`nin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı* (نظم الادارة المركزية ونظم البحرية في الدولة العثمانية), Ankara 1945.

الحقوق عند العثمانيين

- (AHMET) CEVDET PAŞA, *Tezâkir* (تذاكر), (Yay. Cavid Baysun) c. I-IV, Ankara 1953, 1960, 1963, 1967

- ————, *Maruzat* معروضات, (haz.: Yusuf Halaçoğlu), İstanbul, 1980

- AKDAĞ, MUSTAFA, "Osmanlı Müesseseleri Hakkında Notlar" (ملاحظات حول المؤسسات العثمانية), *AÜ DTC FD*, c. III/1-2, s. 27-52.

- ————, *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celâlî İsyanları* (كفاح الأهالي الترك من أجل العيش الآمن، ثورات الجلالية), Ankara 1975.

- ————, *Türkiye` nin İktisadî ve İçtimaî Tarihi* (تاريخ تركيا الاقتصادي والاجتماعي), c.I-II, İstanbul 1979.
- AKGÜNDÜZ, AHMET, *Osmanlı Kanunnâmeleri ve Hukukî Tahlilleri* (القانوننامات العثمانية وتحليلها التشريعي), c.I-VI, İstanbul 1990-1993
- ALİ EFENDİ, *Fetâvâ,* c.I-II, İstanbul 1272
- ALSAN, ZEKİ MESUD, *Yeni Devletler Hukuku* (القانون الدولي الحديث), c.I-İI, Ankara 1950
- ALTUĞ, YILMAZ, *Yabancıların Hukukî Durumu* (الوضع القانوني للأجانب), İstanbul 1971
- ANHEGGER, ROBERT - İNALCIK, HALİL. *Kanunnâme-i Sultânî Ber Mûceb-i Örf-i Osmânî* (القانون السلطاني بمقتضى العرف العثماني), Ankara 1956
- Aşıkpaşazâde Ahmed, *Aşıkpaşazâde Tarihi* (تاريخ عاشق باشازاده), (nşr. Ali Bey), İstanbul 1332
- ATAR, FAHREDDİN, *İslâm Adlîye Teşkilâtı Ortaya Çıkışı ve İşleyişi* (ظهور نظم القضاء الاسلامية وأسلوب عملها), Ankara 1979
- AYDIN, M. AKİF. "Arazi Kanunnâmesi", (قانوننامة الأراضي) *DİA*, İstanbul 1991, c. III, s.346-347.
- ————, *"Batılılaşma"*, (حركة التغريب) *DİA*, İstanbul 1992, c.V, s.162-167
- ————, "Bir Hukukçu Olarak Ahmed Cevdet Paşa", (أحمد جودت باشا مُشرعاً) *Ahmed Cevdet Paşa Semineri*, İstanbul 1986, s. 21-39.
- ————, *İslâm Osmanlı Hukuku* (التشريع الاسلامي عند العثمانيين), İstanbul 1985.
- ————,"Mecelle`nin Hazırlanışı" (إعداد مجلة الأحكام العدلية), *OA*, c. İX (1989), s. 31-50
- BARDAKJİAN, KEVORK B., "The Rise of the Armenian Patriarchate of Constantinople", *Christians and Jews in the Ottoman Empire,* (yay. Benjamin Braude-Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 89-100
- BARKAN, ÖMER LÜTFİ. "Kanunnâme" قانوننامه, *İA*, c.VI, s.185-196
- ————, *XV ve XVI. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Zirai Ekonominin Hukukî ve Malî Esasları, Kanunlar* (الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، القوانين), İstanbul 1943.

- ————, "Türkiye`de Din ve Devlet İlişkilerinin Tarihsel Gelişimi" (التطور التاريخي للعلاقة بين الدين والدولة في تركيا), *Cumhuriyetin 50. Yıldönümü Semineri*, Ankara 1975, s. 49-97.
- ————,"XV ve XVI. asırlarda Osmanlı İmparatorluğu`nda toprak işçiliğinin organizasyon şekilleri ve ortakçı kullar" (الأشكال التنظيمية لفلاحة الأرض والعبيد العاملون بالشراكة في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر), *İFM*, c.I, sy. 1,2,4, s. 29-74, 14-44, 448-456
- BELGESAY, MUSTAFA REŞİT, "Tanzimat ve Adliye Teşkilâtı" (عهد التنظيمات والنظم القضائية), *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s.211-220
- BERKİ, ALİ HİMMET, *Büyük Türk Hükümdarı İstanbul Fâtihi Sultan Mehmed Han ve Adalet Hayatı* (الحاكم التركي العظيم فاتح استانبول السلطان محمد خان وحياته القضائية), İstanbul 1953
- BOUSQUET, G.H. *Du Droit Musulman et de Son Application Effective dans le Monde,* Alger 1949
- BOZKURT, GÜLNİHAL. *Alman ve İngiliz Belgelerinin ve Siyasi Gelişmelerin Işığı Altında Gayrımüslim Vatandaşlarının Hukukî Durumu* (الوضع القانوني للمواطنين غير المسلمين على ضوء الوثائق الألمانية والانجليزية والتطورات السياسية), *(1839-1914),* Ankara 1989
- BRAUDE, BENJAMİN. "Foundation Myths of Millet System", *Christians and Jews in the Ottoman Empire,* (yay. Benjamin Braude-Bernard Lewis), New York 1982, c.İ, s. 69-88
- ————, *Geschichte der Arabischen Litteratur,* c. İ-II, Leiden 1943.
- ————, *Supplementband,* c.I-III, Leiden 1937
- BRUNSCHVIG, R. "Abdé" *EI²,* c. I, s. 24-40
- CHEHATA, CHAFIK, *Precis de Droit Musulman,* Paris 1970
- CLOGG, RICHARD. "The Greek Millet in the Ottoman Empire", *Christians and Jews in the Ottoman Empire,* (yay. Benjamin Braude-Bernard-Lewis), New york 1982, c.I, s. 185-207
- COULSON, N.J., *A History of İslamic Law,* Edinburg 1978
- ÇAVUŞZÂDE MEHMED AZİZ, *Dürrü`s-sukûk* درّ الصكوك, I-II, İstanbul 1288
- *Düstûr,* Birinci Tertip c. I ve IV, İstanbul 1289, 1296
- DÜZDAĞ, M. ERTUĞRUL, *Şeyhülislâm Ebussuûd Efendi Fetvaları İşığında 16. Asır Türk Hayatı* (الحياة التركية في القرن السادس عشر على ضوء فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود افندي), İstanbul 1972
- EBUSSUÛD, "Maruzat" معروضات, *MTM,* sy. 2, s. 337-348

- ENGELHARDT, Ed. *Türkiye ve Tanzimat Devlet-i Osmaniye'nin Tarih-i İslahatı* (تركيا وعهد التنظيمات، تاريخ الاصلاح في الدولة العثمانية), *(1826-1882)*, Mütercim Ali Reşad, İstanbul 1328

- EPSTEIN, MARK A. "The Leadership of the Ottoman Jews in the Fifteenth Centuries", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard-Lewis) New York 1982, c.I, s. 101-115

- EREN, A.C., "Tanzimat", *İA*, c. XI, s.709-765

- ERİM, NİHAT. *Devletlerarası Hukuku ve Siyasi Tarih Metinleri* (القانون الدولي ونصوص التاريخ السياسي), c.I, Ankara 1953

- FATTAL, ANTOİNE. *Le Statut Légal des Non-Musulmans en Pays d'Islam*, Beyrut 1958

- GERBER, HAİM. "Sharia Kanun and Custom in the Ottoman Law: The Court Records of 17 th Century Bursa", *IJTS*, c. II/1, s. 131-147

- GIBB, H.A.R. - BOWEN, HAROLD, *İslamic Society and the West*, c.I-II London 1969.

- GÖKÇE, TUNCER. "Osmanlı Kanunnâmeleri ve Bir Kanunnâme Sureti Hakkında" (حول القانونامات العثمانية وصورة لواحدة منها), *TAD*, c.V (1990), s. 201-227

- HACKER, JOSEPH R. "Ottoman Policy toward the Jews and Jewish Attitudes toward the Ottomans during the Fifteenth Century", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard-Lewis) New York 1982, c.I, s. 117-126

- HAMÎDULLAH, MUHAMMED, *İslâmın Hukuk İlmine Yardımları* (دور المسلمين في علم الحقوق), (der. Salih Tuğ), İstanbul 1962

- HEYD, URIEL. "Eski Osmanlı Hukukunda Kanun ve Şerîat", (القانون والشريعة في الحقوق العثمانية القديمة) (trc. Selahattin Eroğlu), *AÜİFD*, c. XXVI, s. 633-652.

- ————, "Some aspects of the Ottoman fetva", *BSOAS*, c. 32 (1969), s.35-36.

- ————, *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, Oxford 1973.

- HIFZI EFENDİ, *Kanunnâme-i Cedîd*, (قانوننامهء جديدة) İ... Hukuk Fakültesi Kütüphanesi

- HUART, Cl., "Kazasker" (قاضي العسكر), *İA*, c. VI, s. 522

- İNALCIK, HALİL. "Adaletnâmeler" (كتب العدالة), *Belgeler Türk Tarihî Belgeleri Dergisi*, c. İİ, sy. 3-4, s. 49-145

- ————,"Bursa Şer`iye Sicillerinde Fâtih Sultan Mehmed'in Fermanları" (فرمانات السلطان محمد الفاتح في السجلات الشرعية لمدينة بورصة), *Belleten*, sy. 44, s. 693-708.
- ————,"İmtiyazat" (الامتيازات), *EI²*, c. III, s. 1179-1189
- ————," Kanun", *EI²*, c. IV, s. 558-562
- ————," Kanunnâme", *EI²*, c. IV, s. 562-566
- ————,"Mahkama" (المحكمة), *EI²*, c. VI, s. 3-5
- ————," Mahkeme", *İA*, c. VII, s. 149-151
- ————,"Osmanlı Hukukuna Giriş" (مدخل إلى الحقوق العثمانية), *SBFD*, c. XIII/2, s. 102-126
- ————,"Ottoman Archival Materials on Millets" *Christians and Jews in the Ottoman Empire, (*yay. Benjamin Braude-BernardLewis) New York 1982, c.I, s. 437-449
- ————,"Suleiman the Lawgiver and Ottoman Law", *Archivum Ottomanicum*, c. I (1969), s. 105-138.
- ————,"Tanzimat Nedir" (ماهي التنظيمات), *Tarih Araştırmaları 1940-1941 DTCF Yıllık Araştırmalar Dergisi*, c. I, s. 237-263
- JAESCHKE, GOTTARD, *Yeni Türkiye`de İslâmlık* (الاسلام في تركيا الحديثة), (trc. Hayrullah Örs), Ankara 1972
- JENNİNGS, RONALD C., "Kadı Court and Legal Procedure in 17th C. Ottoman Kayseri", *SI*, c. XLVIII, s. 133-172
- "Kanunnâme-i Âl-i Osmân" (قانوننامه آل عثمان), sy. 13-15 eki (1329-1330)
- *Kanununname-i Ticaret ve Zeyille* (قانوننامة التجارة وذيولها), نقلها الى الحروف الحديثة Fikri Gürzümar - Tekin Gürzümar), Ankara 1962
- KARAHİSÂRÎ HAMZA, *Mühimmatü'l-kudât* مهمات القضاة, Süleymaniye Ktp, Yazma Bağışlar, nr.51/3
- KARAKOÇ, SERKİZ, *Tahşiyeli Kavanin I* (قوانين ذات حواش), İstanbul 1341/1343, İ.cilt
- KARAL, ENVER ZİYA, *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), c.V,VI Ankara 1983, 1976

- ————,"Yavuz Sultan Selim`in Oğlu Şehzade Süleyman`a Manisa Sancağını İdare Etmesi için Gönderdiği Siyasetnâme" (سياستنامه أرسلها السلطان ياوز سليم الى ابنه الأمير سليمان حتى يحكم بها سنجق مغنيسا), *Belleten*, sy. 21-22(1942), s.37-44.

- KAZICI, ZİYA. *Osmanlılarda İhtisâb Müessesei* (نظام الاحتساب عند العثمانيين), İstanbul 1987

- KÖYMEN, MEHMET ALTAN. "Alp Arslan zamanı Büyük Selçuklu İmparatorluğu Dini Siyaseti" (السياسة الدينية لدولة السلاجقة العظام على أيام آلب ارسلان), *Selçuklu Araştırmaları Dergisi*, c. IV, s. 127-155

- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT. "Defterdar", *DİA*, İstanbul 1994, c.IX, s 94-961

- LEVY, REUBEN, *The Social Structure of Islam*, Cambridge 1979

- LEWIS, BERNARD. *Modern Türkiye`nin Doğuşu* (مولد تركيا الحديثة), (trc. Metin Kıratlı), Ankara 1970

- LOWRY, HEATH W., "The Ottoman Livâ Kanunnâmes contained in the Defter-i Hakani", *OA*, c. II, s. 43-74

- LÜTEM, İHSAN. *Devletler Hukuku Dersleri* (دروس في القانون الدولي), c. I-II, İstanbul 1958

- MARDİN, EBÜL-ULÂ. "Kadı" (القاضي), *İA*, VI, 42-46

- ————, *Medeni Hukuk Cephesinden Ahmed Cevdet Paşa* (أحمد جودت باشا والقانون المدني), İstanbul 1946.

- *Mecelle-i Ahkam-ı Adlîyye* (مجلة الأحكام العدلية), İstanbul 1305

- MERAY, SEHA L. *Devletler Hukukuna Giriş* (مدخل إلى القانون الدولي), c. I-II, Ankara 1968

- MUMCU, AHMET, *Hukuksal ve Siyasal Karar Organı Olarak Divân-ı Hümâyun* (الديوان الهمايوني جهازاً لاصدار القرارات القضائية والسياسية), Ankara 1976.

- ————, *Osmanlı Devleti`nde Rüşvet Özellikle Adlî Rüşvet* (الرشوة في الدولة العثمانية ولا سيما رشوة القضاء), Ankara 1969.

- ————, *Osmanlı Devleti`nde Siyaseten Katil* (الحكم بالقتل في الدولة العثمانية), Ankara 1963.

- NAGY, GY. KALDY. "Kadı", *EI*[2], c. IV, s. 375

- OHSSON, M. D', *Tableau Général de l`Empire Ottoman*, c. I-VII, Paris 1788-1824.

- OKANDAN, RECAI GALİP, "Amme Hukukumuzda Tanzimat Devri" (عهد التنظيمات في القانون العام), *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 97-128
- ONGAN, HALİT, *Ankara'nın 1 Numaralı Şer'iye Sicili* (السجل الشرعي رقم "١" في محكمة أنقرة), Ankara 1958
- ORTAYLI, İLBER, "Osmanlı Kadısı" (القاضي العثماني), *A.Ü,SBFD,* c. XXX/1-4, s. 117-128
- ————, "Osmanlı Şehirlerinde Mahkeme" (المحكمة في المدن العثمانية), *Bülent Nuri Esen Armağanı,* Ankara 1977, s. 245-264.
- OSMAN NURİ, *Mecelle-i Umur-ı Belediyye* (مجلة الشئون البلدية), İstanbul 1919, İ. cilt
- ————, "Osmanlı Kanunnâmeleri" (القانوننامات العثمانية), *MTM,* c.I, sy. 1, s. 49-112, sy. 2, s. 305-348, sy. 3, s. 497-544
- ÖZEL, AHMET. *Hanefî Fıkıh Âlimleri* (علماء الفقه الحنفي), Ankara 1990.
- ————, *İslam Hukukunda Milletlerarası Münasebetler ve Ülke Kavramı* (العلاقات الدولية ومفهوم الدولة في التشريع الاسلامي), İstanbul 1982.
- PAKALİN, MEHMET ZEKİ, *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü* (معجم مصطلحات التاريخ العثماني), c. I-III, İstanbul 1971
- SAHİLLİOĞLU, HALİL, "Askerî", *DİA*, İstanbul 1991, c. III, s. 488-489
- ————, "Bursa Kadı Sicillerinde İç ve Dış Ödemeler Aracı Olarak Kitâbü l-kâdî 've Süfteceler" ("كتاب القاضي" و " السفاتج" كأداة للمدفوعات الداخلية والخارجية في سجلات قضاة بورصة), *Türkiye İktisat Tarihî Semineri,* Ankara 1975, s. 103-144.
- ————, "Onbeşinci yüzyılın sonu ile onaltıncı yüzyılın başında Bursa'da köleliğin sosyal ve ekonomik hayattaki yeri" (مكانة الرق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بورصة في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر), *ODT- Gelişme Dergisi,* Ankara 1979, s. 76-80.
- SCHACHT, JOSEPH. *İslam Hukukuna Giriş* (إلى التشريع الاسلامي , *(trc.* Mehmed Dağ-Abdülkadir Şener), Ankara 1977
- SELLE, FRIEDRICH, *Prozessrecht des Jahrunderts im Osmanischen Reich,* Wiesbaden 1962
- *Tarama Sözlüğü* (المعجم المسحي), VI. Ankara 1972

- TEDESHI, GUIDO (GAD), *Studies in İsrael Law*, Jerusalem 1960
- *Topkapı Sarayı Müzesi Arşivi Klavuzu* (دليل أرشيف متحف سراي طوب قابي), c.II, İstanbul 1940
- TURAN, OSMAN. *Türkiye Selçukluları Hakkında Resmi Vesikalar* (الوثائق الرسمية عن سلاجقة تركيا), Ankara 1988
- TYAN, EMILE, *l'Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam*, Paris 1960.
- UBICINI, M.A. *Türkiye 1850* (تركيا عام ١٨٥٠م), trc. Cemal Karaağaçlı, c. I-II, İstanbul, ts.
- ULUÇAY, CENGİZ, *XVII. Asır'da Saruhan'da Eşkiyalık* (حركات الشقاوة في صاروخان في القرن السابع عشر), İstanbul 1941
- UZUNÇARŞILI, İSMAİL HAKKI, *Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilatı* (النظم المركزية والبحرية في الدولة العثمانية), Ankara 1984.
- ———, *Osmanlı Devleti Teşkilâtına Methal* (مدخل إلى النظم العثمانية), Ankara 1970
- ———, *Osmanlı Devletinin İlmiye Teşkilâtı* (نظم هيئة رجال العلم في الدولة العثمانية), Ankara 1965.
- ———, *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), c.II. Ankara 1983[4].
- ÜÇOK, COŞKUN - MUMCU, AHMET, *Türk Hukuk Tarihi* (تاريخ التشريع التركي), Ankara 1982
- VELİDEDEOĞLU, HIFZI VELDET, "Kanunlaştırma Hareketleri ve Tanzimat" (الحركات التقنينية وعهد التنظيمات الخيرية), *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 139-209
- YÜCEL, YAŞAR [yay.]. *Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar* (مصادر عن نظم الدولة العثمانية), Ankara 1988

حول المجتمع العثماني

- AKARLI, ENGİN, "Osmanlılarda Devlet, Toplum ve Hukuk Anlayışı" (مفهوم الدولة والمجتمع والقانون عند العثمانيين), *XVI. yüzyıldan XVIII. yüzyıla çağdaş Kültürün Oluşumu*, İstanbul, 1986, s. 19-30.
- *Aile Yazıları* (كتابات في العائلة), I, (der: Beğlü Dikeçligil, Ahmet Çiğdem), Ankara, 1991.

- ERYILMAZ, BİLAL, *Osmanlı Devleti`nde Millet Sistemi* (نظام الملة في الدولة العثمانية), İstanbul, 1992.
- HALAÇOĞLU, YUSUF, *XVIII. yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu`nun İskân Siyaseti ve Aşiretlerin Yerleştirilmesi* (سياسة الإسكان وتوطين العشائر في الامبراطورية العثمانية خلال القرن الثامن عشر), Ankara, 1988.
- HEPER, METİN, "19. yy`da Osmanlı Bürokrasisi" (البيروقراطية العثمانية في القرن التاسع عشر) *Tanzimat`tan Cumhuriyet`e Türkiye Ansiklopedisi*, c.I, İstanbul, (ts.).
- IŞIN, EKREM, "19. Yüzyılda Modernleşme ve Gündelik Hayat" (التحديث والحياة اليومية في القرن التاسع عشر), *Tanzimat`tan Cumhuriyet`e Türkiye Ansiklopedisi*, İstanbul, 1985, s. 538-563.
- ITZKOWITZ, NORMAN, *Osmanlı İmparatorluğu ve İslâmî gelenek* (الامبراطورية العثمانية والتقاليد الاسلامية), İstanbul, 1989.
- İNALCIK, HALİL, "köy, köylü ve imparatorluk" (القرية والقروي والامبراطورية), *V. Milletlerarası Türkiye Sosyal ve İktisat Tarihi Kongresi*, Tebliğler, Ankara 1990, s. 1-11.
- ————, "Osmanlı Toplum Yapısının Evrimi" (نشوء وارتقاء التركيب الاجتماعي العثماني), *Türkiye Günlüğü*, sy.11, Yaz 1990, s. 30-41.
- KARATEPE, ŞÜKRÜ, *Osmanlı Siyasî Kurumları, Klasik Dönem* (الهيئات السياسية العثمانية، العهد التقليدي), İstanbul, 1989.
- MANTRAN, ROBERT,[ed.], *Histoire de l`Empire Ottoman,* Paris 1989.
- ————, *XVI. ve XVII. yüzyıllarda İstanbul`da gündelik hayat* (الحياة اليومية في استانبول خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر), (trc. M.A. Kılıçbay), İstanbul, 1991.
- OHSSON, M. D', *Tableau Général de l`Empire Ottoman*, Paris, 1788-1824, c.I-VII.
- ORHONLU, CENGİZ, *Osmanlı İmparatorluğu`nda Aşiretlerin İskânı* (إسكان العشائر في الامبراطورية العثمانية), İstanbul, 1987.
- ————, *Osmanlı İmparatorluğu`nda Şehircilik ve Ulaşım Üzerine Araştırmalar* (بحوث حول تخطيط المدن والطرق في الامبراطورية العثمانية), İzmir, 1984.
- ORTAYLI, İLBER, "Anadolu`da XVI. Yüzyılda Evlilik İlişkileri Üzerine bazı Gözlemler" (ملاحظات حول علاقات الزوجية في القرن السادس عشر), *OA*, sy I, 1980, s. 33-40.

- ———, "Osmanlı Kadısı, Tarihî Temeli ve Yargı Görevi" (القاضي العثماني، أساسه التاريخي ووظيفته القضائية), *AÜ,SBFD*, XXX/1-4, Ankara, 1977, s. 117-128.
- OSMANOĞLU, AYŞE, *Babam II. Abdülhamid* (والدي السلطان عبد الحميد), İstanbul, 1960.
- *Resimli Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني المفصل مع الرسوم والخرائط), قام على إعداده هيئة متخصصة 6 cilt, İstanbul, 1957-1963.
- SHAW, STANFORD, *Osmanlı İmparatorluğu ve Modern Türkiye* (الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة), 2 c., İstanbul 1982-1983.
- Sina Akşin [ed.], *Türkiye Tarihi* (تاريخ تركيا), III. ve IV. cilt İstanbul, 1990.
- SÜMER, FARUK, *Oğuzlar (Türkmenler), Tarihleri, Boy teşkilâtları destanları* (الغُز "التركمان" تاريخهم وتشكيلاتهم القبلية وأساطيرهم), İstanbul, 1980.
- TURAN, OSMAN, *Türk cihan hâkimiyeti mefkuresi tarihi* (تاريخ فلسفة السيادة التركية), İstanbul 1969.
- THÉVENOT, JEAN, *1655-1656'da Türkiye* (تركيا عام ١٦٥٥-١٦٥٦م), (trc. N. Yıldız), İstanbul, 1978.
- ULUÇAY, ÇAĞATAY, *Harem* (الحريم السلطاني), *II*, Ankara, 1971.
- UZUNIARŞILI, İSMAİL HAKKI, *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), I-IV. cilt, Ankara, 1978.
- ———, *Osmanlı Devleti'nde Saray Teşkilâtı* (نظم السراي في الدولة العثمانية), Ankara, 1984.
- ———, *Osmanlı Devleti'nde İlmiye Teşkilâtı* (هيئة رجال العلم في الدولة العثمانية), Ankara, 1963.
- ———, *Kapıkulu Ocakları* (أوجاقات القبوقولية), Ankara, 1943-44.
- YEDİYILDIZ, BAHAEDDİN, "Sinan'ın yaptığı eserlerin sosyal ve kültürel açıdan tahlili" (دراسة تحليلية من الناحية الاجتماعية والثقافية للعمائر التي شيدها المعمار سنان), *VI. Vakıf Haftası Kitabı*, İstanbul, 1989, s. 103-128.
- ———, *Ordu Kazası Sosyal Tarihi* (التاريخ الاجتماعي لقضاء أوردو), Ankara, 1985.
- ———, Niksarlı Ahi Pehlivan'ın Dârü's-sulehâsı" ("دار الصلحا" التي بناها نيكسارلي آخي بهلوان) , *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat*, Ankara, 1987, s. 281-290.

المالية العثمانية

- ABDURRAHMAN VEFİK, *Tekâlif Kavâidi* (قواعد التكاليف), I-II, İstanbul 1327-1330.

- AKDAĞ, MUSTAFA, *Türkiye'nin İktisadî ve İçtimaî Tarihi* (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لتركيا), II, *1453- 1559*, Ankara 1971.

- BABAN, ŞÜKRÜ, "Tanzimat ve Para" (عهد التنظيمات والنقود), *Tanzimat*, I, İstanbul 1940, s. 233-262.

- BARKAN, ÖMER LÜTFİ, "Avârız" (ضريبة العوارض), *İA*, II (1942), 13-19.

- ————, "1070-1071 (1660-1661) Tarihli Osmanlı Bütçesi ve Bir Mukayese" (ميزانية عثمانية مؤرخة في ١٠٧٠-١٠٧١هـ/ ١٦٦٠-١٦٦١م ومقارنة لها مع أخرى), *İFM*, XVII/ 1-4 (1960), 304-347.

- ————, "1079-1080 (1669-1670) Mâlî Yılına Âit Bir Osmanlı Bütçesi ve Ekleri" (ميزانية عثمانية وملحقاتها عن عام ١٠٧٩-١٠٨٠هـ/١٦٦٩-١٦٧٠م), *İFM*, XVII /1-4 (1960), 225-303.

- ————, "Çiftlik" (الجفلك), *İA*, III (1945), 392-397.

- ————, "954-955 (1547-1548) Malî Yılına Âit Bir Osmanlı Bütçesi" (ميزانية عثمانية عن العام المالي ٩٥٤-٩٥٥هـ/١٥٤٧-١٥٤٨م), *İFM*, XIX/1-4 (1960), 219-276.

- ————, H. 933-934 (m. 1527-1528) Malî Yılına Ait Bir Bütçe Örneği" (نموذج لميزانية عن العام المالي ٩٣٣-٩٣٤هـ/١٥٢٧-١٥٢٨م), *İFM*, XV/1-4 (1955), 251-329.

- ————, "H. 974-975 (M. 1567-1568) Malî Yılına Âit Bir Osmanlı Bütçesi" (ميزانية عثمانية عن العام المالي ٩٧٤-٩٧٥هـ/١٥٦٧-١٥٦٨م), *İFM*, XIX/1-4 (1960), 277-332.

- ————, *XV ve XVI ıncı Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Ziraî Ekonominin Hukukî ve Mâlî Esasları*, I, *Kanunlar* (الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر "١" القوانين), İstanbul 1943.

- ————, "Osmanlı Bütçelerine Dair Notlar" (ملاحظات حول الميزانيات العثمانية) , *İFM*, XVII /1-4 (1960), 193-224.

- ———, "Osmanlı İmparatorluğu Bütçelerine Dair Notlar" (ملاحظات حول الميزانيات العثمانية), *İFM*, XV/1-4 (1955), 238-250.
- ———, "Öşür" (ضريبة العشر), *İA*, IX (1963), 485-488.
- ———, "Timar" (التيمار أو النظام الاقطاعي عند العثمانيين), *İA*, XII (1972), 286-333.
- BECKER, C.H., "Cizye" (الجزية), *İA*, III (1945), 199-201.
- BELİN, M., *Türkiye İktisadî Tarihi Hakkında Tetkikler* (دراسات حول تاريخ تركيا الاقتصادي), (trc. M. Ziya Karamürsel), İstanbul 1931.
- BLAISDELL, D.C., *European Financial Control in the Ottoman Empire*, New York 1929. (trc. A.I. Dalgıc, *Osmanlı İmparatorluğu`nda Mâlî Denetim. Duyûn-i Umûmiyye.* الرقابة المالية في) (الامبراطورية العثمانية، لجنة الديون العمومية), İstanbul 1979.
- CEZAR, YAVUZ, "Osmanlı Devleti`nin Mali Kurumlarından Tersâne-i Âmire Hazinesi ve Defterdarlığı`nın 1805 Tarihli Kuruluş Yasası ve Eki" (قانون التأسيس المؤرخ في ١٨٠٥م مع ملحقه الخاص بخزانة الترسانة العامرة والدفتردارية من الأجهزة المالية في الامبراطورية العثمانية), *İFM*, XCLI /1-4 (1984), 361-388.
- ———, "Osmanlı Devleti`nin Malî Kurumlarından Zahîre Hazinesi ve 1795 (1210) Tarihli Nizamnâmesi" (خزانة التموين احدى الأجهزة المالية في الدولة العثمانية ولانحتها التنظيمية المؤرخة في ١٧٩٥م/١٢١٠م), *Toplum ve Bilim*, sy. 6-7 (İstanbul 1978), 111-156.
- ———, *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi (XVIII. yy 'dan Tanzimat`a Mali Tarih)* (أيام الأزمة والتغيير في المالية، من القرن الثامن عشر إلى التنظيمات), İstanbul 1986.
- ———, "Tanzimatta Malî Durum" (الوضع المالي في عهد التنظيمات), *İFM*, XXXVIII /1-4, *Prof. Dr. Cavit Orhan Tütengil`in Anısına Armağan* (1984), 291-342 .
- ÇAĞATAY, NEŞ`ET, "Osmanlı İmparatorluğunda Reayadan Alınan Vergi ve Resimler" (الضرائب والرسوم التي تجبى من الزراع في الامبراطورية العثمانية), *DTCFD*, V (1947), 483-511.
- EMECEN, FERİDUN, "Kayacık Kazâsının Avârız Defteri" (دفتر ضريبة العوارض الخاص بقضاء قياجق), *TED*, sy.12 (1982), 159-170.
- GENÇ, MEHMET, "Osmanlı Maliyesinde Malikâne Sistemi" (نظام "المالكانه" في المالية العثمانية), *Türkiye İktisat Tarihi Semineri. Metinleri Tartışmalar. 8-10 Haziran 1973*, Ankara 1975, s. 231-296.

- GÜÇER, LÜTFİ, *XVI - XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Hububat Meselesi ve Hububattan Alınan Vergiler* (قضية الحبوب في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والضرائب التي تجبى عليها), İstanbul 1964.
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlılar`da Raiyyet Rüsûmu" (رسوم الزراع عند العثمانيين), *Belleten*, XXIII/92 (1959), 575-610.
- KARAL, ENVER ZİYA, *Selim III`ün Hatt-ı Hümayunları -Nizam-ı Cedit* (الفرمانات التي أصدرها سليم الثالث- حول النظام الجديد), *1789-1807*, Ankara 1946.
- KARAMÜRSEL, ZİYA, *Osmanlı Malî Tarihi Hakkında Tetkikler* (دراسات حول التاريخ المالي العثماني), Ankara 1940.
- KAZGAN, HAYDAR, "Osmanlı Kaynaklarına Göre İstanbul`daki Esham ve Tahvilât Borsası ve Borsa Oyunları" (بورصة الأسهم والسندات في استانبول وألاعيبها في المصادر العثمانية), *Toplum ve Bilim*, sy. 2 (Yaz 1977), 157-170.
- KAZICI, ZİYA, *Osmanlılarda Vergi Sistemi* (النظام الضريبي عند العثمانيين), İstanbul 1977.
- KÜTÜKOĞLU, BEKİR, "Fâtih, Fetih ve İstanbul" (السلطان الفاتح والفتح واستانبول), *Tarih Boyunca İstanbul Semineri. 29 Mayıs - 1 Haziran 1988 - Bildiriler*, İstanbul 1989, s. 1-10.
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "1826 Düzenlemesinden Sonra İzmir İhtisab Nezâreti" (نظارة احتساب ازمير بعد ترتيبات عام ١٨٢٨م), *TED*, sy. 13 (1987), 481-520.
- ————, "Lütfi Paşa Âsafnâmesi (Yeni Bir Metin Tesisi Denemesi)" ("آصفنامه" لطفي باشا، محاولة لتأسيس نص جديد), *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu`na Armağan*, İstanbul 1991.
- ————, "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Devletinde Fevkalâde Elçilerin Ağırlanması" (استضافة السفراء فوق العاديين في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر), *Türk Kültürü Araştırmaları, XVII / 1-2, (Prof. Dr. İsmail Ercüment Kuran`a Armağan)*, Ankara 1989.
- ————, *Osmanlı-İngiliz İktisâdî Münâsebetleri* (العلاقات الاقتصادية العثمانية الانجليزية), *I (1580-1838)*, Ankara 1974; *II (1838-1850)*, İstanbul 1976.
- ————, "Redif Askeri Giderlerini Karşılamak Üzere Alınan Bir Vergi: İâne-i Cihâdiyye" (ضريبة جديدة تجبى لمواجهة نفقات عساكر الرديف: الاعانة الجهادية), *Birinci Askeri Tarih Semineri, Bildiriler*, II, Ankara 1983, s.145-166.

- ————, "Sultan II. Mahmud Devri Yedek Ordusu: Redîf-i Asâkir-i Mansûre" (جيش الاحتياط في عهد السلطان محمود الثاني: رديف العساكر المنصورة), *TED*, sy. 12 (Prof. Tayyib Gökbilgin Hatıra Sayısı) (1982), 127-158.

- MARDİN, EBÜL`ULÂ, "Harac" (الخراج), *İA*, V/1 (1949), 222-225.

- MEHMED ZEKİ, "Teşkilât-ı Atîkada Defterdâr" (الدفتردار في الأنظمة القديمة), *TTEM*, XVI/14-16 (1926), 96-102ı 234-244.

- MORAWITZ, CHARLES, *Türkiye Maliyesi* (المالية في تركيا), (der. Maliye Tetkik Kurulu), Ankara 1979.

- NEDKOFF, BORİS CHRİSTOFF, "Osmanlı İmparatorluğunda Cizye (Baş Vergisi)" (الجزية أو ضريبة الرأس في الامبراطورية العثمانية), (trc. Şinasi Altundağ), *Belleten*, VIII/32 (1944), 599-652.

- SAHİLLİOĞLU, HALİL, "1524-1525 Osmanlı Bütçesi" (الميزانية العثمانية لعام ١٥٢٤-١٥٢٥م), *İFM*, XLI/1-4 (*Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan`a Armağan*) (1985), 415-452.

- ————, "Bir Mültezim Zimem Defterine Göre XV. Yüzyıl Sonunda Osmanlı Darphane Mukataaları" (مقاطعات الضربخانة العثمانية في نهاية القرن الخامس عشر اعتماداً على "دفتر ذمة" لأحد الملتزمين), *İFM*, XXIII/1-2 (1963), 145-218.

- SAYAR, NİHAT, *Türkiye İmparatorluk Dönemi Malî Olayları* (الأحداث المالية في عهد الامبراطورية), İstanbul 1977.

- SUCESKA, AVDO, "Malikâne (Osmanlı İmparatorluğunda Mîrî Toprakların Ömür Boyu Tasarruf Hakkı)" (نظام "المالكانه" أي حق تملك الأراضي الميرية مدى الحياة في الامبراطورية العثمانية), (trc. M. Özyüksel), *İFM*, XLI/1-4 (*Ord.Prof. Ömer Lütfi Barkan`a Armağan*) (1984), 273-282.

- SUVLA, REFİİ ŞÜKRÜ, "Tanzimat Devrinde İstikrazlar" (الاقتراض في عهد التنظيمات), *Tanzimat*, I, İstanbul 1940.

- SÜLEYMAN SÛDÎ, *Defter-i Muktesid* (دفتر المقتصد), I-III, İstanbul 1306-1307.

- ŞENER, ABDÜLLATİF, *Tanzimat Dönemi Osmanlı Vergi Sistemi* (نظم الضرائب العثمانية في عهد التنظيمات), İstanbul 1990.

TABAKOĞLU, AHMET, "XVII ve XVIII. Yüzyıl Osmanlı Bütçeleri" (الميزانيات العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر), *İFM*, XLI/1-4 (*Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan'a Armağan*) (1985), 389-414.

- ———, *Gerileme Dönemine Girerken Osmanlı Maliyesi* (المالية العثمانية والدولة في طريق التقهقر), İstanbul 1985.

- ———, *Türk İktisat Tarihi* (تاريخ الاقتصاد التركي), İstanbul 1986.

- TEVKİ`Î ABDURRAHMAN PAŞA, "Kanunnâme", *MTM*, sy 3 (İstanbul 1331),497-544.

- UZUNÇARŞILI, İSMAİL HAKKI, "Defterdar", *İA*, III (1946), 505-508.

- ———, *Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı* (النظم المركزية والبحرية في الدولة العثمانية), Ankara 1948.

- ———, "Osmanlı Maliyesinin Kuruluşu ve Osmanlı Devleti İç Hazinesi" (اقامة النظام المالي العثماني وخزانة الداخل في الدولة العثمانية), *Belleten*, XLII/165 (1978), 67-93.

- VELAY, A. du, *Türkiye Maliye Tarihi* (تاريخ النظام المالي في تركيا), (der: Maliye Tetkik Kurulu), Ankara 1978.

- YENİAY, İ.HAKKI, *Yeni Osmanlı Borçları Tarihi* (تاريخ الديون العثمانية الجديدة), İstanbul 1964.

المعادن الثمينة والسياسات النقدية والأسعار

- [ALTINAY], AHMET REFİK, *Osmanlı Devrinde Türkiye Madenleri* (المناجم التركية في العهد العثماني), *(967- 1200)*, İstanbul 1931.

- ARTUK, İBRAHİM, "Osmanlı Beyliğinin Kurucusu Osman Gazi`ye Ait Sikke" (عملات ترجع إلى الغازي عثمان مؤسس الامارة العثمانية), *Türkiye`nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, s. 27-31.

- AYKUT, NEZİHİ, "Osmanlı İmparatorluğu`nda XVII. Asır Ortalarına Kadar Yapılan Sikke Tashihleri" (عمليات تصحيح السكة التي جرت في الامبراطورية العثمانية حتى أواسط القرن السابع عشر), *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu`na Armağan*, İstanbul 1991, s. 343-360.

- ———, "Osmanlı İmparatorluğu`nda Sikke Tecdidleri" (عمليات تجديد السكة في الامبراطورية العثمانية), *TED*, sy. 13 (1987), 257-297.

- BARKAN, ÖMER LÜTFİ, "XVI. Asrın İkinci Yarısında Türkiye`de Fiyat Hareketleri" (حركة الأسعار في تركيا في النصف الثاني من القرن السادس عشر), *Belleten*, XXXIV/136 (1970). 557-607.

- ———, "XV. Asrın sonunda Bazı Büyük Şehirlerde Eşya ve Yiyecek Fiatlarının Tesbit ve Teftişi Hususlarını Tanzim Eden Kanunlar. I. Kanunnâme-i İhtisab-ı İstanbul-el-mahrûsa"

(القوانين التي تنظم أمور إقرار أسعار الحاجيات والمأكولات في بعض المدن الكبرى في نهاية القرن الخامس عشر وأمور التفتيش عليها، قانوننامه الاحتساب الأولى لمدينة استانبول المحروسة), *TV*, I/5 (1942), 326-340;
II. "Kanunnâme-i İhtisab-ı Bursa", II/ 7, 15-40:
III. "Kanunnâme-i İhtisab-ı Edirne", II/9, 168-177.

- BAYKAL, BEKİR SIDKI, "Osmanlı İmparatorluğunda XVII. ve XVIII. Yüzyıllar Boyunca Para Düzeni İle İlgili Belgeler, (وثائق النظم النقدية في الامبراطورية العثمانية على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر*Belgeler*, IV/7-8 (1969), 49-77.

- BRAUDEL, FERNAND, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, I, London 1972. Türkçesi: *Akdeniz ve Akdeniz Dünyası*, (trc. M. A. Kılıçbay), I, İstanbul 1989.

- CEZAR, YAVUZ, "Osmanlı Mali Tarihinde 'Esham" Uygulamasının İlk Dönemlerine İlişkin Bazı Önemli ve Örnek Belgeler" (بعض الوثائق النموذجية الهامة عن المراحل الأولى لتطبيق نظام " الأسهم والسندات " في تاريخ المالية العثمانية), *Toplum ve Bilim*, sy. 12 (1980), 120-144.

- ÇADIRCI, MUSA, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları* (التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمدن الأناضولية في عهد التنظيمات), Ankara 1991.

- EROL, MİNE, *Osmanlı İmparatorluğunda Kâğıt Para (Kaime)* (العملات الورقية "قائمة" في الامبراطورية العثمانية), Ankara 1970.

- IŞIKSAL, CAVİDE, "Emniyet Sandığının Kuruluşu" (تأسيس صندوق الضمان), *BTTD*, XI/65 (1973).

- İNALCIK, HALİL, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye`nin İktisadî Vaziyeti Üzerinde Bir Tetkik Münasebetiyle" (دراسة حول الوضع الاقتصادي لتركيا ابان قيام الامبراطورية العثمانية وفي عهد تقدمها), *Belleten*, XV/60 (1951), 629-684.

- KAZICI, ZİYA, *Osmanlılarda İhtisab Müessesesi* (نظام الاحتساب عند العثمانيين), İstanbul 1987.

- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "1624 Sikke Tashihinin Ardından Hazırlanan Narh Defterleri" (دفاتر التسعيرة التي وضعت عقب عملية تصحيح العملة عام ١٦٢٤), *TD*, XXXIV (1984), 123-182.

- ————, "1009 (1600) tarihli Narh Defterine Göre İstanbul`da Çeşidli Eşya ve Hizmet Fiatları" (أسعار الأمتعة والخدمات المختلفة في استانبول طبقاً لدفتر التسعير المؤرخ في ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م), *TED*, IX (1978), 1-85.

- ————, *Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri* (نظام التسعير عند العثمانيين ودفتر التسعير المؤرخ في ١٦٤٠م), İstanbul 1983.

- ÖLÇER, CÜNEYT, *Sultan II. Mahmut Zamanında Darp Edilen Osmanlı Madeni Paraları* (العملات المعدنية العثمانية المضروبة في عهد السلطان محمود الثاني), İstanbul 1970.

- SAHİLLİOĞLU, HALİL, *Bir Asırlık Osmanlı Para Tarihi* (تاريخ النقد العثماني على مدى قرن من الزمن), *1640-1740* (رسالة علمية لم تطبع), İstanbul 1965.

- ————, "XVII. Asrın İlk Yarısında İstanbul`da Tedavüldeki Sikkelerin Râici" (قيمة العملات المتداولة في استانبول في النصف الأول من القرن السابع عشر), *Belgeler*, I/2 (1965), 227-233.

- ————, "Osmanlı İmparatorluğu`nda Sıvış Yılı Buhranları" (أزمات عام النسئ في الامبراطورية العثمانية), *İFM*, XXVII/1-2 (1969), 75-111.

- ————, "Osmanlı Para Tarihinde Dünya Para ve maden Hareketlerinin Yeri" (الحركات النقدية العالمية ومكانها في تاريخ النقد العثماني), *ODÜT Gelişme Dergisi*, özel sayı, Ankara 1978, s.1-38.

- SÜLEYMAN SÛDÎ, *Usûl-i Meskûkât-ı Osmâniyye ve Ecnebiye* (أصول المسكوكات العثمانية والأجنبية), edit. İbrahim Artuk, İst. 1982.

- ŞANDA, H.AVNİ,"1844 Yılında Para Reformu" (الاصلاح النقدي عام ١٨٤٤م), *İstanbul Ticaret*, 15 Temmuz 1966.

- ————, "Bizde Altın Para Tarihi" (تاريخ النقود الذهبية عندنا), *İstanbul Ticaret*, 8 Temmuz 1966.

- TOPRAK, ZAFER, "Osmanlı Devleti`nin Birinci Dünya Savaşı Finansmanı ve Para Politikası" (تمويل نفقات الحرب العالمية الأولى في الدولة العثمانية وسياستها النقدية), *ODÜT Gelişme Dergisi*, 1979- 1980 özel sayısı, Ankara 1981, s. 205-238.

- TURAN, ŞERAFETTİN, "1863 Yılı Etrafında Osmanlı İmparatorluğunun Mali, İktisadi ve Ticari Durumu" (الوضع المالي والاقتصادي والتجاري في الامبراطورية العثمانية عام ١٨٦٣م), *Yüzyıllık Teşkilâtlı Zirai Kredi*, Ziraat Bankası Yay. Ankara 1963.

- YENAL, OKTAY, "Türkiye`de Kâğıt Para" (العملات الورقية في تركيا) , *BTTD*, sy 32.

في التجارة

- İstanbul Müftülüğü Şer`î Siciller Arşivi, İstanbul Kadılığı Sicilleri (أرشيف السجلات الشرعية في دار افتاء استانبول، سجلات قضاء استانبول), nr. 201.

- AKDAĞ, MUSTAFA, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye`nin İktisadî Vaziyeti" (الوضع الاقتصادي لتركيا ابان قيام الامبراطورية العثمانية وعهد تقدمها), *Belleten*, XIV/55 (1950), 319-411.

- ALTINAY], AHMET REFİK, *Onaltıncı Asırda İstanbul Hayatı* (حياة استانبول في القرن السادس عشر), *(1553- 1591)*, İstanbul 1935.

- ARIKAN, ZEKİ, "Osmanlı İmparatorluğu`nda İhracı Yasak Mallar (Memnu Meta)" (السلع المحظور تصديرها في الامبراطورية العثمانية), Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan, İstanbul 1991, s. 279-306.

- BAĞIŞ, ALİ İHSAN, *Osmanlı Ticaretinde Gayr-i Müslimler* (الطوائف غير المسلمة في التجارة العثمانية), Ankara 1983.

- BEYDİLLİ, KEMAL, "Karadeniz`in Kapalılığı Karşısında Avrupa Küçük Devletleri ve Mîrî Ticâret Teşebbüsü" (الدول الأوربية الصغيرة في مواجهة غلق البحر الأسود ومحاولات التجارة الحكومية), *Belleten*, LV/214 (1991), 687-755.

- ÇADIRCI, MUSA, "II. Mahmut Döneminde (1808-1839) Avrupa ve Hayriye Tüccarı" (أوربا على ايام السلطان محمود الثاني وفئة "تجار الخير"), *Türkiye`nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980.

- DAVIS, RALPH, *Aleppo and Devonshire Square. English Traders in the Levant in the Eighteenth Century*, London-Toronto, 1967.

- ERDBRİNK, G.R.BOSSCHA, *At the Threshold of Fecility. Ottoman-Dutch Relations during the Embassy of Cornelis Calkoen at the Sublime Porte, 1726-1744*, Ankara 1975.

- FAROQHI, SURAİYA, "16. Yüzyılda Batı ve Güney Sancaklarında Belirli Aralıklarla Kurulan Pazarlar (İçel, Hamid, Karahisar-i Sahib, Kütahya, Aydın ve Menteşe)" (الأسواق التي أقيمت على فترات معينة في سناجق الغرب والجنوب في القرن السادس عشر: ايچل- حميد- قراحصار صاحب- كوتاهية- آيدين- منتشا), *ODÜT Gelişme Dergisi*, 1978 Özel Sayı, s.39-85.

- ————, "Notes on the Production of Cotton and Cotton Cloth in the XVIth and XVIIth Century Anatolia" *Journal of European Economic History*, VIII/2 (1979),405-417.

- ————, "The Early History of the Balkan Fairs", *Südost-Forschungen*, band XXXVII (1978), 50-68.

- ————, *Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia. Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting, 1520-1650*, Cambridge 1984.

- GENÇ, MEHMET, "Osmanlı Devletinde iç Gümrük Rejimi" (نظام الجمارك الداخلية في الدولة العثمانية), *Tanzimat`tan Cumhuriyet`e Türkiye Ansiklopedisi*, (1985), 786-790.

- GÜÇER, LÜTFİ, "XVI. Yüzyıl Sonlarında Osmanlı İmparatorluğu Dahilinde Hububat Ticaretinin Tâbi Olduğu Kayıtlar" (قواعد تجارة الحبوب داخل الامبراطورية العثمانية في أواخر القرن السادس عشر, *İFM*, XIII/1-4 (1953), 81-82.

- ————, "XV-XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Tuz İnhisarı ve Tuzlaların İşletme Nizamı" (احتكار تجارة الملح في الامبراطورية العثمانية ونظام تشغيل الملاحات في القرنين الخامس عشر والسادس عشر), *İFM*, XXIII/1-2 (1963), 81-143.

- ————, "XVIII. Yüzyıl Ortalarında İstanbul`un İâşesi İçin Lüzumlu Hububatın Temini Meselesi" (مسألة توفير الحبوب اللازمة لسكان استانبول في أواسط القرن الثامن عشر), *İFM*, XI/1-4 (1950), 397-416.

- İNALCIK, HALİL, "İmtiyazat" (الامتيازات), *EI²*, III (1971), 1179-1189.

- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "Ahidnâme", *DİA*, I (1989), 536-540.

- ————, "Tanzimat Devri Osmanlı-İngiliz Gümrük Tarifeleri" (التعريفات الجمركية العثمانية الانجليزية في عهد التنظيمات, *TED*, sy., 4-5 (1974), 335-393.

- ————, "Tanzimat Devrinde Yabancıların İktisâdî Faaliyeti" (نشاط الأجانب الاقتصادي في عهد التنظيمات, *150. Yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 91-138.

- MAC GOWAN, BRUCE, *Economic Life in Ottoman Europe. Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600-1800*, Cambridge-Sydney 1981.

- MANTRAN, ROBERT, *17 Yüzyılın İkinci Yarısında İstanbul* (استانبول في النصف الثاني من القرن السابع عشر, I-II, İstanbul 1986, ts.

- POROY, İBRAHİM İHSAN, "Expansion of Opium Production in Turkey and the State Monopoly of 1828-1839", *Intertational Journal of Middle East Studies*, 13 (1981), 191-211.

- SAHİLLİOĞLU, HALİL, "1763`de İzmir Limanı İhracat Gümrüğü ve Tarifesi" (جمرك التصدير في ميناء إزمير وتعريفته عام ١٧٦٣م, *BTTD*, II/8 (1968), 53-57.

- SILBERSCHMIDT, MAX, *Venedik Menbalarına Nazaran Türk İmparatorluğunun Zuhuru Zamanında Şark Meselesi* (المسألة الشرقية إبان ظهور الامبراطورية التركية على ضوء مصادر البندقية), İstanbul 1930.

- ŞENER, ABDÜLLATİF, "Tanzimat Dönemi Osmanlı Vergi Reformları" (الإصلاحات الضريبية العثمانية في عهد التنظيمات, *150. Yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 259-275.

- TURAN, ŞERAFETTİN, "Osmanlı İmparatorluğu ile İki Sicilya Krallığı Arasındaki Ticaretle İlgili Gümrük Tarife Defterleri" (دفاتر التعريفة الجمركية الخاصة بالتجارة فيما بين الامبراطورية العثمانية ومملكة صقلية, *Belgeler*, IV/7-8, 87-165).

- WOOD, A.C., *A History of the Levant Company*, London 1935.

المواصلات

- ANDREASYAN, HRAND D., *Polonyalı Simeon'un Seyahatnâmesi 1608- 1619* (رحلة سيمون البولندي), İstanbul 1964.

- BİLGE, ZİHNİ, *İstanbul Rıhtımlarının Tarihçesi* (تاريخ الأرصفة البحرية في استانبول), İstanbul 1940.

- EARLE, EDWARD MEAD, *Bağdad Demiryolu Savaşı* (الصراع حول سكة حديد بغداد), İstanbul 1972.

- ISSAWI, CHARLES, *The Economic History of Turkey 1800-1914*, Chicago 1980.

- KAÇAR, MUSTAFA, *Osmanlı Telgraf İşletmesi* (تشغيل جهاز البرق العثماني), *(1854-1871)*, (رسالة ماجستير في التاريخ من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة استانبول), İstanbul 1986.

- KURT, SADIK, "Hamidiye Vapur Şirketi (الشركة الحميدية للعبارات البحرية), (1884-1915)", *Çağdaş Türkiye Tarihi Araştırmaları Dergisi*, I IV/7-8,1 (İzmir 1991), 71-107.

- KUYAŞ, SALİH, "Posta Tarihi ve Kapitülasyon Postaneleri" (تاريخ البريد والمراكز البريدية ذات الامتيازات الأجنبية, *TaTo*, sy. 1-2 (Ocak-Şubat 1984), s. 51-53ı 93-94.

- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "İzmir Rıhtımı İnşaatı ve İşletme İmtiyazı" (انشاء رصيف إزمير البحري وامتياز تشغيله, *TD*, XXXII (1979), 495-558.

- ———, "Osmanlı Buharlı Gemi İşletmeleri ve İzmir Körfezi Hamidiye Şirketi" (ادارات تشغيل السفن البخارية العثمانية والشركة الحميدية في خليج إزمير), *Çağını Yakalayan Osmanlı: Osmanlı Devletinde Modern Haberleşme ve Ulaşım Teknikleri*, (haz.E. İhsanoğlu-M.Kaçar), İstanbul 1995 s.165-206

- ORHUNLU, CENGİZ, *Osmanlı İmparatorluğunda Derbend Teşkilâtı* (نظم المعابر في الامبراطورية العثمانية), İstanbul 1967.

- RAMAZANOĞLU, ALİ, *Selânik Rıhtımının İnşası* (انشاء رصيف سلانيك البحري), (رسالة تخرج من قسم التاريخ بآداب استانبول) İstanbul 1980.

- YAZICI, NESİMİ, "Tanzimat Döneminde Osmanlı Haberleşme Kurumu" (هيئة المواصلات العثمانية في عهد التنظيمات), *150. Yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 139-210.

في الصناعة

- AHMED MUHTAR PAŞA - HASAN TAHSİN, *Dumansız Barutlar* (البارود عديم الدخان), İstanbul 1310.

- AHMET REFİK [ALTINAY], *Hicrî Onbirinci Asırda İstanbul Hayatı* (حياة استانبول في القرن الحادي عشر الهجري), İstanbul 1931.
-
- ALAGEYİK, ÖMER, "Türkiye`de Mensucat Sanayiinin Tarihçesi" (تاريخ صناعة المنسوجات في تركيا), *İSOD*, sy. 16 (15 Haziran 1967), 9- 11.

- BOSTAN, İDRİS, "Osmanlı Bahriyesinde Modernleşme Hareketleri" (حركات التحديث في البحرية العثمانية), *150. Yılında Tanzimat*, İstanbul 1992, s. 69-90.

- CLARK, EDWARD C., "Osmanlı Sanayi Devrimi" (الانقلاب الصناعي العثماني), *Osmanlılar ve Batı Teknolojisi. Yeni Araştırmalar Yeni Görüşler*, (ed. Ekmeleddin İhsanoğlu), İstanbul 1992, s. 37-52.

- ÇİZAKÇA, MURAT, "A Short History of the Bursa Silk Industry (1590-1900)", *JESHO*, XXIII/1-2, 142-152.

- DALSAR, FAHRİ, *Türk Sanayi ve Ticaret Tarihinde Bursa`da İpekçilik* (صناعة الحرير في بورصه ومكانتها في تاريخ الصناعة والتجارة التركية), İstanbul 1960.

- ELDEM, VEDAT, *Osmanlı İmparatorluğunun İktisadi Şartları Hakkında Bir Tetkik* (دراسة حول الظروف الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية), Ankara 1970.

- ERDAL, AHMET, *Baruthâne-i Âmire: İstanbul Baruthânesi* (البارودخانة العامرة: بارودخانة استانبول), İ.Ü.Edebiyat Fak. Tarih Mezuniyet Tezi, İstanbul 1982.

- ERDOĞAN, MUZAFFER, "İstanbul Baruthâneleri" (معامل البارود في استانبول), *İstanbul Enstitüsü Dergisi*, II (1956), 117-138.

- ERGENÇ, ÖZER, "1600-1615 Yılları Arasında Ankara İktisadî Tarihine Ait Araştırmalar" (بحوث حول تاريخ انقرة الاقتصادي بين عامي ١٦٠٠-١٦١٥م), *Türkiye İktisat Tarihi Semineri. Metinler:Tartışmalar*, Ankara 1975, s. 145-163.

- ERSOY, OSMAN, *XVIII. ve XIX. Yüzyıllarda Türkiye`de Kâğıt* (صناعة الورق في تركيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر), Ankara 1963.
- FAROQHI, SURAİYA, *Men of Modest Substance. House Owners and House Property in Seventeenth-Century Ankara and Kayseri*, Cambridge 1987.
- ———, "Onyedinci Yüzyıl Ankara`sında Sof İmalatı ve Sof Atölyeleri" (صناعة الموهير في أنقرة في القرن السابع عشر ومعاملها), *İFM*, XLI/1-4 (*Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan`a Armağan*) (1985), 237-259.
- GENÇ, MEHMET, "18.Yüzyılda Osmanlı Sanayii" (الصناعات العثمانية في القرن الثامن عشر), *Dünü ve Bugünüyle Toplum ve Ekonomi*, sy. 2 (İstanbul 1991), 99-124.
- ———, "17.-19. Yüzyıllarda Sanayi ve Ticaret Merkezi Olarak Tokat" (توقات مركزاً للصناعة والتجارة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر), *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat Sempozyumu. 2-6 Temmuz 1986*, Ankara 1987, s. 145-169.
- GİZ, ADNAN, "İslimye Çuha Fabrikası" (مصنع إسليميه للجوخ), *İSOD*, sy. 27 (15 Mayıs 1968), 15-16.
- ———, "İstanbul`da İlk Sanayi Tesislerin Kuruluş Yılı: 1805" (عام إقامة المؤسسات الصناعية الأولى في استانبول: ١٨٠٥م), *İSOD*, sy 23 (15 Ocak 1968), 25-26.
- GÖLPINARLI, ABDÜLBAKİ, "İslâm ve Türk İllerinde Fütüvvet Teşkilâtı ve Kaynakları" (تشكيلات الفتوة في البلدان الاسلامية والتركية ومصادرها), *İFM*, XI/1-4, 3-354.
- GÜRAN, TEVFİK, "Tanzimat Döneminde Devlet Fabrikaları" (المصانع الحكومية في عهد التنظيمات) , *150. Yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 235-257.
- İLGÜREL, MÜCTEBA, "Zeytinburnu`nda Bir Demir Fabrikası" (مصنع للحديد في زيتون بورني), *Tarih Boyunca İstanbul Semineri. 29 Mayıs - 1 Haziran 1988. Bildiriler*, İstanbul 1989, s. 155-164.
- İNALCIK, HALİL, "Bursa. XV. Asır Sanayi ve Ticaret Tarihine Dair Vesikalar" (وثائق حول تاريخ الصناعة والتجارة في القرن الخامس عشر في بورصة), *Belleten*, XXIV/93 (1960), 45-96.
- KODAMAN, BAYRAM, "Tanzimat`tan II. Meşrutiyet`e Kadar Sanayi Mektepleri" (المدارس الصناعية منذ عهد التنظيمات حتى المشروطية الثانية), *Türkiye`nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071- 1920)*, Ankara 1980.

- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "Asâkir-i Mansûre-i Muhammediyye Kıyâfeti ve Malzemesinin Temini Meselesi" (مسألة توفير الملابس ولوازمها لجيش العساكر المنصورة المحمدية), *Doğumunun 100. Yılında Atatürk'e Armağan*, İstanbul 1981, s. 519-605.

- ————, "Baruthâne-i Âmire" (البارودخانة العامرة), *DİA*, V/36-37 (1991), 96-98.

- ————, "Osmanlı Esnafında Oto-kontrol Müessesesi" (نظام الرقابة الذاتية بين ارباب الحرف والصنايع العثمانيين), *Ahilik ve Esnaf*, İstanbul 1986, s. 55-76.

- MÜLLER-WİENER, WOLFGANG, "15-19.Yüzyılları Arasında İstanbul'da İmalathane ve Fabrikalar" (المعامل والمصانع في استانبول من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر), *Osmanlılar ve Batı Teknolojisi. Yeni Araştırmalar Yeni Görüşler*, İstanbul 1992, s. 53-120.

- ÖNSOY, RIFAT, *Tanzimat Dönemi Osmanlı Sanayii ve Sanayileşme Politikası* (الصناعة العثمانية في عهد التنظيمات وسياسة الدولة نحو التصنيع), Ankara 1988.

- SAHİLLİOĞLU, HALİL, "XVII. Yüzyılın Ortalarında Sırmakeşlik ve Altın-Gümüş İşlemeli Kumaşlarımız" (التقصيب في أواسط القرن السابع عشر والأقمشة المحلاة بقصب الذهب والفضة), *BTTD*, II/16 (Ocak 1969), 48-53.

- ————, "Yeniçeri Çuhası ve II. Bayezid'in Son Yıllarında Yeniçeri Çuha Muhasebesi" (قماش جوخ الانكشارية وادارة حساب الجوخ الخاص بهم في السنوات الأخيرة من عهد السلطان بايزيد الثاني), *GDAAD*, sy. 2-3 (1974), s. 415-466.

- SARAÇ, ÖMER CELÂL, "Tanzimat ve Sanayiimiz" (عهد التنظيمات والصناعة عندنا), *Tanzimat*, I, İstanbul 1940.

- SIDKI, *Gedikler* (نظام الكدك), İstanbul 1325.

- TAŞKÖMÜR, HİMMET, *Osmanlı İmparatorluğunda Simkeşlik ve Tel Çekme (XV-XIX-y.y.)*, (رسالة ماجستير في التاريخ من معهد العلوم الاجتماعية بجامّعة استانبول), (التقصيب والتحلية بالقصب في الامبراطورية العثمانية من القرن ١٥ إلى ١٦), İstanbul 1990.

- TEZCAN, HÜLYA, "Topkapı Sarayı'ndaki Velense ve Benzeri Dokumalar" (قماش المخمل الأسباني "فلنسه" والأقمشة الشبيهة به في سراي طوب قابي), *Topkapı Sarayı Müzesi - Yıllık*, V (1992), 223- 240.

- TODOROV, NİKOLAY, "19. Yüzyılın İlk Yarısında Bulgaristan Esnaf Teşkilâtında Bazı Karakter Değişmeleri" (بعض التغييرات المميزة في تشكيلات ارباب الحرف والصنايع في بلغاريا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر), *İFM*, XXVII/1-2 (1969), 1-36.

- UZUNÇARŞILI, İSMAİL HAKKI, *Osmanlı Devleti Teşkilâtından Kapıkulu Ocakları* (أوجاقات القابو قولية في نظم الدولة العثمانية), II, Ankara 1944.
- YAZICI, HİKMET, *Azadlu Baruthânesi* (آزادلو باروتخانة), (رسالة تخرج من قسم التاريخ بآداب استانبول), İstanbul 1982.

مصادر عربية

- – **أبو زهرا، محمد**، الجريمة، القاهرة (بدون تاريخ).
- – **البغدادي، اسماعيل باشا**، ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، (مجلدان)، استانبول ١٩٧٢.
- – **بهنسي، أحمد فتحي**، الحدود في الاسلام، القاهرة (بدون تاريخ).
- – **تاج، عبد الرحمن**، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية، القاهرة ١٩٥٥.
- – **الحفناوي،عبد المجيد محمد**، تاريخ القانون المصري، القاهرة ١٩٧٣-١٩٧٤.
- – **حميد الله، محمد**، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، بيروت ١٤٠٧/١٩٨٧.
- – **شحاته، شفيق**، تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦١.
- – **شعبان، زكي الدين**، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، بيروت ١٩٧٨.
- – **عودة، عبد القادر**، التشريع الجنائي الاسلامي، (مجلدان)، بيروت، دار الكاتب العربي (بدون تاريخ).
- – **الفراء، أبو يعلي**، الأحكام السلطانية، بيروت ١٤٠٣/١٩٨٣.
- – **كاتب چلبي**، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (مجلدان)، استانبول ١٩٧٢.
- – **الماوردي**، الأحكام السلطانية، بيروت ١٤٠٥/١٩٨٥.
- – **المحمصاني، صبحي**، الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٧٢.
- – ــــــــــــ ، النظرية العامة للموجبات والعقود، (مجلدان)، بيروت ١٩٤٨.
- – **بن موسى، محمد**، بدعة القاضي، مخطوط بمكتبة السليمانية باستانبول (Denizli 166).

الكشاف



كشاف اسماء الأشخاص والأماكن

أشرنا إلى أرقام أسماء الأماكن والأشخاص الموجودة

في هوامش صفحات الكتاب باشارة [هـ] بعد الرقم مباشرة.

(ب)

(پ)

(ت)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(غ)

(ك)